



Dar uldbeyaal styshoo com Abdest 20201 a bestmail area www.daraldeyaa.oct



الترافيح وليتحافيه

63 wife



للرائق الكافيات المواقلة الراء



الماء الحلوق بمجولاة

Service Service

Aire . state

11/07/26 אין יונייאן טייינף מנוממיוואד AND THE PERSON AND PERSONS AND PERSONS belieft from the com-

و سعدت الرابية

40050-

جمهورية مصر الحربية - القلعرية

النبعج الخاسر، الحي الخات، قيلا 153

00300127990511 : 4844

of Mirrory of manuscripts (ILPA)

الموزعون المعتمدون ما حولة الكويت دار الضياه للنشر والثوزيع ـ حوثي تابقاكس -١٨١٨١٢ شال: ١١٨٨١١٠ بالجمهورية مستراكمريثة بار الأصللة تفتشر والثوزيع – العثمورلا - 1-1-SATTEATT June المثلة العربية السعودية T-pip-- - STTRITT : ... illa مكتبة الرشد - الرياش دار التعمرية للنشر والتوزيع الرهاض STORAT MISSE street with دار النهاج للنشر والتوزيع - جدا STREET LEGIS مالئية للتي - الدمام ATTENDANCE IN NAMED IN ASTTYSS WITH با برماکهتر د پريطانيا - SEVESO VE - VOLUM - - - LEVEYV - LYAYE - MA مكالية سقينة اللحال £ الملكة القربية عار الرشاء فاستبلت حالمار البيضام AREA YEARYTTHEFT. رة الجمهورية التركية ALGO STATISTICS - CAL -- VIATITATION مالتية الإرشاد - إسطنبول . جمهورية دافستان مكتبة شياء الإسلام -VILLETT TARY. - F. T. TVYARIVA

حكلية الشار-خاصافيورث ALESS OF STREET, -- SYSTEFASTER.

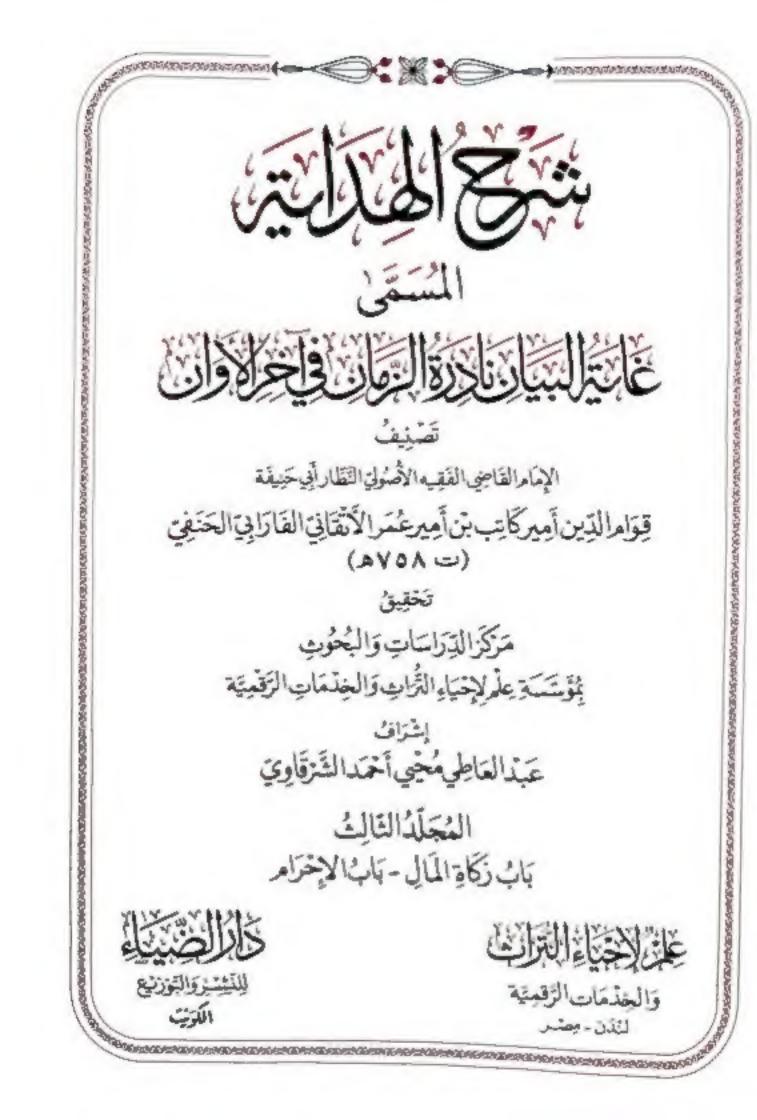
🥉 الهمهورية العربية السوريّة PERSONAL PROPERTY. دار الهجر ، معقق ، حلهوتي TRATIST WATER

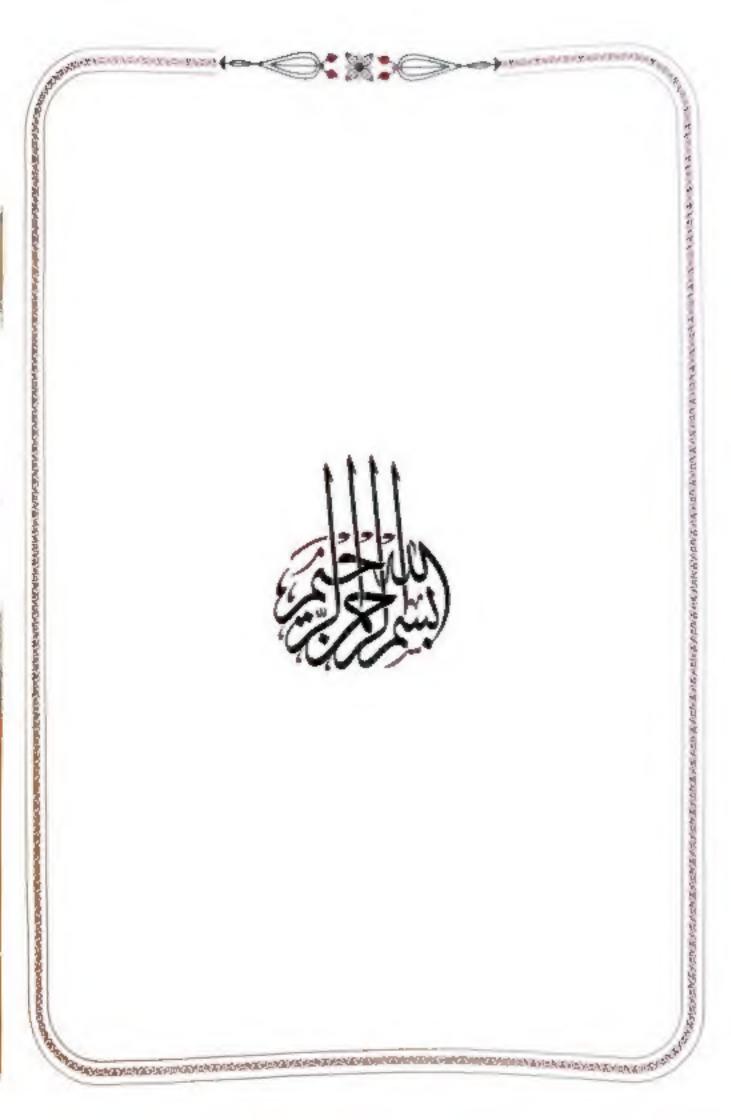
> الجمهورية السودائية مكلية الروشة النبية القرطور - شارع العظار - 17674 - 17645 - 17645 -

را المثلة الأردنية الهاشبية ذار محمد تضيس للتقدر والتوزيع، عمان WARRISTS - SERVERS - LINE

ر) عولة ليبيا يفخية الوهدة - طرابلس PREPAREAL PROPERTY AND THE تشقرح عمرو اين الخاهن

لا يسمح بإعادة تشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو تسخه أو سفته ع أي تظام الكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتياس منه أو ترجمته إلى أي لفة أخرى دون اليعصول على إذن خطى من الناشر.





بَابُ زَكَاةُ الْمَالِ فَصْلُ: فِي الْفِضَّةِ

🐠 غاية البيان 🦥

بَابُ زَكَاةِ السَّالِ⁽¹⁾

[فَضَـلُّ فِي الفِضَّـَةِ]^(۱)

قولُه: (فِي الفِضَّةِ)، لَمَّا فَرَغَ عَن ذِكْرِ زَكَاةِ السَّوَائِمِ: شَرَعَ فِي بَيانِ زَكَاةِ سَائِرِ الأَمْوَالِ، مِن الفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَعُرُوضِ التُّجارَةِ.

وأرادَ بِالعالِ: مالَ التَّجَارَةِ، كالنَّقْدَيْنِ وَعُرُوضِ التَّجارَةِ، وعَفَارِ التَّجارَةِ، وغَيرِها مِن أَمْوَالِ التَّجَارَةِ، وإنْ كَانَ اسمُ العالِ يشْعلُ السَّوَائِمَ وغَيرَها.

 ⁽١) وقع بالأصل: «بابُ رُكاةِ النَّقْدَيْنِ»، والمنبت من: «ج٥، و«ف»، و«و»، و«ز»، و«ت»، وعليه يدل سياق كلام المؤلف الأني،

 ⁽١) ما بين المعلوقتين زيادة من المه، والفاء والزاء والته.

 ⁽٣) حو: تُحتَّد بن جَعْفَر بن تُحتَّد أبُو سعيد الغُورِيّ، قَالَ ياقوتُ الحموي: هاحدُ أبِنَة اللَّغَة اللَّغة التَّقُورِين، والأعلام في حَدَّا الشَّأن التَذْكُورِين، صنَّف: الديوّان الأدب، في صدرة مجلدات ضخام، أخذ كتاب الفارابي وزّاد عَلَيْهِ في أبوابه، وأبرَزَه في أبقين أثوابه، فضارَ أوْلَن بِه مِنْهُ، =

لَبْسَ قِيمًا دُونَ مِالْتَيْ دِرْهُم صَدَقَةٌ ؛

وعن اللَّيْثِ (١٠): مَالُ أَهْلِ البَادِيَةِ النَّعَمُ. كَذَا ذَكَرَه المُطَرِّزِيُّ (١٠).

والمالُ في اصطلاحِ أَهلِ الجَبْرِ والمُقابَلَةِ: ما يَجْتَمِعُ مِنْ ضَرْبِ عَدَدٍ في مثْلِه، كَالنَّسْعَةِ: هي مَضْروبُ النَّلاتَةِ في الثَّلاتَةِ، وهُم يُسَمُّونَ الثَّلاثَةَ: شيئًا؛ إِذَا كَانَ مجهولًا -

وأَصحابُ المِسَاحَةِ (٣) يُسَمُّونَ النَّلاقَةَ: ضِلْعًا، وَالتَّسْعَة: مُرَبِّعًا.

وسائرُ الحُسَّابِ: يُسَمُّونَ الثَّلاثَةَ: جَذْرًا، وَالنَّسْعَةَ: مَجْلُورًا، وقد عُرِفَ في موضِعِه.

وتقديمُ النَّقْدَيْنِ على عُرُوضِ التِّجَارَةِ ؛ باغْتِبارِ أَتَّهُما أَصْلانِ لِسايْرِ الأَمْوَالِ في مغرفةِ القِيَمِ ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّها تُقَوَّمُ بأَحدِهِما ، ثمَّ تقديمُ الفِضَّةِ عَلَى الذَّهَبِ ؛ لِكثرةِ تَداوُلِها (٢٤/٢ه/م) في الأَيْدِي ،

قولُه: (لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَنَى دِرُهَم صَدَقَةٌ)، وهذا لِمَا رُوِيَ في السُّنَنِ السُّنَنِ الْمُسُنَة السُّنَدَا إلى علِيَّ عنِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اهَاتُوا رُبُعَ العُشُورِ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمَا دِرْهَم، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى تَتِمَّ مِائَتَيْ دِرْهَم، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْ دِرْهَم،

إذا مدَّيه، وزّاد فيه ما زيَّته وحدَّد. لَمْ أعرف شيئًا مِن حالِه فأذَّكُره، ينظر: المعجم الأدياء، لياقوت | ٢ ٢٥٧/٦]. والهذية الوطاقة للسيوطي [٧٠/١].

 ⁽١) النَّبَتْ عند الإطلاق في كُتب اللغة: هو الليث بن نَصْر الخُرّاسَانِي اللغّوِيّ التخوِيّ. صاحب البخليل النَّبَدُ عند النحو واللغة ، وأمْلَى عليه ترئيب: «كتاب العين»، ويقال: إن الخَلَل الواقع فيه مِن جِهيّه» ينظر: «إباء الرواة» للقفطي [٢/٣]، و«بغية الوعاة» للسيوطي [٢٧٠/٢].

 ⁽١) ينظر: ١١٤ لمغرب في ترتيب المعرب؛ للمُطَرِّزي [ص/٤٤٨]-

 ⁽٣) جِلْمُ المِسَاحة؛ هو عِلْمُ يَبْحَثُ عَنْ مَقَادِيرِ النُّطُوطِ وَالسُّطُوحِ وَالأَجْسَامِ وَرَسْمِ خَوَائِطِهَا. ينظرا المَقاع السادة ومصاح السيادة في موضوعات العلوم؛ لظاشْكَيْري زَادَةُ [٣٥٣/١].

لِقَوْلِهِ ١٤٠ النِّسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَتُهُ وَالْأُوقِيَةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.

فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ فَفِيهَا خَمْتَةُ دَرَاهِمَ ؛ لِأَنَّهُ هِلا كَتَبَ إِلَى مُعَادُ هِلَا وَأَنْ خُذُ مِنْ كُلُّ مِائْتَيْ دِرْهَمِ خَمْتَةَ دَرَاهِمَ ، وَمِنْ كُلُّ عِشْرِينَ مُثَقَالًا مِنْ دُهب نِصْفَ مِثْقَالِهِ ، قَالَ: «ولا شيء فِي الزَّيَادَةِ ؛ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبِعِينَ دِرْهَمَا».

و عابد البيان ع

نَفِيهَا مُسَةُ دَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فَعَلَىٰ حِسَابٍ ذَلِكَ ا(١٠).

تأويلُه: قَمَا زَادَ فَعَلَىٰ حسابٍ كُلِّ أَرْبَعِينَ درهماً دِرْهَمٌ. قولُه: (لِقَوْلِهِ ﷺ: [١٦٨٨، واللَّيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقِ صَدَقَةٌ»).

ثمامُ الحَديثِ: مَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ مُسْنَدًا: إلَىٰ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ اللهِ اللهِ عَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِل

قُولُه: (وَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ؛ حَثَّىٰ يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمَا)، وهذا قُولُ أَبِي خَيْبِفَةُ (**).

وقَالَ صاحِباهُ: ما زادَ عَلَىٰ المِائْتَيْنِ فَزِكَاتُه بِحِسَابِه ، وهُو قَولُ الشَّافِعِيُّ (1). وجْهُ قَولِهم: ما رُويَ في حَديثِ عَلِيُّ «فَمَا زَادَ فَعَلَىٰ حِسَابِ ذَلِكَ، وَلِأَنَهَا

⁽۱) مضئ تخريجه:

⁽۲) مضئ تخريجه،

 ⁽٣) قال في «التصحيح»: قال في «التحفة» و «زاد الفقها»؛ الصحيح قول أبي حنيفة، ومشئ عليه النسفي
وبرهان الشريعة، ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢٩٠/٣]، «تحفة الفقها» [٢٣٦/١]، «زاد الفقها»»
{ • ٤ /ب] ، «التصحيح والترجيح» [ص٩٥/١] ، «اللباب في شرح الكتاب» [١٤٧/١].

 ⁽³⁾ ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن العاوردي [٢٦٤/٣] . و«العجموع شرح المهذب» للتووي
 [١٦/٦] ، و«العزيز شرح الوجيز» للرافعي [٨٨/٣] .

ثُمَّ فِي كُلُّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ وَقَالَ صَاحِبَاهُ اللهُ فِي حَدِيثِ عَلِي الْمِائْتَيْنِ فَرَكَاتُهُ بِحِسَابِهَا ١١ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِي ﴿ اللهُ لِقَوْلِهِ ﴿ فَي حَدِيثِ عَلِي ﴾ وَلِأَنَّ الرَّكَاةُ لِعَمَانِهِ اللهُ اللهُ

رْيادةٌ مِن جِنْسِ الأَثمانِ ؛ فَيَجِبُ فيهَا الزَّكَاةُ كَأَرْبِعينَ دِرهمًا ؛ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وجَيَتْ شَكْرًا لِيَعْمَةِ المالِ ، والكلُّ نِعْمَةٌ ؛ فَيَجِبُ فيها الزَّكَاةُ .

وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ النَّصَابَ الأَوَّلَ ؛ حَيْثُ يَثْبُثُ الغَنَاءُ؛ لِأَنَّه لا صَدَقَةَ إِلَّا عَن ظَهْرِ غِنَى، واشْتَرَاطُ النُّصُبِ بعدَ النَّصَابِ الأَوَّلِ في السَّوَائِمِ؛ للاخْتِرازِ عَن التَّشْقِيصِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرَ الشَّرِكَةِ.

وجْهُ قولِ أَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَىٰ أَبُو بِكُرِ الرَّازِيُّ فِي الشَّرَحَهِ لَمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ أَنْ مُشْلَدًا إِلَى مُعَاذِ بُنِ جَبَلٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ [۱٬۱۶۲ه/۱] أَمْرَهُ حِينَ وَجَّهَهُ الطَّحَاوِيِّ اللهِ ﷺ وَالْمَانِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

⁽١) في حاشية الأصل: «أصح: بحسابه»،

⁽٦) ينظر: الشرح مختصر الطحاوي، للجصاص [٢٠٧/٦]،

 ⁽٣) أخرجه: الدارقطني في استنه [٩٣/٢] ، والبيهفي في السنن الكيرئ [رقم/ ٥٣١٥] ، من طريق البيلهال إن الجرّاح ، عَنْ حَبيب إن تجمع ، عَنْ عُبادَةً إن نسيّ ، عَنْ مُعَاذِ عَلَيْ به.
 قال الدارقطني: «المعنّهال إن الجرّاح مَثْرُوكُ التحديث ، وَعُبَادَةً إنْ نسيّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذِه . =

وَالمُعْتَبُرُ فِي الدَّرَاهِمِ وَزْنُ سَبْعَةِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ العَشَرَةُ مِنْهَا وَزْنَ

وَرُويَ فِي حَديثِ عَدْرِهِ بْنِ حَزْمٍ: ﴿ فَإِذَا بَلَفَتْ مِائْتَيْنِ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، ثمَّ فِي كُلُّ أَرْبَعِينَ: درْهَم، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الأَرْبَعِينَ صَدَقَةً (١٠).

ومغنى قوله: الفَمَا زَادَ فَعَلَىٰ حِسَابِ فَلِكَ، أَي: في كُلُّ أَرْبَعِينَ درُهمًا دِرْهُمُ اللهِ السَّيَاقِ ؛ ولِقولِه عَلَىٰ وَلا تَأْخُذُ مِمَّا زَادَ حَتَى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَلِأَنَّ كُلُّ مَالٍ لَه نِصَابٌ كَانَ لَه عَفْوٌ بعدَ النَّصَابِ ، كَما في السَّوَاثِمِ ؛ وَلِأَنَّ كُلُّ حَالَةٍ يُعْتَبُرُ فيها عَفْوُ الأَثْمَانِ ، كَما في الابتِداءِ ، وَلِأَنَّ في إيجابِ الكُسُودِ عَنْدُ السَّامَةِ ؛ يُعْتَبُرُ فيها عَفْوُ الأَثْمَانِ ، كَما في الابتِداء ، وَلِأَنَّ في إيجابِ الكُسُودِ حَرْجًا ، وهُو مَدْفُوعٌ شَرْعًا ، فَلا يجِبُ فيما زادَ عَلَى المِانتَيْنِ شيءٌ إلى الأَرْبَعِينَ .

الا تَرَىٰ أَنَّ مَن كَانَ لَه مَاتَنَا دِرْهَمٍ وَسَبْعَةُ دَرَاهِمَ ؛ يَجِبُ عَلَيْه فِي السَّنَةِ الأُولَىٰ خَمْنَةُ دَرَاهِمَ ، وَسَبْعَةُ أَجْزَاءِ مِن أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِن دِرْهَمٍ عَلَىٰ قَولِهِما ، وفي السَّنةِ النَّانِيةِ: يَجِبُ خَمْنَةُ دَرَاهِمَ وجُزْءٌ واحدٌ مِن أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِن دِرْهَمٍ صحيحٍ ، وَجُزْءٌ آخَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزءًا مِن ثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ جُزْءًا مِن أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِن دِرْهَمٍ

وهذا لا ينْهَمُه كَثيرٌ مِن النُفَهَاء؛ فكَيفَ العامِّيّ الَّذِي لا خِبْرةَ لَه أَصلًا! قولُه: (وَالمُعْنَبُرُ فِي الدَّرَاهِمِ: وَزْنُ سَبْعَةِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ العَشَرَةُ مِنْهَا وَزْنَ

وقال الزيلمي: فمو حديث ضعيف؟ . وقال ابن حجر: فإشنادهُ ضَعيفٌ جِدًّا؟ - ينظر: فنصب الراية؛ للزيئمي (٣٦٧/٢) ، وفالدراية في تخريج أحاديث الهداية؛ لابن حجر (٢٥٧/١) .

وقال البههني: ﴿إِنْسَادَةُ ضَمِيفٌ جِدًّا﴾.

⁽١) اخرجه: ابن حزم في المحلى [١٠٣/٤]، من طريق إشعاعيل بن أبي أوليس حَلْتَني أبي عَنْ عَبْدِ اللهِ، وثَمْ عَنْ أبي أَوْلِس حَلَّتُني أبي عَنْ عَبْدِ اللهِ، وثَمْ عَنْ أبيهما عَنْ جَلَّهِما اعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أنَّهُ كَتَبَ عَنْ البيما عَنْ جَلَّهِما اعَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أنَّهُ كَتَبَ عَلَمَ البيمانِ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ حَبِنَ أَنْرَهُ عَلَى البَنْمَ وفيهِ: الزَّكَاةُ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِاتَتَيْ وَفِيهِ: الزَّكَاةُ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِاتَتَيْ وَلَهُمْ، وَلَيْسَ فِيهَا عَدْدَةً تَتَى تَبْلُغَ مِاتَتَيْ وَلَهُمْ، وَلَيْسَ فِيهَا عَدْدَةً الأَرْبَعِينَ صَدَّقَةً ١٠٠٠. وهِي مُثَقَطِعَةٌ مَعَ ذَلِكَ».
قال ابن حزم: وابّو أوني تسميف، وهِي مُثَقَطِعَةٌ مَعَ ذَلِكَ».

سَبْعَةِ مَثَاقِيلَ، بِذَلِكَ جَرَىٰ التَّقْدِيرُ فِي دِيوَانِ عُمَرَ ﷺ، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ،

سَيْعَةِ مَثَاقِيلٌ).

اغْلَمْ: أَنَّ الدَّرَاهِمَ كَانَتْ مختلِفَةٌ في رَمَنِ عُمَرَ ، وكانَتْ عَلَىٰ لَلاَلَةِ أَصَّنَافِ، عَلَىٰ مَا ذَكَرَ في «القَتَاوَىٰ الصُّغرَىٰ».

صِنْفٌ مِنْهَا: كُلُّ عَشَرةٍ: عَشرةُ [١/٥٣٥/١م] مَقَاقِيلَ، كُلُّ دِرْهَمٍ: عِشْرُونَ قِيرَاطًا، وصِنْفٌ مِنْها: كُلُّ عَشَرةٍ: سِنَّةُ مَثَاقِيلَ، كُلُّ دِرْهَمٍ: اثْنَا^(١) عَشْرَ قِيرَاطًا، وهُو ثَلاثَةُ أَخْمَاسِ مِثْقَالٍ ويْصْفِ.

وصِنْفٌ مِنْها: كُلُّ عَشَرةٍ: خَمْسَةُ مَثَاقِيلَ ، كُلُّ دِرْهَمٍ: نَصْفُ مِثْقَالٍ ، وهُو عَشَرةُ قرَارِيطَ .

وكانَ المِثْقَالُ نَوْعًا واحدًا، وهُو عِشْرُونَ قِيرَاطًا، وكانَ عُمَرُ يُطالِبُ النّاسَ في اسْتيفاءِ الخَرَاجِ بِأَكْبَرِ الدَّرَاهِمِ، ويَشُقُّ عَلَيْهِم ذلِك، فالنمَسوا منْه التّخفيفَ، فَشَاوَرَ عُمَرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قاجْتَمَعَ رأْيُهُم عَلَىٰ أَنْ يأْخَذَ عُمَرُ مِن كُلُّ نَوْعٍ: ثَلاثَةً؛ فَاخَذَ؛ فَصَارَ الدَّرِهِمُ بوزْنِ أَرْبَعَةً عَشَرَ قِيرَاطًا.

فَاشْتَقَرُّ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي دِيوانِ عُمَرَ ، وتعلَق الأَخْكَام بِه ؛ كَالزَّكَاةِ ، والخَرَاجِ ، ويَضَابِ السَّرِقَةِ ، وتقْديرِ الدَّيَاتِ ، ومَهْرِ النَّكَاحِ ، وهذا لِأَنَّ ثُلُثَ العِشْرِينَ قِيرَاطًا: سِنَّةٌ وثَلَثَانِ ، وَثُلَثَ الاثنَيْ عَشَر: أَرْبَعَةٌ ، وَثُلُثُ العَشْرَةِ: ثَلاثَةٌ وَثُلُثُ .

فالمجْموعُ: أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا؛ فَيَكُونُ عَشَرَةُ دَراهِمَ مِثْلَ وزُنِ سَبْعَةِ مَناقِبلَ؛ لأَنَّ ١٠١٨/١] سَبْعَةَ مَثاقِبلَ مِنَّةٌ وَأَرْبَعُونَ قِيرَاطًا، فَكَذَا عَشرةُ دَرَاهِم مِنَّةٌ وَأَرْبَعُونَ فِيرَاطًا، وماثنا دِرْهَمٍ مِثْل مِثَةٍ وَأَرْبَعِينَ مِثْقَالًا، ثمَّ قَدُرُ الدَّرْهَمِ الواحِدِ سَبْعَةُ أَعْشَارِ

 ⁽١) وقع بالأصل: «النبي»، والمثبت من: «م»، وقف»، و«و»، و«ز»، و«ت».

ط} خايد ليبان ط**ي**

المِثْقَالِ الواحِدِ؛ لِأَنَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فِيرَاطًا سَبْعَةُ أَعْشَارِ عَشْرِينَ فِيرَاطًا، وَالمِثْقَالُ الواحدُ مِثْلُ الدَّرْهَمِ الواحِدِ، وَمِثْلُ ثَلاثَةِ أَسْبَاهِهِ ؛ فافْهَمْ

نَمُّ الدَّيِمَارُ الواحِدُ: سِتُّهُ دَوَايِقَ^(۱)، وهُو عِشْرُونَ فِيرَاطَّا، وهُو سِتُّونَ حَبَّةً، وهُو أَرْيَعَةٌ وَعِشْرُونَ طَشُوجًا^(۱)، وهُو مِئَةٌ وَعِشْرُونَ شَعِيرَةً، وهُو مِائتانِ وَأَرْيَعُونَ [* عَاهَ:م] أَرُرَّةً،

والأرُزَّة: خَرْدَلَنانِ حَدِيثَنانِ مِن الخَرْدَلِ البَرِّيُّ (٣)، وكُلُّ شَعِيرَةٍ: أَرُرَّنَانِ ، وكُلُّ حَبَّةِ مِن الشَّعِيرِ: شَعِيرَانِ ، ومِنَ الأَرُزَّ: أَرْبِعُ أَرُرَّاتٍ ، وكُلُّ طَسُّوحٍ: خَمْسُ شَعِيراتٍ . وكُلُّ طَسُّوحٍ: خَمْسُ شَعِيراتٍ . وكُلُّ طَسُّوحٍ: خَمْسُ شَعِيراتٍ . وكُلُّ قِيَراطِ: اثنا عشَرَ أَرُزَّةً ، ومِن الحَبُّاتِ : ثلاثُ حَبَّاتٍ ، ومِن الشَّعِيرِ: سِتُّ شَعِيراتِ . شَعِيراتِ . شَعِيراتِ .

وَثُلُمُا اللَّيِنَارِ: أَرْبَعُونَ حَبَّةً، ونَصُّفُه: لَلاثُونَ حَبَّةً، وَثُلَثُه: عِشْرُونَ حَبَّةً، وَرُبُغُه: خَمْسَةَ عَشَرَ حَبَّةً، وَحُمُسُه: النَّا عَشَرَ حَبَّةً، وَسُدُسُه: عَشْرُ حَبَّاتٍ، وَسُبُعُه: نماسي حَبَّاتٍ وَأَرْبَعَةُ أَسْباعٍ حَبَّةٍ، وَثُمُنُهُ (1): سبعُ حَبَّاتٍ ونطَفُ، وتِسْعُه: سِتُّ حَبَّاتٍ وثلُنا حَبُّةٍ، وعُشْرُه: سِتُّ حَبَّاتٍ،

 ⁽١) عوامق حشع كَانِقَ بِالعَشْحِ وَالْكَشْرَ لِهُوَ شُلْمُنَ لِلْرُهُمِ وَالْجَشْعَ ۚ تَوَانِقُ وَقُولِيقُ يَنظُ ﴿الْمَعُوبُ وَالْجَشْعِ وَالْكَشْرُونِ [ص/١٩٩]

 ⁽١) الطشوع عثان والدايق: أربعة طُسابيج، وهما تُعرَّبان ينظر الصحاح في اللغة اللجؤهري
 (١) الطشوع عثان والدايق: أربعة طُسابيج، وهما تُعرَّبان ينظر الصحاح في اللغة اللجؤهري

 ⁽٣) المعتردل البرائي من الأورّان الدقيقة ، وتُساوي حَبَّةُ المعترفل: جُراء بن سنة أحراء بن حَبَّة الشعير ، والمعتردل البرائي من المعترفي ال

 ⁽٤) وقع بالأصل: فويهنده، والعيث من: احل والمدار واوار واراء وانته.

وإِدَا كَانَ الْعَالَثُ عَلَىٰ الوَرَقَ الْعَشَّةَ ؛ فَهُوَ فِي خُكُمُ الْمَصَّةَ ، وَإِذَا كَانَ الْعَالِثُ الْغِشُّ فَهُوَ فِي خُكُمِ الْعَرُوضِ، يُعْتَبُرُ أَنْ تَبُلُغَ قِيمَتُهُ بِصَابًا ؛ لأَنَّ الدَّرَاهِمِ لا تَحْلُو عَنْ قَلِيلِ الْغِشُّ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْعَلَبُعُ إِلَّا بِهِ وَتَخْلُو عَنِ الْكَثِيرِ ، فجعَلُ الْعدة

قَالَ فِي الخُلاصة الفتاوَىٰ»(١٠): قِيلَ: يُغْتَبُرُ فِي كُلِّ بلدةٍ وَرُدُ بلك السَّدة

وعن الإمام أبِي بكر مُحَمَّدِ بنِ الفَضلِ: أنَّهُ كَانَ يُوجِبُ هي كُنَّ مائنيُ درُهُ. بُحَارِيَّةِ: حَمْسَةُ مِنْهَا، وبِه أخدَ الإِمَامُ شمسُ الأَثمَّةِ السَّرْخُسِيُّ،

قولُه: (وَإِذَا كَانَ العَالِثُ عَلَى الوَرِقَ الفِصَّةَ؛ فَهُوَ فِي خُكُم المصَّة).

قَالَ صاحبُ (المُغْرِب): «الوَرِقُ _ بِكَشرِ الرَّاءِ _ المُصْرُوتُ مِنَ الْمِصَّةِ ، وكِدِ الرَّقَةُ (*).

اعْلَمْ: أَنَّ الْوَرِقَ إِدَا لَمْ يَكُنُ خَالِصًا ، وَكَانَ مُحتلِطًا بِالْجِشُ ، فإنْ كَانَ العَالِبُ هُو الْفِصَّة ؛ فَيَجِتُ في المُختلِطِ مَا يَجِتُ في الخَالِصِ مِن عَيْرِ بِيَّةِ التُحَارَةِ ، وإنْ كَانَ الْعَالِبُ الْعِشْ _ وهِي السَّتُّوقَة (") _ ؛ فَلا زَكَاةَ فيهِ إِدَا لَمُ تَكُنْ مُعَدَّةً لِنتَجَارَةِ ، إلَّا أَنْ يَبْلغَ مَا فيهِ مِن الهِضَّةِ يَصَابًا ، فحينيْلٍ تَجِتُ فيهِ الرَّكَاةُ .

أَمَّا إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ، فَيُعْتِبُرُ أَنْ يَبُلُغَ فِيمَتُه نِصَابًا، كَمَا فِي سَائِرِ ١٠ -١٠ السَّلُعِ، وذَلِك أَنَّ الغِشِّ إذَا كَانَ قليلًا لا يُعْتَبُرُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْعِصَّةَ لا تَلْطَعُ إلَّا عَليو السَّلُعِ، وذَلِك أَنَّ الْغِشِّ إذَا كَانَ قليلًا لا يُعْتَبُرُ بِه ؛ لأنَّ الْعِصَّةَ لا تَلْطَعُ إلَّا عَليو من الْعَلِيلِ وَلكَثِيرِ مَنْ عَجُعِلَ الفَاصِلُ بِينَ الغَلِيلِ وَلكَثِيرِ مَنْ عَجُعِلَ الفَاصِلُ بِينَ الغَلِيلِ وَلكَثِيرِ العَلْمَ ، فَجُعِلَ الفَاصِلُ بِينَ الغَلِيلِ وَلكَثِيرِ العَلْمَ ، فَا يُعِمَا كَانَ أَصَلَتِ مِن العِصَّةِ أَوِ الغِشُّ ؛ كَانَ الوَرِقُ فِي خُكْمِه .

⁽١) ينظر الاحتلامية التناوئ، للبحاري [ق/٢٧]

⁽١). ينظر: ١٥ لمعرب في تربيب المعرب» لتُعَطِّري [ص/٤٨٣].

 ⁽٣) الشَّوَقة ما هلب جَدُّه مِن الدَّراجِم أو هي ما يَطْلَبُ جِثُّهُ علىٰ بَشْته يَـطَر (التعربفات) بليكُرْ حامي (٣) إسل ١١٩] و الطَّلِية الطَّلِية الأي حقص السفي [ص/٩]

عَاصِلَةً ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدُ عَلَىٰ النَّصْفِ ، اعْتِنارًا لِلخَفْيَقَة ، وَسَنَدْكُرُهُ فِي الصَّرْفِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ ، إِلَّا أَنَّ فِي غَالَب الغشلَ لا نُذَّ مِنْ بَّةِ النِّحَارَة ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعَرُوضِ إِلَّا إِذَا كَانَ يَخْلُصُ مِنْهَا فَضَّةً تَبْلُغُ مِضَابًا ؛

قولُه: (اعْتِمَارًا لِلحَقِيقَةِ)، يَغْنِي: إنَّما جعلْنا العَلَبَةُ فاصِلةٌ بينَ القَلِيلِ وَالكَلِيرِ؛ اعتبارًا لِلحَقيقةِ،

ميانُه: أنَّ القِلَّةَ والكَثْرَةَ مِن أَسْماءِ المُقَاتِلَةِ ، همَا لَمْ يَزِدْ عَلَىٰ النَّصْعِ لا يتَحقَّقُ لكَثِيرُ والقَلِيلُ ؛ لِأنَّ الكَثِيرَ ما يُقابِلُه قَليلٌ ، والقَلِيل ما يُقابِلُه كَثيرٌ .

قولُه: (إلَّا أَنَّ فِي غَالِبِ العِشْ لَا بُدَّ مِنْ بِيَّةِ النَّجَارَةِ)، هدا استِثْ، قمِ قولِه * «فهُو في حُكْمِ العُرُوضِ»، يَغْنِي: أنَّ العِشَّ إِذَا كَانَ عالبًا في الوَرِقِ، يَكُونُ في حُكْمِ العُرُوضِ، فَلا بُدَّ مِن بِيَّةِ التَّجَارَةِ لِوجوبِ الزَّكَاةِ.

قولُه: (إلَّا إذَا كَانَ يَخْنُصُ مِنْهَا فِضَّةٌ تَنْلُغُ نِصَابًا)، هذا استِثَاءٌ مِن قَولِه * الآ ثُدُ مِن يَيَّةِ التَّجَارَةِ اللهُ يَعْنِي: أَنَّ الوَرِقَ الغالِب الغِشَ، إِنَّمَ يُشْتَرَطُ فِهِ بِيَّةُ التَّجَارَةُ ا لرحوبِ الرَّكَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنُ فِهِ فِصَّةٌ تَبِيغُ مِصَابًا، أَمَّا إِدَا كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ تَبْلُغُ مِصَابًا، فلا حاجة إلى بِيَّةِ التَّجَارَةِ الإِنَّ فِي الفِصَّةِ [لا يُشْتَرطُ] (") بِيَّةُ التَّجَارَةِ ا

ثمَّ الظَّاهِ أَنَّ خُلُوصَ العِضَّةِ مِن الدَّرَاهِمِ لِيسَ بِشَرْطٍ ، بَلِ المُعْتَبُرُ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّرَاهِمِ فِيضَةٌ بِقَدْرِ النَّصَابِ ، بِدليلِ مَا دَكَرَهُ الشَّبِحُ أَبُو الْحَسَنِ الكَرْحِيُّ فِي الدَّرَاهِمِ فِيضَةٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَهِ النَّمِ مَنْ فَيها ؛ إِلَّا أَن يَكُونَ يَتُلُعُ مَا فِيها مِنَ الفِضَّةِ : مِاتَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ العَالِبَ عَلَى السَّتُوقِ : [٢٠٣١هـ/] العِشُ ، فاسمُ الدَّراهِمِ لا يَتَاولُها ؛ فَاعْتُبِرَ مَا فِيها مِنَ الفِقَّةِ (٢) ،

⁽۱) ما بين المعقوقتين ريادة من! لامة ، وافعاء والرقة والتناء.

⁽٢) ينظر: «الإيضاح» للكرمائي [٢٨/]

لأنَّهُ لا (٥٠ ما يُغْتَدُّرُ في عَيْنَ الفصَّةِ القيمَةُ ، ولا بيَّةُ التَّجارةِ -

حلة علية البيال ال

قولُه (الآنَّةُ لا يُفترُ في عَنِي العصَّةِ القَيمةُ ، وَلا يِنَّةُ النَّجَازَةِ) [١٩٠١،٠] هيهِ مَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لا حَاجَةَ إِلَىٰ دِكْرِ القِيمَةِ ، وكَانَ يَبَعِي أَنْ يَقُولَ: لا يُغْتَبَرُ في عَيْنِ الفِصَّةِ بِيَّةُ النِّجَازَةِ ، بِجِلافِ العُرُوصِ ؛ حَيْثُ يُشْتَرِطُ فيها بِيَّةُ التَّجَازَةِ () ، عَلَىٰ مَا يَجِيءُ بِيانُها .

@# 20 es #@

 ⁽١) رده العيني يفوله فدت في نظره نظره لأنه لأ مانع من ذكر القيمة وهذا من صفيها الكاشفة فلا بجوراء فلا منظور في ذكرها قلا مجال للنظرافية فافهم اينظرا قالبية شرح الهداية) (٣٧٤/٣].

فَضـلُ في الدُّهــب

لَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ صَدَقَةً ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا فَقِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ؛ لِمَا رَوَيْهَا ﴿ وَالْمِثْقَالُ مَا يَكُونُ كُلُّ سَبِعةٍ مِنْهَا وَزُن عَشْرَةٍ ذَرَاهِمَ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ.

🤧 غايد البيال 🤧

فَصْـلُ فِي الدَّهَـبِ

مَرٌّ وجُّهُ المُّناسِةِ.

قُولُه: (لما روبا) إِشَارةً إِلَى ما دَكَرَ فِي فَضُّلِ الْفِصَّةِ: أَنَّهُ ﷺ كُتُمَّ إِلَىٰ مُعَاذِهُ ﴿ أَنْ خُذْ مِنْ كُلِّ مِائْتَيْ دِرْهَمٍ ۚ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، وَمِنْ كُلِّ عِشْرِينَ مِثْغَالًا مِنْ ذَهَبِ: نِصْفَ مِثْقَالِ ﴾ ()

قُولُه: (وَالْجِنْقَالُ: مَا يَكُونُ كُلُّ سَبْعَةِ مِنْهَا وَرَٰنَ عَشَرَةٍ دَرَاهِمَ، وَهُوَ المَعْرُوفُ)، فِيهِ مَطَرٌ؛ لِأَنَّهُ^(١) عَرَّفَ المِثْقَالَ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ سَبْعَةٍ مِن السَّنِيرِ ورْنَ

(١) ممن بحريج بنفظ الالا تأخد بن الكُلُور شَيْقًا، فإذًا بلغَ الوَرقُ بالتَيْ يَرْهُم فَعُدُ مِنْهَا خَشْنَةً دراهم، ولا تأخد مثا راد حتَّى يَبْعُ أَرْبُونِنَ وَرْهَمًا؛ فَتَأْخُذُ مِنْهَا وَرْهَمًا؟

وأقرت شيء إلى لقظ المؤلف هـ هو حديث عشره بن شُعيْب، عن أبيه، عَنْ جنَّه عال عالَ رَسُولُ الله عليه النِّس فيما دُون مائتين درُهم شيئة، ولا فيما دُونَ حِشْرِينَ مَظَالًا ذَهبًا شَيْءً، وهي المائتيِّس عنسة دراهم، وفي حِشْرِين وَقُلالًا همها بِعَلْمُ الله أحرجه ابن ردجويه في والأموال: [٩٨٧/٣] ، من طريق عَمْرو بَن شُعيْب به ،

قال ابنُ حجر، فأخرجه ابُنُّ ربجويه بِولْمناد ضعيفة ا ينظر، فالدراية في تحريج أحاديث الهداية» الابن حجر [٢٥٨/١]

(٣) - وقع بالأصل - الأن: والعليث من" أنماء وأقساء وأواء، وأواء، ووات.

ثُمَّ فِي كُلُّ أَرْبَعَةِ مَنَاقِيلَ قِيرَاطَانِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ رُبُعُ الْعُشْرِ، وَذَلِكَ فِيمَا قُلْنَا إِذْ كُلُّ مِثْفَالٍ عِشْرُونَ قِيرَاطًّ.

عشرةِ دَرَاهِمَ ، وَفَد ذَكَرَ قَبْلَ هذا اعتِبارَ الدَّرَاهِمِ بِأَنْ تَكُونَ كُلُّ عَشَرةٍ مِنْهَا وَزُنَّ سَبْعَةٍ مَنَاقِيلَ ، همَا حَصَلَ التَّعرِيفُ أَصْلًا ، لا للدَّينَارِ وَلا للدِّرُهَمِ ؛ لِتوقَّف معْرِفَةٍ كُلُّ منهُما عَلَىٰ الآخَرِ (١).

وقولُه: (وَهُوَ المَمْرُوفُ)، نيسَ بعُدْرٍ عَنِ التَّشيعِ، فَلَوْ قَالَ: وَالعِثْقَالُ هُو المَعْرُوفُ لَهَانَ الأَمْرُ هَوْنَا مَا، ولكنَّ البيانَ لِلدُّرْهَمِ وَالدُّينَارِ هُو^(٢) مَا حَقَّقْتُهُ قَبْلَ هذا، في فضلِ الفِضَّةِ؛ فاغْرِفْه.

وقَد ذَكَرٌ بعصُهم في اشرُحه، هي هذا الموضع ما يَكُونُ عَن التَّحقيقِ بَعيدًا ألف فرْسَخ مِنْها، أيْ: مِن المَثَاقِيلِ أَوْ مِنَ الدَّنَايِيرِ ا

قولُهُ: (وَدَلِكَ فِيمَا قُلْمًا)، أَي: رُبُع العُشْرِ فِيمَا قُلْنَا، وهُو أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَثَاقِيلِ (١٠/١٠/١/ قِيرَاطَيْنِ، والقِيرَاطَانِ مِن أَرْبَعَةِ مَثَاقِيلَ: رُبُعُ العُشْرِ؛ لِأَنَّ عدة المدفيل _ وهِي أَرْبَعَةٌ _ إِدَا ضُرِبَ فِي عدهِ قرّارِيطِ المِثْقَالِ _ وهُو عِشْرُونَ _ بَكُونُ قمايينَ، وعُشْرُ الشَّمَايِينَ: ثمَانِيةٌ، ورُبُعُ النَّمَانِيةِ الْفَانِ؛ فَيَكُونُ القِيرَاطَانِ رُبُعَ عُشْرِ أَرْبَعَةَ مِثَافِيلَ؛ فَافْهِم

⁽١) ردمه الميسي قلب فرضه بهذا التشبيع على لسحافي، فإنه قال نعم فيه دور إلا أنه وقع تلك الشبهة بموله وهو المعروف فإن الشيئين إذا كانا معروفين في أنهسهما، ولكن الجهالة إذا وقعت في نسبه كل سهما إلى الأحر يجور أن يعرف نسبة دلك بهذا أو نسبة هذا بدلك ينظر " ١٥ ليناية شرح الهذاية ٤ [٣٧٥/٣].

 ⁽٣) وقع بالأصل «رعو» والمثبت من «ج»، واقت، واوا، وار»، وات»

حري شارة البيان ك

قولُه (وهي منبألة الكُشور)، أي هذه المشألة، وهي وُحوبُ الرُّكَاةِ فيما دونَ أَرْبَعَةِ مَدْقِبَلَ عِندَهُما، وعدمُ وُجوبِها هيهِ عِند أَبِي خَبِيفَةَ؛ مشألةُ الكُشُورِ ؛ يَغْنِي أَنَّ الكُشُورَ لا رَكَاةً فيها عِندَ أَبِي خَبِيفَةً ، وتجِتُ عِندَهُما بِحِسَابِ دلِك، وقد مَرَّ التَّحقيقُ في فضل العِصَّةِ مِنَ الجانبَيْنِ ، فَيَكُونُ نَكَلامُ هُمَا كَالكَلامِ ثَمَّ ؛ لِأَنَّ الجِلافَ في المَوصَعَيْنِ واحِدٌ.

قولُه (وَكُلُّ دِينَارِ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ فِي الشَّرْعِ؛ قَيْكُونُ أَرْنَعَةُ مَثَاقِيلَ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دِرْهُمَّا)، وفيهِ نظَرُ؛ لِأَنَّهُ أَرادَ بِهذا النَّقديرِ أَنَّ الدَّبِيَارُ وَالمِثْقَالَ سواءٌ، وقَد قَرَرَ قَبَلَ هَدا أَنَّ عَشْرةَ دَرَاهِمَ ورَّنُ سَبْعَةِ مَثَاقِيلَ، لا وَرُنُ دينارِ واحدٍ، فكيفَ يَكُونُ الدَّينَارُ مِثْلَ عَشْرةِ دَرَاهِمَ ؟ بعَم، قَد كَانَتِ الدَّرَاهِمُ كدلِك في الابتِداءِ، ولذلِك قُدْرَ الدَّينَةُ مِنَ الدَّينَةُ مِنَ الدَّينَةُ مِنَ الدَّقِهِ، ولذلِك قُدْرَ

وعَن علِيِّ: اللا قَطْعَ فِي أَقلَّ مِن دينارِ أَوْ عَشَرةِ دَرَاهِمَ اللهُ وَصَرَت عُمَّرُ الْجِرْبَةُ عَلَىٰ مَن بِلَعَ الخُلُمَ: أَرْبَعِينَ دَرْهِمَا وَأَرْبَعَةَ ذَنَايِيرَ ، وكَانَ كُلُّ دِيارٍ فِي الرَّكَاةِ عَدْلُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِم ؛ [ألا تَرَىٰ أنَّ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِن الذَّهَبِ مُقَابَلُ (١/١٠٥٠٠) بِمَاتَتَيْ عِدْرَهُ مِن الذَّهَبِ مُقَابَلُ (١/١٠٥٠٠١) بِمَاتَتَيْ دِرْهَمٍ ؛ فَتِبَ أَنَّ قِيمَةَ الدَّينارِ كَانَتْ يومَنْلِ عَشَرةَ دُرَاهِمَ] (١٠). كذا ذَكَرَ أبُو بكرِ الرَّاذِيُّ فِي كِتَابِ الدَّيَاتِ مِن الشَّرْحِ الطَّحَاوِيُ اللهِ اللهُ الله

 ⁽١) رده العيبي يفونه قلب الذي قاله قبل هد كان في يتداه الأمراء وتقرر بعد دلث كل دينار بعشرة دراهم، ألا ترئ أن الدية قد قررت من الدهب بألف ديناراء ومن الورق بعشرة آلاف درهم، وفي السرقة لا قطع في أقل من دينارا أو مشرة دراهم اينظر الااليناية شرح الهداية ٢ [٣٧٧/٣].

⁽٢) أغرجه ميد الرزاق في مصنفه (١٨٩٥٢)

 ⁽٣) ما بين المعلوفتين ريادة من - فما ، وافعا ، وقرة ، وقت ا

⁽١) ينظر" الشرح معتمير الطحاري؛ للجعباص [٢٠٨/٥]

فَيكُونُ أَرْبَعَةُ مِثَاقِبِلَ فِي هذا كَأَرْبَعِينَ دَرُهُمَّا وفي تشر الذَّهِب والعصّة، وخُلبُهما، وأوابيهما الرَّكَاةُ

وقال الشَّامِعيُّ لا تحتُّ في خُليَّ النِّساء، وخَاتِم المصَّةِ لِلرُّجَالِ؛

ثمَّ جَعَلَ عُمَرُ كُلَّ عَشَرةِ دَرَاهِمَ وزُنَ سَيْعَةِ تَنَاقِيلَ، فاسْتَقَرُ الأَمْرُ عَلَى دلِك في تقديرِ نُصُبِ الرَّكَوَاتِ، والدِّياتِ، والمُهُورِ، ويضابِ السَّرِقَةِ، وعَيرِ دلِك.

قولُه: (فيكُونُ أَرْبَعَةُ مِثَاقِيلَ فِي هَذَا كَأَرْبَعِينَ دَرْهُمَّا)، وهذا مُسَلَّمٌ وَ لِأَنَّ أَرْبَعَة فَ فِيلَ حُمْسُ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، كما أنَّ أَرْبَعِينَ دَرْهُمَّا خُمْسُ المِثْنَيْنِ، ثمَّ الوَاجِبُ في باب الرَّكَاةِ رُبُعُ العُشْرِ ؛ بِالحديثِ ، ودلِك قِيرَاطانِ مِن أَرْبَعَةِ مَثَاقِيلَ ، ودرْهُمُّ واحدٌ مِن أَرْبَعِينَ درهمًا (١).

> قولُه: (وَفِي [١ ١٦٩ ٤] يُبْرِ اللَّهْبِ وَالْهِصَّةِ وَخُلِيْهِمَا وَأَوَالِيهِمَا الرَّكَاةُ وقال الشَّافِعِيُّ لَا تُحِبُ فِي خُلِيِّ اللَّسَاءِ وَخَاتِمِ الْفِصَّةِ لِلرِّجَالِ). النَّبُرُ اللَّا كَانَ مِنَ الدَّهَبِ وَالْهِصَّةِ غَيْرِ مَصْنُوعُ (١)

اطْلَمْ. أَنَّ الرَّىٰةَ واجِبةٌ عِنْنا في خُلِيِّ الدَّهَبِ والقِصَّةِ، سواءٌ كَانَتْ حُلِيًّا يحلُّ استغمالُها أَوْ لا.

وهند الشَّافعيُّ * لا رَكَاة في الخُّلِيُّ الَّتِي يَجِلُّ اسْتِمْمَالُهَا ، ولَه في الخُّلِيُّ الَّتِي

(۱) بنظ (۱۰ مدیر (۱ ۱۸۹)، (العباری (سانارحانیة» (۱۷۵/۲)، (المحیط (لرهامی»)
 (۱) بنظ (عدیر (۲ ۲۲۲ ، ۲۲۲)، (حاشیه این عابدین) (۲۲۲ ، ۲۲۲)

 ⁽٣) وقبل النّبُر له الدّهث وانعضه قبل أن يُصربه دمابير ودراهم، فودا صُربه كان عيثناً، ووقد يُطلق النّبُر عنى عبرهما من استقدارات و كالنّحاس والحديد والرّصاص وأكثر الحتصاصة بالدّهب، ومِنهُمُ من يجعدُه في الدهب أضارًا وفي عيره فرقاً ومجاراً ينظر الالهاية في غريب الحديثة إلى الأثير [١/٩/١]مادة: تَبْر]

لا يبحلُّ استِعْمالُها قولان ا

الما ما رُويَ في الشّب : مُشد إلى عطاء ، عن أمْ سَلمة ، فالَتْ : كُلتُ أَلْسُ أَرْضَا عُا مِنْ دَهُمِ ، فَالَتْ : كُلتُ أَلْسُ أَرْضَا عُا مِنْ دَهُمِ ، فَالَمْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَكُنْزٌ هُوَ ؟ فَقَالَ : قَمَا مِلْعَ أَنْ تُؤَدِّى زَكَانُهُ ، فَيْرَكِي ؛ فَلَيْسَ بِكُنْرِه (**).

وَرُونِي فِي «الشَّنَّ» أَيضًا مُنتَدًا إِلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ اللهِ ، أَنَّ قَالَ دَحَلَ عَلَى عَائِشَةً رَوْحِ السَّبِيُ ﷺ ، فَقَالَتْ دَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَرَأَىٰ فِي يَدْيُّ فَتَحَاتٍ مِنْ وَرِقٍ ، فَقَالَ : «عَا هَذَا ، ٢٠٨٠ م] يَا عَائِشَةً ؟ قُلْتُ : صَنَعْتُهُنَّ أَتَرَيَّنُ يَدُيُّ فَتَحَاتٍ مِنْ وَرِقٍ ، فَقَالَ : «عَا هَذَا ، ١٨٠ م] يَا عَائِشَةً ؟ قُلْتُ : صَنَعْتُهُنَّ أَتَرَيَّنُ لَا عَائِشَةً ؟ قُلْتُ اللهُ اللهُ قَالَ اللهُ وَلَا اللهُ الله

(١) عكس اسؤلف مدهب الشافعي في المسألة! ومدهك هو وجوب الركاء في المحنيّ التي لا محلً سنعمائها بلا خلاف، أما التي يجلُّ استعمالُها فنه فيها فولان، أصحهما لا تحب ينظر «النهديب في فقه لإمام الشاهمية لبعوي [٩٧/٣] وقالمجموع شرح المهدبة للمووي [٣٥/٦]، وقالمجموع شرح المهدبة للمووي

(۱) آخرِجه أبو داود في كتاب بركة باب ألكتر ما هو؟ وركاة الحلي [رهم/ ١٥٦٤]، ومن طريعه البيهاي في فالنس الكبرئ [رقم/ ٧٣٤١]، والحاكم في فاسته (٢٠٥/٣]، والحاكم في فانستدرك (٤٠٥/١)، من حديث أم سلمه بالله بها

قال المعاكم المد حديث صحيح على شرّط البحاري وثمّ يحرجاده وقال العندرُ البناويُّ الدراء أبو داود بسند جيد من حديث أمّ سلمة (ينظر الاكتُفُ المناجِعِ و النّابِيعِ في بغريع أحاديثِ المصابِعِ النصدُر المناويّ [٢ يـ٨٨]

(٣) أحرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب الكتراما هو ؟ وركاة النعلي [رقم/ ١٥٩٥]، والدارقطي
في قسمه [٢/٥/١]، والنعاكم في اللمستدرك [٤٧/١]، وعنه البيهقي في فاتسل الكبرى
(رقم: ٧٣٣٨)، من حديث عبد الله بن شَدَّاه بن الهاه عن عائشة على به
قال النعاكم (١٨٤٥ حديث صنعيح عن شرَط الشيمين ولَمْ يحرجاده)

وقال ابن حجر ١٥(سناده عني شرَّه: الصحيح) ينظر ١٥١٠ميم الحييرة لابي حجر [٢٥٧٠/٠]

🗞 غاية (ليبان 🐌

قِيلَ لِشُفْيَانَ. «كَيْفَ تُرَكِّيهِ ؟ قَالَ. تَصُمُّهُ إِلَى عَيْرِهِ» [[]

وفي الشّن البقاعة عن عَمْرو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ ابِيهِ، عَنْ جَدْهِ: النّ المَرْأَةَ أَتَتْ وَشُولَ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهُ الله

والوَضَعُ الحُلِيُّ، وجَمْعُه، أَوْصَاحٌ (*) والمَتَخَاتُ. جَمْعُ فَتَخَة، وهي الحاتَمُ الَّذِي لا فَصَّ لَهُ (١).

أحرجه أبر داود في كتاب لركاة/ باب الكنر ما هو ؟ وركة الحلي [رقم ١٥٦٦] . خَذُك صَفُوالُ بْنُ صَالِح ، حُنَّكَ الوَلِيدُ بْنُ مُسْدَم ، يَبِلَ يِشْفِانَ به

المرحه أبو داود في كتاب الركاة باب لكبر ما هو ؟ وركاة البعني [رقم ١٥٦٣]، ومن طوبقه بيهمي في السن الكبري؛ [رقم ٢٣٤]، والسائي في كتاب الركاة باب وكاة البعلي [رقم بيهمي في السن الكبرئ؛ [رقم ٢٤٠٩]، والبيهمي في السن الكبرئ؛ [رقم/ ٢٠١٦]، من صريق حسين بن ذكوان عن عشرو بن شعيب عن أبيه عن جده رؤى به

قال ابن القطان (همدا إشناد ضحيح ولن عَمَّروه ،

وعال ابن الملق، فطريق صحيحا،

رعال ابن حجر - فايت تُمُ قويُّه - ينظر - فابيان الوهم والإيهام، لابن القطان [٣٦٩/٥] ، وفاصدر النب » لابن المثلن [٤-١٣] ، وقابلوع المرام، لابن حجر [من ١٧٨]

 (٣١ رهو برع من المثلي يُغطل من العِشَّه ، شئيت بهده لتياضها ، واجدُها وصبح ينظر ١٥٠هـهايه مي هريب الحديث، الألير (١٩٦/٥) ١٩٦٥ أضبغ}

 (2) وقبل هي حواليم كبارٌ أنبس في الأيدي، وربعا وُضِعتْ في أصابع الأرجُل وبيلَ هِيَ خَواتيمُ لا مُشرص لها، وربيم على فتحات وفتاح ينظر االنهاية في هريب المديث، لابن الأثير [٥ ،١٩٦، ١ مادة، فتح]. سوچ غايه لبيان 🦀

والمَسَكَةُ (١) بعثْج الميم والسِّيسِ المُهْملةِ: السَّوارُ. وَلِأَنَّ الرَّكَاةَ خُكُمُّ مُنْعَلَقٌ يوصُّه مُلارِم لعَيْسِ الدَّهَبِ والهِصَّةِ، وهُو وصُّفُ الثَّمَسِةِ، فَيَثْقَى مَا يَقِيَ العَيْسُ، كَمَا أَنَّ خُكُمَ الرِّبَا لَمَّا كَانَ مُتعلِّقًا بوصْهِ ملازِمٍ لَعَيْنِ الدَّهَبِ وَالهِصَّة _ وهُو الورْنُ عِنَمَا، والثَّمَنَيَّةُ عِندَ الْخَصْم _ بَقِيَ مَا بَقِيَ الْعَيْنُ.

فَإِنْ قِيلَ: لا تُسَلِّمُ أَنَّ الرَّكَاةَ مُتَعَلِّقٌ^(٢) بوضع الثَّمَييَّةِ ، وليْنُ سَلَّمًا ذلِك لكنْ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الثَّمَيَّةَ مُلاذِمَةٌ لِعَيْنِ الدَّهَبِ والعِصَّةِ .

قُلْتُ: أَمَّا الجَوابُ عَنِ الأَوَّلِ فَتَقُولُ: إِنَّ سَبَتَ وُجوبِ الرَّكَاةِ المالُ الدَّمِي ؛ يدليلِ أَنَّ العُرُوضِ إِدَا كَانَتُ لِلتُجَارَةِ تَجِتُ فِيها الرَّكَاةُ ؛ وإلَّا فَلا ، والإبلُ إِدَا كَانَتُ سَائِمَةُ تَجِبُ فِيها الرَّكَاةُ ؛ وإلَّا فَلا ، وَالإسامَةُ [٢ ٨٠ه هم] وَالتَّجَارَةُ يُؤثِرانِ فِي النَّمَاء ، اللَّه الرَّكَاةُ ، وإلَّا فَلا ، والإسامَة أَلَا التَّجَارَةُ يُؤثِرانِ فِي النَّمَاء ، وقد لا إلاّ أَنَّ حَقِيقَةَ النَّمَاء لِيسَتُ بِمعْتَرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَد يخصُلُ بِالتَّجَارَةِ وَالإسَمَةِ ، وقد لا يخصُلُ ، وقد يَقِلُ وقد يَكُونُ ، ويختلفُ فلك باختِلافِ الأَشْحاصِ والأَرْمانِ ، فاعْتُر وقد لا النَّجَارَة الإينَّة وقد تكونُ خورو النَّجَارَة ، لكنَّ التَّجَارَة الإينَامُ التَّجَارَة ، ودليله في الدَّقِي وقد لا تكونُ ، وقد تقولُ خورو والأَرْمانِ ، فاعْتُر دليلُ التَّجَارَة ، ودليلها في الدَّقِي والمِقْقِ ، الثَّمَاء إلا اللَّهَا في الدَّقِي والمُقَاةِ ، النَّمَاء أَوْ المُعَلِي اللَّهُ والمُنْ التَّجَارَة ، ودليلها في الدَّقِي والمُقَاةِ ، الثَّمَانِة ، والمُنْه ، والمُنْ التَّجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَةُ مُتعلَمة بوضُم النَّمَانِ التَّجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَةُ مُتعلَمة بوضُم النَّمَانِ ، التَّمَانِة ، النَّمَة المُنْ التَّجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَةُ مُتعلَمة بوضُم النَّمِي النَّمَانِة ، النَّمَة المَانِي التُجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَة مُتعلَمة بوضُم النَّمَانِ ، فاعْتُر اللَّه المُعَلِقة ، المُنْفِية ، [لاَنْ التَّجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَةُ مُتعلَمة بوضُم النَّمَة عَلَيْه المُنْفِية ، النَّمَة المُنْ المُنْفَقِية ، المُنْفِية إلى التَّجَارَة ، فكانَتِ الرَّكَة مُتعلَمة بوضُم النَّمَة المُنْفَقِية ، المُنْفِقة المُنْفِقة المُنْفُونِ المُنْفِية ، المُنْفِقة المُنْفَقة المُنْفِقة ا

وامَّا الجَوابُ عَن النَّاسِ: فَنَقُولُ: إنَّ المُتَرَادَ مِنَ التَّمَيَّةِ: أَن يَكُونَ الدُّهَـُ أَو

 ⁽۱) خَمْمُها النَشْكُ، وهي الشّوارُ والحلاخيلُ بن التُرُونِ تجْعلها المرأةُ في يدّيها ينظر: فتاج العروس؟
 للرّبيدي [٣٣١/٢٧ ـ ٣٣١/مادة مسئ]،

⁽٢) هذا على حدَّف مضاف تقديره الحكم الرَّكامًا! أو على حَمَّل الركاة عدى معن المال المأخوذ.

 ⁽٣) ما بين المعقوطتين ريادة من الماء والقداء والراء والت)

مَوْجُودٌ وَهُوَ الْإِعْدَادُ لِلتَّجَازَةِ خِلْمَةً، وَالدَّليلُ هُو الْمُغْتَسُّ، محلاف النَّباب

العضة بعد لصّب عَد وبغدها، ويتوصّل به إليه، والدّهت أو العصّة بهده الصّمة الله العصّة بهده الصّمة قدل لصّب عَد وبغدها، وشت أنَّ النّفيّة مُلارِمة لِلدّهبِ أو للعصّة، وينقى بحكمة السُنعت وهُو الرَّكَاةُ ما بقِيَ عَيْنُ الدَّهَبِ والقِصَّةِ، وَلِأَنَّ كُلَّ على لؤ لمْ يَكُنْ مُعدَّة للاستِعْمالِ و وجَبَتْ فيها ركاتُها ؛ وإنَّ الرَّكَة تجبُ فيها ، وإنْ كَانَتْ مُعَدَّة للاستِعْمالِ ؛ وجَبَتْ فيها ركاتُها ؛ فإنَّ الرَّكَة تجبُ فيها ، وإنْ كَانَتْ مُعَدَّة للاستِعْمالِ ؛ وجَبَتْ فيها إدا لَمْ تكن مُعدَّة للاستِعْمالِ ، مَا لَمْ يَبِعْها إذا لَمْ تَكن مُعدَّة للاستِعْمالِ ، مَا لَمْ يَبِعْها إذا لَمْ تَلَا

فَإِنْ قُلْتَ. حُبِيِّ مُغَدَّةً للاستِعْمالِ المُباحِ، فَلا يجتُ فِيها الرَّكَاةُ؛ قِياسًا علىٰ حُبِيِّ اللَّائِي والخواهِرِ، وعلى ثِيَابِ البَدَنِ.

قُلْتُ: أَمَّا ثِيَاتُ البِدَنِ؛ فَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا ذَلِلُ النَّمَاءِ الَّذِي هُو سَبَتُ وُجُوبِ
الرَّكَاةِ؛ لِأَنَّ (١ ١٠٠) الإعْدادَ لِلشَّمَاءِ إِمَّا بِأَصْلِ الجِلْقَةِ، أَوْ بِاصْطِلاعِ
السَّنَ ، فَلَمْ يُوجَدُ لا هذا ولا داكَ، وكدلِث اللَّآلِينَ وَالجَواهِر، فَإِنَّهَا لا تَصِيرُ
النَّسَةِ، إِلَّا بالاصطلاح، ولَمْ يُوجَدُ

قولُه (بحلاف النّباب)، أيّ: لِيَاتُ البِدُلَةِ، وهُو جواتٌ عَن قولِ الشَّاهِمِيّ، وبباله مَرُّ.

واللهُ أَعْلَمُ.

⁽١) وقع بالأصل فيلمها والمتب س فعاء وأماء وقرف وقرف وقف،

فضل ً في العُمرُوص

الرِّكةُ واحِمةٌ مي عُرُوضِ النَّحارة كائبةُ ما كانتْ إِذَا بِلغَتْ قيمتهَا بِصِمالًا

فَضــلُ في العُــرُوضِ

وَإِنَّمَا أُحَّرَ هَذَا الفَصْلَ عَنِ النَّقَدَيْنِ، لِكُوبِهَا بِنَّ عَلَيْهِما؛ مِن حَبَّثُ إِنَّهَا تَقُومُ مهما،

والمَوْضُ لَـ بِفَتِحِ الْغَيْنِ وشُكُونِ الرَّاءِ لَـ: مَا لَيْسَ بِنَقْدِ، كُدا هِي الديوانِ الأدب؛ (١٠). وَالْمُرَّادُ مِنهُ: الْمَتَاعُ القِيَبِئِ - والجَنْعُ: عُرُوضٌ،

قولُه (بَرِٰکَةُ وَاحِبَةٌ فِي غُرُوصِ النَّبِحَارَةِ كَائِبَةٌ مَا كَانْتُ)، يَغْمِي: مِن أَيُّ حُسَن كَانْتُ

اعْلَمْ أَنَّ غُرُوسَ لَتُجَارَة تَجِبُ فِيهَا الرَّكَاةُ، وقَالُ مَالِكٌ إِدَا نَصَّتُ '' رَكَّاهِ تُحَذِّبِ وَ حَدِّا "

وقَالَ نُمَّاةً القياس: لا ركاه فيها(١) كذا ذكره القُدُوريُّ

(١) - ينظر: قديران الأدبء للمارابي (١/١١٥]

 (٣) ينظر ١٠ نكامي في عبد أهل المدينة الابن عبد ادر [٢٩٩/١] وقا ساح والإكليل لمختصر حبيلة طمراق [١٨١/٣]...

(٤) ينظر: (المحلن) لابن حرم (٢٠٩/٥)

 ⁽٣) مشق الثبيل إذ حصل وبعض وأملُ الحج بُستُون بدّر اهم و بثناج مشاورات عال أبُو عُبيد بُند بُنيا الله عُبيد بُند أنها للستُون عنه شيءًا واكان صاعاً والأنه بُعالُ ما معلُ بندي منهُ شيءًا واتي ما حصل بندو: «المصباح المنيز» للفيومي (٣/ ١٩٠/مادة: نفن].

4 ماية البيان 46-

لَنا: مَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّارِيُّ فِي قَشْرُحَهُ لِمَخْتَصَرَ الطَّخَاوِيُّ ا^(۱): رُوِيَ عَن عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِجِمَاسِ (۲) بِنِ عَمْرِو ' قَأَدٌّ زَكَاةً مَالِك، قَالَ: إِنَّمَا مَالِي الجِعَابُ (۲)، والأَدَمُّ (۱)، قَالَ: فَوَّمُهَا وأَدُّ زَكَاتُها (۱).

وَرُويَ عَنِ ابنِ عُمَرَ وابنِ هَبَّاسٍ: رَكَةُ الغُرُوصِ، ولَمْ يُرْوَ عَى غَيرِهِم مِن السَّنَفِ حَلاقُه ؛ لا مِن بَدَل (١) مَنافِعه ، السَّنَفِ حلاقُه ؛ فَصَارَ إِجْمَاعًا ؛ وَلِأَنَّهُ مَالٌ يُطْلَبُ مَنْهِ السَّمَاءُ ؛ لا مِن بَدَل (١) مَنافِعه ، فَيَجِبُ الرِّكَاةُ كَمَا فِي السَّوَائِمِ ؛ لكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنُ فِي الغُرُوضِ نِصَابٌ مِن عَبْبِها ، جُعِلَ السَّمَابُ مِن غَيْبِها ، جُعِلَ النَّصَابُ مِن قِيمتِها ؛ لِأَنَّها هي المَقْشُودةُ مِن أَعِيانِ العُرُوضِ .

ويُختَجُّ عَلَىٰ ٢٤/١٤عَـ مالكِ: بأنَّ ما وجَبَتْ زَكَاتُه لِحَوْلِ واحدٍ ؛ وجَبَتْ لكلُّ حَوْلِ ؛ كالشَّوَاثِمِ والدَّراهِمِ،

نجر ۴شرح محصر الطحاوي؛ لليصاص [۲/۲۲].

 (*) حماس مكثر الحاء التُهتَنَّةِ وتَخْفِفِ الميمِ، وآجِرُةُ بِينَّ مُهْمَلَٰدُ، هكذا هيتطه التوويُّ في قالمجموع شرح المهدب، [٤٨/٦].

(٣) الحماث حميع الجنبة ، وهي وحاء الشهام والنبال ينظر: الناج المروس، للزبيدي (١٦٣/٣/مادة،

(٤) الأدم _ بمنحبي _ اشم لجمّع أديم، وهُو الجلّدُ المدّيْرعُ المُصْنحُ بِالدَّباعِ ينظر المعرب في
درتيب المعرب المُطرّدِي [ص/٢٢]

(٥) أحرجه ابن أبي شبية [رهم ٢٠٤٥١]، وهيد الردى في «مصنعه [رهم/ ٢٠٩٩]، والشاهعي في «مصنعه) بربيب السدي» [رهم ٢٣٣]، ومن طريقه البيهمي في «السن الكيري» [رقم/ ٢٣٩]، ومن طريق البيهمي في «السن الكيري» [رقم/ ٢٣٩٣]، من طريق أبي هشرو بُن حباس عن أبيه به قال ابن حرم «أث حديث شمر، علا يصح، إلاه عن أبي هشرو بُن حباس عن أبيه، وهُما فلك ابن حرم «أث حديث شمر، علا يصح، إلاه عن أبي هشرو بُن حباس عن أبيه، وهُما فلك ابن حرم (٤١/٤]

(١) وقع في الأصل فيذل؛ هكفا عصبوطً بالذال المعجمة الساكية، وانبثيت من فتال، وقع؟،
وقراء وقوا، وقفاً

مِنَ الْوَرِقِ أَوِ الذَّهَبِ؛ لِقُوْلِهِ ﷺ فِيهَا: «يُقَوِّمُهَا فَيُؤَدِّي مِنْ كُلِّ مَائَنَيْ دِرْهَم خَمْسَةَ دَرَاهِمَه ، وَلِأَنَهَا مُعَدَّةٌ لِلإِسْتِئْمَاءِ بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ ، فَأَثْبَة الْمُعَدَّ بِإِعْدَادِ الشَّرْعِ ،

وَيُشْتَرَطُ بِيَّةُ التَّجَارَةِ لَبِثْبُت الإخدادُ.

ثُمَّ قَالَ * الْيُقَوِّمُها بِما هُوَ الأَمْعُ لِلمساكِينِ احْتِيَاطًا لِحَقَّ الْمُقْرَاءِ، قَالَ ﴿ وَهَذَا رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ إِلَيْهِ .

سول عايداليبان ک

ثمَّ الرَّكَاةُ تَجِبُ في الغُرُوضِ في عَيْبِها، حثّىٰ إِدا هلكَتْ بغَدَ الخَوْلِ؛ سَفَطَتِ الرَّكَاةُ.

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: في تيمَتِها(١٠).

لَنَا: أَنَّهَا عَيْنٌ، قَلَا تَجِبُ الرُّكَاةُ في قيمتِها كَمَا هي السَّوَائِمِ، وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ التَّقُوبِمُ؛ لِيُعْلَمَ قَدْرُ النَّصَابِ، كَمَا اغْتَبِرَ العددُ والورْنُ في الدَّراهِمِ والدَّنَابِيرِ؛ لِيُعْلَمَ بِهَا قَدْرُ النَّصَابِ

> قولُه: (لَقَوْلَهِ ﷺ فَيهَا) أَيْ: في عُرُوضِ التَّجَارَةِ. قولُه: (ويُشْترطُ بَّةُ النِّجَارَةِ لِبَثْبُتَ الإِعْدَادُ).

اهلَمْ: أنَّ بِيَّةَ التُجَارَةِ إِنَّمَا نَكُونُ كَافِيةً في وُجوبِ الرَّكَاةِ في العُرُوضِ ؛ إِذَا وُجِدَتِ النَّيَّةُ هي حالِ الشَّراءِ ؛ لاقْترابِ النَّيَةِ بِعمَلِ التَّجَارَةِ ، أنَّ إِذَا حَصَلَ المُنْثُ في العُرُوضِ ، ثمَّ وُجِدَتُ بِيَّةُ النَّجَارَةِ فَلا يَكُونُ لِلتَّجَارَةِ وَلا تَجِبُ فَبِهَا الرَّكَاةُ ؛ ما لَمْ يُوجَدِ البِيعُ ؛ لعدمِ اقْترابِ النَّيَّةِ بِالعمَلِ ، وقَد مَرَّ بِيانُه قَبْل بابٍ صَدَقَةِ السَّوَايْمِ.

قَولُه: (يُقوِّمُهَا بِمَا هُوَ الأَنْفِعُ لِلمِسَاكِينِ)

 ⁽١) ينظر «البعادي الكيير» الأبي البحس العادردي [٢٨٥/٣] و«المهذب في فقه الإمام الشافعي»
 للشيراري [٢٩٤/١]٠

وَهِي الْأَصْلِ حِيْرَهُ، لِأَنَّ النَّمَيْسِ فِي تَقْدِيرِ قِيمِ الْأَشْبَاءِ بِهِمَا سَوَاءُ. وَتَعِسِرُ الْأَنْفِعِ أَنْ يُغَوِّمَهَا بِمَا يَتُنْغُ نِصَابًا،

وَعَنْ أَبِي بُوسُفَ عِيهِ أَنَّهُ يُقَوِّمَهَا بِمَا اشْتَرَى إِنْ كَانَ الشَّمَنُ مِنَ النَّفُودِ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ عِي مَعْرِعَةِ الْمَالِيَّةِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِعَيْرِ النَّقُودِ قَوَّمَهَا بِالنَّقْدِ الْعَالِبِ،

قَالَ الشَّبِحُ أَنُو مُصْرِ البِّعْدَادِيُّ وهذا قولُ أَبِي حَبِيغَةً (١).

وقال أَنُو يُومُّف: يُقَوَّمُهَا بِالشَمْنِ الَّذِي اشْتراها بِهِ ؟ ذَرَاهِمَ كَانَ أُو دَبَائِيرَ ، فإن كَانَ شَهْرَاها بِالْعُرُّوضَ قَوَّمَها بعالِبِ نَقْدِ البِلَدِ^(٢).

وَذَكُرُ آبِنُ سَمَاعَةً عَنَ مُحَمَّدٍ آلَهَا تُقَوَّمُ بِالنَّدِ العَالِبِ فِي ذَلِكَ المُوضِعِ وَقَالَ فِي كِتَابِ (كَاةَ الأَصْلِ): إنَّ شَاءَ قَوَّمُها بِالدَّرَاهِمِ وَإِنَّ شَاءَ قَوَّمُها بِالدَّمَايِيرِ.

قال صاحبُ ﴿ النَّخْفَةِ ﴾ ﴿ وَمَشَايِخُ حَمَّلُوا رَوَايَةٌ كِتَابِ ﴿ الرَّكَاةِ ﴾ عَلَى الرَّكَاةِ ﴾ عَلَى ال ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ مَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمَاؤُتُ النَّفْعُ فِي حَقِّ الْفُقْرَاءِ بِالتَّقْوِيمِ بَأَيْهِمَا كَانَ ﴾ حَتَىٰ لَكُونَ حَمَّىٰ بِينَ الرَّوَايِتِيْنِ ﴾ (*).

وجُهُ قول أبي حيفة أنَّ العالِكَ نَطَرَ لَه مِن حَيْثُ تَقْدِيرُ النَّصَابِ واعتبارُ الحوْب؛ موجب النَّطُرُ للعقيرِ باعتبارِ الأنْفَعِ، وهُو أَنْ تُقَوَّمُ بِما يَنْلُغُ بِصَابًا، حَتَىٰ إِدَا قُوْمَتُ بالدَّمانِيرِ لا تَبْلُغُ نِصَابًا تُقَوَّمُ بِالدَّراهِمِ، وَهُو أَنْ تَتَلُعُ نِصَابًا تُقَوَّمُ بِالدَّراهِمِ، قُومَتُ بالدَّمانِيرِ لا تَبْلُعُ نِصَابًا تُقَوَّمُ بِالدَّراهِمِ، وَإِنْ كَانَ تَبْلُعُ نِصَابًا عَنَى تَقُديرِ التَّقُوبِم بِالدَّمَانِيرِ دُونَ الدَّرَاهِمِ تُقَوَّمُ بِالدَّمَانِيرِ.

 ⁽١) قول أي حيمه رحمه الإسبيحاني، وقال الزورني والرجيحان لقرله، وعليه مثنى البسمي وبرهان الشريع، وصد الشريمه، وقال في المتحمه (٣٦٩،١] فرفوله أنفع نفطرات، وأخوط في بات العبادية كما في المصحيحة (ص٠٠٠] وينظر الاسبيوطة لفسرحسي (١٧٣/٢)

⁽٢) ينظر الشرح مجتمد القدوري/ الأقطع [١٣٧١] محفوظ مكيه فيض اقد، تبحث رقم [٨٧٦]

⁽٢) ينظر المجمه الفقهامة لعلاء الدين السمرهندي (٢٧٣ ١)

وَعَنْ مُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ لِتَقَوِّمُهَا بِالنَّقْدِ الْعالَى على كُلِّ حالِ، كما في المُمْصُوبُ وَالْمُشْتَهَلَكُ

وَإِدَا كَانَ النَّصَاتُ كَامَلًا فِي طَرِفِي الْحَوْلِ، فَلْقُصَانَةُ فِيمَا بَشِ دَلَكَ لَا يُشْقِطُ الرَّكَاةَ؛ لِأَنَّةُ يَشُقُ اغْتِنارُ الْكَمَالِ فِي أَثْنَائِهِ، أَمَّا لَا يُذَ مِنَهُ فِي الْبَدَائِهِ؛ لِيَسْقِطُ الرَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْبَدَائِهِ؛ لِللَّهُ جُوبٍ، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ دَلِكَ؛ لِللَّهُ جُوبٍ، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ دَلِكَ؛
النَّهُ إِلاَّيَّةُ حَالَةُ الْبُقَاءِ الْمُ

الله البيان ع

ووخَهُ قُولِ أَمِي يُوسُف: أَنَّ البَدَلَ لَه حَكُمُ المَّبُدَلِ، ولِهِدا يَبْرِي حَوْلَه عليْه، فَصَارَ^(٢) كَأْنَّ الثَّمَنَ كَانَ فِي بِلِهِ -

ووجْهُ قولِ مُحَمَّدِ: أَنَّ كُلَّ مَا يُحْتَاجُ [١٠٠٠، عبد إلى التَّقُويمِ يُعْتَبَرُ فيهِ النَّقَدُ الغالِثُ، كَمَا فِي المُسْتَقَلِكَاتِ،

قولُه - (على كُلُّ حالِ) ، سواءٌ اشْتَرَىٰ بِالقِصَّةِ أَو بِالدَّهَبِ أَو بِالغُرُّوضِ . قولُه : (كما فِي المعطوبِ والمُسْتَهَلَكِ) ، أرادَ بِالمُسْتَهْلَكِ مَا إِدا اسْتَهَلَكَهُ مَنْ عَبْرِ أَنْ يَعْصِنَه .

قولُه (وإذا كَانَ النَّصَاتُ كَامَلًا فِي طَرَفَي الْحَوْلَ؛ فَتَقْضَانَهُ فَيَمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَا يُشْقَطُ الزَّكَاةِ).

اصْلَمُ ۚ أَنَّ كَمَالَ النَّصَابِ في ابتِداء الحوَّل وانتهاتِه شَرَّطٌ ، أمَّا فيما بينَ دلِك ، فَهَل هُو شَرْطٌ ؟

قَالَ عُلَمَاؤُمَا ۚ لَيْسَ يَشَرُّطُ ، وَقَالَ رُفِّرَ ۚ يُشْبَرُطُ كَمَالُ النَّصَابِ مِن أَوَّلِ المِعَوِّلِ

 ⁽١) راد يعدد في (عد) فيحلاف ما لراهنك الكل حيث ينظل حكم المون ولا ثبعب الركاة لالعدام لنصاب في لجمعة ولا كدنك في المسأله الأولى لأن يعفى النصاب باق فينقى الانتمادة
 (١) وقع بالأصل فصارب في والمشب من قمله وقفه، وقول، وقول، وقائده

🛊 غاية البيان 👺

إِلَىٰ آجِرِه، وَالنُّقُصَانُ عِما بِنَ دلِك يَقْطَعُ حَكْمَ الحَوْلِ، كَدا في النَّحْفقه(١٠).

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُغْتَبَرُ مِي السَّائِمَةِ والأَثْمَانِ كَمَالُ [١/١٥١/٠] النَّصَابِ مِن أَوَّلِ الحَوْلِ إلىٰ آجِرِهُ (٢٠٠٠، كَدا فِي الشَّرْحِ أَبِي مَضْرٍ؟

لَنَا ۚ أَنَّ النَّصَابُ إِنَّمَا اشْتُرِطَ فِي أَوَّلِ الحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَقُتُ الانعِقادِ ، والحَوْلُ لا ينعفِدُ عَلَى مَا لِيسَ بِيصَابٍ ، واشْتُرِطَ فِي آجِرِ الحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ وقْتُ الوُجُوبِ ، وما ينهُما ليسَ يوقْتِ الوُجُوبِ ولا بوقْتِ الابعِقادِ ؛ فَمَمْ يُعْتَثَرُ كَمَالُ النَّصَابِ فِيهِ ، كَما في عُرُوضِ التَّجارَةِ .

وَلِأَنَّ اعتِبَارُ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ قَد يَشُقُّ؛ لِأَنَّهُ قَد يَزِيدُ وقَد يَنْقُصُ، وَ عَبَارُ الرَّيَادةِ أَوِ النَّقْصَانِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ يُغْصِي إِلَىٰ الحَرَجِ، وذاكَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا، وهنا كَمَا فِي تَعْلَيْقِ الطَّلَاقِ والْعَتَاقِ بِدَحُولِ الذَّارِ ؛ حَيْثُ لَا يُعْتَبُرُ حَالَة البِقَاءِ، إِدْ يُشْتَرُطُ قِيامٌ المَلْكِ وَقْتَ اليَّمِينِ ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الانعِقَادِ، وكَدَا وَقْتُ الدُّحُولِ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الانعِقَادِ، وكَدَا وَقْتُ الدُّحُولِ؛ لِأَنَّهُ وَفْتُ يُرولُهُ فِيمَا بِينَ ذَلِك

وإِنْ قُلْتَ: الرَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِتُ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ وَصَفَةٍ مَعْلُومَةٍ ، فَرَوَالُ الصَّفَةِ _ أَغْيي صعة الإسامةِ _ فيما بينَ الحَوْلِ ؛ يُبْطِلُ الوُجُوبَ ؛ فَلأَنْ يُبْطِلَ رَوَالَ القَدْرِ أَوْلَى -

قُلُتُ: ينتقِصُ هذا بِعُرُوضِ التَّجارَةِ، فَإِنَّهُ لا خِلافَ بِينَ الطُّقَهَاءِ أَنَّ بُقُصَانَ الْعُرُوصِ الَّتِي لِلتِّجارَةِ هِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ لا يوجِبُ استِثْنافَ الحَوْلِ، فكدلِك الدُّراهمُ، والجامعُ، بقاءُ بعصِ التَّصابِ، وليسَ النَّقْصَانُ كهلاكِ الأَصْلِ، كَما لَمُ

⁽١) ينظر التحمه المقهدة لعلام الدين السمرقبدي [٢٧٢/١]

 ⁽١) ينظر المابحاري الكبيرة الأبي الحس لمازردي [٢٧٠/٣] وقاليان العمراني [٢٨٦/٣].
 (١) ينظر المهدب المهدب الموري [٦/١١ - ٢٠]

وَتُضَمُّ قِيمَةُ الْعُرُوصِ إِلَىٰ الذَّهِ وَالصَّهَ ﴿ ﴾ لِأَنَّ الوَّجُوبَ فِي الكُلَّ بِاغْتِنَارِ التَّجَارَةِ، وَإِنِ افْتَرقتْ جِهةُ الإغداد، وَيُغَمُّ الدَّهَبُ إِلَىٰ الْفِضَّةِ ؛

يَكُنْ نُقْصَانُ قِيمَة المُرُوصِ مِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ كَهَلَاكِ الأَصْلِ.

قولُه: (وَتُصَمُّ قِيمَةُ المُرُوصِ إِلَىٰ الدَّهٰبِ وَالصَّةِ)، وهذا لِأنَّ الغُرُّوضَ إِلَىٰ تنعقِدُ بِصَابًا بِاعتِبارِ القِيمَةِ، فإِدا قُوَّمَتُ صارَتُ قيمتُها مِن جنْسِ الدَّراهِمِ والدَّنَانِيرِ، فَيضمُّ ؛ لوجودِ المُجَانَسَةِ

والدَّليلُ عَلَىٰ أَنَّ انعِقادَ النَّصَابِ هيها بِاعتِبارِ القِيمَةِ: أَنَّهَا تُقَوَّمُ في ابتِداءِ الخَوْلِ للانعِقادِ، وعندَ تَمَامِ الحَوْلِ للوُحوبِ و فَيْكُونُ الوَاجِبُ جُوْءًا مِنَ النَّصَابِ بَعْتِيارِ القِيمَةِ، حُتَى يَتَحَيَّرَ بينَ أَداءِ الجُرُءَ وبينَ أَداءِ القِيمَةِ، ثمَّ لا جِلافَ هي الصَّمَّ، ولكنَّ الجِلافَ في كيفيَّةِ الصَّمَّ

قَالَ أَبُو حَبِيفَةً: إِنَّ شَاءَ قَوَّمَ العُرُّوصَ بَصَمَّ قَيْمَتِهِ إِلَى الدَّهَبِ وَالهِضَّةِ ، وإِنَّ شَاءَ قَوَّمَ الدَّهَبَ وَالهِضَّةَ ، فَصَمَّ القِيمَةَ إِلَىٰ قِيمَةِ العُرُّوضِ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُف ومُحَمَّدٌ لا يُصَمُّ الذَّهَبُ وَالقِصَّةُ بِالقِيمَةِ، ولكنَّ تُقَوَّمُ العُرُوصُ، فتُصَمُّ بِاعتِبِرِ الأَجْراءِ، وليسَ عِندَهُم تَفْرِيمُ الدَّرَاهِمِ والدَّنَايِيرِ أَصلًا في باب الرَّيْءِ ('').

قولُه: (الأنَّ الوُّجُونَ فِي الكُلِّ مَاغْتِبَارِ النَّجَازَةِ، وَإِنْ افْتَرَقَّتْ جِهَةُ الإِغْدَادِ).

 ⁽١) راد بعده في (ط) الحنن يتم النصاب!

⁽٣) ورحع قول الإمام الأحبيحاني وقال الروري والرجحان لقوله ، وعبيه مشى السفي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة ، وقال في المبدائع (٢١/٣) ، والأحد بالاحتياط أولى ألا ترى أنه لو كان بالتقويم بأحدهما يتم النصاب وبالأخر لا فإنه يقوم بما يتم به النصاب نظرا للفقراء واحتياطا ؟ كذا هذا المبتلز ، فتحمد النقياء (١٩٨١) ، قالاحتيار (١١٣/١) ، فانتصحيح و لترجيع (س٠٠٠) ، فانتح القدير (٣٠٠٠) ، قالبحر الرائق (٢٠٠٧) ، قاللاب في شرح الكتاب (٢٤٩/١) .

لِلْمُخَالَسَةِ مِنْ حَيْثُ النَّمِيَّةِ ، ومن هذا الوحه صار سسا ثُمَّ يُضَمُّ بالْقيمَة عِنْد أَبِي حَيْمةً رِكَ

بيالله: أنَّ سنت وُحوب الرَّكةِ ملْكُ النَّصابِ النَّمِي الفاصلِ عن الحاجةِ، و لَذَهُ مُنا بِالإسامةِ وإِمَّا بِالنَّجارَةِ، ومالُ النَّجارَةِ إِنَّ بِإَعْدادِ اللهِ تَعالَى، وهُو النَّحَثُ والنَّهِ مُنا بِالإسامةِ وإمَّا بِالنَّجارَةِ، ومالُ النَّجارَةِ وَالنَّجارَةِ جَميعاً أَنَّ ، فلمَّا حَصَلَ والفِصَّةِ ، وإن بوعدادِ العبْدِ، وداك بِيَّةِ النَّجَارَةِ وَالنَّجارَةِ جَميعاً أَنَّ ، فلمَّا حَصَلَ لَلْمَا عُرَاتِهِ مَا لَكُونُ وصِ إِلَى الدَّهَبِ وَالْمِصَّةِ ، وإن افترَقَتِ الجِهنانِ في الإعْدادِ.

وَالْمُرَادُ بِإِعْدَادِ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، خَلْقُ الدُّهَبِ وَالْمِصَّةِ لِلنَّجَارَةِ .

قولُه [١٠٧٠] (وَمِنْ هَذَا الوَجُهِ ضَارَ سَبَيًا)، أيْ: مِن حَيْثُ الثَّمَبِيَّةُ صَارَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الدَّفَ وَالْفِصَّةِ سَــاً لُوحوبِ الرَّكَاةِ- [١/٤٤١/٣] وتحقيقُه مَرَّ قُبِيلَ هذا الفصّل-

اعْلَمْ. أنّ الدَّعَتَ وَالعِصَّةَ يُضَمُّ أَحَدُّهُمَا إِلَىٰ الآخرِ عِندَا؛ لَكِنْ بِالقِيمَةِ عَندَ أَبِي حبيقة، وبالأَجْراءِ عِندَقُعا، حَتَىٰ إِدا كَانَ النَّصفُ مِن أَحدِهِما والنَّصفُ مِن الآخر، أو الزُّبُعُ مِن أَحدِهِما والثَّلاثةُ الآخر، أو الزُّبُعُ مِن أَحدِهِما والثَّلاثةُ أَرباعَ مَن الْحَرِهِمَا والثَّلاثةُ أَرباعَ مَن الْحَرِهِ بِعَمْمُ بِالاَنْفَاقِ

أَمَّا إِذَا كَانَ مِنَ أَحَدُهُمَا النَّصْفُ، وَمِنَ الأَخْرِ رُبُعٌ يُسَاوِي قَيِمَتُهُ النَّصْفُ مِنَ الآخرِ وَيُصِمُّ هذا عند أبي حيمة وحلافًا لهُما، فيؤدِّي الرُّكَاةَ مِن أيُّ النَّوعَيْنِ شاءً، أَوْ يَوَدِّي مِنَ الدَّرَاهِمَ حَصِّبُهَا، وَمِنَ الدُّنَايِيرِ حِصَّتُهَا،

وحَهُ قولهما، أنَّ المُعْتِيزَ فِي الدُّهُبِ وَالْعِصَّةِ أَغْيَانُهِما لا قيمتُهُما، ولِهذا لا

 ⁽۱) وبهداردا كان له ثبات الدنه والمهم، فنوى أن لكون للتجارد؛ لا تصير للتجارة ما لم يوجد الشواء بدلك، فتكون بدينة لنتجارة كد جاء في حاشية (افع) وافعه

تَتعلُّقُ الرِّكَاةُ بِفِيمةِ الدُّهَبِ وِ الهِصَّةِ حَالَةَ الابهرادِ ؛ أَلا تَزَىٰ أَنَّ الإِنْرِينَ إِدَا كَانَ وَرْبُهُ مِنْةَ وَحَمْسِينَ درُهمًا ، وقيمتُه مائتَيْ دِرْهَمِ ؛ لا رَكَةَ فيها اللهِ تُعاقِ ،

ولأَمِي خَنِيفَة؛ أنَّ كُلُّ مالَيْنِ وجَتَ ضَمُّ أحدِهِما إِلَى الآخَرِ ؛ وجَتَ بِالقَمَّة ، كَمَا هِي الْغُرُّوصِ؛ وَلِأَنَّ عَلَّهُ الصُّمُّ المُجَانَسَةُ، وهيَّ بِالقِيمَةِ لا بِالصُّورةِ، كما هي العُروص.

والجوابُ عَن مَسْأَلَةِ الإبْرِيقِ ۚ أَنَّ لَا مَعْتَبُرُ القِيمَةَ لِلإِيجَابِ، وَإِنَّتَ تَعْتَبُرها (١٠) لنصَّمُ ، فودا الفرَّدَ أحدُ الجِنْسَيْنِ فلا يتحقَّق الصَّمُّ ، فلا تُعْتَبَرُ القِيمَةُ ،

أَو مَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ تُغْتَبِرُ رِيادةُ القِيمةِ عِندَ الانفِرادِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالحَوْدةِ ، والجرِّدةُ في الأَمْوَالِ الرُّبَوِيَّةِ سَاقِطةُ العِبْرةِ؛ إِلَّا عِندَ المُقَابَلَةِ؛ بِحلافِ حَسِّيها،

وصدَ الشَّافِعِيُّ: لا يُصَمُّ الدَّهَبُّ إلى العِضَّةِ؛ لاحتِلافِ الحِئْسَيْنِ (*)، كَمَا لا يُصُمُّ الغُمَمُ إلى الإيل(1).

قُلْنَا * ﴿ ١٤٠ مَ] هِذَا يَنتَقَصُ بَصَمُّ الْقُرُوصِ إِلَىٰ الْقُرُوصِ وَإِلَى الدَّرَ ﴿ هِمْ ولا يُقالَ يَرِدُ عَلَيْكُمُ السَّوَائِمُ } خَيْثُ لا تُصَمُّ.

لِأَنَّا نَقُولُ ۚ إِنَّ عَلَّهُ الصَّمُّ هِيَ نَمُجانِسَةً ، وَدَاكَ طَاهِرٌ بِينَ الدَّهَبِ وَ نَفَضَّةٍ ؛ لأنَّهِمَ يُقَوَّمُ بِهِمَ الأَشْيَاءُ ، وَكَدَا بِينَ عُرُوصِ النَّجَارَةِ وَالدُّهِبُ وَالْمِصَّةِ ؛ لِأَنَّ الكُلُّ

 ⁽١) يمنى في الفيمة ، وبيس الصمير عائدً على الإثريق ، لكونه غير مُوثِث ينظر فاجمهرة اللعه الأين 1147/7 4232

⁽٢) وقع بالأصل اليعبرها واللبت من الجاء والساء والاي، والراء والدا

 ⁽٣) وبهذا لا يُجْرِي بينهما ربا النقد، كما جاء في حاشية: الما

 ⁽¹⁾ ينظر الإليال) للعمر في [٣ ٥٨٥] ، واالمجموع شرح المهدب، يدووي [٨ ٦]

وَعِنْدُهُمَا بِالْأَجْرَاءِ وهُو رَوَايَةٌ هَنَّهُ، حَتَىٰ إِنَّ مَنْ كَانَ لَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةُ مَدَ قِيلَ دَهَبٍ وَتَبُكُعُ قِيمَتُهِ مِائَةً دَرْهُمٍ فَعَنِّهِ الرَّكَةُ عِنْدُهُ، خِلَاقًا لَهُمَا، هُمَا يَقُولَانِ. أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِمَا الْفَدُرُ دُونَ الْفِيمَةِ حَتَّىٰ لَا يَجِبُ الرَّكَةُ فِي مَصُّوعٍ وَرُنَّهُ أَقَلُ مِنْ مِائِنَيْنِ وقيمتُهُ فَوْقَها

وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّمَّ لِلْمُجَانَسَةِ ، وَهِي تَتَخَفَّقُ بِاهْتِبَارِ الْقِيمَةِ دُونَ الصُّورَةِ تَبْضَمُّ مِهَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

لِلنَّحَارَةِ ، بِخِلافِ السَّوَائِمِ ؛ لِأَنَّهَا لا مُجَانَعَة بِينَهُما عَدَ احتِلافِ الجِنْسِ ، فَلا يُضَمُّ يعضُه إلى معصى ، وكذا لا مُجَانَعة بِينَهُما وبينَ الدَّعْبِ وَالهِضَّةِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّجَارَةِ ، وَلِأَنَّ الإِنفَاقَ قَد وُجِدَ بينَ الدَّعَبِ والهِضَّةِ ؛ حَيْثُ يجِبُ في كُلُّ مِنْهُما رُبْعُ العُشْرِ ، وكذا الوَاجِثُ في عُرُوصِ النَّجَارَةِ : رُبْعُ العُشْرِ ، وكذا الوَاجِثُ في عُرُوصِ النَّجَارَةِ : رُبْعُ العُشْرِ ، وكذا الوَاجِثُ في عُرُوصِ النَّجَارَةِ : رُبْعُ العُشْرِ ، وكذا الوَاجِثُ في عُرُوصِ النَّجَارَةِ : رُبْعُ العُشْرِ ، فَوجَبَ الصَّمُّ ، وَلا اللَّهُ إِلَى اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا يَعْبُ وَ السَّوَائِمِ رُبُعُ العُشْرِ ، فَلَمْ تُضَمَّ ، وَلا اللَّهُ وَلا يَعْبُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، رَواهُ وروايةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَة ، رَواهُ الحَسُ عَنْ أَبِي حَنِيفَة ، رَواهُ الحَسْ عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي الصَّمْ بِالأَجْرَاءِ رَوايةً عَنْ أَبِي حَنِيفَة ، رَواهُ وروايةً عَنْ أَبِي حَنِيفَة ، رَواهُ الحَسْ عَنْ أَبِي حَنِيفَة ، وَالْجِسُ عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَلْ الْهُمُ وَاللَّهُ مُنْ أَلِهُ عَلْ أَلِي عَلْ أَبُولُ الْعَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي السَّاعِ اللْهُ عَرَاءِ رَوايةً عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ رَوايةً عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي السِّوْلِي عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ رَوايةً عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ رَوايةً عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ اللللْهُ عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ الْمُؤْمِ اللْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالْمِ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ

(دي مصوع)، أي: في شَيءِ مَصُوعٍ، كَالْإَبْرِيقِ وَالسَّوارِ ونَحَوِهِما، وقَد خُدِف المؤصوف، كما في قَولِه تَعالَىٰ: ﴿ فِيهِنَّ قَاسِرَتُ ٱلطَّرِّفِ ﴾ [الرحس ٢٠١، أي: نساة قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ،

قولُه (وقيمنَهُ فؤلها)، أيْ: قيمةُ مَصُوعٍ فوقَ الْمِنْتَيْنِ. قولُه: (فيُصمُ مها)، أي: يُصَمُّ الدُّهَبُ إِلَىٰ الْمِصَّةِ بِالقِيمَةِ، يَعْنِي: باعتِبارِها،

 ⁽١) ينظر المحكومة (٢٤١/١)، الليبايدة (٢٨٨/٢)، قدر الحكومة (١٨٧/١)، والفر المحدورة (١٣٢/١)

ټڳ

فِينَ يُمُـرُّ عَلَى العَمَاشرِ

📲 خاية البيال

أَلْحِقَ هذا البَابُ بِكتابِ الرَّكَاةِ كما في المنسوط الله وسائِر شُروحِ الجامع الصَّغير المُرْتِّبِ المُسَامِ رُبُعُ النَّسُومِ وهُو الصَّغير المُرَّتِ المُسَامِ رُبُعُ النَّسُومِ وهُو الصَّغير المُرَّتِ المُسَامِ رُبُعُ النَّسُومِ وهُو الصَّغير المُرَّتِ المُسَامِ رُبُعُ النَّسُومِ وهُو السَّمِ اللَّهُ المُسَامِ وهُو المَّرْبِيُ الرَّكَاةُ بعَلِيهِ ، عيرَ أَلَّ المَأْحُوذَ مِنَ الدَّمِيِّ لَمَّا كَانَ نَصْفَ العُشْرِ ، ومِنَ الحَرْبِيُ الرَّكَاةُ بعَلِيهِ ، عيرَ أَلَّ المَأْحُوذَ مِنَ الدَّمِي المُرَّدِي العَشْر ، وداك ليسَ بركاةٍ ، قدَّمَ كتابَ الرَّكَةِ على هذا البابِ ، وكد على ما يعدَه مِن الأَبُوابِ ، لِأَنَّ الرَّكَاةَ أَحدُ أَرْكَابِ الدَّينِ ، عِنادَةُ محْصَةً ليسَ فيها شائيةُ النَصَعيفِ و لمُجَارَاةِ [١ ١٧١٤] والحُمُس .

وسُمْيَ عاشِرًا _ وإنْ كَانَ لا يأْخُذُ العُشْرَ مِن المُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ ــ لِكوبِه عاشِرًا في الخُمنةِ؛ لِأنَّهُ يأخُذُ الغُشْرَ مِن الحَرْبِيُّ،

والأصلُ هي دلك ما ذكرَ الشيخُ أَبُو الحُسَيْنِ القُدُورِيُّ في الشُرْحِه لِمختصرِ الكُرْجِيِّ»: أنَّ عُمْرَ بن الحطّاب ﷺ، نصَت العُشّارَ ، وقالَ لهُمَ السُّدُوا مِن المُسَلِم رُبُغ لَعُشْرِ ، ومِن الذَّمِيُّ بضَف المُشْر ، ومِن الحَرْبِيُّ العُشْر » أ ، وكانَ هذا للحَشْرةِ

⁽١) ينظر االأصل بمعروف بالمبسوط) لمحمدين الحس الشيبامي [٢٠١٧]

⁽٢) أخرجه أبو يوسف في الآثارة [ص ١٩٨]، رفي اللحراج [ص ١٤٨]، ومحمد بن الحسن في اللحجة على أهل المدينة [٥٠٤٠]، وفي الآثارة [ص ٣١٣]، و بيهمي في الحسن الكبرى [رقم ١٤٧٦]، من طوبق ألنس بن سيرين، غن أسس بن مالك عليه الله أزاد أن يَشتَعْبنَهُ، فقال الاحتى تَكُنُّ في عَهدَ عُمَرَ اللَّهِي تُحْبَةُ الآس، أن الخَدْ مِنْ أَلَى مَحْرَب المُشْرَ، ومِن الشّباعِين رُبْع المُشْرِ،

وإِذَا مَرَّ عَلَى الْعَاشِر مِمَالُ الشِّحَارَةِ، فَقَالُ الصَّنْتُ مُنْدُ شَهِرٍ ، أَوْ عَلَيَّ دَيْنٌ ، وَحَلَفَ ؛ صُّدُّقَ.

مَالْعَاشِرُ مِنْ نَصِّمَهُ الْإِمَامُ عَلَى الطَّرِيقِ؛ لِيأَخْذَ الصَّدَقَاتِ مِنَ التَّجَّارِ،

الصَّحَامَةِ مِن غَيْرٍ جِلافٍ.

وَرُوِي أَنَّ هُمَرَ بِنَ عَبِدِ الْعَرِيزِ : كَتَبَ إِلَىٰ عُمَّالِه بِذَلِك ، وَقَالَ : ﴿ أَحَبَرِي بِهَا مَن سَمِعَه مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ (١٠) ، وَلِأَنَّ الرَّكَاةَ فِي المعالِ الباطلِ يَتَعَلَّقُ بِها حَقَّ الإنه عَن كَامالِ الطَّاهِرِ ، وَإِنَّمَا رأَىٰ عُثْمَالُ أَنَّ الأَمْوَالَ قَد كُثُرَت ، وأَنَّ تَتَبُّعَها يَشُقُّ عَن الأَنْمَةِ ، فَعُوضَ دَلِك إِلَى أَرْبِهِا ، فإذا اجتارُوا بِها عَلَى المُصَدِّقِ ؛ فَقَد ظهرَتُ عَن الأَنْمَةِ ، فَعُوضَ دَلِك إِلَى أَرْبِهِا ، فإذا اجتارُوا بِها عَلَى المُصَدِّقِ ؛ فَقَد ظهرَتُ

وبدا ثبت أنَّ المأخُودَ رَكَاةً؛ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الرَّكَاةِ مِنَ الأَهْلِيَّةِ، وكوب المال بامِيًا فاصِلَا عِي الحاجةِ، حتَى لا يأخُد مِن مالِ الصَّبِيِّ والمَحْتُونِ، وكوب المال بامِيًا فاصِلَا عِي الحاجةِ، حتَى لا يأخُد مِن مالِ الصَّبِيِّ والمَحْتُونِ، وكد إد أَلَمْ يَكُنِ (٣) وكد إد أَلَمْ يَحُلُ (٤) المَّ يَكُنِ (٣) المال سَحارة.

قولْه (أصنتُ مُنْدُ شهرٍ)، يَغْنِي بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَحُلُ عَلَيْهِ المِحَوُلُ. قولُه: (أَقْ طَلَيَّ [٢/١٤٣٠٦] دَيْنٌ)، أرادَ بِه: دَيْنًا يُعِيطُ بِمَالِه.

⁽١) آخر جه بعدجاوي في اشرح معاني الآثار؟ [٣٦,٢] ، من طوين ابن أبي دئي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بن مهر بن عال عُمْر بن عبد العربركتب إلى أيُّرب بني شُرخبيل الله حُدُ بن المُشْبِدين بِنْ كُلَّ ارْبِعِينَ فِيهَارًا: فَيَارًا: فَيَارًا: فَيَارًا وَمِنْ أَهُلِ الْكِتَابِ مَنْ كُلَّ عَشْرِينَ فِيهَارًا فِينَارًا وَرَدَ كَانُوا بُرِيدُونِها، ثُمُّ لا تَأْخَذُ بشَهُمُ مَنْ الله عَنْ رَأْسِ الحَوْلِ، فَإِنِّي سَمَعَتُ دَبِكَ مَثْنَ سَمِعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، يَقُولُ دلت.
قال العبي (إساد صحيح) بنظر الحب الأفكارة للعيني [١٩٥/٨]

⁽٣) وقع بالأصل الده والمثب من فعال وقضال واوه، وقرال وقلمة

 ⁽٣) وقع بالأصل ([دا كان) والمثب من الجال، والدا، والرا، والرا، والتاء.

فَمَنْ أَنْكَرَ مِنْهُمْ تَمَامَ الْمَعَوْل أَوْ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّيْس؛ كَانَ مُنْكِرًا لِلْوُجُوبِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْبَعِيسِ.

فولُه: (وَضْعَ الأَمَانَةِ) , أي: الرَّكَاة ،

قولُه: (وَكُذَا إِذًا قَالَ، أَدَّيْتُهَا أَنَا، يَعْنِي إِلَىٰ الْمُقَرَّاءِ فِي المِصْرِ).

ومرادُه: أنَّ المُسْلِمَ إِدا قَالَ، أَدَّيْتُ الرَّكَاةَ إِلَى المَسَاكِسِ يُصَدَّقُ مِعَ اليَعِيسِ، وهدا لِأنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ الأَدَّةَ إِلَى اللَّقراءِ في المِصْرِ، ويُسْتَخْلَفُ عَدَ أَبِي خَيِعَةً ومُحمَّدٍ، لِأَنَّ مَن جُعِلَ القوْلُ قَوْلَه فيما تلْرمُه فيه الحصومةُ والشيءُ ممَّا يُسْتَخْلَفُ فيه اللَّذِينُ.

وروى ابنُ سَمَاهَةَ هَن أَبِي يُوسُف: أنَّهُ لا يُسْتَخْلَفُ؛ لِأنَّهُ عِبَادَةٌ، ولقولُ قولُه في أدانِها مِن عيرِ يَمِينٍ^(١)، كَذَا ذَكَر القُدُورِيُّ.

وقَالَ أَبُو يُوسُفَ فِي كِتَابِ اللَّخَرَاجِ اللَّهِي صَنَّفَهُ ــ: الرِّدَا مَرَّ التَّاجِرُ عَلَىٰ العاشِرِ بَمَالِ أَوْ مَتَاعٍ ، فقالَ أَدَّيْتُ رَكَانَهُ ، وَحَلَّفَ عَنِي ذَلِثَ ؛ يُقْبَلُ مِنَّهُ وَيُكَفَّ ولا يُقْسُ فِي هَذَا مِنَ الدَّمِّيُّ وَالخَرْبِيُّ ؛ لِأَنَّهُ لا رَكَاةً عَنْيِهِما اللَّهِ

قولُه (إنه فِيه)، أي: إلى صاحبِ المالِ في المِصْرِ،

 ⁽١) ينظر الشرح محتصر الكراحي، للقدوري (١١٥ /١٥) محطوط مكبة فيص الله . تحت رقم (٨٠٤)

⁽٢) - ينظر، قالحراجة لأبي يوسف القاضي [ص/١٤٧]

تَخْتُ الْحِمَايَةِ، وكدا الحواتُ في صدقة السّوائم، في ثلاثة فُصُّولٍ.

رَعِي الْمَصْلِ الرَّامِعِ ۚ وَهُو مَا إِذَا قَالَ: أَدَّيْتُ بِنَفْسِي إِلَىٰ الْمُمْرَاءِ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ حَلَفَ ۚ وَفَالَ الشَّامِعِيُّ رَفِيهِ ۚ يُصَدَّقُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْصِلِ الْحَقَّ إِلَىٰ الْمُسْتَحِقُ.

وَلَكَ أَنَّ حَقَّ الْأَحْدِ كَانَ لِلشَّلْطَانِ، فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالَةُ، بِحِلَافِ الْأَمْوالِ الْتَاطِئَةِ

قولُه. (وكدا الجوابُ فِي صَدَّقَةِ الشَّوَاثِم، فِي ثَلَائَةِ فُصُّولِ)، يَعْنِي ُ أَنَّ لَمُسُولِ)، يَعْنِي ُ أَنَّ لَمُسُولِهُ، وَلَمُ لَمُ لَمُ الله لَمْ إِذَا قَالَ للعاشِرِ فِي الإبلِ والبَقْرِ والعَسَمِ ُ أَصَيْتُ مُنْدُ شَهْرٍ (')، أَوْ عَلَيْ مَنْ أَوْ أَدْنِتُ إِلَىٰ عَاشِرِ آخَر _ وفي ثِلْكَ السَّنَةِ عَاشِرِ آخَر _ وحَلَف عَلَىٰ دَثْ ، ضُدُّق . وحَلَف عَلَىٰ دَثْ ، ضُدُّق .

أَمَّا إِذَا قَالَ: أَذَّيْتُ رَكَاةً السَّائِمَةِ فِي المِصْرِ إِلَىٰ الْفُقراءِ ؛ لا يُصَدَّقُ وإنَّ حَلَفَ ؛ حلافَ لِشَّامِئُ" .

له. أنَّهُ أَسفَطَ المُؤْمَةَ عنِ السَّاعِي ؛ حَبْثُ أَوْصَلَ الحقَّ إِلَى المُسْتَحِقَّ.

ولما أنَّ حقَّ الأَحْدِ في السَّائِمَةِ لِلسُّلطانِ ، فَلا ﴿ * ١١٤ م] يَمْلِكُ صَاحِتُ المالِ (يُطاله و فيضَمَلُ و فَيُؤْمِرُ بِالأَداهِ ثانيًا ،

ثمَّ قال بعصلُ مشايخها الرَّكَاةُ هُو الأَوَّلُ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّهُ لو خَفِيَ مكانُ مالِه عنِ السَّاعي؛ كان أداءُ صاحب المال صَحيحًا، وَإِنَّمَا الثَّانِي: سِياسةٌ مالِيَّة.

وقال بعضهم: الَّذِي أحده السَّاعِي هُو الفَرِيضَةُ ، والأوَّلُ بِنقَلِتُ نَفْلًا لِمَا قُلْمًا ، والفرُّصُّ يَجُورُ أَنْ يَنقَلِبَ نَفْلًا ، كَمَنْ صَلَّىٰ فِي مَنزَلِهِ الطَّهْرُ ثُمَّ سَعَى إِلَىٰ الجُمُعَةِ ؛ يَثْقَبِتُ طُهُرُهِ نَفْلًا .

⁽١) - يعني العبيث هذه المال مُنْذُ شهْرَه قلم ينخُلُ عنيَّهِ البحرُنُ يعدُّه

⁽٣) ينظر (دلام) وتشامعي [٣ ٥٧] و(البيان) للممراني [٣٨٢/٣]

ثُمَّ فِيلَ: الرَّكَاةُ هُوَ الْأَوَّلُ، والنَّاسِ سباسةٌ وقبل. هُو الثَّاسِ، وَالْأَوَّلُ يَنْقَلِتُ نَمُلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ

ثُمْ فِيما يُصدَقُ هِي السّوائم وأموال النّحارة، لَمْ بنْسرطُ إخراح البراءة فِي اللّحَامِعِ الصّغِيرِة، وَشَرْطُهُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسِ عَنْ أَبِي حَبِيفَة فِيهِ الْأَنَّةُ ادَّعَىٰ ، وَلِصِدْقِ دَعْوَاهُ عَلَامَةٌ ، فَيَجِبُ إِبْرَارُهَا وَجُهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحَطَّ يُشْبِهُ الْحَطَّ فَلَا يُغْتَبُرُ علامة.

ولي غاية البيال ع

قولُه (ثُمَّ فِيمَا يُضَدَّقُ فِي الشَّوَائِمِ وَأَمُوالِ النَّخَارَةِ، لَمْ يَشْتَرَطُ إِخْرَاحِ السَّخَارِةِ، لَمْ يَشْتَرَطُ إِخْرَاحِ السَّغِيرِ الآ)، يَغْنِي: فيما إِدَا قَالَ، أَدَّئِثُ السَّمِ الْ يَغْنِي: فيما إِدَا قَالَ، أَدَّئِثُ إِلَى عَاشِرِ آخَرِ لَهُ يُشْتَرَطُ إِخْضَارُ المُسْلِمِ أَو الدِّمْيُ عَاشِرٌ آخَرِ لَمْ يُشْتَرَطُ إِخْضَارُ المُسْلِمِ أَو الدِّمْيُ حَطَّ بَرَاءَةِ العَاشِرِ الآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ وَالتَّرْوِيرُ يَذْخُلُه.

وْقِيلَ: لِانَّهُ أَمِينٌ ؛ عَقُبِلَ قُولُه مِن غَيْرٍ خُجَّةٍ .

(وشَرَطَةُ فِي قَالاَصْلِ»)، وهُو قالمَبْسُوطَ»^(٣) عَلَىٰ رِوَايَةِ: الحَسَّرِ بِنِ رِبَادٍ عَنِ أَبِي حَبِيقَةَ ، لِأَنَّ العَادَةَ أَنَّ العَاشِرَ إِدَا أَخَدَ ؛ كَتَبَ بَدَلِكَ بَرَاءَةَ، فإِدَا لَمْ [١٧٧٠] يَكُنُّ مَعْهُ بِرَاءَةً ؛ فَالظَّاهِرُ يُكَدِّبُهُ، فَلَمْ يُقْبَلُ قُولُهُ مِن غَيْرِ بِرَاءَةٍ

وفيد قال صاحبُ قالهداية، عظرٌ ؛ لأنَّ ما يُصَدَّقُ فِي السَّوَائِمِ: الفصولُ الثَّلاثَة، وما يُصدَّقُ فِي السَّوَائِمِ: الفصولُ الثَّلاثَة، وما يُصدَّقُ في السَّوَائِمِ: الفصولِ الأَرْبعةُ، ولا يتأتَّى كلائمه في جميع الفُصولِ المُحدِّدِرَة؛ لأنَّهُ إِدا قال: عليَّ دَيْلٌ، أَو أَصَبْتُ منذُ شَهْرٍ، أَو الدَّيْتُه إِلَى الفُقراءِ في المَدْكورة؛ لأنَّهُ إِدا قال: عليَّ دَيْلٌ، أَو أَصَبْتُ منذُ شَهْرٍ، أَو الدَّيْتُه إِلَى الفُقراءِ في المَشْرِ، قمن أَين بأَتِي بحظ برَاءةِ العاشرِ على رواية الأَضْلِ، ولِيسَ ثَمَّ عاشِرٌ ؟

البراقة سنة لحط الإبراد ينظر الالمعرب في تربيب المعرب للمُطرِّرِي [ص ٢٨٠]

⁽¹⁾ يطر فا بجامع نصمير/مع شرحه انباقع الكييرة بمحمد بن الحس (ص/١٩٧)

⁽٣). ينظر: 3 لأميل: التمروف بالبينوطة بمحمدين الحسن الثيباني [٣- ١٠٤ - ١٠٤]

قَالَ وَمَا [١٥،٥١] صُدَّقَ فِيهِ المُسْلَمُ ؛ صُدَّقَ فِيهِ الدَّمَيُّ؛ لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ صِغْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ ، فَيُرَاعِي تَنْكَ الشَّرَائِطِ؛ تَحْقِيقٌ لِلتَّضْعِيفِ.

اللهُمَّ بِلَّا إِدَّ مِنْ بِهِرِمُ} قَالَ أَرْدَتُ بِالعَامُّ، الحَاصَّ مُجَارًا، وهُو مَا إِدَا قَالَ أَذَيْتُ بِلَى عَاشَرِ احْرَ، وقَد نَجَانِ هِي تَلْكَ السَّبَةِ؛ عَاشِرٌ آخَرُ.

قولُه (وما صَّدَّقَ بِيهِ المُسْلِمُ ، صَّدَّقَ بِيهِ الدُّمِّيُّ) ١٠٠ إلى آجِره ،

اغلمُ أَنَّ المُشلِمَ إِدَّ قَالَ، عليَّ دَيْنٌ، أَوْ لَمْ يَخُلُ عَنَيْهِ الحَوْلُ، أَوْ أَذَيْتُه إِلَىٰ عَاشِرٍ آخَرَ، أَوْ هُو لَيسَ لِلتَّجَارَةِ، أَوْ هُو بِصَاعَةٌ عِندي؛ صُدِّقَ في ذلِك كلَّه إِدَا خَنَف، وَكُذَا الدَّمَّيُّ.

ولا تُضدَّقُ الْخَرِبِيُّ في شيء مِن دلِك؛ إلَّا إِذَا قَالَ في الجَوَارِي، هُنَّ أَمُّهَاتُ وَلادِي، أَوْ قَالَ في الجَوَارِي، هُنَّ أَمُّهَاتُ أَعِلَ الْحَرُبِ وَهُمَا لِأَنَّ أَعِلَ الْحَرُب أَوْ قَالَ في غِلْمانِ مَعَهُ، هُمْ أَوْلادِي؛ يُصَدَّق في ذلك، وهذا لِأنَّ أَعلَ الْحَرُب لا عَبْرَةَ لدِيُويهم، ولِهذا لا يَنْظُرُ قاصِينا في خُصُومَتِهم فيما دَايَنَ يعصُهم بعض . هذه يُعْتَبَرُ مَحْكُومٌ بهِ . مَنْ يُعْتَبَرُ مَحْكُومٌ بهِ .

وكدا إذا قال الخربيُّ، لَمْ يَحُلُّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ؛ لا يُلْتَقَتُ إليْه ؛ لِأَنَّ اعتِبارِ الْخَوْلِ في حَلَّ لَدُمْنَ ؛ للنعام الحِمَانَةِ ، لَيَحْصُلُ (١) لَه استِنْمَاءُ مالِه ، إذِ الْحَوْلُ زَمَالُ الاستَنْمَاءِ شَرْعًا وعادةً ، والْحَرْبِيُّ تمَّ لَه الْحِمَانَةُ بِنَفْسِ الْأَمَانِ ، إذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمَالُ للسَيْمَاءِ شَرْعًا وعادةً ، والْحَرْبِيُّ تمَّ لَه الْحِمَانَةُ بِنَفْسِ الْأَمَانِ ، إذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الأَمَالُ للسَيْمَاءِ شَرْعًا وعادةً ، ولِأَنَّهُ لا يُمَكَّلُ في ديارِنا حَوْلًا ، فلَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ ؛ لِمُلَّ بيرم الشَّافَةُ مَا أَمُوالُه ، ولِأَنَّهُ لا يُمَكَّلُ في ديارِنا حَوْلًا ، فلَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ ؛ لِمُلَّا

وكدا إِدا قال: أَذَيْتُ إِلَىٰ عَاشِرٍ آخَرَ، لا يُلْنَفَتُ إِلَيْهِ ﴾ لِأَنَّ الْمَأْحُودَ أُجْرَةُ الجماية، وقد وُجدَتْ بنفس الأمالِ، بِجِلافِ الدَّمْيّ ﴾ خَيْثُ لا تَتِمُّ الجِمَايَةُ إِلَّا

 ⁽١) في دريا، ودما، والدا والراد احتى يحصل وقد أشار في حاشيه الأصل إن كونه وقع في
 يعض النسخ هكدا

وَلَا يُصَدُّقُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا فِي الْحَوَارِيِّ، يَقُولُ: هُنَّ أَمَّهَاتُ أَوْلَادِي (١) وَلَا فَي الْحَوَارِيِّ، يَقُولُ: هُنَّ أَمَّهَاتُ أَوْلَادِي (١) وَلَا أَلَّا فَي يَدُو مِنَ الْمَالِ يَخْتَاحُ إِلَى الْحَمَايَةِ، عَيْرَ أَنَّ إِلَا مِنْ الْحَمَايَةِ، عَيْرَ أَنَّ إِلَى الْحَمَايَةِ، عَيْرَ أَنَّ إِلْمَالِ يَخْتَاحُ إِلَى الْحَمَايَةِ، عَيْرَ أَنَّ الْمَال إِنْ الْمَالِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ فِيهِنَّ، وَالْأَخْذُ لَا يَجِدُ إِلّا مِنَ الْمَالِ.

قَالَ: وَيُؤْخَدُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبِّعُ الْعُشْرِ، ومِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفُ الْعُشْرِ، ومِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفُ الْعُشْرِ، ومِنَ الْخُرْبِيِّ الْعُشْرُ، وهَنَ الْعُشْرُ، وهَكَذَا أَمَرَ عُمَرُ عِنْ شَمَاتُهُ.

سويج خاية البيان ي

يخؤلان الخؤل

وكذا إذا قال: ليس لِلتُجَارَةِ ، لا يُعْجَرُ ، لأنه لا يتكلّف الانتفال إلى غير داره المنجارة طاهرًا ، فإذا ادّغى أنه ليس لِلتُجَارَةِ ؛ [، ، ، ، ، ما فالطّاهرُ يُكَدُّبُه ، بخلاف للنُجَّ وَاللّهُ مِن أهلِ دَارِنا ، قَد يَعْبُرُ بِما ليسَ بِمالِ التُجَارَةِ ظاهرًا ، فيصَدَّقُ في دغوّاه ، والحكم في البصاعة هكدا لهذا المغنى ، وَلا تُه ليسَ كالمُسْلِمِينَ في أخكامهم ، بحلاف الدُّمِيّ ، فيصَدَّقُ الدُّمِيّ ، ولا يُصَدَّقُ الخربيُ ، بحلاف ما إدا قال: إنّهَنَّ أَمْهَاتُ أَوْلادِي ، حَيْثُ لا يُؤخّدُ منه شيءً الأنهن لم ينقيل مالاً بوقرارِه ، فلا يُؤخد إلّا مِن المال ،

وَكُذَا إِذَا قُالَ مُمْمُ أَوْلَادِي لِهِذَا الْمُغْمَنَ } وَلِأَنَّ كُولَهُ حَرِّبِيًّا لَا يُدَهِي الاشتيلاذ؛ فيُضَدَّقُ،

قولُه: (سبب من في بده منه)، أيْ: بِنَ الحَرْبِيُّ. قولُه: (لأَنَّهُ تُنْسَىٰ عَلَيْه)، أي لأنَّ الشَّالَ تُبْتَنَىٰ أُمَّيَّةُ الوَلَدِ على السَّسَبِ. قولُه. (فيهنُّ)، أي: في أُمَّهاتِ الأَوْلادِ.

قولُه: (وهكذَا أمرَ عُمرُ سُعانَةً)، وهذا لِمَا مرَّ بيانُه هي أوَّلِ الباب، وَلإنَّ

⁽١) راد بعدم في (بد) فأو علمان معه يقول هم أولادي،

وَإِنْ مَرَّ خَرِبِيُّ بِحَمْسِينَ دِرْهِمَا لَمْ يُؤْخِذُ مِنْهُ شَيْءً، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا بأُخِذُون مِنَّا مِنْ مَثْلُهَا؛ لِأَنَّ الْأَخْدَ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ الْمُجَارَاةِ، بِجِلَافِ الْمُسْلِمِ وَالدَّمِّيُّ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُوذُ رَكَاةً أَوْ صِعْفُها، فَلَا بُذَّ مِنَ النَّصَابِ وَهَٰذَا فِي قَالْجَامِعِ الصَّعِيرِة.

الدُّمِّيُ لا رَكَاةَ عليْه في الحقيقةِ ؛ إلَّا أَنَّ السُّلُطَانَ لَمَّا حَمَىٰ مالَه وجَبَ الأَخْذُ لأَجْلِ الجِمايَةِ ، ولْمَا وجَبَ الأَخْذُ وجَبَ ضِفْفُ ما عَلَىٰ المُسْلِمِ ؛ اعتِبارًا بِبَيْنِي تَعْلِبَ ؛ وتحقيقًا يُدُلُ الكُفْرِ

فَمَّا ثِبَتْ الصَّغْفُ فِي الدُّمِّيُّ ؛ ثبَتَ صِغْفُ دلِك فِي الحَرْبِيُّ ؛ تَحقيقًا لَمَضْلِ الشُّنَّ وَ لَصَّعَارِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْبِيِّ مِن الدُّمِّيِّ بِمَنْرِلَةِ الدُّمِّيُّ مِن المُسْلِمِ ؛ ألا تَرَىٰ أَنَّهُ لا تُفْهِنُ شَهِدَةُ الْحَرْبِيُّ عَلَىٰ الدَّمِّيُّ ، كما لا تُقْبَلُ شَهَادَهُ الدَّمِّيُّ عَلَىٰ المُسْلِمِ .

نمَّ مَا يُؤْخِدُ مِنَ المُسْلِمِ رَكَاة يُوصَعُ مُوضِعِ الرَّكَاةِ، وتَسقطُ عَنَهُ زَكَاةً تلك السّمة، وما يُؤْخِدُ مِن الدِّمِّيُ لِيسَ بركاةٍ، ولكنَّه يُؤْخِدُ عَلَى شَرائِطِ الرَّكَاةِ، لكنَّه يُضرف [١٠ ١٠٥ م] إلى مصارف الجِرْيَةِ والحَرَاحِ، ولا تسقطُ عَنْهُم جِرْيَةُ رُموسِهم في تنْك السّمة، عَيْر نصارَى بَنِي تَعْلِك، فإنَّ عُمَرَ صالَحَهُم عَلَى الصَّدَقَةِ مُصاعَفةً في تنْك السّمة، عَيْر نصارَى بَنِي تَعْلِك، فإنَّ عُمَرَ صالَحَهُم عَلَى الصَّدَقَةِ مُصاعَفةً المُعْرَبِ الجَرْيَةُ (١٠ كَدا في الشرح الطَحَاوى).

وكدا ما يُؤحدُ من الحرَّبِيُّ يُصْرَفُ إِلَىٰ مُصارِفِ الجِرْيَةِ.

قولُه: (وإنْ مَرَّ حَرْبِيُّ بِخَلْسِنِ دَرْهِمَا لَمْ يُؤْخِذُ مِنْ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا بِأَخِدُونِ مِنا مِن مِنْهِا)، وهذا لِأنَّ المَأْخُوذَ مِن الدَّمِّيُّ صِغْفُ مَا يُؤَخَذُ مِن المُسُلِمِ، والمأخود من الحرْبِيُّ صِغْفُ دلِك، والنَّهَاتُ شَرْطٌ في الأَصْلِ، فَكذا في

^() ينظر الشرح مجتمر الطحاوي، للإسبيجابي [ق/١٢٧]

وَفِي كِتَابِ الرَّكَاةِ: لَا مَأْخُدُ مِنَ الْقَلِيلِ وَإِنْ كَانُوا يَأْخُدُونَ مِنَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْفَلِيلَ لَمْ يَرَلْ غَمُوا ، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْتَحُ إِلَىٰ الْحِمَايَةِ.

قَالَ: وَإِنْ مَرَّ حَرْبِيٍّ بِمَائَتَيْ دِرْهَمِ وَلَا يَعْلَمُ كُمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا نَأْخُذُ مِنْهُ الْعُشْرَ؛ لِقَوْلِ هُمَرَ ﷺ: فَإِنْ أَعْبَاكُمْ فَالْعُشْرُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنَّا رُبُعَ

مُصاعَف، فلا يؤخدُ مِنَ القَلِيلِ؛ إلَّا أَنْ يأَخُدُوا مِنَ القَلِيلِ مِن تُجَّرِن ؛ فحيتُنهِ مأحدُ مِثْلَ دلِث يِطريقِ المُجَازَاةِ، ودلِث عايةُ الإنصاف؛ إذْ لا عِضْمةَ لأموالِهِم في الأَصْلِ، وهذا كما ذَكَرَ الحاكِمُ [الجَليلُ] (الشَّهِيدُ في المُخْتَصر الكافي ا: أَنَّ العاشِرَ لا يأخذُ العُشْرَ مِن مالِ الصَّبِيُّ الحَرْبِيُّ؛ إلَّا أَن يَكُونُوا يأخذُونَ مِن أَمْوَالِ صِبْ بِنا شيئًا،

قُولُهِ. (لِقَوْلِ عُمر فَإِنَّ أَغْيَاكُمْ فَالمُشْرُ)

قَالَ عُمَرُ فِي الحَرْبِيِّ. ﴿ يُؤْحَدُ مِنْهُ كَمَا يَأْخِذُونَ مِنَّا ، فَإِنَّ أَعْيَاكُمْ فَالعُشُرُ ۗ (٢٠ يَغْنِي. إِدَا اشتبة المَحَالُ بِأَنْ لَمْ يَعْدَمِ العَاشِرُ مَا يَأْحِذُونَ مِن تُجَّارِنَ ؛ يُؤْخَدُ مَهُم العُشُرُ ،

 ⁽۱) ما بين المعقوقتين زيادة من الملاء ولفاء ، والراء والات)

 ⁽٣) بئيس به عبد الهادر لقرشي في العداية؟ وقال ابن التركماني اللم أره، وقال الزيلمي الهرب،
 وقال بن حجر الدلم أجداً! وقال ابن أبي العر الآلا يُقرّف هذا عن عُمَر في شيء بن كُتب الحديث المحديث

قدنا أقد وجدمه يسعوه فيما أحرجه ايحين بن آدم في الالحراج، [ص/١٦٩]، ومن طريقه البيهفي في اللسن الكبرئ، قبل العضي، قال الانتخاب أبو في اللسن الكبرئ، [رقم/ ١٨٥٥]، من طريق هاصم الأخرّب، في الخشر، قال الانتخاب أبو تُرسئ بن غمر على أنَّ تُحَدِّر البُشامين إدا دحلُو دارَ الخَرْبِ أَحدُوا مِنْهُمُ العُشْرَ، قالَ، فكتَبُ إنّب غَمْرُ عِلَى أَخَذُ مَنْهُمُ إِدَا دَحَلُوا البُنَا مِثْلَ دَبِكَ مَعْشُوا

ينظر قائديه على أحاديث «بهداية والحلاصة» لابن «تركماني [ق ٢٧/ب/ مخطوط البكتية الوطنية بياريس/ (رقم لحفظ البكا) ، والنصب الراية، للزيلمي (٣٧٩/٢) ، واللساية في تخريج أحاديث الهداية، لعبد القادر القرشي [ق/٦٨/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفتدي ـ تركيا/ (رقم المحفظ ٢٨٨/)] ، والالدراية في تحريج أحاديث الهداية، لابن حجر [٢٦١/١].

عُشْرِ أَوْ يَضَفَ عُشْرِ نَأْخُدُ بِفَدْرِهِ ، وَإِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْكُلَّ لَا نَأْخُدُ الْكُلُّ ؛ لِآمَهُ عَدُرٌ

وَإِذْ كَانُوا لَا يَأْخُدُونَ أَصْلَا لَا مَأْخُذُ؛ نِيتُرُكُوا الْأَخْدَ مِنْ تُجَّارِنَا، وَالْإِنَّا أَخَتُّ بِمَكَارِمِ الْأَخْلاقِ

وإِذَ مَرَّ خَرْمِيٍّ عَلَىٰ هَاشِرٍ فَعَشْرَهُ ١٠٠، ثُمَّ مَرًّ مَرَّةً أُخْرَىٰ لَمْ يَعْشُوهُ حَتَّىٰ يَحُولُ الحَوْلُ ؛ لِأَنَّ الْأَخْدَ فِي كُلُّ مَرَّةٍ اسْتِنْصَالُ الْمَالِ، وَحَقِّ الْأَخْدِ لِحِفْظِهِ، وَلِأَنَّ حُكُمَ الْأَمَالِ الْأَوَّلِ بَاقٍ، وَنَعْدَ الْحَوْلِ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ ؛ لِإِنَّهُ لَا يُمْكُنُ مِنَ الْمُقَامِ إِلَّا حَوْلًا، وَالْأَخْدُ بَعْدَهُ لَا يَسْتَأْصِلُ الْمَالَ.

😝 دايد لبيان 🤧

قولُه: (الأنَّهُ غَدْرٌ (١٠)) ، وَإِنَّمَا يَكُونُ أَخُدُ الكلِّ عَدْرًا (١) ؛ لِوقوعِه بعدَ الحِمَايَةِ ،

قولُه: (وإِنْ مَرَّ حَرِّمِيًّ عَلَىٰ عَشِرٍ فَعَشْرَةً (")، ثُمَّ مَرَّ مَرَّةَ أُخْرَىٰ [٢، ١٩٤ م] لَمْ يَعُشْرَةُ حَتَىٰ يَحُولَ الحَوْلُ الوَّلِهِ الأَمَانِ الأَوَّلِ، مَا لَمْ يَتُحُلِ الحَوْلُ أَوْ لَمْ يَعْشُرُهُ حَتَىٰ يَحُولَ الحَوْلُ الوَّرَبِي الأَمَانُ المَوْلُ الْوَرْبِي الأَمَانُ المَوْلُ الْوَرْبِي المَحَوِّبِي اللهَ المَحَرُّبِي اللهَ المَحَوَّبِ المَحَوِّبِ المَحَلِّمِ المَحَوِّبِ المَحْرُبِي المَحَوِّبِ المَحْرُبِي المَحَوِّبِ المَحَوِّبِ المَحْرُبِي المَحَوِّبِ المَحْرُبِي المَحْرُبِي المَحْرُبِي المَحْرُبِ مِن يَوْمِهِ (") ذلك حَيْثُ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِهِ (") ذلك حَيْثُ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِهِ (") ذلك حَيْثُ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المُحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَانِ عَلَى المَوْرُبِ المَحْرُبِ ، فَخَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المُعْرَبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المُحْرُبِ ، فَخَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَانِ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَانِهُ المَانِهُ المَانِهُ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَانِهُ المَانِهُ المَانِهُ المَحْرِبِ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِه (") ذلك حَيْثُ المَانِهُ المَانِهُ المَانِهُ المَانِهُ المَانِهُ المُعْرَابِ المَحْرُبِ ، فَحَرَجَ مِن يَوْمِهُ اللهُ المَانِهُ المَانِه

 ⁽١) يمان عشرهم يعشرهم، بالتحميم، والشديد، إذا أحد عُشْرُ أموالهم ينظر فتهديب اللعمة للأخرى (١ - ٢٠٠٠ بديد عشر)

⁽¹⁾ وقع بالأصل مضيوطًا الصَّارة والنشيب من المهاء وقفه، وقوله، وقرف، وقته،

 ⁽۳) بقال عشرهم بنظر ۱۳ باعجیا و عشدید . (د أخد عُشْرُ أموالِهم بنظر ۱۳ اتهدیب اللعة ۱ کارهویی (۱/۱۰۱۹/مادة عشر)

 ⁽¹⁾ وقع بالأصبل التويدة والمنب من الإماء والمساء والراء وقواء والناة

وِإِنْ عَشَرَهُ فَرَجَعَ إِلَىٰ ذَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ حَشَرَهُ أَيْصًا ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ بِأَمَادٍ حَدِيدٍ ، وكَدَا الْأَخْدُ بِعْدَهُ لَا يُفْصِي إِلَىٰ الاَسْتِنْصَالِ

فإنَّ مَرَّ ذِمِّيٌّ مَحَمِّرِ أَوْ حَبْرِيرٍ ﴾ عَشَّرٌ الخَفْرُ قُونَ الحَبْرِيرِ ،

يَعْشُرُه؛ لِأَنَّهُ لا يَلْرَمُ إِضَاءً المال؛ لأنَّهُ بِحَصْلُ له الرَّبْخُ مدحوله في دار الحرَّبِ عال

ومي قولِ صاحبِ «الهِداية»: (لِأَنَّهُ لَا لِمَكُنُّ مِنَ المُقامِ إِلَّا حَوْلًا) عظرُ^(١)؛ لأنَّ الحَرْبِيُّ لا يُمَكَّنُ مِنْ إقامةٍ سَنَةٍ هي دارِما؛ إلَّا باشترْقاقٍ أَوْ جِزْيَةٍ، والرَّواتِةُ مشطورةٌ هي كِتابِ «السَّيَر».

وقد تكلّف بعصُهُم في تَصْحِح هذا اللَّمْظِ وقَالَ: المُرَادُ منْهُ ﴿ وَإِلَىٰ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَقَالَ: المُرَادُ منْهُ ﴿ وَقَعَ مِن الحُولَ الحَوْلُ ﴾ وهذا تكنّف بعِيدٌ (﴿ حَارِحٌ عَنِ العَرِبَةِ ، فَلَعَلَ السَّهُوَ وَقَعَ مِن الكَاتِ ، لِأَنّهُ يَجُوزُ أَن يكُونَ كَلامُ صاحِب اللهِدايةِ ﴾ ﴿ لِأَنّه لا يُمكّن مِن المُقامِ حَزْلًا ﴾ . بدون حرف الاستِشَاءِ قَنلَ قَولِهِ ﴿ (حَوْلًا ﴾ .

أَو يَجُورُ أَن يَكُونَ: اللِّأَنَّةُ يُمَكِّنُ مِن المُقامِ؛ إلَّا خَوْلًا» بدونِ حرَّف السَّي فن قوله: (لِيمَكِّنُ)، وافلة عائِمُ السَّزائرِ،

قولُه (فإنَّ مَرَّ دَمُّيُّ مَحَمَّرِ أَوْ خَمَّرِيرٍ ؛ عَشَّر الحَمَّرُ دُونَ الحَمْرِيرِ)، (١٠١٠ م

قال سحافي في قويه علا يمكن من العقام إلا حولاً» أي إلا فريبًا من العقوب، وكذا أوله لكاكي،
 ب في يعض السح كلمه عارلاً مكشوطه، فكأنهم كشطوها حتى لا يرد على المعيمات بشيء،
 وليس هذا بصحيح، فإن الشراح كلهم ذكروا كلمه عالاً وأجاب كل واحد بجواب كذا قال الملامه العيني في قاليناية شرح الهذاية (٣٩٧/٣)

 ⁽⁺⁾ ما بين المعقوقتين وياده من الجاء والقدام والراء، والداء

 ⁽٣) المردية حديد اللّٰين الغبرير وعد لكنّف حديد اللّٰين الصرير عكدا كذا جاء في حاشية ١٩٥٥ وقات؟

وَقَوْلُهُ. عُشَّرَ الْخَمْرَ، أَيُّ مِنْ قِيمَتِهَا.

وَقَالَ الشَّاهِعِيُّ عِنْهِ: لَا يُعَشُّرُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُمَا، وَقَالَ زُفَرُ: يُعَشِّرُهُمَا؛ لِاسْتِوَائِهِمَا هِي الْمَالِئَةِ عِنْدَهُمْ

الماية البيال

يَغْبِي: يَنْظُرُ إِلَىٰ فِيمَةِ الْخَشْرِ؛ فِأَحَدُ نَصْفَ عُشْرِ الْقِيمَةِ، وهذا مَذْهَبُ أَبِي خَبِيفَةً ومُخَشِّدٍ ''

وقَالَ أَنُو يُوسُف: إنْ مرَّ بكلِّ واحدٍ منهُما عَلَىٰ الانفِرادِ؛ عَشَّرَ الخَنْرَ دولَّ الجِنْرِيرِ، وإنْ مرَّ بهِما جُملةً؛ عَشَّرَ الجِنْزِيرَ أيضًا.

وقَالَ زُفَرُ: يَغْشُرُهُما جميعًا كيفَ كَانَ.

وقَالَ الشَّافِعِيِّ: لا يُعَشِّرُ واحدٌ منهُما(١٠).

وجُّهُ قُولِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لا مَالِئَةً ولا قِيمَةً لواحدٍ مَنْهُما.

وحُهُ قُولِ زُفَرَ : أَنَّهُمَا سُواءٌ فِي الْمَالِيَّةِ وَالتَّقَوُّمِ فِي حَقَّ أَهْلِ اللَّمَّةِ ، وَلِهذَا يَجِبُ عُسَمَانُ عَلَىٰ مُثْلِفِ خِنْزِيرِ اللَّمِّيّ ، كما يَجِبُ عَلَىٰ مُثْلِفِ خَمْرِه ، فَيَعْشُرُهُما جَمِيعًا ، ووجْهُ قُولِ أَبِي يُوسُف: أَنَّ الْجِنْرِيرَ يُجْعَلُ تَبِعًا لِلْخَمْرِ إِذَا الصَّمَّا ، كما أَنَّ أَبَا

ووجه قولِ أبِي يُوسَفُ أَنَّ الْجِبْرِيزُ يُجْعَلُ تَبْعَا لِلْخَفْرِ إِدَّا أَنْصَمَا ، كَمَا أَنَّ أَبُّ حَبِيْنَهُ لَا يَقْسِمُ الْغَبِيدُ ، فإذَا أَنْضَمَّتُ إِلَىٰ سَائِرِ الْأَمْوَالِ ؛ يَقْسِمُهُمَا (") تَبْعاً

ووجُّهُ قولِ أَبِي حَبِيفةَ [ومُخمَّدِ](؛): أنَّ الأحُّذَ بِـبِّبِ الجِمايَةِ، والجِمَايةُ

 ⁽١) ينظر الالبسوطة للسرحين (٢٠٥/٣)، قاترح قامينجان على البنام المنفيرة (ق/٥٥)، قالمنحط البنائية (٤٤٧/١)، قاتم القائرة (٢٣٠/٣)، قالم (١٤٤٧/١)، قالم (١٤٤٧/١).

 ⁽۲) ينظر أدالحدري الكبيرة لأبي الحبس الماوردي [۲۲۳/۷] وقالبيانية تلمعراتي [۲۹۹/۱۱]
 وقيمر المذهبة للروياتي [۲۷۴/۱].

⁽٣) وقع بالأصل فيقسمها، والمثب من لاساء وقعاء وقول، وقول، وقف،

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين ريادة من الجال والساك والراك والشا

بالولاية، والأصلُ في الولايات (ولاية المره على نفسه ، ثم يتعدّى إلى غيره ، والمُسْلِمُ له ولاية جمّاية الحَرْر دون الجرر ، ألا تَرَى أنَّ التَصوابي إذا أسلَمْ وله حَمْرُ أَوْ خِرْرِة ، يَكُونُ له ولاية حمّاية الحَرْر إيْخلُلها ، أوْ تَخَلَلُ دون الجرر ، وله حَمْرُ أَوْ خِرْرة ، يَكُونُ له ولاية حمّاية الحَرْر ليُخلُلها ، أوْ تَخلُلُ دون الجرر ، وإذا كَانَ كذلك عَشَر الخَمْر دونَ الجرري ، وَإِنَّ الفِيمة في ذَوَاتِ الفِيم ، يُعْطى لها حُكُمُ () العَيْن ، ولِهذا إذا عَصَت شيئًا مِن دَوَاتِ الفِيمة وأنّى بِالفِيمة ؛ لا يُحْبَرُ عَلى الفبول ، كَما إذا أنّى بِالعيْس ، بحلاف ما إذا عصَت شيئًا مِن دواتِ الأمنال وأنّى بِالفيمة لا يُجْبَرُ عَلى الفبول

وكَدَا إِنَّ مَا إِذَا تَرَوَّحَ عَلَىٰ فَرَسِ وَأَنَىٰ بِالْقِيمَةِ ؛ تُخْبُرُ الْمَرُأَةُ عَلَىٰ الْقَبُولِ، بِجِلَافِ مَا إِذَا تُروَّحَ عَلَىٰ ذَنَّ^(١) مِنَ الدَّبْسِ^(٣)، وأَنَىٰ بِالْقِبْمَةِ حَيْثُ لَا تُجْبَرُ عَلَىٰ الفُبُولِ.

وإد كَانَ كدلِك عَشْرَ الحَمْرَ؛ لِأَنَّهُ لِيسَ لَقِيمَتِهَا خُكُمُ عَيْبِهَا؛ لَكُويِهَا مِن دوات الأَمْثَالِ، ولا يَغْشُرُ الجِنْرِيرَ؛ لِأَنَّ قِيمَتَه لَهَا خُكُمُ عَيْبِهِ؛ لِكُويِه مِن ذَوَاتِ القدم، ولِيسَ لَدَمُشَلِمِ تَمَنُّكُ الجِنْرِيرِ،

وفرُقَّ آخرُ بِينَ الخَمْرِ وَالْجَنْرِيرِ ، أَنَّ الْحَمْرَ كَانَتْ مَالَّا لِلْمُسْلِمِينَ قَبُلَ أَنْ تَصِيرَ حَمْرًا ، وتصيرُ مَالَّا لَهُم إِذَا نَحَلَّلَتْ ، وقيما بين ذلك مَالُ لأهل الدَّمَّةِ ، فعلَتْ عَلِيْها مُعنى المَالِيَّةِ ، بَجَلاف الْجِنْرِيرِ ، خَيْثُ لَمْ يَكُنُ مَالًا لِلمُسْلِمِينَ ، قلا يَصِيرُ مَالًا لَهُم،

⁽١) وقع بالأصل عجيه والمثبت من فعه، وقصه، وقوله، وقوله، وقوله، وقيده

 ⁽۲) الذَّن تُفرد الدَّمان، وهي البحرَّة لصّحته و للحدّر والرّيّب ومخرجه بنظر الالمصباح لمبيراً معيومي [۲۰۱۰ مادة دس] وقعجم النعه العربية المعاصرة [۷۷٤]

 ⁽٣) الدُّيْسُ عَصِيرُ الرَّحْف، وتوكيبُهُ يدُنُ على لؤلو ليْس بِناصِع، ومنهُ يعالى عَرَسُ أَدْيسُ، أي بين الشر دِ والخَمرةُ ينظر ١٥٥معرب في تربيب المعربه للمُعرَّرِي [ص ١٦٠]

وَقَالَ أَنُو يُوسُفَ عَلَىٰ أَيْفَتُوهُمَا إِذَا مَرَّ مِهِمَا جُمَّلَةً ، كَأَنَّهُ جَعَلَ الْجِنْوِيرَ تعا للْحمْرِ ، فإنَّ مرَّ بكُلِّ واحدٍ عَلَىٰ الإنفرادِ عَشَّرَ الْحمْرَ دُونَ [٥٠،١] الْجِنْوِيرِ ، وَوَجُهُ الْفَرُقَ عَلَىٰ الطَّاهِرِ ، أَنَّ الْقِيمة فِي دُواتِ الْقِيمِ لَهَا حُكْمُ الْعَيْسِ وَالْحَمْرِيرُ منها ، وفي دواتِ الْأَمْنَالَ لَيْسَ لَها هذا الحُكُمُ والحَمْرُ منها ، وَلِأَنَّ حَقَّ الْأَحْدِ

مُعَشِّرتِ الحَمْرُ دونَ الجِنْرِيرِ.

َ فَإِنَّ قُلُتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ القِيمَةَ لَهَا حَكُمُ العَيْسِ فِي ذُوَاتِ القِيَمِ؛ أَلَّا تَوَىٰ أَنَّ الدَّمِّيِّ إِذَا بِعَ دَارَه بِحَرِيرٍ وشَقِيعُهَا مُسْلِمٌ؛ يأحذُها بقيمةِ الحِنْزِيرِ، فلَو كَانَ لهه حَكُمُ العَيْسِ لَمَا أَحَدُ بِالقِيمَةِ، كما لا يُؤْخَذُ معَيْسِ الْحِثْرِيرِ،

قُلْتُ: إِنَّمَا أُقِيمَتِ القِيمَةُ مَعَامَ العَيْسِ حَكُمًا لا حَقِيقَةً ، فَصَارَ لَهَا شَبْهَةُ الغَيْسِ ، وهذه الشَبْهَةُ لَمْ تُعْتَنزُ هي حَقَّ العِادِ ؛ لاحتياجِهم ، يِجِلافِ العُشْرِ ، وهُو حَقَّ اللهِ نعاليٰ ، حَيْثُ اعتُرَتْ هذِهِ الشَبْهَةُ ؛ لاسْتَعَالِه تَعالَىٰ .

وأيصًا: لو لَمْ يأحذِ الشَّهِيعُ بِالقِيمَةِ ، ولا يأخُد بعيْسِ الحِنْرِيرِ ؛ يعُوتُ حَمَّه ، وينعُ مي صرورةِ ، ومواضِعُ الصَّرورةِ مُسْتَثْمَاةٌ مِن قواعِدِ الشَّرْعِ ،

والحوابُ عمًّا قَالَ أَبُو يُوسُف: أنَّ النَّبَعِيَّةَ بِاطِلةٌ ، إذَّ إِنْ إِنْ إِلِيسَ أَحَدُّهُما يأحقُ مِن الأَخْرِ،

أمّا أبّو حبيمة لمْ يَقُلُ في قِسْمة العَبيدِ إِدَا الصَّمَّتُ إِلَىٰ سَائِرِ الأَمْوَالِ بِالتَّبَعِيَّةِ ، ورَبْمه كان يأمِنَ الصُلْمة في العبيد ؛ لِلتَّفَاوُتِ وعَذَمِ التَّسُونِةِ ، فإِدَا الصَّمَّتُ إِلَىٰ سَائِرِ لأَمْوالَ ؛ تحمَّق النَّسُويةُ بصمَّ الأَمُوالِ إِلَىٰ موضِعِ التَّفاوُتِ

قولُه (والحذريرُ ملها)، أي: مِن ذَرَاتِ القِيْمِ (هَذَا الحُكُمُ)، أي: حكمُ العيْسِ (والمخدرُ ملها)، أي: مِن دَوَاتِ الأَمْثَالِ. لِلْجِمَايَةِ ، وَالْمُسْلِمُ يَخْمِي حَمْرَ نَصْبِهِ للنَّخْلِيلِ ، فَكَدَا يَخْمِيهَا عَلَىٰ غَبْرِهِ . وَلَا يَخْمِي خِنْرِيرَ نَصْبِهِ بَلْ يُسَبِّبُهُ بِالْإِسْلَامِ ، فَكَدَا لَا يَخْمِيهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ ،

وَلَوْ مَرَّ صَبِيٍّ أَوِ امْرَأَةً مِنْ بَنِي تَغْلِبَ بِمَالٍ فَلَيْسَ عَلَىٰ الصَّبِيُّ شَيْءٌ ، وَعَلَىٰ الْمَرْأَةِ مَا عَلَىٰ الرَّجُلِ ؛ لِمَا دُكِرَ فِي السَّوَاثِم

وَمَنْ مَرَّ عَلَىٰ الغَاشِرِ بِمِنَةِ دِرْهُمِ ، وَالْحَبَرَهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْزِلَهِ مِنَةً أُخْرَىٰ ، قَدُ حالَ عَلَيْهِ اللَّحَوْلُ ؛ لَمْ يُزَكِّ لَـ السِنَةَ لَـ الَّتِي مَرَّ بِهَا ؛ لِقِلَّتِهَا وَمَا فِي بَيْتِهِ لَمْ يَدْخُلُ تَحْتَ جِمَايَتِهِ .

ولَوْ مَرَّ بِجِائَتُمْ دِرْهُم بِضَاعَةِ لَمْ يَعْشُرْهَا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْدُونِ بِأَدَاءِ رَكَاتِهِ.

قولُه: (وَمَنْ مَرَّ عَلَىٰ العاشِرِ مِعْتَةِ دِرْهُمْ ، وَأَخْبَرُهُ أَنَّ لَهُ فِي مَنْرِلِهِ مِنَةَ أُخْرَى ، فَلْ حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ ، لَمْ يُرَكُ _ المِنْةَ _ الَّتِي مَرَّ بِهَا) ، وهذا لِأَنَّ الأَخْذَ بِالجِمَايةِ ، وَالْمِئة التَّي مَرَّ بِهَا قَدِلٌ ، لا يُسْتَخَقَّ بِحِمَايةِ شَيْءٌ عُرْفًا وشَرْعًا ، لِأَنَّ أَدْنَىٰ ما لا يُسْتَخَقَّ بِحِمَايةِ ، شَيْءٌ عُرْفًا وشَرْعًا ، لِأَنَّ أَدْنَىٰ ما لا يُسْتَخَقَّ بِحِمَايةِ ، فَهِ السِّتِ لَمْ يَذْخُلُ تحتَ الجِمايّةِ ، فَلا يُسْتَخَقَّ بِحِمَايةِ ، فَلا يُصَمَّ مَا مَرَّ بِهِ إِلَىٰ مَا هِي بَيْتِهِ ، فَلا يُعَشَّرُ ،

قولُه: (فلوْ مَرَّ بِمِائَتَيْ دِرْهُم بِصَاعَةِ لَمْ يَعْشُرْهَا).. إلى آخِره. وقولُه: (بِضَاعة) بالجَرُّ عَلَىٰ أَنَّها صفةٌ لِمَا قبلَها

اعْلَمْ: أَنَّ النَّسْتَنْصِعَ أَوِ النُصارِتَ أَوِ العِبْدُ الْمَأْدُونَ لَهُ هِي النَّجَارَةِ، إِدَا مَرَّ بِمائتَيْ دِرْهَمِ عَلَىٰ العاشِرِ، لَمْ يُغَشَّرُ واحدٌ مِنْهُم وَ لِأَنَّهُمْ هِي حقَّ أَدَاءِ الرَّكَةِ لَيْسُوا بِمائِكِينَ وَلا مَائِينَ عَن صاحبِ المالِ ؛ لأَنَّهُمْ مَا أُمِرُوا إلَّا بالحِفْظِ والتَّصرُّفِ، دونَ أَدَاءِ الرَّكَاةِ،

وكانَ أَبُو حَبِيفَةً يَقُولُ أَوَّلًا فِي المُصَارِبِ: يَعْشُرُه؛ لِأَنَّهُ بِمَثْرِلَةِ المالِكِ؛ لِأَنَّهُ

وَكُذَا المُضَارَنَةُ يَعْنِي إِذَ مَرَّ المُصَارِبُ بِهِ ا

وَكَانَ أَبُو حَبِيفَةً ﴿ يَقُولُ: أَوْلًا يُغَشِّرُهَا؛ لِفُوَّةٍ حَقَّ الْمُصَارِبِ، حتى لَا يَمْلِكَ رَبُّ الْمُصَارِبِ، حتى لَا يَمْلِكَ رَبُّ الْمَالِ نَهْيَةً عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ يَغْدَ مَا صَارَ عَرُوضًا، فَنَوْلَ مَنْزِلَةً الْمَالِكِ. الْمَالِكِ.

ثُمَّ رَحْعَ إِلَىٰ مَا ذَكَر فِي «الكِتَابِ» وَهُوَ قَرُلُهُمَا: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكِ وَلَا نَاتِبٍ

يصحُّ بيْغُه مِن رَبِّ المالِ، ولا يصحُّ نَهْيُّ ربُّ المالِ عَنِ النَّصرُّفِ [١٧/٧ع م] في مالِ المُصَارَبَةِ بعدَ أَنْ صارَ عُرُّوضًا.

ثمَّ رَجْعَ عَن هذا وقَالَ لا يَعْشُرُه؛ لِأَنَّهُ مِي حَكُمِ [١ ١٧٣٠] الرَّكَاةِ، عيرُ مالِكِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَصِيبُه مِنَ الرَّبْحِ يَبْلُغُ بِصَابًا، فحينَثِدٍ يُؤْخَذُ منه العُشْرُ في نَصِيبِه.

وقَالَ أَبُو يُوسُف مي «الجامع الصَّعير»، عَن أَبِي حَنِيفَةَ مي المَأْدُونِ لَه مَي النَّذِي رَجَعَ أَبُو حَبِيفَةَ عَن هَذَا أُمْ لا.

وقياسُ قولِه النّاني في المُضارَبةِ: أنْ لا يُعَشَّر، ولَيْنَ صحَّ الفَرْقُ، فيرَّنَّ المُأْذُونَ لَه بِمَثْرِلَةِ العَالِث، حتَّىٰ لا يرجعُ بِالعُهْدَةِ عَلَىٰ المَوْلَى، فكانَ هُو المُحْتَاحَ المَأْذُونَ لَه بِمَثْرِلَةِ العالِث، حتَّىٰ لا يرجعُ بِالعُهْدَةِ عَلَىٰ المَوْلَى، فكانَ هُو المُحْتَاحَ بِى الحَمَايَةِ، بِجِلافِ المُصَارِبِ، فَإِنَّهُ يَرْجعُ بِالعُهْدَةِ عَلَىٰ رَبِّ العالِ، ولِهذا إِدا المَدَىٰ وهنك النَّمَى ؛ يرْجعُ عَلَى ربُّ العالِ

قال الصَّدرُ الشَّهِيدُ في «الجامع الصَّغير»(١): دَكَرَ في «الأَصْل» أَنَّ لا يُؤْخَدُ سِ هَوْلاءِ كُنُهِم، ثمَّ قالَ عامحاصِلُ أَنَّ لا يُعَشَّرُ في القُصولِ الثَّلاثَةِ عَدَهُم

قولْه، (وكذا المُصاربةُ)، أي: المُصَارَبَةُ كبِصاعةٍ

قولُه (ثُمَّ رحع إلىٰ مَا دَكُر في ﴿الكِتَابِ ﴾)، أي: رجَّعَ أَبُو حَبِيفَةً إِلَىٰ مَا ذُكَّرَ

⁽⁾ بنظر اشرح المجامع الصعير؟ للصادر الشهيد [ص٢١٧].

عَنْهُ فِي أَذَاءِ الرَّكَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ يَبْلُعُ نَصِيتَهُ بِصَابًا، فَيُؤْحَدُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهُ

وَلَوْ مَرَّ عَبْدٌ مَأْذُونٌ لَهُ بِمَائِنَيْ دِرْهَمٍ ، وَلَيْسَ هَلَيْهِ دَيْنٌ هَشَّرَهُ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ: لَا أَدْرِي أَبُو خَبِيفَةً () عَلَيْهِ رَجَعَ عَنْ هَذَا أَمْ لَا ، وَقِيَاسُ قَوْلِهِ النَّامِي فِي الْمُضَارَبَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُعَشِّرُهُ .

لِأَدَّ الْمِلْكَ فِيمَا فِي يَدِهِ لِنُمَوْلَى ، وَلَهُ النَّصَرُّفُ ، فَصَارَ كَالْمُصَارِبِ ،

وَقِيلَ: فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَبْدَ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ، حَتَّىٰ لَا يَرْحِعَ بِالْعُهْدَةِ
عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ، فَكَانَ هُوَ الْمُحْتَاحُ إِلَى الْحِمَايَةِ، وَالْمُصَارِبُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ
النَّيَابَةِ حَتَّى يَرْجِعَ بِالْعُهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، فَكَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الْمُحْتَاحُ، فَلَا
النَّيَابَةِ حَتَّى يَرْجِعَ بِالْعُهْدَةِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، فَكَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ الْمُحْتَاحُ، فَلَا
يَكُونُ الرُّجُوعُ فِي الْمُصَارِبِ رُجُوعًا مِنْهُ فِي الْعَنْدِ، وَإِنْ كَانَ مَوْلاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ
مِنْ الرَّجُوعُ فِي الْمُصَارِبِ رُجُوعًا مِنْهُ فِي الْعَنْدِ، وَإِنْ كَانَ مَوْلاهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ
مِنْ اللّهِ الْمِلْكَ لَهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَىٰ الْعَبْدِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ؛ لِانْعِدَامِ الْمِلْثِ
أَوْ لِلشَّعْلِ.

مي الكِتابِ: «العجامع الصَّغير»(*)، وهُو أنَّ المُصَارِبَ إِذَا مَرَّ بِمَائتَي دِرْهَمٍ؛ لَمْ يَغْشُرُها.

قولُه (إِلاَّنَّهُ مَالِكَ لَهُ) ، أَيَّ: إِلْنَّ المُصَارِبَ مالِكٌ لتَصِيبِه مِن الرَّبْح ،

قولُه: (رُجُومًا مِنْهُ)، أَيْ: مِن أَبِي حَبِيعَةَ، يَغْيِي ۚ أَنَّ رُجُوعَه فِي المُضَارِبِ لَمُ يَكُنَّ رُحوعً فِي العبدِ الْمَأْدُون، فلأَجُنِ هذَّ عَشَّرَ فِي العبدِ المَأْذُودِ دونَ المُصَارِبِ،

و ١٤٨٠ مَنْ قُولُهُ . (وَإِنْ كَانَ مَوْلاَهُ مَعَهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ) ، أَي: إِنْ كَانَ مَوْلَى العبد

⁽١) في حاشية الأصار: فاح: أن أبا حنيمة له

⁽٣). ينظر: 3 لجامع الصعير ، مع شرحه النافع الكبيرة لمحمد بن الحسن [ص ١٢٩]

قَالَ: وَمَنْ مَرَّ عَلَى عَاشِرِ الْحَوَارِحِ فِي أَرْضِ قَدْ عَلَيُوا عَلَيْهَا ؛ فَعَشَّرَهُ يُنَنِّي عَلَيْهِ الصَّدَقَةَ

مَعْنَاهُ. إِذَا مَرَّ عَلَى عَاشِرِ أَهْلِ الْعَدْنِ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قِبلِهِ حَبْثُ مِوَّ عَنَهِ

المأدُوبِ مَعَه يُؤْخَدُ مِنَ المَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمُلْكَ لَهُ ۚ إِلَّا إِدَا كَانَ عَلَىٰ العَبِدِ دَيْنٌ يُجِيطُّ مِمَالِهِ ، فَحَيْنَادِ لَا يُؤْخَدُ مِنَ المَوْلَىٰ أَيْصًا ؛ لِأَنَّ المَوْلَىٰ لَا يَمْلِكُ مَا في يَدِه عَلَىٰ أَضْلِ أَي حَبِيمَةً ، ولِهِدَا إِذَا أَعْتَقَ عَدَ عَبْدِهِ المَأْدُونِ لَا يَصِعُ عَبْدُ أَيِي حَنِيفَةً ،

وصدَهُما: لا يُؤْحَدُ أَيصًا وإنَّ كَانَ يَمْلِكُ العَوْلَى مَا فِي يَدِه؛ لكُوْنِ كَسْبِ الْعَبِدُ مَشْعُولًا بِالدَّيْنِ؛ فَيَكُونُ قُولُه (لِالْعِدَامِ المِلْكِ) فِي الْمَثْنِ عَلَى أَصْلِ أَبِي حيمَة، أو لِنشَعْلِ؛ عَنَى قُولِهِما؛ فَافْهَمْ.

قولُه (الأنَّ التَّفْصِيرَ مِنْ قِبَلِهِ خَيْثُ مَرَّ عَلَيْهِ) ، وهذا الأنَّهُ لَمَّا مرَّ عَلَى عاشِرِ أَهْلِ النَّهُ بِعَدَ وُحودِ حِمَايةِ الشَّلْطَانِ ؛ وَقَعَ التَّقصيرُ مِن قِبَلِ نَفْسِه ، فَمُثَّمَ ثاميًا إذا مرّ على عاشرِ أهلِ العدّلِ ، أمَّا إذا غلَبَ أهلُ البَعْيِ فأحدوا المُشْرَ لا يُؤْخَذُ ثاميًا ؛ مرّ على عاشرِ أهلِ العدّلِ ، أمَّا إذا غلَبَ أهلُ البَعْيِ فأحدوا المُشْرَ لا يُؤْخَذُ ثاميًا ؛ لأنَّ لتعصيرَ ما جاءً مِن قِبَلِهِ ، بلُ جاء مِن قِبَلِ السُّلُطَانِ ؛ حَيْثُ ضَيَّعَهم فلَمْ يَحْمِهم ، والأَخْذُ بالحمَايةِ .

واللهُ أَعْلَمُ.

بَابُ في المعَادِنِ وَالرِّكَازِ

سول غاية البيان (له-

بَاتُ في المعَادِنِ وَالرَّكَازِ ``

َحْرَ بَابِ المِعَادِنِ عَلَى بَابِ الْعَاشِرِ ؛ لِمَا أَنَّ الْغَشْرَ أَكْثُرُ وَجُودًا مِنَ الْخُمْسِ تَدِي يُؤْخَدُ مِنَ الْمُعَادِنِ ، أَو لِإَنَّ الْعُشْرَ أَقَلُّ دَاتًا مِنَ الْخُمْسِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ خُمْسَ الْعَشْرِهِ اثنابِ ، وعُشْرُها واجدٌ ، والفَلِيلُ مَقَدَّمٌ على الكَثِيرِ دَاتًا ؛ فَقُدَّمَ بِينَ

قَالَ في الشُرْح الطَّحَاويُّهِ الله المُسْتَحْرَحُ مِنَ الأَرضِ لَهُ أَسَامٍ ثَلاثَةً . الكُنْرُ وَالْمَعْدِنُ وَالرِّكَرُهِ (٢) -

ثمَّ الْكُنْرُ [١/١٤٤١/م] اصمَّ لِمَالِ دَفَّتَه بِنُو آدَمَ.

وَالْمُعْدِنُ: اسمُّ لِمَالٍ حَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في الأرصِ يومَ خَلَقَ الأرص

والرَّكَارُ: اسمٌ لهما جَمِيعًا، فقد يُدُكُرُ ويُرَّادُ به الكُنْرُ، ويُدُكُرُ ويُرَّادُ به المفدنُ، وهو مأحودٌ مِنَ الرَّكْزِ، وهوَ الإثباتُ، يُقَالُ رَكَرَ رُمْحَه، أَيُّ: أَتُبَتَه، وهدا المعمى في المَعْدن حَقيقَةً } لِأَنَّهُ خُلِقَ فيهِ مُركَبًا، وفي الكُنْرِ مَجَازٌ بالشَّجَاورَةِ (""،

 ⁽١) الرُّكالُ صد أهل التحجار تُنه ر الجاهنيّة المدَّفونة في الأرْض، وعند أهل لجراق المعادل، والمركز المدينة الله المدَّن المدينة الله المدينة الله المدينة المدي

⁽٣) ينظر الشرح محمر الطحاوي؛ للإسبيجابي [ق/١١٤].

⁽٣) يبطر الشرح الجامع نصعيرا لبردوي إلى ٦٣]، محطوط مكتبه جار الله، وتحت رقم [203]

قال مقدلُ دهب، أوْ فضَةِ، أوْ رصاصِ، أوْ خديدٍ، أَوْ صُفّرٍ وُجِدَ فِي أرْض حراحٍ، أوْ غُشْرَ، فقيه الحُمْسُ عندنا

وَقَالَ الشَّاهِمِيُّ لِلللهِ ۚ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ } لِأَنَّهُ مُبَاحٌ [** ** ا سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ كَالصَّيْدِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُسْتَخْرَحُ ذَهَبًا أَوْ مِصَّةً فَيَجِتُ فِيهِ الرَّكَةُ

🍪 غابه البيال 🦫

كدا قَالُ محرُّ الإشلامِ.

قولُه (قال مَعْدِنُ ذَهَبِ أَوْ مِصَّةِ أَوْ رَصَاصِ أَوْ حَدِيدِ أَوْ صَّغْرٍ (١) وُجِدَ فِي أَرْضِ حَرَاحٍ ، أَوْ عُشْرٍ ؛ فَقِيهِ الحُمْسُ عِنْدَنَا) ، أي * قَالَ مُحَمَّدٌ في «المجامع الصغيرة(٢).

اغْلَمْ ۚ أَنَّ الْخَارِحِ مِنَ الأَرْصِ عَلَى ثَلاثَةِ أَصُّوبٍ:

مِنْهَا: مَا يَدُوبُ وينْطَبِعُ بِالْجِيلَةِ ، كَالدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ وَمَا أَشَبَهُ دَلْكَ ؛ فَهِ الحُمْسُ عَدَّنَا إِذَا وُجِدَ فِي أَرْضِ عَيْرِ [١٧١٤١] مَمْلُوكَةٍ _ قُلَّ دَلْكَ أَو كَثُرَ _: وَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسِهِ لَلْوَاجِدِ كَائِنًا مَن كَانَ ، عِبرَ الْحَرْبِيُّ وَالمُّمْتَأَمَٰنِ ، فَإِنَّهُ يُسْتَرَدُّ مِهُ مَا وُجِدً ؛ إِلَّا إِدَا قَاطَعَهِ الْإِمَامُ ، فحيثِدٍ يَكُونُ لَهِ الْمَشْرُوطُ.

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ فِي مَعَادِنِ اللَّهَبِ وَالْعِصَّةِ: رُبُعُ الْعُشْرِ، وفيما يَنْطَعُ من عبر الدَّهب وَالْفِصَّةِ النُّحْمُسُ (**)، وفي الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ الثَّمَرَطَ الْحَوُلَ فِي قُولٍ، ولَمْ يَشْتَرِطُه فِي قُولٍ، ولَمْ يَشْتَرِطُه فِي قُولٍ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالِمُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْعُلِمُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْمُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُعْمِى الللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْمُعَلِّمُ عَلَى اللْهُ عَلَى الْمُعْلَى الْعَلِي الْمُعْلَى الْمُعْمَالِمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَالِمُ اللْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِقِيلُول

 ⁽١) الشفر _ بالشبر _ تحاسل إثبيل منة الأواني، وأثير تميده بقولة بالكسر _ بنظر _ المبحاح الصبحاح الأين بكر الرازي [من/١٧٦/مادة: صفر].

⁽٣). ينظر: ((البهامع الصحير: مع شرحه (نافع (لكبير) لمحمد بن (لنحس) [ص/١٣٢ ـ ١٣٤]

 ⁽٣) ينظر «البيان» للمدراني (٣٣٨,٣) ، و االمهدب في طه الأمام الشامس» للشيراري (٢٩٨,١)

 ⁽¹⁾ والمدهب المسهوم عب في تمعم كُتب الشافعي أبه لا يُشرط المعرّل ينظر (دروصة الطاديين)
 للتووي [٢٨٣/٢]

وَلَا يُشْتَرَطُ الْحَوْلُ مِي فَرْلِهِ " ، لِأَنَّهُ مِمَاءٌ كُنَّهُ ، والحَولُ لِنَتَّبُعِينَة وَلَمَا قَوْلُهُ هِإِنَّهُ الْوَقِي الرَّكَازِ الْمُحُمِّسُ، وهُو مِن الرَّكُر ، فَأُطُس عِني الْمَعْدِن ، وَلِأَنَّهِ كَانَتُ مِي أَيْدِي الْكَفَرة وَحَوِنْهُ أَيْدِينا عِلمَةً ، فكانتُ عَسِمةً وهي الْعَنائِمِ الْحُمُسُ

لما م رؤى صاحبُ «الصحيح» التحارِيّ بإساده إلى أبي هُرِيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ عَلَى ﷺ: «العجْمَاءُ جُبَارٌ (")، وَالبِئْرُ جُنَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُنارٌ، وَفِي الرُّكَارِ السُّهُ * هِ(")

وَرَوَىٰ أَبُو بِكُو الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي فَشَرْحِهُ لِمُخْتَصَرِ الطَّخَاوِيُّ أَنَّ حديثُ عَشْرِو بْنِ شُغَيْبٍ (١٤٩/١ مَا ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدَّهِ ۚ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَمَّا يُوجَدُ فِي الخَرِبِ (٥) الْعَادِيُّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿فِيهِ وَفِي الرَّكَارِ الحُمُّسُ (١)

(١) هي حاشية الأصل قاح، أصبح قول.

(٣) الْعجماء هي لتهيمة ، سُمُّيت به لأنها لا تتكلم وكلُّ ما لا يَقْدر عَلَى بكلام فَهُوْ أَعْجم ومُستَعْجم وقوله هجبارًا أي هدَرٌ، وللنس الشرادُ أنَّهُ لا رَكاه بيه ، ويشما الشعبي أنَّ من اشتأخر زخلة للعمس في مقدن مثلًا فهدَّت فهُوْ هَدَرٌ، ولا شيء غلى من اشتأجرهُ ينظر النهابة في عربت لحست الابن الأثير [١٨٧/٣]

وجاء في حاشية فرم وفات العجماء البهيعة المُناطئة من صاحبها، ليس [لها] قائد ولا راكب، فجدايلها شبار، أي هدر، و لبئر إذا استأجر من يخفرها، فانهارت في ملكه عليه، لا ينزم على لأمر شيء، وكدنت إذا ستأجر قومًا لاستحراج شيء من الجواهر من المعدن فانهار عليهم فلا يكون على السعد، فانهار عليهم فلا يكون على السعاجر قرم،

(٣) أخرجيد البحيري في كتاب الركادة بات في الركار الحسن [رغم ١٤٣٨] ، ومسدم في كتاب
الحديد ياب جرح العجماء والمعدل والبراجيار [رغم ١٧١٠] ، من حديث أبي هزيرة بثله به

(١). ينظر: قاشرج ميخصر الطاماوي» للجمناس [٢٢٤/٢]

أي: القديم، كذا جاء في حاشية: قماء،

(٦) أخرج أبر داود في كتاب النطقة باب التعريف باللفظة [رقم، ١٧١٠]، ومن طريفة البهقي في ١١٨٣٨] الكبرئ [رقم ١١٨٣٨]، و بسائي في اللسب الكبرئ في كتاب اللفظة/ما وحد من اللفظة في الفرية الكبرئ [رقم ١٨٣٨]، وأحمد في اللمسندة [١٨٠/٣]، والحاكم في قا بمستدرك [١٨٠٨] عدد [١٨٠/٣]

ول غايه البيان ﴿ ٥٠

فَدَلَّ عَنَىٰ أَنَّ الرُّكَارِ هُو الْمَعْدَلُ؛ لأَنَّهُ أَحَرِ أَوَّلًا عَنَ الْمَدُّفُونِ ثُمَّ عَطَفَ عليه الرُّكَارَ، والعطفُ للمُعايَرة، ولأنَّ الرِّكارِ لمَّا كان يشاؤلُ المعْدِنَ وَالكُثْرَ، وللمَعْدَنَ حَقِيقَةٌ كَمَا بَيَّنَا؛ كَانَ الْمَعْدُنُ أَحَقُ بالإرادة، ولإنَّهُ مَالٌ وَصَلَ إليْنَا بروالِ يَدِ أَهْلِ الشَّرُكِ عَنَهُ، فوحَتَ فيه الخُمْشُ كالمدفونِ.

ثمَّ سمُّ الرُّكَارِ لَمَّ كَانَ بِسَاوِلُ مَا سِوَىٰ الدَّهَبِ وَالْفِصَّةِ ، مِن الحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ وَمَا أَشْبَهُ دَلَكَ ؛ وَجَتَ فِيهَا الخُمْسُ ، كما وجَتَ فِيهِما ؛ وَلِأَنَّهُ مُنْطَعٌ مَسْتَمَادٌ مِن المَغْدِنِ ؛ فوجَبَ فِيهِ الخُمْسُ كَالدَّهَـ.

وَإِنْ قِبِلَ جِسْلُ لا يَجِبُ الرَّكَاةُ فِي غَيْبِهِ ، فلا يَجِبُ حَقَّ المَعْدِدِ ؛ كَالْفَيْرُوزَحِ () .

قُلْتُ. لا نُسَلَّمُ أَنَّ القِيَاسَ صحيحٌ؛ إذِ العارقُ مَوْجُودٌ؛ لِأَنَّ الفَيْرُورَجَ لا يَنْطَعُ؛ فَصَارَ كَالْتِرَابِ.

والموعُ الثاني: ما كَانَ مائِعًا (*) كَالْفِيرِ (*) وَالنَّمْطِ (!) وَنَحْوِ دَلْكَ ، فَلا شيء

من حدث عشرو بن شُعيت عن أب عن جدّه بنك به وصد التحاكم (الوما كان في الطّربي غَيْرِ المحتشرة)
 العبتاء، والثرية غيْرِ المشكّورة نفيه وفي الرّكار (الحُمْشُ)

قال النجاكيم (عدَّ أَكْثَرَثُ فِي هَٰذَا الكِتَابِ النَّدَّتِعِ فِي نَصْحِيجِ رَوَايَاتِ غَشَرُو لِمِن شُغَيْبِ إذا كَانَ النَّاسِي هَنَّهُ تُعَمَّى وَلاَ لِمُذَكِّرُ عَنْ أَشْسِ مِنْ هَلِمَ الرَّوَايَاتِ! وحِشْنَ النَّ حَجَر شَدَه فِي. فَهِيْوَعَ السروع؟ [ص/١٧٩]

 ⁽١) العيرورخ حد تصيء عبر شفاف، متروف بلؤنه الأروق كلؤن الشماء أو أشيل إنى المعضره؛
 شحلي به سعر فالمعجم الوسيطة [٢٠٨٠، ١٥٥٠ الفيرورج]

⁽٢) وقع بالأصل: فمانمًا ﴿ وَالْمِنْهِ مِنْ فَعِهُ وَقَعْهِ وَقَوْمُ وَقَوْمُ وَقَوْمُ وَقَوْمُ وَقَوْمُ

 ⁽٣) القيرُ والغارُة شيءٌ أَشَرِدُ يُعَالِنَ بِهِ السُّمْنَ، يمنعُ الماء أن يدخَل ينظر الدنج العروس فالمربيدي
 (٣) القيرُ والغارُة شيءٌ أَشَرِدُ يُعالِنَ بِهِ السُّمْنَ، يمنعُ الماء أن يدخَل ينظر الدنج العروس فالمربيدي

 ⁽١) النَّهَطَّ ، بالكثر ، وقد أيضح - دُهلُ كرية الرَّائحة وقبل النُّهُمُ هو الَّذِي تُعلَني بِه الإبل للنجرب

بِجِلَاف الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنُ فِي يَدِ أَحَدٍ، ١٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠

هيم ؛ لِأَنَّهُ مَائِعٌ حَارِحٌ مِنَ الأرض؛ فضار كالماء

والنوعُ الثالثُ: ما لا يَنْطَعُ ، وليسَ بمائِعٍ ؛ كَالْجِصُّ أَنَّ وَالكُّخُلِ وَالرُّرُبِيعِ ('')
والنَّاقُوتِ وَالنُّصُوصِ وَالْقَيْرُورَحِ وَنَحْوِهَا ؛ فلا شيءَ فيه ؛ لقوله ﷺ ﴿ لَا زَكَاةً فِي
الحَجَرِ اللَّهِ ...
الحَجَرِ اللَّهُ ...

وللقياسِ على الترابِ، ومعلومٌ أنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَنْفِ بِهِ زَكَاةَ النُّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا واجبةٌ فيه كوجوبِها في غيرِه، (١٤٤/ء،) فتغيَّنَ الخُمْسُ،

قولُه (رَجَلَافِ الصَّيْدِ) ، جوابٌ عن قولِ الشَّافِييُ حَيْثُ قَالَ. لا شيءَ في المَعْدِنِ (١٠) ؛ لِأَنَّهُ مِباحٌ كَالصَّيدِ ؛ فَفَرَقَ بيهما ، فَقَالَ: المَعَادِنُ كَانَتْ في أيدِي ملوكِ الكَفَرَةِ قَبْلَ ظُهورِ الإِسْلامِ ، فَحَوَتْه أَيْدِي ملوكُ الإِسْلامِ عَلَيَةً وقهْرًا ؛ بِخِلافِ الكَفَرَةِ قَبْلُ ظُهورِ الإِسْلامِ ، فَحَوَتْه أَيْدِي ملوكُ الإِسْلامِ عَلَيَةً وقهْرًا ؛ بِخِلافِ الصَيْدِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنُ في يَدِ أَخَدِ ، فلَمْ يدلُ عدَمُ الوُجُوبِ في الصَيْدِ ، على عدَمِ الوَّجُوبِ في المَعْدِنِ ، على عدَم الوُجُوبِ في المَعْدِنِ ،

ينظر اللمان العرب، لابن منظور (١٦/٧) امادة العط

 ⁽١) النجمين _ بمتح الجيم، ويُكسر، وهُوَ الأَعْضَحُ _ هُوَ الَّذِي يُسَى بِهِ ينظر قائح العروسة بلربيدي
 (١٧) ٥٠٥/١٧]،

 ⁽١) وقع بالأصل " (والربيح) والعثبت من الثان والما، والرا، والوان والدا،

 ⁽٣) الترجه (بن عدي في 3 لكاس 1 (٤٣، ٤) ومن طريقة البيهائي في (انسس الكبرى) [رقم ١/٢٨١] ، من طريق قبر بن أبي قمر الكلافي الدَّمانِفي عن مشرو بن تُنفيب، عن أبيه، عن جده بلك به

قال اللي هذي عدد الحديث بهذا الإساد غير محوظ، وغُمر بن أبي غُمر مجهول» وقال النووي عصميفُ جدًا، روادً النهميُّ وبيُن صفعةً؛

رقال ابنُّ المثيرة لابن العلق [٦٠٥/٦]» وقاليتير العثيرة لابن العلقي [٦٠٥/٦]»

 ⁽٤) ينظر الاالمجموع شرح المهدسة تلبودي [٩٠/٦] ، والروضة الطالبينة للبودي [٣٨٢١٣]

إِلَّا أَنَّ لِلعاسمين بِدًا خُكُميَّةً؛ لَيُورِنِهَا عَلَى الظَّهِرِ، وَأَمَّا الْحَقِيقِيَّةُ فَلِلْوَاجِدِ، فَاعْتَكُرْنَا الْخُكْمِيَّةَ فِي حَقَّ الْخُمُس، وَالْحقيقَيَّةَ فِي حَقَّ الْأَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ حَتَّى كَانَتْ لِلْوَاجِدِ،

ولُوْ وَجِدُ فِي دَارِهِ مُمَّدُنًّا } لَيْسَ فِيهِ شَيٌّ عُلَّدٌ أَبِي خَبِيغَةً ﴿ فَارِهِ

قُولُه. (إلَّا أنَّ لِلعَامِمِينَ يِدًا خُكْمِيَّةً)، هذا جواتُ سؤالٍ مُقدَّرٍ: وهو أنْ يُقَالَ: لَمَّا وَجَتَ فِي الْمُغْدِنِ الخُمْسُ لَلْيَتَامَىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبِيلِ؛ وَجَتَ أَنْ يَكُونَ أَرْبَعَةُ الأَّحْمَاسِ لِلغُرَّاةِ لا لَلُواجِدِ؟

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: يَدُّ الغُرَاةِ على ما في باطنِ الأرضِ خُكُمِيَّةٌ لا حَقِيقَةٌ ؛ لأنهُمْ لَمَّا ثَبَتَ أَيديهِم على ظاهرِ الأرضِ خَقِيقَةٌ ؛ ثنتَ على باطيها حُكُمًا ، فَصَارَ ما في بَطُنها غَيِمة حُكُمًا لا حَقِيقَة ، فياعتبارِ الحُكُمِ أَوْجَننا الحُمْسَ؛ رِعاية لجانِبِ الفُقرَاءِ ، وباعتبارِ الحقيقة لَمْ يَكُنْ أَرْبَعَةُ الأَحْمَاسِ لِلعُرَاةِ ، بلْ كَانَتُ للواحِدِ ؛ عمَلًا مالجِهتَيْن .

قَالَ في «التَّحمة»: «ويَجلُّ دَفعُ الحُمْسِ إِلَىٰ الوالدَيْسِ والمَوْلُودِينَ وهُم فَقَرَاءُ. كَمَا هِي الْعَنَائِمِ، ويجورُ للواجِدِ أَنْ يَصْرِفَ إلىٰ نَفْسِه ؛ إِدَا كَانَ مُختاجًا، ولا يُعْسِمِ أَنْهَعَهُ الأَحْمَاسِ؛ جِلامًا لِلشَّافِعِيُّ (١) (١).

قولُه: (وَلَقُ وَجَدَ فِي دَارِهِ مَفْدِمًا؛ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عِنْدَ أَبِي حَبِيغَةَ)... إلى آخره(*)

 ⁽١) ينظر الهيدها البروياني [١٨٦/٣] ، و (كفايه البيه شرح التبيد) لنجم الدين ابن الرفعة (١) ينظر الهيدة إلى الرفعة في شرح السهاح (الشميري (٢٠٧/٣))

⁽١) ينظر الانجهة المفهامة لعلام الذين السحره ماي [٢٠-٣٣]

⁽٣) ينظر (١٩ لإيضباح)؛ للكرماني [ك ٣١] ، فبد بع الفسائع)؛ (٧٨/٢] ، الفساية) (١٨١/٣] ، فاليمايد) [٤٠٧/٣] ، فطع القديرة [٢٣٦/٢]

وَقَالَ أَبُو يُومُنُفَ، وَمُحَمَّدٌ عِنْكَ فِيهِ الْمُخْمُسُ، لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيُنَا، وَلَهُ أَنَّهُ مِنْ أَخْرَاءِ الْأَرْضِ مُرَكَّتُ فِيهِ ''، وَلَا مُؤْمَةً فِي سَائَرِ الْأَخْرَاءِ، فَكَذَا فِي هَذَا الْمُجُرُّءِ؛ لِأَنَّ الْمُجْرَّةَ لَا تُحَالُفُ المُجْمَّلَةُ بَحَلافِ الْكُثْرِ؛ لِأَنَّهُ عَيْرُ مُركِّبِ فِيهِ '''.

قَالَ: وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْصِه فعنْ أَبِي حَبِيعَة رِوايتانِ

لهما: إطلاقُ قولهِ على: الرَّفِي الرِّكَارِ الحُّمْسُ ا(").

وله أنَّ صاحبَ الدارِ مَلَكَها بجميعِ أجراثِها (١٥٧٥)، وَالمَعْدِنُ مِن أَخْرَاتُها، ولا (١٠٥٠م) مُؤْنَةً في سَائِرِ أجرائِها، فكدا في هذا الجُزُو؛ بِجلافِ الكَّرِ؛ لِأَنَّهُ يس مِن أَجْرَاهِ الأرضِ؛ لِأَنَّهُ لس بمُزكَّبِ فيها،

والجوابُ عنِ الحديثِ، أَنَّهُ عامٌّ محصوصٌ منه الأَحْجَارُ، فَيَخُصُّ المُثَنَّارَعَ. وفي الأرضِ المُثلُوكَةِ: روايتانِ عنْ أَبِي حَبِيفَة

عَلَىٰ روايةِ ﴿ الأَصْلُ اللهِ ﴾ لا فرق بين الأرصِ والدَّارِ ﴾ خَبْثُ لا شَيْءَ فيها ؛ لِأنَّ الأرصَ لَمَّا التفلَتُ إليه ﴾ انتقلَتْ بجميعِ أَجْرائِها ، وَالمَعْدِنُ مِن تَرْبةِ الأرْصِ ، فلمْ يَجِبُ فيهِ الحُمْسُ لِمَا مَلَكَةُ ، كالعَيمةِ إِذا باعَها الإمَامُ مِن إنسانِ ؛ سقَطَ عَنْها حَقَّ سَائرِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ ملكَها يِبْدَلهِ (*) ، كذا قَالَ الجَفَّاصُ (*) .

وعلى روايةِ االجامع الصُّغير اللهُ ، بينَهُما مرَّقٌ ، ووَجْهُهُ. أنَّ الدارَ لا مُؤْنَةَ فيها

⁽١) في حاشية الأصل: فغ وصح فيها ه

⁽١) في حاشية الأصل" الخ: فيها ا

⁽٣) مفيئ تحريجه

 ⁽³⁾ ينظر (الأصل المعروف يالمسوطة لمحمد بن الحس الثيباني [١٣٨ - ١٣٢/]

 ⁽د) وقع بالأصل البندل؛ والمتب من اغاء وقف الدواوا، وارا، والته وعبد مجمياس المبكها بديك!

⁽١) ينظر الشرح منتصر الطحارية للجصاص [٢٣١/٢]

⁽٧) ينظر المجامع الصحير / مع شرحه النافع الكير ٥ لمحمد بن النعس [ص ١٣٥]

وَوَخُهُ الْعَرُقَ عَلَى أَحَدَثَهِما، وَهُو رَوَايَةُ *الْحَامِعِ الصَّغِيرِ ٩ أَنَّ الدَّارَ مُلِكَتْ خَالِيةٌ عَن لَمُؤْن دُونِ الْأَرْضِ، وَلِهَذَا وَخَتَ الْغُشْرُ أَوِ الْخَرَاحِ فِي الْأَرْضِ دُون بَدَرِ، فَكَدَا هَٰذِهِ الْمَؤْنَةُ.

وإِنْ وجَدَ رِكَارًا، أَيْ كُثْرًا، وَجَبَ الخُمُسُ عِنْدَهُمْ؛ لِمَا رَوَيْنَا، والمُمْ الرِّكَذِ يُطْلَقُ عَلَىٰ الْكُثْرِ بِمَعْنَىٰ الرَّكْرِ وِيهِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ

أَصَلًا ، فَلَمْ يُخَمَّسُ ، فَصَارُ الكُلُّ للواحِدِ ، بِجِلافِ الأرضِ ، فإنَّ فيها مُؤْنَةَ الخَرج والعُشْرِ ؛ فَيُخَمِّسُ.

قُولُهُ ۚ (وَإِنْ وَحَدْ رِكَارًا ، أَيْ ۚ كَثْرًا ، وَحَبَ الحُمُسُ عِنْدَهُمُ لِمَا رَوَيْنَا) ، أَيْ يَجِتُ الْخُمْسُ فِي الكَبْرِ بِلا حلافٍ ؛ لِقُولِهِ ﷺ: ﴿ وَفِي الرِّكَارِ الحُمُسُ ا (١)

اعلَمْ: أَنَّ الكُثْرِ إِنَّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الإِسْلامِ، كَالمَكُوبِ عَلَيْهُ كَلَمَّ الشَّهادةِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الكُفْرِ؛ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الطَّنَمُ، وإمَّا أَنْ لا يَكُونَ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ أَصِلًا.

والَّذِي عليهِ عَلامةُ الإِسْلامِ * مَحْكَمُه حُكُمُ اللَّقَطَةِ مِنَ التَّمريفِ والتصدُّقِ على نفسه إِنْ كَانَ عبيًا

واللَّذِي عَلَيْهِ علامةُ الكُمْرِ إِنْ وُجدَ فِي أَرضِ مُبَاحَةٍ، كَالْمَعَاوِرِ والجِبَالُ وَعِيرُهَا وَفِي مُبَاحَةٍ، كَالْمَعَاوِرِ والجِبَالُ وَعِيرُهَا وَفِيهُ الخُبُسُ بلا حلافٍ ؛ لِأَنَّهُ دَفِيلُ الكُمَّارِ، فَخُكُمُهُ حَكُمُ الغَيِهَ فِ وَالْبِعَةُ إِنَّ الْحُدَا، مَسْلِمًا أَو دِمْيًا، صَعِيرًا وَالْبِعَةُ إِنَّ الْحَرْبِيَّ المُسْلِمًا أَو دِمْيًا، صَعِيرًا أَو عَبِدًا، مَسْلِمًا أَو دِمْيًا، صَعِيرًا وَلَا يَعْمُ مِن أَهُلِ الْعَيْمِيّةِ } إِلَّا الْحَرْبِيَّ المُسْتَأْمَنَ، فَوِيَّهُ يُسْتَرَدُّ أَو كَبِيرًا، عَبِي أَو فَقِيرًا وَلِأَنَّهُمْ مِن أَهُلِ الْعَيْمِيّةِ } إِلَّا الْحَرْبِيَّ المُسْتَأْمَنَ، فَوِيَّهُ يُسْتَرَدُهُ الْمُعَاوِرِ بِإِذْدِ الْإِمَامِ عَلَى شَرْطِ } فَلَهُ الْمُشروطُ .

⁽۱) - مصن بحريجه

ثُمَّ إِنَّ كَانَ عَلَىٰ صَرَّبِ أَمْلِ الْإِسْلَامِ كَالْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ كَيِمَةُ الشَّهَادَةِ؛ فَهُوَ يِمَنْزِلَةِ النَّقَطَةِ، وَقَدْ عُرِف خُكْمُها فِي مؤضعه،

وإنْ وُجِد في الأرص المعلُوكة عليه الحُمْشُ أيضًا، وأرْبعهُ أحماسه لِلمُخْطُ لَهُ، وهو الَّذِي حَصَّه الإِمَامُ بَتَمْلِيكِ هذه النُّعُمةِ حين فتح أهلُ الإسلام تلك النُّدة. ويؤرَثَتِه إنْ عُرِفُوا ؛ وإلَّا فلِأقْضَى مَالِكِ الأرضِ أوْ ورثبه ؛ وإلَّا فلينتِ المال، كذا قَالَ صاحبُ اللَّمُخْفَة اللَّهُ، وهذا قولُهما،

وعِمدَ أَبِي يُوسُفَ: أَرْبَعَةُ الأَحْمَاسِ للواجِدِ

لَهُ: أَنَّ الوَاحِدُ أَطُهُرَ لِلمُسْلِمِينَ الحُمْسَ، فَكَانَ البَاقِي لَهُ كَالْمُوجُودِ فِي الصَّحْرَاءِ،

ولَهُما: أنَّ صاحت الخِطَّةِ (١) هو الَّذِي مَلكَه بَدِيًّا (٣)، وَالكُنْرُ يُمْلَكُ باليَّدِ والحِيَّارِةُ كالعَيمةِ، ثمَّ لا يُنقِلُ مَلْكُه عَدْ انتقالِ الأرضِ؛ لِأنَّهُ لِيسَ مِن تُوْبةِ الأرضِ، فَصَارَ كَمَتَاعِ مُوصوعٍ في الأرضِ، فلا يُنتقِلُ بانتقالِ الأرضِ إلَى المُشْتَرِي، قاد، أُطْهِرَ كَانَ لصاحبِ الحِطَةِ، كمّنِ اصْطادَ سُمَكَةً وفي بطُبها دُرَّةً، فياغ السَّمَكَةُ ؛

⁽١). ينظر المحمد المعهادة بعلاء النس السمرفشي [٢٢٨.٦]

 ⁽١) العطأة _ بالكسر _ هي الأرصُّ بِخَطْهِ لرحُنَّ نطبه، وهو أنَّ يُعلَّم عليها علامة بالعطَّ و بيُقدم أنَّه عد احدرها ليشبها درًا وسه حظطُ الكوفه والنصره ينظر فانصحاح في اللغه، للحوهري [٣ ٢١٢٣ بماده حفظ]

 ⁽٣) هكد صبطه في المنه، والساء، والراء، والراء، ورضع في الأصل الديثًا، وكالاهما صبحيح ثقة ا والأول أشهر وأكثر استحداث، وكالاهما بمعني أزّل شيء

آمًا البديء عيمال شيءٌ بديءَ إذا لم يُعهد قبلُ ، وكان اللهُ بديثُ يعني أَوَّلًا قِبَلَ كُلِّ شيء ، والْمَلَهُ بدينًا ــ كبديع ــ ويذمًا ، وأول بدو كُلُّ ذلك بعضى الْعَلَةُ مُبْتِدَةً به أَوَّلَ كُلِّ شيءِ

وامّا البدئ _ كغيل .. فهو أزّن شيء وت فؤنّ سعد في يؤم الشّورى العَمْدُ بَدَّ بديًّا ومن كلام العرب يادي بديًّ، بهذا المعلى ينظر النسال العرب؛ لابن منظور [12 17 بعادة بدأ]، وقالطراز الأول؛ لابن معصوم [7/ 47 ؟]-

وَإِنْ كَنَ عَلَى صَرْبِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كَالْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ الصَّنَمُ ؛ فَفِيهِ الْحُمُسُ على كُلِّ خَالِ لِمَا بَيِّنَا.

ثُمَّ إِنْ وَجَذَهُ فِي أَرْصِ مُبَاحَةٍ فَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسِهِ لِلْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ الْإِحْرَارُ مِنْهُ، إِذْ لَا عِلْمَ بِهِ لِلغَالِمِينَ فَيَحْتَصُ هُوَ بِهِ،

وَإِنْ وَجَدَهُ فِي آرْضٍ مَمْنُوكَةٍ فَكَدَا الْخُكُمُ عِنْدَ آبِي يُوسُفَ هَوَ للمُخْتَطُّ
الإسْبِحُقَاقَ بِتَمَامِ الْحِيَازَةِ وَهِيَ بِنْهُ، وَعِنْدَ آبِي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ هِ فَى للمُخْتَطُّ
لَهُ، وَهُوَ الَّذِي مَنْكَةُ الْإِمَامُ هَذِهِ الْبُفْعَةَ أَوَّلَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَتْ بَلُهُ إِلَيْهِ وَهِيَ بَدُ
الْحُصُوصِ، فَيَمُلِكُ بِهِ مَا فِي الْبَاطِي، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَنْ اصْطَدَ
الْحُصُوصِ، فَيَمُلِكُ بِهِ مَا فِي الْبَاطِي، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الظَّاهِرِ، كَمَنْ اصْطَدَ
سَمَكَةً فِي بَطْنِهَا دُرَّةً، ثُمَّ بِالْبَيْعِ لَمْ تَحْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ ؛ [10/1] لِأَنَّهُ مُودَعٌ بِحِلَافِ
الْمَعْدِنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهَا فَيَسْتَقِلُ إِلَى الْمُشْتَرِي،

وَإِنَّ لَمْ يُعْرَفِ المُخْتَطُّ لَهُ يُصْرَفُ إِلَىٰ أَقْضَىٰ مَالِكِ يُعْرَفُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَىٰ مَا قَالُوا.

لا تخرُّحُ الدُّرَّةُ عن ملكِ الصائِدِ، بِخِلافِ المَعْدِدِ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِ الأرضِ إلَىٰ المُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ مِن عُرُوقِ الأرضِ.

والمَّا الَّذِي لِيسَ له علَامَةٌ أَصلًا: فعلَىٰ ظاهرِ المَذْهبِ يُعْتَبَرِ جاهِلِيًّا ؛ لِأَنَّ الكُنُوزَ عالِيَّا مِنَ الكَفَرةِ ، وَقِيلَ: في رمانِها خُكْمُه حُكْمُ اللَّفَعَلَةِ ؛ لِأَنَّهُ قد طَالَ عهْدُ الإِسْلامِ،

قولُه: (علىٰ كُلِّ إِن الدرم خَالِ)، أي: سواءٌ وُجِدَ في الأرصِ المباحةِ، أو المُمْتُوكَةِ، أو الدارِ، (لِمَا بَيَّنًا)، أيْ: لِقولِه ﷺ: ﴿وَفِي الرَّكَارِ الخُمُسُ،(١).

قُولُه: (غلى مَا قَالُوا)، أي: المتأخُّرونَ.

⁽۱) مضي تحريجه

وَلَوِ اشْتَنَةَ الصَّرْتُ يُجعلُ حَاهِبِيًّا فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. وَقِيلَ. إِشْلَامِيًّا فِي زَمَايِنَا ؛ لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ

وَمَنْ ذَحَلِ ذَارِ الحَرِّبِ بِأَمَانِ فُوجِد فِي ذَارَ بِغُصِهِمْ رِكَارًا ؛ عَلَيْهِمْ ؛ تَحَرُّرًا غَنِ الغَذَرِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُّوصًا .

وَإِنْ وَحَدَهُ فِي الصَّحْرَاءِ فَهُوَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ أَخَدِ عَلَىٰ الْخُصُوصِ ، قَلَا يُعَدُّ عَدرًا ، وَلَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مُتلصَّصِ عَيْرِ مُخَاهِرٍ ('' ،

وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزَجِ يُوَجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمُسٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: اللَّا حُمُسَ فِي الْحَحْرِ».

قولُه: (وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الحَرْبِ بِأَمَانِ فَوَجَدَ فِي دَارِ بَعْصِهِمْ رِكَارًا؛ عَلَيْهِمْ؛ تحرُّرًا عَنِ العَدْرِ).

اهلَمْ: أَنَّ الدَاجِلَ فِي دَارِ الحَرُّبِ إِدَا وَجَدَّ رِكَازًا كُثْرًا أَو مَغْدِنَا، فَإِنَّ (وَجَلَهُ فِي الْعَبِحُرَاءِ فَهُوَ لَهُ) بلا خُمُسٍ، سواءً دَحَلَ بأمَانِ أَو بعيرِ أَمَانٍ، وَإِنَّمَا كَانَ لَه ؟ للشَّوْنِدِه على مالٍ مُباحٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الحُمُسُ ؟ لِأَنَّهُ أَحَدَه مُتَنَصَّفَ عَيْرَ مُجَاهِرٍ ('')، حتى لؤ دَحَلَ جماعة مُمْتَبِعونَ، وَطَهِرُوا عَلَىٰ كُنُورِهِمْ ا يَجِبُ فِيهِ الخُمُسُ،

المَّدُونِ اللهُ اللهُ اللهُ وَجَدَه فِي أَرْضِ مُثَنُّوكَةٍ اللهُ صَاحَبِ الأَرْضِ إِنَّ دَخَلَ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْحَيَانَةِ اللهُ وَإِنَّ لَمْ يَرُدُه وَأَخْرَجُه إِلَى دَارِ الإِشْلامِ اللهُ اللهُ إِنْكُا لَهُ اللهُ وَلا يَظِيبُ لَه ا كَانمَمُلُوكِ بِشِرَاءِ فَاسِدٍ ا فَلَوْ بَاعَه يَصِيرُ مِلْكُا لِمُشْتَرِي اللهُ احدَه مُتَلَصَّفَ لَه اللهُ اللهُ اللهُ أَحدَه مُتَلَصَّفَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ احدَه مُتَلَصَّفَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ احدَه مُتَلَصَّفَ

^{(1).} يشيه بالأصل المجاهدا

 ⁽٣) يُشير إلى قول صاحب (الهداية ٥ ولأنَّة بِمتَرِله مُنطَّعِي فَيْرِ مُجاهِرٍ٥، ينظر: (الهداية الفكر عِبائي المراجية)
 (٣) ١٠٠]

وفِي الزَّئْسَ الحُمْسُ في قَوْل أَبِي خَبِيفَة آخرًا ؛ خِلَافًا لِأَبِي بُوسُفَ ﷺ ولا حُمْسَ في العشر واللَّؤلُو عِنْد أَبِي حَبِيفَة وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ .

قولُه (وهي الرِّنْسَ الحُمْسُ فِي قَوْل أَبِي حَسِمَةَ آخِرًا ؛ جِلَامًا لِأَبِي يُوسُفُ). وقَالَ الحَاكِمُ الشَّهِيدُ في المختصر الكافي: الرَّثُبُقُ إِدا أُجِدَ فِي مَغْدِيهِ ؛ فعيهِ الحُمْسُ في قولِ أَبِي خَبِيمَةً ومُخَمَّدٍ، وقَالَ أَبُو يُوسُفَ، لا شيءَ عليهِ ('')

ثُمَّ قَالَ: وحُكِيَ عَلَّ أَبِي يُوسُف، أنَّ أَبَا حَبِيفَةً كَانَ يَقُولُ: لا شيءَ فيهِ، وكنتُ أَقُولُ، فلا شيءَ فيهِ، وكنتُ أقولُ، فيهِ الحُمْسُ، ورأَيْتُ أَنَّهُ لا شيءَ فيهِ (٢٠).

قَالَ أَبُو بِكُرِ الْجَصَّاصُ ﴿ وَهُذَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ بِيهُمَا ﴿ ١٥٥٠م عَلَهُ اللَّهُ عَلَاكُ فِي الْمُعْمَى ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَنْدُهُ أَنَّهُ لَا يَنْظَعُ ، وَأَنَّهُ بِمَثْرِلَةِ لَفِيرٍ وَالنَّقُطِ ؛ فَلَمَّا فِيلَ : إِنَّهُ يَنْظَبُعُ كَالرَّضَاصِ ؛ أَوْجَتَ فيه ، وَخَصَّل جُواتُ المَسْأَلَةِ مَوقُوفٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْظَبُعُ ، أَوْ لَا يَتُطَبِعُ عَنْدَهُمَا جَمِيعًا ﴾ (٤) فخصَل جُواتُ المَسْأَلَةِ مَوقُوفٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْظَبِعُ ، أَوْ لَا يَتُطَبِعُ عَنْدَهُمَا جَمِيعًا ﴾ (٤)

والزَّنْيِقُ بِكَسْرِ النَّاءِ بَعْدَ الهَمْرَةِ السَّاكِنَةِ (٥) . كدا هي ادبوان الأدَبِ (١) . قولُه (وَلَا خُمُسَ فِي العَنْبَرِ وَاللَّؤْلُوْ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ .

 ⁽۱) ينظر الشرح مجتصر الطحاوي؛ لنجصاص [٣٤٤]، التحريد للقدوري؛ [١٣٦٥،٣]، المحتبف الرواية؛ الأبي الليث لسعر قندي [٥٩٤/٣]، الأبيدوط؛ للمرخسي [٢١٣/٣]، العتبج القديرة [٢٩٩٣]

⁽١) ينظر ١٠لك في ٤ للحاكم لشهيد [ق.٤٢] محطوط مكبة فيض الله، تحت رقم [٩٧٤]

⁽٣) بديًّا يعني ابتداءً وعد مضى بيالً دمك قربيًا ووقع عبد الجصاص ابدُّمَّاء والسعمي والحد

⁽٤) ينظر الشرح ميختصر الطحاوي؛ ليجمياص [٢ ٣٥٥]

 ⁽د) وهو دارسي معرّب، أغرب بالهثرو، ويعال أيضًا المتح الباء؛ كدرْهُم ينظر التاج العروس؟
 لذريدي (٣٨٨/٢٥ زابق)،

 ⁽٦) في منطق من الديوان الأدب الدولية وهو بعضه ونقله في الالمعرب في ترتيب المعرب للمُطرّري
 (٦) إن يدي الأثر الحبط على المؤلف ، أو هو من فييل الحلاف تُسخ الا بديوان لا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ، فِيهِما وَفِي كُلِّ جِلْيَةِ تُسْتَخْرِخُ '' مِنَ البَحْرِ خُمُسٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ ﴿ اللّٰهِ الْخُمُسَ مِنْ الْعَشَرِ، وَلَهُمَا أَنَّ قَعْرَ الْبَحْرِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ الْفَهُو، فَلَا يَكُونُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَبِيمَةً ، وَإِنْ كَانَ دَهَدُ أَوْ فِشَةً ، فَالْمَرْوِيُّ عَنْ عُمر ﴿ اللهِ فِيمَ

- ﴿ عَالِهُ سِيانَ ﴾ -

وَقَالَ أَنُو يُوسُّفُ فِيهِمَا وَفِي كُلِّ جِلْيَةِ تُسْتَخْرَحُ مِن النِّحْرِ خُمُسٌ)("

لَهُ: مَا رُوِيَ أَنَّ يَعْلَى بْنَ مُنْيَةً ("): «كَنَتَ إِلَىٰ عُمْرَ بْنِ الْحَطَّابِ في عَشْرَةٍ رُجِدَتْ عَلَى سَاجِلِ البحْرِ ، فَكَنَتَ إِلَيْهِ: ذاك سَبَتُ مِن سَبَبِ (*) اللهِ يُؤْيِيهِ مَنْ يَشَهُ ، فيها وفيم دَسَرَةُ البَحْرُ الْحُمْشُ (*)((*).

) في حاشية لأصل فاح تحرج!،

(*) ينظر الالأصالة بنشيباني (٢/١٧ه)، اشرح محتصر الطحاري؟ بمجصاص (٢ ٣٢٧)، المحتلف
الروابه الأبي الليث للمرقدي (٣/٣)، الالمبسوط؛ للسرخسي (٢١٣/٢)، اللاحتيار لتعليل
المحارة (١١٥/١)، لامنحة المعلوك في شرح تحقة الملوكة (ص ٢٣٦).

(٣) شَيَّة بِضَمُ البِهِم وَشُكُونَ النُّونَ وَقَتْحِ البّاء بِالْمَتْنِي تحتها، وَيُقال فِيه أَيْفَ أُميَّة، وهما صجيحاب بنظر المشارق الأموار على صحاح الأدراة القاضي عباض [٢٩٦/١]

(1) كد وقع السبب بن سبب الباء في الموضيين حميماً ، وقد أبكر دلت بعيني على الموصه و دسبه إلى المغط عيه و فقال في قالساية الداعة [٤١٥،٣] الولم يُبين قاسيب الماهو؟ ووضع نقطة واحدة بعد السين تحت الباء! فيكون المنظر فيه أنه قسبت الباء بن موحدتين ونيس هو إلا الشبت المعتمد السين المهملة وسكون الباء ، وفي آخره باء موحدة ، وقال الزمحشري فلاية الشيرب بخشع شيب البريد به ، المال المذفون في الجاهلية أو المثدن ا

قدنا: والأثر كما قال الميَّنيُّ، فهكذا وقع: «سيَّب» هلى الصواب في كتاب؛ «الخراج» لأبي يوسف؛ كما يأتي في تحريج الخبر

(د) رواد أبر عبيد هي الأموال؛ عن يعنى بن أمية، وروى فيه المُشَر، لا الخُشن كد حاء في
 حاشية الناء وينظر الأموال؛ لأبي عبيد [ص/٤٣٦]

دسرة المخرُّ، وبهِ يقُولُ

متاعٌ وْحد ركارًا؛ فَهُو للَّذِي وَجَدَهُ وَقِيهِ الْخُمُسُ،

مَعْمَاهُ وَجِدُ مِي أَرْصِ لَا مَالِكَ لَهُ } لِأَنَّهُ عَبِيمَةٌ بِمَثْرِلَةِ النَّعْبِ وَالْهِصَّةِ

ولهُما أنّ باطل البحرِ ليس في استِيلاءِ أحدٍ؛ فلا يَكُونُ المَأْخُودُ منه في معنى الفيسَمَةِ، ولِهذا قالوا: إذا استحرَحَ الدَّهَبَ أَوِ الفِصَّةَ مِن ياطِي البحرِ لا شيء فيه، ولإنَّ العَثْبَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَشِيشَ البحرِ، ولا خُمُسَ في الخشِيشِ، وبمَّا أَنْ يَكُونَ حَشِيشٍ ما قِيلَ فيه، ولا خُمُسَ في الرَّوْثِ أَيصًا اللَّهُونَ أَيصًا

وَيَقَلَ فِي بِيُوعِ ﴿ الْأَجْنَاسِ ﴾ عَن إمْلاءِ ابنِ رُسُتُم: لَوِ اسْتَرَىٰ صَمَكَةً فِي يَعْبِهِ عَسْرٌ ، فَوِنَّهُ لِلمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ طَعَامُه ، وهو خَشِيشٌ تأكلُه السَّمَكَةُ .

وقد صرَّحَ أنَّ العَنْبَرَ حَشِيشٌ، وَاللَّوْلُؤُ يَتُولَّدُ مِن مَطَرِ الربِيعِ، ولا خُمْسَ فِي المَطَرِ، أو يُؤْحَدُ مِنَ الصَّدَفِ وهو حَيَوَانُ، ولا خُمْسَ في الحَيُوانِ، والصَّحائِيُ لا يُجُورُ تقليدُه فيما (* *دوم) يُدْرَكُ بِالْقِيَاسِ، عَلَى ماهُو اختيارُ الشَّيخِ أَبِي المحسَنِ الكَوْخِيُّ

أَو يَقُولُ('): حديثُ عُمَرَ فيما وُجِدَ في ساحلِ البَحرِ، فكانَ مَأْحوذًا مِن أَسِي الكُفَّارِ، ولا حُمُسَ في العِسْكِ اتَّعاقًا،

قُولُه: (دَسَرَةُ البّخرُ) ، أَيْ: دَفَعَه ،

قولُه: (مناعٌ وُجد ركارًا) ، أي: كثرًا ، يَغْيِي: إذا وُجِدَ كثرُ مَنَاعٍ فِي أَرْصِ غَير مَنْدُوكَذِ ، يَجِتُ فِيهِ الْخُنْسُ '' ، وَأَرْبَعَةُ أَحِمَاسِهِ لَلْوَاجِدِ وَ لِأَنَّهُ هُو وَالدَّفَّبُ سُواءً في كونِه عنيمةً .

⁽١) وقع يالأصل فأر يعرب والمثب من العالم وافعاء وقوع، وقوع، وقت

 ⁽١) المحمش فيه ثلاث لعاب الأون بضم المعاه والمهم جميعًا والثانية بنضمً المعاه وتسكير العبم
و الثالث بكسر المعاه مع تسكير المهم وهكد في حميع هذه الكُشورِ بجد بَشْفهم بينظر المساد
العرب الابن منظور (١٠/١٥/١٤٤ خمس)

بَاك زكاةِ الرُّزُوعِ والثِّمَادِ

قَالَ أَنُو حَبِيفَةً ﴿ فِي قَلِيلَ مَا أَخُرِجَنَّةُ الأَرْصُ وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ ، سَوَاءٌ سُقِيَ

مَثِيحًا ، أَوْ سَفَنْهُ السَّمَاءُ ، إِلَّا الْقَصَبَ وَالْحَطَبَ وَالْحَشِيشَ . وَقَالَا ، لَا يَجِبُ

العُشْرُ إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةً إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . وَالْوَسَقُ : سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيُ عَلَى النَّيِيُ اللهُ . وَالْوَسَقُ : سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِي اللهُ . وَالْوَسَقُ : سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّيِي اللهُ . وَالْوَسَقُ : سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّيِي اللهُ . النَّيِي اللهُ . اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

تباب زَكاةِ الرُّرُوعِ () وَالشِّمَةِ رِ

المُرَادُ مِنَ الزَّكَاةِ هُـا ''. العُشْرُ، أو خرَجَتْ تشمِيةُ الزَّكَاةِ عَلَىٰ مَدهبِهما ؛ لأَنْهما يشتَرِطانِ النَّصَابُ والبقاءَ، وَإِنَّمَا أُلْحِقَ هذا البابُ بِكتابِ الرَّكَاةِ؛ لِكوبِهِما مِنَ الوَظائفِ المَالِئَةِ،

وتَاحيرُ العُشْرِ: لِأَنَّهُ مُؤْنَةٌ فيها معنَى القُرْبَةِ، والرَّكَاةُ قُرْبَةٌ مَخْضَةً، علىٰ ما عُرِفَ مِي الأصولِ،

قولُه. (قَالَ أَنُو حَبِيمةَ فِي قَلِيلَ مَا أَحْرَجَتُهُ الأَرْصُ وَكَثَيْرِهِ العُشْرُ ، سَوَاءٌ سُقِيَ سَيْحًا أَوْ سَفَتُهُ السَّمَاءُ) . . ، إلى آخِرِه .

وَالمُرَادُ مِنَ السَّيْحِ؛ الماءُ الجارِي، ومِنَ السَّماءِ: المَعْرُ اعلَمْ: أنَّ الحلاف هُما هي مُوصعَيِّرِ في اشتراطِ النَّصَابِ، وهي اشتراطِ البقاءِ،

 ⁽١) وقع بالأصل «الربع» والعلب من هم»، والفاء والواء، وقراء، وقات ال وهو الموافق بما
 في اللهداية المشرّفيناني [١/٧/١]

 ⁽٣) وقع بالأصل اهوة والمثبث من الماء وافساء واواء والراء والشاء

🐴 غابه لبان 🏇

قَالَ أَبُو خَبِيقَةُ: لا يُشْتَرَطُ واحدٌ منهُما

وقالاً: كلاهُما شرَّطُ (١).

وَالمُزَادُ مِنَ النَّمَرِةِ البَّاقِيةِ * أَنَّ تَبقَىٰ إلى سَنَّةٍ مِن غيرِ تَكُلُّفٍ ، كَالْجِنْطَةِ وَالشُّعير

لَهُمَا فِي الأَوَّلِ: مَا رَوى فِي «الصَّحِيحِ» البُخَارِيَ مُشَدَّا إلَىٰ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ إِن مَعَادُ أَلَىٰ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْشُقِ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُود مِنَ الإِيلِ صَدَقَةٌ»(١٠).

وفي «السُّن»: مُسْدًا إلىٰ أَبِي سَعِيدٍ الحُدْرِيُّ، يرْفَعُه إلى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَيُسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ صَدَقَةً»(**)

وفي الثاني: قولُه ﷺ ﴿ لَئِسَ فِي الخَصْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ ﴾ ﴿ وَالرَّكَاةُ لِــَـتُ مُرَادةٍ ؛ فتعيَّلَ العُشْرُ

 ⁽١) عال في «التصحيح» [ص ٢٠٠] قال في اختحفة [٢ ٣٢٢]، فالصحيح ما قال أبو حيمة،
 راجبند السمئ ويرهال الشريعة؟ اهـ وصححه صاحب البين الحقائلية [٣٩١/١]، الهمر
 الرائلة [٣٥٥/٢].

⁽۲) مضن تحريجه،

 ⁽٣) أحرجه أبو داود في كتاب الركاه/ باب ما لجب فيه الزكاه [رقم/ ١٥٥٨] ، من حديث أبي مبعيد الحدري إليه به ،

 ⁽²⁾ أحرجه ابن عدي في الكاملة [٢٠١٦]، وانظيراني في الصعيم الأوسطة [٢/رمم/ ٢٩٤٥].
 والبرار في المستده [٣/رمم/ ٩٤١]، واندار قطني في السندة [٩٦/٣]، ومن طويمه بهن النبوري في السندة [٣/ ٢٤]، من طويل أنوسئ أن طلحة عَنْ أَيِهِ عَلَيْدَيْهِ

قال البيهلي (رفعة ميز فري))،

وقال ابن النجوري (110 ألصَّحبح ألَّهُ مُرْسلٌ عن مُوسى بْنِ طَلْحَهُ مَنِ النَّبِيُّ ### (ينظر (فمعرفه السن والأثارة للبيهمي [110،7] ، والنصب الرابعة للربلعي [٢٨٩ ـ ٣٨٩ ـ ٣٨٩]

حول غاية لبيان ∮>−

ولأبي حبيعة قولُه تعالى: ﴿ يَـالِهُ الَّذِينَ ، مَاوَ أَمَعُواْ مَنَ طَهِنَتَ مَا كَذَبُمُوْ وَمِنْ أَخْرِضَ لِحَكْمَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ الله، ١٠٦٧ وقولُه تعالى: ﴿ وَمَوَا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ، ﴾ [الأمام ١٤١]

وَرَوَى فِي الصَّحِيحِ» النَّحَارِيّ مُشَنَدًا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فيما سقتِ السَّمَاءُ وَالغُيُونُ وَكَانَ عَثَرِيًّا الغُشْرُ، وَمَا شَقِيَ بِالنَّصْحِ بِعْفُ الغُشْرِ» (١٠٠٠ رواهُ اللَّ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ: "الغَثْرِيُّ: الَّذِي يَشْرَبُ بِعُرُّوقِهِ مِن عَبْرِ سَفَيِ "
وفي "الشَّنَن"، مُسْنَدًا إلى سَالِم بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ

عَنْهُ * وَفِيمَا سَقَبَ السَّمَاءُ وَالأَنْهَارُ وَالغُبُونُ، أَوْ كَانَ بَعْلًا، العُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ

بِالسَّوَابِي ""، أَوِ السَّمَعِ: نِصْفُ العُشْرِ ""!

أحرجه البحاري في كتاب الركاء باب بعشر فيما يسفى من ماء السماء وبالماء الجاري [رقم 1514] ، والترمدي في كتاب الركاء باب ماحاء في الصدفة فيما يسقى بالأنهار وغيره [رقم 1514] ، وابن حريمة في قصحبحة [رقم 1747] ، والدارفطني في قسمة [1747] ، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أيه يؤيد بهذا اللفظ

⁽١) المناعد بيلُ حجر في افتح بناري! [٣١٩]

 ⁽٣) الشوابي حمة سابيم، وهي الثّانة الّبي يُستقى صيّها اينظر اقالمهايه في هريب الحديث الابل الأثير [٣]
 (٣) إلى الماذة سنا إ

⁽²⁾ احرجه أبو داود في كتاب الركاه بناب صدفة الردع [رقم ١٥٩٦]، ومن حريفه البيهمي في السن الكبري أرقم ٢٥٩٦]، ومن حريفه البيهمي في العشر الكبري أرقم ٢٤٨٧]، والسنائي في كتاب لوكاة بناب مدفة الروع والتمار [رقم/ ١٨٦٧]، من إرقم ٢٤٨٨]، من حديث سالم بن عبد الله بن عُمر عن أبيه بإليه مهد اللعظ

قال ابنُّ هيد الهادي: «إنسادُه عنى رشم مُشَامِة البطّر: «المحرر في الجديث» لابن عبد الهادي [ص/٢٤١]

حوال شاية لسان **الله**

قَالَ أَنُو داود: البَعْلُ ما شرِب بِعُرُوقِهِ (١٠)، يَعْني: مِن عيوبِ الأَرضِ مِنْ عير سَقْي ولا سُمَاءٍ.

ولَمْ يُفَرُّقُ فِي الكتابِ والسُّبَّةِ بِينَ الفَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، والباقي وغيرِ الباقي ؛ فوجب هي الكُلُّ ؛ إلَّا ما قامَ عليهِ دليلُ التَّحصيصِ، كَالْحَطَبِ وَالْقَصِّبِ وَالْحَشِيش، (٢ ٢٥٠ م) على ما يَجِيء بيانُه.

ولأنَّ الخوْلَ وَالنَّصَاتَ يُشْتَرَطُّ مِي وجوبِ الرِكاةِ، ولَمْ يُمْتَبرِ الحَوْلُ مِي العُشْرِ، فكدا النَّصَابُ؛ وَلِأنَّ النَّصَابَ إِمَا يُشْتَرَطُّ لِيَصِيرَ مَن عليهِ الوَاجِبُ أَهْلَا للوجوبِ بالعِنَى، ولا يُختاح إلى الغِنى في العُشْرِ؛ لِأنَّهُ مُؤْنَةٌ، ولهدا يجِبُ في أرصِ المُكَاتَبِ والوقْفِ، وأرصِ الصَّبِيُّ وَالمَجْنُونِ والْمَدْيونِ.

والاعتبارُ بالخَرَاجِ، يُوجِبُ في القَلِيلِ أيصًا؛ إذْ هما نَظِيرادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلُّ واحدٍ مِهُما يَتَعَلَّقُ وحوبُهُ بِالأَرْصِ النَّامِيَةِ، وَالْحَرَاحُ يَجِبُ في قليلِ الحارِحِ ؛ فكدا العُشْرُ .

والجواتُ عن قَولِهما: أنَّ المُرَادَ بالصدقةِ الرَّكَاةُ ، كما في قولِه تَعالَى: ﴿ ـُمُنَّـٰ مِنْ أَنْوَلِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [سربه ١٠٢]٠

وَالْمُرَادُ بِالْأَوْسَاقِ- تَقديرُ النَّصَابِ بِجِائنَيْ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّهُمْ كانوا يَتبايعونَ الأَوْسَاقَ، وقيمةً كُلِّ وَشْقِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ درهمًا.

وأمَّا الجوابُ عَن قولِه عِنْهُ: ﴿ لَيْسَ فِي الخَصْرَاوَاتِ صَدَقَةً ﴿ (١).

قُلْمًا: قَالَ الشَّبِحُ أَبُو بِكُرِ الرَّارِيُّ. قَد رُوِيَ دلِك مِن وجِّهِ ضعِيفٍ مُرسلًا.

⁽١) - ينظر: السنن أبي داوده [٢/٧ - ٥]

⁽۲) مضئ تحريجه

وَلَيْسَ فِي الْحَشْرَوَاتِ مِلْدَهُما هُشُرٌ؛ فَالْحِلافُ فِي مَوْصِعَيْنِ فِي الْشِرَاطِ النَّفَاءِ لَهُما في الأوّل قَوْلُهُ عِلَا الْيُسَ فِيمَا دُونَ حَسْسَةِ أَوْسُو صَدَقَةٌ ا وَلِأَنَّهُ صَدَقَةٌ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ النَّصَاتُ وَلِتَحقُّقِ الْعِمَى وَلِأَيْهُ صَدَقةٌ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ النَّصَاتُ وَلِتَحقُّقِ الْعِمَى وَلِا يَهُ صَدَقةٌ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ النَّصَاتُ وَلِتَحقُّقِ الْعِمَى وَلِا يَهِ النَّصَاتُ وَلِتَحقَّقِ الْعِمَى وَلِا يَهُ صَدَقةٌ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ النَّصَاتُ وَلِتَحقَّقِ الْعِمَى وَلِا يَهُمْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ فَهِيهِ الْعُشْرُ مِنْ غَيْرِ فَصْلِهِ ، وَلِيمَةُ الْوَسَقِ وَتَأْمِيلُ مَا وَوَيَاهُ وَكَاهُ النَّحَارَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِالأَوْسَاقِ ، وَقِيمَةُ الْوَسَقِ وَتَأْمِيلُ مَا وَقِيمَةُ الْوَسَقِ وَتَأْمِيلُ مَا وَقِيمَةُ الْوَسَقِ

لا يَلْتَهِتُ إِلَى مثْلِه أَهلُ المعرفةِ بالخديثِ ، ولئِنْ صحَّ فمَعْنَه: ما يمرُّ بهِ عَلَىٰ العاشِوِ مِنَ الحَصْرَاوَاتِ (') ، وهوَ مذهبُ أَبِي خَيِفَةَ ﴿إِلَٰهُ ، إِذَ لا يَأْخُذُ العاشِرُ مِنَ الْحَصْرَاوَاتِ عِندَه ، كَالِيُقُولِ ('') وَالرُّطَابِ (") وَالْفِئَاءِ ('') وَالْجِيَارِ والْفَوَاكِه ونحو دلكَ ،

ثمَّ الوَسْقُ سِتُونَ صاعًا، وكُلُّ صاع: أَرْبَعَةُ أَمْنَاءِ (*)، فَيَكُونُ مِنْتَيْسِ وَأَرْبَعِينَ مَنَا، فإذا (٢٠٣٥هـ) صُرِبَتِ الخَمسةُ الأَوْسَاقُ في مِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ: يصِير أَلْفًا ومائنَيْ مَنَّ.

هدا قولُ أهلِ الكُوفَةِ، وقَالَ أهلُ التِصرهِ: الوَسْقُ ثلاثُ مِنَّةِ مَنَّ قَولُهُ (لهُمَا فِي الأُوَّلِ) ، أي: في اشتراطِ النَّصَابِ، قولُه، (منْ عبْر عصل) ، أي: بينَ القَلِيلِ وَالكَثِيرِ،

⁽١). ينظر: اشرح محصر الطحاري؛ للحصاص (٢/٩٨١ ــ ٢٩٩]

⁽٢) التُقُولُ مثَلُ الكُرَّابُ وَمِحْرِ ذلك بِنظر ﴿ المعرب فِي برئيب المعرب؛ لَنفُعزَّرِي [ص/١٩٠]

 ⁽٣) الرُّطاتُ عُو نَقَنَّاهُ وابطُبعُ والباضحانُ وه يخري مَجْراةً ينظر: اللَّمَوْبِ في ثرتيب المعرب للتَّعَارُري [ص/١٩٠].

 ⁽١) الققّائ هو لحيار، والوحدة يَثَامدُ ومِن هُو اسمُ جنّبِ بِما يَمُول لَهُ الناسُ الجِيار والعجّور والعقّوس ينظر العام العروس المربيدي [٢٩٣٦/مادة فتا]

 ⁽٥) الأغناؤ، جنم. المن (وهي لعه معيم بالتشديد) والعد (على ورد غصا)، وهو كَيْل معروف يُكالُ به
 السَّشُ وغيره، أو بيران مقدارُه رطَّلان، ويَشَّى على صواب وضيان ومثّان، والجَمْع أَمَاءُ وأَمَانٌ
 وأَمْنِ وَمُبِيُّ وَمِبِيُّ. ينظر عناح العروس؛ لتُربيدي (٢٢/٣٩) ماهد صو]

وَالرَّكَةُ عَيْرُ مَنْهِيُّ ؟، فَتَعَيَّلُ الْقُشُرُ وَبِهِ مِا رَوْبِ ، وَمُرُوثِهُما مَخْمُولُ مِنَى ضَدَقَةٍ يَأْخُدُهَا الْعَاشِرِ، وَبِهِ أَحِد أَنُو حَبِيعَة لَى قَبِهِ ، وَلَأَنَّ الْأَرْضِ قَدْ لُشْسَمِي بِهَ لَا يَتْقَى، وَالسَّنْ مُوَ لَازِهِلُ لَنَّابِيةً ، ولِهِدا بِحَثْ فِيهِ الْحَرَاحُ

وأمَّا الحطُّ والعصْلُ والحشيشُ؛ لا يُستَلَّتُ في الحِمَّانِ عادةً،

قولُه (ولا تُعمر بالمائك فيه)، أيّ في نقَشَر، ولهذا يجتُ في الأرضي المؤقوفة، وأرض المُكاتب كد ذكره فخرُ الإشلام فلك لمّ يكُن المالكُ مُغْتِيرًا، و لمَا يُغْتِرُ ضِعةً المائك، (ولهو العلي) الحاصلُ بالنّصاب.

قولُه (ربيد في تناسي)، أيَّ في السُّرطِ النُّصَّاب،

قولُه (وبه ما روب)، وهُو قولُه ﷺ قاماً أَخْرِجَتُهُ الأَرْصُ قَهِيهِ اللَّهُشُوُّ؟ (٢). * أُدِنا لا ما آماً أَنْ مَا مِنْ مِنْ أَنْ مَا مَا أَخْرِجَتُهُ الأَرْصُ قَهِيهِ اللَّهُشُوُّ؟ (٢).

قولُه: (ومه أحدُ أَبُو حبيعة بيه)، أي: في الحديث الَّذِي رَوَيَاهُ ؛ وَهُو الْوَرَّهُ الله النِّس فِي الحَمْرَاوَاتِ صَدَقَةًا (**)

قولُه (وأن لحظتُ وانقصتُ والعشيشُ؛ لا يُشتشَتُ فِي العمان غادةً).

⁽١) كذا بالأصل ولعل الجادة فعيه

⁽٣). معنى تحريجه

بَلْ يُنْفَىٰ عَنْهَا حَتَّى لَو اتَّحَدَهَا مُفَطَّنِةً أَوْ مُشَجَّرَةً أَوْ مُنْتَ للْحَثِيشَ يَحَتُ فِيهَ العُشْرُ، وَالْمُزَادُ بِالْمَدْكُورِ الْفَصَّتُ الْمَارِسِيُّ.

Dith are 10

أي: في النساتين

بيانُه: أنَّ الحَطَنَ وَالقَصِبُ وَالعَضِيشِ وَالطَّرِّقَةُ أَنَّ وَحَوْمَ مَنَّ لَا لِلْمُتَلَقِي بِهِ الأَرْصُ وَلا يُخْصُلُ بِهِ اللَّمِنَ وَحَوْمَ اللَّمِنَ وَهَذِهِ الأَشْبِءُ وَهَذِهِ الأَشْبِءُ وَهَذِهِ الأَشْبِءُ وَهَذِهِ الأَرْصُ النَّمِينُ عَلَى الأَرْضِ أَفْسَدُتُهَا ، ولا يَخْصُلُ بِهِ اللَّمَاءُ حَتَى إِلَّ ١٠٠١ وَصَاحِبُ الأَرْضِ لُو اسْتُلْمَى أَلَّ أَرْضًا لَه بقُوائِمِ الجلافِ آنَ ، وما أَشْه دلك أَوْ بِالقَصِّبِ أَوِ الخَشْرُ عِنْ اللَّهُ وَكُنْ يَقْطُعُ دَلِثَ وَيَبِيعُه ؛ كَانَ فَوْ الغُشْرُ عِنْ أَبِي خَيِفَةً أَنَّ كَذَا ذَكُرِهِ العَشْرُ عِنْ أَلُو حَقْمِ الهِلَّذُوائِيُّ .

⁽۲) ستلمی طب نثاء

 ⁽⁺⁾ العجلاف على وران كتاب - شجر بشقصاف، والواجدة جلافة، وتشوا على تجعيف اللام، قال الدينوري رعشوا أنه سُني جلاف لإن العاء أنى به نشياً، فكن تتحالف لأصلم ينظر الالعصاح السيرة بعيومي [١٠ ١٧٨، ١٥٥ حص]

 ⁽²⁾ سطر قالعمه سامع؟ [۲۵۱]، فبد تع الصمائع؟ [۲۸۸،۲]، فالمحيط البرهائي؟ [۲۷۱،۳]
 ۲۷۲]، الاحتيار؟ [۲۷۷]، فالعمارئ التالار حاليه؟ [۲ ۲٤٤، ۲٤٥]، قالعارئ الهدية؟ [۲۷۲]، قالعارئ الهدية؟
 ۲۷٪)، قاعائية إلى عابدين؟ [۲/۷٤٪)

 ⁽٥) الهليلجُ والإغليلجة عن الأدوية مغرُّوف، وَهُو مُعرَّتُ ينظر السان العرب الآبن منظور [٢٩٢/٣]

 ⁽٦) الكُنْدُر صَرْتُ مِن العلكِ، وحدة كُندُره عان الأطبّه هُو للبّان، دابغُ نقطع التلكم جِدًا، يذهبُ بالنُّذيان ينظر عن العروس؛ للزّبيدي (٧١/١٤/مادة، كندر)

وَأَمَّا قَصَبُ السُّكَرِ وَقَصَبُ الدَّرِيرَةِ فَعِيهِمَا الْعُشْرِ ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِمَ اسْتِغْلَالِ الْأَرْصِ ، بِجِلَافِ السَّمَفِ وَالتَّسِ، لأَنَّ المَقْصُودَ النَّمْرُ ، والحثُ دُونَهُما -

والصنع

قولُه: (وَقَعِتُ اللَّهِ بِرَقِ)، وهُو يَنبُتُ بالهد، وأجوَدُه، البَاقُوتِيُّ اللوْنِ [هي شَجْرِه] " المُتَعَارِثُ المُقَد، وَأَنبُونَهُ مَحْتُوْ مِنْ شَيْءِ أَبْيَصَ مِثْلِ نَسْحِ العَنْكَبُوتِ ، وَيَعْ مَضْعُو حَرَّافَةً" وَقَبْصِ " أَوْمِ أَنْفَلِ الأَنْوِيةِ لِحَرُقِ النَّارِ مِعَ دُهْنِ وَرْدِ وَخَلَّ ، وَيَعْمَ الْأَنْوِيةِ لِحَرُقِ النَّارِ مِعَ دُهْنِ وَرْدِ وَخَلَّ ، وَيَنْفَعُ لِأَوْرامِ الْمَعِدَةِ وَالْكَهِ مِع الْعَسَ، ومِنَ الْإَسْتِشْقَاءِ، صِمَادًا (أَنَّ)، وباقِي فوائِدِه يُعْرَفُ في كُتُ الطُّبُ إِنْ شَاءَ الظَّهُ تعالى.

قولُه: (محلاف السّمف والنّب)، أي: لا يجِتُ فيهما العُشْرُ؛ (الِأَنَّ المَقْصُودَ) بالغَرْسِ والرراعةِ: (النّمَرُ، والعِثُ تُونَهُمَا).

والسُّعَفُ: عُصَارِنُ النَّحُلِ ، منه قرلُ بعضِهم (١٠):

 ⁽١) الطّبقة: واحد صدع الأشجار، وأنواق كثيرة ينظر الصحاح في اللعة المنجوري (٢٣٢٣/٤)
 مادة: صدغ].

⁽٣). ما يين المطوفين زيادة من الماء والماء والراء والثال،

 ⁽٣) المخرافة طُعْمٌ بخرِقُ النَّسانَ والقم وَلَهُ خَرَرةٌ، رقيلَ هو كُلُّ طَعامٍ يُخرِقُ فَم أكِلِهِ بحَرارة مَداقِه ،
 ينظر- السان العرب الابن منظور (٤٥٠٩ بعادة حرف]

 ⁽¹⁾ التَّبَهَلُ جَلَافُ البُّسُورِ يعني أن في طفعه تَبْهَا بأخذ بالقَّم عند تناوله.

 ⁽a) يعني دواءً وأضل الصند النّبة أبقال ضنة رأت وجُرْخَه وإذا شبّه بالضّماد ، وَهِيَ شِرِقةً يُشَدُّ ،
 بها المُضَو ثُمُ قِيلَ لوضْع النّواء عَلَىٰ الجُرْحِ وخَيره وإذْ ثَم يُسَدِّ ، ينظر: قالنهاية في غريب المحديث الآين الأثير [٩/٣] / المحديث المحديث الأين الأثير [٩/٣] / المحديث المحد

⁽٦) لَمْ يُسَمَّ، والبيتُ مِن الأمثال السائرة التي تُشْرَب الرجُلُيْرِ بينهما موافقة هاليًا ؛ الأن الذئب إدا أخار على الغَمَم تَبِعه العرابُ ليأكل ما فَضل منه ، غير أن بينهما مخالفة مِن وجُه ، وهي أن الغراب الا يُوالبِي الدئتُ فيما يُعبِيد ينظر المجمع الأطال! للميداني [٢/١٦]. ومرادُ المؤلِّف مِن المشاهد عطلاق الشَّقَفِ على قُصون النظل

وما سُقي بغرْبِ أَوْ دَالِيةِ `` نَفِيهِ عَضْفُ الْمُقْمَرِ على الفؤلشِ، لِأَنَّ الْمُؤْمَةُ تَكُثُرُ فِيهِ وَتَقُلُ فِيمَا يُشْقَىٰ بِمَاءِ السَّمَاءِ أَوْ سَيْخًا، فِإِنَّ شَقِيَ سَيْخًا وَبِدَالِيةٍ قَالْمُعْتَبُرُ أَكْثَرُ السَّةِ، كما في السَّائِمة

قَالَ أَبُو يُوسُّمَ * فيما لا يُوسِقُ كَالرَّعُمِرَانَ , وَالفَّطَّنِ ، يَحَدُّ فِيهِ المُشْرُّ إِدَا بَلَغْتُ قِيمَتُهُ قَيمَة حَمِّسَة أَوْسُقِ مِنْ أَدْنَىٰ مَا يُوسُقُّ بِهِ .

يُوَاسِي العُرَابُ الذُّنْبُ فِيما يَصِيدُهُ ﴿ وَمَا صَادَهُ العَرْبَادُ فِي سَنَعَمِ النَّحْلِ قولُه: (عَلَى القَوْلَيْنِ)، أَيْ: عَلَى اعتِبَارِ القَولَيْنِ، قولِ أَبِي حَيفَة، وقولِ أَبِي يُوسُفَ ومُحَمَّدِ.

فَإِنَّ عِنْدَ أَبِي حَبِيقَة: يَجِبُ نَصْفُ الغُشْرِ ، وقيم شَعِيَ يِغَرِّبِ أَو دَالِيَةِ مِن غَيرِ شَرُطِ النِّصَابِ وَالْبَقَاءِ .

وعندَهُما: يجِبُ مضعُ العُشْرِ أيصًا ؛ لكِن معَ اشترَاطِ النَّصَابِ والبُقاءِ ، كما بيَّنًا .

والغَرْبُ: الدَّلُوُ العَظِيمُ والدَّالِيةُ: المَنْجُنُونُ ('' كَدا فِي الدِيوانِ الأَدَبِ، (''). قَدا فِي المُنْرُ قولُه: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ: فِيمَا لَا يُوسَقُ كَالرَّغَمَرابِ، وَالقُطْيِ، يَجِبُ فِيهِ المُنْرُ إِذَا بَلَفَتْ قِيمَتُهُ قِيمَةُ خَمْمَةِ أَوْسُقِ) . . . إلى آخِره ('')،

اهلَمْ: أَنَّ أَبَا يُوسُفُ وَشُخَمَّدًا اتَّغَفَا عَلَىٰ اشْتَرَاطِ النَّصَابِ فِي المُشْرِ، وهُو

⁽١) - زاد يعلم في (ط): الَّو سِائِيهِ ا

⁽٣) المسجدُونُ عَيِ الدُّولابُ الَّتِي يُشْخَى هَيُهَا ابْظُرَ اللَّمَالِ العربِ الذِينَ مطور [١٣/١٣] /مادة صبع]

⁽٣). ينظر الديوان الأدب؛ للمارايي [٦٦٠/جـ٤٣/٤]،

 ⁽٤) لأبي يوسف في الحيوب المحتلفة الحارجة من الأرض ثلاث روايات. ينظر فبدائع الصبائع؟
 (٤) المحيط البرهانية [٢٧٦/٣]، فالعناوى التاكارخانية (٢٤٧/٣]، ١٤٨٠/٣]

كَالدُّرَةِ فِي زَمَالِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّقْدِيرُ الشَّرُعيُّ فِيهِ، فَاغْتُبرَتْ قِيمَتُهُ كُمَا فِي غَرُّوضِ التَّجَارَةِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عِنْهِ يَجِبُ الْعُشْرُ إِذَا تَلَعَ الْحَارِجُ حَمْسَةَ أَعْدَادِ مِنْ أَعْلَىٰ مَا يُقَدَّرُ مِهِ مَوْعُهُ، فَاعْتُبِرَ فِي الْقُطْنِ خَمْسَةً أَحْمَالِ كُلُّ جِمْلٍ ثُلُثُمَاتَةٍ مَنَّ، وَفِي يُقَدَّرُ مِهِ مَوْعُهُ، فَاعْتُبِرَ فِي الْقُطْنِ خَمْسَةً أَحْمَالِ كُلُّ جِمْلٍ ثُلُثُمَاتَةٍ مَنَّ، وَفِي الرَّعْفَرَانِ خَمْسَةً أَمْنَاهِ ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيرَ بِالْوَسَقِ كَانَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَعْلَىٰ مَا يُقَدَّرُ بِهِ ، الرَّعْفَرَانِ خَمْسَةً أَمْنَاهِ ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيرَ بِالْوَسَقِ كَانَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَعْلَىٰ مَا يُقَدَّرُ بِهِ ،

خَمْسَةً أَوْسُقِ؛ لَكِنِ احتلَقَ فيما لا ١١٠٠ إبدُ حلُّ في الوَسْقِ؛ كَانزَّعْفَرَ الْإِ وَالقُطْنِ،

فَقَالَ أَلُو يُوسُفَ تُمْتِرُ اللَّهِمَةُ، وِد بنَعَتْ قِيمَةُ مَا لاَ يُوسَقُ قِيمَةً حَمْسَةٍ أَوْسُقِ مِن أَذِينَ شِيءِ؛ يدحلُ في الوسْقِ؛ كالدُّرةِ يَجِتُ فِيهِ العُشْرُ؛ وإلَّا فَلا .

وقَالُ مُحمَدُ إِذَا مِنْ الحَارِجُ حَمْمَةُ أَعَدَادٍ مِن أَعْلَى مَا يُقَدَّرُ بِهِ نَوْعُهُ وَ يَجِبُ المُشَرِّ ، فَاعْتُهِرْ فِي النَّعْسُ حَمْمَ أَخْمَالِ ، وَفِي الرَّغْفَرَانِ خَمْمَةُ أَمْمَاهِ ، وكُلُّ حِمْلِ ثلاثُ مِثْةِ مِنْ بِالْهِرَاقِيُ كَذَا قَالَ أَبُر بَكْرٍ لَجَضَّاصُ الرَّارِيُّ⁽¹⁾.

وَجُهُ قُولَ مُحَمَّدِ أَنَّ لَنَّبِيُّ ﷺ عتبر نؤسُقَ، وهو مي رَمانِه أَعْلَىٰ (^(*) ما يُقَدَّرُ بِهِ المَكِيلاتُ ؛ فَوَجَتْ على هذا أَنْ يُغْتَبَرُ فِي كُلُّ مَوْعِ أَعْلَىٰ مَا يُقَدَّرُ بِهِ.

ثمَّ اقْضَىٰ مَا يُقَدُّرُ بِهِ القُطْنُ الحَمْلُ"، فَوَلَّهُ يُقَدَّرُ الَّلَا بِالأَسَاتِيرِ (1) ، ثمَّ بِالأَمْاهِ ، ثمُّ بالجمْلِ ، ثمَّ ما بعده تصعيفُ الجمْل

⁽١) ينظر الشرح محصر الطحاوية للجماص [٢٠٠٢]

⁽٢) وقع بالأصل التعلية. والعليب من قعة، والنه، والره، وقراء، والنه

 ⁽٣) المحمَّلُ _ بالكشر _ ما يَخْطِلُهُ على ظَهْرِ أَوْ رأْسٍ، والمجمَّعُ أَخْمَالٌ، وعن لكرْجيُ عُو فلاقماتةِ
 بالمجرِّقِيُّ ينظر الالمحرِّب في ترتيب المحرب؛ لبشطُرْري [ص ١٢٩]

⁽t) معردها إستار ، وهو وَرَّنَّ أَرْبِعَةُ مِثَانِينَ دِيضَعِي يَنظَرَ النَّسَانِ العَرْبِ! لأَيْنَ مَنظُور (٣٤٥، t مَادَةَ سِنَا] .

ومي المسل العُشرُ إذا أُحد من أرْض العُشر

وَأَنَّ الرَّغُمُونَ فَوَقَّهُ لِمُقَدُّ أَوْلاً بَالْأُوفِيَّةِ مَا نَهُ بَالرَّطُوعِ **، ثَهُ بَالسَّلِ، ثَهُ مَا يعدُه تَضْعَيفُ المَنِّ،

ووخة قول أبي يُوسَف أنَّ اللهدير الشَرعيُّ . وهُو حَنْ أُوسُو لَ مَنْ لَهُ لِهُ وَلَهُ لِهُ اللهُ الله يُوسُقُ وَعُمُّونَ الفَيمةُ دُولَ عَشَرَه ﴿ لَأَلَّ لِمَعْلَى احْتُى الفَيمةُ دُولَ عَشَرِه ﴿ لَأَلَّ لَا يُوسُفُ لَرَكُ بِالاعتبارِ ، ولِهذَا تُرَدُّ الغُرُوصُ إلى بصاب الشَّر هذا عَيْمة ﴿ لَا أَلَّ لَا يُوسُفُ لَرَكُ هَذَا اللَّاصِّلَ فِي الغَشْرِ وَ حَنْكُ قَالَ إِذَا بَنْعَ عَشَرَةً الرَّعْالِ وَ بَعْنَ فِهِ رَضَّى وَهُو رَوايَةُ ﴿ اللَّمْلَاءُ ﴾ وَكُرُه الخَاكِمُ الشَّهِيدُ وَلَحْدَيْثِ رَوالَهُ فِيه .

قَالَ أَبُو بِكُمِ الرَّازِيُّ: ﴿ أَمَّا الْعُضْفُرُ إِذَا حَرْجَ مِن قُرْطُمه ﴿ حَسَنَةً أَوْسُو ﴿ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي الْفُرْطُمِ وَفِي عُضْفُرِهِ ، وإذا كَانَ عَفْرُهُمْ أَفَلَ مِن حَسَبَ أُوسُو ﴿ لَمُ يَجِبُ فِي الْفُرْطُمِ وَفِي عُضْفُرِهِ ، وإذا كَانَ عَفْرُهُمْ أَفَلَ مِن حَسَبَ أُوسُو ﴿ لَمُ يَجِبُ فِي إِلَا هَاهِ مَا يَا لَقُوطُمُ مِن اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ إِنَّ اللّهُ مَنْ إِنَّ اللّهُ مُنْ إِنَّ اللّهُ مِنْ إِنَّ اللّهُ مُنْ إِنْ اللّهُ مُنْ إِنْ اللّهُ مُنْ إِنْ اللّهُ مُنْ إِنَّ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّ

قولُه: (وَهِي العِشَلِ النُّشَرُ إِذَا أُحِدُ مِنْ أَرْضِ لَمُسِرٍ)

 ⁽١) الأوقيّة بصلم بهشره وبالشديد، وهي سيعة متاجيل، رشها رُبعول برهش، كند بكول خُربَّ مِن التهنّ عشر خُرْمًا من الرّحل المضري ينظر (المعجم الوسيطة (٢٤٥١١ إمادة، أق)

 ⁽٢) الرّطْلُ جِفْيارُ يُورِنُ به، وكسرُهُ النهرُ بن فتجه، وهُو بالبعد ديُّ الله عسره أويئةً، و الأويئةً رئسارً
 وكُنتُ رئسارٍ، والإنسارُ الرّبعةُ متاجِين وبصف متقالٍ بنظر الالمصباح السهرة بتعيومي (١٠ ٢٣٠ ماده رطان)

 ⁽٣) القُرْطُمُ _ بالسَّمَ و نكسر ... حبُّ التُصغُر بنظر ٤ نبهايه في عريب العديث الآنون الأثير [٤ ٢٤/]
 مادة الرَّطم |

 ⁽١) أي: أير بكر الزارئ

⁽٥) ينظر الاشراح محتميز الطحاوي؛ لتجمياص [٣٠١-٣٠١]

⁽¹⁾ عبد أبي حبيمه ﷺ ينجبُ من أو كثرُ قال في التصحيح ورجح فول الإمام ودليله المصنفون=

-diaprilage 🕁

قَالَ أُمو يُوسُفَ هِي كتابِ العَراحِ ، وهِي العَسْلِ المُشْرُ إِذَا أُجِدَ مِنْ أَرْضِ مَعْشَرِ ، وإِد كَانَ مِن أَرْضِ العَرْحِ فَلْبَسَ مِهِ شَيْءً ، وإِدَا كَانَ هِي الْمَمَاوِرِ وَالْجِبَالِ إ ١٧١م] عَلَى الأَشْحَارِ وَالْكُهُوفِ قَلا شَيْءَ هِهِ ، وَهُوَ بِمَثْرِلَةِ الثَّمَادِ تَكُونُ فِي الْجِبَالِ وَالأَوْدِيَةِ ، لا حَرَاحَ عَلَيْهِ ولا عُشْرًا إلى هما لَفُظُ أَبِي يُوسُفَ فِي كتابِ والمُعَرَاحِ اللهِ عَرَاحَ عَلَيْهِ ولا عُشْرًا إلى هما لَفُظُ أَبِي يُوسُفَ فِي كتابِ

اهلَمُ أَنَّ الأَرْضِيَ نُوعَانِ عُشْرِيَّةً ، وَخَرَاجِيَّةً ،

وَالْمُشْرِيَّةُ حَنْسَةُ أَمْرَاعٍ ، فَأَرْصُ العربِ كُلُّهَا عُشْرِيَّةٌ ، وهِيَ مِن أَوَّلِ العُدَيْبِ ('') إلى الفَّدِيثِةِ إلىٰ آجِرِ حَجَرِ باليمَنِ ، بمَهَرَةً ('' طُولًا ، ومِن يَبْرِينَ ('') ، والدَّهُنَاءِ ('') ،

(١) ينظر التحراج؛ لأبي يوسف القاصي [ص ١٧]

(٣) القديب أمو سئر ماه لتبي سيم على مرحنة من الكُوفة؛ أستنى يتُضعير العداب وقيل شئلي يه الأنه طرف أرض العرب؛ من العدنة وهي طرف الثيء ينظر، المراصد الاطلاع؛ للقطيعي [٩٢٥.٣]، والسهاية هي هريب الحديث؛ لابن الأثير [٩٢٥.٣]مادة قلف]

(٣) قال باقوت الحموي المهرة بالمتح ثم الحكون، هكذا يرويه عامةً الحاس، والصحيح؛ متهرة بالتحريث، وجملة بحطوط جماعه من أثمه العلم النّده، لا يحتلمون فيه قال العمر التي، مهرة بلاد تُنسب إليها الإبن قلتُ هذا حلاً، إنما مهرة دبياه، وهي مهرة بن حيدان بن عَمْرو بن الحاف بن قضاعة، تُنسب إليهم الأبلُ المهريّة، ينظر طمعيهم البلدان، لياتوب الحموي [٥/٣٤]

(2) وقع بالأصل البرين؛ والعثبت من ام، وقف، واف، واره، واره، وانه. ويقال لها آيمت الأبريرة بفتح الهمرة ومكون الباء وكشر الراء وياء ساكنة وآخرٌ، دول وهو لعة هي يُترين هو اسمٌ قرية كثيره البُشل والعبود العدّبة بجد، «الأحساء، ينظر، المعجم البلدان، لهاقوت الحدوى [٧١/١].

(a) قال ياتوتُ الحموي السُّعبالا يعتم أوله، وسكون ثانيه، ومون، وألِم، تُعدُّ وتُقْصر قال أبو
 مصور السَّقباء من ديار بني تعبم معروفة، تُقْصر وتُمَدَّ، وانسَليةُ إليها دَهَاوي ينظر المعجم=

d Andrews

ورش عالج إلى تشارق الشام عزماً والقامي كُلُّ أرص أسلم أهلها طرعاً

والقَالِثُّ الأراضي التي للتحتُّ عَنْرُهُ وَفَهُرٌّ ، وَقُسَمَتْ بَيْنَ العَسَمِينَ ، لِأَنَّ الأرضَّ لا تخلو عنِ المُؤْمَة ، والعُشُرُّ بالثناءة أَوْلَى في حَنَّ المُشْمَعِينَ

والرابعُ المُشلِمُ إذا اتحد دره بُنتات

والعامش المُشَلِمُ إذا أحد الأرص لملِنة ودد لامه، وهي مِن توجعِ الأرصِ العُشْرِيَّةِ أَو تُشْقَىٰ بعاءِ العُشْرِ، وهو ماة النَّماء، وماة القُبُور المُشتشعةُ هي الأراضِي العُشْرِيَّةِ.

وأمَّا أَرْضُ الخَرَاجِ. فَسُوَادُ العِرَاقِ كُنُهَا خَرَجَيُّهُ، وهو ما بينَ الفُدَيْبِ إلى عَقَبَةٍ خُلُوانَ عَرْصًا، ومِنَ العُلْثِ " إلى عَقَادَانَا " طُولًا

وكُلُّ أرصٍ فَيَحَتْ عَنُوَةً وقهْرًا، وتُرِكَتْ على أيدِي أَرْمابِها ومنَّ غليهمُ الإِمَامُ ؛

 [◄] البندان؛ ليافوت الحموي (٢ ٩٣٤)

 ⁽١) خالج رشّ عظيم في بلاد المرب، بشرّ في شمال بجد قُرْب مدينه حشل الى شمال نيّما-، وعد شمّي قشمه العربيّ فردن بخترة سبه إلى فينه بن صن ويُستَّى اليوم اللتودة ينظر المعجم البندادة ليناوب الحدوي [١٨٥ ـ ٧٠] والمعالم الأثيرة في السنة والسيرة بمحمد شُرَّاب [ص ١٨٥].

⁽٢) مشارقُ الشام قُرى الشام كد حادمي حاشيه المه

 ⁽٣) قال پاقوت المعموي (العلب العراق على المراق (الكون ثانية) والحراء ثاء مثلثه، وهي قريد على بالحلة بين عيثير، وساعر م، وهي في أون العراق في شرعي بالحدة المعموم البندانية ليافوت المعموم [١٤٥ ٤]

 ⁽٤) عيدان بالعراق بعرب البصرة، بينهما الت عشر فرسحًا، تُستِي بقيَّادين الحصين بن مرتدين عمروء
 وإليه تُنْبَب النُّصُر البَّادانية بنظر المعجم البندانية ليقوب البعموي [٧٤٤] وقالروض
 السعطار في خير الأقطارة الحميري [ص/٤٠٤]

فَوِنَّةً يَضَعُ الْجِرْيَةَ عَلَى إِنْ دَوْدَ ، أَعَافِهِمَ إِذْ ثُمَّ يُشْدِمُونَ وَالْحَرَاخُ عَلَىٰ أَرَاضِيهِمَ الْمُشَمُّوا أَوْ لَمَّا يُشْجِمُونَ، وكَدَّبِكَ رِدَّ خَلَاهِمُ وَنَقِّلَ رِبِهَا احْرِينَ، وكَذَلْكَ الْمُشْجِمُ رِدَا أَخِيَّ الرَّصَّا فَلِيَّةً ، وهِي نُشْقَى مِمَاءَ الْخَرَاحِ

وكدلتُ لَدِي إِد أَخَيَ أَرْضَا مِلْمَةً بِوَدُنَ الْإِمَامِ، أَوْ رَصِحَ لَهُ أَرْضَا مِنَ الغَبِيهَةِ وِذَا قَائِلُ مَعَ المُسْتِمِينَ . وكدلك اللَّهِيُّ إِذَا النَّخَدَ دَارَهِ السَّدَانَا } فإلَيْهِا تَكُولُ خَرَاجِيَّةً كد دكره صاحبُ (التجعية)

ثمَّ هند أصحابًا يَحتُ بَعْشُرُ فِي الْقَشْلِ إِذَا أُجِدُ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ ('') وقَالَ الشَّافِعِيُّ لا شيء فيه " ؛ لِأنَّ العُشْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْحَارِحِ مِنَ الأَرْضِ ، وهذا حارجٌ مِن اللَّذِودِ ، فلا يَكُونُ فيه شيءٌ ، كالقرِّ ('' المُتولَّدِ مِنَ الدُّودِ .

ولما ما رؤى الشبخ أبو الخسيس الفُلُورِيُّ، والشبيخُ أبو نَصْرِ البَعْدَادِيُّ: في حليت عَمْرُو بَي شُعيْبِ، عَلَ أَبِه، عَلَ حَدِّةِ: وَأَنْ بَنِي شَمَابَةً كَانُوا يُؤَدُّونَ إِلَى النَّبِيُّ الْعَشْرِ مِنْ نَحْلِ كَانَ بَحِيْهِم، مَنْ كُلُّ عَشْرِ قِرْبِ: قِرْبَةً ، وَكَانَ يَخْمِي وَادِيَيْسِ لَهُمْ ، فَعَمَّا كَانَ رَمَلُ عُمْرِ بِنِ الحَقَّاتِ فَيْهِ، اسْتَعْمَلُ عَلَىٰ تلكَ النَّحِيةِ: سُلُقَيَانَ بُنَ لَهُمْ ، فَعَمَّا كَانَ رَمَلُ عُمْرِ بِنِ الحَقَّاتِ فَيْهِ، اسْتَعْمَلُ عَلَىٰ تلكَ النَّحَيَّةِ: سُلُقْيَانَ بُنَ فَهُمْ ، فَعَمَّا كُانَ رَمُنُ لِللَّهِ وَلِيَّا اللَّهِ وَلَالِهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١). ينظر: النحمة المغهدة لملاء الدين السعرقتدي [١/١٠٧].

 ⁽٣) ينظر ١١لأم، لنشاهمي [٩٨,٣] و١الحاري الكبيرة لأبي الحس الماوردي [٣ ٢٣٦]
 وقالمجموع شرح المهلبة للنوري [٥/٣٥]

 ⁽¹⁾ الغَرُّ مُعرَّبٌ، وهُو مَا يُعْشَ مِثَةً الإِبْرَيْسَمُ؛ ضرتُ من الحريرِ ينظر اللهجياح المعنير 4 للعيومي
 [17/7] مادة الزح]

فكتب شفيال إلى شعر، فكتب إليه غما أنما نشعل دُمات عنه، يشوقة عنه إلى من يشاة، عال أدوا إبك ما كاثر تباؤه، عن أنول عنه على من مناهم عنه المؤم واديقة و ورلًا فحل بسهم وبين نمس، فأذه الله دمت، وحمى غمة، دمهم، دكر المحديث في «النّس» أبعاً

والحوابُ همَّا قاله الشَّافعيُّ (١٠٥مر م الله عنديُّدُ من لارض، لأنَّ المحَلُ تأكلُ مِن ثمراتِ لأرض، تـــــُ أَصحاب حلقر فلما لمنهم

فَقَالَ أَنُو خَبِيعَةً بِجِبُ في صِيهِ وكثيرِه وقال أنَّو يُوسُف إذا سع قيتُه خَمُسَةً أَوْسُقِ فِعِهِ العُشْرُ، هذا ظاهرُ الزُّوايَة عنه كنا قالَه الإنتامُ الأسْبِيجابِيُّ.

وعَنْهُ فِي رِوايَةِ كتابِ «الإِمْلاء» و«الهارُوسِ» أَ إِذَا بِلَغَ عَشرةَ أَرْطَالِ ؛ عميهِ العُشْرُ كدا قالُه الحاكمُ الشَّهِيدُ

⁽١) أحرجه أبو داود في كتاب الركاه باب ركاه بعدق [رقم ١٠٠]، ومن صرعه المبهلي في اللسل الكبرى؛ [رهم ١٤٩٩]، والسابي في كتاب بركاه باب كاه بنجل رهم ١٤٩٩] و بن ماحه في كتاب الركاه باب ركاء العدل [رهم ١٨٣٤] ؛ بن حريمه في الصحيحه [عم ٢٣٢٤]، من طريق عمرو بن شعب هي اليه عن حده يؤله به بحود وصفي مبياى السائي عند فوه فيأنها الشقل دُياتُ عِيْدِهِ، بشولة القاري من بشائه وهو عند بن ماحه مختصر بنفط فعي بشيئ الله أنه أخذ من الشئل الشقرة.

قال ابن عبد البرء لاحديث عمرو بن شعب، حديث حسة

وقال الدووي الدواة أثو داؤد والبيهميُّ وعبرُامُت من رواته عمرواني شُعيب عن أبيه عنَّ حبلُه بونسامٍ صعيفياه - يبطر - ﴿ لاستدكارِهُ لاس عبد الرا [٢٤٠٣] ، واالمجموع شرح المهدب، لدووي [٥٣/٥٤] ، والنصب الرابه لدينعي [٢٤٠٣-٣٩٠]

 ⁽١) ينهز الشرح بمجمر لعماري٤ الإسبيجابي [ك ١١٧].

 ⁽٣) الهارُوبِيُّ أو الهارُوبِيَّات هي المسائل التي حمدي محمدُ بن الحسن الشيبانيُّ في ولايه هارون الرشيد يبهر فطيعات الحديدة لابن الحاليق [١٨٦٠]

 ⁽٤) ينظر- (الكافي) للحاكم الشهيد (ق/٢٢).

وَقَانَ الشَّامِعِيُّ عِيمِ لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ مَتَوَلَّدٌ مِن الْحَبُوانِ عَأَشْبَهُ الْإِنْرِئِيْسَ وَتَ قَوْلُهُ عِيْرِهِ وَفِي الْفَسَرِ الْفُشْرُ ، وَلِأَنَّ السَّحْلَ سَاوِلُ مِنَ الْأَنْوَارِ وَالنَّمَ وَمِيهِمَا نَعْشُرُ ، فَكَدَ مِيمَا بَتُولَّدُ مِنْهُمَا ، بِحلاف دُودِ الفَرْ ؛ لِأَنَّهُ بَتَمَاوَلُ الْأَوْرِ ق وَلَا غُشْرَ هِيهَا

را ساسد و

وهنة لا شيءَ مِهِ حتَى يَنْكُمَ عَشْرَ يَرَبٍ، وكُلُّ قِرْمَةٍ خَمْشُونَ مَنَّاءِ لحَدبِثُ بِي شَنَاهَ

وَعَلَّهُ لا شيءَ بِهِ حَتَّى يَنْعَ خَسَّتُهُ أَمْنَاهِ . ذَكَّرَه في اللَّا يضاح ١١٠٠.

وَقَالَ مُحَمَّدً هِي (مُوادِر هِشَام). إذا لِلَمَ الْغَسَلُ خَمْسَةً أَفْرَاقٍ ، والْفَرَقُ: سِتُّ وثَلاثُونَ رَمُلًا بِالْجِرَاقِيُّ؛ فَعِيهِ الْغُشُرُ، دَكَرَ، الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ، وهذا لِأَنَّةُ يُبَاعُ بالأَقْرَاقِ. وَنُفَرِقُ ثَمَانِيَةً غَشَرَ نَنَّ، وَخَمْسَةُ الأَفْرَاقِ تِسْحُونَ مَثَّا.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْأَسْبِيحِينُ فِي الشَّرِحِ الطَّخَاوِيَّ، فِي بَيَانِ قُولِ مُحَمَّدٍ (١ ١٧٧٠ر في العمل ثلاث رواياتِ في رِوَايَةٍ! كما بيَّنَا عَن النوادِر هِشَامًا، وفي رِوايَةٍ لا يجِبُّ حَنى يَنْكَ حَمَلَ قِرْبٍ " وفي رِوَايَةٍ؛ لا يجِبُّ حَتَىٰ يَبْلَغَ خَمْسَةَ أَمْنَاهِ والفرقُ " في اللغة مكَالُ مِنَّ عَشَرَ رَمُلُلاً.

قولُه: (محلاف دُود الفرْ)، جراتُ عن قولِ الشَّابِيعِيُّ، عاشبَةَ الإِبْرَيُسَمَ ؛ بأَذُ يُقَالُ لا نُسَمَّمُ أَنَّ الْقِياسِ صحيحٌ، لأنَّ الشَّخَلِ تأكلُ النَّوْرَ (١) والثَّمْرَ ، وفيهِما (١

⁽١) يبطر (الإيمياح) للكرماني [ان ٣٠]

⁽٢) أشار في حاشية فضاء إلى أنه ومع في يعض السُّمج الحسب، فريء ابدل الحمس قِرابِ، ا

 ⁽٣) إشاره إلى قول صاحب الهداية (وهر تُنحَدُو عَلَيْهِ خَلَمَةُ أَمْرَاقٍ كُلُّ فرقٍ سنّةٌ وثلاقُون رطّلاً ا ينظر (الهداية) المرّجياني [١٠٨٠]

[﴿] ٤﴾ اللَّقُورُ الرَّهُرُ، أَو الأبيضُ منه ينظر الناج العروس؛ للرَّبيدي [٣٠٦/١٤] مادة مور]

 ⁽a) وقع بالأصل قرائد رفيها؟ والبئيت من قماء وقف، وقواء وقراء، وقائدة

نُمُ هَاد أَسِي هَسِمَة الله بحث فيه الْمُشَرِّ قَلَّ الْوَكُثْرِ ، لأَنَّهُ لا لَمُشَرِّ اللَّمَاتُ وعن أَبِي يُوسُفَ إِنَّهُ إِنْهُ يُمِسَرُ فِيهِ الْقَبِمَةُ " كُمَا عُرِّ أَصْلَةً وهذه أنَّه لا شيء فيه حلى بنلع عشر قرب، بحديث سي شهامة الله أنَّهُمُ كَالُوا يُؤذُون إلى رشول الله على كديث ، عنه حسنه أسه

العُشُرُ، فكذا فيما يتولُد مِنهُما وهو نعسلُ، وتُودُ عَمَّا عَنْنَ عِرْق، ولا عُشْر في العُشُرُ، فكذا فيما يتولُدُ مِنْهُ وهُو عَنْدَهُ لانرِيبُهُ الوَرُق، فكذا فيما يتولَّدُ مِنْهُ وهُو عَنْدَهُ لانرِيبُهُ

قولُه: (لِحدِيثِ بِي شَـانة).

قَالَ صاحبُ العَمْرِبِ النَّوْتَانَ " فَوْمَ العَانَفِ مِن حَصِيمَ كَانُو بَنْحَدُولَ النَّحْلَ حَقِيمَ الغَسَلُ ، فَهِيلِ عَسَى سَمِي وَسَانَةُ الطَحِيفَ " النَّحْلَ حَقَى تُسِي وَسَانَةُ الطَحِيفَ " النَّحْلِ حَقَى تُسَامِي النَّامِ اللَّهِ عَلَى العَلَمِ اللَّهِ عَلَى العَلَمِ اللَّهِ عَلَى المَالِيعِ الكَلِمِ اللَّهِ عَلَى المَالِمِ اللَّهُ عَلَى مِن سَمَامِ اللَّهُ وَذَكُرَ أَبُو الحَسَيْسَ القُلُورِيُّ عَي المَحْتَصَرِ الكَرْحِيَّ اللَّهِ العَلَى مِن عَهِما " وَذَكَرَ أَبُو الحَسَيْسَ القُلُورِيُّ عَي المَحْتَصَرِ الكَرْحِيَّ اللَّهِ العَلَى مِن عَهِما " الله العَلَى مِن عَهْمَالًا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المُنْ المُنْ المُنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّ

⁽١) زاد يعده في (ط) الخسنة أوسق

 ⁽e) في الأصل التي سياره ا وبنائه (ح)، وفي التحاسية الح. اصبح التي شبانه الرهو التقييم.

 ⁽٣) عبيطة في قفياة برازاً فشيانية بسميد به سوحت و بمعروف به بالتحيف، وغيية مثار فيسيع جماعة مِن أثنة الله على النوري فأثر شبعة فيسير معيسة مقوجة شهاد موضفة بشوائف، شرياد موجدة، شرعاد عدا هو الصواحة ينظر فيهديت الاستاء والنصاحة عنووي (٣١٩٩)

⁽¹⁾ وقع بالأصل فوشنامه والنشياص فاساء والجا والراء وقواء وقصله

 ⁽a) ينظر الاستعرب في تربيب المعرب المشكري [ص ٢٤٣].

 ⁽٦) لم تعدر به في المعدرع من فالكنم التوليم المرمحشري، بعد النظر فيه كله الكنه فشهور من
المبيدات فأساس ببلاعه المعط فكال فضرُ شباعي أخلى من العسل الشبابي، ينظر فأساس
البلاعة اللزمحشري [٤٩٠/١]

⁽٧) ينظر افشرح مختصر الكراجي) المعدوري [١٩٣٧]

⁽٨) يعني فهم بُن مالتِ ، كنا ذكره أبو حيمه اللَّيتُورِيُّ في الكِتاب النَّابِ في على العرب الع

وَعَلْ [ه، ه.] مُحَمَّدٍ عِثْرٌ حَمْدَةُ ٱلْزَاقِ، كُلُّ فَرَقٍ سِنَّةٌ وَثَلَاثُونَ رَطُلًا ؛ لِأَنَّهُ أَقْضَىٰ مَا يُقَدَّرُ بِهِ، وكدا فِي قصب الشُّكْرِ،

الله البار ك

والفرقُ سِتَّةً وثلاثُون رطُلًا «كَرُه مُخَمَّدًا في «بوادِر هشام»

قَالُ صاحب اللَّمَغُرِبِ؟ اللَّهِ يَثُثُثُ هَذَا فِيمَا عِنْدِي مِنْ أَصُّولِ اللَّغَةِ ، وَكَذَا مَا فِي الشَّحِيطَ» آلَهُ سِنُّونُ رَضَّلًا؟ (***

قولُه (وكدا في قصب الشُكر) ، يَعْنِي انَّ في الشُّكَرِ يُعْتَبَرُ خَمْسَةُ أَمْنَاهِ عَدَ مُخَدِّدٍ ، وقيمةً حشة أَوْشَقِ عَدَ أَبِي يُوسُف ، كما في الرَّعْفَرَابِ ، كدا دَكرَ (٥) الحاكمُ الشَّهِيدُ ، والجَصَّاصُ (١) ، والإمامُ الأسْبِجَابِيُّ وعبرُهم مذَّمَت أَبِي يُوسُف ومُحَمَّدٍ في الشُّكُر (٩).

⁼ الاين منظور (١/٤٨٢/١عا شب)

 ⁽۱) تعقبه العيسي بقوله هي هد النظر نظر، لم ساق ما يرد كلام الأنصابي بنظر فالبايه شرح الهداية الدينة العدية [24-7]

 ⁽۲) وقع بالأصل القبلة والعثبت من اجاء والمباه، والواء وقراء، والشاه

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين ريادة من اجاء والداء والراء والته.

 ⁽¹⁾ ينظر الاسمرب في بربيب المعرب؛ بالتطرُّري [من ٢٥٨]

 ⁽a) وقع بالأصل الدكره؛ والمثبت من الجال واف ال والوال وقرال والت؟

⁽١) ينظر اشرح محتصر العجاري؛ للبصاص [٢٨٧/٢]

⁽٧) ينظر، فيحلف الرواية [٢٠٣/٣]، البيسرطة [٢٥/٣]، فالفقة النافعة [٢٥٣،١]، ح

وما يُوحدُ في الحمال من العسل والنّمار عب العُشْرُ وعنْ أَنِي يُوسُفُ إِنْهِ أَنَّهُ لا يَحَدُّ؛ لانْعدام لَسُب، وهُو الْأَزْصِلُ لَمُسِيَّةً وَخَهُ الطّاهرِ أَنَّ الْمَقْصُّودَ خَاصِلٌ وَهُوَ الْخَارِجُ.

وكُلُّ شَيْءِ أَخْرِحَتُهُ الأرصُّ مَمَا فِيهِ الْغَشَرُ لَا يُعْتَسَفُ آخَرُ الْغُمَالُ وَعَقَةً النقر؛ لِأَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَكُم تَقَاؤُب أَوْ حَبَّ لِتَقَاؤُب لَمُؤْنَةٍ، فلا مغنى لِرَفَعِهَا

🚓 عدد لبان 🥏

وهُو عَلَى هذا البيانِ عطْفٌ غَنَىٰ قوله (كالمُرْغَمَوانَ. والقُطْنِ)، أي خُكمُّ الخِلافِ بينَ أبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ في فضّبِ الشُّكَّرِ، كما في لرَّغْمَر نَ و لقُطْنِ

قولُهُ ﴿ وَمَا يُوخَدُّ فِي الحَالَ مِن العَسْنِ وَالنَّمَارَ عَنْهُ الْمُشْرُّ) . وهي روايةُ أَسَدِ بِنْ عَشْرُو ۥ

وعَن أَبِي يُوسُفَ والحَسَنِ بنِ رِيادٍ. أنَّه لا شَيءَ (- ١٥٠ م) فيهما ' '؛ لأنَّ وجوبَ العُشْرِ بسبَبِ مِثْكِ الأرضِ، ولَمْ يُوحَذَّ مِثْثُ الأرضي.

وجْهُ رِوايةِ أَسدِ، أنَّ المقصودَ مِن مِلْثِ الأَرْضِ النَّامِيَةِ _ وهُو النَّمَاءُ _ قَد حَصَلَ

قولُه. (وَكُلَّ شَيْءِ أَخْرَجِتُهُ الأَرْصُ مِمَا مِبِهِ المُشْرُّ لَا يُخَسِّ أَخُرُ اللَّمُقَالِ وَنَهَقَةُ النِقرِ).

اعلَمْ ۚ أَنَّ السُّوَنَ لا تُرْمَعُ مِي العُشْرِ، مِثْلَ أَخْرِ العُنَّالِ، ومَعْقَةِ التَّقَرِ، وَكَرْيِ الأَنْهَارِ، وعَيْر ذلِكَ ؛ بَل يجتُ العُشْرُ مِي كُلِّ الحارِج.

ایدائع البائع البائع ۱۸۲ (۱۸۲)، د سعیط البرهای (۲۲۵)، د لهاری التاتارحانیة (۲۲۷)، د لهاری التاتارحانیة (۲۲۷)، د لهرهره البیرة (۱۸۳۱) د فتح القدیره (۲/۲۱).

 ⁽۱) وقع بالأصل «نبي» والمثبت من الجاء والحداء والواء وفراء وفت».

قَالَ تَمْدِينَ لَهُ أَرْصُ عُشْرٍ، عَلَيْهِ العُشْرُ مُصاعمًا، عُرِفَ ذَلِكَ بِإِحْدَعِ الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ عِنْهُ أَنَّ بِيمَا اشْتَرَاهُ التَّعْلِبِيُّ مِنَ الْمُشْدِمِ عُشْرًا وَاحِدَّ، } لأَنْ الْوَصِيفَةُ عِنْدَهُ لَا تَتَعَيَّرُ بِنَعَيَّرِ الْمَالِكِ

سوخ مانه البيان 🐌 🖚

وقَالَ فَحَرُ الْإِشْلَامِ وَمِنَ النَّاسِ مَن قَالَ يُنْظُرُ إِلَىٰ قَدْرِ قِيمَةِ الْمُؤْنِ مِن السَّالِمِ بِعِوْصِ السَّالِمِ بَعِوْصٍ السَّالِمِ بَعِوْصٍ السَّالِمِ بَعِوْصٍ كُنَّه السَّلَمُ بلا غُشْرٍ، ثمَّ بُعَشَّرُ الباقي، لِأَنَّ قَدْرَ المُؤَنِ بِمَشْرِلَةِ السَّالِمِ بِعِوْصٍ كَانَّه اشْتِراهُ اللَّهُ مَن رَزَعَ في أرضٍ مَعصوبةٍ، شَلِمَ له مِنَ الخارجِ بِقَدْرٍ مَا عَرْمَ، وَصَابَ به كُنَّه اشْتِراهُ اللَّهِ مِنْ العَالِمِ بِقَدْرٍ مَا عَرْمَ، وَصَابَ به كُنَّه اشْتِراهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللّ

ووجهٔ قولما: عمومُ الحَرِ، أو نَفُولُ، إِنَّ النَّبِيِّ اللَّهِ أَوْجَتَ الْعُشْرَ على سببلِ النَّمَاوُتِ وَعِ سَفَتُهُ النَّمَاءُ، أو سُفِيَ بِعَرْبٍ ؛ لَتَمَاوُتِ المُؤْنَةِ، فَلا مَعلَىٰ لِرَفْعِ الشَّوْمَةِ ؛ لأَنَهِ إِد رُبِعَتِ سُوْنَةً ؛ يَبْغَى الوَاجِبُ مُتَّمَقًا (١) لا مُتَمَاوِنًا، وهُو حلافُ المُحْتِ، والقباسُ في مَعْرِصِ للصِّ باطلٌ، وَلِأَنَّهُ حَقَّ لا يَتَكَرَّرُ في حارج واحدٍ، الحَتِر، والقباسُ في مَعْرِضِ للصِّ باطلٌ، وَلِأَنَّهُ حَقَّ لا يَتَكرَّرُ في حارج واحدٍ، هلا يُعْترُ هِهِ يُسْرُ وابِدُ برفْعِ المُؤْنَةِ، كَمَا في نِصَابِ الرَّكَةِ، بَلُ أَوْلَىٰ ؛ لِأَنَّ الحَوْنَ في الرُّكَةِ شَرْطُ، وهما ليس بشرَطِ بالاتَّمَاقِ ، وكذا النَّصَاتُ شرَّطُ قَمَّةً ، وليسَ هُ بشرَطِ هني قولِ أَبِي حَبِيقَة.

قولُه: (قال، تغييمٌ لَهُ أَرْضُ خُشْرٍ ؛ حَبِّهِ العُشْرُ مُصاحفًا)

وتَعْلِبُ: قبيلةٌ مِن نصارَى العرَبِ، وهو إن ١٥٥٤م] بكَسرِ اللامِ، أمَّا هي حالة السّبةِ. يَجُورُ فَتْحُ لامِها وكشُرُها، والأَفْصَعُ، الكشرُ [١ ١٥٧٧]، وقَدَ عُلِمَ هي عِلْم التّصريفِ.

⁽١) - ينظر: قشرح الجامع الصعيرة للبردوي [ق/٢٠].

⁽٢). وقع في الأصل: استعمَّاه، والمثبت من فاسته، وقمه، وقرف وقوه، وقلبة

فإن النسراها منه دميّ فهي على حالها صدهُم، لحوار النَّصْعيف عليّه في الْجُمُله، كما إذا مرّ على تُعاشر

ثمَّ إِنَّ عُمْرَ صَالَحِهُمْ عَلَى الْفُحِيْمَ ، حَتَّ فَاءَ اللهُ اللهُ اللهُ الحَوْمَ ، حَوْقًا مِنَ أَنَّ يَلْحَقُوا بِالرَّوعَ ، ويصدو عن لهم، وكان للمحسر من الشُحامَة ، فاستقرَّ الأمرُ عليهِ ، وكان بلو تعلم لهم قداً وشوكةً ، وكان للمريب من الرّوم

وأَصْلُ ذَلَكَ: مَا قَالَ أَنُو يُوسُف فِي كَانَ اللَّجَرَاجِ الحَمْسَيِ بَحَمَّ لَمُسَابِحِ غَنِ السَّفَّاحِ عَلْ دَاوُدَ بْنِ كُرْدُوسِ عَلْ عَادَهُ مِن لَغَمَادُ لَلْحَمْنِ. أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ يَانِ الحَطَّابِ: لاَيَا أَمِيرَ المُؤْمِينَ، إِنَّ بَنِي نَفْسَ مِن فَدَ عَنْفَ سَوْكَتَهُمْ، وأَنَّهُمْ يَارِدٍ ؟ العَدُونَ، فَإِنْ ظَاهَرُوا عَلَيْكَ الغَمَوَ و شَنَدَتَ مؤنَّلُهُم، قَالَ إِنْتَ أَنَّ تُعْطَيَهُمْ شَيْتً فَافْعَلْ،

قَالَ فَصَالَحَهُمْ عُمَرُ عَلَى أَنْ لَا بَعْبِسُوا أَخَدَ مِنْ أَوْلادهُمْ هِي النَصْرِ بِيَّةٍ ، وَيُصَاعِف عَلَيْهِمُ الصَّدَقَة ، وَعَلَى أَنْ يُسْقِط الحرية عَلَى رُمُوسهمْ ، فكُلُّ نَصْرَابِيُّ مِنْ بَيْنِي تَعْلِبَ لَهُ عَلَمُ سَائِعَة ، وَعَلَى أَنْ يُسْقِط الحرية عَلَى رُمُوسهمْ ، فكُلُّ نَصْرَابِيُّ مِنْ بَيْنِي تَعْلِبَ لَهُ عَلَمُ سَائِعَة ، فَلِنَى فِيهَا شَيْءٌ خَلَى تَشْعَ رُمْعِينَ . فودا سعت أَرْبَعِينَ سَائِعَة ، فعيها شَانَانِ إلى عِشْرِينَ ومنة ، فودا ر دَتْ تَنَة ، فعيها أَرْبِعٌ مِن لَصَمَهُ اللهُ اللهُ عَشْرِينَ ومنة ، فودا ر دَتْ تَنَة ، فعيها أَرْبِعٌ مِن لَصَمَهُ اللهُ اللهُ عَشْرِينَ ومنة ، فودا ر دَتْ تَنَة ، فعيها أَرْبِعٌ مِن لَصَمَهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وَعَلَىٰ هَدَا الْحِدَابِ يُؤْخَدُ صَدَّفَاتُهُمْ. وكدلك لَتَقُرُ والإِنْ إِذَا وَخَتَ عَلَى المُسْلِمِ شَيْءٌ مِن دَلِك ؛ فَعَلَى التغييرُ مَثْنَهُ مَرَّتِيْنِ ، وَيَسَاؤُهُمْ كَرِحَالِهِمْ هِي الصَّدَقَةِ ؛ وأمَّا الصَّنْيَانُ ' فَلَيْسَ عَدَيْهِمْ شَيءٌ * كدا هي كتابِ اللَّحَرَاجِ ا' ''

قولُهُ ۚ (فإن اشْتراها منهُ مَنَّيَّ فَهِي على حالها عَبْدَهُمْ)، أيَّ، فإنِ اشتَرَى

 ⁽١) أحربيدة يبعين بن آدم في فالمراح [ص/٢٠٧] ، وص طريعه اليهمي في فالسن الكبرى» [رقم، العربيدة يبعين بن آدم في فالمراح في حزب، عن أبي بصحاق، عن الشَّمَاحِ، عن داؤد بْني كُردُومي، عن عُبدد بْني سُلْمانِ التُّمَائِيلَ به إلى قوله فويُصاحف طنيهمُ الشَّدمة عن داؤد بني يوسف العاصي [ص ١٣٣٠]
 (٢) يبطر فالمعراح 8 لأبي يوسف العاصي [ص ١٣٣٠]

وكدا إن البُسْرُ ها منهُ مُسلمُ، أوْ أَسْلَمَ السَّلَمَيُّ عبد أَسِ حسمة إلى ، سو: كان التَّصْعَفُ أَضْلُتُ أَوْ حَادِلُ ، لأَنَّ التَّصْعَيفِ صَارَ وَطَاعَهُ لَهَا ، فَتَشْعَلُ إِسَ النُّسِيدِ بِمَا فِيهِ كَالْجُرَاحِ

وقال أَنُو بُوسُفُ بِعُودُ إِلَى غُشْرِ وَاحِدٍ؛ بَرَوَالَ الدَّاعِي النَّصْعِيفِ! ٢

لأرص المُشْرِئَةُ مِن مَهِ مِن التَّغْرِيُّ دِمِّيٌّ فَالأَرْصُ عَلَى حَالِهَا مِنَ التَّصْعِيفِ عَنْهُ مِنْ النَّهُ يَخْرُرُ التَّصْعِفُ عَلَى دِمِّيٌّ عِبْرِ تَغْلِيُّ فِي الْخُمَلَةِ ، كَمَا إِدَا مَرُّ عَلَى العَشْرِ - أَخُدُمَهُ مِنْفُ مُغَثِّرٍ ، وَمِن لَمُشْلِمَ أَرْتُعُ الغُشْرِ - وَالنَّصَفُّ : ضِغْفُ الرُّبُعِ

قوله (وكد د اشترها من أشلم أو أشلم المغلبي عبد أبي حبيقة) (*) يعبي تكولُ لارصُّ العُشْرِيَّةُ على حابه مِن لتَّضْعِيفٍ ؛ إذا اشْتراها مِنَ التَّعْلِيِّ مشد: أو أشد التعليُّ عد أبي حيفة ، وسواة أنْ يَكُونَ التَّصْعِيفُ أصلِبًا ؛ بأنْ ورتها الْعُبِيُّ على آلاته كذلك ، أو تداولُته الأبدي هي الشَّراء كذلك ، أو عارِصًا ؛ بأن اشتراها من مشد، لأن التَّصْعِيف صارَ وطيعة الأرضِ ؛ عينتَقِلُ إلى المُشلِم كالحراح.

وقد رُوي عن الحس بن عليُّ وَأَبِي مُرَيِّرَةَ وَأَنَسِ وَعِيرِهُم _ رضوانُ اللهِ عليهم -- أَنَّهُ الشَّرُوُ أَرَاصِ فِي سَوْدَ الْعَرَاقَ ، وكانوا يُؤذُّونَ عَنَهَا الْحَرَّاخِ ؛ وَلِأَنَّهُ مُؤْنَةٌ فِيهِ شَبُّهُ الْعُفْرِيَّةِ ، والإسلامُ لا يُناعِي الغُفُوبَةِ ، كما فِي الْخُذُودِ وَالقَصَّاصِ ؛ فَوَجُبُ الْفُولُ بِالْبَقَاءِ ،

وصدَ أبِي يُوسُفَ، يعودُ إلى عُشْرٍ واحدٍ، لأنَّ الدَّاعي إلى التَّصْعيف كَان كَمْرِ الكَافِرِ، وقد زالَ-

⁽١) في حاشية الأصل، الخ: إلى الصعيف،

 ⁽٧) ينظر: «البناية شرح الهناية» [٣٢/٣].

قال في اللجانة ولهم فون محمد الله فنما صح عنه

قال الله الحسب السلخ التي يوله والأصبح أنه مع التي حسمة الله في نقاء النصحيب وألا أن دولة لا سائل كا في الأصبي، والأصبي، لان المصحيب الأحدث لا سحقيل عشدة العدم بعثر الرحيمة

ولو كانت الأرْضُ للْمُنْتِمَ باعها من بعد بي يُدَّنَهُ بَاتُ عَمْرَ بَعْتِيْقُ

وقَالَ مُحمَدُ إِنْ كَانَ التَّصْعَفُ أَصِيبُ عَيْءَ لَأَنَّ فَ النَّامِ جَاءَ فِيهَ كَانَ عَارِضًا ، رُّذَ إِلَى الأَضْلَ عَبْدَ رُوبَ الْعَارِضِ

قَالَ فَخَرُ الإِسْلامِ وَالصَّحِيجُ عَلَا مُحَدَّدِهِ التَّعِينُ إِذَا أَشْرِي رَفَّ عُسَائِةً يَقِيَ الغُشُرُ كَذَلِكَ ، فَلاَ يُتَصَوَّرُ الْصَعِيفُ عَارِضًا

قولُه (قال فِي الكتاب، وهُو مولُ تنجيد مِنَا صبح عنه)، أي قال فِي كتاب الرَّكَةِ مِنَ إِلا مِنْدَ مِنَ المُستوطَّة ﴿ (وَهُو قَوْلُ تُحَمَّدٍ)، يَضِي الْحَرَّدُ إِلَى عُشْرِ وَاحَدٍ قَوْلُ مُحَمَّدٍ فِي اغْولِ الصحيحِ (عَنَّهُ)، أي عن تُحَمَّدٍ

قوله (قال الحنظت السُّح في بياب قوله و لأصبح أنه مع أبي حميعة في نقام التَّصْعيف)، أي فال صاحبُ والهداية و حنف سُسَح في بيال فول مُحمَّدٍ، والأصبحُ أنَّ مُحَمَّدًا مع أبي حبيعة [في غاء تَضَعيف]" ، لكن قول مُحمَّد لا يتاتَّن إلا في النَّضعيف لأضليَّ؛ لأنَّ بحادث لا يُتصوَّرُ عدد، ولهذا يجبُّ على التعليق عُشْرٌ واحدٌ عند مُحمَّدٍ؛ إذا شهر ها من منسم

قولُه (ولؤ كانت الأرضُ للسنم ناعها من بضرابيٍّ)

⁽١) في حاشية الأصل، فخ المشابحة

⁽١) ينظر: « الأصل: بمعروف بالمبدومة بمحمد بن الحسن الثيباني [١٩٧٠٢]

⁽٣) ما بين المعلومين زياده من ١٩٥٥ و (١٥) و فراء و فاسله

سول عابه النباد الله

اطُلمُ: أنَّ الأرضَ الغُشْرِيَّةَ إِد اشْتَرَاهَا مِنَ المُشْدِمِ مَصْرَامِيٍّ عَبِرٌ تَغْسِيٍّ ؛ يَبْطُلُّ الغُشْرُ، ويحِبُ [١٩٧٨/] الخَرَاحُ عبد أَبِي خَبِيفَةَ .

> وهد أَبِي يُوسُف يُصَاعَفُ عليهِ العُشْرُ ، ويُوضَعُ مَوضِعَ الحَرَاحِ . وقَالَ مُعَمَّدٌ: هِي عُشْرِيَّةٌ كما كَالَثُ ''

وقالَ مالكُ لا يَحُورُ البيعُ، وهُو احتيارُ القاصي أَبِي حَازِمٍ^(٢). كدا ذَكَرَ الهُنُورِيُّ

وجُهُ حوارِ النَّبِعِ أَنَّ الطُّشْرَ حَقَّ بَتَعَلَّقُ بالمالِ، فلا يَمْنَعُ تَمَلُّكَ الكَاهِرِ، كرَّكاةِ السَّائِمةِ

ثُمْ وَجُمْ قُولِ مُحَدَّدِ أَنَّ العُشْرَ مُؤْنَةً فِيهَا شِبَهُ الْفِبَادَةِ، فلا تَجِبُ عَلَىٰ الكَافِرِ البتداءُ، ولا تُبْعُنُ عَنْهُ بِقَاءً، كما في الحَرَاحِ على المُشْلِمِ،

ووجُهُ قول أَبِي يُوسُف أَنَّ الكَافِرَ لِيسَ بأهلِ لِلعبادةِ أَصَالًا ، وفي العُشْرِ معنَى العِبَادةِ ، ومَمْ يَتُقَ عبهِ الْقُشْرُ ، ولا سبيلَ إلى تنديلِ الأرضِ العُشْرِيَّةِ إلى الحَرَاحِ كُرْهَا ؛ هوجَبَ التَّشْعِيفُ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مشروعٌ ، كما في بَنِي تَغْلِثَ ،

ووجْهُ قُولِ أَبِي خَبِيفَةَ: أَنَّ الكَمْرُ بِنَاءٌ فِي أَدَاءِ الْعِبَادَةِ؛ فَبَطَلَ (١/٥٥٥/١) الْعُشُرُ، بِجِلافِ الْحَرَاجِ، فَإِنَّ الْإِشْلامَ لَا يُنَافِي أَدَاءَ الْعُفُونَةِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْعُشْرُ؛ تَعَبَّلُ الْحَرَاجُ؛ لِأَنَّهُ الْيَتُى بِحَالِ الكَافِرِ،

 ⁽۱) ينظر الشرح قاصيحان على الجامع الصعيرة [ق/٦٠]، قالصابه شرح الهداية، (۲ ۲۵۳)، قالب، شرح الهداية، (۲۲۴/۲)، قدم الهدير للكمال ابن الهمام، (۲ ۲۵۳)

 ⁽۲) وقع بالأصل (أبي حازم) بالحاد المهملة، وهو تصحيف والمثبت من (اساء) و (۱۹۰ و ۱۹۰۱) و (۱۹۰۱)

وقدضها ؛ فعليه البحرائج عند أبي حبيمة الله ؛ لأنَّهُ أَنْيَقُ بحال الْكَافر وعند أبي يُوسُف عليه الْفَشَرُ شف على، ويُصرِف معه رف البحراج الحدارًا بالتَّعْلَمِينَ ، وعد، أغولُ من تشديل

وَهِنْدُ مُحمَّدٍ عِلَىٰهِ هِي فَشَرِيَةً على حالها ، لأنَّ صَارِ مَانِهُ عَهَا ، فلا بِسَدَّنَ كَالْخَرَاجِ ،

ثُمَّ في روايةِ يُضَرفُ مصارف الصَّدفات. وبي روايَةِ يُضَرفُ معارف الْخَرَاحِ.

قَإِنْ أَحَدُهَا مِنْهُ مُسُلِمٌ بِالشَّفِعةِ. أَوْ رُفَتْ على الْنَاتِع لَفُسادِ الْنَيْعِ، فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ كَمَا كَانَتْ،

قولُه: (نُمَّ بِي رِوايَةٍ).. إلى آجِرِه يَغْيِي. عن شَخَمَّدِ رِو يتن في صَرَّفِ هذا

العُشر:

فِي رِوايَةِ ' يُصْرَفُ إلىٰ مَصَارِفِ الصَّدَفَاتِ '

وفِي رِوَايَةِ: يُضَرَفُ إلى مَصَارِفِ الخَرَاحِ ، أي الى أررَ فِ الشَّفَائِلَةِ ، ورَصَّهِ الطَّرِيقِ (١) ، ونحو ذلك ، على ما يُذْكَرُ مِن مَدَّ إِنَّ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ .

قولُه: (وإنَّ أحدها منهُ نَسْمَ بِالشَّعِينَ) إلىٰ أجره، أي إنَّ أَحَدَ الأرضَى المُشْرِيَّةَ مُسْلِمٌ مِنَ المَشْرَانِيُّ اللَّهِ الشَّمَانِيُّ اللَّهِ الشَّمَانِيُّ اللَّهِ الشَّمَانِيُّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللْمُولِمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللللْمُ اللللْمُولِمُ الللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ اللَّهُ الللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولِمُ الللْمُولِمُ اللللْمُولُولُولُولِ

و١٠). أي عي ياب من يجوز دفع الصدقة يابية كذا جاء في حاشيم. فاماه

 ⁽٢) أي يَعْطُهُ ومرافِقُ بِقَالَ وصِدتُ علامًا وصِداً ؛ إما صدتُ لَهُ عبى الطُويقِ وصد مكان بالعرصدِ
 وبالعرصياء وبالقُوصدِ أي بطريقِ الأرْبقاب والإنْبقاءِ بيطر فالعصباح المسيرة للعيومي [٢٢٨/١]
 مادة. وحداً

أَنَّ الْأَوَّلُ فَلْتُحَوِّرُ الصَّفَعَةُ إِلَىٰ الشَّهِيعِ كَأَنَّهُ اشْتراها مِنَ الْمُسْلَمِ، وأَنَّ التَّامِي فَلِأَنَّهُ بِالرَّدِّ وَدَرَا وَالْفَسْحِ مَحُكُمِ الْفَسَادِ خَعَلِ الْمَنْعِ كَأَنَّ لَمْ يَكُنُ، وَلأَن حَقَّ الْمُسْدِدِ لَهُ يَنْقَعَعْ بِهَدَ الشَّرَاءِ؛ لَكُوبِهِ مستحق الرد

وإدا كَانَ لِمُسلم دَرُ خَطَةِ فَجَعِيهَا لُسِنَانًا ؛ فَعَلَيْهِ الْغُشُرُ ، مَعْنَاهُ: إِذَا سَقَهُ مِمَاءِ الْعُشْرِ .

وأَمَّا بِذَ كَانَتْ تُسْفَى بِهَ ؛ لَحَرَاحٍ فَهِيهَا الْحَرَاحَ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْتَةَ فِي مِثْلِ هَذَا تَنُورُ مَعَ الْهَاءِ

الحَرَّاحُ أَوِ التَّصْعِيفُ

لَمَّا هِي صورة الأَحْدِ بِالنَّمُعَةِ عِلاَنَّ الصَّمْقَةَ تَحَوَّلَتْ مِنَ المُشْتَرِي _ وهوَ النصرائيُّ _ إلى الشَّعِيعِ _ وهو المُسْلِمُ _ فَضَارَ كَأَنَّ المُسْلِمُ اشْتَراها استداءً -

وَأَمَّا فِي صَورَةِ الرَّهِ بِالْفَسَادِ: فَلِأَنَّ البَيْعَ لَمَّا الْفَسَخِ صَارَ كَأْنُ لَمْ يَكُنُ ؛ وَلِأَنَّ حَنَّ الْمُشْلَمِ _ وَهُو البَائغُ _ لَمْ يَفْعِلْعُ بِهِذَا الشَّرَاءِ ؛ لِأَنَّ رَدَّه كَانَ مُشْتَحَقَّا ؛ لِوقوعِه فَاسَدًا . فَلَا خَزَاجٍ وَلَا مُشْعِيفٍ رِدِنُ.

قولُه: (وإذا كان للسلم دارُ حطَّةِ محملها بُسْتاناً ؛ فعلَيْهِ العُشْرُ) ، قالوا، هذا إذا شَقِي بماهِ الغَشْرِ ، كبثرٍ وعيْرٍ وسماهِ وبخرٍ ، فأمَّا إذا شَقِيَ بماهِ الخَرَاجِ ، كأنهاد الأَعَاجِمِ ، فهُو خَراجِيُّ ، وإنْ شَقِي بسَيْحُونَ ` وجَيْحُونَ ` وهِجُلَةً والفُرَاتِ ، فعد أبي يُوشْفَ: خَرَاجِيُّ `)

 ⁽۱) ميثۇرى بەنج أولە وسكون ئابيە، وحادىهمىلە، وأخرە بون دىلىر مشھور كېپر بىما وراد النهر، وهو
 فى حدود بلاد التُرك بنظر المعجم البدان، تبائوت الحدوي (۲۹۴۳)

 ⁽٣) چَيْخُونَ بِالْفَتْحِ، ثُمُ السَكُون، وحاد، وواو ويون؛ بهر عظيم مخْرَجُه من بالاد الروم، بن هيوه تُشْرف يَدْيُون جِيْحَانِ يَنظرِ اللروض المطار في حبر الأفهدرة الخديري [ص/١٨٥]

⁽٣) يغفر المحتلف الرواية الأبي النبث السمردنديّ [٢٠٥،٢]، اشرح قاضيحان، على الجامع؟

ولسن على المخوسيّ في داره شيء الآن عُما الله حعل المساكل عَمَّوًا الله على المساكل عَمَّوًا

وهند مُحمدِ عُشرِيَّ، لأنَّ ترجيه بُنَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله يخْصُلُ به

قال الإمامُ [الزّاهدُ] "العثانيُّ وهد لمسكلُّ، لأنَّ هد يحاث بحرح عمل المُشلِم ابتداءً،

ودكرُ ششْنُ الأنشَّة بشَرِخْسِيُّ في كتاب فالنجامع لصغيرة أنَّ عنه العُشر بكنَّ حالي، وهُو الأطهرُ، فإنَّ سفاةً مرْةُ من ماء العُشر ، ومنَّه من ماء الحراج، فعلم العُشْرُّ ؛ لِأنَّةُ أُحِقُّ بِالعُشْرِ مِنَّ النحراج

والجوابُ عَن إشكال [الرّاهد] العثّانيّ مقولً أوصع لحرح على المُشهِم ابتِداءً بطريق الخررة أمّا إذا احتاره الشّنيم، فيخُورُ دلك، وقد المُشهِم ابتِداءً بطريق الخرّاح، ألّا برى أنّ الشّنيم إذا أحد أرض مينة بوذل احتازه ؛ خَيْثُ مقّاةً بماء الحرّاح، ألا برى أنّ الشّنيم إذا أحد أرض مينة بوذل الإمام، وسقّاها بماء الخرّاج؛ يجِبُ عليهِ الخَرَاحُ؛ كنا هذا.

قولُه: (وليْسَ على المخُوسيُّ عي داره شيءً).

قَالَ فَخُرُ الْإِسْلَامِ " أَصْلُ دَلَكَ أَنَّ الشَّورَ قد وقع عيها التَّسْفِيمُ على أَنَّ لَا مُؤْمَة فِيها ؛ بِانْفَاقِ الأَثْرِ وإحماعِ فَشَنْفِينَ ؛ أَلَا ترى أَنَّ هذا الحقَّ إِنَّمَا وَجَمَّ فِي الشَّرْعِ بِأَرْضِ بَامِيَةٍ ، وهذِه أَرضٌ عيرُ ناميةٍ ، فأد حعلها بُشَتَامًا ؛ فَسَرَتُ نامِيةً ، كما إِدَا جعلَ العلوفة نَبَائِمةً

ع - الصيفير [ق1 / 2] ، فاتح القديرة [٢ ٢٥٧] ، فالبحر الرائزة [٥ ١٩٣] ، رد السختار [٢٠٠٦]

 ⁽١) ما يين المعلوفتين ريادة من اجاء واقعام، وافراء، والساء

 ⁽٧) ما بين المعقوفتين زيادة من اجاله والسالة والرالة والسنة

 ⁽٣) ينظر، قشرح الجامع المخيرة للبردوي [6/11].

وَإِنْ جَعَلَهَا بُشْتَانًا فَعَنَبُهِ الْحَرَاحُ، وَإِنْ سَقَاهَا بِمَاءِ الْغُشْرِ؛ لِتَعَدَّرِ إِيحابِ الْعُشْرِ، إِذْ يَبِهِ مَضَى نُقُرْبَةِ فَتَعَبَّنَ الْحَرَاحُ، وَهُوْ عُقُونَةٌ بَلِيقُ بِحَالِهِ وَعلى قياسِ قَوْلِهِمَا يَجِبُ العُفْرُ فِي العاءِ العُشْرِيَّ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رِكْنَ عُشْرًا وَاحِدًا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عُشْرًا وَاحْدًا، وَعِنْدَ أَنْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رِكْنَ عُشْرًا وَاحِدًا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عُشْرًانِ، وَقَدْ مَرَّ الْوَحْةُ،

ثُمَّ العامُ العُشْرِيُّ ماءُ السَمَاءِ. وَالآبَارِ، والعُبُوبِ، وَالبِحَارِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ تَحْتَ وِلاَبَة أَحْدِ. وَالعامُ الحرَاجيُّ ماءُ الأَنْهَارِ الَّتِي شُقَّهَا الأَعَاجِمُ.

نَّهُ عَلَهِ الْخَرِخُ سُواءُ نَفَاهَ بِغَاءِ الْغُشْرِ، أَو بِمَاءِ الْخَرَاحِ؛ لِأَنَّ الكَّمَرُ يُنافِي الْفِنَادَةُ. مَجَلَافِ النُّسُفِ إِذَ حَفَلَ دَرَهِ بُسُنَامًا؛ يُغْتَبُرُ الْمَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِشْلَامَ لَا يُنافِي العُفُرِيَةُ. فَاشْتَقَامُ تَوْظِيفُ الْخَرَاحِ عَلِيهِ،

قُولُه (وعني قِيَاس تولهما يحبُ النُّشَرُ (١٥٠٨-١ فِي المَاءِ العُشْرِيُّ).

بيالُم أنَّ إيحانَ الفُثْرِ على الكَاهِرِ في الأرصِ الفُثْرِيَّ: يَجُورُ عَـدَ أَبِي يُوسُفَ وشُحمَّدِ، كما إد اشترى النَّمُيُّ أَرْصَا عُشْرِيَّةً مِنَ المُسْلِمِ، فعلَىٰ هذا القِيَاسِ يجِبُ أَنْ (١٠٠٠هـ) يُؤْخِدَ القَشْرُ مِن المجُوسِيُّ الَّذِي جعَلَ دارَه يُستانًا وسقَاةً بِمَاءِ العُشْرِ،

لكنَّ هندَ أَبِي يُوسُّفَ: يُصاعفُ عليهِ العُشْرُ.

وصدْ مُحمَّدِ: عُشْرٌ واحدٌ، ثمَّ فِي رِوَايَةٍ ۚ يُصْرَفُ إلىٰ مَصَارِفِ الخَرَاحِ، وفِي رِوَايَةٍ ۚ يُصْرَفُ إلىٰ مَصَارِفِ العُشْرِ، كما فِي الدَّشِّ إذا اشترَىٰ أرضاً عُشْرِيَّةً ،

قولُه (ثُمَّ الماءُ الغَشْرِيُّ ماهُ السَّماءِ والآبارِ والغُبُون والبِحارِ الَّتِي لا تَذُخُلُ تَخْتُ وِلَايَةِ أَحْدٍ، والماءُ الحراجيُّ ماهُ الأنهار الَتِي شَفِّها الأَعَاحِمُّ)، وهي هذه الأَنهارُ التِي شَفِّها الأَعَاجِمُّ)، وهي هذه الأَنهارُ الصَّغَارُ التي هي بلادِ العجمِ، وقد صارَتْ في أيدِي المُسْلِمِينَ على سبيلِ الغُنيمَةِ، أمَّا الأَنْهَارُ الكِبَارُ مِثْلُ جَيْخُونَ وَسَيْخُونَ وَدِجْلَةَ وَالعُرَاتِ، وهي خَرَاجِئُهُ

- A 14 Cut, -

عبد آني ٿوشف ۽ غشونة عبد تنجش، وهدا ساءَ على له هن مغ عسها لابدي؟ وهل تدخلُ تحتُ وِلَايَةِ أحدٍ؟

فعند أبي يوشف يقعُ علمها لأبدي، وعند محمد لا

وَجُهُ قُولِ مَحْمَدٍ أَنَّ إِنَّنَاتَ النِّهِ عَلَى هَذَهُ لَمِينَ، وَدَحَالِهِ تَحْتَ وَلَايَةٌ آخِدٍ ، لا يَمْكِنُ ؛ فَأَشْنِهُتِ النِّحَارِ وَمِنَاهُ الْغَيُونَ وَ لأَمْصَارِ

ووجَّهُ قولِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ هذه السياء قد كذَ تُسَلَّ إِنِي الْكُتَّارِ، وقد صارَتُ لِلمُسْلِمِينَ وَ فَأَشْنَهِتَ الأَنْهَارُ التِي شَقْهِ الأعاجَدُ، ولِنَكُلُّ إِنْهَ لَنْدَ عليها باتحادِ الشَّمُنِ وَالقُنَاظِرِ عَلَيْهِا.

ثمَّ أَعَلَمْ: أَنَّ جَيْخُونَ أَسَمُ نَهْرِ نَنْعِ وَسَيْخُونَ أَسَمُ بَهْرِ لَثُونَ وَدِخْنَةَ سَمُّ مَهْرِ بعدادُ وَالْفُواتَ: أَسَمُ نَهْرِ الكُوفَةِ، وهذا هو المشهورُ

> وقَالَ صاحبُ (الكشاف): (المَيْخُونُ اسمُ نَهْرِ لهذه " فأقولُ، لا إن منذم المُشَاحَة في التشبية، ويختملُ أنَّهُ مَشْرَئَاً

وذَكَرَ فِي اصحيح مُسْلِم ا: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ * قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ - وَسَيْحَانُ وَجَيْحَانُ ، وَالْفُراتُ وَالنَّبِلُ كُلُّ مِنْ أَنْهَارِ اللَّحِثَةِ » * وقد روى شَشِيمٌ سَيْمَانُ وَجَيْحَانُ } على وَرُن فَمُلانَ .

 ^() ينظر الثانيات شرح الهداياة [۲ ۲۵۲]، البناية شرح الهداية [۲۲۷]، منجمع الأنهو [۲۱۸.۱]، ومنع العديرة [۲ ۲۵۷]، النامع الكبير شرح النجامع الصنفير [ص ۱۳۱]

 ⁽٢) ينظر (الكشاف) الرمحشري (١٧٩/١].

 ⁽٣) أخرجه حسلم في كتاب البعثة وصف تعيمها وأهلها بنات ما في الدنيا من أنهار البعثة [رقم/ ٢٨٣٩] ، وأحمد في ١٥نصبدة [٢٨٩٤٢]، من حقيث أبي هزيرة بهديه

وَمَاءُ حَيْثُونَ، وَسَيْخُونَ، وَدِجْلَةً، وَ لَقُرَاتِ عُشْرِيٌّ عِنْدَ مُخَمَّدٍ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْمِيهَ أَحَدُّ كَالْبِحَارِ ۚ وَخَرَاحِيٍّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ؛ لِأَنَّهُ يُتَّحَدُّ عَلَيْهَا الْقَنَاطِرُ مِنَ السُّفُنِ وَهَذَا يَدُّ عَنِهَا

قولُه (وهد بَدَّ عليْه). أي أنحادُ الفَاطِرِ مِن السُّفُّ بَدِّ على هذه المياهِ. ثمَّ اعلمُ أنَّ النَّزَجَ على لوغَيْنِ خَرْحُ مُقاطَعةٍ، ويُسمَّى، حَرَاجَ وطيعةٍ والثامي حَرَاحُ مَفَسَمةٍ

أَمَّا الأولُ. فهوَ مَا ثَبْتُ مَوظِيفٍ عُمْرَ بإحماعِ الصَّحَابَةِ في كُلَّ جَرِيبٍ^(١) أَرْضٍ بَيضاءَ تَصُلُحُ لَدَّر عَةِ. فَهِيرٌ مَمَا يُرْزَعُ فيها ودرُهمُّ

وَالْقَهِيزُ. هُوَ الْصَاعُ.

واللَّمُوهُمُ هُوَ اللِّصَّةُ للحالصةُ، ورَّبُهُ ورْلُ سَبْغَةٍ -

والجَرِيبُ: أرصُّ طونُها سِتُّولَ دِراعً ، وعَرْضُها سِتُّولَ دَيْرَاعِ المَلِكِ كِسُرَى ، وهي سَنعُ قَلْصَاتِ يَرِيدُ علىٰ دَرعِ العامة بِقَيْصةِ ، وهي جَرِيبِ الرَّطْبَةِ: خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، وهي جَرِيبِ الكَرُم: عشرةُ دَرْهِمَ .

وَأَنَّ الْجَرِيبُ الَّذِي فِيهِ أَسْجَارٌ مُثْمِرةٌ ولا تَصْلُحُ للرَّرَاعَةِ ؛ لَمْ يُدْكُرُ فِي ظَاهِرِ الرُّوَاتِةِ

وعن أبِي يُوسُّفَ: إِذَا كَانْتِ النَّجِيلُ مُلْتَقَّةً جَعَلْتُ عَلَيْهَا الْحَرَاحَ بِقَدْرِ مَا تُطِيقُ، ولا أَرِيدُ عَلَى جَرِيبِ الْكَرْمِ، وفي جَرِيبِ الرَّغْفَرَانِ بِقَدْرِ مَا تُطِيقُ، ويُنْظُرُ إِلَىٰ عَنَّتِهَ، فإِنْ كَانَ بِبلُغُ عَلَّةً الأَرْضِ الْمَرْرُوعَةِ ؛ يُؤْخَدُ مِنْهَ قَدْرُ خَرَاحِ الزَّرْعِ ، والْ

⁽۱) الجَرِيبُ مِنَ الأَرْصِ والطَّعَامِ مِقْدَارٌ مَثْلُومُ السَّرَعَ والمِسَخَه، وهُو عشرةُ أَقْهِرَةٍ ويُقَالَ الحِرِيبُ مِكْيَالٌ قَدْرُ أَرْيَعَهِ أَقْعَرَةٍ وقَالَ يَغْضُهُم إِنَّهُ يَخْتِفِ باختلافِ النَّسَانِ، كَائزُ طَّلِ والمُدُّ والدِّراعِ ونحو دَلِث يَنظِر قاتِج العروسِ طَرَّبِيدِي [۱٤٧/٢] إمادة جرب]

وفي أرْص الطَّبيّ والْمرَأَة التَّعْليَين ما في أرْص الرَّحُل ". يغي الْعُشُر لَمْصَاعَفَ في الْعُشْرِيَّة ، و لَحراح الوحدُ في الْحراحيَّةِ ؛ لأنَّ الصُّلَحَ حرى على تضعيف الصَّدقة دُون المُؤْمة المخصة ، ثُمَّ على الصَّبِّ والْمرَّأَة إذا كان من

كَانَ يِسْلُمُ عَلَّةَ الرَّاسِّيةِ ؛ يُؤْحِدُ حَمْسةً

وأمَّا خَرَاحُ المُقَاسَمَةِ، فهو أنَّ الإمام إذا منَّ على أهل بندةٍ فتحها الحقل على أراضِيهمُ الخَرَاحُ مقدارَ خُلْس إلا الإمام إلى الحارج الواعيرة من الزَّبع والنَّب والنَّب والنَّب والنَّب وهذا جائزٌ اكما فعلَه رَسُولُ اللهِ يَثْلِثُ بأهل حير الويكونُ حكمته خُكُمُ اللهُ عَلَمُ ويتعلَّق بالحارج اللهُ أنَّة يُوضَعُ في توضع الحراح الأنَّة في الحقيقة خرَاحٌ الدواح الأنَّة في الحقيقة خرَاحٌ الدواح الذَّب ها التحققة الله وعيرُه المحارج المناهمة المناهمة الله وعيرُه المناهمة الم

قولُه: (الأِنَّ الصَّلْحَ جَزَى علَىٰ تصعبِم الصَّدقَةِ دُود السُّوْنة المُخصةِ).

أرادَ بِالمُؤْمَةِ المَخْضَةِ: الخَرَاخَ؛ لِأَنَّهُ مُؤْمَةٌ لِيسَ فيه معنى العِدَدَة، يَغْبِي: أَنَّ صُلُحَ عُمَرَ وَتَعَ مع بنِي تَغْلِث في تصعيفِ الصَّدَقَةِ دونَ الحَرَّحِ، فلهدا يُؤْخَدُ مِن صِبْيايِهم ويسائِهم [١ ١٧٥٠] صَدَقَةٌ مُصاعَفةٌ وخَرَاحٌ واحدٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: الصَّبِيُّ التَغْسِيُّ والمَرُأَةُ التَعْلِيَّةُ إدا مَّ على العاشِرِ بأحدُّ مِن المَرْأَةِ دونَ الصَّبِيُّ ، فكيفَ يُؤْخَدُ هما مِن الصَّبِيُّ التَعْلِبِيُّ هي أَرْصِهِ صَدَفَةٌ مصاغمةٌ ؟

قُلْتُ: لا تُعْتَبُرُ الأَهْلِيَّةُ ولا المالِكُ في النَّشْرِ وَالخَرَاحِ، حتى يَجِتَ في الأَرْاطِي الرَّكَاةِ، حَيْثُ تُعْتَبُرُ فيها الأَرْاطِي الرَّكَاةِ، حَيْثُ تُعْتَبُرُ فيها الأَمْلِيَّةُ، والمالِثُ والعائِمُ بأحدُ الرَّكَاة، ولا زَكَاةَ على الصَّبِيُّ

⁽١). وأد يملد في (ط) الالتعنية

⁽٢) ينظر الاتجمه المعهامة بعلاء الدين السعرقندي [٢٢٥/١]

الْمُسْلِمِينَ الْعُشْرُ ، فَيُصَعَّفُ دلِكَ إِذَا كَامَا مِنْهُمْ

قَالَ وَلَيْسَ مِي غَيْنِ القِيرِ وَالنَّفَظ مِي أَرْضِ العُشْرِ شَيْءٌ ؟

قولُه: (فَيُصِعَفُ دلك إذا كاما منهُم)، أيْ، يُصَعَفُ الغُشُرُ إذا كَانَ الصَّبِيُّ وَسَتَرَّأَهُ بِن سِي تَعْبِبَ

قولُه (ولس في هير الفير واللّفظ في أرْصِ الغُشَر شيّهُ)، يغني. لا يجِبُ
فيه بغُشُرُ وَلِانَّهُ عَنَى نَفُورُ كَفَيْنِ الماءِ، ولا عُشْرَ في الساءِ، فكَدا في القِيرِ وَالنَّفْظِ،
أَنَّ إِذَ كَانَتُ فِي أَرْضِ الْخَرْحِ وَإِنْ اللّهِ وَإِللّهُ الْحَرَاحُ إِذَا كَانَ وَرَاءَ مُوضِعِ القِيرِ،
والنَّفَظُ: أرض فرعة صالِحة للرَّراعة والأَنْ سبَتَ وجوبِ الحَرَاحِ وَ الأَرضُ تُنْفِيةً وَبِغَيْنَ الثَّمَكُنَ مِن طَبِ النَّفَ وَبِالرَّراعة ، ثمَّ الْغُشْرُ وَالْحَرَاحُ لا يَجْتَمِعانِ
في أَرْضَ وَ حَدَةٍ وَ حَلاقً بِشَيْعِينُ الْ.

لما ما دَكَرَ أَبُو حِيفَةً فِي المُسَدَّةِ؛ غَلَ حَنَّادٍ، غَلَ إِبْرَاهِيمَ، غَلَ عَلْقَمَةً، عَنِ ابْنِ مَنْشُودٍ عَنِ النِّبِيِّ ﷺ قَالَ ۖ الَّا يَجْنَعِعُ عَلَى مُسْلِمٍ غُشْرٌ وخَرَاحٌ فِي أَرْصِ وَاجِلَةِهُ *'.

 ⁽١) ينظر النهاية النطلب في دراية المدهمة الأبي المعالي الجويني (٣٠٥ ٨) و ١٩المجم الوهاج في شرح المنهاج اللّذيري (٤/٢/٥)

⁽٢) أحرجه ابن عدي في التخاطرة [١٥٨/١٠] ، ومن طريقة البيهةي في الدسن الكبرىة [٢٥ - ٢٢٩] ، والمحطيب البحدادي الكبرىة [رقم - ٢٢٩٠] ، وابن حبال في اللمجروجينة [٢٤ ٢٤] ، والمحطيب البحدادي في الدريح بعدادة [٢٩/٣] ، وابن طريعة ابن الجوري في التحصيقة [٣٩/٣] ، وأبو نعيم في الدريح بعدادة أبي حيمة [٩٠/٤] ، من طريق يَخْيَن بن هيه حدث أبر حيمة عن حداد عن إبراهيم في فلمبند أبي حيمة أرض معود إلى به.

قال ابن علي فعدا الحديث لا يتربيه عبر يخيى بن عبسه بهذا الإسناد عن آبي حديمة ، وإنَّما يُتروى عدا من ول إبرنغيم، ويَحْكيه أبو حيمه عن حماد، عن إبراهيم في قوده ، وهو مدهب أبي حديمه ، وجدء يُحْتِي بن عبسه هرواه عن أبي حيمة ، فأرصله إلى النبي الله وأبطل هيدة .

لأَمَّةُ لِنسَ مِن أَمِرَالَ الأَرْضِي، وَإِنَّمَا هُو عَيْنٌ فَوْ إِذٌّ كَعَيْنَ الْمَاهُ

وعليّه في أرْض الْحراج حراجٌ، وهذا إذا كان حريثَهُ صالحًا للوّراعةِ؛ لِأَنَّ الْحراج يتعلَّقُ بِالتَّمكُن من الرّراعة

وَالْأَنَّ السَّوَادُ فَتِحَ، وَلَمْ يُلُمَلُ عَنَ أَحْدِ مَنَ أَنْهُمَ الْعَدِدَ، وَلَاهَ حَوْرِ اللَّهُمُ جَمَعُوا بَيْلُهُمَا، فَمَنَّ حَمْعَ بِينِهِمَا فَقَدَ حَامِفَ الْإِحْمَاعِ

قولُه، (لأنَّهُ لَيْسَ مَنَ الرَّالِ الأرضَ)، هي حَمَعُ لَيْنِ، وَلُولُ لاَرْضِ _يَغْهَا، وهو ما يَخْصِل مِنْهَا، وغَنَى بها، الأرز ق، كالحلطة ولحوه

واللهُ أَعْلَمُ.

وقال أبنَّ حيان: ولَيْس هذا بنُ كلام النَّبِيُ ﷺ
 وقال النووي: وخديثُ باطِلٌ مُجمعٌ عن صغيرِه- ينظر: والمجموع شرح المهدب، للنووي
 [a a 1/a] ، ووصب الرابة المارية (٤٤٢/٣) -

تِنَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفَعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لا يَحُوزُ الْأَصُلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ. ﴿ إِنَّمَ كَصَّدَفَتُ لِلْمُقَارَةِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [الله ٦٠] الآيَة ،

بَابُ مَنْ يَحُوزُ دَفَعُ الطَّنَدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لا يَجُوزُ () حصصه

لَمَّا ذَكَرَ الرِّكَاةَ وَمَا يَلْحُهُمَا مَنْ خُمْسِ الْمُعَادِنِ وَالْعُشْرِ: احتاحَ إلَىٰ بَيَانِ الْمَصْرِفَ؛ فَشَرَعَ فِي بِيانَهِ.

والأصلُ في هذا البابِ فولُه تعالىٰ ﴿ إِنَّمَا الطَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاقِ وَالْمَسَكِيلِ
وَالْعَبِيلِينَ عَلَيْهَ وَأَلْمُولَفَ فَتُومُهُمْ وَفِى اَرْقَابِ وَالْفَرِيدِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَأَبْهِ
النَّمَيِيلِ فَرِيصَةُ مِنَ اللَّهِ وَأَنَهُ عَبِيمُ حَحَجِيرٌ ﴾ [عربه ٦٠].

قَالَ علماءُ المَعانِي والبيانِ: ﴿إِنَّمَا ۚ لِحَصْرِ الشيءِ فِي الْحُكْمِ ؛ كَفُولُكَ: إِنَمَا رَيْدٌ مَنْظَبِقُ ، أَو لِخَصْرِ الخُكْمِ فِي الشيءِ ؛ كَفُولِكَ: إِنَمَا المُنْطَلِقُ زَيْدٌ ، لِأَنَّ كَلِمَةً وَإِنَّهُ المُنْطَلِقُ زَيْدٌ ، لِأَنَّ كَلمةَ وَإِنَّهُ للإثباتِ وقما الشَّعِي فَيْقُتَهِي إِثباتِ المدكورِ ، ونَفْيَ مَا غَدَاهُ .

ومعنى الآية _ وافة [* *** ما أطلمُ _: الصَّدَقَاتُ للأصبابِ المَدكورةِ لا لِغيرِهمْ ؛ كقولِكَ: إنَّما الحلافُ لقُريْشِ أَي لهمْ لا لِعيرهِم ، والعُدُولُ في الآيةِ عِنْ اللاهِ ، والعُدُولُ في الآيةِ عَنِ اللاهِ ، إلى «في في الأربَعَةِ الأحيرةِ ؛ لِلإيدانِ بأنَّهم أَرْسَحُ في [استِحْقاقِ] (*) التَّصَدُّقِ عَلَيْهِم مَثَنُ سَبَقَ دِكُرُه - كذا قَالَ صاحتُ *الكَثَّافِ*(*).

 ⁽١) وقع بالأصل قباب مصرف الركاة؛ والعيب من قمة، وقفة، وقرق، وقرق، وقرت،

 ⁽٦) ما بين المعقوفتين ريادة من: ١٩١١ و ١٩٠١ و ١٩٦١ و ١٩٦١ و ١٩٦١.

⁽٣) ينظر (الكشاف) للزمخشري [٢٨٣/٢]

مهذه شمانيةُ أَصْنَافٍ ، وقدُ سقط سها لمُؤلِمَةُ تُلُونَهُمْ ، لأَنَّ الله تعالى أعزَّ الْإَسْلامُ

وقولُه، ﴿ وَرِيصَةَ مَن آديه ﴾، في معنى المصدر المؤكّد، لأنَّ معنى قولِه، ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ ' فرصَ اللهُ الصَّدْقات لهُم

قولُه: (فَهذهِ ثمانيةُ أَصَافٍ، وقدْ سقط منها المُولِّفَةُ قَلُولُهُمْ)، أي المَدْكورونَ في الآيةِ ثَمَانِيةُ أَصِنافٍ، وقدْ سقطتِ المُؤلِّفَةُ قُلُولُهُم في حلافةِ أبي يكرٍ، والعَقَدَ عَلَى دلكَ الإجماعُ.

وهُم قَلاقَةَ عَشَرَ رَجَلاً ؛ ذَكَرَهُمُ الحافظُ أَبُو مُوسَىٰ المَدِيئُ اللهِ فَي الْمالِيهِ ، عَدَ دِكْرَ عَدِيُ بْنِ قَيْسٍ : اللهُم أَنُو سُفَيَانَ بْنُ حَرْبٍ مِنْ بَنِي أُمَيَّةً ، وَالحَارِثُ بْنُ مِشَم ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَرْبُوعِ مِنْ بَنِي مَحْرُوم ، وحَكِيمُ سُ هِتْ مِن بِي خُونِيْكِ مِن بَنِي أَسَدِ بنِ عبدِ الْعُرَى ، وضَفُوالُ بنُ أُمِيَّة مِن بَنِي خُمَع ، وعَدِيُّ سُ قَيْسٍ مِنْ بَنِي بَنِي أَسَدِ بنِ عبدِ الْعُرَى ، وضَفُوالُ بنُ أُمِيَّة مِن بَنِي خُمَع ، وعَدِيُّ سُ قَيْسٍ مِن بَنِي سَهَم ، وَسُهَيْلُ بنُ عَمْرٍ و ، وَخُونِطِتُ بنُ عَبْدِ الْعُرى مِنْ عَمرِ شِ أُو يُونِ ، والفلاءُ شُ عَنْ عَمرِ شِ نُويَ وَالْفَلاءُ شُ عَلَا الْعُرى مِنْ عَمرِ شِ أُونِ ، والفلاءُ شُ خَارِم مِنْ نَبِي سُنَيْم ، وعَيْنِيَةُ بْنُ جَفْسٍ مِنْ بَنِي مَنْ مَنِي سُنَيْم ، وعَيْنِيَةُ بْنُ جَفْسٍ مِنْ بَنِي مَنْ مَنِي مُنْ مَنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مَنْ مَا مُؤْمِن مِنْ بَنِي مُنْفَعْ ، وَ لَا أَنْ عُنْ مَالِكُ بنُ عَوْفٍ مِنْ بَنِي حَلْظُنَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مِنْ مَا مِنْ مَالِكُ مِنْ عَرْوَى مِنْ عَمْ لِنِي مُنْفِيم مِنْ بَنِي مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ مُنْ مَا مُونِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مِنْ عَامِ مِنْ مُنْ مِنْ مَالِكُ مُنْ عَرْوَى مِنْ عَمْ وَلَوْلُ مُنْ مُؤْمِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مِنْ مَا مِنْ اللَّهِ مِنْ مَا مُؤْمِنِهِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مُنْ مُ مُنْ مَا مُؤْمِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مُنْ مُنْ مَا مُولِكُ مُنْ مُؤْمِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَ لاَ قَرْعُ مُنْ مَا مُؤْمِ مِنْ بَنِي حَلْفَلَةً ، وَلاَ قَرْعُ مُنْ مَا مُؤْمِ مِنْ بَيْعِلُ مِنْ مِنْ اللهِ مُنْ مِنْ مُونِ مِنْ بَيْ مُؤْمِ اللهُ مُنْ الْمُؤْمُ المُولُلُكُ مُنْ مُؤْمِ مِنْ بَيْ مِنْ مِنْ مِنْ الْمُؤْمُ اللهُ مُنْ مُؤْمِ مِنْ بَيْسِ مُنْهِمِ مُؤْمِقٍ مِنْ بَيْمُ مُونِ مُنْ مِنْ مُؤْمِ مِنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مِنْ مِنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُنْ مُؤْمِ مِنْ مِنْ مِنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُؤْمُ مُنْ مُنْ مُؤْمِ مُ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمِ مُنْ مُؤْمُ مُ مُنْ مُومِ مُنْ مُومِ مُنْ مُومُ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ م

فَأَعْطَاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ (١ ١٧٠٤ مِنْةُ [مِنْةً]") مِنَ الإبلِ؛ إلَّا حُويْطِتَ بْنَ عَبْدِ الغُرَّىٰ، وعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَرْبُوعٍ؛ (١ ١٦٠ مَ أَغْطَاهُمَا حَمْسِينَ حَصْبِينَ مِنَ الإبلِ».

وذَكَر فحرُ الإِسْلامِ: رَبُّدَ الحَيْلِ، وَعَلْقَمَةً بْنَ عُلَاثَةً مِنْهُمْ * وَ

 ⁽١) هو المحافظُ أَيُّو تُوسئ المدينيُّ وتوفي في ناسع جُمادي الأولى سنة إحدى وثمانين وخمس مثه،
 وكانت والادنُه تاسع عشر من دي المعدد سنه إحدى وحمس مثة كدا جاد في حاشية الامة

⁽٣) الأَقْرَعُ بْن حابس بَيْمي كنا دكره ابن شاهين كذا جاء في حاشيه فم؛ وقات،

 ⁽٣) ما يين المعقوضين رياده س (م) ، ولف ا ، ولامة والر) ولات إ

 ⁽¹⁾ أي: بن جملة المؤلّمة قلوبهم، كذا جاء في حاشيه ٩٩٤

B shallest D

قَالَ الإمامُ الأسْبِيجَابِيُّ فِي اشْرَحِ الطَّحَاوِيُّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اليُؤلُفهم على الإسْلام ، مَنَمًا قُصَلَ الرسولُ الله حامُوا إلى أَبِي مِكْرٍ ، فاسْتَبْدلُوا مِنهُ خَطُّ لَسَهامِهِمْ ، فَبَدَلَ لِهِمُ الحَطَّ ،

ثمَّ جاءرا إلى عُمَرُ؛ فأحروهُ بدلكَ، فأخدَ الحَطَّ مِن يَدِهِمُ ومَرَّقَه، وقَالَ: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُغْطِيكُمُ لِيُؤلِّفُكُمْ على الإِسْلامِ، فأمَّ اليومَ فقد عَزَّ اللهُ دِينَه، فليسَ بَيسا وَبِيكُم إلَّا السَّيفُ أو الإشلامُ.

قَالَصَوْقُوا إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ ، فَقَالُوا، أَنْتَ الْحَبِيقَةُ أَمْ هُوَ ؟ قَالَ: هُوَ إِنْ شَاءَ اللهُ. وَلَمْ يُتَكِرُ عَلَيهِ ؛ فَيَطَلَ حَقُّهم مِن دلكَ اليومِ وَيقِيَ سَبْغَةٌ » .

فَإِنْ قُلْتَ: ذَكَر صاحبُ الكَشَّافَ؟ [الرُّوَايَةُ عَن عِكْرِمَةَ: أَنَّ الصَّدَقَاتِ تُفَرَّقُ عَلَى الأَصْنَافِ النَّمَانِيةِ، وكُمَا عَنِ الرُّهْرِيُّ؟ (*)، فكيفَ النَّسَحَتِ المُّوَلِّفَةُ قُلُوبُهُم؟ ولا يَجُورُ النَّسُحُ بالإجماعِ، عَلَىٰ مَا عَلِيهِ جُمهورُ العُلَمَاءِ (*).

قُلْتُ: هذا ليسَ مِن بابِ النَّسُخِ؛ بل مِنِ انتهاءِ الحُّكَمِ بانتِهاءِ العِلَّةِ الداعِيةِ إليهِ، وقَد كانوا يَعرِفونَ الدَّاعِيَ إلى الخُكْمِ، فلنَّا رالَ الداعِي؛ أَجْمعوا على خلافِ دلكِ الحُّكُم،

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ كَانَ يُعطِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُؤَلِّفُهُم على الإِسْلامِ ؛ حوْفًا وِنْهُم الاَنْهِ ﷺ ؟ مِنْهُم اللهِ عِلَيْهِ ؟ مِنْهُم اللهِ عِلَيْهِ ؟ مِنْهُم اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ ؟

قُلْتُ ﴿ مَا كَانَ يُعْطِيهِم رَسُولُ اللهِ ﷺ خَومًا مِنْهُم ﴿ بِلِ كَانَ يُعْطِيهِم خَشْيَةً أَنْ

⁽١) ينظر فشرح محمر الطعاوي؟ للإسيجابي [ق/٤٢٤]

⁽٣) _يطر: (الكشاف) للزمختري [٣٨٣/٣]

 ⁽٣) أي لا يجور أن يكون الإجماع ناسعًا للحكم كذا جاء في حاشية ٥٩٤

رُأَعْنَىٰ عَنْهُمْ ، وعلىٰ دلك انْعقد الإخماعُ.

يُكِبُّهُمُ اللَّهُ عَلَىٰ [٢ ٢٠ م] وُجُوهِهِمْ فِي نَارِ جَهِنَّم ، كما جاء في الحديث ا

وَقِيلَ: هُم كانوا ثلاثةَ أَفْسام.

قِسْمٌ: كَانَ يُعْطِيهِمُ [رَسُولُ اللهِ ﷺ [" إِليَّسْمِوا، أَوْ يُسْلِم قومُهُم بوسُلامِهم،

وقِشَمُّ: كانوا أَسْلموا؛ ولكنَّ [رَسُول اللهِ ﷺ] " كَان يُريدُ تَقْرِيزَهُم عَلَىٰ الإِسْلَامِ؛ لِضَعْفُ قُلُوبِهُم

وقِسُمٌ: كَانَ يُغْطِيهم لدَفْعِ شَرِّهمْ عَنِ المُسلمينَ، والاستِعادةِ بهمْ على عيرِهم مِنَ الكُمَّارِ ، حين كَانَ في الإِسُلام قِلَّةً .

قولُه: (وَعَلَىٰ ذَلِكَ الْمُقَدَ الْإِجْمَاعُ)، أي: عَلَىٰ سُقوطِ الدُّوَلُعَةِ قُلُوبُهُم العَقَدَ الإجْماعُ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ.

قَالَ صاحبُ والتُحفقة: واحتلف أصحاتُ الشَّومِيِّ في سَهُم المُؤلَّفَةِ لَكُوبُهُم (1) معصُهم قالوا يُضرَفُ إلى كلَّ لَلُوبُهُم (2) معصُهم قالوا يُضرَفُ إلى كلَّ مَن كَانَ حديثَ العهْدِ بالإسلامِ، ممَّن هو مِثْلُ حالِهم في الشَّوْكةِ والقوَّةِ، حتى يَكُون حَمَّلًا لأمثالِهم على الدُّحولِ في دِينِ الإِسْلامِ، (1).

⁽١) يشير إلى ما أخرجه البحاري في كتاب الإبمال/ باب إذا لم بكن الإسلام عنى الحصيفة وكال على الاستسلام أو الحوف من الفنل [رقم/ ٢٧]، ومسلم في كتاب الركاة/ باب عطاء من يسأل بعجش وغلظة [رقم/ ١٥٠]، من حديث سعد بن أبي وقاص في سياق قصة، وفيه قوله ﷺ وإلى الأصلي الرُجُل، وخيرُهُ أَحَبُ إِلَى بِنَهُ، عَقَية أَنْ يُكبُ فِي النَّارِ على وَجَهِمه

 ⁽۲) ما بين المعقوقتين ريادة من عمه، وقفه، وقمه وقرة وقبع

⁽٣) ما پين المعقوطتين ريادة من طعة يوفقة ، وقعة وقارة وقاسة

 ⁽³⁾ ينظر - فالحاوي الكبيرة لأبي الحس العاوردي [٩٤٩/٣] - وقالبيانة للعمراني [٩/٥/٣ ...
 (3) ينظر - فالتبيه في العمه الشابعية لأبي إسحاق الشيرازي [مس/ ٦٣].

 ⁽a) ينظر التحمة العمهامة لعلاء الدين السمرقندي [٢٠٠/١]

قولُه (والفَقِيرُ. مَنْ لَهُ أَدْمَى شَيْءِ، وَالمَسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَٰذَا أَمْرُ مَرْوِيٌّ هَنْ أَبِي حَبِيفَةَ وَقَدْ قِبْلَ عَلَى العَكْس)، يَغْبِي أَنَ الْمِسْكِينَ مَنَّ لَهُ أَدْنَى شيء، وَالْفَقِيرَ مَنْ لَا شيءَ له.

قَالَ الشَّيخُ أَنُو جَمْعِرِ الطَّحَارِيُّ * مُقَرَّاءُ الدين دَكَرَهُم اللهُ تعالى هي آيةِ الصَّدَقَاتِ هُمْ هي لَمْسُكَنَةِ أَكثرُ * مِن المَسَاكِينِ الَّذِينِ لَيْشُوا فُقَرَاءً»(*)

وقَالَ الشيخُ آبُو بكرِ الجَصَّاصُ الرَّارِيُّ في «شرُحه لمُخْتَصَر الطَّحاويُّ (٢٠): «رَوىْ ابنُ سَمَاعَةُ: عَن أَبِي يُوسُف، عَن أَبِي حَبِيمَةً. أنَّ الفَهِيرَ الَّذِي لا يَسْأَلُ، وَالصِّكِينَ الَّذِي يَشَالُ؛ وهذا يُوجِتُ أَنْ يَكُودَ العِسْكِينُ أَضْعَفَ حالًا [٢ ١٢٤، مَن مِنَ الفَقِيرِ ١١.

ثُمَّ قَالَ: قَوْكُانَ شَيْخُ أَنُو الْخَسَ الْكَرْجِيُّ يَقُولُ الْمِسْكِينُ: هُو الَّذِي لا شيءَ له، وَالْفَقِيرُ، الَّذِي له أَثْنَىٰ تُنْعَقِ، ويَخْكِي دلك عن أَبِي الْغَبَّاسِ تُعْلَبِ»

ثُمَّ قَالَ: ﴿قَالَ أَيُو العَبَّاسِ ۚ خُكِيَ عَنَ يَعْضِهُمَ أَنَّهُ قَالَ ۚ فَنْتُ لَأَعْرَ ابِيِّ ۚ أَهَقِيرٌ أَنْتَ ؟ قَالَ: لا ، بِلْ مِسكينٌ ، وأَشَذَ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيُّ (*)

 ⁽١) في المطبوع فأكبر؟ بالباء الموحدة وهو بحريف وما هما هو المو فق بما وقع في عدة تُستح خطية من فمحتصر الطحاوي، منها [ق١٥٠]/ محطوط مكتبة حراجي أو علي _ بركيا (رقم الحفظ، ١٦٤)] و[ق٨١/ب محطوط مكتبة فيص الله أمدي _ تركيا (رقم الحفظ، ١٩٤٩)]

⁽٧) ينظر المختصر العجارية [ص/٢٥]

⁽٣). ينظر: الشرح محصر الطحاري النجماص [٢٧١_٣٧٠]

⁽¹⁾ البيتُ لرَّاعِي السُّيْرِيُّ، وهو مِن تصيدة له طويله رَبَّالَه مطَّبَعُهِ -

أَمَّا الْفَقِيدُ اللَّهِ كَانَتُ حَلُوتُ فَ هِ وَفُدَ الْفِيدَالُ فَلَمْ يُشْرِكُ لَـهُ سَلُّمُ الْفَيْدَ الْفِيدَالُ فَلَمْ يُشْرِكُ لَـهُ سَلَّمُ وَمُنَ اللَّافَةُ الْبَي تُخْلَفُ يُقَالُ، مَا نَهُ شَيدٌ ولا لَنَدٌ وَ أَي: شَيْءٌ اللهُ اللهُ

ثمَّ قَالَ أَبُو بِكُر الرَّاذِيُّ "وحَكَىٰ مُحَمَّدُ بنُ سَلَّامٍ، غَن بوسَن لنَّحُويُّ "' قَالَ: الفَقِيرُ الَّذِي يَكُونُ له بعص ما يُعْسِهِ، وَ لَمِسْكِينُ الَّذِي لا شَيْءَ له ال^{اس}

وَيَدَلُّ عَلَيْهِ قُولُهُ تَعَالَىٰ ﴿ أَوْ مِسْكِيمًا ذَا مُتَرَبَّةٍ ﴾ [سـ ١٦] ، وحاء هي تَصبره ' أَنَّهُ الَّذِي قَدَ لَرِقَ [١ -١٨٠٠] بالتُّرَابِ وهو حَاثِعٌ عَارٍ لا يُوارِيهِ عَنِ الترابِ شَيْءٌ ، فعلَّ دلِك عَلَىٰ أَنَّ الْمِشْكِينَ في عايةِ الْحَاجَةِ والعُدْم .

فَإِنْ قُلْتَ: مَالَ اللهُ تعالى ﴿ أَمَّا الشَّهِينَةُ لَكَاكَ لِمُسْكِينَ ﴾ [علم ٧٠] - سمًّاهم مُسَاكِينَ مِعَ وجودِ السُّفينةِ لَهم، فكيفُ لا يَكُونُ للمِسكينِ شيءٌ؟

قُلْتُ: قَد دلَّ تفسيرُ الآيةِ المتفدَّمةِ وقولُ أَنعةِ اللّعةِ؛ كأبي العَبَّاسِ ويوسُسَّ أنَّ المِسْكِينَ لا شيءَ لَه ، أنَّ إضافةُ السَّفينةِ إلَيْهِمْ في الآيةِ الأُحْرَىٰ؛ فلا تُسلَّمُ أَنَّها بسَبيلِ الخقيقةِ ، بأنْ كَانَتْ ملْكَا لهُم، قَلِمَ لا يحُورُ أَنْ تُصَافَ إليهم سبيلِ المَحَارِ؛

ينظر «ديوان الرَّاجِي النَّميْرِيَّ» [ص/٦٤]،
 ومرادُ المؤلَف مِن الشاهد هو كون عقير لا يرال يُسلَّى عيراً وإنَّ كان بعث شيئً من مناع القب، و
 كالحذرية الوارده في البيْب

 ⁽١) ينظر (السعرات في ترتيب المعراب) للمُطَرَّرِي [ص/٢٦٤].

 ^(*) حو يُونُس بن حبيب انصَّنِيّ النَّمْرِيّ أَبُو عبد الرُّحْمن بدع في النَّحُو، مِن أَصْحاب أبي عَثرو بن
الملاء، مديع من العرب، وروى عنه ميبويّه فأكثر، وله بيّاس في النَّحُو، ومدعت يتعرد بها (بوفي
سنة ١٨٧ هـ) ينظر الداريخ الإسلام؟ طنعيي [١٠١٤]، والعية الوعاقة للسيوطي [٣٦٥/٢]
 (*) ينظر الشرح محتصر الطحاوية للجصاص [٢٧١ ٢]

وَلِكُلِّ وَجُهُۥ ثُمَّ هُمَا صِلْهَاں أَوْ صِلْفٌ واحِدٌ سَلَاكُرُهُ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا ، إِنْ شَءَ اللهُ تَعَالَىٰ. [10.1]

وَالْمَامِلُ يَدُفَعُ (لِذِهِ الْإِمَامُ إِنْ عَمَلَ يِقَدْرِ عَمَلِهِ ، فَيُعْطِيهِ مَا يَسْعُهُ وَأَعُوالَهُ غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالشَّمَنِ ، حِلَامًا لِلشَّاهِمِيُّ عِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِخْفَاقَهُ بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ ، وَلِهَـذَا ﴿ عَنِهِ سِنِد ﴾

لكويها هي أيديهِم عارِيةً ، أو إخَارةً ، كم ورّد في التعسيرِ .

أَلَا تَوَىٰ أَمْهِم يَقُولُونَ مَدَا صَرِلُ فَلَانِ ، [٢ ، ١٠ م] وَإِنْ لَمْ يَكُنُ مَلْكًا لَه ؛ إذا كَانَ الْمَوْلُ مُسْتَعَارًا أَو مُسْتَأْخَرًا ، وكذا يُقَال ، مسجدُ فلانٍ ، ولا يُرَاد به المِلْثُ .

قُولُه: (وَلَكُلُّ وَجُهُ)، أَيْ. لَكُلُّ وَاحْدٍ مِنَ الْوَجُّهَيْنِ وَجُّهُ.

قُولُهُ ۚ (ثُمَّ هُمَا صَمَادِ أَوْ صَنْفَ وَاحَدًّ) ، أي: الفَقِيرُ وَالمِسْكِينُ صِنْفَانِ أَو صِنْفُ واحِدٌ.

قَالَ فَخُرُ الإِسْلامِ فِي فَشْرُحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِهُ ('): وعن أَبِي يُوسُف أَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحَدٌ، حَى قَالَ فَيَمَنَ أَرْضَىٰ يَثُنُثِ مَالِهِ لَمُلانِ وَلَلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِيسِ: أَنَّ لَمُلانِ نَضْفَ النَّلُثِ، وَلَلْمَرِيقَيْنِ ('' جَمِيعًا نَضْفَ النَّنُثِ، كَانَّهُمَا صِنْفٌ وَاحَدٌ.

وقَالَ ٱبُو حَبِيغَةَ: لَعُلانِ ثُلُثُ الثُّنْثِ؛ مَجَعَلَهُمَا صِنْقَيْسٍ.

قَاتُولُ: هذا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الغَطْفَ للمُعَايَرَةِ، وقد عُطِفَ أَحَدُهُما علىٰ الآخَرِ في الآيةِ.

قُولُه: (والعَامِلُ يَدُفَعُ إليّه الإمامُ إنْ ضَمِلَ بِقَدْرِ صَمَلَهِ ، فَيُغَطِيهِ مَا يَسَعُهُ وأَعُوالَهُ عَيْرَ مُقَدَّرٍ بِالثَّمَنِ؛ جَلَافًا لِلشَّامِيِّ)،

⁽١) ينظر الشرح الجامع الصعيرة للبردوي [ق/٧٦].

⁽٢) وقع بالأصل اوالعريقين؛ والعثبت من الملاء والعناء والولاء والرلاء والتناه.

يَأْخُذُ وَإِنْ كَانَ عَبِيًّا ، إِلَّا أَنْ فِيهِ شُبْهَةَ الصَّدَقَةِ ، فَلَا يَأْخُدُهَا الْعَامِلُ الْهَاشِمِيُّ ؟

اهلمُ: أنَّ العامِلِينَ على الصَّدَفاتِ هم الدين بعَنَهمُ الإِمَامُ الإِمَامُ المُخْفعوا الصَّدَقَاتِ ، وهي الرُّكَوَاتُ وَالْعُثُورُ ، ويُعْطِيهمُ الإِمَامُ مِنَ الصَّدَقَاتِ ما يَكْهِيهِم ويكُمِي أعوانَهم مُدَّةً ذَهابِهِم ومَجِينهم وفلك إِنَّ كُلُ مَن قامَ شيء مِن أمورِ المُشلِمِينَ يَسْتَجِقُ على قِيَامِه رِزْقًا ، كالقُصَاةِ والمُقاتِنَة ، وليسَ دلك على وجهِ المُشلِمِينَ يَسْتَجِقُ على قِيَامِه رِزْقًا ، كالقُصَاةِ والمُقاتِنَة ، وليسَ دلك على وجهِ المُشارِمِينَ يَسْتَجِقُ على قَيْم مَثَلُوم ، أو مُدَّةٍ مَشُومَةٍ ، أو أَخْرِ مَفْدُم إِنَّ اللهُ المُتَجُورُ إلاً على عمَل مَقلُوم ، أو مُدَّةٍ مَشُومَةٍ ، أو أَخْرِ مَفْدُم إِنْ اللهُ على عمَل مَقلُوم ، أو مُدَّةٍ مَشُومَةٍ ، أو أَخْرٍ مَفْدُم إِنْ الْحَالِم اللهُ اللهُ وَالْمُعَالِمَةُ اللهِ اللهُ اللهُ

وقدُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ والخلماءُ بعدَه ينْعَنُونَ عُمَّالًا على الصَّدَقَاتِ وعيرِها، فلَمْ يُرْوَ عن أحدٍ مِنْهُم أَنَّهُ استأَجَرَ المُمَّالَ علَيها، ثمَّ العَامِلُ إدا (* ١٥٤ م) كَانَ عَبِّ تَحِلُّ له العُمَالَة بالإجماعِ، وإدا كَانَ هاشِمِيًّا لا يجوزُ له عِنلَما؛ حلافًا لِشَيعِيَّ (*).

له: أنَّ النَّبِيُّ وَيَنْ اللَّهِ مِنْ عَلِيًّا إِلَى اليَّمَ مُصَدَّقًا وفَرَصَ له "، فالطاهر أنَّه فرض

 ⁽١) ينظر «الأمة للشامعي [١٨٩/٣] را الحاري الكبيرة لأبي الحس الماوردي [٨ ٩٣٠] والمهاية المطلب في دراية المذهبة لأبي المعالي الجريئي [١١/٤٤٠]

 ⁽۲) قال العبيبي " اتبنائه عليه الله الله البها مستميع ، وأن فرَّسه له طلم يكب عند أهل النقل ٥ وفيله قال الريامي " (عريب، و وقال ابن خجر ٥ لم أجد دلك، شم عال الوائدًا علي عنده في القصام، وليشن يهم أنه فرض له ٥

قلبا والأثرُّ كما قالوا، وحديثُ إرسال عليُّ على إلى اليس ثاب في الصحيح الكلّ بيس هه أن البيُّ عَلَيْهُ فرضُ لَهُ شَيَّا وأعرب ابنُ التركماني وعبدُ العادر القرشي في تحريجهما الأحاديث اللهداية الهداية الموجود وحثه، ورعم الثاني أن أبا داود أحرجها وبيس عبد النسائي وأبي داود قصيه العرض العدكورة في الهداية بنظر الانتيه على أحاديث الهداية والمعلاصة الإبن التركماني [ق ٢٠١/أ - ب/ محفوظ المكتبه الوطية بياريس/ (رقم المحفظ ٤٦٤)]، وقالساية في تحريج أحاديث الهداية لعبد الفادر القرشي [ق٢١١/أ/ محطوط مكتبه فيض الله أعدي _ تركيا/ (رقم الحظ ٨٨٨)]، وقاهب الرابعة للريامي [٤١٢٨]، وقاللدراية في تحريج أحاديث الهداية؟ الابن حجر [٢٤٢/٣]، وقالباية شرّح الهدايةة للقرئبي

تَنْرِيهَا لَقُرَانَةِ الرَّشُولَ ﷺ عَنْ شُنْهَةِ الْوَسَخِ ، وَالْعَبِيُّ لَا يُوَارِيهِ فِي اسْتِخْفَاقِ الْكَرَامَةِ فَلَمْ يُعْتَبُرِ الشُّبْهَةِ فِي حَفَّهِ،

له ممَّا يَاحِنُه، وَلِأَنَّهُ يَاحِذُه بِمِقَائِلَةٍ عَمَلِهِ، والمِقَائِلُ بِالعَمَلِ أَخُرٌ، والأَخْرُ يَحِلُ للهاشِمِيُّ كما يَجِلُ لنعْبِيّ

ولَمَنا مَا رَوَىٰ صَحَبُ السُّسَاء مُسْدًا إِلَىٰ أَبِى رَافِع الْوَهُ مُولَىٰ رَسُولِ اللهِ

عَلَىٰ النَّبِيَ اللهِ يَعْفَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَيِي مَحْرُوم ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِع الشَّحَنِي فَوِلَكَ تُصِيبُ مِنْهِ ، فَان ، حَتَّى آيَيَ النَّبِيَ اللهِ فَأَسْأَلَهُ ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ ، فَأَلَىٰ الصَّدَقَةُ اللهِ الْفَوْمِ مِنْ أَنْسُهُم ، وَإِنَّا لَا تَجِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ الله ، وَالأَنَّ العَامِلُ فِي الصَّدَقَات يَغْمُلُ لَلهِ تعالى ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَة عِبَادَة ، ومستجقُ العِبادَةِ هو اللهُ تعالى ، وَصَنَحِقُ العِبادَةِ هو اللهُ تعالى ، وَشَعَالُه بِدَاكَ مِن أَسِبابِ الحَاجَةِ ، فَصَارَ مَصْرِفًا لِلمُعْرَاء مِن وَحَهِ ؛ لِأَنَّ مَصَارَ مَصْرِفًا لِلمُعْرَاء مِن وَحَهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ وَجُهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ وَجُهِ ؛ لِللهُ مِن وَجُهِ ؛ استَوْجَتَ آجَرًا عليهِم ، فلمَّا صَارَ عَامِلًا لهم مِن وَجْهِ ؛ استَوْجَتَ آجَرًا عليهِم .

علمًّا صارَ ما استخَّه صَدَقَةً مِن وَجُهِ، وأُجْرَةً مِن وَجُهِ؛ حَلَّ للعامِلِ الْعَبِيِّ دونَ الهَاشِمِيُّ؛ (تَنْرِيهًا لقَرانةِ الرَّسُولُ عَنْ شُبْهَةِ الوَسِمِ)، وَلَمْ تُعْتَبِرُ هَذَهِ الشَّبْهةُ في حَقَّ الْعَنِيُّ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمُ الصَّدَقَةِ على العَبِيُّ لا لكَرامَتِهِ، ولهذا تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ

وقال ابن الملقى الاهداء المحديث صحيح ؛ بوسنادٍ قبئ شَرَط الشَّيْحِيْنِ، ينظر: ١٥ آبندر المدير ٥ الإين المامن [٣٨٨/٧] ، و١/الدراية في لحريج أحاديث الهداية، الأبن حسر [٢٦٨/١]

 ⁽١) أبو رافع أسلم، ويمال هرمر موني اليني الله كدا دكره مسلم في الكبيء وينظر، ١٤لكنئ
والأسمادة لمسلم (٣٢٠/١)

⁽٣) أخرجه أبر دارد في كتاب الركاة، باب الصدقة صلى بني هاشم [رقم ١٦٥٠]، والترمدي في كتاب الركاه؛ باب ما جاه في كراهيه الصدقة للنبي ﷺ وأهل بينه ومرائيه [رهم/ ٦٥٧]، والمسائي في كتاب الركاة؛ [رهم، ٢٦١٢]، وأحمد في ٤ نمسدة [٢٠١]، من حديث أبي رامع بالله به قال الترمذي، العذا حديث حسن صحيحة،

على مولَّى الهاشِمِيُّ، دون مؤلى العيِّ.

والجوابُ عَن حديثِ ١٥٠٥، ١ عليَّ فَقُولُ ١٥٠٠ مَا لَيْسَ فِهِ سِالُ أَنَّهُ عَلَى فَرُصَى لَهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ، وقد كَان رَسُولُ الله ﷺ فَرْصَ رَبُهِ أَمْرِ لَحَوْب، فاعلَّهُوُ أَنَّهُ فَرَصَى لَهُ مِن الْفَيْءِ، لا مِن الصَّدَوتِ

ثمُّ لا يُقَدَّر عُمَالَتُه بِالثَّمنِ،

وقَالَ الشَّافِعِيُّ يُعْطَىٰ له النُّمنَّ؛ لِأَنَّهُ ثَامِنُ الأَصْنَافِ النَّمسِةِ

وَلَمَا: أَنَّ مَا يَأْخُدُه الْعَامِلُ صَدَّفَهُ مِن وَخْهِ، وأَخْرَةٌ مِن وَخْهِ كَ بَيَّا. فالصَّدقةُ لا تُوجِتُ التقديرَ، والأُجْرَةُ تُوجِبُ التقدِيرَ بالكفامةِ، فأوَجَبًا رِزْمَه على حسبِ الكِفَايَةِ، سواةً كَانَ أقلَّ مِن الثَّمنِ، أَوْ أكثرَ،

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ عُمَرَ: ابقَتَ عمَّارًا أميرًا على العراقِ، وبعَثَ عدَّ اللهِ بن مَسْعُودٍ حارِبًا، وبعَثُ حُدَيْفة بن اليمانِ وعثمانَ بن خُيَفه ؛ لِيَمْسَخا سَوَادَ العراقِ، وفرَصَى لهم كُلَّ يومٍ شاةً وجِرَابًا مِن دَقِيقٍ يضُعُه لِعَمَّارِ وأعوانِه، وبضعُه لسائرِهم، ثمَّ قَالَ: إنَّ قرْية يُؤْخَدُ مِنْهَا كُلَّ يومٍ شاةٌ وجِرَاتٌ مِن دقيقٍ ؛ لَسَرِيعٌ حَرَابُها الله ، وكان يومئدٍ بِالكُوفَة أَرْبَعُونَ أَلَف مسجدٍ

ثمَّ في الكِفايَةِ: يُغْنَبُرُ الوسطُ لا الشهُوةُ ؛ لِأنَّهَا حرامٌ ؛ لكويها إسْرافَ مَخْصًا ، وعلى الإِمَام أنْ يَبْعَثَ مَن يَرْضَىٰ بالوسطِ مِن غير إسْرافٍ ، ولا تَقْبِيرٍ .

 ⁽١) ينظر الديهاية المطلب في دراية المدهبة الأبي المعالي الجويني (١٥/١١) و «التدكرة في المقه انشاقعي» الاين الملقى [ص/ ٥٠]

 ⁽٢) أحرجه عبد الرواق في فنصفه (رقم/ ١٠١٢٨)، وأبر هبيد في الأموال [ص/١٧٢]، وعبه بن رئيجويه في قالأموال (١٣٧٩١)، والبيهفي في قالسس الكبرئ (رقم/ ١٢٧٩١)، عن أبي ميثلر لاحل بن حُميد، أن عُمر بن الحقّاب بن نحوه

وَفِي الرِّقَابِ يُعانُ المُكَانَدُونَ مَهَا فِي قَلَّ رِقَابِهِمْ ، هُو المنْقُولُ .

وذَّكَرَ هي «الأجناس» أنَّ العَامِلَ إدا أَحَدَ الصَّدَقَةَ وصَاعَتُ في يدِه ؛ بَطلَتُ عُمَالَتُه ، ولا يُعْطَى مِن بنِتِ المالِ شيءٌ ، ومقلَه عن «الريادات»(١٠).

قُولُهُ (وَفِي الرُّفَابِ بُعادُ المُكَاتَثُود إِنْ مَادَ الْمُعَاقِبِهِمْ، هُوَ المَّشُولُ)، أيَّ هُو المَنفولُ عَن أَتَمَةِ التَّعسيرِ، والصَّميرُ في (مِثْهَا) راجعٌ إلىٰ الصَّدَقَتِ.

اطْلَمُ: أَنَّ المُرَّادَ مِن الرَّقَابِ هُمُ المُكَاتِّبُونَ يُعَانُونَ مِنْهَا ، وَهَذَا مَدَهَبُتَا ، وقد فشَرَه بدلِك أَنْمَةُ التَّعْسِرِ ،

وقَالَ بِعَصُهِم: تُبْتَاعُ الرَّقَاتُ فَتُغَنَّى، وهذا مذهبُ مالكِ، فَيَكُونُ ولاؤُهم ـ على مذهبِ مالكِ ـ لجماعةِ المُسْبِينَ دونَ المُغْتِقِينَ، كذا قَالَ أَبُو بكرٍ الرَّازِيُّ، وقَالَ بِعَضُهِم: المُرَادُ مِنْهَا الأَسَارَى

وذَّكَرَ البُخَارِيُّ في «الصحيح» عن ابن عَتَّاسٍ: «أَنْ يُغْتِقَ مِنْ رَكَاةِ مَالِهِ» (*). وذَكَر أيضًا عن الحسنِ البصريُّ «إِنِ اشْتَرَىٰ أَيَاهُ مِنَ الرَّكَاةِ جَارَ » (*)

 ⁽١) ينظر: «الأجداس» للناطفي [١٤٥/١]

 ⁽٦) علَّتُه البحاري هي االصحيح؛ هي كتاب الركاة باب مول الله تعالى: ﴿ وَلِي الرَّبَابِ ، وَفِي سَبِينِ النَّبِ ﴾ [٢/٥٣٥]، ووصعه أبو عبيد هي الأحوال» [ص ٢٧٧، ٢٧٧]، وانطحاوي في الأحكام القرآن» [٣٦٥/١]، غو اثر عبيد على القرآن» [٣٦٥/١]، غو اثر عبيد عمل المعاش مِنْ ركاة مالك، وهي رواية لأبي عبيد عمل اثر عبيد عمل اثر عبيد عمل الرَّغَيْق بنة الله عن الخبير ، وأن يُعْيِق بنة الرَّغَيْة).
 الرَّغَيْة)

 ⁽٣) علَّه البحاري في الصحيح في كتاب الركاة/ باب مول الله نعالى ﴿ وَإِنَّ الرَّفَاٰتِ ، وَفِي سَبِينِ اللهُ عَالَى ﴿ وَإِنِ الرَّفَاٰتِ اللهُ نَعَالَى ﴿ وَإِنِ الرَّفَاٰتِ اللهُ مَا لاَ مُوالَـ اللهُ اللهُ مَا اللهُ مُوالَـ اللهُ عَلَى اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا أَنْ وَاللهِ وَاللهُ مِنْ الرَّكَاةِ فَاعْتَقَهُ ؟
 (١١٧٠/٣] ، فَلْ الشَّفَ بِي سُوْارٍ ، قَالَ شَئِلَ الخَسْلُ عَلَيْهِ فَلْ رَجُّنِ الشَّتَرَى أَبَاهُ مِن الرَّكَاةِ فَاعْتَقَهُ ؟
 فَالْ الشَّتَرَى خَيْرَ الرَّفَانِ ؟

سوال عدد البيان 🗗

والصّحبح: ما دهَ إله أصحبُ إلما رُوي عن البراء أن عارب أن رَحْلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ، عَلَمْ يَعْمَلًا يُلْجِلْنِي الجَنَّةَ قَالَ الْفَتِقَ النَّسَمَةَ وَفَكَ الرَّقِبَة ، قَالَ: قُلْ: قُلْ:

فَجَعَلَ ﷺ عَتُقَ النَّسَمَةِ غَيرَ فَكُ الرُّفَتَةِ ؛ فللَّ فلِكُ عَلَى أنَّ لَمُرافَ مِن قولِهِ تَعالَى: ﴿ وَقِي ٱلرِّقَابِ ﴾ [عن: ٦٠] ، هو المَعونةُ هي فَكُ الرَّقِيّة بأد؛ نَسَب لَكِنَابَةِ

وما ذَهْبَ إليهِ مالِكُ: ضعيفٌ؛ لِمَا رُويَ عن عائشةَ عن النَّبِيِّ ﷺ اإِنَّمَا الوَلاءُ لِمَنْ أَهْتَقَى اللهُ عَلَى الوَلاءُ على مذْهَبِه لعبْرِ المُعْنِق، وهو عاسدٌ.

وَالْأَنَّ شَرْطَ الزَّكَاةِ. النَّمْلِيكُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ ١٠ ١٠٠ مَا وَمَاقَ لَلْكُوةَ ﴾ [البنز: ١٤]، والإعتاقُ. إثّلافُ المِمْكِ لا تَمْلِيكُ، وَلِأَنَّ الرَّكَاةَ إِنَّهُ أَنْ تكونَ سَصَرِفةً

⁽١) وقع بالأصل: اليعتمها، والمثبت من المه، والماء والراء والراء والتا

 ⁽٢) وقع بالأصل اليعين والبئيا من الجاء والداء والراء والراء والته وهو الموافق إلما وقع
 عي: الشرح منحصر الطحارية للجماص

⁽٣) أحرجه البحاري في الأدب المعردة [رقم ٦٩]، وأحمد في المستدة [٣٤٩.٤]، وابن حيال في ٤٩٠٤]، وابن حيال في دمينيده [رقم/ ٣٧٤]، والدارعظي في السنة [٣٩٩.٤]. والحاكم في المستدركة [٢٣٦/٣]، من حليث البراء بن عارب إلى نه نحوه قال الحاكم العدا حديث صحيح الإستاد ولم يحرجانه

وقال الصدّر المناويُ البيدة جيدة ينظر «كثَّفُ المناهِجِ والثّناقِيجِ في تَخْرِيجِ أَخَافِيتُ التَصَابِيجِ» للصدر النتاوي [١٣١/٣]

⁽¹⁾ ينظر الشرح معتصر الطحاوي؛ بدينساس [٢٧٤]

وَالْعَارِمُ مَنْ لَرْمَهُ دَيْنٌ وَلَا يَمْلِكُ يُصَايًّا فَاصْلَا عَنْ دَيْنَهُ

إلى المُؤلَّىٰ، أو إلىٰ العَندِ.

قَلا يَجُوزُ الأَوْلُ: لِأَنَّ مَا يَأْحَدُهُ الْمَوْلَىٰ عِوْصٌ عَنِ مَلْكِهِ ، وَالرَّكَاةُ لا تُعْطَىٰ عِوَضًا عن شيءٍ ،

ولا يَجُورُ الثَّانِي أَيضًا ۚ لِأَنَّ الرَّكَاةَ تَمْلِيكُ، ولا يمْلِكُ العَنْدُ شيثًا أَصلًا، لا المالَ ولا الرُّقِّ، أمَّا المالُ: فقد ملَّكُه المَوْلَىٰ، وأمَّا الرُّقَّ: قَالَةُ يَثْلُفُ على مِلْكِ الْمَوْلَىٰ، ويُعْتَبُرُ فِي الرَّكَةِ: التَّمْلِيكُ لا الإتلاف.

قولُه: (والعارمُ من لرمهُ دنِنٌ ولا يمُلكُ بصانًا فَاصِلًا عَلْ دنِيه).

قَالَ القُتْبِيُّ * ١١لعَارِمُ مَنْ عَلَيْهِ الدُّيْنُ ولا يَجِدُ قَصَامً، وأَصْلُ العُرْمِ: الخُسْرانُ، ومنه قِيلَ في الرُّهْنِ: لَهُ عُنْمُه وَعَلَيْهِ عُرْمُه، أي: رَبْحُه لَه، وخُسْرالُه عليه (١٠)، فكأنَّ العارِمُ هو الَّذِي حَسِرَ مالَه، والحُسُرانُ التَّقْصَالُ ١٠٠٠.

ثمَّ العَارِمُ تَجُوزُ دَفْعُ الرِّكَةِ إليهِ ؛ إذا لَمْ يمْنِكْ بِصابًا قاصِلًا عِي ذَيْهِ ؛ لِأَنَّ ما في بليه مُسْتَحَقُّ باللَّيْنِ؛ فَصَارَ وُحودُه وعلَمُه سواءٌ؛ بحِلَافٍ ما إذا ملَكَ يصابًا فاصلًا [١١٨١] عن نَبْنهِ؛ حَيْثُ لا يَجُورُ دَفَّعُ الرَّكَاةِ إليهِ؛ لِأَنَّهُ عَبِيٌّ، ومَصْرفُ الرِّكَاةِ الْفَقِيرُ لَا الْغَبِيُّ؛ أَلَا تَرَىٰ إلى مَا رُونِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿خُدْهَا مِنْ أَغْبِيَائِهِمْ

 ⁽١) القُتيئ هو هبد الله بن مسلم بن قتبة الدَّيوريُّ النحويُّ النعويُّ الكانب وهد مصت ترجيته وقد ضبطه النووي عصم القاف وقتح التاه بعدها موجده، وقد يريدون فيه ياء مشاة من تحب بين الناء والباء، والأول: هو العصيح المشهور الجاري صن القواعد. ينظر: •مهديب الأسماء والنماسة للتووى [٢٨٠/٢]

 ⁽٣) ينظر «الهابة في فريب الحديث» لابن الألير (٣ ٣٦٣ مادة عرم)

 ⁽٣) بنظر: قفريب الحديث؛ لأبن قبية [١٩٢/١].

وقال الشَّاهميُّ `` من تحمّل عرامة هي إضلاح دات النبن وإطّهاء النّائرة بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ ،

وَفِي سَسِلِ اللهِ مُنقطعُ العُراةِ صِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﴿ اللَّهُ مُوَ الْمُنفَاهَمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، الأَنَّةُ مُوَ الْمُنفَاهَمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ،

ر عبه البيال 🚱

وَرُدُّهَا على فَقَرَائِهِمُ اللَّهِ مُ

قولُه: (وَقَالَ الشَّافَعِيُّ^(٣) مِنْ تحثَّل عرابةً في إضلاح دات النس وإطفاء النَّائِرَةِ)، أي: العادِمُ مَن تحَمَّلَ عَرَامةً.

يُقَالُ. بَيْنَهُمْ نَابِرَةٌ؛ أَيْ: عَذَاوَةٌ وَشَخْتَهُ كَدَا ذَكَرِهِ أَبُو إِبرَاهِيمِ إِسْحَاقُ (١٠) العارَابِيِّ (٥٠).

قولُه: (وَفِي (٢ ١٦٥ م) سَبِيلِ اللهِ مُنْقطعُ العُزَاةِ).

اعلَمْ: أنَّ مِهِ حلامًا بِينَ أَبِي يُوسُف ومُحَمَّدٍ، قَالَ أَيُو يُوسُفَ: هُم أهلُ الجِهَادِ مِنَ الْمُقَرَاءِ وَقَالَ مُحَمَّدُ الحَجِيجُ المُنْفَطِعُ بِهِم "

 ⁽١) سنظر قالأمة للشاهمي [١٨٥/٣] وقالبيان، للمعراني [٢٩/٣]، وقالتيم في الفقه الشاهمي،
 لأبي إسحاق الشيراري [ص/ ٦٣].

⁽٢) مضى تحريحه مِن حديث ابن عبَّاس عبيَّه وهو في الصحيحين،

 ⁽٣) ينظر (دالأم) للشامعي (١٨٥/٣) و(البياد) للمبرائي (٢٦١٣)، ودالسيه في الفعه الشافعي)
 لأبي إصحاق الشيرازي [ص/٦٣].

 ⁽¹⁾ وقم بالأصل (ابن إسجاق) وانتثبت من (ع) و(ف) و(و) و(ر) و(ات)

⁽ه) في كتابه: الديران الأدب، [٣١٥/٢]-

 ⁽٦) واحبار مول أبي يوسف صناحب دالكبرة [ص٣٠]، والتنويرة [٦١/٢]، وهي دعاية البيانة عو
 الأظهر، وصنعته الأسبيجابي، وصاحب المجمع الأنهرة [٢٢١/١]، المصيط البرهانية
 [٣٠١١٣]، دالصاوى الناتارخانية؛ [٣٠٣/٢]، دالجوهرة البره؛ [٢١٥.١]

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ﴿ مُنْقَطِعُ الْحَاجُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَحُلًا جَعَلَ بَعِيرًا لَهُ مِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَفَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﴿ أَنْ يَخْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاجُ ، وَلَا يُصْرَفُ إِلَىٰ أَعْبِ، وَلَا يُصْرَفُ إِلَىٰ أَعْبِ، الغُرَاةِ عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّ المَصْرِفَ هُوَ الْمُقَرَّاةُ الغُرَاةِ عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّ المَصْرِفَ هُوَ الْمُقَرَّاةُ

عابة البيان ال

وجُهُ قُولِ مُحَمَّدٍ: مَا رَوَى لِبُحَارِيُّ فِي قَالصَّحِيحِ النَّ عَن أَبِي لَاسِ^(٢)، أَنْهُ قَالَ: قَحَمَلُنَ النَّبِيُّ يَتِيَا عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ لِلحَجِّ ال^{٣)}.

فَعُلِمْ بِمُلِكَ: أَنَّ سِيلَ اللهِ مُنْقَطِعُ الخَاحُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ صَرَفَ الصَّدَقَةَ إليُهِ. وَرَوْئَ النَّبِيُّ أَبُو نَصْرٍ وَعَيْرُه، وَأَنَّ رَحُلًا جَمَلَ بَعِيرًا لَهُ هِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَمَرُه النِّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْمِلَ عَلَيْهِ الْحَاحُ النَّا

(١) هو عنده معلَّر كما سأتي، وهذ خلاف عادة العؤلف عبد إطلاق ما يَرْويه البحاري في كتابه

 ⁽٣) هو أبو لاس الحراعيُّ دكره سُ شاهين بكُنت ، ويم تدكر سماً : وقال مسلم في ١٥ أكس، وأبو
 لاس الحُرَاعي له صحية ٥ ولم يَذْكر اسما أيف، كذا جاء في حاشية : ١٥٥ و ووه وينظر ١٥ الكس والأسمادة لمسلم [٧١٦/٧]

⁽٣) علقه البحاريُّ في اصحيحه كان الركاء بان بول الله تعالى ﴿ وَفِي الرَّكَانِ ، وَفِي شَبِيلِ اللهِ وَلِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

قال الحاكم (فقدا حديث صحيح على شرَّط مسلم ، ولمْ يُحرجاه،

وقال الهيتمي ((رواه أحمد، والطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رحال الصحيح عير محمد بن إسحاق، وقد صرَّح بالسناع في يحداهما) ينظر (محمع الروائد) للهيثمي [١٨٤/١٠]

🚓 علية الديان 🐎-

وَوَجُهُ قُولِ أَبِي يُومُنفُ مَا رَوَىٰ النَّخَارِيُّ أَصَا مِي ﴿ الصَّحِيحِ ۗ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْكَانَ عَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الدُّرُعَ لِمُعَالِبِ لَا للحجُّ وَلَا شَكَّ أَنَّ الدُّرُعَ للحرَّبِ لا للحجُّ عَلَيْهِ اللَّهِ ﴾ . ولا شَكَّ أَنَّ الدُّرُعَ للحرَّبِ لا للحجُّ

فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ المُزَادَ مِن سَبِلِ اللهِ الحهادُ لا الحجُّ ، ولِأَنَّ سَبِلِ الله عبارةٌ عَن جميعِ القُرَّبِ ؛ لكنَّ عند الإطلاقِ بِنصَرِفُ إلى الجهاد ، كما هي قولِه تعالى: ﴿ وَأَنْهِقُواْ فِي سَبِيلِ آللَهِ ﴾ [العرم ١٩٥] -

وما قالَه أَبُو بُوسُفَ هو الأظهرُ، وعِدي يجُورُ أَنْ تُصْرف الصَّدَقَةُ إلى الفَريقَيْنِ جَميعًا } لِأَنَّ كُلُّ واحدٍ مِن الححُّ والحِهَادِ سبيلُ اللهِ، وقد دلَّ الدليلُ على إرادةٍ كُلُّ واحدٍ منهما، كما بيَّنًا،

ثمَّ عندَ الشَّافِعِيُّ: يَجُورُ الصَّرْفُ إلى أَعْبِاهِ العُرَاةِ⁽¹⁾، وداكَ صعيفُ ؛ لِما رَوَىٰ البُّحَارِيُّ في حديثِ مُعَادٍ، أَن النَّبِيُّ يَثَلِثُ قَالَ: اتُؤْخَدُ⁽¹⁾ مِنْ أَغْبِيَاتِهِمْ، وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ) (1)

تحقيق عليه ، فأرضى به أبو تفقل في سبيل الله قال فهلاً حرجت عليه ، فإن الحيث في شبيل الله الفظ أبي داود وهو عبد السائي وحده من حديث أبي مقعل قال المحاكم فعدا حديث صحيح على شؤط مشلم، ولم يحرجاه وقال المحاكم فعدا حديث صحيح على شؤط مشلم، ولم يحرجاه وقال المعظيم أبادي في بعديث أم مثقل طُرُق وأسابد، ولا يحلو من الاضجراب في التش والإنسادة ينظر فالمبيد أبدي (٢٩٥٠هـ ٢٩٥) ، وهنون المعبودة لنعظيم أبادي (٢٩٥ هـ ٢٩٥) .

 ⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الركاة/ بات قول الله تعالى ﴿ وقِ الْإِنْ إِنْ مَنْ مَنْ إِنْ اللَّهِ عَالَى ﴿ وقِ اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَلَيْهِ الرَّكَاة ومنعها [وقم/ ٩٨٢] ، من حديث أبي هويرة بالا و عمل الله على الله

 ⁽٢) يبظر الالقاع في الفقه الشاهدي» للماوردي [ص/٧١] و اهنيه البياد شرح ربد ابن رسلاده بدرملي [مس/ ١٥٠].

⁽٣) أي المبدئة

⁽٤). مضي بيجريجه

وَائنُ السَّبِلِ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي وَطَبِهِ ، وَهُوَ فِي مَكَانَ لَا شَيْءَ لَهُ قِيهِ ، قَالَ فَهَلِهِ جِهَاتُ الرَّكَاةِ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَدُفَعَ إِلَىٰ كُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ

فَعُلِمَ بِدَلِثُ أَنَّ الصَّرْفَ إلى الفَّقرَاءِ العُرَاةِ (٢ ١٠٠ م) لا عيرُ

فَإِنْ قُلْتَ: رُوِيَ فِي «السُّسَ» عن أَبِي سَمِيدِ الخُدُرِيُّ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللهِ، أَو ابنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيُهْدِي لَكَ أَوْ يَدْهُوكَ» '

فَعَلِمْ بِهِذَا ۚ أَنَّ الْعَارِيَ يَخُورُ دَفَعُ الصَّدَفَةِ إليهِ ؛ وإنْ كَانَ عَبِيًّا فَلُتُ مَعِنا السَّوَالِ عَبِيًّا فَلُتُ مَعَاهُ الْعَبِيُّ بِكُنْهِ ؛ أي المُسْتَعْبِي بكُنْهِ عَنِ السُّوَالِ -

بِيانُهُ- أَنَّ المُسْتَغْمِيَ بِالكَسْبِ لا يَجِلُ له طلَتُ الصَّدَقَةِ ؛ إلَّا إدا كَانَ غارِيًا ، فَيَجِلُّ له ؛ لاشتعالِه بالجهادِ عنِ الكَسْبِ

قولُه: ﴿ وَاثُنَّ السَّبِيلِ مَنْ كَادَ لَهُ مَالًا فِي وَطَبِهِ ، وَهُوَ فِي مَكَانَ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ ﴾ .

اعلَمْ أَنَّ ابنَ السَّبِيلِ عَيِيُّ بالنظرِ إلىٰ حَيْثُ مالَه ، و فَقِيرٌ بالنظرِ إلىٰ حَيْثُ هو ، فجازَ له أَحْدُ الرَّكَاةِ؛ لكويه فَقِيرًا في الحالِ؛ لعدَم النفاعِه بمالِه .

وسُمِّيَ المُسَاقِرُ ابنَ السَّبِيلِ لكنْرةِ ملازَمتِه السَّبِيلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَصَلَ منه كفّرةُ المُلازمةِ؛ صارّ كانَّه ولَدُ نطّريقِ، ومنه قولُهم: الصوفِيُّ ابنُ الوَقْتِ.

تُولُه (فَهْدِهِ جِهَاتُ الرَّكَاةِ)، أي: الأَصْافُ السَّبْعَةُ المَدكورةُ _ غيرَ المُؤلَّفَةِ

⁽۱) أحرجه أبو داود هي كتاب الركاة/بات من يجور له أحد للصدقة وهو غلي [رقم/ ١٦٣٧]، وأحمد هي المسلمة [رام ١٣٢٣]، وأبو يعلن في المسلمة (رهم ١٣٢٣]، وأبو رسجويه هي الأموال [١٦٣٧]، وابن خريمة في الصحيحة [رهم ٢٣٦٨]، والبيهةي في الالسلم الكبرى [رقم/ ١٢٩٨]، من طريق غطيّة للمؤينّ، على آبي سميدٍ للحَدْرِيُّ رَبُّكِ، به قال المقلِمُ آبادي القال المدري وعليه هو ابن منظر أبو المحلوقيُّ الكُومِيُّ، والا يُحتجُمُ بِخَدَيْثِهِ يَظْر الأعوال المعبودة للعظيم آبادي [٢٣/٥].

غلى صِنْف وَاحدٍ،

وَقَالَ الشَّامِعيُّ عَيْدَ لا يَخْوِرُ أَنْ يُضَرِف إِلَى ثلاثةِ مَنْ كُلُّ صِنْعَتِ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ بِحَرُّفِ اللَّامِ لِلِاسْتِخْفَاقِ، ولما أَنَّ الْإَصَافَةُ لَبَانَ أَنَّهُمْ مَصَارِفُ لاَ لِإِثْبَاتِ الْإِسْتِخْفَاقِ، وَهَدَا لِمَا عُرِفَ أَنَّ الرَّكَاةِ حَقَّ اللهُ تعالَىٰ، وَمَعَلَّةُ الْفَقْرِ هُمْ صَارُوا مَصَارِفَ، هَلَا يُبَالِي بِاخْتِلَافِ جِهاتِه.

قُلُوبُهُم .. جِهاتُ الرِّكَاةِ، قَيْجُورُ أَنَّ يَدْفَع صَاحَبُ المَالِ رَكَاتِه إِلَى أَيِّ صَلَّعَ شَاءَ مِنْهُم ().

وعندَ الشَّافِعِيُّ لا بُدَّ أَنْ يَقْسِمَ الرجُلُ صَدَقَتَهُ عَلَىٰ سَبَعَةِ أَصَافِ ``، مِن كُلِّ صِنْفٍ ثَلاثَةٌ، قدلِك أحدٌ وَعِشْرُونَ، كَذَا قَالَ فَحَرُ الإِشْلامِ، وَلَصَدَرُ الشَّهِيدُ، والشيخُ أيو تَصَرِ.

وقَالَ صاحبُ ﴿ التَّحْفَةِ ﴾ ﴿ قَالَ الشَّامِعِيُّ سِجِبُ الصَّرُفُ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْافِ ، إِلَىٰ ثَلاثَةٍ مِن كُلِّ صِنْف إِ ٢ ١٠٤ م] ، وهذا بِناء على احتلاف أصحابِ الشَّافِعِيُّ في سَهْمِ المُؤَلِّمَةِ قُلُوبُهُم ﴾ (٣) هل هو سافِطٌ أمُّ لا ؟

وجُهُ قُولِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ اللَّهَ ﴿ أَضَافَ الصَّدَقَاتِ إليهِم، بحرف (اللامِ ٢٠)

 ⁽۱) ينظر اللبسوطة (٢٠/٣)، المحيط البرهائية (٢١١٣)، الشاوئ التاترحانيةة (٢١٤٣)، الساوئ التاترحانيةة (٢٦٤٢)، السابقة (٣٤٣)، التاتركان القديرة (٢٦٤٢).

⁽٣) هذا شريطه أن يكون عامل الركاء عو حامل المنال بعده بن الإمام؛ فهد سعط سهم العامل؛ فيُقسم السالُ على سبعة أصداف، وإلا عالاً صلُ أن يُقسم عبن تباب أصنف حكدا فالر أصحات الشامعي وعبارة الدووي قامان الشامعي والأصحاب وحمهم الله و الدي تمريق الزكاء هو الماللة أو وكيله إ سقط بهيث العامل ووحب صرفيا إن الأصناف النبعة باقين إن وُحدوا، وإلا فالموجود منهم لا ينظر فالحاوي الكبرة لأبي العلى المالودي [٨١٨] وقالتهديب في نقه الإمام الشامعي لا لديموي (٨١٨)]

 ⁽٣) ينظر الاتحماد المقهادة لعلام الدين بسمرهدي [٢٠٠٢].

على سيد شيد ع

واللامُ تَقْتَصِي العِلْكَ إِدَا أُصِيفَ بِهِ إِلَىٰ مَن يَصِحُّ لَهِ العِلْثُ ؛ كَقُولِهِم: العَالُ لِرَيْدٍ.

وَوَجُهُ قَولِنا، مَا رَوَى النَّحَارِيُّ فِي الصحيح المُسْلَدُا إِلَىٰ ابِي عَبَّاسٍ، إلا ١٨١٥ إلى النَّبِيُ ﷺ أَنَّهُ بَعَتْ مُعَادًا إِلَى النِمِي، فَقَالَ: فادْعُهُمْ إِلَىٰ شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهُ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ الله قَدِ اقْتَرَضَىَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمُوالِهِمْ تُؤَخَدُ مِنْ أَغْبِنَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وهدا حَتَرٌ مشهورٌ تلَقَتُه العلماءُ بالقَبولِ، ولَمْ يُلْكُرُ فيه سِوَىٰ الفَقِيرِ ، فَعُلِمَ أَنَّ سن الإسْتِخْفَاقِ هو الفَقِيرُ والحاحةُ ؛ فجارَ الصَّرْفُ إلى صِنْف واحدٍ بِاغْتِبَارِ الحَاحَةِ

ولا يَرِدُ عليها الْعَامِلُ الْعَبِيُّ؛ حَيْثُ يَجُورُ الصَّرْفُ إليهِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ ؛ لِإَنَّ مَا بِاحُدُه مِن العُفَالَةِ أُحْرَةً مِن وجْهِ، كما مَرَّ بياتُه؛ فجارَ أخْدُه وإنْ كَانَ عَبِيًّا.

ويدلُ على صحَّةِ مَذْهِا ۚ أَنَّ فَهَ تَعَالَى قَالَ ﴿ إِن شُبُدُواۚ ٱلصَّـدَقَاتِ فَيَعِـمَّا هِيُّ وَإِن تُحْفُوهَا وَنُوْتُوكَ ٱلفَـقَرَآدَ فَهُوَخَيْدُرُ لَحَـُمُ ﴾ [السر: ٢٧١].

بِيالُهُ: أَنَّ الصَّمِرَ المُصوبَ في «وتُؤتُوهَا» راجعٌ إلى الصَّدَقَاتِ ، و داكَ عامًّ في جَميع الصَّدَقَاتِ ؛ لِكويها مُخلَّاة باللَّامِ ، فتصَلَّتِ الآيةُ جوازَ إعطائِها لِلفُقَرَاءِ ، وهم مِنْفُ مِن الأَصْنَافِ المدكورينَ في الآيةِ الأَحْرَىٰ ،

فَعُلِمَ مِن هذا (١٥٠٠هـ) المُجموعِ أنَّ الله تعالى أَوْجَتَ صَرَفَ الصَّدَقَاتِ إلى المُحتاجِينَ في آيةٍ، وبئِنَ أساتُ الحَاجَةِ في آيةٍ أُخرَى، فصاروا بِاغْتِبَارِ الحَاجَةِ كَصِنْفِ واحدِ،

⁽۱) مضي بحريجه

Salara de de

ثمَّ يَجُوزُ صَرَفُها إلى واحدٍ من صلفٍ واحدٍ؛ لأنَّ الجلع صار تُسْتعارً للجُسُنِ؛ لدُّحولِ اللام عليم، ولأنَّ الصَّده لا تخلو إنَّ أنْ تكون تُسْتحقَّة بالاسم، أو بِالحَاجَةِ، أو بهما جميعًا، فلا يحُوزُ استِحقائها بالاسم تُمغيين

أَحدُهما: أَنَّهُ لُو كَانَ كَذَلَكَ ؛ لاسْتَحَمَّها كُلُّ عَارِمٍ ، وكُلُّ ابنِ لَسْبِيل ، وإنَّ كان غَيْبًا ، وليسَّ كذلكَ ،

والثاني، أنّه يجِبُ استحقاقُ سهمَيْنِ على دلك التعدير؛ إنْ كان الشحصُ فَقِيرًا وابنَ السَّبِيلِ، وليسَ كذلكَ، فلمّا يَطَلَ الإسْتِخْفَاقُ بالاسم؛ تعيَّلَ لاسْتِخْفَاقُ بالخَاجَةِ؛ فعُلِمَ أنَّ المَقْصُودَ سَدُّ حَلَّةِ ('' المُخْتَاحِ، وداكَ حاصلٌ في صِنْف واحدٍ، وصارٌ كشَيْء واحدٍ باعْتِبَارِ الحَاجَةِ، وهُمْ بِجُملَتِهم لِلرَّكَاةِ، يثلُ لكَفْتِه لِلصَّلاةِ، وكُلُ جُمْنِهم لِلرَّكَاةِ، يثلُ لكَفْتِه لِلصَّلاةِ، وكُلُ جَمْنِهم لِلرَّكَاةِ، يثلُ لكَفْتِه لِلصَّلاةِ، لِلسَّلاةِ، لِلرَّكَاةِ، مِنْ الأَصْنَافِ السَّبْعِهِ مَصْرِفً لِلرَّكَاةِ.

والجَوابُ عن قُولِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ اللامَ في اللعةِ للاحتِصاصِ؛ كقولِه تَعالَى ﴿ أَنَّ لَهُمُّ ٱلنَّارَ ﴾ [سمل ٦٠]، وقولِه تعالىٰ ﴿ وَلَهُمْ عَدَابُ أَلِيمٌ ﴾ [العر. ١٠].

ونحلُ نَقُولُ بِمُوجِبِ ذَلِكِ ؛ حَيْثُ يَجُورُ الصَّرْفُ إلى الأَصْنَافِ السَّبْغَةِ ، ولا يَجُورُ التَّعدُّي عَنْهُم (') إلى غَيرِهم ؛ ولكنُ لَا تُسَلَّمُ أَنَّ جَوازَ الصَّرْفِ إليهِم ؛ يفتغيي الصَّرْفَ إليهِم جميعًا ، والقِسْمةُ علَيهِم حَنْمًا

أو نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الآيةَ لِبَيَاتِ أَنَّهم مُسْتَجِفُونَ لِلصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةً لا

 ⁽١) النخلة بدنج النداء وتشديد اللام المعتوجة الحاجة والعنثر ينظر الصحاح في النعة النجوهري
 (١٠/١٢/٤] مادة: خلل]

^{- (}٢). وقع بدلأصل. وعليهم). والبئيث من الحاء والمساء والواء والراء والت

وَالَّذِي دَهَبُنَا إِلَيْهِ مَرُويٌّ عَنْ عُمَرْ ، وَايْنِ عَبَّاسٍ ﴿ إِلَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ ا

يستجِقُها إِلَّا [١٨٨٧ م] اللهُ تعالى، مل لِتيَانِ أَنَّهُمْ مَصَارِفُ لِلصَّدَفَةِ بِاغْتِيَارِ المغْرِ والحاجةِ، فَصَارُ الْمَقْصُودُ دَفْعُ الخَاخَةِ، فلا يُبَالَى باحتلافِ الأسمابِ عندَ اتَّمَادِ المَقْصُودِ؛ فجارُ وضْعُ الصَّدَقَةِ في صِنْفٍ واحدٍ،

قولُه: (وَالَّذِي دُهَنَنَا إِلَيْهِ مَرْوِيٌّ عَنْ غُمَرَ وَانْنِ عَبَّاسٍ)، أي َ الاقتِصارُ على صِتْف واحدٍ في دَفْعِ الصَّدَقَاتِ؛ مَرْوِيٌّ عَنْهُما

قَالَ أَيُو بِكُرِ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي الشَّرَحِهُ لَمَحْتَصِرُ الطَّخَاوِيِّ؟ الرَّوِيَ ذَلَث: عن عُمَرَ من الحطَّاب، وحُذَبْفَة، وابي عَنَّس، وعن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، وإبراهيم، وَأَبِي الْعَالِيَةُ أَا، ولا يُرْوَى عن أحدٍ مِنَ الصَّحَانَةِ حلافٌ دَلَثَ (*)، فَصَارَ إِجماعًا لا يُشْمَعُ خلافُه، ثمَّ قَالَ: ورَوَى الثَّوْرِيُّ عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَة، عن طَاوُس، عَن مُعَادِ بْنِ جَبَلِ: أَنَّهُ كَانَ يأحدُ مِن أهلِ اليمَنِ العُرُوصَ فِي الرَّكَاةِ (*)، ويَخْعَلُها في صِنْفٍ واحدٍ مِن النَّاسِ (*)

قَالَ الإمَامُ الأَسْبِيجَابِيُّ في الشُرْحة لَهُخْتَصَر الطَّحَاوِيُّ (*). الثمَّ جملةُ ما يُجْبَئ ويُجْبَع هي بيْتِ المالِ مِن الأَمْوَالِ أَرْبَعَةُ أَنواعٍ:

عَوْعٌ مِنْهَا: الصَّدَقَاتُ، وهي ركةُ السَّوَائِمِ وَالعُشُورِ، ومَا أَحَذَ العَاشِر مِن

⁽١) أبو الفاليَّة هو رُقَنْع بن مهران الرباحيّ مات سنة ثلاث وتسعيل كد حاء في حاشية الام

 ⁽٣) قلتُ قال الطحاوي و بن هيد البر الا بعدم لابن عباس وحديثة في دلث محالف من الصحابة في إلى
 كدرجاء في حاشية الات؟

 ⁽٣) أخرجه ابن أبي شينة [رقم/ ١٠٤٤٠]، خَنْك وكِيعٌ، عَنْ شُفيان، عَنْ إِبْراهِيمَ بْنِ مَيْسَوَةً، عَنْ طَاوُسٍ: قَأَنَّ تُعادَّ كَانَ يَأْخُذُ الْقُرُونِينَ فِي الصَّدْقَةِ»

⁽٤). ينظر الشرح محصر الطحاوية للجماعي [٢٧٧/ ـ ٣٧٧] .

⁽a) ينظر فشرح مختصر الطحاوي اللإسبيجابي [ق/١٢٣].

- Charles -

المُسْلِمِينَ الدين يمُرُّون عليه مِن النُّخَارِ.

ونوعٌ آخرُ: وهو ما أُجِدَ مِن إلى ١٦ ١٦ حُمْسِ العَمَاتِم، والمُعْدِن، وَالرَّكَار

ونوعٌ آخَرُ مَا أُجِدُ مِن أَخْرِخَةِ الأَرْضِ وَجِزْيَةَ لَوْءُوسَ، وَمَا صُّولِحَ عَلَيْهِ مَعْ بَيِي نَجُزَانَ مِن الحُلَلِ، وَمَعْ بَنِي تَعْلِبُ مِن الصَّدَقَةِ المُصَاعِقةِ، وَمَا أَخَدُ الْعَاشِقُ مِنَ المُسْتَأْمُنِ مِن أَهْلِ النَّحَرُب، ومَا أَحَدُ مِن تُجَّارِ أَهْلِ النَّغَةِ

[١٩٩٠٢] ونوعٌ آخَرُهُ مَا أُجَدُّ مِن تَرِكَةِ الْمَئِّتِ تَبِي مَاتَ وَلَمْ يَثُرُكُ وَارِقٌ ، أَوَّ تَرَكَ رَوْجًا أَوْ رُوجَةٌ فَهْدِهِ جَمِّعَةُ بَيْتِ الْمَالِ

فَمَحَلُّ النوعِ الأولِ _ وهي الصَّدَقَاتُ _: م ذكرُه -

وَمَحَلُّ النَّوْعِ الآخَرِ. وهو الحَمْسُ الأَصْدَفُ التي دكرَه الله تَعالَى في كتابِه ؛ وهُو قولُه تعالَى: ﴿ وَالْفَلَمُوا أَنَّمَا غَيمَةُ مِن شَيْهِ قَأَلَ لِلْهِ خُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَبِدِى لَقُرْنَى وَكُونَ وَالْحَدُّ، وَلَلْمَالِينَ وَالْمَالِينَ وَأَنِي السَّبِيلِ ﴾ [الأعال ١١] ، فسَهمُ اللهِ وَسَهْمُ رسولِه واحِدٌ ، وَإِنْ مَا دُكِرَ تَبَرُّكَا وافتقاحً للكلامِ ، ولإظهر فصيلة عدا العالِي وَسَهْمُ الرسولِ سَقَطَ بِمَوْنِه وَالْمَالِ ، وَسَهْمُ الرسولِ سَقَطَ بِمَوْنِه وَاللهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِي وَلّهُ وَلّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلّهُ وَلَهُ وَلّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَلْهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَلّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلَا فَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلَا لِلللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا لَهُ وَلّهُ وَلَا فَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

وَسَهُمُ ذَي الفُرْنِيَ سَاقِطٌ عَلَمًا، وهُم قَرَابَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيُصْرَفُ اليومَ إلى ثَلاثَةِ أَصِنافِ البِتَامَى، وَالمَسَاكِيسِ، وابن السَّبِيلِ.

وعندَ الشَّافِعِيُّ: سَهُمُ دِي الْقُرْبَى تَابِتُ (١).

 ⁽١) الأغرِجَةُ جثمُ خراح، ويُجتم أيماً عنى جراحان وقماج العروس؛ للرَّبيدي [١٢/١٥ بمادة حرج]

⁽٢) ينظر ١١ الأمة للشامعي [٣٤٠/٥] و2 بعاوي الكبيرة لأبي الحس الماوردي [٤٣١/٨]

وقَالَ معضُهمْ بُصْرَفُ إلى الأَصْنَافِ النّي دَكَرَهَا اللّه في كتابِه، فَسَهُمُ اللهِ تعانى يُصْرَفُ إلى عِمَارةِ المُشجِدِ الْحَرَّمِ، وَسَهُمُ الرسولِ يُصْرَفُ إلى الْحَلِيفةِ، لِأَنَّهُ قَامَ مَعَامَه، وَسَهُمُ دَوِي الْقُرْنَى يُصْرَفُ إلىٰ قَرَابِته، وَالْيَتَامَىٰ، وَالْمَسَاكِيسِ، وابن السَّبِيلِ،

النوعُ الثالثُ: وهُو الخَرَاحُ وَالْجِرْيَةُ وَلَحُوهُمَا يُصْرَفُ إِلَىٰ عِمَارَةِ الرَّبَ طَالَقِ، وَالْفَنَاطِرِ، وَالْخُورُ، وَكُرْيُ الأَنْهَارِ العِطَامِ التي لا مِلْكَ فيها لأَخَدٍ، وَالْفَنَاطِرِ، وَالْفُرَاقِ النَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

[عمارة الدُّينِ، وحاصِلُه أنَّ هذا النَّرعَ مِن العالِ يُضْرَفُ إلى عِمارةِ الدَّينِ، وصلاحِ دارِ الإِسْلامِ والتُسْلِمِينَ

واللَّوعُ الرابعُ. يُصْرَفُ إلىٰ نَفَقَةِ النَرْضَىٰ هِي أَدْوِيتِهِم وعلاجِهِم وهم فُقَرَاءُ، وإلىٰ كَفَرِ العَوْتَىٰ الدِيلَ لا مالَ لَهم، وإلىٰ نَفَقَةِ اللَّقِيطِ وعَقْلِ ('' جِمَايَتِه، وإلىٰ نَفَقَةِ مَن هو عاجِرٌ عن الكَسْبِ، وليسَ له مَن يُقْضَىٰ عليه بِمُفَتِه، وما أَشْبَة دلَكَ.

والواجِثُ على الأنتَّةِ والوُلاةِ والشَّلاطِينِ: إيصالُ الحقوقِ إلى أَرْبابِها، وأَنْ لا يَخْبِسُوها عَنْهُم، على ما يُرَوْنَ مِن تَعْفِيلِ وتَسْوِيّةٍ، مِن عَيرِ مَبْلِ في دلِك إلى

 ⁽١) العقلُ هو اللّه بقال حفاتُ القبلُ عفالا الذّبُ دِينَة عال الأضجيق شبقيت الدّية حقالا و الشجية بالعفلُ هو الله بقال العقلُ على الدّية بالعفلَ والله العقلُ على الدّية المحدّر والأن الإبل كانت تُغفلُ على الدّية الله يومي الله كانت أو نقداً وعفاتُ عنة خراتُ عن ما لرمة بن دِينَ وَجالِيم ينظر الاالمصباح المديرة المهومي إلا كانت أو نقداً عقل]

وَلَا يَجُورُ أَنَّ يَدُمَعِ الرَّكَاءُ إِلَى دَمَيْ، لِقَوْلِهِ ﷺ لِمُعَادِ ﷺ ﴿ وَخُدُهَا مِنْ أَغْيِيَائِهِمْ وَرُدَّهَا مِي فُقَرَائِهِمْ ﴾.

وَيَدُفَعُ مَا سِوَىٰ ذَلِكَ مِنَ الصَّدَقَةِ

هَوَّىٰ، ولا يَجِلُّ لهُم مِنْهَا إلَّا مقدارُ مَا يَكْمِيهِم ويكْمِي أغوانَهِم. وما لا بُدَّ لهُم منه.

ويثَبَغِي لَهُم إِدَا اجتمَعَ المالُ صَفَعَمَ: أَنْ يُوصِنُوهَ إِلَى أَرْبَابِهَا وَيَضْرِفُوهَا إِلَيْهِمَ ولا يَجْعَلُوهَا كُنُورًا ، وإِنْ فَصَلَ مِن بَيْتِ المالِ شيءٌ بعد إيصال الحقوق إلى أَرْبَابِهَا ؛ قسَمُوهَا بِينَ المُسْلِمِينَ ، وإِنْ قَصَّرُوا في دلكَ ؛ فَوَبالُهُ عليهِم، و ستحقُّو اسمَ الطَّلْمِ؟ .

قُولُه: (وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَدْفَعِ الرَّكَاةِ إلىٰ دَمِّيٍّ). ﴿ إِلَىٰ آجِرِهِ ﴿

اهلَمْ: أنَّ دَفْعَ جَميعِ الصَّدَقَاتِ إلىٰ المُسْلِمِ تَخُورُ اتعاقَى، وإلى الحَرْبِيُّ لا يَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةٍ ما اتَّعاقًا ۚ أمَّا الدَّمْيُّ فَيَجُوزُ دَفْعُ التَّطَوُّعِ اللهِ اتعاقًا، ولا يَخُورُ دَفْعُ الفَرِيضَةِ إلله، كالرَّكةِ والعُشْرِ اتّفاقًا،

أمَّا سَائِرُ الصَّدَقَاتِ الواجبةِ كَصَدَقةِ العِطْرِ والكَمَّرَاتِ وَالصَّدَقَةِ المَنْدُورةِ ؛ فعِندَ أَبِي حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٍ جائِزٌ ؛ ولكنَّ الصَّرُفَ إلىٰ النُسْيِمِينَ أَوْلَى ا

وَرُوِيَ هَن أَبِي بُوسُفَ: أَنَّهُ لا يَجُورُ ، وهوَ قولُ رُفَرَ - كذا دَكَرَه [- - بر م] فحرُ الإشلام ، وأحذَه الشَّافِيعِيُّ (*) -

وَوَجُهُهُ (٣٠). الاعتبارُ بالرِّكاةِ بأنْ يُقَالَ عبه صَدَفَةٌ واجبةٌ، فلا يَحُورُ دَفْعُها

 ⁽۱) ينظر: «المناية» (۲۰۸/۲]، «الباية» (۲۹۲/۲]، «فتح الندير» (۲۹۲۰۲]، «تيبين المخائق»
 (۱) ينظر: «المناية» (۲۹۷/۲]، «البار الرائق» (۲۹۱/۲]

 ⁽۲) ينظر * قالبعاوي الكبيرة الأبي العس العاوردي [٤٧٠/٨] وقالبيانة للعمرائي [٤٤١/٣].
 والكفاية النبية شرح التنبية لنجم الذين ابن الرفعة [٢٠٩/٦].

⁽٣) وقُع في الأصل المرجدة، والعثيث من الناك ولماء ولواء ولواء والناء

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عِلَيْهِ: لَا يَدْفَعُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُف عِلِيهِ ؛ اعْتِبَارًا بِالرِّكَةِ

وَلَ قَوْلُهُ ﷺ: التَصَدَّقُوا عَلَىٰ أَهْلِ الْأَدْيَاتِ كُلَّهَا، وَلَوْلَا حَدِيثُ مُعَادٍ ﷺ لَقُلْتَ بِالْجَوَازِ فِي الرَّكَةِ.

ري ميدانسان ۾

إلى الدُّمْيُّ كافركةٍ.

وَلَمَا. قُولُهُ تَعَالَى ۚ ﴿ لَا يَنْهَـٰكُمُ ۚ أَنَّهُ عَنِ أَنْيِنَ لَرُّ يُفَتِنُولُو فِي ٱلذِينِ وَلَتَر يُخْرِيجُوكُمْ يَسَ رِبَرِيُّةُ أَن نَبْرُولِهُ ۚ [٢٠٨٠] رَنُّفْسِطُلَقُ ، أَنْهِمَ ﴾ [انسنجه ٨].

قَالَ الواجِديُّ اللهِ عَنْدِ العُرَّى عَنْدِ العُرَى عَنْدِ العُرَّى الْمُوَلِي عَلَمْ الآيةِ الْمُرَّى عَلَمْ الْمُوَلِي عَلَمْ اللهِ اللهِ الْمُوَلِي الْمُوَلِي عَلَمْ اللهِ الْمُوَلِي الْمُوَلِي الْمُولِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

 ⁽١) هو عليُّ س أحمد بن محمد، أبر النجس أبو حديّ النّسايوري ، الإمام النّفشر ، النحوي ، النعوي
 مِن كُتِه قالبسيطة وقالوسيطة وقالوجيرة كنها في التصيير (توفي سنة ٤٦٨ هـ) ينظر قاتريح
 الإسلامة بشعبي [٢١٤ ١٠] ، وقابنمه في براحم أثمه البحر والنعمة للفيرورابادي [ص/٢٠٠]

⁽٣) ينظر الأسباب برون الفرائلة لدواجدي إص ١٤٣٤].

 ⁽٣) الطَّبُات جناعٌ ضبٌّ، وليُجْمَع أيفٌ من صُنَّان ومصنة بنظر ١٠٧/ص، السجيطة [ص/١٠٧]
 مادة صب]

 ⁽٤) الأنِّظ مُو لَينَ تُنجَفُّ يابِسُ تُشتخبر، يُخَمُّ به ينظر اللهاية في عريب الحديث، لابن الأثير
 (١) ١٥/١١دة أبيدًا

 ⁽٥) رؤى هِشَامُ بن هروه، هن أبيه، هن أشهاء بنب أبي بكر هيه، هائ العدمث هذي أشي وهي ششركة في عَهَدِ قُرْيَشِ ومُلْفِهِم التي عاهلُوا اللّبيُ هِلَى عاساً دلّت رشول الله علي فقلت أثني قدمت عدي وهِي زاحتُ أَفْقَالُهُ على عدومة الرجال الله كله عدا جاء هي حاليه الإمالي في معرفة الرجال الكدا جاء هي حاليه الامه

⁽٦) أخرجه أحمد في (المسندة [٤/٤])، وأبو يعلى في (مسنده الكبيرة كما في (المطالب العالية)=

of white Do

وعمُومُها: يُجِيرُ دَفَعِ الصَّدَاتِ إِلَى الدَّنَيِّ، إِلَّا أَنَّ الرَّكَةِ وَالْغَشَرَ خُصًّا بحديثِ مُعادٍ، وهو قولُه ﷺ، اتَّؤُحدُ مِنْ أَغْبِيائِهِمْ وِثْرَةً فِي فَقرائهمُه ، وهو مشهورٌ ؛ فَنَفِيْتِ الآيةُ فيما وراءَ الرِّكَاقِ، والْغُشُرُ على عشَومِها.

ورَوى الواحِديُّ أيصًا في كتابِ (أَسَّابِ مُرول القُرَآنِ) ﴿ وَلَى سَعِيدِ بَنْ جُنَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ﴿ لَا نَصَدَّقُوا إِلَّا عَلَى أَهُلِ دِينِكُمُ ﴾ وأدر اللهُ تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَنَهُمْ ﴾ [عمر ٢٧٦]، نفد رسُولُ لله ﷺ النصدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الأَذْبِانِ ﴾ (*).

وفيه أيضًا (١٠) عَنِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: اكَانَ المُسْلِمُونَ بِكُوهُونَ أَنَّ يَتَصَلَّعُوا على فُقَرَاء المُشْرِكِينَ حَتَّى نَرَلَتُ هَدِهِ الآيَّةُ، فَأُمِرُوا أَنَّ بَتَصَدَّقُو عَلَيْهِمْ، ٢٠

وَقَالَ الكَلْبِيِّ (١): (اعْتَمَرّ [٠ ٥٧٠ -] رَسُولُ اللّهِ ﷺ عُمْرَةَ القَصَاءِ وَكَانتُ مَعَهُ

 [[]٣٤٧/١٥] ، ومن طريقه الواحديُّ في الأسياب الترورة [ص ٢٣٤ ـ ٤٣٤]. والحاكم
في االمستدرك [٣٤٧/١٥] ، من حديث عَبْدِ لَهُ بُن الرُّيْزِ فِي على المعت تُبَدَّ مَنْدُ الفُرِّى به
قال الحاكم: المَذَا حَدِيثُ صَحيحُ الإشنادِ وَلَمْ يُحَرِّحادُهُ

وقال الهيئسي الدرواء أحمد، والطيراني في الكبير، وفيه مصعب بن ثابت، صفَّعه أحمدُ وعيره، ووثَّقه ابنُ حداد 1 اينظر المجمع الروائدة الهيئمي [2 ١٥٣]

⁽۱) مضی تحریجه

⁽۲) بنظر الأسياب بروك القرآن، للواحدي [ص١٩٠]

 ⁽٣) أحرجه ابن راهومه في الصيرة كما في العجاب في بباد الأسباب لابن حجر [٦٣٠١]، وابن أبي
 شيبه [رهم/ ١٠٣٩٨]، والواحدي في السباب الروبة [ص ٨١٠]، غن سويد بن بُخيرٍ ﷺ به مرسلًا

 ⁽٤) ينظر فأسباب تزول القرآن، للواحدي [ص/٨٩]

 ⁽٥) أحرجه الوحدي في «أحب الروال» [ص/٨٩] ، وفي «التعدير الوسيعة» [٢٨٦,١] ، عَنْ سَدُمَانَ بَنْكُنُ ، عَن إِسْ التحقيَّةِ عَلَيْهُ به

 ⁽٦) هو محمد بن النائب بن يشر الكليق، أبو النصر الكومي، الشَّابِه المعشر، ونكبه مُثَّهم بالكدب،=

عيد البيال ١٠٠٠

فِي تِنْكَ العُمْرَةِ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، فَحَاءَتُهَ أُمُّهَ قَنَيْلَةً ﴿ وَجَدَّتُهَ يَسَأَلا بِهَا وَهُمَا مُشَرِّكُمَا لِهُ الْعَلِيكُمَا شَيْنًا حَتَى أَسْتَأْدِنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَإِنَّكُمَا لَسْتُمَ عَلَى مُشْرِكُمَا لِللهِ عَلَيْ فَالْمَتُمَا عَلَى السَّمُ اللهِ عَلَيْ فَالْمُولِ اللهِ عَلَيْ وَلَيْتُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

ومِن الحُمَّةِ لأَبِي حَبِيمَة ومُحَمَّد؛ قولُه تعالىٰ ﴿ فَكُفَّرَتُهُۥ إِظْعَامُ عَشَـرَةِ مَسَـكِينَ ﴾ [الماند ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِظْفَارُ سِتِينَ مِشْكِمَنَا ﴾ [السجدلة ٤]

بياله: أنَّ إطلاقَ العِلْكِينِ يَسَاوَلُ المُسْلِمَ وَالدَّمِّيَ، فَيَجُوزُ إعطاءُ الكفارةِ لهما جميعًا، ويمدُّ عليهِ قولُه تعالىٰ ﴿ وَيُطْلِعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِشْكِمَا وَيَشِيمَا وَأَسِيرًا ﴾ لهما جميعًا، ويمدُّ عليهِ قولُه تعالىٰ ﴿ وَيُطْلِعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِيهِ مِشْكِمَا وَيَشِيمَا وَأَسِيرًا ﴾ [الإسان ملى، وهذا لِأَنَّ الأسِيرَ في دارِ لإسلامِ لا يَكُونُ إلَّا كَافِرًا، فدلَّ على أنَّ الصَّدَقَةُ على أَهُل الدُّنَةِ قُرْبَةً.

ومِنْ جِهةِ النَّظَرِ: أنَّ صَدَقَةَ الهِطْرِ والكَمَّاراتِ ، لَمَّ لَمْ يَكُنْ أَخْلُهَ مُفوَّصًا إلىٰ الإِمَامِ ؛ جَارَ دَفْعُهِ إلىٰ أهلِ الدُّمَّةِ ؛ كالتطوُّعِ .

فَإِنْ قُلْتَ: يَرِدُ عَيكم رَكَاةُ الأَمْوَالِ الباطنةِ ؛ لِأَنَّ (") أَحْدَها ليس بمُفَوَّضِ إلى الإِمَامِ ، فكان يسغِي أَنْ يَجُورَ دَفَعُها إلى الدَّمِّيُّ ؛ كالتطوُّعِ .

قُلْتُ: لَا نُسَدُّمُ أَنَّ أَخْدُه لِيسَ بِمُفَوَّصِ إِلَىٰ الإِمَامِ ، بِل حَقَّ الإِمَامِ مُتَعَلِّقٌ بِها

وقد رُبِيِّ بالرفض أبن آثاره تعبير القرآن (ترفي سنة ١٤٦هـ) ينظر فسير أخلام البيلامة لندهبي
 [٢٤٨/٦]

 ⁽١) قبل تأخر إسلام تُتَيَلُة ، وأزّزه عا بعضهم في الصحابة كدا جاء في حاشية ، اام» و الو اا

⁽٢) ينظر التعليم التعليم [٢٧٤/٢] ، والأسباب برول القرآن؛ للواحدي [مس/ ٩٠] ،

⁽٣) وقع بالأصل؛ الأنهاء والعثبت من اجه، وقت، ولاو، ولاره، ولات،

وَلا يُشَى بِهَا مَسْحَدٌ ، وَلَا يُكَفَّنُ بِهَا مَيْتُ ، لِالْعِدَامِ التَّمْلِيكِ وَهُوَ الرَّكُنُ . وَلَا يُقْضَى بِهَا دَيْنُ مَيْتٍ ؛ لِأَنْ قَصَاءَ دَيْنِ الْغَيْرِ لَا يَقْنَصِي التَّمْلِيكِ مِنْهُ سِيَّمَا مِنَ المَيَّتِ

في الأحْدِ، ولَمْ يَسْفُطْ عَنْهَا، كالمالِ الطاهرِ؛ لكنْ لمَّ رأى عُفْمانُ أنَّ الأَمْوِالَ كُثْرَتُ، وأنَّ تَتَنَّعَها يَشُقُ على الأَنْمَةِ؛ فَوَّصَ دلك إلى أَرْبَابِهَا، [١٠٠٠] فصاروا بِمَنْزِلَة الوكلاء عن الإِمَام في أَدانها

قُولُهُ: (وَلَا يُبْنَى بِهَا مُسْجِدٌ)... إلى آجِره.

والضَّمينُ المجرورُ راجعٌ إلى الزَّكاةِ، وهذا لِأَنَّ الرُّكَنَ في الرَّكَاةِ هوَ " التَّمْلِيكُ مِن الفَقِيرِ، ولَمْ يُوجَدُ ذلكَ في بناءِ المَسْجِدِ، وكنا لَمْ يُوجَد في تكفِيبِ لَمَيْتِ، وكذا في قصاءِ تَيْنِه ؛ لِأَنَّ قصاءَ تَيْنِ العَيْرِ لا يقْتصِي التَّمْلِيكَ مِن دلكَ العَيْرِ ؛ فَلِأَنُ لا يقْتصِي التَّمْلِيكَ مِن المَيْت أَوْلَىٰ ؛ أَلا تَرَىٰ أَنه لو قصَى تَيْنَ العَيْرِ العَيْرِ ؛ فَلِأَنُ لا يقْتصِي النَّمْلِيكَ مِن المَيْت أَوْلَىٰ ؛ أَلا تَرَىٰ أَنه لو قصَى تَيْنَ العَيْرِ العَيْرِ ؛ فَلِأَنُ لا يقْتصِي النَّمْلِيكَ مِن المَيْت أَوْلَىٰ ؛ أَلا تَرَىٰ أَنه لو قصَى قبَلَ العَيْرِ العَيْرِ ؛ فَلاَ تَرَىٰ أَنه لا على المَنْيُونِ لا على الدَّائِنِ .

قَالَ فِي الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ا: العَانُ فَصَىٰ ذَيْنَ حَيِّ: إِنْ فَصَاةُ بِعِيرِ أَشْرِهِ يَكُونُ مُنتِرَّعًا ، ولا يُجْرِئُه عن زَكَاةِ مالِه ، وإِنْ قُصِيَ بأَمْرِه جارَ ، ويكونُ القابِضُ كالوكيلِ له في قَبْصِ الصَّدَقَةِ عُ⁽¹⁾.

قُولُه: (سِبِّمَا مِنَ النَبِّتِ)، وهدا على حلافِ استعمالِ العرَبِ؛ لِأَنَّ قِياسَ كلامِهم أَن يُقَالَ: «لا سِبِّمَا»، وهي مِن كلماتِ الاستِثناء، والسَّيُّ: المِثْلُ في أَصْلِ

⁽١) وقع بالأصل فرهوة. والمثبت بن فماء وقصاء وقواء وقراء وقتباء

⁽٢) ينظر الشرح محتصر الطحاوية للإسيجابي [8/17]

اللعةِ. قَالَ صَاحِبُ ﴿المُقْتَصِدُ ۗ وَأَمَّ ﴿لاَّ مَيْمًا عَلَمُ وَخُهَاتٍ ﴿

إ جدر أحدُهما أن نقُولَ حامي العومُ لا بينَت رَيْدٍ، فتحُرَّ وتَنجَعَلَ العالم (الدةُ، كَانكَ قَلْت الاسيئَ رَيْدٍ؛ بِمَنْرِئَةِ الا مثَلَ رَيْدٍ.

والوجّهُ الثاني أنَّ تقولُ: لا سِيَّف رِيْدٌ، فتخْعَلَ قاما؟ بمعنى: الَّذِي، و(رَيْد): حَبَرَ مُبَتداً محدوف، كَأَنْكَ قُلْفَ لا سِيَّ الَّذِي هُو رَيْدٌ؛ كقراءةِ مَن قَرَأً: ﴿ إِنَّ اللّهَ لا يُسَتَنَقِي. أَن يَضَرِبَ مَثَلَا تَا تَوْسَمَةً ﴾ [تعرف ٢٦] بالرفع (١٠ ؛ لأنَّ [٢٠١٧هـ م] التقديرَ ما هو بعوصةً ، أيُ أن يُضْرِفَ الَّذِي هو معوصةٌ عند قوقَها مَثَلًا.

وَقِيلَ: الْجَرُّ بَعَدَ الْلَا سِيَّمَا كَثِيرٌ، والرَّفْعُ فَلَيلٌ، وقد يُجُورُ النَّطْتُ وهُو الأقلُّ، وهُو على مدهب مَن يَجْعَلُ هذهِ الكنمةَ بَجُمْلَتِهَا بِمَثْرِلَةٍ: ﴿إِلَّا»، وقد رُّوِيَتُ تُلَاثَتُهَا فِي نِبْتِ الْرِئِ لَفَيْسِ '''

وَلَا سِيُّمًا يَدُمْ بِدَارَةِ جُلْجُ لِ(")

وكان قياسُ التركيبِ على هذا هي «الهداية» أنْ يُقَالَ لَا سِيَّمَا الغَيِّتِ ، أو يُقَالَ لَا سِيَّمَ التَّمْيِيثِ مِنَ المِيَّتِ ؛ على معنَىٰ أنَّ قصاءَ الدَّيْنِ مِن الغَيْرِ لا يقتصي

ومرادُ المؤلِّف من الشاهد جرارُ الرجود الثلاثة (الرفع والحفض والنصب) فيما يأني بمد (لا سيُّما) مثل اليومة الواقع في غَجُرِ هذا البيت

 ⁽١) وبها قرأ رُزّيه بن العجّرج وعيرُه
 قال البخّاس (وهده بعه تميم، حقلٌ (ماه بمعنى (الذي ، ورقعٌ بعوضة عنى (ضمار (بتدامه) ينظر: (إعراب القرآن) للتحاس [١/١٤]

⁽۲) رهر مبارًا بَيْت مِن تُعلَّت الشهيره التي يعول في مطلعها قفا نَبْت من فِكُرِين حَبيبٍ ومنول هه بسقط اللوي بني الدَّحُول، فيحوَمَلِ ينظر الديران التري القيس [ص ٢٦] ومرادُ المؤلَّف من الشاهد جوارُ الرجود الثلاثة (الرفع والحصق والنصب) فيما يأتي بعد (لا مر

⁽٣) دارةُ جُنْجُنِ اسمُ موضع كذا جاء في حاشية ١٩٥

ولا يُشْتَرَىٰ مَهَا رَقَنَةٌ تُمُتَقُّ ؛ حَلَامًا لَمَالَثِ إِنْ مِنْ ﷺ دَعَتَ إِنِّهِ هِي تَأْوِيلَ فَوْلِهِ تَغَالَىٰ: ﴿ وَفِي أَلِزَفَاتِ ﴾ [من ﴿ وَلَنَا أَنَّ لِإِغْتَاقَ إِشْفَاطُ الْمِلْكَ ، وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ ،

وَلَا تُدْفَعُ إِلَىٰ غَمَى ؛ لِقُولِه ﴿ اللَّا تَحَلُّ الصَّدَقَةُ لَمَيَّ ﴿ وَهُو مِاطُّلَاتُهُ حُجَّةً عَلَىٰ الشَّافِعِيَّ فِي غَنِيَّ العُرَاةِ وَكَذَا حَدِيثُ مُعادِ ۞ على ما رَوَنَا.

التَّمُلِيكَ مِن الغَيْرِ لا مِيَّ المَيِّتِ، أَوْ لا سِيَّ التَّمْلِيكِ مِن المِيِّت؛ لأَنَّ عدم قتصاءِ التَّمْلِيكِ مِن المَيِّت؛ لأَنَّ عدم قتصاءِ التَّمْلِيكِ مِن المَيِّتِ أكثرُ.

قولُه: (وَلَا يُشْتَرَئ بِهَا رَقَبَةٌ تُغْتَقُ؛ جِلانًا لِمالكٍ). وقد دكرًا تحقيقَ دلكُ مي تأويل قولِه تعالى: ﴿ وَقِ ٱلرِّقَابِ ﴾ [الربه ٤٠] في هذا البابِ.

وذَكرَه الطَّحَاويُّ أيضًا في الشَّرِح الآثارا، بِطُرُقِ مَحَتِهِ مُسْلَةِ إلَىٰ النَّبِيِّ وَذَكرَه الطَّحَاويُّ أيضًا في الشَّامِعِيُّ، وقد رَوَيْناهُ فيما تَقدَّمَ عَي

⁽۱) يأتي تحريجه،

⁽٣) أحرجه أبو داود في كتاب الركاة , بات من يعطى من العبدته وحد العلى [رقم ١٦٣٤] ، والترمدي في كتاب الركاد/ بات ما حاد من لا تحل له العبدته [رقم/ ٦٥٣] ، وأحمد في فالسندة [٢٠٤/٢] ، والدارمي في اسبعة [رقم/ ١٦٣٩] ، من حديث عبد الله بن عشرو بيهد به قال الترمذي: هجديث عبد الله بن عمرو حديث حساء

وفال ابن حجر الاستده حسن) ينتار النصب الرايقة للزيامي (٢٩٩٤٣] ، والتنجيص الجيرة لاين حجر (٢١٣٦/٥)

 ⁽٣) ينظر فشرح معاني الآثارة للطحاوي [١٥،١٤،٢]

🍪 غايد البيال 🏟

«الصحيح البُحَارِيِّ» [

فَإِنْ قُلْتَ مَد جاء مِي السَّمَنِ أَيْصًا. مُشْنَدًا [٢ ٢٧٢ م] إلى آبِي سَجِيدٍ الخُدْرِيُّ، قَالَ. قَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الآنجولُ الصَّدَقَةُ لِغَيِيُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللهِ، وابْنِ السَّييلِ، قَلْ جَارٍ فَفِيرٍ يُنْصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَيُهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ ٢ مَنَّ عَلَىٰ جوارِ دَفْع الصَّدَقَةِ إلىٰ العَارِي؛ وإنْ كَانَ عَبِيَّهُ.

قُلُتُ: قد مرَّ جوَانُه هي شاحِ قولِهِ: ﴿ وَفِي سَنَجِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبه: ٦٠].

ثمَّ اعلمُ: أنَّ صَدَقَةَ النَّطَوَّعِ يَجُوزُ صَرْفُها إلى الغَيِيِّ وتَحِلُ له ، فأمَّا صَدَقَةُ الأُوقافِ فَ الأُوقافِ فَيَجُوزُ صَرْفُها إلى الأعياءِ إنْ سمَّهمُ الواقِفُ ، وإنْ لَمْ يُسَمِّهِم ؛ فلا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهَا صَدَفَةٌ عيرُ واجمةٍ كد قَالَ صاحتُ (التحفة»(").

ثُمَّ الْغِمَىٰ ثَلَاثَةُ أَنواعٍ:

أَحَلُها: الْغِنَىٰ الَّذِي يَتَعَلَّق به وجوتُ الرَّكَاةِ ، وهو أَنْ يَمْلِكَ نِصَابًا هِنَ الْمَالِ النَّامِي الْفَاضِلِ عن حاجَتِه ،

والثاني الغِنَىٰ الَّذِي يَخْرُم به الصَّدَقَةُ ، وتجِبُ الفِطْرَةُ (١) وَالأَصْحِيَّةُ ، وهو أَنْ يَمْلُكُ ما يُسَاوِي مائتَيْ دِرْهَم إ فاضِلًا عن ثبابِه ، وأثاثِ بَيْبَه ، وخادِمِهِ ، وهَسْكَبِه ، وفَرَسِه ، وسِلاحِه ، وكتُبِ العِلْم إِنْ كَانَ مِن أَهْلِه ؛ إذا لَمْ يَكُنُ له فَصْلٌ عن دلك ،

 ⁽١) هذا الأسلوبُ مثنى عليه المؤلف كثيرًا في كتابه؛ وهو محمول على كون قالبحارِيّ، بَذَلّا لـ: قالصحيح، أو عَطفَ بَيَان

⁽۲) مضئ تحریجه،

 ⁽٣) ينظر التحمة العقهامة لعلام الدين السمر قبدي [٢٠١/١]

 ⁽³⁾ يعني صدقة العِطْر قال الصاعاني وخيره (وقولُهم العِطْرة صبحٌ مِن إُرَّ ، فَمَخْنَى العِطْرَةِ ضدفَةُ الغِطْر) الغِطْر، ينظر: (١٣ العروس) للزَّبيدي (٣٢٨/١٢ أعادة: فطر]

🕳 ميدانيس 🚱

والثَّالِثُ: العِن الَّذي يخرُمُ به السُّوالُ لا لأخْذ، وهو أنْ يغلث فُوتَ يومِه، وما يشتُر به عوْزَتَه، أمَّا الفويُّ المكتستُ: يحلُّ له الأخْذ، ولا يُحلُّ له الشُّوالُ، وعليهِ العامَّةُ.

وقَالَ يعضُهم، إدا ملَّك خَشْبِينَ درهمًا لا يُجِلُّ به اسُّوالْ

وعندَ الشَّافِيمِيُّ لا يَجِلُّ للقوِيِّ المكْتَسِبِ أَخْدُ الصَّدَفَةِ ﴿ . وقد رُوِي هي البابِ أخبارٌ محْتَلِمةٌ .

رَوَىٰ الشيخُ [٢٠/١٠] أَبُو جعفرِ الطَّخاويُّ في اشرَح الآثار، بإسادِه إلى [أَبِي](٢) كَبُشَةَ السَّلُولِيُّ (٣) عن سَهْلِ ابْنِ الْحَثْظَلِيَّةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ وَيَجُّ يَقُولُ: (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى؛ فَإِنَّمَا يَشْتَكُثِرُ مِنْ جَمْرِ جَهَيَّمَ، فَلْتُ ٢ يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا ظَهْرُ غِنَى؟ قَالَ، (أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِهِ مَا يُعَلَّيهِمْ، ومَا يُعَشِيهِمْ)(١).

 ⁽١) ينطر الأمة للشامي [١٨٦,١] والليبادة للعمراني [٢١١٤]، والمنجموع شرح المهدمة للنووي [١٨٩/٦]

 ⁽٣) ما بين المعقوقتين ريادة بن الواد والتا ، وارا ومو الموافق إما وتَّع في الشرح معاني الأثار؟،

 ⁽٣) أبو كَتِشَة السُّلُولِيِّ دكره مسلم بالكية ولم يُذكّر (له) اسمٌ مي ١١٤كُس١. كذا جاء مي حاشية، ١٩٥٥.
 وينظر ١١٤كس والأسماء المسمم (٧٠٧/٢)

⁽١) أحرجه أبو داود في كتاب الركاء/ باب من يعطئ من الصدقة وحد العبي [رمع ٢٦٢٩]، وابن حبال في الصحيحة (رقم/ ١٤٥٥)، والطحاوي في الشرح معاني الآثارة [٢٠/٢]، و[٢٧١/٤]، والطجوي في الشرح معاني الآثارة [٢٠/٢]، و[٢٧١/٤]، والطبري في التهديب الآثار/ مسد عمرة [٢٤/١]، بن حديث أبي كَيْشَةَ السُّورِيُّ عَلَى شَهْلِ البِي الحشظائِةِ وَاللهُ إِن محود ونقط أبي داود العمل سأل شيئًا وعادة مَا يُعْيَبِه فَإِنْمَا يَشْتَكُورُ بِنَ جَمْرٍ جَهَامً قَالُوا بِهِ رَشُولَ الله ، وما يُعْبِه ؟ قَالُ مَا يُعدَّبِه ، أَوْ يُعَشِّرِها

قال الصدر المعاوي (دراه أبو داود ولم يُصفّعه ولا العثيريُّ)، ينظر (كَنْفُ الساهِجِ وَالتَّاقِيعِ في تَخْريجِ أحادِيثِ الفصايِعِ (للصدر الصاوي [١١٦/٣]

Charlet &

وَرَوَىٰ أَيضًا مِاسِنَادِهِ: إلى أَبِي سَعِيدِ الحُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ [٤١٨٣/١] وَلَهُ قِيمَةُ أُوقِيَّةٍ؛ مَهُوَ مُلْجِفٌ اللهِ المُدَّرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

وَرَوَىٰ أَيضًا مِاسِنَادِهِ: إِلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ غَالَ * قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثَّرُاءِ فَإِنَّمَا هُو جَمْرٌ، فَلْيَسْتَقِلَّ مِنْهُ، أَوْ لِيُكْثِرُ»(١٠).

وَرَوَى أَيضًا بِإِسَادِهِ: إِلَىٰ عَطَّءِ بُنِ يَسَارِ ، عَنْ رَجُلِ مِنْ بَنِي أَسَدِ ، أَنَّهُ ذَهَبَ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَمِعَهُ يَقُولُ - امْنُ سَأَلَ مِنكُمْ وَعِنْدَهُ أُوقِيَّةٌ ، أَوْ عِدْلُهَا (٣) ، فَقَد سَأَلَهَا إِلْحَافًا) (١)

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: والأُوقِيَّةُ . أَرْبَعُونَ درهما (٥)

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الركاة بال من يعطى بن العبدقة وحد الغَبِيّ [رقم ١٩٧٨] ، والسائي في كتاب الركاة من المنحف؟ [رقم ٢٥٩٥]، وأحمد في المنسسلة [٧/٣]، وابن خريمة في العبديدة [رقم ٢٤٤٧]، وتطحاري في الشرح معاني الآدر؟ [٢٠/٢]، من حديث أبي شجيد العُدريُّ على به وعد الجميع - سوى ابن حريمة _ المُقَدِّ اللَّحَفَّة اللهُ العَهُقِ مُلْحِفًّ، قال العبي المسادة صحيح البطر المحت الأفكارة لنعبي (١٥٥)

(٢) أحرجه، صدم في كتاب الركاة باب كراهه المسألة لداس [رقم/ ١٠٤١]، وابن أبي شيبة [رقم ٢٠٤٢]، أحرجه، صدم في كتاب الركاة باب من سأل عن ظهر على [رقم/ ١٨٣٨]، وأحدد في قالمسدة (٢٠/٣]، والطحاوي في اشرح مداني الآثارة [٣٠/٣]، من حديث أبي هريرة إلله.

(٣) أي مثنها في القيمة، كذا جاء في حاشية: ١٩٥٥،

(٤) أخرجه مالك في السوطاء [رقم/ ١٨١٦]، ومن طريقه أبر داود في كتاب الركاة/ باب من يعطى من الحرجه مالك في السوطاء [رقم/ ١٦٢]، ومن طريقه ببيهمي في السرس الكبرى، [رقم/ ١٨٨٠]، ومن طريقه ببيهمي في السرس الكبرى، [رقم/ ١٩٨٨]، وأحبط وكذا السبائي في كتاب الزكاء، باب إذا لم يكن به دراهم وكان به عدلها [رقم/ ٩٦٥]، وأحبط في الاسبندة [٣١/٤]، والطحاوي في الشرح معاني الأثارة [٣١٠]، من طريق رَبُدٍ بني أشدم فئ عَطَاء بن يشارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بني أشدٍ على به.

قال العبي قريبات صحيح، ورجاله كلهم رجال الصحيح ، ينظر النحب الأفكار ؛ للعيبي [٥٣/٨] (٥) ينظر الشرح معاني الأثار؛ للعجاري [٢١/٣]،

قَالَ، قال: ولا يَدْفِعُ المُركِّي رَكَانَهُ إِلَى أَنْبِهِ وَحَدُهُ وَإِنَّ عَلاَ، وَلَا إِلَىٰ

فاقول، أكثرُ ما هي هذه الأحدر كراهةُ الشّوان، وبحلُ بكرهُ ، فلمْ يدرمْ مِن كراهيةِ الشّوَالِ كَراهيةُ الأحد، الأخد، إذا لمْ يشلك ما يساوي نصابًا ؛ لأنّ النبيّ ﷺ جَعَلَ في حديثِ معادِ الناسَ صِنْعَبْنِ أَصِياء وعقراء، ومن لمْ يَمْلِكُ يُصَابًا لا يجيتُ عليه الرّكاةُ ؛ لأنّهُ ليسَ بغييّ ، فَيَكُولُ من خُملةِ الْفُعراء؛ فَتحُولُ له أَخدُ الصّدَقَةِ .

وقَالَ الشيخُ (٣ ٣٠٠م) أَبُو بكرِ الرَّازِيُّ اوقد كَانَتِ الصَّدوتُ تُحْملُ إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَيُعطِيهِ أَهْلَ الصَّقَةِ ٢ ، وهم أقوِياءُ يخصُرون العزواتِ مع النَبِيِّ عَلَيْهِ وَيُقاتِلُونَ ، وممدُ عصرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ إلى يومِنا هدا يُنْصَدَّقُ عَلى الفَقرِ ، الأصِحُوء ويعْطُونَهم رَكَوَاتِ أمو إلهِم مِن غيرِ نكيرٍ مِن أحدِ مِن لسلَفِ والحلفِ على هاعبه ؛ فَصَارَ إِجْماعًا ٤ (٢).

والحاصلُ في حِلَّ الرَّكَاةِ: أنها لا تَجِلُ عَدَ بعصِهم لِمَنْ كَانَ عَدَهُ عَدَاءً وعَدَاءً وعَدَ بعصِهم؛ لا تَجِلُّ للصَّحِيحِ التِدَنِ، وعَدَ بعصِهم؛ لا تَجِلُّ لَمَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ درهمًا، وعندَ بعصِهم؛ لا تَجِلُّ لَمَنْ مَلَك حَمْيِينَ دِرهمًا وعدما - تَجِلُّ لَمَنْ مَلَك حَمْيِينَ دِرهمًا وعدما - تَجِلُّ بِمَنْ مَلَكَ حَمْيِينَ دِرهمًا وعدما - تَجِلُّ لِمَنْ مَلَكَ حَمْيِينَ دِرهمًا وعدما - تَجِلُّ لِمَنْ مَلَكَ حَمْيِينَ دِرهمًا وعدما - تَجِلُّ لِمَنْ مَلَكَ مَ دُولَ المِثْنَيْنِ -

قولُه: (قَالَ: وَلَا يَدُفُّعُ المُزَكِّي(") رَكَانَهُ إِلَىٰ أَبِيهِ وَجَدَّهِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا إِلَىٰ

 ⁽¹⁾ المشاهير من أهبحاب الصُّقة أبو در العفاري، عمار بن ياسره سلمان العارسي د صهيب د بالال ه
 حباب بن الأرت ، حديده بن اليمان ، أبو سعيد الحدري ، نشير بن الحصاصية ، أبو مُوَيِّهِيَّةُ مولى
 رسون الله ﷺ كذا في 8 لإيصاح؟ للمُطرَّرِيُّ كذا جاء في حاشيه قمة

⁽٢). ينظر: «شرح محصر الطحاوي» للجماص [٢٩٢-٢٩٤]

 ⁽٣) وقع بالأميل قالمؤدّي، والعنب من قم الدواف والها، والرقاء والتناء وهو الموافق لما
 في قالهداية، بلكرْغِيناني [١١١/١]

وَلَدِهِ وَولَدِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَعَلَ ۚ لِأَنْ مَنَافِعَ الْأَمْلَاكِ بَيْنَهُمْ مُتَصِلَةٌ مَلَا بَتَحَقَّقُ التَّمْلِيكُ عَلَىٰ الْكَمَالِ ۚ وَلَا إِلَى امْرَأَتِهِ ؛ لِلِاشْتِرَاكِ فِي الْمَنَافِعِ عَادَةً .

وَلَا تُدُفِّعُ الْمَرْأَةُ إِلَى رَوْحِهَا عَنْدَ أَبِي خَبِيمَةً رَهِيرٍ

وَلَٰذِهِ وَوَلَٰذِ وَلَذِهِ وَإِنْ سَمَلَ)، أي. قَالَ الشيحُ أَبُو الحُسَيْسِ القُدُّورِيُّ. قولا يَدْفَعُ المُرَكِّي رَكَاتَهُ إلىٰ هؤلاءِها ''

قَالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ '': ويُغطِي ركاته من شُوَاهم مِنَ الْقَوَابةِ ، وهذا لِأَنَّ الوَجِدِ الرَّحِتُ عليهِ هو الإحراحُ الصَّحيحُ عن ملكِه ، وهي الدَّفع إلى هؤلاءِ ' لَمْ يُوجَدِ الإخراحُ الصحيحُ ؛ لِأَنَّ ملكَ هؤلاءِ أُجْرِيَ مَحْرَىٰ مِلْكِ نَصْبِه ، ولهذا لا تُقْبَلُ شهادتُه لهم ، فَصَارَ وضعُ لَزَّى فِيهم كوَضَعِها هي مُسْبِه ؛ فلا يَجُوزُ ، وقد دلَّ عَلى هذا قولُه عِنْهِ ، فَالَّذَ وَمَالُكُ لِأَبِيكَ اللهُ المُبِيكَ اللهُ ال

قولُهُ ۚ (وَلَا تَدُفَعُ الْمَرَأَةُ إِلَى رَوْحِهَا عِنْدَ أَبِي خَبِيقَةً)

[٠ ٣٠٤٠٠] اعلم: أنَّ دَفْعَ الرَّوْحِ رَكَةَ مالِه إلىٰ المَرْأَةِ لا يَحُوزُ إجماعًا، أمَّا دَفْعُ المَرْأَةِ إلىٰ زَوْجِهَا، فَقَالَ أَبُو حَبِيعَةً لا يَجُوزُ أيضًا (١).

⁽١) ينظر المجمر القُدُورية [مر/٥٩]

⁽٢) ينظر ١١٤كاني، للحاكم الشهيد (ق/٢٢)

 ⁽٣) أخرجه أبو داود في كتاب الإجاره باب في الرجل يأكل من مال ولده [رقم/ ٣٥٣٠]، وابني ماجه في كتاب التجارات/ باب ما للرحل من مال ولده [رقم/ ٢٣٩٣]، وأحمد في الالمستدار [٢٢٩٢]، وأحمد في الالمستدار [٢٧٩/٣]، والبيهقي في اللسن الكبرى (رقم/ ١٥٥٣٦)، عن حشرو بْن شُحيْب، عن أبيه، عن جَمَّوها، به

قال الميني: فرجاله ثقات؛ "يظرة فلحب الأفكارة للميتي [١٤/٩٠٠].

 ⁽³⁾ قال مي التصحيح؟ ورجح صاحب الهداية؟ وهيره فول الإمام، واعتمده النسمي ويرهان الشريعة
 ينظر الأصل؟ [١٤٩/٣]، الليمام الصمير؟ [ص١٢٣]، الدسوط؟ [١٢/٣]، ايدائع
 الصائح؟ [٤٠/٣]، التصحيح والترجيح؟ [ص١٠٠]، الاختيار؟ [٢٠/١]، النبيس المقائق؟=

وقَالَ أَيُو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ. يَجُوزُ، وبه أحد الشَّامِعِيُّ ''

ووجْهُ قولِ أَبِي حَيِيفَةَ: أنَّ المالِعَ بِينَ الروحَبْنِ مُتَصِيَّةً؛ ألَّا تَرَىٰ أنَّ دَعْعَ لرُّوحِ إليها لا يجُوزُ بِالإِنْفَاقِ؟ فكدا لا يجُوزُ دَفْعُها إليه لهذا المعنى، لأنَّهُ لا يُوجَدُّ الإخراحُ الصحيحُ ؛ ولهذا لا يَجُورُ شَهَادَةُ أحدِهما للآخرِ

[٢ ٤٧٤/م] فَإِنْ قُلْتُ: إسما لَمْ يَجُرُ دَفْعُ الرَّوْجِ إِلَيها؛ لِأَنَّ مَفْتَها واجبةٌ عليه،

^{= [}٣٠١/١] ، (اللبات في شرح الكتاب) [١٥٦/١] ، ارد المحتارة [٣٤٦/٢]

 ⁽١) ينظر: «المعاوي الكبير» للماوردي (١٩٧٨ه) وانتهديب في طه الإمام الشاهعي» للمعوي (١٠).

⁽٣) أحرجه البحاري في كتاب الركاة/ باب الركاة عنى الروح والأبام في الحجر [وقم/ ١٣٩٧]، ومسلم في كتاب الركاة/ باب فصل بنفقه والصدقة على الأفريس والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين [وقم/ ١٠٠٠]، و نظحاوي في اشرح معاني الأثارة [٢٢/٢]، من حديث ريب أمرأة عبد الله بن مسعود ١٠٠٠.

سوال عليه السال الله

ولا تحِبُ [١/١٨١ نَعَقَةُ الرَّوْحِ على المرَّأَةِ، فيسجي أنْ يَخُورُ دَفَّعُها إليهِ.

قُلْتُ ۚ لَا يُسلَّمُ أَنَّ عِنهَ مَنْعِ الجوارِ : وحوثُ النَّفَعَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ نَفَقَةَ الأُحتِ تَجِتُ عَلَى الآحِ ، ومَعَ هذا يَخُورُ دَفْعُ الرَّكَةِ مِنه إليها ؟

والحَوابُ هِنِ الحديثِ، أنَّ رِيبَ كَانَ صَاعَ البَدَيْرِ (١٠)، ولَمْ يَكُنُ لها مالُّ يَجِبُ عَبِها فِهِ الرَّكَةُ، فَكَانَ صَدفتُها على عَدِ اللهِ نافلةَ لا فريصةَ ؟ ألَّا تَرَى أَنها سَأْنَتُ عَمَّا كَانَتُ تَنْفِقُ عَنى عَبِهِ اللهِ وأيتامٍ لها في حِجْرِها؟ ومَعلومٌ أنَّ صَدَقَةَ الشَّحصِ إذا كَانَتُ فريصةَ لا يَجُورُ وصْعُها في ولَدِه ؛ فعُلِمَ بدلكَ أَنها كَانَتُ نافلةً الشَّحصِ إذا كَانَتُ فريصةَ لا يَجُورُ وصْعُها في ولَدِه ؛ فعُلِمَ بدلكَ أَنها كَانَتُ نافلةً

وقد دلَّ على هذا ما رؤى الطَّخاريُّ هي «شرَح الآثار»، بإسبادِه إلى رَائِطَةُ (١) المُوَاْةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ مَالٌّ، وَلَيْسَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ مَالٌّ، فَكَانَتْ تُنْمِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَده مِنْهِ فَعَالَتْ لَقَدْ شَعَلْتَنِي وَاللهِ أَنْتَ وَوَلَدُكْ عَي فَكَانَتْ تُنْمِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَده مِنْهِ فَعَالَتْ لَقَدْ شَعَلْتِنِي وَاللهِ أَنْتُ وَوَلَدُكْ عَي فَكَانَتْ تُنْمِقُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَده مِنْهِ فَعَالَتْ لَقَدْ شَعَلْتِنِي وَاللهِ أَنْتُ وَوَلَدُكْ عَي الطَّدَقَةِ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْصَدُق مَعَكُمْ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: مَا أُحِبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ فِي الطَّدَقَةِ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْصَدُق مَعَكُمْ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: مَا أُحِبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ فِي وَلَا لَهُ وَلَيْسَ وَلَدِي وَلَا لِيْوَجِي وَهُوْ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنِّي وَلَا يَوْوَجِي (١) شَيْءً إِنْ لَمْ عِنْهَا وَلَيْسَ يَوَلَدِي وَلَا لِزَوْجِي (١) شَيْءً إِنْ عَنْهُ مِنْهَا وَلَيْسَ يَولَدِي وَلَا لِزَوْجِي (١) شَيْءً إِنْ عَنْهُ مِنْهُ وَلَيْسَ يَولَدِي وَلَا لِوْرَجِي (١) شَيْءً إِنْ عَنْهُ مِنْهُ وَلَيْسَ يَولَدِي وَلَا لِزُوْجِي (١) شَيْءً إِنْهُ عَنْهُ وَلَيْسَ يَولَدِي وَلَا لِوَلَوْمِ إِنْهِ الْمَانَاتُ مَنْهُ وَلَيْسَ إِنْهُ لِي وَلَدِي وَلَا لِوْلَاقِي وَلَا لِيْوَالِي وَلَا اللهِ عَنْهُ وَلَا يَقِولُونَا اللهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

 ⁽١) صباع البدش أي حادث ماهرة بعمل البدش، يقال: امرأتان شماعان، ويشوّة صُمعٌ، كَكُلْبٍ
 بنظر المالدوس المحيطة [ص ٧٣٩ ماده صبح]
 وحاد عي حاشية ١٩٥ واسال الرجلُ صنعٌ والمؤرّاة صنّاعٌا،

 ⁽٣) وقع هند الطحاوي (ويطه)، وهكذا هر هند جماعه مين أجرجوا هذا الجير، وكالإهما مشهور واردو أضي (والطه)، واريطة المهند (الأسماء المبهند في الأنباء المحكمة (للحطيب البعدادي [٥٢٦، ٥٢٥]

 ⁽٣) يُقالُ رجلٌ صنعٌ وامرأة صنعٌ وإذا كان لَهُما صنعة يغدلانها بالديهم، ومكسبان بها يعظر (١٠لمهايه)
 في غريب المحليث، لابن الألير (٢/٣٥/مادة: صنع).

⁽¹⁾ وقع بالأصل (رؤحي) والعثيث من الناء وقراء واواء وقت و وامه

لِمَا ذَكَرُما ، وَقَالًا ۚ تَدْفَعُ ، لِقَوْلِهِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ الْحُرُ الصَّدَّةِ وَأَخْرُ الصَّدَةِ قَالَهُ لِالْمُرَأَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْغُودٍ ﴿ وَقَدْ سَأَلَتُهُ عَنِ النَّصَدُّقِ عَلِيهِ ، قُلْنَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّاعِلَةِ ،

قال: وَلَا يَدُفَعُ إِلَىٰ مُكَاتِبِ، وَمُدبّرِه، وأُمْ ولدهِ، لَفَقْدانِ التَّمْسِكِ، إِدَّ كَسَتَ الْمَمْلُوكُ لِسَيِّدِهِ، وَلَهُ حَقَّ بِي كَسْبِ مُكَاسِمٍ فَدَمْ بِيمَ التَّمْسِثُ.

وَلَا أَتَصَدَّقُ فَهَلَ لِي فِيهِمْ أَحْرٌ؟ فَقَالَ * اللَّكِ فِي دَلِكَ أَجْرُ مَا أَلَقَقْتِ عَلَيْهِمْ فَأَلَمِهِي عَلَيْهِمْ الأَ⁽¹⁾

على هذا الحديث أنَّ تلك الصَّدَقة مما لَمْ يَكُن مه رَكَهُ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ. ﴿ وَرَائِطَةُ (*) هَذِهِ هِيَ رَيْتُ الْمَرَأَةُ عَبْدِ اللهِ . لَا لَعْلَمُ أَنَّ عَنْدَ اللهِ كَانَتْ لَهُ الْمَرَأَةُ غَيْرُهَا هِي رَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

قولُه: (لِمَا ذَكَرُمَا)، إشارةٌ إلىٰ قولِه: (لِلاشْتِرَاكِ فِي الْمَافِعِ)، يَعْنِي: أَنَّ الماهعَ مُشتركةٌ مِنَ الرَّوحَيْنِ عادةٌ، فلا يَجُوزُ دَفْعُ المَرْأَةِ رَكَاتُهَا اللهِ، كما لا يَجُوزُ دفعُه إليها.

قولُه (وَ لَا يَدُفَعُ إِلَى مُكَاتَبِهِ وَمُدَبَّرِهِ وَأُمَّ وَلَدِهِ) ، وَإِنَّمَا لا يدُععُ إلى هؤلاءِ ؛ لعدَمِ الإحراجِ الصحيحِ ؛ لِأَنَّ كَسْتَ المُملوكِ لسيَّدِه ؛ فَصَارَ كَانَّه دَفَعَ إِلَى مَفْسِه ؛

⁽١) أحرجه أحمد في قالمسبدة [٥٠٣/٣]، وابن حباد في اصحيحه! [رقم، ٤٢٤٧]، والطبراني في قالمحجم! [رقم، ٤٢٤٧]، والطبراني في قالمحجم الكبيرة [٢٣،٢]، رقم ١٦٦٧]، والطحاوي في قشر معاني الآثارة [٢٣،٢]، والبيههي في قالمحجم الكبرى، [رهم/ ٤٥٥٧]، عن جشع شي غُرُوة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِي عَبْدِ اللهِ عَنْ رَبْطَةً بِنْ مَسْعُودٍ فَلِكَ به

قال العيمي الإسد حديث عبيد الله بن عبد الله صحيح، ورجاله كلهم رحال الصحيح! ينظر الابحب الأفكار شرح لمعاني والأثارة اللعيمي [٢٠٨]

⁽٢) عبد الصحاوي الذريطة ، وهد مصل أنَّ كِنبُهما لابت ينظر الشرح معامي الأثارة [٢٣٦]

وَلَا إِلَىٰ عَبْدٍ قَدْ أُغْنِقَ بَعْصُهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيعَةَ ﷺ؛ لِأَنَّهُ بِمَثْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ عِنْدَهُ،

وَقَالًا. يَدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مَدْيُونٌ عِنْدَهُمَا .

وَلَا يَدْفَعُ إِلَىٰ مَمْلُوكِ غَييٍّ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ وَاقِعٌ لِمَوْلَاهُ.

وَلَا إِلَى وَلَدِ غَيِيُّ إِذَا كَانَ صَغِيرًا، لِأَنَّهُ يُعَدُّ غَيِّنًا بِيَسَارِ أَبِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ كَبِيرًا فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ عَيِّنًا بِيَسَرِ أَبِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ نَفَفَتُهُ عَلَيْهِ.

علَمْ يَجُرُ ، وكَنْتُ المُكَاتَب موقوفٌ عليهِ وعلى سيَّدِه ، علَمْ يُوحَدِ الإخراجُ الصَّحيحُ ، أمَّا إدا دَفَعَ إلى مُكَاتَبِ غيرِه ؛ يَجُورُ وإنْ كَانَ مؤلاه غييًّا ؛ لِأَنَّ أداءَ الزَّكَاةِ إلى الغينيُّ يَجُورُ هي الجُمنةِ ، كالعاسِ العييُّ وابنِ السَّبِيلِ إدا كَانَ له مالٌ في وطَنِه .

قولُه: (وَلَا إِلَىٰ عَندِ ثَدْ أُعْنِقَ نَعْصُهُ جِنْدَ أَبِي خَبِيعَةً) ، إذا كَانَ العَبْدُ بِينَ اثنَيْنِ عَاعَتَقَ أَحَدُهما _ وهو مُمْرِرٌ _ نصِيته ؛ فلا يَجُورُ للشَّرِيكِ الآخَرِ دَفْعُ ركاتِه إليهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْعَىٰ له ، فَصَارَ كَالْمُكَانَب.

وعندُهما: يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ خُرٌّ مَدِّيونٌ عبدُهما(١).

قولُه: (وَلَا إِلَى وَلَدِ عَنِيَّ إِذَا كَانَ صَغَيرًا).

قَالَ في فشرْح الطَّخَاويُّ (١٠): ويجوزُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إلىٰ ولَدِ العنِيِّ إذا كَانَ الولَّذُ كبيرًا وهو قَفِيرٌ ، (١/١/١/١) ولا يَجُوزُ صَرْفُها إليهِ إدا كَانَ صعيرًا ؛ لِأَنَّهُ تحت ولاَيَةِ الأبِ وَمُؤْنَتِه ، ولَو كَانَ الابنُ كبيرًا وهو زَمِنَ (١) ، أو كَانَتِ امرأةٌ وأَبوها غَبِيٍّ ؛

 ⁽۱) ينظر اللبسوطة [۱۲/۲]، اللاختيارة [۱۲۲/۱]، المجتارة [۲۲۵/۱]، الراد المحتارة [۲۵۲/۲]

⁽٢) ينظر الشرح مختصر العنجارية للإسبيجابي [ق/١٢٤]

 ⁽٣) يقال زَمِنَ الشَّخْصُ زَمَّا وَزُمَّانَهُ فَهُو زَمِنْ ؛ مِنْ بَابٍ نَمِبَ ؛ وَهُوَ مَرَّصَ يَدُومُ رَمَانًا طَهِيلًا ، وَالْقَوْمُ إِهِ

وَبِخِلَافِ امْرَأَةِ الْعَبِيُّ ؛ لِأَنَّهِ إِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً لَا تُعَدُّ عَبِيَّةً بِيَسَارِ الرَّوْحِ، وَبِقَدْرِ النَّفَقَةِ لَا تَصِيرُ مُوسِرَةً.

وَلَا يَدْفَعُ إِلَىٰ يَنِي هَاشُمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ قَالِمَ قَالِمُ قَالِمُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ حَرَّمٌ عَلَيْكُمْ غُسَالَةَ النَّاسِ وَأَوْسَاحَهُمْ وَعَوَّصَكُمْ مِنْهَا بِحُمْسِ الْحَمْسِ؛ عَلَيْكُمْ غُسَالَةَ النَّاسِ وَأَوْسَاحَهُمْ وَعَوَّصَكُمْ مِنْهَا بِحُمْسِ الْحَمْسِ؛

فَإِنَّهُ يَنجُوزُ صِرُّفُهَا إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ مِفْتُهَا وَاحِبةٌ عَلَيْهِ،

وقَالَ هِي قَالَتُحفَة ! قَيَجُورُ الدَّفُعُ إلى الْمَرَأَةِ الْعَيِّ إِذَا كَانَتُ عَيْرِةً ، وكذلكَ إلى المُرَأَةِ الْعَيِّ ،دا كَانَتُ عَيْرِةً ، وكذلكَ إلى المُرَأَةِ الْعَيْ ،دا كَانَتُ عَيْرِةً ، وكذلكَ إلى المُرَأَةِ اللَّهُ عَلَى الرَّوْلَيْمَةِ النَّهُ وَعُو إِخْدَى الرَّوْلَيْمَةِ عِن آبِي يُوسُف ؛ لِأَنَّ الرُّورُخَ لَا يَدُفعُ جَمِيعَ حوالتعِ الرَّوْجَةِ وَالْبِئْتِ الْكَبِيرَةِ اللَّهُ اللَّهُ عَمِيعَ حوالتعِ الرَّوْجَةِ وَالْبِئْتِ الْكَبِيرَةِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الللللّه

قُولُه: ﴿ وَلَا يَدْفَعُ إِلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ ﴾ .

والدَّلِيلُ في تَحريمِ الصَّدَقَةِ عليهِم: مَا رَوَىٰ صَحَتُ وَالسَّنَ السَّادِهِ إِلَىٰ أَبِي رَافِعٍ ، أَنَّ السَّبِيُ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَحْرُومٍ ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ : وَاصْحَتَبِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا ، قَالَ: لا ، خَنَى آتِيَ السِّبِيُ ﷺ فَأَنْهُ ، فَآتُهُ فَالَاهُ ، فَآلَهُ ، فَقَالَ: هَمُولَى الْفَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ اللهِ .

وَرَوَى صاحبُ «الشُّسَ» أيصًا بإسادِه إلى أنسِ، أنَّ النِّيَّ عَلَيْ وَجَدَ [١٠٨١٠] تَمْرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلُتُهَا الْ .

 [﴿] مَنْ مِثْلُ عَرْضَى ، وَأَرْتَتُ اللَّهُ فَهُو مُؤْمَنُ يَبْعُر اللَّمْمِينَ السِّيرة المهومي [١٠٥٩ / امادة رمى]

⁽١) - ينظر - فتحمه المقهامة لملاء الدين السمرقندي [١/٠٠/١]

⁽۲) مضئ تحريجه،

⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب اللقطة / باب إدا وجد تمره في الطريق [رقم/ ٢٣٩٩]، ومسلم في كتاب الركاة / باب بحريم الركاة على رسول الله الله وعلى أله وهم بمو هاشم وبمو المعللب دول غيرهم [رقم/ ٢٠٧١]، وأبو داود في كتاب الزكاة/ باب الصدفة على بني هاشم [رقم/ ٢٥٥٢]. من حديث أنس في به به .

بِحِلَافِ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ هَهُمَا كَالْمَاءِ ، يَتَدَنَّسُ بِإِسْفَاطِ الْفَرْصِ ، أَمَّا التَّطَوُّعُ فِيمَنْرِلَةِ التَّتَرُّدِ بِالْمَاءِ.

من عليه السان ع

وَرَوَى أَيُو جِعفِرِ الطَّحاويُّ في قشرح الآثار؟ بإسده إلى اس عَتَاسِ قَالَ: اسْتُغْمِلَ أَرْفَعُ سُ أَرْفَمَ الرُّهْرِيُّ عَلَى الصَّدفَاتِ فَاسْتَثَنَعَ أَيَا رَافِعٍ فَأَتَى السَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ * آيَا أَيَا رَافِعٍ ، إِنَّ الصَّدَفَةَ حَرَامٌ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآكِ مُحَمَّدٍ ، وَإِنَّ مَوْلَىٰ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ * * أَنَ

وفي اشرَح الآثار، أيضًا بإسماد إلى أبي هُرَيْرَةَ قَالَ. أَخَذَ الْخَسَنُ بْنُ عَلِيُّ عَلَيْهُ تَشْرَهُ مِنْ تَشْرِ الصَّدَقَةِ (* دامد مَا تَأَدْحَنَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ لَهُ السَّبِيُّ ﷺ: (اكِخْ كِخْ الْقِهَا أَلْقِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ لا تَأْكُلُ الصَّدَقَةُ * (*).

وفي فشرَح الآثار، أيضًا بإسادِه إلىٰ بَهْرِ بْنِ خَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ قَالَ قَكَنَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالشَّيْءِ سَأَلَ ۖ أَهَدِيَّةٌ هُوَ أَمْ صَدَّقَةٌ ؟ فَإِنْ قَالُوا: هَدِيَّةٌ، بَسَطَ يَدَه، وَإِنْ قَالُوا صَدَقَةً، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُنُواهِ".

⁽١) أحرجه أبو يعلى هي قصده إرهم ٢٧٢٨]، والطبراني هي قالمعجم الكبيرة [١٨/رقم، احرجه أبو يعلى هي قاسده إرهم ٢٧٢٨]، واللبهمي هي قالسس الكبرى [رقم/ ١٢٠٥٩]، واللبهمي هي قالسس الكبرى [رقم/ ٢٠٠٢]، من خليت الني خياس فيه به قال اللبوصيري قرواه أبر بعلى الموصلي بسد صبيفه ينظر «إنجاف الحيرة المهردة للبوصيري [٣/٥٥]

 ⁽٣) أخرجه المحاري في كتاب الركاء، باب ما يدكر في الصدقة للسي ﷺ [رقم/ ١٤٢٠]، ومسلم في
 كتاب الركاة/ باب تحريم الركاة على رسول الله ﷺ وعلى أله وهم بنو هاشم وينو المطلب دول
 عيرهم [رقم/ ١٠٦٩]، والطحاوي في قشرح معاني الائارة [٩, ٣]، من حديث أبي هريرة رؤله

 ⁽٣) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة/ باب ما جاء في كراهية الصدقة لدي ﷺ وأهل بينه ومواليه [رقم، ٢٥٦] ، وأحمد [رقم، ٢٥٦] ، والحمد وي السيدية لا تحل لدي ﷺ [رقم/ ٢٦١٣] ، وأحمد في المسدة [٥/٥] ، والطحاوي في اشرح معلي الأثارة [٩/٢] ، والبيهقي في اللسن الكبرى =

قال: وهُمْ آلَ عليَّ، والَّ عباس، وألَّ حَمْرٍ، وألَّ عقبل، وآلَ الْحارث بُن عَبْد المُطَّلِّب ومواليهم.

أَمَّا هَوُّكَا مِهِ وَلِإِنَّهُمْ يُنْسُونَ إِلَىٰ هَاشِمِ لَى عَنْدَ مِنْفِ وَبِشِيةً الْقَبِيلَةِ إِلَيْهِ،

وفي الشرّح الآثارة أبضًا بإساده إلى سلّمان قال النّبَتُ اللّبيّ بَلَّة بَصَّدَقَةٍ فَرَدَّهَا وَأَتَيْتُهُ بِهَدِينَةٍ فَفَيلُهِ اللهِ

فدلَّتْ هَذِهُ الأحبارُ على أنَّ الصَّدَفَة لا تجلُّ لآل مُحمَّدٍ، وهُم بنو هاشِمٍ وموَالِيهِم،

قولُه: (وَهُمْ آلُ عَلِيُّ، وَالُ غَنَاسِ، وَأَلْ جَنْتِرِ، وَكُ عَقِيلٍ. وَكُ الْحَارِثُ لَى عَبْدِ المُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ (٢)).

اهلم أنَّ العَبَّاسَ والحارِثَ (") عَمَّالِ للسيِّ، وحَعمُّ وعَقِيلٌ أَحَوَالِ لعلِيِّ بنِ أَبِي طالب رعِين الله تعالى عنهم، وكلُّهم يُشبونَ إلى هاشم سِ عبدِ صافٍ؛ لِأنَّ رَسُولَنا ﷺ

[رقم/ ١٣٠٧٩]، من طويق بهر بن حكيم، غن أبيه، عن جلّه يهي به
 قال الترمذي الحديث بهر بن حكيم حديث حسن عربت و فال العيني الرساد حسرا يعطر الدحب الأمكار شرح المعاني والأثارة للمبني [٧ ٣٣٥]

(١) أخرَجه الطبراني في «البعجم الكبير» [٦ برقم (٦٠٧١]، والطحاوي في فشرح معامي الأثارة [٢٧٣٥]، والبيهقي في فدلائل البوة» [٣٨٠٨]، من حديث شَلْمَانُ العارسي في به المديدة [٣٨٠٨]، من حديث شَلْمَانُ العارسي في به المديدة [٣٨٠٨].

قال المهني: «رساده صحيح» ينظر «بحب الأفكار شرح المعاني والأثارة للمهني [١٩١٧]

(٢) ولد أبو طالب بن عبد السطف طال ولا فقت له، وحجرًا د الجاحيْنِ قُتل بوم مُؤْتَة، وعقيلًا وغيلًا وغيلًا، وأثنهم فاطعه سب أحد بن هاشم بن هبد ساف، فكان بين طالب وعفين قشر سين، وبين جعمر وعليّ عشر سبين كدا دكر الكليي في احمهرة السبة كد جاء في حاشية فائنه، وقامله، وقاوله، وينظر: فاجمهرة النّبية للكلي [١٨/١]،

(٣) كان البحارات أكبر أو لادعيد المطلب، وبه كان يُكُمن كد قال الكنبي كذا جاه في حاشية قاسه.
 وقام الرواو وينظر (الجمهرة النسب، للكلبي [١٧/١]

وَأَمَّا مَوَالِيهُمُ؛ فَلِمَا رُوِيَ أَنَّ مَوْلَىٰ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلَهُ: أَتِيجِلَّ لِيَيْ الصَّدَقَةُ؟ فَقَالَ: «لَا ؛ أَنْتَ مَوْلَانَا».

🚗 غادة البياد 🦫

هز () مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِم سِ عبدِ مَنَافٍ، وأبو طالبٍ: عمُّ النَّبِيُّ ﷺ أيصًا،

وَقِيلَ لزَيدِ مِنِ أَرْقَمَ. "مَنْ اَلُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: آلُ عَلِيٍّ، وَاَلُ جَعْفَرٍ، وَاَلُ عَتَّسٍ، وَاَلُ عَقِيلٍ،""

قَالَ فِي قَشَرُحِ الآثارِ»: قويَحِلُّ لهمُ صَدْقَةُ الأوقافِ إدا سَمَّاهم، (٣)

وقَالَ الشيخُ أَبُو نَصْرٍ ۚ كُلُّ صَدَقَةٍ واجبةٍ تحرُّمُ علَيهِم ، ولا تحرُّمُ علَيهِم صَدَقَةُ النَّقْلِ ثُمَّ قَالَ أَصِحَابُنا تَجِلُّ الصَّدَقَةُ لَبَنِي المُطَّلِبِ ، وليسوا كَبَنِي هاشمٍ ؛ بل هم كسائرِ قُرَيْشٍ،

وقَالَ الشَّافِعِيُّ رِجنهُ اللهُ تَعَالَى تَحَرُّمُ عَلَىٰ بِنِي الْمُطَّلِبِ أَيْصًا (٤) ، ٢٠/٢ (م] وذلكَ لِأَنَّهُ لا حِلافَ أَنَّ بَنِي أُمَّيَّةً بنَ عَبِر شَمْسِ بنِ عَلِدِ مَنَافِ تَجِلُّ لهمُ الصَّدَقَةُ ؛ لأنَّهم لَيسوا مِن آلِ النَّبِيُّ هَيْء فكدلكَ بِنُو المُطَّلِبِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعًا في القُرْبِ مِنَ النَّبِيُّ هَيْء السَّيِّ عَلَى اللَّهُمْ بَنِي اللَّهُمْ وَالمَطَّلِبُ ، ونَوْعلُ ، وعبدُ شمسٍ . سواءٌ ؛ لِأَنَّ عبدُ قَنَافٍ كَانَ له أَرْبَعَهُ بَنِينَ : هاشمٌ ، والمطَّلِبُ ، ونَوْعلُ ، وعبدُ شمسٍ .

ويقالُ قُرَيْشٌ أولادُ النَّصْرِ بنِ كِنانَةَ ، أُجِدَتْ مِنَ النَّفَرُّشِ ، وهو التكسُّتُ .

⁽١) وقع بالأصل الوهوا والعثبت من المساء واراء والاستاء والماء

 ⁽۲) أحرجه مسدم في كتاب فضائل العبحاية رضي الله تعالى عبهم/ باب من فضائل علي بن أبي طالب
 (۲) أحرجه مسدم في كتاب فضائل العبحاية رضي الله تعالى عبهم/ باب من فضائل علي بن أبي طالب
 (۲٤٠٨) والحبد في السائي في اللسن الكبرئ [رقم/ ١٩٤٣] ومن طريقه انظيراني في المسجم الكبير الكبير المادر في الأرسطة [٢٩٨] ، من حديث ريد بن أرقم عليه يه

⁽٣) ينظر: الشرح معاني الآثار) للطحاوي [٦/٢]

⁽٤) ينظر قالاًم، فلشافعي [٢٠١/٣] وقالتنيه في الفقه الشافعي، للشيراري [ص/٦٤]

محلاف ما إدا أغنق الفرشئ عندا مضراسًا، حنِثُ يُؤحدُ منهُ الْحَرْيةُ، وَيُغْتَبِرُ حَالُ الْمُغْنَقِ؛ [١٥٠٠] لِأَنَّهُ الْفِياشُ وَالْإِلْحَاقُ بِالْمَوْلَى بِالنَّصِّ وَقَدْ خَصَّ الصَّدَقَةُ.

فَإِنْ قُلْتَ ۚ إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَذْحَلَ نَبِي المُطَلِّبِ فِي سَهُم دُوي الْفُرْبَىٰ كَتَبِي هاشم، وَلَمْ يُدْخِلُ سَائِرَ يُطُونِ قُرَيْشٍ.

قُلْتُ: نَعَمْ، لَكُنْ لَا لَلنَّسِ بِلِ لَلنَّصْرِةِ؛ أَلَا تَرْىَ أَنَّ عُفْدَنَ مَن عَدِن رَمِي اللهُ لِلنَّالِ عَنْهُ وَهُو مِن يَنِي عَبْدِ شَمْسِ (1) _ جاء مع جُنيْر مِن مُطْعَمْ [_ وهو مِن بَيِي مؤول _ إلى النَّبِيُّ عِنْهُ وقالا للنَّبِيُ عَنْهُا. هؤلاءِ بنُو هاشِم فَعَلَمُهُمُ اللهُ تعالَى بلكَ، فول ل النَّبِ شيءٌ واحدٌ، فقالَ، وإنَّهُمْ لَمْ فما بالنَّا وَبَنُو المُطَيِّدِ ؟ وَإِنَّمَا مَحَنُ وَهُم في النَّسَبِ شيءٌ واحدٌ، فقالَ، وإنَّهُمْ لَمْ يُقَارِقُونا فِي جَاهِلِيَّةِ، وَلا إِسْلامٍ (1).

وَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ عِنْهِ أَعْطَاهُم للنُّصْرَةِ؛ بِجِلَافِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ؛ فَإِنَّهُ يحتصُّى الفَّرَابَةِ مِن هَاشَمِ لا بِالنُّصْرَةِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَن كَانَ مُعَارِفَ لرَسُولِ فَهِ ﷺ في النَّجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسلامِ مِن بِي هَاشِمٍ ـ وهم: أَبُو لَهَبٍ وَوَلَلُه في رَمَي النَّبِيُ عَلَى ـ قَدَ دَخَلَ مَنْ أَسُلَمَ مِنْهُم في خُرْمَةِ الصَّدَقَةِ؛ لكونِه هَاشُوبُ.

قولُه: (بِجِلافِ مَا إِذَا أَغْنَقَ الغُرَشِيُّ عَندًا نَصْرَائِبًا؛ حَبْثُ يُؤخَدُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ، وَيُغْتَدُّ خَالُ الْمُغْتَقِ)، [* ١٧١ م] وهذا جوابُ سؤالِ مقدَّرٍ: بأن يُقَالَ: كيفَ الْحَقَ

 ⁽۱) هو عشدان بن همان بن أبي العامل بن أبيه بن عبد شمس بن عبد ساف كذا حاء في حاشيه قته ،
 وقع ٤

⁽٢) هو جُنيْر بن مُطّعم بن عَديّ بن بوط بن عبد ساف كد جاء في حاشية ١٩٦

⁽٣) أحرجه أبر داود عي كتاب الحراج والعيء والإمارة/ ناب في بيال مواضع فلم الحسل وسهم دي القرّبي [رقم: ٢٩٨٠]، والسائي في كتاب قلم الفيء [رقم: ٤١٣٧]، وأحمد في فالمسدة [٨١/٤]، وابن أبي شبيه [رقم: ٣١٨٧٥]، بن حديث جُبَيْر بن تُطُوم عليه به قال ابن الملقى همدا النقبيثُ ضحيح، ينظر فاليدر المتيرة لابن المنقى [٣١٧/٧].

قَالَ أَبُو حَنِيفَةً ﴿ وَمُحمَّدٌ ۚ إِذَا دَفَعَ الرَّكَاةَ إِلَى رَجُلِ يَظُنَّهُ فَقِيرًا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَيِيٌّ أَوْ مَاشِيعِيُّ أَوْ كَافِرٌ ، أَوْ دَفَعَ فِي ظُلَمَةٍ قَبَانَ أَنَّهُ أَبُوهُ أَوْ ابْنَهُ ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ فَلَذِهِ الْإِعَادَةُ .

مؤلَّىٰ بني هاشم بهم في خُرْمَةِ الصَّدَقَةِ، ولَمْ بُلُخَقُ مولَى القُرَشِيِّ به في مَنْعِ أَخُدِ الجِرْيَةِ؛ إذْ لا يَجُورُ وصُعُ الجِرْيَةِ عنى التُرَشِيِّ، وَيَجُورُ وصُعُها على عندِه النَّصْرَابِيُّ إذا أَعَتَقُهُ؟

فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: اعتبارُ إِ، ووروع حالِ النَّمْنَتِي هُوَ القِيّاسُ، وَإِنَّمَا تُوكَ القِيّاسُ في مُولَىٰ القَاشِمِيُّ وَ خَبْثُ أَلْجِقَ بِالْهَاشِمِيُّ بِالنَّصُ، وقد ورَدَ النصُّ حاصًّا في الصَّذَقَةِ، فَقَتْمِرَ عَلَى مَوْرِدِ النصُّ، لورُودِهِ عَلَىٰ حلافِ القِيَّاسِ،

وليسَ معنى كلامِ المصلّفِ أنَّ الغُرَشِيُّ لا تَجِلُّ له الصَّدَقَةُ ، وكذا لمَوْلاهُ ، ولا يَجُورُ وضُعُ الجِرْيَةِ عليه ، فكانَ يَسعِي أنْ لا تُوصَعَ على عبدِه النَّصْرَانِيُّ إدا أعتَقَه ؛ لِأَنَّ الْقُرَشِيُّ تَجِلُّ له الصَّدَقَةُ وكدا لمؤلاهُ ؛ ألَّا تَرَى أنَّ بني عبدِ شمسٍ ، وبنِي بؤفل تَجِلُّ لهمُ الصَّدَقَةُ بِالإِنْقَاقِ .

وهي بَنِي المُطَلِّبِ حلافٌ دكَرْناه؛ فعندَنا: تَجِلُّ، وهم قُرَيْشٌ وإنما حرُّمَتِ الصَّذَقَةُ على بنِي هاشمٍ؛ لعكانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بل معنَىٰ كلامِه ما بَيَّنَاه؛ عافهمُ

ولو قَالَ المُعسَّفُ: بِجِلَافِ ما إدا أُغْتِقَ الهَاشِمِيُّ مكانَ القُرَشِيُّ ؛ لكانَ أَوْلَىٰ ، ولَمْ يَبْقُ الخَيَالُ فِي قلوبِ المُخصَّلِينَ.

قولُه: (قَالَ أَنُو حَبِمةَ وَمُحَمَّدٌ رَحَيْبَ اللَّهِ عَلَيْهِ الرَّكَاةَ إِلَىٰ رَجُّلِ يَطَلُّهُ فَقِيرًا، ثَمْ بَانَ أَنَّهُ عَبِيٍّ، أَو هَاشِعِيُّ، أَو كَافِرٌ، أَو دَفَعَ فِي لَيْلَةٍ مُطَّلِمَةٍ } فَبَانَ أَنَهُ أَبُوهُ أَو ابِنُهُ } فلا إعادةَ عليهِ⁽¹⁾.

 ⁽١) قال في (التصحيح): قال في (التحدة) والأول جواب ظاهر الرواية، ومشور هليه المحبوبي»

الله البيان ال

وقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى عليه لإعادةُ، وأحدُ فؤلي الشَّافعيُّ مثلُ قول أَبِي حَيْهُةً ، والآخرُ مِثْلُ قولِ أَبِي يُوسُفُ أَ كَذَا قَالَ [٢٠٨٧،] الشَّيْخُ أَنُو نَضَرِ البَّغْذَادِيُّ (٢٠١٠).

وَالْمُوَادُّ مِنَ الكَافِرِ الدَّمِّيُّ، وبه صوَّحَ الشيخُ أَبُو لَكُو الرَّارِيُّ رَجَّهُ اللهُ عَالَ في الشرَّح مَخْتَصِر الطَّحَاوِيُّ ا^(٠).

وقَالَ صاحبُ (التحقة) ﴿وَأَجْمِعُوا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ خَرْبِيُّ، أَو خَرْبِيٍّ مُسْتَأْمُنِّ؛ لا يَجُوزُهُ (٤).

وقَالَ الشبخُ أَبُو بكرِ الرَّازِيُّ (رَوَىٰ أصحابُ اللَّمَالِيَّا: عَن أَبِي يُوسُفَ، عَن أَبِي يُوسُفَ، عَن أَبِي حَبِيمَةَ ـ رَسِي اللَّهُ لَتُكُ لَا يُجُرِثُهُ فِي الكَاهِرِ والاسِ ثمَّ قَالَ، والطَّحِيحُ مِن قولِهِ أَبِي حَبِيمَةً هو عَذَمُ الطَّحِيحُ مِن قولِهِ أَبِي حَبِيمَةً هو عَذَمُ الإعادةِ،

ومعْمَى قولِ أَبِي يُوسُفَ: عليهِ الإعادةُ ، أي: يجِبُ عليهِ أَدَاءُ الرَّكَاةِ ثَالِكَ ، ولا يَقَعُ الأُولُ عَنِ الرَّكَاةِ ، وليسَ معاهُ أَنَّهُ يَجِبُ استردادُ مَا أَدَّىٰ ، لِأَنَّهُ لا يَرِدُ بِالإَنْفَاقِ ؛

والنسمي وغيرهما، ينظر (دلمبسوط) [١٢/٣]، الاحتيارة [١٣٣]، التصحيح والترجيح؟
 [س٠٤٠٣]، اتحمة العقهاما [١٥٥٠]، اللباب في شرح الكتابة [١٥٧٠١]، فرد المحتار؟
 [٣٥٣/٣]،

 ⁽١) ينظر الدابعاوي الكبيرة لتمازردي (١٥ ١٥٥) واحدة العدماء في معرف مداهب مقهده المعالى الشاشي (١٤١/٣).

 ⁽٣) ينظر أأشرح مجتمير المدورية للإسلم [١٤٨]

⁽٢). هو يعمناه في فشرح مينتمبر الطحاري: نتجماص [٢٨٤،٢]

^{(2).} ينظر: «تنجم الممهدة نسلاء الدين السمرقندي [3-6-8]

^{- (}٥). ينظر: فشرح مبحثهم الطحاوية لتجمياص [٢ ٣٩٧-٣٩٦]

ولي غاية البيال ا

لِأَنَّ مسادَّ جِهِمْ الزَّكَاةِ، لا ينتُصنُ الأداءُ.

وجُهُ قولِ أَبِي بُوسُفَ أَنَّ مَنْ لا يَخُورُ الدَّفَعُ إليهِ مِعَ المِلْمِ بِحالِه ؛ لا يَجُورُ الدَّفِعُ إليه إذا حُهِلَ حالُه ، كالعبدِ وَالْمُكَتَبِ.

وَوَجُهُ قُولِهِما مَا رَوَى النّحَارِيُّ رَجَهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهِ اللّهِ عَلَيَّ فَالْكَحَنِي، مَعْرِبُر بَرِيدَ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ يَنْ أَلَ وَأَبِي وَجَدَّي، وَحَطَبَ عَلَيَّ فَأَلْكَحَنِي، مَعْرِبُر بَرَيدُ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ يَنْ أَلَ وَأَبِي وَجَدَّي، وَحَطَبَ عَلَيَّ فَأَلْكَحَنِي، وَكَالُ أَبِي المَسْجِدِ، فَجِئْتُ وَكَالُ أَبِي المَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَعَالَ أَوْدَتُ مَا يَاكُ أَرَدْتُ، فَحَاصَمْتُهُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ يَنْ فَا أَوَدُتُ بَا مَعْنُ اللهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

واللَّليلُ على صحَّةِ مُنهِ عِما، أنَّ الصَّدَقَةَ على هؤلاءِ تقَعُ صحيحةً بحالٍ مِنَ الأحوالِ مِن غيرِ ضَرورةِ ، كما في التَّطَوُّعِ ، فجازَ أنَّ تقَعَ صحيحةً إذا أدَّاها باجتهادٍ ، كَالصَّلَاةِ إلى عيرِ (٢٠٧٠هـم) جِهةِ الكَعْبَةِ لَمَّا وقَعَتْ صحيحة بحالٍ مِنَ الأَحوالِ مِن غيرِ ضرورةٍ ؛ جَارَتْ إذا أدَّاه باجتِها دٍ وإنْ نبيَّنَ أنها كَانَتْ إلى غيرِ جهةِ الكَعْبَةِ .

قَإِنْ قُلْتَ: الصَّلَاةُ في التُوبِ السَّجِسِ حالَ عدّمِ الماءِ تَجُورُ، ولو صلَّى باجتهادٍ على أَنَّهُ طَاهِرٌ، ثمَّ تَبَيِّنَ أَنهُ نجِسٌ يلْرَمُه الإعادةُ، فيسِعِي أَنْ تَلْرَمَه الإعادةُ في الصَّدَقَةِ على هؤلاءِ؛ إذا تبيَّنَ حالُهم.

قُلْتُ: هذا لا يَرِدُ عنى تَعْلِيسِا؛ لِأَنَّا قُنْنَا: الصَّدَقَةُ على هؤلاءِ تَغَمُّ صحيحةً

 ⁽۱) وَلَع بِالأَصل قعكان أَبا وفي العا الوكان أَبُرة والمثبت من اوة وقام (وهو الموافِق لِما هند البخاري

 ⁽۲) أخرجه البحاري في كتاب الركاد، بات إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر [رقم/ ١٣٥٦]، وأحمد
في قالمسدة [٤٧٠/٣]، والدارمي في قاسمته [رقم/ ١٦٣٨]، والبيهقي في قالمس الكبرى؟
[رقم/ ١٣٠٣٢]، بن حديث مثن بن يريد السلمي في به

لِطُهُورِ خَطَنهِ بِيَعْنِ وَإِمْكَانِ الْوَقُوفِ عَلَىٰ هَذِهِ الْأَشْنِاءِ، وصار كالأوابي وَالثِّيَابِ، وَلَهُمَا حَلِيثُ مَعْن بُن يَرِيد هِانَّ النّبيُ هِا قَالَ فِيهِ ابّا يَرِيدُ لَكَ مَا نَوَيْتَ، وَيَا مَعْنُ لَكَ مَا أَحَدُثُه وَقَدُ دَفَعَ إِلَيْه وَكِيلُ البِهِ صَدَقَتُهُ، وَلِأَنَّ الْوُقُوفِ عَلَىٰ هَذِهِ الْأَشْرُ فِيها عَلَىٰ مَا يَقَعُ عَلَىٰ، عَلَىٰ هَذِهِ الْأَشْرُ فِيها عَلَىٰ مَا يَقَعُ عَلَىٰ، كَمَا إِذَا اشْتَنهَتُ عَلَيْهِ الْقِئلَةُ.

وَعَنْ أَبِي حَبِيمَةً ﴿ فِي غَبْرِ الْعَيِّ أَنَّهُ لَا يَجْرِيهِ ، وَالظَّاهُرُ هُو الْأَوَّلُ

مِن عيرِ صرورةِ ، والصَّلَاةُ في النَّوبِ النَّجِسِ لا تَجُوزُ ؛ إِلَّا إِذَا وَفَعَتْ ضَرورةَ غَذَمِ الماءِ ، فلمَّا تبيَّنَ أَنَّهُ مَجِسٌ ؛ لَا يُجْرِئُهُ لعذَمِ الصَّرُورَةِ ، بِحِلَافِ صَدَقَة التَّفَقُعِ ؛ لِأَنَّها تَجُوزُ إِذَا دُفِعَتُ (') إلىٰ هؤلاءِ مِن غيرٍ ضَرورةِ ، كما إذا صلَّى الراكِثُ تطوُّعًا إلىٰ غيرِ جهةِ الكَفْتَةِ ؛ يَجُورُ مِن عيرٍ صَرورةٍ .

قوله: (وَصَارَ كَالْأُوانِي وَالنَّيابِ)، أي: صارَ الخُكُمُ في هذه المَسأَلَةِ كالخُكْمِ في الأُوانِي والثيابِ، يَغْنِي إذا توصَّأَ مِن إناهِ مجِسٍ على احتهادِ أنَّه طاهِرٌ، وصلَّى في ثوب مجسٍ على اجتهادِ أنَّهُ إن ١١٠٥ طاهِرٌ، ثمَّ تبيَّنَ أنَّهُ مجسٌ؛ بِلْرَهُه الإعادةُ.

قولُه: (فِيها) ، أي: مي هذه الأشياء (عِلْلَهُ) ، أي: عدّ الدفعِ.

قولُه: ﴿ وَعَنْ أَبِي حَبِيعَةَ ـ رَجِي اللَّهُ عَالَى مَهِ مَنْدِ الْعَبِيُّ أَنَّهُ لَا يَخْزِيهِ ﴾ ، أي: فيمه إذا بَانَ أَنَّهُ هَاشِمِيٌّ ، أو كافِرٌ ، أو أَنَّهُ أبوه ، أو ابنُه

قولُه: (وَالطَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ)، أي: ظاهرُ الرُّوَايَةِ عَنْ أَبِي خَبِيفَةَ رَجَهُ لِلنَّهُ تَمَالَ: هُوَ الإِجْرَاءُ هِي الكُلِّ.

 ⁽١) وقع بالأصل فرقعت، والبثيث من اضاء، وانزاء وانزاء والشاء واجها

وَهَذِهِ إِذَا تَخَرَى مَدْفَعِ، وهِي أَكْبَرِ رأَيه أَنَّهُ مَصْرَفُ، أَمَّا إِذَا شَكَّ فَلَمْ يَتَخَرَّ أَوْ تَخَرَّى وَدَفَعَ وَهِي أَكْبَرِ رَأْبِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْرَفٍ؛ لَا يُخْرِثُهُ إِلَّا إِذَا عَبِمَ أَنَّهُ فَقِيرٌ، هُوَ الصَّجِيحُ،

وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصِ ثُمَّ عَبِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَوْ مُكَاتِّبُهُ وَ لَا يَجْرِيهِ وَ لِالْعِدَامِ

قولُه: (وهَدِهِ إِذَا تَحَرَّى فَدَعَعَ وَفِي أَكُمْ رَأَمِهِ أَنَّهُ مَصْرِفٌ) ، أي: هذا الحكمُ وهو عَدَمُ لروم الإعادةِ على الدَّبِعِ عِيما إذا اجْتَهَذَ، وغَلَتْ رَأَيُه على أنَّ المدَّفوعَ [م ١٧٨٠ م] إلهِ مَصْرِفٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: دَفَعَ الرِّكَاةَ إلى رحل يطلُّه فَقِيرًا ، والظنُّ عبارةٌ عن غلَّتَةِ الرَّأَي ، أمَّا إذا وَفَعَ الشَّكُ ولَمْ يَخْتَهَدُّ أَنَّهُ عَبِيًّ أَمْ فَقَيرٌ ، فَذَفَعَ ؛ لا يُجْرِثُه ؛ إلَّا إذا ظَهْرَ صوابُه يقينًا ، أو بأكر رأبه ؛ فجيئةٍ يَجُوزُ ، وبهِ صرَّحَ في الشرَح الطَّخَاوِيُّ اللهِ عَلَيْ المُ المَّحَاوِيُّ اللهِ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُلهُ اللهُ الل

وكدا إدا تتحرَّى ووقعَ أكثرُ رأبهِ أنَّهُ لِيسَ بِمَصْرِفِ، فَدَفَعَ مِعَ ذَلَك ؛ لا يُجْرِئُه ؛
إلَّا إذا ظهرَ أَنَّهُ فَفِيرٌ ، أو أَجَنِيُّ بِقِينٍ ، أو بِدليلٍ عالِب ، ودلكَ لِأَنَّ الوَاجِبَ عليهِ
الصَّرْفُ إلى فَقِيرٍ بِقَعُ عليهِ تحرُّيهِ ، فإدا تَرَكَ التحرُّي ، أَوْ وَقَعَ أَكْثِرُ رأيهِ أَنَّهُ لِيسَ
بِمَصْرِفِ ؛ فَسَدَ الدَفْعُ ؛ لتَرَكِ المَامُورِ بِهِ ظَاهِرًا ؛ إلَّا إدا نَبِينَ صوابُه ؛ فحيتُ يتحُورُ ؛
لِنُظْلانِ الظَّاهِ بِالْحَقَيْقة .

قولُه: (وَلَوْ دَفَعَ إِلَىٰ شَخْصِ ثُمَ عَلَمَ أَنَّهُ عَنْدُهُ أَوْ مُكَانَّتُهُ ؛ لَا يَجْرِيهِ) ، وكذا إِدا ظهَرُ أَنَّهُ ثُنَبَّرُه ، أَو أُمُّ وَلَدِهِ. وبه صرَّحَ في الشرح الطَّخَاويَ ا وهدا لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ الإحراجُ عن مَلْكِه ، فَصَارَ كَانَّه عَرْلَه عن سَائِرِ أَمُوالِه وَلَمْ يَدْفَعُ ؛ لِأَنَّ العَبْدَ وَمَا في يَدِه لِمَوْلاهُ ، وَالْمُكَانَّبُ عَنْدُ مَا بَنْبَيَ عَلَيهِ دِرْهَمُ ، بِحِلَافِ المَسَأَلَةِ الْأُولَى ؛ حَبْثُ مَا بَنْبَيَ عَلِيهِ دِرْهَمُ ، بِحِلَافِ المَسَأَلَةِ الْأُولَى ؛ حَبْثُ مَا بَنْبَيَ عَلِيهِ دِرْهَمُ ، بِحِلَافِ المَسَأَلَةِ الْأُولَى ؛ حَبْثُ مُ مَلْكِه .

⁽١) ينظر الشرح مخصر الطحاوية للإسبيجابي [ق/١٢٥]

التَّمْليكِ ، لِعدْم أَهْلَيَّة الْملُّك وهُو نَرُّكُنُّ على ما مرَّ

ولا يحُوزُ دفعُ الرَّكة إلى منَّ يَثَلَكُ نَصَانًا منَ أيَّ مَالِ كَانَ ، لأَنَّ لَعِنَى

وهدا هو الجوات عن قياس أبي يُوسُف ، رحمه الله في المسألةِ الأُولَىٰ بقولِه: كالعبدِ وَالْمُكَاتَبِ،

قولُه: (علَى ما مز) ، إشارة إلى قولِه، (لِلْفَلَدَاتِ النَّفَلِيثِ ؛ إذْ كَنْتُ الْمَمْلُوكِ لِسَيِّدِهِ ، وَلَهُ حَقَّ فِي كَنْتِ مُكَاتَبِهِ ، فَلَمْ يَتِمَّ التَّمْلِيكُ) .

قولُه: (وَلَا يَجُوزُ دَفَعُ الرَّكَاةِ إِلَىٰ مِنْ يَمْلِكُ مِصَانَا مِن أَيْ عَالِ كَان)، يَعْمِي صواءٌ كَانَ مِنَ النَّقْدَيْنِ أَوْ مِنَ الغُرُوصِ، أو مِنَ الشَّوَائِمِ، وهذا لأَنَّ ٢٠ ١٠٠٥ م] مَصَّرِفَ الرَّكَاةِ: هو الفَقِيرُ، ومَالِكُ النُّصَابِ فاصِلًا عن حَاجَتِه الأَصَّلِيَّةِ: عَنِيُّ، قلا يَكُونُ مَصْرِفًا.

ولا يُشترَطُّ كونُ المالِ نامِيًا لِجِرْمانِ الصَّدَفَةِ؛ لِأَنَّ الجِرْمانَ بالفَاءِ، وهوَ يَخْصُلُ بالنَّامِي وعيرِ النَّمِي، ولهذا يَجِبُ صَدَفَةُ العِطْرِ وَالأَصْحِبَّ، وَإِنْمَا النَّفَاءُ شَرَطٌ لِوُجُوبِ الرَّكَاةِ، وليسَ كلامُنا فيهِ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطُّا كونَ النَّصَابِ فاصِلًا عن خاجتِه الأَصْلِيَّةِ؛ لِمَا رَوَى الحاكمُ الشَّهِيدُ في المحتصر الكافي ان عم الحسن حاجتِه الأَصْلِيَّةِ؛ لِمَا رَوَى الحاكمُ الشَّهِيدُ في المحتصر الكافي ان عم الحسن المسلمي قال: الله المحاكمُ الشَّهِيدُ في المحتصر الكافي ان عم الحسن الحسن المسلمي قال: الله والعادمُ، وهو صاحبُ عشرةِ آلاف دِرْهَم إلى السَّلاحُ ، وهو صاحبُ عشرةِ آلاف دِرْهَم إلى السَّلاحُ ، والحادِمُ، والكُرَاعُ ان والسَّلاحُ ، والسَّلِيْ أَنْهُ وَالسَّلاحُ ، والسَّلاحُ ، والسَّلامُ ، والسَّلِيْ السَّلِيْ ، والسَّلِيْ السَّلِيْ السَّلِيْ ، والسَّلاحُ ، والسَّلِيْ السَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ السَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ السَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلْ ، والسَّلِيْ ، والسَّلْ ، والسَ

 ⁽١) وقع بالأصل - فينقدان، والبئيب من الف، والراء، والراء، والله، والما وهو الموجئ لما من الهداية، للتُرْخِيناني [١٩١/١]

⁽١) يَنظُر: (الكافي) للحاكم الشهيد [ق/٢٢]

 ⁽٣) ما يين المعقوفتين رياده من العاكا، وقراء والواء والثناء وقامة وقد ضرّب عليه الناسخ في
 الأصل

⁽٤) الكُراع اشمّ لجميع الحيل ينظر «انهاية في غربب الحديث» لأبن الأثير [١٦٥/٤/ماده كرع]

الشَّرْعِيُّ مُقدَّرٌ بِهِ، وَ لشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ فَاصِلًا عَنْ الْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا السَّمَاءُ شَرْطُ الْوُجُوبِ.

وَيَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَىٰ مَنْ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنْ دَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكْتَسِبًا ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَالْمُقَرَاءُ هُمُ الْمَصَارِفُ، وَلِأَنَّ حَقِيقَةَ الْحَاحَةِ لِا يُوقَفُ عَلَيْهَا ، فَأُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَىٰ دَلِيلِهَا وَهُوَ فَقْدُ النَّصَابِ

وَيُكُرَهُ أَنَّ يَدُفَعَ إِلَى وَاحِدٍ مِائْتَيْ دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَإِنْ دَفَعَ جَازَ . وَقَالَ زُفَرُ عِنْهِ ، لَا يَحُورُ ، لِأَنَّ الْعِنَى فَارَنَ الْأَدَاءَ فَحَصَلَ الْأَدَاءُ إِلَىٰ

وكانوا ينْهُوْنَ عن بنْعِ دلكَ، [عدلُ دلك] ` على اعتبارِ النَّصَابِ فيما سِوَىٰ ذلكَ ؛ فَصَارُ وجودُ هذِه الأشياءِ وعدَمُها سواءً، وياقِي التَّقريرِ مشروعٌ عندَ قوله: (وَلَا يدْفعُ إِلَىٰ هَيئُ)

قوله: (مُقَدَّرُ بِهِ)، أي: بالنَّصَابِ مِن ذلكَ، أي: مِنَ النَّصَابِ على دليلِها، أي. على دليلِ الخَاجَةِ، وهو فَقُدُ النُّصَابِ، أي: دليلُ الحَاجَةِ فَقُدُ النَّصَابِ.

وهندَ الشَّافِعِيُّ: لا يجِلُّ دَمْعُ الصَّدَقَةِ إلىٰ الصحيحِ المُكْتَسِبِ^(٢)، وقد مَرَّ بيانُه،

قولُه: (وَيُكُرَهُ أَنْ يِدُفِعَ إِلَىٰ وَاحِدِ مِاثَتَيْ دِرْهُمِ فَصَاعِدًا ، وَإِنْ دَفَعَ ؛ جَازَ ، وَقَالَ رُفَرُ: لَا يَجُوزُ)

قَالَ فِي المبسوط الله واشرَح الطَّحَادِيُّ الله الكراهةُ فيما إذا لَمْ يَكُنُّ عليهِ

 ⁽١) ما بين المطونتين ريافة من قصاء واراء وقواء وقات، وقواء وقد ضرب عليه الباسعُ في الأصل
 (١) ما بين المطونتين ريافة من قصاء واراء وقواء وقات وقواء وقد ضرب عليه الباسعُ في الأصل

 ⁽٣) ينظر الكبيرة للدوردي (٤٩٣/٨) وقالمهلاب في هذه الإدام الشاهمية للشيراري
 (١٠/١٣)

⁽٣). ينظر: «البيسوط» للمرخبيّ [١٣/٣].

⁽٤) ينظر الشرح محتصر الطحاوي، للإسبيجابي [ق/١٢٥].

الْعِنَي، وَلَكَ أَنَّ الْغِنَي حَكَمَ الْأَدَاءَ سِنعَقَبُهُ، لَكِنَّهُ يُكُرَهُ لِفُرْبِ الْعِنَي مِنْهُ، كَمَنْ صَلَّىٰ وَبِقُرْبِهِ نَجَاسَةٌ.

قَالَ: وَأَنْ يُغْنِيَ بِهِ إِنْسَانًا؛ أَحَتُ إِلَيَّ مَعْنَاهُ الْإِغْنَاءُ عَنَّ السُّؤَالِ ' ؛ لِأَنَّ الْإِغْنَاءَ مُطْلَقًا مَكْرُوهٌ.

دَيْنٌ ، أو لَمْ يَكُنُ صاحت عِيالٍ ، أمَّا إذا كَانَ مَذْبُونَا ؛ يَجُورُ له أَنْ بُغْطَى قَدْرَ دَيْهِ وزِيادةً عن دَيْنِه دُونَ الْمِثَنَيْنِ ، وكدا ٢٠١٧، م} إدا كَانَ صاحِبَ ١٠٨٨، عيالٍ يَحتاجُ إلى مَفَقَتِهم وكِشُوتِهمْ.

وَجُهُ قَولِ رُفَرَ: أَنَّ الرَّكَاةَ وُصِفَتْ في الغَبِيِّ؛ فلا يَجُورُ، وهذا لِأَنَّهُ كَعَا بِخْصُلُ الأَدَاءُ يِخْصُلُ الغَنَاءُ.

ولذا: أنَّ الأَدَاءَ لَاقَىٰ ('') كَفَّ قَفِيرٍ ؛ فجارَ ؛ لِأَنَّهُ وقْتَ الأَدَاءِ فَقِيرٌ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ الْغَنَاءُ اللاحِقُ مانِعًا مِن جَوارِ الأَدَاءِ ؛ حَصَلَ الْغَنَاءُ بعدَ الأَدَاءِ حُكُمُ له ، فلا يَكُونُ الْعَنَاءُ اللاحِقُ مانِعًا مِن جَوارِ الأَدَاءِ ؛ لِأَنَّ المائِعَ يَكُونُ مَانِعًا سَائِقًا لا لاحِقًا ، وَإِنَّمَا كُرِهَ لِقُرْبِ الْغَنَاءِ مِنَ الأَدَاءِ ، كما إِدَا صَلَّىٰ بِقُرْبِ النَّجَاسَةِ ؛ تَجُورُ صلاتُه مِعَ الْكراهةِ .

قولُه: (فَيَنَعَقَّبُه)، الصَّميرُ المُسْتَثِرُ _ وهو ضَحِيرُ العاعلِ _ راجعٌ إلى العَمَاءِ، والبارِزُ إلى الأداءِ، أي: يتعفَّتُ الغَمَاءُ الأَداءَ.

قولُه: (قال وَأَنْ يُعْبِيَ بِهِ إِنْسَانًا ؛ أَخَبُّ إِلَيَّ) ، أي: قَالَ شُخَمَّدٌ رَجَهُ اللهُ تَعَالَ في «الجامع الصَّغِير ال^(٣): وإعنازُكَ واحِدًا بِالأَداءِ أَحبُّ إِليَّ.

وَالْمُرَادُ مِهِ: الْإِعْنَاءُ عَنِ السُّؤَالِ بأَدَاءِ قُوتِ يَوْمِهِ ﴾ لا أَنْ يَجْعَلَه غَبِيًّا مالِكًا

⁽۱) - ژاد في (مد)، فيرمه دلك#،

 ⁽٢) وقع بالأصل الاحية والعثبت من العالم والاعتراداء والتاء والتاء والهاء

⁽٣) ينظر الالجامع الصعير / مع شرحه النافع الكبيرة لمحمد بن الحس [ص/١٦٤]

قَالَ وَيُكُرهُ مَقُلُ الزَّكَاةِ مِنْ بِلَدِ إِلَى مَلَدِ، وَإِنَّمَا نُمَرَقُ صَدَقَةً كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ '' ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ خَدِيثٍ مُمَادٍ يَؤْتٍ، وَبِيهِ رِعَايةٌ حَقَّ الْجُوارِ.

للنُصَابِ؛ لِأَنَّهُ مَكَرُوهُ؛ لِمَا مَرَّ هِي الْمَسَأَنَةِ المُتَقَدِّمَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ دلكَ أَحَبُّ؛ لِأَنَّ أَدَّةَ الرَّكَةِ للإِغْنَاءِ عَنِ النُّنُوالِ؛ أَلَا تَرَى إلى قَوْلِه ﷺ وَأَعْشُوهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ؛ (**.

قَالَ فحرُ الإِسْلَامِ. مَن أَرَادُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِرِهِمِ ، فَاشْتَرَىٰ بِهِ فُلُوسًا فَقَرَّقَهِ ، فَقَدُ قَصَّرَ فِي أَمْرِ الصَّدَقَةِ ؛ لِإِنَّ الجمْعَ كَانَ أَوْلَىٰ مِنَ ٱلتَّفريقِ^(٣).

قولُه: (قَالَ وَيُكُونُهُ مَثُلُ الرَّكَاةِ مَنْ مَلَدِ إِلَى مَلَدِ، وَإِنَّمَا تُفَرَّقُ صَدَقَةً كُلُّ قَوْمٍ فِيهِمْ) . إلى آجِرِه، أي: قَالَ الإِمّامُ القُدُورِيُّ رِحَهُ اللهُ تَعَالَى: ويُكُرَّهُ نَقْلُ الرَّكَاةِ مِن مَلَدٍ إِلَى بِلَدٍ آخَرُ⁽¹⁾، وهذا إذا لَمْ يُنْفَلُ إِلَىٰ فَرَاتِهِ [٢٠٧٤ه] أو إِلَىٰ قومٍ هم أَخْوَجُ مِنْ أَهَلَ بَلَدِهِ، أَمَّا إِذَا نَقَلَ إِلَيْهِمَ ؛ جَارَ بِلا كَرَاهَةٍ .

أمًّا الحَوازُ في الصُّورةِ الْأُولَىٰ فَلأَنَّ المَصْرِفَ مُطْلَقُ المُفَرِّاءِ،

وأمَّا الكَراهةُ: فلِمَا رُويَ هي حديثِ مُعاذٍ . رجي اللَّه تفال عنه . عن النَّبِيُّ

⁽¹⁾ في الأصل: فانتهما ا

⁽٢) أحرجه محمد بن الحس الشيائي في الأصل المعروف بالمبسوطة [٢٤٧ - ٢٤٦] ، والمحطيب المعادي في فالمعرد الثالث عشر من المعادي في فالمعرد المعارفة [٢٠١٠] ، وابن أبن الجن الحسيني في فالجرد الثالث عشر من الموائد المنتجة المعاج والعرائب تحريح العطب المعادية [ق ١٤٨ اس/ معطوط ظاهرية دمشق معالم المعادية المعردة المعربة (المجموع وم ٢٧٧٧ عام)] ، وابن صائح في فتخريج أحاديث المتهدّب المتعدد كما في فالبدر المنبرة الأبن العائن [٤/٢١] ، في أبي معشر عن بامع في ابن عمر والله عن وشول علم المعالم أن يأثرهم أن يؤدّوا صدفة العظر قبل أن يحرجُو بن المعالى ، وقال فالموهم عن العشائلة في مثل هذا البؤمة ، لفظ محمد بن الحس وليس عند الباقين في مثل هذا البؤمة .

قال ابن هماكم الحديث عرب جدًا من هذا الرجّه بهذا اللُّمط، وليْس إنسادُه بالتَّفويّ، يمطر الله المتيرة لابن العلق [١٣١/٥]،

⁽٣) ينظر الشرح النجامِع الصعيرة للبردوي [ق/٧٣]

 ⁽¹⁾ ينظر: المختصر التُدُورية [ص/11]

إِلَّا أَنَّ بِنْقُلُهَا الْإِنْسَانُ إِلَىٰ قَرَائِتِهِ، أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَخُوخٌ مِنْ أَهُلِ بِلللِّهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ، أَوْ زيادة دَفْعِ الْحَاجَة

وَلَوْ [٧٥/٤] نُقِلَ إِلَى عَيْرِهِمْ الحَراهُ، وإِنْ كان مَكَرُوهُ ؛ لأَنَّ الْمَصْرِفَ مُعْلَمْنُ الْعُقَرَاءِ بِالنَّصُّ،

دل هيد ليان ل

عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ أَعْبِيَاتِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَاتِهِمْ ، ولأنَّ مِي النَّفَلِ تَرْكَ رِعَايَةٍ حَتَّى الْجُوازِ،

والمَّا عَدمُ الكَراهةِ فيما إذا مَقلَ إلى قَرَائِهِ : لِمَ فيه مِن أَخْرِ لصَّمَقَةِ وَاخْرِ الصَّلَةِ وَامَّا فيما إذا نقلَ إلى قوم هُم أَخْوَجُ مِنْ أَهلِ بِلَلِهِ : فَلاَنَّ لَمَفْصُودَ سَدُّ حَلَّةِ الفَقِيرِ ، فمَن كَانَ أَحَرَجُ كَانَ أَوْلَى ، وقد صحَّ عن مُعاذِ . رَسِي اللَّهُ عَدل عنه مَ أَنَّ كَانَ يَمُولُ بِالنِمِن : «التُمُونِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ (") آحُدُهُ مِنكُمْ في الصَّدَقَةِ ؛ فَإِنَّهُ أَبْسَرُ يَمُولُ بِالنَّهُ إِلَّهُ هَا جِرِينَ بِالْعَدِينَةِ (") .

ثمَّ إِنَّهُ لا يَخْلُو: إِنَّا إِنْ كَانَ نَقْلُهُ فِي رَمْنِ رَسُولِ اللهِ، أَو فِي زَمْنِ أَبِي بَكْرٍ ﴿ رَضِي اللهُ تَفَالَى عَنْهِ ﴿، فَإِنْ كَانَ فِي زَمْنِ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَإِقْرَارُهُ عَلَيْهِ خُبَّةٌ ، وإِنْ كَانَ فِي زَمْنِ أَبِي بِكُرٍ ؛ فذلكَ إجماعٌ ؛ لِشُكُونِهِم عَنَّهُ ·

قَالَ أَبُو هُبَيدٍ. «قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْخَبِيشُ التَّوْتُ الَّذِي طُولُه خَمْسُ أَدْرُعٍ، كَأَنَّهُ يَعْنِي الصَّمِيرَ مِنَ النِّيَابِ (⁽⁾).

قولُه: (إِلَّا أَنْ يِنْقُلُهَا الْإِنْسَانُ)، استثناءٌ مِن قولِه: (وَيُكُرَّهُ نَقُلُ الرَّكَاةِ)

⁽۱) مضئ تحریجه

 ⁽٣) اللَّبِيس هو الحلق من الثياب كدا حاء في حاشيه قاب4، وقاعة

⁽٣) مضي تحريجه

⁽¹⁾ ينظر ((عريب الحديث) لأبي عبيد [١٣٥/٤] - ١٣٦]

بَابُ صَدَفَةِ الْبَطْرِ

قَالَ صَدَقَةُ الْعِطْرِ وَاحِبةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ ؛ إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمِقْدَارِ النَّصَابِ، فَاضِلًا عَنْ مَنْكِهِ وَلِبَانِهِ وَأَنَائِهِ وَقَرْبِهِ وَسِلَاجِهِ وَعَبِيدِهِ.

تاب صَدَفَةِ الْعِطْرِ حصد

اعلمُ: أنَّ صَدَقَةَ الهِطْرِ لها مُناسَبَةٌ بالرَّكَاةِ وَالصَّوْمِ جَميعًا، ولهذا أَوْرَدَ القُلُورِيُّ هذا الباتَ بَيْنَهِما؛ اتناعُ للشَّنحِ أبي الخسرِ الكَرْجِيِّ،

أمَّا وَجْهُ مُاسَيِتِها بِالزَّكَاةِ * فَلِأَنَّهَا عِبَادَةً مَالِيَّة كَالرَّكَاةِ •

وامًّا وَجْهُ مُناسَبِها بالصَّومِ: فلأنَّ شَرْطُها الهِطُّرُ، والهِطُّرُ [٢/٠٨٠/٠] بعدَّ الصَّوْم، فَيَنبغِي أَنْ نَكُونَ صَدْقَةُ الهِطْرِ معدّه أيصًا، كما هوَ وَصْعُ «المبسوط»،

والأقْيَسُ عِندي ما وَصَعَهُ الشَّبِحُ أَبُو خَعْمِ الطَّخَاوِيُّ فِي «مختصره»، وقد وصَعَ هذا البابَ قَبْلَ بابِ مَصَارِفِ الصَّدَقَاتِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الصَّدَقَةِ مُقَدَّمٌ على المَصْرِفِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ صَاحِبَ المَالِ يُخْرِجُ الصَّدَقَاتِ (١٨٦/١٤) أَوَّلًا، ثم يَصَعُها في المَصْرِفِ، وَالصَّدَقَةُ هِي العَظِيَّةُ التي يُرَادُ بِها المَثَوبَةُ عندَ اللهِ تعالى .

وسُمَّيْتُ بِهَا: لِأَنَّهَا تُطْهِرُ مِيدُقَ الرَّجُلِ.

قولُه: (قَالَ: صَدَقَةُ الْفِعلْرِ وَاجِبةٌ عَلَىٰ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، إِذَا كَانَ مَالِكًا لِمِقْدَارِ النَّصَابِ، فَاصِلَا عَنْ مَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ وَأَثَاثِهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاجِهِ وَعَبِيدِهِ)، أي: قَالَ الشيخُ أَبُو الحُسَيْنِ الْقُلُورِيُّ * صَدَقَةُ العِطْرِ واجِبةٌ على الحُرُّ المَرصوفِ بالصَّفةِ المَذْكورةِ .

⁽١) ينظر: فمخصر التُلُزُرية [ص/٦١]

🕪 ماية تيبان 🗫

وَالمُوَادُ مِنَ الغَبِيدِ: عَبِدُ الحَدْمَةِ؛ لأَنَّهُمْ مَشْعُولُونَ بالناحَةِ الأَصَّائِةِ، فَاعْتُرُوا كَالغَدَمِ، وليسَ كذلكَ عَبِدُ التَّجَارِةِ، فلمْ يُشْرِطُ مِنْكُ النَّصَابِ فاصِلاً عَنْهُمَ.

وفي غَبِيدِ الثَّجَارَةِ: لا تجِتُ صَدَّقَةُ الْفِطْرِ عَلَمًا، بل تجِتُ مِهَا الرَّكَةُ" .

والأصلُ في وُجوبٍ صَدَقَةِ الفِطْرِ مَ رَوَى صَاحَتُ الشَّرِ ؛ بإسادِه إلىٰ السَّرِعُ الشَّرِعُ فَي وُجوبٍ صَدَقَةِ الفِطْرِ مَ رَوَى صَاحَتُ الشَّرِعُ فَي أَلَاهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ

ثمَّ يُخْتَاجُ هُمَا إلَىٰ مَعْرِفَةِ أَشْيَاهَ: إلىٰ تعرفهِ مَن يَجِبُ عَلِيهِ، وَإِلَى تعرفةِ وقُتِ الوُّجُوبِ [٢٠٠٨هـ،] ، وإلى مُعرفةِ وقُتِ الأداءِ، وإلىٰ مُعوفةِ جِنْسِ الوَاحِبِ، وإلىٰ مُعرفةِ مِقْدارِ الوَّاجِبِ، وإلىٰ مُعرفةِ مُكانِ الأداءِ.

أمَّا الأوَّلُ فَنَقُولُ: إنَّ صَدَقَةَ الهِعلْرِ واجِبةٌ على الحُرُّ المُسْلِمِ المالِكِ لمِفْدارِ النَّصَابِ مِن أَيُّ مالِ كَانَ فاصِلًا عن حاجَتِه الأَصْلِيَّةِ ـ وهيَ ما ذكَرُما مِنَ الأَشياءِ ـ

 ⁽۱) ينظر «محتصر الطحاري» [ص ۵۱]، فقارئ البوارك» [ص ۹۲،۹۴]، فالتجريدة [۹۲،۹۴۳]،
 (۱) ينظر «محتصر الطحاري» [ص ۵۱]، فقاوئ البوارك» [۹۲،۹۳۳]، فالقد الناص» [۱۹۷۸، ۳۱۸، ۳۱۸]،
 (۱) ما ۱۹۷۸، ۱۹۹۸ ما ۱۹۱۹، ۱۹۹۹)، فالباية» [۱۹۲۳، ۱۹۹۵]

⁽٢) في البين: ﴿ طُهُرِمُهُ

⁽٣) أخرجه أبو داود في كتاب الركاة/ باب ركاة العطر [رقم، ١٦٠٩]، ولي ماجه في كتاب الركاة/ باب صدقة العطر [رقم/ ١٨٩٧]، والدارعطي في استها [١٣٨/٢]، والداكم في فالمستدرك [رقم/ ١٣٨/٢]، والماكم في فالمستدرك [رقم/ ١٣٨/١]، وحمد البيهقي في فائسس الكبرئ [رقم/ ٢٤٨١]، في حديث أن عباس في به. قال المحاكم في فادًا حديث صبحيح فين خَرْطِ البُخَارِيُّ، وَلَمْ بُحَرَّجادُه وقال النَّنْدِريَ فإسناده في عنظر فالبدر المديرة لابن معض [١٩/٨]،

سوق غايه البيان څهست

وَلَمْ يَكُنُّ عَلِيهِ دَيْنٌ

وَمَقَلَ فِي اشْرَحِ الطَّيْخَاوِي ا: عَنِ اللَّيْنُونِ اللَّا إِنْ كَانَ لَهُ مُنَاعٌ بِيْتٍ _ وَهُو عَنُهُ مَسْتَغْنِ _ وَفِيمَتُهُ مِائِنَ دِرْهَهِ وَحَبَّ عَلَيْهِ صَدَّقَةُ الْفِطْرِ ، وَلَمْ تَجَلَّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، وَلُو كَانَ لَهُ دُورٌ وَخُواسِتُ [لِلْعَلَّةِ] (*) ، وهي لا تَكْفِي عِبَالَه ، فَهُو مِنَ الْمُقَرِّاءِ على قولِ مُخَمِّدٍ ، وَتَجَلَّ لَهُ الصَّدَقَةُ ؛ جِلافًا لاَبِي يُوسُفَ ، وعلى هذا الكَرْمُ والأرضُ إذا كَانَتْ عَلَيْهَا لا تَكْفِي .

وإدا كَانَتْ له كُتُّتُ الْعِلْم وقيمَتُها تُسَاوِي مِائتَيْ دِرْهَمٍ، وهو مُخْتاحٌ إلَيها بالجِفْظِ والدَّرَاسةِ والتَّصحيحِ^(٣).

ذَكَرَ في الحلاصة العتاؤي المنافع الدَّلَةِ وَالْمِهَةِ ، والمُصْحَفُ على هذا ، وإنْ كَانَ وَعَهَا كَانَ أو حديثًا أو أَدْبًا ، كَيَابِ البَّدَلَةِ وَالْمِهَةِ ، والمُصْحَفُ على هذا ، وإنْ كَانَ وَالْمِهَةِ ، والمُصْحَفُ على هذا ، وإنْ كَانَ وَالْمِهَةِ ، وإنْ كَانَ له مُسختانِ مِن كتابِ وَالدَّا على قَلْرِ الحَاجَةِ ، لا يَحلُّ له أَخَدُ الصَّدَقَةِ ، وإنْ كَانَ له مُسختانِ مِن كتابِ السَّكَاحِ أو العَلَّلَةِ ، فإنْ كَانَ كِلاهُما مِن تَصْبِيفِ مُصنَّفٍ واحدٍ ، فأخَدُهما يَكُونُ يَضَابًا هو المُختارُ ، يَعْنِي به المِعَانَ حرَّمانِ الصَّدقةِ ووجوبَ العِطرةِ ، وإنْ كَانَ كُلُّ واحدٍ مِن تَصْبِيفِ مُصنَّفٍ ؛ لا رَكَاة فيهما ،

وأمَّا الثاني فَنَقُولُ ۚ إِنَّ وَقُتَه طُّلوعُ الصَّحِرِ الثاني مِن يَومِ المِطْرِ عندَما ،

⁽١) ينظر فقيُّون السَّائِلِ الآبي اللِّيث السَّرَمَدي [ص ٥٦]

 ⁽٣) ما يهن المعقوضين ريادة من الله ١٠ وارا ، وارا ، والنه ، والد ضراب عليه الناسعُ في
الأصل،

⁽٣) - ينظر - «المحيط البرهاني» [٣١٨/٣] ، «التنارى الثانارحاني» [٣٠٩/٣] ، فتح طفير» [٣٧٨/٣] . «البحر الرائي» [٣ ٢٦٣] ، «حاشيه ابن هاندين» [٣٦٩/٣]

 ⁽¹⁾ ينظر * اخلاصة الفتاوئ؟ كليحاري [ق/٧٤].

- d system b

وهمدّ الشَّافِعيّ (١٠١٠ م) وقَّ لبلة العطر، حتى إذا أسبم بعد العُلْوع ، أو أيْشَرَ ، أو وُلِذَ له وَلدٌ بعده ؛ لا يحتُ العطرة " عبد،

وعمدَ الشَّافِعِيُّ: إذا وحد هذه الأشياء قتل عُروب شَهْس من لمنه العطر؛ تجبُّء وإلَّا قلا^(١).

وَامَّا اللَّالِثُ فَنَقُولُ ۚ إِنَّ وَقُتَ الأَدَاءِ يَوْمُ الْيِطْرِ مِن أَوَّهِ إِلَى آخِرِهِ ، فَغَدَه بِشَقُطُ الأَدَاءُ ويَجِبُ القُصاءُ عندَ يعضِ أصحابِنا

وعِملَ بعضِهم؛ يجِبُ وُجومًا مُوسَّعًا ، ولكنَّ المُستحثُ أَنْ تُؤمَّى قَالِ الخُروحِ إلى المُصَلَّىٰ .

وأمَّا الرَّامِعُ فَلَقُولُ: إنَّ الهِطُرةَ تحِبُ مِنَ الجَلْطَةِ وَالشَّعِيرِ و لَنَمْرِ والرَّبِيبِ، وتجوزُ القِيمَةُ عمدَما ؛ خلافًا لِلشَّافِعِيُّ^(٣).

وأمَّا الخامِسُ فَتَقُولُ ۚ إِنَّ الْهِطْرَةُ مِن هَذِهِ لأَشْءِ ۚ صَاعٌ بِالْأَلَفَاقِ، سِوَى الجِنْطَةِ وَالرَّبِيبِ، أمَّا الْجِنْطَةُ: فعيها يضعُ صَاعٍ عِنْدًا

وصدُ الشَّافِعِيُّ: صاعُّ (١٠).

وأمَّا الزَّبِيبُ: فعيهِ يصْفُ صَاعِ عَدْ أَبِي حَبِيْةَ عَنِي رِوايةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ، وَرَوَىٰ أَسَدُ بِنُ عَمرِو وَالحَسُنُ بِنُ زِيادٍ، عِن أَبِي خَبِيْقَة ۚ أَنَّ الرَّبِيتَ فِي دَلْكَ

 ⁽١) يعني صدقة البيطر وعدمهم وول الصاعائي الوجرتهم العطرة صاغ بن يراً اصالمي ليطره صدقةً المعطرة.

 ⁽٣) ينظر (١٠ لسهذب في فقه الإمام الترميم) للشيراري [٣٠٣] وفالمريز شرح الوحيرة للرافعي [١٤٤/٣]

 ⁽٣) ينظر ٥ ليجاري الكبيرة للماوردي [٣٨٣/٣] و١٠بيانة للمبرابي [٢٩٣ ١٠].

⁽¹⁾ ينظر ١١٤ مُ الله معي [٢٠٠/٣] و ١٤مرير شرح الوحير ا لدراهمي [١٦٢/٣]

أَمَّا وُجُونُهَا؛ فَلِفَوْلِهِ ﷺ فِي خُطْبَهِ، ﴿ أَذُوا عَنْ كُلُّ حُرُّ وَعَنْدِ صَعِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ يِصْفَ صَعِ مِنْ بُرَّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ۗ رَوَاهُ ثَعْنَبَةُ بْنُ صُغيْرٍ الْعَدَوِيُّ،

الله السال

كالشِّجِيرِ ، وهو قُولُهِما(١) ،

وأمَّا السَّادسُ: فقد رُوِيَ عن شُخَمَّدِ أَنَّهُ قَالَ ' رَكَاةُ المالِ حَيْثُ المالُ ، وصدَّقةُ الهِطْرِ عن نفيهِ وعن غيبه (١٠٠٠ م) حَيْثُ هوَ .

وَرُوِيَ عِن أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يُؤدِّي عِن نَفْسِهِ حَيْثُ هِوَ ، وعِن عَبِيدِه حَيْثُ هُم(١).

ثمَّ إِنَّ صَحِتَ وَالهَدَايَةِ ﴾ لَمْ يُقَيِّدُ مَن يَجِتُ عَلَيهِ بِالْعَقَلِ وَالْبُلُوغِ } لأنَّهما لئِسَ بشَرُطِ للوُّحُوبِ عَدَ أَبِي حَبِيعَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، ولهذا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجُنُودِ إِذَا كَانَ لَهِمَا يَضَاتُ وَلِيسَ لأَبِيهِمَا مَالٌ ، فإذا أَذًى الأَثُ أَوِ الوَصِيُّ فِي مَالِهِمَا عَنْهُما ؛ لا فَسَمَانَ عَنْبِهِما .

[٢ ٥٨١ م] وهندَ مُحَمَّدٍ وَرُفَرَ، لا يجِبُ عليهِما ؛ لأنَّ فيها معنى العِبَادَةِ .

والجَوابُ: أنَّها وجبَتْ على الصبِيِّ وَالْمَجْتُونِ بِاغْتِبَارِ مَعْنَى الْمُؤْتَةِ مِي الفِطْرِقِ، وهما أَهلُّ للمُؤْتَةِ،

قولُه: (صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ)، هما صِفتانِ للعَبدِ؛ لِأَنَّهُ لا بِجِتُ عليهِ صَدَقَةُ الهِطْرِ ص ولَذِه الكَبيرِ،

قَولُه: (رَوَاهُ ثُمَلَيَةً بْنُ صُعَيْرِ الْعَدَدِيُّ ، أَوْ صُعَيْرِ الْعُذْرِيُّ) -

⁽١) أي قول أبي يوسف ومحمد كدا جاء في حاشية ١٥٤

 ⁽۲) ينظر ديدائع الصبائع؛ [۲۰۰/۳]، دفتارئ قاصي خان» [۲۲۹/۱]، دائجرهرة ليرة»
 (۲) ينظر ديدائع القديرة [۲۸۸/۳]، دالمتارئ الهندية» [۲۱۲/۱]

أَوْ صَّعَيْرٍ الْمُذَّرِيُّ ، وَبِمثُلُهُ مَثَّتُ الْوَجُوبُ ، لِعَدْمُ لَعْظُعُ

وشرط الْحُرَّيَّة، لينحقَق النَّمْليكُ والْإِسْلامُ؛ ليقَعَ قُرْبةً، والْبِسارُ؛

قَالَ الإِمَامُ حُمَيْدُ الدِّينِ الصَّرِيرُ ' الْقُدْرِيُّ أَصَعُ ؛ مسوتٌ إِنَّى بني عُذْرة ، اسمُ قَبِيلةٍ ، والْعَدَوِيُّ: مَسوبٌ إلىٰ عَدِيُّ ، وهو حدُّه

فَأَقُولُ، المَّدَكُورُ في كُتُبِ المَحديثِ مِثْلِ اللَّسْنِ الواشْرَعِ الآثارِ * تَغْمَةُ لُلُّ أَبِي صُغَيْرٍ ، بِالكُنْيَةِ ('' وَفِي كُتُبِ الفِقِي لَمْ يَذْكُرُوا صُغَيْرًا بِالكُنْيَةِ ، كما في المعجم ابن شاهين ﴾ وابنُ شاهينَ لَمْ يَشْبُه أَصلًا ، وَإِثْمَا قَالَ: تَغْمَةُ بْنُ صُغَيْرٍ '''

وقَالَ أَيُو عَلِيُّ الْعَشَامِيُّ الجَيَّامِيُّ في كتابِ النَّهِيدِ المُهِمَلِ الْكُدْرِيُّ ''' له يضمُّ العَيْنِ والدَّالِ الْمُعْجَمَةِ، والرَّاءِ هو عَبدُ اللهِ بنُ تَعْلَنَهُ بنِ صُغَيْرِ الْعُدْرِيُّ آبُو مُحَمَّدٍ حَلِيفٌ بَنِي رُهْرَةً، رَأَىٰ اللَّبِيُّ يَثِيَّةً وَهُوَ صَغِيرٌ، والْعَدُويُ تَصحِيفُ أحمد بنِ صالِحِ (''))('')،

قولُه: (وَبِمِثْلِهِ يَثْبُتُ الْوُجُوبُ؛ لِعَدَمِ الْفَطْعِ)، أي: بِمِثْلِ هدا الحديثِ ـ وهو خَبَرُ الواحِدِ ـ يَثَبُتُ الوُجُوبُ لا العرْصُ؛ لِأَنَّهُ لِسَى بدليلٍ فَطَعِيِّ.

قُولُه: (وَشَرَطَ الْحُرِّيَّةَ ؛ لِيَنْحَقَّنَ النَّمْلِيكُ) ، أي شَرَطَ الإِمَامُ لَقُسُورِيُّ الْحُرِّيَّةَ

(١) يَرِدُ على المؤلَّف أنه وقع في جمعة من كتب الحديث الأخرَى هكدا • تَشْلَبُهُ بُنُ شُشْئِرِ ١ فكالإهما وأرد عند أهل الحديث في كُتبهم.

(٢) قد الْمُثَيِّفَ مِن شبه على أقوال؛ فقيل ثعليه بن صغير، وعبل ثعبة بن عُبد الله بن صغير، وقبل
ابن أبي صغير، وقبل خبّد الله بن ثعبة بن صغير العُذري وهو مع دبك تُحُتفُ في صُحْبته
ينظر «تهذيب الكمال» لنمري [٣٩٤/٤]، و«الإصابه» لاس حجر [٢٠٤/١].

(٣) صبيطًه في الأصل بضم الدال؟ وهو حطأ مكشوف والْمُشْرِيُّ بشبة إلى بَنِي عُدْرَةً، وهي قَبِيلَةً
 حجاريَّة اشْتَهرَتْ بِالْحُبُّ الْمُدْرِيُّ الْعَهِيمِ بنظر الناج المروس الرَّبيدي [١٩٥١/٥٥] مادة حدرًا

(1) الْمُطُّ (أُهـِــًانِيُّ ، فوهد بسيه أحيدُ بن صالح في حديثِ رؤاه عنه فقال ١٥المدّويُ ١٥ فضَحَفُ.

(٥) يسظر التقييد المهمل وتعيير المشكل؛ لأمي علي العشائي [٢٨٦/٢]

لِقَوْلِهِ ﷺ، اللَّا صَدَفَةَ إِلَّا عَنْ طَهْرِ عِنَى»، وَهُو حُحَّةٌ عَلَى الشَّاهِعِيِّ فِي قَوْلهِ ا تَجِتُ عَلَىٰ مَنْ يَمُدِكُ رِبَادةً عَنْ قُوتِ يَوْمِهِ لِنَفْسِهِ وَعِيَابِهِ

هي قولِه: (صَدَقَةُ الْعَطْرِ وَاجِنَةٌ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) * * المِسحَقَّقُ التَّمْدِيكُ ؛ لِإِنَّ العَندُ لا يَشْدِكُ المَانَ، فكيف يشنكُه عَبْرُه؟ وكدا شرَطَ ١٠ ١٨٠ مَمَ الإِسْلَامَ ؛ لِإِنَّ الصَّدْقَةَ قُرْبَةٌ ، وَقِفْلُ الكَافِرِ لا يَقَعُ قُرْبَةً

وشَرَطَ النِسر بقولِه (إِذَا كَانَ مَالِكُمَّا لِمِقْدَارِ النَّصَابِ) ؛ لِمَا رَوَى النُّحَارِيُّ في اللصحيح؛ بإساده إلى أبي هُرَيْرَة عنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ. الخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ طَهْرِ هِنِي ''، وَالدَّأْ بِمِنْ نَفُولُ» "

وَرَوَى صَاحَبُ اللَّسُنَا، بِإِسَادِه إِلَى جَبِرِ بِي عَبِدِ اللهِ الأَسْمَارِيُّ قَالَ ' كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءً رَخُلُ بِعِثْلِ بِيْصَةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ، أَصْنَتُ هَدِهِ مِنْ مَعْدِهِ ، فَخُدُه فَهِيَ صَدَفَةٌ ، مَا أَمْلِكُ عَبْرَهَا ، فَأَعْرَصَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ أَصْنَتُ هَدِهِ مِنْ مَعْدِهِ ، فَخُدُه فَهِيَ صَدَفَةٌ ، مَا أَمْلِكُ عَبْرَهَا ، فَأَعْرَصَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ وَمَن رُكُهِ ، لأَيْسٍ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِفَ ، فَأَعْرَصَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَتَاهُ مِنْ رُكُهِ اللّهِ مِنْ وَمُولُ اللهِ رَسُولُ اللهِ وَمُدَفَةً بِهَا ، فَلَوْ أَصَاتَتُهُ لأَوْجِعَتُهُ ، أَنْ مَعْرَتُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخَدُهُ بِهَا ، فَلَوْ أَصَاتَتُهُ لأَوْجِعَتُهُ ، أَنْ مَعْرَتُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَخَدُكُمْ مِمَا يَعْلِكُ ، فَيَقُولُ هَدِهِ صَدَقَةً ، ثُمَّ يَقَعُدُ يَتَكَفَّفُ النّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَةِ مَا أَخَدُكُمْ مِمَا يَعْلِكُ ، فَيَقُولُ هَدِهِ صَدَقَةً ، ثُمَّ يَقَعُدُ يَتَكَفَّفُ النّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَةِ مَا أَنْ السَّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مَا يَعْلُلُ مَا يَعْرَلُونَا هُ مِنْ خَلُوهِ مَدَّقَةً مَا لَاللّهِ مِنْ مَا يَعْلِكُ ، فَيَقُولُ هَلُو مَدَقَةً ، ثُمَّ يَقَعُدُ يَتَكَفَّفُ النّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَةُ وَاللّهُ السَّامِ اللّهِ اللّهُ السَّامَةُ اللّهُ السَّهُ السَّامَةُ اللّهُ السَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ ا

⁽١) ينظر المحتصر النُّدُوري، [ص ٢١]

⁽٢) أيّ ما كان عفرًا فد عضل على على ربيل أراد ما فضل عن لعيان و لطّهُرُ قَدْ يُرادُ فِي بثل هذا إشباعًا بِلْكلامِ وسَلْكِيّاً، كَانَّ صَدَقَت تُشْهَدَ بِلَىٰ ظَهْرٍ قَرِيُّ مِنَ الْمَالَ، مِن قَنهاية ابن الأثير ظَافَة؟ . كذا بحظ بعض حشايشي، كذا جاء في حاشيه ١٩٥١، وينظر: قالبهاية في غريب المحديث! لابن الأثير [١٩٥/٣]/مادة: ظهر].

⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب المقات؛ بات وجوب المهمة على الأهن والعيال [رفيم ، ٥٠٤٩]. ومسلم في كتاب الركاة؛ باب بيال أن البد العب حير من البد السعلى وأن البد العلي هي المحقه وأن السعنى في الأحدة [رقم ٢٠٣٤] ، من حديث أبي هُريْزَة بيني به

are our and the

كَانَ عَنْ ظهْر عَنَى ا^ن

وَرَوَى أَبُو بِكُو الْحَصَّاصُ الزَّارَيُّ في الشَّرِح معتصر الطَّعاويُّ أَ بِهُ اللهِ جَارِرِ رَبُّتُهُ عَنِ النَّبِيُ اللهِ قَالَ الوَإِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ عَنَى آ . فقدُ الحديثُ على التِفَاءِ وجوبِ الصَّدَقَةِ على التَقِيرِ ؛ لِأَنَّهِ ذَكِرَتْ مُعَرَفَةُ لَا أَلَامَ وهي مُعْتَصِيةٌ للجنسِ ؛ وَلِأَلَّ النَّبِيُّ يَتَبُلُ البَلَّةُ في عدمِ قَولِه ، وهي كونُ شَصَدَّق بعد الصَّدَفَة للجنسِ ؛ وَلِأَلَّ النَّبِيُّ يَتَبُلُ البَلَّةُ في عدمِ قَولِه ، وهي كونُ شَصَدَّق بعد الصَّدَفَة مُحتاجًا إلى الناسِ ، وهذا المعنى مَوْجُودٌ في صَدَفَة العظر ، ١٠٠٠ م ، فالتعلى وحوابُها على العَقِيرِ .

وبهذا تبيَّنَ صغفُ قولِ الشَّافِعِيُّ في إيجابِه على مَن مَن قُوت يومِه سَفْسِه وعيالِه وزيادةَ صاعِ ،

و «الظَّهُرُ» في الحديثِ (١) مُقْحَمٌ، أي. رائِدٌ؛ لِأَنَّ المغنى يَسْتَقِيمُ بِنُوبِه، وهو كالاشم في قولِه (٥):

⁽١) أخرجه: أبو داود في كتاب الزكاه باب الرحل بحرح مد طله [رقم ١٦٧٣]، ومن طرعه البههي في قائد في قائد الكبرى، [رقم/ ٢٤٣٧]، والدارمي في قائد، [رقم/ ١٦٥٩]، وأنو بعني في قائد أو ما ١٦٥٩]، وأنو بعني في قائد أو ما ٢٠٨٤]، والحاكم في قائد المستدرك، [٢٠٥٥]، من طريق مُحمَّد ثر محاق، عن عاصم ثي عُمز بني قُتاده، عن محتمود بني أبيد، عن جابر بن غبد الله الأنصاري إلى مدال مديث صحيح على شرط مُسلم، ومم بُحرِّداتُه، وقال لبن الطفى: قائداد، في الطفى: قائداد، حيد ولو لا عديد الله المحاف، ينظر قابدر المنبر أولين الطفل [٢١٦٤]

 ⁽۲) پیطر فشرح محتصر انظماري، نبخماص (۲۵۴۲)

أسراسه المصاصن في البرح محتصر الطحاري؟ [٣٥٤]، من طريق محمد بن إسحاق عن
عاصم بن همر بن فتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله بيال به
قلت: قد مضرع تنقريجه بن هذا الوجه في الذي قبله

 ⁽¹⁾ يعنى موله ١٩٤٤ دعن ظهر عنى ١

⁽د) عدا صدَّرُ بيْتِ للبيد بن ربيعه العامريُّ من قصيلة خاطب فيها ابنَّيه لنَّا حصرتُه الوفاقُ، وبماغُ سيت =

وَقَدْرُ الْيَسَارِ بِالنَّصَابِ لِتَقَدُّرِ الْعِنَي فِي الشَّرْعِ بِهِ فَاضِلًا عَمَّا دُكِرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهَ مُسْتَحَقَّةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْمُسْتَحَقَّ بِالْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ، وَلَا لِنُشْتَرَطُ فِيهِ النَّمَاءُ ١٠٠.

ۇ غايدەدىيان **ئ−**

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما قولُه: (ولا يُشْتَرَطُ فِيهِ النَّمَاءُ)، أي في مِقْدارِ النُّصَابِ

يَغْنِي: لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّصَاتُ [١٠١٥٠] نَامِيًا لِوُجُوبِ صَدَقَةِ الفِطْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِتُ دَانْتُدُرةِ المُمْكِةِ '' لا العُيشَرةِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنها تَجِبُ علىٰ مَن ملَكَ مِن ثِيَابِ البِدُلَةِ مَا يُسَاوِي مِاتَتَيْ دِرْهَمِ فاصِلًا عن حاجتِه الأَصْلِيَّةِ ،

ولا يتحقَّقُ النَّمَاءُ بنيابِ البِّدَاقِ، ولهذا لا تَسْقُطُ عَنْهُ الهِطُرةُ إذا هلَكَ المالُ بعدَ الوُجُوبِ، بِحِلَافِ الرَّكَاةِ، فإنَّ وجوبَها بالقُدْرةِ المُيَسَّرةِ^(٣)، فيُشْتَرَطُ في النُّصَابِ النَّمَاءُ؛ لِيتحقَّقُ النِّسُرُ، ولهذا إذا هلَكَ المالُ بعدَ الوُجُوبِ؛ يسْقطُ عَنْهُ

> إلى الحوَّالِ ثُمَّ اللَّهُ السُّلامِ طَلِيْكُما ﴿ وَمَنْ يَبَلِدِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ الْحَمَلُورُ آثا مِشْتُمُ المُصِيدَةِ عَدْ مَال

> تُنسَى النَّسَايِ أَنَّ يَعِيشِ الوَهُمِ اللهِ وَهِلِ النَّا إِلَّا مِس رَبِيعَةَ أَوْ مُفَسِرُ ينظر، الديرِان لبيد بن ربيعة العامري، [ص/٥٥].

ومُرَادُ العولُف مِن الشاهد أن لفظ «السّم» في البيب مُقْحمُ رائد، يسْتشيمُ المعْنَى بدونه، وهو اختيار جماعة مِن البُّحَاء اينظر "حرانه الأدب» لعبد العادر البعدادي [٣١١/٤]

(١) في حاشية الأصل فح الموة

(٣) الْقُلْرَة الثُمَّكَة أي العطَّعة، وهي أدبن ما يتمكَّل به العامورُ بن أداء ما تُرِمه، يعظر، ١٩التعريمات العقبية؛ للبركتي [ص/١٧١]

(٣) القدرة المُنتِشرة: أي الكاملة ، وهي ما يُرجِب النَّشر على الأداء ، ورائدة على القُدْرة المُشكِنة بدوجة
واحدة عي القرَّة ، إذَّ بها يَجُب الإمكان ، ثم النِّشر بحلاف الأولى ؛ إذَّ لا يَثْبِت بها إلا الإمكان
ينظر . «التعريمات الفقهية» للبركتي [ص/١٧١] .

وَيَتَعَلَّقُ بِهِذَا النَّمِنَابِ حَرْمَانُ الصَّدَقَةِ ، وَوُجُوبُ الْأَصْحَبَّةِ وَالْفَطْرَةِ

قَالَ: يُخْرِحُ ذَلِكَ عَلَ نَصْبَهِ ؛ لحديث الى عُمرِ قَالَ " فرص رَسُولُ الله

عَلَى الدَّكِرِ وَالْأَنْثَى " الْحَدِيث
الْحَدِيث
الْحَدِيث
الْحَدِيث الْمُعَلِّرِ عَلَى الذَّكِرِ وَالْأَنْثَى " الْحَدِيث

البيار ال

الرِّكَاةُ، وقد مَرَّ بيانُه في الشَّرْح الأصول؟(١).

قوله: (وَيَتَعَلَّقُ بِهِمَا النَّصَابِ، جَرْمَادُ الصَّدَقَةِ وَوْخُوتُ الْأَصْحَةَ وَالْعَطْرَةِ)، أيْ: يَتَعَلَّقُ بِالنَّصَابِ الفَاصِلِ عَنِ الحَاجَةِ الأَصْلِيَّةِ، بدودِ شَوْطِ النَّمَاءِ فيه هذِه الأشياءِ الثَّلَاثَةِ، يَغْنِي: أنها تَثَبُتُ بِهِ، ويتعلَّقُ بِه أيضًا وجوتُ نَفَقَةِ المَحْرِم عنيه

قولُه: (قَالَ: يُخْرِحُ ذَلِكَ عَنْ نَصْبِهِ لِخَدِيثِ الْنِ عُمَرَ قَالَ الْعَرْضُ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ قَلَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

ثمَّ الأَصْلُ هما أَنَّ كُلَّ مَنْ (٥) بستجِقُّ الوِلَايَةَ على غيرِه بنفسِه ؛ ينْزَمُه أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ ؛ إذا لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْلَىٰ عليهِ مالٌ ، كالولَدِ الصَّعِيرِ ، والعَبدِ للجَسَّمةِ ، ولهذا لا يلَرمُ عَلَىٰ الْجَدُّ أَنْ يُؤَدِّيَ عنِ ابنِ ابدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لا يستجِقُّ الوِلَايَةَ عليهِ بنفسِه ؛ بل مِن جِهةِ

⁽١) ينظر التَّبْيِين شرح الأخْسِيكَتِيَّ اللعزام [٢٧٤-٢٧٤]

⁽٢) يأتي تحريجه،

⁽٣) ينظر: المختصر التُدُورية [ص/٢١]

 ⁽٤) أحرجه البحاري في أبوات صدقة النظر باب صدقة الفطر على النحر والعملوك [رقم/ ١٤٤٠].
 ومسلم هي كتاب الركاة باب ركاة الفطر على المسلمين من أشمر والشعير [رقم/ ٩٨٤]، من حديث ابن عمر بالله به

 ⁽a) وقع بالأصل الماة والمثبث من العاد والراء والراء والتاء والماة

- John Jan 199

الابر؛ قَصَّارُ كالوصِيِّ،

وَرَوَىٰ الحسنُ عن أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ عليهِ أَنَّ بُؤَدِّيَ عَنِ ابنِ ابنِه ؛ إدا لَمْ يَكُنُّ للابنِ مالٌ ؛ لِأَنَّهُ كالأَبِ⁽¹⁾.

وصدَ الشَّافِعِيُّ لا يُؤَدِّي عَلَ عَبْدِهِ الكَاهِرِ ؛ لِمَا رُوِيَ في حديثِ ابنِ عُمَرَ بِقَيْدِ الإِسْلامِ

والجوابُ عَنْهُ قُلُما ورَدَحديثُ ابنِ عُمَرَ مُطلقًا عِن قَيْدِ الإِشْلَامِ ، كما رَوَيْهاه ، ومُفيَّدًا كما رواهُ الشَّافِعِيُّ ؛ فَتَعْمَلُ بهما جَمعً ؛ لِأَنَّ المُطْلَقَ يَسَاوَلُ المُشلِمَ وَالْكَافِرَ ، والمُفيَّدُ يُثْبِتُ وُجوبَ الصَّدَقَةِ عِي العَبْدِ المُسْلِمِ ، ولا ينْفِي وُحوبَها عِي الكَافِرِ ، وَلِأْنَ المُحاطَّبُ بِالأَدَاءِ لَمَّ كَانَ المَوْلَىٰ دونَ العَبْدِ ، وَجَبَ اعتبارُه دونَ العَبْدِ ، وَحَبَ اعتبارُه دونَ العَبْدِ ، وَحَبَ اعتبارُه دونَ العَبْدِ ، كما في الرَّكَاةِ ؛ حَبْثُ يُؤدِّي عَلَ عَبِيدِه المُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ جَمِيعًا ؛ إذا كانوا يُلتَّجَارَةِ

قُولُه: (يَمُونُهُ)، أي: يَقُونُهُ، مِن مَانَهُ؛ إِذَا قَاتَه، وعن أَبِي [٣ ٣٨٤.م. عُبَيدةَ: قَمُنْتُ الرَّجُلَ أَمُونُهُ، أي: قُمْتُ بِكِفَايَتِهِ، واحتَمَلْتُ مُؤْنَتَه، أي ثِقْلَةً»(٣).

قولُه: (الأَنَهَا تُصَافُ الَّهِ)، أي: الأَنَّ الصَّدَقَة تُضافُ إلى الرَّأْسِ؛ [بأنَّ (يُقَالَ: رَكَاةُ الرَّأْسِ)](").

 ⁽۱) ينظر الأصراع (۲۱۲/۲)، فالمبسوطة (۲۱۰ ق.)، فتحمه المقهاءة (۲۳۲/۱)، فتوى فاضي حادة (۲۲۷/۱)، فبيس المقائق (۲۰۱۰)، فالعباية (۲۸۲، ۲۸۵، ۲۸۵)، فاليبايدة (۲۸۷/۱)، فنح القديرة (۲۸۵، ۲۸۵)

⁽٢) ينظر الاستراب في تربيب المعرب؛ للمُطَرِّرِي [ص ٤٣٤] -

⁽٣) ما بين المعلوفتين ريادة من افسة، والرة، والرة، ولات، ولامة.

وهي أمارةُ السسنة والإصافةُ إلى الفطر باغتبار أنَّهُ وقَتُهُ، ولهدا تَتَعدَّدُ بتَعَدُّدِ الرَّأْسِ مع اتُحاد الْيَوْم، والأصْلُ في الْوَخُوب رأَسُهُ وهُوَ يَمُولُهُ، ويني عَلَيْهِ فَيَلْحَقُّ بِهِ مَا هُو في مَعْناهُ كَأُولَاده الصَّحارِ ؛ لأَنَّهُ يِمُولُهُمْ ويني عنيْهِمَ.

to the book of the

قوله: (وهي أمارةُ النَّسنَّة)،

الأَمَارَةُ بِعِنْحِ الهَمْزةِ: الْعَلَامةُ، قال الشاعرُ

إِذًا طَلَعَسَتْ شَدِمْسُ النَّهَارِ وإنَّهَا ﴿ أَسَارَةُ تَسَلِمِي عَلَيْتُ فَسَلَّمِي

أي الإصافةُ علَامةُ النَّتِبيَّةِ، وهذا لأنَّ الإصافه للاحتصاص، وأقوَى وحوهِ الاحتِصاصِ إصافةُ المُسبَّبِ إلىٰ سنبِه؛ كقولك كشبُ فلانٍ، وعملُ فلانٍ، وقيلُ فلانٍ، إلى غيرِ ذلك

قولُه: (وَالْإِصَافَةُ إِلَى الْهِطْرِ بِاغْتِبَارِ أَنَّهُ وَقَتُهُ)، هذا جوابُ سُؤالِ مقلَّرٍ. بأنَّ يُقَالَ: كيف قلْتُم إِنَّ الإِصَافَةَ دَليلُ السَّنبِيَّةِ وقد يُصافُ إلى الهطْرِ، ويقالُ: صَدَفَةُ الهِطُرِ، وهو ليسَ بسبَبِ عددكم؟

فَقَالَ فِي جَوابِهِ: الإِصَّافَةُ إلىٰ العطْرِ مِخَارًا وَبِعَيْنَارِ أَنَّهُ وَقُتُ الوَّجُوبِ ، ولهذا يتكرَّرُ وجوتُ صَدَفَةِ العِطْرِ ؛ إذا تكرَّرُ الرَّأْسُ، وإِنَّ لَمْ يَنكرَّرِ الفِطْرُ كَمَا فِي الأَفَاءِ عن الأَطْفَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ لا صَوْمَ عليهِم، فلا يَطْرَ.

فَوِنْ قُلْتَ: بِتَكَرَّرُ الوُخُوتُ فِي الرَّأْسِ الوَجِدِ فِي السَّبِينَ؛ لِتَكَرَّرِ العِطْمِ، وإنَّ لَمْ يُوجَدُّ تَكُرُّرُ الرَّأْسِ؛ فيَسِعِي أنَّ يَكُونَ العِطْرُ هُو السَّتُ، لا الرَّأْسُ.

 ⁽١) البيث بالا يشبه في المعجم ديران الأدب الفاراني [١٨٢]، والسان العرب الابن منظور
 [٣٢/٤] مادة: أمر]
 ومرادُ المؤلّف من الشاهد إطلاقُ لَقَظ الأمارة يمعنى العلامة

ومماليكِهِ ؛ لِفِيّامِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ ، وَهَذَا إِذَا كَانُوا لِلْمُخِذْمَةِ ، وَلَا مَالَ لِلصَّعَارِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالً ؛ يُؤِدِّي مِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَسِ حَسِمَةً وَأَبِي يُوسُفَ عَلَقَه ؟ حِلَافٌ لِمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَجْرَاهُ مَجْرَى الْمُؤْنَةِ فَأَشْنَةَ النَّقَقَةَ .

[المددر] قُلْتُ: داكَ بِاغْتِبَارِ معنى ؛ وهو أنَّ الرَّأْسَ إسما جُعِلَ سَبَيًا بوطْمَفِ الْمُؤْنَةِ ، وَيَتَكُرُّرِ الْمُؤْنَةِ بَمْضِيُّ الرَّمَانِ ؛ لَصَارَ الرَّأْسُ بِتَكُرُّرِ [١٨٤/٢] وصْغِه ، كالمنكرَّرِ بَغْبِه خُكْمًا ، وتَحقيقُ دلك مَرَّ في كتابِنا المُوسومِ بـ : «الثَّبْيين في شرح أصول الأخْبِيكَيِّيُّ (المُهَادِثُ) (١).

قُولُه: (ومماليكه) بالجَرِّ؛ عطفًا على قولِه (عَنْ أَوْلَادِهِ الصُّغَارِ).

قولُه: (فإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ يُؤدِّي مَنْ مَالِهِمْ عِنْدَ أَبِي خَبِيقَةَ وَأَبِي يُوسُفَ) ، أي: فإنَّ كَانَ للأَولادِ الصَّغَارِ مَالٌ ، يُؤدِّي الأَنْ عَنْهُم مِن مَالِهِم عَندَ أَبِي خَبِيهَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ؛ جِلافًا لِمُحَمَّدٍ ، وقولُ رُفَرَ كَقُولٍ مُحَمَّدٍ ("".

لِمُحَمَّدٍ: أَنَّ الصَّدَقَةَ عِنَادَةً علا نجِتُ على الصَّعِيرِ ،

⁽١) الأخبيخيُّ بنتَ الألف وسُكُون العاء الْمُشَعَة وَكُثر اللّهِ الْمُهْمَلَة وَسُكُون الْبَاء المنقوطة مِن تَحها وَضع الْكاف وفي آخرها الله الْمُثلَّة (قال باقوت وبعضهم بقولُه بالماء المشاة ، وهو الأوْلَى و لأن المُثلَّة ليستُ مِن حروف العَجم) ا بشية إلى أخبيكَت ، وهي من بلاد قرعانة و(ليها ينتيبُ مُحتَّد بن تُعتر بن تعمر الأخبيكيُّ أبُو عبد الله صاحب اللَّمُخْصِر في أصول العمدة (توفي منة مُحتَّد بن تعمر الأخبيكيُّ أبُو عبد الله صاحب اللَّمُخْصِر في أصول العمدة (توفي منة القادر القادر القادر العمية البلدان) ينظر المعمية البلدان باقوت الحموي [١٢١،١] ، واللحواهر المصية المبد القادر القرشي [٢٠/٠٢]

تبيه. مُنظه في الأصل بالناء بعد الكاف، وهو مُبَطَّ صحيح وقد سَبَق أنه يقال بالناء والناء جميعًا.

⁽٢) ينظر ١٠ النَّبِين شرح الأخبِيكَيُّ ٩ للمؤلف [٢٨/١] ، ٤٧٨] ،

 ⁽٣) ينظر (بدائع العبائع) (٢٠٠/٤)، الخارئ قاضي حادة (٢٢٩/١)، والجرهرة البيرة؟
 (١٧١/١)، افتح القديرة (٢٨٨/٦)، المتارئ الهناية (٢١٢/١)

ولا يُؤدِّي عَنْ رَوْحِنهِ ؛ لِقُصُورِ لُولَايَةٍ وَالْمُؤْنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْبُهَا * •••••

ولَهِما: أنَّ الشُّرُعِ أَخْرَىٰ صِدَفَةِ العَظْرِ مَخْرَى النَّوْبَةِ، بِقَوْلِهِ ۗ وَأَدُّوا عَشَّنْ تَمُونُونَ * (١). فيتَحمَّلُها الأَتُ عن ابِهِ نصَّعبر إذا كان فقبرًا، وإذا كان عَبُّ يلزمُه في مالِه كالنَّمَقَةِ؛ وَلِأَنَّهَ عُهْرَةً تَلْزَمُ الأنَّ عَنَّهُ إِذا كان تعيرًا ، ونجِتْ في عالمه إذا كَانَ غَيِيًّا ؛ كَمْقَةِ الْخِتَالِ.

ولا يُؤَدِّي صَدْقَة قُولُه: (قَالَ: وَلَا يُؤَدِّي غَنْ رَوْجَتِه)، أي قَالَ المُّدُورِيُّ `` الهِطُو عِن زَوْ جَتِهِ ،

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يجِبُ عليهِ بِطِرتُهِ (").

لمها: مَا رُوِيَ فِي حَدَيثِ ابْنِ غُمَرٌ، فَقَرَصْ رَشُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَىٰ الدُّكَرِ وَالأَنْثَىٰ ٣⁽¹⁾، وهذا الحديثُ يدلُّ على وُحوبِ صَدَقَةِ العِطْرِ عليها، لا علىٰ رَوْحِهَا ؛ وَلِأَنَّ مَن تَلْرَمُه مِطْرَةُ مَمَالِيكِه ؛ تَلرَّمُه مِطْرَةُ نَفْسِه ؛ كَالْتِي لا زَوْجَ لها ، وإدا ثبتَ الوُّجُوبُ علَيها ؛ لَمْ يتحمَّنُها الرَّوْحُ ، كرىءَ المالِ ؛ وَلِأَنَّ مَن تَجِتُ علمِ يَطْرَةُ عيره ؛ لَمْ تَجِبُ [١/١٨٤/٠] فِطُرتُه علىٰ عيرِه، كما في الرَّجُّلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَىٰ الشَّافِعِيُّ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ فَرَصَ صَدَّقَةَ الْمِطْرِ فِي رَمضانَ عَلَىٰ

⁽١) أحرجه الدارعطي في السننه: [١٤١/٢]، ومن طريقه البيهمي في االسن الكبري، [رقم ٧٤٧٤] ، وكذا ابنُ الجوري في فالتحقيق؛ [٤٨/٢]، عنِ ابْنِ غُمَرَ ﷺ قَالَ - فَأَمَرَ رَشُولُ اللَّهِ كالله بِصَدْعِهِ الْمِعْلَمِ عَمِ العُسْعِيرِ وَالْكِيرِ وَالْمُؤَّرُ وَانْعَبُدُ مِئْنُ سُونُونَ ا قال البيهقي: (إسناده غير فوي). ينظر: (نصب الزايد) لنريتمي [٢٦٣/٣] ، و(البدر السير) لأبي

الملقن [٥/١٢١].

⁽٧) ينظر المختصر القُدُوري، [ص/١٦]

 ⁽٣) ينظر (١٤ المهدب في فقد الإمام الشافعي) لشيراري [٢٠٢١] و «الوسيط في المدهب» للعرالي . [a - 1/Y]

 ⁽٤) مضئ تحريجه قريباً.

فِي غَيْرٍ خُقُوقِ النَّكَاحِ، وَلَا يَمُونُهَ فِي غَيْرِ الرَّوَاتِب كَالْمُدَاوَاةِ

وَلَا عَنْ أَوْلَادِهِ الْكِدِرِ وَإِنْ كَانُوا فِي عَبَالِهِ - لَانْجِدَامِ الْوِلَايَةِ ،

الصَّعِيرِ وَالْكَبِيرِ، والْحُرِّ والْعثدِ، والدُّكرِ وَ لأَنْتَى مَثَنْ يَمُونُونَ ا ``

قُلْتُ معنى الحر _ إن صحّ _ يمولُونَ بالولايةِ ؛ بدليلِ أنَّ الهِطَّرَةَ لا تُلُرَّمُهُ عن أحيهِ ودُوي قَرابِتِه والأحسب؛ إذا مانهم " ، وكذا الغَيْدُ والنَّمُكَاتَتُ يِلْرَمُهما نَفَقَةُ يسائِهما، ولا تَدْرِمُهُما الهِصَرَةُ عَنْهُنَّ

وكدا الإِمَامُ يَجِبُ عليهِ نَعَهُ العَقِيرِ مَن بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْعِطْرَةُ، قَعْلِمْ أَنَّ المُغْتَثَرَ هُوَ الْوَلَايَةُ، وَلَا وِلَابَةَ لَذَّ وَحِ عَنَى الرَّوْخَةِ (فِي غَيْرٍ خُقُوقِ النَّكَاحِ وَلَا يَمُونُهَا .. أَيْصًا .. فِي عَيْرِ الرَّواتِ، ، مِنَ النَّفَقَةِ وَالْكِنْوَةِ وَالنَّكُنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَمُرَنَهُ مُدَاوَاتُهَا إِذَ مَرَصَتْ.

والرَّوَاتِبُ: جَمْعُ رَاتِيةٍ أَيْ ثابتةٍ؛ مِن رَنْكَ: إدا تُتَكَّ.

قوله: (ولا عَنْ أَوْلَاده الْكَار وإنْ كَانُوا فِي هِيَالِهِ)، بأنَّ كَانُوا فُقْرَاءَ زَمْتَى، وهذا لِأَنَّهُ لا يستجنَّ عليهِم ولَايَةً، فصارُوا كَالأَجَابِ، وكَدَلْكَ الأَّبُ الفَقِيرُ لا تجِبُ فِطْرَتُه على الابنِ، أنَّ الأَّبُ الْفَقِيرُ إِذا كَانَ مَجَنُونًا؛ يَجِبُ عَلَى الاينِ فِطْرَتُه وَ

⁽۱) أحرجه الشاهعي في المستده بربيب السدي [رفع ١٧٦] ، ومن طريقه لطحاوي في المحتصر احتلاف الطماعة [٢٧٦٨] ، وكذا البيهعي في المنسس الكبرى [رفع / ٢٨٨٧] ، وفي المعرفة السس والأثارة [١٨٦/٦] ، أحبرنا إثراهيم بُلُ شُحشير، عن جنّعير، عن أبيه قال رُسُول الله السس والأثارة [١٨٦/٦] ، أحبرنا إثراهيم بُلُ شُحشير، عن جنّعير، عن أبيه قال رُسُول الله المنسس والأثارة والمبلد، والدّكير والأنثى مشن بشوئون.

قال ابن فيد الهادي. العدا الإساد مرسلٌ». ينظر الدقيع التحقيق» لابن عبد الهادي [٩١/٣]. واالتلجيص الجبير» لابن حجر [١٣٨٦/٣]

 ⁽١) بقال مان الرحلُ فومه؛ إذ الحمل مؤتنهُم، أي قُونهُمْ ينظر الناج المروس اللَّزبيدي (١٣٩/٣٦/ مادة: مان]

وَلَوْ أَدِّىٰ عَنْهُمْ أَوْ عَنْ رَوَحَتِهُ مَعَيْرِ أَمْرِهُمْ، أَحَرَأَهُمْ إِنْهُ وَإِ اسْتَحَسَانَا لِكُوتِ الْإِذْنِ عَادَةً .

G and are D

لوجودِ الوِلَايَّةِ وَالْمُؤْمَةِ جميعًا، ولا يجبُ على الأب تطوه الحبينِ؛ لقدم الوِلايَة الكاملةِ، وَلِأَنَّهُ لا تُغْرِفُ حياتُه

وقَالَ الشَّافِعِيُّ _ في أحدِ قولُهِ _: يَدُرُمُهُ فَظُرَةٌ وَلَذِهِ لَكَيْرِ ﴿ كَدَ قَالَ فِي وَشَرِّحُ الْأَقْطُعِ﴾.

والعِيَالُ: جَمْعُ عَيِّلٍ، كَجَيَّدٍ وجِيَادٍ، وعالَ الرَّخُلُ عِبَلَهِ، إذا مَانَهُم'` [٢/٥٨٥/١]، كذا في *المُحْمَلُه^(٣)

وقَالَ في ﴿الفَائِقَ؟؛ ﴿هُو مِنْ عَالَ يَغُولُ؛ إِذَا الْحَاجَ؟!..

قوله: (وَلَوْ أَدَّىٰ عَنْهُمْ أَوْ عَلَ رَوْجَهُ مَعْيَرِ الْرَهِمْ، اَخْرَاهُمُ الْسَيْخَسَانًا) والصميرُ هي (عَنْهُم) يَرْجِعُ إلى أولادِه الكِندِ،

ثمَّ الاستِحْسانُ أَرْبَعْهُ أَسِاعٍ:

ما ثبت بالأثرِ: كالسَّلَمِ،

وبالإجماع: كالاستِمْناع.

وبالطُّمرورةِ: كتَطهيرِ الجِيَاصِ، والآبَارِ والأَواني،

وبالقِياسِ الخَفِيِّ: وهو كنيرُ التَّظِيرِ في الْعقهِ، كما إدا احتلَما في الثَّمَّسِ فَبَلَّ

 ⁽۱) معتبد المدهب لروم إحراجها عن الولد الكبير شريطه أن بكون به زمانه أو عاجز عن الكبيب
 ينظر الاتحقه المحتاجة لابن حجر [٣١٩/٣] وقحاشية البجيرمي عنى شرح المنهجة [٤٨،٢]

⁽٢) مأنهُم يمال بالهمر ودونها، وقد مضئ بيالُ أصلها

 ⁽٣) ينظر: المجمل اللعة، لابن قاوس [ص/٦٣٨].

 ⁽٤) ينظر * لعائق في غريب الحديث والأثرة للرمحشري [٣٦/٣]

وَلَا يُخْرِحُ عَنْ مُكَانِهِ ؛ لَمَدَمِ الْوِلَايَةِ ، وَلَا الْمُكَانَبِ عَنْ نَصْبِهِ ؛ لِلْمَقْرِهِ · وَلَا الْمُكَانَبِ عَنْ نَصْبِهِ ؛ لِلْمَقْرِهِ · وَلَا الْمُكَانَبِ عَنْ نَصْبِ ؛ لِلْمَقْرِهِ · وَلَا يَدُ الْمَوْلَىٰ ثَابِتَةٌ فَيَخْرُحُ عَنْهُمَا ·

ولَا يُخْرِخُ عَنْ مَمَالِيكِ النَّحَارَةِ؛ حِلَامًا لِلشَّامِعيُّ رَهِيْرَ، فَإِنَّ عِنْدَهُ وُجُوبَهَا عَلَىٰ الْعَبْدِ وَوُجُوبَ الرَّكَاةِ عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ مَلَا تَنَافِي. وَعِنْدَنَا وُجُوبُهَا عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ يستبِهِ كَاثرُكَاةِ فَيُؤَدِّي إِلَىٰ الشَّي،

قَنْصِ الْمَسِعِ؛ لا يَجِتُ النِّمِينُ عَلَىٰ البَائِعِ قَيَاسًا؛ لِأَنَّةُ الْمُدَّعِي لا الْمُنْكِرُ، ويجِبُ استِخْسَانًا؛ لِأَنَّةُ يُنْكِرُ وُجُونَ النَّسَلِيمِ بَمَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَٰنِ قَبَلَ قَبْصِ المَسِعِ.

(وهما المُزَادُ: السوعُ الثاني؛ لِأَنَّهُ يَجُورُ عمدَما وعندَ الشَّافِجِيِّ.
 قولُه: (وَلَا يُخْرِحُ عَنْ مُكاتِه؛ لِعدم الْولَايَةِ)

قَالَ صَاحِبُ التَّحَفَّةُ ؛ اللَّكَاتُثُ وَالْمُكَاتَةُ والمُسْتَسْعَى؛ لا يَجِثُ عليهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لا يَجِثُ عَنِهِ سَفَتُهُم ، ولا يَجِبُ عليهِم أَيْصًا ؛ لِأَنَّهُ لا مِلْكَ لهُم ، والمُدَبَّرُ وأُمُّ الولَدِ ، يَجِثُ عَنَى الْعَوْلَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْهُما ؛ لَوُجُودِ المُؤْمَةِ والولَايَةِ جَمِيعًا اللهُ .

قُولُه: (وَلَا يُخْرِحُ عَنْ مَمَالِيكِ النَّجَارَةِ ؛ خَلَاقًا لِلشَّافِعِيُّ (*)).

لما: أنَّ صَدَقَةَ الهِطْرِ والرَّكَاءَ حَقَّاتِ للهِ تعالىٰ ، فلا يَخْتَمِعانِ في مالٍ واحدٍ ، كزَكاةِ السَّوْمِ وَالنَّجَارَةِ ، فلوِ اجتمَعَ ؛ يلْرمُ الثَّبَىٰ (") في الصَّدَقَةِ ، وهوَ لا يَجُورُ

 ⁽¹⁾ ينظر اقتحة الطهامة لعلاه الدين السمراندي [٢/٣٧].

⁽٢) ينظر الالوسيط في المدهب للعراني [٤٨٧/٢] والروضة الطابين، للنووي [٢٧٧/٢]،

 ⁽٣) النَّشَيْ .. بِالْكَشْرِ وَالْقَصْرِ .. أَنْ يُفْعِلُ الشَّيْءُ مَرَّتَشِ ومنه الحديث اللَّ يُمَن فِي الصَّدقة .. أَيْ إِلا النَّشَيْ مَرْتَشِ فِي السَّدقة .. أَنْ يُعْرِ وَاللَّهِامِهِ فِي طَرِيب الحديث اللَّذِير [٢٢٤/١] مادة . إنها إنها اللَّذِير [٢٢٤/١] مادة . إنها إنها اللَّذِير اللَّهُ مَرْتَشِ فِي الشَّنَة بِنظر ، وَاللَّهَامِهِ فِي طَرِيب الحديث اللَّهِ الأثير [٢٢٤/١] مادة . إنها إنها اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّا اللَّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللللللَّاللَّاللَّهُ الللللَّالِيلَا

والْعَنْدُ بَيْنِ شَرِيكَيْنَ لَا فَعَلَرَهُ عَلَىٰ وَاحْدِ مِنْهُمَا } لِتُصُّورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْلَةِ

بالحديثِ (١) ،

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ سَبْبُهُمَا مُخْتَلِفٌ ؛ فلا مُنافاة في وُحَوَيَهُما.

قُلْتُ. لَا نُسُلُمُ احتلاف [+ ١٥٥ م] الستبِ ؛ لأنَّ مستَ الوَّخُوبِ هو لَقَبُدُ في الرَّكَاةِ والفِطْرةِ جَميمًا.

ولا يُقَالُ: وجوتُ المِطْرةِ على الغَنْدِ، ثمَّ يتحمَّنُهَا المؤلَّى، ووُحوتُ الرُّكَاةِ على المَوْلَى،

لِإِنَّنَا نَقُولُ: لَا تُسَلِّمُ وجوبَها على الغَبْدِ؛ لِأَنَّ فائدةَ الوُجُوبِ الأَدَاءُ، والعبدُ لا يقْدِرُ على الأَدَاءِ؛ لعدَمِ المِلْكِ، فلا يَجِبُ عليهِ، ظُمْ يَثَقَ للتحمُّلِ معنَىٰ بعدَ ذلك،

والثَّنَىٰ (*) مكسرِ الناءِ قَتَلَ النُّونِ مسمَىٰ النَّبِةِ، وهو مَقْصُورٌ لا مُمدودٌ. قولُه: (وَالْعَبُدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا يَطْرَةَ عَلَىٰ وَاحْدٍ مِنْهُما ؛ لِتُصُورِ الْوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ)،

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: على كُلُّ واحدٍ مِنهما نجِتُ بِقَدْرِ نَصِيهِ "".

لنا: أنَّ الوِلَايَةَ لكلُّ واحدٍ مِنْهما ما كمُلَّتْ، وكذا المُؤْمَّةُ؛ طَمَّ تجِبُّ علىٰ واحدٍ، فأشبَة المُكَاتَّت؛ وَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يلرمْ جميعَ المِطْرةِ علىٰ كُلُّ واحدٍ؛ لَمْ يلزَمْ

 ⁽١) يشير إلى ما أخرجه ابن معين في التاريخة روايه الدوري؟ [١٦٩/٣]، وأبو عبيد في الأموال؟
 [٤٩٥/١]، من طريق شُفيان تي تُمَيِّنَة، غي الربيد بمر كثير، عن خس بم حسي، عن أَنَّهِ فَاطِئنَةً بِنْ بَيْنِ خَسَنِ بَي حَسَنِ، عن أَنَّهِ فَاطِئنَةً بِنْ بَيْنِ الصَّدَثَةِ؟
 بنب حُسَنِينَ أَنَّ رسُول الله عَلَيْنَ عالى ١٤٧ ثِنْ فِي الصَّدَثَةِ؟

⁽٣) يَشير إلَىٰ قُولَ صاحب لا لهدايه * فَيُؤَدِّي إِلَى النُّنَّ * يَنظر *الهداية المرَّجِينِي [١١٣،١] -

⁽٢) ينظر الالحاري الكبيرة للماوردي [٢٦٣/٣] والوسيط في المقعبة للمرالي [٢٠١/٣].

فِي حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَذَا الْعَبِيدُ نَيْنَ اثْنَيْنَ عَنْدَ أَنِي حَبِيفَةَ ﷺ، وَقَالًا: عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مَ يَخُصُّهُ مِنَ الرَّءُوسِ دُونَ الْأَشْفَاصِ؛ بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ فِسْمَةَ الرَّقِيقِ، وَهُمَا يَرْيَانِهَ.

🛊 غاية البيان 🤌

بعضها ، كالوَّصِيُّ

فَإِنْ قُلْتَ: قُولُه ﷺ: «أَدُّوا عَنْ كُلِّ حُرَّ وَعَنْدٍ» ` عامٌّ يشْملُ الْعَبْدَ الحاصَّ.، والمشْتَرَكَ حميعًا

قُلْتُ: المأمورُ به في الحديثِ هو الأداءُ عن عبْدِ كاملٍ ، لا عن نصّفِ عَبدٍ ، ودا وجَنَ على الشّوِيكَيْنِ ؛ يُؤدِّي كُنُّ واحدٍ عن نصْمبِ عبْدٍ ، وهو خلافٌ الحديثِ .

فإن قِيلَ: حَتَّى بِلْزَمُ لأَجُل لمانِ ؛ مَكْرِمَ في المحاصِّ والمُشْتَرَكِ ، كالمُفقةِ ،

قِيلَ: النَّفَقَةُ إِذَا وَجَنَتُ لأَجْنِ القَرَابَةِ } حَازَ أَنَّ تَتَبَعَّضَنَّ ۚ } كَذَا إِذَا وَجَنِتُ لأَجْلِ الْمِلْكِ، وَالْفِطْرَةُ بِحَلَابِهِ

قولُه: (وكذا العيدُ بَيْنَ اثْنِنَ عَدْ أَبِي حَبِيفَةً) [* ٢٠٥ م]، أي، لا فِطْرةً في العَبِدِ بِينَ اثْنِسِ عندَ أَبِي حَبِيفَةً، كما لا فِطْرةً في العَبْدِ الواحدِ بينَهما بِالإِنْفَاقِ، ثمَّ قُولُ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ قُولِ مُحَمَّدٍ في بعض كُتبِ أصحابِ ، كلامختصر الكافي »، وهالهذاية »، وهالشامل »، وهالمنظومة »، واالمُنْفَتَلف »، وهشرح الطَّخاويُّ »، وهي بعضها مِثْلُ قُولِ أَبِي حَبِيفةً ؛ كامختصر الكَرْجِيِّ »، وهالأَجْناس »، وهشرح أبِي نَصْره ، والأَبْخاس »، وهشرح أبِي نَصْره ، واالتخفة ا وهو الأصحُّ (» .

⁽۱) مضرع تخریجه،

 ⁽٢) وقع في الأصل اليتبعض؛ والمثبت من الله، والراه والته، ولامه.

 ⁽۳) ينظر اللمبسوطة (۲/۱۰۱، ۲۰۱)، التحمة الفقهادة (۲۳۷،۱)، البدائح الصمائحة (۲،۱/۲)،
 العاوى قاضى حالية (۲۳۰،۱)، اللماية (۲۷۷،۲)، الحاشية ابن عابدين (۲۸۵/۲)

وقبل أهُو بالإجماع ، لأنهُ لا يختمعُ النَّمسَ فنن أَفَسَمة ، فَلَمْ تَتِمَّ الرَّقَبَةُ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وصدَ مُختَدِ، إنَّ كَانَ العبيدُ بِحَالِ لَوَ التسمَّمُ أَصَابُ كُلُّ وَاحْدِ مِنْهُمَا عَدُّ كَامَلُ } يَجِبُ عَلَى كُلُّ وَاحْدِ مِنْهُمَا فَظُرِنْهُ } وَإِلَّا فَلاَ ، فِي الثّلاثِهِ يَحَبُّ لأَخْلَ العَبْدُيْنِ، وفِي الْخَمَسَةِ، يَجِبُ لأَجْلِ الأَرْبَعَةَ، وهذا معنى قوله (علَىٰ كُلُّ وَاحْدِ مَا يَنْخُصُّهُ مِنَ الرَّءُوسِ دُونَ الْأَشْقَاصِ ().

وهذا بِنَاءً على أنَّ أَبَا خَبِيمَةً لا يَرَى فِلْمَهُ الرَّفِيقَ لَنْفَاؤُبُ الفَّحْسُ، فلا يَخْصُلُ لُواحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيُّنِ وِلَايَةٌ كَامِنَةً فِي كُنُّ عَدٍ، فلا يَجَبُّ العِظْرَةُ وهما يَخْصُلُ لُواحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيُّنِ وِلَايَةٌ كَامِنَةً فِي كُنُّ عَدٍ، فلا يَجَبُّ العِظْرَةُ وهما يَرْيَابِها قِياسًا على العَمْرِةُ وَالْإِنْ وَالْإِنْ وَلَكُنَّ أَنَا يُوسُفُ لَمْ يُوجِبِ الفَعْرَةُ وَ لَعَدَمٍ الوَلَائِةِ الكَامِلةِ قَتْلَ القِنْمَةِ .

وقَالَ مُحَمَّدٌ ۚ كُلُّ وَاحْدٍ مِنَ النَّرِيكَيْنِ يَمْلِثُ فِي الْمَعْنَى عَمَّا نَامُّهِ فَجِبُ الفِطُرةُ .

قولُه: (وَقِيلِ. هُوَ بِالْإِخْمَاعِ)، أي عدَمُ وُجوبِ العِطْرةِ في الْغَيْدِ بَيْنَ النَّيْنِ بإجماعِ مِن عُلْمَائِنَا الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ نَصِيتُ كُلُّ وَاحْدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ قَبَلَ القِشْمَةِ، فلا تَتِمُّ الرقَبَةُ لَكُلُّ وَاحْدٍ مِنْهِما؛ فلا تَجِتُ الْفِطْرةُ

بَيَانُهُ أَنَّ الْعَبْدَيْنِ إِنْ ١٨٠ مِمْ إِنَّا قُسِمَ وَأَحَدَ كُلُّ وَ حَدِينَ الشَّرِيكَيْنِ وَاجِدًا مِنهَمَا [١٨٨٨]؛ يَكُونُ كُلُّ وَاجِدٍ آجِدًا عِبْدَا بَجِشَّتِه مِن الْفَبْدِ لْمَأْخُودِ، وَبِجِشَّتِه مِنَ الْفَبْدِ الَّذِي أَخَدَه شَرِيكُه، فيحتمعُ نَصِيتُه في الْفَبْدِ الواحدِ، أَمَّا قَتْلَ الْقِبْمَةِ فلا

⁽١) الأشقاص حتم شقص، وهو العائمة من الشيء أي اليعض وعجمةُ أشعاص وأضلُه الجرء والنصيب والنبهم والشعيص مثله، كالنصف والنصيف ومنه التشفيص، وهو التجريّة كذلك يأتي الشقيصُ لغه بندس الشريك، وينصل العليل من كلَّ شيء ينظر قطبه العليه، للنبدي [من ٢٦] وقدمجم النصطلحات المالية والافتصادية في لغة العقيادة لمرية حماد [من ٢٧١]

قَالَ فِي اشْرِحِ الطَّخَاوِيُّ، لَو كَانَتْ جَارِيةٌ بِينَهُمَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَادَّعَيَاءُ مَعَّا، فَتَكُونُ الْوَلَدُ وَلِنَهُمَا، وَالْجَارِيةُ أَمَّ وَلَدٍ بِينَهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ فِطُرِ الحَارِيةِ، وَلَكُنْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا صَدَقَةُ فِطْرِ الْوَلَدِ؛ إِلَّا أَنَّ فِي قُولِ أَبِي يُوسُفَ: على

كُلُّ واحدٍ مِهما صَدَقَةٌ كاملةٌ.

وقَالَ مُحَمَّدٌ: عَليهِما صَدَقَةٌ واحِدةٌ، وعثَلَ هي «الأجناس» لأَبِي يُوسُفَ مِن قَتُلُ. أَنَّهُ ابلُّ نَامٌّ لَكُلُّ واحِدٍ، يُخرَرُ مِيزَانُهُ،

وبقُلَ صاحبُ الأجاس؛ قولَ أَبِي يُوسُفَ عن كتابِ الكمارات؛ إملاءَ روايةٍ بِشْرِ بنِ الوَلِيدِ، وبقلَ فيهِ قولَ مُحَمَّدٍ عن النوادر هشام»، والنوادر ابن سَمَاعَةًا، وقَالَ: علىٰ كُلُّ واحدٍ رُبْعُ صاعٍ بن جِنْظَةٍ، وإنَّ ماتَ أحدُهما، فعَلَىٰ الآخَرِ كلَّه، وقَولُ أَبِي حَبِيعَةً مِثْلُ قولِ أَبِي يُوسُفَ⁽¹⁾،

قولُه: (وَبُؤَدِّي الْمِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الْكَافِرِ ؛ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا) -

أرادَ به: ما رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ تَعلَمَةً في أُولِ البابِ؛ وهو قولُه ﷺ: «أَدُّوا عَنْ كُلُّ حُرُّ وَهَبْدِ، (*)، الحديث،

والْفِطْرَةُ: صَدَقَةُ الفِطْرِ، كدا عن صاحِبِ «المغْرب» (٣)، وهذِه المَسألةُ مَشروحةٌ قَبْلَ هذا هي شرحِ قولِه (لِبُخْرِجُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ).

⁽١) ينظر ١١لأجاس) للناطعي [١(١٢]،

⁽۲) مضن تحريجه

 ⁽٣) ينظر (المغرب في ترتيب المعرب) لننظرُرِي [ص/٣١٣]

ولانُ السَّبِ قَدْ تَحَقَّقَ وَالْمَوْلَيْ مِنْ أَهْلِهِ

وَفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيُّ ﷺ؛ لأنَّ الْوَخُوبَ عَنْدَهُ عَلَى الْعَنْدِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَوْ كَانَ على الْعَكْسِ؛ فلا وْخُوبَ بالاَيْفَاق

قَالَ ﴿ وَمَنْ بِاعِ عَبْدًا وَأَحَدُهُمَا بِالْحِيَارِ ، فَعَظَّرَنَّهُ عَلَى مَنْ بِصَبِّرُ لَهُ ،

قولُه: (وَالْأَنَّ السَّبِ قَدْ تَحَقَّقُ)، وهو رأْسُ يشُونُه (١٠٠٠ -] بِوِلابِتِه عَلَيهِ (مَنْ أَهْلِهِ)، أي: مِن أهلِ الوُحُوبِ لا يُقَالُ: الإصْمارُ قَبَلَ الدَّكْرِ لا يخُورُ ؛ لِأَنَّ الشَّهرةَ قائِمةٌ مَقامَ الدَّكْرِ،

قولُه. (وَلَوْ كَانَ عَلَىٰ الْعَكْسِ؛ فَلَا وَجُوبَ بِالاَنْفَاقِ)، أي لو كَالَ المَوْلَىٰ كَافِرًا، والعبدُ مشلِمًا؛ فلا تجِبُ الفِطْرَةُ بِاتِّفَاقِ بِينَنَا وِبِينَ الشَّافِعِيِّ.

أَمَّا عَندُما: فَيِأَنَّ الصَّدَقَةَ عِنادَةً، وَالْكَافِرُ لِيسَ مِن أَهلِهِم، فلا تَجِبُ عليهِ. وأمَّا عَندَ الشَّافِعِيُّ: فَلِأَنَّ المُحاطَّبَ بِالأَداءِ هو المَوْلَىٰ وإنْ كَانَ الوَّحُوبُ علىٰ الغَبْدِ عَندَه، وَالْكَافِرُ لِيسَ بِمُحاطَّبِ بِأَداءِ العِبَادَةِ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ بَاعَ عَبُدًا وَأَحَدُهُمَا بِالْخِيَارِ؛ فَبِطْرَتُهُ عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ)، أي: قَالَ مُحَمَّدٌ في اللجامع الصَّفِير»، وقد ذَكَرَ مُحَمَّدٌ هذِه السَّمَالَةُ في بيوعِ اللجامع الصَّفِير»(١).

قَالَ فخرُ الإِسْلَامِ [في اشرح الجامع العُنير؟] " . معنَى قولِه (يَعِيرُ لَهُ) . أي: يَبْقَى له ؛ لأن الجِبْرَ إذا كَانَ للبائعِ ، فنقص البيّعَ ؛ لا يَعِيرُ له ، بل يَبْقَى له ، قال صاحبُ والهداية ؟ : (مثناهُ ، إذَا مَرَّ يَوْمُ الْبِطْرِ في مُدَّةِ الجَيَارِ) .

⁽١) - ينظر: ((لجامع الصغير / مع شرحه النافع الكبيرة لمحمد بن الحسن [ص/٢٤٤]

 ⁽٢) ما يين المعلوقتين؛ زيادة من: الفاد، واراء ولواء ولحاء ولحاء

مَفْنَاهُ، أَنَّهُ إِذَا مَرَّ يَوْمُ الْعِطْرِ وَالْجِيَارُ بَاقِ، وَقَالَ رُفَرَ هِينَهِ، عَلَىٰ مَنْ لَهُ الْجِيَارُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ اللهِ الْمِلْكُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَقَالَ الشَّامِعِيُّ هِنَهِ، عَلَىٰ مِنْ لَهُ الْمِلْكُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَظَائِمِهِ كَالنَّمَقَةِ. وَلَنَا أَنَّ الْمِنْكَ مَوْقُوفٌ، فَوِنَّهُ لَوْ رُدَّ يَعُودُ إِلَىٰ قَدِيمٍ مِلْكِ الْبَائِمِ، وَظَائِمِهِ كَالنَّمَقَةِ. وَلَنَا أَنَّ الْمِنْكَ مَوْقُوفٌ، فَوِنَّهُ لَوْ رُدَّ يَعُودُ إِلَىٰ قَدِيمٍ مِلْكِ الْبَائِمِ، وَلَنَا أَنَّ الْمِنْكَ مِنْ وَقُتِ الْعَقْدِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُتَنْفَى عَلَيْهِ، وَلَنَا أَنَّ الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ وَقُتِ الْعَقْدِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُتَنْفَى عَلَيْهِ، وَلَوْ أُحِيرَ بَنْتُكَ الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ وَقُتِ الْعَقْدِ، فَيَتَوَقَّفُ مَا يُتَنْفَى عَلَيْهِ،

قَالَ الإِمَامُ حُمَيدُ الدَّينِ الصَّرِيرُ في اشرَحه، هذا مِن قَبِيلِ إطلاقِ اسمِ الكُلِّ وإرادةِ البَغْضِ؛ لِأَنَّ مُصِيَّ كُنَّ يومِ لَعِطْرِ ليسَّ بِشَرْطٍ '''.

أَقُولُ: مَمَنَىٰ قَوْلِهِ ۚ (عَلَىٰ مَنْ يَصِيرُ لَهُ)، أَنَّ صَدَقَةَ الطِطْرِ مَو قوعةٌ، فإنَّ تُمَّ البيعُ؛ فعلَىٰ الْمُشْتَرِي، وإنْ قُسِحَ؛ فعلَىٰ البائعِ

وصد زُفَرَ: العِطْرةُ على مَن له الحِيَارُ، إِنَّ كَانَ للبائعِ فعلَى البائعِ ، وإِنَّ كَانَ للبائعِ معلَى البائعِ ، وإِنَّ كَانَ الحِيَارُ إِنْ كَانَ البائعِ البائعِ ، أَو شَرَطَ البائعُ لِلْمُشْتَرِي معلَى النَّمْ أَبِعَ أَوْ الْجَيَارُ إِنْ ١٨٤ م، لهما جَميعًا ، أَو شَرَطَ البائعُ لَعَيْرِه ؛ فعلَى النَّامِ أَبِعاً ؛ سواةً نمَّ البيعُ أَوْ الْفَسَعَ وعبَدَ الشَّافِعِيُّ: على مَن له الملَّكُ (*).

وذكرَ في اشرح الجامع الصَّغير؛ قولَ رُفَرَ ، كما ذكرَ صاحتُ اللهداية؛ قولَ الشَّافِينِّ. وقالوا: والقياسُ أنَّ تكونَ الفِطْرةُ على مَن يكونُ له المِلْكُ يومَنْدِ ، ثمَّ قالوا وهو قولُ رُفَرَ .

وَجُهُ قُولِ الشَّافِعِيِّ. أَنَّ المِطْرَةُ مِن وظائف المِنْكِ كَالنَّفَقَةِ، وهيَ هي مُّذَّةِ الجِيَّارِ على مَن له المِلْكُ يومَثْدِ؛ فكذا الفِطَّرَةُ،

ووجُهُ قولِ رُفَرَ: أنَّ الوِلَايَةَ لِمَنَّ له الجِيَارُ، ولهذا إدا حازَ النبعُ تَمَّ، وإنِّ انفسَخَ؛ الْفَسَخَ، والعِفْرةُ تجِثُ بالوِلَايَةِ وَالْمُؤْنَةِ، فوجبتِ العِطْرةُ على مَن له الخِيَارُ،

⁽١) ينظر ١٩موالد العقهية شرح الهداية؛ لحميد الدين [ق ٩٠]

⁽٣) ينظر ١٤١٤م، تلشافعي [١٦٣/٣] ، والروصة عطابين، للنوري [٣٠٥/٣]

بِجِلَافِ النَّمَةِ ؛ لأنَّهَا للحاحة النَّحرة، فلا يُقُلُّ التَّوقُف، وركاةُ اللَّحارة على هذا الْحلاف

The wife for

وَلِأَنَّ الجِيارَ لا يَخلُو مَنَ أَخَدِ الأَمْرِيْنَ إِنَّا إِنْ كَانَ لِمَانِعِ أَوَ لَمُشْشِرِي أَوْ لهما ، فإنَّ كَانَ للمانعِ ؛ فالمِنْكُ له ، وكذا إنْ كَانَ لَهما ، وإنَّ كَانَ لَمُشْشِرِي فَكَذَلَكَ عِندَهما ؛ لِأَنَّ المِلْكَ لِمُشْشِرِي

وعند أَبِي حَبِيفَة إِن لَمْ يَكُنِ العِلْكُ لِلْمُشْتَرِي، فهو كالماك عمم ا في حقّ استِحقاقِ الشَّفَعَةِ في الدَّارِ المُشْتَراقِ، بِحَنْبِ هبه اللَّارِ، ومَنْ هو المائكُ أَو كالمالِكِ: تَجِبُ عليهِ الهِطُرةُ

ولمنا: أنَّ العِطْرة منبِيّةٌ على الملْكِ، وهو نوقوف، إنَّ أَجِيرَ يَضَتُ لَلْمُشْتَرِي اللّهِ فَلِلّهُ فَلِمُ المِلْكِ أَيْصًا، بِحِلَافِ الشَّفْعة، هونَّ الحِبْرَ وَلِلّا فَلِلْبَائْعِ، فَيْتَوَقّف ما يُبْتَنَى على الملْكِ أَيْصًا، بِحِلَافِ الشَّفْعة، هونَّ الحِبْرَ يَبْطُلُ بِها اللّهَ فَيمْ لِللّهُ كَالمَائِكِ قَتَلَ الشَّفْعة، وبحِلافِ الثَّقَقَة، فإنَّها لا يَشْلُ التوقّف على تقبلُ التوقّف على ما لا يَشْلُ التوقّف. المناجرة، فبطلَ قياسُ (* مدو - الما يقبلُ التوقّف على ما لا يَشْلُ التوقّف.

وَالمُّرَادُ مِنَ الحَاجَةِ السَّجِزةِ: الحَاجَةُ الواقِعةُ في النحالِ؛ مِن تَجِرَ الشيءُ ـ بالكسر ـ إذا تمَّ والْقَصَى

قُولُه: (وَرَكَاةُ الثَّجَازَةِ عَلَى هَذَا الْجِلاكِ)

صُورتُه: ما نَقَلَ شيخُما بُرُهانُ الدَّينِ الخُرِيفَعْينُ البُّخَارِيُّ عن شَيْجِه حُمَيدِ الدَّينِ الصَّرِيرِ: رجُلُ له عندٌ لِلتَّجَارَةِ، فِيعَه بِعُرُوضِ النَّجَارَةِ بشرُطِ الجِيَارِ، ثمَّ تمَّ الحَوْلُ في مُدَّةِ الجِيَارِ، فرَكاتُه (1) على الاحتلافِ المَدكورِ، على مَن يَصِيرُ له

⁽١) . وقع في الأصل وفقه . د يجريتمية ، والكتب من وفقاء واواء والساء وفعة

 ⁽٢) أي: ركاة المبيد، كذا جاء في حاشية ١٩٤

A Aud Sud Sa

المِنْكُ، أو علىٰ مَنْ له الحِيَارُ، أوْ علىٰ مَن له المِلْكُ يومَـَـُذِ؟ لِأَنَّ العُرُوضَ بِدَلُّ العَبْدِ، وحَوَلَانُ الحَوْلِ على النَدَّنِ، كَحَوَلَابِه على المُنْدَلِ^{دِ .}.

قَالَ فِي السّرِحِ الطَّخَاوِيُّ ا^(*): وَإِنْ اسْتَرَاهُ بِعَفْدِ بِاللَّّ ، فَمَرَّ يَومُ الْفِطْرِ قَبْلَ الْقَنْصِ، فَعَلَىٰ الْمُشْتَرِي الْفِطْرَةُ إِنْ فَبَصَلَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَجِبُ عَلَىٰ واحدِ مِنْهِما،

أمَّا البَائعُ، فقد حَرَحُ عن ملْكِه بالبَيعِ، ولا يجِبُ على الْمُشْتَرِي أيصًا؛ لِأَنَّ البَيعَ الفَسَحَ قَبُلَ تعامِه، ولو ردَّه الْمُشْتَرِي بخِيارِ رُوْيةٍ، أو عَيْبٍ: إنْ ردَّه قَبْلَ القَبْصِ؛ يحِبُ على البائع، وإنْ ردَّه بعدَ الفيْصِ؛ فعلَى الْمُشْتَرِي.

وإذا اشترَاه شِراءً عاسِدًا؛ فإنْ كَانَ عندَ البائعِ وقْتَ طُلُوعِ الفَجرِ ، فالفِطْرَةُ علىٰ البائعِ؛ لِأَنَّهُ لا يُوجِبُ العلْكَ لِلْمُشْتَرِي فَئلَ الفَيْصِ، وإنْ كَانَ عندَ الْمُشْتَرِي؛ فإنْ ردَّه عنىٰ البائعِ؛ فعلَىٰ لبائعِ، ورنْ تَصرَّفَ فيه بإِغْتَاقِ [٢ ١٨٨ه م] أو بَيْعٍ؛ فعَلَى الْمُشْتَرِي

@ co 05/0

⁽١) أي علئ بدن مال التجارة كدا جده في حاشية الم

⁽٢) ينظر اشرح محتصر الطحاري اللاسيجابي [ق/١٢٨]

فضل في مِثْدَارِ الْوَاجِبِ وَوَثْتُهُ

الْمِطْرَةُ بَصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ، أَوْ دَتَيْقِ، أَوْ سُويَقِ، أَوْ رَبِبِ، أَوْ صَاعِ مَنْ تَمْرِ، أَوْ شَعِيرٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ عِنْكَ الرَّبِبُ سَمْرِلَةِ الشَّعِير، وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي خَبِيفَةَ رِيْنِي، وَالْأَوَّلُ رِوَايَةً ﴿ الْجَامِعِ الْضَّعِيرِ ﴾.

فَصَــلُّ فِي مِقَــدَارِ الْوَاجِبِ وَوِقْتِهِ

لَمَّا ذَكَرَ وُجوبَ الفِطْرةِ وشَرْطَها وسَبَها: شرَعَ في نِيانِ مَا يؤدَّىٰ به الوَّاحِثُ ، وفي بيانِ وقْتِه ،

قولُه (الْفِطْرَةُ بِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرُّ، أَوْ دَقِيقٍ، أَوْ سَوِيقٍ ﴿، أَوْ رَبِيبٍ، أَوْ صَاعِ مِنْ تَمْرِ، أَوْ شَعِيرٍ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، الزَّبِيبُ بِمَنْرِلَةِ الشَّعِيرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَلْ أَبِي حَنِيفَةً)، رواها أسدُ بنُ عَمْرِو وَالحَسَنُ بنُ زِيادٍ^(١).

وفِي رِوَايَةِ اللجامع الصَّغِيرِ أَ: الرَّبِيثُ مِثْلُ البُّرُ عَدَ أَبِي حَنِيعَةً (*).

قَالَ في الشَّرِح الطَّحَاويُّ»: دَقِيقُ الحِنْطَةِ وَسَوِيقُهَا سَوَاءٌ، أي: بِالحِنْطَةِ، وكذا دَقِيقُ الشَّعِيرِ وَسَوِيقُه سَواءٌ بِالشَّعِيرِ (1).

⁽١) السَّوِيقُ مَا يُعْمَلُ مِن لَجِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ينظر اللهصباح المنبر؟ للهومي [٢٩٦/١]ماده سوق]

 ⁽۲) ينظر المحتصر الطحاوي (ص ۵۱)، فالتجريدة (۱٤۱٧،۳)، فالمسوطة (۱۱۳،۱۱۳)، فتحمة العظيمة (۲۳۷/۱)، فتحمة المعظيمة (۲۳۷/۱)، فالسايقة (۲۳۷/۱)، فالسايقة (۵۸۵،۵۸۳)

 ⁽٣) ينظر ((انجامع الصعير / مع شرحه النافع الكبير (معجمد بن الحسن [ص/١٣٦] .

 ⁽٤) ينظر الشرح مختصر الطحاري الإسبيجابي [ق114]،

وَقَالَ الشَّاهِمِيُّ عِنْ مِنْ جَمِيعٍ ذَيكَ صَاعٌ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُحْرِحُ إِنهُ مَا ذَلِكَ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: مِن كُلُّ موعٍ صاعٌ ' ' .

ولما مَا رَوْئُ صَاحَتُ اللَّسَى بِإِسَادِهِ إِلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَمَةَ ابنِ أَبِي صَعْدِ ، عَنْ أَبِهِ، قَالَ: اقَامَ رَسُولُ لَهِ ﷺ خَطِيبٌ ، قَامَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ: صَاعٍ نَمْرٍ أَوْ صَاعٍ نَمْرٍ أَوْ صَاعٍ بَهُو أَوْ قَمْعٍ نَيْنَ الْنَيْسِ، عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْعَبْدِ، وَالْعَبْدِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْعَبْدِ، وَالْعَادِ، وَالْعَبْدِ، وَالْعَادِ، وَالْعَبْدِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَالْدِ، وَالْعَادِ، وَالْعُنْدِ، وَالْعَادِ، وَالْعُالْعِ وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ، وَالْعَادِ وَالْع

 ⁽١) ينظر اللحاوي الكبيرة طماوردي [٣٧٩,٣] والتمهدات في فقه الإمام الشافعي، للشيراري
 (١) ينظر الحاوي الكبيرة طماوردي [٣٠٣]

 ⁽٣) الأفط قو لئ مُجَمَّد باس فسحجر بُعْنعُ به ينظر «النهاية في عريب الحديث» الابن الأثير
 (٣/٥/١٤٤- أفط]

⁽٣) ما بين المطوفتين ريادة من أف الدوار الدواوان ولاب الدواجة

 ⁽٤) أخرجه البحاري في أبواب صدقه العطر باب صدفه بعطر صاع من طعام [رقم/ ١٤٣٥] ، ومسلم في كتاب الركاة باب ركاه نفطر على بمسلمين من نتمر و لشعير [رقم/ ٩٨٥] ، من حديث أبي سعيد الحدري إلى به.

 ⁽٥) أحرجه أبو داود الي كتاب انركاة باب من روى نصف صاح من مبح [رقم/ ١٩٣٠]، ومن طريقه البيهة في قالسن الكبرى (مم ٧٤٩٩]، والطرائي في قاسمتم الكبير؟ [٢/رقم/ ١٣٨٩]، والدارفطني في السندة [١٤٨/٣]، من طريق يكر بن و الن و الدارمين في السندة [١٤٨/٣]، من طريق يكر بن و الن هن الزّمريّ عن هيد الله بن ثمليه بن ضعير هن أبيه براي، به

قال ابنَّ عبد الهادي ١٨٥ حديثُ مصطرب الإسناد والبش، خال شُهَّ دكرُثُ لأحمد (يعني ابن حبن) حديث تعدة بن أبي ضُعير في صدقة العظر النشفُ صاع من بُرَّاء، فعال اليس بصحيح، إنَّما هو مرسلٌ الرصيَّف حديث بن أبي شُعيرا، ينظر النميج التحقيق، لابن عبد الهادي [٩٤/٣] علام

معول عابد البيان ال

وفي الشّبان اليضّان بإساده إلى الحس دار حطب الله عثاس في أحر رُمُضَانَ عَلَى مِنْتِرِ الْيَصْرِقِ، فقال والْمُولُول الله مدده صوّمكُم، وكأنَّ النّاسَ لَمْ يَعْدَمُوا ، فَقَالَ مَنْ هَاهَا مِنْ أَهْلِ الْمدية ، فُونُول في إخواكم ومنْتُوهُم ، وبنّهم لا يَعْدَمُون ، فَرَصَ رسُولُ اللهِ يَنْتُهُ هذه الشّده صاعَ مَنْ تمرِ أَوْ شعبرٍ ، أَوْ نضع ضاعٍ مِنْ قَمْعٍ ، عَلَىٰ كُلُّ حُرِّ أَوْ مَمْلُوكِ ، ذَكرِ أَوْ أَنْنَى ، صعبرِ أَوْ كبيرٍه

وأخبَرَ مُحَمَّدُ بِنُ الحَسِ فِي اللَّصْلِ عِي أَبِي يُوسُف، عَمِ لَحسِ بِسِ عُمارةً، عَمِ الرُّهْرِيُّ، عَلَ عَدِ اللهِ بِي ثَفْلَنَةً بْنِ صُغَيْرِ الْفَشْرِيُّ فَالَ، خَطَب رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ * الْأَدُوا عَنْ كُلُّ حُرُّ وَعَندٍ إِنَّ ١٥٠٠]، صَغيرٍ أَو كَبِرٍ مضع ضاعٍ مَنْ بُرُّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِهِ * ١٠٠ إلى هَا نَفَطُ اللَّاصَلِه * *

وَرُونِيَ: تَعْلَبَةُ مِنُ آبِي صُعَيْرٍ بِالكُنِّيةِ ، وتَعْلَنَةُ مِنْ صُغَيْرٍ بلا كُنَّيَةِ آيصًا ١٠٠٠.

وَرَوْئِ الشَّيْخُ أَبُو جَعَمْرِ الطَّحَاوِيُّ فِي اشْرَحِ الأَثَّارِ الْ بإسادِهِ إلى الرُّهْرِيُّ عَنْ ثَعْلَيَةَ بُنِ أَبِي صُّعَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اصاعٌ مِنْ نُوْ أَوْ قَمْحِ

(١) أحرجه أبو داود في، [رقم/ ١٩٣٢]، والسائي في كتاب صلاة بعينين باب حث لإمام على الصدقة في المجلجة [رقم/ ١٥٨٠]، وأحمد في االمسدة [٣٥١٦]، و بدارطي في استمه [٣٥١٦]، و بدارطي في استمه [٣٥١٦]، و ببيهمي في اللسن الكبرى [رقم/ ٢٥٠١]، من طريق خُميّة الطّويق عن النّفتين المبتدي في النّف خيّاس عليه به-

قال البسائي الألحسلُ لَمْ يشمع بن ابن عبلسة وقال ابنُ عبد الهادي الرُّواته تقاتُ مشهورون، الكن فيه إرسال، فإنُ الحسن لمُ بتسمع بن ابن عبَّاس فيما يجل البطر النصب الرابة، لمربلعي [٢٠٤٧] ، والتعبيع البحقيقة لأبن عبد الهادي [٢٠٤/٣]

(٢) مضئ لخريجه آلمًا

(٣). ينظر: (الأصل: المعروف بالتيسوط) بمعدد أن الحس الثيباني [٢٤٦.٣]

 (2) ينظر الدائد العابدة لابن الأثير [239/1] ، الاستيناب في معرفه الأصحابة لابن عبد البر [3749/2] ، هممرفة الصحابة ع لابن مناه [ص471] ، عَنْ كُلِّ [اثْنَيْنِ]^(۱) حُرَّ أَوْ عَلِدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى، أَمَّا عَبِيَّكُمْ فَيُزَكِّبِهِ اللهُ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى ا^(۱)

وفي الشرّح الآثار المنظام بإسادِه إلى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ مَالَتْ: الكُنَّا لُؤَدِّي رَكَاةَ الْبِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُدَّيْنٍ مِنْ قَمْحِ اللهِ .

وَرَوَىٰ البُخَارِيُّ فِي الصَّحِيعِ ا، بإسادِه إلىٰ نَافِعِ ، عَنِ ابْسِ عُمَرَ قَالَ: 8 فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَدَفَةَ لَفِعْرِ عَلَىٰ الدَّكْرِ وَالأَنْفَى ، وَالحُرُّ وَالمَمْلُوكِ ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ إِلَّهُ اللهِ عَنْ بُرُّ اللهِ مَعَدُلَ النَّاسُ بِهِ يَصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرُّ اللهِ .

 (١) ما بين المطونتين رياده من قداء وقراء وقراء وقراء وقراء وقراء وقراء منيه الباسح في الأصل

(۲) أحرجه أبو داود في كتاب بركاة باب س روى نصف صاع من قمح [رقم/ ١٦١٩]، والطحاري
 في فشرح معاني الأنارة [٢٥٤]، والداريسي في قاسمة [١٤٨/٣]، والبيهقي في قالسس
 الكيرئة [رقم/ ٧٤٩٨]، من طريق التُعمان بني راشدٍ عن الرَّهْرِيُّ عَنْ تَعْلَبُهُ بَنِ أَبِي ضَعيْرٍ عَنَ أَبِيهِ
 الكيرئة [دقم/ ٧٤٩٨]، من طريق التُعمان بني راشدٍ عن الرَّهْرِيُّ عَنْ تَعْلَبُهُ بَنِ أَبِي ضَعيْرٍ عَنَ أَبِيهِ

قال ابن عبد المر فنس قُون الرَّفْرِيِّ فِي عدا الْحديثِ مَنْ نَقُومُ بِهِ خُبَّةً، وَاحْتُبْفَ عَنَيْمِ فِيهِ أَيْضَاءَ وقال الْشَعْرِيُّ • فِي إِسَانِهِ النَّعِمَانُ بَنُ رَاشَةٍ وَلاَ يُخْبِعُ بِجديتِهِ • سَظَر • التمهيد • لابن عبد البر [13 - 774 - 777]، واعود المعبود • تعظيم آبادي [6 - 15]

(٣) أحرجه أحمد في االمسدة [٣٤٦،٦]، ومن طرغه بن «بجوري في «النحقيق» [٣٤٦،٦]، وابن رمجويه في االأموال» [٤٣٤٥]، والطحاري في اشرح معامي الأثار» [٤٣/٣]، وفي البيان مشكل الأثار» [٨ ٢٨٠]، من طرين ابن لهيمة، عن شُخلُد بْنِ عبْد الرَّحْمَى بْنِ مؤهلٍ، عنْ فَاطمة بنّب الْمُثَوّر، عن أَسْماء بنب أبن يَكُر هيابه

قال البيهامي ((ابن لهيمة لا يختج يد) والعبجيج عن أسماء يعير هذا اللفطاف ينظر ((ممجتصر خلافيات البيهامي) لابن فرّح الإشبيلي [(١٩٦/٦))، و(الدراية في تجريح أحاديث الهدايد، لابن حجر [(٢٧١/١)

(t) مض*ن تخريجه*

- الله البيان الله-

وَرَوَى الطَّحاويُّ برساده إلى بن عُمر قال النو النَّبِيُّ ﷺ بصدقةِ الْعطْرِ عَنْ كُلُّ صَعِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرُّ وعَندٍ: ضاعًا مِنْ شعبرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، فَعَدَلَةُ النَّاسُ بِمُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ» ()

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ﴿ وَلَهُ عَلَمْ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّالَّةُ اللَّهُ اللّ

وفي الشرّح الآثار» أيضًا، بوسادِه إلى ابْنِ شهاب، عنْ سَعيد بْنِ الْمُشَيَّفُ وَعُبَيْدِ اللّهِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُنْبَةً وَالْفَاسِمِ وَسَالِمٍ، فَانُوا اللّهِ رَسُولُ الله ﷺ مِي صَدَقَةِ الْهِطْرِ، بِصَاعِ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ مُدَّيْنٍ مِنْ قَلْحِ اللّهِ

وفي الشرّح الآثار؛ أيضًا: بإسبادِه إلى أَبِي فِلَابَةَ " قَالَ الأَخْتَرِي مَنْ دَفَعَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ عِلَى صَاعَ بُرُّ بَئِنَ اثْنَيْنِ اللهِ (٥)

(۱) أخرجه عبد الرراق في المصلحة [رقم ۱۷۲۳]، والدارمي في السنة [رقم ۱۹۹۲]، وابن حريمة في الصحيحة [رقم/ ۲۶۰۹]، والطخاري في الشرح معاني الآثارة [۲ ٤٤]، والبيهمي في الاسس الكبرى، [رقم ۲۶۹۱]، من طريق نافع، غَنِ الله عُمر عَيْق به واي أحره عند عبد الرزاق و بدارمي القَعدَلَةُ النَّاسُ بِمُدَّيْنِ مِنْ بُرَّةً

قال العيمي الرمساده صحيح، ينظر الحب الأفكار شرح المعاني والأثار النعيسي [٢٠٣٨]

(٢) ينظر الشرح معاني الأثارة لنضعاوي [٢]]

(٣) أخرجه الطحاري في الشرح معاني الآثارة [٢٠٢]، وفي البيان مشكل الآثارا [٩ به٣]، من طويل عُقَيْن بن حالد عن البي شهاب عَلْ شعيد بني النُسيَّب وعَبَيْدِ اللهِ بن عَبْد اللهِ بن عُتَبَة والْفَاسِم وَمَالَم به قال العيني [١٠٤٨]
 قال العيني [اسناده صحيح] ينظر النحب الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيني [٢٢١٨]

(1) أبق قِلَاية عبد الله بن ريد الخرّميُّ ولهر الأشعث شراحيل بن أنه الصنعاني الشامي كاد ذكره
 مسلم في 8 نكني8، كذا جاء في حاشية (ع) وينظر (الكني والأسماء) لمسلم بن العجاج [٩٩/٦]،

(٥) أحرجه الطحاوي في فشرح معامي لأثارة [٤٦/٦]، وفي فيال مشكل الأثارة [٢٧٩]،=

سن عبدالسار ي

وبيهِ أيضًا، مُسْدُا إلى عَندِ اللهِ بْنِ نَافِعِ أَنَّ أَمَاهُ سَأَلَ عُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَهِيْهِ، فَقَالَ إِنِّي رَجُلَّ مَمْنُوكُ فَهَلْ فِي مَالِي رَكَةً * فَقَالَ عُمْرَ : ﴿إِنَّمَا رَكَاتُه ('' عَلَىٰ سَيُدِكَ ، أَنْ يُؤَدِّي غَنْتَ عِنْدَ كُلُّ مِطْرِ ضَاعًا مِنْ شِعِيرٍ أَوْ تَمْرِ أَوْ بَصْفَ ضَاعٍ بُرُّ ﴾ ('').

وفيهِ أيضًا، مُسْلَدًا إلى أبِي قِلَانَةَ، عَلْ أَبِي الْأَشْعَثِ فَالَ. خَطَبَنَا عُثْمَانُ بُنُ عَقَانَ إِلَى ، فَقَالَ فِي خُطُنِتِهِ ﴿ أَذُو رَكَةَ الْفِطْرِ مُسَّنِي مِنْ جِنْطَةٍ ﴾ (*).

وَهِيهِ أَيْضًا: بِإِمَمَادِهِ إِلَى غَطَّهِ، غَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿أَمَرْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ _ إِذْ [* ١٠٥٠] كُنْتُ فِيهِمْ _ أَنْ يُغْطُوا غَنِ الصَّجِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ مُدَّيْنِ مِنْ جِنْظَةِ﴾(*).

وَرَوَىٰ الطَّحَادِيُّ عَنْ عُمَّرَ سِ عَبْدِ العَزَيْزِ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُجَاهِدٍ مِثْلَهُ مُسْتَدًا إليهِم، وقَالَ: «كُلُّ مَا رَوَيْنَ فِي هَذَا النَّابِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وعنْ أَصْحَابِهُ مِنْ بَعْدِهِ وَتَابِعِيهِ مِنْ بَعْدِهِمْ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنَ الْجِثْطَةِ بِصْفُ صَاعٍ. ولا أَعَلَمُ رُويَ

من طريق أبي عوامه عن عاصم الأحول عن أبي فلاية بيئتي به
 قال العيبي الإساده عم مجهول البطر المحب الأمكار شرح المعامي والآثار المعمي [٢٢٤/٨]

⁽١) في قبيان مشكل الأثارة [٢٨، ٩] بنعظ ٥, كاتُّكَ، يعود الضمير إليه

 ⁽٢) أحرجه الطحاوي في قشرح معاني الأدرة [٢ ٤٤]، وفي قبيان مشكل الأدرة [٣٨, ٩]، من طريق رياد إلي التُضوعل قبد الله بني بابع عن أبيه عن تُحتر بني النَّحقّاب في المُحقّاب في به.

 ⁽٣) أحرجه الطحاري في فشرح معاني الأثارة [٤٧/٢]. وفي فبيان مشكل الأثارة [٩٩٩]، في طريق خمَّاد بن ريدٍ فن حالِدِ المحدَّاء عن أبِي وَلاَبَه عن أبِي وَلاَشْعَتِ قال خطبنا عُثْمالُ وَلِلله به.
 قال العيمي فعدة إساد صحيح فوي، ينظر فاحت الأفكار شرح المعامي والأثارة للعيمي [٢٢١/٨]

 ⁽²⁾ أحرجه ابن ربجوبه في االأموال (١٣٤٥/٣] ، والمدجاوي في فشرح معاني الآثار (٤٧/٣) ،
 وفي فيهان مشكل الآثار (٤٠/٩) ، من طريق أيني أبني تُبلي ، عنْ عطّا و ، عني ابني عَبَّسي إلياد به

عن أحدٍ منهم خلاف هذا، ولا يبنعي لأحدٍ أنْ يُحالِف، إذْ^(١) صَالَ إجماعًا في رَمَنِ أَبِي بَكْرٍ وغُمرُ وعُثمان وغلِيُّ، إلى رمن من ذكرُنا منَ التابعينَ ^(١)

والعوابُ عما تمشّك بهِ الشَّامِيُّ فِيهِ عَفْرُلَ لا لَسَنَمُ الْ حَرَ لَي سعدٍ

هُمُ خُمَّةٌ عَلَيها؛ لأنَّه أَحَبَرُ بعقلِ نَفْدِه ؛ حَبْثُ قالَ فَكَ لَخَرِجُهُ وَفَعُلُ النَّبِيُّ لِيسَ بَمُوحِدٍ ، على ما عُرِفَ في الأصولِ ؛ فعلُ الصحائيُ أَوْلَى وَأَخْرَى بِأَنَّ لا يَكُونَ مُوجِبًا .

لا يَكُونَ مُوجِبًا .

أو مَقُولُ اللَّ حَرَه متعارِصُ في نفيه ؛ لأنَّهُ رَوَى شحرِيُ في الضّحيح المُصلِح اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَق أبضًا بإسبادِه إلى أبِي سَعِيدِ قَالَ الكُمَّا تُحْرِحُ فِي عَهْدِ اللَّهِ ﷺ يُؤْمَ المِطْرِ ضَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، وَكَالَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالرَّبِيبُ وَالأَقِطُ اللَّهِ وَالنَّمُ اللهُ وَلَمْ يَدُكُرُ فيه الحِنْظَةُ .

والعَجِيبُ مِنَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لا يَرَىٰ تقلِيدَ الصَّحابيُّ واجِّا، مُكَيْف قَلَّدَ أَبُّ سَعِيدٍ في هَذِه الْمُسَالَةِ، وَلَمْ يَرْدٍ عَنْ رَشُولِ (١ ١٠١٠هـ اللهِ ﷺ قَوْلًا ؟

ولَئِنْ صِحَّ خَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ في صَاعٍ مِن حِنْطَةٍ ؛ فَيْخَمَّلُ عَلَى الوُجُوبِ ، ومصَّفُه على النَّطَوَّعِ ؛ يدليلِ ما رَوَيْنَا (* ١٠٤ م) عن حَرِ أسماة وعيرِها ؛ تؤهِيقًا بينَ

 ⁽١) وقع في الأصل (إداء) والمثبت ص الحا (وارا وإساء واجا)

 ⁽٣) ينظر ٨شرح معاني الأثار٤ للطحاري [٤٧/٢]

 ⁽٣) سبق التعريف بها

⁽٤) أحرجه البحاري في أنواب صديه الفطر إباب الصدية فيل العيد [رقم ١٤٣٩]، ومسلم في كتاب الركة بات ركاه الفطر على النسلمين من النجر و شعير [رقم ٩٨٥]، من طريق ريد بن أسلم عن عياض بن عيد الله بن سعد بن أبي صرح أنه سبع أبا معيد الحدري بالله به ولفظ مسلم فكَّ تُحرجُ ركاة المعلَّم عداً، من طعام، أو صاعاً بن شعير، أو صاعاً بن نشر، أو ضاعاً بن أيط، أو صاعاً من ربيب،

و غاية البيان 💨

الأحيار يقذر الإمكاد

ثمَّ حدَّدُ أَضْحَامِنا: يَخُورُ دَنِينُ الحِنْطَةِ وَسَوِيقُهَا، وكذلك دَقِيقُ الشَّجِيرِ وسَوِيقُه'''.

وقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: لا يَجُوزُ (٢).

لَـا: مَا رَوَىٰ سَعِيالُ بِإِسَادِهِ إِلَىٰ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : ﴿ كُنَّا نُخْرِحُ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَاعَ تَمْرٍ ، أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ أَعِلٍ ، أَوْ زَبِيتٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ ۗ (٣) . ذكرَ ، في اللَّمُنَىٰ ﴾ .

وذَكرَ النبخُ أَبُو مضرِ (١) حديثَ أَبِي مُرَيْرَةَ ﴿ إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ أَدُّوا قَبْلَ الْحُرُوجِ زَكَاةَ الْمِطْرِ ؛ فَإِنَّ عَلَىٰ كُلُّ مُسْلِمٍ مُدَّنِنِ مِنْ قَمْحِ ، أَوْ دَقِيقٍ ﴾ (٥).

(١) ينظر الأمبسوطة [١٦٣٠٣] ، المعيط البرهاني: [٢٧,٤] ، الفتح القديرة [٢٩٠/٢] البحر الرائل: [٢٧٣/٣] ، فرد المحارة [٢٩٩/٣].

(٣) ينظر الالحاري الكبير؛ للعاوردي [٣٨٣]، واللبيم في العقه الشافعي؛ لنشير اري [ص/ ٦١]

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة باب كم يؤدئ في صدقة الفطر [رهم/ ١٦١٨]، ومن طريقه البيهةي في قالسن الكبرى! [رقم / ٧٥١٤]، وانسبائي في كتاب الركاة/ ياب الدقيق [رقم/ ٢٥١٤]، والدارطلي في السنة [٢٤٦/٣]، من طريق شُقّان بن عبينة، عَنِ الني عَجْلَانَ، قَالَ- شَمِعْتُ عِناص بْنَ عَبْدِ الله، يُحْبَرُ مَنَ أَبِي شَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَلِيْهِ به

قَالَ أَبُو ذَاؤُدُ الْعَيْدِو الرَّيَادَةُ وَهُمْ مِن الْنِي فُرَيْنَةَ الْ وَقَالَ الْبِيهِ فِي الرَّوَاةُ جَمَاعَةً عَي ابْنِ هَجُلانَ وَلَهُمْ خَاتُمْ بُنُ إِسْمَاهِ فَيَ وَيَخْضَ الْعَمَّانُ وَأَبُو خَابِدٍ الأَخْمَرُ ، وحَمَّادُ بْنُ مَسْعِدَة وَعَبْرُهُمْ وَ فَلَمْ يَذْكُرُ أَحَدُ مِنْهُ الدُّيْنِ هَيْرَ مُنْهُ وَلَا كُنُ الكُنْ مِنْهُ أَنْكِرُ عَلَيْهِ فَتَرَكُهُ الله وقال ابن هيد اللهادي المحدة إسسادٌ حسنٌ ، لكنُ وتُمُ الدُّيْنِ عَلَى مَعِدال الله عنهال الله عنهال المنافق التحقيق الابن هيد اللهادي [١٣١/٣]

(٤) ينظر الشرح محتصر القدوري بالإقطع [١/ق٢٥٨] محطوط مكتبة فيض اطه

(a) لَمْ أَجِدِه مِن حديث أَبِي هريرة ولا عيره بهذا اللفظ!
 وقد مضى هـ د المؤلف: حديثُ أَسْمًا، بِنْتِ أَبِي بِكُرِ عَلَىٰ قَالَتُ الْكُنَّا تُؤَدِّي زَكَاةَ الْعِطْرِ صَلَىٰ عَهْدِ=

-district

وَلِإِنَّهُ إِذَا أَحْرَحُ الدُّقِيقَ فَقَدْ عَخُلِ مُنْفَعَةَ الْفَقِيرِ وَأَسْقَطَ عَنَّهُ المُّؤْبَة -

وأمَّا الرَّبِيبُ فإنَّما وحَب يضفُ صاع بنه في الرُّوايَة المشهورة عن أبي حَبِيمَةُ على الرُّوايَة المشهورة عن أبي حَبِيمَةُ على الرُّب الرَّب أوْلَيْ ، لِأَنَّهُ أَعْلَى قِيمةً مه . على الرُّب أوْلَيْ ، لِأَنَّهُ أَعْلَى قِيمةً مه .

وفي الرَّوَايَةِ الأَحرِيٰ عَنَّهُ (١٠): وجَتَ صاعٌ مه، كما هو قولُهما؛ لِمَا رُوِيَ هِي حديثِ أَبِي سَعِيدِ الخُدُرِيِّ كدلكَ،

وقَالَ أَصِحَابُنَا. لا يَجُورُ الأَقِطُ في المِطْرَةِ؛ لاَ على وخهِ القِيمَةِ (*).

وقَالَ مالكُ. يَجُورُ لأهلِ البادِيَةِ (**)، وهو أحدُ تولَي لشَّ يِعِيَّ ﷺ (**)، وإنَّ أدَّىٰ مِن غيرِ الأَشياءِ المُصوصِ علَيها؛ يُؤَدِّي على اعتبارِ القِيمَةِ علىا

لمنا: أنَّ الأَقِطَ متولَّدٌ مِنَ الحَيَوَاتِ، فلَمْ يَجُزُ إلَّا علىٰ وحْوِ القِيمَةِ، كالنَّحْمِ، أو يُتَّحَدُ مِنَ اللَّبنِ؛ فأشْنَهُ الجُئِنَ.

فأجابَ أصحابُنا عمَّا ورَدَ مِن صاعٍ مِن أَيْطٍ مِي حديثٍ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ

وَسُولِ اللهِ ﷺ مُدَّيْنِ مِنْ فَشْعِ،
 وَمُضِي أَبِضًا مَرْسُلُ شَعِيدِ بْنِ الْنُسَيَّبِ وَقَنْئِد اللهِ بْنِ خَنْد اللهِ بْنِ غُنْهِ وَالْقَاسِمِ وَسَامِمٍ، فَاللهِ * الْمُتَلِّ
 رَشُولُ اللهِ ﷺ فِي صَدْقَةِ الْمِطْمِ بِصَاعِ مِنْ شَعيرٍ أَوْ مُدَّيْنِ مِنْ فَشْعِ،

 ⁽١) وهي رواية الحسن بن رياد، وأحد بن عمرو هه ووجهه أن الربّب ظهر التمر فإمهما يتقاربان في
المقصود والقيمة فكما يتقدر من التمر بضاع فكدلك من الربيب ينظر شرح معتصر الطحاوي
للرازي [٣٤٥/٢]، المبسوط [١١٤/٣]

⁽٢). ينظر: «الميسوط» [٢٠٤/٣]، التحد الطهاءة [٢٧٨٠]، افتاري فاصيحان) [١٩٣/١]

⁽٢). ينظر " فشرح الرسائمة للناضي فيد الوهاب المالكي [٥٤/٣]

 ⁽¹⁾ قال الدوري (اولي الأقط طريقان أحدهما العالم بجراره، والثاني عنن قودين، أظهرهما جواره،
 ويسمي أن يُقَطِع بجراره لصحه الحديث فيه بن عبر أهارص. يعظر (الشبيه في الفعه الشامعي)
 للشير ري [ص/٦١] و (روضه الطالبين) لندوري (٣٠٣/٣)

وَمُرَادُهُ مِنَ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الْنُرُّ، أَمَّا دَقِيقُ الشَّجِيرِ كَالشَّجِيرِ،

بقولِهم يُختَملُ أَنْ يَكُونَ [٠٥٠، مَ إِدَلَتُ أَصْلًا ، ويُختَملُ أَنْ يَكُونَ قِيمَةً ، والمُختَملُ لا يَكُونُ حُجَّةً ،

هَأْقُولُ، هذا الجَوَاتُ لِيسَ بِشَافِ ؛ لِأَنَّ مجرَّدَ الاحتِمالِ لا اعتبارَ له -

والجوابُ عِدي: أنَّ تقليد الصَّحابِيُّ لا يَحُورُ فيما يُذْرَكُ بِالْقِيَّاسِ، وهوَ احتيارُ الشيخِ أَبِي الحَسِ الكَرْحِيُّ⁽¹⁾، وهذا الحُكُمُّ مما يُدُرَكُ بِالْقِيَاسِ؛ لِلأَنَّ قياسَ الأَفِطِ علىٰ اللَّحْمِ و للَّبِ؛ لا يُحوَّرُ أَدَاءَ عَثِيهِ،

قولُه: (ولَنَا مَا رُولِنا)، أرادَ بهِ: حديثُ ثعلَمةَ الَّذِي رواهُ هي أوَّلِ المابِ ﴿ وَمَا رُوَاهُ)، أي الشَّافِعيُّ.

(وَمَهَذَا ظَهَرَ النَّمَاوُتُ بَئِنَ النَّمْرِ والبُرُ)، أي: يَكُونُ النُّرُ مَأْكُولًا كلَّه، ويكونُ النَّمُ مُلْقَىٰ مِه مَوَاتُه، ظهَرَ النَّمَاوُثُ بِيمَهما، هوجبَتِ الهِطُرَةُ مِنَ النَّمرِ صاعًا، ومِنَ النَّمرُ مُلْقَىٰ مِه مَوَاتُه، و(الْأَوْلَىٰ أَنْ يُرَاعَىٰ فِيهِمَا الْفَذْرُ وَالْقِيمَةُ احْتِيَاطًا)، أي: في الدَّقِيقِ والسَّوِيقِ،

 ⁽١) راد يعده في (ط). اصهما يجميع أجرائه بحلاف الشعير والتمر الأن كل واحد صهما يؤكل 4.

 ⁽٢) ينظر الكر الوصول؛ لنبردوي [ص٢٣٤]، التقويم الأدلد؛ للنبوسيّ [ص٢٥٦]، الكشف الأسرار؛ لعلاء الدين البخاري [٣١٧/٣]

وَالْأَوْلَىٰ أَنْ يُرَاعَىٰ فِيهِمَا الْفَدَّرْ وَالْفَيِمَةُ اخْتِبَاطًا، وَنَ نُصَّى عَلَىٰ الدَّفِيقِ فِي يَعْصِ الْأَخْبَارِ، وَلَمْ يُسَيِّنْ دَلِكَ فِي الْكِتَابِ؛ اغْتِبَارًا للْعَالِبِ

والْحُبُرُ تُعْتِمُ فِيهِ الْقَيْمَةُ، هُو الصَّحِيخُ

ثُمَّ يُغْتَبِرُ بِصْفُ صَاعِ مِنْ لُرُّ وَرُنَّ فِيمَا يُزُوى عَنَ أَنِي حَيِّمَة ﷺ

رَعَلَّ مُخَمَّدٍ عِنْ أَنَّهُ يُغْتَتَرُ كَلِلاً، والدَّفِيقُ أَوْلَى مِنَ الْتُرَّ، والشَّراهمُ أَوْلَىٰ مِنَ الدَّقِيقِ فِيمَا رُورِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عِنْ .

قوله: (وَالْحُثَرُ تُمْنَيَرُ فِيهِ الْفِيمَةُ هُو الصَّحِيحُ)، يغبي دا أَدَّىٰ مَتَوَيِّنِ^(١) مِن خُيْرِ الجِلْطَةِ بلا اعتبارِ القِيمَةِ؛ لا يجُورُ على قول بعصي المشايخ، وعلى قولِ بَعضِهم: يُجُورُ^(١).

قولُه. (ثُمَّ يُعْتَبَرُ بِعَمْفُ صَاعٍ مِنْ بُرُّ وَزَمَا هَيَمَا يُزُوى عَنَ أَبِي حِيمة).
وهذا لِأَنَّ المُعْتَبَرَ هو الورْنُ، ولهذا قَذَرَ المَخْتَلِفُونَ هي الصَّعِ بالورْبِ("".
وعن مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَيْلًا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ ورَدَ بالصَّاعِ، وهو مِكْيالٌ؛ فكانَ الشَّرْعَ ورَدَ بالصَّاعِ، وهو مِكْيالٌ؛ فكانَ الشَّرْعَ ورَدَ بالصَّاعِ، وهو مِكْيالٌ؛ فكانَ الشَّرْعَ ورَدَ بالصَّاعِ، وهو مِكْيالٌ؛ فكانَ

 ⁽۱) النبئوانِ مُثَنَّى السَّ (وهي دعه سميم بالشديد) والب (عنى ورَّد عصا)، وهو كَيْلُ معروفُ يُكَالُ به
الشَّشُ وغيره، أو مبرانَّ مَعْدَارُه رَظِّلان، ويَتَنَى عنى صوف وسيَان وسَّان، والنصم أَضَاءٌ وأَصَالُّ
وأشي وشيئٌ وجيئٌ يهظر اتتاح العروسة للزُنيدي (٣٩ ٣٧٥ عاده صو)

 ⁽١) وحاصله أن فيما هو مصوص عليه لا تعنير القيمه، حتى أو أدى نصف صاغ من ثمر ببلغ فيمته مصنف صاغ من ثمر ببلغ فيمت مصاف من ير أو أكثر لا يحوره لأن في عثيار الفيمة هـا إيطال التعدير المنصوص عليه في المغير، ينظر: المجوهرة الديرة للحدادي [١٣٤/١]

 ⁽٣) لما اختلموا في مقدار العماع أبه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلث رطل فقد اتفقوا على التقدير
 بما يعدل بالورد، ودلك دليل على احتبار الورد قيد ينظر االباية شرح الهداية؛ للعيني
 [٤٩٨/٣]

وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي خَلِمَ ﷺ؛ لِأَنَّهُ أَدْفَعُ لِلْحَاخَةِ وَأَغْجَلُ بِهِ . وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الْأَغْمَشِ ﷺ: تُمْصِيلُ الْحَلْطَةِ ، لِأَنَّهُ ٱلْعَدُ مِنَ الْجَلَافِ ، إِذْ فِي الدَّقِيقِ وَالْقِيمَةِ جَلَافُ الشَّافِعِيُّ ﷺ.

وقَالَ الطَّحاوِيُّ. الصَاعُ ثَمَانِيَةُ أَرْصَالِ مَمَا يَشْتَوِي كَيْلُهُ وَوَرْنُهُ، كَالْعَلَسِ والْمَاشِ أَ وَالرَّبِيبِ، هِنْ كَانَ بَهْدِهِ الصَّمَةِ؛ فَهُو الصَّاعُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْجِئْطَةُ

وَالشُّعِيرُ والتَّفُّرُ.

قُولُه: (وَهُوَ اخْتِبَارُ اللَّهَتِيهِ أَبِي ١٠٠٠ مَا جَمْفَرِ ﴿)، أَي كُونُ الدَّقِيقِ أَوْلَىٰ مِنَ البُّرِّ، وكونُ الدَّرَاهِمِ أَوْلَىٰ مِنَ الدَّقِيقِ، كما رُوِيَ عن أَبِي يوسفَ: هو اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَمْفَرٍ ﴿ ﴾

وهدا الَّذِي دَكَرَه في فالهداية، خِلافُ مَا دَكرَه الْفَقيةُ أَبُو اللَّبُثِ في فَقَوْازِلُهُ وَ خَبُثُ قَالَ: قُوكَانَ الْعَفَيةُ أَبُو جَمَعَرٍ يَقُولُ: دَفْعُ الْخِلْطَةِ أَفْصَلُ في الأَحْوَالِ كُنُهَا [١٩٠٠، [٤ لِأَنَّ فِهِ مُوافقةَ النَّتَةِ وَإِطْهَارَ النَّرِيعَةِ ١٤٠٤].

وقَالَ أيضًا في «العوازل» • عن مُخمَّدِ بنِ سَلَمةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: في أَيَّامِ السَّعَةِ دَفْعُ القِيمَةِ أَحَبُّ إِلِيَّ، وفي أَبَّمِ الشَّذَةِ دَفْعُ الحِنْطَةِ أَحَبُّ إِلِيَّ» (**)

قولُه: (وَعَنْ أَبِي بِكُمِ الْأَغْمَسِ: تَفْضِيلُ الْحَنْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَنْمَدُ مِنَ الْحَلَافِ) ، أي: رُوِيَ عَنْهُ تَفْصِيلُ الجِنْطَةِ على فيمتِها مِنَ الدَّرَاهِمِ وعلى الدَّقِيقِ ؛ لِأَنَّ الجِنْطَةَ تَجُورُ بِالإِنْفَاقِ،

 ⁽١) السائل هو حَبُّ تعرُّرف، وهو معرَّب أو شُولًا وقيل هو جنس باتات مِن القرْبَّاتِ العراشيَّة لَهُ
 جَبُّ أُخْتِصر مدوَّر أَصِخُر مِن الجنَّص يكون بالشَّام وبالمهند ينظر «تنجرير ألفاظ التنبيه» للنووي [من/١٠٩] وقالمعجم الوسيطة [٨٩١/٣].

⁽٢) ينظر: فالتوازل؛ لأبي الليث [ق/١٩٥]

 ⁽٣) ينظر، االنوازلة الأبي اللبث [ق/١٩٥].

قَالَ وَالصَّاعُ عَنْدَ أَبِي حَبِيعَةَ وَمُحَمَّدٍ فِي ثَمَامِةٌ أَرْطَالِ بَالْعَرَاقِيِّ. وَقَالُ أَبُو يُوسُف فِي. حَشْمَةُ أَرْطَالِ وَثُلْثُ رَطَلٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي إِلْقَوْلِهِ فِي السَّافِعِيِّ فِي إِلَيْهِ السَّافِعِيُّ فِي السَّافِعِيُّ فِي السَّافِعِيُّ فِي السَّافِعِيُّ فِي السَّافِعِيُّ الصَّبِعَانِ اللَّهِ فَي السَّافِعَانِ السَّبِعَانِ اللَّهِ فَي السَّافِعَانِ السَّبِعَانِ السَّبِعَانِ اللَّهِ فَي السَّبِعَانِ السَّبِعَانِ اللَّهِ فَي السَّبِعَانِ اللَّهِ فَي السَّبِعَانِ السَّبِعِيْدِ السَّبِعَانِ السَّامِ وَلَمْنَ السَّلِقِ مَنْ السَّلِقِ السَّبِعِيْنِ السَّلِي السَّلِي السَّلِي السَّلِي السَّلِي السَامِ السَّلِي السَلِي السَّلِي ا

ولا يَجُورُ الدَّقِيقُ والقِيمةُ عَدَّ الشَّافِعِيُّ ﴿ وَقَدَ النَّاءَ عَلَى وَخَهِ فِهِ مَفْعٌ لأُولِي الأَلْبَابِ، في فضلِ الخُمْلَادِ وَالقُصْلَادِ، عَدْ قولِه: (وَيَخُورُ دَفَعُ الْقِيمِ فِي الرَّكَاةِ عِنْدَمَا).

قُولُه: (قَالَ وَالصَّاعُ^(١) عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ فِي وَمُحَمَّدِ ثَمَابِيةُ أَرْطَالِ بَالْعَرَاقِيِّ وَقَالَ أَنُو يُوسُفَ هِي خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رِطْلٍ)

وقولُ زُفَرَ مِثْلُ قَولِهم، كذا فَالَ أَبُو تكرِ الجَصَّاصُ الرَّارِيُّ ﴿ وَقُولُ الشَّامِعِيِّ مِثْلُ قُولِ أَبِي يُوسُفَ (١٠)

قَالَ أَبُو بِكَرِ الرَّازِيُّ: كَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ مِثلَمَا قَالاً ، ثم رَجَعَ وَقَالَ : هو خَمْسَةُ أَرْطَالِ وَثُلُثُ رِطْل^(٣).

وجْهُ قُولِ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: قُولُه ﷺ: الصَّاعُنَا أَضْغَرُ الصَّيعَانِ ١٤٠٠، ولا

 ⁽۱) الصاع وحدة من وحدات المكابيل، ومقداره عند الحنفية أربعه أمداد، ويستوي شباب أرطال،
 ويساوي بالدرهم ۱۰۲۸،۵۷ درهماً، ويساوي بالنتر ۲٬۲۱۲ لتراً، ويساوي بالعرام ۲۲۵ غراطاً
 ينظر ۱۱دمكييل والموارين الشرعية) لعلي جمعة [ص ٤٦]

 ⁽٢) يسطر الداموري الكبيرة لدماوردي [٣٨٢ ٣] والمهدب في فقه الإمام الشاهمي، للشيرازي [٣٠٣/١].

⁽٣) - ينظر " قاشرح مجتمير الطحاوي» لنجصاص [٢٥٩،٢]

 ⁽٤) قال الريدس: ٤عريب٤، وقال عبدُ الفادر الفرشي قلّم أرّد٤، وقال ابن حجر قلّم أجدهُ مُكدًا، وَعِي
 لَى خُريْمة و بْن حَبَان (في قصحيحه (رقم، ٢٢٨٤)) مِن طَرِيق الْعَلاَء بن عبد الرَّحْقى في أبيد
 غن أبي هُريْرَة قَالَ قَتِيلَ يَا رسُول الله صَاعَتُ أَصْفَرُ الصَّيفانِ، وَمُدَّنَا أَضَعَرُ الأَثْدَادِ فَقَالَ اللهُمَّ ...

ول ١١٨ البيال ١١٥٠

إو وورد من شكَّ أنَّ الصاع الَّذِي هو حَمْسَةُ أَرْطَالٍ وثُلُثُ رَطَّلٍ و أَصْعَرُ مِنَ الصاعِ لَذِي هو تَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ

وقد رَوَى الطَّحاويُّ عن ابْنِ أَبِي عِنْرَانَ قَالَ حَدَّثُ عَلِيَّ مِنْ صَالِحٍ وَبِشْرُ بُنُ الْوَلْمَةِ خَمِيعًا عن أَبِي يُوسُفَ قَالَ القَدِمْتُ النَّمَدِينَةَ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مَنْ أَثِنُ بِهِ ضَاعًا، فَقَالَ لِي هَدَ صَاعُ البَّيِّ ﷺ، فَقَدَّرْنَهُ فَوْجَدْتُهُ حَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَتُنْتُ رِطُلِهُ أَد

وَوَجُهُ قُولِهِما: ما روى أَبُو حعم الطَّخَاوِيُّ فِي ، عن امنِ أَبِي عِمرانَ بإسدِهِ اللهُ مُحَمِدٍ قَالَ: هُدَخُلُ عَلَى عَائِشَةً ، فَاسْتَسْفَىٰ بَغْضُنا ، قَأْتِنَ بِعُسَّ (*) ، فقالْتُ عَائِشَةً ، كَانَ النَّبِيُّ فَيُحَالِي اللهِ مُحَالِدٌ ، فَالْتُ فَحَارِزُنُهُ ثَمَانِيَةً أَرْطَالٍ ، تِسْعَةً أَرْطَالٍ ، تِسْعَةً أَرْطَالٍ ، فَمَ يَشْكُ مُجَاهِدٌ فِي النَّمانِيةِ ؛ وَإِنَّمَا شَكَّ فَيما هوقَهِ أَرْطَالٍ عَشْرَةً أَرْطَالٍ اللهِ عَشْرَةً أَرْطَالٍ اللهُ فَيما هوقَهِ

وَرَوْئِ الطَّحَادِيُّ أَبِصًا بإسابِه إلى إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَنْفَمَةً عَنْ عَائِشَةً رَاهِيهِ

عارف قا في صاحب ١ الحديث ١ ينظر النصب الراية اللرديمي [٢٨/٢] ، و (العدامة في
تحريج أحاديث الهداية العبد الدادر القرشي [ق٤٧ أ/ منظوظ مكتبة فيض الله أصدي ـ تركب
(رقم الحظ ٢٨٨)] ، و (الدباية في تحريج أحاديث لهداية) لابن حجر [٢٧٣/١]

 ⁽١) أحرجه الطحاوي في اشرح معاني الأثارة (٢٠ ٥)، حدث ابن أبي عدران قال أنا غلي بن ضايح ويشر بن الوليد حدمًا عن أبي يُوسُف على به

 ⁽٣) النُّسُّ القدحُ العظيم كذا جاء في حاشة ١٩٥ و قرع وبنظر بمصباح الدير [٩/٣] مادة/ عسس]

⁽٣) أحرجه الساتي هي كتاب الطهارة ، باب ذكر اللدر الذي يكتفي به الرحل من الماء قدمس (رقم 171) ، وأحمد هي اللسندة (٤٠٠ / ٢٩٧ رفيعة الرسالة) ، والطماوي هي فاشرح معاني الأقارة (٢٢٦) ، وأحمد في السندر في فالأوسطة (١١٧/٣) ، من طريق شوسى بُن عبد الله الْمَههيُّ ، عن شحاعد الله السندي قامل أوسى المُنههيُّ عال أبي شحاعد الله عدر أثمُّ تمانية أز طالو شحاعد الله عليه الله الله كال يُحسنُ بعض هذاه

قال الصبي المدا الإساد صحيح النظر البحث الأفكار شرح المعابي والآثارة للعيني [٢٣٤/٨]

وَلَنَا مَا رُوي أَنَّهُ ﴿ كَانَ يَتَوَصَّا بِالْمُدَّ رَطُلَبُو، وَيَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ فَمَا بِيَةَ أَرْطَالِ ، وَهَكَدَا كَانَ صَاعُ عُمرَ ﴿ ، وَهُوَ أَصْعَرْ مِن الْهَاشِمِيِّ وَكَانُوا يَسْتَغْمِلُونَ الْهَاشِمِيَّ .

🚓 غاية البيال 🦫

فَالَتْ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ اللَّ

وَرَوَىٰ أَيضًا، عَن رَبِيعِ الْمُؤَذِّو بِإِسَادِه إِلَىٰ خَابِرِ بْنِ عَنْدِ الله قَالَ ﴿كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَوَصَّأُ بِالْمُدَّ وَيَعْنَسِنُ بِالصَّعِ ﴾ (*)

وَرُوَىٰ أَبُو دَاودَ فِي اللَّمْنَى : عَنَ أَخْمَدُ بْنِ مُخَمَّدُ بْنِ خَبْلِ، بإسادِه إلىٰ جَابِرٍ ﷺ : يَخْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَصَّأُ بِالْمُدُّ ا (**) جَابِرٍ ﷺ : يَخْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَيَتَوَصَّأُ بِالْمُدُّ ا (**)

وفي «السُّسَ» أيضًا بوسادِه ولى أس ﴿ قَالَ. الْكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتُوصًا بَإِمَاءِ يَسَعُ رِطُليُسِ (١٧/٧ع: م) ، وَيَعْتَسِلُ بِالصَّاعِ» (٤).

(١) أحرجه الطحاوي في اشرح معاني الآثارة [٤٩,٢]، من طريق أبني الأخوص، عن تشديم بن كيسان الْمُالائِنَ عَنْ إِبْرَاهِيم النحمي، عَنْ عَلْمَهُ عَنْ عَائِشَةً ﴿ وَهُ به قال العيني الهد معدول بمشلِم بن كيسان؛ وإنه صعيفة النظر اقتحت الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيني [٨/٤٤]

(٣). مضيع تنجريجه في الذي قبده،

(٤) أخرجه أبو دارد في كتاب الطهاره/ باب ما يجرئ من العاء في الوضوء [رقم/ ٩٥]، وأحمد في الابسمد ٤ [٣/ ٥]، من طريق شريف، عَنْ
 عبد الله بن عيسى، عنْ عَبْدِ الله بُن حَبْر، عنْ أَنس بن مالك رائه به

وري عالم السار ع

ثمَّ وَجُهُ الاستدلالِ مهذِه الآثارِ [علَى] `` أنَّ الصاعَ ثَمَايِنَةُ أَرْطَالِ أَنْ نَقُولَ قَدَ ثَتَ أَنَّ النَّبِيُّ يَثِينًا كَانَ يَعْتَسُلُ بِالصَّاعِ ؛ وَلَكُنْ كَانَ مَقْدَارُه لِيسَ بِمَعْلُومٍ ، فَعُدِمَ قَد ثَتَ أَنَّ النَّبِيُ يَثِينًا كَانَ يَعْتَسُلُ بِالصَّاعِ ؛ وَلَكُنْ كَانَ مَقْدَارُه لِيسَ بِمَعْلُومٍ ، فَعُدِمَ دلك مِنْ حَدِيثٍ مُجَاهِدٍ عَلَ عَائشَة يَثِينَ } حَيْثُ قَدَّرَه بشمائِةٍ أَرْطَالِ ، وَلِأَنَّ رَسُولُ اللهِ يَثِينًا عَلَيْنَ أَنْ اللهُ لَيْنَ أَنْ اللهُ وَلَيْنَ أَنْ اللهِ يَثِينًا كَانَ يَوضَّأُ بِالمُدُّ.

عَدُيمَ مِنْ حَدِيثِ أَسِ عِنْ أَنَّ مَقْدَارَ النَّذُ رِظْلانِ ، فإذَا ثنتَ أَنَّ المُذَّ رِطْلانِ ؛ بلرمُ أَنْ يَكُونَ صَاعُ رَسُونِ ﴿ لِلهِ ﷺ أَرْنَعَةَ أَمَدَادٍ ، وهِيَ ثَمَايِيَةُ أَرْطَالِ ؛ لِأَنَّ المُذَّ رُبْعُ الصاع بِالإَثْقَاقِ ،

قَالَ أَبُو بِكِرِ الرَّارِيُّ ﴿ قَالَ ابنُ عُمَرَ ﴿ الكِمَا نُحْرِحُ صَدَقَةَ المِطْرِ بِالصَّاعِ الأَوَّلِ (*). الأَوَّلِ (*).

قَالَ العَاكِمُ الشَّهِيدُ ﴿ إِنْ الصَّاعُ الأَوَّلُ ثَمَانِيَةٌ أَرْطَالٍ ، وهُوَ مَخْتُومُ الْحَجُّاجِيُّ (*) . وهُو مَخْتُومُ الْحَجُّاجِيُّ (*) . وهُو رُبْعُ الهَاشِجِيُّ (*) وهُو صاعُ عُمَرَ ﴿ إِنْهِا (*) .

وقَالَ فَحَرُ الإِسْلَامِ: صَاعُ العِراقِ صَاعُ عُمَرَ ﴿ إِلَّهِ ، كَانَ قُفِدَ وَطَلَتُهِ الْحَجَّحِ حَنْ وُجِدَ ، وَكَانَ بَمُنَّ بِهِ عَلَى أَمْلِ الْعِرَاقِ ؛ فَيَقُولُ هِي خُطْبَتِهِ ﴿ قِيا أَهْلَ العِراقِ ،

قال الميني دطريق صحيح ا ينظر المحب الأفكار شرح المعاني والأثارة للميني [٢٤٧/٨]

⁽۱) ما بين المعلوضين رياده من البناء وارباء واواء والتناء واجا

⁽٢). ينظر: فشرح محتصر الطحارية بلجماص [٢٦٠٢].

 ⁽٣) الصاح المعبَّاجيُّ مَنشُوتُ إلى الْحجْرِج بن بوسف التقبيرُ ؛ الأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ وَأَطْهَرَهُ ، وَكَانَ يَشُو بِهِ مَلَى أَهْلِ الْجِرَاقِ وَيَقُونُ أَلَمْ أُخْرِجُ لَكُمْ صاح شُعَرَ ﴿ لِللَّهُ مُنظُونًا الطّلَبَة الطّلَبَة الألي حفص السمى [ص/٣٤]
 السمى [ص/٣٤]

 ⁽٤) الْهَائِمِيُّ هو ضَاعٌ تَشُوبُ إِلَى قَاشَمٍ، يَسِعُ سَتَّةَ هشر مَّا يَنظر الطِلْبة الطَّلِية الأين حفص البسعي [ص/٢٥].

 ⁽٥) ينظر قالأصل المحمد بن الحسن [٢٩٠/٢].

ويا أهلَ النَّمَاقِ والشَّقاقِ ومساوِئِ [١٠١٠] الأخلاق ، أَلَمْ أُخرِخُ لَكُمْ صاعَ عُمَرٌ ؟٥.

وصائح عُمَر، صائح رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُقَدَّرُ بِهِ الكَمَّارِ تُ بَخَصِّرَةِ الصَّحابةِ مِن غيرِ لَكِيرٍ مِن أَحدٍ مِنهم؛ فصحَّ أنه كانَ صاع رَسُونَ اللهِ ﷺ؛ لأنَّ مِي الرِّيادةِ وَالنَّقْصَانِ إِبطالَ (٣ ٣٠٤م) تَقدِيرِ النَّبِيُّ ﷺ؛ فلا يَجُوزُ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَحَصَرَ مَالِكُ بِنُ السِ اللهِ بِلَى أَبِي يُوسُف أُولادَ المُهاحرينَ والأنصارِ ، مَعَ كُلَّ واحدٍ مِنْهُم صَاعٌ ، يَقُولُ: أَحَرَبِي أَبِي عَن أَبِهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي إلى رَسُولِ اللهِ كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُم صَاعٌ ، يَقُولُ: أَحَرَبِي أَبِي عَن أَبِهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي إلى رَسُولِ اللهِ كَلُّ صَدَقَةَ العِطْرِ بهدا ، فقدَّره أَبُو يُوسُفَ فوجَدَه خَمْتَةَ أَرَطَالِ وَثُلُثَ رِطْلُ (١) ،

قُلْتُ: قَالَ الطَّحَاوِيُّ ﴿ اللهِ السمعَثُ أَبَا حَارِمُ * يَدُكُرُ أَنَّ مَالِكًا شُئِلَ عَن دَلَكَ فَقَالَ: هُوَ تَحَرَّي (٣) عَبُدِ الْمَلِكِ بِصَاعِ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ ﴿ إِلَيْهِ ﴾ .

فلو كَانَ عندَ أهرِ المَدينةِ صاعُ رَسُولِ اللهِ ﷺ بالنقُلِ المُسْتَعِيصِ ؛ لَمَا احتاجَ عبدُ المَلِكِ إلى التحرَّي،

على أنَّا نَقُول: العِيَارُ أَوْلَىٰ مِنَ التحَرِّي؛ لِأَنَّ التحَرِّي لا حَقِيقَة معه

⁽١) - النقل من الالتجريدة للقدوري [١٤٣٣/٣]٠

 ⁽٢) وقع في الأصل المدرم؛ بالنجاء المهملة! وهو تصحيف، واستثبت من قف؛ وقارة وقات، وقام؟

 ⁽٣) وقع بالأصل: الهي تجري، والبثيث من الله، وارا، واوا، والله، واجه.

 ⁽¹⁾ أحرجه الطحاوي في قشرح معاني الآثارة [٢١٦]، ضعفتُ أبّا خارِم بَدْكُرُ أنَّ عالِكًا شَيْلَ عَنْ ذَلِكَ به

قال العيبي الآبو حرم بديانجاء والري المعجمتين - واسمه عبد العميدين عبد العريز اليصري، أحد أصبحاب أبي حبيمة، وحكايتُه عن مالك منقطمة؛ لأنه لمُ يُكْرِكه، وأواد بعيد الملك حو ابن مروان بن المخكم أمير المؤمين، إينظر المحب لأفكار شرح المعامي والأثارة للعيبي [٢٥٣،٨]

قال: وَوُجُوبُ الْمَطْرَةُ بِنَعَلَقُ مَطُلُوعِ الْفَحْرِ مِنْ يَوْمِ الْمَطْرِ

يجلاف البيارك

وقد ذَكْرَ الطَّحاويُّ بإسادِه إلى مُوسَى بن طلحة `` وإبراهيمَ قالاً "عَيَّرُنا الصاغَ ؛ فَوْخَذْنَهُ حَجَّاجِبًّا، ` والْحَجَّجِيُّ، ثَمَايِيَةُ أَرْطَالِ بِالْبَعْدَادِيُّ⁽¹⁾.

والجوابُ عَمَّا رَوَاهُ أَيُو يُوسُفُ: فَنَقُولُ ۚ إِنَّ صَحَّ ذَلَكَ ؛ صَحَّى نَقُولُ بِمُوجِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجِيَّ أَصِعرُ مِنَ الهَاشِمِيُّ ۖ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّاجِيُّ ثَمَانِيَةُ أَرَطَالٍ ، وذَاكَ اتْن وَثَلَاثُونَ رِطْلًا ، وقَالُوا كُلُّ رِصْ عِشْرُونَ إِسْقَرُا (١)

ثمَّ التَّقديرُ بالأرْطابِ دولَ الأَصَّاءِ (١) ؛ لِعِرَّةِ الطَّعام عبدُهم ،

قَالَ أَبُو عُبَيِدةً''. ﴿ وَرُبُّهُ * مِنْهُ دِرْهَمِ وَلَمَايِيةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمَا ، وَزُنَّ سَبْعَةٍ * كذا مي (المغرب)

قُولُه ۚ (قَالَ وَوُجُوتُ الْفَطْرَةِ يَتَعَلَّقُ بِطُلُوعِ الْفَحْرِ مِنَ يَوْمِ الْفِطْرِ) ، أي: قالَ

(١) الْجِارُ الْمَعْيَارُ الْدِي يُقَاشُ به عَيْرًا ينظر اللمعرب في ترتيب المعرب، للمُطَرَّرِي [ص/٢٣٤]

(٣) أحرجه سعيد بن متصور في السمة (١٤٠٤)، والطحاري في الشرح معاني الأثارة (٣/٢).
 هن إثراهيم المحين ذال اعتراما صاغ عُمر فرحدْناة حجّماً.

(٤) هذا تفسير الطحاوي في اشرح بماني الآثار٤ [٢ ٢٥]

(a) بمثافيل، كذا جاء في حاثب الم

(١) الإَشْقَارَ: هو زُرُنَّ أَرِيمة نتاييل ويضِف يبعر النسان العرب، لابس منظور [٤/٣٤٥/ماده استر]

(٧) الأشاة حشم العلل (وهي لعه بعيم بالتشديد) والب (على وران علم) ، وهو كيل معروف يُكالُ به
الششل وهيره وقد مضئ التعريف به

(٨) في المعرب فأبو مُبيدِة

(٩) يعني الرَّمْلُ

(١٠) ينظر ا قالمعرب في تربيب المعرب؛ للمُطَرُّري [ص ١٩٠]

 ⁽٢) أخرجه الطحاوي في الشرح معاني الاثارة [٢/١٥]، من طريق عبي بن ضالح عن أبي إشحاقً
 عَنْ تُومَى بْنِ طَلَّحَهُ قَالَ النَّحَجَّاعِيُّ عَمْرُ بْنِ النَّحَطَّابِ رَقِيَّةٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مُعُرُوبِ الشَّمْسِ فِي الْيَوْمِ الأَحيرِ مِنْ رَمْصِانَ خَتَّىٰ إِنْ مَنْ أَسْلَمَ،

الشيخُ أبو الحُسَيْنِ (١/١٩٩٢/ء) القُدُورِيُّ ﷺ وَوْخُولُ الْعَلَىٰ، بَعَثَقْ بَطَّنُوعِ نَمَخُرُ مِنْ يَوْمِ الْهِطُرِ^(١)

يَعْيِي أَنَّ وَقُتَ الوُجُوبِ بِنَبْتُ بطلوع العجرِ الناسي من يوم العِطْر ، وبه أحد الشَّافِعِيُّ في القديم،

وقَالَ فِي الجديدِ: وتُتُه عروبُ الشَّمْسِ مِن احِرِ يومٍ مِن رمصان

له: أنَّ هَذِهُ صَدَّقَةُ الْفِطْرِ، فَكُمَّ يَدَّخُلُ النِيلُ مِن شُؤَالِ؛ يَخَفُّنُ وَفَّتُ الْفِطْرِ؛ لانتِهاءِ وجوبِ الصَّوْمِ جِيئِدِ

ولمنا: مَا رُوِيَ عَنِ ابِي عُمَّرَ إِنِينَ فِي اللَّشَنِ. قَالَ ﴿ فَرَصَىٰ رَسُولُ اللهِ اللهِ وَكَا مِنْ رَحْفِيالُ صَاعًا مِنْ تَغْرِ، أَوْ ضَاعًا مِنْ شَعِيرِ. ***

والفِطْرةُ مِن رَمضانَ: نظلوعِ العَجرِ الثاني مِن يومِ العِطْرِ، لِأَنَّ لَشُومَ والعِطْرَ مُنصادًانِ ، هَمَحلُ الصَّوْمِ اليومُ ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ نَحلُ الْيَعْرِ اليومَ أَيْفَ ، لِأَنَّ شَوَطَ لَتُصادُ اتّحادُ المَحلُ ، وَلِأَنَّهُ يومٌ يُضَافُ إلى العِطْرِ دائشَرَعٍ ؛ فَيْقالُ ، يومُ العِطْرِ ، كما يُصافُ إلى العِطْرِ دائشَرَعٍ ؛ فَيْقالُ ، يومُ الجُمُعَةُ ويومُ الأصَحَى ، ثمَّ الجُمُعَةُ والأصْحَى ، ثمَّ الجُمُعَةُ والأصْحَى ، ثمَّ الجُمُعَةُ ويومُ الأصَحَى ، ثمَّ الجُمُعَةُ والأصْحَى في اليوم ، فيسعي أنْ يَكُونَ الفِطْرُ في اليومِ أيضًا ، ويدلُ عليه قولُه ﷺ :

⁽١) - ينظر: فمجتمع القُدُّرَرِيَّة [س/٢١]-

 ⁽۲) ينظر الداماوي الكبيرة للماوردي (٣٦١/٣]، وقالمهدب في فقد الأمام الشاسي، بلشيراوي (۲)
 (۲) ينظر الداماوي الكبيرة للماوردي (٣٦١/٣]، وقالمهدب في فقد الأمام الشاسي، بلشيراوي

 ⁽٣) أحرجه البحاري في أبراب صدفة الفطر، بات فرص صدفه الفطر [رهو: ١٤٣٧]، ومسلم في
 كتاب الركاة باب ركاه الفطر على المسلمين في الثمر والشفير [رقم، ٩٨٤]، وأبر داود في
 [رقم/ ١٩١١]، من أبن فمر فيه يه،

أَوْ وُلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ يَجِبُ فِطْرَتُهُ عِنْدَنَا ، وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ ، وَعَلَى عَكْسِهِ مَنْ مَاتَ فِيهَا مِنْ مَمَالِيكِهِ أَوْ وَلَدِهِ لَهُ أَنَّهُ يَخْتَصُ بِالْفِطْرِ وَهَذَا وَقُتُهُ . وَلَنَا أَنَّ الْإِصَافَةَ لِلاحْتِصَاصِ ، وَاحْتِصَاصُ الْفِطْرِ بِالْيَوْمِ دُونَ اللَّيْلِ .

وَالْمُسْتَحَدُّ، أَنْ يُحْرِحَ النَّاسُ الْمِطْرَةَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَبْلَ الْحُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى ؛

«يِطُرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ (١٠٠٠)، أي وقُتُ يِطْرُكُمْ يومَ تُفْطِرُونَ ، وهدا لِأَنَّهُ ﷺ أصافَ اليومَ إلىٰ الهِطْرِ، مَعُلِمَ مهدا أنَّ الهِطْرَ (٢٠ المُعْتَبَرَ في اليومِ لا في اللَّيلِ

أَلَا تَرَى أَنَهُ كَانَ بُوجَدُ العِطْرُ في كُلِّ ليلةٍ مِن رَمضانَ ، ثمَّ لا يَتَعَلَّقُ الوُجُوبُ به ، وإدا ثبتَ أنَّ وقُتَ الوُجُوبِ يدْحُلُ بطنوعِ الفَجرِ ، فمَنْ ماتَ قَبْلَ ذلكَ سقطَتْ بطُرْتُه ؛ لِأَنَّهُ [١/١٥، م] لَمْ يدْرِكَ وقْتَ الوُجُوبِ ، ومَن أَسْلَمَ أَو وُلِدَ له بعدَ طُلوعِ الفَجرِ ؛ لَمْ تَجِبُ يَظْرَتُه ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنُ وقْتَ الوُجُوبِ مِن أَهلِ الْفِطْرَةِ .

قولُه: (وَعَلَى عَكُسهِ)، أي: على عكُسِ الحُكُمِ المَدكورِ، يَعْنِي: لا يجِبُ عَلَمًا؛ خَلافًا لِنشَّامِعِيُّ

(بِيها)، أي مي لينةِ المِطْرِ.

قُولُهُ: (وَالْمُنْشَخَبُ ۚ الَّا يُخْرِحِ النَّاسُ الْفِطِّرَةَ قَبْلَ الْخُرُوحِ إِلَى الْمُصَلَّى)،

 ⁽١) رواء أبو هريرة ذكره في فالسن، كذا جاه في حاشيه فمه

⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب إن أحطاً القوم الهلال [رقم/ ٢٣٣٤] ، ومن طويقه البيهقي في اللسن الكبرئ، [رقم/ ٢٠٧٩] ، والترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء الصوم يوم نصومون والفطر يوم تعظرون والأضحى يوم تضحون [رقم/ ٢٩٧] ، وابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاء في شهري العيد [رقم/ ١٦٦٠] ، والدارقطني في قسمه [١٦٣/٢] ، من حديث أبي هريرة ﷺ به

قال الترمذي؛ فعلما حديث حس غريب؛ وقال النووي فرّواهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّرْمِدِيُّ بِأَسابِيدَ حَسَيَةٍ، ينظر: قالمجموع شرح المهدب؛ للنووي [٢٧/٥].

⁽٣). وقع بالأصل: في اليعر؟. والعثيث من فق الدوارة، وقوة ، وقت الدوارة .

لِأَنَّهُ ١٨ كَانَ ١٥ هُ وَ إِينُحْرِحُ قَتُلَ أَنْ يَحْرُخَ لِلْمُصَلِّينَ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعْمَاءِ كَيْمَالُ

وهذا لِمَا رُوِيَ فِي الشَّسِ»، عنْ بابعٍ، عَن ابْن عُمر ﷺ، المُعادِ المُعادِ إِلَى المُعَادِ [١٩٩٠] قَالَ: ﴿ أَمْرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِرَى الْمِطْرِ الْ تُؤدَّى فَتَل خُرُوحِ النَّاسِ إِلَىٰ الصَّلاةِ · وكانَ ابْنُ هُمَرَ عَلَيْكَ يُؤدِّيهَا قَتَلَ ذَلِكَ بِالْبَوْمِ وَالْبَوْمِينَ الْ

وقد رُوِي: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ مُنْ أَنْ أَنْ يُخْرِحُ الْفِطْرَة قَالَ الحروحِ إِلَى الْمُعَلَّىٰ ﴾ '' · وحدَّثُ مُحَمَّدٌ بِنُ الحسرِ في اللَّاصُلِ اللهِ مَعْشَرِ '' عن العج عن ابنِ عُمَرَ عن رَسُولِ اللهِ فَيْكُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُهُم أَنْ يُؤَدُّوا صَلَقَة لَعظْرِ قَالَ أَنْ يَحْرُحوا إلى المُصَلَّى ، وقَالَ: ﴿ أَغُنُوهُمْ عَنِ الْمَشَالَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ اللهِ

(١) أحرجه البحاري في أبوات صدفه الفطر/بات الصدقة مل العيد [رقم ١٤٣٨]، ومستم في كتاب الركاة/ بناب الأمر بوحراح ركاة الفطر قبل الصلاة [رقم/ ٩٨٦]، وأبو تناود في كتاب الركاة الناب من من تؤدّى [رقم/ ١٦١٠]، من طريق موسئ بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عمر به وليس عند لبحاري ومسلم بقلل ابن عمر في أنجره

(٧) لَمْ أَجَدُه بهذا النفظ، والمشهور يبحوه ما أخرجه الحاكم في فمعرف علوم الحديث [ص ١٣١]،
 من طريق أبي مُعْشَرِ عَنْ تَابِعِ، عَنِ ابْنِ عُمْرَ فِي قال ٤٥٥ رَشُونُ اللهِ عَلَيْ بَفْسَمُها قبل أَنْ مُعْسِرُف مِنْ النَّهُ مَنْ اللهِ عَمْرَ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرِف مِنْ النَّهُ مَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرِف مِنْ النَّهُ مَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرِف مِنْ النَّهُ مَنْ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَمْرُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُونَا اللهُ عَلَيْكُونَا اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُونَا اللهُ عَلَيْكُونَا اللهُ الله

قلتُ: وبن هذا الطريق أحرجه ابنُ وهب في «الموطأة [ص ٧٧١]، والبيهتي في السن الكبرى» [رقم/ ٧٥١]، والبيهتي في السن الكبرى» [رقم/ ٧٥١]، على عَبْدِ اللهِ بْنِي غُمر، أَنَّ عالى وإذَا الْصرف رشولُ اللهِ عَلَيْ بن السَّلاة قَشْمَةُ بَيْنَهُمْ اللهُ اللهِ اللهُ البيهني الأَمَّا الْوَارُ أَنْ لَمْرِجةُ قَبْلُ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمْ وَشُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمْ وَشُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمُ وَشُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمُ وَاللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمُ اللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرُهُمُ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرَهُمُ اللهِ عَلَيْ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ، فَأَمْرُهُمُ اللهِ عَلَيْهُ أَنْ اللهِ عَلَيْكُ أَنْ سَمَّحَ إِلَى السَّلاةِ اللهُ ال

قال البيهقي - فأبُو مُمُثَرِ هذا مجيحٌ السُّدِيُّ الْمَدِينُِ ، طَرُّهُ أُوثَنَّ مَهُ - وقال بن عبد الهادي - الآاوِي هذا المعديث ، أبو معشر ، ولا يُحْتَجُ بمعنيه - بنظر - التعين التحيق لابن عبد الهادي [٢٧٢/٣] ، و قالدر اية في تنمريج أحاديث الهدايه الابن حجر [٢٧٤/١]

 (٣) أبو مقفر بحيح النَّندي، روئ من محمد بن كعب، ونامع دكره مستم في فالكبية كذا جاء في حاشية قامة وينظر قالكن والأسمادة لمسلم بن الحجاح [٨١٣/٣]

(ع). أخرجه: محمد بن التمس الثيبائي في فالأصل/ النعروف بالبينوطة [٢٤٧ = ٣٤٧] ،=

يَتَشَاعَلُ الْعَقِيرُ بِالْمَسْأَلَةِ عَنِ الصَّلَاةِ وَدَلِكَ بِالنَّقْدِيم

فَإِنْ قَدَّمُوهَا عَلَى يَوْمِ الْمِطْرِ جَارَ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى بَعْدَ تَمَرُّرِ السَّبَبِ فَأَشْهَ التَّعْجِيلَ فِي الرَّكَةِ

وَلا تَفْصِيلَ نَبُن مُدَّةٍ وَمُدَّةٍ . هُو الصَّحَمَّعُ ٪.

إلىٰ هما لَمُظُ وَالْأَصْلِ ۗ ` .

وَإِنَّمَا أَمْرِ بِالْإِغْنَاءِ ' لِنَلَا يَتَشَاعَلُ الْفَقِيرُ بِالسَّوْالِ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا يَخْصُلُ الإغْنَاءُ بَعْدِيمِ الْفِطْرَةِ ؛ فَيُنْتَخَتُ التَّقَدِيمُ

قولُه. (ودلك مانتقديم)، أي الإِعْنَاءُ عن السُّؤَالِ، أو عدَمُ التشاعُلِ عنِ الصَّلَاةِ بتَعديم العِطْرَةِ

قولُه، (وَلا تَفْصِيل بَيْن مُدَّةِ وِمُدَّةِ، هُوَ الصَّحِيخُ)، أي: لا تَفْصِيلَ في حوارِ تَقْدِيمِ الْمِطْرَةِ بِينَ مُدَّةٍ وَمُدَّهِ، بل يَحُورُ التَّقديمُ مطلقًا، هو الصَّحِيخُ(").

وقَالَ الشيخُ أَبُو الخسنِ الْكَرْجِيُّ، ﴿إِنَّ عَجَّلَ فَبُلَ يُومِ الْعِيدِ بِيومِ أَو يَومَيْسِ ﴿ يُحُورُهِۥ

وَرُوْئِ إِنَّ الْحَدِمِ إِبْرَاهِيمُ بِنَّ رُسُتُمَ فِي اللَّوادِرِةِ، الْعَنْ مُحَمَّدٍ عِلِينَ قَالَ ا

من أي معشر عن نابع عن ابن عمر رفي به
 قال بن صاكر ٥ عديث غُريب جدًّا مِن هَذَا الْوَجْه بهذًا اللَّمْظ، وَأَيْس إِسْنَادُه بِالْقَوِيّ٥، ينظر: ٥ البدر المنبر٥ لابن الماش (١٩١/٥)

 ⁽١) راد يعده في (ط) اوقيل يجور بعجينها في سمع الأحير من رمضان وقيل في العشر الأحيرة

⁽٢). ينظر: (الأصل/ المعروف بالبسوطة لمحبد بن الحس الشبيدي: [٢٤٩/٢].

⁽٣) قال في انبين الحائرة [٢١١/١] ولا تعميل فيه بين مده ومدة في الصحيح، وفي ١١٤٨ المحتارة [٢٨٨] وعامة المترب والشروح عنى صحة بتقديم مطبعاً، وهو المدهب لكن صحح صحح صحت دالنويرة [٧٨/١] التقديم بشرط دحول رمضال، وفي ١١تجوهر البرهة [٧٨/١] هو الصحيح، وهليه الفتوى، وهو محتار صاحب ١١ليجرة [٢٧٥/٢]

الله البياد ♦ الساد البياد ال

لو أَعْطَىٰ صَدَقَةَ العطُّرِ قَتَلَ الوقْتَ لَسَنَتُنِ } جازً ، وهو روايةً الحسّنِ عن أَبِي خَبَيَّةٍ ﴾.

قَالَ في «الخلاصة»؛ «ودكُرُ النَّب والسَّيْن وقع اتفاق، بن يخورُ مطَّعَهُ أو أدَّئ عن عشْرِ مِنثِينَ أو أكثرَ»(١).

قَالَ فِي النوازلَة؛ الوقَالَ الحسنُ بنُ زبادِ الوقالَ على يوم الفِطْرِ، أو أخَّرَها عَنْهُ؛ لا يَجُوزُ، فَإِنَّهُ حَقٌّ مُتعَلَقٌ بيوم الجند كالأصحبَه،

وقَالَ فِي السُوارَكِ» أَيضًا: «قَالَ حَنفُ بِلُ أَبُوتَ * ﴿ إِنْ غَطَى فِي شَهْرِ رَمَصَانَ أَرْحُو أَنَّ يَجُورَ ، وَيَهِ قَالَ أَبُو القاسم الصَّفَّارُ (١٤)، وسَعِيدً بِنُ خَلَفٍ» (*

قَالَ في «الخلاصة». «وهكدا ذَكَرَ الإمامُ مُحَدَّدُ بنُ المصرِ وقال معصَّهمُ لا يَجُورُ التَّعجيلُ إلَّا هي العُشرِ الأحيرِ مِن رَمصانَ.

والصحيحُ روايةُ الحَسنِ عن أَبِي خَيِعَةً ؛ لأنَّ السَّبَ رأسٌ يَمُونُه بِوِلَايتِه عليهِ

(١) ينظر: ﴿خلاصة الفتارئ» للبحاري [١/ق،٩٠].

(٣) ينظر «الدورال» لأبي البيت [ق ٩٦]

 (٣) هوة خلف بن أثيرب العامريُّ الْبُنْحيُّ. كان من أضحاب شحدُ ورُفَر ، وَله مشائِل ، وتعقّه على لي يُوسُف أَيُفيًا ، وَأَخِذَ الزَّهُد عَن إِبْرَاهِم بن أدهم وصحه شُدُّ (نوفين سنة، ٢١٥ هـ). ينظر ، فتاريح الإسلامة للذهبي [٢٩/٥] ، وقالجوام المعيه عنبد العادر المرشي [٢٣١٦]

(٤) هو أحيد بن عصمه أبر العاسم الصفار الشعني اللهيد الشحدُث كان إماماً كبيراً إلى برحنة بلغ نعقه على أبي حمير بهدوايي، وسبع منه الحديث وكان يُنفَ بد احمَّه، وصوَّب بعشهم أبها الخبيّة بالحاه المعجمة (بوهن سة ٣٣٢هـ) وهو أن سبع وثمانيي سة ينظر الليبواهر المضيقة لهيد العادر الفرشي [٧٨/١]، واللبقات السيَّة المعيمي [٣٩٣] واكتاب أعلام الأحيار من فههاه مدهب للممان المحدرة للكيوي [ق ١١٣ أ/محطوط راغب باشديري (رقم المحفظة ٤٤١)]

 (a) ينظر ۱۵ اسرران، الآبي الليث [و ۹۲] عال ابن نجيم وهو الصحيح وعليه نفتوى ينظر ۱۵ البحر الرائن، [۲۷۵/۲] وَإِنْ أَخَرُوهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ؛ لَمْ نَسْفُطْ وَكَانَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا ؛ لِأَنَّ وَجُهُ الْفُرْبَةِ فِيهَ مَعْفُولٌ ، فَلَا يَتَقَدَّرُ وَقْتُ الْأَدَاءِ فِيهَا بِحِلَافِ الْأَصْحِيّةِ ،

بنفيه؛ فجارَ التَّعجيلُ مطبقًا؛ لوُجرَدِ أَدَاءِ المُستَّبِ بعدَ وجودِ السبَّبِ، كالتَّعجيلِ في الرِّكَاةِهِ^(۱).

> قولُه: (وَإِنْ أَخَرُوهَا عَنْ يَوْمِ الْبَطْرِ ، لَمْ تَسْقُطُ) . وقَالَ الحَسنُ مِنْ زِيادٍ تَسْقَطُ قِياسًا عَلَىٰ الأَصْحِيَّةِ .

ولنا أنَّ وحَهُ النَّرْبَةِ فِي العِطْرَةِ مَعقولُ المعْنَى ، ولا تشقَّطُ بغَوَاتِ وقْتِها ، فَتَعْصِها بعدَ وتْتِها ، لِقَدْرِته عن مِثْلِها مِن عدِهِ قُرْبَةٌ ؛ لأَنَّ الصَّدَقَةَ عِبارةٌ عمّا يُدْفَعُ إلى الْفَقِيرِ نقرُبًا إلى اللهِ تَعالَى ، وهو قادِرٌ على دلك في جَميعِ الأوقاتِ ، بِحِلَافِ الأَصْحِبَّةِ إِذَا فَاتَ عن وقْتِه وَلا مِثْلَ الأَصْحِبَّةِ إِذَا فَاتَ عن وقْتِه وَلا مِثْلَ المُصَعِبَّةِ إِذَا فَاتَ عن وقْتِه ، حَبْثُ تَسْقَطُ ؛ لأَنَّ الشيءَ إذا فَاتَ عن وقْتِه وَلا مِثْلَ له مِن عدِ المُثَكِّلُفِ ؛ يَشْقُطُ ، كَثَرُفِ (١٥٥١م م) الوَقْتِ ، ورَمْيِ الحِمَادِ ، وَالأَصْحِبَةُ له مِن عدِ المُثَكِّلُفِ ؛ يَشْقُطُ ، كَثَرُفِ (١٥٥٠م م) الوَقْتِ ، ورَمْيِ الحِمَادِ ، وَالأَصْحِبَةُ له يَعْلَى الشَّعِسِ ليسَ بمَعْقُولِ كَدَلكَ ؛ لِأَنْهَا تحَصُلُ بإرافةِ الدَّمِ النَّحِسِ ، والتقرُّبُ بالذَّمِ النَّحِسِ ليسَ بمَعْقُولِ المُتَعْنَى ؛ فَتَشْقُطُ بعدَ فَوَاتِ وقْتِها ؛ لعدَمِ القُدْرَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً في سَائِرِ الأَيامِ ؛ ثنتَ العَجْزُ عنِ الإِثْبانِ بمِقْلِها ؛ الأَيامِ ، فَلَمَّا لَمْ تُشْرَعْ قُرْبَةً في سَائِرِ الأَيامِ ؛ ثنتَ العَجْزُ عنِ الإِثْبانِ بمِقْلِها ؛ ومَقَلَقْ .

والله 🍓 أعلم.

[هذا آجِرُ كتابِ الزكاةِ (' '، ويليهِ في الثاني ("' كتابُ الصُّومِ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ .

⁽١). يتطر: فتعلاصة الفتارئ! للبحاري [٩٠/١]،

 ⁽٣) جاء في حاشية والت؟ ابلَع مذبلة بالأصل وسماهًا هنئ مُصنّفه، وقد الحمد والسنّه بتاريخ سابع جُمادَئ الأولئ سئة ست وخصين وسخ مثة؛.

 ⁽٣) أي الدفتر الثاني من كتاب الحاية البيادة كدا جاه في حاشية ١٩٥٤

--

ووقَعَ العراعُ منه بأرَّالَ '' نصف الليلةِ المعادية عَشْرَةَ مَنَ المحرَّمِ منهَ منتَّ وعِشْرِينَ وشَبَهِجِائَةٍ ، بِخطَّ مُؤَلِّمِهِ الفقيرِ إلى اللهِ تعالى: ابنِ العَميدِ المدعوِّ بقِوَامِ الأَنْفَائِيِّ الفارَابِيُّ](۲)،

 ⁽١) أزّان بمنح الهمرة، وتشديد الراء المهملة، وبعد الألف بول، وهو إِقْلِيمٌ بأَدْرَبِيجالَ مُشْتَمل على
 پلادٍ كثيرَو، بِنَها حبرةٌ وبردغةُ وشَمْكُورُ وبنِبقال، وبنيه وأَيْنَ أَوْرِيجال نَهُرٌ يَفَالُ لَهُ الرَّسَ، وكلّ مَا
 جاوَرَه مِن باحيةِ المُشْرِب والشَّمالِ فَهُوْ مِن باحِيّه أَزَّالَ، وَمَا كَانَ مِن جَهَةِ الشَّرْق فَهُو مِن أَدْرَبِيجالَ
 يعظر، همعجم البلدال، لهافوت الحموي [٩٣٦،١] وقديل لب اللباب في تحرير الأسباب على تحرير الأسباب على تحرير الأسباب على تحرير الأسباب على تحرير الأسباب العجمي [٣٢٧/٣] وقائم العروس العربيدي [١٧٤/٣] مادة أرن]

 ⁽٢) ما يين المعلوفتين (يادة من الج)



[ينسب أنه ومن حسم) كتّ أن الصّوم معدد

اعْلَمْ أَنَّ الْفِيَاسَ أَنَّ يَكُونَ وَضَعُ كَابَ عَشَوْءَ فِي كِتَابِ الرَّكَاةِ؛ كَمَا فَعَلَّ مُخَمَّدٌ فِي اللّجامع الكبيرة؛ لأنَّ الصَّوْم عِادَّهُ عَبَّةٌ كَشَلاةٍ، يَجَلافِ الرَّكَاةِ؛ لأَنَّهُ عِنَادَةٌ مَالِيَّةٌ، إلَّا أَنَّ الرَّكَاء ثَمَّا كَاتَ بَابَ عَلَاهُ، كَدَ فِي قويه تعالَى فَوْرَالْ الرَّمِحُوةً ﴾ [عرب ١٤]؛ فشعه على تَشْوه

ثم ذَكَرَ الصَّوْمَ قبلَ الخَعُ، لِأَنَّ الحَعُّ عِدَّ مُرِكَّةٌ مِن تَسَعِيْ , ١٠ م. ا وَالْمَالِيُّ ، وَالصَّوْمُ عِندَةً بديئةٌ لا تعلَّقُ لها بِأَمَادِ أَصْلًا . وَالْمُفَرِدُ قبلَ المُّرَكِّبِ، وهذا ما عِندي مِنَ الوجَّهِ فِي مُناسِةِ الوضَعِ

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الصَّوْمَ فِي اللَّغَةِ هُوَ الإِنسَاكُ، قَالَ تعالَى ﴿ بِنَ مُدَرَّتُ يُنَرِّغُنِ صَوْمًا ﴾ إمريم ٢٦]، أي: صَمْتُ، كدا قَاله الْقُبِيُّ *

وفي اصطِلاحِ الشَّرْعِ، عِنارةٌ عن إنساكِ مخصُوصِ، في وقَتِ مَحَصُوصِ، [1-10-4-1] مِن شَخْصِ مُنْخَصُّوصِ بِبِيَّةٍ

ومَعْبِي بِالْإِمْسَاكِ المَحْصُوصِ الإمْسَاكَ عِي الأَكُلِ وَالثَّرْبِ وَالْحِمَاعِ.

رة) أما يين ال<mark>ممثر</mark>فتين أرياده من أفاة

 ⁽١) بنظر أدعريب المرآلة لاس فيه [ص ٢٧٤]
 والقُتيلُ هو عبد بله بن مسلم بن فيه الديوريُ النجري المعري الكاتب وعد مصت ترجمته

ط عبدالبيان 🗗

ومَعْبِي بِالْوَقْتِ المخْصُوصِ: النَّهَارَ ، وهوَ مِن طَلُوعِ الْعَجْرِ الثَّابِي إلَىٰ عُرُوبِ الشَّمْس -

وَيَغْنِي بِالشَّحْصِ المُخْصُوصِ المُشْلِمَ الطَّاهِرَ عَنِ الخَيْصِ وَالنَّفَاسِ. ثمَّ الأصلُ في وُجُوبِ الصَّوْمِ: الكتابُ وَالنَّسَةُ والإِجماعُ.

الَّمَا الكتابُ فقولُه تعالى. ﴿ فَمَن شَهِدَهِ عَلَيْكُمُ ٱلشُّهَرَ فَلْيَصُّهُ ۗ ﴾ [البغرة ١٨٥]

وَأَمَّا النَّنَّةُ: فَمَ رَوْىَ النِّحَارِيُّ هِي الصحيح؟: بِإِسْمَادِهِ إِلَىٰ ابِي عُمَرَ وَلَٰ اللهِ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ يَنْ الإِسْلامُ عَلَىٰ حَسْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِنَّاهِ الرَّكَاةِ، وَالحَعْ، وَصَوْمٍ رَمَضَانَ؟ (١).

وأمَّا الإِجماعُ فقد أَحمَعَ المُسْلِمُونَ مدُّ عصْرِ النَّبِيُّ ﷺ إلى يومِنا هذا على دلكَ.

وذَكْرَ في «الكافي» للحاكم الشَّهيدِ: عن شُخَمَّدِ بنِ الخَسنِ عن طَلَعةٌ بنِ عَمْرِو عَن شُجَاهِدٍ: «أَنه كَانَ يَكُرهُ أَنَّ يَقُولَ: جاءَ رَمَصَانً، وذهت رَمَصَانُ، وقَالَ: لا أُذْرِي لعلَّ رَمَهَانَ اسمٌ مِن أسماءِ الله تعالىٰه^(١).

⁽۱) مضرر تحریجه

⁽٧) أخرجه مجدد بن الحسن في االأصل [٢٤٤] من طريق طبحة بن عمرو الموصدي عن مجاهد وأخرجه الطبري في التعسيره [٤٤٤ = ٤٤٤] ، وابن عساكر في التاريخ دمشق [٢٢ / ٢٦] ، من طريقين قَنْ تُنجَاهِدِ اللهُ كَرِهِ أَن يُقالَ رمضان ، ويَقُرنُ لعلَّهُ اسمٌ من أشماهِ الله ، لَكِنْ بقُونُ كما قَالَ اللهُ عَنْهُ الطبري

قال البيهاي، الرُويَ ذَلِكَ مِن مُجَاهِدٍ، والطَّرِيقُ إِلَّهِ صَبِيفٌ، ينظر: االسند الكبرى؛ للبيهاتي [٣٢٩/٤]،

فأقولُ: ما قاله مُحاهدٌ مهر صعيف، لأنَّ التحاريُّ روى مي االصحيحة مُشتَدًا إلى أبي مُرَيَّرَةً، قالَ قال رشولُ الله ﷺ الداحاء رمضانُ تُححف النوابُ اللجنَّةِ، أبي مُرَيَّرَةً، قالَ عالى رشولُ الله ﷺ العالمة المحاديث النوابُ .

وفي االصحيح» أيضًا مُشَنَدُ إلى أبي هُريَزَة مِن قَالَ لَسِيُّ عَنَّةَ اإِمَا ذَخَلَ رَمَضَانُ فُتَحَتُ أَبُوابُ الشَّمَاءِ، وَعُلْقَتُ أَنُواتُ حَهِيْمَ، وَشُسَلت الشَّبَاطِينَ الْأَ

وفي الرا ١٩٦٠م] الصَّحِيحِ: مُسْنَدًا إلى أبي هُويَزَة عِنِي ، عن النَّبِيِّ وَهُ قَالَ، المَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاخْتِسَانًا؛ عُمِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مَنْ مَسُمِ، ومن صامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ عُفِرَ لَهُ مَا نَقَدَّمَ مِنْ دَسِمِهِ

وَلِأَنَّ رَمَضَانَ لا يَحْلُو اِتَا إِنْ كَانَ اسمًا حَاسًا لِلشَّهْرِ، أَو مُشْتَرَكًا يحُورُ الطلاقُه على الشَّهْرِ، وعلَى اللهِ تعالى .

فإنْ كَانَ الأوَّلَ: علا شَتَّ في جوارِ قُولِهِم جاءً رَمْضَالُ ، ودهت رَمْضَالُ

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الصوم! باب هل يقال رمضال أو شهر رمضال " ومن رأى كله و سعاً
 [رقم/ ١٧٩٩] ، ومسلم في كتاب الصوام باب فضل شهر رمضاك [رهم ٢٠٧٩] ، من حديث أبي
 هُزَيْرَةً رِقِكَ به-

⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الصوم باب عن يمال رمصاد أو شهر رمصاد ومن رأى كله واسعاً [رقم ١٨٠٠]، من طريق التي [رقم ١٨٠٠]، من طريق التي شهاب، عال الحبري ابْنُ أبي أبس، مؤمل النيسيس أنْ أبادً، حدَّثَةً أنَّ، سبح أن لمُزيَّرَة بالله به وحد سبلم وتبعد أبواب الرحمة هـ

 ⁽٢) أحرجه البحاري في كتاب الصوم! باب من صام رمضان إيماناً و حساناً وبيه [وهم! ١٨٠٣]،
 ومسلم في كتاب صالاء المسافرين وفصرها بناب الترعيب في قيام رمضان وهو التراويج [رهم!
 ١٧٦٠] د من حديث أبي مُرَيْرَةً ١٠٠٠ به

الله الله الله

وإنَّ كان النَّامي فكدن إلاّنَ المُشْتَرِكَ لا عُموم به في موضع الإثنات، وقد أُريد به الشَّهْر في قولِهم، حاء رمضان، ولا يُرادُ علَّوه نفيًا لنعُموم، وهذا كالحليم والخمند؛ يجُورُ إطلافُهُما على المحلوق، وإنَّ كان بحُورٌ إطلاقُهُما على الله تعالى

ثم لِصَوْمَ رَمَصَانَ سَبِتٌ، وشَرَّطٌ، ورُكُنَّ، وخُكُمَّ

أَمَّا السَبُّ عَاشَهُمُ ؛ بدلين الإصافه ؛ بأنَّ يُعالَ صَومٌ رمصان. وكد تَكَرُّ إِ الصَّوْمِ بِتَكُرُّرِ الشَّهْرِ دليلٌ على السَيَّة، إلّا أنَّ اللَّيلَ حرح عن أنْ يَكُونَ مَحَاً لِنصُّوْمِ ؛ يقولِه تعالى ﴿ فَالْفَرَبَ بَشْرُوهُنَ ﴾ الآية، فقي كُلُّ بومٍ سَبَّ لَصَوْمَهُ لِنصُّوْمٍ ؛ يقولِه تعالى ﴿ فَالْفَرَبَ بَشْرُوهُنَ ﴾ الآية، فقي كُلُّ بومٍ سَبَّ لَصَوْمَهُ

وأمَّا الشَّرْطُ؛ فأنواعٌ

شَرْطُ مُسَى الوُجُوبِ وهو الإسلامُ، والبنوعُ، ولا يُشْتَرطُ العقلُ لا لمُؤخَّوب. ولا للأَداءِ؛ ولهذا إذا جُنَّ في بعص لشَهْرِ ثم أدق يلْرِثُه الفصَّة؛ جلافَ لِلشَّافِعيُّ

بِجِلَافِ اسْتِيعَابِ الشَّهْرِ ؛ خَيْثُ لا يلرمُه الفَّصَاءُ ؛ للحرح

وَشَرْطُ وُجُوبِ الأَدَاءِ. وهَوَ الصَّحَةُ ، والإقامةُ

وَشَرُطُ (١٠٠٠هـم) صحَّةِ الأَدَاءِ وهوَ النَّهَارُ، والنَّبَّ، وَالعَّهَارَةُ عنِ الحَيْصَى وَالنَّمَاسِ،

وَالطَّهَارَةُ عَهِما لِيسَتُ بِشَرْطٍ لِلْوُجُوبِ؛ ولهذا يجِبُ عنى الْحَاثِصِ وَالنَّهَسَاءِ القَصَاءُ؛ ولكن لا يصحُّ أداؤُهما في رَمَضَانَ.

⁽١) ينظر: فروضة الطالبين؛ للنووي [٢٦٦/٦].

قَالَ الصَّوْمُ ضَرَّنَانَ وَاحِبٌ. وَيَعَلَّ فَالْوَاجِبُ صَرَّنَانِ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ مَرَمَانِ يَغَيِّبُهِ ﴿ كُصُومُ رَمُصَانَ ، وَالنَّذَرِ المُعَيِّنَ فِيخُورُ صَوْمُهُ بِيَةٍ مِنَ النَّيْلَ ، وَإِنْ لَمْ يَنُو حَتَّى أَصَّنِحَ أَجُرَأَتُهُ النَّيَّةُ مَا نَشِهُ وَبَيْنَ الرَّوَال

🚓 عده بينان 🧇

وأمَّا الرُّكُنُ * فهوَ الإِمْسانُ عَنِ المُعطِّراتِ الثلاث؛ أَعَنِي الأَكُلَ، وَالشُّرْتَ، وَالْجِماغَ،

> وَأَمَّا النَّحُكُمُ، فَهُو شَنُوطُ الْوَاجِبِ عَنِ لَدُّمَةٍ قُولُه: (قَالَ: الصَّوْمُ ضَرْبَانِ: وَاجِتُ، وَمُثَلُ).

أي قال النَّسِحُ (١٩٣٠) أبُو الحُسينِ الْقُدُورِيُّ ، وأر د بالواجِبِ الفرْضَ؛ لأنَّ الصَّوْم هي رمصان ثبت بدليلِ قَطْمِيُّ ولا شُبُهة هيهِ، والواحث هو الدي يَثَبُثُ بدلينِ هيه شُنهةٌ، كحر الواجِد؛ لكنَّ أرادَ به الفرْصَ مجارًا

قولُه (فالُواحبُ ضَرَّمَانَ مَنْهُ مَا يَتَعَلَقُ بِرَمَانِ بِعَيْهِ ؛ كَصَوْمٍ رَمَصَانَ، وَالنَّذُرِ المُعَيِّنِ)، والصَّمِيرُ في (مِنْهُ) راجعٌ إلى الواجِبِ،

وَالنَّذُرُ المُغَيِّنُ، مثلُ أَنْ يَنْدُرْ يَومَا يَغَيِّهِ ؛ بأَن قُلَ، ﴿ لَهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ غَدَّا)، أو قُلَ: ﴿ نَهِ عَلَيُّ أَنْ أَصُومَ يَومَ الحَمِيسِ هَذَا ﴾، أو اللهِ عَلَيٍّ أَنْ أَصُومَ هَذَا اليّومَ ، أو هذا الشَّهْرَ ﴾ .

قولُه: (قيجُوزُ صوْمُهُ بِبِيَّةِ مِن اللَّيْلِ)، أي- يَحُورُ صَوْمُ الواجِبِ المتعلَّقِ برَمانٍ بعَثِيه بِبِيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ^(٢)

⁽١) ينظر المحصر القُلُورية [ص/١٦]

 ⁽٧) أي من يعد غروب الشمس، وكفعه فعنه الابتداء الدية، وهو الأصل فيها غير أن باقية معناه الأ دحلو عنها، والا تصبح قبل العروب والا عنده، ينظر «البناية شرح الهداية» [٤/٤]

ej zur un de

اهْلُمْ أَنَّ الصَّوْمُ يَحتاحُ إلى النَّيَّةِ ، ولا يصحُّ بدوبها -

وقَالَ زُفَرُ الا حاحة إليها؛ إدا كان صحبحًا مُقيمًا

قَالَ القُدُورِيُّ فِي كتابِ (التقريبِ) قال أبُو الحسنِ الكرْحيُّ مَن حكَىٰ هذا عقد عَلِطَ ، وإنما قَال رُمَرٌ ' إنَّه يخُورُ بِئَةِ واحدةِ

وَجُهُ مَا رُويَ عَن رُفَرَدَ أَنَّ البُّهَ لَنشيبر إلى ١٥٠ مَ العبادة عن العادة ، فلا حاجه إلى التَّميبرِ ؛ لِأَنَّ يَرِم رَمْضَانَ مُتعَبِّنُ للصَّوْم ، فيخَصِّلُ بمحرَّد الإِمْساك

ولما وَوَلَه ﷺ الأَفْمَالُ بِالسَّاتِ، ﴿ وَلَأَنَّهُ وَصِّ مُصَودٌ نَعَيْمَ ، فَصَارِبُ السَّهُ فِي السَّامِ و السَّهُ مِن شَرَطِهِ كَالصَّلَاةِ وَالرُّكَاةِ وَالخَعِّ ، بَحَلاف الْوَصُّوم وَالْكُشُلُ ؛ حَبْثُ لا يُشْتَرَطُّ لهما السَّةُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسًا بِمَرْضَشِ مَعْصُودِيْنِ

ثُمُّ اهْلَمْ أَنَّ اللَّهُ يُخْتَاحُ إِلَّيْهَا لِصَوْمٍ كُلُّ يَرِمٍ

وقَالَ مالكُ: يصعُ بِيَّةٍ واحِدةٍ في أولِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ دُونَ سَائْرِ الأَيَّامِ ` · · لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ عِبَادَةً واحدةً ، يَكُميها بِيَّةً واحدةً كَالْصَّلَاةِ ·

ولما: أنَّ صَوَّمَ كلَّ يومٍ مَفصودٌ ينفُسِه؛ ألَّا تَرَى أنَّ الفَسادَ هي صَوْمِ يومِ لا يُؤثَّرُ هي صَوْمٍ يومِ آخَرَ، فاخْتِيخ إلى النِّهُ هي صَوْمٍ كلِّ يومٍ.

وقيائه على الصَّلَاةِ صعيتُ؛ لِأنَّ الصَّلَاةَ لا يتحمَّلُها شيءٌ يُنافِيها، وكانتِ النَّيَّةُ الواجِدةُ كافيةً، بِجِلَافِ الصَّوْمِ، فإنَّ أيامَ رَمَصَانَ تتحمَّلُها النَّبالي، وهي لينتُ

⁽۱) مصبح تحريجه-

⁽٣) ينظر الدمنع الجليل؛ لقُلَيْش [١٣٨/٢]، واشرح محتصر حديل؛ لمحرشي [٢٤٦٠]

وَقَالَ الشَّامِعِيُّ عِلَيَّ اللَّهُ لِللَّهُ لِللَّهُ مُرَّتُهُ

بِمُحلَّ لِمَصَّوْمٍ ، فإذا تمَّ صَوْمٌ يومٍ مِمَجِيءِ اللَّيْلِ ؛ اخْتِيخ إلىٰ النَّيْةِ في صَوْمٍ يومٍ آخَرَ حتى يعسِيرَ شَارِعًا فيمِ، كَصَوْمُ الطُّهَارِ.

ثُمَّ احْلَمْ أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ وصومَ النَّذِرِ الشَّفَيِّسِ يعيِحُ بِبَيَّةٍ قِبَلَ الرَّوَالِ. وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يعيِحُ إلَّا بِبِيَّةٍ منَ النَّيْلِ⁽¹⁾

ولنا ما زَوَى مُخَمَّدٌ مِي كتابِ ﴿الاستحسانِ ۚ أَنَّ أَغْرَابِنَا شَهِدَ بِهِلالِ رَمَصَانَ بعدَ الصَّمَحِ ، فَفَهِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شهادتَه ، وأمّز الباسَ بِالصَّوْمِ ('' .

وَرُّوِيَ [* ١٩٧ م] أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ جَوَّزَ صَوْمَ عَاشُورَاءَ بِيِّتِهِ مِنَ النَّهَارِ (*)، وذلك

(١) ينظر الدانهدي، في فقد الإمام الشامعي، للمري [١٣٨/٣]، وقالمهدت في فقد الإمام الشامعي،
 للشيراري [٢٣١/١].

(۱) أحرجه أبو داود مي كتاب الصيام/باب في شهادة الواحد على رؤية علال ومصال [وهم ٢٣٤٠]، والترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ ياب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم ٢٩١٦]، والسائي في كتاب الصيام/باب فيول شهادة الرحل الوحد على علال شهر ومصال [رقم/ ٢٩١٦]، والحاكم وابن ماحه في كتاب الصيام باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال [رهم/ ١٩٥١]، والحاكم في قالمستدرك [١٩٥٨]، من طريق مكرفة، في التي عباني قال هجاد أغربي إلى النبي الله والمائية أن لا إله إلا الله قال بمن قال الشهد أن المنافقة أن محمد أن الشهد أن المنافقة الله على المحمد أو المنافقة اللهدائية والدر قالما المحاكم عدد المحديث صحيح، ولم أن المائل في الناس فليشوشوا فعاء المحديث ضجيح، ولم أن المائل في المربح أحاديث الهداية الاس حجر ينظر فالمدر المنبرة لابن المنافق [١٤٥٥]، وقالدراية في الحريح أحاديث الهداية الابن حجر [٢٧٥]

وز عابه البية التها

كان فرْصًا يومئدٍ متعلقًا بوقْتِ بعيُّه

ثم لَمَّا حار صوْمُ عاشُورا، ببتةِ من النّهار، حار صوْمُ رمصانَ قِيَاسًا علمه، لِأَنَّهُ كَانَ مُشْتَحَقَّ العَيْنِ كَصَوْمِ رمصانَ، ولأنّ النَّبَة لَمَّا حاربُ هي اللّيْلِ ـ وهو ليسَ بوقْتِ لِلصَّوْمِ ـ فلِأَنْ يَجُورُ هي النّهارِ ـ وهو وقَّ لَصُّوْم ـ أَوْلَىٰ وأَخْرَىٰ كَالْـ عَلَىٰ بجلافِ ما يَثَتُ هي لَدُنة كفصه، رمصانَ ؛ لأنّ دلك اليومَ لا يتعيَّنُ لنقصاء إلّا بتقديم ليّه ، لكون النّص مشروعً فِه

فَإِنْ قُلْتَ، قال عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ ا يدلُّ على اشتِراطِ اللهِ من للَّيل

قُلْتُ * هذا الحديثُ في سنبه صَطراتُ، لا يصعُ الاحتجاجُ به، وقد طعل فيه أَبُو جعم الطَّحَوِيُّ * وَالْمُغْتَمرونَ من

(۱) أحرجه أبو داود في كتاب الصيام بات البه في الصيام [رقم 202]، واسرمدي في كتاب الصوم عن رسود الله كالله بات ما حاء لا صيام بعن به يعزم من بديل [رقم ٢٣٣٠]، والمسائي في كتاب الصيام دكّو ختلاهه بنافس بحير حقيقه في دنك [رقم ٢٣٣١]، واس مدحه في كتاب الصيام دكّو ختلاهه بنافس بحير حقيقه في دنك [رقم ٢٣٣١]، واس مدحه في إرقم ٢٧٠٠]، وأحمد في االمسندا [٢٨٧]، من حدث حقيقه رؤح تشيّ رفيج في في المنام لمن أيجمع الصيام قبل المنجر، فلا صيام لمن في روانه بنسبائي فعن لم يُبيّت الصّيام قبل المحجر، فلا صيام لمن مدحه الا جبنام لمن في بقرضة من النبل ا

قال ابنُ العلقى «صحّمهُ مَدَّارُ مُطْبِيُ والبحطينِ والسهميُّ ومال في المحلاقيَّات» رُواته تعالى ، وقال التَّريدِيُّ وَقُلُه أصبح، وقال ابن حجر ﴿ إِلْسَادُه صَحِح إِلَّا أَنَّه الْحَلَمَ فِي رَفَعَه وَوَقُعه ، وصوّب التَّريدِيُّ وَقُلُه ، ومِلْه ابن حجر ﴿ إِلْسَادُه صَحِح إِلَّا أَنَّه الحَلَمَ فِي رَفَعَه وَوَقُعه ، وصوّب التَّمَاتِيُّ وَقُلُه ، ومِنْهُم مِن نَمُ يَذُكُر فِيهِ خَفْصه ، ينظر فيحه المحتاح إلى أدله المنهاج الآس العلقي التَّمَاتِيُّ وَقُلُه ، واللّه وي تحريج أحاديث الهداية الآبن حجر [١ ٢٧٥]

(٣) حيارة الطحاوي ١٩٥٤ الحديث لا يَرْفَعُهُ الحُمَّاظُ اللَّهِينَ يَرْدُونَهُ عَي مَن شهابٍ ويحميمُون عبّه بيمِ
 اخْتِلامًا يُرجبُ اصْطِرات الحديث بِما هُو دُونَهُ وَلَكِنْ مَعَ دلك نُسُنَةُ وسَعْمِنَةً عَلَى خَاصِّى مِنَ الصَّوْمِ =

اعْلَمْ أَنَّ صَوَّم رَمْضَان فَرَيْصَةً؛ لِقَوْلِه تَعَالَى ۚ ﴿ كُبِّ غَيْصِتُمُ أَيْضِيَامُ ﴾ [عد، ٢٣] وعَلَى فَرُصِيْبِهِ الْعَقْد الْإِخْمَاعُ، ولهذا لِكُنْرُ حَاحِدُهُ ۖ وَالْمُنْدُورُ

أصحابه: مالِكٌ ومعْمَرٌ وابنُ عُبِيْنَة قد رووًا عنه هذا الحديث، وونفُوه على حفضةً ، ولمّ يرْفعُوه إلى النّبئُ ﷺ

وَلَسُ صِحَّ فَلَقُولُ إِنهَ عَامٍّ خُصَّ مِهِ الْعَصُ، وهُو النَّفُلُ، فَيُحَصَّ المُتنارعُ بِمَا دَكُرُنا،

أَقُ مُقُولً إِنَّ المُرَاد منه مَنِي الفصيلةِ والكمال، كفوله على الأضلاة لِحَارِ الْمُسْجِد، إلَّا فِي الْمُسْجِد، أَي: لا صِيام تَمَّ كَاملُ و مدليل أَنَّ ضَوْمَ النَّقْلِ الْمُسْجِد، إلَّا فِي الْمُسْجِد، إلَّا فِي الْمُسْجِد، إلَّا فِي الْمُسْجِد، إلَّا فِيام تَمَّ كَاملُ و مدليل أَنَّ ضَوْمَ النَّقِلِ اللَّهِ إِنَّا كَانَ نَشْمَلُه عَمُومُ النَّقِي، فَعُلِمَ أَنَّ المَارَاد منه ليس مَني دات الصَّوْمِ إلى ماه واله وهو الجواتُ عن قولِه اللَّا صِيَامَ لِمَنْ لَمُ يَنُو الصِّيام من اللَّيْلُ اللَّهُ

وَقَالُوا مَعْنَاةً: لا صَيَامَ لَمَنَ لَمْ يَنْوِ أَنَّ صَيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ، بَلَ نَوْئَ أَنَّ صِيَامَهُ مِن وَقُتَ وُحَوِدِ النَّبَةَ فِي النَّهَارِ ؛ فَاقْهُمَ،

قولُه: (ولهذا يُكُثرُ جَاحِدُهُ)؛ إيصَاحٌ لكونَ أنَّ صَوْمٌ رَفَصَانَ قَرِيصَةٌ، وهو بصمَّ الياءِ وسُكونَ الكافِ، يعني، يُخْكُمُ بكُفُرِ جَاحِدِهِ،

قَالَ صاحبُ قديوان الأدب؛ "يْقَالُ" لا تُكْفِرُ امْلَ قِبْلَيْكَ، أي: لا تَدْعَهُمْ كُمَّارُاهِ(؟).

وهُو الصَّرَةُ تُعْرِضُ الدي بسل في أثام بعينها مثل الصُّرَّم في تُكفَّرات وقصاء رفضال وقد أشبه دليشه بنظر فشرح معدي الأثارة للطحوي [22.8]

⁽١) - مضى تجريبه - وهو جديث صعيف لا نگب، وقد نضافرتُ كنماتُ النقاد و سُعدُين على توجبه

⁽٢) مضئ تخريجه قريبًا

 ⁽٣) ينظر، «ديران الأدب» للمارايي [٢٠٠/٢]

قولُه * (وسنتُ الأوْد الشَّهُرُ) ، أراد بالأول صوَّم رمصان

قولُهُ ۚ (وَكُلُّ بَوْمٍ مَسَتْ وُخُوبَ صَوْمِهِ).

هذا الذي قَالَه: مذهبُ الفاضي أَبِي ١١٠ رئدِ الدَّنُوسيُ ١٠٠ وصحر الإِسلام البَرُّدَويُّ ٢٠٠٠.

وقَالَ شَمْسُ الأَنْمَةِ السُّرْحَسِيُّ العدا عنظَ عبدي، بل في السبيّة للْوُخُوبُ الدِيالِي وَالْآيَامُ منواءً، فَوْ الشَّهْرِ اسمُ لَجُرُّهِ من الرَّمان، يشْبَمُلُ على الأيامُ واللَّيَالِي، وإنما حعله الشَّرُعُ بندَ لإطهار فصيعةِ هذا الوقت

وهذه الفصيلةُ: ثابِتةٌ للبيالي والأيام جُميعًا، والرَّاويةُ مخفوطةٌ في أنَّ ض كان مُعِيقًا في أولِ لَيُلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ ثمَّ خُنَّ قبلَ أنْ يُصْبح، ومضى الشَّهْرُ وهو مَحبونٌ، ثمَّ أفاق، يلْزَمُه الفَضَاءُ، ولو لَمْ يتقرَّرِ السبَثُ في حفَّه بما شَهِدَ مِن الشَّهْرِ في حالِ الإفاقة؛ لَمْ يلزُمْهُ الفَضَاءُ،

⁽١). وقع بالأصل فأبوة والمتب من ففاة، وقراء وقواء وفات الدوهية

 ⁽۲) هو عبيد الله (أو عبد الله) بن تحمر بن عبسى بدئوبني أبو ريد صاحب كتاب ١٥٤ أشرار ٥ و «تقويم الأدنّه وأول من وضّع علم المحلاف كان من كبار المدعيّة القصهاء مشر يُشرب به المثل (توهى سنة: ١٤٣٤هـ)، وَهُوَ ابْنُ ثلاث وسنّبنَ سنة

والدُّبُونِيِّ يَمِنِعُ الدَّالُ الْمَهْمَنَةُ وَخَمَ أَنَاهُ الْمَقُوطَةُ بِنَقْطَةُ وَاحِدَهُ ، وَفِي آخرِهَا سِينَ مَهْمَالَةً بَعَدُ أَبُوالُو ، فَلَهُ السِّبَةِ إِنِي الدَّبُونِيَّةِ ، وهِي بَنِيدَةً بِينَ بِنِحَارِي وَسَمَرَقَتُ بِنِظَرَ الْأَلْسَابُ مُسْتِعَانِي [10-1-7-12] ، واالجراهر المصية؟ لعبد العادر القرشي [1-774] .

⁽٣) ينظر التقويم الأذله للنبوسيّ [ص١٦] ، فكر مرصول، ليردوي [ص١٤٧]

⁽²⁾ ينظر الأصول المرخبية [١٠٤/١]، اللكاني شرح أصول الردوية [٣ ١٧٢٥]، الكشف

والحقُّ عِدي، ما قَالَ الفاصي أَبُو رَبِدٍ، لأَنَّ الله تعالى للهُ أَدِ أَلَا اللهُ تعالى للهُ أَدِعَ الجِمَاعُ
والأكُلُ وَالشَّرْتَ فِي لِيالِي رَمضَال بِفُولِه تعالى ﴿ فَالْفَلَ بَشِرُوفِنَ وَأَبْتَعُواْ مَا كَتَبَ
أَلَّهُ لَكُلُو أَوَكُلُواْ اللهُ ١٩٨٨ مِ الرَّشَرُولُ حَتَى يَتَذَبِّلَ لَكُمْ أَفْتِهُ لَا أَنْفِل مِن الْمُؤْمِدِ لَا لَشُودِ
مِنَ الْفَاتِدِ ﴾ [العرم ١٩٨٧]؛ حرِّجَتِ الديالِي عن محلُّبةِ الصَّوْم، فلحالُ أَنْ يَكُونَ ستَّ
لوجوبِ الصَّوْم ما لبسَ يِمْحُلُ لأداء الصَّوْم،

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الصَّوْمُ لا يصِحُّ في اللَّبالي أَصْلًا، لا أَدَاءً، ولا قصاءً، ولا مُلاً ؛ ولا مُلاً ؛ ولا مُلاً ؛ ولا مُلاً الصَّوْمُ على الصبيِّ إذا اللَّمَ لِأَوَّلِ الصَّبح، مع أنه لَمْ يَشْهِدِ البيلُ () بالِعاً ،

فَإِنْ قُلْتُ ۚ قَالَ اللهُ تعالىٰ، ﴿ فَمَنَ شَهِـدَ مِـكُمُ ٱلثَّـهُـرَ فَلْيَصُعْهُ ﴾ [البعرة ١٨٠]، أي عليضُم الشَّهْرَ، وهو اسمٌ شامِلٌ للأيامِ واللَّبالي حَميعًا، عدَلَّ على أنَّ الشَّهْرَ هو السبَبُ، لا الأيامُ وخُدَها،

قُلْتُ لا نُسنَّمُ أنه ذليلٌ على ما قُلْتُمْ؛ لِأَنَّ تقديرَ قولِه: ﴿ فَلْيَصْمَهُ ﴾ عَلَيْضُمْ فيه، أي: في الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ مُعمولٌ فيه، أُجْرِيَ مُجْزَى المُعمولِ بهِ اتَساعًا، كما في قولِكَ الذي سِرْتُه يومَ الجُمعةِ، أي سِرْتُ فيه، وكما في قولِ الشَّعِرِ:

ويَوْمًا شَهِدْناهُ شُلَيمًا وصَامرٌ (``

الأسرارة لليحارئ [٢/٥٠٥]، فكتف الأسرارة طسمي [٢٠٦١]، فجامع الأسرارة لنسكاكي
 [٦١٥/٢]

 ⁽١٠) وقع في الأصل (الصورة)، والمثبت من اوا، والما والرك، وقائلًا، والما،

⁽٣) هذا صدَّرُ بيْت لرحُل من بني عابر، وهو من شواهد سبويه في الكتاب [١٧٨، ٦] وتعامه ويؤمساً شسهدباهُ شسلهماً وقسامرًا ﴿ قليلًا سبوى الطَّني النَّهَالِ تُوافِلُه ومرادُ السؤلُف من الشاهد الاستدلالُ به على جوار أنَّ بجري المعمولُ فيه مجرى المعمود به إ من باب الاتُساع والسجار بنظر فعمي الليب الابن عشام [من ١٥٤]

ومستُ النَّاسِ النَّمَرُ، والنَّيَّةُ من شرَّطه ، وسُنِّيَّةً ونفسيرةً

أي: شهلُنا فيه،

ثم بمّا كان الشّهْرُ ظرفَ بنصَّوْم؛ لَمُ يفيص اسبعاب المطَّروف، فلَمْ بدُلِّ على أنَّ مجموعٌ بشّهْر سبتٌ، بن الأبامُ أساتُ لوجوب صومه، لا اللّيالي؛ لما تنوّل، ثم كلُّ يومٍ مغارُ لصوْمه؛ بخيتُ بطُولُ بطُولَه، ويقَصُرُ بقصره

والحواتُ عن الزّواية التي رواها شمسُ الأنفة فأقُولُ إِنَّ دلك منفُوصُّ بما تُبتُ مِن أَصُولِ أَصِحابِها ۚ أَنَّ الحَول إِذَا المَنَّدُ فَصَارَ أَسْتُوعَتَ لَدَّشَهُرَ فِي الصَّوْمِ، وزائدًا على اليومِ والليلةِ فِي الصَّلاء؛ لا للرَّبُه الفصاءُ، للرُّوم الحرح

وقد (١٩٠٩/١) قَالَ شمشُ الأنفَّة مُنْتُه أيضًا في آخرِ أصوله في بناب الأَفْلِيّة الأَدْمِيِّ اللهُ بعدُم لزُوم العصاء على المختُون (إذا المُنوَّعب خُبولُه الشَّهْر ، والمعنى فيه لرومُ الخَرْحِ بالْمُصاءِ ، ودلك حاصلُ (سواءً أدق أوّل اللَّيْل من الشَّهْرِ ، أو لهم يُمثَّى

> قولُه: (وسبُ النَّامِي النَّذَرُ)، أراد بانتامي، صوْمَ النَّدُرِ المُّمَيَّسِ، قولُه: (والنَّيَّةُ مِنْ شَرْطه)، أي مِن شَرْط الصَّوْم.

قولُه: (وسَبُيِنَهُ وتفْسيرهُ)، أيْ سَبُيِّنُ شَرْطَ الصَّوْمِ وهو النَّيَّةُ، وسَنُنيِّنُ تَفْسِيرَ دَلِكَ الشَّرْطِ،

وأَرَادَ بِبَيَانِ النَّيْرَ: مَا ذَكَرُهُ بَعَدُ هَدَا عَـذَ قَرِلُهُ ۚ (وَالْأَنَّهُ يَوْمُ صَوْمٍ فَيَتَوقُف الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى النَّبِيِّ المُنْأَخُرةِ (١٩٠٨) المُقْتَرِنَةِ بِأَكْثَرِه).

وأرادَ بِبَيَانِ التَّعسيرِ: ما دُكرُه بفَولِه ﴿ ﴿ وَاللَّيُّةُ لِتَعْبِيهِ لِلَّهِ تَعَالَىٰ ﴾ ؛ لِأَنَّ اللَّيَّةَ

⁽١) يظر الصول المرجبي، [٢٣٨، ٢]، الصول البردوي، [ص/٢٣٠].

وَخُهُ قَوْلَهِ فِي الْحَلَافَيَةِ قَوْلُهُ ﷺ. ﴿لَا صِيامَ لِمِنْ لَمْ يَنْوِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ، وَلِأَنَّهُ لَمَّ فَسَدَ الْحُرَّةُ الْأَوَلُ لِعَقْدِ اللَّهِ فِسَدَ النَّهِي صَرُورَةَ أَنَّهُ لَا يَتَجَرَّأُ ، بِحِلَافِ النَّقُلِ ؛ لَأَنَّهُ بِتَحَرَّأُ عِنْدُهُ

عِدرةٌ عن تغيير بعص المُختملات، فكانَ ما دكره تفسيرًا لللهُ

قُولُه: (في الحلافيّة)، أي، في المسألة الحلافيّة، وهي أنَّ النَّه بعد لطُّمْحِ قَالَ الرَّوال يُخْرِثُهُ عَامَاءُ ؟؛ حلافًا للشَّافِعيِّ ''

قولُه. (لأنهُ متحرَّأُ علدهُ)، أي لأنَّ صَوْمَ النَّسِ يَتخرَّأُ عند الشَّافِعِيِّ، فلمَّا كان مُتحرُّنَ لا يَفَسُدُ بَفَفَد النَّهِ في أَوَّلِ النَّهَارِ، ويكونُ له تَوْ تُ مِن وَقْتِ وُجوهِ النَّهُ، لا من أولِ النّهار، ولكنَّ هذا إذا لَمْ يأكلُ في يومِه دلِك

وصحّح بعصُ الشارِحينَ النَّبَةَ بعدَ الرَّوَالِ فِي النَّفِ عَذَ الشَّافِيمِيِّ عَلَىٰ أَحَدِ قولَيْه، وهو صحبحٌ؛ لِأَنَّهُ قالَ فِي ﴿وَجِيزِهُمِه، ﴿وَتَحَوِرُ بِيَّهُ النَطْوَعِ قِبَلَ الرَّوَالِ، وَبعدُه [٢/١٩٤٤/ء] قَولانِ (١٠) * ''

لكنّ الإمام علام الدّين العالِم الشّمَرُ قَلْديُّ قال في «طريقة الحلاف»: «أجمّعوا على أنَّ صوْتُ لا يتأدّى بِيَّةٍ بعدَ الرّوال»(٥٠)، ويجُورُ أنْ يُرِيدُ بهِ إجماعَ الصّحابةِ والتابعين.

⁽١) ينظر ١٥ بخوهر و البيرة [١٣٦] . ١٤ لماية ؟ ٢٠٨] . ١ سايه شرح الهداية [٤] .

⁽٣) ينظر ١٠ لحاري الكبيرة [٢٠١٦] ٥٠ للحسوع؛ [٤٧٩] ١٠(وصه الطالبين) [٣٠٦٣]

 ⁽٣) عي قاليديو المحور بيه النظوع فين الروال (م)، وبعده قولان) ريضي بـ (م) الرمو به يلى
 الإمام مالك ويعني بـ (ر) الرمو به إلى نشرني، كما نشق على دلك في المقدمة ينظر فالوخير
 في فقه الشافعي، للغزائي [1/1-1]

 ⁽²⁾ ومنجار المصابف صاحب الهداية عنى عود ابن شريح ينظر ٩ نوخير مع العزيز شرح الوجيرة للغرائي [١٨٤/٣].

 ⁽a) ينظر الطريقة المعلاماة للعلاء السعرفدي [ص ٢١]

وَلَنَا قَوْلُهُ ﴿ لِللَّهِ مِنْدَ مَا شَهِدَ الْأَعْرَائِيُّ بِرُوْيَةِ الْهِلَالِ ﴿ أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلُنَّ بَقِيَّةً يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلُ فَلْيَصُمْ ﴾ وَمَا رَوَاهُ مِحْمُولُ عَلَىٰ مَفَى الْفَصِيلَةِ وَالْكَمَالِ

أَوْ مَعْدَهُ ﴿ أَي ﴿ لَمْ يَنُو أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ ، وَالأَنَّةُ يَوْمُ صَوْمٍ فَيَتَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَرَّاهِ عَلَىٰ اللَّهِ الْمُتَأْخُرَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِأَكْثَرِهِ كَالنَّفُلِ.

وهدا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ رُكُنَّ واحدٌ مُهْنَدًّ، وَاللَّبُّةُ لِتَغْبِينَهِ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فَيَتَرَجَّحُ

قُولُه: (مَخَمُولُ عَلَىٰ نَفِي الْمَصَيِلَةِ) ، وقد بيُّكُه

قولُه ((أَوْ مَعْمَاهُ لَهُ إِنِّ لَمْ يَثُو أَنَّهُ صَوْمٌ مِنَ اللَّيْلِ) ، أَي: مَعَمَىٰ قولِهِ الله : الاَ صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَثُو الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ (() ، لا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يَثُو أَنَّ صِيامه مِنَ اللَّيْلِ ، أَي ، بَلَ مُونَ أَنَّ صِيامَه مِن وَقْتِ النَّيَّةِ ،

قُولُه. (وهذا لِأَنَّ الصَّوْمِ رُكُلُّ واحدٌ مُبْتدُّ -). إلى آجِره.

وهدا إشارةً إلى توقُّفِ الإِمْسَاكِ المَوْجُودِ هي أَوَّكِ اليومِ على النَّيَّةِ المُثَأَحَّرَةِ المُقْتَرِنَةِ بِأَكثرِ اليومِ-

بِيَانُهُ: أَنَّ الطَّوْمَ عِبَارَةً عِي الإِمْسَاكِ عِي المُفَعِلُواتِ النَّلاثِ فِي النَّهَارِ ، وإنَّمَا شُرِطَتِ النَّهُ ؛ لِيَعَيُّنَ دلكَ الإِمْسَاكُ اللهِ تَعالَىٰ مُمُثَارًا عِنِ الْحِمْيَةِ (*) والعادةِ ، فلَمَّا وُجِدَتُ فِي جميعِ النَّهَارِ ؛ لرُّجُحانِ جانبِ الوُجودِ بالكَثرةِ ؛ لأَجُحانِ جانبِ الوُجودِ بالكَثرةِ ؛ لأَنَّ الكَثرة مِن بابِ الوُجودِ كما في النَّفلِ ؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهما عِبَدَهُ إِمْسَاكِ ، تَفْتَقِرُ إلى النَّةِ ، فلمَّا جازَ في النَّقلِ بِالْإِجْمَاعِ _ لِمَا فَلْمَا مِنَ الرُّجُحانِ

⁽۱) مضئ تحريجه

 ⁽٣) الْجِنْيَة الإقلال بِن الطُّعَام وَنَحُوه مِمَّا يَضُرُّ ينظر فناح العروسة لنزَّبيدي [٤٧٧/٣٧] .مادة حمر]

بِالْكَثْرَةِ خَنَنَةُ الْوُجُودِ بِحِلَافِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ؛ لِأَنَّ لَهُمَا أَرْكَانًا فَيُشْتَرَطُ قِرَالَهَا بِالْعَقْدِ عَلَىٰ أَذَائِهِمَا

وَيِخِلَافِ الْفَضَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى صَوْمِ دَلِكَ الْيَوْمِ وَهُوَ النَّفُلُ ، بِجِلَافِ مَا يَعْدَ الرَّوَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدُّ اقْتِرَانُهَا بِالْأَكْثَرِ فَتَرَجَّحَتْ جَبَةً الْفَوَاتِ ، ثُمَّ قَال فِي االْمُحْتَصِرِ ؟ ﴿ مَا نَئِنَهُ وَبَيْنَ الرَّوَالِ

بالكَثرةِ _ حارَ هما بالقِياسِ الصَّحيح

وما قَالَه الشَّامِعِيُّ مِن فسادِ الصَّوْمِ بِفَقْدِ النَّيْرِ فِي أُولِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمُ فرضي ، فهو يرْجعُ إلى معنىٰ في الحالِ ؛ لِأَنَّ الفَرْصِيةَ حالٌ مَغْتَرِضُ على داتِ الصَّوْمِ ، والتُرْجيعُ بالداتِ أَوْلَىٰ مِنَ التَّرِحيعِ بالحالِ، وهذا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ [٢٠٠٠٠،] والحجُ ؛ خَيْثُ يُشْتَرَطُ اقْتِرالُ النَّهِ بحالةِ الشُّروعِ فِيهِما ًا ، ولا يُغْتَبَرُ معدَ الشَّروعِ ،

ولا يُخْفُلُ الأكثرُ مِنامَ الكُلُّ ؛ لِأَنَّ لَهِمَا أَرِكَانًا مُحتلِمةً ، مِثلَ الزُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالوُقوفِ وَالطُّوافِ ، وليسَ كذلكَ الصُّوْمُ ؛ فإنَّه رُكُنَّ واحدٌ ، وهو الإِنسَاكُ في جَميعِ النَّهَارِ ، فَجُعِلَتِ اللَّيَّةُ المَوْجُودَةُ في أكثرِ الإِنْسَاكِ كَالْمَوْجُودَةِ في جميعِ النَّهَارِ ، فَجُعِلَتِ اللَّيَّةُ المَوْجُودَةُ في أكثرِ الإِنْسَاكِ كَالْمَوْجُودَةِ في جميعِ الإِنسَاكِ ، ولا يَرِدُ عليها القَصَاءُ ، حَيْثُ يُشْتَرَفُ اللَّهُ فيهِ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لأنَّ يومَ القَصَاءِ ؛ إلاَ مُنوقِف على صَوْمِ النَّفلِ ؛ لكويه هو المَشروعُ الأَصْلِيُّ فيه ، فلا يتَعيَّنُ للقَصَاءِ ؛ إلاّ بَعْديم النَّهُ .

قُولُهُ ۚ (جِمَّةُ الْوُجُودِ)، وهي بالْفتَخَاتِ؛ بمعنَىٰ الجانِبِ.

قولُه: (قَالَ فِي «الْمُحْتَصِرِ» مَا نَيْنَةُ وَبَيْنَ الرَّوَالِ).

آي: فَالَ هِي ٥ مختصر الفُدُورِيُّ ؟؛ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ حَتَّىٰ أَصْنَحَ أَجْرَأَهُ النَّبَّةُ مَا بَيْنَةً

 ⁽١) وقع بالأصل البهاة والبنيت من المناء واراء والاناء والناء واما

وبَيْنَ الرَّوالَ» أَنَّ والمدكورُ في «مختصر الكرْحيُّ»، و«محتصر الطَّحاويُّ» (""). وفي الشرحيُّن لـ«محتصر الطَّحاويُّ» لأبي بكرِ «لراريُّ أَنَّ والإمامِ الأُسْبِيخَابيُّ (""). كما في «القُدُّوريُّ»،

(و) شَرط (في اللجامع الصعير الله ") أن تقع النّبة (قبل مصف النّهار وهو الأصلح)؛ لِأَنَّ النّية (بما تصلح إدا وقعت في النّيل أو في أكثر النّهار، والنّيّة الواقعة في أكثر النّهار الله و النّبة الواقعة في أكثر النّهار الله و المختصر الله و النّهة في أكثر النّهار الله و المختصر الله و النّه أن النّهار عبارة عن رماني شُمّتد مِن طُنُوع (١٠٠١ه م) الفَحْر عضادق إلى عُرُوب النّمنس، وهو قول أصحاب الفقه والنّغة.

ولهذا إلى ١٩٠٤ قَالَ صَاحِتُ الديوان الأدب»: ١١ لنَّهارُ: صِدُّ اللَّيلِ ١٤٠٠ ويَستهِي اللَّيْلُ بطُلوعِ الصَّادِقِ.

(وَبِصْعِهِ) مِنَ الفَجْرِ الصَّادِقِ إلىٰ (الصَّحْقَةِ الْكُبْرَى) ، علَا بُدُّ مِن وُقوعِ السُّيَّةِ

 ⁽١) زاد بعده في (ط)، الآ (نئ وقت الزوال».

⁽٢) ينظر: المنحصر القُدُّرُريَّة [ص/٢٢]

⁽٣). ينظر، فمخصر الطحاوي، [ص/٥٣]،

⁽¹⁾ ينظر الاشرح محتصر الطحارية لنجصاص [٤٠١/٢]

⁽a) ينظر فشرح محتصر الطحاري، الأسيحابي [511]

⁽٦) ينظر ١١لحامع نصعير مع شرحه لنافع الكبيرة [ص ١٣٧]

⁽٧) ينظر: فديوان الأدب، للفارابي [٢٧٩/١]

فَتُشْتَرَطُ اللَّيَّةُ قَنْعَهَا ، لِيَنْحَقَّقَ فِي الْأَكْتَرِ .

ولا فرْق نَيْنَ النِّسَافِرِ والْمُقِيمِ، خلافًا لِرُفر ﷺ؛ لِأَنَّهُ لا تَفْصِيلَ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ.

🏖 غايه البيال

قَـلَ الصَّحْوَةِ لَكُثْرَىٰ؛ لِيكُونَ فِي أَكثرِ النَّهَارِ.

قولُه، (قتلها)، أي قبلَ الصَّحْوَةِ لَكُيْرِي

قولُه: (ولا فرق مين النُسافِرِ وَالْمُقيم، خِلاقًا لرُفر)، أي لا فرق في خَوازِ النَّيَّة من اليوم قبل مضّفِ النَّهارِ بينَ المُسَافِرِ والمُقِيمِ عَمَدًا

وقال رَّفْرِ. لا يحتاحُ المُقِيمُ الصَّحيحُ في رَمَضَانَ إلىٰ النَّهِ، وَالْمُسَافِرُ يَحتاحُ اللهاء لكنه ينُوي من اللَّبُل، فإذا نَوَى بعدَ الصَّبحِ فلا تجورُ، وهذا لِأَنَّ النَّيَّةُ للنَّبِينِ أَا وَالصَّوْمُ مُنعِيِّنٌ في حَقَّ الصَّحيحِ المُقِيمِ؛ فلا حاجة إلى النَّةِ

أمَّا المُساقِرُ، فإنَّ الصَّوْمَ ليسَ بمتعيِّرٍ في حقُّه؛ لعدَمٍ رُجُوبِ الأَدَاءِ في المحالِ.

ولما: قولُه ﷺ اللَّاقِمالُ بِالنَّيَّاتِ، ('') وحدِيثُ الأَعرابِيُّ الدي شهِدَ بِرُوْيَةِ الهلال بعد الصُّنحِ ('')، والقياسُ على النَّفلِ، وإلكارُ الكُرْجِيُّ على ما حُكِيَ عن رُفَرَ مِن قَبْلِ هذا،

قُولُه: (لَا تُمُصِيل _ وهو بالصَّادِ النُّهملةِ _ فِيمَا ذَكرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ).

أَرَادَ مِهِ: مَا دِكْرُهُ بَقُولِهِ ۚ (لِأَنَّهُ يَوْمُ صَوْمٍ فَيَتَوَقَّفُ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِهِ) . .

⁽١) وقع بالأصل اللتعين، والمتب بن العداء وقرف وازف والعا، وامة

⁽۲) مقبی تخریجه

⁽۲) مضى تخريجه قريبًا،

وهدا الصّرَبُ من الصّوْم يتأذّى مَفْظُلَق النَّيَّة ، وَمَنْيَةِ النَّفُلَ ، وَبِينَّةِ وَاجِبٍ اخْرَ ، وَقَالَ الشَّاقِعِيُّ ﴿ فِي بِيَّةِ النَّفُلِ غَايِثٌ .

وَبِي مُطْلَمِها لَهُ قَوْلَانِ ؛ لِأَنَّهُ بِيَّةِ النَّقْلِ مُعْرِصٌ عَنِ الْقَرْصِ فَلَا يَكُونُ لَهُ الْقَرْصُ .

وَلَدُ أَنَّ الْعَرْصَ مُتَعَيِّنٌ فِيهِ، فَيُصَاتُ بِأَصْلِ النَّيَّةِ كَالْمُتَوَخِّدِ فِي الدَّارِ يُصَاتُ بِاسْمِ حِنْسِهِ، فَإِدْ نَوَىٰ النَّهُلِ أَوْ وَاجِنَا آحَرَ فَقَدْ نَوَىٰ أَصْلَ الصَّوْمِ وَرِيَادَةُ جِهَةٍ، وَقَدْ لَعَتْ الْجِهَةُ فَبَقِيَ الْأَصْلُ وَهُوَ كَافٍ،

إِلَىٰ أَنَّ قَالَ ۚ (وَيَتَرَجُّحُ بِالْكَثْرَةِ جَنَّبَةً الْوُجُودِ). وقد حقَّقْ، قبل هدا.

قولُه (وهذا الصَّرْتُ مِنَ الصَّوْمِ يَتَأَدَّئُ نَمُطَّلَقَ النَّبَةِ، وَيَسَبَّةِ النَّمُلَ، وَيَسَبَّةً وَاحِبُ آخَرُ).

أرادَ بهذا الصَّرْبِ [١٠٠، ١٠ مِن الصَّوْمِ مَا كَانَ مَتَعَلَّفًا بَرَمَانِ بِعَيْنِهِ ؛ مثَلَ صَوْمٍ رَمَضَانَ ، والنَّذُرِ المُعَيِّرِ ؛ إِلَّا أَنَّه إِذَا نَوَىٰ وَاحِبًا آخَرَ فِي النَّذَرِ المُعَيَّنِ * يقَعُ عمَّا نَوَىٰ ، وهذا مَذَهُمُنَا (١) .

وهندَ الشَّامِعِيُّ. لا يصِعُ حنى يَنُوِيَ أَنُ يصومَ غَدًا عن رَمَصَانَ فريضةً ، وإنْ نَوَى النَّقُلَ أَو نَوَىٰ وَاجِبًا آخَرَ } يصِيرُ لاعِيًّا عابِثًا ، وإِنْ نَوَىٰ مُطْلَقًا فلَه فيهِ قَولانِ

ولما: أنَّ الصَّوْمَ المَفروصَ مُتعبِّنَّ بقولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ آَيَتُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلْيَـلِ ﴾ [النزة ١٨٧]، والمتغَيِّنُ في الرَّمانِ كالمتغَيِّن في المَكانِ، يُضَابُ باسمِ جِنْسِه وموَّجِه، ومعَ الحطالِ في الوَصْفِ، كما إذا ماذَبْتَ زَيدًا وهو مُتَوَحَّدٌ فِي الدَّارِ، وقُلْتَ: ال

⁽١) ينظر اللجريدة لنقدوري [١٤٤٧/٣]، واالسابة شرح الهداية؛ لنعيسي [١٢/٤].

⁽١) ينظر اللحاوي الكبيرة للماوردي (٤٢٢/٤)، واروضة العالبين، لدووي (٣٥٣/٢)

🚓 غايه اليبال 🏖

إسالُ، أو يا زَجلُ، أو يا أسودُه وهو أخَمرُ، فكدا هما يُضابُ الصَّوْمُ المُعروصُ يمُطْلَقِ النَّيَّةِ؛ بأنْ قَالَ (أصومُ غذًا أو أصومُ اليومَه؛ إنْ يَوَىٰ بعدَ الصَّحِ، ويُصَابُ أيصًا معَ الحظاِ في الوصْف؛ بأنْ قَالَ (أصومُ بقلًا أو واحِبُ آخَرَه؛ لعدَمِ مُراحمةِ غيره.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْمُرْقُ بِينَ الصَّوْمِ المَنْدُورِ المُعَيِّى؛ خَيْثُ يَقَعُ عَن واجبِ آخَرَ إدا مواه، وبين صوّم زمضالَ؛ خَيْثُ يَقَعُ عن زمضالَ وإِنْ نَوَى واجبًا آخَرَ، وكِلاهما مُتعمَّقٌ برمانِ بعنيه، والرَّوايةُ هي أصولِ أصحابِ تشعلورةً؟

قُلْتُ: العرْقُ بينهما أنَّ يومَ رَمَهَانَ متعيَّنَ لِصَوْمِ رَمَصَانَ بتغيينِ اللهِ تعالى، وليس للعبدِ تَغييرُ دلكَ بيئةِ واحِبِ آخَرَ، أمَّا يومُ النَّذُرِ؛ فإسما يتعيَّنُ لِصَوْمِ النَّذُرِ وليسَا يتعيَّنُ لِصَوْمِ النَّذُرِ وليسَا يتعيَّنُ لِصَوْمِ النَّذُرِ وليسَّ للعبدِ تَغْتَبُرُ في حقَّه، لا في حقَّ عيرِه، وقد كَانَ اليومُ الدي مَذَرَ هيه صالحًا لأداءِ صَوْمِ القَصَّةِ وَالْكَمَّارَةِ قَلَ النَّذِرِ.

وتلك " الصَّلاحيةُ لَمْ تعَدِمُ بعدَ النَّدِرِ وَلاَيةَ العَدِ لا تُتحاوَزُ حَقَّه ، هوقَعَ صَوْمُه عن واجبِ آخر ، بِجِلابِ ما إدا نوى النَّفلَ في يومِ النَّدْرِ ، حَيْثُ يقُعُ عن المُتَذُّورِ ؛ لِأَنَّ تعيينَ العبدِ دلكَ اليومَ لِصَوْمِ النَّذَرِ ، اعْتُبرَ في حَقَّهِ وهو النَّقلُ ، ثم النَّيَّةُ : معرفُه بقلبهِ أنْ يصومَ ، كذا في اشرَح الطَّخاوِيُّه " .

والذُّكُرُ باللسانِ أَخْوَطُ.

 ⁽¹⁾ وقع في الأصل ((إن)، والنشيب من (را)، و(إن) و(رأ)، و(إن)، و(م).

 ^(*) وقع بالأصل فودلك، والمثيب من البناء والراء والراء والماء

 ⁽٣) ينظر شرح محمر الطحاوي الإسيجابي [ق١٢٥]

ولا فرق من المسافر، والمشم، والصحح، والسقم عبد أبي يُوسُف ومُحمَّدٍ عُنْهُ ؛ لأنَّ الرُّحُصة كَيْلا بِدَرَمُ الْمَعْدُورِ مَشْقَةٌ، فردا تحمَّدها الْتَحقُ بِعِيْرِ الْمَعُدُورِ

وعلد أبي حبيمة إلى ، إذا إ، ١٠٤٠ صام المريضل والمُسافرُ سيّة واحِبٍ آخر ؛ يقعُ علهُ ؛ لأنّهُ شعل لُوفُ بالأهمُ ؛ لتحتُمه للحال وتحيّره فِي ضوّم

قوله: (ولا فرق بن النسافر والمنسم والصحيح والسنسم عبد أبي يُوسُف ومُحمَّدِ).

يعني، بقعٌ صوَمٌ هؤلاء عن رمصان على كلَّ حالِ، سواءٌ أطلقوا السَّه، أو أحطَّتُوا في الوصِّف، وهذا لأنَّ المربص والنَّسافر إنبا رُخْص لهما و لئلَّا يدرمهُما مُشقَّةٌ، فلمَّا صاما وتحمَّلا المشقَّه وصاره كعبَر المفَّدُور

قولُه: (وَهَلَد أَبِي حَبِيهَة إِذَا : ١٠١٥) صَامَ المَرْمَصُّ وَالنِّسَافِرُ سَيَّة وَاحْبِ آخر ؛ يقعُ عَنْهُ) ، أي، عن واحبِ أَخرَ

اهْلَمْ أَنَّ المُرِيصَ إِذَا صَامَ رَمَصَانَ بِيِئَةِ الْمَصَاءِ، أَوِ الكَمَّارَة، أَوِ النَّذَرِ ؛ حَارَّ عما نوَاه في قولِ أَبِي خَبِيمَه ()، نقلُه الإمامُ النَّطفِيُّ عن «الهارُورِنِيِّ ، وهو احتيارُ صاحِبِ *الهداية 1،

والصحيحُ: أنَّه يَقَعُ عَن رَمَصَانَ، لا عَنَّا نَوَىٰ مِن وَاجِبٍ آخَرَ، وهو احتِيارُ أهلِ الأُصولِ مِن أصحابِنا؛ لِأَنَّ رُحصةَ الإِفْطَارِ لِلْمَرِيصِ تَتَعلَّقُ (٢٠٠٠ وم] بحَقيقةِ العَجْرِ، فلمًّا صَامَ عُلِمَ أنَّه ليسَ يعاجِرِ عن الصَّوْمِ؛ فصارَ كالصَّحيحِ،

 ⁽١) واتعقت الروياتُ عنه في دلث عاله النّاطقيُّ بنظر النرتيب كتاب الأجماس للماطعي، الأبي المصمن المجردة إلى المحمن المجردة إلى المحمن الله أفندي تركيا/ (رقم الحصفة ٦٤٦)].

رَمَضَانَ إِلَى إِذْرَاكِ الْبَعْدَةِ، وغَنْهُ في نيّة النَّطَوْعِ رَوَايِنان،

فوقع صَوْلُه عن رَمَصَان

يجلاف المُشافِرِ، فإنَّ الرُّحْفَةَ في حَمَّه تعلَّمَتُ بَعَنْقٍ مَمَّدٍ، خُفِلَ السَّمَّرُ قائمًا مقامَه، فعالصَّومِ لَمْ بَنْفِ السُّفرُ؛ فصحَّ صَوْمُه عن واجبِ احرَ رِوَايَّةَ واحدةً عن أبي خَبِيمَةً.

والتخَتُمُ (١): الوُجُوثُ.

قولُه: ﴿ وَعَنْهُ فِي سِهَ النَطقُعِ روايَتَابِ ﴾ . أي. عن أبي خبيفةً رِوايتاب ، فلما إدا لَوَىُ المُسَافِرُ التَّطَوُّعَ .

في دِوَايةٍ نِفَعُ عَلَى رَمَصَالُ '' ؛ لِأَنَّهُ مَا شَعَلَ الوَفْتَ بِالأَهَمُّ ؛ لَعَدَمِ المُؤَاخَذَةِ بالنَّمَلِ عَلَىٰ تَقَدِيرِ التَّرُّكِ ، بِحِلَافِ بِيَّةِ الوَاجِبِ ، خَيْثُ بِغَعُ عنه ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ الوقْتَ إلى الأَهمُّ ؛ لِأَنَّ شُعَلَ الوقْتِ بالواحِبِ الآخرِ هو الأَهَمُّ ؛ لِأَنَّهُ مَتَحَمَّمُ فِي الحالِ ، وصومُ رَمَصَالَ مُؤخَّرُ إلىٰ عِنَّةٍ مِن أَيَامٍ أُخَرَ .

وفي رِوَايَةِ أَخْرَىٰ عن أبي حَبِفَةً ("): يَفَعُ عَنِ النَّقُلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ له صرُفً هذا اليوم إلى حاجَتِه الشَّيويَّةِ؛ كَانَ له صرَّفَه إلىٰ حاجَتِه الشَّيِيَّةِ بالطريقِ الأَوْلَىٰ.

أمَّا المَريضُ إذا نَوَىٰ عنِ النَّطَوُّعِ ۚ وإنَّ صَوْمَه بِقَعُّ عنِ الفَرْصِ ، وهو الظَّاهرُ .

 ⁽١) مشير إلى دوله صاحب (الهداية) (أنَّ تُعلِ الْوَقَت بالْأَقَمُّ إِنْحَتْبِه إِنْحَالِهِ بَظْرِ (الهداية)
 للفرْعياني [١١٧،١]

 ^(*) هي روانه محمد بن سماعه عن أبي حبيه - فلك وهي الأصح ينظر الفتح القديرة [٣١٠/٢].
 (*) البماية ((12/٤) ، (الفتاوئ الهندية ((197/1))

⁽٢) هئ رواية الحسر بن رياد ص أبئ حيمة ١٠٠٠-

وَالْمُرْقُ عَلَى أَحديهما أَنَّهُ مَا صُرِفَ الْوَقْتُ إِلَىٰ الْأَهَمَّ.

قال. والصَّرْثُ اللَّى مَا يَشَّتُ فِي الدُّمَةِ ، كقصاء رمصان ، وضَوَّم الكَمَّارَةِ ، فَلَا يَجُورُ إِلَّا سَيَةِ مَنَ النَّيْلِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّى فَلَا يُدَّ مِنَ التَّغْيِينِ مِنَ الإبْتِدَ ء والنَّمُلُ كُلُّهُ بِحُورُ سَبَةٍ قَتْلِ الرّوال ، جلافًا لِمَالِثِ عِلَىٰ فَوِيَّهُ يَتَمَسَّكُ

وقَالَ الإمامُ النَّاطِمِيُّ قِيسُه لِتُشويةُ بِينَ المريضِ والْمُسافِرِ - على رِوَايَةِ * نوادِر أبي يُوسُف» -: يوجِتُ أنْ يَكُون في المريضِ حائرًا عن النَّعدُّعِ * * .

قولُه. (والْفَرُقُ على إخداهُمه)، أي الفرُقُ بين بيَّةِ الوَاجِبِ وَالنَّفُلِ ؛ خَيْثُ يَضِعُ بِيَّةٍ وَاجِبِ أَخَرَ مِنَ ٢٠ ١٠٠٠هـم] المُشَافِرِ عند أبي خَبِعةً، ولا تَصِعُ بَيَّةُ النَّفُنِ على إحدَى الرو يَتَيْنِ عنه، وقد بيَّنَا العرْقَ ؛ فلا تُعِيدُه

قولُهُ ۚ (قال وَالصَّرْتُ النَّاسِ مَا يَثَنَتُ فِي الدَّمَةِ ، كقصاء رمصاف ، وصوْم الكَمَّازَةِ ؛ فَلَا يَخُورُ إِلَا بَيْةِ مَنَ اللَّيْلِ) ، أي ۚ قَالَ الشيخُ أَبُو الخُسَيْنِ القُدُورِيُّ ۖ ''

واراة بنبويه في الدَّمَّةِ كُونَه مُشتحفًا في الدَّمَّة ؛ بِحَيْثُ لا انصالَ له بِالْوَقْتِ
قبلَ العرْمِ على صَرُفِ مَا لَه إلى ما علَيهِ ، هلمَّ كَانَ كدلِكَ ؛ لَمْ يَجُزُ إلَّا بِبِيَّةٍ مِنَ
النَّبْلِ ؛ لِأَنَّ ذلكَ اليومَ لذي يقْصِي فيه لا يتعَبَّلُ لِلصَّوْمِ إلَّا بِالنَّبَةِ ، هلا تُدَّ مِنَ النَّبَةِ
مِنِ ابتِداءِ الإِمْسَاكِ حتى يَصِيرَ صَوْمُ الفَضَاءِ مُعَبَّ ، وكدا صَوْمُ الكَفَّارَةِ والنَّذِرِ الذي
ليسَ بمُعَيَّسٍ

قولُه: (وَالنَّقُلُ كُنَّهُ يَجُورُ بِيبَّةِ قَبْلَ الرَّوَالِ) ، وهذا عندَما (**) .

 ⁽١) ينظر الترتيب كتاب الأحدان لنناطعي الأبي الحسن الجرحاني [و١٣٩/١/ محطوط مكتبة هيمس الله أفندي _ تركيا/ (رقم الحظم 181))

⁽٦) ينظر: المحتصر القُدُوري، [ص/٦٢]

⁽٣) ينظر المحيط البرهابي؟ [٦٣٦، ٢] ، البيس المقائل، [٢١٤/١]

بإطلاقِ مَا رَوَيْنَا.

وَلَمَنَا قَوْلُهُ ﷺ مَعْذَ مَا كَانَ يُضِعُ عَيْرَ صَائِمٍ اإِنِّي إِذَا لَصَائِمٌ، وَالْأَنَّ الْمَشْرُوعَ خَارِحٌ رَمَصَانَ هُو النَّقُلُ فَيَتَوَقَّفُ الْإِنْسَاكُ فِي أَوْلِ الْيَوْمِ عَلَىٰ صَيْرُورَتِهِ صَوْمًا بِالنَّيَّةِ عَلَى مَا ذَكْرُنَ

🚓 عابة البيار 😜

وقَالَ مَالِكُ ۚ لَا يَجُورُ إِلَّا بِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ۚ ﴿ لَقُولِهِ ﷺ ﴿ لَا صَيَّامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِ الصِّيّامَ مِنَ اللَّيْلِ ۗ ۚ .

ولما ما رُوي أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُصْبِعُ عِيرَ صَائِمٍ فَيَصُومُ ۗ "

وقد روى الشبخ أبُو حعمرِ الطَّحاوِيُّ في الشُرْحِ الأثارِهِ المُشْدَا إلى عائشةَ عَلَيْهِ قَالَتْ كَانَ النبيُّ كَلِيَّةً يُحِبُّ طَعَامًا فَجَاءَ يَوْمٌ فَقَالَ ' فَقَلْ هِلْدَكُمْ مِنْ فَلِكَ الطَّعام؟ فَقُلُتُ لا ، فقال ' فَإِلَى صَائِمُ اللهِ

وقد رَوى أيضًا حواره عن عليٌّ وابنِ مَسْعُودٍ وابنِ عَبَّاسِ عَبَّاسِ ﷺ (١٠٠٠.

المعتمر (الكافي في فقه أهل ببدينة لأس هذا البر [٢٣١،١])، و(الوصيح في شرح المحتمر المعتمر عداية)
 الفراعي لأين (الجاحب) بحليل بن إسحاق [٣٩٨/٣]

⁽١) فقيئ تحريجه،

⁽٢) - يأتي تخريجه في الدي بعده -

⁽²⁾ أحرجه مسلم في كتاب بهيام باب حوار ضوع الناهه بنه من بنهار عبل الروال وحوار فيفر بمائم بفلا من غير عدر [رقم ١١٥٤]، وأبر داود في كتاب الصيام باب في ارخصة في دلك [رقم ٢٤٥٥]، والترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله كالله بنام المتطوع يغير تبييب [رقم ٢٣٣٧]، والرسائي في كتاب العبام النه في الصيام [رفم، ٢٣٣٢]، وإبن ماجه في كتاب الصيام بدن ما حام في فرض الصوم فن القبل، والخيار في الصوم [رقم/ ١٧٠١]، والطحاري في قشرح معاني الأثارة [٢٦٥]، من حديث عائشة أُمَّ المؤمنين إلى به تحوه

⁽د) بنظر فشرح معلي لأثارة للطحاوي [٦٦٥]

ولؤ لوى لله الرّوال ، لا يعثورُ وقال الشّافعيُّ الله خارُ وَيُصِيرُ صَائِمًا مِنْ جَبِّل نُوىٰ، إِذْ لِهُو مُتحرِّئٌ عِنْدَةً؛ لكؤيه منتبًا على النّشاط ، وَلَعلَّهُ يَنْشَطُ تَقْد الرّوال إِلَّا أَنْ مِنْ شَرّطه الْإِنْسَاكُ فِي أَوْل النّهارِ وَعَنْدَا يَصِيرُ صَائِمًا مِنْ

وروى أيضًا بإنساده ٢٠٠١، برنى فنادة عن أنس من مالك اللهيد: ﴿ أَنَّ أَنِّ طَلْحَة كَانَ يَأْتِي أَفِّمَهُ مِنَ الصَّحَىٰ فَيَفُولُ عَلْ عَنْدَكُمْ عَدَاءٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا ، ضَامَ وَلِكَ الْيَوْمَ النَّا

ولِأَنَّ المُشروع حارج رمصان هو النَّفلُ [عبه]" ، فيتوقَفُ الإنساكُ المؤجُّودُ في أولِ النَّهَارِ على النَّبَةِ المُفْرِنِهِ بأَكْثره، كما ذكرنا في ضَوْمٍ رمضَان

أمَّا العديثُ الذي زَواه مالكُ عالمُرادُ منه نعْيُ الفَصيلة (١ ١٥٠٥هـ)، وقد مرَّ بيانُه،

قولُه (ولؤ موئ نَعْد الزُوال لا يَخُوزُ)، يعني: في صَوْمِ النَّقْلِ.

(وَقَالَ الشَّافِعَيُّ لَـ فِي أَحَدَ قُولَيْهِ لَـ يَخُورُ^(")) إِلَّا أَنَّ مِنْ شَرَّطِ⁽¹⁾ الجَوَارِ الإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ،

ولما، أنَّ ما لا يَكُولُ مَحَالًا لِيَّةِ صَوْمِ الفَرْصِ ؛ لا يكُولُ مَحَالًا لِيَّةِ صَوْمِ النَّفْلِ ، كما هندَ الفُروبِ .

للمروي [٣٤٢/٣]. وفكماية السيم شرح التبيه؛ لاس الرصة [٣/٥/٦].

 ⁽۱) أخرجه الطحاري في قشرح معامي الأثارة [٥٧/٢]، من حديث أسن من هنالث ريكي مه
 قال العهبي قعدا إساد صحيح؟ ينظر قامت الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيبي [٢٨٧/٨]

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين ربادة من الفء، والراء، والواء، والتناه، والمها
 (٣) وأظهرُ الموليُن والمنصوصُ عنيه في مُغَظم كُنُب الشاهمي أنه لا يصبح بينظر روضة الطالبين»

⁽²⁾ وقع بالأصل ﴿ إِلَّا مِن أَن شَرِطَهُ وَالْمَثِيثَ مِن ﴿ وَلَانَ وَقَلِيهُ وَقَرَهُ ، وَقَالَتُهُ وَقَمَّهُ .

أَوَّلِ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ عَنَادَةُ فَهُرِ النَّفْسِ، وهِي إِنَّمَا تَتَحَفَّقُ مِإِمْسَاكِ مُقَدَّرٍ فَيُغْتَثُرُ فِرَالُ النَّيَّةِ بِأَكْثَرِهِ

d within the

لا يُقالُ: هَادِهُ سُبُّهُ قَارِبَ الإسْبَاكِ، فَتَصِيحُ كَمَا فَسَ مُرُوبَ

لِأَنَّا تَقُولُ: المارِقُ بين المعيسِ والمغيسِ عنيه موجودٌ، وهو مُنطِنَّ يِلْقِيسٍ، وهدا لِأَنَّا تَقُولُ: المارِقُ بين المعيسِ والمغيسِ، والأكثرُ وهدا لِأنَّ هي المغيسِ، والأكثرُ يحلاف المغيسِ، والأكثرُ يقومُ مقامَ الخميعِ هي كثيرٍ مِنَ الأحكامِ

قولُه (بَامْسَاكِ مُقَدَّرِ)، أي بِيَومٍ.

3 00 cor

فَصْلُ فِي رُؤْبَةِ الْجِبَالَالِ

قال ويشعي للنّاس أن يلتمشوا الهلال في اليؤم النّاسع والْعِشْرينَ منّ شغبان، فإنّ راؤة صالموا، وإنّ عُمْ عليْهِمُ الْهلالُ أَكُملُوا عَدَة شغبان ثلاثين يؤمّا ثُمّ صالمُوا ؛

له خابة البياد باله

قولُه: (قال وينسعي لعناس أنَّ يلْتَمَسُّوا الْهِلال في الْيُوم النَّاسِع والْعَشْرِيسِ مِنَّ شَعْبَانَ ، فإنَّ رَأْوَهُ صَامُوا ، وَإِنَّ هُمَّ عَلَيْهِمُ الْهِلالُ الْخَمَلُوا عَدَّة شَعْبَانَ ثَلاثيسَ يَوْمَا ثُمَّمَ صَامُوا) ، أي * قالَ انشيخُ أيُو الحُسيْسِ الْمُدُّورِيُّ . .

وهد، بِمَا رَوَىٰ البُحرِيُّ فِي الصحيحِ» بِإِنْسَادِهِ (٣ ١٠٣ م) إلىٰ مافعِ ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَكر رمصان فقالُ * ﴿ لا تَصُبُومُوا حَتَّىٰ تَرَوُّا الْهِلَالَ ، وَلا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْدُ ، فَإِنْ فُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْذُرُوا لَهُ * (١٠ .

قولُه النُّمُّ قَلَيْكُمُ ! ، أي شَيْرَ دونكم بسَخَابٍ ونَحوِه ؛ مِن قَرْلِكَ الْحَمَّمُثُ الشيءَ ؛ إذا غَطَيْتُه ، فهو مَعْمُومٌ ،

وقولُه: الفَاقَدُرُوا لَهُ ، أي: تَدُرُوا عَدَدَه بِاسْتِيماءِ عَدَدِ النَّلَاثِينَ. يُقَالُ * قَدَ قَدَّرْتُ الشيءَ، وقَدَرْتُه _ بِالتحقيقِ والتَّنْفيلِ _ بَمَعْتَىٰ واحدٍ (*)

⁽١) ينظر: ﴿مَخْصِرِ الثُّلُورِيُّ [ص[٦٢]-

⁽٢) أخرجه البحاري في كتاب الصوم/ بات قول النبي ﷺ (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأنطروا) [رقم/ ١٨٠٧]، ومسلم في كتاب الصبيام/ بات وحوت صوم رمضان نوؤية الهلال والعطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً [رقم/ ١٠٨٠]، من حديث هيد الله بن تُحدّر ﷺ به،

⁽٣) ينظر النهدية المده للأرهري [٤٠/٩] ، ٩غريت الحديث؛ لابن قنية [١/٥٥/١] ، همشارق...

- 🛊 المية البياد 🐎

وَرَوَى صَاحَبُ اللَّهِ بُنِ أَبِي عَنْ أَحَمَدُ بَنِ حَسَلِ بِالنَّادِهِ إِلَى عَنْدِ اللَّهِ بُنِ أَبِي وَيُسَ قَيْسٍ، قَالَ، سَمِعْتُ غَائِشَةً تَعُولُ * اكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَفَّظُ مِنْ شَغْنَانَ مَا لَا يَخَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ يَصُومُ لِرُوْيَةٍ رَمْضَانَ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَضُومُ لِرُوْيَةٍ رَمْضَانَ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللّ

وقيم أيضًا، مُشندًا إلى خُذَيْفَة ﴿ فَنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ الشَّهْرَ خَتَىٰ تَرِوُا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْهِنَّة، ثُمَّ صُومُوا حَتَى تَرَوُا الْهِلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْهِلَّةِ، **
الْهِلَّةَ **** .

وفيه أيضًا، مُشتدًا إلى ابْنِ عَبَّاسِ عَبَّاسٍ عَلَىٰ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَا تَقَدَّمُوا

الأبوار عنى صحاح الأثارة للناصي فياض [١٧٣/٢]

(١) أخرجه أحمد في الأمنيدة [١٤٩, ٦]، وهم أبر دارد في كتاب المبيام بات إدا أعني الشهر [رقم، ٢٣٢٥]، وابن حريمه في اصحيحه [رقم/ ١٩١٠]، والتارفطي في السمة [٢٣٢٥]، و لحاكم في المستدرك [٤٥٥/٥]، وهنه البيقي في اللس الكبرى؟ [رقم ٢٧٢٨]، من فتريق مماويه بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس دال سمعت عائشه فإليانه

قال المعاكم (128 حديث صحيح على شرط التبحير) وقال الدارقطني (128 إساد حسن صحيح) وقال ابن عبد الهادي (128 عبد عليث صحيح ، ورواته ثقات محتج بهم في الشجيع) وقال ابن حجر (127 عبد الهادي [٢٠٦/٣] ، واالتلجيمي الجبير التجيز الإس عبد الهادي [٢٠٦/٣] ، واالتلجيمي الجبير الابن حجر [٢٠٦/٣]

(٣) أحرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب إذا أهمي الشهر [رقم/ ٢٣٣٦]، ومن طريقه البيهقي
في قالسس الكبرى، [رقم/ ٢٧٣٩]، والسائي في كتاب الصيام [كمال شعباد ثلاثين إذا كان عيم
[رقم/ ٣١٣٦]، وابن حباد في قصحيحه، [رقم/ ٣٤٥٨]، من حديث حديمة وقيله به ولقطُهم
حديثاً في أوَّله قالا تَشُومُوا الشَّهر حَمَّى تَرَوُّا الْهلاك ،

قال ابن صد الهادي دمو متمل إن عن حليمة، وإن عن رجل بن أصحاب النبيّ الله و وجهالة الصحاب النبيّ الله و وجهالة الصحابيّ غير قادحة في صحه الحديث كما ظنّه بعضهما ينظر الانتقيع التحقيق، لابن عبد الهادي [٢٠٦/٣]

الشَّهْر مَصُوْم يَوْمِ وَلا يَوْمَيْنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَضُومُهُ أَحَدُكُمْ، فلا تَصُومُوا حَتَى تَرَوُهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَىٰ تَرَوْهُ، فإنَّ حَالَ دُونَةً عَمَامَةٌ، فَأَنْتُوا الْعَدَّةَ ثَلَاثِينَ، ثُمّ أَفْظِرُوا، والشَّهْرُ تَسْعُ وعَشْرُونَ ا

ثمّ المُغَمَّرُ في كلّ قومٍ مطَّعَ للادهم، لا للاد عيرهم، فولَ البلاد تبجيلفُ أقاليتُها في إلى إلى ما الارتفاع والالتخفاص، فرُّبُها لُه بن في بعضها ولمّ بُر في بعضٍ،

وقيل لا اعتبار لاحتلاف المطّبع، حين لو رأي أهلُ المعرب هلال رمصال. يجتُ برؤيتِهم عين أهل المشرق، وعليه فتوى العقبه أبي النّبث.

ولا مأحدُه؛ إلى روى الترمديُ في الحامعة وقال حدَّنا علِيُ بْنُ حُجْرٍ، قال حدَّنا علِي بْنُ حُجْرٍ، قال حدَّنا بُحدَّنا إسْماعِيلُ بْنُ جَعْرٍ، قال حدَّنا مُحمَّدُ بْنُ أَبِي حرَّمنة ، قال الحسريي كُريْتُ ، أنَّ أُمَّ لَمُصْلِ بِنْتَ الحارث ، تعيّنهُ إلَى مُعَاوِية مانتَ مِ ، قال عقدمَتُ الشَّام ، كُريْتُ ، أنَّ أُمَّ لَمُصَلِ بِنْتَ الحارث ، تعيّنهُ إلَى مُعَاوِية مانتَ مِ ، قال عقدمَتُ الشَّام ، فَرَأَيْنَا الهِلالَ لَيْلَة فَصَيْتُ خَاحِتُه ، وَاسْتُهِلُ عَنِي هِلالُ وَمَصَالَ وَآنَ بِالشَّام ، فَرَأَيْنَا الهِلالَ لَيْلَة الجُمْعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمِلالُ ، فَقَالَ ، الجُمْعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمِلالُ ، فَقَالَ ، فَا

 ⁽١) أحرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من قال قال عم عبيكم قصوموا ثلاثين [رهم ٢٣٢٧]،
ومن طريقة البيهمي في قالسنل الكبرئة [رقم/ ٧٧٣٧]، من طريق رَائِدة، عن سماك ، عنَّ عِكْرِمة،
غو أبّو غَيَّاسٍ عَيَّاسٍ عَيْهِ به،

قال ابنُ هيد الهادي الهو حديثُ صحيحٌ عنظر المعبع المحبيرة لابن عبد الهادي [٢٠٤٣] (٢) قال في اللهم الرائزة وهو ظاهر الراوية، وهو الأحوط كذا في الفتح العديرة، وهو طاهر المدهب، وعليه الفتوى كذا في اللحلاصة أطنقه فشمل ما إذا كان بينهما نهاوت بنجيث ينجتنف المطلع أولاً، ينظر الفتح الفديرة [٣٠٣]، البحر الرائزة [٣٠٦]، فتبيه العامل والوسنان المطلع أولاً، ينظر الفتح الفديرة [٣٣٠]، البحر الرائزة [٣٠٠]، فتبيه العامل والوسنان المنظم أولاً، ينظر المنافرة المنظور في علال حير الشهورة للكنوى [ص ٢١]

لِقَوْلِهِ ﷺ "صُومُوا لِرُؤْيِته وأَفْطَرُوا لِرُؤْيِته، فَإِنَّ عُمَّ عَلَيْكُمْ الْهِلَالُ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا»، ولأنَّ الْأَصْلَ نَفَاهُ الشَّهْرِ مَلَا يُنْتَقَلُ عَنْهُ إِلَّا بِذَلِيلٍ وَلَمْ يُوحَدْ،

موج عابه البيان ع

مَتَىٰ رَأَيْدُمُ الهِلالَ؟ فَقُلْتُ. رَأَيْهَاهُ لَيْنَةَ الجُمُعَةِ، فَلا سِالُ مَصُومُ حتى تُكُملَ ثَلَاثِينَ يَوْتَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ أَلا تَكْتَعِي بِرُؤْيَةِ مُعَارِيَةً وَصِيَامِه؟ فَالَ لا، هَكَدا أَمرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ " اللهِ الله

قَالَ أَبُو عيسي - الحَدِيثُ ابْنِ عَبَّسِ حَسَنَّ صَجِيعٌ عرِيثٌ قَالَ والعَملُ عَلَىٰ هذا الحدِيث عند أهل العِلْمِ ؛ أنَّ لِكُنَّ أَهْنِ بَلَدٍ رُزْيَتَهُمُ اللهِ

قولُه (١٠٠٠ را: (لقؤله ﷺ «صُومُوا لِرُؤْيِتِهِ وَالْطَرُوا لِرُؤْيِتِهِ *(٢٠) رواه البُحارِيُّ عن أبي هُرِيْرَة عن البَّبِيُّ ﷺ

قولُه: (و لأنَ الأصَل بِقَاءُ الشَّهْرِ) [٢ ، ١٠٤٠م ، يعني ُ أنَّ الأصلَ بِقَاءُ شَغْبَانَ ؛ لأنَّ الأصلَ هي كلَّ ثبتِ بِقَاؤُه، فلا يُنْقَلُ عَنِ الأصلِ يلَّا بدلينٍ، والدَّليلُ، إمَّا الرُّوْيَةُ ، أو إكمالُ العِدَّةِ ، ولمْ تُوجَدِ الرُّوْيَةُ فيما إذ عُمَّ الهِلالُ ؛ فتعيَّن إكمالُ العِدَّةِ ،

⁽١) أحرجه مسدم في كتاب الصباع بات بيال أن لكل بلد رؤينهم، وأنهم إذ رأوا الهلال بيند لا يثبت حكمه له يعد عنهم [رهم/ ١٠٨٧]، وأبو داود في كتاب الصباع، باب إذا رؤي الهلال في بلد قبل لاحرين بنينة [رهم / ٢٣٣٧]، والترمدي في كتاب الصوع عن رمول الله الله إلى اباب ما حاء لكل أمل بلد رؤينهم [رهم / ٢٩٣]، والسائي في كتاب نصباع المنالات أعل الأداق في مرؤية [رقم/ المل بلد رؤينهم [رهم / ٢٩٣]، والسائي في كتاب نصباع المنالات أعل الأداق في مرؤية [رقم/ المل بلد رؤينهم أرهم طريق إشماجيل بن جفعر، فال حدث تُحدَّدُ بُنُ أبي حرَّمة، قال أخريني كُريْبٌ به

⁽١) ينظر: الجامع الترمذي! [٧٦/٣]

 ⁽٣) أجرجه البحاري في كتاب الهبوم باب قول النبي ﷺ (إذا رأيتم الهلال فصومو وإدا رأيدموه عاملوروا) [رقم ١٨٦٠]، وحسم في كتاب الهباع باب وجوب صوم رمصال لرؤية الهلال والمطر برؤية الهلال، وأبه إذ عم في أوله أو احره أكمنت عدة الشهر ثلاثين يومًا [رقم ١٠٨١]، من حديث أبي هريره ﷺ، به

ولا يصُومُون يوم اللَّكَ إِلَّا تَعَوُّعًا ؛ لِقَوْلَهِ ﷺ: اللَّا يُضَامُ الَّيُومَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رمصان إِلَّا تَطَوُّعًا ﴾

ن مايه اليمال ١١٥٠

ثُمُّ اطْلَمُ أَنَّهُ لا يُغْتَبَرُ فِي هَلال رَمْصَانَ قُولُ الْمُسَخِّمَينَ ، وَمَنَ قَالَ: يُرْجَعُ فِيهِ إلى تُولَهُم : فقد حالف الشُّرُع ؛ لأَنَّهُ رُوي عن الشَّيِّ ﷺ أنه قال: "مَنْ أَتَنَى كَاهِنَا أَوْ مُسَجِّمًا ، فَضَدُّقَةً بِمَا قَالَ ؛ فَهُو كَافَرُ بِمَا أَنْرِلَ عَلَى مُحَمَّدِه "" .

قولُهُ (ولا يَصُومُون يَوْمَ الشُّكُّ إِلَّا تَطَوُّعُو)

وهذا لِمَا زَوَىٰ صَاحِبُ ﴿ السَّنَاءِ ﴿ إِنْ سَلَمَ اللَّهُ عَلَى عَمَّارٌ ۚ قَالَ اكْنَا عِنْدَ عَمَّارٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ ، فَأَتِيَ بِشَاةٍ فَتَنَخَّىٰ بَغُصُ الْمَوْم ، فَقَالَ عَمَّارٌ : ﴿ مَنْ ضَامَ هَذَا الْيَوْمُ ، فَقَدْ عَضَى أَبَا الْقَاسِمِ ﴿ اللَّهُ ﴾ "

(١) أخرجه أحمد في فالمستدة [٤٩٩٦]، وابن راهويه في قمسمه (رقم ٥٠٣٥)، والحاكم في المستدرك (١٩٦١)، رعبه البيهفي في قالسن لكبرى، [رقم ١٩٦٢٧٣]، من حدمت أبي مُريَّره في مي النَّيِّ ﷺ قال امن أتى كاجتًا، أو طرافًا، فصدَّقة بما يقُولُ؛ فقد كعر يما أثرل على مُحدد،

قال الحاكم العدا حديثٌ صحيحٌ علن شرَّطهِما جميعًا ، ولَمْ يُحرُّجاءُه

- (٣) هو أبر العلاء صلة بن رفر المبني الكوفي، روئ عن عمار بن ياسر، وحديقة وابن مسعود، وروى عنه إبراهيم النحمي، واشعبي، وأبر إسحاق الهمداني، قال الحطيب، كان ثقة، وذكره ابن حبال في الثمات، وقال شعبة «علب صنة من دهب» بمن أبه صور كالدهب، مات في والآية مصحب بن الربير سبة ثمانين للهجرة ينظر «الجرح والتعديل» للراري [٤٦/٤]، «مشاهير علماء الأمهار» لابن حبار (٤٤٦/٤)، «تهديب التهديب» لابن حبعر (٤ ٤٣٧٤)
- (٣) حلّقه البحاري في الصحيحة [١٧٤/٢]، ووصله أبر دارد في كتاب الصيام/ باب كراهية صوم يوم الشك [رقم/ ٢٣٣٤]، والترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله على باب ما حاء في كراهية صوم يوم الشك [رقم/ ١٨٦]، والنسائي في كتاب لصيام/ صيام يوم الشك [رقم/ ٢١٨٨]، وابن ماحة في كتاب الصيام/ باب ما جاء في صيام يوم الشك [رقم/ ١٦٤٥]، والدارصلي في السنة [١٥٧/٢]، من حديث صِلَةً بِن رُقْر، عن عَبَّارٍ بِن يَاسِر عَلَيْهِ به

قَالَ الترمذي" احديثُ مَنَّارٍ حَلِيثٌ حَسَنُ صَحِيحٌ أَ ﴿ وَقَالَ الدَارِ فَعَلَى ۗ ١٩٩٤ إِسْبَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ =

🚓 ئەيدانىيەن 🐎

يغني: أُتِيَ بِشَاةِ فَشَخَى تَعْصُ الْفَوْمِ عَنِ الأَكْلِ، وإنها لَمْ يُكُرُهِ النَّطَوَّعُ } لِذَا رُويَ فِي قالسن السُّنَدُا إِلَى أَبِي مُويْرَةً بَنِي عَنِ لَبِّيُ ﷺ قَالَ ﴿ لَا تَنفَذَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَئِنِ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمٌ بِصُومُهُ زِحُلٌ فَلْبِصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمُ الاَا

فَعُلِمٌ بِهِذَا الحَدِيثِ ۚ أَنَّ المرادَّ مِن كَرَاهَةِ الصَّوْمِ بُومُ الشَّكُّ في حديثِ عمَّالٍ ، هُوَ الصَّوْمُ على أنه مِن رَمَضَالَ.

فَإِنْ قُلْت كَبْف يَكُونُ النَّوْمُ النَّلاثُونَ مِن شَغْبَان يَومُ الشَّكُ، وكونُه مِن شَغْبَانَ راحِحٌ، وهذا لِأَنَّ النَّصديقَ العارِي عَنِ الجَرْمِ إِنْ كَانَ راجِحًا فَهُو الطَّنَّ، وإِنْ إذ ما راج كان مرْجُوحًا فَهُو الوهمُ، وإِنْ كَانَ مَسَاوِيًا فَهُو الشَّكُ، ولا مُساواةً هَنا؛ لِأَنَّ الأَصْلُ فِي كُلُّ ثَابِتٍ بِفَاؤُه؟

قُلْتُ. لَا تُسلَّمُ آنَه لا مُساوَءَ هَمَاءِ لِأَنَّا لا تُسَمَّي اليومَ الثَّلَاثِينَ يومَ الشَّكَ ؛ إلَّا إدا عُمَّ الهِلالُ، فعلَى ذلكَ النَّفديرِ: كِلَا الطرفَشِ مُسَاوِ ؛ إذَّ لا يُحْكَمُ إنَّ ذلكَ اليومَ يَكُونُ مِن شَعْنَانَ حَرْمًا ؛ ولا يُحْكُمُ أيضًا أنه مِن رَمصانَ جَرْمًا

بل يُخْتَمَلُ أَنَّ يَكُونَ مِن رمصانَ ، كما يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِن شَعِينَ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ قد يَكُمُلُ ثَلَاثِينَ ، وقد ينْقَصُ عن ثَلَاثِينَ ، بِجِلَافِ ما إدا كَانَتِ السَّعَاءُ مُصْجِيَةً ، ولَمْ يَكُنُ فِي مَنْظَرِ الهلالِ ما يَغْتَعُ الرُّقِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ حَسِنْدٍ لا يَبْغَىٰ الشَّكُ ولا الظَّ

ورُّوانَهُ كُنَّهُمْ ثِقَاتُ وقال من الملقى (هذا الحديث صحيح) ينظر (الدر المبير) إلى المنفى [١٩١٨]

⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الصوم/ باب لا يتقدمن رمصان بصوم يوم ولا يومين [رقم/ ١٨١٥]. وأبو داود وسلم في كتاب الصيام باب لا نقدوه رمضان بصوم يوم ولا يومين [رقم ١٠٨٢]، وأبو داود في كتاب الصيام باب فيمن يصل شعبان برمضان منطوفًا [ردم/ ٢٣٣٥]، من حديث أبي مدمة بن هيد الرحمن عن أبي هريرة للله يه-

هذه المشألة على ولحوه

أحدُها ۚ أَنَّ يَنُوي صَوْمَ رَمُصَانَ، وَهُو مَكْرُوهُ، لَمَا رَوْيُنَا، وَلِأَنَّهُ تَشْتُهُ بِأَهُلِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُمْ رَادُّوا فِي مُّدَّة صَوْمِهِمْ، ثُمَّ إِنَّ طَهِرَ أَنَّ الَّيْوَمَ مِنْ رَمَضَانَ يُجْرِئُهُ } لِأَنَّهُ شَهِدَ الشَّهْرِ وصامهُ .

وَإِنْ ظَهْرَ أَنَّهُ مِنْ شَغْبَانَ كَانَ تَطَوُّعُ ، وإنَّ أَفَظَّرَ لَمْ يَقْصُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْمَىٰ المطلوب،

أصلًا ؛ لوحود التُصديق الحارم المُطاس للواقع ، وهو العلُّمُ

تولُّه (وهده الْمَشَالَةُ على وْخُوهِ)، أي مَسَالُهُ صَوْمَ يَوْمُ النُّنكُ قولُه: (وهُو مَكْرُوهُ لَمَا روينا).

أَرَادَ بِهِ قَرَلَهُ ١٤٤ ﴾ الاَيْصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشَكُّ هِهِ أَنَّهُ مِنْ رمصانَ ؛ إلَّا تطوُّعًا *`` وقد رُوَيْنًا قَبُلُ هَذَا: حَدِيثًا يَدَلُّ عَلَىٰ الْكَرَاهَةِ مِن كَتَابِ ﴿ الْسَنَّ ۗ مِنْ جِهَةٍ أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيُّ ١٤٤ قَالَ ﴿ لَا تُنْقَدُّمُوا صَوْمَ رَمْصَانَ مِصَوْمٍ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْسِ ١٠٠٠-

قولُه: (وإنَّ أَنْطَرَ لَمْ يَفْضِه)، يعني: إذا نَوَىٰ [يومَ]'" الشَّكُّ مِن رَمَضَانَ ، ثم

 ⁽¹⁾ قال هيد القادر القرشى قائم أردة وشله عال الربيعي فعرب جدًّا» وقال ابنَّ انهمام قائمٌ تُخرفُ بين ولاً أَصْنَ لَهُ، واللهُ أَعدمُ الرقال ابلُ حجر اللهُ أجدةً بهذا اللَّمَظ الرفيلِيُّ العد عرب ا حدًّا ، والشُّرَّاح كلهم نقلوه عني أنه حديث ، ولم يُبيِّن أحدٌ سهم ما حاله ٥٣ ينظر - ٥ نصب الرايه ٢ لتريلمي [٢/١٤] ، واالمناية في تجريج أحاديث الهداية؛ لمنذ النادر الفرشي [٥٥٠/ آ- محصوط مكنية فيض الله أصدي ماثركياء (رقم الحفظ ١٨٨٠) ، وقالدر به في محريح أحاديث الهداية، لابس حجر [٢٧٦/١]، وقافتح القليرة لابن الهمام [٣١٦]، وقالبناية شرح الهداية، للميسى ·[1v/x]

⁽۲) مضئ تحريجه،

 ⁽٣) ما يين المعقوضين ريادة من الداء والراء والوكاء وقات الرقمة

وَالنَّاسِي أَنْ يَنُوي عَنْ وَاجِبِ آخِرَ وَهُوَ مَكْرُوهٌ أَيْصًا؛ لِمَا رَويُـا إِلَّا أَنَّ هَذَا دُونَ الْأَوَلَ فِي الْكَرَاهِةِ

ثُمَّمَ إِنَّ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمْضَانَ يَخْرِيهِ ، لُوُخُود أَصْلِ النَّيَّةِ ، وَإِنَّ طَهْرَ أَنَّهُ مَن شَعْبَانَ ؛ فَقَدُ قَبِلَ يَكُونُ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيِّ عَنْهُ مَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاحِثُ

ظهَرَ مِن شَعْبَانَ فَأَفْظَرَ ؛ لا قصاء عليه ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى المَطْنُونِ ؛ لأَنَّهُ شَرْعَ [فيهِ] * ا مُسْقِطَّ لَا مُلْرِمًا .

قُولُهُ ۚ (وَالنَّاسِ أَنَّ يَنُويَ عَنَّ وَاجْبِ ٢ هُۥ٠هُ ۚ أَيُ الْوَجُهُ الثَّانِي أَنَّ يَنُويَ عَنَ وَاخْبِ آخَرٍ ، مثلَ: القُصَّاءِ وَالْكُفَّارَةِ وَ لَلْدُورِ .

قولُه. (وهُو مَكُرُوهُ أَيْصًا ، لَمَا رَوَيْهَ) ، أَيُّ لَقُولِهِ ﷺ ﴿ لَا يُصَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشكُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمضَانٍ ، إِلَّا تَطَوُّعًا ﴾ (*)

قولُه (إلَّا أَنَّ هَذَا دُونَ الْأَوَّلَ فِي الْكُرَاهَةَ)، يَعْنِي: أَنْ زِيَّةٌ وَاجِبُ أَخَوَ فِي يُومِ الشَّكُّ أَذْنَى فِي الْكُرَاهَةِ مِن بِيَّةٍ صَوْمٍ رَمَضَانَ؛ لَكُونِ النَّهْيِ صَرِيحًا فِي صَوْمٍ رَمُصَانَ؛ بقولِه ﷺ اللَّا تَتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ ولا يَوْمَيْنِ (**)

قولُه، (ثُمَ إِنَّ طهر أَنَهُ مَنْ رَمَضَانَ ، ١٩٦٦): يَخْرِبِهِ ؛ لِوُجُودِ أَضْلِ النَّبَةِ) . هذا في المُقِيم بالاتفاقِ ،

وفي المُسَافِرِ، يستعِي أنَّ يقَعَ عن واحِبٍ آخَرَ على مدهبِ أبي حَنِيهَةَ، كما عُرِفَ مِن مدَّهيه.

قُولُه: ﴿ وَإِنْ ظَهِرَ أَنَّهُ مِنْ شَغْبَاتِ ؛ فَقَدْ يُبِلِّ يَكُونُ تُطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ مَنْهِيٌّ غَنْهُ ﴾ .

 ⁽١) ما يين المعقوفتين ويادمس «فدا، وقراء، والوا، وقاسا، وقام وقد صرّب عليه الناميع في الأصن

⁽٢) مضئ الكلام عليه ألماً

⁽۲) مقبی تحریجه

وَقِيلَ الْجَرَأَةُ عَنِ الَّذِينَ مَرَ أَ وَهُو الْأَصِحُ ؛ لأَنَّ الْمُنْهِيِّ عَنْهُ وَهُوَ النَّقَدُّمُّ عَلَى رَمصان بِصَوْمِ رَمضان لَا يَقُومُ بِكُلُّ صَوْمٍ ، بحلاف يَوْم الْعَيْدِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْهِيُّ عَنْهُ وَهُوَ تَرُكُ الْإِحَابَةِ يُلَارِمُ كُلُّ صَوْمٍ والْكراهِيَّةُ هُنَّ لَصُورَةَ النَّهِي

والنَّالَثُ أَنَّ يِنُوي النطقُع، وهُو عَيْرُ مَكُرُوهِ ، لما رويْنا، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَىٰ

يعني" إذا بَوَىٰ عن واحب احر يومَ الشُّكَّ، ثم طهر ذلك اليومُّ مِن شعَّمان ؛ احتلف مشايخًما فيه ().

قَالَ بِعَصُّهُم يَكُونُ تَطَوُّعًا، وإنَّ أَفْطَرَ فَلَا فَصَاءَ عَلَيْهِ وَ اعْتَدَرَّا بَصِومَ يَوْمَ العَيْدِ وَ لِأَنَّ الصَّوْمَ الواحِبَ مَنْهِيُّ عَنْهَ يَوْمَ الشَّتُّ وَيُومَ الْعَيْدَ حَمَيْعًا، ثُمَّ إذا صام يَوْمَ العِيْدِ عَنْ وَاجِبِ آخِرَ لاَ يُجُورُ، فكذا إذا صام يَوْمَ الشَّكُ

وقال بعضهم: يُخرِقُهُ عن الَّذِي مَوَاهُ وَ الْأَنَّةُ لَمَّا نَبِسُ أَنَّ دَلَكَ البوم مِن شَعَانَ وَ وَالْمَهِيُّ لَمْ يَئِقَ دَلَكَ البومُ يُومَ الشَّكَ، وحَصَلَ أَدَّ الوَاحِبَ فِي شَعَانَ وَ فَصَحَّ ، والمنهيُّ [عنه] (1) هو التقدُّمُ على رَمَضَانَ بِصومِ [١٠١٠، م] رَمَضَانَ ، لا تكلِّ صَوْمٍ ، يحلاف صوم يوم العبد ولأن المنهي ، ثم معلق الصوم علم يحر أداء واجب آحر فيه ولأن ترك إجابة الدعوة تحصل بكل صوم ، ثمَّ إدا أَمْ يطهرُ حالُ دلكَ اليومِ وَ لَمْ يَجُرُّ عَنِ الوَاحِبُ عَلِيهِ الوَاحِبُ عَلِيهِ الوَاحِبُ عَلِيهِ كَمَا كَانَ المَاعِيةُ مِن رَمَضَانَ ، فإنْ أَفْظَرَ لَمْ يَغُصِي شَيِمًا ، والواحبُ عليهِ كما كَانَ

قولُه: (وَالْكُرَاهِيَةُ مُنَا لِصُورَةِ النَّهُيِ) ، أي الكَرَاهيةُ فيما إدا نَوَىٰ واجِبًا آخَرَ يومَ الشَّكَ ؛ لصُورةِ النَّهِي، لا لِحفيفةِ النهيِ ؛ لِأنَّ النَّهي ورَدَ في التقدَّمِ بصومِ رَمَضَانَ قولُه: (وَالثَّالِثُ أَنْ يَنُويِ النَّطَقُعُ ، وَهُوَ غَيْرُ مَكْرُوهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا) ، أي: الوجة

⁽١) نقل المعلاف في فالسعيط البرهائي) [٢٩٥/٢] ، قالبناية شرح الهدايدة [٢٨٥٤]

الشَّاهِعِيُّ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ : يُكُرهُ عَلَىٰ سَبِلِ الإنْبَدَاءِ، وَ لَمُوَادُ بِغَوْلِهِ ﷺ الْأَ تَتَقَدَّمُوا رَمَصَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ ولَا بِصَوْمٍ يُونَيْنِ الْخَدِيث، التَّقَدُّمُ بِصَوْمٍ رَمَصَانَ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّيهِ قَبْلَ أَوَابِهِ ،

ثُمَّ إِنَّ وَافِقَ ضَوْمًا كَانَ بِصُومُهُ ، فَالصَّوْمُ أَفْصَلُ بَالْإِخْمَاعِ ، وَكَذَا إِذَا صَامَ

النالثُ بِيَّةُ التَّطَوُّعِ بُومُ لشَّكَ، وَدَلَكَ لَبِسَ بِمَكْرُوهِ؛ لَغَوْلِه ﷺ اللَّا يُضَامُ الْيَوْمُ الَّذِي يُشكُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمضَالٍ؛ إِلَّا تَطَوُّعًا؟ * .

وحديثُ أبي هُزيْرَةَ يدلُّ على عدم كراهيةِ التَّطَوُّعِ أيضًا، وقد ذَكَرْنا قبلَ هذا. وصدَ الشَّاهِمِيُّ الْبُكْرَةُ النَّطَوُّعُ على سبلِ الابتِد ويومَ النَّكُ^{ان}ُ

وعداما لا يُكُرهُ سواءٌ وافقَ صَومًا كَانَ يصوئه، أو صاعه ابتداءً؛ لِأَنَّ السهْيَ مي قولِه ﷺ ﴿ لَا تَنتَقَدَّمُوا صَوْمَ رَمَصَانَهُ (**) الحديث. مَعلولٌ بعلَّةٍ؛ وهيَ * أداءُ الصَّوْمِ قبلَ أَوَابِه، ولا يُوجَدُّ دلكَ في النَّطَوَّعِ؛ فلا يُكُرهُ،

قولُه ﴿ (ثُمْ إِنْ وَامْقَ صَوْمًا كَانَ يَضُومُهُ ؛ فَالصَّوْمُ أَفْصَلُ بِالْإِخْمَاعِ) ﴿

وتَفْسِيرُهُ: أَنْ يَغْتَدُ صَوْمَ بَوْمَ الجُمْعَةِ أَوَ الْخَمِيسِ أَوَ الْأَنْيَسِ، فَيُوافِقُهُ صَوْمٌ يَوْمِ الشَّلِكَ ، وكِدَا إِذَا صَامَ (٢٠٦٠ مَ) شَغْنَانَ كُلَّهُ ، أَوْ يَضْفُهُ الأَحْيَرُ ، أَوْ عَشْرَةً مِن أَجْرِهِ ، أَوْ ثَلاثَةٌ مِن آجَرِه ، وهذا لقولِه ﷺ اللَّا تَتَقَلَّمُوا صَوْمٌ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ ولا يَوْمَيْنِ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمٌ يَضُومُهُ رَجُلٌ فَلْيَضُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَانُ الْ

⁽١) مضي الكلام عليه قريبًا

 ⁽٣) ينظر (٥ ليجاوي لكبيرا للماوردي [٤٠٩٣]، والمهدب في طه الإمام الشافعي، للشيراري
 (٣٤٩/١]

⁽٣) - مضئ تحريجه -

 ⁽١) وقع بالأصل فرموة والنشت من فعال وارا، وأوا، وأباء رقعة

⁽٥) مضئ تخريجه

ثلاثة أيَّامٍ منْ آخرِ الشَّهْرِ فضاعدٌ وإن أفردهُ. فقد قبل الفطرُ أفْصلُ ؛ احْتِرُ ارَّا عنْ طاهِرُ النَّهِي.

وقيلَ الصُّومُ أَفْصِلُ؛ اقْداءً عليُّ وعائشَهُ عَيْمَ فَانَهُمَا كَانَا يَصُّومَانِهِ.

قولُه (وإنَّ الْهُردُهُ فقد قبل العظرُ الصلَّلِ)، أي وإنَّ الْهُردُ صَوَّمَ التَّطَوُّعِ يُومَ الشَّتُّ، ولمْ يُوافقُ صَوْمًا كان يصوئه في ذلك اليوم؛ احتلف مشابحُما هيه:

قَالَ مُحَمَّدُ بِنُ سَلَمَةَ ﴿لَمَطُرُ أَفِصِلُ ؛ لَغُمُومَ الرَّعِبَدُ فِي قُولَ عَمَّارٍ ﷺ، «مَنُ ضَاعَ يَوْمُ النَّنِكُ ؛ فَقَدُ عَضَىٰ أَبَا الْفَاسِمِ» (١٠)،

وقَالَ مُصَيِّرُ بُنُ يَحْيى. الصَّوْمُ أَفصلُ ؛ لأَنَّ النَّطَوُّع لَيس مَمْهِيُّ عَمْه ؛ بدليلِ الاستِناءِ في حديثِ أبي هُريَّرَةَ وكانَ علِيُّ أَنَّ وعائشةُ يَرُثِهُ يَصُومانِ يَومُ الشَّكَ تَطُوُّعُ وَرُونِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتُ ۚ قَالَانُ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانِ ؛ حَيرٌ مِنْ أَنْ أُفْطِرَ

وَرُورِيَ عَنْ عَائِشَةَ آلها قالتَ قالاً لِ أَصُومَ يُومًا مِن شَعَبَالَ ؟ حَيْرٌ مِن أَلَّ أَفَظِ في رَفَصَالُ ا^(٣)

وقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ اللَّانَ أُفطرَ مِن رَمَصَانَ ، وأَفَصَي يُومًا مَكَانَه ؛ أَحَتُ إِلِيَّ مِنَ أَنْ يُتَوَّهُمْ زِيادَةُ رَمَصَانَ ، فَعَالَتْ التَّعَارِضِي وقد قَالَ ﷺ الْحُكُونَ ثُلُتُني دِينِكُمْ صَّ هَذِهِ الْمُعْمَيْرَاءِ ؟ فَقَالَ ابنُ مَشْمُودٍ عدا الحُكُمُ فِي التلُثِ لا فِي التلُثِينِ اللهَ * •

⁽١) - مضئ لحريجه ،

⁽⁷⁾ أخرجه الشابعي في مسنده [من10]، ومن طريقه الدارفطني في مسنه [رفام: ٣٣٠٥] عبد العريز بن مجيد، عن محيدين فيد الله بن غيرو بن عشبال، عن أحته فاطنته بنت النخسين.

⁽٣) - أخرجه - أحمد في 9 لمبيدة (١٣٥/٦) ، والبيهائي في 9 السن الكرى ! (رفيه/ ٧٧٦٠) ، عَن عَائِشَةً ها به

قال الهينمي فرواه أحمد ورحاله رحال الصحيحة ينظر فالمجمع لروائدة للهيئمي [٣٥٥ ٣] (٤) لَمْ أَحَدُه بهد السِياق جميعًا أنّا المرفوع منه فقد قال ابنُ حجر المشملاييُ فلا أغرفُ لَهُ إِلْسَادًا، ولا رأيَّة في شَيْءِ مِنْ كُتُب الْحديث إلّا في 8 تَلْهَايَدَ، لإنِي الْأَثِيرِ، ولَمْ بَدْكُرْ مِنْ خَرَّجَةً، وَدَكَرَ

وَالْمُخْتَارُ ۚ أَنَ يَضُومُ النَّمُنِي سَفْسَهُ ۚ أَخُدًا بِالاَخْتِبَاطِ، وَيُفْتِي الْعَامَّةُ بِالنَّلُوَّمِ إِلَى وَقُبُ الرَّوالَ، ثُمَّ بِالْإِلْطَارِ، بِفُهَا لِلتَّهِمَةُ

مولاً عايه البيان ال

قولُه ﴿ (وَالْمُخْتَارُ ۚ أَنْ يَضُومُ اللَّهُمِي سَفَسَهُ ، أَحِدًا بِالأَخْسَاطُ، وَيُغْتِي الْعَامَةُ بَالْفُلُومُ إِلَى وَقُتِ الرَّوَالَ ، ثُمَّ بِالْإِفْطَارِ ؛ بَعْبًا لِلنَّهِمَةُ ﴾

وإدما فرَّقَ (١٠٩٠) بينَ المُفْتِي والعائمةِ وَ لِأَنَّ المُفْتِي بِغُمْمُ أَنَّ الريادةُ على رَمَصَانَ لا تَحورُ ، فلِأَجُلِ هذا يُصومُ احتِياطًا اخْتِرارًا عن وقوعِ البطرِ في رَمَصَانَ ، بِحلَافِ العائمةِ فإنه قد (٢٠١٠م) يقَعُ في وهُمِهِمُ الرَّبَادةُ على رَمْصَان ، فلِأَجْلِ هذا كَانَ فِطْرُهُم أَفْصَلَ بِعَدَ الانتظارِ إلى وقُتِ الرَّوَالِ ،

وقد رُوِيَ عن أَسْدِ بِي عَمْرِو، أَنَّهُ قَالَ الْأَيْتُ نَالَ الرَّشِيدِ، فَأَقُلَ أَبُو يُوسُفَ الْفَاصِي عَلَيْهِ عِمامةٌ سَوْدَاءً، ومِلْزَعَةٌ (١) سَوْدَاءً، وحُفَّ أَسْوَدُ، وهو راكِبٌ فرَسَا أَسْوَدُ، عليه مَرَجٌ (١) أَسْوَدُ، وَمَا عَلَيْهِ شَيْءً مِنَ الْبَيَاصِ إِلَّا لِحَيْتَهُ الْفُودُ، عليه مَرَجٌ (١) أَسْوَدُ، ولَبَدٌ (١) أَسْوَدُ، وَمَا عَلَيْهِ شَيْءً مِنَ الْبَيَاصِ إِلَّا لِحَيْتَهُ النَّيْصَاءَ، وهو يومُ الشَّكُ، فَذَحَلَ على هارُونَ ثم حَرَحَ، وأَمَرَ أَنْ يُنَادَىٰ بالعُطِر،

(۱) الْمِدْرُعة _ كيكسه _ ثؤت لا يَكُونُ إلا بن صُوبِ حات بعر التاج العروس، بتربيدي
 (۱) المِدْرُعة _ كيكسه _ ثؤت لا يَكُونُ إلا بن صُوبِ حات بعر التاج العروس، بتربيدي

(٣) اللُّبُدُ ما يُتابُّدُ من شمرٍ أَزْ صُوفٍ ينظر اللعمياح الميرة للهيومي [٢ مددة إمادة لهد].

السابط عدد الله الله كنير أنه سأل الدري والله على تغرفان ودكرا بي الفردوس، بعير إشاد وبعير عدد الله عدد الله الموافقة المشكول ثبت دينكم بن بنت العثميزاد، وتيمن قة ضاجب فشك العثر في بند العثمة وبه وبيم أحادب المحتصرة الابن العثر في بحريج أحادب المحتصرة الابن حجر [1 124] واكتب المحتصرة الله المعادة المحادة المحادي (1 271) والكتب المحتصرة المعادة المحادي (1 271) والكتب المحتمدة المعادي المحادة المحادية المحادية

 ⁽٣) الشَّرَجُ وَخَلَّ يُوضَعُ عَلَى طَهْرِ الدَّائِة بقعد عنه الراكب، وعلب استعمالُه لنحيّل والمجتمعُ شُرُوحِ
 والشُرُّ عُ حَالَتُمُ الشُّرُوحِ وصابِعُها، وَحَرَقَةُ الشَّرَاجَةُ بِنظر اللّمان العرب الآبن منظور
 [٧ ٣٤٣ مادة سرح]، والمعجم العقة العربية الـ (١٠٥٣/٣ مادة سرح].

والرّابعُ أَنْ يَصَجِع فِي أَصُلِ النَّيْةِ بِأَنْ يَنُوي أَنَّ يَصُومُ عَدًا إِنَّ كَنَ مِنْ رَمَصَانَ، وَلَا يَصُومُ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ، وَبِي هذا الْوَحْهُ لَا يَصِيرُ صَائِمًا } لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطُعُ عَرِيمَتُهُ ، [، د] فَصَارَ كَمَا إِذَا نَوْئَ أَنَّهُ إِنْ وَحَذَ عَدًا عِدًاءً يُقُطِرُ وَإِنْ لَمْ يَجِدُ يَصُومُ
تَجِدُ يَصُومُ

والْحامش، أنَّ يَصَجع في وضَف النَّيَة بأنَّ ينُوي إنَّ كان عَدًا مِنْ رَمَضَان

عَأَفْتَىٰ النَّاسَ بِالْعِطْرِ، فَقُلْتُ له التُمْعَلُوْ الْت ؟ فقال أَذَنَّ إليّ، فدمؤتُ منهُ، فقال في أُدِّبِي: أن صَائِبُمُّهُ⁽⁾

والتَّلَوُّمُ: الانتِطارُ(١)، والنُّهمَةُ: يجُورُ فتحُ هائه وإسْكالُها

قولُه (وَالرَّامِعُ أَنْ يَضْجِعُ فِي أَضْلَ النَّيَّةُ)، أي الرَّحَةُ الرَّامِعُ أَنْ يَضْجِعُ فِي أَصْلِ النَّبَةِ، يُقَالُ صَجِعَ فِي الأَمْرِ؛ إِذَا قَصَّر^(٣)

والمُرادُ مِنه. لتُردِيدُ مِي أَصْلِ اللَّهِ ؛ بَانَ يَنْوِيَ الصَّوْمَ إِنَّ كَانَ مِن رَمَصَانَ ؛ وإلَّا علا ، و(فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَصِيرُ صَائِمًا) ؛ لعدَمِ الفطْعِ مِي اللَّيَّةِ ، كما إدا نوى أنه صَائِمٌ إِنْ رَجَدَ سَحورًا ؛ وإلَّا فلا ، و(كَمَا إِذَا نَوَىٰ إِذَا وَجَدَ عَدَاءً) ؛ أَفَظَرَ ، وإلَّا صامَ .

قُولُهُ ۚ (وَالْحَامِشُ ۚ أَنَّ يَصَّجِعَ هِي وَصْفِ النَّيَّةِ).

هِنْ رَدَّدَ مِي وَضْفِ الصَّوْمِ وَقَالَ. وأصومُ عَن رَمَصَانَ إِنَّ كَانَ مِنه، وأَصومُ

⁽١) فكرَّه فعش لإسلام البردُويُ في اشرَح الجامع الصعير ؛ ينظر الانساية شرح الهداية اللغيِّسي [٢٢]

 ⁽۲) بقال أَمْنِهُوا مُعْجِرِينَ تُتَلَوِّمِس؛ أَيُ مُتَعْفِرِينَ يَظْرِ قَالَمَعْرِبُ فِي تَرْتِيبَ قَلْمُورِينَ يَشْطُرُرِي
 [ص/١٩٤]

 ⁽٣) التُضْجِيعُ فِي اللَّهِ عُوَ التَّرَدُّدُ فِيهَا وَأَنْ لَا لَيُتَّهَا ! مِنْ ضَجَعَ فِي الْأَشْرِ: إِذًا وَهَنَ فِيهِ وقطَّر بِنظر
 «البعرب في تربيب المعرب المنظرري [ص.٢٨]

يَصُومُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ فَعَنْ وَاحِبِ آخَرَ، وَهَذَا فَكُرُوهٌ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ الْمَكْرُوهَيْنِ،

ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمْضَانَ أَجْرَأَهُ } لِعَدَمِ التَّرَدُّدِ فِي أَصْلِ السَّةِ.

وَإِنْ طَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْنَانَ لَا يُجْرِيهِ عَنْ وَاحِبِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ لَمْ تَثَبُّتُ لِلتَّرَدُّدِ فِيهَا ، وَأَصْلُ النَّيَّةِ لَا يَكُهِيهِ ، لَكِنَّهُ يَكُونُ تَعَوَّعًا عَيْرَ مَصْمُونِ بِالقَصاءِ، لِشُرُوعِهِ فِمِهِ مُسْقِطًا ،

وَإِنْ نَوَىٰ عَلَ رَمْصَانَ إِنْ كَانَ عَدًا مِنْهُ ، وَعَنِ التَّطَوُّعِ إِنْ [كَانَ مِنْ شَعْتَانَ يُكُونُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاوِ لِلْفَرْصِ مِنْ وَجْهِ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمْصَانَ أَخْرَأَهُ عَنْهُ لِمَا مَرَّ ، وَإِنْ ظَهْرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْنَانَ جَارَ عَنْ نَفْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَذَّىٰ بِأَصْلِ النَّيَّةِ ، وَلَوْ أَفْسَلَهُ

عن واحب آخر إنَّ كانَ مِن شَمْبانَهِ، عَدَاكَ (مَكْرُوهُ؛ لِتَوَقَّدِهِ بَيْنَ المَكْرُوهَيْنِ)؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمْصَانَ وَصَوْمَ وَاحِبِ (٢ ١٠٠٧م) خَرْ يُكْرُهانِ يَوْمَ الشَّكُ

(ثُمَّةً إِذَا طَهِرَ مِنْ رَمَضَانَ أَجْرَأَةً)؛ لِأَنَّةُ لا تردُّدُ (فِي أَصْلِ اللَّيَّةِ)، وهو كو لصحَّةِ صَوْمٍ رَمَضَانَ، (وَإِنْ طَهَرَ مِنْ شَعْبَان) لا يقَعُ (عَنْ وَاجِبِ آخَز)؛ لِأَنَّ جِهةً الرُّجُوبِ (لَمْ تَشْبُتُ لِلتَّرِدُّةِ فِيها، وأَصْلُ اللَّيَّةِ) لِيسَ بكافٍ؛ (لَكِنَّة بِكُونُ تَطَوُّعًا)، فإذا أَفَظَرُ لا قصاءَ عليهِ؛ لأَنَّهُ في معنى المظنوب؛ (لِشُرُومِهِ فِيهِ مُشْقِطًا) لا مُنْرِمًا،

(وَإِنْ نَوى) أَنْ يَصُومُ (عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْ ، وَعَنِ النَّطَوَّعِ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْنَانَ يُكُونُ) ؛ لَبِّتَ الفَرْسِ (مَنْ وَجُهِ) ، فإذا ظهرَ (مِنْ رَمَضَانَ أَجُرَأَهُ) ؛ لوحودِ أَصْلَ النَّبَةِ ، وإذا طَهْرَ (مِن شَعْبَانِ ؛ جَارَ عَنِ النَّفلِ) ؛ لِأَنَّ أَصَلَ النَّهِ يَكُمِيهِ ؛ لكَهُ إذا أَفْطَرَ لا يَقْصِيمِ ؛ لعدَم الالبَرامِ ؛ لِأَنَّهُ أَذْ حَلَ (الْإِسْقَاطَ فِي) بَيِّهِ (مِنْ وَجُهِ).

يحتُ الَّا يَقُصِيهِ وَ لِدُّحُونَ الْإِسْقَاطُ فِي عَرَّمِيهِ مِنْ وَخَهِ

قال، ومن رأى ملال رمصان وحدة صام. وإن لم يقبل الإمامُ شهادتهُ ؛ لقوّله ﷺ اصُومُوا لرُؤْيته، وقدْ رأى طَاهرًا وإن أَفَظر فعليْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارةُ

وقال الشّافعيُّ في عليْه الْكفارةُ إِنَّ أَفَظَرَ بِالْوَفَّعِ ؛ لأَنَّهُ أَفْظُرَ فِي رَمَصَالَ حَقِيفَةً ؛ لِتَبَقَّبِهِ بِهِ، وخُكُمَا ؛ لؤخُوب الصَّوْم عليّه .

قولُه (في عربمته)، أي من يُت

قولُه (ومن رأى هلال رمصان وخدهٔ صام، وإنَّ لمَمْ يَفْسَل الْإِمَامُ شَهَادَتُهُ، لِقَوْلِهُ النَّهُ*! ﴿صُومُوا لِرُوْيَتِهِ النَّهُ﴾.

وهدا لأنَّ الحقَّاب إذا ورد بصيعةِ الحمعِ ، يُرادُ منه كُلُّ واحدٍ ، كما هي قوله تعالئ ﴿ وَأَلِيتُوا اَلطَيْوةَ وَمَاتُوا اَرْصَحُوةَ ﴾ [العربية] ، ثُمَّ إنه لَمَّا رأى ظاهرًا لُرِمَه الصَّوْمُ ، لكونِه مَامُورًا ، وَلأَنَّ المُكلَّف متعَثَدٌ بما غَيْمَه ، وإنَّ لمَّ ينتُثُ دلكَ هي حقَّ غيره ،

ثمَّ إِنَّ الْمُطَرِّ المُنقَرِدُ بِالرُّؤْيَةِ ؛ لا كَمَّارةَ عليهِ

وقَالَ الشَّافِعِيُّ، عليهِ الكُفَّارَةُ إِنَّ أَفْطَرَ بِالجِمَاعِ (١٠).

لنا: أنَّ تعرُّدُه بِالرُّوْيَةِ يوهِمُ العَلَطَ، فَبِهِ^(*) يَقَعُ الشَّنْهَةُ، وَالْكَمَّارَةُ تَنْدَرِئُ بالشُّبُهاتِ؛ لِمَا فِيها مِن معنَىٰ الْمُقوبَةِ؛ وَلِأَنَّةُ يومُّ إلى ١٠٨٨م، محتلِفٌ في وُجُوبِ

⁽۱) مضئ تحريجه

⁽٢). ينظر التارسير/مع العربر شرح الوجيرة للعرالي [٣٢٨٣]. وقروصه نطابيسة للنووي [٣٧٨، ٢]

 ⁽٣) وقع في الأصل (فيداء والعثبت من الراء واقت اء والراء وقت ا، والراء

وَلَمَا أَنَّ لُقَاصِيَ رَدَّ شِهَادَنَهُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيُّ وَهُوَ تُهَمَّةُ الْعَلَطِ فَأَوْرَتُ شُبُهةً] (*) وَهَدِهِ الْكَمَّارَةُ تَنْدَرِئُ بِالشُّهَاتِ.

وَلَوْ أَفْطَرَ قَبْلَ أَنْ يَرُدُّ الْإِمَامُ شَهَادَتُهُ ۥ اخْتَلَفَ لَمَشَايِخٌ فِيهِ وَلَوْ أَكْمَلَ هَذَا الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لَمْ يُقْطِرُ إِلَّا مِع ، لَإِمَّ ، لِأَنَّ لُوُجُوتَ

ضُوْمِه ، لِأَنَّ الحسنَ التصرِيُّ وابنَ سِيرِينَ وعَطَّ يَقُولُونَ ۚ قَالَهُ لَا يَصُومُ إِلَّا مِعَ الإمام» ، وأَذْنَى ذَرِجةِ الاحتِلافِ المُغْسَرِ ۚ إِيرِ ثُ النَّبْهَةِ ، وبها تَسْقُطُ الكَفَّارَهُ

فَإِنْ قِيلَ. يومٌ يلُرَمُه صَوْمُه عن رَمَصَانَ، فيلُرَمُه بِهَنْكِ حُرْمَتِه الكَفَّارَةُ، كما إدا حَكَمْ بهِ الحاكمُ

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ القِيَاسَ صحيحٌ؛ لوجودِ الدوقِ؛ لِأَنَّ الشَّبْهَةَ رالَتْ في المَقْيِسِ عليهِ بحُكُم الحاكمِ، بِحِلَافِ ما إذا لَمْ يحْكُمِ لحاكِمُ؛ لِأَنَّ الشَّنْهَةَ باقيةً.

قولُه. (وهُوَ نُهمةُ الْعَلَطِ)، أي الذَّليلُ الشَّرْعِيُّ تُهَمَّةُ الْعَلَطِ.

قولُه: (فَأَوْرِثَ شُنْهَةً) ، أي: أَزْرَثَ رُدُّ الشَّهَدَةِ [١٠١٧ م] شُنْهَةً

قُولُه: ﴿ وَلَوْ أَفْطَرَ قَتْلَ أَنَّ يَرُدُّ الْإِمَّامُ شَهَادَتُهُ ؛ الْحَتْلَفَ الْمَشَايِحُ فِيهِ ﴾.

يعمي ' لو أَفْطَرَ المُنْفَرِدُ بِرُؤْيَةِ الهِلالِ قَلَ رَدُّ الإمامِ شَهادتُه؛ لا رِوَايَّةَ فيه عن أصحابِما المُتفدِّمينَ؛ لكنَّ المشايحَ احتلَموا في رُجُّوبِ الكَمَّارَةِ

قَالَ صاحبُ «المحيط» «والصحيحُ أنَّه لا تجِبُ الكُفَّارَةُ» ﴿ وقولُ صحبِ اللَّهِمَةِ إِلَى الصَّواتُ ؛ لَمَا بينًا مِن تُبوتِ الشَّبْهَةِ

قُولُهُ ۚ ﴿ وَلَوْ أَكُمَلَ هَذَا الرَّجُلُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لَمْ يُفْطِرُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ) ، أي: لو

⁽١). مطموس بالأصل،

 ⁽٣) ينظر الأنامجيط البرهاني؛ للصدر الشهيد [٢/٥/٢]

عَلَيْهِ للاخْتِيَاطِ ، وَالإخْتِياطُ بَعْدَ دَلِكَ فِي تَأْحِيرَ الْإِفْطَارِ ، وَلَوْ أَفْطَرَ لَا كَمَارَةَ عَلَيْهِ ؛ اغْتِيارُ اللَّحَقَيْقِهِ الَّتِي عَنْدَةً

قال وإدا كان بالسّماء علةً، قبل الإمامُ شهادة الواحد العدّل في رُوْية الْهلَالِ، رَحُلًا كَانَ أَو المُرأَةَ، خُرًا كان أَوْ عبداً، لأَنَّهُ أَمْرٌ دبيئٌ فَأَشْنَهَ رِوَايةُ الْأُخْبارِ، وَلِهٰدا لَا يَخْتَصُّ بِنَفَطة الشّهادةِ،

اكملَ السُّنَفَرِدُ بِالرُّؤْيَةِ ثلاثِين يومًا من حين رأى الهلال؛ لمْ يُفْطَرُ إلَّا مَعَ الإمام، لِأَنَّ وُجُونَ الصَّوْمِ عليه في لابند، كان للاحلياط، وهذا الاحتياطُ في تأخير الإنطارِ، لأَنَّهُ يُنْخَمَلُ أنَّ الهلال اشْتبه عليه، ولكنَ مع هذا (١٠٠٠-١٠) لو أفطر بعد التَّلاثِينَ؛ لا كُفَّارَةُ عليه، اعتبارُ للحقيقةِ التي عِندَه،

بيائه: أنّه لا يحتُ عبهِ الكمَّارَةُ إِذَا أَفَعَّرَ يُومَ رأى هلال رمصان و لمشَّنهه الواقِعةِ مِن جهةِ رَدِّ الشَّهادة، فلأنْ لا تجت عليهِ الكفَّارةُ معد الثَّلاثِين أَوْلَى وأَخْرَىٰ وَلِأَنَّ مَا بِعَدُ الثَّلَاثِينَ لِيسَ مِن رَفَضَانَ حَقِيعةً عبده،

قولُه. (قالَ وإِدَا كَانَ بَالسَّمَاءِ عِلَّةً ، قبل الْإِمَامُ شهادة الْوَاجِدِ الْعَذَٰلِ ' عِي رُؤْيَةِ الْهِلَالِ ، رَجُلَا كَانَ أَوِ الرَّأَةَ ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَنْدًا) ، أي: قَالَ الشيخُ أَبُو الحُسَبِ القُدُورِيُّ (''' إِدَا كَانَ فِي السَّمَاءِ عِنَّةً ، كَالسَّحَابِ وَالدُّحَادِ وَالغُدرِ وَ قَبِلَ الإَمَامُ شَهَادَةً الواحِدِ الْعَذَٰلِ ،

ولا يُشْنَرَطُ مِهِ الدُّكُورَةُ وَالْحُرَّيَّةُ.

وقَالَ الشَّبِخُ أَبُو جَعَفرِ الطَّحَادِيُّ في «محتصره». «وتُفْنِلُ في الشَّهَـدَةِ على

 ⁽¹⁾ وقع بالأصل اللعبل الواحدة والبشيت من قفة، وقرة، وقاب، وقاب، وقابه وهو الموافق لما في قالهداية المعرفيماتي [1/4/1]
 (7) ينظر فسحصر القُلُوري، [ص/٦٢]

S MAR SAN SE

رُوْيَةِ هِلاكِ رَمْصِانَ: رحلٌ واحدٌ مُسلمٌ، وامرأةٌ وحدةٌ مُسلِمةٌ، عَذُلَّا كَانَ الشاهِدُ بذلكَ أو عيرٌ عدْلِ، بعد أنْ يَكُونَ شهِد أنَّه رآه حارج البِشْرِ، أو أنَّه رآهُ في المِشْرِ وفي السَّماءِ عِلَّةٌ تَمْنعُ العامَّةُ مِنَ لِتُسَاوِي في رُؤْيَتِه اللهِ

فَالَ أَبُو بِكُو الجصَّاصُ الرارِيُّ في شرَّحه لـ المحتصر الطَّحاوِيُّ (اقوله ' في الشاهِدِ أَنَّه بُغْسُ شهادتُه على رُؤْيَةِ الهلالِ ؛ عَذَلًا كَانَ أَو عَبْرِ عَذَٰلٍ ؛ لَيسَ سَديدٍ ؛ لِلسَّ سَديدٍ ؛ لَلْ سَهادَهُ عَشْرٍ في نفْسِه اللَّ أَلُولُ مِي مَدْهِ عَلْمُ في نفْسِه اللَّهُ لا يُقْتِلُ في دلكَ إلَّا شَهادَهُ عَشْرٍ في نفْسِه اللَّهُ اللَّهِ عَلَى في نفْسِه اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ ا

وقَالَ أيضًا ﴿ وَوَولُ أَبِي جَعَمْرٍ ﴿ فَبَعَدَ أَنْ يَكُونَ رَأَهُ حَارِحُ الْمِصْرِ ﴾ ﴿ لا مَعْنَىٰ لَه ؛ لِأَنَّ مِن أَصَّبِهِم أَنَّ حَبَرَه عَيْرُ مَقْبُولِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالشَّمَاءِ عِنَّهُ ، سُواءٌ كَانَ فِي مِصْرَ أَو حَارِحَ الْمِصْرِ ، وإنما يُقْبَلُ حَبَرُه (١٠١٠،١٠) إذا كانَ بالسَّمَاءِ عِنَّةً ، سُواءٌ كَانَ فِي مِصْرَ أَو عَيْرِهَ (٢٠) مَا يُعْبَلُ حَبَرُه (٢٠) مَا أَنْ اللَّمَاءِ عِنَّةً ، سُواءٌ كَانَ فِي مِصْرَ أَو عَيْرِه (٢٠)

ثم الدُّلِيلُ على قَبُولِ حَبَرِ الواحِدِ فيه ما رَوَى صاحبُ والسن عَبَاسِ عَبَاسِ وَالْهَ قَالَ جَاءَ أَعْرَائِيُ إِلَى النَّبِيِّ يَعْمَ فَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ عَرَّفِهُ مَ عَنِ ابْنِ عَتَاسِ عَبَاسِ وَاللهِ قَالَ جَاءَ أَعْرَائِيُ إِلَى النَّبِيِّ يَعْمَ فَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ اللهِ لاَلَ مَعْمَ عَلَى رَفَصَالَ مِ فَالَ، وَأَنْفُهِدُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ * قَالَ: نعم قَالَ: وَعَمَ عَلَى اللهِ * قَالَ: عم قَالَ: وَعَمَ اللهِ اللهُ * قَالَ: عم قَالَ: في الله إِلَا أَنْ مُحَمَّدًا وَسُولُ اللهِ * قَالَ: عم قَالَ: في إِلَّا الله * أَدُنْ فِي النَّاسِ لِيَصُومُوا خَدًا ه (1).

⁽١) - ينظر: فمخصر الطحارية [ص/٥٥ - ٥١]،

⁽٦) ينظر افشرح محتصر الطحارية لنجصاص [٢/٥٣]

⁽٣). ينظر: النصفر السابق،

^() المرحم أبو داود هي كتاب الصيام بات هي شهاده الواحد على رؤيه هلال رمضال [رقم/ + ٢٣٤] . و المرمدي هي كتاب الصوم عن رسون الله فللة بات ما جاء هي الصوم بالشهادة [رقم/ ٦٩١] . واسمائي هي كتاب الصيام بات قبول شهاده الرجل الواحد على هلال شهر رمصال [رقم/ ٢١٦٣] ،

وَيُشْرِطُ الْعدالَةُ ؛ لأنَّ مُؤْل الْعالِمَق فِي السَّيانات عبرُ مَقْمُول . وتأويلُ مُؤْلِ الطُحاوِيُّ ﷺ، عدلا أوْ عير عدلٍ، أنْ يكُود مستُورا

وهذا الخبرُّ ذَلُّ علىٰ مَعْنَبُيْنَ :

احلَمها قبولُ حبر الواحد في رُؤْية (الهلال؛ إذ كان بالشَّماء عَنَّهُ

والناسي أنَّ طاهر الإسلام يوحث لعدالة وقبول الشّهاده ؛ ما لمُ بطّهرُ منه ما يُشْهِطُها ؛ ولاَنَّهُ أثرُ دينيُّ، فصار كالإحبار في الأحبار عن السّيِّ ﷺ، فعم يُشْهَرطُ فنه الاثّمان، ولا الدُّكُورةُ، ولا الخُرْيَّةُ، بحلاف الإلرامات ؛ حيْثُ يشْهرطُ دلك، ولهذا لا يُشْفَرطُ في رُوْية انهلال لفَعةُ الشّهادة

والشَّامِعيُّ يَشْتُرِطُّ الْإِنْتَيْنِ فِي أَخَدِ قَوْلِيهُ `` وهو مخْخُوحٌ محديث اللِ غَنَّاسِ،

قولُه: (غَيْرُ مَقْتُولِ) إنما لَمْ يَقُلْ، مردودٌ؛ لأنَّ قول العاسقِ مَوقوفٌ مقوله تعالىٰ: ﴿ إِن جَنَّاكُمْ فَاسِقٌ بِنَيْرٍ فَنَبَيْلُوّا ﴾ [العمراب ٦]

قُولُه (وَتَأْوِيلُ قُولَ الطَّحَاوِيُ عَذَلًا أَوْ عَيْرِ عَذَٰكِ اللَّهِ مَنْتُورَا). قَالَ الشيخُ أَبُو مِصْرِ يَخُورُ أَن يكُونَ أَر دَ بِهِ الطَّحَاوِيُّ، وإنَّ تَمْ يكى عَذُلًا

وين ماجه في كان الصناع بالداد حاء في نشهاده فني رؤله الهلال [رفير 1307] ، والحاكم في قاليستدرك [23.1] ، من طريق مكرماه في بن عباس يهدانه
 قال الحاكم فقدا للحديث ضحيح، ولم يُحرّاحاته وقال بن السفل فقدا الحديث صحيحه ينظر فابدر المبيرة لابن المثلن [23.1] ، وقالدراية في تحريح أحاديث الهداية الابن حجر [70/1]

⁽١) - وقع بالأصل: الزوقية ا- والعليب من - فقيل ، وقوال وقوال) وقات ا ، وقام ا .

 ⁽۲) والملقب: هو الاكتماه بواحد، ينظر فالتحاري «كبيرة بنمارردي [۲ ۲۲ ۲] وفائمهدت في فقه الإمام الشامعي، للشيراري [۲۲۹/۱]

وَالْعِلَّةُ: غَيْمٌ، أَوْ غُبَارٌ، أَوْ سِخُونُ وَفِي إِطْلَاقِ حَوَابِ وَالْكِنَابِ، يَدُخُلُ الْمَهِخُدُودُ فِي الْقَذْفِ مِفْدِما تاب، وهُو طاهِرْ الرَّوَايَة؛ لِأَنَّهُ حَبَرٌ

في الباطنِ^(١) ،

ثمَّ الشيخُ أَنُو جَعهِ الطَّحاوِيُّ، أحمدُ بنُ مُحمَّد سِ سلامة لأرَّديُّ ٢٠١٩ م.، بن طَخا، وهي مِن قُرَئ مِصَرَ [١ ١١٨٨]، كَانَ إمامًا في الفقع والأَحـارِ، وُلِدَ ســةً شمانٍ وثلاثينَ ومِنْتِينِ، وتُوفَّيْ ســةً إحدَئ وعشرينَ وثلاثِ مِثَةٍ

قُولُه. (أَوْ يَخُونُهُ) ، أَرَادُ بِهِ الدُّحَانَ

قولُه (وهي إطلاق حواب «الكتاب» يذخُلُ المخذُودُ في الَقَدُف بِغَدْمَا ثاب)، أي، وهي إطلاقِ جوابِ «كتابِ القُدُورِيِّ»، وهوَ قولُه، «قَبِل الإسمُّ شَهَادَةً الواجد العدلِ» "، يدخُلُ هيه المخدودُ في القدَّف، يعني، تُقْبَلُ شَهادتُه هي رُؤْيَةِ الهِلالِ إذا كان عَذْلًا في دِيِه، وهذا طَحِرُ الرُّوايةِ عِن أَصحابِاً ")

وعن أبي خبيفة: أبها لا تُقُلُّ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةً مِن وَحْهِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنه يلُرَمُهُ الحُصورُ إلى مُجلسِ القاضي، علمًا كَانَ كَذَلَكَ لَمْ يُقْبُلُ؛ لقولِه تعالىٰ ﴿ وَلَا تَقْبَالُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَيْدًا ﴾ [سرر ٤]

وجُهُ الطَّاهِرِ: أَنَّ المُرادَ مِنَ النصِّ شَهَادَةً مِن كُلُّ وَجُهِ، وهذا خَتَرُ لا شَهَادَةً.. ولهذا لا يُشْهَرُطُ الدُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ، فَيُقْبِلُ حَبْرُه بِعَلَمَا نَاتَ.

⁽١) يبخر افترح محتصر القدوري، للأقطع [١/ق١٥٦]

⁽٢) ينظر المختصر المُدُوِّريِّ [من ٦٢]

 ⁽r) ينظر (الأصل) ليجمد بن الحس (٢١٣/٢).

 ⁽٤) في رواية البحسر عن أبي حبيمه فإلى، وإن حست نوبت، الأنه محكوم بكديم شرعا قال الله تعالى
 ﴿ وَإِذَ أَوْ بِالنَّمَةِ دُو فَأُولَتُهِاتَ بِمَا أَقُو هُمْ ٱلْكُلِينَ ﴾ [النور ١٣] فإذا كان المتهم بالكداب، وهو نعاسق عير معبول الشهادة هـ، فالمحكوم بكديم كان أولى ينظر فالمبسوط؛ للسرحسي [٢٤٠/٣]

وَعَنْ أَبِي خَيْمَه ﷺ أَنَّهَا لَا تُفْلُ؛ لِأَنَّهَا (، ١٠) شِهَادَةٌ مِنْ وَحْمِ، وَكَانَ الشَّامِينِيُ بِي أَخَدِ قَوْلَيْهِ بِشْتَرِطُ الْمُثْنَى، والْخُحَةُ عليْه ما دكرْماهُ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ الشَّيِّ ﷺ فَإِلْ شِهَادَةَ نُوَاحِد فِي رُوْيَة جِلال رَمْصان.

ثُمّ إدا قبل الْإمامُ شهادة المواحد وصالموا ثلاثين يؤمّاً؛ لا يُقْطِرُون فِيمَا رَوَىٰ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَة عِلَىٰ اللاحْتياط، ولأنَّ الْعَطُر لَا يَثَيْتُ بِشِهَادة الْوَاحد،

وَعَنَّ مُحَمَّدٍ عِنْهِ أَنَّهُمْ يُفْطَرُونَ ، وَيَثَبُّتُ الْعَطْرُ بِنَاءً عِنِي ثُنُوتِ الرَّمَضَائِيَةَ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ، وَإِنَّ كان لا يَثَبُتُ بِهِدَا بُيّداءً كاشْنخْماق الْإِرْت بِناءً عنى النَّسَبِ النَّابِتِ بِشِهَادَةِ الْغَابِلة

طي فدية ليبان إك----

قولُه: (يَشْتَرطُ الْمُثَنَّىٰ) وهو بصمَّ الميمِ، وفتحِ النَّاهِ، أراد به: الإثْنَيْنِ قولُه: (والْمُحَجَّةُ هللِه ما ذَكَرْنَاهُ)، أي. الحُبَّةُ على الشَّاهِعيُّ ما دَكْرِه بقولِه، لِأَنَّهُ أَمْرٌ فِيهِنِّ، فأَثْنَهَ رِوَايَةَ الأحبارِ،

قولُه: (ئُمُّ إِذَا قَبَلِ الْإِمَامُ شَهَادَةَ الْوَاحَدُ وَصَامُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ؛ لَا يُفْطِرُونَ) يعني: إذا لَمْ يَرَوْا هِلالَ شُؤَالِ، وقد جَمَلَ القُدُورِيُّ هذِه الرُّوَايَّةَ: رِوَايَّةَ الحسنِ عَى أبي خَنِيمَةً.

وعن مُحَمَّدٍ أنَّهم يُمُعِرُونَ ، رواهُ ابنُّ سَمَاعَةً (١٠).

⁽۱) قال ابن سماعه فقلت لمحمد كيف بعظرون بشهاده الواحد؟ قال لا يعظرون بشهادة الواحد، من بحكم الحاكم؛ لأنه بما حكم بدحول رمضان وأمر الناس بالقموم، فمن ضرورته الحكم باسملاح رمضان بعد مصي ثلالين بومًا ينظر «المبسوط» للسرحبيّ [۲۲۰/۳]، «العقه النافع» [۲۸۰/۱]، فيدائع الصائعة [۲۲۲/۳]، «الهدابة» [۲۲۲/۳]، «شرح مجمع البحرين» [۲۸۰/۱]، «المحيط البرغاني» [۲۲۲/۳]، «البدية» [۲۲۲/۳]، «شرح مجمع البحرين»

وإِذَا لَمْمَ تَكُنَّ مَالَسَمَاءَ عَلَمَّ ؛ لَمْ تُقُبَلِ الشّهادةُ حَتَى بِرَاهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَقَعُ الْعِلْمُ مَخْبِرهِمْ ؛ لِإَنَّ التَّفَرُّذَ بِالرُّؤْيَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَانَةِ يُوهِمُ الْعَلَطَ، .

وجَّهُ رِوَايَةِ الحَسَرِ. أَنَهُم بَوَ أَفَظُرُو ، يُثَرِمُ الْإِفْضَارُ بِشَهَادَةَ الوَاجِدِ، وَهُوَ لَا يَجُورُ .

إد ١٠١٠ من قرَّجُهُ قُولِ مُخمَّدٍ _ وهو الأَضعُ _' أَنَّ العطْرَ مَا يَثَلَثُ بِمؤلِ الواحدِ
 ابتداءً ، مل بِنَاءً وتَبْعًا ، فكم مِن شيءِ يَثُلثُ صِمْلًا ولا يَثَنَثُ قَصْدًا

بِيانُه. أنَّ قولَ الواحدِ لَمَّا قُبِلَ في هِلالِ رَمَصَانَ؛ قُبِلَ أيصًا في الفِطْرِ؛ بِماءً على دلك، وإنَّ كَانَ لا يُقْبَلُ قولُه ابتداءً في الفِطْرِ كالإرْثِ؛ لا يَثَبُّ بشَهادةِ الواجِدِ ابتداءً، ويثنَّت مها؛ سِاءً على ثُبُوتِ النَّسِ بشَهادةِ القَابِنَةِ

وسُيْلَ مُحَمَّدٌ عن شُوتِ الهِطْرِ بقولِ الواحِدِ، فَقَالَ: يَثَبُّتُ الهِطْرُ بِحُكُمِ القاصي لا بقولِ الواحِدِ يعني لَمَّ حَكَمَ في هلالِ رَمَصَانَ بقولِ الواحِدِ؛ يَثَبُتُ الهِطْرُ بِناءً علىٰ دلك بعد تمامِ الثَّلَاثِينَ،

قَالَ شَمِسُ الأَنْمُةِ في «شَرْح الكافي» (وهو نظيرُ شَهَادَةِ القَابِلَةِ على النَّسِي، عامها تكونُ مَقبولةً، ثم يقْصِي دلك إلى استِحفاقِ العِيراثِ، والعيراثُ لا يثَبُّتُ بشَهَادَةِ القَابِلَةِ ابتداءً " () .

قولُه (وإذا لمُ تكُنُ بالسّماءِ عندٌ ، لمَ نُقُل الشّهادةُ حتَى بَراهُ جمْعٌ كَثيرٌ يَفَعُ الْعَلْمُ بِخَرِهِمُ). يعمي عي علالِ رَمَضَانَ ، وأرادَ بالعِلْم عِلْمَ عالِبِ الظّنّ .

قَالَ الإمامُ الأَسْبِجَابِيُّ في اشرح مختصر الطَّحاوِيُّا: رَوَىُ الحسُّ بنُّ ريادٍ عن أبي حَبِيعَةَ أنه قَالَ. تُقْبَلُ على رُؤْيَةٍ هِلالِ رَمَصَانَ شَهَادَةُ الواحدِ العدْلِ؛ سواءٌ

⁽١) - ينظر - (المبسوط) المسرحيين [٣- ١٤٠]

ولا عابه بيس بزعه

كَانَ بالسَّماءِ علَّهُ، أَوْ لَمْ تكنَّ عنَّةً، وهي العظّر يُقْسَلُ شهادةً رجْلَيْنِ، أو رجْلِ وَالْمِرْأَتَيْنِ ؛ صواةً كان بالسّماءِ علَّةً، أو لَمْ تكن عنَّةٌ '

وَقَالَ الشَيِعُ ابُو مَصْرِ '' قَالَ الشَّامِيُّ تُشْلُ شَهَادَةً الوَاحِدُ فَيَمَا إِدَا لَمْ تَكُنُّ بِالشَّمَاءِ عَلَّةٌ فِي أَحِدُ قُولِكِ ، وفي إلى الدَّمَا قُوْلِ آخِرَ الْأَتْمُبُلُ إِلَّا شِهَادَةً النَّيْسِ

وجُهُ الطَّاهِرِ، أنَّ أعر ص المُسلمين في طلب الهلان متَّفقةً ، والمانعُ من رُوَّية الهلالِ مُنتَفِي اللَّنَّةُ لا حلن في الأبْصار ، ولا علَّة بالسَّماء ، فودا احتمعوا في طلب الهلالِ واحتصَّ النعصُّ بالرُّوْية دون الدقين ، لا يُنْتفتُ إليه و لأنَّ الطَّاهِر أنه علطً ، إلَّا إدا أحبر حماعةً كثيرةً يخصلُ عِنْمُ عانب الطنَّ بحرهم ،

وهذا لأنَّ أحبار الآحاد شَرْطُ قبولِها' حُسْنُ الطلَّ بِعُخْبِرِهَا } أَلَّا تَزَىٰ الْ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجَعَ في حبر دِي البِدَئِنِ إلىٰ أبي بكرٍ وعُمَّرَ ﷺ ، فقال: «أحقَّ مَا يَقُولُ ذُو البَدَئِنِ؟ ﴾ قَالًا تَعمُ ''

فاعْتِرُ إحيارُهما معه والأنة والمواعل أحرره عمَّا شاهده الجماعة

فَإِنْ قِيلَ ' كُلُّ شهادةٍ جَارَتْ إِدَا كَانَتِ السَّمَاءُ عَيْرَ مُصَّحِيَةٍ ؛ جَارَتْ إِدَا كَانَتْ مُصْحِيَةً ؛ قِياسًا عَنِيْ سَائْرِ الشَّهَادَاتِ ،

⁽١) ينظر الشرح محتصر الطحاوي) [١٣١٥] محطوط فيص الله

 ⁽۲) ينظر اشرح محتصر القدوري، للأقطع [١٥٧٥] محطوط فيص اقه

 ⁽٣) مضى أن المعتمد في مدهب الشابعي هو الاكتماء برؤيه واحد بسط.

⁽٤) أحرجه البحاري في أيواب المساجد، باب شبيك الأصابع في المسجد وغيره [رقم / ٤٩٨]، ومسلم في كتاب المساحد وموضع الصلاه/ باب السهو في الصلاة والسحود له [رقم / ٥٧٣]، من حديث محمد بن ميرين هن أبي هزيرة في به تجوه.

قَيْجِتُ النَّوْقُفُ فِيهِ حَتَىٰ يَكُونَ حَمَعًا كَثِيرِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَشْقُ الْعَيْمُ عَلَّ مَوْصِعِ الْقَمَرِ فَيَتَّهِقُ لِلْبَعْضِ السَّطَرُ .

🚓 عالم البيان 🦫

قُلْمًا: سَائِرُ الشَّهَادَاتِ إِذَا وُجِذَ فِيهَا مَا يُوجِثُ النَّهَمَةُ لَا تُقْبُلُ، وقد وُجِدَ هما دلك ؛ لِأَنَّ النَّمُرُدَ بِرُؤْيَةِ الهلالِ مَعَ اتفاقِ الأَعْرَاصِ، وانتِعَاءِ النَّامِعِ؛ يُوجِثُ تُهَمَّةُ العلَطِ، فلا تُمْبِلُ شَهَادَةُ الواحدِ وما فوقه إلا أَنْ يُحْبِرَ حماعةٌ كَثَبَرَةٌ بِقَعُ لَجِنْمُ بحبَرِهمُ

ثم لَمْ يُرُو في ظاهِرِ الرَّوَايَةِ التقديرُ في الجَمْعِ الكثيرِ وعن أبي يُوسُفَ: أنَّه قدَّرَ فيهِ خَمْسِينَ رجُلًا، مثلَ عَدْدِ رِجالِ الفَسَاعَةِ وعن خَلَفِ بِنِ أَيُّوتَ أَنه قَالَ خَمْسُ مِنَّةٍ بِتَلْحٍ قبيلٌ وقالَ معضُهم ' يَسعي أَن يَكُونَ مِن كلَّ جماعةٍ وحدٌ أو اثبانِ

المناج على المناسبة المناس

وعن مُخمَّدٍ: أنه اغْتَبَرْ تَوَاتُرُ الخَبَرِ مِن كُلِّ جَانِبِ كَذَا فِي الْخُلاصة الفَتَاوَى الْ^(٣). قولُه: (فَيَنجِبُ النَّوقُفُ فِيهِ)، أي، في التقرُّدِ بِالرُّؤْيَةِ. قولُه: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالشَّمَاءِ عِلَّهُ)

 ⁽¹⁾ ما بين المعقومتين: ريادة من: لاب، واراه، واراه، واسال، واجاء

⁽٧) - ينظر: فشرح محصر الطحاوية [ق.١٣١] محفوط،

 ⁽٣) وهي التنج العديرة والبحر ما روي عن محمد وأبي يرسف أيضا أن العبرة لتواتر الحبر ومجيئه من
 كل جالب ينظر المحلاصة الفنارى [(٨١٥] محطوط ، فتح القدير [٣٢٤/٢] ، البحر الرائق الإ ٢٨٩/٢]

ثُمُّ قِيل هِي حدُّ الْكثيرِ ۚ أَهْلُ الْمُجِلَّةَ ۗ وعنَّ أَبِي يُوسُف ﷺ تَحَمَّسُونَ رحُلًا ؛ اغْنِمَارًا بِالْفِسَامَةِ ، ولَا فَرْقَ بَشِ أَهْلِ الْمَضْرِ ومنْ ورَد مِنْ حَارِحِ الْمِضْرِ ،

ودكر الطّحاويُّ ﴿ اللّهُ تُقُلُّ شهادهُ الْواحد إذا حاء من حارجِ الْمِصْرِ؛ لَقَنَّةِ الْمُوالِعِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ فِي كَتَابَ الْاَشْتَخْسَانِ، وكذا إذا كان عَلَىٰ مُكانٍ مُرْتَفَع فِي الْمَصْرِ

ومن رأى هلال الْفطر وخدةً لمَ يُفطرَ ، اختباطًا وفي الصَّوْمِ الإحْتِياطُ في الإيجاب.

ول خاية البيان 🜓

يعني أنَّ التعرُّدُ بِالرُّوْيَةِ حِبْدٍ لا يُوهِمُ العلط؛ لأنَّهُ قد يخصلُ الرُّوْيَةُ للبغصِ حالَ الشفاقِ العَيْم.

قولُه: (وإلَيْهِ الْإِشَارَةُ فِي كِتَابَ الْإَسْتَخْسَانِ) ، أي: إلى ما قَالَ الطَّخَاوِيُّ مِن قَولِ شَهَادَةِ الواحدِ إذا جاءَ مِن حارِحِ العِصْرِ ؛ إشارةٌ في كتابِ اللاستحسان، ، مِنَ «الأصل، لمُحَمَّدِ مِنِ الحَسِ، لِأَنَّهُ قَالَ: "إذا جاءَ مِن مكانٍ آخَرَ رجُلُ فأحبَرُ بدلك وهو ثقةً ، فيميني لِلْمُشْلِمِينَ أَنْ يَصُومُوا مِشْهَادِيِّهِ، " أَنْ

قولُه: (وكَذا إذا كان على مكَّانِ مُرْتَمِع فِي الْمِطْسِ) -

يعي: تُغْبِلُ شَهَادَةُ الواحدِ في المِصْرِ؛ [دا كَانَ على موضعِ عالمِ ، ولكنَّ هذا على ما دكرَ، الطُخَاوِيُّ؛ إذْ لا فرْقَ على ظاهرِ الرَّوَايَةِ عن أصحابِ ا: بينَ المكانِ المرتَمِعِ وغيرِ المرتَمِعِ ا خَيْتُ لا تُقْبِلُ الشَّهَادَةُ إلا أنْ يرَاهُ حَمْعٌ كَثيرٌ يفَعُ العِلْمُ بحبَرهِم.

تُولُهُ ۚ (وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْمَطْرِ وَخَلَهُ لَمْ يُمْطِرُ ؛ احْتِيَاطًا).

⁽١) ينظر ١٠ الأصل/ المعروف بالمبسوطة لمحمد بن الحسن الشبدي [٣١٠/٣]

وإدا كان بالسَّماء علَّهُ لَمْ يُقُسُ في هلال الْعَظُّر إلَّا شهادةُ رَجُّلُئِن،

وهذا لِمَا رُوِيَ هِي «السس» مُشدًا إلى مُحمَّدِ بُنِ الْمُنْكِدِر، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يِطُرُكُمْ يَوْمَ نُفْطِرُونَ، وأَصْحَاكُمْ يَوْم تُصَحُّون؛ ().

بيانُهُ أَنَّ هَذَا اليَّومَ لَمَّاكَانَ مَخْكُومًا عَدَ الناسِ بَأَنَّهُ مِن رَمْصَانَ؛ لا (١٠١٠م.) تَجُورُ للمُمردِ بِالرُّؤْيَةِ الإِنْطَارُ؛ لِأَنَّهُ مَا أَفَعَرَ عِيرُه، ويَسَا أَحَازُ لَهُ الشَّرْعُ الإِنْطَارَ يَومَ يُفْطِرُ الناسُ.

قَإِنْ قُلْتُ: قد جاءَ فيما رُوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ فَصُومُوا لِيُرْفَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِيُرْفَيْتِهِ اللهِ، وقد أَوْخَنتُمُ الصَّوْمَ عَنَى المُنْفَرِدِ بِرُفْيَةِ هِلالِ رَمْضَالَ بدلكَ الحديثِ، وكيف لا تُحوَّدونَ (") الهِطْرَ بدلكَ الحديثِ؟

قُلْتُ: كَانَ الْعِياسُ دَلَثَ وَ لَكُنَّ خُصَّ دَلَكَ الْحَلَيْتُ بِدَلَالَةِ مَا دَكُرْنَا مِن قَولِهِ

﴿ وَلَمُ الْمُعَرِّفُونَ اللَّهُ مِنْ وَلَا الْعَيَاسُ وَلَا الْاحْتِياطُ فِي هَلالِ وَمُصَالً فِي إِيجَابِ الصَّوْمِ عَلَى الْمُنْفَرِدِ بِالرُّوْيَةِ ، وهنا الاحتِياطُ في عَدَمِ الإِفْطَارِ في إِيجَابِ الصَّوْمِ عَلَى الْمُنْفَرِدِ بِالرُّوْيَةِ ، وهنا الاحتِياطُ في عَدَمِ الإِفْطَارِ في إِيجَابِ السَّفَاءِ عَلَمُ لَمْ يُقْتَلُ فِي هِلَالِ الْعَظْرِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، قولُه : ﴿ وَإِذَا كَانَ بِالسَّفَاءِ عَلَمُ لَمْ يُقْتَلُ فِي هِلَالِ الْعَظْرِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ،

⁽١) أحرجه أبو داود في كان الصيام/ باب إدا أحطأ القوم الهلال [رقم/ ٢٣٢٤] ، ومن طرعه البيهمي في قالسن الكيرى الوقم/ ٢٠٧٩] ، والترمدي في كان الصوح عن رسول الله الله بيات ما جاء الصوم يوح تصودون والعظر يوم تعظرون والأضحن يوم نصحون [رقم/ ١٩٧] ، وابن ماجه في كتاب الصيام داب ما جاء في شهري العيد [رقم/ ١٩٦٠] ، والدارعطي في قسمة [١٩٣/٢] ، من حديث أبي هرورة الله به ،

قال الترمدي العدا حديث حس هريب، وقال النووي الرواءُ أَبُو دَاوُدُو النُّرُمَدِيُّ بِأَسْابِدَ حِسَةٍ، ينظر: اللمجموع شرح المهلب، للنووي [٢٧/٥] .

⁽٢) - مضيع تعفرينيد

⁽٣) وقع في الأصل: فيشوره، والنشب من قوة ، والله : وقوه، وقت، وقامة

^{(1) -} طبئ تخريجه،

از رخل والمراتين، لأنَّهُ تعلَق به نفعُ الْعند وهُو الْقطرُ فأَشْمه سائزَ خُفُوقهِ. والْأَضْحَىٰ كَالْقَطْرُ في هذا، في ظاهر الرواية وهُو الْأَصْحُ ؛ جَلَاقًا لِمَا

اؤ رځن والمرأتين)

قال الإمامُ الأشبحانُ في اشرَح معتصر الطّحاويُّ، وأمّا في هلال الفطّر والأصحى، ونّه لا تُنبلُ في إلا شهادةُ رحْنس، أو رحْلِ والتراتيس، عُلُولِ أحْرارِ عير مخدوديس، كما في سائر الأحكام، وهذا لأنّ في هلال الفطّر والأصحى منفعه العنادِ مِن الإفطار، والنوشع بلُحُوم الأصاحي، والإخلال من الححّ، فأشبهت الشّهادةُ على حقُوق الناس، بحلاف هلال شهر رمصان؛ فإنّه لا يتعنقُ به حقّوقُهم، بل يَدرمُهم فيه فرصٌ، فقيلتُ شهادةُ الواحدان.

وَرُوِيَ عَنَ أَبِي خَيِفَةَ. أَنَّ هِلالَ الأَصَحَىٰ كَهِلالَ رَخَصَانَ ﴿ فَيَ الْمُوادِرِ أَنَّ عِلالَ المُصَانَ ﴿ فَيَ النَّوَادِرِ أَنَّ الْمُصَانِ مِنْ النَّوَادِرِ أَنَّ الْمُصَانِ ﴿ وَلَيْ النَّالِ الْمُعَالِقِينَا لَا أَضَامَىٰ كَهِلَالُ رَخْصَانَ ﴿ فَيُ النَّالِ الْمُعَالِقِينَا لَا أَضَامَىٰ كَهِلَالُ رَخْصَانَ ﴿ وَكُرُهُ فِي اللَّهِ اللَّهِ النَّالِ الْمُعَالِقِينَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّاللَّاللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّالِي الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّالِي اللللَّلْمُ اللللَّالللللللللَّالِي اللللللللَّاللَّاللَّاللَّاللَّهُ الللللَّلْ

وَوْجُهُهُ: أنه جعنه من بابِ النحتر ؛ حَيْثُ (١/١٩٩٠ يَدْرُمُه وُخُوتُ الأُصْحَيَّةِ . ثم يتعدُّئ عنه إلىٰ غَيرِه.

قولُه: (وَهُوَ الْفِطْرُ)، الصَّميرُ راحعُ إلى نَفْعِ العدد

قولُه: (فأَشْبَهُ شَائِرْ خُقُوتِهِ)، أي فأشْبَةَ الهِطُّرُ شَائِرَ حَقَوقِ الْعَبَدِ-

قولُه: (وَالْأَضْحَى كَالْهِطْرِ فِي هَذَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَائِةِ)، أي: هِلالُ الأصحَى كهِلالِ الهِطْرِ هِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ عِمَي يُشْتَرطُ هِي كُلُّ مِنهِما شَهَادَةُ رَجُلَيْسِ، أو رجُّلِ وَالْرَاتَيْسِ كَمَا دَكْرُه الحَاكُمُ الشهيدُ هِي «محتصر الكافي»(٣)

⁽١) - ينظر: فشرح مختصر الطحاوي؟ [ق١٣٢]

 ⁽۱) ينظرا دخلاصة القطرئ (۱)

 ⁽٣) ينظر فشرح الكاني النيسوطة [١٨٦ ١٠] ، النحمه عليها، ف[٢٤٦] ، افتتاري قاضي حددة عد

يُرْوَىٰ عَلَّ أَسِي حسِمة ﴿ أَنَّهُ كَهِلَالِ رَمَصَانَ ؛ لأَنَّهُ تَعَلَّقُ بِهِ نَفْعُ الْعِمَادِ وَهُوَ التَّوَسُّعُ بِلْحُومِ الْأَصَاحِي.

وَإِنْ لَمْ يَكُنُ بِالسَّمَاءِ عِلَّا ؛ لَمْ تُقْبِلَ إِلَّا شَهادةُ حماعَةِ يقعُ الْعِلْمُ بِمَعَرِهِمْ ، كَمَا دكَرْنَا

قَالَ: وَوَقُتُ الصَّوْمِ مِنْ جَسِ طُلُوعِ الْفَحْرِ النَّاسِ إلى عُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ وَكُلُوا وَأَشَرَبُوا حَتَى يَشَيْنَ لَكُمْ الْمَيْطُ الْأَبْيَصُ مِن الْمُيْتِلِ الْأَشُودِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَيْسُوا الطِيْبَامَ مِلَى الَيْسِ ﴾ [سم، ١٨٧] وَالْحَيْطَالُ، بَيَاصُ النَّهَارِ، وَسُوادُ النَّيْلِ.

قولُه (يُرُوى عَنْ أَبِي حَبِيْةَ أَنَّهُ كَهِلَالِ رَمْضَانَ).

يعني، أنَّ هلالَ الأَصْحَى كهِلالِ رَمْصَانَ في رِوَ يَةِ اللوادرة، تُقْتَلُ فيهِ شَهَادَةُ الواحدِ؛ إذا كَانَ بالسَّمَاءِ عِنَّةً

قُولُه: (لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ مَفَعُ الْعِمَادِ)، دنيلُ قَولِه (وَهُوَ الْأَضَحُّ).

قولُه: (وَإِنَّ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ؛ لَمْ تُقْلُ إِلَّا شَهَادَةُ جَمَاعَةِ يَقَعُ الْعِلْمُ بِحَدِهِمْ، كَمَا ذَكَرُنَا)، وهو إشارةٌ إلى قولِه: (لِأَنَّ الثَّفَرُّةَ بِالرُّوْيَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ يُوهِمُ الْعَلَطَ)

قولُه: (قَالَ وَوقْتُ الصَّوْمِ مَنْ حِينِ طُلُوعِ الْعَجْرِ النَّانِي إِلَىٰ غُرُوبِ الشَّمْسِ)، أي ۚ قَالَ الشيئُح أَبُو المحُسَيِّنِ الْقُدُورِيُّ ۚ وقْتُ الصَّوْمِ مِن طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي إلىٰ غُرُوبِ الشَّمْسِ^(۱).

^{= [} ١٩٧] ، قشرح مجمع البحرينة [١٢٤٥] ، فالاخبارة [١٦٩/١] ، قالباسة [١٣٨/١] (١) - ينظر: لامخصير الطُّنُورية [ص/٦٢]

- 🗗 عدد سدر 🤃

اعْلَمْ أَنَّ الْمَخْرَ مِخْرَانَ، مِخْرُ كَادَبٌ يَتْدُو كَدَبُ الشَّرْخَانِ (١٠)، ثم يَعْقَبُهُ الطلامُ، فلدلك شُمِّي كَادِبًا، لا يَخْرِخُ به وقَت العشاء، ولا يَثَنَّتُ به شيءٌ مِن أحكام النَّهار،

وقَجْرٌ صادقٌ: وهو البياصُ إن ١٠٠٠ م) الذي يشتطيرُ ، ويعترضُ هي الأُفَّق ، لا يرالُ يردادُ حتى يشتر ، فلدنك شمّي صادقًا ومشطيرًا ، ويكبّتُ به أحكامُ النَّهَارِ ؛ مِن حُرْمةِ الطّعام وانشَراب والْحماع للصّائم ، وحوار أداء العخر ""

والدَّليلُ على أنَّ وقَت الصَّوْمِ ما دكره من مطلع الصخر إلىٰ غُرُوبِ الشَّمْسَ فولُه تعالى ﴿ ﴿ فَالْسَ بَنَيْسُرُوهُمَّ وَاَبْتَعُوا ما صَحْتَبِ اللَّهُ لَكُمْ وصَحُلُوا وَاَشْرِبُوا حَقَ يَبَشِينَ لَحَجُمُ الْمُنَظُ الْأَبْيَصُ مِنَ المُنْيَوِ الْاسْوَدِ مِنَ الْفَجَرِّ ثُمَّ أَيْنَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْمَالِي ﴾ [١٠٨٠ - ١٠٨٠]

وَرَوْيُ البُخَارِيُّ فِي الصحيحِ بِإِشَادِهِ إِلَىٰ الشَّغْبِيُّ، عَلَّ عَدِيُّ بْسِ خَاتِمٍ فَالَ: لَمَّ مُرَلَثُ، ﴿ حَقَى يَتَبَنَ لَصَعْمُ الْفَيْظُ الْأَنْيَصُ مِن اللَّيْطِ الْأَشْوَرِ ﴾ [عمر ١٨٠] عَبِدتُ إِلَى عِفَالِ أَسْوَدَ، وَإِلَى عِفَالِ أَبْيَعِنَ، فَخَعَنْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْ أَلَانُ مِن اللَّيْلِ، فَلا يَسْتَبِنُ لِي، فَعَدَوْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَكُرْتُ دَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وإِلَيْ وَبَهَاضُ النَّهارِ اللهِ ﷺ فَلَكُرْتُ دَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وإِلَيْهَا وَلَهُ اللَّهارِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

 ⁽١) الشُرْحانُ هو النُّنْتُ، وَبِينِ الأَمدُ، وحتمَّةُ براجُ وسراحين ويقال لنهجر الكادب حَنْتُ الشُرْخَانِ و هين التَّشية بيظر ١٩لهاية في عرب الحديث؛ لاس الأثير [٣ ٨٠٥٣٥٨ مسرح] وحاد في حاشية ١٩٠١ الشُرْحان الدئب، ويقال بلهجر الكادب دَنَبُ الشَّرِحانِ على التشبيه ١

⁽٦) اجتلف المشايح هل المراد أول رمان الطنوع أو انشار الصوم الاستطارة وانتشاره، قال بعصبهم الهبرة الأوله، وقال بعصهم المبرة الاستطارته، قال الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلوابي بطائر العول الأول أحوط، والثاني أوسع ينظر فالمحيط الرهابي، [٣٧٣]، فمجمع الأبهرة [٣٧٣]، قاملين الإسهرة إلى عابلين [٣٧١/٦]

⁽٣) لَنعرجه البحاري في كتاب الصوم/ باب مول الله تعالى ﴿ وَمُصَّلُواْ وَأَشْرَةُواْ خَتَّى يَنْبُنِنَ لَعَسَمُمُ ٱلْمُمْيَكُمْ =

الله البيان الله

وَرَوَى البُخَارِيُّ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ عَلَىٰ قَالَ: وَأَشْرِلُونَ وَلَمْ يُنْوَلُ وَرَحُكُواْ وَأَشْرَبُواْ حَقَّى يَتَنِيْنَ لَحَكُمُ الْفَيْطُ الْأَنْبَصُ مِنَ لَلْبَدِ الْأَشْوَرِ ﴾ وَلَمْ يُنُولُ وَرَحُكُواْ وَأَشْرَبُواْ حَقَّى يَتَنِيْنَ لَا يَوَالُ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمُ رَبِطُ أَحَدُهُمْ فِي رِخْلَبُهِ الخَبُطَ الْأَنْبَضَ وَالخَيْطَ الأَسْوَدَ، وَلا يَوَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَنِيْنَ لَهُ رُوْيَتُهُمَّ ، فَأَنْزَلَ الله يَعْدُ. وَهِ يَوَالُ يَؤُلُ عَتَى يَتَنِينَ لَهُ رُوْيَتُهُمَّ ، فَأَنْزَلَ الله يَعْدُ. وَهِ يَوَالُ يَوْلُ اللهُ يَعْدُ. وَهِ يَوَالُ يَقْلِي وَالنَّهَارِهُ * *

وَرُويِيَ فِي اللَّسَنِ»؛ مُشَنَدًا إلى سَمُرَة بْن جُنْدَبِ قَالَ: قَالَ (* ١٠٠٠ -) رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يَمْنَصُنَّ مِنْ شُحُورِكُمْ أَدَانُ بِلَالٍ ، وَلَا بَيَّاصُ الْأُفْقِ الذِي هَكَدَا حَنَّىٰ يَشْتَطِيرَ الْ * '

وفي اللَّسَنِ أَيضًا: مُشَنَّدًا إلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَىٰ قَالَ: اقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ألا أبيض مِن المُنيَول ألا أمنور مِن الْفَاجِرِ ثُمْ أَيْمُواْ البِنْهَامُ إِلَى ٱلْبَانِ ﴾ [رقم/ ١٨١٧]، ومسلم هي كتاب الصيام ، بات بيان أن الدحول في الصوم يحصل يطفوع الصير، وأن له الأكل وعيره حتى يطلع الصيام ، ويان صفة الصجر الذي تتعلق به الأحكام من الدحول في الصوم ودخول وقب صلاة الصبح وعير دلك [رقم/ ١٠٩٠] هن الشَّغِيُّ، عنْ غديٌّ بْن خاتِم بالله به

() أحرحه البحاري في كتاب العموم! بأب قول الله تعالى ﴿ وَأَشَكُوا وَأَشْرَاؤُا عَتَى يَتَبَانَ لَسَعُمُ لَلْمُنْ يَكُ اللهِ الْأَبْرَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وعيره حتى يطلع العميام باب ببال أن الدخول في العموم يحصل نظموع الفجر ، وأن له الأكل وعيره حتى يطلع العميام ، وبيان عبقة الفحر الذي تتعلى به الأحكام من الدخول في العموم ودخول وقت صلاة العميم وغير دلك [رقم/ ١٠٩١] ، من حديث شهل من شقد عليه به

(٣) أحرَحه مسلم في كتاب الصبام! باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوم العجر، وأن له الأكل وهيره حتى يطلع المجر، وبيان صفه المجر الذي تتعلق به الأحكام من الدجول في الصوم ودحوب وقت صلاة الصبح وهير دلك [رقم/ ١٩٤]، وأبر داود في كتاب الصيام! باب وقت المسجور [رقم ٢٣٤٦]، والترمدي في كتاب الصبح في يوان الفحر المسجور [رقم ٢٣٤٦]، والترمدي في كتاب الصبح في رسول الله الله إباب ما جاء في يوان الفحر [رقم ٢٠٧١]، والبسائي في كتاب الصبام! كيف المجر [رقم/ ٢١٧١]، من حديث نبائرة بن جُدُدَب على به،

والصَّوْمُ عُو الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكُلِ وَالشُّرُبُ وَالْحَمَاعِ [١٠٠١٠] مِهَارًا مِعِ السَّيَّةِ،

اإِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلِ قِدْ أَتَٰتِلَ مِنْ هَا هُمَاء فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمِ»، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ قِبَل الْمَشْرِقِ» '

فَعُلَم مِمَا تَلُوْمَا وَمَا رُونِمَا ۚ أَوَّ وَقُتِ الصَّرُمِ وَآحَرُهِ ، وَأَرِيدَ النَّيْلُ وَالنَّهَارُ مِن الخَيطَيْنِ فِي الآيةِ وَتَشْبِهَا لا سَبْعَارَةً ، وقد غُرِفَ فِي الكشاف الأَنَّ

وقولُه، ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ ، ببالُ لقولِه: (مِنَ الحَيْطِ الأَنْيَصِ) ويجورُ أَلَّ يُكُون (مِنَ) لَلتَّنْمِيصِ ، لِأَنَّهُ بِعُصُّ الفَجْرِ (*) وأوَّلُه ،

قولُه (والصَوْمُ أَهُو الإِنْسَاكُ عَنِ الْأَكُلِ وَالشَّرْبِ وَالْجِمَاعِ مَهَارًا مَعَ السَّيَّةِ). قَالَ في قشرُح الأَقْطَعَة عدا إجماعً لا خلاف فيه (٠٠).

قُلْتُ: فيه مظرٌ؛ لِأَنَّ رُفَرَ لا يَشْتِرِطُ النَّيَّةَ للصَّحيحِ المُقِيمِ في ضَوْمِ رَمَصَانَ، على ما رَوَوْا عـه

وقَالَ الإمامُ يدرُ الدِّينِ (١٠٠ يَرِدُ عدهِ أَكُلُ النَّسِي ؛ فإنَّ صَوْمَه باقي مع أنَّ الإَمْسَاكَ فابْتُ، ويَرِدُ أيضًا الأَكُلُ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ الصَّادِقِ (١٠١٩٥/١) قبلَ طُلُوعِ الضَّادِقِ (١٠١٩٥/١) قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ فإنَّ صَوْمَه فانتُ معَ أنَّ الإمْسَاكَ في النَّهَارِ باقي ؛ فإنَّ النَّهَارَ مِن طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ فإنَّ طَائِقَةَ مِن طُلُوعِ

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب يفطر بما نيسر عليه بانماه وغيره [رقم/ ١٨٥٥]، ومسلم
في كتاب الصيام باب بيان وقب لنعفه الصوم وخروج النهار [رقم/ ١١٠١]، وأبو داود في كتاب
الصيام باب وقب فطر الصائم [رقم/ ٢٣٥٢]، من حديث عبد الله بن أوفى بثياته به

⁽٧) ينظر: ١١١كشاف) للزمخشري [٢٣١/١]،

 ^(*) وقع بالأصل «العجر» والنتيب من طبال وقرال وقوال وقت الرواجة

^{(1).} ينظر: الثرج الأنطع [5113]؛

⁽د) هو مُحدَّد بن مُحَدُّوه بن عبد الْكريم الكرُّدري الْمُعَرُّوف بِخُواهر رَّادُه وقد مضتُّ ترجمته-

لآمَّهُ في حَشَقَهُ اللَّمَهُ هُو الإسمالُ عَلَى الأَكُلِّ وَلَشَمْ لِلْ لِحَمَاعِ ؛ الْوَزُودِ الاَسْتَعْمَال فيه ، إلَّا أَنَّهُ رَمَدَ عَلَىٰ لَلَيْهِ فِي الشَّرِعِ ؛ لَيْتَمَائِزُ بَهَا الْعَمَادَةُ مِنْ لَعَادَة

الشَّمْسِ إلىٰ غُرولها. ولردُ أيفُ الحائمانُ والنَّساءُ، لولُ صومهُما لا يصلحُ. ولَـُ وُجِدُ مِنهما الإِمْسَاكُ.

والجوابُ: لَا نُسلُمُ أَنَّ أَيْنِ النَّسِيَ وَرَدُّ أَنَّ شَيْعِ جَعِنِ أَيْنَهِ كَلَا أَيْنِ، وللشَّارِعِ هَذِهِ (١ ١١٠٠مم } الوِلَايَةُ، فإذا كَانَ كَدَنْتَ، كُونَ لَأَمْسَكُ الشَّرِعِيُّ مَوجُودًا، وكلامُنا فيه لا في الإِمْسَاكِ الجِشْيُّ

ولَا يُسَلَّمُ أَنَّ النَّهَارَ مِن طُنُوعِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ النَّهَارِ الشَّرِعيَّ من مطلع الصخرِ الصَّادِقِ إلى مغربِ الشَّمْسِ؛ بدليلِ أَنَّ اللهَ معالى أَنَّ لِمُعَطِّرَاتِ الثَّلاث عي لَيْنِ إلى الحيْطِ الأميضِ، وهو الصُّنْحُ الصَّادِقُ، ثم أَمَرَ بِالطَّوْمِ إلى النَّلِ

ولَا تُسَلِّمُ ورُودَ الخَائِصِ وَالنَّفَسَاءِ؛ لِأَنَّ كلامًا هي الإمْسَاكِ الشَّرْعِيُّ لا الجسِّيُّ، والشَّرْعُ^(١) لَمْ يَجْعَلْ إِنْسَاكُهُما صَوْمًا.

ويقَالُ في تَعريفِه الصَّوْمُ: هو الإِمْسَاكُ فَهِ تَعَالَىٰ بَوْدُبِهِ هِي وَقَبُهُ بِاللَّهِ. قولُه: (الإَنَّةُ فِي حَقِيقَةِ اللَّمَةِ هُو الْإِمْسَاكُ عَن الْاكْلُ وَالشَّرْبِ وَالْجِمَاعِ).

قَالَ أَبُو عُبَيدِ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ في كتابِ "عرِيب المُصَنَّف" (⁽⁽⁾⁾ الصَّائِمُ مِنَ الخَيْلِ الفائِمُ السَّاكِثُ الدي لا يَطْعمُ شيثَ، ومنه قولُه

خَيِــلٌ مِسْيَامٌ وَخَبِـلٌ عَبِـرُ صَـَائِمَةٍ ﴿ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأَخْرَى تَعَلَّكُ اللَّحُمَا ﴿ *

⁽١) وقع في الأصل ودفه والتَّرْجِيُّة، والبنيب من الاسلاء والع

⁽٢) ينظر أو تعريب التُصنّف الأبي عبيد [٢٨٩/١].

 ⁽٣) أيّ قول الديمة - كذا جاء في حاشية: ١٩٥٠
 والبيث لديمه الدّثياني في الديرانه [ص/١٦١]

فَاخْتَصَّ بِالنَّهَارِ ؛ لِمَا تَلُوْنَا ، وَلِأَنَّهُ لَمَّ تَعَدَّرَ الْوِصَالُ كَانَ تَغْيِينُ النَّهَارِ أَوْلَىٰ ؛ لِيَكُونَ عَلَىٰ جِلَافِ الْعَادَةِ وَعَلَيْهِ مَنْمَىٰ الْعِمَادة

وَالطُّهَارَةُ عَنِ الْحَيْصِ وَالنَّهَاسِ شَرْطٌ لِتَحَقُّشِ الْأَدَاءِ فِي حَقُّ النَّسَاءِ.

والعَجَاجُ: الغُتَارُ ...

قولُه. (فَاحْتَصَّ بِالنَّهَارِ لِمَا تَلُوْنَا)، أي: لقولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَيْسَتُواْ ٱلطِّيَكَامَ إِلَى ٱلْيَسِلِ ﴾ [الغزة: ١٨٧]

> قُولُهُ: (وَعَلَيْهِ مَنْنَى الْعِنَادَةِ)، أي على حلافِ العادةِ: مَنْنَى العِنَادَةِ. قُولُهُ: (وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَيْصِ وَالنَّهَاسِ شَرَّطٌ لِتَحَقَّقِ الْأَدَاءِ).

وأرادَ بالطُّهارةِ: عقطاعُ الدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ طهارتُهما قبلَ انقِطاعِ الدَّمِ ،

وإنما قَيْدَ بقولِه: (شَرْطٌ لِتَخَفَّقِ الْأَدَاءِ)؛ لِأَنَّ نَفْسَ الوُجُوبِ ثابِتٌ حالةً المَحْيُصِ وَالنَّفَاسِ، وإنَّمَا العَائِثُ وُجُونُ الأَدَاءِ وَ ١٠٤١م،]، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فإنَّ الوُجُوبَ أيضًا ساقِطٌ؛ دَفَعًا للحَرَح.

وقيَّدَ بِالْحَيْصِ وَالنَّفَاسِ؛ لِأَنَّ لَجَمَّابَةً لا تُنافِي أَدَاءَ الصَّوْمِ، وَلَمْ يُلْجِقِ الْجَمَابة بالحيْصِ وَالنَّفَاسِ؛ لِأَنَّهُ دُورَهِما؛ لِأَنَّ العبدَ يقْدِرُ على إرالةِ الْجَابةِ دونَ الْحَيْصِ وَالنَّفَاسِ.

ثُمَّ الدُّليلُ هلي وُجُوبٍ قَضاءِ الصَّوْمِ. مَا رَوَتْ مُعَادَّةُ الْعَدَوِيَّةُ عَن عَايْشَةً

ومرادُ المُؤلِّف مِن الشاهد أنَّ الصوم يأتي في نسان العرب بمُطلَّق الإمساك، والمخبِلُ الصّبيام * هي النّبِي بنسَتْ في قِتال، وأمَّا الأُخْزَى التي تَشُكُ اللَّبُهَمَا فهي الني قد هُبُئَتْ اللّتال المُعاني على الله على الله

 ⁽١) ينظر * (الصحاح في اللمه) بلُجوْهَري [٢٩٧/١/مادة، هجج].

قَالَتْ: ﴿كُنَّا مَجِيضٌ عِنْدَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَتَوْمَرْ مَعَمَاءِ الصَّوْمِ، ولا نُؤْمَرُ بِعَصَاءِ الصَّلاةِ﴾ (١).

3450 00 DE

⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الحيض ابات الانتهي الحائض الصلاة [رقم / ٣١٥]، ومسلم في كتاب الحيض اباب وجوب قصاء الصوم عنى الحائض دون الصلاة [رقم / ٣٣٥]، عن مُقَادَة الصدويّة عن عابشه هي به ونقطُ البحاري فعن مُعادة أنَّ اثرَادَ قَالَتْ لِعابِشه التَجْرِي إِحْدَانَ ضَالاتها إذ طهُرتْ ؟ فقالَتْ أخرُوريَّةُ أَنْتِ؟ فكُ تَجِيضُ نَعَ النِّيُ اللهِ فلا يَأْثَرُنَ بهِ أَوْ قَالَتْ فَلا تَعَقَدُهُ وَ إِذْ طَهُرتْ ؟ فقالَتْ أَخْرُوريَّةُ أَنْتِ؟ فكُ تَجِيضُ نَعَ النِّيُ اللهِ فلا يَأْثَرُنَ بهِ أَوْ قَالَتْ فَلا تَعْقَدُهُ وَ

بَابُ مَ يُوجِبُ الْفصَّ، والْكَفَّرِة قال: وَإِذَا أَكُلُ الصَّائِمُ، أَوْ شرب، أو حامعَ ماسيًا ، لمَ يُفطِرُ .

بَثَ مَا يُوجِكُ لُقَصَّاءَ وَالْكُفَّارِةَ حَصَّاءً

لَمُّ فَرَعَ عَنْ لِبَانِ أَنْوَاعِ لَصَّوْمِ وَتَفْسِرِهِ لَّمَةً وَشُرْعًا: شُرَعَ فِي بِيَانِ مَا يُوجِبُ القَصَاءَ وَالْكَفَارَهُ، لِأَنَّ وحوبَهما أَمْرٌ عارِصٌ على الصَّوْمِ؛ فناسَبَ أَنْ يُذْكَرُ الأَصْلُ سابِقًا، والعارِضُ لاجِفًا.

قولُه (قال وإدا أكل الصّائمُ أوْ شَربَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا ؛ لَمْ يُفْطِرُ) ، أي: قَالَ الشيخُ أَبُو الحُسَيْنِ القُدُورِيُّ^(۱)،

ومَعْنَىٰ قولِهِ: (نَاسِيًا)، أي: نَاسِبُ لصوْمِهِ ؛ لِأَنَّهُ ليسَ بِنَاسِ للاَّكْلِ اعْلَمْ أَنَّ فِي هذه المسأنة جلاف، فالذي دَكَرَه مَدَهَثُ عُلَمَائِنا عَلَيْهُمْ . وقَالَ مَالِكُ بُغُطِرُ فِي الفرْض، ولا يُغْطَرُ فِي النَّفُلُ *.

(١) بنظر فمحصر النُّدُورية [س/١٢]،

[تبيد مهم] راد في الأصل التي شرح محتصر الكرجي الأراء سهوا من الناسخ و وكلام المدونة داب في المختصرة الله عند عند صاحب اللهداية المعولة العال الدولة جرث عاده المؤلف عني مواطن كثيرة به في شرحه بشبير القائل في المثن يكونه العُدوري في المحتصرة الدولا و الأمرُ كذلك في هذا الموضع علا مقبل بهذه الريادة هذا اللهي شرح محتصر الكرجي الوهي ساقطة من تشخير: فواد وفق الدولان وفات الدولة وهو الصواب،

(٣) ميأتي بحرير منهب مالك في كلام ابن الجلّاب المالكي.

- Bujarajia 🗫

وقال ربيعةُ (النَّهُ يَفْضِي بَكُلُّ حَالِ، كَذَا دَكَرُ السَّبِّحُ أَنُو النَّحْسَيْنِ الفُّنُّورِيُّ في اشرَح مختصر الكرْجِيُّ؟(اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وَلَمْ يُمرُّفُ صَاحِبُ وَالْهِدَايَةَ ابِنِ الْعَرْضِ وَ لَقْلِ عَلَىٰ مَدَهَ مَالَكِ ، وَيَجُورُ أَنَّ يَكُونَ عَنه رِوَايَتَانِ ، وَالصَّحِيحُ [٢ ١٠١٤ م] هو الأولُ ؛ لأنَّ اس الحلَّابِ قالَ في كان يَكُونَ عنه رِوَايَتَانِ ، وَالصَّحِيحُ إن ١٠١٤ م} هو الأولُ ؛ لأنَّ اس الحلَّابِ قالَ في كان كتابِ قالتَقريع ؟ : قومَن تَطوَّعُ بِالصَّبِمِ ؛ لَمِنه الإِنسَامُ ، قالُ أَضَلَ مُتَعَمِّنا وَأَكُلُ ؛ كَان عليه القَصَاءُ ، وإن أَفْظَرَ بِعُدْرِ مِن مرَضٍ ، أو حيْضٍ ، أو نشيانِ ، فنس عليه قَصاءً ﴾ .

ثم قَالَ^(*): «ومَن أَفْطَرَ فِي رَمَصَانَ نَاسِبًا أَو مِناَوَّلًا ، يَعلَيهِ الفَصَاءُ ، وإِنْ أَشَلَرَ مُتعمدًا بِأَكُلِ أَو بِشَرْبِ أَو جِمَاعٍ ، فعلَيهِ الكَمَّارَةُ مِع القصاءِ ، وإِنَّا جَامَعَ تَاسِبًا فَقِيها رُوايِتانِ: إحداهُما . أَنَّ عليه الفضاءَ وَالْكُفَّرَةَ ، والأَخْرى . أنَّ عليه الفضاءَ بلا كَفَّرةً ، والأُخْرى . أنَّ عليه الفضاء بلا كَفَّرةٍ » (أَلَّا عَلَيْهِ الفَضَاءَ بلا كَفَّرةٍ » (أَلَّا هَمَا لَفُظُ كتابِ «التفريع» .

ولما: مَا رَوَىُ البُحَارِيُّ فِي (٢٠٠٠) الصحيحة: مُشَكَّ إلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عِي النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا نَسِيَ فَأَكُلُ وَشَرِتَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَتَهُ اللهُ وَسَقَامُهُ (٢٠٠٠).

وقد رَوَىٰ الشيخُ أَبُو الخُسَيْنِ القُدُورِيُّ عن عبِيٌّ، وامنِ عُمَّرَ، وأبي هُرَيْرَةَ، ورَيْدٍ، وعطاءِ، وطاوُسٍ، وعَلَقْمَةَ، ومُجَاهِدٍ، والحسّرِ، وابنِ سِيرِينَ، وجابرِ منِ ريدٍ، وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، والنَّخَعِيُّ مثْلَ قولِنا^(۱)،

 ⁽١) ربيعة عند الإطلاق هو ربيعة بن عرَّوح المعروف بـ الربيعة الرَّأي الإمام المشهور

⁽٢) ينظر فشرح محتصر الكرحية لنمدروي [٢٥] محفوظ مكتبه داماد إيراهيم داشا

⁽٣) أي: ابن الملاب

⁽a) يعدر (a) وعد في عدد الإمام مانك بن أنس؟ لابن البعلاب [١٧٣/١]

⁽٥) أحرجه البحاري في كتاب الصوم، باب الصائم إذ أكل أو شرب ناسيًا [رهم/ ١٨٣١]، ومسلم في كتاب الصيام/ ياب أكل الناسي وشرَّبه وحماعه لا يفطر [رقم/ ١١٥٥]، من حديث لبي هويرة على به

⁽١) ينظر افترح محمر نكرجي) بطدوري [٤٢٥]

وَ لَفِيَاسُ ۚ أَنْ يُفْطِرَ وَهُو قَوْلُ مَالِكِ ﷺ؛ لَوْحُودِ مَا يُضَادُّ الصَّوْمُ فَصَارَ كَالْكَلَامَ مَاسِيًا هِي الصَّلَاةِ.

وَجْهُ الْإَسْشِحْسَانِ قَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِي أَكَلَ وَشَرِبَ نَاسِيًّا: يُمَّ عَلَىٰ صَوْمِكَ فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللهُ وَسَقَاكَ.

🚓 غاية البيان 🦫

وذُكَرَ في «مبسوط حُواهُر زَادَه». عن أبي حَبِيقَةَ أَنه قَالَ ' «لولا قولُ الناسِ وإلَّا لَقُلْتُ: يَقْصِي» ﴿ يعني: لولا رِوَاتِهُ الناسِ الأَحِارَ أَنَّه لا يَفْسُدُ ؛ وإلَّا لَقُلْتُ ' يقْصِي.

فَإِنْ قِيلَ: الحليثُ في الأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَرَدَ بِجِلَاهِ القِيَاسِ، فَلِمَ قِيسَ عليهِ الجِمَاعُ؟

قُلُنَا: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الخُكْمَ في الجِمَاعِ بالقياسِ ؛ بلِ الخُكُمُ فيه ثابتٌ دلالةً ؛ لِأَنَّ تَرُكَ الكُفُ عن كلِّ مِهما يُوجِبُ الفَسَادَ ؛ فصارَ النصَّ في الأكْلِ وَالشُّرْبِ [١٥١١، م] كالنصُّ في الجِمَاعِ -

قولُه: (اِلُوحُودِ مَا يُصادُّ الصَّوْمِ)، وهذا الآنَّ الصَّوْمَ هو الكَفَّ عنِ المُقَطَّرَاتِ الثَّلاثِ جَميعًا، فإذا وُجِدَ تَرْكُ الكفِّ عن واحدٍ منها؛ يُوجَدُّ صِدَّ الصَّوْمِ لا مَحالةً، ولا بفاءَ للشَّيءِ مع ما يُضادُه، سواءٌ وُجِدَ الصَّدُّ عن قصْدٍ، أو عن غيرِ قصْدٍ، كما في الصَّلاةِ وَالْإِخْرَامِ، وهذا هو القِبَاسُ؛ لكنَّا ترَكْنا القِيَاسَ استخسانًا بالسُّنَّةِ.

قولُه: (تِمَّ عَلَى صَوْمِكَ).

يُقَالُ وَيَمَّ على أَمْرِه وَ أَمْصَاهُ وَأَتَمُّه ، ومنه : يَمَّ عَلَى صَوْمِكَ . كذا في المعرب (٢٠).

⁽١) ينظر الاسمرقادي السرخسي [١٥١٣] ، تحقة الفقهاء لعلاء الدين السمرقادي [٢٥٢/١]

⁽٢) ينظر الالمعرب في ترتيب المعرب؛ لنُفَكَّرْرِي [ص/٦١]

وإذا ثبت هذا في الأكل والشُّرْب، ثبت في الْوقاع، لاسْتواء في الرُّكُنَّة، بِجِلاف الصَّلاةِ، لِأَنَّ هَيْئَة الصَّلاةِ مُدكِّرَةٌ فلا يَعْلَبُ النَّسْيَانُ، وَلَا مُدَكِّرَ في الصَّوْم فَيَعْلُبُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ؛ لِأَنَّ النَّصْ لَمْ يُفَصَّلُ وَلَوْ كَانَ مُحْطِنًا ، أَوْ مُكْرَهًا فَعَلِيْهِ الْقَصَاءُ؛ حلافًا للشَّاصِيُّ ﷺ قَإِنَّهُ يُخْتَبَرُّ

قولُه (وَإِذَا تَبَتَ هَذَا فِي الْأَكُلِ وَالشَّرْبِ؛ ثبت فِي الْوَقَاعِ، لِاسْتِواءِ فِي الرُّكُنِيَّةِ)، أي، إدا ثنت هذا الدُّكُمُّ _ وهو عدَمُّ إلى والشَّوْمِ هِي الأَكُلِ وَالشُّوْبِ الرُّكُنِيَّةِ)، أي، إدا ثنت هذا الدُّكُمُّ _ وهو عدَمُّ إلى والشَّوْمِ هِي الأَكُلِ وَالشُّوْمِ، نَاسِيًا دلالةً ؛ لِأَنَّ الكَفِّ عن هذه الأَثْبَءِ هو رُكُنَّ الصَّوْمِ، فَاسِيًا دلالةً ؛ لِأَنَّ الكَفِّ عن هذه الأَثْبَءِ هو رُكُنَّ الصَّوْمِ، فصارَ تَرُكُ الكَفِّ عن واحدٍ مثلَ النزكِ عن الآخرِ سواةً،

قولُه: (مِحِلَافِ الصَّلَاةِ)، هذا للعرَّقِ بينَ أَكُلِ النَّاسِي مِي الصَّوْمِ؛ حَيْثُ لا يَفْسُدُ الصَّوْمُ عِندَنا، وبينَ كلامِ النَّاسِي مِي الصَّلَاةِ، فإنَّه يَفْسُدُ.

وَجْهُ الفَرْقِ. أَنَّ النَّسْيَانَ إِمَا يَكُونُ مَغْفُوًّا إِدَا كَانَ عَالِمًا ملارِمًا للطَّاعَةِ وَ وَإِلَّا فلا ، وأَكُلُ الصَّائِمِ تَاسِيًّا غَالِثُ الوُجودِ ؛ خَيْثُ لا مُدَكَّرُ مِي هَيَّتَةِ الصَّائِمِ ، بِحِلَافِ حالةِ الصَّلَاةِ وَالْإِخْرَامِ ، وَإِنَّ هَيْئَةَ المُصَلِّي وَالْمُحْرِمِ مُدَكِّرةً ، فلا يخصُلُ التَّسْيَالُ عَالِيًّا -

قولُه: ﴿ وَلَوْ كَانَ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا فَمَلَّذِهِ الْقَصَاءُ ؛ خِلَامًا لِلشَّاهِمِيُّ () .

والفرْقُ بِينَ (١٠١٠/٠) صُورةِ الخَطَّا وَالسَّنَيَانِ: أَنَّ الْخَاطِئَ دَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ؛ لَكَتَّهُ عِبْرُ قَاصِدِ لِلشَّرْبِ، وَالنَّاسِي قَاصِدٌ لِلشَّرْبِ؛ لَكَنَّه لِيسَ بدَاكِرٍ لِلصَّوْمِ، وهما [عَلَىٰ](١٠) طرَفَيْ نَقِيصِ

⁽١) ينظر ١٠٤ تهديب في فقه الإمام الشاهمية لليموي (١٦٢/٣) ، و١٠ العربر شرح الوجيرة لنراصي [٢٠٣/٣]

⁽٣) ما يين المعقوفتين. ريادة من فقداء زاراء والركاء زاتكاء زام)

اطْلَمْ. أَنَّ الصَّائِم إِذَا تَمَضَّمُصُ فُوفَعَ الْمَاءُ فِي خَلْقِهُ خَطَأً } يَعْسُدُ ضَوْمُهُ عندنا وحلافً لِلشَّافِعِيُّ ، وكذا الجِلافُ فِمَا إِذَا صُّتَ الْمَاءُ فِي خَلْقِهِ ، وهُوَ نَائِمٌ ، أَو أُكُرةَ عَنَى الثَّرُّ فَشُرِبٍ .

وَقَالَ ابِنُ أَبِي لِيْلَى ۚ إِنْ كَانَ الرُّصُومُ فَرْصَاءِ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهِ ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا يَفْسُدُ.

وَجُهُ قُولِهِ فِي الْأَوْلِ أَنَّ الْقَدَدُ تُولَّدُ مِن عَمَلِ مَا مُورٍ بِهِ ، فَمَا تُولَّدُ مِنْهُ لَا يَكُونُ مُصْمُونًا ، كالإِمَّ إِدَّ أَمْرَ بِقُطْعٍ نَدِ السَّارِقِ ، فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ ، كَأَجِيرِ الْوَحْدِ^(١) إِذَا دُقَّ التُوبُ فَتَحَرُّقَ ؛ خَنْتُ لَا صَمَانَ عَلِيهِ .

وفي الثَّابِي أنه تولَّدَ مِن عمّلِ مناحٍ ، فَيَكُونُ مَصْمُونًا ، كما إذا رمَىْ إلىٰ صَيْلِا فأصابَ إنسانًا ،

وَوْجُهُ قُولِ النَّالِمِيُ ﴾ قُولُه ﷺ: ﴿ وُلِغَ عَنْ أُمَّنِي الْخَطَأُ، وَاللَّسْيَانُ، وَمَا ٱسْتُكُرهُوا عَلَيْهِ، **.

بِيَالُهُ: أَنَّ خَفِيقةَ الحطأُ والإنْراء لِيبَتْ مِفْرِهُوعَةٍ ؛ لُوْجُودِهُمَا حِسَّا، فَيَكُولُ المرادُ الخُكْمَ، فلا يَفْسُدُ الصَّوْمُ بهما؛ وَلأَنَّ النَّاسِيَ قاصِدٌ إلى الأَثْلِ والشرْبِ، غيرُ قاصِدٍ إلى الْعِظْرِ، والحاطئُ لِيسَ بفاصدِ أَصْلًا، لا إلى الشَّرْبِ، ولا إلى الْعِطْرِ، وإنما فَضْدُه إِفَامَةُ الشَّةِ، فإذا كَانَ النَّاسِي مَعْدُورًا مِع وجودِ الْقَصْدِ؛

⁽١) الآن الصوم عنده لا يصدروا كان منطقاً أو مكرهاً ولا فصاه عليه المنظر ١١١ أم، للشاهعي [٢٠/٢]

 ⁽۲) وقع في الأصل «نعصر» راستبت من اوه» واقعا، واقرا، واقعا، وقامه
 وأجيرُ المُوخد خلاف الأحيرِ الْمُقَارِك بيه؛ بن الْوَخْدِ، بِمَعْمَنِ الْوَجِيدِ، وَمَصَّالُ أَجِيرُ الْمُسْتَأْجِرِ
الْواحد، وَفِي مَفَلَةُ الْأَحِيرُ الْحَاشُ بِعَدِ «المعرب في ترتيب المعرب» للمُطرِّدِي [ص/٩/٤]

⁽٣) مفيئ تحريجه

distribut &

فالتحاطين أَوْلَى؛ لعدم القصّد، وكدا المُكُرَّةُ، ولأنَّةُ مَعْدُونٌ في أَصول المام إلى الجَوْفِ، فصارَ مَعْدُورًا، كما إدا دحل الدُّباتُ في عَلْقَه، أو دحل (١٦٠، ١٦) العُمارُ

وَوَجُهُ قُولِ عُلَمَائِنَا؛ مَا زُوي فِي ﴿السَّنَا اللَّهِ لَفَيْطُ شِ صَبَّرَهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَشُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿ الْمُشْبِعُ الْوُضُوءَ ، وَخَلْلُ شِنَ الْأَصَامِعِ . وَبِالْغِ بِالاَشْتِئْنَاقَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ﴿ اللَّهِ عَالِمُمَاءُ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

بِيَانُه: أَنَّ النَّبِيُّ يَثَلَقُ نَهَى الصَّائِمَ عِي المُبائعة بالاستشاق، فلو كان الوُصولُ إلى جَوْفِ الراس، أو إلى جوْفِ البطي في ضغي إقامة النَّئة، ممّا لا يوجِتُ الفَسَادَ ؛ لَمْ يكنُ للمهي فائدةً ؛ وَلِأَنَّ الشيءَ لا يَفاءَ له معَ فِيلَه، سواةً وُجِدَ عن قصدٍ ، أو عن عير قصد ، ككلام المُصَلِّي ناسِيًا ، أو أكله ناسِيًا ، وكجِمَامِ المُحرِمِ ناسِيًا ،

والجَوابُ عن قولِ ابنِ أَبِي لِبُلَى، أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ عَنِ الْفَرْصِ إِنَّمَا لَا يَكُونُ مَضْمُونًا إذَا لَمْ يُمْكِنِ الإِخْتِرَارُ، كما في السَّرِقَةِ، هِنَّهُ لِيسَ يَقْدِرُ الإمامُ عَنَى قَعْلُعِ لا يَشْرِي، وهما الإِخْتِرَارُ مُمْكِنَّ؛ أَلَا تَرَىٰ إِن استِتْ؛ الرَّسُولِ ﷺ بقولِه: ﴿ إِلَّا أَنْ

قال الترمذي دهد حديث حس صحيح؛ وقال ابن الملقر (صحيحة الأَيْمَة) يعفر المعسب الراية، تدريلمي [17/1]، واالبدر المعبرة لابن المنقل [174/1]

 ⁽١) يصبح لصاد وكثر البه كد دكر التُطُرري كدا جاء في حاشية اجه وينظر المعرب في تربيب المعرب للمطرّري (٤٦٦/١).

⁽٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة, باب في الاستثار [رهم ١٤٢]، والترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله كالله باب ما حاء في كراهيه مبائعة الاستشاق المصائم (رقم ١٨٨)، والسبائي في كتاب الطهارة/ باب المبابعة في الاستشاق [رقم، ٨٧]، وفي باب الأمر بنحليل الأصابع [رقم، كتاب الطهارة/ باب المبابعة في الاستشاق وفي باب الأمر بنحليل الأصابع [رقم، ١١٤]، وإبن ماجه في كتاب الطهارة وسبها، المبائعة في الاستشاق و لاستئار [رهم/ ١٠٤]، وفي باب تحديل الأصابع [رقم ٤٤٨]، من حديث لقيط أبي ضيرة بإلى منبرة المهادية.

تَكُونَ صَائِمًا اللهُ اللهُ اللهُ

والجوابُ عن الحديثِ الذي تعلَقُ بهِ الشّافِعيُّ فَتَقُولُ: إِنَّ إِرَادةَ حُكُمِ الحَطْإِ وَالإِكْرَاهِ وَالإَكْرَاهِ فِي الحديثِ ثِبْتَ اقْتِصَاءً؛ صَرورةُ صِحَةِ الكلامِ ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الحَطْإُ وَالإِكْرَاهِ لِيسَ بِمَرْفُوعٍ ، فَأَثْبِتَ مُفْتَصَى ، والثّبَتُ بِالاقْتِصَاءِ صَروريٌّ ، يِتقَدَّرُ بِفَدْرِ الصَّرُورَةِ ، لِيسَ بِمَرْفُوعٍ ، فَأَثْبِتَ مُفْتَصَى ، والثّبَتُ بِالاقْتِصَاءِ صَروريٌّ ، يِتقَدَّرُ بِفَدْرِ الصَّرُورَةِ ، والشّبَ بِالاقتِصاءِ صَروريٌّ ، يِتقَدَّرُ بِفَدْرِ الصَّرُورَةِ ، والصَّرُورَةُ تَرتَفِعُ بِأَنْ يُرْادَ حُكُمُ الآجِرةِ ، فلا حاجة إلى إرادةِ حُكُمِ الدُّنيا ؛ أَلَا تَرَى والنَّ قَولِهِ تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا حَطَانَا فَتَحْوِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِلَةٍ وَدِينَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَى النَّاقِيدِ ﴾ [الله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا حَطَانَا فَتَحْوِيرُ رَقَبَةِ مُؤْمِلَةٍ وَدِينَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَى اللهِ قولِه تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا حَطَانَا فَتَحْوِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِلَةٍ وَدِينَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَى اللهِ قولِه تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا حَطَانَا فَتَحْوِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِلَةٍ وَدِينَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَى اللهِ قولِه تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا حَطَانَا فَتَحْوِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِلَةٍ وَدِينَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَى اللهِ قولِه تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلْ مُؤْمِلًا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ الللّهُ اللهُ الللّهِ الللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللّهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهِ اللهُ الله

[١٠١٠ه مِ الخَاطِي عن الخَاطِي اللُّه اللُّه اللُّه اللُّه اللُّه اللُّه اللُّه اللَّه اللَّه اللَّه اللّ

وقياسُه على النَّاسِي ضعِيفٌ؛ لِأَنَّ كلَّ ما ثبَتَ بِحِلَّافِ القِيَاسِ، فغيْرُه عليهِ لا يُقاسُ

وقياتُ على الدُّبَابِ والعُبارِ صَعيفٌ أيضًا؛ لوُّجودِ الفارِقِ بينَ المَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلِيهِ؛ لِأَنَّ في المَقِيسِ عليهِ لا يُمْكنُ الإِخْتِرَارُ، بِيحِلَافِ المَقِيسِ؛ حَيْثُ يُمْكنُ الإِخْتِرَارُ،

وإسما وقُعَ الماءُ في جَوفِ الخَاطِيِّ؛ لِخُرْقِهِ وعدَمِ احتِرَازِه،

وأيضًا. أنَّ صِدَّ الصَّوْمِ الأكلُّ صورةً ومعنَّىٰ ، أو أحدَهما ، ولَمْ يُوجَدُّ واحدٌ مِهما في المَفِيسِ عليهِ ، أمَّا الأولُ : فلِعَدَمِ الابتِلاعِ ، وأمَّا الثَّانِي : فلِعَدَمِ وُصولِهِ المُعَذَّي إلى الجَوْفِ ، فلَمْ يَفْسُدِ الصَّوْمُ ، يِجِلَافِ الْمَفِيسِ ، حَيْثُ وُجِدَ الْمَعْتَىٰ ، وإنْ لَمْ تُوجَدِ الصُّورةُ ؛ فَبَطَلَ القِيَّاسُ لَعَارِقِ .

⁽١) مفني تحريجه آثمًا

⁽٢). وقع في الأصل: (مكيف)، والعثبت بن الرقاء والساء والرقاء والشاء، والما

والأنَّ النَّسَيان من قبل من له الْحقَّى، والإكراءُ من قبل عَبْره؛ فَمُسْرَقَان كَالْمُفَيَّدِ وَالْمَرِيضِ فِي قَصَاءِ الصَّلَاةِ،

فَإِنْ فَامْ فَاخْتُلُمْ لُمْ يُفُطِرْ ، لِقَوْلِهِ ﷺ الله ثلاث لا يُعَطَّرِنَ الصَّيَامِ: الْقَيْءُ ، وَالْحِخَامَةُ ، وَالاحْتِلَامُ * وَلِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدُ صُورَهُ الْجِماعِ وَلَا مَعْهُ وَهُو الْإِنْرَالُ عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ ، عَنْ شَهْوَةٍ بِالْمُبَاشَرَةِ ،

قولُه. (وَلِأَنَّ النَّسَيَانَ .. جاء _ مَنْ قَسَ مَنْ لَهُ الْحَقِّ. و لإَكُر أَ مَنْ قَسَ عَيْرِه ؛

فَيَمْتَرِقَانِ).

هذا جوابٌ بطَريقِ التَّسلِيمِ: بأنْ يُقَانَ. لا نُستُمُ أَنَّ فيمَن الحَاطِئِ وَالْمُكُومِ على النَّاسِي صحيحٌ ، لَثُبُوتِ الْحُكُمِ في النَّاسِي، بِحِلَافِ القِباسِ، وما تبتَ بِحِلَافِ القِبَاسِ، فعيْرُه عليهِ لا يُقَاشُ، وَلَئِنْ سَلْفَ أَنَّ الحُكُمْ في الأَصْلِ على وِفَقِ القِبَاسِ ؛ لكنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ القِبَاسَ صحيحٌ ، وأيضًا تُوحودِ له رِقِ بينَ المَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عليهِ،

بيانه: أنَّ العُدُرَ في المَقِيسِ عليه _ وهو النَّسَبَالُ _ حاة مِن بَبَلِ مَنْ له الحقَّ ؛ وهوَ اللَّمُ اللهُ والإَكْراةُ _ حاة مِن قِبَلِ مَن ليسَ له الحقُّ ؛ وهو الحقُّ الحقُّ ، دونَ مَن ليسَ له المحقُّ ؛ فافترَقا الحقُّ ، دونَ مَن ليسَ له المحقُّ ؛ فافترَقا ما أحقُ ، دونَ مَن ليسَ له المحقُّ ؛ فافترَقا ما أحقُ ، دونَ مَن ليسَ له المحقُّ ؛ فافترَقا ما أحيى المُقيسَ والمرفي إدا صَلَّتا ما أحيى المُقيسَ والمرفي ؛ يقعي المُقيدُ والا يقْصِي المُقيدِ والمرفي ؛ لهذا المقتى .

قُولُه. (فَإِنَّ مَامَ فَاخْتَلُمَ ؛ لَمْ يُعْطِرُ).

وهذا لِمَا رَوَىٰ صَاحَبُ قَالَسَنُ * `` مرفوعًا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنه قَالَ. وَلَا

وَكَدًا إِذَا نَظَرَ إِلَىٰ الْمِأْةِ فَأَلْمَىٰ؛ لِمَا بَيْتًا، فَصَارَ كَالْمُتَمَكَّرِ إِدَا أَمْمَىٰ وَكَالْمُسْتَشْمَى بَالْكُفِ عَلَى مَا تَالُوا

والمعالج والأحا

يُقْطِرُ مَنْ قَاءً، وَلا مَنِ اخْتُلَمَ، ولا مَنِ اخْتَحَمَهِ

وَلِأَنَّهُ لَمْ يُوخِدِ الْجِمَعُ، لا صورةُ ولا معنى، أمَّا الأولَى علِقدمِ إيلاحِ الفرْحِ هي الفرّحِ، وأمَّا النَّابِي فبقدمِ الإلزالِ عن شَهْوةِ بالنَّ شرةِ، أهمي بغسَّ الرجَّلِ المَرأةُ، الفرّحِ، وأمَّا النَّابِي فبقدمِ الإلزالِ عن شَهْوةِ بالنَّ شرةٍ، أهمي بغسَّ الرجَّلِ المَرأةُ، وكد إذا نظر إلى وخهِ امرأةٍ، أو فرّجِها فأثرَلَ ؛ لا يُفْظِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوحَدِ الْحِمَاعُ، لا صورةً ولا معنى

قُولُه: (كَالْمُتَفَكَّر إِذَا أَشَى).

يعني. إذا تفكَّرَ في امرأَةِ حَسَاءً، فأَنْرَلَ الْمَبِيَّ؛ لا يُفْطَرُ قولُه (وكالْمُسَمْسِ بالكفّ على ما فالُوا).

يمي، أنَّ الصَّائِمَ إذا عامَع دكرَه فأننَى؛ فيهِ اختلافُ المَشايخِ عَظْلَه •

قَالَ معضُهم، يَعْشُدُ وعنِهِ القضاءُ ``، وهو قولُ مُحَمَّدِ بنِ سلَمةَ ، وهو احتِيارُ العقيهِ أبي النَّبْثِ في قالنوازله'`'.

وقَالَ مَعْضُهُم. لا يَفْشُدُ، وهو قولُ أبي بَكْرِ الإسكافِ، وَقِيلَ له: أَيْحِلُّ للرجلِ

⁽١) أحرجه أبر داود في كتاب الصبام باب في الصائم يحتلم بهارا في شهر رمضان إرقم ٢٣٧٦]، ومن طريفة البيهقي في االسن الكبرى! إرهم ٢٨٦٣]، وعبد الرراق في المصنفة الرقم! (١٩٥٣)، وابن حريمة في الصحيحة! إرهم ١٩٧٣]، من طرين شَفْيان التَّوْرِيِّ عَنْ ريد بْنِ أَسلم عنْ صاحب لَهُ مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحاب النَّبِيُّ ﷺ به

قال المعلزيُّ (هذا لا يُثَبِّثُ) وقال النووي (احليثُ صعيفُ لا يُحتجُّ به) (ينظر ((السجموع شرح المهدب) للنووي (٣٢٣،٦)، واحول المعبودة للعظيم أبادي (٣٠٧)

 ⁽٢) قال أبو المعالي وهامة مشايحا استحسوا، وأفتوا بالقساد ينظر ١٥٠٠ميط البرهائي) [٢٨٥/٢]

 ⁽٣) ينظر «النوارل» للأبي الليث [ن٥٥] منظوط مكتبه فيص الله

سو⊈ عايدالييان عي—

أنَّ [٢٠١/١] يَفْعَلَ مَثْلَ هَذَا؟ قَال. إنْ لَمْ يُرِدُ بِهِ الشَّهُوةِ، وأراد بِهِ تَشْكِينَ مَا بِهِ مَنَ الشَّهُوةِ ؛ فلا بَأْسُ بِهِ ، وهو مَأْجُورٌ قَيْهِ.

وقَالَ العقيةُ أَبُو اللَّبُثِ رُويَ عن أبي حبيمة أنه قال «أنه يكُميه أنَّ يَنْحُو رأْتُ بِرُأْسِ!»(١).

والأصحُّ عندي: قولُ أبي بَكرٍ ﴿ لِأَنَّ الجِماعَ لَمْ يُوحِدُ ، لا صورةَ ولا معنى ﴿ لعدُمِ الإيلاجِ والإنرابِ بالمَشَّ ؛ إلَّا أَنَّا (٢ ١١٠١هـ) لَكُرِهُهُ الحَبِاطَا

وقولُ صاحِبِ «الهداية» في «التخِيس» - إنه وُحِد الجِمَاعُ معنى ؛ فيه نظرٌ ""،

قَالَ في االدوازل»؛ شُئِلَ أَبُو بكرٍ .. يغبي به الإشكاف .. عن رحُلِ أَتَى نهِيمةً في شهرِ رَمَضَانَ فأَمْنَى، قَالَ: لا قصَاءً عليهِ، وهو بشرلةِ الْحَصْحَصَةِ!

(١) ينظر (النوارن) للأبي الليك [و١٥٥] منظوط مكتبه فيص الله

(٢) قال ابن نجيم وهو مردود؛ لأن النباشرة المأخودة في معنى الجماع أعم من كومها مباشره العير أولا بأن يراد مباشرة هي سبب لإنزال سو «كان ما بوشر مما بشتهن عاده أو لا ولهذا أعطر بالإنزال هي درج البهيمة والدينة وليسا مما يشتهن عادة يتظر الابتحر الرائزة [٢٩٩٣]

(٣) قال العيني وأجرب بأن مصاه وجد، وهو المعصود من تجمع وهو قضاه الشهوة وهل بحق له أن
 يمعن ذلك إن أر د الشهوء لا يحل لقوله - ١٩٤٤ - قناكم الهد ملمول وإن أراد به تسكين ما به من
 لشهوه أرجو أن لا يكون عليه وبال ينظر، قالبناية شرح الهداية (٣٩, ١)

(3) المعظمونية الاشتناد، وهُوَ شَيْرَال المبيِّ فِي عَيْرِ الفَرْحِ وأَصْلُ المَعْمِعَفَهِ التَّيْعُرِيثُ يعطر السهاية في عربب المعديث، لابن الأثير (٢ ٩٩ اماده خصَّصَ) وجاد في حاشيه قم، وقره، وقات المحضَّحَفَةُ بالبد، وهو الاستمام كد في قالديوان،

(٥) ينظر قالنوارل اللابي الليث [ق٥٦] محطوط مكتبة فيص الله

وَلُوِ ادُّهٰنَ لَمْ يُفْطِرُ ؛ لِغَدْمِ الْمُنَافِي ، وَكَذَا إِذَا احْتَحَمْ ، لِهِذَا وَلِمَا رُويْنَا

قُولُهُ ﴿ وَلَوِ اتَّعَنَّ لَمْ يُقْطِلُ ؛ لِعَدَّمَ الْمُشَافِي) -

بعني: أنَّ دَهْنَ الشَّعْرِ أَوَ الشَّارِبِ؛ لِبسَ بِمُنافِ لِلصَّوْمِ، فلا يَخْصُلُ به الإِفْطَارُ، وهذا لِأَنَّ المُنافِيَ لِلصَّوْمِ هُوَ الأَكُلُّ وَالشَّرْبُ أَوِ الْجِمَاعُ، فَلَم يُوجَدُّ وأحدُّ منها، لا صورةُ ولا معنَّى.

قولُه (وكذا إذا الحجم، لِهذَا وَلِمَا رَوْيْنَا)، أي لا يُفْطُرُ المُحْتَجِمُ؛ لَعدَمِ المُحْتَجِمُ؛ لَعدَمِ المُحْتَجِمُ؛ لَعدَمِ المُحْتَجِمُ؛ لَعدَمِ المُحْتَجِمُ؛ لَعدَمِ المُحْتَجِمُ المُحْتَجِمُ؛ وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ، وَاللّهَيْءُ اللّهُ وَاللّهَيْءُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وقَالَ الأورَاعِيُّ ومن ثابَعَه بأنه يَفْشُدُ صَوْمُه؛ لِمَا رَوَىٰ صَاحِبُ ﴿الْسَنْنَ ﴾ * مُشْتَدًا إلى ثَوْبَانَ ﷺ عَنِ النِّبِيُّ ﷺ قَالَ ﴿ الْفَطْرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ﴾ (٣)،

وقد رُويَ من حديث جماعة من العبحابة منهم توبان، وشدّاد بن أومن، ورابع بن خديج، وأبو موسى الأشعري، وأساعة بن ريد، والحسن بن علي، وعائشة، وأبو هريرة، وابن عباس، ومثّقن بن سناك، وجابر، وابن عبر، ومعد بن مالك، وأبو ريد الأنصاريّ وعيرهم وأصحها حديثُ ثوبان وميّشِير الدولف إلى طريق شفاد بن أومن وحده،

⁽١) أخرجه الترمدي في كتاب العبرج من رسول الله ١٩٤٤ بهاب ما جاء في الصائم يدرجه التيء [رقم/ ٧١٩] ، والبيهةي (٧١٩) ، وابن خريمة في المحجمة [رفم ١٩٧٧] ، والدنرفضي في المحجمة [١٨٣/٢] ، والبيهةي في اللحت الكبريّة [رقم/ ١٩٧٦] ، من حديث أبي سعيد الحُدْرِيُّ بهي به قال الكبريّة أبي شعيد الحُدْرِيُّ حديثُ عيْرُ مخْرقيّة، وقال دبلُ المُلقَّل الحدُ الحَدِيثُ عَيْرُ مخْرقيّة، وقال دبلُ المُلقَّل الحدُ الحَدِيثُ مُخْرفيّة، وقال دبلُ المُلقَّل الحدُ الحَدِيثُ مُخْرفيّة، وقال دبلُ المُلقَل (١٨٤/٥) ، فيهما ينظر المحب الرابقة للريض (٤٤٦.٢) ، وقال در المديرة الدين الملقن (١٧٤/٥) .

⁽٣) ما بين المعلوفتين، ريادة من الصاء والراء والراء والصاء وهم».

⁽٣) هذا الحديثُ تِنَه وصحَت أحمدُ بن حبل وابنُ المدينِ والبحاريّ وإسحاق بن راهويه وإبر هيم الحربيّ والبحديّ والبن الجارود والعقيليّ وابن الحربيّ والترمديّ وأبو سعيد الدارميّ وابن حريمة وابن حبال والحاكم وابن الجارود والعقيليّ وابن الصدر وابن حرم والدويّ وابن تيميه وابن القيم والدهيّ وابن حجر وعيرهم

ورواهُ أَبُو الأَشْعَتِ الصَّنْعَانِيُّ عن شَدُّدِ بْنِ أَوْسِ ﴿ الْمِنَّا عَنِ النَّبِيُّ ﷺ * ا

ولمنا: مَا رَوَىٰ صَاحِبُ وَالْسَنَاءَ مُشَدًّا إِلَىٰ اسْ غَنَّاسٍ ﴿ وَالَّ النَّبِيُّ الْمُبِيُّ ا اللَّهُ اخْتَحَمَ صَائِمًا مُخْرِمًا (٢) (٣).

وَرُويَ أَيضًا فِي [#السنن#](**: مربوعً إِلَى النَّبِيُّ [* ١٠١٨ م. ﷺ قَالَ. #لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءً، وَلَا مَنِ اخْتَلَمَ، وَلَا مَنِ الْحَتَجَمَّةِ***.

(١) أحرجه أبو داود في كتاب الصبام/ باب في الصائم بحتجم [رفم ٢٣٦٩]، والى ماجه في كتاب الصبام باب ما جاء في الحيامة للصائم [رقم ١٦٨١]، والسائي في اللسل لكوى الي كتاب لعبيام، وتحر الاختلاف عن أبي قلابة عبد الله بن ريد الجرمي [رفم ٣١٣٨]، وأحمد في المسلماء [٢٢٨]، والتنافي في المسلماء ترتيب السدي، [رفم ١٨٨]، من طوين أبي الأشقت الطبيقة إلى من شوين أبي المسلماء الأشقت الطبيقة إلى من شوين أبي المسلماء الأشقت الطبيقة التي من شدًا و بن أرس راها به إلى المنافقة المن

قال ابنَّ عبد الهادي أَ فَسَخَّمَةً أَخْمَدُ وَإِسْحَاقَ ، وَابْنُ الْسَبِينِ ، وخُسْنُ لَسَّرِينِ وعبرهم ، وقال ابن خُرَيْمَة البَتْتِ لَأَخْبَار عَن النِّبِي ﷺ أنه قال ، وأنظر العاجم والسخبُومِ البطر التنجيع لتحقيق الابن عبد الهادي [٣١٩/١] ، واالبدر المبيرة لابن الملمى [٥ ١٧١]

- (٣) أخرجه أبو داود في كتاب العيام بات في العبائم يحتجم [رقم ٢٣٧٣]، الترمدي في كتاب الصوم عن رسول الله الله إلى باب ما جاء من الرحمة في دلك [رقم/ ٧٧٧]، وابن ماحه في كتاب العبيام/ بات ما حاء في الحجاب للعبائم [رقم ١٦٨٣]، والسائم في اللبس الكبرى؟ في كتاب العبيام/ ذكر احتلاف البقلين لحير فيد الله بن عباس أن البي الله احتجم وهو فعائم [رقم ٢٣٢٧]، وأحمد في العبيدة [110،1]، من حديث ابن عُبُلس بالله به

قال الترمذي الحديث ابن عباس حديث حس صحيح، وقال ابنُ عبد الهادي الضغه يحيى بن سعيدِ العطّان وأحبد بن حين، وعيرهما بن الأثماء وصحّمه البخاريُّ والترمديُّ وعيرهما، ينطر التعليم التحقيق، لابن عبد الهادي (٢٧٢ - ٢٧٠)، والنصب الرابة، باربعي [٢٠٨٦].

(٤) ما بين المعقولتين. رياده من العدال والرالة والرقاء والثنالة والم

(۵) مغنی تخریجه،

🚓 غيه ليمار 🦫

وَرَوَىٰ النَّحَارِيُّ هِي الصحيحِ: مُسْلَدًا إلىٰ ابنِ عَبَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ وَالْحَتَّابُ السَّمِيَّةِ: السَّخَةُ مَعْرَمٌ، واحْتَجَمْ وَهُوْ صَائِمُ اللَّهِ.

ورَوَىٰ أَيْضًا. أَنَّ مَعْدًا ورَيْدَ بِنَ أَرْقَمَ وأُمَّ سَلَّمَةً احْتَجَمُوا صِيامًا (*).

وقَالَ الشبِعُ أَبُو جَعَمْرِ الطَّخَاوِيُّ، اوقد رُوِيَ عَنَ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَابِيُّ، اوقد رُوِيَ عَن أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَابِيُّ، وهو أَخَدُ مَن رَوَىٰ دَلَكَ الحَدَيِثَ لِيعِي حَدَيثَ الأَوْرَاعِيُّ '' _ أَنه قَالَ: إِنَّمَا قَالَ النّبِيُّ وَهُوْ أَخَدُ مَن رَوِيْ دَلَكَ الحَدِيثَ لِعَنِي حَدَيثَ الأَوْرَاعِيُّ '' _ أَنهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ النَّهِ وَالمَحْجُومُ الْ '' الأَنهُ مَن كَان يَعْتَابُ لِ (*) . يَعْنِي: أَنَّ أَجُرَهُمَ حَبُطُ بِالعِيهِ ، فَصَارَ كَالْمُعْطَرَيْنِ مِن حَيْثُ جِزُمانُ الثوابِ اللهِ (*) .

وَرَوَى الطَّحاوِيُّ أَيْصًا فِي اشْرَح الآثارا»، بِإِسْتَدِهِ إِلَىٰ أَبِي سَعِيدٍ الحُدُّرِيُّ أَنه قَلَ: «إِنَّمَا كَرِهْ الجِجامَةَ لِنصَّائِمِ مَنْ أَجْلِ الصَّغْفِ»(٧)

 (١) أحرجه البحاري في كتاب الصوم باب الحجامة والليء لنصائم (رقم/ ١٨٣٦)، حدث معلى بن أسد، حدث وهيب، هن أيرب، عن عكرمة، عن ابن هياس بالله به،

(٣) علقه البحاريُّ في اصحبحه (٣٠٣ طعه حوق النجاة) قال الويْدُكُرُ عن سُعْدٍ، ورَيْدٍ لبن أَرْقَمَ،
 وَأُمُّ سَلَمَة الْحَجْنُوا مِينَاهُ وينظر الفتح البارية لابن حجر (١٧٦/٤)

(٣) - حديث الأوراهيُّ بقصد الحديثُ الذي امتدن به الأور (هي

(٤) مصى تحريجه قريبًا

(a) أخرجه الطحاوي في الشرح معاني الآثارة (٩٩/٢)، والبيهقي في المعرفة السند والآثارة [٣٢٢/٦]، من طريق يُريد أن ربيعه، هن أبي الأشعث الصّعابي، أنَّهُ قَالَ الرّبَبُ قَالَ السّبيّ اللّهُ هَالَ السّبيّ اللّهُ هَالَ السّبيّ اللّهُ السّبيّ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللهِ اللّهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

قال ابنُ حجر «ويريدُ بْنُ ربيعَة مَزُوكَ، وحكم هائيُ بْنُ الْمَدِينِيِّ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ بِاطْلِلَهُ فِيظر «فتح «بباري» لابن حجر [٤٨٠٤]

(٦) ينظر: فشرح معاني الأثارة لنضعاوي [٩٩/٢]،

(٧) أخرجه ابن خريسة في اصحبحه [رقم/ ١٩٧٠]، وانطحاوي في قشرح معاني الآثارة [٢٠٠/٣]، والعتبني في قانسن الكبرئ»
 [٢٠٠/٣]، والعتبني في قانصعفه (٢٠٢/٣ / أطبعه السرساوي)، والبيهةي في قانسن الكبرئ»
 [رقم ، ٢٥٠٨]، عن أبي المُتوكِّلِ النَّاجي عن أبي سعيد المُحَدَّرِيُّ رَيُّكَ به

🚓 غايه نبيال 🤔

وَرَوَى أَيْصًا فَيهِ بِإِشَادِهِ إِلَى شُغَيَّةً عَنْ خُمِيْدِ قَالَ: سَأَلَ ثَابِتُ الْبُنَامِيُّ أَلَسَ بُنَ مَالِكِ ﷺ اللهُ لَكُنتُمْ تُكْرَهُونَ الجِخَامَةِ لَلصَّنَاتِمِ ۚ قَالَ اللهِ بِلَا مِنْ أَخَلِ الصَّغْمِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ مِنْ أَخْلِ الصَّغْمِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ مِنْ أَخْلِ

وبإسنادِه أيضًا؛ إلى مُجَاهِدِ عنِ اسِ عَنَّاسٍ [فَالَ] ``` " إِنَّكَ كُرِهُتِ الحَخَامَةُ لِلصَّائِمِ ؛ مَخَافَةَ الصَّغْفِ» (**)

قدلَّتِ الأخمارُ والآثارُ أنَّ المُختَجِمَ لا تُعْطِرُ ، وبما المكْروةُ الصَّغْفُ الدي يَدْخَقُ الصَّائِمَ ، فَيُغْطِرُ بستبِه بالأكْلِ وَالشَّرْبِ.

والهِقة في المَسْالَةِ، أَنَّ هذا حارِحٌ لا يَتعَلَّقُ يَحُرُوجِهِ الطَّهَارَةُ لَكَيْرَى، فلا يَتعلَّقُ بهُ فَسَادُ الطَّهَارُهُ فَيَاسًا على لُزُّعَافِ ''، والا يُتِصَادُ ' ، و لَمَاتُظِ، إن ١٠٠٨ م] والبولِ، ولا يَذَرُمُ الاَسْتِقَاءَةُ وَلُورُودِهِ بِخِلَافِ القِيَاسِ، ولا يَلْزَمُ الخَيْصُ أَيصًا وَلِيعَلَّقِ الطَّهَارَةِ الكَيْرَى بِخُرُوجِهِ.

يُؤيِّدُه: أنَّ الحاجِمَ لا يُقْطِرُ بِالْإِجْمَاعِ ، فكدا المَحْجُومُ ، لمَجِينِهِما على سَتَقٍ واحدٍ .

 ⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الصوم! باب الحجامه والقيئ للصائم [رقم ١٨٣٨]، والطحاوي
 في قشرح معاني الآثارة [١٠٠٦]، و ببهقي في قالنس لكبرى؟ [رقم: ١٥٠٤]، من طريق
 ثابت الْبُنَانِيُّ عن أنس بن قالِتُ ﷺ به،

 ⁽۲) ما بین المعقوفتین ریادهٔ من افسان و فرق، و فوق، و فشا، و فامه

⁽٣) أخرجه الطحاوي في قشرح معاني الأثارة [٢٠٠٢]، عَنْ مُجاهِدٍ عن ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ بُهُ بِهُ

 ⁽٤) الرُّعافُ هو الدم تدي يحرّج بن الأنف ينظر الصحاح في النعاة لنَّبَوْ هُري [٣٦٥،٤] إمادة رعف]

 ⁽٥) الاقتصاد هو شقَّ البارق لإحراج الدَّم منه (يقضد النداوي ، وهو عير الاحتجام ينظر المعجم لمه
 (مقهاء) [ص ٢٤٦] والمعجم المصطلحات را لألفاظ المقهبة (٢٤١)

فَعُلِمَ بِهِذَا أَنَّ المُرادُ عِمَاتُ التَوَابِ بِالْعِيبَةِ ، لا الإِفْطَارُ الحقيقِيُّ الذي يَجِبُ به القَصَّاءُ.

وَقَالَ شَيِحُ الإسلامِ أَبُو يكرِ بَهَعُرُوفُ بِخُوَاهُرِ رَادَةً فِي المُسِوطَهُ : رَوَىٰ السُّرِينُ مَالَكِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَكَ فَالَ. الْقَطْرَ الْخَاجِمُ (١٠٠٠) وَالْمُخَجُّومُ اللهُ السُّرِينَ مَالَكِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّ يَخْتَجِمَ ، المَشْ الدَّمَ ؛ عرخَصَ لِلصَّائِمِ أَنَّ يَخْتَجِمَ ، فَهَذَا كَانَ ثُم نُبِحَ

ثم عندنا تُكُرهُ الحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ، إدا كَانَ يحافُ الصَعْفَ ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِيصٌ لِلصَّوْمِ(٢) على القَسَادِ، أمَّا إذا كَانَ لا يَخافُ؛ فلا بأسَ بها؛ بما رَوَيْنَا.

قولُه: (وَلُو اكْتحل لمْ يُعْطِرُ) وهذا مذهبُنا

وقَالَ مَالِكُ ۚ إِنَّ وَجِدَ طَغُمُ الكُّحُلِّ فِي خَلْقِهِ } يَفْسُدُ صَوْمُه (٣٠٠٠.

وقَالَ ابنُ أبي لِيْلَىٰ يَمُنُدُ صَوْمُه في الحالَبْنِ، وهو أحدُ الروايتَيْنِ عن مالكِ عَلَيْهِ. كذا ذَكرَه الإمامُ المُعروفُ بحُوَاهَر زَادُه في «مبسوطه»

وقَالَ الحاكمُ الشهيدُ ﴿ ذَكَرَ فِي فَاخْتَلَافَ أَبِي حَمِيفَةً وَابِنَ أَبِي لَيْلَىٰ ۗ : قَالَ أَيُو حَبِيفَةً ؛ لا بأسَ بأنْ يكْتَجِلَ الصَّائِمُ، وكَرِهَ ابنُ أبي لَيْلَىٰ (٤٠).

وقَالَ أَبُو عِسِيْ النُّرِمَذِيُّ * ﴿ كَرِهَهُ سَفِيانُ ، وابنُ المُبارِكِ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ﴾ (٥٠)

⁽۱) مقبئ تبخريجه

⁽٢). وقع بالأصل المصوحة والمثبث من المساء واراء واواء واشاء واجه

 ⁽٣) ينظر ادالناح والإكبيل لمحصر حليل؛ لدمواق [٣٤٨٤٣] ، وادمواهب الحليل في شرح محتصر خليل؛ للحلات [٢٦٦/٣]

⁽٤). ينظر" قشرح الكافي/ البيسوطة للسرحسي [٦٧/٣]

⁽٥) ينظر الجامع الترمذي؟ [١٣٧/١].

and secretary dis-

وجُهُ قُولِ مَن قَالَ بِالفَسادِ في الحالَبْنِ مَا رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنه قَالَ * اإِذَا نَامَ أَحَدُكُمُ فَلْيَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ، وَلِيَتَقَهِ الصَّائِمُ»

بيانُه. أنَّه ﷺ أمَرَ الطَّائِمَ بالاثْقاءِ عن الاكتحال، فلو لمْ يكن الاكتخالُ مُفْسِدًا لِنطَّوْمِ وَلَمْ يكُنُ للأَمْرِ معنَّى وَلِأَنَّ المُصْلِحَ لسنَد قد وصل إلى الخَوْفِ، فيفْشَدُ صَوْمُه ، كما في الاسْتِعَاظِ^(۱).

ولما: ما رَوَىٰ أَبُو بكرِ الجصَّاصُ الرَّارِيُّ في شرَجه لـ المحتصر الطَّحَاوِيُّ ("):
عن عبدِ الباقي بنِ قاسعٍ ، عن عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ ، عن مُحَمَّدِ بنِ سُلمانَ ، عن جِبَّانَ بُنِ عَلِيُّ (١) ، هن مُحَمَّدٍ بنِ عُيَيْدِ اللهِ (") بُنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِهِ ، عَنْ حَدَّهِ : اللَّ كُنْ كَانَ يَكُتَحِلُ بِالإِثْمِدِ وَهُوَ صَائِمٌ (").

(١) أحرجه أبو دارد في كتاب الصيام باب في الكحل هد لموم الصائم [رهم ٢٣٧٧]، وص طريعه ابن العجوري في التحقيق [٢٠٠ رهم ٢٠٠]، والطبراني في اللممجم الكبيرة [٢٠٠ رهم ٢٠٠]، صطريق غبد الرَّحْتَي بن سُعْمَانِ بني تَشْهِ بني هُؤَدَّةً، عَنَ أَبِهِ، عَنْ حدَّ، عَيِ النَّبِيُّ ﷺ «أَنَّهُ أَنْتُرُ بِالْإِنْهِدِ لِنَالًا لِيَنْقِهِ الصَّائِمُ»

قال أبو داود أدمال لي يختي بَنُ تعِينِ هُوَ حَديثُ مُكَرَّد يَعَنِي حَبِيثَ نَكُخُلِ وقال ابى هيد انهادي، فهذا الحديث انفرد به أبو داود، ومعيد وابد النَّعمال كالمجهولين، فإنَّه لا يُغْرَف لهما إلا هذا محديث عيظر فتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي [٣٤٦،٣]

 (٢) الاشتقاط إذْ حالُ الدُّورَةِ فِي الأَمْنِ ينظر السَّطْمُ المُسْتَعَدَّبُ فِي تَعْبِير خريبِ الْعَاجِ المهدِّبِة للركين [١٩٣/١].

(٣) ينظر الشرح معتصر الطحارية لنجصاص [٤٥٩/٢]

(1) حِبُّان بن علي أخو تندن بن غين .. بكسر الحاء .. دكَّره عبد العني. كذا حاء مي حاشية الإما

(٥) وقع في السبخ العبد الله المُكارِّا وهو تخريف مكشوف، والصواب ما أَثْبَشاه

(٦) أخرجه إلى سبد في الطبقاب الكبيرة (٤١٦/١)، وابن عدي في ١٤٤٥مل (٣٥١/٣)، ومن عدريقه البيهقي عي اللبس بكبرى (رقم/ ٤٤٧)، وابن حيال في اللبجروحين (٢٥٠,٢)، وابن حيال في اللبجروحين (٢٥٠,٢)، وين حيال بن عين عن البجروجين (٢٥٠,٢)، ويناوين حيال بن عين عَن مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَرْدِ اللهِ عدر بطيراني في المحميم الكبيرة (١/رقم/ ٤٣٩)، من طريق حيال بن عين عَن مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَرْدِ اللهِ عدر بطيراني في المحميم الكبيرة (١/رقم/ ٤٣٩)، من طريق حيال بن عين عَن مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَرْدِ اللهِ عدر بطيراني في المحميم الكبيرة (١/رقم/ ٤٣٩)، عن طريق حيال بن عَنِي عَن مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَرْدِ اللهِ عدر بطيراني في المحمد الكبيرة (١/رقم/ ٤٣٩)، عن المربق حيال بن عَنِي عَن المحمد الكبيرة (١/رقم المحمد).

🚓 ميه بياد 🦫

وَفَالَ الشَيْحُ أَبُو الخُسِيْنِ القُدُورِيُّ عِي الشَّرِحِ مختصر الكَرْخِيُّ اللَّهِ قَالَ ابنُّ مَشْعُودٍ: ﴿ حَرْحُ رُسُولُ اللهِ ﷺ عِي رَمضَانَ ، وَعَيْمَاهُ مَشُوسَانِ مِنَ الكُخْلِ ، كَخَدَّتُهُ أُمُّ سَلَمةً ﴾ ''.

وَالْأَنَّ مِنَادَ الصَّوْمِ إِنَّمَا يَكُولُ بَالْوُصُولِ إِلَىٰ الْجَوْفِ، وَلِيسَ بِينَ الْعَيْسِ وَالْجَوْفِ مَنْفَدٌ، فلا بَصِلُ عَيْلُ لَكُخُلِ مِنَ الْغَيْسِ إِلَى الْجَوْفِ، وإنما وَصَلَ إِلَيْهِ أَثَرُ الكُخُلِ وهو الطَّفْمُ، وقد وصلَ مِنَ الْمُشَامُ، فلا يُغْتَدُّ بهِ، كما لو اعتَشَلَ بِالْمَاءِ البَارِدِ، فَوَخَذَ يُرُّودَتُه فِي لِبَاطِنِ.

والجوابُ عن حديثِ الحَصْمِ قِيلَ: إنَّ دلكَ للشَّمَهِ على الأُمَّةِ ، وهذا لِأَنَّ الصَّوْمَ مُويِسٌ أَنَّ والإِثْمِدُ طَنْعُهُ يَابِسٌ في الدَّرِحةِ الثانيةِ ، فإذا اجتمَعا أَصَرًا بِالصَّاتِمِ ، والدليلُ عليهِ أنَّ الأَمةَ اجتمعَتْ على الأَرْحةِ الثانيةِ ، فأَشُورَاءَ ، مع أنَّ صَوْمَه مَدوتٌ ، فعُلِمَ مذلك أنَّ الأَمةَ اجتمعَتْ على الإكْتِحَالِ يومَ عَاشُورَاءَ ، مع أنَّ صوْمَه مَدوتٌ ، فعُلِمَ مذلك أنَّ الاكتِحَالُ لا بأسَ به ،

ومسألةُ الكُحُلِ مِن حَواصُ ﴿ الجامعِ الصغيرِ ١ (١٠)

بني أبِي رافع، عن أبيه، هن جنّه بثل به
 قال ابن الطلق (الساده تسعيف) وقال بن حجر (الخرخة البيمهيّ وفي سنده ممالًا) بيطر (البدر المبير) لامن الملفن (٥ يـ ١٩٨٠)، واقتح الباري، لابن حجر (١٥٧)

⁽١) ينظر الشرح مجتمر الكرحية لطدوري [ق٧٧]

 ⁽٣) أحرجه ابن حال في المعجروجين [٢٠٠١] ، رأبو طاهر بن بيل في فحرّته [من/١٧٠] ، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن نامع، هن ابني عُمر رائله به قال العيني اليس بصحيح البطر (قابدر المدير) لابن الطقن (قابد)]، و قالبناية شرح الهداية اللهيمي المديد [٢١٨٠] .

 ⁽٣) مُويِسٌ (سمُ فاعل مِن أَيُسَ يُونِس إِيناسًا) فهو مُونِس، والمفعول مُربس ينظر المعجم (للعم العربية المحاصرة» [٢٥٠٧/٣].

⁽٤) ينظر الالجامع العمير/مع شرحه النافع الكبيرة بمحمد بن لحس [ص/١٤١]

والدَّمعُ يسرشحُ كالْعرق، والداحلُ من الْمسامُ لا يُناهِي، كما إذا اعْتَسَالَ بالْماءِ الْيَارِدِ،

ولؤ قبل لا يَمُسُدُ صَوْمُهُ الريدُانِهِ إِذَا لِمُ لَمُرِنَّ العَدَمُ السَّامِي

قَالَ (* ١٠١٠ م) فخرُ الإسلام (طلاقُ الكُخَل في الكتاب أي في اللحامع الصغيرة ـ دليلٌ على أنَّه لا بأسَ لَمرجُلِ بِالكُخْلِ الأَسْود (د كان عرضه الله وي ، فأمَّا للرَّينةِ فلا^(۱).

تولُّه: (وَالدُّنعُ يَتَرَشَّحُ)

جوابُ سؤالِ مأنَّ يُقَالَ لَا تُسَلَّمُ أَنَّه [ليسَ] ` بين الغَيْنِ وَالنَّمَاعِ مَنْعَدٌ، وحروحُ النَّمَعِ دَليلٌ على أنَّ بينهما مَنْعَدًا

فَأَجَابُ وَقَالَ. خَرُوجُه مِنَ الْمَسَامُّ بِالسَرْشَّحِ كَالْعَرَقِ، فلا يُغْتَدُّ مِ. قُولُهُ (وَالدَّاحَلُ مِنَ الْمُسَامُ).

قَالَ المُطَرِّزِيُّ اللَّمْسَامُّ: الْمَنَايِدُ، وهي مِنْ عِنارَابِ الْأَصِّبَ، وقَدْ دَكَرَهَا الْأَرْهَرِيُّهُ (**).

فَأَقُولُ: يُزَادُ بِالْمَسَامُ: مِدِدُ العَرَقِ، لا الساهِدُ التي هِيَ المَحَوِقُ (١) المُعْتادةُ. قولُه: (وَلَوْ قَبُلَ لَا يَفْسُدُ صَوْمُه، يُرِيدُ [بِهِ](١) إذَا لَمْ يُنْزِلْ، لِعَدَمِ الشَّافِي

⁽١) - ينظر - فشرح الجامع الصعيرة بليردودي [17] مخطوط مكتبه فيص الله

 ⁽۲) ما بين المعقوطين ريادة من الصاف وقراف وقواف والصاء والجا

 ⁽٣) ينظر (١٥) ومعرب في تربيب المعرب؛ المُطَرَّري [من ٢٣٦].

 ⁽²⁾ قال الشطرُويُّ البيمارِيُّ النَّجادةُ في النِّدِ مثلُ النَّمَ و الأنف والألَّدُ والنَّبُرِ وستوها و حملُ مثرونِ و ورْدُ لَمْ تسمعُ يهمار فالسعرب في تربيب المعرب الشمارُري [ص/١٤٢].

 ⁽a) ما يهن المعقوقتين: إيادة من الناء واراء واراء والناء والناء وهو الموافق لها في اللهداية على المداية على المد

صُورَةً وَمَغْنَىٰ . . .

نول عيداليبان ي

صُورَةً وَمَعْنَىٰ).

وهذا لِأَنَّ المُمَّافِي لِلصَّوْمِ في بابِ الجِمَاعِ * هو إيلاحُ الفَرْحِ في الْفَرْجِ ، وهو المرادُّ بالصَّورةِ ، أو الإِنْرَالُ بالنَّسُ عَنْ شَهْوَةٍ ، وهو المرادُ بالمَعْنَى ، هَلَمْ يُوجَدُّ واحِدٌ مِنهما ، فلا يَفْشُدُ انصَّوْمُ .

وقد صحَّ في الصحيح البُحارِيُّ (١) واالسنن ا: مُسْتَدًا إلى عائشةً قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ كَانَ أَمْلَكَ قَالَتُهُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِلرَّبِهِ (١) وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِلرَبِهِ (١) وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ اللهِ اللهِي اللهِ اللهُ اللهِ ا

وَرَوَىٰ صَاحَبُ اللَّسَ وَمُنَادِهِ إِلَىٰ جَابِرِ مِن عَدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مِنُ اللَّهِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ مِنُ اللَّهِ عَلَىٰ عَالَمُ مَنْعُتُ اللَّهِ عَلَىٰ عَمْرُ مِنْ اللَّهِ عَلَىٰ عَمْرُ مِنْ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَّا عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَّا اللّهُولُولُولُولُولُمُ اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

 ⁽١) هذه الأسترث سار عليه المؤلّف كثيرًا في كتابه؛ وهو محمول على كون. «البحاريّ» بُدلًا
 ل: «الصحيح» أو عطّف بيان، وقد مضئ التنبه عليه.

⁽٢) أي؛ لحاجته، كذا جاء في حاشية: امه

 ⁽٣) أحرجه البحاري في كتاب الصوع باب المباشرة للصائم [رقم/ ١٨٧٦]، ومسلم في كتاب
الصيام/باب بيان أن الفينة في العبوم بيست محرمة على من لم تحرك شهوته [رقم/ ١١٠٦]، من
حديث هائشة بالله به محود،

 ⁽٤) أحرجه أبو دارد في كتاب الصيام/ باب القبلة بلصائم [رقم/ ٢٣٨٥] ، والنسائي في ١٤سس الكبرئ، في كتاب الصيام المضمضة لنصائم [رقم/ ٣٦٠ الطبعة الرسانه] ، وأحمد في ١٤لمسندة الكبرئ، في كتاب العيام المضمضة لنصائم [رقم/ ٣٦٠ الطبعة في ١٤٠٨] ، والحاكم في ١٤لمسندرك [١٥٧٢/١] ، وقد البهتي في ١٤لمسن الكبرى [رقم/ ٨٠٨ / ٢١٠] ، من حديث جابر بن فيد الله في هي همر بن الحطاب في به

قال الساني" دهدا خَدِيثُ مُكرًا ، وقال الحاكم "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرَّحِ الشَّيْحَيْسِ، ولمُ يُخَرِّجَامُه وقال ابن عبد الهادي الوقد ضَعْفَ الإمامُ أحمدُ بن حبل هذا الحديث، وقال اهذا عـ

各 عبة البيان 🦫

قَالَتْ: مُشَدَّةً إِلَى مُبْمُونَةً بِشْتِ أَبُو حَمَّمِ الطَّخَاوِيُّ: مُشَدَّةً إِلَى مُبْمُونَةً بِشْتِ سَغُدٍ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِ لَقُبُلَةٍ لِلصَّائِمِ قَالَ * أَلْطَوَا جَمِيعًا * أَ فَيَبَعِي أَنْ لا تَجُوزَ القُبُلَةُ لِلصَّائِمِ أَصلًا.

قُلْتُ: المرادُ منه: الذي أثرَلَ وِنْفُيْلَةِ؛ توفِيفًا بينَ الخَدِيثِيْنِ.

فهذا أيضًا يدُّلُّ على عدّمٍ جوازِ الفَّبْلةِ لِنصَّاتِمِ.

⁼ ربحٌ ، ليس مِن هذا شيء ؛ بنظر التقبح التحقيق؛ لابن عبد الهادي [٢٣٦.٣]

⁽١) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاء في القبلة للصائم [رهم ١٩٨٢]، وأحمد في القبلة للصائم [رهم ١٩٨٨]، والطحاوي في قشرح معاني الأثارة [٤٨/٨]، والدارقشي هي قسنته في قالمسدة [٢٥٨/٨]، والدارقشي هي قسنته الرسالة]، ومن طريقه ابن الجوري هي قالمعل المتناهية، [٣٠٨٠]، من حديث ميمونة بنت معد عليه به

قال الدارقطسي، ﴿ اللَّا يَثِيْتُ مَدَّاهُ وَقَالَ البخاري لَمَدَ، خَدَيثُ مُكُرُّ لَا أَخَدَّتُ بِهِ • وَقَالَ النووي ﴿ وَوَ أَخَدُدُ وَابْنُ سَجَةُ وَالدَّارَقُلْبِيُّ باسناد صعيف ينظر قالعلق الكبير • للترمدي [ص ١١٦] ، والمعجموع شرح المهدب عنووي [٢٥٥/٦]

⁽٢) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من؛ فقاله وقرة، وقوف وقتله، ولجه

⁽٣) أخرجه ابن أبي شهية [رقم، ٩٤٢٣]، ومن طريقة أبو معيم في قاحلية الأوباءة [٤٥/١]، وابن رخعوية في المسدوة كما في الإنحاف الحيرة المهرة الميوصيري [١٠١٣]، ومن طريقة الطحاوي في الشرح معاني الآثار؟ [٨٨/٢]، وابن عدي في اللكاملة [١٩/٥]، والبيهتي في اللسن الكبرئ؟ [رقم/ ٧٨٨١]، من طريق عُقر بُن حَفَزَةً، قَالَ أَحَبَرَي سَائِمٌ، عَن ابْن عَقرَ بِللله يَع عَدرَةً بِلله الميوصيري ورَوَاهُ إِسْمَاقُ وأَبُو بَكُو بُن أبي شَيْئةً وَالْبَرَاهُ بِسَدَادٍ ضَعِيمهِ، لِضَعْف عُقر بُن حَفرَةً بُن عَبْدِ اللهِ بْن هُمَدِ اللهِ بْن هُمَدَاءً

بِجِلَافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرِةِ، لأنَّ الْحُكُم هُمَالِك أُديرَ على السَّمَبِ عَلَىٰ مَا يَأْتِي فِي مَوْصِعِه إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى

سول عاله البيان 🗗

قُلْتُ الأحكامُ الديهةُ حال حامةِ الرَّسُولِ ﷺ لا تَقْبِلُ السَّمْحَ ، وروايةُ عُمَرَ
 مي اليقطةِ حالَ حياةِ الرَّسولِ ﷺ أَوْلَى من روايته في المنام معد موتِه ﷺ .

فَإِنْ قُلْتَ الصَّائمُ مِنْهِيٍّ عَنِ الحماعِ، فَيَسِعِي أَنْ يُمْتَعَ عَنِ القُبُلَةِ أَيْصًا، وهيَ مِن دَواعِيهِ كَالْمُحْرِم،

قُلْتُ. هذا الشُّؤالُ سافِطٌ ؛ لِأَنَّ الشُّخْرِمَ مَمنوعٌ عنِ الطُّيبِ ، وَالصَّائِمُ ليسَ يِمَمنوعٍ عنه ، والطُّيثُ مِن ذَر عِي الجنّاعِ ، فعُلم أنَّ الصَّائِمَ ليسَ بِمَمنوعٍ عن دوّاعِي الجِمَّاعُ .

قولُه ' (بحلاف الرَّحْمَةِ والْمُصاهرةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ هُمَالِكَ أُدِيرَ عَلَى السَّمَبِ) -

يعني: أنَّ الصَّوْم لا يعشَّدُ بِالْقَبْلَةِ، والمَسَّ عَنْ شَهْوَةِ؛ إذا (٢٠٠١-م) لَمْ يُشْرِلْ، بِجِلَافِ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ، يَثْتَابِ بِالْفَنَةِ والعَسَّ عَنْ شَهْوَةٍ وإنْ لَمْ يُشْرِلْ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الرَّجْعَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ كَمَا يَثَتُ بِالْجِمَاعِ؛ يَثَبُّتُ بِسَبِ الجِمَاعِ، ولهذا يتعلَّقُ بعقْدِ النَّكَاحِ؛ لِأَنَّ مَناهما على الاحتِياطِ.

أمَّا فسادُ الصَّوْمِ. ويَه يتعلَّى بِالْجِمَاعِ، إمَّا صورة أو معلَى، ولا يتعلَّى بِسَبَبِ الجِمَاعِ، إمّا صورة أو معلَى، ولا يتعلَّى بِسَبَبِ الجِمَاعِ، وهيما بحلُ فيه ثَمْ يُوجَدِ الجِمَاعُ، لا صورة ولا معنى، فلم يُعتبِ الصَّوْمُ، بِجِلَافِ المَسَّ والنظرِ بغيرِ شهْرةٍ ؛ حَيْثُ لا تثبُتُ الرَّجْعَةُ وَالْمُصَاعَرَةُ بِهِما ؛ لِأَنَّهُ قد يجلُ بدونِ النَّكَاحِ ، كما هي القابِلةِ والطبِيبِ والقاصِي والشَّهودِ.

قولُه. (فِي مَوْصِعِهِ)، أي: في بابِ الرَّجْعَةِ.

وإنَّ أَثْرِل مُقْتَلَة أَو لَمِسَ، فعليّه لقصاءُ ذُون الْكَفَارَةَ ﴿ [٠٠٠] لُوْجُودِ مَغْنَىٰ الْجَمَاعِ ، وَوْجُودِ الْمَاهِي صُورَةُ أَوْ مَغْنَى بِكُمِي لِإبْحَابِ الْفَصَاءِ الْجَبَاطُ. أَمَّا الْجَمَاعِ ، وَوْجُودِ الْمَاهِي صُورَةً أَوْ مَغْنَى بِكُمِي لِإبْحَابِ الْفَصَاءِ الْجَبَاطُ. أَمَّا الْجَمَاعِةِ ، لأَمَّهَا مُدرِينُ مَا لَشْهَاتِ كَالْخُمُودِ الْكَالِ الْجِمَائِةِ ، لأَمَّهَا مُدرِينُ مَا لَشْهَاتِ كَالْخُمُودِ

وَلَا مَأْسُ بِالْقُمَلَةُ إِذَا أَمِنَ عَلَى نُفَسِهِ أَيُ الْجِمْعُ أَوَ الْإِنْزُالِ

قُولُه - (وَإِنْ أَنْزَلَ مَقْتَلَةِ أَوْ لَمْسِ - فَعَنْهِ الْفَصَاءُ دُولَ لَكُمَارِة)

وإنَّمَا وَجَمَّ الفَصَاءُ وَلَمْ تَجِبِ الكَفَّرَهُ ﴿ لأَنَ تَفَعَاءَ بَحِثُ بِمِحَرَّهِ لَإِلْسَادِ ، وداكَ كما يَخْصُلُ بِالْمُثَافِي صورةً ، يَخْصُلُ بِالْمُنافِي مَعْلَى ، ثَمَّ الكَفَّرَةُ فلا تَجِثُ إِلَّا يَكْمَالُ الْجِنَانَةِ ﴾ لِأَنَّهَا تَشْفُطُ بِالشَّبُهَاتِ ﴿ لكُونِهِ دَائِرةٌ بِسَ لَجَاذَةٍ وَالْغُفُوبَةِ ﴾ وعدَمُ صُورةِ الْجِمَاعِ صَارَ شُنْهَةً ، فلَمْ نَجِبِ الكَفَّارَةُ

قَادٌ قُلْتُ ۚ لَا تُسَلِّمُ أَنَّ كَمَالَ الحِنَايَةِ شَرْطٌ لِوجُوبِ الكَفَّارَةِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنها تَجِتُ بِيفُسِ الإِيلَاحِ، وإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الإِنْرَالُ، ولا كَفَالَ إِلَّا بِهِ

قُلْتُ: الكَمَالُ يخصُلُ بنصَى لإِيلَاجٍ ، ولهذا يجِبُ لَصُلُ ، آتَوَلَ أَوْ لَمْ يُشُوِلُ ، أَمَّ الإِنْوَالُ: هَأَمُرٌ وَاثِدٌ على الجِمَاعِ ، ولهذا لا يُشْتَرَطُ (٣٠٠٠ م) الإِنْوَالُ في تخليلِ الرَّوْحِ النَّامِي ؛ لِأَنَّةُ شِبَعٌ ومبالَعةٌ مِهِ

قولُه: (وَلَا بَأْسَ بِالْقُبْلَةِ إِذَا أَمِنَ عَلَى نَصْبِهِ)، أَيِّ الجِمَعُ أَوِ الإِنْزَالُ^(*)، ويُكْرَهُ إِدا لَمْ يأْمَنْ.

صحَّتِ الرُّوَّايَةُ عن مَشايحِه بما وراءَ النَّهرِ بكلمةٍ. وأوه.

⁽١). وقع في الأصل (الرجودة)، والمثبث من (وقاء والعاء والراء وقات)، وقامة

 ⁽٧) قال تاج الشريعة بناي دوله (أي الجماع أو الإمرال) إنما دكر هكذا ؛ لأن المشايح اختلعوا على قول محمد بناي إذا أمن عدى نصمه ، دال بعضهم أراد بالأمن عن الوقوع في الوقاع ، وقال بعضهم أراد بالأمن من حروج بمني ينظر اللباية شرح الهداية اللعيني [٤٦/٤]

وَيُكُرَهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنُ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ لَيْسَ بِمُفْطِرٍ ، وَرُسَّمَا يَصِيرٌ فِطْرًا مِعَاقِبَتِهِ فَإِنْ أَمِنَ يُغْتَبَرُ عَيْنَهُ وَأَبِيحَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ يُعْتَنَرُ عَاقَبِتُهُ وَكُرِهَ لَهُ .

والوجّهُ صِدي: أَنْ يُذَكّرُ بالواوِ ، لِأَنَّ الأَمانَ عن أَحَدِهِما لَيسَ بَكَافِ ؛ لَعَدّمِ الكَرّاهَةِ ، حتى إِدا أَمِنَ الحِمّاعَ ولَمْ الكَرّاهَةِ ، حتى إِدا أَمِنَ الحِمّاعَ ولَمْ يأْمَنِ الإِنْرَالُ ؛ يُكْرَهُ له القُنْلَةُ ؛ لتعريص الصّوْمِ على (١٠) الفَسَادِ ،

ويَسِغِي أَنْ يُقَالَ بَكْسَةِ قَاوَهِ فِي تَعْسِرِ قَوْلِهِ: (وَيُكُرَّهُ إِذَا لَمْ يَأْمَنُ)، سَحَوَ قَوْلِكَ: قَأْيِ الْجِمَاعُ أَوِ الْإِنْزَالَهِ، لِأَنَّ أَحَدُهُمَا كَافِ لِلْكُوَّاهَةِ.

ثُمَّ الغَرْقُ بِينَ مَا إِذَا أَمِنَ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَبَينَ مَا إِذَا لَمْ يَأْمَنُ: حَصَلَ بِمَا رَوَىٰ صاحتُ *العسن!: بِإِسْدَدِهِ إِلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةُ إِنَّهُ اللهِ عَلَىٰ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيُّ كِلَيْهُ عَنِ المُبَاشَرَةِ لِلصَّاتِمِ، وَمَرَحْضَ لَهُ»، وَأَنَاهُ آخَرُ، فَسَأَلَهُ، وَقَدَهَاهُ فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ عَنِ المُسَاشَرةِ شَيْعٌ، والَّذِي ثَهَاهُ شَاتُ اللهِ اللهِ اللهَاشَرةِ شَيْعٌ، والَّذِي ثَهَاهُ شَاتًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهَاشَرةِ شَيْعٌ، والَّذِي ثَهَاهُ شَاتًا اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وقد رَوَىٰ الشيخُ أَبُو جَعَفِرِ الطُّحَاوِيُّ فِي فَشْرُحِ الآثَارِ»: بِإِسْسَادِهِ إِلَىٰ عَائشَةً اللَّهِ وَتَكَلَّمِي رَسُولُ اللهِ تَنْظَةً وَبَاشَرَبِي وَأَنَا "صَائِمٌ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلَا بَأْسَ بِهِ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الضَّعِيفِ، اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽١) وقع بالأصل (ص) والبثيث من الراء وافء والراء ولات: عوامه

 ⁽۲) أحرجه أبو داود في كتاب العنيام؛ باب كراهيته نلشات [رقم/ ۲۳۸۷]، ومن طريقه البيهقي
في «السن الكبري» [رقم/ ۷۸۷۳]، وابن قدي في «الكامل» [۲۲٤/۱]، ومن طريقه البيهقي
في «معرفة السن والآثار» [۲۸۱/۳]، من حديث أبي مُرَيْرَة بين به

قَالَ النووي، قرَوَاهُ أَبُو دارد بإِشَادِ جَبُّهِ وَلَمْ يُصَعِّمُهُ ﴿ يَظُرُ ﴿ الْمَجِمَرِعُ شَرَحِ الْمَهَدِبِ اللَّمُووي [1-200_70].

 ⁽٣) عند الطحاري: ارْهُوَا.

 ⁽¹⁾ أحرجه الطحاري في اشرح معاني الأثارة [٩٣/٢]، من حديث غائشة نهي به

والشَّافعيُّ رَجِمَهُ اللَّهُ أَطُلَقَ له في الْحالين والْخَخَّةُ عَلَيْهِ مَا دَكُرْمَاهُ

وقد زويْدًا أيضًا قُبُل هذا عن الصحيح، والسن، وأنَّ رَسُولَ اللهِ اللهُ كَانَ يُقَتَّلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائمٌ، وَكَانَ أَمْنِكَ لِإِلَيْهِ اللهِ

فعُلِمَ: أنَّ الفُئِلةَ والمُبَاشَرَةَ لا بأسَ بهِما إذ أَسِ على نُف ما جوى دَلْثَ ؛ وَلِأَنَّ القُئِلةَ [٢ ١٠١٠ م] لِيسَتَ بِمُفطِرةِ بنفيه، وإنَّ تصيرُ نُفطرةُ دعتِه والمالِ، يوجودِ الجِمَاعِ أو الإِنْرَالِ، فإذا أَمِنَ على نفيه، يُقَدُّرُ نَفْلَ الفُنةَ ، فلا يُكُرهُ، وإذا لَمْ يَأْمَلُ يُعْتَبُرُ جِهَةُ العَالِ ؛ فَتُكْرَّهُ.

قَالَ في «الإيضاح»: رُوَى الحسَنُ عن أبي حَيِمةَ أَنَّه كَرِهِ المُقالَفَةَ والمُبَاشَرَةَ وَالْمُصَافَحَةَ ؛ لِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ البِطَرُ عندها(١).

قُولُه: (وَالشَّافِعِيُّ أَطْلَقَ لَه فِي الْحَالِئِي)، أي: حَوَّرَ القُّبَنَةَ فِيما إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ لَمْ يَأْمَنْ، وَفَيْهِ بِظُرِّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي ﴿وَجِيزِهُم ﴿ ﴿وَتُكْرَهُ الفُّنَةُ لِلشَّاتُ الَّذِي لا يَمْلِكُ إِزْيَهُ ﴾ (٣).

قولُه: (وَالْحُحُّةُ عَلَيْهِ مَا^(؛) ذَكَرْمَاهُ) أَرَادَ بِهِ قَولُه: (لِأَنَّ عَيْثُهُ لَيْسَ بِمُغْطِيٍ). إلى آجِرِه،

⁽١) مضيع تحريجه من حديث عائشه 🦚

⁽٢) وهي رواية الحسن عن أبي حبعة ، وليس بين الروابين تناهي ، فرواية الحسن محمولة على المباشرة الماحشة ، بأن يعامها ، وهما عتجرهان ، ويمس فرجه فرجها ، وهذا مكروه يلا حلاف ، ولأن المباشرة إذا يدعت هذا المبلغ يفضي إلى الجماع عالباً ، وما ذكر في طاهر الجواب محمول على ما إذا لم تكن المباشرة فاحشه ، وفي المباشرة إذا لم تكن فاحشه ، إذا كان يحاف على نفسه يكره أيضاً ينظر فالمحيط البرهامي الأبي المعالي [٣٩٠١٣]

⁽٣) ينظر ١٥ الوجير / مع العرير شرح الوجير) لأبي حامد العرالي [١٩٧/٣].

 ⁽¹⁾ وقع بالأصل البماة والمثبت من العالم واراء واراء والماء والماء وهو الموافق لما
 في اللهداية المتراقيناني [171/1].

وَ لَمُتَشَرَّةً مِثْلُ التَّقْبِلُ فِي طَاهِرِ الرَّوايَةِ، وعَنْ مُحَمَّدٍ ﴿ اللَّهُ كَرِهُ الْمُباشِرَةُ الْعَاجِئَةِ، لِأَنَّهِ قُلْ مَا يَخُلُو عَنِ الْمِثْنَةِ

وَلَوْ دَحَلَ حَلَقَهُ دُمَاتُ وَهُو دَاكُرُ لِصَوْمَهِ ، لَمْ يُعَظِّرُهُ ، وَفِي الْقِياسِ: يَفُسُدُ صَوْمُهُ ، لِوُصُولِ ،لُمُفَظِرِ إِلَى حَرْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَدَّىٰ بِهِ كَالثَّرَ ابِ وَالْحَصَاقِ

قولُه. (وعنْ مُحمّدِ أَنَّهُ كَرِهِ الْمُناشَرَةِ الْمَاحشَةِ).

والمرادُ بها أنَّ يُعابِفُها وهُمَا مُتجرَّداتِ، ويمَسَّ طَاهِرُ [فَرْجِهِ طَاهِرَ]⁽⁾ فرْجِها؛ لا الجِمَاعُ؛ لِأَنَّهُ خَرَّمُ في حسع الرَّواياتِ لِلصَّائِمِ

قولُه. (ولؤ دخل حلقَهُ دُمَاتٌ وهُو دَاكِرٌ لِصَوْبِهِ؛ لَمْ يُفَطِّرُهُ، وَفِي الْقِياسِ. يَفُسُدُ صَوْمُهُ)

قَالَ في ﴿ الأَجْسَاسِ * قَالَ مُحمَّدٌ في ﴿ نُوادِرُ ابْنُ سَمَاعَةٌ ﴾ في القِيَّاسِ ، يُفَطَّرُه › وفي الاستِحسانِ لا بُعطَّرُه ، وبه بأخُدُ ﴿ وَقَالَ فِي ﴿ مَبْسُوطُ خُوَاهُر زَادَهُ ﴾ * هذا مَلْقَبُ عُلْمَائِنَا الثَّلَانَةِ (١) .

وقَالَ رُقَرُ: يَفْسُدُ صَوْمُه.

وَجُهُ القِيَاسِ: أَنَّ الْعِطْرُ لا يَخْتَلُفُ بِالْمَأْكُولِ وَعَيْرِ المَأْكُولِ، كَمَا لَوَ أَكَلَهُ بِنَفْسِهِ، وكما لو أَكَلَ حَصَاةً أَو نَوَاةً؛ وَلِأَنَّةً بِنْكِلُ النَحَرُّرُ عَنِه بِطَرْدِه بِالْمِرْوَحَةِ وغيرِها وقْتَ الكلام.

⁽١) ما يين المطوفتين ريادمان فلك وقراء وقواء وقاسف وقام

 ⁽۲) وهو معتار البرحي في البيوط [٩٣/٢]، والنسمي كما في «البحر الرائق» [٢٩٤/٢]،
 والموضي في االاحتيار نتعليل المحتارة [١٣٣/١]، وملا حسرو في قدرر الحكامة [٢٠٢/١]،
 والراري كما في قمحة السنوك شرح بحقة الطوك، للبي [ص٢٦٢]، والتمرتاشي كما في وقد بمحتار [٢٩٥/٢]، والشربيلالي في قمرافي العلاجة [ص٥٤٣]

وَخَهُ الاسْتِحْسَانِ؛ أَنَّهُ لا يَسْتَطَاعُ الاشتَبَاعُ عَنْهُ فأنسه الْغَبَارِ واللُّحانِ

وجُهُ الاستِحْسانِ [٢٠٠٠،] أنه لمْ يُوحدُ [مَفَاهُ، لعدم] صورهِ لفطر، لعدم الابْتِلاعِ وَلاَنَّهُ كلامًا فيما إذا دحل النَّباتُ بنفسه، وكُما لمَ يُوحدُ مَعْمَاهُ، لعدَم وُصُولِ المُعَدِّي وَالمُرَوِّي، بجلافِ العظر إذا وقع في الخَشَ، حَبْثُ يُفسدُ العَشَوَمَ وَلَوْجُودِ المُمَرَوِّي، وَلِأَنَّهُ مَعْلُوتٌ في وصوبِ النَّسَابِ لِي جَوْفه، فلا يُفسِدُ صوبَه ، كما في الغُبَارِ والدُّخَانِ

وإمما قُلما إنه مَعلوت؛ لأنَّه لا بُدَّ له مِن الكلامِ، ودنك لا يخصُلُ إلا بأنْ يَفْتِحُ فَاهُ، وإذا فَتَحَ فَاهُ للكلامِ؛ يدْخلُ النَّدُثُ حَلَقَه مِن خَيْثُ لا يغْمَمُ، ولا يَقْبِرُ على التحرُّرِ، وهو لا يجدُّ موضِعاً لا يَكُونُ فيه دُيَاتٌ، بجلافِ المَطْرِ وَ لَثَلْحٍ، فإنَّه يُمْكِنُ التحرُّرُ، عَه ؛ بأنْ يَذُخُلَ حَيْمَةً أو بَيِّدٌ ؛ فلا نقَعُ في خَلْفِه المَطَرُّ وَ الثَّلْحُ

وقياسُه على الخصّاءِ والنَّوَاءِ صعيفٌ؛ لأنَّ في المَقِيسِ لَمْ تُوجَدُّ صورةً الهِطْرِ، وقد وُجِدَتْ في المَقِيسِ عليهِ؛ لوُجودِ الإنْتِلاعِ.

أَمَّا قُولُهُ: يُمْكُنُ التحرُّزُ عنه بِطَرْدِهِ وَقَتَ الكلامِ؛ فَصَعَيفٌ أَيْصًا؛ لِلرُّومِ الحَرَح بطرَّدِه في كلِّ ساعةٍ، والحرَّجُ مَدْفُوعٌ شرْعَ.

قولُه (فَأَشْبَهُ الْمُبَارُ وَالدُّحَانَ)، أي أشه النُّبَاتُ العُبَارُ وَالدُّحَانَ. قَالَ هِي أَشهُ النَّبَارُ وَالدُّحَانُ الأَصْوِيةِ إِدَا وَجَدَه فِي حَلْقِه } وَإِنَّهُ لا يُفَطِّرُهُ } لِأَنَّ هذا لا يَخْلُو الصَّائِمُ عنه ، ولا يُمْكِنُهُ الإخْتِرَازُ.

⁽١) . ما يين المعقوضين رياده من العبادة وقرة ، وقواء وقاستة

⁽٢) ينظر الشرح معتصر لكرحي، للقدوري [٢٥٥]

 ⁽٣) ينظر الإيضاح في شرح النجريدة لنكرماني (٤٣٥) منطوط بدار الكتب المصريه ميكروفيلم
 رقم ٤٨٦٤١ رقم (٣٧)

وَاحْتَلَهُوا فِي الْمَطْرِ وَالتَّلْحِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُفْسِدُ ؛ لِإِمْكَانِ الْإِمْتِنَاعِ عَنْهُ إِدَا آوَاهُ خَيْمَةٌ أَوْ سَفْفٌ.

وَلَوْ أَكُلَ لَحْمًا مَئِنَ أَسَابِهِ لَمْ يُفَطِّرُهُ، وإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفَطَّرُهُ. وَقَالَ رُفَرُ هِي بُعِظُرُهُ فِي الْوجْهَئِنِ؛ لِأَنَّ الْفَمَ لَهُ حُكُمُ الظَّاهِرِ حَتَّىٰ لَا يَفْسَدُ صَوْمُهُ بِالْمَصْمَصَةِ.

قولُه: (وَاخْتَشُوا مِي الْمَطْرِ وَالنَّلْحِ)، [أي](١): احتلَفَ الْمَشَايِخُ،

قَالَ بعضُهم: المَطَرُ يُفْسِدُ، وَالثُّنْحُ لا يُفْسِدُ. وقَالَ بعضُهم على العكسِ،

وقَالَ [٢ ١٦٢ ٤] عائمتُهم بإمسادِهِما ، وهو الصَّحيحُ ؛ لحصولِ الفِطْرِ ، يعني : والإمْكانِ الإحْتِرَارِ كما بَتُ ، وقد دَكَرَ احتلافَهم هي البِصَابِ (٢٠٣/١) الفتاؤيُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ قولُه : (آواهُ حيْمةً) ، أي: صنَّه خَيْمةً .

> قولُه: (وَلَوْ أَكُلَ لَحْمًا بِيْنِ أَسْبَانِهِ لَمْ يُعَطِّرُهُ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا يُفَطِّرُهُ، وَقَالَ زُفَرَ لِيُعَطِّرُهُ فِي الْوِحْهِيْنِ)، أي في القَلِيل والكثيرِ،

قَالَ فخرُ الإسلامِ وإسامِعْنَادُ أي معنى ما قَالَ تُحَمَّدٌ في «الجامع الصغير ٩ - : أنّه ابتنعَه، فأمًّا إذا استحرَجَه فأحدُه بيُدِه، ثم ابتلَعَه؛ يجِتُ أن يُعْسِدَ صَوْمَه (٣).

وقَالَ في المبسوط، والكافي، للحاكِمِ الشَّهيدِ(١): وإنَّ كَانَ بينَ أَسْنَانِه

 ⁽۱) ما پین المعقوفتین ریادهٔ من افضال والرال والوال والت از ومه

 ⁽٣) • «معناب القتاوي» للإمام يرهان الدين، أبو المعالي، محمود بن الصدر السعيد ٢١ج الدين أحمد
 ين يرهان الدين هبد العزيز بن همر البحاري الحتفي، المعروف بابن مارت، ولد سبة (٥١٥هـ)،
 وتوفي سنة (٦١٦) صاحب فالمحيطة، هو ابن أحي العبدر الشهيد حسام الدين

⁽٣) ينظر فشرح الجامع المخبرة للبردري [٤١٥].

 ⁽٤) ينظر اللكافي؟ للحاكم الشهيد [ق٢/٢٥] مبكروايلم رقم ٤٠٠ مخطوط بدار الكتب المصرية ،

شيءٌ، فلاخل خَوْفَه وهو كارةً؛ لمْ يُعطِّرُهُ. فَعَلَىٰ هذه الرَّوانِة إذا قضد إدحاله في الجَوْفِ يُفْسِدُ صَوْمَه، وإدما لا يُفَسِدُ إذا دَخَلَ حَوْنَه مِنْ الرَّبِق مَن عَبْرِ قَضْدٍ كَذَا دَكَرُه خُوَاهُرُ زَادَةً.

وصهم مَن قَالَ: لا يُصْبِدُ صَوْمَه، سواءٌ فصدَ ابتلاعه، أَوْ لَمْ يَفْصَدُ، لا ترى إلى ما قَالَ في «الجامع الصغير» شُخَدَّ عن يَعقوب عن أَبي حبيعة ــ في الصَّائِمِ يَكُونُ في أَسَابِه اللَّحُمُّ فيأكُلُ مُتعمِّدًا _ قَالَ اللَّهِ عَبِهِ قَصْدٌ ولا كَثَارَةٌ،

وَجُهُ الْفَرْقِ بِينَ الْحَالَيْنِ: أَنَّ الْبَافِيَ بِينَ الأَسَادِ شِيءٌ مُتَعَبَّرٌ لَيْسَ بِمُفَدُّ، ولهذا إذا تَخَلَّلَ يَرْمِيهِ^(٢)؛ فضارُ كَالدُّبَابِ؛ حَيْثُ لا يُفْسِدُ الصَّوْءَ إذا دَحَلَ مِن عيرِ قَصْدٍ، وإذا التَلَعَه يُفْسِدُ.

ووجَّهُ قولِ رُفَرَ: أنَّ المُعَدَّي وصَلَ إلىٰ الجَوْفِ؛ لِأنَّهُ طَعَمٌّ مُنعيرٌ؛ صَنَدَ صَوْمُه كما هي الكَثيرِ،

ووَحْهُ قولِ عُلمائِهَا النَّلاثةِ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ مِي القَبِسُوطَ، يَفُولِهُ ﴿ ﴿ ١٠٣٠ مِ مَا لِأَنَّهُ لِيسَ بطعام ، وَلِأَنَّهُ مَغْمُوبٌ فِيهِ ﴾ ﴿ ﴿ اللَّهِ لَيْنَ بَطعام ، وَلِأَنَّهُ مَغْمُوبٌ فِيهِ ﴾

ومعنَى قولِه: اليسَ بطعام، أي: ليسَ بطعام يُقْصَدُ بهِ الأَكُلُ عادةً، مصارّ بِمَنزلةِ ما لا يتعدّى، فإذا دَحَلَ الجَرْفُ مِن عبرِ قصْدٍ؛ لا يُفْسِدُ الصَّوْمَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يثبُتِ الأَكُلُ لا صورةً ولا معنى، كما في الدُّبَابِ والغَّبَارِ؛ لكن هذا التَّملِيلُ إنما يصِحُ فيما إذا لَمْ يقصِدِ الإنبِلاعَ، فإذا قصَدَ الإنبِلاعَ؛ فَالْمُعُولُ عليهِ: التَّمليلُ الآخرُ

ينظر الالجامع الصعير (مع شرحه النافع الكبيرة [ص / ١٤٠]

⁽٣) وقع في الأصل وهفه - فيربيه، والبثيث من والله، واره، والته، وامه،

⁽٣) يبطر الالأصل/ المعروف بالميسوطة لمحمد بن الحس الشيباني [٢/٩٩٤].

وَلَنَا أَنَّ الْقَلِيلِ تَابِعٌ لِأَسْنَابِهِ بِمَثْرِلَةِ رِبِقِهِ بِحِلَافِ الْكَثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِيمَا بَيْنَ الْأَشْنَادِ وَالْعَاصِلُ مِقْدَارُ الحَمْضَةِ وَمَا دُونِهَا قَلْيِلٌ

حي هايه لبيار ∱ۍ۔

ميانُهُ أَنَّ الدَفِيَ بِينَ الأَسدِ إِذَا كَانَ قَدِيلًا لَا يُمْكِنُ النَّحَرُّرُ عَنَهُ إِلَّا بِحَرَحٍ، وذَاكَ مَذْفُوعٌ شَرْعً، فِيُغْسَرُ تَعَا للرَّيقِ، فإذا ذَحَلَ الرَّيقُ الحَوْفُ بِقَصْدٍ أَو يَعْيرِ قَصْدٍ؛ لَا يُمْسِدُ الصَّوْمُ، فكذا هذا، بِجِلَافِ الكَثيرِ؛ لِأَنَّ التَحَرُّرَ عَنْهُ يُمْكِنُ بِلاَ حَرَحٍ؛ لِأَنَّ الكثيرَ لَا يَبْغَىٰ عَالِمًا فِيمَا بِينَ الأَسنادِ، فَيُفَسُدُ الصَّوْمُ بِهِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَدُكُرُ في المسبوط؛ واللحامع الصغير الحَدَّا للقليلِ والكثيرِ، وقد ذكر في اشرح احتلاف رُفَرَ ويعقوت؛ لابن شُحاعٍ، وهو الشيخ أبُو عبد اللهِ النَّدِيِّ، قَالَ أحرني ابنُ أبي مالكِ، عن أبي يُوسُفَ، عن أبي حَبِيقَةَ: العا كَانَ بينَ أسابِه في قَدْر جمَّضَةٍ؛ فطرَه الله جَعَلَ الحِمَّضَةَ كثيرًا؛ لِأَنَّةُ لا يَبْقَى بينَ الأَسانِ عَلَى، وما دونه ينتَى

وقَالَ الصَّدْرُ النَّهِيدُ الجِمْصَةُ فضَاعدًا كثيرٌ ، وما دُونَ دلكَ قليلٌ ·

وقَالَ أَبُو مَشْرِ اللَّبُوسِيُّ، إذا أرادَ أَنَّ يَبْتَلِعَه أَمْكُه أَنَّ يَبْتَلِعَه بعيرِ رِيقِ؟ فهوَ كثيرٌ، وإنْ لَمْ يُمْكِه دَلْكَ بغيرِ استِعالَةٍ بِالْبُرَاقِ؛ فهو قَليلٌ، وهذا لِأَنَّهُ إذا إن ١٦٠٠هـ مَنْكَ ابْتِلاعُه بغيرِ استعانةٍ بِالْبُرَاقِ؛ فذاكَ عَلَامةٌ كَثَرْتِه، وإنْ لَمْ يُمْكِنّه بغيرِ أَسْتِعانةٍ والبُرَاقِ؛ فذاكَ عَلَامةٌ كَثَرْتِه، وإنْ لَمْ يُمْكِنّه بغيرِ أَسْتِعانةٍ؛ فذاكَ عَلَامةٌ وَلَيْه، وأستخت في النَّتِمَّة الفتاوَئُ واللَّفَتاوَى المُتاوَى الفتاوَى الفتوَى الفتاوَى الفتاوَى الفتورَاعِ الفتاوَى الفتاوَى الفتاوَى الفتاوَى الفتاوَى

قُولُه: (وَالْعَاصِلُ⁽⁾ مَقْدَارُ الجِمْضَةِ وَمَا دُونِها قَلبِلُ)، أي: الأَمْرُ المُمَيَّرُ بِينَ

 ⁽۱) ينظر التنبة الساوى [537] محطوط بمكتبة الأرهر تحت رقم ۲۹۷۳۷ مكنيه رافعي ، ۱۹ الساوى
الصمرئ» [507] محطوط بدار الكتب المصرية تحب رفم ۸۷۱ ميكروفيدم رقم ۹۳۱۵

⁽٢) وقع بالأصل «الفاصل» والبئيب من المساء وارة، ودرة، واستاء ولامة

وَإِنْ أَخْرِجَهُ وَأَحَدُهُ بِيدِهِ ثُمَّ أَكُلهُ يَسْمِي أَنْ يَفْسد صَوْفَهُ ، كَمَا رُويَ عَنْ
 مُحَمَّدٍ إِنْ أَخْرِجَهُ وَأَحَدُهُ بِيدِهِ ثُمَّ أَكُلهُ يَسْمِي أَنْ يَفْسد صَوْفَهُ ، وَلَوْ أَكِنهَا
 مُحَمَّدٍ إِنْ أَنْ الصَّائِم إِذَا النَّامِ سَنْسَمةً بَنِي أَنْسَانِهِ لَا يَفْسدُ صَوْفَهُ ، وَلَوْ أَكِنهَا
 البّداءَ ؛ يَفْسُدُ صَوْفَهُ وَلَوْ مَصْعَها لا يَفْسدُ ، لأَنَّهُ بِتلائينَ

وفِي مَقْدَارَ الْحَمْصَةَ عَلَيْهِ الْقَصَّةُ ذُونَ الْكَثَّارِةُ عَبَدَ آبِي نُوسُفَ ﷺ وعبد زُفَرَ ﷺ عَلَيْهِ الْكَمَّارِةُ أَيْصًا ،

القَدِيلِ والكثيرِ هذا الذي أقولُه، وهو مِقْدارُ الحَمْصَة، يعني أنَّ مَقْدارِ الحَمْصَةِ كثيرٌ، وما دومَها قليلٌ، وليسَ مَغَاهُ أنَّ قَدْر الجَمْصَة وقع دَاصِلًا بينهما لا قليلٌ ولا كثيرٌ؛ لِإِنَّهُ قَدِ اعْتِيزَ كثيرًا على ما رُوَى النِّلْجِيُّ '

قولُه: (وَلَوْ أَكَلُهَا الْبِنَدَاءُ؛ يَقَسُدُ)، أي: لو تَنَوْلَ سِمْسِمةً مِن الحَرْجِ؛ يَفْسُدُ صَوْمُه، وهذا إذا لَمْ يَمْضَعُها، وهي وُخُوبِ الكَفَّرَةِ احْبَلافُ لَمَشْبِحِ؛ فِيل، لا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ بَاقِصَ، وعليه فَحْرُ الإسلامِ لَيُرْدَوِيُّا !

[٢ ٣٠٣ م] وقَالَ الصِدُرُ النَّهِيدُ، المُختارُ: أَنَّه تَجِبُ الْكَفَّرَهُ؛ لِأَنَّهَ مِن جِنْسٍ مَا يُتَعَدِّئُ بِهَا ، أَمَّا إِذَا مُضَعَّهَا؛ فلا يَعْشُدُ صَوْفَهُ؛ لِأَنَّهَ تَتَلَاشَيْنَ بالمضع.

قُولُه: (وَهِي مِقْدَارِ الْحِمْضَةِ عَلَيْهِ الْقَصَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَعِنْدَ رُفَرَ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ أَيْصًا).

وجُهُ قولِ زُفَرَ: أَنَّ العِطْرَ حَصَلَ بسبيلِ الكَمَالِ ؛ لِأَنَّهُ أَكُلَ طَعَامَا ، فيجِتُ عليهِ الكَفَارَةُ ؛ لِكَمَالِ المِحَايَةِ ، عايةُ ما في البابِ أنه طَعامٌ مُتعيرٌ ، فلا يَمْنَعُ دلكَ وُحُوتَ الكَفَّارَةِ ، كما إذا أَكُلَ اللَّهُمَ المُثبَلَ .

 ⁽١) في درى, ردف، و ودن، ودم، والتُنجي، وكلاهما صحيح وهو شُعثُد بن شُجاع عَبِيه أهل المُعر ق مي وقته ودد تعدَّمتُ مرجعتُه وينظر اللجواهر المضيه، لعبد القاهر القرشي [٦٠/٢]
 (٢) ينجر الشرح النجامع الصمير، المبردوي [٤١٥]

لِأَنَّهُ طَعَامٌ مُتَعَيِّرٌ، وَلِأَبِي يُوسُف رَئِينِ بِعَافُهُ الطَّنعُ.

عَإِنْ دَرَعَهُ الْنَيْءُ لَمْ يُقَطِرُ ؛ لِقَرْبِهِ ١٤٥٠ لامَنْ قَاءَ فَلَا قَصَاءَ عَلَيْهِ ٢٠٠٠٠٠

ووجُهُ قُولِ أَبِي يُوسُفَ أَنَهُ لَنَّ بَنِيَ بِينَ الأَسَالِ ؛ ذَخَلَ هي معتَى العِذَاءِ
مُقْصَالٌ ، ولهد إذا تحلَّل يَرْمِهِ ، ورُبّما يَكُولُ له رائِحةٌ كَربِهةٌ يَكْرَهُها الطَّنعُ ، فلمّا
دَخَلَ هِي إِنْ يَنْهِ مِهِ أَمِعَى أَبَعِدَ وَنُقْصَالٌ ؛ قَصُّرَتِ الْحَدَايَةُ ، [ومعَ قُصُّورِ الْحِنَايَةِ لا تَجِتُ الْكَفَّارِةُ ، كما لو دَرغه القَيْءُ] ﴿ وَكَانَ مِلْ الْهُمِ ، ثُمَّ أَعَادَه ؛ يَفْسُدُ الصَّوْمُ ، ولا تَجِتُ الْكَفَّارِةُ

قولُه. (يُعافُّهُ الطُّمْعُ)، أي يَكْرَهُه.

قولُه: (هزعَهُ الْقَيْءُ) سَبَقَه إلَىٰ فِيهِ وَعَلَتُهُ فَلَحَرَحَ مِثْهُ، ذَكرَه صاحبُ اللهفربِهِ (**).

وإبدا لا يُفَيِدُ القَيْءُ الصَّوْمَ؛ لِمَا رَوَىٰ صاحبُ «السنن»: وإسْتَادِهِ إلىٰ أبي مُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ دَرْعَهُ القَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ، قَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءً، وَإِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ»^(٣).

 ⁽١) ما يين المطرفتين؛ مقطت من ٤٥٥.

 ⁽٣) ينظر * المغرب في ترتيب المعرب المُطرّري (ص ١٧٤)

⁽٣) آخرجه أبو داود في كتاب العيام باب العيام يستدي، الذيء عامداً [رقم/ ٢٣٨- طبعه الرسالة]، والترمدي في كتاب العيوم عن رسود الله ﷺ باب ما حاء فيما استقاء عمداً [رقم/ ٢٣٠]، وابن ماجه في كتاب العيام/ باب ما جاء في العيائم يقيء [رهم/ ١٦٧٦]، والنسائي في قدا الجديث [رقم/ ٢١٣]، والنسائي في قدا الجديث [رقم/ ٢١٣]، وأحدد في اللسبدة [٤٩٨، ٢]، من حديث أبي هريرة في به قال الجديث أبي هريرة في به قال الترمذي: الجديث أبي هريرة حديث حسن فريب، وقال مُحمد (يعني البحاري) لا أراة تحمد فوال أبو دتود البحاد أن لا يكون محموطاً، سمعال أحمد يقول البحل من دا شيء وقال ابن العلقي [٤٩٥]

ومن اسْتِقاء عَمْدُا فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ، ويَسْتُوي مَنْ ۚ الْهُمْ وَمَا ذُوبَهُ ، فَلُو عَادُ وَكَانَ مِلْءَ الْهُمِ ؛ فَسَدَ عَنْدُ أَبِي يُوسُف عِنْهِ ۚ لَأَنَّهُ حَارِحٌ حَتَّى تَنْقَصَ بِهِ الطَّهَارَةُ وَقَدْ ذَخَلَ ،

🚓 علية تبيان 🎝

وَلِأَنَّ سَائِرَ مَا يَخْرُخُ مِنَ النَّذِي لَا يُفْسَدُ الطَّوْمِ، كَالنُولِ وَالعَائِمُ وَعَيْرِهُمَا، فكدا الْقَيْءُ، وَكَانَ هذا هو الفِيْسُ في الإشتقاءَه؛ إِلَّا أَنَّ تَرِكُنَا القِيسِ بالمحديثِ

قَإِنَّ قُلْتَ. قد أَوْرَدَ صاحبُ «السنى»، و بشيخ أبو حعم الطَّحاويُّ في اشرَح الأثارة؛ مُسْتَدًا إلى أبي الدَّرْدَاءِ: «أَنَّ رَسُول اللهِ ﷺ قدم فأنصراً - فينجي أنْ يَكُونَ القَيْءُ مُفْطِرًا، كما ذكرَ في الشرَح الآثارِ اللهِ عن منعب البعسي

قُلْتُ: مَعْنَاهُ قَاءَ فَضَعْفَ فَالْطَرَءِ توقِيقًا بينَ الحدِيثِينِ، لأنَّ الأصلَ في التعارُض: الحمْنُعُ،

قُولُه. (وَمَنِ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَعَلَبْهِ الْقَصَاءُ) مِن تَمَامِ النحديثِ الدي روّاه. قُولُه: (وَيَشْتَوِي مِلْءُ الْفَم وما دُونَهُ).

يعني: إدا ذَرَعَه الغَيْءَ لا يُفَطَّرُه؛ سواةً فاءَ مِنْءَ الْصَمِ، أو أقلَّ مِه؛ لِأَنَّ الحديثَ لَمْ يَمُصِنْ بِينَ الغَبِيلِ والكثيرِ

قُولُه: (فَلَوْ عَادَ وَكَانَ مِلْءَ الْفَمِ، فَسَدَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفُ)، أي لو عادَ القَيْءُ

⁽١) أحرجه أبر دارد في كتاب العبام/ باب العبائم يستقي- القيء عامدًا [رقم ٢٣٨١]، والترمدي في أبرات الطهاره عن رسول الله ﷺ, باب ما جاء في الوضوء بن القيء والرعاف [رفم/ ٨٧]، والسبائي في قالسن الكبرى؟ في كتاب لصيام، في العبائم يتمرأ [رقم ٢١٢٠]، وأحمد في قالمسبد؟ [١٩٥/٥]، من حديث أبي الدرداء ﷺ به،

قَالَ أَبُو عبد الله ابن منْده (إشناده مُتُصلُ ضَجِع عَلَىٰ رَسْم أَبِي فَاوَدَ وَالنَّسَائِيَّ، وَقَرَّكُه النَّيْسَمَانِ الاحتلاف في إشاده (ينظر (اللهر (العمير) لابن العلق (١٦٣/٥)

⁽٢) ينظر (الشرح معاني الآثارة بلطحاوي [٩٦/٢].

وَعِنْدَ مُخَمَّدٍ عِنْهِ لَا يَفْشُدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوحَدُ صُورَةُ الْفِطْرِ وَهِيَ الْإِنْيَلَاعُ رَكَدَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَعَدِّى بِهِ إِن مَا غَادَهٌ

مَفْسِهِ فِيمَا إِذَا دَرْعَهُ الْقَيْءُ مِلْءَ الْفَمِ؛ فَشَدَّ الصَّومُ عَـدَ أَبِي يُوسُّفَ، لَتَحَقُّقُ الْخُرُوحِ؛ يَدَلِيلِ (٢ يُعَدِّمَ) أَنَّهُ يَتَقِصُ مِهِ الطَّهَارَةَ، وقد دَخَلَ الْحَارِحُ؛ فَيَقْشُدُّ الصَّوْمُ.

فَإِنْ قُلْتَ، سَلَمُ أَنه ينتقِصُ به الطَّهَارَةُ إذا قاءً مِرَّةٌ أَن أَو ماءٌ أَو طعامًا ، أمَّا إذا قاءً بلُغمًا مِلْ الْهَمِ ؛ فليسَ سابصِ عسعما ؛ جلافًا لأبي يُوسُفَ ، فكيف يحتَحُّ أَبُو يُوسُفَ عنى تُحَمَّدٍ في تحقُقِ الحُروح سَنْتِقاصِ الطَّهَارَةِ ؟

قُلْتُ: قَالَ صاحبُ المُختلف؟ فِيلَ جوابُه في المُرْتَقِي مِنَ الحَوْفِ, وهما لا يُخالِفَابه فِهِ، وحوابُهما في المُنْحدِرِ مِنَ الرَّأْسِ، وهو لا يُحالِقُهما فيه، فعلَى هذِه الرَّوَاتِةِ يَكُولُ فَيْءُ التِلْعَمِ بالِصَا للرُّضوءِ بالاتفاقِ(*).

قولُه: (وَعِنْدَ مُحَمَّدِ لا يَفْتُدُ).

وإنَّمَا لَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ عَدَ مُحَمَّدٍ إِذَا عَادَ إِلَىٰ الْجَوْفِ، فَيِمَا إِذَا ذَرَعَهِ مِلَّةَ الْفَمِ، لَعَدَمِ العِنْمِ العَنْمِ أَوْ المُرَوِّي إِلَىٰ الجَوْفِ، وقولُ مُحَمَّدٍ هوَ الصَّحِيحُ، كذا قَالَ فحرُ الصَّحِيحُ، كذا قَالَ فحرُ الإسلام(٣).

قَلِنْ قُلْتَ: لَا نُسَلَّمُ أَنَّهَ لَمْ يَخْصُلِ الْمِطْرُ مَعَلَىٰ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ بِالْقَيْءِ يَندَفِعُ

 ⁽١) المورّة ـ بالكثير ـ مراجّ بن أحلاط وأثيرت البدر، وهي بخدئ الطبائع الأربعة الرّبيع و الدّم و المرّة والمرّة والبيّنم ينظر اللسان العرب الابن منظور [٥/١٦٨/مادة: مر]

⁽٣) ينظر المحتف الرواية الأبي الليث السعرائدي [١٦٧/١].

⁽٣) ينظر، اشرح الجامع الصعيرة للبردوي [٢١٥]

وَإِنَّ أَعَادُهُ فَسَدَ مَا لَا جُمَاعٍ ؛ لَوْجُودِ الْإِدْحَالَ مَعْدَ الْخُرُوحِ فَتَتَحَقَّقُ صُورَةُ الْفِطْرِ .

وَإِنْ كَانَ أَقَلَ مَنْ مَلْءِ الْمَمِ فَعَادَ؛ لَمْ يَعْشَدُ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ خَارِحٍ وَلَا صُنْعَ لَهُ فِي الْإِذْخَالِ.

وَرِنْ أَعَادَ فَكُدَلِكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، لِعَدَم الْحُرُوحِ وَعَنْدَ مُحَمَّدِ ﷺ يَمُسَدُّ؛ لِوُجُودِ الصَّمْعِ مِنْهُ فِي الْإِذْحَالِ،

الصَّمْرَاءُ وَالْبَلُّعَمُ، وفيهِ صَلَاحُ البِدَٰدِ.

قُلْتُ: صلَاحُ البدّنِ إذا كَانَ بالحارِجِ: لا يُؤثّرُ في نفص الصّوْم، وتهدا لا يفْسُدُ الصَّوْمُ بالفَصْدِ، وفيه صَلاحُ الدّنِ أيضًا، وبهدا تُسنّيهِ الأطباءُ الاستِعْزاعَ التُكُلِّيُّ؛ للقُصانِ شيء مِن كلِّ حَلْطٍ بِسَبِهِ ؛ إلَّا أنه تُرِك لقِبَاسُ في الاسْتِقَاءَةِ بالحديثِ،

قولُه. (وإنَّ إ، ١٠٠٤) أَعَادَهُ؛ فَسَد بِالْإِخْمَاعِ)، أي إنَّ أَعَادَ الفَيْءَ فَيَمَا إِدَا ذَرَعَهُ مِلْءَ الْفَمِ؛ فَسَدَّ صَوْمُهُ [١٢٠٥/٠] بلا جِلافِ بِينَ أَصْحَابِا؛ لتَحَقَّقِ صُورةِ الفِطْرِ بِدُخُولِ الخَارِجِ فِي الخَوْفِ بِصُنْعِهِ.

قولُه: (وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِنْ وَلَهُمْ فَمَاذَ؛ لَمْ يَصْدُ صَوْمُهُ) بالإجماع؛ لأنَّ الدُّحولَ ترتَّت على الخُروج، ولَمْ يُوجَدِ الخُروحُ، فلا يُوجَدُ الدُّحولُ، أَمَّا إِدَا أَعَادَهُ فلا يَفْشُدُ أَيْصَ عَندَ أَبِي يُوشُفَ لهذا المعنَى

وصدَ مُحَمَّدٍ، يَفَسُدُ لوجودِ الهِمُلِ، وهو الإذْحالُ، والنصَّ اعتبَرَ الهِمُلَ. قَالَ فخرُ الإسلامِ: والصَّحيحُ قولُ أبي يُوسُفَ؛ لِأَنَّ هذا غيرُ الهِملِ الذي اعتبرَه النصُّ (١).

⁽١) - ينظر: الشرح الجامع الصعيرة بالبرفوي [و٢١]،

فَإِدِ اسْتَقَاءَ عَمْدًا مِلْءَ فِيهِ ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ ؛ لِمَا رَوَيْتَ ، وَالْقِيَاسُ مَتْرُولَكُ بِهِ وَلَا كَمَّارَةَ عَلَيْهِ لِعَدَم الصُّورَةِ.

قولُه: (فَإِنِ اسْتَفَاءَ عَمْدًا مِلْءَ فِيهِ ، فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ) .

وَدِكُرُ الْعَمْدِ تَأْكَيْدٌ؛ لِأَنَّ الاَسْتِقَاءَةَ اَسْتِمُعَالٌ مِنَ الْقَيْءِ، وَهُوَ التَّكَلُّفُ فِيهِ، وَلا يَكُونُ التَّكَلُّفُ إِلَّا بِالْغَمْدِ،

ثم وُجُوبُ الفَصَاءِ ﴿ إِذَا الشَّفَاءَ مِلْ الْعَمِ بِالْأَتَّعَاقِ ، والقياسُ على سائرِ مَا يخرُحُ مِنَ البدنِ ۚ أَنَّ لَا يُفْسِدَ لَصَّوْمَ ؛ إِلَّا أَنَّ القِيَاسَ تُوكَ بِالحديثِ .

أَمَّا إذا استقاءَ أقلَّ مِن مِنْ الْهَمِ ؛ معلَيهِ القَصَّءُ أيضًا عبدَ مُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ الحَديثَ لَمْ يَمُصِلْ بينَ القَلِيلِ والكثيرِ ،

وعندَ أبي يُوسُفَ: لا يفُسُدُ صَوْمُه ؛ لعدَمِ الحُروحِ حُكُمًا ؛ حَيْثُ لا يَنتَقِضُ به الطَّهَارَةُ ().

وقولُ أبي يُوسُفَ: صعيفٌ عِدي؛ لكوبِه تَعديلًا في معارَصةِ النصُّ.

ثم إدا عادَ إلىٰ الجَوْفِ بنَفْهِ فِيما إذَا استقاءَ أقلَّ مِن مِنْءِ الْغَمِ؛ لا يَفْسُدُ صَوْمُه أيضًا [٢،١٢٥،١] عندَ أبي يُوسُف؛ لِأَنَّ الحُروجَ لَمْ يُوجَدُّ حكُمًا، والدُّخولُ مُترتَّبٌ عليهِ، فلا يُوجَدُ أيضًا، أمَّا إذا أعادَه، فعَنْ أبي يُوسُفَ رِوايتانِ (٢).

في رِوَايَةٍ: لا يَفْسُدُ ؛ لعدَمِ سَبْقِ الخُروجِ.

وفي رِوَايَةٍ: يفْسُدُ؛ لكَثرةِ الصَّنعِ، وهيَ الاشتِقاءةُ والإعادةُ، فصارَ مثْلَ مِلْءِ الْهَمِ. واللهُ أعلمُ.

 ⁽١) ينظر هذه المسائل في فرغيرن المُسَائِل الأبي الديث [ص٤٥]، المحيط ليرهاني الأبي المعالي [٣٨٢/٢] ، فيدائع نصائع المكاساني [٩٣/٢] ، فرد المحتارة الابن عابدين [٣٨٢/٢]
 (٢) ينظر المراجع السابقة.

وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِلْءِ اللّهِمِ فَكَدَلَتَ عِنْدَ مُخَمَّدٍ عِنْهُ ، لإطْلَاقِ الْحَدَيثُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُف لَا يَفْسَدُ ؛ لِعَدْمَ الْخُرُوحِ خُكْمًا ، ثُمَّ إِنْ عَادَ لَمْ يَفْسَدُ عِنْدُ لِعَدَمِ سَبْقِ الْخُرُوحِ ، وَإِنْ أَعَادَ فَعَنْهُ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُهُ لَمَا ذَكُونَ ، وَعَنْهُ أَنَّهُ يَفْسَدُ فَٱلْحَقَةُ بِمِنْءِ الْقَمَ لِكَثْرَةِ الصَّنْعِ ،

وَمَنِ ابْتَلَعَ الْخَصَاةَ أَوِ الْحَدِيدِ أَفْطَرِ ؛ لُوْخُودَ صُورِةَ لَعَظْمِ ، وَلَا كَفَّارَهُ عَنْيَهِ لِعَدَمِ الْمَعْنَى ،

وَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا فِي أَحدِ السَّبِيلَيْنِ؛ فَفَلَيْهِ الْقَصَاءُ؛ اسْتِشْرَاكَا للْمَصْلَحَةُ الْفَائِنَةِ.

ول عايد البيان ﴿

قولُه: (وَمَنِ ابْتَلَعَ الْحَصَاةَ أَوِ الْحَدِيدَ أَفْطَرَ ؛ لِوْجُودِ صُورةِ الْعِطْرِ)

أرادَ بِصُورَةِ الفِطْرِ: الإِبْتِلَاعَ، وهذا لِأَنَّ الطَّوْمَ عِبْرَةٌ عَيِّ الإِمْسَاكِ، وانتلاعُ انحَصَاةِ وَمَحَوُهَا يُنَافِي الإِمْسَاكَ، فَيُفْظِرُ ضَرَورَةً؛ لكنَّ لا كَفَّارَةَ عَدِيْءِ، لَعَدَمِ مَعْسَئ الفِطْرِ، وهو وُصولُ المُغَدِّي أَوِ المُرَوَّي إلى البَدِّدِ.

وإنَّما لَمْ يَقُلْ. أَكُلَ الحَصَاةَ ؛ لِأَنَّ الأَكُلَ عِبَارَةٌ عَنِ النَّصْعِ وَالْإِنْتِلَاعِ جَمِيمًا ، وَالْمَصْغُ لا يَخْصُلُ فِي الحَصَاةِ وَنَحُوهَا ، بِجِلَافِ الْإِنْتِلَاعِ ، فِيهَ يَخْصُلُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِذْخَالِ شَيءِ فِي الْحَلْقِ،

قولُه: (وَمَنْ جَامَعَ عَامِدًا فِي أَخِدِ السَّبِيلَيْنِ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَّاءُ اسْتِذْرَاكًا لِلْمُصَلَّحَة الْمَائِنَةِ).

إنما قيَّدَ بالعمْدِ؛ لِأَنَّ في السُّيَادِ لا يجِبُ القَصَّاءُ أيصًا، وإنَّمَا وجَتَ القَصَّاءُ في العمْدِ؛ لِأَنَّ الحكِيمَ إذا أمّرَ بشيءِ أمّرَ لحِكُمةٍ ومصَّلحةِ اقتَصَتُه، ودلكَ المصلحةُ قَهْرُ النَّمْسِ الأمَّارةِ بالسُّوءِ، فيالْحِمَاعِ يعُوتُ قَهْرُ النَّمْسِ؛ للشَّافِي بينَهما، سوي عاية البيان 🦥

فيجتُ القَصَاءُ استِدراكُ لتلكَ لمُصلحهِ العائنةِ

وَلِأَنَّ لَقَصَاءَ لَمُ وَجَلَ عَلَىٰ لَمَعْدُورِ _ وهو المَرِيصُ أَوِ المُسَافِرُ _ قَالَ الله تعالى ﴿ فَكَن حَمَات مِحَدُم فَرِيصًا أَوْ عَلَى سَفَرِ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيْتَامِ أَخْلَ ﴾ [البقرة المعالى ﴿ فَكَنَ عَبْرِ الفَعْدُورِ أَوْلَىٰ [١٠١٠، ١٠] ، وكد تجبُ الكَمَّارَةُ لِكَمَّالِ الجِنَايَةِ بِإِيلاجِ الفَرْحِ ، ولهما يجبُ العُسْلُ بِمُحرَّدِ الإِيلاجِ وإنْ لَمْ يُنْوَلُ ، ويجبُ الحَدُّ أَيصًا بدولِ الإِنْر بِ ، فلو كانتِ الجِنَايَةُ قاصِرةً ؛ لَمَا وحَبَ الحَدُّ ؛ لِمَا أَنَّهُ يَنْدُرِئُ بِالشَّبُهَاتِ

وَرُوَىٰ الحَسُنُ عَنَ أَبِي خَيْفَةَ أَنَّهُ لَا تَجِتُ الْكَفَّارَةُ بِالْجِمَاعِ فِي الْمُوضِعِ المُكرووِدِ أُعيِي: فِي الدُّبُرِدِ؛ لِأَنَّ المَحَلُّ قُاصِرٌ فِي مَعْنَىٰ قَيْصَاءِ الشَّهُوَةِ، فَصَارَ كالمُيْنَةِ، ولهذا لا يحتُ لَخَذُ عَدُه،

وفي رِوَاتِةِ أَبِي يُوسُفَ عَنَ أَبِي خَنِيفَةً .. وهو قولُهما ..: تَجِبُ الكَفَّارَةُ ، وهو الأصبحُ ؛ لِأَنَّ الكَفَّارَةَ تَجِبُ الكَفَارَةُ وقد وُجِدَ هاهنا على سَبيلِ الكَمَالِ (١٠٠٠ الأصبحُ ؛ لِأَنَّ الكَفَّارَةَ تَجِبُ بَتُمُوبِتُ القَهْرِ ، وقد وُجِدَ هاهنا على سَبيلِ الكَمَالِ (١٠٠٠ -

قَالَ أَبُو بِكُرِ الرَّائِيُّ وَمِنَ النَّسِ مَنَ لَا [٤٠٠٤] يَرَىٰ إيجابَ الكَمَّارَةِ فِي شهرِ رَمَصَانَ رأتُ ؛ مِنهم ابنُ عُلَيَّةً (٢) وغيرُه(٣).

 ⁽١) وصححها العلامة الأكمل، ينظر اللجريدة بنشاوري [٢٥٥٥]، ٩ لمبسوطة للسرحسي [٧٩/٣]، فيدائع لصائعة للكاساني [٩٨/٢]، قالعماية شرح الهداية؛ الأكمل الدين المبارتي [٣٢٨/٣].

⁽٢) هو يهراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مفسم الأسدي، أبر إسبحاق ابن عُليَّة كان أحد السكتُمين، وكان جَهْميًّا، يعون بنخُس القرآن قال ابن هيد البر به شدود كثيره، ومداهيه عبد أهل السنة مهجورة جزَّتْ له مع الإمام الشاعبيِّ مناظرات وله مُصنَّعات في العقه شبيهة بالجدل (توفى سبة ٢١٨ هـ) ينظر التاريخ بعدادة للحطيب البعدادي [٢١٨]، والسان الميران؛ لابن حجر [٢٤٣١]

⁽٣) ينظر الشرح مختصر الطحاوي، للجصاص [٢/٨/٤].

والكعَّارةُ ؛ لتكامَّل الْحَنَايَة

ولا يُشْتَرطُ الْإِلْرالُ في محشِن اغْتِنارًا بِالأَغْتِسَالِ وهذاء لِأَنَّ قصاء

وقَالَ في االصحيح؛ البُحارِيُّ قال سعيدٌ لَنَّ المُستَّ، وَالشَّمْبِيُّ، وَالنَّ حُتيْرِ، وَإِلزَ،هِيمُ، وَقَتَادَةً، وَحَمَّادُ: ﴿يَفْصِي يَوْمَا مَكَانَّهُ ﴿ .

قَالَ أَبُو بِكُرِ الرَّارِٰيُّ إِنَّمَا نُفُوْهَ لُورُودِهَ مَنْ حَهَةٍ أَحَبَّرُ الْآحَدَ، وَنَيْسَ مِنَ أَصْلِيهُمْ قَتُولُهَا، وَيَدْفَعُونَ وَجَوْبَهَا أَيْصًا مِنْ جَهَةً أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَمُمُفَظِرٍ لَا حَسَى إَغْطَاءِ طَعَامِ الكُفَّارَةِ فَشَكَ الحَاجَة، فَقَالَ لَـ الْكُلَّةُ أَلَتْ وَعِيلُكُ أَنَّ وَعِيلُكُ أَنَّ عَلَو كَانَتِ الكَفَّارَةُ وَاجِمَةً ؛ مَا جَازَ أَنَّ يَاكُلُ مِنها ("".

قَالَ فِي قَالَسَنَ»: قَالَ الرُّهُرِيُّ: ﴿ إِنَّمَا كَانَ هَمَا رُّخَصَةً لَهُ حَاصَّةً ، طَلَوْ أَنَّ رَخُلًا فَعَلَ دَلِكَ الْيَوْمَ ؛ لَمْ يَكُنُ لَهُ بُلًا مِنَ التَّكْفِيرِ ﴾ (**.

و وحرُ الإسلامِ ادَّعَىٰ الإحماعَ في رُجُوبِ [٢ ٢٠٠٠ م] الكَفَّرَةِ في اشرح المجامع الصغير» (١٠) ولنا فيه مَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الإجماعَ كيف يثنتُ مع وجودِ الجلافِ من كبارِ النابِعينَ ؛ كسعيدِ بنِ المُمَنيَّبِ وعيره ؟ لأنَّهم لَمْ يَشِيُّوا الكَفَرَّةَ في الجِماعِ . كبارِ النابِعينَ ؛ كسعيدِ بنِ المُمَنيَّبِ وعيره ؟ لأنَّهم لَمْ يَشِيُّوا الكَفَرَّةَ في الجِماعِ . قولُه . (وَلا يُشْتَرَطُ الْإِمْرَالُ فِي مَحَلَيْنٍ).

(١) ينظر الاصحيح البحاري، [١٨٢/٢]، وقائح الباري، لأس حجر [١٦١]

(٣) بنظر الشرح محتصر الطحاوي؛ للجماص [٤١٨،٢]

(1) أحرَجه أبو داود في كتاب الصيام باب كهارة أن أتى أهنه في شهر رمضان [رقم ٢٣٩١] ، مى طريق عبد الرراق أخبرنا معمر عن الزهري الله به ا

(a) ينظر الشرح الجامع الصغيرة للبردوي [ق٧١٠].

⁽٢) أحرجه أبو داود في كتاب الطلاق باب في الظهار [رفي ٢٢١٣]، ومن طرقه لجسامن في قاحكام لقرآن، [٢١٣]، وكد البيهقي في العرفة اللسن والاثارة [٢٢١١]، والدارمي في المسامة [رقم/ ٢٢٧٣]، والدارمي في المسامة [رقم/ ٢٢٧٣]، بن حديث سمعة بني ضخر ينها بهد بلفظ في المسامة الماجبة الأبن قال ابن كثير (ارساده جود، بنظر المحمه الطائب بمعرفة أحاديث محتصر ابن المحاجبة الأبن كثير [من/٢٤].

الشُّهْوَةِ يَتَحَقَّقُ دُونَهُ إِنَّمَا دُلِكَ ثِينَعٌ

وَعَنْ أَبِي خَبِيعَةً لِثِيدٍ أَنَّهُ لَا يُجِتُ نُكَفَّارَةً بِالْحِمَاعِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ؛ اغْتِنارًا بِالْحَدُّ عِنْدَهُ،

وَالْأَصَحُ أَنَهَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ مُتَكَامِلَةً لِقَصَاءِ الشَّهُوَةِ
ولو جَامِعَ مَيْنَةً أَوْ تهِيمَةً ؛ فلا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، أَثْرَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلُ
خِلَافَ لِلشَّامِعِيُّ ﷺ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ تَكَامُلُهَا بِقَصَاءِ الشَّهُوَةِ فِي مَحِلُّ مُشْتَهَىٰ وَلَمْ يُوجَدُ.

يعني: تجِبُ الكَفَّارَةُ على لرجُلِ بدونٍ شَرْطِ الإِنْرَالِ، سواءٌ أَوْلَجَ في قُبُّلِ المعالمة الشهرة

المَرْأَةِ أَو دُبُرِها.

(دُونَةً) ، أي: هونَ الإِنْزَالِ.

(ذَلِكَ شِنعٌ)، أي. الإِنْرَالُ شِبَعٌ ومُبالعةٌ، ولهدا يَجِتُ العُسْلُ، ويَخْصُلُ تَخْلِيلُ الرَّرْحِ الثَّنِي بِمُجَرَّدِ الإِبلاحِ

قولُه: (ومن جَامَعَ مَئِنَةً أَوْ تَهِيمَةً ؛ فَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ ، أَثْرَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلُ) . يعمي: المُرَاةً مَيتةً .

إِنَّمَا نَهَىٰ الكُفَّارَةُ احتِرارًا عَنِ الفَضَاءِ؛ خَيْثُ يَجِبُ إِدَا أَثْرَلَ. كَذَا هِي الْإِنْ صُورةَ الكُفُّ قَدَ فَاتَثْ، فَصَارَ كَالْجِمَاعِ فَيَمَا ذُونَ الفَرْحِ، وَالْإِيضَاحِ، ()، وهذا لِأَنَّ صُورةَ الكُفُّ قَدَ فَاتَثْ، فَصَارَ كَالْجِمَاعِ فَيَمَا ذُونَ الفَرْحِ، وَإِنْمَا لَمُ تَجِبِ الكَفَّارَةُ وَ لِأَنَّهَا تَشْتَدُعِي كَمَالُ الْجِنَايَةِ وَقَدْ صَّدِمَ } لِكُونِ المُحَلِّ غَيْرَ وَإِنْمَا لَمُ تَجِبِ الكَفَّارَةُ وَلِأَنَّهَا تَشْتَدُعِي كَمَالُ الْجِنَايَةِ وَقَدْ صَّدِمَ } لِكُونِ المُحَلِّ غَيْرَ مُنْ فَلَكَ، وَلَمَ تَرَىٰ أَنَّ الطَّبَاعَ السليمةَ تَلْهِرُ هَن دَلَكَ.

⁽١) - يتقلر: اللإيضاح؛ للكرماني [ق45]،

ثُمَّ عَنْدُمَا كَمَا تَحَفُّ الْكَفَارَةُ بَالُوفَاعِ عَلَى الرَّخُلِ تَحَفُّ عَلَى الْمَرْأَةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ فَيْ فَوْلِ، لَا تَجِفُ عَلَيْهَا، لأَنَّهِ مُتَعَفَّةٌ بالْجَمَّاعِ وَهُوَ فِعْلُهُ ، وَإِنَّمَا هِنَ مَحِلُّ الْمِعْلِ، وَفِي قَوْلٍ. تَحَفُّ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهِ الرَّحُلُ، اغْتَدَرًا بِعَاءِ الإغْتِيسَالِ،

ۇ غېدنىن ۋ⊷

قولُه: (ثُمَّ عِلْدُمَا كُمَّا تُحِثُ الْكَثَّارَةُ بِالوقاعِ على الرَّخُلِ تحثُ على المَرَّأَةَ) هذا إذَ كَانَتُ مُطاوِعةً، أَمَّا إذا عَلَيْها على نَعْسِها، فعسِها الفصاءُ دُولِ الْكُثَّارَةِ، كَذَا قَالَه الحاكمُ الجليلُ الشهيدُ في كتابه المنوسوم بِقَالْكَافِي؟

وقَالَ الشَّافِعِيُّ، لا كَفَّارَهُ عَلَيهَا أَصِلَا ""، وهو قُولُ رُّفَرَ وهي قُوْلِ. يَلْرَمُها ويتحمَّلُها الرَّوْحُ، وقَالَ هي قَوْلِ آخَرَ مثْلَ مِلْعَبِيا.

وَجُهُ الأَوَّلِ: أَنَّ الكَمَّارَةَ تَجِبُ بِسَتِ فِعْلِ الْجِمْاعِ، وَالْفِعْلُ وُجِدَ مِنَ الرَّحُلِ دونَ المَرْأَةِ [٢ ٢٢٧ م.] ، وإنَّما هي مخلُّ الفِعْلِ، فلا تَجِبُّ الكَمَّارَةُ عَلَيهِ -

ووجْهُ النَّامِي: أنَّ الكَفَّارَة مُؤْمَةُ الوَطَّءِ يَجِبُ عَلَيها، فيتحمَّلُها الرَّوْجُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهِ فِي هَلِهِ المُؤْمَةِ، فكانْتُ كَثَمَرِ مَاءِ الاعتِسالِ

ولما: مَا رَوَىٰ أَصِحَابُنَا ﴿ فَي كُتِبِهِم عَنِ النَّبِيُّ ۞ * فَمَنْ أَفَطَرَ فِي رَمَهَانَ مُتَعَمَّدًا؛ فَعَلَيْهِ مَا عَلَىٰ الْمُظَاهِرِ ٩ (٣)

⁽١) ينظر ۱۹۵۵مية سحاكم [۱۹۶۵]

 ⁽٢) ينظر قالحاوي الكبيرة للماوردي [٢٩/٣] وقامجم الرهاج في شرح الصهاحة لللبيري
 (٣٤٧/٣)

⁽٣) قال ابن تيمية: الا يُمْرَف له إسناد ولا أصل» وقال السُّرُوجي: الا أصل لمه، وعال الزيلعي: احدديث عربت بهذا اللَّفظة وقال ابن حجر الله أَجِنهُ هَكَدَاله وقال ابن الهمام الله أَعْلَمُ بِهِ، وَقَالَ ابن الهمام الله أَعْلَمُ بِهِ، وَقَالَ ابن الهمام الله أَعْلَمُ بِهِ، وَقَالَ ابن الهمام الله أَعْلَمُ بِهِ، وَقُو عَبْرُ محمُّوظٍ الله يقر الشرح العمدة! كتاب العميامة الابن تيميه [١٩٦٦] ، وقنصب الرابه الله للهذابة المعدد القادر القرشي [ق٢٧٦] ، وقالما به مسلوط الرياسي [ق٢٧٠] المسلوط المنابقة المعدد القادر القرشي [ق٢٧] المعدد القادر القرشي [ق٢٠] المسلوط المنابقة المعدد القادر القرشي [قـ ٢٧٠] المسلوط المعدد القادر القرشي [قـ ٢٧] المسلوط المعدد القدد القدد القادر القرشي [قـ ٢٧] المعدد القدد القدد

وَلَنَا قَوْلُهُ ﴿ فَيَلِمَ الْطَرَ فِي رَمْضَانَ فَعَنَهِ مَا عَلَىٰ الْمُطَاهِرِ * وَكَلِمَةُ ﴿ مَنْ } تَنْتَظِمُ ۥلَإِنَكَ ، وَلِأَنَّ السَّنِثَ جِنَايَةُ الْإِنْسَدِ لَا نَصْلَ الْوِقَاعِ وَقَدْ شَارَكَتُهُ فِيهَا ، وَلَا تُحَمُّلُ ؛ لِأَنَّهَا عِنَادَةً أَوْ عُقُونَةً وَلَا يَحْرِي فِيهَا النَّحَمُّلُ .

وكلمة المَنُ يَعْمُومِها تَسَاوِلُ لإماتُ أَيضًا ؛ وَلِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِلَىما وَجَبَتُ عَلَىٰ الرَّخُلِ بِنَنِبِ إِلَىاءِ الطَّوْمِ ، لا بِنَنْبِ مُسِ الوَقَاعِ ، ولهذا إذا خَصَلَ الوِقَاعُ وَلَمْ يُوجَدِ الْإِفْنَادُ ؛ لا تَجِتُ الْكَفَارَةُ ، كما في الوِقَاعِ في ليالِي رَمْصَالَ ، فلمَّا كَالَ كَدلكَ ؛ قُلْلُ إِلَى المَرْأَةُ شَارَكَتِ الرَّحُل في إفسادِ الصَّوْمِ الذي هو سَبَّبُ الْكَفَّارَةِ ، كَدلكَ ؛ قُلْلُ إِلَى المَرْأَةُ شَارَكَتِ الرَّحُل في إفسادِ الصَّوْمِ الذي هو سَبَّبُ الْكَفَّارَةِ ، فَتُشَارِكُه في وُجُوبِ الْكَفَّارِةِ وَنُصِ مَاءِ الاعتِسَالِ (١٠٠٠) .

عن مُصَبِّرٍ من يَحيى. أنه لا يجِبُ على الرَّوْحِ إدا كَانَتِ المَرَّأَةُ غَنِيَّةً ، وإدا كَانَتْ فَغيرةً يُقَالُ للرَّوحِ ۚ إِنَّ أَنْ تَدَعَهَا إِلَى أَنْ تَنْقِلَ إِلَى الماءِ ، أَوْ تَنْقُلَ الماءَ إليها

وقَالَ أَيُو اللَّيْثِ: يَجِبُ دَلْكَ عَلَى الرَّوْجِ، كَمَاءِ الشَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ مَمَا لَا بُدُّ مِهُ^(۲). كَذَا فِي أُواتَلِ قَشْرُحِ الطَّحَاوِيُّ؟.

قولُه: (ولا نَحمُّل؛ لأَنها عِادةً أَوْ عُقُوبةٌ). جواتٌ عن قولِ الشَّافِعِيُّ

بِيانُه: أَنَّ الكَفَّارَةَ لَا تَخْلُو إِنَّ أَن تَكُونَ عِبَاذَةَ أَو عُفُويَةً ، علا يَجُورُ التَّحَمُّلُ فيهما جَمِيمًا ؛ لِأَنَّ العِنَادَةَ مِعْلُ الْحِيْدِيِّ، علو جارَ التَّحَمُّلُ ؛ لَحَصَلَ الحَبُرُ ، واللازِمُ مُنْتَفِ، فينَتْفِي المَلْزُومُ ،

مكب فيض الله أفيدي _ تركيا/ (رقم الحفظ ٢٨٨)] ، وافتح الفديرة لابن الهمام [٣٢٨/٢] ،
 وقالدراية في تجريج أحاديث الهدايمة لابن حجر [٢٧٩]

 ⁽١) وإن حصل بدلك بعياء الشهرة؛ فدلك لعليه الشيق أو لعرط السعه، فهو كمن يتكلف لقضاء شهوته
بيده، ولا تنم الجابة في إيجاب الكعارة فكذا هذا- ينظر الاتحقة الفقهاء» [٣/٠/٣]، قالمبسوط
للسرخسي، [٣/٠٥]، قالمناية، [٢٩٥/٣]،

⁽٢) ينظر- ابدائع الصنائع؛ للكاساني [٢٨/١].

ولؤ أكل أو شرب ما يُنعدى به ، أو يُنداوى به ، فعليه القصاءُ والْكمارةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ لَا كَمَّارِه عِليْهِ ، لأَنْهِ شرِعتْ فِي الْوَقَعِ، بحلافِ الْقِيَّاسِ لِارْتِمَاعِ الدُّنْسِ بِالنَّوْبَةِ ، فلا يُمَانَى عَنْهِ عَيْرُهُ [---]

وهذا لِأَنَّ الكَفَّارَةَ إِذَا وَحَنْ عَلَيها ، ثم تَحَفَّلُ عَنَها لَرُوْحُ ١٠٠٠ ، إ وَأَدُاها بدونِ أَنْ يُؤَخَّذَ مِنها فِعْلَ اخْتِيارِيُّ إِن ١٠٠ ، إِن يَخْسُلُ الْحَرْ لا مَحَلَة ، ولا يَخُورُ بدونِ أَنْ يُؤَخَّذَ مِنها فِعْلَ اخْتِيارِيُّ إِن ١٠٠ ، إِن يَخْسُلُ الْحَرْ لا مَحَلَة ، ولا يَخُورُ التَّحَمُّلُ فِي الْمُقُورِةِ أَيْصًا ؛ لأنَّ الْمُقُورِةَ شُرِعَتْ خَراءً عنى الحربي ، لا عنى عبره . قولُه ، (وَلَوْ أَكُلُ أَوْ شَرِتَ مَا يُتَعَلَّى به ، أَوْ يُتِناوى به ، فعليّه لَقْصَة والْكَمَّارَةُ) . قولُه ، (وَلَوْ أَكُلُ أَوْ شَرِتَ مَا يُتَعَلَّى به ، أَوْ يُتِناوى به ، فعليّه لَقَصَة والْكَمَّارَةُ) . أمّا القَضَاءُ : فلِلْجَرِ وَأَمَّا الكَمَّارَةُ : فلِلرَّخْرِ . وقَالَ الشَّافِعِيُّ لا كَمَّارةً عليهِ (١)

له، أنَّ الكَفَّارَةَ شُرِعَتْ في الوِقَاعِ بِجلَافِ القِيَاسِ، وما ثبَتَ بِخِلَافِ القِيَاسِ فعَيرُه عليهِ لا يُقاسُ؛ فلا يَجُوزُ إثباتُ الكَفَّارَةِ في الأكُلِ وَالشُّرْبِ بالقباسِ.

بِيالُهُ: أَنَّ الأعرابِيُّ جاءَ إلى رَسُولِ اللهِ تَاتِنَا بَادِمَا ﴿ ، وَالتَوْبَةُ رَافِعَةُ ﴿) لَلدَّنْبِ بِالْمَصِّ (١) ، ومع هذا أَوْخَبُ النَّبِيُّ ﷺ عليهِ الْكَفَّارَةُ، فَعَبِمَ أَنْهَا تُبَتَّتُ عَيرَ مَغْتُولِ الْمَغْنَى

⁽١) ينظر ١١٤ م للشامعي [٢٥٢/٣] ودالحاوي الكبيرة سماوردي [٢٠٠٣]

⁽٢) مقبئ لخريجه،

 ⁽٣) وقع بالأصل فدانية والنثيث من قصاء وقراء وقراء وقشاء وقمة

 ⁽٤) أخرجه بن محمه بات دكر البوية (رقم ٤٢٥٠)، والطيراني (١٠٠ ١٥٠ رقم ١٩٠١)، وقال ليونين (١٠٠ ١٥٠ رقم ١٩٠١)، وحال الصحيح بلا أن أبا خينة لم يسمع من آبية، والبيهقي (١٠٤/١٠) وأخرجه آبعث القصاعين (١٠١٠، رقم ١٠٥٨) قال السمري (٤٨.١) واخرجه آبعث القصاعين (١٠١٠، رقم ١٠٠٨) قال السمري (٤٨.٤) رواه بن ماجه والطيراني كلاهما من روايه أبي عبيله ابن مسعود عن أبية، ولم يسمع منه، ورواة الطيراني رواء الصحيح وقال الماوي (٢٧٦/٣) قال ابن حجر حسن

وَلَمَا أَنَّ الْكَمَّارَةَ تَعَلَّفَتْ بِجِمَايَةِ الْإِمْطَارِ هِي رَمْصَانَ عَلَىٰ وَجُهِ الْكَمَالِ،

لما: أنَّ وُجُوت الكَفَّرَةِ فِي الوِقَاعِ تَعلَّقُ بِجِنَةٍ إِفْسَادِ الصَّوَّمِ عَلَىٰ وَجُهِ الكَمالِ لا ينفُسِ الوِقَعِ، وقد خَضْلُ هذا المغنَىٰ في الأكُلِ وَالشُّرُبِ؛ فَوَجَبَ القولُ بِوُحُوبِ الكَفَّارَةِ بِالطَّرِيقِ الأَوْلَىٰ؛ لِأَنَّ الكَفَّرَةَ ورُودُها بطريقِ الزَّجْرِ، وَالزَّاجِرُ إِنعا يَكُونُ فِي إِثْنَانِ حَرَامٍ تُدعو إليهِ النَّفْسُ.

ولهذا أَمْ يَرِدِ الرَّاحِرُ في شُرْبِ النؤلِ وإنْ كَانَ حَرامًا؛ لعدَمِ داعِيةِ النَّفْسِ؛ لأنَّ النَّفْسَ تَمْتَبَعُ عنه بلا راجِرٍ، بِجِلَافِ شُرْبِ الحَمْرِ، علمًا ثبَتَ هذا قُلْنَا، إنَّ داعِيةَ النَّفْسِ في الطَّوْمِ إلى الأَكْلِ وَالنَّرْبِ، أَكثرُ مِنها إلى الحِمَاعِ، وهذا داعِيةَ النَّفْسِ في الطَّوْمِ إلى الأَكْلِ وَالنَّرْبِ، أَكثرُ مِنها إلى الجِمَاعِ، وهذا [٢٨٠٠، م] طاهرٌ، علمًا وجَبَتِ الكَمَّارَةُ في الجِمَاعِ للرَّجْرِ؛ علاَأَنْ تَجِبَ في الأَكْلِ وَالثَّرْبِ أَلْكُلِ وَالثَّرْبِ أَوْلَىٰ وَأَخْرَىٰ

قَإِنْ قُلْتُ. لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الكَفَّرَةَ مَا تَعَلَّقَتْ بِنَفْسِ الوِقَاعِ ، وهذا لِأَنَّ نَفْسَ الوِقَاعِ حرّامٌ في الصَّوْمِ.

قُلْتُ وَقَاعُ الحِيلَةِ مِن حَبْثُ هو؛ لبسَ بحرّامٍ ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِفُرُوجِهِمْ حَنهِطُوت ۞ إِلَّا عَلَ أَرْوَجِهِمْ ﴾ [الموسود ٥-١] ، فَعُلِمَ أَنَّ الكَفَّارَةَ تعلَقَتْ بإقسادِ الصَّوْمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا يُسَلَّمُ أنها مُتعلَّمةٌ بومسادِ الصَّوْم، والإفْسَادُ حاصِلٌ في الإِفْطَارِ بالحَصَاةِ والنوَاةِ، وإفطارِ المُريص والنُسافر.

قُلْتُ: بعمْ، إنَّ الْإِنسادَ حاصلٌ هي الإِفطارِ بالحصاةِ والنواةِ ؛ لكنَّ لا عمىٰ وجُهِ الكَمَاكِ؛ لِأَنَّهُ لا يَقُوتُ به مَعْنَى الصَّوْمِ، وهو قَهْرُ النَّمْسِ بالتَّحْوِيعِ، وإقطارُ المَرِيصِ وَالْمُسَامِرِ ليسَ بِحِدِيةٍ أَصْلًا ؛ لَشُوتِه رُحْصةً ؛ فلا يَرِدُ عديدا وقدُ تُحقَفَّ . وَبَإِيحَابَ الْإِفْنَاقَ تَكُفِيرًا هُرِفَ أَنَّ النَّوْبَةَ فَبَرُّ مُكفَّرةِ لهذه الْجِنَايَةِ.

والجوابُ عن قولِه: لا يَجُورُ إِلَيْتُ الكَفَّارِةِ فِي الأَكْنِ وَالنَّمْرُ بِالقِياسِ قُلْنَا: محلُ لا تُشِتِها بالقياسِ، بل بالدَّلالةِ، وبينهما فرْقَ غُرِف في أصولِ العقه،

والحواث عن قولِه: إنَّ الكَفَّارَة تَثَّبُتُ عِبَرَ مُعْفُولِ المُعْلَى

قُلْمًا: لَا تُسَلَّمُ، وهذا لِأَنَّ التَّرْبَةَ كَمَا تَضَنَّحُ رَافِعَةٌ لَلنَّبِ، كَذَلَكَ الإِخْدَاقُ يَضَلُّحُ أَنَّ يَكُونَ رَافِعًا لَلدَّبِ، فَالشَّرْعُ مَنَى عَبِّنَ الإِغْدَاقَ فِي هَذِهِ الْجِنَايَةِ، عُلِمَ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ فِي رَفِعِ هَذِهِ الْجِنَايَةِ، لَا التَّرْبَةُ وخْلَها

فَإِنْ [٢٨٠٦، ع] قُلْتَ: الأكُلُ وَالشَّرْتُ إِنسَادٌ لِضَوْمِ وَاحِدٍ، وَالْوِقَاعُ إِنْسَادٌ لَصَوَمَيْنِ: صَوْمِ الرجُلِ، وصَومِ المَرَأَةِ، فكيفَ بثَثَثُ الخُكُمُ في الأكْلِ وَالشُّرْبِ بطريقِ الدُّلالةِ؟

قُلْتُ: هذا يَبْطُلُ بَوَطَّ الصَّبِيَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ وَالنَّابِصِ وَالنَّسَاءِرَةِ وَ لَنَّابِيةٍ ، على أنَّا يقولُ الكَفَّارَةُ تَجِتُ عِنَ الرَّحُنِ بِإِنسَادِ ضَوْمِهِ ، لا يُفْدِدِ ضُومِهِ ؛ لأَنَّ على أنَّا يقولُ الكَفَّارَةُ تَجِتُ عِنَ الرَّحُنِ بَإِنسَادِ ضَوْمِهِ ، لا يُفْدُدُ ، وَلَكُ حَامِنُ بِعِنْمِهِ ، وَفِعْنُ الرَّحُلِ شَرْطُ ، وَلَكُ مَا جَامِنُ بِعِنْمِهِ ، وَفِعْنُ الرَّحُلِ شَرْطُ ، وَلَنْ عَامِدُ اللَّهُ وَقِيْمُ اللَّهُ وَقِيْمُ مِنْ وَحَوْدِ صَاجِبَ العِنْمُ

قولُه (وقد تحققت)، أي: تُحقَّفُ جِنابُهُ الإِنْسَارِ فِي الأَكُلِ وَالشَّرْبِ. قولُه (وَبَالِحَابِ الْإِغْنَاقَ تَكُفِيزٌ عُرف أَنَّ النَّوْنَةُ غَيْرٌ مُكفِّرةٍ لِهَدَّهِ الْجِنَايَةِ) هذا جواتُ عن قول الشَّافِعيُّ إِنَّ الكَفَّرَةَ شُرِعَتْ فِي الوِقَاعِ، بِجَلَافِ انقياسِ؛ لازَنفاع الدَّنْبِ بِالنَّوْنَةِ، ثُمَّ قَالَ وَالْكُفَّارَةُ مِثُلُ كَفَّارَةِ الطَّهَارِ وَلِمَا رَوَيْمَا وَلِحَدِيثِ الْأَعْرَامِيُّ فَإِلَّهُ قَالَ. يَ رَسُولَ اللهِ مَلَكُتُ وَأَهْلَكُتُ. فَفَالَ: «فَاذَا صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ: «فَاذَا رَمُولَ اللهِ مَلكُتُ وَأَهْلَكُتُ. فَفَالَ: «فَاذَا شَنَعْتُ ؟ فَقَالَ: لاَ اللهِ عَنْ مَهَارِ رَمَصَالَ مُتَعَمَّدًا » فَقَالَ عَلَى: الْأَعْتِقُ رَقَيَةً » فَقَالَ: لاَ أَمْبِكُ إِلَّا رَقَيْتِي هَذِهِ فَقَالَ المُسْمُ شَهْرَئِي مُتَنَابِعَيْنِ » فَقَالَ: وَهَلْ حَاجَبِي مَا أَمْبِكُ إِلَّا مِنَ الصَّوْمِ ؟ فَقَالَ هَيْ: اللَّهُ عِمْ سِتَّينَ مِسْكِيلًا » فَقَالَ: لَا أَجِدُ. فَأَمْرَ صَاعًا رَسُولُ اللهِ هِ أَنْ يُؤْتَىٰ بِعَرْقِ مِنْ تَمْرٍ ، وَيُرُوّىٰ بِعَرْقِ فِيهِ حَمْسَةً عَشَرَ صَاعًا وَسُولُ اللهِ هِ أَنْ يُؤْتَىٰ بِعَرْقِ مِنْ تَمْرٍ ، وَيُرُوّىٰ بِعَرْقِ فِيهِ حَمْسَةً عَشَرَ صَاعًا

بِيانُهُ ۚ أَنَّ الشَّرْعَ لَمَّا أَوْجَتَ الإِعْتَاقَ كَمَّارةً لَجِنايةٍ إِفسادِ الصَّوْمِ، عُلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ يمجزَّدِها لِيسَتُ مرابعةٍ لهذِه الجِنَايَةِ، كَجِنايةِ السَّرِقَةِ وَالرِّمَا؛ حَيِّثُ لا يرُتفِعاكِ ممُجزَّدِ النَّوْيَةِ، بل يرْتَفِعاكِ بالخَدِّ،

قولُه (١ معنه). (وَالْكُمَّارَةُ مِثْلُ كُفَّارُةِ الطَّهَارِ ؛ لِمَا رَوَيُنَا). أرادَ بِهِ: قولُه ﷺ قَمَّ أَنْظَرَ فِي رَمَصَانَ ؛ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ »(١٠).

بِيانَهُ: أَنَّه يُغْتِقُ رَفَتَةً يُخْرِئُ فِيهَا الْمُؤْمِنَةَ وَعِيرَ الْمُؤْمِنَةِ ، فإنْ لَمْ يَحِذُ ؛ فصيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِغَيْنِ ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ؛ يُطْعِمُ سِتَّينَ [٢٠ ١٠١٠ م.] مِسكينًا ، كلَّ مِسكينِ يُصف صاع مِن بُرُّ ، أوْ صاعًا مِن تَمْرٍ ،

والأصلُ في هذا الباب ما رُويَ في فالصحيح البُخارِيُّ الأَنَّ وقالسن المُشَكَّدُا إِلَى أَنِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيُنَا يَخُنُّ جُنُوسٌ مع السِيُّ ﷺ، إِذْ جَاءَةُ رَحُلُ فَقَالَ: يَا مُشْدَدُا إِلَى أَنِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا يَخُنُّ جُنُوسٌ مع السِيُّ ﷺ، إِذْ جَاءَةُ رَحُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَكُتُ عَلَى المُزَأْتِي وَأَنَّا صَائِمٌ فَقَالَ رَسُولَ اللهِ عَلَى المُزَأْتِي وَأَنَّا صَائِمٌ فَقَالَ وَسُولً اللهِ عَلَى المُزَأْتِي وَأَنَّا صَائِمٌ فَقَالَ وَسُولً اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْحَالَ عَلَى اللهُ عَلَى الل

⁽١) مضى الكلام عبيه

 ⁽٣) هذا الأسلوث مشئ هليه المؤلّف كثيرًا في كتابه؛ وهو محمود على كون ١٥٠بـحاري، الدلاً ددلاً
 د- الصحيح أو غطف يهاد.

وَقَالَ: ﴿ فَرِّقُهَا عَلَىٰ الْمُسَاكِينَ ﴾ فقال. والله ، ما بَيْنَ لاَبَنِيُ الْمُدينَة أَحَدُّ أَخُوحُ مِنِّي وَمِنْ عِيَالِي ، فقالَ ﷺ ﴿ كُنُّ أَلْتَ وَعِيَالُكَ يُخْرِثُكَ وَلَا يُخْرِئُ أَحَدًا نَفْلُكَ ﴾

قَالَ فِي السن»: قَالَ الرُّهْرِئُ، الإِنْمَا كَانَ هَذَا رُحُصةً لَهُ حَاصَّةً ، فَلَوْ أَنَّ رَحُلًا فَعَلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدُّ مِنَ التَّكْعِيرِ»(").

 ⁽۱) الممكنل يكثر لميم والكاف الساكة، وإلىء المموجة لمصلي من فوقها وبعدها لاء، هكام الشرة ياديكُل الضاحم أحدُ رُواء بحديث كذا حاء في حاشية القياة

⁽٣) أحرجه البحاري في كاب الصوم باب إذ جامع في رمصان وبويكن به شيء فتصدق عنيه فليكفو إرقام ، ١٨٣٤ أ، ومسلم في كتاب الصيام باب بعليط بحرب بجدع في بهاد رمضال على الصائم ووجوب الكمارة الكبرى فيه [رقام ١٩١١ أ، وأبو داود في كتاب نصيام باب كفاره من التي أهله في شهر رمضان (رقام ، ٢٣٩٠) ـ من طريق الوهري عن حديد من عبد الرحمن عن في هريزه يك به

 ⁽٣) آخر جد عبد انزراق في قنصنده [رفيم ٢٤٥٧] ومن طريقه بو داود في كتاب انصيام بالب كمار عامل أبي المند في شهر رمصان [رفيم ٢٣٩١] - حرب معمر عن الزهري عليانه

⁽¹⁾ أحرجت أبو داود في كان عبام باب كدره من أبن أهنه في سهر رمضان أرفيم ٢٣٩٣]، و بن حريجة في الصيحيحة أرفيم ١٩٥٤]، والطحاوي في الشرح معاني الآثارة [١١٨١٣]، والدار مطني في السيدة [٢٠١٩]، و بيهفي في السن تكبرى الرفيم ١٨٥٠)، من طويق هشام ش سعد عن أبن شهاب عن أبي سعة بن عبد ترجمي عن أبي غُرَيْرة إلى به

وَهُو حُدِقَةً عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي فَوْلِهِ ۖ يُحَيِّرُ ۚ إِلَّانَّ مُفْتَصَاءُ التَّرْتِيبُ ، وَعَلَىٰ مَالِكِ ﷺ فِي نَفْيِ النَّتَابُعِ لِلنَّصُّ عَلَيْهِ

قَالَ صاحبُ ﴿ مَهُ مِنْ مَهُ الْأَدْبِ؟ ﴿ الْغُرَقُ الرَّبِيلُ ﴾ (١) مُعَمَّيُنِ مُهُملةً الغَيْنِ، وهو المُدكورُ في كتب الحديثِ-

وأمَّا لَفَرْقُ الدي أورَده صاحتُ اللهداية ١٤ بالعاءِ ، فهوَ مِكِيالٌ يَسَعُ سِنةً عشرَ رِطُلًا(*).

وقَالَ أَبُو عُبِيدٍ ﴿ قَالَ الأَصْمَعِيُّ اللَّابَةُ ﴿ الخَرَّةُ ﴿ وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي قد أَلْبَسَتُهِ جِجَارَةٌ سُودٌ ، وحمْعُها ، لابَتَّ ولُوتُ الآءَ .

ورسما وجَمَّ الإطعامُ بنصْفِ صَاعِ مِن بُرُّ ، أو صَاعِ مِن تَمْرٍ ؛ اعتِبَارًا بِصَدَقَةِ الهِطْرِ ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةً مُقَدَّرَهً مِنَ الطَّعَامِ ؛ وَلِأَنَّ المُعْتَبَرَ دَفَّعُ حَاجَةِ النَيومِ عَن كُلُّ مِسكيسٍ ، فَاغْتُرِ بِصَدَقَةِ العِطْرِ .

قُولُه: (وَهُوَ خُخَّةٌ عَلَى النَّابِعِيُّ ﴿ فِي قُوْلِهِ. يُخَيِّرُ ﴾ .

بِيانُهُ: أَنَّ عَنْدُ النَّوبِيِّ بِجِنَّ أَحَدُ الأَسْبَاءِ ۚ مِنَ الإِطْعَامِ وَالإِغْثَاقِ وَالصَّوْمِ مطلقًا ، فَيُحَيِّرُ المُكَنَّفَ ، فأيُهِ أَذَى حَرَّحٍ عَنِ الغُهدةِ (١٠) .

قال ابن عبد البر الرجشام بن سفر لا يُحتَّ به في حديث ابْن شهاب، عال ابن العطان الجنّة هذا العبيث صفف هشام بن سعده بنظر اللسهيدة لابن عبد البر (١٩٨/٧)، والبيال الوهم والإيهامة لابن القطان (٢٣٥/٣)

⁽١) - يتظرد الديران الأسباء للعارابي [٢٢٤/١]

⁽٣). ينظر: «المصباح المبيرة لتغيرمي (٣: ٤٧١ ماده فرق)

 ⁽٣) ينظر: فغريب المديث، لأبي مُبيد [١/١٤/١].

⁽٤) مذهب الشافعي هو عدم تتحير ، ووجوب الكفارة عده على سربيب، وهي عبل رقبه مؤسم ، فإن تم يجد فعينام شهرين متابعين ، فإن ثم يستطع فوهمام سين مسكب ، كما في كفاره الطهار - وصبحتم سووي بعدون عن الصوم إلى الإطعام ، لتناه المعتمد النظر - النهدس في فقم الإمام الشافعي الده.

وَمَنَّ خَامَعَ فَيِمَا دُونَ الْمَرْحِ فَالْزَلِ ؛ فَعَيْبُهِ الْقَصَاءُ ؛ لِوُجُودِ الْجِمَاعِ مَعْتَىٰ وَلَا كُمَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِالْعِدَامِهِ صُورَةً.

وَلَيْسَ فِي إِفْسَادِ الصَّوْم فِي غَيْرِ رَمضَان كَفَّارَةٌ؛ لأنَّ الْإِفْطار في رمضان أَيْلُعُ فِي الْجِنَايَةِ، فَلَا يُلْحَقُّ عَيْرُهُ بِهِ.

وعمدُنا ' يجِبُ على التَّرتيب، كما ورَّدَ في الحديث، فإنَّ قدر على الإعْتَاقِ؛ أُعتَقَ وإلَّا صامَ ، فإنَّ لَمْ يَقْدِرُ الْمُعَمّ

والمحديثُ حُجَّةً أيصًا على مالكِ ؛ لِأَنَّهُ يُجوِّرُ الصَّوْمَ مُطَلَّقًا ، تابَعَ أَوْ فَرَّقَ () ، والحديثُ شُرطَ فيهِ التتابُعُ.

قوله: (وَمَنْ جَامَعَ بِهِمَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَلْزَلَ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَاءُ)

أرادَ بهِ: الاستِعمالَ في فَجِدِ المَرْآةِ، أو في بطِّيهِ، لا اللَّوَاطَّةَ ، لِأَنَّ فيها تجِتُ ، لَكُمَّارَةُ ، وقد مَرَّ بيانُه وإما وجَتَ القَصَاءُ ؛ لُوجودٍ مفتى الجِمَاعِ بالإِبراكِ عنِ المَسَ بشَهُوةِ ، ولَمْ تَجِبِ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَمِ صُورةِ الجِمَاعِ ، وهوَ إيلاحُ الفرْحِ هي الفَرْحِ .

قولُه: (لِأَنَّ الْإِفْطَارَ فِي رَمَضَانَ أَنْلَغُ فِي [٠ -٠٠٠] الْحِنَابَةِ) ، وهذا لِأَنَّه بِلْرَمُ هَنَّكُ حُرْمَةِ الشَّهْرِ ، (فَلَا يَلْحَقُ غَيْرُهُ بِهِ) ، أي: عيرُ صَوْم رَمَصَالَ بِصوم رَمَصَالَ في إِيجابِ الْكُمَّارَةِ، وهذَا بِجِلَافِ لَكَفَّارَةِ فِي لَحَجَّهِ خَيْثُ يَسْتَوِي فَيْهِ الفَرْصُ والنقُلُ ؛ لِأَنَّ وُجوبَها لِخُرْمَةِ العِبَادَةِ، وهي رَمَضَانَ. لِخُرْمَةِ الرَّمانِ، لا للمُس العِنادَةِ ، فافترَقَ صَوْمُ رَمَضَانَ وغَيرُه

للبعوي [٣ ١٦٧] و البحم بوهاج في شرح المنهاج المدميري [٣ ٥٦٠]

⁽١) المدهب مالك الهو واحواب بسابع في صاوم الشهرين، فإنَّ أنظر في يوم عبدًا بطَّل حبيعٌ ما صامه واستأنفه البخر الانتديع في فقه الإنام مانك؟ لاس تنخلاب [١٨٤١] الجاشية الصاوي على لشرح الصعير ٥ [١ ٧١٣] وقاحاشية العدوي على شرح كماية الطالب الرباني ٥ [٣١٤]

وَمَنِ اخْتَقَنَ، أَوِ اسْتَغَطَ، أَوْ أَقَطَرَ فِي أُذَّبِهِ أَفْطَرَ؛ لِفَوْلِهِ ﷺ: 8 الْمِطْرُ مِثَّ ذَخَلَ ا وَلِوُجُودِ مَعْنَىٰ الْفِطْرِ وَهُوَ وُصُولُ مَا فِيهِ صَلَاحُ الْبُدَنِ ('')، وَلَا كَمَّارَةً ا لِانْعِدَامِ الصَّورَةِ،

وق عاده البيان 🗫

قولُه: (وَمَنِ اخْتَقَ أَوِ اسْتَعَطَ)، كِلاهِما بِالْعَتْجِ، كَذَا الرِّوَايَّةُ، (أَقُ أَقْطِرَ فِي أُذُيِهِ)، بِالصِّمِّ؛ احْتَقَلَ، أي: وضَعَ الخُفَّنَةَ فِي الذَّئْرِ،

و(اسْتَعَطَّ)، أي صتَّ الشَّمُوطُ " في الأنَّفِ،

وبيالُ الحُقْمَةِ والسَّعُوطِ مشْروحٌ في كُتبِ الطَّبُّ ، كلُّ واحدٍ منها في بابٍ على حِدَةٍ (١٠٠٠م) ، وهذا في رَفطارِ الشُّغْنِ أو الدُّوَاءِ في الأُدُنِ ؛ لأن في إقطارِ الماءِ لا يفُسُدُ الصَّوْمُ أَصلًا ، كما دكرُه عَقِيب هذا.

قَالَ فِي الأَجْمَاسِ الحُفْنَةُ تُوجِتُ العِطْرُ ولا يَقَعُ بِهِ الرَّضَاعُ ، وَمَقَلَهُ عَنْ «نوادِر هشام»، وفرَّقوا بينَهُما هي اشْرُوحِ " الحامع الصغير» : بأنَّ الأَكُلُ وَالشُّرُتَ _ بمغْمَىٰ إصلاحِ البَدْبِ _ أَفْسَد الصَّوْمُ ، والدواءُ بِثُلُه هي إصلاحِ البَدْبِ ، وَالْحُقْنَةُ مِنَ الدَّوَاءِ -

قَامًا حُرْمَةُ الرَّضَاعِ ۚ وَاتَمَا يَثَتُ بِاللَّبِ الذي يَشْرَبُهُ الصَّعَارُ ، بِمَعْنَى: النَّشُوُّ (1) وَالنَّمُوُّ وَالنَّغُدِيةِ ؛ أَلَا ثَرَىٰ أَنه في حَالِ الكَثرِ لا يُوحِثُ ، وَالنَّقْنَةُ مُفَارِقَةٌ لِلشُّرْبِ في

⁽١) راديمله في (ط) فإلى الحرف

 ⁽٣) يُقالُ سعطُنَهُ والسُعطَنة فاستعطاء والأسلم الشغوط بالمعجاء وهو ما يُنجعل من الدواج في الأنف ينظر الالتهاية في عريب الحدث الابن الأبير (٣١٨ تاده المعد)

⁽٣) وقع في الأصل خشرجا، والمثب من فواء، وافء وقراء، والساء وهما

⁽³⁾ وقع في عوا وات اودمه والشروه هكدا مصبوطاً وكلاهما صحبح و نشرًة مطهد مشا العلام و ود شب وأيمع علي باسي، وحبيثة الله الزعم عن حد بطب وغرب من الإدراك وعد حاه التُشُوءُ في مطهوم آيضًا على مُعُوبٍ ، وهذه النُشُوّ وعلى العب و الإدعام بنظر الاسمعراب في ترسب المعرب؛ لشظرُري [ص ١٦٤]

وَلَوْ أَقْطَرَ فِي أُدَّتِهِ الْمَاهَ، أَوْ دَخَلَهُمَا لَا يَفْسَدُ صَوْمَهُ؛ لانْعدام الْمَغْسَ وَالصُّورَة، بِخَلافِ مَا إِدَا أَدْخَلُهُ الدُّهْنُ.

وَإِنَّ دَاوَئَ جَائِمَةً ، أَوْ آمَةً بدواءِ يَصَلَّ إِلَىٰ حَوْفٍ ، أَوْ دَمَاعِهِ ، أَفُطَرُ عَلْد أَبِي خَنِيفَةً ﷺ .

هدا المعْنَى ، وإنْ كَانَ اللَّبَنُّ بعَنْيِهِ جُعِلَ خُفَّةً

ثم وُجُوبُ القَضَاءِ في هذه الصُّورِ: لِوْصولِ ما ويهِ صلاحُ الدب إلى حَوْفِ الرَّأْسِ، أو إلى العَفْرِهِ العَلْمِ، وهو المُرادُ بمغنى العِفْرِهِ لكن لَمْ تَجِبِ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَمِ صُورةِ العِطْرِ، وهو الأكُلُّ وَالشُّرْتُ مِنَ المنْقَدِ المعْهُودِ، وهو العَمُ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَمِ صُورةِ العِطْرِ، وهو العَمُ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَمِ صُورةِ العِطْرِ، وهو العَمُ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَمِ صُورةِ العِطْرِ، وهو العَمْرِ، قولُهُ : (لِانْعِدَامَ المُعنَى وَالطُّورَةِ).

وأرادَ بالمعتنى، صلاحَ الدّب، وهو مَعْدُومٌ ؛ لِأَنَّ الماءَ الذي يدحُلُ في الأُنْدِ يصُرُّ ولا ينْفَعُ .

وأرادَ بالصَّورةِ: الرَّصُولُ إلى لَحَوْفِ مِنَ المِثْدِ المَعْهُودِ. وهو الْعَمُّ قولُه: (بخلافِ مَا إِذَ أَدْخَلَةُ الدُّمْنُ)

يعني، يَقَمُدُ صَوْمُه حيثيه لؤجودِ صَلاحِ اللَّه ، وقد مَرَّ بيالُه

قولُه: (وإنْ داوى جَائِمةُ أَوْ آمَّةُ مدواءِ يُصِلُ إلى خَوْمِه، أَوْ مِماعِه؛ أَمُطرَ عِلْدَ أَبِي حَسِمةً).

والْجانعةُ مَي الطَّنَـةُ تَي تَئِيمُ الْجَوْفُ ۖ وَالْأَمَّةُ النَّـحَّةُ لَّتِي تَتَكُمُ أُمَّ الرِّأْسِ(**)

⁽١). ينظر: ﴿ بنعرت في تربيب النعرب؛ تنكُظرُري [ص ٩٦]

 ⁽٢) ينظر السهاية في عرب تحديث الأس الأثير (١/ ١٨٠ مادد أمم)

وَالَّذِي يَصِلُ هُوَ الرَّطْبُ. وَقَالًا. لَا يُفْطِرُ ؛ لِعَدَمِ التَّيَقُنِ بِالْوُصُولِ لِانْصِمَامِ الْمَنْفَدِ مَرَّةَ وَاتِمَاعِهِ أُخْرَى ، كَمَا فِي الْبَايِسِ مِنَ الدَّوَاءِ ، وَلَهُ أَنَّ رُطُوبَةَ الدَّوَاءِ تُلَاقِي رُطُوبَةَ الْجِرَاحَةِ فَيَرْدَادُ مَئِلًا إِلَىٰ الْأَشْمَلِ فَيَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ، بِخِلَافِ الْبَيِسِ لِأَنَّهُ يَشْفُ رُطُوبَةَ الْجِرَاحَةِ فَيَنْسَدُّ فَمُهَا .

الْهَلَمْ: أَنَّ الشَّوَاءَ إِذَا كَانَ رَطُّبٌ ، فيه احتلافٌ بين أبي حَبِيفَةً وصاحبَيْهِ ، وإذَا كَانَ بِابِسًا ، لا يَفْشُدُ صَوْمُه بِالْإِجْمَاعِ . كذا في «العبسوط» و«الكافي» للحاكم الشَّهيدِ و«شرَح الطَّخَاوِيُّ» و«تحمة الفقهاء»(١) وعبرِها ، هذا هوَ ظاهرُ الرُّوَايَةِ

قَالَ شمسُ الأَثْمَةِ الشَّرُخَسِيُّ: فَرَّقَ فِي طَاهِرِ الرَّوَايَةِ بِينَ الرَّطْبِ واليَّايِسِ، وأكثرُ مشايخِيا على أنَّ العِبْرَةَ للوُصولِ، حتى إدا عَلِمَ أنَّ اليَّايِسَ وصَلَ إلى جَوْفِه؛ فسَدَ الصَّوْمُ، وإنْ عَلِمَ أنَّ الرَّطْبَ لَمْ يَصِلْ؛ لا يفُسُدُ⁽¹⁾

وقَالَ السّبِعُ أَبُو العباسِ النَّاطِعِيُّ في كتابِ «الأجْساس»: لا فرقَ بينَ الرَّطْبِ والبايِسِ إذا وصَلَا إلى الجَوْفِ عطّرَاهُ، وإدا لَمْ يَصِلا إلى الجَوْفِ؛ لَم يُفَطّراهُ-

ثم قَالَ: هكدا مشره مُحَمَّدُ بنُ شُحَاعِ في التفسير (٢٠١٣١٠) الصُحِرُّدا، وم دكرَه في «الأصل»(٢) مُطلقُ في الرَّحْبِ أنه يُعطَّرُه، فهو بِنَاءً على العالِبِ ؛ لِأَنَّهُ يعبِلُ إلى الجرْفِ خالبًا،

ثم قَالَ: نصَّ علىٰ هذا الشَّرْطِ في التفسير الشُحرَّده، وقَالَ: رَوَى ابنُّ أبي مالكِ عن أبي يُوسُفَ عن أبي خَبِيفَة ۚ إنْ كان الرَّطْلُّ يَصِلُ إلىٰ جَوْجِه فَطَّرَه،

⁽١) ينظر التحقة الفعهامة لعلاء الدبن السمر فندي [١٦٦١]

⁽٢) ينظرا (البسوطة للسرعيني [٦٨/٣]

 ⁽٣) ينظر «الأصر» لبحمد بن الحسن [٢/٢٠].

ۇ ئىيدانىيان كۆ

وَلَمْ يُفَرِّقِ القُدُّورِيُّ بِينِ الرَّطْبِ والياسِ في كتابِ فالتقريبِ، بلُ حفَّق الخِلافَ فيهما جَميعًا بين أبي خَبِيعةَ وصاحبَيْهِ،

لهما: أنَّ الوُصُولَ ما تحقَّق؛ لانفيمام المنفذ مرة واتساعه أُخرى، وَلَسُّ سلَّمًا أنَّ الوُصُولَ تحقَّق؛ لكُّ لَمْ ينحقَّقُ مِنَ الفَّهِ الأَصْلِيِّ، والسَّاهِي لِلصَّوْمِ هو الواصِلُ إلى الجَوْفِ مِنَ المُحَارِقِ المُقتَادةِ التي حلقها الله تعالى هي البُلَّدِ، والجِرَّاحةُ لِيسَتْ بِمَنْفَذِ مُعْتَادٍ، فَلَمْ يَعْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ، كما إِذَا فَيِسَ بَرُفْحٍ ووَصَلَ إلى الجَوْفِ سِنَانُه.

وله: أنَّ المُصْلِحَ للبدَنِ قد وصَلَ إلىٰ جَوْفِ الصَّاتِمِ في حالِ الدَّكْوِ؛ فيجِبُ عليهِ القَضَاءُ؛ لكنَّ لا كمَّارةَ عليهِ؛ لعدَمِ صُورةِ العِطْرِ

ومَسَأَنَهُ الطَّمْنِ بِالرَّمْحِ مَمنوعةٌ ؛ لِأَنَّ صاحبَ الأجلسِ، نقَلَ عن مُحَمَّدِ بنِ مُقاتلٍ: لن طُجِنَ الصَّائِمُ بالرُّمْحِ وعليهِ سِنانَه، فأخرَجه ويَقِيَ الرُّحُّ ' مي جَوْيه ؛ فطَّرَه، وإنْ جَدَبَه مع [١٠٠١،٤] الرُّمْحِ، أو أخرَجه مع الرمْحِ ؛ لا يُفَطَّرُه.

وقَالَ صاحتُ التجهةِ الهَ اللهُ يَفُسُدُ صَوْمُهِ اللَّهُ يَشَدُ مَا لَمْ يَفَسُدُ مَا وَمُهُ اللَّهُ يَلُمُ يَسْتَفِرُ فِي تَحَلَّ الطَّعَامِ ، ولهذا قَالُوا: إنَّ مَنِ التَّلَعَ لَحْمًا مَرْبُوطًا على خَيْدٍ ، ثم الترغه مِن ساعَتِه ؛ لا يقشُدُ صَوْمُه ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَشْتَفِرُ فِي تحلُّهِ ، حتى يَغْتَلُ ، ١٠٥٠ م عَمَّلَهُ فِي دَفْعِ الجَوعِ ١٠٤٠ .

والجوابُ عما قَالًا بِأَنَّ الوُّصُولَ مَا تَحَتُّقُ، فَتُولُ ۖ لَا يُسَيِّمُ } لِأَنَّ الوُّصُولَ هو

⁽١) الرُّجُ _ بالمُبلَمُ _ المعديدةُ الَّي فِي أَسَالِ الرَّامِعِ، وحَسَّقَةً بِحَاجٌ، مثَّلُ رَّمِعٍ وَرِمَاعٍ يَنظر المصياح المديرة للميومي [١٠ ٢٥١، ١٥٤٠ رجح]

٣) ينظر التجمه المعهامة لملاء الدين السعرقدي (٢ ٣٥٥)

وَلُوْ أَقْطَرَ فِي إِخْلِيلِهِ؛ لَمْ يُعْطِرُ عِنْدَ أَبِي خَبِعَةَ رَكْثِهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَفِيهِ يُقْطِرُ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ رَقِيمٍ. مُصْطَرِبُ إِنهَ مَا فِيهِ، فَكَأَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَوْفِ مَنْعَدًا وَلِهَذَا يَخْرُخُ مِنْهُ الْبُولُ

العالِثُ؛ لِأَنَّ رُطُوبَةَ الدَّوَاءِ إذا احتمَعَتْ مع رُطُوبَةِ الجِرَاحَةِ ؛ ترْدَادُ قَوَّةُ الرُّطُوبَةِ ، فتنْرِلُ إلى الأسفل؛ فتصِلُ إلى الخَوْفِ.

> قُولُه. (وَلَوْ أَقُطَرُ فِي إَخْلِيلِهِ، لَمْ يُفْطِرُ عِنْدَ أَبِي حَبِيغَةَ. وَقَالَ أَنُو يُوسُف يُفَظِرُ، وقَوْلُ مُخَمَّدٍ مُصْطَرِبٌ)

الإخليلُ مَخْرَحُ البَوْلِ مِنَ الدَّكَرِ، قَالَ في «الأصل»(١) و «الكافي» للمحاكم الشَّهيدِ، إنْ صَتَ في إخْبِيهِ لا يُفطُرُه في قولِ أبي خَبِيقَةَ ومُحَمَّدٍ، وقَالَ أَبُو يُوسُّفَ: يُمَطُّرُه، وهذا هو ظاهِرُ الرَّو يَةِ

وحكَىٰ ابنُ سَمَاعة مِن مُحمَّدٍ: أنه وقَفَ فيه ، وذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ في المختصرة»: قولَ مُحَمَّدٍ مع أبي يُومُكُ (*).

وقَالَ أَبُو سَلِمَانَ الْجُورَ جَابِيُّ (* في الأصل العدما دَكَرَ قولَ مُحَمَّدٍ مع أبي حَبِيفَةَ: قثم إن مُحَمَّدًا شَكَّ في دلكَ ووقفَ فيه (١٠).

وحكى الحسَنُ من رِيادٍ عن أَبِي خَبِيقَةَ أَنه قَالَ: إِنْ صَبَّ مِي إِخْلِيلِهِ دُهُمَّا مُوصَلَ إِلَىٰ المَثَالَةِ؛ فَعَلَيْهِ القَصَّاءُ، فَحَصَلَ عَنْ أَبِي خَبِيمَةً رِوَايِتَانٍ.

قَالَ فِي هَجُلاصة المتاوَى، قَالَ المقيةُ أَبُر بكرِ البُلْحيُّ الجلاف فيما إدا

⁽١) ينظر اللأصل المعروف بالمبسوطة لمحمد بن الحسن شباعي [٢١٢]

 ⁽۲) ينظر: المحصر الطحاوى» [مر/٥٥]

⁽٣) وقع بالأصل واف التحورجانية والنشب من الراء والسال والما

⁽٤) معر الأصل المعروف يستبوطا لمحمد من الحس [٢١٢]

وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي حَبِيعَة ﷺ أَنَّ الْمِثَانَة بِيْنَهُمَا حَامَلٌ، وَالْمُؤَلِّ يَتُرَشَّحُ مَنْهُ مِنْهُ وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُفْدِ.

وصَلَ إلىٰ المَثَانَةِ ، أمَّا ما دامَ هي قَصِيةِ الدُّكرِ ، علا يَصُدُّ صَوْلُه بالاتعاق

وتكلُّمُ المشايعُ في الإقْطَارِ في قُبُلِ اللَّمَاءِ؛ مِنهم من قال على الجلافِ ومنهم مَن قَالَ: يَفُسُدُ بلا خلافٍ، وهو الصحيعُ 6 '

وجُهُ قُولِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ وَصَلَّ المُعَدِّي إِلَى الحَوْفِ مِن مَنْفَدِ أَصْلَيِّ ''' فيمُشُدُ الصَّوْمُ، وَلَو لَمْ يَكُنِ المَنْفَدُ لَمْ يَحَرِّحِ التَوْلُ إِنْ الحَوْفِ مِن نَفْسِها، فلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَصِلَ مِها إِلَىٰ الْجَوْفِ كَانْدُعاعٍ.

وَوَجُهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيغَةً ـ على ظاهرِ الرَّوَاتِةِ ـ: أَنَّ النَّئَانَةُ لا مَثْقَدَ مِها إلى الجَوْفِ ، قلو كَانَ المَثْقَدُ لخَصَلَ الوُّصُولُ دَفْعةٌ واحِدةٌ ، فصارَتِ المَثَنَةُ كظاهرِ البَدْنِ ، ووصُولُ البَوْلِ مِنَ المَعِدَةِ إلى المَثَانَةِ بطريقِ الترشَّحِ ، كمه أَنَّ دَفْعَ الغَيْسِ البَدْنِ ، ووصُولُ البَوْلِ مِنَ المَعِدَةِ إلى المَثَانَةِ بطريقِ الترشَّحِ ، فَمَّ الإفطارُ في الغَيْسِ لا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فكذا الإقطارُ في الغَيْسِ لا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فكذا الإقطارُ في المَثَانَةِ .

وإدما توقُّف مُخَمِّدٌ على رِوَايَةِ ابِي سَمَاعَة ؛ لِأَنَّهُ سُتُ " فِي أَنَّ المِنْفَدُ مِنَّ المُنْفَدُ مِن المَثَانَةِ إلى المَعِدَةِ قائِمٌ أَمْ لا.

> قولُه: (الْمثَانَةُ بَيْسَهُمَا خَائِلُ)، أي بين الإِخْينِ وَالْخَوْفِ عَاضِقَ. قولُه: (والْدُوْلُ يَترشُحُ مَنُهُ) حَوَاتُ لَغَوْبَه (يَخْرُحُ الْبُوْلُ)(اللهُ قولُه (وهذا ليس مِنْ بات الْعَقَة)

 ⁽١) ينظر الخلاصة المنارئ اللبخاري (ق/٥٠)

 ⁽٧) وقع بالأصل: «أصل»، والبثبت من «فد»، وفر»، واوا»، وانته، واجه

⁽٣) . وقع في الأصل: الأمَّةُ لا ستُّ إِن والسبب من الراء والمناء والراء والساء وقع

⁽٤) هي قالهدايه ١٥ فيحرُحُ منهُ سورًا، ينظر، قالهدايه المعرَّعِيناني [١٦٣/١]

وَمَنْ ذَاقَ شَيْنًا بِفَهِمِ ؛ لَمْ يُعْطِرُ ؛ لِعَدَمِ الْهِطْرِ صُورَةً وَمَعْسَىٰ ، وَيُكُرَّهُ لَهُ ذَلِكَ لِمَا هِيهِ مِنْ تَعْرِيصِ الصَّوْمِ عَلَىٰ الْعَسَادِ .

وَيُكُرْهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْضُعَ لِصَبِيَّهَا الطَّعَامَ إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُ بُدًّ ١٠٠٠٠٠

يغُنِي: أنَّ معرفةَ المَنْقَدِ منَ المَثَانَة إلىٰ المَحُوفِ، هل هو حاصِلٌ أمَّ لا ؟ يتعلَّقُ بالطُّبُّ لا بالعقهِ؟ ولهذا اصطرت قولُ مُحَمَّدٍ فيهِ

قُولُهُ ۚ (وَمَنْ ذَاقَ شَيًّا بِفَجِهِ ؛ لَمْ يُفْطِرُ).

الذَّوْقُ: مَعرفةُ الشيءِ بَغَمِهِ مِن عبرِ إدحالِ عَيْنِه هي حَلْقِه ، وإنما لا يُفْطِرُ الدَّوْقُ بِالْفَم؛ لامعِدامِ العِطْرِ صورةُ ومعنَى .

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ لَمْ يَصِلُ إِلَىٰ الْحَرْفِ شِيءٌ مِنَ الْمُنْفَذِ الْمَعْهُودِ،

وأَمَّا النَّانِي: ولِأَنَّه لَم بَصِلْ إلَىٰ البدَنِ مَا يُصْلِحُه؛ لكنَّه يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ [مِن](١) أَنْ يَصِلَ إلى جَوْمِه؛ وَلِأَنَّهُ عَرْصُ الصَّوْمِ على الفَسَادِ بسَبِيلِ التَّسْبِيبِ.

وقد صحَّتِ الرُّوَايَةُ هِي الصحيح البخارِي، عَنِ النَّفْقَالِ بَنِ بَشِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمُولُ اللهِ عَلَى اللهَ وَالحَرَامُ بَيِّنَ ، وَالحَرَامُ بَيِّنَ ، وَبَيْنَهُمَا أَمُولُ مَنْ تَرَكَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَنَ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى الله

قَوْلُهُ (مِنْهُ تُدُّا)، أي: مِنَ النَّصْعِ،

⁽١) ما بين المعلومين ريادة من، فعناك وقرف وقوف وقت ك وقيمة

 ⁽٦) أحرجه البحاري في كتاب البيرع باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات [رقم ١٩٤٦]،
 ومسلم في كتاب المساده؛ باب أحد الحلال وبرك الشبهات [رقم/ ١٥٩٩]، من حديث النعمان بن يشير وإله به، واللفظ للبحاري

لِمَا بِيِّنًا ،

وَلَا بَأْسَ إِذَا لَمْ تَحِدُ مِنْهُ بُدًّا ؛ صِبَانَةً لَلُولَد، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ لَهَا أَنْ تَفَطُّرُ إِذَا خَافَتْ عَلَىٰ الْوَلَدِ.

وْمَضْغُ الْعِلْكِ لَا يُغَطِّرُ الصَّائِمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصلُ إِلَى جَوْيِهِ، وَقِيلَ.

قولُه: (لِمَا يَئِنَا) إشارةً إلى قولِه: (لِما بِيه مِنْ تَقْرِيضِ الصَّوْمِ عَلَىٰ الْفَسادِ). قولُه: (وَمَصْغُ الْعِلْكِ(١) لَا يُعَطِّرُ الصَّائم).

وإنَّمَا لَمْ يُغَطَّرُ } لعدَمِ وُصولِه إلى [٢٠٠٠] الخَوْفِ، لَكُنَّ يُكُرَهُ، لِغَرْصِ الصَّوْمِ على الْفَسَادِ، أَوْ لَتُهَمَّةِ العِطْرِ، أَو لِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَصِلَ مَه إلى الْخَوْمِ شيءٌ، ولا فرْقَ هي طاهِرِ الرِّوَايَةِ عن أصحابِ بس عِلْكِ وعِلْكِ

وقَالَ فَخُرُ الإسلامِ: قد قِيلَ إنه أَرَادَ به شُخَمَّدٌ إذا عُلِث مَرَّةً ، فأَمَّ إذا كَانَ لَمُ يُغْلَكُ فَيَنبغِي أَنْ يَقْصِيَ ؛ لِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ أَنَّ يَدُخُلَ فِي جَوْبِهِ مَاوُه ، وَإِنْ كَانَ أَسُودٌ `` قَالُوا : ينبغِي أَنْ يَقْصِيَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُوكًا ؛ لِأَنَّه مُتَفَتَّتُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَدُحلَ مِهِ فِي الجَوْفِ شِي إِنْ يَقْصِيَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُوكًا ؛ لِأَنَّه مُتَفَتَّتُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَدُحلَ مِه فِي الجَوْفِ شِي إِنْ .

ثم قَالَ فخرُ الإسلامِ: وعمومُ هدا ـ أي عمومُ ما قالَ هي الجامع الصغير ا ـ إشارة إلى أنه لا يُكُرَهُ العِلْكُ لعبرِ الصَّاتِمِ؛ ولكنَّ يُسْتَحَتُّ للرحالِ تَرْكُه إلَّا مِن عُدْرِ، مثَلَ أنْ يَكُونَ هي قَمِه بَحَرُ '''

 ⁽١) المُعلَكُ صرتُ منْ مستع الشَّيرِ، كالبُّال يُعلِمُ الا يتُوبِ، وَالْمِسْعُ عَلُوكَ وَأَعْلاك ينظر، الساق العرب الآير منظور [٧٠ ١٠] مانه عنك]

 ⁽٢) لأن الأسود بدوب ويصل إلى حوفه مه شيء، وإذا كان أبيض منتساً لا يعصره بنظر 6 بنايه شرح الهداية (للميني [١٨/ ٤]

 ⁽٣) ينظر الاشراع الجامع الصغيرة لدروي [ق ٢] معطوط مكية خبر القديرفية ١٩٩٧

 ⁽٤) يقال بنعر العُمُّ بنعرًا؛ إذ النَّب ربيعُهُ، فالذكرُ أَبْحَرُ و لأَنشَى بنعراهُ ينظوهُ فالعصباح العنبرة =

إِذَا لَمْ يَكُنُ مُلْتَئِمًا يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ بَعْصُ أَجْرَائِهِ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ أَسْوَوَ يُفْسِدُ وَإِنْ كَانَ مُلْتَثِمًا؛ لِأَنَّهُ يَتَصَتَّتُ-

إِلَّا أَنَّهُ بُكُرَهُ لِلصَّائِمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّعْرِيصِ عَلَىٰ الْفَسَادِ، وَلِأَنَّهُ يُتَّهُمُّ بِالْإِفْطَارِ

وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَكُنَّ صَائِمَةً ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامُ السَّوَاكِ فِي حَقَّهِنَّ .

وَيُكُرُهُ لِلرَّجَالِ عَمَىٰ مَا قِبِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَّةٍ ۚ وَقِيلَ: لَا يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ،

وَلَا بَأْسَ بِالْكَحْلِ وَمَعْنِ الشَّارِبِ؛ لِأَنَّهُ مَوْعُ ارْتِمَاقِ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الصَّوْمِ، وَقَدْ مَدَنَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ الإنْتِيَحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءِ وَإِلَىٰ الصَّوْمِ فِيهِ،

4 🖈

قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنَّ مُلْتَتِمًا).

أراد به: إدا لَمْ يكنّ مُصْلَحًا بالمَصْغِ؛ لِأَنَّهُ إدا مُصِغَ مرةً يَكُونُ مُصْلَحًا لا يتَمَتَّتُ مه شيءٌ.

قولُه: (لِقِيَامِهِ مَقَامُ السُّوَاكِ فِي حَقِّهِنَّ)، أي، لقِيَامِ العِلْكِ في حقَّ النَّساءِ مَقَامَ الشَّوَاكِ في حقَّ الرَّجالِ؛ لصَّمْفِ أَسْنَامِهنَّ

قولُه: (وَلَا يَأْسُ بِالْكَحْلِ [٢٠٠٠،١٠٠] وَدَهْنِ الشَّارِبِ).

الرَّوَايَةُ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَالدَّالِ^(١)، وهمه فصدراتِ، وإذا أُرِيدُ الاسَّمُّ: يَضُمَّ، وَمُسأَلَةُ الِاكْتِخَالِ وَالاَدِّهَانِ مَرَّتُ فِي أُواتِلِ هذا البابِ مَشْرُوحةً.

 $^{= - \}operatorname{than}(\uparrow 1 / \uparrow 1 / \uparrow 1) \operatorname{rad}] \cdot$

 ⁽١) يعمي كاف الْكَخْلِ، ودال السَّمْرِ.

وَلا بِأَسَ بِالْأَكْتِحَالِ لِلرُّجَالِ إِذَا قَصِد بِهِ . دُونَ الرُّبِيَّةِ .

وَيُسْتَحْسَنُ دَهَلُ الشَّارِبِ؛ إذا لمْ يَكُنُ مِنْ تَصْدِهِ الرَّيِئَةُ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَملَ الخِصَّابِ وَلَا يُفْعِلُ لِتَطُوبِلِ اللَّحْيةِ؛ إذا كانتْ مَعْلُر الْمَسْلُون، وهُو الْقَبْصَةُ

قولُهُ ۚ ﴿ وَلَا يَأْسُ بِالْإِكْتِعَالَ لَلرِّجَالِ إِذَا قَصْدَ مَهُ ۚ ۚ . دُونَ الرَّبِيةَ ﴾

يعني، أنَّ اكتِحالَ الرَّجُلِ بِالْكُخْلِ الأَسْوَدِ شُحَّ ، إِذَا كَانَ فَصْلُمُ التَّنَاوِيّ ، عامًّا الرَّينَةَ فلا .

قولُه: (وَيُشتَخْسَنُ دَهُنُ الشَّارِبِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنَّ مِنْ فَصَّدِهِ الرِّيعَةُ).

قَالَ فَخُرُ الإسلام: أَصْلُ دَلَكَ أَنَّ الصَّوْمَ كُفَّ عَنِ الشَّهَوَاتِ، ولِيسَ فِي دَهْنِ الشَّهَوَ اللَّ الشارِبِ شَهْرَةٌ لا صورةٌ ولا معنى، طَمْ يكنَّ مَخْطُورًا بِالصَّوْمِ، ولِيسَ يخرُّمُ بِالصَّوْمِ الشَّهْرَةِ الارْتِهاقِ، ولا يجِبُ به الشَّمَثُ (٢)، بِجِلَافِ الإِخْرامِ وَ فِله يَخْرُمُ نِه دَهْلُ الشَّرِبِ.

وقد دَلْ هذا: على أنه يُسْتَحْسَلُ دَهْلُ شَعْرِ الوجْهِ، ويدنَكَ حاسَتِ السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ (٢)، وأنه يعْسَلُ عَمَلَ الجِصَابِ (١).

قولُه: ﴿ وَلَا يُفْعَلُ لِتَطُوبِلِ اللَّهَٰذِةِ ؛ إِذَا كَالَتْ بِقَدْرِ الْمَشْدُونِ. وهُو الْقَتَضَةُ ﴾ . والأصلُ فيهِ مَا رَوْئِ أَبُو دَاوِدَ في قسمه الإشادةِ إلى مَزُونَ قَالَ: قرَأَيْتُ

⁽١) - في اللهديدة - الإدا مصديد الثداوية، ينظر: اللهداية؛ للمراجباني [١٣٧/١]

⁽٢). الطَّبِقِ النَّارُ الثُّمُّو وبعيِّرُةً لَعَنْهِ النَّمَيُّدِ ينظر الماليمون في بريب البحرب بنسُطرُوي [ص110].

 ⁽٣) البنة بي حادث باستحداد ففي شعر الوجه رواء التربدي، حفقاً بنجي بن موسى قال حدث عبد الرواق عن معبر عن ربد بن أسمم عن أيه أن عمر بن النحداث ، يؤلد دفال عال رسود الله .
 (٣) الكثر الريب وافضو به ، فإنه من شجرة مباركة ؟ أخرجه الترمدي باب ما حاء في أكل الربث [وقم ١٨٥١]

⁽¹⁾ ينظر الشرح الجامع الصميرة لدردوي [ق 94] محطوط مكنيه جار الله برقم ٢٦٣

ائِنَ عُمَرَ يَقْبِصُ عَلَىٰ لِخُرِيِّهِ. فَيَقْطَعُ مَا رَاذَ عَلَىٰ الْكَفَّ ا^(۱). ذكرَه في كتابِ الصَّوْمِ هي بات: القولُ عندَ الإِفْطَارِ

وذَكَرَ مُحَمَّدٌ في آجِرِ كتابِ الآثارة الحبرَى أَبُو حَنِيمَةَ عَيِ الْهَيْثَمِ عَنِ ابِي عُمَرَ. اللَّهُ كَانَ يَقْبِصُ عَلَىٰ لِحْبِيِّهِ، ثُمَّ يَقُصُّ مَا تَحْتَ الْقُنْصَةِ»(٢)

قولُه: (وَلَا تَأْسُ بِالسُّواكِ الرَّطْبِ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيُّ)

اعْلَمْ: أَنَّ استِعمالُ السُّوَاكِ لِلصَّاتِمِ رَطُبٌ كَانَ [١٣٣/٣] أو يابِسًا، مَبْلُولًا بِالْمَاءِ أو غيرَ مَبْلُولِ، أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ آجِزَه؛ يَجُورُ.

وقَالَ الشَّافِعِيُّ. لِكُنْرَهُ آخِرَ النَّهَارِ ("'٠

وقَالَ أَبُو يُوسُفَّ: يُكُرهُ إذا كَانَ مَبْلُولًا بِالْمَاءِ كَذَا فِي «التحقة الأنانَ وها الإيضاح ا(نا).

(١) أحرجه، أبو داود في كتاب الصيام/ باب القول عند الإفطار [رقم/ ٢٣٥٧] ، والتسائي في السن الكبرى، في كتاب العبام ما يعول إدا أهفر [رقم/ ٣٣٧٩] ، والدارفطني في السنه ال [١٨٥/٢] ، والحاكم في قالمستفوك [١٨٤/١] ، من طريق الْخُلَيْن بْن وَاقِدٍ ، خَدَّفْنَا مَرْوَانٌ بْن شَالِمِ الْمُقَفَّع ، قال رَأَيْتُ ابْنَ عمر في به

قَالَ الدَّارِقَطِي النَّرَّةَ بِهِ الْحُسَيْنُ إِنَّ رَاتِهِ وإِسْادُهُ حَسَّلًا ، وَمَالَ الْحَاكِمِ الْقَدَّ خَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْهِ الشَّيْخَيْنِ)

 (٢) أحرجه أبو يوسف في الآثارة [ص ٢٧٤]، ومحمد بن الحسن في ١١٤ ٤٠٥ [٧٦٦/٢]، من طريق أبِي خَيفَةَ، هَنِ الْهَيْقُم، هَن الْبِي شُعَرَ عَلَيْكِ به،

(٣) ينظر اللحاوي الكبيرًا للماوردي [٤٦٧,٣]، واللنبيه في العقه الشاعمية للشيراري [ص ١٤]
 و اللوسيط في المدهبة للمرالي [٣٧/٢]

(٤) ينظر" الحقة الفقهاها بملاء الدين السمر قندي [٣٦٧]

(a) ينظر قالإيصاح في شرح التجريد؛ للكرماني [ق٩٢]

فاية البيان

وَجُهُ قُولِ الشَّافِعِيِّ: مَا رَوَىٰ فِي الصحيحة التَّحَارِيُّ عَنِ أَبِي هُوَيَرَةَ عَنِ النبيُّ وَقُلَا قَالَ * النَّحُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْبِبُ مِنْدَ الله مِنْ ربِحِ البِسُكَة * *

فعي تجُوِيزِ الإسْتِيَاكِ آجِرَ النَّهَارِ بِلْزُمُ (إِزَالَةِ الْأَثْرِ الْمَحْشُودِ)؛ فَيْكُرُهُ، عاشبه إرالة دَم الشَّهَادَةِ،

ولمنا: مَا رُوِيَ فِي قَالَمُسَنَّ مُشَكَّا إِلَىٰ عَبْدِ اللهِ بُن غَمْرِ بُن رَبِيعَة ، عَلَّ أَبِهِ قَالَ: ﴿ وَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَشْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ ، مَا لَا أَعْدُ ، وَلَا أُخْمِي اللَّ ، ورَوَا، أيضًا في ﴿ الصحيحِ ﴾ عن عَامِرِ بُنِ رَبِيعَةَ عِي النَّبِيُ ﴾ "

ورَوَىٰ في الصحيح الله البحارِيُّ الله عن عائشة عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ اللَّهُوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ (٠).

(١) أحرجه البحاري في كتاب الداس باب ما يذكر في النسك [رفي ١٥٨٣]. وصنع في كتاب الصيام/ باب فضل الصيام [رفم, ١١٥١]، من حديث أبي فُرَيْرَد في به

(٢) علَّقه البحاري [٦٨٢/٣]، ووصده أبو داود في كتاب الصيام باب السواك عصائم [رهم ٢٣٦٤]، والترمذي في كتاب الفيوم عن رسول الله كللة باب مدجه في السواك بنصائم [رهم ٢٣٦٤]، والدرمسي (٧٤٥]، وأحمد في اللمسندة [٣٤٧]، والدرمسي دمصاعه [رهم ٢٤٧٩]، والدرمسي في دمساعه [رهم ٢٤٧٩]، والدرمسي في دمساعه [رهم ٢٠٣٧]، والدرمسي في دمساعه [رهم ٢٠٣٧].

قال التوهديُّ الاحديثُ عامرِ بْنِ ربيعة حديثُ حسَّاله ارفال بنَّ حجر الروانَّا ثُو داؤد وغيره، وإسمائهُ حسنَّله البطر المصلب الرايدة لدينعي (٤٠٤٠)، وقالتنجيض بحيراً لابن حجر [١٥٣١]

(٣) لم يؤوه البحاريُّ في اصحيحه ، وإنها علمه كما مصن ، والروية عند الإصلاق العبي الاتصال ،
 يحلاف التعلين ، والمؤلف لا يحاط في هذا ، وهو خلاف صبح التُعلين

(1) بل لَمْ يَزْوِه (لا مُملَّقًا، فيهمي التغييد

چه دید ایدان 🗫

وفيه أيضًا (١٠): عن أبي مُرَيْرَةَ عنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُصُووه ٢٠٠٠،

فعلَ إطلاقُ الحديثِ على جوَارِ الإسْتِيَاكِ مُطلقًا؛ لِأَنَّةُ [٧/١٠٢٤] لَمْ يَحُصَّ الصَّائِمَ مَن عبرِهِ، ولا العَدَاةَ مِنَ العَشِيُّ، ولا عيرَ المَيْلُولِ مِنَ المَبْلُولِ.

وَرَوَىٰ الشّبِحُ أَبُو بِكُمِ الْجَصَّاصُ الرَّارِيُّ فِي الشَّرْحَةُ لَمَحْتَصِرُ الطَّحَاوِيِّ (**): عَنِ الشَّغْبِيِّ، عَنْ مَشْرُوفٍ، عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: المِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السُّوَاكُ اللهُ.

وَالِأَنَّهُ طُهُرَةً، فجارَتْ كالمضمّصة؛ وَالْإِنَّ السُّوَاكَ مِن سُننِ الإِسلامِ، فلا يَجُوزُ نَفْهُ بِالرَأْيِ، قَالَ اللهُ تعالى، ﴿ وَإِذِ النَّكَةِ إِبْرَهِمَ رَهُهُمْ بِكَالِنَتِ (١٠١٠١٠/١) فَأَتَّمَّهُنَّ ﴾ [البدة: ١٦٤]، وهي عَشْرُ خِصَالٍ.

قال النووي احديث حين اوقال أن الملقى المُو خَدِيث ضَجِيح مِن عير شك وَلا مِرْيةً ا ينظر الخلاصة الأحكام؛ لنبوري [٨٥/١]، واالبدر الميرة لابن الملقى [٨٥/١]،

⁽١) يمي: سَلَقًا، ريسِي الغيد،

⁽۲) علقه البحاري [۲۰۲۲]، روضه ابسائي في قالسن الكبرئ، في كتاب الصيام/ السواك للصائم بالعداد [رقم ۲۰۳٤]، وأحد في اللبسدة [۲۰۰۷]، وعبد الرزاق في قمصمه [رقم/۲۱۰۷]، وابن أبي ثبيه [رقم ۱۷۸۷]، ولين حرسه في قصيصه [رهم ۱۶۰]، من حديث أبي هُرَيْرة إللهم به قال ابن المقلن قمدا الحديث صحيح، ينظر قابدر المديرة لابن الملمن [۲۱۲۷]

⁽٢) ينظر الشرح محصر الطحاوي؛ للمصاص [٤٥٩,٢]

 ⁽٤) أحرجه ابن ماحه في كتاب العبيام باب ما جاء في السواك والكنفل للصائم [رقم/ ١٩٧٧].
 و للمارفطي في المسمة [٢٠٣٠]، والطيراني في اللمجيم الأوسطة [٨ رقم/ ٢٠٣٠].
 والبيهقي في قائسس الكرى» [رقم/ ٨١١٠]، من حديث هالله إلى يه

قال فين حجر (فعو صفيف) ، وعال اليوصيري (فقدا إنساد صفيف) (بنظر (قمصب) والرحاجة في روائد ابن ماجة الليوصيري [٦٦٠] ، و(المعيض الجبيرة لاين حجر [٦٧٠]

لِفَوْلِهِ عَلَىٰ الحَبْرُ حَلَالَ الصَّامَ السَّواكُ مَنْ عَبْرِ فَضَابِهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ا يُكُرّهُ بِالْعَشِيِّ ؛ لِأَنَّ فيه إرائةُ الْآثرِ الْمَحْمُودُ وَهُوَ الْخُلُوفُ فَشَابَةَ دَمَ الشَّهِيكِ قُلْمًا: هُوَ أَثَرُ الْعِبَادَةِ وَاللَّائِقُ بِهِ الْإِخْفَاءُ ، بِجِلافِ دَمِ الشَّهِيدِ لِأَنَّهُ آثرُ السَّم

قَالَ صَاحَبُ قَالَكُمُنَافَ، فَحَمْسٌ فِي الرَّاسِ الْفَرْقُ أَ، وَفَشَّى الشَّرِف، والسُّوّاكُ، والمَضْمَضَةُ، والاَسْتِلْشَاقُ، وحَمْسٌ فِي النَّذِ الْحَدُ، و لاَسْتِحْدادُ، والاَسْتِنْجَاءُ، وتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، ونَتُكُ الإِيقِةِ النَّا

أمًّا قولُه: (فِيهِ إِزَالَةُ الْأَنْرِ الْمَخْمُود).

فيحنُ لَا تُسَلَّمُ دلكَ؛ لِأَنَّ الخُلُوفَ إنما يَكُونُ مِنَ الحرَّجِ، والاستِياكُ يَرِيدُ في هذا المغْنَىٰ.

وفياسُه على دم الشَّهيدِ صعيفٌ؛ لأنَّ داك اثرَّ الشَّمْ. عاللاتِقُ به الجَهْرُّ . قَالَ اللهُ تعالىٰ ﴿ لَا يُجِبُّ اللّهُ الجُهْرَ بِٱلشَّرَهِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مِن طَلِمَ ﴾ . ـــ ١٠٤٨ - وهدا أثرُ العِبَادَةِ ، فاللائِقُ به الإِخْعاءُ.

قوله: (احَيْرُ خِلَالِ الصَّائمِ السَّواكُ ا) الخِلَالُ: حِمْمُ الحَلَّةِ وَهِيَ الْخَصْلَةُ (*)

قولُه (مِنْ غَيْرِ فَصَلِ). يعني أنَّ الحديث الصَّنَّق، لَمْ يَفْصَلُ فيه بين حالِ وحالِ،

قولُه ۚ (وهُو الْخُلُوفُ)، أي الآثُرُ المُحمودُ هو الخُنُوف، وهو مصمَّ الحاءِ

⁽١) المعرِّقُ هو الطريقُ فِي شمر الرَّأْس ينصر ١٥٠ العروس؛ للرَّبيدي [٢٦ -٢٨٠ ماده هرق]

 ⁽۲) ينظر ۱ (الكشاب) للزمحتري [۱۸٤/۱]

⁽٣). ينظر: ((المعباح الميز) للبيرس [١/٠/١]

وَلَا مَرْقَ مَيْنَ الرَّطَبِ الْأَخْصَرِ ، وَيَيْنَ الْمَيْلُولِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا .

1 and Y

قَالَ أَبُو سُليمانَ الحطَّابِيُّ في اشرح غريب الحديث " ﴿ إِنَّ أَصِحَابُ الْحَديثِ يقولونَ: يفَتِحِ الحاءِ، وإنها هو خُلُوفٌ مَصِمومُ الحاءِ، مَصِدرٌ خَلَفَ فَمُه يَخُلُفُ خُلُوفًا ؛ إِذَا تَعَبَّرُ، فَأَمَّا الخَلُوفُ بَفَتِحِ الحاءِ؛ فهو الذي يَجِدُ ثُمَّ يُخْلِفُ ('').

قولُه. (ولَا فَرْقَ نَيْنِ الرَّطْبِ الْأَخْصَرِ وَنَيْنَ الْمَبْلُولِ)، وهو نفَيِّ لقولِ أَبِي يُوسُفَ، وقد بيَّنَاه.

وأرادَ بالرَّطْبِ، الحَثَّتَ الأَحْصَرَ،

قولُه: (لِمَا رَونِها)، أرادَ به قولَه: ﴿ خَيْرُ خِلَالِ الصَّائِمِ السُّواكُ ﴾ (*)،

@ 100 m

⁽١) ينظر اعريب الحديث؛ لنحطابي [٢٤٠ ـ ٢٢٩/٣] ...

⁽۲) مضی تحریجه۔

فضبل

وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا هِي رمضان، فعاف إنْ صام ارْداد مَرَضَهُ، أَفَظَر وقصى وَقَالَ الشَّاهِعِيُّ: لَا يُعْطِرُ، هُوَ يُعْتَبَرُ حَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ فَوَاتُ الْعُضُوِ . . . ** بعد الله الصَّامِعِيُّ: اللهُ يُعْطِرُ ، هُوَ يُعْتَبَرُ حَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ فَوَاتُ الْعُضُو . . .

فضل

قولُه: (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ، فَخَافَ إِنْ صَاعَ ارْدَادَ مَرَضُهُ؛ أَفْطَرَ وَقَصَينِ).

اعْلَمْ: أنَّ المَرْصَ مَعْنَىٰ يرُولُ بِحُلُولِهِ في بدَدِ إنا ١٠٠٤ مَ الخَيِّ اعتدالُ الطَّنامِعِ الأربع ،

نُمُ اعْلَمْ: أَنَّ المَرَصَ المُبِيحَ للإسْطارِ اختلَموا فيهِ؛ فَقَالَ علماؤُما ﴿ وَهُمَّا، أَوِ المَرَضُ الذي يخافُ منه الموتَ، أو ريادةَ العِلَّةِ، مثلَ أَنَّ يَزُدادَ عَبُهُ وحَمَّا، أو يرْدَادَ حُمَّاهُ أَنْ يَزُدادَ عَبُهُ وحَمَّا، أو يرْدَادَ حُمَّاهُ أَنْ يَزُدادَ عَبُهُ وحَمَّا، أو يرْدَادَ حُمَّاهُ أَنْ يَزُدادَ عَبُهُ وحَمَّا، أو

وقَالَ الشَّافِيمِيُّ^(۱) لا يُفْطِرُ إلا إدا حاف الهَلاكَ على نفيهِ، أو على عُضوِهُ^(۱). وشُرِّلَ مالكُ عنِ الرَّجلِ يُمِيبُه الرَّمَدُ لشَّديدُ، والصَّدَاعُ المُعبِرُ، وليسَ به مَرَصِنَّ يُصْجِعُه، فقَالَ: إنه في شَغَةٍ مِنَ الإِفْطَارِ⁽¹⁾.

⁽٢) - ينظر - قاروحية التطاليسة للنوري [٢٦٩، ٢] - وقالتجم الواتاح في شرح السهاجة للنَّبيري [٣٣٨،٣]

 ⁽٣) وقع بالأصل: «مضوا، والعابث من العاء وارا، واوا، والشاء واجه

 ⁽٤) ينظر فالبوادر و بريادب على ما في بمدرت من غيرها من الأمهاب الابن أبي زيد القيروسي
 [٣٤/٣]

كُمَّا يَغْتُورُ فِي النَّيْمُم

وَتَحْنُ مَقُولُ. إِنَّ رِيَادَةَ الْمَرَصِ وَاشِدَادَهُ قَدُ يُفْصِي إِلَىٰ الْهَلَاكِ فَيَجِبُ الإخْتِرَارُ عَنْهُ

وَإِنْ كَانَ مُسَايِرًا لَا يَسْتَضِرُ بِالصَّوْمِ؛ فَصَوْمُهُ أَفْصِلُ وَإِنَّ أَفْطَرَ جَازَ؛

لما. قولُه تعالى: ﴿ فَمَ كَاتَ يَنْكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ هَبِدَّةٌ مِّنَ أَيَّامِر أُخَرَ ﴾ [بنر، ١٨١]. ولآيةُ بوطلاقِها تُبِحُ الإفطارَ لكلِّ مريضٍ } لِأَنَّهَا لَمْ تَخُصُّ مريضًا دونَ مريضٍ.

قوقد دُخلوا على ابنِ سِيرِينَ في رَمَصَانَ وهو يأكلُ، فاعُتُلَ بِوَجَعِ أُصَّبُعِه؟ ؟ إلَّا أَنَّ أَهلَ العِلْمِ لَمَّا أَجَمَعُوا على أَنَّ الفَرَصَ الذي لا يَصُرُّ معه الصَّوْمُ ، لا يُبِيحُ الإِفْطَارُ ؟ خُصِّ (أ) ذلكَ مِنَ الظاهرِ ، فَيَتِيَ حُكُمُ الآيةِ فيما عَدَاهُ على حالهِ ؟ وَلِأَنَّ الْحَامِلُ وَالنُّرُضِعَ يُبِحُ لَهِمَا لِإِفْظَارُ إِذَا حَافَى عَلَىٰ وَلَلِهِما ؟ دَفْعًا لَلْضَرَرِ عَمَهما ؟ وصرَرُ النَّفُسِ أَوْلَىٰ بِإِبَاحَةِ الإِفْظَارِ .

قولُه (كَمَا يَعْشَرُ فِي النَّيْشُمِ).

يعني: عبد الشَّابِعِيِّ لا يُجُورُ تَرُكُ استِعمالِ الماءِ للمُريِصِ و إلا إدا حاف على تَفْسِه أو على عَشْرِ منه و فحيئدٍ يحورُ له التَّيثُمُّ(")

وهندُنا، يَجُورُ له النَّيثُمُ بمجرَّد رِيادة المرص،

قولُه: (فَيَجِبُ الإخْتِرارُ صَهُ)، أي عنِ الإفصاءِ إلى الهلاكِ،

قولُه: (وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَا يَسْتَصَرُّ بِالصَّوْمِ ؛ فَصَوْمُهُ أَفْضَلُ) .

⁽١) وقع بالأصل النصية والنب من الماء واراء واواء وانتاء ووجه

 ⁽۲) ينظر الانحاوي الكبيرة للماوردي [۲۷۰۱]، والنجم انوهاج في شرح المنهاج؛ للدُّميري
 [224.1]

لِأَنَّ السُّفَرَ لَا يُعْرَىٰ عَى الْمَثَقَّةِ .

- Augustus - Da-

اعْلَمْ، أَنَّ المُسَافِرُ يَجُورُ له الصومُ كيف ما كانَ ؛ لَكَنْ إذا لحَقْتُه المشقَّةُ من الصَّوْمِ ؛ فالإفطارُ أفضلُ بالاتُفاقِ (* ١٣٥٠)، وإذا لَمْ تَلْحَقُه المشَقَّةُ ؛ فَسِنَا الصَّوْمُ أَفْضَلُ،

وعندَ الشَّافِعِيَّ: الإِمْطَارُ أَعِصَلُ (١٠).

أمَّا جَوَازُ الإِفْطَارِ: ولِمَا رَوَىٰ في الصحيح التحدِيُّ مُنْنَدُ إلى [١٠٠٠] السحيح الله المُنْظِرِ، وَلا المُنْظِرُ السِي قَالَ، ﴿كُنَّا لُمُنْظِرُ وَلَا المُنْظِرُ وَلَا المُنْظِرُ عَلَىٰ المُنْظِرِ، وَلا المُنْظِرُ عَلَىٰ المُنْظِرُ، وَلا المُنْظِرُ عَلَىٰ المُنْظِرُ، وَلا المُنْظِرُ عَلَىٰ الصَّائِمِ» (*).

له: مَا رُوِيَ فِي الصحيحِ أَيْصًا: مُشَكًّا إلى خَارِ شِ عَنْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي شَفَرِ، فَرَأَىٰ رِخَامًا وَرَجُلًا قَدْ طُلُّلَ عَلَيْهِ، فَالَ: امَّا هَدَا؟». وقَالُوا: صَائِمٌ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرُّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»

ولنا مَا رُوِيَ مِي الصحيحِ ، واللسن : مُسَدَّ إلى أبي الدَّرْدَاءِ قَالَ الحَرَّجُ اللهِ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ الاَحْرَجُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

 ⁽١) ينظر الجائمها في طف الإمام الشامعي، لنشيراري [٣٤٤] والتوسيط في استخدام عمرافي (١٥٧/٢].

⁽٢) أخرجه البحاري في كتاب انصوم، باب ثم نعب أصحاب لبي ﷺ مصهم بعضاً في العيوم والإفطار [رقم/ ١٨٤٥]، ومبدم في كتاب الصيام باب حوار العيوم والفطر في شهر رمصال للمسافر في غير معصيه إذا كان سفره مرحدين فأكثر، وال الأفضل من أفاقه بلا صرر أن يصوم، ولمن يشن عليه أن بفطر [رفم ١١١٨]، من حديث من عيمة نه

⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب الصوم بات فوت سبي ﷺ بمن طبل عبه واشتد النحر (بيس من البر الصوم في بسمر) [رفم ١٨٤٤]، ومسدم في كتاب الصيام بات حوار بعدوم و تعطر في شهر رمضان فلمسافر في غير معصيه إذا كان منفره مرحمين فأكثر، وأن الأعطال لمن أطاعه ملا ضرر أن يصوم، ولمن يشن عببه أن يفظر [رفم ١٩١٥]، من حديث حامر بن عبد الله يهي به

[174] فَجُعِلَ نَفْسُهُ عُلْرًا بِجِلَافِ الْمَرْصِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِفُ بِالصَّوْمِ فَشَرْطُ كَوْنِهِ مُفْصِيًا إِلَىٰ الْحَرَحِ،

وَقَالَ الشَّامِيمِيُّ عِنْهِ الْمِطْرُ أَفْصَلُ ؛ لِغَوْلِهِ صَلَّىٰ عِنْهِ : «لَيْسَ مِنَ الْبِرَّ الصَّيَّمُ في الشَّفَرِه .

يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ. أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِنَّةِ الْخَرَّ، مَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللهِ وَلِيْهِ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةً * .

فَعُيمَ أَنَّ الصَّوْمَ أَصِلُ، لِأَنَّهُ احتِبَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عَمَلٌ بِالْعَزِيمَةِ، والإطارَ رُخْصَةً، فالعَمَلُ بِالْغَرِيمَةِ أَوْلَىٰ مع اعتِقادِ الرُّخْصَةِ، كما في غَسْلِ الرُّخْلِ مع العَقادِ الرُّخْصَةِ، كما في غَسْلِ الرُّخْلِ مع المَشْع، ولا يَرِدُ علينا الفَصْرُ في الصَّلَاةِ ؛ فإنَّه أفضلُ مِنَ الإِكمالِ ؛ لِإِنَّ دَلْكَ رُحْصَةً إِسْفَاطٍ ، وهذا رُحْصَةً نَرْدِيهِ، وقد مَرَّ بيانُه في «شرَح الأصول» (١٠) .

وما رواهُ الشَّافِيمِيُّ عَلَيْسَ بِخُجَّةٍ عَلَيْنَا أَصَلًا ؛ لِأَنَّا نَقُولُ بِمُوجِبِهِ أَيْصًا ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي حَنَّ مَن لَجِقَهِ المَثَنَقَّةُ.

قولُه: (فَحُمل نَفْتُهُ عُلْرًا) ، أي: مَفْسُ السُّفَرِ

بِيانَهُ: أَنَّ الرَّحْصَةَ فِي الشَّفِرِ مُتَعَلَّقَةً بِعَجْزِ مُقَدَّرٍ، أُقِيمَ الشَّفَرُ مقامَه } لِأَنَّ [١-١٠٥/٠] النَّفَّقَةُ أَمْرُ باطِنَّ، كما غُرِفَ في الأصول، فلَمَّا كَانَ كدلكَ ؛ جارَ له الإِفْطَارُ بمجرَّدِ الشَّفْرِ؛ لَجِفَّ النَّنَقَةُ أَمْ لا، بِجِلَافِ المَرَصِ؛ لِأَنَّ الرَّخْصَةَ ثَمَّة مُتَعَلَّقَة بِحَفْيقةِ العَجْزِ؛ لِأَنَّ المَرَصَ الذي ينْفَعُه الاحْتِماءُ أَنَّ ، لا يُبِيحُ الإِفْطَارَ ،

أحرجه بيحاري في كتاب الصوم باب إذا صام أيام من رفضان ثم سافر أرفم و ١٨٤٣]، ومستم
 في كتاب الصيام باب التحيير في الصوم والمطر في السعر أرفم ١١٣٣]، من حديث أبي الدرداء

⁽٢) ينظر التَّبِين شرح الأحْسيكيِّ: للمؤلف [١/٨٤٥ - ٧٧ه].

⁽٣). يقال الختمي المريضُ الجباءُ ؛ إذا اسْع عن الطعام ينظر المحار الصبحاح؛ لأبي يكو للزاريء

وَلَمَا أَنَّ رَمَضَانَ الْعَمْلُ الْوِثْمَيْنِ فَكَانَ الْأَدَاءُ فِيهِ أَوْلَىٰ ، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولُ عَلَى حَالَةِ الْجَهْدِ.

وَإِنْ مَاتِ الْمَرِيضُ والْمُسَافِرُ وهُما على حالهِما؛ لَمْ بِلْرِمْهُما الْقَصَاءُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُدْرِكَا عِدَّةَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

وَلَقُ صَبِعٌ الْمَرِيضُ وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ثُمَّ مانا؛ لرِمهُما الْمُصَاهُ بِعَدْرِ الصَّحَةِ وَالْإِقَامَةِ؛ لِوُجُودِ الْإِدْرَاكِ بِهَذَا الْمِقْدَارِ،

فلهذا لَمْ يَجُزِ الإِفْطَارُ بِمُجرَّدِ المرّحي؛ ما لَمْ يكن صَوْتُه تُعْمِبُ إلى الحَرَحِ قولُه: (أَفْضَلُ الْوَقْنَيْنِ)، أرادَ بهما: خارِجُ رَمَصَانَ، وداحِلَ رَمَصَانَ.

قولُه: (وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَىٰ خَالَةِ الْجَهْدِ)، لي: الدي روَاهُ الشَّفِيمِيُّ مَحمولٌ على حالةِ المَشَقَّةِ.

والحَهُدُ _ بِفَتِحِ الجِيمِ _: النَشَعَّةُ .

قولُه: (وَإِنْ مَاتَ الْمَرِيضُ والْمُتَاثَرُ وَهُمَا عَلَى حَالِهِمَا ، لَمْ يَلْرَمْهُمَا الْقَضَاءُ) ، أي: مات المَرِيضُ في حَالِ الْمُرَصِ، وَالْمُتَاثِرُ فِي [حَالِ] [[السَّقَرِ، وإنَّما لَمُ يلْزَمْهِمَا الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ شَرُطَ وُجُوبِ الأَدَاءِ بِدِراكُ عَدَّة مِن أَيَامٍ أُخَرَ بَالْعَشَ، عَلَمْ يخْصُل الإِذْراكُ؛ فَلَمْ يَلْزَمِ القَضَاءُ

قولُه: ﴿ وَلَوْ صَبَّ الْمَرِيصُ وَأَقَامُ * * الْنُسَاءُ ثُمَّ مَاتًا؛ لَرِمَهُمَا الْقَصَاءُ بِقَلْدٍ الصَّبَّةِ وَالْإِقَامَةِ ﴾

^{= [}ص/۸۲/مادة: حسن]

 ⁽۱) ما پین المعقوضین ریاده می فت ای و درای و درای و دت ای و دمه

 ⁽٢) وقع بالأصل عار أيّامًا وانبئيت من عمدا، وقره، وقوه، وقاسا، وقامه، وهو الموافق لما في قالهداية المشرّفيناني [١٢٤/١].

ول عابد تبيان الله

وهكدا أحات في الأشل! أيضًا؛ لِأنَّ وُخُوبَ الفَضَاءِ مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ إدراكِ العِدَّةِ، فوحَبَ بقَدْرِ الإدراكِ، وهذا هو ظاهِرُ الرُّوَايَةِ عن أصحابِنا.

وَذَكُرُ الطَّحَاوِيُّ فِي هَذِهِ النَّسَالَةِ خِلافًا؛ فَقَالَ: وَلَوْ رَالَ عَنْهِ الْخُذُرُ، وَقَدَرَ على قضاءِ البعضِ دُونَ البعصِ؛ فإنه ينظرُ: إنْ قضَىٰ فيما قَدَرَ، وَلَمْ يُقَرِّطُ فيهِ، ثم ماتَ؛ فلا يلُرَثُه قصاءُ مَا يَقِيَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدُرِكُ مِن وقُتِ قَصَاتِه إلَّا قَدْرَ مَا فَصَى،

وإنَّ لَمْ يَضُمُ فِما قَدَرَ عليهِ حَى ماتَ ؛ وجَتَ عليه قَضاءُ الكُلَّ ، [فكانَّه قَدَرَ على قَصَاءِ الكُلَّ إَنَّ مَا قَدَرَ يَصْلُحُ على قَصَاءِ الكُلِّ إَنَّ مَا قَدَرَ يَصْلُحُ على قَصَاءِ الكُلِّ إِنَّ مَا قَدَرَ على قَصَاءِ العَمْ اليومِ الأَوْلِ، واليومِ الوسَطِ، واليومِ الآخرِ، فلمَّا قَدَرَ على قضاءِ العَصْرِ؛ فكانَّه قدرَ على قصاءِ الكُلُّ ولَمْ يَصُمِ، وليسَ كذلك إذا صامَ فيما قدر العَمْ بِالصَّوْمِ تعينَ آنه لا يَصْلُحُ فِه قَصَاءُ يومِ آخرَ .

وقَالَ مُحَمَّدٌ لا يَمْرَمُه القَصَاءُ إِلَّا مِقْدَارَ مَا قَدَرَ عَلَيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَ أَدْرَكَ مِقْدَارَ دَلكَ ، طَمَّ بِلْرَمْه عَيْرُه ، ولَمْ يَذْكِرِ الاحتلاف في «العسوط» ، وأحاب على الاتّعاقِ مثّل قولِ مُحَمَّدٍ هِي . كذا قَالَ الإمامُ لأَسْبِيجَابِيُّ هي قشرح الطّحَاوِيُّ (٤) ، وأثبت الطّحَاوِيُّ الاختلاف بيهم ، وأنكر كثيرٌ مِن أصحابِها صحّة الحلاف بيهم .

قَالَ أَبُو بِكُمِ الجَصَّاصُ الرَّازِيُّ ١٢٠٨٠ (المدا الحلافُ الذي دَكَرَه أَبُو جمعرِ الطَّحَادِيُّ، لا بغرِفُه عَنهم؛ بلِ المَشْهُورُ مِن قَولِهم جَمِيمًا؛ أَنَّهُ لا يلزَمُ إلَّا

⁽١) ينظر (الأصل بمعروف بالمبسوطة لمحمد بن الحس الشياس (٢٣٢ - ٢٣٢] -

⁽٢) ما بين المطوفين رياده من فعناء وفراء وفوف وفعناء وفوة

 ⁽٣) ما يبي المطوفين: ريادة من افعاء وقراء وقراء وقتاء وقماء

 ⁽٤) ينظر اشرح الطحاوي، للأسبيجابي (٥٥٥) محطوط بمعهد المحطوطات تحت رفع ٨٨

🐗 غاية البيان 🐎

نَصَاءُ مَا أَدْرَكَ»⁽¹⁾،

وقَالَ صِاحَبُ التحقة»: «دَكَرَ الطَّحاويُّ هذه المِسألة على الاحتلاف، ثم قَالَ(٢): «وهذا غَلَطُّ»(٢).

وقَالَ صاحبُ «الهداية»: (دَكَرَ الطَّحادِيُّ بِيهِ جلاقًا) ثم قال (ولَيْسَ بِصَحِيحٍ).

وقَالَ صاحبُ اللإيضاعِ "أَنْ والصَّحيحُ أَنْ لا خلاف هاها ، وإيما الجلافُ في النَّذْرِ ، فإنَّ المَرْيِصَ إذا قَالَ ﴿ للهِ علَيَّ أَنْ أَصُومَ شَهْرًا ﴾ ، فصاتَ قبل أنَّ بصِحَّ ؛ لَمْ يلزَمْهُ ، وإنْ صحَّ يومَّ واحدًا ؛ لَرِمَه أَنْ يُوصِيَ بجَميعِ الشَّهْرِ في قولِ أَبِي حَبِيعَةَ وأبي يُوسُفَ .

وقَالَ مُحَمَّدٌ: يِنْرَمُه بِقَدْرِ مَا صِحَّ ؛ لِأَنَّ إِيجَابَ الصَّدِ ' مُقْبَرٌ بِإِيجَابِ اللهِ تعالى، فصارَ كقَضَاءِ رَمَضَانَ^(٧).

وأمو حَبِيفَةَ وأبو يُوسُفَ يَقولانِ: بأنَّ وُخُونَ الأَذَاءِ • ١٠٠٠ مَ أَمُصَافُ إلى وقُتِ الصحَّةِ، فصارَ كالصَّحِيحِ إذا قَالَ، فاللهِ علَيَّ ضَوَّمُ شَهرِهِ ؛ بلْرَمُه أنْ يُوصِيَ به ؛ لِأَنَّ الكلَّ وَجَبِ في دِمَّتِه ، فَوَجَتَ علمهِ تَعْرِيعُ دِثْتِه بِالْخَلَفِ، وهو الهِدْيَةُ إذا

⁽١) ينظر الشرح محصر الطحاوي؟ للجماص [٢٥٤]

⁽٣) أي صاحب دالتحدة

 ⁽٣) ينظر التبحيد لمفهادة لعلاء بدين استرقدي [٣٦٠ ١]

^(£) أي: صاحب (الهداية)

 ⁽a) ينظر ' االإيضاح ا الكرماني (6/4)

 ⁽٦) وقع بالأصل. ((لعبد) والمثبت من (ف) والرأ، وقواء وقت ا، وقعا

 ⁽٧) والراحيج أنه يقرمه الإبصاء بالكل إدا مع يدرك عده من أباء أحر كما هو هول محمد علي روايه
 الإمام مطحاري ينظر ١٤٧يصاح ا إلى٩٧ [١٩٠٥] ، اهتج القدير ا [٣٨٣]

وَمَائِدَتُهُ ۚ وُجُوبُ الوَصِيَّةِ بِالْإِطْمَامِ. وَذَكَرَ الطَّخَاوِيُّ ﷺ فِيهِ ؛ خِلَامًا بَيْنَ أَبِي حَبِيغَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ .

عجَرَ عنِ التَّغْرِيعِ بِالْأَصْلِ، فأمَّا في صَوْمِ رَمَضَانَ؛ فَالْوُجُوتُ مُؤَجِّلٌ إلى حينِ القُدْرَةِ ''، فِيقَدْرِ مَا يَقْدِرُ يطهَرُ الوُجُوبُ.

فَأَقُولُ: لا مَعْنَىٰ لا مَكَارِهُمْ عَلَىٰ الشَّيخِ أَبِي جَمَعَرِ الطَّخَاوِيُّ ؛ لِأَنَّهُ مَمَا لا يُتَّهَمُّ في عَرَارةٍ عِلْمِهِ، واجتهادِه، ووَرَعِه، وتقلَّمِه في مَعرفةِ المذاهبِ، وقد وُلِدَ سنةَ ثمانِ وثلاثينَ ومِتَتِينِ، وتُوفِّي سنةَ إحدَىٰ وعِشرينَ وثلاثِ مِثَةٍ، كذا قَالَ أَبنُ الجَوزِيُّ في كتابِ: والانتصارة(").

وأمه لا شكَّ قد ذَكرَ الخِلافَ بِهَهم، بعدَ أَنْ ثَبَتَ عندَه، وقد بيَّنَ وجُهَ الحلافِ أَيصًا ، ثمَّ إِدَا أَنكرَ الحلافَ جماعةٌ شَنُوا بعدَ الشيخِ أَبِي جعفرِ الطَّخَاوِيُّ بكثيرٍ مِنَ الزَّمَانِ، باعتِبَارِ أَنَّ الحِلافَ لَمْ يَبلُغُهم ؛ فذاك ليسَ بحُجَّةٍ لهم عليهِ ؛ لأَنَّ جهلَ الإنسانِ لا يُعْتَبرُ حُجةً على عبره، فإنْ شَكَكُتَ في أَمْرِ الشيخِ أَبِي جَعفرِ الطَّخَاوِيُّ ؛ فانظرُ في كتابِ: قَشرُح الآثار) ، هل تَرَى له نظيرًا في سائرِ المذاهبِ ، فصلًا عن منْفَيِنا ؟ فما أَضْدَقَ مَن قَالَ قَدَد بَيْنَ الصَّبُحُ لِذِي عَيْنَيْنِ (") .

قولُه: (وَفَائِدَتُهُ: وُجُوبُ الوصيَّة بِالْإِطْعَامِ)، أي: قائدةً لرُّومِ الْقَصَاءِ بقدُرِ صِحَّةِ المَريض، وإقامةِ الشَمَائِرِ،

⁽١) لفوله تعانئ ﴿ مَهِدةً بْنَ أَيَّاهِ أَخَر ﴾ كنا جاء في حاشية الام،

 ⁽٣) الظاهر أنه يقي كتاب فالانتصار لإمام أنمه الأعمارة لسبط ابن الجؤري، وما علمناه مطبوعًا،
وتُوحد عنه سبحه حطيّة في المكتبه الأصفية بحيدر آباد بالهند (رقم ٢١٦٠)، وعملها بسبحة مُصوَّره
في معهد المحطوطات الدربية يمصر (رقم ٤١٤)

وقه أيضًا ؛ قالانتصار والترجيح للمذهب الصحيحة وقد طُبع فديمًا في رسانه متوسطه، و قد طالعه، كله قدمٌ بجد فيه ما ينفله المؤلفُ هـا، والأفرب أنه بقيه من كتابه الأول

⁽٣) - هذا مَثَلَّ شهير يُشْرَب للشيء يغُلهر بعد النسرة النظر الحمهرة الأمثال؛ لأبي هلال العسكري [٢٧/١]

إِنَّمَا الْحِلافُ فِي النَّذْرِ، وَالْعَرْقُ لَهُمَا أَنَّ النَّذَرَ سَبَتْ فَيَطْهَرُ الْوَحُوثُ في حَقِّ الْحُلْف، وَفِي هَذِهِ الْمَشْأَلَةِ النَّبِثُ إِذْراكُ الْعَذَّةِ فَيَنْفَذَرُ بِغَدْرِ مَا أَذَرُك،

وقَضَاءُ رَمضان إنْ شاء فَرَقَهُ، وإنْ شاء تابعهُ، لإطْلاق النَّصَ، لَكِنَّ الْمُسْتَحَتَّ الْمُتَابَعَةُ مُسَارَعَةً إِلَىٰ إِشْفَاطِ الْوَاجِبِ

وُجُوتُ الوَصِيَّة بِالْإِطْعَامِ: يغبي ردا أَرْضَىٰ يُودِّي الرَصِيُّ مِن ثُلْتِ ماله ، لكلِّ يومٍ مِسْكَيْنًا، بقَدْرِ ما يجِبُ في ضَدَقَةِ الفِطْرِ، وإنْ لَمْ يُوسَى وتبرَّع الوَرْقَةُ و الكلِّ يومٍ مِسْكَيْنًا، بقَدْرِ ما يجِبُ في ضَدَقَةِ الفِطْرِ، وإنْ لَمْ يُوسَى وتبرَّع الوَرْقَةُ و جارَ ، وإنْ لَمْ يتبرَّعُوا لَمْ يلزَمْهِمُ إِلا ١٠٠٠ م الأَذَاءُ، بل يَسْقُطُ في حَكْمِ السَّبِ ، وهذا عندَما ؛ حلاقًا لِلشَّاوِمِيُّ ، كما سيَجِي ، بعدَ هذا ،

قُولُه: (فِي حَقُّ الْحَلَفِ)، وهو الهِذْيَةُ بِالْإِطْعَامِ.

قولُه: (وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاهَ فَرَقَهُ , وإِنْ شاءَ تائعهُ ، لإطلاق النَّصُ) ، وهو قولُه : (وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاهَ فَرَقَهُ , وإِنْ شاءَ تائعهُ ، لإطلاق النَّصَى) ، وهو قولُه تعالى: ﴿ مَيْدَةُ مِنْ أَيَّالِمُ لَحَرَ ﴾ [البرد ١٠٥٤] ، وهدا لإنَّ اللهُ تعالى نَمْ يُقَيِّلُ بالنَّامِعُ ، بل أَطْلاق ، نكل يُستختُ التَّنَائِعُ ولتُقريقُ بعُكُم الإطلاق ، نكل يُستختُ التَّنَائِعُ لللهُ الرَّعَةِ فِي إِسقاطِ الوَاجِبِ (1) .

ولا يُقَالُ: يبيغِي أَنَّ لا يَجُورَ التَّمرِيقُ أَصْلًا؛ نقراءةِ أُنَيُّ العِمَّةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَنَابِعَاتِ، (٢٠)، كما لَمْ يَحُرِ التَّمرِيقُ في كَمَّارَةِ اليَّمِيرِ؛ نقِر مَهِ ابنِ مَسْعُودِ عَلِيَّا

 ⁽۱) أي من ثلث مائه بعد بجهيره وإبداء ديونه فنو رادب الفدية عن الثنب لا نجب الرائد إلا بوحاره
لو رث ينظر قالبحر الرائرة [٢٠١٦]، فجائبة اس عبدين ق [٢٠٢٦].

 ⁽۲) هال الشيخ أبو بكر عدادن ما بدون بن الآية عنى حوار قصاء رمضان معرفاً من ثلاثة أوحة أحدهما
 ان فولة ثمانى ﴿ فِيدِدُ مَن أَنِ بِر ﴾ [العرف ١٨٥] عد أوحب عضاء في أيام مدكوره عير معينه
 وذلك بغنصي جوار فصائه منفرفاً بنظر الأحكام القرآنة لنجمياهن [۲۶۸]

⁽٣) - ينظر: ١١٤كشافة للرسطتري [٢٢١/١]٠

⁽٤) - أخرجيه هيد الرزاق في مصنعه برقم (١٦١٠٢)

وإِنْ أَخْرَهُ حَنِّى دَحَلَ رَمِصَانٌ آخَرُ صَامَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ فِي وَقَٰتِهِ، وَقَطْمِئُ الْأَوْلَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقُتِهِ، وَقَطْمِئُ الْأَوْلَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقُتِهِ الْفَصَاءِ.

وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وُحُوبَ الْمَصَاءِ عَلَىٰ التَّرَاحِي، حَتَّىٰ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ

لِآمَا نَقُولُ فَرَاءَةُ أَنِيُّ لَمَّا لَمْ نَشْهِرْ، كما شَتَهِرَتْ قراءَةُ اسِ مَسْعُودٍ ؛ صارَتْ كخَبَرِ الواحِدِ، فَلَمْ يَجُرِ الرِّيَادَةُ عَلَىٰ النصُّ ؛ لِأَنَّهَ تَسْخُ ، وقد بيَّنَاه في شرَّحِ الأُصولِ! '

وَرَوَى الشيخُ أَبُو الخَسَنِ الكَرْخِيُّ: عَلَى جَبِرِ: أَنَّ رَجَلًا سَأَلَ النَّبِيَّ عَلَىٰ تَقْطِيعٍ فَصَاءِ رَمَصَانَ فَعَالَ رَسُولُ لَهِ ﷺ عَلَىٰ الْذَلِكَ إِلَيْكَ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَىٰ أَخَدِكُمْ دَيْنَ فَقَصَاءُ اللَّرْهَم وَالشَرْهَمَيْنِ ('')، أَلَمْ يَكُنُ قَضَاءً ؟ * . قَالَ: نعمُ .

قولُه: (وإنَّ آخَرُهُ حتَّى دحل رَمصانٌ آخَرُ صَامُ النَّانِي)، ينتَغِي أَنَّ تُنَوَّنَ النونُ مِن قولِه: (رَمَعَمَانُ آخَرُ)؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُنْصِرِفًا؛ بكريه نكِرةً، أَلَا تَرَىٰ أَنه وصَمَه بالنَّكِرةِ.

ولهذا إذا قُلْتَ: قجامِي عُمَرُ، ورأَيْتُ عُمَرًا آحَرَا ، يَكُونُ الثَّانِي [٢٠٠٩/١] مُصَرِفًا؛ لأنك نكَّرُتُه، وقد عُرِف (١ ١٣٧هـ، في النَّحوِ،

وإنما يَشْتَعلُ بِصَوْمٍ رَمَصَانَ النَّانِي أَوَّلًا ؛ لقولِه تَعالَىٰ. ﴿ فَمَنَ شَهِدَ مِسَحَمُمُ ٱلنَّسَهُرَ طَلْيَصُدَهُ ﴾ [المرم ١٨٨]، فكانَ الوقْتُ للدسي فيصوعُه، وإسما يقصى الأوَّنُ

⁽١) ينظر الأثبين شرح الأخبيكين المدون ا ١/١٨٥ - ١٩٥١ إ

 ⁽٣) وقع بالأصل الوائدرهم؛ والبثيث من الداء، وقراء، والداء، والداء

 ⁽٣) أخرجه الدرقطني في السندة [٢٩٤]، هن حدير بالله به
 قال الدارقطني اللايكيات التميلاة البحر الابدر المسيرة لابن السلمن [٥٠ ٧٢٢].

والْحاملُ والْمُرْصعُ إذا حافتا على الْفسهما أوْ ولدَّنهما ، أَفْطَرِنا وقضنا ؛ دَلْمًا لِلْخَرَجِ مَ

بغده ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ في دِئْتِه ، فلا بُدَّ مِن الإسقاطِ بِالْقَصَاءِ ، كما في سائرِ الجاداتِ ، ولا مِذْيَةَ عليهِ ، وهذا عـلَمَا^(١).

وعبدَ الشَّافِعِيِّ: عليهِ النِّلْيَةُ (١٠٠٠

لنا: قولُه تعالى: ﴿ مَيِدَةً بِنَ أَيْبَامِ أَحَرَ ﴾ . وهذا لأنَّ فَ تعالى أَوْجَتُ القَصَّاءُ حَاصَّةً لا الهِدْيَةَ ، فلا يَجُورُ ريادةُ الهِدْيَةِ ؛ وَلِأَنَّ كُلُّ مَنْ لَوْمَهِ القَصَّةُ ، لا بِلْرَمُهِ الْهِدْيَةُ إِذَا قَدُرُ عَلَىٰ القَصَّاءِ ،

أَصْلُهُ: إذا قَصَىٰ في النَّةِ الأُولَىٰ، بِحِلَافِ الشَّيْعِ الْعَاتِي ، حَيْثُ تَحِتُ عليهِ العِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لِبَسَ بِقَادِرٍ على القَصَّاءِ، وَلِأَنَّ اللهُ تعالى أَوْجَتَ القَصَّاء مطلقَ على الوقْتِ، والأَمْرُ المُطْلَقُ لا يُوجِتُ العَرْز، بل يُوجِتُ التَّرَاجِي على ما هوَ الصّحيحُ الوقْتِ، والأَمْرُ المُطْلَقُ لا يُوجِتُ العَرْز، بل يُوجِتُ التَّرَاجِي على ما هوَ الصّحيحُ مِن مدهبِ أصحابِها ؛ جلاهًا لنشّيعِ أبي الحسر الكَرْجِيُّ ، مكلُّ وقَبِ فضى فيه يحرحُ عن العُهدةِ ؛ لإطلاقِ الأَمْرِ، ولهذ كَانَ له أَنْ يتطوَّعَ ، علو كَانَ مُوجِتُهُ العَوْرَ ؛ يَحْرَحُ عنِ النَّهُدةِ ؛ لِأَنَّه يلزّمُ التَّاجِيرَ جِيئَدِ،

قولُه: (وَالْحَامِلُ وَالْمُرْصِعُ إِذَا خَافَنَا عَلَى أَنْفُسَهِمَا أَوْ وَلِدِيهِمَا - أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا ؛ ذَفْمًا لِلْحَرِج).

العَاملُ. هيّ التي في يطبِها ولدُّ،

 ⁽١) ينظر (١٩١٥ من و (٢١٨/٢) ، ٥ بيسوسة لنسر ضني (٣ ٩٧) ، ٥ ددائج الصنائع ٥ (٣ ٩٩) ، ٥ ييين المقائل ٥ (١٩٣/٣) ، ١٥ ليمر الرائل ٥ (٢٠٩/٢)

⁽٣). ينظر: «النفاوي الكبير» نصاور دي (٢٥١٠). وقروضه الطانين» لمووي (٣٨٤-٢)

 ⁽٣) ينظر (المبول البردوي) [من ٤٨] ، المصوب السرحسي؟ [٢٦] ، الكشف الأسرار شرح أصوب البردوي) [٢٥٤]

وَلَا كُمَّارَةً عَلَيْهِمًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْطَارٌ بِمُذْرٍ .

وَالْمُرْضِعُ: هي التي لها لَبَنَّ،

ولا يَجُورُ إدحالُ الناءِ في آجِرِهما، كما في حائصٍ وطالِقٍ؛ لِأَنَّ ذلكَ مِنَ الصَّمةِ الدينةِ لا الحادِثةِ، وللبَصْرِئِينَ في محوِ دلكَ مدَّهبانِ:

مَدْهَبُ النَّحَلِيلِ مَمْفَى النَّسِ ؛ كَلَايِنِ وَتَامِرِ (١) ، بِمَعْنَى ' ذَاتِ حَمَّلِ ، وَذَاتِ إِرْضَاعٍ ، وَذَاتِ النَّسِ ، وَذَاتِ طَلَاقٍ . [رُضَاعٍ ، وَدَاتِ اللَّهِ مَا يَعْمِي ، وَدَاتِ طَلَاقٍ .

ومَذَهَبُ سِيبَوَيهِ مُؤَوَّلُ بإنسانٍ، أو شيءِ حامِلٍ، أو حائضٍ، وكذا في الباقي، وإدا أُرِيدَ الخُنُوثُ: يَجُورُ إدحالُ الناءِ، بأنَّ يُقَالَ: حائِصةٌ الآنَ، أو غذًا؛ فاههمُ،

وفي كتابِ الإصلاح؛ عنِ الفرَّاءِ^(۱): يُقَالُ: هذِه امرأةٌ حامِلٌ وحامِلةٌ؛ إذا كَانَ في بطُنِها ولَدٌ، فمَنْ قَالَ. حاملٌ؛ قَالَ: هذا نفتٌ لا يَكُونُ إلا للمؤسَّثِ، ومَن قَالَ: حامِلةٌ؛ بَنَاهُ على حَمَلَتْ ^(۱).

وإسما جارَ الإِنْطَارُ لهما؛ لدفع الخَرْحِ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُ عُلَيْكُمُ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُ عُلَيْكُمُ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُ عُلَيْكُمُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا أَنْهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ وَالْمُسَافِرَ. الإِنْطَارِ، ويُرْجَىٰ لهما الفَصَاءُ، فأَشْبَهُنا المَربِصَ وَالْمُسَافِرَ.

قُولُه: (ولا كَمَّارة علَّيْهِما؛ لأنَّهُ إِنْطَارٌ بِمُثْنِ).

(٣) ينظر: اإصلاح المنطق؛ لابن السكيت [ص/ ١٦]

⁽١) لَا بِي وَتَامَر بِاتَّ مَعْرُوف يَقِيسَ عَبِهِ النحويون والنعويون ما كان على اسم فاعل

 ⁽٣) العرّاء هو يحين بن رياد الديدمي أبو ركرياء، المعروف بالعراب إمام الكوهيين، وأعدمهم بالمحو واللغة وهون الأدب من كتبه «المقصور والمستودة» وهمعاني الفرائة (بوفئ منه ٢٠٧هـ)
 ينظر «تاريخ بعدادة للمطيت البعدادي [٢٩٤/١٦]، وقيعية الوعاة، للسيوطي [٣٣٣/٣]

ولا فلاية هليهما ؛ حلافًا للشَّاهِيِّ فِيمًا إِنَا خَافَتُ عَلَىٰ الْوَلَدِ، هُوَ يَغْتَبِرُهُ بِالشَّيْخِ الْفَائِي،

وَلَنَا أَنَّ الْمِدْيَةَ بِحِلَافِ الْفِبَاسِ فِي النَّبْحِ الْعَاسِي، والْعِطْرُ بِسَبَبِ الْوَلَدِ

جوابُ سؤالٍ؛ بأنْ يُقالَ يُنْجِي أنْ يجِب على الحمل والْمُرْصِع الكَمَّارَة. على قياسِ مُذَهِبِكُمْ؛ لأنكمْ تُوجِبُونَ الكَمَّارَةَ فِي الأَكُلُ والشُّرْبِ عَمَدًا

المُقَالُ في جَوابِه : نحنُ لا تُوجِئها إذا كَانَ الإِفْعَارُ بِشُلْدٍ ، وهما أَصْلَرَتَا بِعُنْدٍ ؛ فلا تجِتُ الكُمَّارَةُ ،

(ولا فِذْيَةً ؛ حِلامًا لِلشَّافِعِيُّ)، صِما إذا خَامَتْ على الولْدِ

يعني: إدا حافَتِ الحَامِلُ أو المُرْصِعُ على نَصْبِها؛ لا تَجِبُ المِنْيَةُ بالاتفاقِ، وإذا حافَتْ على ولَدِها فأنطَرَتُ؛ يجِبُ الغَفَاءُ وَالْفِلْيَةُ عَندَ الشَّافِييِّ.

قَالَ في ﴿شَرَحِ الْأَقْطَعِ ﴿ ''َ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: عليهِما الْفِئْنَةُ غَوْلًا واجِمَّا في المُرْضِعِ ، وله قَولانِ في الحَامِلِ ('').

له: أنَّ مَنفعة الإِفْطَارِ حَصَلَتْ للشَّحَصَيْرِ، للأُمُّ والولَدِ (- ١٠٠٨ م)، فالقصاءُ لَنَفْعِ الأُمُّ، وَالْمِدْيَةُ لَنْفِعِ الولَدِ، والولدُ عاجِرٌ عنِ الصَّوْمِ، فنجِتُ الهِدْيَةُ، كما تَجِتُ على الشَّيْخِ الفَايي

لما * أنَّ العِدْيَةَ ما قائتُ مقامُ الشيء؛ كفوله تُعالَى ﴿ وَهَرَبُنَهُ بِدِبْتِجِ عَطِيمٍ ﴾

 ⁽¹⁾ ينظر الاشراح الأفطع الأبو عمر الأفطع الجمعي [١٥٦] وهو شرح عنى من القدوري معطوط إذا إذار الكتب المصرية (رقم ٣٦٨ فقه حنص ٢٤٢٩ عام)

 ⁽٣) تحقيق مذهب الشاهعي أداء في بعث البسألة ثلاثة أقرال في اعديه عنى المرضع دول المحامل إدا حافظ من نصوم على دولد وأظهر عدد الأقرال أنها بحث، والثاني استحث، والثالث تبجب على المرضع دول بحامل ينظر الالوسيط في استحث للعرائي [٣ ٥٣ ٤] وقروضة الطابيس ٥ دندووي [٣٨٣, ٢] وقابيحم نوهنج في شرح السهاج؟ بتدّميري [٣٤ ٠ ٢]

لَيْسَ فِي مَعْنَهُ؛ لِأَنَّهُ عَاجِرٌ تَعْدَ الْوُجُوبِ، وَالْوَلْدُ لَا وُجُوبِ عَلَيْهِ أَصْلًا.

وَالنَّسَيْخُ الهامِي الَّذِي لَا يَقْدَرُ عَلَى الصَّبَامِ يُفَطَّرُ ، ويُطْعَمُ لَكُلَّ يَوْمٍ مِسْكَلِنَا كُمَا يُطْعِمُ فِي الكَمَارَاتِ. وَالأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ نَمَالِي ﴿ وَعَلَى ٱلْذِينَ يُطْيِقُونَهُ . وَذَيَةً طَكَةُ مِسْحِيِدِ ﴾ [عرب ١٠]

﴿ يَسَامَاتَ ١٠٠﴾. يَعْمَى ۚ أَقْمَنَاهُ مَقَامَهُ فِي اللَّبْحِ ۚ وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَهِيدَيَةٌ بِنَ صِيَامٍ ﴾ [البنر، ١٩٦]، أي: قامَ مقامَ الحنْقِ حتى يَصِيرَ كَأَنَّهُ لَمْ يكن.

﴿ فَإِذَا عَرَفْتُ هَذَا قُلْمًا لَا يَجُورُ الجَمْعُ مِنَ القَصَاءِ وَالْإِطْعَامِ ؛ لِأَنَّ الهِدْيَةَ قائمة مَمَامُ الشَّيءِ ، والْإِطْعَامُ إِنما يَكُونُ فَاتَمًا مَمَامُ الصَّوْمِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنِ الفَصَاءُ ، كما مي الشَّيْحِ الفَانِي ، وهاهما يحِثُ عليهما القَصَاءُ ، فكيفَ يجِبُ الْإِطْعَامُ ؟

وقياسُ الشَّاوِمِيُّ على الشَّيْخِ الفَانِي ضعيفٌ؛ لوجودِ العارِقِ بينَ المَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عليهِ، وهذا لِأَنَّ (١٠٠٠هـ) الشَّيْحَ العَانِي وجَبَ عليهِ الصَّوْمُ، ثمَّ عَجَرَ قوجَيَتِ العِدْيَةُ، والوَلَدُ لا وُجُونَ عليهِ أَصْلًا، فكيفَ تجِتُ عنه الفِدْيَةُ ؟

قولُه: (والشَّيْحُ العالي الَّذِي لا يَقْدِرُ على الصَّيَامِ يُقْطِرُ ، وَيُطَعِمُ لِكُلُّ يَوْمٍ مِشْكَيْنَا كُمَا يُطْعَمُ فِي الْكَفَارَاتِ (*)

يعي، يُطْعِمُ لكلُّ مِسكينِ نصْف صاعِ مِن بُرُّ، أو صاعًا مِن تَخْرِ، أو شَعيرٍ ؟ الأَنْهَ صَدَقَةً مُفَدَّرَةً، فلا يَخُورُ النّصانُ عن يضعب صاع، كما في كَمَّارَةِ الأَدَىٰ ·

وأرادَ بالعانِي. الدي فَبِيَّ تُواهُ.

قولُه: (وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهِ تَعَالَىٰ ﴿ وَعَلَى أَلَدِينَ يُطَيِقُونَهُ. هِذَبِيةٌ طَعَامِ يَشْعَكِينِ ﴾ [القرد ١٨٦])،

 ⁽١) وقع بالأصل في الكفارة والمثب من قصاف وقراف وقرف وقاسة ، وقامة وهو الموافق بنا في قالهداية المرجياني [١٣٤٠]

أر عاية البيان خ

قَالَ فِي ﴿ الْإِيضَاحِ ﴾ واشرح الأقطع» ﴿ * أَخْبِعِ السَّلْفُ عِنَى أَنَّ الْسَوَادِ بِالأَيَّةِ الشَّيْخُ الفَّانِي ،

وهي دعوى الإجماع طَلَرُ هِمدي، لأَنَّ الرحل في بدّه لإسلام كال مُحيَّرٌ. إنْ شاءَ صامّ، وإنْ إن ١٠٠٥م، إشاءَ أَنْفَرَ وأَفْعَم مكن كلّ يوم منكل، لأَنَّهُ كن يَشَقُ عليهِمُ الصَّوْمُ؛ لعدم اعْتِيادِهم بدلك، فَرْخُص لهمْ لإنْفارُ والإفعام، ثم سختُها الآيةُ التي بعدّها؛ وهو قولُه تعالى، ﴿فَمَن شَهِدَ مِحْمُهُ لَلْشَهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البنرة: ١٨٥](٢).

أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا رَوَىٰ البُخَارِيُّ: عَنِ ابِنِ نُمَيْرِ عِنِ الأَغْمَشِ عَى عَشْرِو بْنِ مُرَّةً قَالَ. حَدَّثَمَا ابْنُ أَبِي لَيْلَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَاتُ محملٍ ﷺ فَتَوَلَ رَفْصَالُ فَشَقَّ عَلَىٰ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْكَيْنَا تَرَكَ الصَّوْمَ بِمَنْ يُعِيقُهُ، وَرُحْصَى نَهُمْ عِي دَلِكَ، فَنَسَخَتُهَا: ﴿ وَإِنْ تَصُومُوا حَيْرٌ لِنَصُمْ ﴾ فَأُمِرُوا بِالصَّوْمِ، "

وَرَوَىٰ البُّحَارِيُّ أَيْصًا: عَنِ ابنِ عُمَرَ وَسَلَّمَةً بْنِ الأَكْوَعِ ، قَالَا: نَسْخَتُها ﴿ شَهْرُ

 ⁽۱) ينظر الأيضاح بتكرماني و ٩٤ محطوط ندار الكتب المصرية رفم ٤٨٦٤١ شرح الأصبع و ٢٥٦ محطوط يدار الكتب المصرية رقم ٣٦٨ فله حنين

 ⁽٣) رده العيمي بأن الآية وإن وردب في الشيخ نفائي كند دفت به بعض تستف فضاهر، وإن وردب
في التحيير فكدلث لأن السنخ بند ينت في حلى العاجر على الصواء، فيتفي تسبخ بدني على حاده،
 كما كان، يتظر: البناية شرح الهداية (٨٤/٤)

 ⁽٣) علقه البحاري في كتاب تصوم الله ﴿ وعلى أبارد يويتونه يدينة ﴾ [رهم ١٨٤٧] ، ووصعه أنو بعين الميم الأصبهائي في التسبحرج على بحاري؟ ، ومن طريعه بن حجيز في فيعين العلين الله ١٨٥٥] ، والبيهمي ١٨٥١] ، والبيهمي المداد في الحام بصحيحين لحدف للماد و عثران ال ١٨٥٤] ، والبيهمي في المدان الكرى الرفيم ١٨٥٧] من طريق التراث شير ، حثث الأعسش ، حثث المدرو بثن ثراء المدان أثر أبي نبي ، حدث أصحاب تُحدّم عليه إله المحدد الصحاب تحدد المحدد الم

رَمَصَـانَ ٱلَّذِي أُسِرِلَ هِيهِ ٱلْقُرْوَالُ ﴾ إلىٰ قولهِ: ﴿عَلَى مَا هَدَنْ عُمْ وَلَعَلَّمْ عُمْ تَشْعِكُرُونَ ﴾'

> وكدا رُوِيَ في السن المُسْتَدَّا إلىٰ عِكْرِمةً عنِ ابنِ عَبَّاسِ (*) -فعَلَىٰ هذا (*) - يَكُونُ وُحُوبُ العِدْبَةِ على الشَّيْحِ الفَانِي بِالْإِجْمَاعِ -

وَرُوِيَ فِي السن أَيِصَا مُسَدُ إِلَى سعيدِ مِن جُنَيْرِ عَنِ ابنِ عَتَّاسٍ ﴿ وَعَلَى الْمِنِ يُطِيفُونَهُ وَدَيَةً طَكَمُ مِن حَيْرٍ ﴾ [البر، ١٨٤] . قَالَ ﴿ كَالَتُ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْمَيْرِ مِن الْمُعَامِ الْمُعَمِّدِ الْمُعَامِ الْمُعَامِ الْمُعَامِ الْمُعَامِ الْمُعَمِّدِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

ومعمَى الآيةِ. على المُطِيقِينَ للصَّيامِ _ الذين لا عُذْرَ لهم _ إنَّ أَفْطُرُوا ؛ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسكينِ: نصْفُ صاعِ مِن بُرُّ ، أَرْ صَاعٌ مِن غَيرِه (٥) عندَ أَهْلِ الْعِراقِ ، وعندُ

⁽١) عَلَمُهُ أَبْحَارِي فِي الصحيحة [٣ ٢ ثا طبه طوق النحاء] ، عن ابْن غُمَرٌ ، وَسَلَّمه بْنِ الأَكْوَعِ به

⁽٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام, باب سع موله تعالى ﴿ وَعَلَى ٱلْدِينَ يُطِيطُونَهُ. هِدَبَةً ﴾ [رقم/ ١٣٦٦]، عَلَّ حَكْرَعَهُ، عمي البي عثامي هي، ٥﴿ وعلى ٱلْدِينَ يُطِيعُونَهُ. هِدَبَيةٌ طَلَعَامُ مِنسَحِيمِ ﴾ ، فكان عَلَى حَلَّمَ مَنْهُ ، عني البي عثامي هي، و ﴿ وعلى ٱلْدِينَ يُطِيعُونَهُ هِدَبَيةٌ طَلَعَامُ مِنسَحِيمِ ﴾ ، فكان عَلَى شَهُم أن يُعتَدي بطَعَام بشكير اكدى وهم له صوائله ، فقال ﴿ فَسَ تَطَلَقَعَ مَنْزًا فَهُوَ حَيْلً لَلهُ وَأَن تَعْمِدُ مُواللًا ﴿ فَسَ تَطَلِقُ عَنْزًا فَهُوَ حَيْلً لِللهُ وَأَن سَعَمِ نَصَيْدُ مِن النَّهِ مُنْ مَن مَرِيتُ أَوْ عَلَى سَعَمِ فَيَدًا بَن أَنْ إِن لِللهُ مَنْ مَن مَرِيتُ أَوْ عَلَى سَعْمِ فَيَدُونَهُ مِنْ أَنْ إِن لِيعُونَهُ مِن أَنْ مِن اللَّهِ مُنْ مَن مَرِيتُ أَوْ عَلَى سَعْمِ فَيَدًا بَن أَنْ إِن لِيعُونَهُ مِن أَنْ مِن أَنْ إِن لِللَّهِ اللَّهِ مُنْ أَنْ إِن لِمُن اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ لَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

 ⁽٣) أي عدر مدهب الشع بحد العديه على شيح العالي بالإجماع لا بالأيه كدا جاء في حاشيه
 دمه ، ودته

 ⁽٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام باب من قال في منبه للشبح و الحبنى أرقم ٢٣١٨ ، وابن الجارود في قامستفى الرفيز ٣٨١] ، والبيهمي في قالسس الكبرى الرفيز ٢٨٦٦ ، عن سعيد بن جُبَيْرٍ هن ابن غَبُاس عِلِك به

قال النووي (رواهُ أثر دارُه بإشادٍ حسي؛ ينظر (المجموع شرح المهداب) لمبوري [٢ ٦٧] (ه) أي، من التمر والشعير، كذا جاء في حاشية: المه،

قِيلَ مَعْمَاةً؛ لا يُطيقُونهُ.

-B غاية البيان ع

أهل الجِجارِ (١٣٩/٣)، مُدٌّ، كدا في (الكشاف) أ

وقرأً نافعٌ وابنُ عامرٍ: بإضافةِ الهِدْيَةِ، وحَمْصِ الطَّعَامِ، وجَمْعِ مَسَاكِينَ وقرأَ الباقونَ: «فِدْيَةٌ» بالتَّمويرِ والرفعِ، ولاطَعَامُ» بالرفعِ والإصافةِ إلى المسكير، مُفْرِدًا" قولُه، (قِيلَ مَعْنَاهُ لَا يُطِيقُونَهُ)، يعنى: بخذْفِ لا.

وإسما قَالُوا هكدا؛ لِأَنَّ القادِرَ على الصَّوْمِ لِيسَ عدِهِ الهِدْيَةُ، وفيهِ طَّرَّ عمدِي، لِأَنَّ اللهَ تعالَىٰ رحَّصَ على المُطِيقِينَ بِالْإِنْطَارِ وَالْهِدْيَةِ في بَدْءِ الإسلامِ، ثم سُيخَ دلكَ الحُكُمُ كما بيَّنَاه،

قَالَ الإمامُ الراهِدُ علاءُ الدَّينِ العَالِمُ صاحبُ الشّرحِ التَّاوِيلاتِ النَّادِ هذا التَّاوِيلُ علاءُ الدَّينِ العَالِمُ صاحبُ الشّرحِ التَّاوِيلاتِ النَّادِيلُ عَيْرُ صَحيحِ . يعني: لا يُطِيقُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ تعالَىٰ قَالَ: ﴿ وَإِنْ نَصُومُواْ خَيْرُ أَحَمُمُ ﴾ التَّاوِيلُ غَيْرُ صَحيحٍ . يعني: لا يُطِيقُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ تعالَىٰ قَالَ: ﴿ وَإِنْ نَصُومُوا اللَّهُ عَلَىٰ العَالِمُ مَا اللَّذِبِ لا يَرِدُ فِي حَقَّ العاجِرِ النَّهِ مِنْ عَمَا النَّذَبِ لا يَرِدُ فِي حَقَّ العاجِرِ النَّهِ مِنْ عَمَا النَّذَبِ لا يَرِدُ فِي حَقَّ العاجِرِ النَّهِ مِنْ عَمَا النَّذَبِ لا يَرِدُ فِي حَقَّ العاجِرِ النَّهِ مِنْ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْعَالِمُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَل

وَقِيلَ: وعلىٰ الدين يُطِيفُونَهُ ثمَّ عحَروا؛ بِدُيَةٌ طَعامُ مِسكينٍ ، وهذا أيصاً عيرُ صحيحٍ ؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَإَن تَصُومُواۚ ﴾ [البنرة ١٨٤]

وَقِيلَ: وعلى الذينَ يُطِيقُونَهُ الهِدْيَةَ ، وهذا أيضًا عبرُ صحيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ كذلك ؛ لوجَتَ أَنْ يُقَالَ * يُطِيقُونَهِ ·

وقَالَ المُطَرِّزِيُّ. ومَنْ قَالَ، المُرادُ لا يُعِيمُونَه ، عقد أَبْعَدَهُ ١٠٠٠

⁽١) ينظر: (الكشاف) للرمحتري [٢٢٦/١]

⁽٢). ينظر: الالسيمة في القراءات، لابن مجاهد [ص/١٧٦]

 ⁽٣) هو شرح كان الناويلات أهل الشبة الأبي مصور محمد بماثريدي.
 (١٠ هو شرح كان الناويلات أهل الشبة الأبي مصور محمد بماثريدي.
 (١٠ موهي سنة ١٣٣٣هـ) وهو في أربعه مجبدات بنظر العديد العارفين الإسماعيل البعدادي [٩٢ ٣].

 ⁽٤) ما پين المعقوشين ريادة من العدال و لر٤ و الواء و لات ا دو لم)

 ⁽a) لمَّ بظمر يهدا النَّال بن كان اللَّمون في نونيت بمعرب؛ للنَّصرُّدِي ؛ بعد النظر في مطالَّة منه إنها

وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الصَّوْمِ يَنْظُلُ خُكُمُ العداءِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحَلْمِيَّةِ اسْتِمْرَارُ الْعَجْرِ ،

قوله * (وَلَوْ قَدَر عَلَى الصَّوْمِ يِنْظُنُّ حُكُّمُ العداءِ).

يغني لو قدرَ الشَّبُحُ لَه بِي على الصَّوْمِ، بعدما أَدَّى الفِدْيَةَ ؛ يَبْطُلُ حَكَمُها، ويجبُ عليهِ قصاءُ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ شَرْطُ كوبِ الْهَدْيَةِ حَلَمًا عنِ الصَّوْمِ في حقَّ الشَّيْحِ الفَيي: دوَامُ العَجْرِ، فلمَّ قدرَ على الصَّوْمِ؛ التَّهَى شَرْطُ الحَلَمِيَّةِ، ومثلُ هذا لَمْ يُمْعَلُ في النَّبَسُمِ ؛ لِنَكُ إِن مَادَرَا يلزَمَ الحَرْحُ بِتصَاعُم إِن مِن السَّلُواتِ ، وهذا لِمُعَلَّلُ في النَّبَسُمِ ؛ لِنَكُ إِن مَادَمَ يلزَمَ الحَرْحُ بِتصَاعُم إِن الماء ، فلو قُلْمًا بإعادَةِ تلكَ الصَّلُواتِ كَثيرةِ بِالنَّبَشْمِ ، ثم قدرَ على الماء ، فلو قُلْمًا بإعادَةِ تلكَ الصَّلُواتِ ؛ يلْرَمُ الحَرْحُ لا فَحَلَة ،

ولِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: بِدَمُ الحَرَحُ في مَسَالَتِنَا أَيضًا، فَيَنْبَعِي أَنَّ لَا يَبْطُلَ خُكُمُ الهِدَاءِ، كما في النَّيَشُم

مَيَانُهُ: أَنَّ النَّبِيْحَ الْفَانِي إِذَا أَطْعَمَ لَكُلِّ يَوْمٍ مِشْكَيْنَا نَصْفَ صَبَاعٍ ، ثَمْ قَذَرَ عَلَىٰ الصَّوْمِ ، فأُمِرَ بقَصَاءِ الصَّوْمِ ، ويُعلانِ العِدْيَةِ ؛ يلزَمُ الحَرَّحُ ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ مَالُه بلا فائدةٍ ، وهو حَرَجٌ .

ومما يَلِيقُ ذِكْرُه هما، ما أورَدُ صُعُرُ الإسلام ﷺ في الزياداته الله الله وَجُوت الهِدْيَةِ مَعْدُولٌ بهِ عَيِ القِياسِ، فلا يجِبُ إلاّ فيما وافَقَ النصَّ مِن جَميعِ الوَّجوهِ الهِدْيَةِ مَعْدُولٌ بهِ عَيِ القِياسِ، فلا يجِبُ إلاّ فيما وافَقَ النصَّ مِن جَميعِ الوَّجوهِ الهِدَيَةِ مَعْدُولُ اللهُ عَلَيْهِ مَنْ شَيْءً وَإِمَا وَجَنَتُ بِذَلًا مَخْصًا عَدْ كَمَالَ لَعَجْرِ عَنْ صَوْمٍ هُو أَصُلُّ ، فإذا عُدِمَ مَنْ شَيْءً لَمْ تَجِبُ،

بِيَالُهُ: أَنَّ مَن عَجَزَ عَن ضُومٍ رَّمَصَانَ لَمُرضِ بِهِ، أَو لِخَمْلِ، أَو لِولَدٍ رَصِيعٍ

ولعل الدونف نفيه من أصبه (لا يمُغُرِب في اللغة) وهو كتاب كبير النججم، فبدل لو حود منذ عطير المؤنف بعُنه أوعد اجتهزه في لا يمُغُرِب) وهو المغيوع استداول

⁽١) - يعني، الشرح الريادات)، كما مضى التنبيه عليه،

ومن مات وعليَّه قضاءُ [١٠٦١] رمضان، فأوضى به؛ أطُّعم عنَّهُ وليُّـهُ

خِيفَ عليهِ؛ لَمْ تُخْرِهِ العِدْيَةُ ؛ لِعَدَمِ العَجْرِ الكامل، وإذا هجم الوقْتُ على شبحِ فانٍ ؛ حلَّ له أنَّ يَعْدِي، وكذلك مَنْ أَفْطَرَ بِغُدْرٍ أَوْ عَيْرِه، ثَمْ صَارَ فانيًا ؛ حلَّ لهُ العِدَاءُ ؛ لِمَا قُدْنًا.

وكدلك من مات وعليه عِيَّمُ زَمْضَانَ، وقد أَعِلَوْ بِفُدْرِ، إِلَّا أَنَّهُ فَرَطَّ فِي الفَصَاءِ حَتَىٰ مَاتَ، فإنَّ الْعَجْرَ بِالْمَوْتِ فوقَ الْعَجْرِ بِالْكِثرِ، فَتَجْرِنَّهُ الْعِنَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَوْضَىٰ جَارَ إِطْمَامُهُم إِنَّ شَاءَ اللهُ، وعَلَّقَ بِالْمَشِيئَةِ، لِأَنَّ النَّسَ لَمْ يَوْدُ في هذا، وإنْ لَمْ يُوصِ: فلَهُم أَنْ يُطْعِمُوا أَيْصًا لكلَّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ، ولا ثَمَّ مِنَ التَّقْبِيدِ بِالْمَشِيئَةِ،

وفي كَفَّارُةِ البِمِينِ (٢ -١٠٤ م) والقَثْرِ () إذا كَانَ الرحلُّ مُعْسِرًا ، وَكَانَ عانِياً أيضًا ؛ لَمْ يَجُزُّ أَنْ يُطَعِمَ عَنِ الصَّوْمِ ؛ لأنَّ الصَّوْمَ خُمِلَ حَلَمًا عَى عَيْرِهِ .

وكدلك الذي يحْبقُ رأمه ، وهو مُحْرِمٌ عن أدَى ، فلا تجِدُ لُسُكَّ يَدْنجُهُ ، وَلَا فَلاَنَةَ أَصْع جِنْطَة يُقَرِّقُها عَلَى سِنَّةِ مَسَاكِبنَ ، وهو هالو لا يَسْتَطِعُ الصَّيَامَ ، فأَهُعَمْ عي الصَّيَامِ ؛ لَمْ يَجُزُ ؛ لِأَنَّ الصَّيَامَ ليسَ بِعَش يجِتُ مُراعاتُه ، فَيَكُولُ وَاحِدَ الوُّحُودِ لا الصَّيَامِ ؛ لَمْ يَحُرُ الصَّورَةِ إِلَى الشَّلُو والصَّدَقَة ، وَلَمْ يَحُرُ فَالْمَ يَحُرُ اللهُ على فرص غير لارم وَاحِد الوُجُودِ لا مَحالهَ على فرص غير لارم وَاحِد الوُجُودِ لا مَحالهَ فرص غير لارم وَاحِد الوُجُودِ لا مَحالهَ

قولُه (ومن مات وعليه قصاءُ رمصان، فأوضى به، أطَّعم غنة ويبُّهُ) وهذا لأنَّ العجر بالموت فوق العَجْرِ بالْكِبْر، وفي العخر بالْكِرِ تحُورُ العذيّةُ،

 ⁽١) وفي كماره المثل إذ المراعدر على إعاق رفية يجب غلية صومٌ شهران مسابقين حتى إنه أو العلم يوماً
 وحيث عليه الاستخبال، ولا يجور الا باليه من أنتيل اكدا في اشرح الصحاوي التي كتاب المصاحق
 كلانا جاء في حاشية - الماهـ

لِكُلُّ يوم مِسْكِينا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٌّ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ أَوْ شَعِيرٍ .

لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْأَدَاءِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ فَصَارَ كَالنَّذِخِ الْفَانِي، ثُمَّ لَا بُدُّ مِنَ الْإِبصَاءِ عِنْدَمَا؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيُّ، وَعَلَىٰ هَدَا الرَّكَاةُ هُوَ يَعْتَبِرُهُ بِدِيُونِ الْعِبَادِ

هكذا هي العَجْزِ بِالْمُوْتِ، وهو معنَى قولِه: (فَصَارَ كَالشَّيْخِ الْفَامِي)، أي: صارَ الذي ماتَ وعليهِ قَصاءُ رَمضانَ، كَالشَّيْحِ الفَانِي في جوارِ الهِدْيَةِ عنه؛ بِسَبَبِ العَجْزِ الكامل،

قولُه: (لِكُلُّ مِسْكِينِ بِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرُّ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ أَوْ شَعِيرٍ)، وهذا عندَما^(۱)

وهندَ الشَّافِعِيُّ: لَكُلُّ يَوْمٍ مُذَّ⁽¹⁾، وهذا مَئِنِيُّ علىٰ تَقْدِيرِ الطَّعَامِ في الكَفَّارَاتِ، قولُه: (ثُمَّ لَا بُدُّ مِنَ الْإِيضَاءِ^(٣) عِنْدَنَا؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيُّ).

يعني: إذا أَوْصَىٰ يلزَمُ الْإِظْمَامَ عنه على الوَلِيُّ، فَيُجْزِنُهُ إِنَّ شَاءَ اللهُ تعالَىٰ ، وإنْ لَمْ يُوصِ لا يلْزَمُ على الوَلِيُّ الْإِطْمَامُ، ومعَ هذا لو أَطْمَمَ جَازَ إِنْ شَاءَ اللهُ تعالَىٰ ·

وعندَ الشَّافِعِيُّ: لا حاجةَ إلى الْإِيضَاءِ، بل يلْزَمُ على الوَلِيُّ الْإِطْعَامُ عنِ المَيَّتِ أَوْضَىٰ أَوْ لَمْ يُوصِ، وعلىٰ هذا الحلافِ [٢٠١٠، م]: الرَّكَاةُ وَصَدَقَةُ العِطْرِ،

 ⁽١) ينظر الأصل+ [٢٣١/٣]، المبدوط؛ لسرحني، [٨٩،٣]، لتحقة العقهام؛ [٢٦٠/١]، الدائع الصبائع؛ [١٠٣/٣]

 ⁽٦) ينظر «الحاري الكبيرة للماوردي (١٣٦٤ ـ ١٣٧) و«النبيه في اللغه الشاهمي» للشيراري [ص٠/ ١٦٦].

⁽٣) الإيصاء لفة مصدر أؤصى، يقال أؤصى فلان بكد يُوجِي إيصاء، والاسم الرصاية (يصح الواو وكسرها)، وهو أن يمهد إلى فيره في القبام بأمر بن الأمور، سواء أكان القيام بدلك الأمر في حال حياة انطالب، أم كان بعد وعاته يبطر عممجم المصطلحات والأنفاظ لفقهيه المحمود عبد الممحم [٢/٢٤٣/مادة: الإيصاء]

إِذْ كُلُّ ذَٰلِكَ حَتَّى مَالِيٌّ يَجْرِي فِيهِ النَّبَابَةُ.

سنوا ماردانيان ا

أَهني: أنَّ المَيِّتَ إذَا أَوْضَىٰ بذَلَكَ ؛ يَلْرَمُ عَلَىٰ الوَلِيِّ إخراجُ الرَّكَاةِ والهِمُلْرَةِ عنِ التَّرِكَةِ ؛ وَإِلَّا فَلا ، لَكُنْ إِذَا تَبَرَّعُ الوَلِيُّ بإخراجِ الرَّكَاةِ وَ[صَدقَة] ('' الهِمُلُرةِ ؛ جارَ وهندَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ الإِحراجُ ، وإنْ لَمْ يُوص (''

له: الاعتبارُ بِدُيُونِ العِبادِ.

بِيانُه: أنَّ الْإِطْعَامَ عَنِ المَيِّتِ، وإخراحَ الرَّكَاةِ عَن تَرِكَتِه فَيْنُ اللهِ تَعَالَىٰ، فَدُيُونُ العِبَادِ مَقَدَّمَةٌ عَلَىٰ المِيراثِ، فكدا فَيْنُ اللهِ تَعَالَىٰ، فِلْزَمُ عَلَىٰ الوَلِيُّ الأَذَاءُ بلا إِيضَاءِ.

ولنا: أنَّ ما كَانَ طريقُه العِبادة ؛ يشقطُ بِالْمَوْتِ في حَقَّ أحكامِ النَّعيا ؛ لِأَنَّ العِبادة مَشاها على الاختيار ، ولَمْ يَثِقَ الاختيارُ بِالْمَوْتِ ، فاشْترطَ الإِيضَاءَ ليُوجَدَ الاحتيارُ ، ثم لَمَّا كَانَ الموتُ مُشْقِطًا للعبادة في حقَّ [١٠٠٠٤] أحكامِ النَّنيا ، واشْترطَ الإيصاء ؛ حازَ دلكَ في النَّلثِ ؛ لكويه تبرُّعًا ابتداءً ، بِجلَافِ دُيُونِ العِبادِ ؛ لِأَنَّهَا لِيسَادِ ؛ لِأَنَّهَا لِيسَتُ مِنَ العِبَادَاتِ ، فلَمْ يُلْتَفَتْ فيها إلى الإيصاء والثلثِ

قُولُه: (إِذْ كُلُّ دلكَ حَقٌّ مَالِيٌّ).

يعْنِي: إنما اعْتَبرَ الشَّامِعِيُّ دَيْنَ اللهِ تعالى بدُيونِ العِبادِ؛ لِأَنَّ كُلُّ واحدِ مِنَّ الدَّيْنَيْنِ حَقَّ مالِيُّ يُخْرِئُ فِيهِ السَّابَةُ؛ لكنَّ هذا منْقُوصٌ بحالةِ الخَيَّةِ؛ لِأَنَّ فيها ما كَانَ يَجُورُ الْإِطْعَامُ عنه، وإحراحُ الرَّكَاةِ إِلَّا بأَمْرِه، فكذا في حالةِ المَماتِ.

والصَّميرُ في (أنَّهُ) يرْجعُ إلى الْإِطْعَامِ المَدْلُولِ في قوله ﴿ (أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيُّهُ).

 ⁽١) ما بين المعقوضي ريادة من الحداء والراء والراء والتراء والراء

 ⁽٣) ينظر المالحاوي الكبيرة للمارودي (٣٤٣ م) والروضة الطاليسة لموري (٣٥/١١)

وَلَنَا أَنَّهُ عِبَادَةً وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الإِخْتِيَارِ ، وَدَلِكَ فِي الْإِيصَاءِ دُونَ الْوِرَاثَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَبْرِيَّةً ، ثُمَّ هُوَ نَبَرُّعٌ الْبِدَاءَ حَتَّىٰ بُعْتَنز مِنَ النُّلُثِ

وَالصَّلَاةُ كَالصَّوْمِ بِاسْنِحْسَادِ الْمَثَىايِخِ، وَكُلُّ صَلَاةٍ تُغْتَبَرُ بِصَوْمِ يَوْمٍ هُوَ الصَّحِيعُ.

🕵 غاية البياد 🤧

وكدا في قولِه: (فِيهِ)، ودلك إشارةً إلىٰ الاحتِيارِ؛ (الْأَنَّهَا (١٤١٠،٠) جَبْرِيَّةً)، أي: الأَنَّ الورَاثَةَ جَبْرِيَّةً، تخصُلُ للشَّحصِ ملا احتِيارٍ منه.

قولُه: (وَالصَّلاةُ كَالصَّوْمِ مِاسْتِحْسَادِ الْمَشَايِحِ) ،

يَعني: أنَّ القِيَاسَ أنَ لا تَجُورَ الهِدْيَةُ عَلِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الهِدْيَةَ فِي الصَّوْمِ هِي حَقَّ الشَّيْخِ الفَابِي، بِحِلَافِ القِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ لا مُماثَلَةً بِبنَ الهِدْيَةِ وَالصَّوْمِ ، كما بَيَّاهُ فِي شُرْحِنَا المُومُومِ بِـ الشِينَةُ (') ، وما ثبت بِحِلَافِ الفِيَاسِ مَعَيْرُه عليهِ لا يُقَاسُ ؛ فِي شُرْحِنا المُومُومِ بِـ الشَّينَةُ الْ يُقَاسُ ؛ لَكَنَّهُم جَوَّرُوا الفِدْيَةَ عَنِ الصَّلَاةِ الشِيخْسَانًا ؛ لِأَنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ عِبَادَةٌ بِدَيْئَةٌ لا نعلُقُ لوجوبِها ولا لأدائِها بِالْمَالِ ، والبَاقِي يُعْرَفُ فِي الأصولِ . عِبَادَةٌ بِدَيْئَةٌ لا نعلُقُ لوجوبِها ولا لأدائِها بِالْمَالِ ، والبَاقِي يُعْرَفُ فِي الأصولِ .

قُولُه: (وَكُلُّ صَلَاةٍ تُعْتَبُرُ بِصَوْمٍ يَوْمٍ هُوَ الصَّجِيحُ).

هذا احتِرازٌ عن قُولِ شُخَمَّدِ بنِ مقاتِلِ ؛ خَيْثُ يَقُولُ: يَجَبُّ لِصَلَواتِ يَومِ مصفُ صاع ، فعلَىٰ مُدهبِ أبي خَيِفَة يَجِبُ اثْنَا^(۱) عَشَرَ مَنَا^(۱) ؛ لِأَنَّ الوثْرَ فَرْضُ عَلَه ، فيؤَدُّي عَنِ الوثْرِ نَصْفَ صاع -

⁽١) ينظر: ١٥التُبيس شرح الأخسيكَين، لسولف ٤٦٠ - ٤٦٠]

 ⁽٢) وقع بالأصل قائي، والحب من العادوارك وقراء وقتاء وقمة

 ⁽٣) النَّمَا (عبن وَرْن عَبُ) وهو كثِل معروف يُكالُ به استَّشَلُ وعبره، أو بيبر ن مقد رُه رِطْلاف، ويُشَى على نشوانٍ ومنتبانٍ رمنان، والجمّع أشاءٌ وأشانٌ وأشي وشبيَّ وبيبيًّ ينظر «تاج العروس» للرّبيدي [٩٧٢/٣٩]

وَلَا يَضُومُ حَنَّهُ الْوَلِيُّ وَلَا يُصَلِّي؛ لِقَوْلِهِ ﷺ. وَلَا يَضُومُ أَخَدٌ عَنْ أَخَدٍ وَلَا يُصَلِّي أَخَدٌ عَنْ أَخَدٍ.

ول هاية تبيس ال

قَالَ فِي النوازل؛ رُوي^(۱) عن مُحنَّد بنِ النصنِ أنه قَال: لِيَتَصدُّقُ لكلُّ صلاةٍ مَنَوَيْنِ مِنْ حِلْطَةِ، وبه قالَ مُحَمَّدُ بنُ الأرهر^(۱)، ومُحَمَّدُ بنُ سَلسة، وأسدُ بنُ عَمْرِو^(٣).

قولُه: ﴿ وَلَا يَصُومُ عَنَّهُ الْوَلِيُّ وَلَا يُصِلِّي ﴾ ، وهذا مذهب

وعندَ النَّسَافِعِيِّ، إدا ماتَ إسانٌ وعليهِ صَوْمٌ أو صلاةً؛ معلَىٰ الابْنِ أَنْ يُصلِّيَ ويَصومَ عنه (1).

له: مَا رَوَىٰ فِي اللصحيح؛ البُحارِيُّ [واللسنز؛](*). عَلْ عُزْوَهَ، عَلْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ [١/١٤٢/٠] قَالَ: العَلْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنَهُ وَلِيَّةً (*).

 ⁽١) وقع في الأصل الماروئ الدوائمثيث من اولاد واف واراد واساد واجه

 ⁽۲) وقع بالأصل «الأرهري» و سئيت من الوا» والعاء وارا» واسه، وامه
 وهو مُحمَّد بن الأَرْهر أَنُو عبد الله، من أَنَّمَة العلها» الجنف الجراسانيين، وصاحب الطَّعه الْعالِية، وهو إمام لَهُ الجنبارات، (موفق سبة ۲۵۱هـ) ينظر اللجوهر المعبدة لعبد العاهر لعرشي [۲۱/۳]

⁽٣) ينظر النوارل للسمرقندي (ق٧٧)، البنية شرح الهدابه (٨٦ ١)

 ⁽¹⁾ معتمد مدهب الشاهمي تزك الصلاة عه بئة، وحكوه إجماعً، وأما الصوم عله حالات أحدهما: أن يموت بعد إمكان النضاء

والمثاني أن يموت قبل إمكان لعصاد، فإن مات قبل إمكان نعصاد منصد عنه نصوم ولا كمارة في ماله ، وإن مات بعد إمكان العصاد، سقط عنه العموم أيضاً ووجب في مانه تكفاره عن كل يوم مُدُّ من طمام ، ولا يجور لوليَّه أن يصوم فنه بعد بونه ، هذا منصب الشامعي في الحديد وعال في العديد وعال في العديم يجور نقويي أن يصوم هنه ، بل تُستحب به ذلك ينظر في بحاري الكبيرة لتساور دي العديم عن شرح [٣٤٣] وقالمهذات في هم الأمام الشامعية بشيراري [٣٤٠] وقالمجم الوهاج في شرح المنهاجة للشيوري [٣٤٠]

 ⁽a) ما يهن المعقوضين: ريادة من، الناء والراء والراء والتاء والما

⁽٦) المراجم المحاري في كتاب الصوم بات من مات وعليه صوم [رقم ١٨٥١] ، ومسلم في كتاب=

🕁 غايه سياد 🤁

وَرَوَى البُخَارِيُّ أَيضاً: بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ مُسْلِمِ البَطِينِ، عَنْ سَعِيلِ بْنِ جُنَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَنَاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلُّ إِلَىٰ النِّبِيِّ يَثَانِهُ مَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتُ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَافُعِيهِ عَنْها؟ قَالَ، وَأَرَائِتِ لَوْ كَانَ عَلَىٰ أُمْكِ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهِ عَنْهَا؟». قَالَ: لَنَمْمُ قَالَ: وَقَدْيْنُ اللّهِ أَخَلُّ أَنْ يُفْضَى: (1).

ولنا: مَا رُوِيَ فِي السَّسَاءَ بِإِسْنَادِهِ إلىٰ ابنِ عَنَّاسٍ قَالَ: ﴿إِذَا مَرِصَ الرَّجُّلُ فِي رَمَصَالَ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصُمُ ؛ أُطْعِمَ عَنْهُ ، وَلَمْ يَكُنُ عَلَيْهِ قَصَاءً ﴾ (١).

وَرُوَى الشيخُ أَبُو بِكُو الرَّاذِيُّ فِي قَشْرَحَهُ لَمَحْتَصَرِ الطَّحَاوِيُّ ا^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا اللهِ بَنِ سَعِيدِ اللهِ بَنِ عَبْدِ اللهِ بَنِ سَعِيدِ اللهِ بَنِ عَبْدِ اللهِ بَنِ سَعِيدِ اللهُ عَلَيْ اللهِ بَنِ سَعِيدِ اللهُ عَلْمُ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَمُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَمُ وَعَلَيْهُ وَعَلَمُ وَعَلَاهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَمُ وَعَلَا عَلَمْ عَلَاهُ وَعَلَيْهُ وَعَلَاهُ وَعَلَاهُ وَعَلَمُ وَعَلِهُ وَعَلَاهُ وَعَلَمُ وَعَلَاهُ وَعَلَاهُ وَعَلَاهُ وَعَلَيْهُ وَعَ

الميام/ باب قصاء الميام عن البيت [رمم/ ١١٤٧] ، عَنْ عُرْوَهَ ، عَنْ عَائِشَةً بالله به

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الصوم! باب من مات وعليه صوم [رقم/ ١٨٥٢]، ومسدم في كتاب
الصهام/ باب قصاء الصيام هن الميت [رقم/ ١١٤٨]، من طريق مُشلم النظيي، عَنْ سَجِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ،
هَي إِنْ عَيْاسٍ فِي يه، وفيه اختصار هنذ البحاري

⁽۲) أخرُجِهُ أَبُو دُاود في كتاب الهيام/ بات فيس مأت وهليه صيام [رقم/ ۲٤۰۱]، هن ابن عَبَّاس خلف به

⁽٣). ينظر الشرح محتصر الطحاوي؛ للجصاص [٤٤٣/٢]

 ⁽٤) وقع في النَّبع فيشير٤ وهو تحريف، وانصوات ابشر٤، كما وقع صد الجعماص في الشرح منتصر الطبعارية [٦٦٤/١].

وهو شُعيْد بْن يشْر بْن نظر أَبُر بكُرٍ أَحَوَ حطَّات بْن يشْر - له برحمة في «باريح يعداد» للعطيب البعدادي [٢/٩]-

⁽٥) ما بين المعقوقين ريادة من اوا ، واقعه وازا ، واحاه ، واحاه

💠 غايد النبار 🐎

فَلْيُطْعَمْ صَنَّهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ لِمِسْكِينٍ اللهِ الْمُسْكِينِ اللهِ اللهِ الله

وَرَوَىٰ الشَّيْخُ أَبُو الحُسَيْنِ القُدُورِيُّ مِي الشَّرِحِ مختصر الكَرْخِيِّ ا (١٠) عمر ابنِ عُمَرَ أنه قَالَ: ﴿ لَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا بُصَلْيَنَّ أَخَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، (٩٠).

وقَالَ فِي ﴿الأَصْلِ ﴿ اللهِ وَالذِي جَاءَ عَلَى عَلَى اللهِ اللهِ أَيْخُرِنُهُ دَلَكَ ؟ قَالَ: لا . قُلْتُ: لِمَ ؟ قَالَ: للأَثْرِ الذي جَاءَ عَلَ عَلَى اللهِ بِنِ عُمْرَ ، وَعَن إِيراهِيمَ النَّخَعِيُّ ، أنهما قَالا: ﴿ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَلْ أَحَدٍ ، ولَا يَصُومُ أَحَدٌ عَلْ أَحَدٍ ﴾ وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةً بِلَيْيَةً قَالُا: ﴿ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَلْ أَحَدٍ ، ولَا يَصُومُ أَحَدٌ عَلْ أَحَدٍ ﴾ وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةً بِلَيْيَةً قَالُا: ﴿ لَا يُصَلِّي الصَّالِ ، فَلَمْ تَجُرِ النِيابَةُ [٢/١٤٢/١] فِيه كَمَا فِي الإيمادِ .

فَإِنْ قُلْتَ: يَرِدُ عليكمُ الحَجُّ ؛ حَيْثُ يُقَضَّىٰ عَنِ المَيَّتِ،

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنه يَرِدُ عَلَيها ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تتعلَّقُ بِالْبَلَدِ والمالِ جميعًا ، وكلامُنا مي العِنادَةِ البَدَييَّةِ خاصَّةً .

⁽۱) أحرجه الترمدي في كتاب الصوم عن وصول الله الله إراب ما حاء من الكفارة [رقم/ ۲۱۸] ، وابن خريمة ماجه في كتاب الصيام/ باب من مات وعليه صيام قد فرط فيه [رهم ۱۷۵۷] ، وابن خريمة في قصحيحه الرقم/ ۲۰۵۱] ، من طريق ابن أبي أبني أبو أبني أبني ماحه غن المُخبَّد ش ميرين الاوهو خطأ كما جَرم به الفرِّي وعيره) عن نابع عن ابن عُمَرَ بالله به فرا المرمدي الحديث ابن عُمَرَ ، لا تعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوَجْه، و مشجيع غن ابن عُمَرَ الوَجْم، و مشجيع غن ابن عُمَرَ الوَجْم، و مشجيع غن ابن عُمَرَ الوَجْم، و وَقَال البيهمي الله بُعني وشحيدُ بن عَد الرَّحْس (معني ابن أبني أبني) كثيرُ الوَجْم، وَإِنْمَا زَواهُ أَصْحَاتُ نَابِع، عَنْ نَامِع، عن ابن عُمر من موته البيط المعرفة لمس والآثارة للبيهمي وإند اس ماحه المبوصيري [۱۵۱۳]

⁽٢) ينظر الشرح معتصر الكرحي، للقدوري [١٥٧٥]

 ⁽۲) عَنْمُهُ مَالِكِ فِي قَالِمُوطَاءُ [رقم/ ٦٦٩]، ووضيه عبد الرواق في قنصته ا [رفع 1٦٣٤٦]، عن أبن عُمَر على به

⁽¹⁾ ينظر ١١٤ صن/ المعروف بالمبسوطة لمحمد س الحس لشياني [٢٠٠]

🍲 غاية البراد 🍅

والجوابُ عمّا رواهُ الشّاهعيُّ، أمّا حديثُ ابنِ عَبّاسِ فعي مثيه اضْعطرابُ الأنّهُ [١٠١٠/٠] في رِوَايَةِ عَطاءِ ومُجَاهِدِ عن ابنِ عَبّاسِ ، قَالَتِ امرأةٌ للنبيُّ ﷺ: قَالَتُ الرَّةُ للنبيُّ ﷺ: قَالَتُ مَا تَتُهُ النَّهُ الْحَيْمِ عن سَعيدِ [عن] (") أُختِي مَاتَتُ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذُرِهِ العَمِيمِ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ اللهُ عَبْدُ اللهِ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ اللهُ عَبْدُ اللهُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهُ عَالَمُ اللهُ الله

عَلَىٰ أَمَّا مَقُولُ: إما ذُكِرَ فيه الغَصَاءُ، ودلك يخصُلُ بِالْإِطْعَامِ، فلا بُرَادُ الصَّيَامُ،

وامًّا حَديثُ عائِشةَ: دالمرادُ منه الْإِطْعَامُ الذي يقومُ مقامَ الصَّوْمِ مَجَارًا؛ بدليلِ ما رُوَيْنَا،

6 00 as 10

⁽١) عبقه البحاري في كتاب الفيوم بالدمل فات وعليه صوم [٦٩٠] ، ووضعه الترمذي في كتاب الفيوم على رسول الله على إلى ما حاء في الفيوم على النبيث [رقم ٢٩٦] ، وابل فاحده في كتاب الفيام بالب مل مات وعليه صيام مل ندر [رفم ١٧٥٨] ، وابل خريمه في الصنحيحدة [رقم ٢٠٥٥] ، من روابة سعيد بن حبر وفظاء ومُحاهد عن ابن عثال يؤيل به

⁽٣) يمي «صحيح البحاري» وهو المراد شد إطلاق المؤلف

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين "زيادة من" الراء وقفاء والرااء والثاء والما

 ⁽٤) علقه بحاري في كتاب نصوم باب من ماب وعليه ضوم [٦٩٠١]، ووصله مسلم في كتاب
الصيام باب فضاء الصيام هن النيب [رقم ١١٤٨]، من طرس النحكم بن عبيبة عن سعيد بن
جبير عن لين عيلس عليه به

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطَوَّعِ، أَوْ فِي صَلَاةِ النَّطَوُّعِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَصَاهُ؛ حِلَامًا لِلشَّافِعِيُّ لَهُ أَنَّهُ نَتِرُعٌ بِالْمُؤدِّئِ فَلَا يَلَزَمُهُ مَالَمْ يَتَتَرَّعْ بِهِ.

🐴 غايد البيان 🦫

فضل

قولُه: (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ النَّطَوُّعِ، أَوْ فِي صلاةِ النَّطَوُّعِ، ثُمَّ أَفْسَدَهُ؛ فَضَاهُ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(١))،

اعْلَمْ أَنَّ الشَّرُوعَ في النَّمْلِ على وجُهِ الإلترامِ؛ مُلْرِمٌّ لِلْمُصِيِّ فيهِ، ومُلْرِمٌّ للقَضاءِ بالإنسادِ عمدَنا؛ حلاقًا لِلشَّافِعِيُّ.

> واختلفَ أصحابُه في لزومِ المُصِيِّ، وظاهِرُ منْهِهِ: أنه لا ينُزَمُهُ (٢). ثم عندَنا، يُكْرَهُ الخروحُ منه إلَّا بِعُدْرِ (٣).

ورُويِيَ عن مُخمَّدِ بنِ الخس أنه قَالَ في المُتطوِّعِ بِالصَّوْمِ: اإِذَا دُخَلَ على أَحِ له فَدَعَاه إلى طعامِه ؛ أَفْطَرَ وقَصَى ، فَجَعَلَ (٢ ١٤٣٠م) هذا الفَّذَرَ عُدُرًا.

وقد رُوِيَ كراهةُ الْإِنْطَارِ عَنِ ابنِ عُمَرَ، وَمَكُخُولِ، وَالنَّحْمِيُّ، وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ في بعضِ نُشَخِ * الْأَصْلِ*: أَكْرَهُ له دلكَ كدا دَكَرَ الشَّيْخُ أَنُو الخُسَيْنِ القُّدُورِيُّ في الشرَّح مختصر الكَرْخِيِّ * (١).

له: مَا رُوِيَ مِي قالسَسُهِ. عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْخَارِثِ، عَنْ أُمُّ هَايِي، قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ _ فَتْحِ مَكَّةً _ خَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَخَلَسَتْ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ

⁽١) يبطر ٥٠لماوي الكبيرة للماوردي [٤١٨.٣] ، والروضة الغالبينة لسووي [٢٨٦٠]

 ⁽⁷⁾ بن يُستحب وحبيب يبطر ۱۱ التبيه في العهه الشاهمي، لنشيراري [ص ٢٧] و ۱۱ التهديب في فقه
 الإمام الشاهمي، للبغوي [١٨٧/٣]

⁽٧) ينظر الدارميسوطاة للسرحيني [١٩٠٣] - قاليجر الرائقة [٢٠٩.٣] ، فبدائع الصنائعة [٢ ٣٩٣]

⁽²⁾ ينظر، شرح محصر الكرغي للقدوري [ق١٩٦٥]

وَلَنَا أَنَّ الْمُؤَدَّي قُرْبَةٌ وَعَمَلٌ فَتَجِبُ صِيَانَتُهُ بِالْمُضِيِّ عَنِ الْإِبْطَالِ، وَإِذَا وَجَبَ الْمُصِئُ وَجَبَ الْفَصَاءُ بِتَرْكِهِ .

وَأُمَّ هَامِيْ عَنْ يَمِيهِ، قَالَتْ فَجَاءَتِ الْوَلِيدَةُ بِإِنَّاءِ بِيهِ شَرَابٌ، فَمَاوَلَتَهُ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاوَلَهُ أُمَّ هَامِيْ، فَشَرِنتُ مِنْهُ، فَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، لَقَدْ أَفْطَرْتُ، وَكُنْتُ صَائِمَةً فَقَالَ لَهَا: ﴿أَكُنْتِ تَقْضِينَ شَبْنًا؟ ٩٠. قَالَتْ: لا قَالَ، ﴿فَلَا يَضُرُّكِ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ١ (١٠)،

ولما ما رَوْئ في «السن»: بِإِسْنَادِهِ إلى عُرُوةَ عن عائِشةً قَالَتْ: أُهْدِيَ إلىٰ حُفْقة طَعَامٌ، وَكُنَّ صَائِمَتَيْنِ مَأَفْطَرُمَا، ثُمَّ ذَحَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قُلْمًا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ قُلْمًا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ قُلْمًا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكُنْهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْكُمَا، صُومًا مَكَانَهُ اللهِ، إِنَّا أُهْدِيَتُ لَنَّ هَدِيَّةً، وَشُتَهَيْبَاهًا فَأَفْطَرُمَا، فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمَا، صُومًا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَهُ ﴿ اللهِ عَلَيْكُمَا، صُومًا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَه ﴿ اللهِ عَلَيْكُمَا، صُومًا مَكَانَهُ لَوْمًا آخَرَه ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وَرَوَىٰ الشبِخُ آبُو جَفَفِرِ الطَّحَاوِيُّ بِإِشَادِهِ إلىٰ عائشةَ قَالَت: أَصْبَحْتُ أَمَا وَخَفْصَةُ صَائِمَةِ مُنَامِّهُ مُنَامِّهُ مَا يُفَعِلُونَا عَلَيْهِ ، فَذَحَلَ رَسُولُ اللهِ وَخَفْصَةُ صَائِمَةً مِنْ فَقَالَ: ﴿ وَالْفَرِي لَهَا ﴿ اللهِ عَلَا مَا اللهِ فَعَالَ مَن اللهِ فَعَالَ مِن صَوْمٍ وَخَلَالُهُ اللهِ فَعَالَ: ﴿ وَهِذَا دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ الإِفْطَارَ مِن صَوْمٍ وَمَا مَكَانَةً اللهِ فَعَالَ مَن صَوْمٍ

قَالَ الْخَطَابِيُّ ﴿ إِنْكَادُهُ صَعِيفًا ﴿ يَعْمِ فَمَعَالِمَ لَلْمِنَا مَحَطَابِي ﴿ ٢ ١٣٥ }

⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب في الرحصة في دنك [رقم/ ٢٤٥٦]، والترمدي في كتاب العجوم على رسود الله ﷺ بهاب ما جاء في إفغار الصائم المنظوع [رقم/ ٧٣١]، والنسائي في قاليس الكبرئ، في كتاب الصيام الرحصة لنصائم المنظوع أن يقطر [رقم/ ٣٣٠٦]، والدارمي في قاليس أمَّ ماين إلى به قال الترمدي قاديث أمَّ هاين في إلى ده مقال،

 ⁽۲) أخرجه أبو داود في كتاب نصيام باب من رأى عليه العصاء [رقم , ۲٤٥٧]، والسبائي في ١٩سس الكبرى، في كتاب الصيام, باب ما يجب على نصائم المتطوع إدا أنظر [رقم/ ٢٤٩٠]، والبيهمي في ذالسين الكبرى، [رقم ٤٨١٥٤]، قَنْ عُرْوَةً، عَنْ غَائِشُه وَإِنْهَا به

⁽٣) - هند الطحاري، «مَأْمُدِيْ كَ»

 ⁽٤) أخرجه السائي في اللسن الكبرى، في كتاب لصيام بات ما يجت على الصائم المتطوع إد أفطر
 [رقم/ ٣٢٩٢، ٣٢٩٤]، والترمدي في الجامعة، كتاب نصوم عن رسون الله ﷺ بات ما جاء=

St. Actibat St.

التَّطَوُّع مُوجِبٌ للغَضاءِ.

وذَكَرَ في قشرح الكَرْخِيُّ اللهُ قَالَ عُمَرَ بنَ الحطَّاب استشارَ الله ١٠٤٠هـ الصَّحَابَةُ مَقَالَ، إلى أُنيتُ أَمْرًا عظيمًا، كَنْتُ صَائِمًا منطوَّعًا، موفِقَتُ غنى حاريَتِي، الصَّحَابَةُ مَقَالَ، إلى أُنيتُ أَمْرًا عظيمًا، كَنْتُ صَائِمًا منطوَّعًا، موفِقَتُ عَلى حاريَتِي، فَقَالَوا: لقد أَنيْتَ عظيمًا، فقَالَ عليُ [بنُ أبِي طالب] ": أَنبُتُ حلالًا، ويومًا مكانَ يؤمِّ ("). فقَالَ: أنتُ أُعجَيُهم فتوَىٰ إلَيُّ اللهُ اللهِ إلى اللهُ اللهِ اللهُ الل

وعن ابنِ سِيرِينَ (*): ﴿ أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةً ، فَعَطِئنَ عَطَّتُ شَبِيدًا ، فَسَأَلَ عَنْهُ يِضْعَةً عَشَرَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالُوا أَفْطِرُ واقْصَ يَوْمًا مكنتُهُ ۗ **

ي إيجاب القصاء عليه [رقم/ ٢٣٥]، وهي اللهن الكبيرة [رهم ٢٠٥]، وأحيد هي اللهبدة [٢٢٠ - ٢٤١/٦]
 [٢٣٧ - ١٤١/٦] ، والطحاري في اشرح معاني الآثارة [٤٠٨٠]، والبيهم في اللهس الكبرى الرقم/ ٨١٤٨]، من طرق عن الرقمري، عن غائشة عليه به قال المترمدي السألْثُ تُحشّدًا (يمي البحاري) عن هذا العدبث عنل لا يصح حستُ الرّقمري عن عُرْوة، عن عُرْوة، عن عُروة، عن الرّعمري المنادة لابي عن عُرْوة، عن عَرْوة، عن عَرْدة المعدة لابي القيم المؤرجديث بعشورية بعثر الراد المعدة لابي القيم [٨٠/٢]

⁽١) ينظر: شرح محصر الكرخي للقبوري [ق٢٦٥]

⁽٦) ما بين المعقوفتين رياده من والساء والواء والساء ولابه

 ⁽٣) أي الهمن يومًا مكان يوم كدا حاء في حاشيه الما

 ⁽٤) أحرجه الدارهطي في السنة (٢ ١٤٧)، عن سنيد بن النُسبَّت عن عُمر بن العطاب على به به بعد بناء محرف والنُظُّة في أخره: «فال أنت حَبَرُكُمْ لُكِ!»

 ⁽٥) ابن سيرين هند الإطلاق عرب محمد، وليس عد الآثر مراريًا عنه، ورسا عراق أحيد أثس بي سيرين ،
 كما سيأتي ، فكان يبعي عنى المؤلف تُلبيره

 ⁽٦) احرجه أبن أبي شبيه [رهم ٩٠٩٣]، حدَّث إسماعيلُ بنُ إثراهيم، عنْ عُشمان النَّيبِيِّ، عنْ أتسي
 أب يبحرين هلله به

قال ابنُ التركماني: «هذا سندُ عنى شرط بشيخين! اينظر الانجوهر الذي عنى سن البيهمي» لأبن التركماني [٤/٧٧]

والدَّلِيلُ المَمْقُولُ: أنَّه لو لَمْ يلزَمِ الفَصَاءُ ؛ يَلرمُ إبطالُ العمَلِ ، واللارِمُ مُنتعبِ بقولِه تعالىٰ ، ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾ [تحدُد ٣٣] ، هينتيي " المَلْرُومُ ، وهو عدمُ لزُومِ الْمُصَاءِ

بيانُه. أنَّ الجُرَّة المُؤَدَّئُ في أولِ اليومِ مُوجِتَّ للثَّوابِ؛ لكويه صَومًا عُرْفًا وشَرْعًا، هوله يُقَالُ، إنه صَائِمٌ قبلَ الامتِاعِ عنِ النقِيَّةِ، وَفَالَ ﷺ: ﴿ يَمَّ عَلَىٰ صَوْمِكَ ﴾ (*). وقد أطَّلَقَ اسْمَ الصَّوْمِ قبلَ الإِتمامِ،

وَالصَّوْمُ مُوجِتُ للنَّوابِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَٱلصَّنَبِينِ وَٱلصَّنَبِينَ وَٱلصَّنَبِينَ ﴾ • إلى قوله: ﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَعْمِرَةَ وَأَجْرًا عَطِيمًا ﴾ ولقولِه: «الصَّوْمُ لِي وَأَمَا أَجْزِي بِهِ ٩(٣) •

وإدا امتنعَ عن الدقي يَكُولُ إبطالًا للعَملِ؛ لِأَنَّ الإِنطالَ في العُرْفِ تَغُويتُ العَرْضِ المُنتَعِي بالعَملِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَن أَحسَن إلىٰ غيرِه إحْسانًا ثمَّ أَساءَ إليهِ إساءةً؛ يُقَالُ أَبْطُلَ سَعْيَه وإحْسانَه! ولهذا شُعْيَتِ الرِّدَّةُ إبطالًا وإحْباطًا للعملِ؛ لفوّاتِ العَرْضِ المُنتَعِي بِالْعِبَادَةِ [٢/١٤٤١/م]، وهو الثّوَاتُ،

فَإِنْ قُلْتَ. لَا تُسَلِّمُ أَنَّ إِبِطَالَ العَمَلِ مُتَصَوَّرٌ ، فَصَّلًّا أَنَّ {١٠١١٤ } يَكُونَ حرامًا ؛

 ⁽١) وقع بالأصل فعمي، والنشيب من فراء وقف، وقراء وقت الدوفه.

⁽۲) قال الرياسي ارواة الأنفة الشئة في اتشهما من حديث شحشد بني مبرين عن أبي غريره بالله و مشقط لأبي داؤد، فال الجاء رجل إلى النبئ كالله، فقال به رشول فقه بالي أكثب و شربت باسباء وأن صائم فقال الله أخصك وسقاله النهن وهو أدرت بن لقط تشميلت، ولفظ الجابين الامن سي وهو صابتم، قاكن أو شرب، فاليم صؤمة ، فإنما المعمة الله وسقاله منابة بالرباء الرباء المربعي (٣ ه ١٤)

علمه عد مصلي محريجه منابده ينظر «مصب الرابه» بدريتمي و ۱ ۱۶۰ ع (۲) أحرجه البحاري في كتاب التوحيد باب قول الله نعالي ﴿يُربِدُون أَن يُبِيدُو كُلَم أَنْ ﴾ [رقم ٢٠٥٤]، ومسلم في كتاب العجام باب قصل العبيام أرقم ١١٥١]، س حديث أبي هريرة يؤلاء به

سنط عابلا البيان علي

لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَن يَكُونَ قبل وُجُودِ العَملِ، أَرْ بَعَدُ وُجُودُهِ، أَوْ حَالَ وَخُودُهِ، وَقَثِلَهُ عَدَمٌّ، وَيَعَدَّهُ مُنْلَاشٍ؛ لِأَنَّهُ عَرْضٌ، وحَالُ لُوْخُودِ عَبْرُ مَوْجُودٍ عَنَى السَّمَّمِ، فلا يُتَصَوَّرُ الإِبْطَالُ.

وأيصًا: إنَّ الإِبْطَالَ إذا طَرَأَ على المَرْجُود يرُقَعُه، وإذا فارقه يَشَعُه، و لَمنْعُ مِنَ الوَّجُودِ لا يُسكَّى إبطالًا،

قُلْتُ لو لَمْ يُتصوَّرُ إبطالُ العَملِ؛ لَمْ يَرِدُبه النَّهِيَ، وقد فلل [افق] " تعالى . ﴿ وَلَا تَبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ إنحند ٣٠] . والنَّهْيُ يَعْنصِي النَّصوُر لا محالةً ، ومُطْلَقُهُ للتَّحْرِيمِ على ما عُرِفَ هي الأصولِ ، وقد تأيّدُ هذا بِالْغُرُفِ؛ حَيْثُ يَقَالُ . سعَى هي المُر فُلانِ ، ثم أَبْطَلَ إحسانه ، وهذا دليلُ التَّصَوُّرِ .

والتَّردِيدُ المَدْكُورُ لا يَرِدُ علَيها ؛ لِأَنَّ البُطْلَانَ فِي اللَّغَةِ هُوَ النَّهاتُ والثَّلاثِي، عادا أُصِيفَ إلى العمل لا يُرَادُ به دهاتُ دَاتِه وتلاثِيهِ؛ مَل يُرَادُ به هُوَ تَّ العَرْصِي المُتَعَلِّقِ به ، وهوَ الثَّوَابُ هما،

والجوابُ عن الحديثِ فَنَقُولُ مَعْنَىٰ قَولِهِ ﴿ فَلَا يَصُرُّكِ ۗ * أَي ۚ يُلُكِ لَلْتَتِ بَالِمَةِ فِي إفطارِكِ ، وليسَ ينفي دنتُ تُصاءُ يومِ مَكَانَه

ا فَإِنْ قُلْتَ: عد وَرُد مِي حديث أُمَّ هانِيَ، [مي بعص الرُّودياتِ]··· وإنَّ شِشْتِ

⁽۱) وقع في فرف فات العربة

⁽٢) ما بين المعقوفتين ريادة س فراء وفعاء وازاء ولكاء ولمه

⁽٣) تقدم تحريجه

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين رياده من قاسال وقرال وقواله والساله وقعة

نُمَّ عِنْدُنَ لَا يُبَاحُ الْإِنْطَارُ فِيهِ بِغَيْرٍ عُذْرٍ فِي إَخْدَىٰ الرَّوَايِثَيْنِ؛ لِمَا بَيَّنَا، وَيُبَاحُ بِغُذْرٍ وَالصَّبَافَةُ عُدُرٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ ﴿ أَفْطَرُ وَاقْصِ يَوْمَا مَكَامَهُ ﴾ .

وَإِذَا يَلِغَ الصَّبِيُّ، أَوْ أَسْلُمَ الكَافِرُ فِي رَمْضَانَ ؛ أَمْسَكَا يَقِيَّةً يَوْمِهِمَا ؛

فَاتُنْفِيهِ ، وَإِذْ شِئْتِ فَلا تَقْصِيهِ ا ''' ،

قُلْتُ: دلكَ مَحْمولٌ على عدم وُجُوبِ [١٠١٤١٠٠] القَصَاءِ على الفَوْرِ ؛ بدليلِ ما رَوَيْنَا ؛ توفِيقًا بينَ المُتعارِصَيْنِ.

قولُه: (فِي إَخْدَىٰ الرُّوايَتَشِ)، أي. عن مُحَمَّدٍ، وقد بَشِّاهما قُتُيْلَ هذا.

قولُهُ (لِقَوْلِه ﴿ وَأَنْظُرُ وَاقْصَ يَوْمًا مَكَانَهُ ا (") ، وهذا ليسَ بحديثِ السِّيِّ السِّيِّةِ ؛ بل هو كلامُ الصَّحَالِةِ (") كما بيَّنَا ،

قولُه (وإِذَا بِلَغَ الصِّيُّ أَوْ أَسْلَمُ الكَافِرُ فِي رَمْضَانَ ؛ أَمْسَكَا بَقِيَّةً يَوْمِهِمًا)

(١) أحرجه السائي في السن لكبرى في كتاب بهيام/ الرحمة بلهائم المتطوع أن بعطر [وقم/ ٢٣٠٥] ، والدارمي في السنة [٢٧٤/٢] ، والطحاوي في السنة [٢٧٤/٢] ، والطحاوي في الشرح معاني الآثارة [٢٠٠٠] ، والبهتي في اللسن الكبرى الرقم/ ٨١٤٥] ، من حليث أمَّ عابي أن لَيْنَ كَالِّهُ دحل عيها وفي صائمة ، فأني بإناه فشرات ثمَّ ناولَهَ فَشَرَت ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ كَالَّةَ فَإِنْ شَفَتِ فَاقَضِيهِ ، وَإِنْ شِشْتِ فَلَا تَضْهِ ، وَإِنْ شِشْتِ فَلَا تَضْهِ ، وَإِنْ كان تطَوَّعًا ، فَإِنْ شَفْتِ فَاقَضِيهِ ، وَإِنْ شِشْتِ فَلَا تَضْهِ ، وَإِنْ شِشْتِ فَلَا الدارمي

قال ابن صد البر العدا الْإِنسَادُ أصحُّ إِنسَادِ لهد المحديث الرقال عبد اللحق الإشبيلي: «هَذَا أحس أسانِيد أُمَّ هايئ، وإن كان لا يختج به الاينظر االنمهيدة لابن عبد البر [٣ ٩٩]، والبيان الوهم والإيهام؛ لابن القطاد [٣٩٦/٥]

- (*) أخرجه الطبالسي في المستدا إرهم ٢٣١٧ /طبعه دار هجر إن ومن طريقه البيهمي في المستن الكبرى المراجم العبدالية ومن طريقة البيهمي في المستن الكبرى المراجم المراجم
- (٣) قال العيبيُّ همد ولهم فاحش فقد رواه أبر داود الطيالسي في فمسنده من حديث أبي منعيد الحدري، ثم مناق الحديث معاصي ينظر قالبناية شرح الهداية التعبُّني [8 8]

قضَاءً لِحقُّ الْوقْتِ بِالتَّشْبُّهِ.

🛊 علية البيان 🗫

وجُملةُ هذه الفسائلِ: ما قَالَ الإمامُ الأَسْبِحابِيُّ فِي اشْرَح الطَّحَاوِيُّ؟ إدا بلَعَ الصَّبِيُّ، أو أَسلمَ الكَافِرُ، أو طَهُرَتِ الخائِصُّ والنَّسَاءُ، أو أَناقَ لَمَجُنُونُ، أو بَرَأَ المَرِيصُ، أو أَقَامَ المُسَافِرُ في يومٍ مِن شهرِ رَمْضان، فَخُكُمُ هَوْلاً وَكُلُهِم في الإِمْسَاكِ عنِ المُفَعَلِّرَاتِ سواءً

والأصْلُ: أنَّ كلَّ مَن صارَ على حالةٍ في آجِرِ النَّهَارِ، لو كان عليها في أولِ النَّهَارِ؛ يلزَّمُه الصَّوْمُ ويَلزَمُه الإِمْسَاكُ، كما لو شَهِدَ الشَّهودُ بِرُّؤْنِةِ الهِلالِ في بعصيِ اليوم.

ولا يجِتُ قصاءُ اليوم الدي أَسْلَمَ فيه عسَّنا(١).

وقَالَ مالكُ. يقْصِي (*). كذا قَالَ في اشرح مختصر الكوخي (*)، وهذا لِأَنَّ الكفرَ يُنافِي الصَّوْمَ، فصارَ كالصُّغَرِ.

قُولُه: (قَضَاءٌ لِحَقُّ الْوِقْتِ بِالنَّفْتُهِ).

يعني، إدما يُمُسِكُ الصَّبِيُ الدي بلَعَ ، والكَيْرُ لدي أسلَمَ ، نقصاءِ حقَّ الوقتِ بِالتَّسَبُهِ بِالصَّائِمِينَ ، لِأَنَّهُمَا لو كان عد وُحودِ السنب ، وهو الجُرهُ الأوَّلُ على صِعةِ الأَهْنَةِ ، لوجَبَ [، ، ، ، و ،] عليهما الصَّرْمُ ، تعصيمًا سوقتِ ، لكن له لَمْ يُوجَدُ مِهما الأَهْنَةِ عندَ وُجودِ السبب ، وَوُجِدَ ن بعده ، وَاصَّوْمُ عَيْرُ مُنَحَرٍ ، وحَت عليهما التَّنْبُهُ بقدر الإمكانِ ، قالَ على «مَنْ نَتَ بعده ، وَاصَّوْمُ عَيْرُ مُنَحَرٍ ، وحَت عليهما التَّنْبُهُ بقدر الإمكانِ ، قالَ على «مَنْ نَتَ بغوم عهو مِنْهُمَ» المُنْ المَا مَانِ ، قالَ عَلَى الله عَنْم عَنْوم عَنْو مِنْهُمَ الله

⁽١). ينظر: قابد ثع الصنائعة [٣٠١ م] ، قانيمر براثوة [٣٠١ ٣]

 ⁽٣) هذا على الإستجاب في مدهب مائك ويس الوجوب بنظر الهديب تعدوده للفيرواني [٢٠/١] . وقامنح الجليل لمُنْيُش [٢٠/٢]

⁽٣) ينظر : شرح محتصر الكرخي للقدوري [ق٥٨٠]

 ⁽٤) أجرجه أبو داود في كتاب بتناس باب في انس الشهرة [رقم 2001]، وأحمد في فا يعسد فعاهد

وَلَوْ أَفْطَرًا فِيهِ لَا قَصَاءَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ غَيْرٌ وَاحِبٍ فِيهِ · وَصَامَا مَا مَعْدَهُ ، لِنَحَقِّقَ السَّبِ وَالْأَهْلِيَّةِ

وَلَمْ يَقْصِبُنَا يُؤْمِهُمَا وَلَا مَا مَصِي الْعِدْمِ الْجَعْلَابِ . . .

قولُه: (ولؤ أَفطرا فِه)، أي في اليومِ الذي أَسلَمَ فيهِ الكَافِرُ، وبلَغَ الصَّبِيُّ، لا قصاءَ عليهما؛ لعدَم الوْحُوبِ، وقد مرَّ فيه جِلافُ مالِكِ،

قولُه. (وصاما ما مفددُ؛ لتحقَّق السَّب والْأَهْبِيَّةِ)

امًّا تبحثُقُ السّب، فلِفَولِه تعالى: ﴿ فَمَن شَهِىدَ مِـكُمُ ٱلثَّمَهُ وَلَيْضَمَّهُ ﴾ [البنرة ١٨٠]، وقد مرَّ بينُ السَّبِ في أولِ كتابِ الصَّوْمِ.

وَأَمَّا الْأَهْلَيَّةُ ۚ مِهِي نُوعَانِ: أَلْهَبِيُّ الْوُجُونِ ، وأَهْلَيَّةُ الأَذَاءِ ،

أَمَّا أَهْلَيْهُ الرُّجُوبِ، فهي بِالدُّمَّةِ الصالِحةِ لِلرُّجُوبِ، ولهذا اختصَّ الآدَمِيُّ

وأمَّا أَهْلِيُّهُ الأَدَاءِ * فهي نوعانِ قاضِرةٌ ، وكامِلةٌ ،

قالقامِرةُ: باعتبارِ قوةِ البدلِ، كما في الصِّبِيِّ السُّفَيِّرِ قبلَ النُّلُوغِ ، وفي المَغْتُوهِ بعدَ التُّلُوغِ،

والكامِلةُ. باعتدالِ الحالِ بالنُّلُوغِ عن عقلٍ، وقد عُرفَ في الأُصولِ. ومُرادُ المُصَنِّفِ: الأَهْلِيَةُ الكاملةُ، والإسلامُ شَرْهُ الرَّجُوبِ، وقد مرَّ قولُه: (ولمُ يَقْصِيا يؤمَهُما ولا ما مصى، لعدم الْحطاب).

قال العراقي الأخرجة أبو داود من حديث ابن همر بسند صحيح 4- بنظر - المحرجج أحاديث الإحيام؟ للعراقي [٢١٨/١]

 ⁽١٩٤٠)، وإس أي ثب [رقم ١٩٤٠]، وهيد أن حديد في قمستم المسحبة [رقم ٨٤٨]، وهيد أن حديد في قمستم المسحبة [رقم ٨٤٨]، من حديث أن قمر بسد صحبحة أن عد أحددث الأحماد

وهذَا بِجِلاف الضّلاةِ؛ لِأَنَّ السَّبَبِ فِيهَا الْجُزَّةُ الْمُتَّصِلُ بِالْأَدَاءُ فَوَجِدَتِ الْأَهْلِيَّةُ عِنْدَهُ، وَفِي صَوْمٍ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالْأَهْلِيَّةُ مَعْدُومَةً عِنْدُهُ وَعَلَّ أَبِي يُوسُفَ النَّهُ إِذَا رَالَ الْكُفْرُ أَوْ الصَّبَا قَبُلُ الرَّوَالِ فَعَلَيْهِ الْقَصَالُ ۚ لِأَنَّهُ أَوْرَكَ وَفَتَ النَّهِ.

أمَّا الكافِرُ الذي أَسلَمَ: طِفرِله ﷺ ﴿ وَالْإِشْلَامُ يَجُبُ مَا قَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

وأمَّا الصَّبِيُّ الذي بِلَعَ. فَلِقَوْلِهِ ﷺ الزُّفِعَ الْفَلَمُ عَنْ ثَلَاثِ الصَّبِيِّ [١٥٠٠هـ] حَتَّى يَحْتَلِمَ ١٤٠٠.

فَعُلِمَ [٢١٢/١] بهذا أنَّ الجِطَابُ عيرُ متوجِّهِ إليهِ قبلَ النَّلوعِ.

قولُه: (وَهَذَا بِحِلَافِ الصَّلَاةِ)، أي: هذا الحُّكُمُ الذي ذكرُما، وهو عدَمُ وُجُوبٍ قَصَاءِ صَوْمٍ دلكَ اليَومِ الذي بلَعَ فيه الصَّيِّ، وأسلَمَ الكَافِرُ، بِحِلافِ وُجُوبٍ قَصَاءِ صَوْمٍ دلكَ اليَومِ الذي بلَعَ فيه الصَّيِّ، وأسلَمَ الكَافِرُ، بِحِلافِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ بِجِبُ قصاؤُها إذا بلَعَ أو أسلَمَ في يعصِ الوقتِ؛ لِأَنَّ سَتَ وُجُوبٍ الصَّلَاةِ؛ الصَّلَاةِ؛ المَّدِّةُ المُتَّصِلُ بِالْأَدَاءِ، وقد وُجِدَتِ الأَهْليَةُ عَدَ دلكَ الجُرُءُ المُورُهُ الطَومُ: فَسَبَتُ الْمُعْتَةُ عَدَه.

⁽١) المراجد الجمد في «المسندة (١٩٨٠١]، وابن أبي حجمه في «تاريجه» [٣٠٠٣]، والطيخاوي في فابيان مشكل الأشرة (٢٤٤١]، والبيهاي في فالنس لكبرى» [رابم (١٨٠٦٩]، وفي فارلائل النبوة» (٣٤٦/٤)، من حديث عمرو بن العاص بهذا النفط

⁽۲) مضئ تحريجه

⁽٣). ينظر: «المبسوط» لنسر حسي [٣ ٣] ، فيدائع الصنائع؛ [٣ ٨٨] ، «ابنجر در بن» [٣ ٣٩٣]

وَخَهُ الطَّاهِرِ أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَجَرَّأُ وُجُوبًا ، وَأَهْلِيَّةُ الْوُحُوبِ مُنْعَدِمَةٌ فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنَّ لِلصَّبِيِّ أَنْ يَنُويَ النَّطَوُّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ ، عَلَىٰ مَا قَالُوا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَئِسَ بِأَهْلِ لِلنَّطَوْعِ أَيْضًا وَالصَّبِيُّ أَهْلُ لَهُ.

وَإِذَا مَوَىٰ الْمُسَائِرُ الْإِلْطَارَ، ثُمَ قَدِمَ الْمِصْرَ قَبْلَ الرَّوَالِ فَسَوَىٰ الصَّوْمَ؛ أَخْرَأَهُ؛ لِأَنَّ السَّغَرَ لَا يُنَامِي آَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَّةَ الشُّرُوعِ،

قولُه: (إلَّا أَنَّ لِلصَّبِيِّ آلَ بِـُوي النَطَوَّعَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دُونَ الْكَافِرِ ، عَلَىٰ مَا قَالُوا)

يعني: أنَّ الصبِيُّ إدا بلَغَ قبلَ الرَّوَالِ ونَوَىٰ التَّطَوُّعَ يَصِحُّ ؛ لأنَّه أَهْلُ له قَبْلَ البُّلوغِ ، والكَافرُ إدا أُسلَمَ قبلَ الرَّوالِ ونوَىٰ النطوُّعَ لا يصِحُّ ؛ لعدَمِ أَهْلَيَّةِ الأَّذَاءِ ، علىٰ ما عليهِ عامَّةُ مشايخِناً (١).

و يقُلَ فخُرُ الإسلام هن الدوادر، أنَّ صَوْمَه في دلكَ اليَومِ صَحيحٌ ، وعليهِ [١٠١١،١] بعضُ مَشيجاً كذا في اشرَح الطَّخاوِيُّ ('') ، واستدلُّوا بمَسألة «الجامع الصغير» وحَيْثُ قَالَ في النُصرانيُّ الذي يُشلِمُ: هو بِمَرْلَةِ الصَّبِيُّ يَبُلُعُ سَواءٌ ، فَيَيَّةُ الصَّغِير وَ مَنْ الصَّبِيُّ يَبُلُعُ سَواءٌ ، فَيَيَّةُ التَّطَوُّع مِنَ الصَّبِيُّ إذا بلَعَ يَصِحُّ ، فكذا بيَّةُ الكَافِر إذا أَشْلَمَ .

وجوابُه أنه بمَنرِلتِه في حقَّ الإِمْسَاكِ، وهي «المُنْتقَىٰ»: عن أبي يُوسُفَّ: أنَّه سوَّى بينَهما وقَالَ: يَكُونُ تطوُّعًا مِنهما جَمِيعًا

قولُه: (وإِدَا مَوَىٰ الْمُسَائِرُ الْإِنْطَارِ، ثُمَّ قدم الْمَصْرِ قَبُلِ الرِّوَالِ فَنَوَىٰ الصَّوْمُ ؛ أَجُوَالُهُ).

⁽١) ينظر الشرح مختصر الطحارية [١٤١/٢] ، ابدائع المسائعة [١٤١٣]

⁽٦) ينظر افشرح محتمر الطعاوي؛ للإسيبتاني [١٢٥]

وفي االحامع الصغير، له في الإصلام التؤدّوي أن قبل انتصاف النّهار ، وداكَ أَصَحُ ؛ لِأَنَّ اللّبَةَ يَبعِي أَنْ تكونَ مَوْجُودَةً في أكثر النّهار أو في النّبل، فافهم، وإنّما أجرَأَةُ صَوْمُه ؛ لِأَنَّ السّفَر لا يُنامِي وُجُوت الصّوم، ولهما يصحُ أداؤه في السّفر، وإمما ترّاحَى وُجُوتُ الأَدَاءِ، فلمّا رالَ السّفَرُ ووفَتُ العَريمةِ بني اتوجَة خِطَاتُ الأَدَاءِ، فصّحُ أداؤه، وهذا معنى قولِه: (لِأَنَّ السّفَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَةَ الْوُجُوبِ وَلَا صِحَةً الشّرُوع).

قولُه: (وَإِنْ كَانَ فِي رَمْصَانَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ؛ لِزَوَالِ المُترَخَّعِي فِي وَقْتِ النَّيَةِ)، أي: إِنْ كَانَ المُسَافِرُ الدي نَوَىٰ الإِفْطَارَ، وقَدِمَ العِصْرَ قَلَى الزَّوَالِ هِي رَمْضَانَ، وهَذَا تَكْرَارٌ مِنَ المُصَنَّفِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ أَيْصًا هِي مُسَافِرٍ وقَدِمَ المِصْرَ قَبَلَ الرَّوَالِ هي رُمْضَانَ؛ بدَلالةِ التَّعليلِ بغولِه: (الإَنَّ السَّقَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ). ومِثلُ فِي رَمْضَانَ؛ بدَلالةِ التَّعليلِ بغولِه: (الإَنَّ السَّقَرَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ). ومِثلُ فِي النَّقُلِ.

قولُه: (فَهَذَا أَوْلَى)، يعني: أَنَّ المُقِيمَ إِذَا سَافَرَ فِي بعضِ النَّهَارِ، لا يَجلُّ لَهُ المِطْرُ، مِعَ أَنَّ المُرَحِّضَ مَوْجُودٌ وهو الشَّفُرُ، وإذا أَقَّ مَ المُسَافِرُ فِي بعضِ النَّهَارِ، لا يَجلُّ لَه الْفِطْرُ بِالطَّرِيقِ الأَوْلَى؛ لروالِ المُرَحِّضِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يرئ أَنَّ دُحولَ المُصَلِّ لا يتعِلُّ له حتى تَعِيت الشَّمْسُ؛ فلا بأس مأنَ يُعْظِرُ دلكَ اليومَ في الشَّمْرِ؛ لأَنَّهُ مُسَافِرٌ فِيهِ، ولَمْ يَجْتَمِعُ له حُكمُ الإِقَامَةِ وَالشَّمْرِ، حتى تعيت الإِقَامَةُ الشَّمَرَ، ويه صرَّحَ في المَشرَح مختصر الكَرُجيُّ الإِقَامَةِ وَالشَّمْرِ، حتى تعيت الإِقَامَةُ الشَّمَرَ، ويه صرَّحَ في المَشرَح مختصر الكَرُجيُّ الإِقَامَةِ وَالشَّمْرِ، حتى تعيت الإِقَامَةُ الشَّمَرَ،

⁽١) - ينظر - الشرح الجامع الصمير؟ للبردوي [ق٠٧]

⁽٧). ينظر: الشرح معتصر الكرحي4 لتقاوري [1316]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا الْعَلَزُ فِي الْمَسْأَلَتِينِ؛ لا تَلْرَمُهُ الْكَفَّارَةُ؛ لِقِيَامِ شُبْهَةِ الْمُبِيحِ.

قولُه: (إلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرُ فِي الْمَسْأَلَتِينَ ؛ لا تَعْرَمُهُ الْكَفَّارُةُ) ،

يعني: فيما إذا كانَ مُغِيمًا ثمَّ سافَرَ في بعصِ النَّهَارِ، أو كَانَ مُسافِرًا ثمَّ أَقَامُ في بعصِ النَّهَارِ، وإنَّمَا لا تَلرَّمُه الكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ كَفَّارَةَ شَهْرِ رَمَصَانَ يُشْقِطُها النَّشْبَهَةُ كالخُدودِ، وهذا لِأَنَّها لا تُشْتَخَقُ إلَّا مع المَأْتُم كالخُدودِ.

والتَّحقِيقُ في المسألةِ أنَّ السَّفرَ لَمَّ كانَّ سببًا لإباحةِ الْفِطْرِ في الأصلِ ، كَانَّ وجودُه ثُنْهَةً في إصفاطِ الكَفَّارِهِ ، وإنَّ لَمْ يُوجَدُ إِباحةُ الفِطْرِ في المَسألتيْنِ ، كالمِلْكِ وجودُه ثُنْهَةً في إصفاطِ الكَفَّارِهِ ، وإنَّ لَمْ يُوجَدُ إِباحةُ الفِطْرِ في المَسألتيْنِ ، كالمِلْكِ والنَّكَاحِ لَمَّا إِن مَهَ عَلَى المَحَدُّ ، وإنْ والنَّكَاحِ لَمَّا إِن مَا عَلَى المَحَدُّ ، وإنْ لَمَّ يوجَدُ إِباحةُ الوَطْهِ ، كما في الحَيْصِ وَالنَّقَاسِ .

قَالَ فِي اشْرَحِ الطَّخَادِيُّ اللهِ وَلُو وَخَبَتِ الكَفَّرَةُ عَلَيهِ أَوْ عَلَيْهَا ، ثَمْ سَافَرَتُ أَوْ سَافَرَ فِي آخِرِ النَّهَارِ ؛ لَمْ تَشْفُطِ الكَفَّارَةُ عَهِ ، وإنْ (٣ ١/١٠٤٧) مَرِصَ فِي دَلْكَ اليومِ مَرَصًا يُبِيحُ لَهُ الإِضْفَارَ ؛ سَفَطَتْ عَهُ الكَفَّارَةُ ، وكَذَلِكَ إِدَا أَفَظَرَتِ المَرْأَةُ ، ثم حَاصَتْ فِي دَلْكَ اليوم أَو يُهِسَتْ ؛ سَفَطَتْ عَهُ الكَفَّارَةُ " .

وقَالَ في «خلاصة الفتاؤى» ولو أَفَطَرُ في أُولَ النَّهَارِ متحمَّدًا، ثم أَكرُههُ السُّنظانُ على السَّمَرِ؛ لا تشقُطُ عنه نكَمَّارةً في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ.

> وفي رِوَايَةِ الحشنِ عَنْ أَبِي خَيِفَةَ تَشَقَّطُ وعَنْدُهُمَا: لا تَشَقُّطُ.

وقَالَ فِي قَشْرَحِ الطَّحَادِيُّ، ولو حَرْحُ بِنَفْسِهِ فَمَرْضَ مُرْضًا يُبْسِحُ لَهُ الإِفْطَارِ ؛ احتلف النَشَايِحُ فَهِ ؛ قَالَ بِعَضِهِم يشقُطُّ وقَالَ بِعَضْهِم، لا يَشْقُطُ ولو أفطر في

⁽١) ينظر الشرح مختصر الطحاوي؛ للإسبيجابي [١٢٥٠]

وَمَنْ أَعْمِي عَلَيْهِ فَي رَمَضَانَ؛ لَمْ يَفْضَ الْبَوْمِ الَّذِي خَدَثَ فِيهِ الْإَغْمَاءُ. لِوُجُودِ الصَّوْمِ فِيهِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ بَاسَيَّةٍ؛ إذ الطَّاهِرُ وْخُودُهَا مَنَّهُ

وَقَضَىٰ مَا يَعْدُهُ ؟ لِانْعِدَام اللَّهِ -

وَإِنَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلَ اللَّيْلَةِ مِنْهُ؛ قصاهُ كُنَّهُ عَيْرَ يَوْمَ نَنْكَ اللَّبُنة ، لما قُلَّ

قضاءِ رَمَصَانَ أو في عيرِ رَمَصَانَ ؛ لَمْ تَحِثْ عليهِ الكَدَّرَّةُ ١٠

قولُه: (وَمَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمْصَانَ ، لَمْ يَقْصَ الْيَوْمِ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ الإعْمَاءُ).

وهذا لِأَنَّ صَوْمَه في دلكَ اليومِ صَحيعٌ، سِاءَ على وُجودِ النَّهِ منه ظاهرًا ؛ إِدِ الطَّاهرُ مِن حالِ المُشلِمِ أَنْ يَنُويَ الصَّوْمَ حالةَ الإفاقةِ، وقصَى ما بعدَ دلكَ اليومِ الذي حدَث فيه الإعْمَاءُ ؛ لعدَمِ النَّيَةِ فيهِ ؛ لِأَنَّ الإِعْمَاءَ يَمْتُحُ وُجودَ النَّيَةِ، ولا يصِحُّ الصَّوْمُ بدويِها .

وقَالَ الشَّاقِعِيُّ. بِلْرَمُه قصاءُ اليومِ الذي حدَثَ هِهِ الإعْمَاءُ " ؛ لِأَنَّ الإعْمَاءَ معنى يُؤثُّرُ في إسْقاطِ الصَّلَاةِ ، فأَبْطَلَ حَدُونُه الصَّوْمَ كالخيصِ

قُلسا: الحَيصَّ مَعْنَىٰ يُوجِتُ العَسْلَ، فِينَافِي الضَّوْمُ كَالْإِسْرَ وَالْإِعْمَاءُ مَعْنَىٰ يُوجِتُ الْوُصُوءَ، فلا يُنافِي الصَّوْمُ، كَسَائِرِ الأَخْدَاتُ

[+ ١٠١٧ م] قولُه. (وُجُودُها منة)، أي وحردُ اللَّيَّةِ مِن المُعْمَى عليه

قولُه ﴿ (وإِنْ أَغُمَى عليه في أَوْلَ النَّمَةُ مَنَّهُ عَلَمَ يَوْمُ يُلِكَ النَّيلَةِ ﴾ لما قُلْمًا)، وهذا إشارةُ إلى قولِه ﴿ للرُّخُودُ الصَّوْمُ فِيهِ ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ الْمَقْرُونُ

⁽١). ينظر: قشرح محمد العجاوي؛ بالإسبيجاني [١٩٩٥]

 ⁽٣) ينظر («النجاري «لكبير» اللماوردي [١٤١٣] و(السبية في اللغة الشافعي» الشيراري [ص ٦٦]
 والا النجم الوهاج في شرح السهاج» الشيري [٣٣١٣]

وَقَالَ مَالِكَ: لَا يَفْصِي مَا بَعْدَهُ } لِأَنَّ صَوْمَ رَمَصَانَ عِنْدَهُ يَتَأَدَّىٰ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ بِمَنْرِلَةِ الإغْتِكَابِ، وَعِنْدَمَا لَا بُدَّ مِنَ اللَّيَّةِ لِكُنَّ بَوْمٍ ؛ لِأَنَّهَ عِبَادَاتٌ مُتَغَرَّقَةً } لِأَنَّهُ يَتَخَلَّلُ بَيْنَ كُلِّ يَوْمَثِنِ مَا لَيْسَ بِرُمَانٍ هَدِهِ الْعِبَادَةَ بِحِلَافِ الإغْنِكَافِ.

وَمَنْ أُغْمِي عَنْهِ رَمْصَاد كُنَّهُ؛ قَصَالًى؛ لِأَنَّهُ مَنْعُ مَرَضِ يُضْعِفُ الْقُوَىٰ، وَلَا يُزِيلُ الْجِحَا قَيْصِيرُ عُذْرًا فِي التَّأْجِيرِ لَا فِي الْإِشْقَاطِ،

بِالنَّيِّةِ)، وفَصَىٰ ما يعدُه؛ لانعِدامِ النَّةِ، وإنَّمَ أَجْرَأَ صَوْمٌ يومِ اللَّيلةِ الَّتِي حدَثَ فيها الإغْمَاءُ؛ لِأَنَّ المُسْلِمَ لا يَخْلُو عَن عَرِيمةِ الصَّوْمِ فِي لِيالِي رَمَضَانَ -

وقَالَ مَالِكُ: لا يَقْصِي مَا بَعَدَ البَرْمِ الذي حَدَثَ في لَيْلَةِ الإِغْمَاءِ^(١)؛ لِأَنَّ ضَوْمَ رَمَصَانَ عَلَمَ يَتَأَدِّئَ بِيِئَةٍ وَ جِدَةٍ، كَمَا في الإغْبَكَافِ، والفرْقُ بَيْمَهِما طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ يُتَافِي الصَّوْمَ دُونَ الإغْبِكَافِ، فلهذا اخْتِيحَ إِلَىٰ النَّيَّةِ في صَوْمٍ كُلِّ يَومٍ دونَ الإغْبَكَافِ،

قولُه: (وَمَنْ أَعْمِيَ طَلَيْهِ رَمْصَانَ كُلَّهُ؛ قَصَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَوْعُ مَرَضِ يُضْعِفُ الْقُوَىٰ وَلَا يُزِيلُ الْحِحَا)، أي الْمَقُلُ^(٢).

قَالَ في الشرّع الطّخاويُّا: الدُّليلُ على أنَّ الإعْمَاءَ بِمَنْرِلَةِ المَرْضِ: أنَّ الأَمْبِياءَ. إللهُ عنهم ("). الأنبياءَ. إللهُ عنهم (").

وحاصِلُه ما مقلَ هخرُ الإسلامِ البَرْدَويُّ عنِ الشَّيخِ الإمامِ أبي عبدِ اللهِ التَّلْجِيِّ: أنَّ الأعدارَ أربعةُ أنواعٍ:

 ⁽١) ينظر التهديب في اختصار بمدونه البرادهي [٣٥٩،١] ، وقحاشية الدسوفي على الشرح الكبيرة
 [٢٠/١]

⁽٢) وقيل المُشُرُ والفطُّنة ينظر، فلسان العرب، لابن منظور [١٦٥/١٤/مادة: جمجا]

⁽٣) ينظر الشرح مخصر الطحارية للإسبيجابي [ق/١٤٥].

وَمَنْ جُنَّ رَمُصَانَ كُلَّهُ ﴾ لَمْ يَقْطِه ؛ حلامًا لمالكِ هُوَ يَكُورُهُ بِالْإِعْمَاءِ ﴿

لَوعٌ مِنه : غيرُ مُنْتَدُّ لَوقَتِ الصَّلَاةِ والصَّوم، وهو النَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَدُّ يَومَا وليلةً أو شهرًا في العاداتِ.

وَمَوعٌ مِنه اغيرُ مُمُتدٌ لوقْتِ الصَّلَاةِ ولا لوقْتِ الصَّوْم عالَى، وهوَ الإَعْمَاءُ. ونَوعٌ مِنه: يمُتدُّ لوقْتِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ جَمِيقَ، ويخَمِنُ لاتِحِمَارَ، وهو الجُنُونُ.

ونَوعٌ مِنه: يَمُتُدُّ لُوقْتِ الصَّلَاةِ لَا لُوقْتِ الصَّوْمِ عَالَى، وهو الأعمالُ المَّاوِمُ وَالشَّوِمُ عَالَى، وهو الأعمالُ المَّادِمُ وَالسَّبَ.
والمَّومُ الرامعُ: يَمُتَدُّ جِلْفَةً في كُلُّ بابٍ (١٤٨٦، ١٠)، وهو الصَّبَ.
فأمَّا النَّوْمُ: فإنَّه لا يُسْقِطُ شيئًا مِنَ العِبَادَاتِ وَلَعَدَمِ لُرُومِ الحَرَّحِ، على عكسِ الصَّبَا،

وأمَّا الإِغْمَاءُ. مإنَّ عُذْرٌ في حقَّ الصَّلَاةِ إذا امتذَّ برِيادتِه على اليومِ والنَّيلةِ؛ دَفْعًا للحَرَحِ، وليسَ بِعُذْرٍ في الصَّوْمِ؛ لأنَّ اثنتادَه بادِرٌ إلى لشَّهْرِ، فلا يلْزَمُّ الحَرَجُ ؛ فلا يُشْقِطُ.

وأمَّا الجُنُونُ. إذا امتدَّ برِيادَتِه على يوم وليلةٍ في لصَّلَاةِ، وباستِعراقِه شهرًا في الصَّوْمِ؛ فإنَّه يُشْفِطُهما جميعًا؛ دَفْعًا للحَرْحِ؛ لِأَنَّ امتدادَه ليسَ بسادِرِ؛ فيلْرَمُّ الحَرَّحُ، وإذا لَمْ (٢٠١٠) يَمْنَذُ وفَصُرَ عَنِ الشَّهْرِ، لَمْ نُشْفِطُ كَالْإعماءِ

وأما الصُّبَّا: فهو مُسْقِطًا؛ لامتداده مِن أَوَّلِ الوُّخُودِ

قولُه: (ومن خُنَّ رمصان كُلَّهُ، لم يقْصه ؛ حلامًا لمالكِ(**).

⁽١) - ينظر: الشرح الجامع الصعيرة للبردوي [143]

 ⁽٦) ينظر ١١٥١ والإكلين لمحتصر حنين اللموان [٣٤٣]، وقمواهب الجليل في شرح معتصر=

وَلَنَا أَنَّ الْمُشْفِظُ هُوَ الْحَرْحُ ، وَالْإِعْمَاءُ لَا يَشْتُوْعِبُ الشَّهْرَ عَادَةً فَلَا حَرَجَ ، وَالْإِعْمَاءُ لَا يَشْتُوْعِبُ الشَّهْرَ عَادَةً فَلَا حَرَجَ ، وَالْجُنُونُ فِي بَعْضِ رَمْضَانَ ؛ قَضَى مَا وَالْجُنُونُ فِي بَعْضِ رَمْضَانَ ؛ قَضَى مَا مَضَى ، خِلَافًا لَوْفَر وَالشَّامِمِ عِنْ هُمَا يَقُولَانِ : لَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ ؛ لِانْعِدَامِ الْأَمْلِيَّةِ وَالْفَصَاءُ مُرَثَّتُ عَلَيْهِ ، فَصَارُ كَالْمُشْتَوْعِبِ . الْأَمْلِيَّةِ وَالْفَصَاءُ مُرَثَّتُ عَلَيْهِ ، فَصَارُ كَالْمُشْتَوْعِبِ .

وجُهُ قَولِهِ: أَنَّ الخُنُونَ المُنْتَزَعِبَ لا يبايي أَهليَّةَ الرُّجُوبِ؛ قِياسًا على الإعْمَاءِ إذا استؤعَت؛ فلا يمُنغُ الرُّجُوتَ كعبرِ المُسْتَؤَعِبِ،

وَوْجُهُ قُولِنَا. أَنَّ المُشْفِطُ المُؤجُوبِ لَرُومُ الحَرَحِ، وذلكَ يحْصُلُ في المُشْفِوْعِبِ دونَ عيرِه؛ بِجِلَافِ الإعْفاءِ إذا استؤعَت؛ حَيْثُ يلْزَمُه القَصَاءُ؛ لِأَنَّ المُشْفَوْعِبِ دونَ عيرِه؛ بِجِلَافِ الإعْفاءِ إذا استؤعَت؛ حَيْثُ يلْزَمُه القَصَاءُ؛ لِأَنَّ المُشْفَى عليهِ لا يأكُلُ ولا يشْرَبُ، وحياتُه إلى شَهْرِ بلا أَكُلُ ولا يشْرَبُ، وحياتُه إلى شَهْرِ بلا أَكُلُ ولا يشْرَبُ، وحياتُه إلى شَهْرِ بلا أَكُلُ ولا يشْرَبُ نادِرٌ، فلا يلْزَمُ الحَرَجُ في القَصَاءِ.

قولُه: (وَإِنْ أَفَاقَ الْمَخُنُونَ فِي نَعْصَ رَمْضَانَ ؛ قَضَىٰ مَا مُضَىٰ '' ، جُلَافًا لَوُفَرَ والشَّافِعِيُّ '') ، ومدهبًا استِحْسَانَ ، ومَدهبُهما قياسُ ، كذا دكرَ الإمامُ علامُ الدِّينِ والشَّافِعِيُّ الدِّينِ العالِمُ السَّمَرُقَدِيُّ في قطريقة الخلاف (").

قَالَ الإمامُ حُمَيدٌ الصَّرِيرُ الدا أَعاقَ في آجِر يَومٍ مِن رَمَضَانَ قبلَ نصْفِ النَّهَارِ وَيَجِبُ كُلُّ النَّهُرِ ، أَمَّا إِدَّ أَعَاقَ بَعَدَ الرُّوَّالِ في آجِرِ يَومٍ مِن رَمَضَانَ وَ لا يَجِبُ أَصَلًا اللهِ اللهِ .

 ⁽١) وقع بالأصل القصى ما بعني ١٠ والبثيث من الفحاء والراء والراء والثاء والما الراقي
 ١١ وقع بالأصل القصى ما بعني ١٠ ينظر (الهداية) للمراجبتاني [١٣٥/١]

 ^(*) ينظر «المهدب في فقه الإمام انشافعي؟ للشيراري [٣٢٥]، و«التهديب في فقه الإمام الشافعي؟
 للبقري [١٧٦/٣]

 ⁽٣) ينظر فطريقه الحلافة سملاء سمرهدي إص ٣٣ ـ ٢٤ إ

 ⁽²⁾ ينظر «المواقد العمهيه في شرح الهداية) محميد الدين [110]

و غاية البيد ع

لَهِ مَا : أَنَّ الْمَجْنُونَ مَرَفَوعُ القَلَمِ ؛ لَقُولِه ﴿ وَمِ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاتَةٍ، عَنِ الصَّبِيُّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَنْفِظَ ، وعَنِ المَحْنُونَ حَتَّى يُفِيقَ ﴾ وَلَا الأَذَاءَ لَا أَذَاءَ لَا يَجِبُ عَلَيهِ بِالاَّتُفَاقِ ؛ لَعَدَمِ الْمُلْتَةُ عِنِ ، فلا يَجِبُ الْفَصَاءُ أَيْفَ ؛ لَتَرَبَّبُه على الأَدَاءِ ، فلا يَجِبُ الْفَصَاءُ أَيْفَ ؛ لَتَرَبَّبُه على الأَدَاءِ ، فلا يَجِبُ عَلَيهِ بِالاَتّفَاقِ ؛ لَعَدَم الْمُلْتَوْعِبِ ، كَالْمَلْتُؤْعِبِ في عَدْم وُحُوبِ الْقَصَاءِ . الأَدَاءِ ، فلا يَعِبُ عَدْم وُحُوبِ القَصَاءِ .

ولذا. أنَّ سَبَتَ الرُّجُوبِ تَحَقَّقَ فِي حَفَّهُ وَهُو الشَّهْرُ؛ لَغُولِهُ تَعَالَىٰ. ﴿ فَنَقُ شَهُ وَهُو الشَّهْرُ؛ لَغُولِهِ تَعَالَىٰ. ﴿ يَا أَيْنِكَ عَامَلُوا شَهِدَ مِسَكُمُ الشَّهُ لَوَ لَيُصَعِفُهُ ﴾ [البوء ١٨٥]، وقولِه تعالَىٰ. ﴿ يَا أَيْنَا عَالَمُوا كُنِبَ عَلَيْحَكُمُ الشِّيلَامُ ﴾ [البوء ١٨٥]، وكلَّ مَن كَانَ مُوصُوفًا بَصِعةِ الإيمانِ ؛ يلْوَقُهُ الصَّيقِ مُ الصَّيقُ ؛ إلاّ أنَّ الحَرَحَ مُشْقِطٌ لِلْوُجُوبِ ، فَلَمْ يَلْرَمُهُ إِذَا امْتَذَهُ ، وكذا نَقُولُ فِي الصَّيقِ ؛ الصَّيقِ ؛ كَيْتُ يَشْفُطُ عنه الوُجُوبُ ؛ للزُّوم الحَرَجِ ؛ لامُتدادِه .

قلمًا ثبّتَ هذا قُلْنَا. إِنَّه أَهْلُ لأَصْلِ الوُجُوبِ، وإِنْ لَمْ يكنَ أَهْلَا لُوْجوبِ الأَدَاءِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّه لُو أَدَقَ قَـلَ يَصْعَبِ النَّهَارِ، ولَمْ يكنَ مُفْعِرًا، ومؤى الصَّوْمَ؛ يُنجُزِئُه عن الفَرْصِ.

ولو نَوَىٰ فِي اللَّيْلِ وهو مُعِيقٌ، ثم جُنَّ؛ يُخَرِثُه صَوْمٌ دلكَ اليَوم، وأَهْلِيةُ الوُجُوبِ بِالدَّمَّةِ، ودِمَّةُ المَجْنُونِ صَالِحةٌ للإيجابِ [٠، ١٠، ١٠]؛ ألَا تَرَى أنَّه يَجِبُ عليهِ الصَّلَاةُ إدا كَانَ أقلَّ مِن يومٍ ولَيْلَةِ، بِجلافِ مَا إدار دَعليٰ يومٍ ولَيلةٍ، حَيْثُ لا يَجِبُ عليهِ الصَّلَاةُ إدا كَانَ أقلَّ مِن يومٍ ولَيْلَةٍ، بِجلافِ مَا إدار دَعليٰ يومٍ ولَيلةٍ، حَيْثُ لا يَجِبُ عليهِ الصَّلَاةُ باعتبارٍ لَحَرَح

ولهدا يبحث العُشُرُ والحَرَاحُ وَلَعَمَّهُ الْمُحَارِمِ وَلَمَعَامِلاتُ كَلَّهَا، وَفَيِ الإيجابِ هائِدةً، وهوَ كُونُه مُطلوبًا بِالْقَصَاءِ عَلَى وَجَهِ لاَ يَثَرُمُ الخَرْحُ، وَدَلْكَ هِيمَا إذا لَمُ يَمُدَدُ الجُنُونُ؛ بِحَلَافِ مَا إذَ امْتَذَا حَيثُ لاَ يَجِبُ؛ للرُّومِ الْحَرْحِ

⁽۱) مصن بجريجه

وَلَٰنَا أَنَّ السَّنَتَ قَذْ وُجِدَ وَهُوَ الشَّهُرُ وَالْأَهْلِيَّةُ بِالدِّمَّةِ، وَفِي الْوُحُوبِ فَاشِدَةً وَهُوَ صَيْرُورَتُهُ مَطْنُوبًا عَلَىٰ وَجْهِ لَا يَخْرَحُ مِي أَدَائِهِ، بِحِلَاهِ الْمُسْتَوْعِبِ؛ لِأَنَّةُ يَخْرَحُ مِي الْأَدَاءِ فَلَا فَائِدَةَ وَتَمَامُهُ مِي الْجِلَافِيَّاتِ.

ثُمَّ لَا فَرُقَ مَيْنَ الأَصْلِيِّ وَالْعَارِصِيِّ ، قِيلَ. هَدَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ·

ولهذا قُلُنَا فِي النَّائِمِ والمُقْمَىٰ عَلَيهِ: يَجِبُ عَلَيهِمَا الْفَصَاءُ، وإِنِ اسْتَوْعَبُ النَّوْمُ وَالإِعْمَاءُ شهرًا؛ لَعَدَمِ الْحَرَحِ.

والجَوابُ عنِ الحديثِ قُلْنَا: إنَّ المرادَ منه رَفْعُ تكليفِ الأَدَاءِ لا نَفْيُ أَصْلِ الوُّجُوبِ، ولهذا يجِبُ على النَّاثِمِ القَصَاءُ، وقَولُهما: إنَّ الأَدَاءَ لا يجِبُ عليهِ ا لانعِدام الأَهْبِيةِ، فلا يجِبُ القَصَاءُ،

قُلْنَا: سَلَمُنَا أَنَّ الْهَلِيَةِ الأَدَاءِ مُنْعَدِمةٌ ولا كلامَ لِنَا فِيهِ، ولَا تُسَلِّمُ أَنَّ أَهْلِيةَ الوُجُوبِ مُنْعَدَمةٌ، وهي حاصِلةٌ كما بيَّنًا.

قُولُه: (وَالْأَهْلِيُّةُ بِاللَّمَّةِ).

اللُّمَّةُ في الأَصْلِ: بمَعنَىٰ العهْدِ، ولهذا يُسَمَّىٰ قابِلُ الجِرْيَةِ ذِمُنَّا؛ لَكُونِهِ مُعاهَدًا، وسُمَّيَ مَحَلُّ البِرَامِ العهْدِ، وهو الرَّقَةُ .. بِالدُّمَّةِ مَجَازًا؛ إطلاقًا لاسْمِ الحالُ على الْمَحَلُّ،

قولُه: (ثُمَّ لَا فَرْقَ نَيْنَ الأَصْلِيُّ والْعارِضيُّ)، أي: بينَ الجُنُونِ الأَصْلِيُّ وَالْغَارِصِيُّ،

وَالجُنُونُ الأَصْلِيُ: أَنْ يُذْرِكَ مَجْنُومًا

وَالْعَارِضِيُّ ۚ أَنْ يُدُرِكَ مُعِيقًا ثُمَّ جُنَّ، ولا فرْقَ بينهما؛ خَيْثُ يَلْزَمُه قَصَاءُ مَا مضَى على ظاهرِ [١٩٤٩/٤] الرَّوَايَةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ اللهِ أَنَّةً فَرَقَ يَئِنَهُمَا ؛ لِأَنَّةً إِذَا بَلَعَ مَجْنُونَا الْتَحَقَّ بِالصَّبِيِّ قَالُمُدَمَ الْخِطَابُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ، وَهِذَا مُحْتَارُ يَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ.

🛊 ئايدانيان 🛊

وقَالَ في الشّرح الطَّخاوِيُّ؟ ﴿ فَرَقَ أَصِحابُنَا بِينِ الجُّنُونِ الأَصْلِيُّ وَالْعَارِضِيُّ ، وَقَالَوا في الجُنُونِ الأَصْلِيُّ وَالْعَارِضِيُّ ، وَقَالُوا في الجُنُونِ الأَصْلِيُّ إِذَا أَمَاقَ في بعضِ الشَّهْرِ يلْزَمُه قَعَالُ ، ١٠١٠هـ] مَا أَذُركَ ، ولا يَلْزَمُه قَصالُ مَا مصَى ، كَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلُمَ وَالصَّبِيُّ إِذَا أَدُركَ .

وفي الجُنُونِ العَارِضِيُّ: إِدَا أَدَرُكَ شَينًا مِنَ الشَّهْرِ إِنَّا مِن أَوْلِهِ، أَو مِن آجِرِه، أَو مِن آجِرِه، أَو مِن أَوْسَطِه } لَرِمَه قصاءُ جَميعِ الشَّهْرِ ؛ نحوَ أَنْ يَكُونَ مُفِيقَة فِي اللَّبْنَةِ التي آهلَّ مِلالُ رَمَضَانَ ثم جُنَّ، ولَمْ يَهِنَّ إِلَّا بِعَدَ مُصِيُّ الشَّهْرِ كلَّه، عَلَيهِ أَنْ يَقْصِيَ حميعَ الشَّهْرِ إلا (١) اليَوْمَ الأَوَّلَ إِدَا عَرَمَ عَلَى الصَّوْمِ قَبَلَ جُنُويِهِ وَلَمْ يَغْظِرُ هِهِ، وكذلكَ لو جُنَّ فِي طَرَقِي الشَّهْرِ عِيرَ آنَه جُنَّ قِي وَسَطِه، وَرُويَ عَن مُحَمَّدِ مثلُ دلكَ (١).

قَالَ في الإيضاحة: وَرُويَ عن أبي يُوسُفُ أنه قَالَ: الغِيَاسُ هَكِدا ؛ إلَّا أَتَّي السَّخْسِسُ بأنْ يقْصِيَ (") ، يعني أنّه يقْصِي ما مضَى في الخُنُوبِ الأَصْبِيُّ إدا أَفاقَ في بعض الشَّهُرِ كِما في الجُنُونِ العَارِضِيُّ .

قولُه: (وَهَذَا مُخْتَارُ يَعُصَ المُتَأَخِّرِينَ). [أي العرَقُ مِنَ الحُنُوبِ الأَصْمِيِّ وَالعَارِ هِمِيَّ: شُخْتَارُ بعضِ المُتَأَخِّرِينَ مِنْ مشابخِنَا](١٠).

⁽١) - وقع في الأصل عرلا يعده، واستب من قوة، وقفة وقرة، وقسه، وقامة

⁽٢) ينظر الشرح محصر بطعاوي؛ للأسبيجابي [١٣٠٥]

⁽٣) ينظر: قالإيضاح؛ ثلكرماني (٤٧٥)

 ⁽¹⁾ ما بين المعقوضين رياده من دوات والله واراه، وللماء رامة.

وَمَنْ لَمْ يَنُو فِي رَمْضَانَ كُلَّهُ صَوْمًا وَلَا بِطُرًا ؛ فَعَلَيْهِ قَصَاؤُهُ ،

قولُه (وَمَنْ لَمْ يَنُو بِي رَمَصَانَ كُلُّهُ صَوْمًا وَلَا بَطْرًا ؛ فَعَلَيْهِ قَضَّاؤُهُ) -

وهبه المسألةُ مِن حواصَّ مُسائلِ «الجامع الصغير» ()، وفيهِ خِلافُ زُفَرَ ؛ فإنَّ صَوَّمَ رَمَصَادُ يَجُورُ عِنْهُ مِنَ الصَّحِيحِ المُقِيمِ بلا يَيَّةِ - كدا بقُلُوا عنه ،

قَالَ أَبُو الحَسَى الكَرْحِيُّ مَن حكَى هذا إن ١٥٠٠م إِ فقدُ علِطَ ، وإنها قَالَ زُفَرُ : إِنَّه يَجُورُ بِيَّةٍ وَاجِدَةٍ `` كذا نقل القُدُورِيُّ في فَنقْرِيبه ، وقد مَنَّ أَنَّ المُغْمَىٰ عليهِ لا يقْصِي اليَوْمَ الذي حَدْثَ [عِه] '` الإعْماءُ في ليْلَتِه ؛ لِوُجُودِ النَّيَّةِ مِنه ظاهِرًا ، قلا بُدُ مِنَ التَّاوِيلِ لهنِهِ المَسَالَةِ وَتَأْوِيلُها أَنْ يَكُونَ مَرِيصًا أَو مُسَافِرًا لا يَتُوي شيئًا أو مُتهتَكًا اعددَ الأَكْلُ في رَمَصَانَ ، فَلَمْ يكنْ حالُه دَليلًا على غريمةِ الصَّوْمِ ،

وجُهُ قُولِ رُفَرَ: أَنَّ الإِمْسَاكَ مُسْتحقَّ عَلِيهِ مُتعيِّنٌ بِأَصْلِهِ وَوَصَّفِهِ يَتَغْيِينِ اللّهِ تعالى إذا لَمْ يكن فريفٌ أو مُسافرًا، فَهُمَّا لَمْ يَكْرَمُه تَغْيِينُ الوصْفِ؛ لَمْ يَلْرَمُه تَغْيِينُ الأصل؛ لتغيَّه، كما إذا وهذ يضات الرُّكَاةِ مِنَ الْفَقِيرِ،

وينظر فالمبسوطة (٢١١/١)، ابدائع العسائعة (٢٠٨١)، البيين المعالى، (٢٠٤٠)، الدرر المكانية (٢١١/١)، ارد المحارة (٤٣٣/١)

⁽١) ينظر الالجامع الصعير مع شرحه النامع الكبراة لمحمد بن انحسن (ص ١٣٨ ـ ١٣٩]

⁽٢) ينظر الشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق101]

 ⁽٣) ما بين المعلونتين رناده من المداء واراء والراء والساء والم)

⁽٤) عشئ تحريجه

وَقَالَ رُفَرٌ ، يَتَأَدَّىٰ صَوْمٌ رَمَضَانَ بِدُونِ اللَّهِ فِي حَقَّ الصَّحِيعِ الْمُقَيْمِ ، لأَنَّ الْإِمْسَاكُ مُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ فَعَلَىٰ أَيِ وَجُهِ يُؤَدِّيهِ بَقَعٌ عَنْهُ ، كَمَّ إِذَا وَهِبَ كُلُّ النَّصَابِ مِنَ الْعَقِيرِ ،

وَلَمَا أَنَّ الْمُسْتَجِقَّ هُوَ الْإِمْسَاكُ بِجِهَةِ الْعِبادَةِ، ولا عِنادَه إِلَّا بِالنَّبَةِ، وَهِي [10 الذ] هِيَةِ النَّصَابِ وُجِدَ بِيَّةُ الْقُرْبَةِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الرَّكَاةِ.

وَمَنْ أَصْبَحَ غُيْرَ مَاوٍ لِلصَّوْمِ فَأَكُلَ؛ لَا كَمَّارة عَنْ عِنْد أَبِي حِيمة، وَفَالَ زُفَرُ: عَلَيْهِ الْكَمَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَدَّىٰ بِعَيْرِ النَّيَّةِ عِنْدُهُ.

التَّمْبِينُ مَوصوعٌ عنه.

وقولُه: (إِنَّ الْإِمْسَاكَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ).

فَتَقُولُ: إِنَّ المُشتخَقَّ عَلَيهِ هو الإِمْسَاكُ للهِ تعالى، لا مُعَمَّقُ الإِمْسَاك، ودلك يخصُلُ بدونِ النَّيَّةِ

وأمَّا مَسَالَةُ الرَّكَاةِ وَلَ نَوَى الصَّدَقَةَ ؛ صِحْ ووفعَ عَنِ الرَّكَاةِ، عَصَارَ إَعَلاقُهُ تَعْبِينًا كما هي مَسَالِتِا، وإِنْ نَوَى الهِنةُ أَو ذَكَرُها؛ وقَعَ عَنِ الرَّكَاةِ استِخْسَاء لِأَنَّ الهِنةَ مِنَ الْفَقِيرِ [٢ - ١٥٠ م) صَدَقَةً مَخَارًا؛ بِذَلالَةِ الطَّهْرِ، لِأَنَّ الفَقيرَ مَخَلُّ الصَّدْقَةِ.

وَأَمَّا فَي مَسْأَلَتِهَا ۚ فَقَدِ الغَدَّمَ مَا عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْإِنْسَالُكُ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يَصَحُّ أَنَّ يَقَعَ الغَدَمُ مَسْتَعَارًا لِلْوُحُود

قولُه: (ومن أضبح غير باوِ لنصَّوْم فأكل؛ لا كَفَارة عليه عبد أمي حبيعة).

اطُلمُ آلَهُ إذا أصبح يومٌ مِن شهر رمضان ولمُ يكنُ نُوى، ثمَّ أكل أو شرِتُ أو حامع مُتعمَّدًا ؛ فلا كفَّارة عليه عند أبي حيفةً

وقَالَ أَنُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدٌ إِنَّ كَانَ ذَلَتَ مِنْهُ قَبَلِ الرَّوَالِ فَعَلِيهِ الفَّصَّاءُ

وَالْكُفَّارَةُ ، وإِنْ كَانَ بعدَ الرَّوَالِ معنيهِ القَصَاءُ بلا كُمَّارَةٍ -

وَقَالَ زُفَرُ عَلِيهِ الكَفَّارَةُ هِي الصَّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ صَوْمٌ رَمَضَانَ يَخْصُلُ عَنَدَهُ بِمُجِرَّدِ الإِمْسَاكِ هِي حَقَّ الصَّحِيحِ النُّقِيمِ بلا يَيَّةٍ ''.

قَالَ أَبُو بِكُو الرَّاذِيُّ فِي اشْرُحه لمختصر الطَّخَاوِيُّه: «الْمَشْهُورُ عَن مُحَمَّدٍ أنه مِعَ أَبِي خَبِفَةَ ، وإنه رَوَى ما دَكَرُهُ^{ان ،} عَن أَبِي يُوسُفَ وحدَه: هِشَامٌ »^(٣) ،

وجُهُ قولِ أَبِي بُوسُفَ: أَنَّ الصَّوْمَ شُرَاعَى قَبَلَ الرَّوْالِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَىٰ عَرَضِيَّةِ أَنْ
يَصِيرَ صَوْمًا ، قَلَّمَ أَفْظَرَ قَوْتَ إِنْكَانَ تَخْصِيلِ (٢٠١٠) الصَّوْمِ ، وإمكانُ تَخْصِيلِ
الشيءِ يُخْفَلُ بِعَبْرِلَةِ تَخْصِيلِ ذَلَكَ الشَّيء ، كما في غاصِبِ العَاصِبِ ، يُصَمِّنُهُ
الشَّفُونُ مِنه ابتِداء إِنْ شَاءَ ، أَو يَشْقَيرُ الصَّمَانُ عليهِ ؛ لِأَنَّهُ لَو لَمْ يَعْصِبُ كَانَ يَمْكِنُ
لِلْمَاصِبِ أَنْ بِرُدُ الْمَعْصُونَ على المَعْصُوبِ منه ، وعاصِبُ الْعَاصِبِ فَوْتَ ذَلَكَ
الإمكانَ ، قَصَارَ ضَامِنًا .

ووَجْهُ قُولِ أَبِي حَبِفَةَ: أَنَّ الكُفَّارَةَ إِنهَ تَجِتُ بِإِنسَادِ الصَّوْمِ ولا صَوْمَ هنا؟ لعدَمِ النَّهِ، فلا تَجِبُ الكُفَّارَةُ، ولهذا إداء منه إذا لَمْ يُفْطِرُ ذلك النَوْمَ لا يُخْتَرُ صَائِمًا؛ لعدَمِ النَّةِ، ولا تَجِتُ عنهِ الكَفَّارَةُ أَيضًا؛ لتَرُكِ الصَّوْمِ، وهذا تارِكُ لِلصَّوْمِ وليسَ يمُفْدِدٍ له،

والجوابُ مِن قياسِ أبي يُوسُف: أنَّ مِنكانَ تخصِيلِ الشِّيءِ إلَمَا يُجْعَلُّ بِمَثْرِلَةِ

 ⁽¹⁾ ينظر «الجامع الصعير» [ص ١٤١]، االأصل لمحمد) [٢٠١٦]، فمحتصر الطحاري» [ص
 (2) فعيرد المسائل [ص٦٦].

⁽٣) أي: الطحاري ﴿ وَاللَّهِ عَلَا جَاهُ فِي حَاشَيَّةً المِهُ

⁽٧) - يتظردُ فشرح محصر الطحاريَّة لديمامن [٢٩٤/٦].

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ ﴿ إِذَا أَكُلَ قَتْلَ الرَّوالِ يَجِثُ الْكُمَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ إِمْكَانَ التَّحْصِيلِ فَصَارَ كَعَاصِبِ الْعَاصِبِ، وَلِأْبِي حَنِيفَة ﴿ إَنَّ الْكَمَّارَةَ تَعَلَّقَتْ بِالْإِفْسَادِ وَهَذَا امْسِنَاعٌ إِذْ لَا صَوْمَ إِلَّا بِالنَّةِ.

وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ، أَوْ مُفَسَتْ؛ أَلْطُرَتْ وَفَصَتْ بِجِلَافِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنْهَا تَخْرَحُ فِي قَصَائِهَا وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلاةِ،

وَإِدَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ، أَوْ طَهُرَتِ الْحابُصُ فِي بَعْصِ النَّهَارِ، أَسْحَا بِقَيْة يَوْمِهِمَا،

ذلكَ الشيءِ فيما لا يَشْقُطُ بِالنَّشْهَةِ، كما في النَّدُوانِ، بِجِلَافِ النَّشَرَةِ فإنها تَشْقُطُ بِالشَّبْهَةِ؛ لِأَنَّه جَعَلَ تَغْرِيتَ إمْكانِ الصَّوْمِ بِمَثْرِلَةِ تَغْرِيتِ الصَّوْمِ شُبْهَةً.

قُولُه: (وَهَذَا امْتِمَاعٌ)، أي. الأَكُلُ فِما إذا أَصْمَعَ عَيْرٌ لَاهِ لِلصَّوْمِ امسَاعٌ عَنِ الصَّوْمِ، لا إفْسادَ له.

قُولُه: (وَقَدُ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ)، أي: مَرَّ بيانُ الفرْقِ بينَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ مِي وُجُوبٍ قَصاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ مِي بابِ الخَيْصِ

قولُه (وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَاءِرُ أَوْ طَهُرتِ الْحائصُ فِي نَعْصِ النَّهَارِ ﴿ أَسْلَكُمَا نَقِيَّةً يَوْمِهِمَا) .

والأطبلُ هُمَا مَا قَالَ الْكَرْحَيُّ الذَّ كُنَّ مَنَ سَفَطَ عَهَ عَرْصُ الصَّوْمِ فِي رَمَصَالَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لَعُدْرٍ ، ثُمَّ زَالَ العُدُرُ بِعَدَ طُنُوعِ الْفَجْرِ ، فِإِنْ كَانَ بَحَالِ لُو كَانَ بِهِ قِبلَ طُدُوعِ الْفَجْرِ وَ لَرِمَهِ الصَّوْمُ ، فإنه يُؤْمرُ بِالْإِمْسَاكِ كَمَا بُمْسِكُ الصَّائِمُ ''

 ⁽١) ينظر فشرح مبتهر الكرحية للعدوري (١٥٧٥)، البسوطة بسرحني (٩١٣)، التحلة للمهامة (٢١٩٤)، ابدائع الصائحة (١٠٣/٢)، فالبحر الرائرة (٣٠٥٠)

وَقَالَ الشَّاهِمِيُّ لَا يَجِتُ الْإِمْسَاكُ، وَعَلَىٰ هَذَا الْجِلَافُ: كُلُّ مَنْ صَارَ أَهْلَا لِلْرُومِ وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَوْمِ، هُوَ يَقُولُ النَّشَتَّةُ خَلَفٌ فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَىٰ مَنْ يَتَحَقَّقُ الأَصْلُ فِي حَقَّهِ كَالْمُمْطِرِ مُتَعَمِّدًا أَوْ مُخْطِثًا.

وَفَلُكَ ۚ مَثُلُ الْحَاثِصِ تَطَهُّرُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ، أَو يُسُلِمُ الْكَافِرُ، أَو يَثُلُّمُ الْخَافِرُ، أَو يَثُلُمُ الْمُسَافِرُ مِصْرَه ؛ فإنهم يُؤْمَرونَ بِالْإِمْسَاكِ عَن كُلَّ مَا يُمْسِكُ عَنه الصَّائِمُ، وإنْ صَارَ إلى حَالِ لُو كَانَ عَلَيْهَا قَبَلَ طُلُوعِ الْعَجْرِ ؛ لَمْ يَلُومُه الصَّوْمُ، ولَهُ لا يَجِبُ الإَمْسَاكُ، ودلكَ مَثُلُ الصَّامَةِ إِدا إِنَّاهَامَامَ] حَاضَتُ ، يَلُومُه الصَّوْمُ ، ولَه لا يَجِبُ الإَمْسَاكُ، ودلكَ مَثُلُ الصَّامَةِ إِدا إِنَّاهَامَامَامَ] حَاضَتُ ،

وقَالَ الشَّافِعِيُّ في الحَائِضِ: إدا طُهُرَتُ لا يَذْرَمُها الإِمْسَاكُ (١٠.

وقَالَ في الشَرْحِ الأَقْطَعِ النَّ قَالَ الشَّافِدِيُّ في أحدِ قولَيْهِ هي جميعِ هذه المَسائل: لا يَلْرَمُه الإِمْسَاكُ (**).

له: أنَّ التَّشَيَّة لو كَانَ واجِبًا؛ لوَجَب هي الابيداو، واللازمُ مُنْتَفِى، فينتَهِي المَنْرُومُ، وَلِأَنَّ النَّشَيَّة حَلَف عن الصَّوْم، فلا يجبُ إلَّا على مَن يجبُ عليهِ الصَّوْم، كالذي تعمَّدُ العِطْرَ يجبُ عديهِ التَّنْئَة، وكالدي أحطاً بأنَّ أَفْظَرَ يومَ الشَّكْ، فَهَانَ بعدَ كالذي تعمَّدُ العِطْرَ يومَ الشَّكْ، فَهَانَ بعدَ دلكَ أنَّ دلكَ اليَوْمَ كَانَ مِن رَمصان، أو نسَحَّرَ على طلَّ أنَّه لَيْلٌ فَهَانَ أَنَّ الفَحْرَ على طلَّ أنَّه لَيْلٌ فَهَانَ أَنَّ الفَحْرَ على أنَّ مَا يُولُ فَهَانَ أنَّ الفَحْرَ على على أنَّ أَنْ الفَحْرَ على على أنَّه لَيْلٌ فَهَانَ أنَّ الفَحْرَ على أن أن على طلَّ العُروب هذا الشَّمْسُ طابعةً.

ولما: قولُه عليه عِي يومِ عَاشُوره: ﴿ اللَّا مِنْ أَكُلُ فَلَا يَأْكُلُنَّ بِقِيَّةً يَوْمِهِ ﴿ (١٠)

⁽١) - ينظر - قالنجم الوهاج في شرح النسهاج! للتَّميري [٣٣٣ -

 ⁽٣) ينظر افشرح محتصر الغدورية للأفطع (١٥٧/١)

 ⁽٣) ينظر اللحاري تكبيرا للحارردي [٢٤٧ ٣] وااللبية في تفقه الشامعية للشبراري [من ٦٦] واالرسيط في المدهبة للغرائي [٥٤٣ ٤٥٤٣/٣]،

 ⁽٤) مم أزَّ بهذا اللعظ، والمشهور ما أخرجه البحاري في كتاب الصوم باب صوم الصبيان [رقم =

وَلَنَا أَنَّهُ وَجَلَ قَصَاءً لِحَقَّ الْوَقْتِ لَا حَلْمًا؛ لأَنَّهُ وَقُتُ مُعطَّمٌ بَحَلَافُ الْحَائِصِ وَالنَّمُسَاء وَالْعَرَيْضُ وَالْمُسَافَرِ حَيْثُ لَا يَحَلُ طَلِّهُمْ حَالَ قِيَامٍ هَدْهِ الْأَعْذَارِ ؛ لِتُحَفَّقِ الْمَابِعِ عَنِ النَّشَلُهِ حَسَبٍ نَحَقَّقَه عَنِ الضَّوْمِ. الأَعْذَارِ ؛ لِتُحَفَّقِ الْمَابِعِ عَنِ النَّشَلُهِ حَسَبٍ نَحَقَّقَه عَنِ الضَّوْمِ.

قَالَ: وَإِذَا تُسَحَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرِ لَمْ يَطَلُّخَ فَإِذَا هُو قَدْ طَلَعٍ. أَوْ أَنْطَرَ

ولِأَنَّ تَعطيمَ الوَقْتِ وَاجِتْ إِمَّا بِالصَّوْمِ، وإِمَّا بالتثبُّهِ إِنَّا عَجْزَ عَهَ ، وهو أَهْلُّ له'''، كالمُقطرِ عَمْدًا أو سَهْرًا، بِجَلَافِ الطَّاهِزَةِ إِذَا حَاصَتْ، حَبَثُ لَا يَجِبُ عَنِيهِ النَّشَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا حَرَّحَتْ مِن أَنْ تَكُونَ أَهْلًا لِلْأَذَاءِ

والجَوَابُ عَمَّا قَالَ الشَّامِعِيُّ فَنَقُولُ: لَا لُسَلَّمُ المُلاَرَّمَةُ، وَمَونُهُ، ٥ النَّحَةُ حَلَفُ عن الصَّوْمِ ؟ وَلَا لُسُلِّمُ أَيْضًا ؟ لِأَنَّ التَّشَيَّةُ يَجِبُ قَصَّ لِحَقَّ الوَقْتِ بَسِيلِ الأَصَالَةِ، لا بَسَبِيلِ الْحَلَقَيَّةِ ؟ لِأَنَّ يَغْصَ الشَّيءِ لا يَكُونُ حَلَقًا عَنه.

قولُه: (بِحِلَافِ الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ وَالنَّرِيضَ وَالْفُسَاءِ حَيْثُ لا يَحِتُ عليْهِمُ)، اليَّبُهُ عَدَ وُجُودِ هذه الأَعْدَارِ [٢٠٥٥، ١]؛ لأنَّ المنبَعْ مِنَ الشَّنَّةِ عَدَ وُجُودِ هذه الأَعْدَارِ [٢٠٥٥، ١]؛ لأنَّ المنبَعْ مِنَ الشَّنَةِ عَدَ وُجُودِ هذه الأَعْدَارِ [٢٠٥٥، ١]؛ لأنَّ المنبَعْ مِنَ الصَّوْمِ مُتَحَقِّقُ، وهذا لأنَّ كَنَّ مَا كَانَ حَرَّ مَا كَانَ مَا يُشْهِهُ مَرَامًا، كَعِبَادةِ الصَّنَمِ هومها حَرَامٌ، وَالصَّلَاةُ بِينَ لَذَته أَبِعَدُ مَكُرُوهُ، لَكُنَّ مِهَ عِنَادةِ إِللَّهُ الصَّدَةِ الصَّلَمِ وَلا يَجِدُ الصَّوْمُ على الحَائِصِ وَالنَّفَةِ، فكد لا يحدُ التَشَيَّةُ ، أَمَّ المَريضَ وَالنَّسَاءِرُ فلا يَجِدُ عَلَيْهِما الأَدَاءُ، ولا يحدُ النَّسُةُ أَبِعَدُ التَشَيَّةُ أَنِهِ المَريضَ وَالنَّسِونَ وَالنَّسَاءِ الشَّيَةُ أَبِعَدُ عَلَيْهِما الأَدَاءُ، ولا يحدُ النَّمَةُ أَبِعَدُ السَّنَاءُ أَنَّ المَريضَ وَالنَّسَاءِرُ فلا يَجِدُ عَلَيْهِما الأَدَاءُ، ولا يحدُ النَّمَةُ أَبِعَا

قولُه · (وإذًا تسخر). إلىٰ آخره أي قَال الإمامُ أَبُو الحُسِيِّر العُسُورِيُّ^(٣)

الم المام المام

⁽١) أي: الصوم كذا جاء في حاشية، لم؛

⁽٢) أين: عن الصوم كذا جاء في حاشية ١٨١

⁽٢) ينظر: المحتصر التُدُورية [ص/12]

وَهُوَ يُرَىٰ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ خَرَبَتْ فَإِذَا هِي لَمْ تَعْرُبُ؛ أَمْسَكَ بَقِيَّةً يَوْمِهِ فَضَاءً لِحَقَّ الْوَقْتِ بِالْقَدْرِ الْمُعْكِرِ، أَوْ نَعْبًا لِلتَّهْمَةِ ·

قولُه: (وَهُوَ يُرَى)، بِضَمَّ الباءِ وفَتَحِ الراءِ بِمَفْتَى. يَطُنُّ (١).

وَالْمُرَادُ مِنَ الظَّنَّ: عَلَيهُ الظَّنِّ، حَنَىٰ لو كَانَ شَاكًا تَجِبُ الكَفَّارَةُ. كذا ذَكَرَ الإمامُ حُمَيدُ اللَّينِ الصَّرِيرُ، وحافظُ النينِ النَّسَمِيُّ في «مُسْتَصفاه»(٢).

ودلك لا يصِحُّ على إطلاقِه ؛ لِأَنَّ الرُّوَايَةَ فِي المُتسَحِّرِ الشَّاكَ بِحِلَافِ ذلكَ ؛ أَلَا تَرَىٰ إلى ما دَكَرَ فِي قَشْرَحِ الطَّحَاوِيُ (**): قالو شَكَّ فِي طُلُوعِ الفَجْرِ ؛ فالأفضلُ له أَنْ لا يَتَسَحُّرَ ، فإنْ تَسَحُّرَ مِعَ الشَّكَ ؛ لَمْ يُمُسِدُ صَوْعُه ، ولا قصاءَ عليه ؛ لِأَنَّهُ فِي يَفْسِنُ مِنَ اللَّيْلِ ، وشَكَّ فِي النَّهِ رِ ، والأَصْلُ أَنَّ اليَقِينَ لا يزولُ بِالشَّكَ ؛ إلّا إذا يَسَحُّرَ ، وأكثرُ رأْبِه أَنَّ الفَجْرَ طَائِمٌ وَقْتَ الشَّحَرِ ؛ فَأَحَبُ إلَيْنَا أَنْ يَقْضِي * (*) . ثم قَلَ: قاكدا ذَكَرَ فِي كتابِ الصَّوْم (*) ! .

ثم قَالَ: ﴿ وَلُو أَنْطُرُ وَهُو شَاكٌّ فِي عُرُّوبِ الشُّمْسِ ؛ لَزِمَ القَّضَاءُ ۗ

واختلَفَ مثابِخُما في وُجُوبِ الكَفَّارَةِ ' قَالَ بعصُهُم ، تَجِبُ عليهِ الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُتبِقُّنٌ لَلنَّهارِ وشاكُّ في عُرُوبِ الشَّمْسِ،

وقَالَ بعضُهم: عليهِ القَصاءُ [٠٠ ٢٥٥٤،٥] ولا كُنَّارَةَ عليهِ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بذلكَ إقامةً السُّةِ ؛ لِأَنَّ تَعْجِيلَ الإِفْطَارِ مِنَ السُّهِ.

 ⁽١) وقع في الأصل واقبة انظراء والبيب من اواء وقب ا، ودمة

⁽٢). ينظر: السنصمن للسعي [ق٩٦]،

⁽٣) - ينظر - فشرح محصر الطحارية بالإسبيجابي [و١٣٧]

 ⁽٤) ينظر الشرح محصر الطحاوي\ بالإسبيجابي (ق٦٣٠) ، الشرح محتصر الكرحي، بنقدوري
 (٤) المبسوط طائيباني ٢٠٩٠، المبسوط لنسرحسن ١٣٩.٣

أي هي قشرح الطحاري؛ كذا جاء في حاشية قم؛

🛊 عيدايين 🐌

وقد ذَكَرَ الحاكمُ الجَليلُ الشهيدُ في «مختصره» الموسوم بـ الكافي»، وصاحبُ «تحمهُ المقهاء»(١٠)، وصاحبُ «خلاصة الفتاؤي»، والإسامُ المُدُوريُّ في «شرَح الطَّحاوِيُّ».

وقالَ في الشرَّح الطَّحَاوِيُّ الْمِمَّا:

هَٰذِهِ المَسَأَلَةُ تَصْمُنَتُ نُصُولًا خَسَةً:

أحدُها: أنه يَفْشُدُ صَوْتُه.

والثاني: أنَّ عليهِ التَّضَّاءَ،

والثالث: أنَّه لا كَمَّارَةَ عليهِ .

والرامعُ: أنه يُشْسِكُ بقِيَّةَ يؤمِه؛ تشيُّهَا بِالصَّاتِمِينَ، أو عَمَّا سَتُهمةِ، حتى لا يَقُولَ الناسُ؛ إنَّه يأكلُ في رَمَصَانَ.

والخامِسُ: إذا أَكُلُّ بعدَ ذلكَ لا كُمَّارَةَ عليهِ ("'

أمًّا فسادُ الصَّوْمِ: عَلِمَوَاتِ رُكَّتِه -

وَأَمَّا الفَصَاءُ: فَلِأَنَّهُ حَقَّ مَضْمُونَّ بِالْبِثْلِ، وَخَطَّوُهُ لَا يُبَيِّعَلُ عَفُواً؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فيهِ بِتَقْصِيرِهِ، بِخِلَافِ السُّيَانِ،

وأمَّا عدَمُ وُجُوبِ الكَمَّارَةِ. مِسُصُورِ الجِائِةِ ؛ أَلَا نَزَىٰ إلىٰ فولِه مَعالَى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُو جُسَاحٌ مِيمًا أَخْطَأْتُم بِهِ ، ﴾ الأحرب ١٠]

⁽١) - ينظر - فيحمه المقهادة لملاه الدين السعرهادي [٢٩٣١]

⁽٢) ينظر افشرح مجتمر الكرجي؛ للقدوري [و١٥٢]

⁽٢) ينظر الشرح بمعتصر الطحارية للأسبيحاني [و١٣٢]

وَعَلَيْهِ الْفَصَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ مَصْمُونٌ بِالْمِثْلِ، كَمَا مِي الْمَرِيصِ وَالْمُسَافِرِ، وَلَا كَمَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ قَاصِرَةٌ لِعَدَمِ الْفَصْدِ، وقيه قَالَ عُمْرُ ﷺ وَقِيدَ بَعَثْنَاكَ ذَاعِبًا لَا رَاعِيًا مَا تَجَانَفُنَا لِإِنْمٍ، قَصَاءُ يَوْمٍ عَلَيْنَ يَسِيرٌ.

وأمَّا الإِمْسَاكُ، فَلِقَصَاءِ حَقَّ الوَقْتِ بَقَدْرِ الإِمْكَانِ،

قولُه: (وبِهِ قَالَ غُمَرُ ﷺ، أي: وهي مِثْلِ مَا قُلْنَا قَالَ عُمَرُ ﷺ: (مَا تَجَانَفُنَا^{نَ}) لِإِثْمِ)^{نَ}، أي: مَا مِثْنَا إِلَيْهِ

^{(1) .} وقع في الأصل: النجايماك والمثبت من اوك والعناء. والرك والتناك والما

⁽٦) يأتي تحريجه

⁽٣) ينظر: «قريب المعيث» لأبي ميد [٣١٢/٣]

⁽²⁾ أحرجه إلى أبي شبيه [رقم/ ٩١٤٥]، وهيد الروان في المصنفة [رقم/ ٧٣٩٥]، ومن طريقة بن حرم في اللسجنية [٤ ٣٩٩]، والسبوي في «المسروة و ساريح» [٣ ٩٤٥]، والسبقي في «السس الكيرى» [رقم ٤٠١٦]، من طريق الأهمش، هن اللميش، ثن رقع، عن ريد ثني وهب به قال ابن كثير (١٩٤١]، و «نصب الرابة) قال ابن كثير (١٩٤١]، و «نصب الرابة) للريقيق [٢٩٩٤].

ورى هنه خلاف دلك أخرجه البيهلي في معرفه النس والأثار [٢٥٩.١] ورُزُوبِنا أَبْصُكَ، عن عليَّ بن حُطلَة، عن أبيه، هنَّ عُمر، وهُو أَصَحُّ منْ روايه ريّد بْنِ وَهَبِ، عن غُمر في هذه العضّاء، والله لا يقيميه، وما يجلف لإثم

⁽٥) ما بين المعقوفين. رياده ص. لاف الدوارة ؛ ولواء ولات الدولامة ،

وَالْمُزَادُ مَا لُعِجْرِ: الْفِحْرُ النَّاسِ، وَقَدْ بِيِّنَّاهُ فِي الصَّلَاةِ.

أمَّا قُولُه ، الله ، نقْصِيهِ ، فتأويلُه ' قَالَ له قَايْل ، كَانَّ الشَّهْ طالِعةُ وقد أَيْشًا ، فقالَ له غَيْل ، كَانَّ الشَّهْ عَلَيْ النَّ نقْصي يومًا فقالَ له غُمَرُ لـ رَدَّا عليهِ لـ ' لا ، أي: ليسَ الأَثْرُ كما ظَنَّت ، نقْصهِ ، أي نقْصي يومًا مكانَّ يومٍ ، ليسَ عليه عيرُه ، ومِثْلُه تولُه تعالى ، ﴿لاَ أَقِبَهُ بَوْمٍ آفَيْمَةِ ﴾ [القبم ١] . هـ (لا) ردَّ على مَن ألكَرَ البغث ، ومِثلُه قولُه تعالى ﴿ فَلَا وَرَيْتَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الله عنه]

وهذا الذي ذكرُّماه عن عُمَرَ هو الصحيحُ مِنَ الرِّوَاتِةِ عَمَدُ النَّمَاتِ، وما ورَفَ فِي بَعْضِ شَسَحِ اللهذاية الله البعث المعتقبال داعيًا لا رَاعِيًا الله الله بسق بضحيح، وقد أورَدَ معصَّهم في الشرح الهذاية الله عُمَرَ حينَ أَلْعَلَوْ مَعَ أَصحابه يومًا وضعِدَ المُوَدِّنُ المُؤَدِّنُ الْمِثْلُونَةُ وقَالَ الشَّمْسُ يا أُمِيرَ المؤمنينَ قَالَ عُمَرٍ المعتقبال داعيًا لا أُمَا المؤمنينَ قَالَ عُمَرٍ المعتقبال داعيًا لا أَمَا تَجامَعُنا والمؤمنينَ قَالَ عُمْرِ المعتقبال داعيًا لا أَمَا تَجامَعُنا إلَيْ فَعَلَى المؤمنينَ قَالَ عُمْرِ المؤمنينَ فَالَ اللهُ وَالله المؤمنينَ المؤمنينَ الله والله الله المؤمنينَ المؤمنينَ الله عُمْرِ المؤمنينَ الله عُمْرِ المؤمنينَ الله عُمْرِ المؤمنينَ والمؤمنينَ والمؤمنينَ المؤمنينَ الم

قولُه: (وَالْمُرَادُ بِالْفَحْرِ. الْفَجْرُ النَّابِي) إن مادرٍا، أي المُرَادُ مِنَ الْفَخْرِ المَدْكُورِ هي قولِه (تَسَجَّرَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَحْرَ لَمْ يَطْلُغُ ") هو الفَجْرُ الثَّابِي، وهو

⁽١) وهد هو لمثب في سسحة التي بحد المؤلف من الهديدة ١٠ ١٥ ٥٠٠ محوط مكت فيص الله أفيدي _ تركيا] ، وفيده شيخ لإسلام بالديار التركية سعدي فندي بحصة عني حاشية نسخة انقاسمي من قالهدامة [ق ٤٣]/ محطوط مكبه كوبريني فاصل أحمد باش _ بركيا [، شم أشار إلى أنه هكذا وقع في يعض تُسخ ١٥ الهداية)

⁽۲) بل هذا الدميل: أخرجه أبن أبي شبية [رقم ٩١٣٩ وطبعة دار القيدة]، والعسوي في ١٥٩معرعه والمتاريحة [٧٦٧/٢]، من طريق عَلِيُّ بْنِ جبعده عن أبيه قال ٥٤٠ عند عُمر بن المحقّات في شهر مفسال ، علمًا عابب الشّمش بيت يرون، أفطر بعصل تُدَّسِ فقال رجُلُ به البير المُؤسين، هبيه الشّمش باديّة فقال أعادتا الله بن شرَاتٍ، ما بعدال دعياً بنسب ثُمَّ قال من افسر فنيعُسمُ بؤماً مكابقة، لفظ العدوى

 ⁽٣) وقع في الأصل «الصير طنع»، والمثبت بن فوال، وقطال والرك، والسال، والماك وهو السو فل=

نُمَّ النَّسَخُرُ مُسْتَحَبُّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ، التَسَحَّرُوا فِإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً ا وَالْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ؛ الثَّلاثُ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُرْسَلِينَ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْجِيرُ السُّحُورِ وَالسَّوَاكُ».

🚓 غايه البيان 🐎

لَمَجْرُ الصَّادِقُ، وهوَ المُعْتَبَرُ في الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، لا المَجْرُ الكادِبُ، وقد مرَّ بهامُه في أولِ كتابِ الصَّلَاةِ

قولُه. (ثُمَّ النَّسَخُرُ مُشْتَخَلُّ).

النَّسَخُّرُ: أَكُلُ السَّحُورِ - بَفَتِحِ لَسُينِ - [٢ ١٥٥٣ م] وهوَ مَا يُؤْكَلُ وَقْتَ السَّحَرِ ، وهوَ مَا يُؤْكَلُ وَقْتَ السَّحَرِ ، وَجُهُ الاستِحْنَابِ: مَا رُوِيَ فِي قالصحيحين ٤ مُشَدَّدًا إلَىٰ أنسي قَالَ: قَالَ وَشُولُ اللهِ ﷺ: فَتَسَخَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً ٥(١).

وَرُوِيَ فِي السنن؟، مُشَدًا إلى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ اللهُ الذَّ فَصُلَا بَبْنَ صِبَامِنَا وَصِيَامَ أَهْلِ الْكِنَابِ: أَكُلَةُ السَّحَرِ» (٢).

ودَكَرَ مالِكٌ في الموطأه: بوِتَدِهِ إلى ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: الإِنَّ وِلالاً يُنَادِي بِلَبْلِ، فَكُلُوا وَاشْرَنُوا حَتَّىٰ يُنَادِيَ ابْنُ أُمَّ مَكْتُومٍ الْ^(٣).

^{= -} بمّا في (الهداية) للمُرْجِيناتي [١٣٦]

 ⁽۱) أخرجه البخاري في كتاب بصوم بات بركه بسجور من غير إيجاب [رقم/ ۱۸۲۳] ، ومسلم في
 كتاب لصيام باب فضل السحور وتأكيد استجابه ، و سنجاب تأخيره وبعجيل البطر [رقم/ ۱۰۹۵] ، من حديث أنس في به

 ⁽٢) أحرجه مسلم في كتاب نصيام باب فصل السحور وتأكيد ستحيايه، واستحباب بأحيره وتعجيل انعظر [رقم ١٠٩٦]، وأبو داود في كتاب الصيام باب في نوكيد السحور [رهم ٢٣٤٣]، وأحمد في االمسلمة [٢٣٤٨]، من حديث عثرو أبن العاص إلى به

⁽٣) أخرجه مالث في االموطأة [رهم ١٦١]، رمن طريقه بمحاري في كتاب الأدان, باب الأدان يعاد لفجر [رهم/ ٥٩٥]، ومسلم في كتاب نصيام باب بيان أن الدحول في انصوم يحصل يطفوع الصجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطبع الفجر [رهم, ١٠٩٣]، من حديث عبد الله بن عمر الثالث، به

حول غیدانیار کے۔

وَذَكَرَ فِي قَالَمَ تَعْلَمُ أَيْضًا: مُشَلَدًا إِلَىٰ الْعَرْبَاصِ بْنِ سَارِيَةً قَالَ. دَعَامِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ السَّحُورِ فِي رَمْضَانَ، فَقَالَ * فَقَلُمْ إِلَىٰ الْعَدَاءِ الْشَارَكِ؟ * *

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، أنه قَالَ: اثلاثةً مِن الْحَلاقِ الْمُؤْسَسِ، تَعْجِيلُ الإِفْطَارِ، وَتَأْجِيلُ الشَّعَالِ فِي الطَّلَاةِ ''الا'' دَكْرَهُ الإِفْطَارِ، وَتَأْجِيلُ الشَّعَالِ فِي الطَّلَاةِ ''الا'' دَكْرَهُ الإِمامُ الْحَدَّادِيُّ النَّمَالِ فِي الطَّلَاةِ ''الا'' دَكْرَهُ الإِمامُ الْحَدَّادِيُّ (١) عن الحَسَنِ،

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي ﴿العَوْطَاءُ لَيْضًا: أَنَّهُ سَمِعَ عَلَدُ لَكَوْبِمِ يَقُولُ: (مِنْ عَمَلِ السُّؤَةِ: تَعْجِيلُ الْعِطْرِ ، وَالإِسْتِينَا ﴾(٥) بِالسُّحُورِ ۽(١).

(۱) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام/ باب من منهن البحور العداء [رقم ٢٣٤٤]، والتبائي في كتاب الصيام/ دعوة السحور [رقم/ ٢١٦٣]، وابن أبي ثية [رقم ١٩٣٣]، ومن حرسه في الصحيحة [رقم/ ١٩٣٨]، ومن حرسه في المسجود [رقم/ ١٩٣٨]، من حدث العراض من سبرت على مه قال ابن القطال الاهداء المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه لابن القطال الاهداء المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه لابن القطال الاهداء المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه لابن القطال الاعداد المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه لابن القطال المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه لابن القطال المحديث لا يُصح المنظر البيال الوهم و لايهامه الابن القطال المحديث المنظر المنظر البيال المنظر ال

(٢) رواء ابن أبي شببة هي المصنعة من كلام أبي الدرداء، والبهتي من حديث ابن قسر وصنفحة.
 ورُوي أيضًا من كلام عائشة كدا جاء في حاشية، التا

 (٣) أَمَّمُ أَجِدُه مِن قول الْحَسَنِ الْبَصْرِيّ، ومشهور من عوب أبي الشَّرْد ، وحُسبه وعيرهما موقوق وهدوره مرعوجًا أيضًا ينظر الالدراية في محريج أحديث الهدامة لابن حجر [٢٨٥]، وه بسابه شرح الهداية اللغيني [٢٨٤/٤]

 (2) قال في حاشية (هدة وهم» «الإمام الهديه أبو عبد الله طاهر بن محمد المُعرَّعِيُّ بحدَّديُّ ، كان يُرُوي هن أبي جمعر بهنُدُواييُّ ، وعن أشيح أبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلامادي وغيرهما، ه وجاء في حاشية (اسـ) «هو من أصحاب) المتقدمين «أه تصابيم»

قلباً برحم له السمعانيُّ في الأساب، عمال قالو عد صاحب تصابيب في برهدو تتذكير منها كتاب فاعيون المجاسى، وقاسرور الدرس، من أهل تُحارى، وكان بعض أحداث بعمل في لجديد، ودُّيْن يوم النباب سبع عشر، بينه حسب من دي تعدده (سه ١٠٤هـ) ينظر الألبساسة للسمعاني [٨١/٤]

(٥) (الاشتيماة علي المالي والمأجر ينظر (اللجير لإيصاح معامي النَّبسير) للأمير الصنعامي [٢٩٤٦]

(1) الحرجة مالك في فالهوطأة [رفع ٢٧٥]، عن عبَّد الكريبرين أبي تشجاري ليُضريُّ علمونة

و خالة البيال ١٠٠٠

والبرَكةُ في النُّعَةِ الرِّيادةُ والنُّمَاءُ

ثمَّ الزَّيَادَةُ فِي الشَّحُورِ على وجُومٍ؛ رِيادَةٌ فِي القَوَّةِ على أَدَاءِ الصَّوْمِ ، وريادةٌ فِي إِياحةِ الأَكُل والشُّرُب، وريادةٌ في الرُّحَصِ التي يُجِبُّ اللهُ إِتِيالَها ، وزِيادةٌ فِي الحَيَاةِ ، ورِيادةٌ في الرَّفَقِ فِيها ، ورِيادةٌ في اكتِسابِ الطَّاعةِ ، ورِيادةٌ على الأوقاتِ التَّي يُسْتَجَابُ فِيها الدُّعَاءُ إِن يَدَارِهِ إِلَّ كَذَا ذَكَرَهِ الإَمامُ أَبُو بِكُو مُحَمَّدُ بِنُ أَبِي السَّاعةِ الْكَابَدِيُّ ' .

أَمَّا الأَوَّلُ: عظاهِرٌ، وقد وردَ في يعص الرُّواياتِ عن أنسي عن رَسُولِ اللهِ عَنْ أَنه قَالَ: اتَسَحَّرُوا، فإنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً وَقُوَّةًا (*)

وأمَّا النَّابِي. ونَّ الصَّائِمَ إِد مامَ كَانَ يخرُمُ عليهِ الطَّمَامُ، ثم أُبِيحَ الأَكْلُ وَالشُّرْبُ إِلَى ظُلُوعِ الفَجْرِ، لقولِه تعالى ﴿ وَمَكُلُواْ وَاَشْرَبُواْ ﴾ الآية . فالأكُلُ بعدَ لَنَّوْم .. وهو الشُّحُورُ .. رِيادةً على إباحةِ الأَكْلِ وَقْتَ الإِفْطَارِ .

وامَّا الثالثُ: فإنَّه رُخْصَةً مِنَ اللهِ ﷺ؛ لقولِه تعالى: ﴿ غِلْمَ اللَّهُ أَنْكُرُ كُسُمُ تُقَدَّانُونَ أَنْهُ سَحَمْرُ فَنَابَ عَلِيكُونِ ﴾ الآية.

وقَالَ ﷺ ﴿ إِنَّ الله يُجِبُّ أَنْ يُؤْتَى بِرُحْصِهِ ، كَمَا يُحِبُّ أَنَّ يُؤْتَىٰ بِعَرَ الْعَجِ * (٣)

⁽١) هي كتابه فايحر الفوائد المشهور يمعاني الأحبار؛ [ص ١٧٧]

 ⁽٣) أحرجه الكلايادي في البحر العوائد المشهور بمعاني الأحبارة إص ١٧٧] ، من طريق المحارث
بن تسميه قن قبد المحكم، قن أنس بن الله يؤله به ،

 ⁽٣) أحرجه أبن حيان في الصحيحة [رقم ٢٥٤]، و نظراني في اللمجم الكبيرة (٣) رقم (٣) أحرجه أبن حيان في الحميم الأولياء (٣) (٣) أن والبراء في قمسمه كشف الأسمارة (٣) أن والبراء في قمسمه كشف الأسمارة (٣) أن من طريق عكرمة هن ابن فياس فؤلك به

قال الهيشمي ١٠روء الطبراني في الكبير والبراراء ورحال البرار تفانت، وكديك رحال الطبر الي٠٥

🕸 عايداليبان 🏖

عالتَّرغيثُ في السُّحُورِ ترعِيبٌ في قَيُولِ الرُّخْصَةِ التي يُحدُّ اللهُ معالى إنباسها.

وامَّا الرَّامِعُ عَانَ العُمُرُ الخَياةُ إلى الأَجلِ المُومَّتِ الدي يد حاء لا يسْتَأْحرُ ساعةً ولا يسْتَقْدِمُ ، وهذه المُدَّةُ عِيهِ تَوْمٌ ويقَطَةً ، و لَنُومُ مؤتّ ، نقولِه تعالى ﴿ مَنَهُ يَتَوَقَى اللَّمُسُ جِينَ مَوْتِهَا وَاللِّي لَرْ تَمُت فِي مَنَامِهِ ﴾ [مر ١٠؛

وقَالَ تعالَىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّى إِلَّالِ ﴾ [الاسم ٦٠] سنَّى النَّوْم مؤلًّا . وإدا كَانَ النَّوْمُ مَوْتًا ؛ تَكُونُ النِّيقَظَةُ رِيادةٌ في الخَيَاةِ لا مَخَالةً .

وأمَّا الخامِسُ: فإنَّ [في](١) مُدةِ الحَيّاةِ مَعْنَيْنِ: اكتِسافِ الطَّاعةِ للمَعادِ، واقتِساءِ العَرّافِقِ المُعالِينَ فَيْنَ الْمُعالِينَ ﴿ يَنَأَنَّنَا لَمُسُلُّ كُلُوا مِنَ المَرّافِقِ: الأَكْلُ وَالشَّرْبُ، قَالَ تَعَالَىٰ ﴿ يَنَأَنَّنَا لَرَّاشُلُّ كُلُوا مِنَ المَرّافِقِ: الأَكْلُ وَالشَّرْبُ، قَالَ تَعَالَىٰ ﴿ وَيَنْ لَكُوا مِنَ المُمَرَافِقِ: الأَكْلُ وَالشَّرُبُ، قَالَ تَعَالَىٰ ﴿ وَيَنْ لَمُعَالَمُ اللَّهُ مُورً رِبَادَةً فِي مَرْ فِقِ لَحَيّاةِ السَّمِودُ وَبِادَةً فِي مَرْ فِقِ لَحَيّاةِ السَّمِودُ وَبِادَةً فِي مَرْ فِقِ لَحَيّاةِ السَّمِودُ وَبِادَةً فِي مَرْ فِقِ لَحَيّاةِ السَّامِ وَاللّهُ ولَا لَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ ولَا لَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ ولَا لَمُلّالِكُ وَاللّهُ وَاللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَال

وأمَّا السادِسُ (٢ ٤٠٥٤م): قالَ مَن أَرَادَ السُّحُورَ ربَّمَا تَعَهَرَ وَصِنَى، فإنْ قَعَّسَ مَنَى اللهُ وَدَعَا ، فإنْ عَمَلَ عَنِ الدُّكْرِ فَأَكَلَهُ بِنِيَّةِ الصَّرْمِ وَالأَعْمَالُ بَالنَّاتِ فَيَكُونُ زِيادةً في اكتِسابِ الطَّاعةِ -

والمَّا السابِعُ: فإنَّ وَقُتُ السُّخُورِ رِيادةٌ عَنَى الأَوقَابِ العاصِيةِ. الي هي وَقُتُ الصَّلُواتِ الحَسِي، فإنها أَوقَاتُ يُفْتَعُ فِيها أَنوابُ السَّاءِ، وَلَرْلُ الرَّحِمَّ، ويُسْتَجَاتُ الدَّعَامُ، ووقْتُ السُّخُورِ كَدَلَكَ ؛ قَالَ تعالَىٰ ﴿ وَالنَّسَيَمُورِينَ بِالْأَسْحَدِ ﴾ إلا لهراد ١١/ إن عادد وقَالَ تعالَىٰ ﴿ وَإِلَّالَتَمَارِ فَرَيْسَتَعْرُونَ ﴾ [عرب ١٠]

وقال السَّبِيُّ ﷺ. ﴿ إِذَا كَانَ النُّدُثُ الْأَحِيرُ مِنَ اللَّبِلِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى خَلَّ مِنْ

ينظرة المجمع الزوائدة للهيئمي [١٦٢/٣]،

⁽١) ما بين المعلومتين، ريادة من فرف ولف)، وقرف وانتف راده

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الْصَحْرِ ،

🚓 غاية البيال 🐎

دَاعٍ فَأَسُتَجِيبَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَعْفِرَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيَهُ ؟ ١٠٠٠ .

وقَالَ تعالىٰ: ﴿ يَخَيْنَاهُم بِسَخَرِ ۞ يُعْمَةُ مِنْ عِدِنَا ﴾ [النسر ٢٠-٣٥]. فَيَكُونُ وَقْتُ السُّعُورِ وَقْتَ النَّجاةِ، وفيه بَرَكَةُ النُّكُورِ أيصًا قَالَ ﷺ؛ االلهُمَّ بَارِكُ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا اللهُ بُكُورِهَا اللهُ

فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَكُونُ السُّخُورُ مِن أحلاقِ الْمُرْسَلِينَ ، والأكُنُّ في اللَّيْلِ كَانَ حَرَامًا في الأُمَم الماضيةِ ؟

قُلْتُ: يُخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دلكَ حَرَامًا في البعضِ دونَ البعصِ، أو يَجُورُ أَنْ يَكُونَ حَلالًا في الأَمْمِ الماصيّةِ إلى عَهْدِ نَبِيّنا مُحمدٍ ﷺ، ثم يَرِدُ النَّسْخُ على الحُرْمَةِ.

قولُه: (إِلَّا أَنَهُ إِذَا شَكَّ فِي الْمَجْرِ). استِث، مِن قَولِه: (التَّسَخُّرُ مُسْتَحَبُّ). بعني: أنَّ التَّسَخُّرِ مُسْتَحَبُّ؛ إلَّا إدا شَكَّ في الفَجْرِ؛ فحينثلِ تَرُكُ التَّسَخُّرِ هَوَ الشَّنَحَبُّ؛ إللَّا إدا شَكَّ في الفَجْرِ؛ فحينثلِ تَرُكُ التَّسَخُّرِ هَوَ الثَّسُخُرِ » ومع هذا لا يجِبُ عليهِ ذلكَ، أَغْنِي: الثُّسُتَحَبُّ؛ لِلِاخْتِرَارِ عَنِ الوُقْرِعِ في الحَرَامِ، ومع هذا لا يجِبُ عليهِ ذلكَ، أَغْنِي:

 ⁽١) أحرجه البحاري في كتاب الدهواب باب الدهاء نصف الديل [رقم/ ٩٩٦٢]، ومسلم في كتاب
صلاة المساهرين وقصرها/ باب الترهيب في الدعاء و نذكر في آخر الدين والإجابة هيه [رقم/
 ٧٥٨]، هن آبي هريرة الله يعنوه

⁽۲) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد/ باب في الابتكار في السفر [رقم ۲۹۰۱]، والترمدي في كتاب البيوع/ باب ما جاه في التبكير في النجارة [رقم ۲۲۱۲]، وابن ماجه في كتاب التجارات/ باب ما يرجّى من البركة في البكور [رقم ۲۲۲۱]، وابسائي في قالسس الكيرى، في كتاب السير/ الوقت بدي يستجب فيه نوجيه السرية [رقم, ۸۸۳۳]، وأحمد في قالمسدة [۲۷/۳]، من حديث ضَفْر بن وداعة الغامدي في يه،

قال الترمدي هجديث صحر بعاددي حديث حسل وقال ابن طاهر الاهدا الحديث رواه جماعة من الصحابه ، ولَمْ بُحَرِّج شيءٌ منها في الصحيح؟ ، وأثربها إلى الصّحة والشّهرة: هذا الحديث؟ ينظر الالتنجيس تحبير؟ لابن حجر [٢٨٨٧/٦]

وَمَعْنَاهُ: قَسَاوِي الطَّنْيَنِ ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَدِعَ الْأَكُلِ تَحِرُّرًا عَى الْمُحَرَّمِ ، وَلَا يَجِتُ عَلَيْهِ دَلِكَ ،

وَلَوْ أَكُلَ فَصَوْمُهُ تَامٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ اللَّبُلُ. وعن أبي خيمة ﴿ إِذَا كَالَ فِي مَوْضِعِ لَا يَشْتَبِينُ الْمَجْرَ ، أَوْ كَانَتِ اللَّبُلَةُ مَفْمِرَةً أَوْ مُتَعِبِّمَةً ، أَوْ كَان بِتَصَيِهِ فِي مَوْضِعِ لَا يَشْتَبِينُ الْمَجْرَ ، أَوْ كَانَتِ اللَّبُلَةُ مَفْمِرَةً أَوْ مُتَعِبِّمَةً ، أَوْ كَان بِتَصَيِهِ إِن مَوْضِعِ لَا يَشْتَبِينُ الْمَجْرَ ، أَوْ كَانَتِ اللَّبُلَةُ مَفْمِرَةً أَوْ مُتَعِبِّمَةً ، أَوْ كَان بِتَصَيهِ إِن مَا لَا يَشْتُ وَلَا يَأْتُلُ ، وَلَوْ أَكُلُ فَقَدْ أَصَاءَ ؛ لِغَوْلِهِ ﴿ اللَّهِ الْحَجِ فَا يُرِيبُكَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُولِيهِ مِنْ اللَّهُ مُولِيتُكَ ، وَلَوْ أَكُلُ فَقَدْ أَصَاءَ ؛ لِغَوْلِهِ إِنْ اللَّهُ مِنْ يَشْتُ وَلَوْ أَكُلُ مَا لَا يُربِيبُكَ ، وَلَوْ أَكُلُ مَا لَا يُربِيبُكَ ،

وَإِنَّ كَانَ أَكْبَرُ رَأْبِهِ أَنَّهُ أَكَلَ وَالْعَجْرُ طَالِعٌ؛ فَعَلَيْهِ فَصَاؤُهُ؛ عَمَلًا بِعَالِبٍ

لا يجِبُ عليهِ تَرُكُ السُّحُورِ وإنْ كَانَ شاكًا، وإنْ أَكَلَ فَصَوْمُه تَامًّ؛ لِأَنَّ النِّقِينَ لا [٢/ه١٥/١] يزولُ بِالشَّكُ.

> قولُه، (وَمَعْنَاهُ تَسَاوِي الطَّنَبِ)، أي معنى الشَّكُ تَسَاوِي الطَّيْسِ، قولُه: (وَعَنْ أَبِي خَبِيفَةً،)، إلى آجِرِه.

يعني: إذا كَانَ في موضع لا يَسْتَبِينُ الغَجْرُ كما في الجِنالِ، أَوْ لا يَسْتَبِينُ الغَجْرُ كما في الجِنالِ، أَوْ لا يَسْتَبِينُ بِسُبَبِ الْقَمْرِ أَو الْعَيْمِ، أَو بِعِلَّةِ النصرِ، وهو شائًّ؛ لا يَشَخَرُ، وإنْ أكلَ فقدْ أساءَ وواها الحَسَنُ عن أَبِي حَبِيعَةً. كدا في الشرح معتصر الكَرْجُيُّ، "

واها الحَسَنُ عن أَبِي حَبِيعَةً. كدا في الشرح معتصر الكَرْجُيُّ، "

وَاهَا الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيعَةً. كذا في الشرح معتصر الكَرْجُيُّ، "

قولُه: ﴿وَإِنَّ كَانَ أَكْبُرُ رَأْيَهُ أَنَّهُ أَكُنَ وَالْمَخَرُ طَالِعٌ؛ فَعَنَّهُ قُمَّا أَيَّ، قَصَّا

⁽١). ينظر: فشرح مختصر الكرحي4 بنفدوري [و١٣٣٠]

 ⁽٧) يُشهر لمؤلّف إلى مول صاحب (الهداية) التقرّبة الله العقم ما يربيّك إلى ما لا يربيّك) المعفر الالهداية)
 المعرّجيماني [١٣٧/١]

 ⁽٣) قال الشطريّري، الوانة رين شكّكة والرّبية الشَّكْ والنّهبة بنظر المنظرات في بريب المعرف الله للمُطرّري [صر/٣٠٣]

الرَّأْيِ وَفِيهِ الاِحْتِيَاطُ، وَعَلَىٰ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا فَصَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرَّالُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

وَلُوْ طُهِرَ أَنَّ الْفَجْرَ طَالِعٌ؛ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الْأَصْل

وقَالَ في «خلاصة العتاوَى»: ﴿وَلُو تَشَخَّرَ وَأَكِيرُ رَأَيِهِ أَنَّ الْفَجْرَ طَالِعٌ ﴾ قَالَ مَشَايِخُنا ﷺ عليه أَنْ يَقْصِيَ دَلَكَ الْيَوْمَ» (١٠).

وقَالَ في النحمة الفقهاء 1: الراو كَانَ أَكْبُرُ رَأْيِهِ أَنَّ الصَّجْرَ طَالِعٌ مَأْكُلَ ؛ عَنِ الحُسَى عَن أَبِي خَبِيفَةَ، أَنَّه يَلْرُمُه لَفُصَاءً.

ثم قَالَ 'رُوِيَ عَن أَبِي يُوسُف ' أَنَّه لا يَلْرَمُه الفَصَاءُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ هَوَ اللَّيْلُ، علا يُتَقِلُ عنه إلَّا بِيقِسِ.

ثمَّ قَالَ: والصَّحِعُ هو الأولُ؛ لِأنَّ عالِتَ الرَّأْيِ دليلٌ وَاجِبُ العمَلِ بِه الأَنَّ عالِتَ الرَّأْيِ دليلٌ وَاجِبُ العمَلِ بِه الأَنَّ عالِتَ الرَّأْيِ دليلٌ وَاجِبُ العمَلِ بِه الأَنْ وَقَالَ صاحِبُ الإيضاح الوالصَّحِيعُ الله لا قضاء عليهِ الله وسمَّاهُ صاحبُ الهداية الطهرَ الرَّاويةِ الرَّاويةِ أَنَّ وَعَلَى طَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ) صاحبُ الهداية الطهرَ الرَّاويةِ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ)

والأصعُّ عِندي؛ رِوَايَةُ الخنسِ عن أبي خبيعةً ،

قولُهُ ۚ (وَلَوْ ظهر أَنَّ الْعَجْرَ طَالِعٌ؛ لا كَفَّارَة هَلَيْهِ)، أي: لو ظهّرٌ [١/٥٥٥ط/؛]

⁽١) ينظر: اخلاصة التناوي/ للبحاري [3.18]

⁽٢). ينظر الابحاء الفقها-1 نعلاه الدين السعرهادي [٢٦٦]

 $^{\{41/0\}}$ بنظر $88(بضاح) للكرمائي <math>\{0/12\}$

 ⁽۱) ينظر ۱۰ المحيط برهائي؟ [۲ ۲۷۶]، الانصابه شرح الهدايده [۲ ۲۷۶]، دابساية شرح الهدايد؟
 [۲۰۱/٤]، الليجر الرائل؟ [۲۱۵/۲]

فَلَا يُتَحَفِّقُ الْمُمْدِيَّةُ.

وَلَوْ شَكَّ هِي غُرُوبِ الشَّمْسِ لَا يَحلُّ لَهُ الْهِطْرُ ، لِأَنَّ الْأَصْلِ هُو النَّهِارُ ، وَلَوْ أَكُلَ هَعَلَيْهِ الْفَصَاءُ عَمَلًا بِالْأَصْلِ

وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْبِهِ أَنَّهُ أَكُلَ قُتُلَ الْغُرُوبِ، فعليْهِ الْقضاءُ روايَةُ واحدةً. لِأَنَّ النَّهَارُ هُوَ الْأَصْلُ.

وَلَوْ كَانَ شَاكًّا فِيهِ وَتَبَيَّنَ أَلَّهَا لَمْ نَعْرُبْ

E of his of Pa

طُلُوعُ الْفَجْرِ فيما إدا أَكُلَ، وفي أكبَرِ رَأْيِهِ أَنَّ الْفَجْرَ طَالِعٌ؛ لا تَضَّرَهَ عَلَيه - لِأَنَّهُ نَمَىٰ الأَمْرَ على الأَصْلِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ هو الأَصْلُ (فَلَا يَتَخَفَّقُ الْفَهْدُ بِهِ)، أَي - لا يتحفَّقُ الفَصْدُ على الإِفْطَارِ في رَمَضَالَ، بظُهورِ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ علا تَجِبُ التَّفَّارَةُ.

قولُه: ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ رَأَبِهِ أَنَّهُ أَكُلَّ قَبْلَ الْفُرُوبِ؛ فَعَلَيْهِ الْقَصَّاءُ رِواتِهَ واجِلْهَ﴾،

إنما فَيَّذَ بِغُولِهِ (رِوَاتِهُ وَاحِدَةً)، احتِرارًا عمَّا إِدَا أَكُلَّ وَمِي أَكْثِرِ رَأْبِهِ أَنَّ الفَحْرَ طَالِعٌ ؛ لِأَنَّ فِي وُجُوبِ الفَصَاءِ ثَمَّةَ رِوايتَيْنِ كَمَا بِيَّنَّ.

ولَمْ يتَعرَّص صاحتُ الهداية؛ على وُحُوب الكَفَّرَةِ، هِما إذا كان أكثرُ رَأْيِهِ أنه أكّلَ قبلَ العُروب.

قولَّه (ولَوْ كَانَ شَاكًا فِهِ)، أي في عُروبِ سُمَنِ (وَنَبِينَ أَنَّهَا لَمْ تَغُرُّبُ؛

 ⁽١) وقع في الأميل ((١٠٠٥) والنشب من الواء وافعال وافعال وافعال وهو الموافق بنا في النحمه المعهامة

⁽٣) ينظر - فالمعلمة المعلهاءة لعلامالدين بسمرهندي [٢٠٦٠] -

يَنْبَغِي أَنْ تَجِبَ الْكَفَارَةُ؛ نَظَرًا إِلَىٰ مَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ النَّهَارُ -

وَمَنْ أَكُلَ فِي رَمْضَانَ مَاسِيَّا فَظَنَّ أَنَّ دَلِكَ يُغْطِرُهُ فَأَكُلَ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَمَّدًا؟ عَلَيْهِ لَفَضَاءُ دُونَ الْكُفَّارَةِ.

يُشْغِي أَنْ تَجِبَ الْكَمَّارَةُ) إن قالُ بلفظِ (يَشْغِي)؛ لأنَّ هي وجوبِ الكمَّارةِ اختلافُ المَشايخِ، وقد دكَرْباه قبلَ هدا.

قُولُهُ ۚ (وَمَنَّ أَكُلَّ فِي رَمَّصَانَ مَاسَيًّا ۚ . ﴾ إلى آجِرِهِ ۥ

قَالَ فَخْرُ الإسلامِ البَرْدُويُّ في «الجامع الصغير»: «مُحَمَّدٌ عن يَعقوبَ عن أبي حَبِيغَةَ: فيمَن أصبحَ في رَمَضَانَ صَائِمًا، ثم أكلَ (٢٠٢/١) أو شرِبَ أو جامَعَ ناسِيًا، فظنَّ أنَّ دلكَ يُفطَّرُه، فأكلَ بعدَ دلكَ متعمَّدًا؛ قَالَ: عليهِ القَضَاءُ، ولا كَفَّارَة عليهِ القَضَاءُ، ولا كَفَّارَة عليهِ اللَّفَضَاءُ، ولا كَفَّارَة عليهِ اللَّفَضَاءُ، ولا كَفَّارَة عليهِ اللَّهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قَالَ في قشرُح الكَرْجِيُّ، قَالَ مُخمَّدٌ ۚ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [١٥٥٠، ١] بِلَعَه الخَبَرُ أَنَّ أَكُلَ النَّاسِي لا يُقطَرُ أَ^(١)، يعني: حيثةِ تَجِتُ عليهِ الكَمَّارَةَ

وهاهُما ثلاثةُ تُصولِهِ: أحدُها هدا.

والثاني إدا احْتَجَمَ فأَنْظُرَ على ظنُّ أنَّ الحِجَامَة تُفَعَلُّوهِ.

والثالثُ: أنَّه إذا اعْتَاتَ مَظَنَّ أنه يُغَطَّرُه، ثم أَفْطَرَ عَامِدًا، والفَصْلَالُ الآخَرَالِ تُبَيِّئُهِما عَفِيتَ هذا إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

أمَّا العصْلُ الأوَّلُ: وإنَّمَا لَمْ تَجِتْ فيهِ الكَفَّارِةُ، لِمَا أَنَّ الكَفَّارَةَ تُوثُّرُ فيها الشُّبْهَةُ ، والشُّبْهَةُ إذا استدَثَثْ إلىٰ أصْلِ تعلَّقْ بها الحُكُمُ ؛ وإلَّا لَمْ يتغلَّقْ ، وَالْفِيَاسُ

⁽١) ينظر قشرح الحامع الصعيرة للبردوي [ق٧٠]

⁽٢) ينظر الشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [و١٦٣]

لِأَنَّ الإشْبَيَاةَ الشَّنَدَ إِلَىٰ الْفِياسِ، فَتَخَفَّقُ النَّبُهَةُ وَإِنَّ بَلِعَهُ الْحَدَيِثُ وَعَلِمَهُ، فَكَذَلِك مِي طَاهِرِ الرُّوايَةِ. وَعَنْ أَبِي حَبِعَة ۞ وَعَنْهُ أَنَهَا نَجِبُ، وكَذَا عَنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا اشْبِيَاةً فَلَا شُبْهَةً.

في أَكُلِ النَّاسِي: أَنْ يُفْسِدُ الصَّوْمَ، كما قَالَ مَالِكُ الرَّفَّ؛ لَمُصَادَّةِ سِنَه وبينَ الصَّوْمِ؛ إلَّا أَنه تُرِكَ بحديثِ أبي هُرَيْرَةَ، فإذا ظَنَّ أَنَّه أَصَّلَوَ؛ فالشَّنهةُ مُسْتِدةً إلى أَصْلِ، وهوَ الفِيَاشُ، فلا يجِبُ.

قولُه َ (وَإِنْ بَلَعَهُ الْحَدِيثُ)، وهو ما رُوِيَ في الصحيح، مُسْلَمًا إلى أبي هُرَيْرَةَ عنِ النَّبِيِّ وَيَجُهُ قَالَ: ﴿إِذَا نَسِيَ فَأَكُلَ وَشَرِبَ، فَلَيْتِمَ صَوْمَهُ، فَإِلَمَنا أَطْفَعَهُ اللهُ وَسَقَاهُ، * فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ، فَإِلَمْنَا أَطْفَعَهُ اللهُ وَسَقَاهُ، * ثَالِيمًا أَطْفَعَهُ اللهُ وَسَقَاهُ، * ثَالِيمًا أَطْفَعَهُ اللهُ وَسَقَاهُ، * ثَالِمُ اللهُ ال

قولُه: (فَكَذَلِكَ فِي رَوَايَةِ عَنْ أَبِي خَيِفَةً)، أي. لا تَجِبُ الكَفَّرَةُ. قولُه: (وَعَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ، وَكَذَا عَنْهُمَا).

رَوَىٰ الحسَنُ مِنْ زِيادٍ عِن أَبِي حَبِيفَةَ أَنه قَالَ إِنْ بَنَهَ الحَدِيثُ نَرِعَهُ الكَمَّارَةُ ؛ الأَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ القِيَاسَ مَتروكُ بالحَديثِ؛ لَمْ يَشْتِهُ عَلَهِ الحَالُ، عَاضَتِ الشَّبْهَةُ المُؤَثِّرَةُ فِي إسقاطِ الكَفَّرَةِ^(٣).

قولُه: (وَجْهُ الْأَوِّل)، أي: وجْهُ المَدْكُورِ الأَوَّدِ، وهو ما رُوِيَ عَلَ أَبِي حَبِيعَةَ: أَنَّه لا تَجِتُ الكَفَّازَةُ، وإنَّ بلَغَه الحديثُ وعَلِمَه

⁽١). ينظر: (المحصر التقهي) لأبل فريه [٦ ٥٥]. والواهب الطير) للحفات [٣١ ٢].

⁽۲). مضئ تحريجه

 ⁽٣) ينظر فشرح معتصر الكرسي، بعدوري [٢٧٥]، «النسوط» [٢١٠]، فبدائع الصالع»
 [٢/١]، فتيبن النطائل» [٣/١]،

قَيَامُ الشُّبْهَةِ الْخُكُمِيَّةِ بِالنَّطَرِ إِلَىٰ الْقِيَاسِ، وَلَا يَسْتَفَي بِالْعِلْمِ كَوَطَّ ءِ الآبِ ابْهِ

(إلى ١٠ هـ ما قيامُ الشُّنهةِ الْخُكْميّة)، أي مشَّرْعِيّةٍ، وهي شُبُهَةُ المَحَلّ، وهو الصَّوْمُ بالنَّطرِ إلى القِيسِ.

ولهدا قَالَ مالكُ وَرُفَرُ يَفْشُدُ صَوْمُهِ ﴾ كدا قَالَ الإمامُ الْعَتَّابِيُّ.

وهذا لِأَنَّ تَفْوِيتَ الرُّكُو مُفْسِدٌ، وقد حصَلَ التَفْوِيتُ بِالأَكُلِ، فَيَسَعِي أَنْ يُفْسِدُ الصَّوْمَ، كما إذا فات رُكُنُ الصَّلَاقِ، فلا تنتَعِي هذِه الثَّنْهَةُ بِالْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا ثُمُنْهَةُ الْمَحْلُ، فيسْتَوِي فيها العِلْمُ وعَدَّفُه، كما إذا وَطِئَ الأَبُ جَارِيةَ ابِيه؛ حَيْثُ لا يُحَدُّ وإِنْ قَالَ عَلِمْتُ أَنها عَلَيَّ حَرَامٌ.

بيانُه: أنَّ فولَه ﷺ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» (*)، يقْتضِي أنْ يَكُونَ مالُ الابْنِ مِلْكُ للأَبِ؛ لكرِ انتَعَىٰ دلكَ بدَليلِ أَحَرً، فتقِيّتِ الإِصافةُ مُوَرَّثَةً لِلشَّبْهَةِ، وهي شُبْهَةُ المُحَلِّ، فاسْتَوَىٰ فيها العِلْمُ وعدمُه، فلَمْ يَجِبِ الْحَدُّ؛ لاسْتِبادِ الشُّبْهَةِ إلىٰ أَصْلِ.

قولُه: (ولَا يُنتَفي)، يَخُورُ بالتَّدكير والتَّأْسِثِ؛ فالأولُ؛ لإسبادِه إلى صميرِ القِيَاسِ، والثاني: لإسنادِه إلى ضميرِ التَّشَهَة.

 ⁽١) ينظر فشرح محصر الكرحية لندوري (١٦٣٥) وينظر فالمبحصر المفهي، الابن عرفه
 (١) وفاتواهب الجليلة للحطاب (٤٣١/٧)

⁽٢) أحرحه أبو داود في كتاب الإحارة بناب في برجل يأكل من مال وبده [رقم ٢٥٣٠]، وابن ماحه في كتاب التحارات بناب ما بلزحل من مال ولله [رقم ٢٢٩٢]، وأحمد في السندة [٢٤٩٠]، والمحاري في اشرح بعاني الأن. ٤ [٤٠٨.٤]، والبيهمي وانس أبي شبية [رقم ٢٢٧٠٨]، والطحاري في اشرح بعاني الأن. ٤ [٤٠٨.٤]، والبيهمي في دائس الكبرى [رقم، ٢٥٥٦]، من طريق عمرو ثن شُعيْتٍ، عن أبه، عن جدَّه بيني يه قال العيني ارجاله تقادم الينظر البحد الأفكار شرح لمعاني والآثار البعيني [٤٠٩،٥]

وَلَوِ احْتَجْمَ وَطَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يُمَطَّرُهُ، ثُمَّ أَكُل مُتَعَمَّدًا؛ عَلَيْه الْعَصَاهُ وَالْكَمَّارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَد إلى الدليل الشَّرْمِيُّ،

قولُه: (وَلَوِ اخْتَجَمَ وَظَنَّ أَنَّ دَلَكَ يُعَطَّرُهُ، ثُمَّ أَكُلَ مُتَعَلِّدًا، عَلِهِ الْقَصَاةُ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الطَّنِّ مَا اسْتَلَدَ إِلَى الدليلِ الشَّرْعِيُّ)، وهذا لِأنَّ الجحامة ليستُ بِمُنَافِيةٍ لِلصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الفِطْرُ مَمَا يَلْحُلُ، فإذا ظَنَّ أَنه تُعَلَّرُهُ فَتُنَهَفُهُ مَا استند إلى دليلِ شَرْعِيُّ؛ فَتَجِبُ الكَمَّارَةُ، وقد صَحْ مِي العنجيج البحلرِي، " فأنَّ النَّبِيُّ دليلِ شَرْعِيُّ؛ فَتَجِبُ الكَمَّارَةُ، وقد صَحْ مِي العنجيج البحلرِي، " فأنَّ النَّبِيُّ دليلٍ شَرْعِيُّ ؛ فَقَوْمُ مُحْرِمٌ ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، رَوَاهُ ابنُ عَبْسٍ.

وَرَوَى [٢/٥٥/١] صاحبُ السن»: بِإِسْتَادِهِ إِلَىٰ مِفْسَمٍ، عَيِ الْي عَلْسِ، وَأَنَّ رَشُولَ اللهِ ﷺ اخْتَحَمَ صَائِمًا مُخْرِمًا»(٣).

وذَكَرَ الشبيعُ أَبُو جَمْفَرِ الطَّجَاوِيُّ فِي الشَّرَحِ الآثارَا) بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ امْنِ عَبَّاسِ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿أَنَّهُ احْتَجَمْ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، (١٠).

وذَكَرَ فيهِ أيضًا: بإِسْنَادِهِ إلىٰ أنسِ: ﴿ أَنَّ أَبَا طَبْبَةَ حَجَمَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ ، وأَعْطَاهُ أَجْرَهُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَعْطَاهُ ۚ (* أَنَّ طَالُهُ وَ* .

 ⁽١) هذا الأسلوث مثن عبيه المؤلف كثيرًا في كنامه وهو معمور على كون الأبحاريُّ عادلاً
 لـ الصحيحة أو عطف بيان

⁽۱) مقبي بيحريجه

⁽۲) مضی تحریجه

⁽٤) أحرجه البرمدي في كتاب انصوم عن رسول الله كالا باب ما حاد من ترجعه في دلك [رفم!] (٧٧٧] ، وأحمد في فالبسيدة [٢٣٣٠] ، وغيد الرزاق في انصبغه! [رفم ٢٥٤١] ، واس أبي شبيه [رفم/ ٩٣١٣] ، والطحاري في فشرح معاني الأثارة [٢٠١٠] ، من حديث بن عباس بيك به كال الشرمذي: الحديث ابن عباس حديث حسن صحيح!!

ره} الحرجة الطبخاوي في فشرح معاني الأشرة [٢٠١٠] بن حديث أسر يؤلف نه قال الميني فطرين صبحيحة ابتعر فابحب الأمكار شرح بمعاني و لأشرة بمعني [٢٠٧٠]

إِلَّا إِذَا أَنْنَاهُ فَقِيهٌ مِالْفَسَادِ؛ لِأَنَّ الْفَنْوَىٰ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي حَقَّهِ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْحَدِيثُ وَاعْنَمَدُهُ فَكَذَا مِنْدَ مُحمَّدِ رِيْدٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ لَا يَشْرِلُ عَنْ قَوْلِ الْمُفْيِي.

ذَذُلُ مِعْلَهُ عَلَىٰ أَنَّ الجِحَامَةَ لَا تُفَطِّرُ الصَّائِمَ، والمَعقولُ أيصًا يدلُّ على أنَّ الجِجَامَةَ لا تُفطُّرُ الصَّائِمَ، والمَعقولُ أيصًا يدلُّ على أنَّ الجِجَامَةَ لا تُفطُّرُ الصَّائِمَ، لِأَنَّ الدَّمَ أَعلَظُ أَحوالِهِ [٢٠١٦م] أَنْ يَكُونَ حَدَثًا يَنتَقِضُ بِهِ الطَّهَارَةَ كَالْمَائِطِ والبُوْلِ، ثم هُمَا لا يُغَطِّرانِ الصَّوْمَ، فكذا الدَّمُ، وَلِأَنَّ الدَّمَ الدي يَخرُحُ بِالْفَصْدِ لا يُغَطِّرُ، وهو دَمُ عِرْقِ، فكذا دَمُ الجِجَامَةِ، وهو دَمُ عِرْقِ.

قولُه: (إلَّا إِذَا أَثَاهُ فَقِيهٌ بِالْمَسَادِ).

يعني: لا تَجِتُ الكَمَّارَةُ على المُخْتجِمِ^(١) إدا أكَلَ بعدَما أَفْتَاهُ فَقِيةٌ بِفَسادِ صَوْمِه بِالْجِجَانَةِ؛ لِأَنَّ الغَامُيُّ يَدُرَّتُه الرُّجرِعُ إلى فَتْرَىٰ الفَقيهِ، وقد أَفْتَاهُ بِما اختلَفَ هِ الْمُقهاةُ، فَضَارَ دلك غُدْرًا،

قوله: (وَلَوْ بَلَمَهُ الْحَدِيثُ وَافْتَمَدهُ فَكَدَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ)، أي: لا تَجِتُ الكَمَّارَةُ وأرادَ بالحديثِ مَا رُوِيَ في «الشِّنَا واشرَح الآثارة: عَنْ ثَوْيَانَ، عَنِ النَّبِيُّ وَإِذَا وَأَفْطَرُ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ اللَّهِ .

وقد رُوّئ الحسنُ بنُ زِيادٍ عن أَبِي حَبِيمَة أَيصًا: أَنَّه لا كَمَّارَةَ عَلَيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عليه الأَخْدُ بحديثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ فتكونُ شُنْهَةٌ مشتَبِدةً [١/٤١٥٧/١] [الئ دليلِ^(٣)،

⁽١) وقع في الأصل فالشُخيم؟ و بعثيث من أوا ؛ وقلما : وقرا ، وقلما ، وقامة

⁽٣) أخرجه أبو دارد في كتاب الصيام؛ باب في الصائم يحتجم [رقم ٢٣٦٧]، وابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاه في العجائم [رقم ١٦٨٠]، والسنائي في الحاسن الكبرئ؟ في الصيام/ باب ما جاه في الكبرئ؟ في الصيام/ ٢٣٣١]، وأحمد في فالمسلدة (٢٧٧٥)، والدارمي في السبه [رقم/ ٢٧٣١]، من حديث توباد في به

قال ابن هيد الهادي. (صنعُنه أحددُ و بنُّ المدينيُّ والدَّارِميُّ وفيرهم). ينظر: (اشفيح التحقيد)! لابن هند الهادي [٢٥٤/٣] ، وانصب الرابة) للريلعي [٢٠٢٧]

⁽٣) ينظر الشرح معتصر لكرخي، للقدوري [ق٦٦٣] ، االمبسوط، [٦٦/٣] ، ابدائع الصمائع، ١

وَهَنْ أَبِي يُوسُف عِلَىٰ خِلافُ دلك ؛ لِأَنَّ على الْعَامِيُّ الإَفْتِداءُ بِالْمِثْهَاءِ ؛ لِعَدَمِ اللاهْتِدَاءِ فِي حَقِّهِ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ، فإنَّ عرف تأويلهُ نجبُ الْكَمَّارُةُ لِانْتِفَاءِ الشَّبْهَةِ ،

وَقَوْلُ الْأَوْزَاعِيُّ. لَا يُورِثُ الشُّنهةَ؛ لشَّحَالَعَتِهِ الْقِياسِ،

قولُه: (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ خِلَاقُ ذَلِكَ)، أي حلافُ الخُكُم المدْكُورِ عَدْ مُحَمَّدٍ، وهو مَا رَوَى ابنُ سَمَاعَةً وبِشُرُ عِن أَبِي يُوسُفُ: إِنَا أَعْتَرَ السُّخَجِمُ مُحَمَّدٍ، وهو مَا رَوَى ابنُ سَمَاعَةً وبِشُرٌ عِن أَبِي يُوسُفُ: إِنَا أَعْتَرَ السُّخَجِمُ للحَديثِ، فعلَيهِ القَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ (أَ)؛ لِأَنَّ الغَالِيُّ إِنَا سَمَعَ حَبْرًا لا يَحُوزُ له العَمَلُ به ؛ لأَنَّهُ لا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا عَى ظَلْهِهِ، أو مَنْسُوحًا، فَمَتَى رَجِعَ إلى حَالا يَجُورُ له العَمَلُ به ؛ لا يُغَدَرُ.

قُولُه: (فَإِنْ عَرَفَ تَأْوِيلَةٌ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ).

يغْنِي: إدا بلّعه الحديثُ، وعرّفَ تأويله، ولَمْ يغْنِينُه، فأكَلَ بعدَ دلكَ عمدًا ؛ تُجِبُ الكَفَّارَةُ ؛ لعدَم الشَّبْهَةِ.

وتأويلُه: ما ذكرَه الشيخُ أَبُو جَعفرِ الطَّخاوِيُّ مِ اشرَح الآثارِه بِينَادِهِ إلى أَبِي الْأَشْعَثِ الطَّغامِهُ وَالْمَحْبُومُهُ. أَبِي الْأَشْعَثِ الطَّغاجِمُ وَالْمَحْبُومُهُ. أَبِي الْأَشْعَثِ الطَّغاجِمُ وَالْمَحْبُومُهُ. لِإِنَّهُ مَا الْمُعْبِرُ الْعَاجِمُ وَالْمَحْبُومُهُ. لِأَنَّهُمَا لِأَنْهُمَا يَالْمِيبَةِ، فَصَرًا كَالشَّعْطِرُيْنِ، لا أنهما لِأَنَّهُمَا يَالْمِيبَةِ، فَصَرًا كَالشَّعْطِرُيْنِ، لا أنهما أَفْعَلَمُ الحَدِيدَةِ.

قُولُه: (وَقَوْلُ الْأَوْزَاعِيُ لَا يُورِثُ النُّسَهَ، لشَحَالُمَهِ الْقَيَاسِ)، وبيانُ

 $^{[\}Psi/Y] \in \mathbb{R}^{n}$ (1) \mathbb{R}^{n} (1) \mathbb{R}^{n}

⁽١). ينظر: المصادر السايمة

⁽٢) مشين تخريجه

 ⁽٣) وقع بالأصل الشمالية والنهب من العالم واراء والوالم والعالم وهو الموافق لما في اللهداية المكرّفيداني [٢/٧/١]

وَلَوْ أَكُلَ مَعْدَمًا اعْتَابِ مُتَمَمِّدًا ؛ عَلَيْهِ ﴿ الْفَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَيْفَمَا كَانَ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ يُخَالِفُ الْقِبَاسَ وَالْحَدِيثَ مُؤَوَّلُ بِالْإِجْمَاعِ .

🚓 غايه نسان 🏤

المُحالِمةِ ذكرُناه أيفًا ،

قَالَ القُتيْبِيُّ^(*) * الأَوْزَاعِيُّ اسمُه عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَشرِو ، مِنَ الأَوْرَاعِ ، وهم بَطْنٌ مِن هَمْدَانَ * (*)

وقَالَ الواقِدِيُّ الْأَكَانَ بِشُكُنُ بَيْرُوتَ ، وَمَكْتَبُهُ بِالْيَمَامَةِ ، وَمَاتَ بِنِيْرُوتَ سَنَةً سبع وخَمْسينَ وَمِثَةٍ ، وهوَ يومندِ ابنُ النئينِ وسَبعينَ سَنَةً *(ع) .

وقولُ أحمدُ [س حَسِ] ١٠٠ في الاحتجم مِثْلُ قُولِ الأَوْزَاعِيِّ: أَنَّه يُفَطُّرُه (٧).

قولُه: (وَلُو أَكُلَ مَعْدَهَا اغْتَابَ مُتَعَمَّدًا؛ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ كَيْفَمَا كَانَ)، يغني: سواءٌ ظنَّ أنَّ الْعِيهَ فطَّرُتُه، أو استَفْتَى فقيها، فأفتى بفسادِ صَوْمِه بِالْعِيهَةِ، أو تأوَّلَ [٢ ١٥ مدرم] الحديث بأنَّه تُفطُّرُه، فأكَلَ بعدَ دلكَ عَمْدًا؛ يجِثُ عليهِ القَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ العِطْرُ بِالْعِبَةِ يُحالِفُ القِيَسَ،

⁽١) في حاشية الأصل الح، أصع فعيه ا

⁽٣) الْقَبِيقُ هو عبد الله بن مسلم بن فنية الدُّبلَرُويُ النحويُ اللَّمويُ الكاتب. وقد مصلتُ موجمته

 ⁽٣) ينظر: االمعارف الابن قنية [ص/٤٩٦].

 ⁽²⁾ هو محمد بن قدر بن واقد الأسلميّ مولاهم انعاضي، هماحب المصابعة والمحاري، الملاعة و
 «الإمام، أبو هند الله، أحد أؤعيه العدم هنئ ضُعهه من كُنه (المتعاري البوردة والشح إفريمية)
 (بوهي مبدة (٢٠١٧ هـ) ينظر (مبير أعلام البيلاء) مددهي [٩ ٤٥٤]، والمديناج المدهبة الابن
 قرحون [٢٩١/٣]

⁽٥) يتظر: ﴿ الطَّقَاتِ الكبيرِ ﴾ لأبن سمد [٤٩٤/٧] ،

⁽١) ما بين السطوطين رياده من الوال والحال والراك والحالة ولامة

⁽٧). ينظر الفروعة لابن معلج [٧/٥] الروض المربح البهوس [ص ٢٣١]

وَإِذَا جُومِعت النَّائِمَةُ أَوْ الْمَخَنُونَةُ وَهِي صَاتِمَةً وَ عَلِيْهَا الْفَصَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ ۚ وَقَالَ زُفرُ وَالشَّافِعِيُّ بَيْنِ لَا قَصَاءَ عَلَيْهِمَا اغْتِنَارُ بَالنَّاسِي . . .

والحديثُ الوارِدُ في هذا البابِ: وهو قولُه ﷺ اللّٰهِيَّةُ تُعطُّرُ الصَّائمَهُ * . . (مُؤَوَّلُ بِالْإِحْمَاعِ) ، يعني لا ثوّات لصوّبه بعد الْعِيبة ، فكونُ ثُنتهتُه باطلهُ ؛ لأنَّ أُحدًا مِنَ المُدماءِ لَمْ يأخُذُ بظاهرِ الحديثِ . أَحدًا مِنَ المُدماءِ لَمْ يأخُذُ بظاهرِ الحديثِ .

قولُه ﴿ (وَإِذَا جُومِعَتِ اللَّائِمَةُ أَوِ الْمَجُنُونَةُ وَهِي صَائِمَةً، عَلِيهِ الفَصَاءُ ذُونَ الْكَفَّارَةِ، وَقَالَ زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ لَا قَصَاءً (")، وكد الْجِلافُ إِن صُّفُ المَّهُ فِي خَنْقِ النَّاثِم،

قَالَ هَحُرُ الإِسلامِ البَوْدَويُّ في فشرَح الجامع الصغيرة. قال صاحتُ الطَّعُرِ (**): عُذَرُهما فوقَ عُذُرِ النَّاسِي، فيَسعِي أَنْ لا يَنْزَمُهما شَيءٌ، وكيف يَلرَمُ المَجْنُونَةُ قَصَاءٌ (**)؟

والحواث: أنَّ الصَّوْمَ لَمْ يَفُلُدُ بِعِقْلِ النَّاسِي؛ استِحْساناً بالآثرِ، والنَّائِمُ لِيسَ في مغْنَى النَّاسِي؛ لِأَنَّ المُوَاقَعَةُ (١) في حالةِ النَّوم ـ مِن عِيرِ أنْ تَثْنِيهَ النَّائِمةُ ـ آمُرُّ مهجورٌ، قلَّما يُوخَدُ، فلا يُغْنَبِرُ شُنِهةً، وَالنَّسُيانُ أَمْرُ واقِعٌ عالِثُ لؤَخُود

وأمَّا مَسَالَةُ الجُنُونِ. فَتَأْوِيلُهَا. أَنْ تَعِيقَ المَخْتُونَةُ وَلاَ يَشْتُوعِتُ حِنُولُهَا لَشَّهُرَ ،

 ⁽¹⁾ في بجلاء بهذا اللفظ، وهذا ورد عن حداعه من الصحابة بنحو معدد غلا الرياسي (اورد في فالك
 أجاديث كُنْها مَذَخُونهُ * شم سافها بنجر (العبب الرابة عربتعي ٢٠٠٥] ، وا ندر به في تحريح
 أحاديث (لهذاية) الابن حجر [٢٨٦/١]

⁽٧) ينظر القابحاوي الكبيرة للمارادي [٢٠٠٦] وقروضة لطالين المووي [٢٧٤]

 ⁽٣) يشي في وجوب لفضاء دُون بكتاره عنى بدينه و سخونه وجاء في حاشيه فاساه بفيسراً لضاحت الفعل أنه فيحين بن كثمة

^{(1).} ينظر: فشرح الجامع الصميرة للبردوي [٢٠٥]-

⁽a) وقع بالأصل «المواهدة والسيب من الراء وقعية والراء والداء والما

وَالْغُلْرُ هُمَا أَمْلَعُ؛ لِعَدَمِ الْفَصْدِ، وَلَمَا أَنَّ النَّسْيَانَ يَعْلُبُ وُجُودَهُ وَهَذَا مَادِرٌ فَلَا يَجِتُ الْكَفَّارَةُ؛ لِانْعِدَامَ الْجِمَايَةِ.

فتصِيرَ بِعَنْرِلَةِ النَّوْمِ وَالإِعْمَاءِ، فلا يَبْطَلُ الفَصَاءُ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّه لا يوجِبُ المَحَرَجَ؛ بِخِلَافِ النِّسْيَانِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْحَرَجَ^(١).

قولُه: (وَالْمُلْدُرُ مُنَا آَئِلُعُ)، أي: العُدْرُ في النَّوْمِ وَالجُنُونِ أَبْلَعُ مِنَ العُدْرِ في النَّئَاتِ؛ لِأَنَّ النَّاسِيَ قاصِدٌ للأَكلِ، وَالنَّائِمَةُ [٢١٧/١] وَالْمُجْنُونَةُ لا قَصْدَ مِنهما أَصِلًا.

قولُه: (وَهَذَا مَادِرٌ)، أي [١٠٥٨٠٠]: جِمَاعُ النَّائِمَةِ وَالْمَجْنُونَةِ أَمْرٌ نَادِرٌ فَلا يُلْحَقُ بِالنَّسْيَانِ؛ لِأَنَّهُ عَالِبُ الوُجُودِ، وإنما لَمْ تَجِبِ الكَفَّارَةُ لا بجدامِ الجِمَّايَةِ؛ لعذمِ القَصْدِ،

[راقة أعلمُ]^(۱)

⁽١) ينظر: الشرح الجامع الصغيرة للبردوي [ق-٧]

⁽۲) ما بين المعاوفتين رياده من الواء والراء والشاء واما

فضــل فيمّــا نيوجبّـه على نفســه

إداره: قَالَ: «لله عليّ صوّمٌ يؤم النّخر»، أَفْطَر وقصى عهدا النَّذَرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا ؛ حِلَافًا لرُفَرَ والشَّافعيّ على عُنْ يَقُولانِ إِنَّهُ بَدُرٌ بِمَا هُو مَعْصَيَةٌ ؛ لِحُرْدِدِ النَّهْيِ عَنْ صَوْمٍ هَذِهِ الْأَيّامِ.

فَصْـلُ فِيمَــا يُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ

فَصَلَ لَمَّا فَرَغَ مِن بَيانِ ما يجِبُ على الإسابِ مِنَ الصَّوْمِ، بإيحابِ اللهِ تَعالَى أَداءً وقَصَلُ لَمَّا فَرَغَ مِن بَيانِ العَوادِصِ مِنَ المَرْصِ وَالجُنُّودِ وَالإِعْمَاءِ وعيدِ ذلكَ ' أداءً وقَصامً، وأَنْدَعَهُما بِبَيانِ العَوادِصِ مِنَ المَرْصِ وَالجُنُّودِ وَالإِعْمَاءِ وعيدِ ذلكَ ' شرَعَ في بيانِ ما يجِبُ عليهِ بإيجابِه،

قُولُه: (وَإِذَا قَالَ اللهِ عَلَيَّ صَوْمُ يَوْمِ النَّخْرِه؛ أَلْعَلَزَ وَقَعَسَ فَهِدًا اللَّنَذُرُ صَحِيحٌ عِنْدَنَا؛ خِلَامًا لرُقَرَ وَالشَّالِمِيُّ).

قَالَ أَنُو الحَسَنِ الكَرْخِيُّ: أَخِمَعُ أَصِحالُنَا _ وَلَمْ تَخْتِفِ الرُّوايَةُ عَلَهُم _ هي كَرَاهَةِ الصَّوْمِ هي سَنَّةِ أَيَّامٍ ' العِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ النَّشْرِيقِ، واليَومِ لَدي يُشَتُّ عِهِ أَنَّه مِن وَمَصَانَ ' أَنْ يُصَامَ تَخَرِّيًا مِن وَمَصَانَ، وإذا صام هي هذه الأَيَّامِ؛ كَانَ صَائِفَ، ويُكُونُهُ له ذلك.

وقَالَ الشَّافِعيُّ: لا يَعْبَدُ فِيهَا الصَّوْمُ * `

وإذا لَذَرَ صَوْمَ هَذِهِ الأَيَّامِ؛ صبَّحُ نَذُرُّهُ فِي رِوَاتِةِ شُخَمُّهِ عِن أَبِي حَبِيقَةً ، وكذلك

 ⁽١) ينظر الانتهاديات في فقد الإمام الشافعي، لدموي [١٩٠٣]، وقاسم الوعاج في شرح العمهاج؟
 للشييري [٣١٥/٣]

وَلَنَا أَنَّهُ نَذُرٌ يَضَوْمٍ مَشْرُوعٍ وَالنَّهُيُّ لِغَيْرِهِ وَهُوَ تَوْكُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ اللهِ ﷺ فَيَصِحُ نَذْرَهُ.

رَوَئ بِشُرٌ عن أبي يُوسُفُ عن أبي حَبِيفَةً ، ويَقَالُ له : صُمْ عبرَها ، وهوَ قولُ أبي يُوسُفُ ومُخمَّدٍ يثلثي.

وَرَوْئَ اللَّ سَمَاعَةَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ عَلَى أَبِي خَبِيفَةَ. أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِاللَّذِرِ شَيءٌ، وهو رِوَايَّةُ ابنِ المُبَارِكِ عَلَى أَبِي خَبِيفَةَ، وهو قولُ رُفَرَ - كذا قَالَ القُدُورِيُّ في الشرحة (١٠).

لرُفَرَ: مَا رُوِيَ فِي المُعوطاً) عَنَّ أَبِي هُزَيْرَةَ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ صِيَامٍ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْهِطْرِ وَيَوْمِ الأَصْحَى، (١).

وَرُوِيَ فِي السنن أَ مُسُدًا إِلَىٰ أَبِي سَعِيدِ الحُدَّرِيِّ أَنَهُ قَالَ: ﴿ (٣/١٥ ١٥ مَرَ مَ} لَهُىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَّ صِبَامِ يَوْمَنِينَ يَوْمِ الْعِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَصْحَى، وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ الصَّلَاةِ عَنْ صِبَامِ يَوْمَنِينَ يَوْمِ الْعِطْرِ، وَيَوْمِ الْأَصْحَى، وَعَنْ لِبْسَتَيْنِ الصَّلَاةِ فِي مَاعَتَيْنِ تَعْدَ الصَّلَاةِ فِي مَاعَتَيْنِ تَعْدَ الصَّلَاةِ فِي مَاعَتَيْنِ تَعْدَ الصَّبَع، وَيَعْدَ الْعَصْرِ اللَّهُ مُ لَيْ التَّوْمِ الْوَاحِدِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي مَاعَتَيْنِ تَعْدَ الصَّبَع، وَيَعْدَ الْعَصْرِ اللهِ أَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

 (١) ينظر الشرح محصر الكرخية لنمدري [ق١٦٠]، المبسوطة للسرحبي [٨١/٣]، الجح القديرة [٣٨٧/٢]، احاشية ابن عابدينة [٢٨٨/٢]

 (٢) أخرجه مالك في الموطأة (رفع 176)، ومن طريقه مستم في كتاب الصيام/ بناب النهي عن صوم يوم المعتر ويوم الأصحى (رفع ١١٣٨)، هن محمد بن يحيى بن حبان عنى الأعرج عن أبي هريرة في به

(٣) قال أبو حيفة اكره أيس نشئاه ، وصفته أن يحمل نتوب بنجب إبينه الأبس ، ويطرّب على جائب
 خاتمه الأيسر الأحسرة كد حادثي حاشية (م) ، وقرال، وقوال، وقاب المراه .

(2) أحرجه المحاري في كتاب النصوم بأب صوم يوم الفطر [رقم ١٨٩٠]، ومستم في كاب النصيام باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأصحن [رقم ١٩٣٨]، وأبو داود في كتاب المبيام باب في صوم المدين [رقم ٢٤١٧]، ومن طريقه البيهقي في قالنس الكبرى؛ [رقم ٢٤١٧]، من طريق وهيب ثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد المحدري بإنى به وهو عند مستم محتصراً! 🚓 غية النبال 🍎

وَرُوِيَ فِي السس» أيضًا: مُسُندًا إلى مُفَية بَى عَامِ، قال وسُولُ الله ﷺ، ﴿ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ النَّفْرِيقِ مِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلام، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلِي وَشُرْبٍ» (١٠).

علمًا كَانَ صَوْمٌ هذِه الأَيَّامِ مَنْهِيًا؛ يَكُونُ النَّذُرُ بصوْمِها بذَرًا بالمعصيةِ؛ فلا يصِحُّ؛ وَلِإَنَّ صَوْمَ هذِه الأَيَّامِ لِيسَ بِغُرْنَةٍ، وَلَذُرُ ما لِيسَ بِغُرْبَةٍ لا يتعلَّقُ به الوُّخُوتُ، كَنْذُرِ صَوْمِ اليَوْمِ الدي أَكَلَ فيهِ، ونَدُرِ يومِ الخَيْصِ

ولما: أنَّ النَّهْنِ لَمَعْنَى في غيرِه، فلا يَعْدُمُ المَشْرُوعَيَّة، وهو نَوْكُ إحبةِ دَعوةِ اللهِ تعالَى؛ لِأَنَّ المَاسَ أَضْبَافُ اللهِ تعالَىٰ في هذِه الأَيَّامِ فَيصِحُ النَّذُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ هَذِه الأَيَّامِ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ، وهو فَمْعُ النَّفْسِ عن هَوَاها، ودلكَ حَسَنَّ عيرُ مَشْرُوعٍ مِوصَعِهِ، وهو تَوْكُ الإحابةِ، فلهذا قُلْنَا إِنَّه يُعْظِرِهِ احتِرَارًا عن مُحاورةِ المَشْعِينَةِ، ولكنَّه يقْصِي، وهو تَوْكُ الإحابةِ، فلهذا قُلْنَا إِنَّه يُعْظِرِهِ احتِرَارًا عن مُحاورةِ المَشْعِينَةِ، ولكنَّه يقْصِي، إسقاطًا لِمَا وجَتَ عَلَيهِ.

أو مَقُولُ: إنه مَذَرٌ بِالصَّوْمِ أَوْ أَوْفَعَه على وَخَوِ مَنْهِيَّ. فَيُؤْمَرُ بِهِمْلِهِ ، لا على وَجُو مَنْهِيُّ ، فَيُؤْمَرُ بِهِمْلِهِ ، لا على وَجُو مَنْهِيُّ ، كَمَنْ قَالَ. للهِ علَيَّ أَنْ أَخُخُ وأُحامِغَ ؛ فإنْ صَامَ في هذه الأَيامِ ؛ سَفَطَ تَذُرُهُ ، لأَنَّهُ أَذَاهُ على وَخَهِ أُوجَبِه على نَفْسِه ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَرِّمَ شَيْتُ آخَرَ ، والسافِي يُغْرَفُ فَى الأُصولِ .

بالمقرة الأولَىٰ منه فقط

⁽¹⁾ أحرجه أبو داود في كتاب لهياه باب فيام الله سبرير [رقم ٢٤١٩]، و لترمدي في كتاب الصبوم على رسول الله ﷺ باب ما حاء في كراف الصوم في أباء النثريو [رقم ٢٧٣]، والسائي في كتاب مناسك لحج ، لنهي على صوح يوم عرف إرهم ٢٠٠]، وأحدد في اللمسندة [٢٥٠]، من حديث عقبة بن عامر شهاء به

قال الترمذي: قاحديث عفيه بن عامر حديث حس صحيحة

🐠 خاية البيان 🏖

قَالَ فِي قَالَعَاوَى، يُكُرَّهُ صَوْمٌ يومٍ عَرفة بغَرُفاتٍ ، وكدا (٢/١٥٥٠٤/م) صَوْمٌ يومٍ التَّرُويَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُعْجِرُه عن أداءِ أفعالِ الْخَجُّ ، أمَّا إدا كَانَ لا يَحافُ الصَّغْف ، أو كَانَّ عيرَ حاجٌ ، فهو مُشْتَخَفُّ، كدا في «التحفة»(١٠).

وصومُ يومِ السَّنتِ مُفْرَدًا مَكْرُوهُ؛ لِلشَّفَاءِ بِالْيَهُودِ، وكدا صَوْمُ يومِ عَاشُورَاءَ مُفْرَدًا مَكُرُوهُ ؛ لِلثَّنَائِهِ بِالْيَهُودِ، وصَومُ الصَّمْتِ مَكْرُوهُ أَيصًا، وهوَ أَنْ يَصومَ ويُمْسِكَ عي الكلامِ؛ لِأَنَّ دلكَ مِن يعْلِ المَحُوسِ، كدا في الشُّرح مختصر الكَرْجِيُّ اللهُ .

فَيُكُرَهُ صَوْمٌ يومِ النَّيْرُورِ^(٣) والمَهْرَجَانِ^(١) إدا تعمَّدَه، فإنَّ وافَقَ صَوْمَه فلا بأسَ؛ لِأَنَّ إفرادَ هيه الأَيَّامِ بِالصَّوْمِ تَعْظِيمًا لها، وقد نُهِيبا عن تَعْطِيمِها،

قَالَ في الشرّح محتصر الكُرْخِيُّ (*): قَالَ أَبُو يُوسُفَ: بِلْعَبَا عِن رَسُولِ اللهِ عَنْ صَوْمِ الْوِصَالِ (*) ومغنى ذلك أنْ يَصومَ أيامًا لا يُفطِرُ بينها اللهُ وَيُوسُفُ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللَّمْتُ وَرُويَ لَهُ اللّهِ مَا لَا يُعْطِرُ اللّهَ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللَّمْتُ وَرُويَ لَهُ اللّهِ مَا لَا يَعْمُولُ : اللّهَ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهَ اللّهَ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهَ اللّهُ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهَ اللّهِ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهَ اللّهِ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهَ اللّهِ عَنْ الوصَالِ ، وَيَقُولُ : اللّهُ اللّ

⁽١) يبطر الافتاري فاصيحال؟ [١٨٣] ، التحم تفقياه؟ بعلاه الدين السمرصدي [٢١٣/١]

⁽٢) ينظر الشرح مختصر الكرحي، للقدوري [١٦١٥]

 ⁽٣) النَّيْرُور ـ بِالْعَارِسَيِّةِ ـ الْبُؤْمُ لَجْدَبِد، وهُو أول يوم من أيَّام السنة الشحسية الإيرائية، ويوافي النَّيْرَ الأحياد العومية للقرص الحادي والْعِشْرين من شهر مارس من السنة سيلادية، وهو أثير الأهياد العومية للقرص ينظر: فالمعجم الوسيطة [٩٦٧/٢]

⁽٤) المهرجان كلمة فارمية مركبه من كُنمتين، الأولى مهر، رمن معاييها الشّشن والتّابية حال المهرجان كلمة فارمية مركبه من كُنمتين، الأولى مهر، وهو يوافي السادس هشر من شهر مهر، ومن معاييها النّجية، أو الروح وهو فيدٌ للقُرْس كاليّرور وهو يوافي السادس هشر من شهر مهر، ودنك هندمرون تشسي أول البيران ومُدّله لليهم سنة أيام ينظر ١٥٠٠مجيم الومبيط (١٩٠٠، ٢) وقميم البنافي اللفظية البكر أبي ريد [ص/١٧٥]

⁽٥) ينظر: قشرح مختصر الكرعية لنقدوري [ق١٦١].

⁽١) يأتي تخريجه،

لَكِنَّهُ يُفْطِرُ ؛ اخْتِرَارًا عَن الْمُفْصِيَةِ الْمُجَاوِرَةِ ، ثُمَّ يَقْصِي إِسْقَاطًا لِلْوَاحِبِ وَإِنْ صَامَ فِيهِ يَخْرُحُ عَنِ الْمُهْدَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهُ كَنَا الْتُرم .

كَأْحَدِكُمْ } إِنِّي أَطَلُّ هِنْدُ رَبِّي فَيَظْعِشْنِي وَيِسْقِينِي اللهُ .

وقَالَ في الإيضاح؟ (١٠): لا بأس بِصَوْم بوم الحُنْعةِ في قول أبي حيمه ومُحمَّدِ وقَالَ أَبُو يُوسُفَ: قد جاء حديثٌ في كراهتِه ؛ إلَّا أنْ يصومَ قنه وبعده يومَّا(٢٠).

وفي الجوامع أبي يوسفَه: أنه قَالَ: [إنَّهم](١) كانوا يُسْتَجِنُونَ صِيَّامَ أَيَّامِ البيصِ(١)، وليسَ يواجِبٍ، وَكَانَ يعضُهُم يصومُ يَوْمَ الأَثْنَيِ والخَسِسِ، وكَرِهُ بعضُهُم توقِيتَ الصَّوْمِ في يومٍ، ومَن صامَ يومًا وأَشْلَرَ يومًا فَحَسَّ. قِيلَ الله صَوْمُ داودَ ﷺ(١).

قُولُهُ: (وَإِنْ صَامَ فِيهِ)، أي: في يومِ التَّحْرِ.

- (١) أحرجه صابك في قالموطأة [رهم/ ٦٦٧]، ومن طريقة مستم في كتاب الصيام حاب النهبي عن الوصال في الصوم [رهم/ ١١٠٣]، وكذا أبو داود في كتاب الصيام بناب في الوصال [رقم ٢٣٦]، من حديث ابن صوري، به
 - قلت" وأخرجاه في الصحيحين، من حديث أبي هريره أيضاً
 - (٣) ينظر: ١٥ الإيضاح؛ للكرماتي [54]
- (٣) أخرجه البحاري في كتاب الصوم بات صوم يوم العمدة أرقم ١٨٨٤]، ومستم في كتاب الصبح/ باب كر هه صبام يوم الجمعة سفرة أرفع ١١٤٤]، عن أي هزيره في فال عال رشولُ فالو كالوكاؤ ولا يضم أحدُكُمْ يؤم الْخَمْعة، إلا أن يضوم تبلة، أو بضوم نعدة الفط سند.
 - (٤) ما بين المعقوفتين رياده من عصاء واراء وقراء واساء ولما
- (٥) أيّام البيض هي الدلك هشر والرابع عشر والحامل عشر من الشهراء وسُنيَّت ليصام الأن تباليها مُقدرة من أول البيل إلى احرم كانا حاما في حاشيه (١٩٥ و ١٩٥)
- (٦) يشير إلى ما أخرجه البحاري في أبوات النهجد مات من الاعتدالبحر [رفع ٢٠٧٩] ، ومسلم
 في كتاب الصيام بيان نفعين صوم يوم وإنظار بوم ورام ١١٥٩] ، من حديث عبد الله ئن عَشرون
 وقات الحبُّ الصيام إلى الله صيامُ عارُد ، كان بضُومُ بومًا ويُقطِرُ بومًا!

وَإِنْ مَوَىٰ يَمِينًا ؛ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ يَعْنِي إِذَا أَفْطَرَ -

وَهَدِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَىٰ وُجُوهِ سِتَّةِ إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْنًا ، أَوْ نَوَىٰ النَّذُرَ لَا غَيْرَ ، أَوْ نَوَىٰ النَّذُرَ وَنَوَىٰ أَلَّا يَكُونَ يَمِينًا بَكُونُ نَذْرًا ؛ لِأَنَّهُ نَذُرٌ بِصِيغَتِهِ كَيْفَ وَقَدْ قَرَّرَهُ بِعُرِيمَتِهِ.

وَإِنْ مَوَىٰ الْيَمِينَ وَمَوَىٰ أَلَّا يَكُونَ مَدْرًا يَكُونُ يَجِيمًا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ مُخْتَمَلًّ كَلَامُهُ وَقَدْ عَبَّنَهُ وَمَهَىٰ غَيْرَهُ.

🛊 خلية البيض 🛟

قولُه: (وهَدِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَىٰ وُجُوهِ سِتَّةٍ).

الوجُّهُ الأولُ: عدَّمُ السُّهِ.

والثامي بيَّةُ النَّذَرِ (٢٠١٠ م) فخسبُ.

والثالِثُ: نِيُّهُ النَّدْرِ وَيِنَّهُ أَنَّ لَا يَقَعَ يَمِينًا

فَفِي الْوُجِوهِ الثَّلاثَةِ: يَكُونُ بِنْرًا؛ لِأَنَّ هِذَا الكلامَ بَدُرٌ بِصِيعَتِهِ ، فَتَعَيَّنَ النَّدُرُ في الوجْهِ الأَوَّلِ بِلا بِيَّةٍ ؛ لكويه حقيقةَ كلامِهِ .

وفي الوجو الثَّانِي: تُعيَّلَ بالطُّريقِ (١) الأَوْلَىٰ ؛ لِأَنَّهُ قرَّرُ النَّذُرَ بِعَزِيمَتِهِ ،

وفي الثالثِ أَوْلَىٰ وأَخْرَىٰ بكويه مُرادًا؛ لِأَنَّهُ فَرَّرَ النَّدْرَ بِعَرِيمَتِهِ، وَنَفَىٰ أَنُّ يَكُونَ غَيْرُه مُرَادًا.

والوجّهُ الرابعُ: نِيَّةُ البَهِيسِ، وَيَئَةُ أَنَّ لَا يَكُونَ بَذُرًا، هِنَ هَذِهِ الصُّورةِ يَكُونُ يَمِينًا بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ البَهِينَ مُخْتَمَلُ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّ اللام تَحْيَةُ بِمَغْنَى الِيهِ، كَقُولِه تعالى ﴿ مَانَدَةُ لَهُم ﴾ إن ١٠٤، أي: بهِ أَلَا تَرَىٰ إلى قولِ ابنِ عِبَّاسِ * الدَّخَلِ آدَمُ

⁽١) وقع يظلُصل الانظرين؛ والمثبت من افضاف والرف وقوع، وإساف والمع

وَإِنْ نَوَاهُمَا يَكُونُ نَذُرًا وَيَهِيًّا عِنْدَ أَبِي خَيْمَةً وَمُحَمَّدٍ عِلَى - وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَهِنِهِ يَكُونُ نَذُرًا.

وَإِنْ مَوَىٰ الْبِمِينَ فَكَدَلِكَ عِلْمَهُمَا، وَعِلْمَهُ بِكُونَ بِمِهَ، لِأَبِي بُوسُف عِلَمْ أَنَّ اللَّذَرَ فِيهِ حَقِيقَةٌ وَالْبَمِينُ مَجَازٌ حَنَىٰ لَا يَتَوفَّفُ الْأَوَّلُ عَلَىٰ اللَّهِ وَيَتُوفَّفُ التَّالِي فَلَا يَنْتَظِمُهُمَا

الْجَنَّةَ ، فَللَّهِ مَا غَرَبَتِ السَّمْسُ حَتَّىٰ خَرَجَ ا (١٠) ، أي: فِ اللَّهِ

وقد عَيْنَ المُخْتَمَلَ بِيَّتِه ، ونَفَىٰ (١) عِيرَه ، فَصَارَ المُخْتَمَلُ هُوَ المُرَادُ ، واتَتَغَىٰ غيرُه ؛ لِإِنَّهُ لَمْ يِلْتَرِمْ غيرَه حَيْثُ نَفَاهُ

والوجّهُ الخامسُ: بِيَّهُ النَّذُرِ وَالْيَمِينِ، فعي هلِه الصُّورةِ تَكُونُ لَلْرًا ويعِيمًا عندَ أبي حَبِيفَةَ ومُحَمَّدٍ، حتى لَوْ لَمْ يَصُمْ بِجِبُ الفَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، القَصَّهُ باعتِبارِ النَّلْرِ، وَالْكَمَّارَةُ بِاعتِبارِ اليَمِينِ،

وصد أبي يُوسُفَ. يَكُونُ بَدُرًا(")

والوجة السادِسُ، بِيَّةُ اليِّمِينِ فحسبُ، فصِنَعما يَكُونُ بدُرا ويَّمِيناً

⁽۱) أحرجه محمد بن عثمان بن أبي شية في الدكر علَّن أدَّع وحيت وبؤيته أقيه ٤ أأ محموط ظاهرية جمشق بـ مجاميع المدرسة العمرية (السجموع رص ٢٧٥٦ هـم)]، وأس معه في ١٥ التوحيد، [١/ ٩٠٩]، من طريق الُحس بن تستم فال سععت سعيد تن جُنيْرٍ فال السائل الله عثامي أو شتل عميد تن جُنيْرٍ فال السائل الله عثامي أو شتل عمين ثمّ ب بن عاسي، السَّمة بي تُدكرُ من بزّه بخله على تن عاسي الله العلم حين أده عليه من بده يوه الخلمة وحمة من أدبه الأرض هنجلوا أمّ، ثمّ فهد إليه فنسي قلسي قلسي قلسي الإنسان، هوالله إن عاب السَّمش حتى حرح مهاه

⁽٣) وقع في الأصل الربعي، واستب من الكاء والماء والراء والنا والزا

 ⁽٣) ينظر الدالميدوطاه لندر حدي (٣ ٩٥) ، اغيران المسائل؟ للدولادي (ص ٥٩) ، الدائع الصدائع؟
 (٩) ينظر (٩٧/٥)

وعبدَ أبي يُوسُفَ: يَكُونُ يَجِيبًا،

له: أنَّ قولَه: فلهِ علَيُّ صَوْمُ كدا ، يُرَادُ بهِ النَّذُرُ حَفيقةً ؛ لعدَم توقَّفِه على النَّيَةِ ، ويُرَادُ بهِ النِمِينُ مَجازًا ؛ لتوقَّفِه على النَّبَةِ ، فلمَّا كَانَ أحدُهما مُرادًا ؛ لَمْ يَجُزُ أَنْ يُرَادَ الآخرُ ، ولا يلْرَمُ الجَمْعَ بينَ الحَقيقةِ وَالمَجَازِ بلفظٍ [١٠/١١:١١] واحدٍ ؛ وهوَ لا يَجُوزُ .

ولهما: أنَّه مَذُرٌ بِصِيعَتِه بَمِينٌ بمُوجِهِ، وهو الإيجابُ، فلا تنجَنَعِعُ النَحَقيقةُ وَالْمَجَازُ بِلْفُظِ وَاحِدٍ، وهذا لِأَنَّ إِيجابُ المُبَاحِ يَمِينٌ كَتَحريمِ المُبَاحِ، وَتَحْرِيمُ المُنَاحِ يَمِينٌ بقولِه تعالى: ﴿ يَتَأَبُّهُ النَّبِيُّ لِمْ تُحْرِّهُ مَا أَمَلَ أَلَهُ لَكَ ﴾ إلى ﴿ يَجَلَقَ أَيْتَكِكُرُ ﴾ (النَّذِيم ١-٢)، فكذا إيجابُ المُناحِ؛ لِأَنَّ في إيجابِ المُناحِ تَحْرِيمَ المُنَاحِ.

مِيانُه أَنَّ مَن قَالَ ﴿ وَاللهِ لأَصَوْمَ هَذَا النَّوْمَ ﴾ يَجِبُ عَلَيهِ صَوْمُ دَلَكَ النَّوْمِ بعدَ أَنْ كَانَ مُبَاحًا ، وقِيهِ تَحْرِيمُ المُنَاحِ ؛ لِأَنَّ تركَ الصَّوْمِ كَانَ مُبَاحًا قبلَ الإيجابِ ، فيعدَه صارَ حرامًا ، فتبتَ أَنَّ إِيجابَ المُنَاحِ يَمِينٌ ، فَقُلْنَا لا تَنَاعِيَ بينَ الجِهَنَيْسِ فيَجْمِعانِ ،

قولُه: (إِلَّا أَنَّ اللَّذَرَ يَقْتَصِيهِ لَعَيْمِهِ وَالْيَمِينِ لَعَيْرِهِ) ، استِثناءٌ مِن قولِه (لَا تَنَافِي يَيْنَ الْجِهَنَيْنِ)

يغيي: لا تُدَعِيَ بين النَّدْرِ وَالْيَمِينِ فِي أَنهما يَقْتَصِيابِ الْوُجُونَ ، وإنما الفرْقُ بينهما في أنَّ أَحَلَهُما _ وهو النَّدُرُ _ مُوجِتٌ لَقَيِّه ، ولهدا يَقْتَصِي الفَصَاءَ يَتَرُكِ المِقْلِ _ والآخَرَ _ وهو النِمِينُ _ مُوجِتٌ لَعَيْرِه ، ولهدا لا يَقْتَصِي الفَصَاء ، وإنَّما كُمَّا جَمَعُنَا بَيْنَ جِهِتِي النَّبِرُّعِ وَالْمُعَاوِضَةِ فِي الَّهِـةُ بِشَرِّطُ الْعُوضَ.

يُوجِبُ الكَمَّارَةَ، فجَمَعْنا بينَ النَّذْرِ وَالْيَمِينِ؛ عَملًا بِالنَّلِيكِيْنِ

أَوْ نَقُولُ: العدُولُ عَنِ الحقيقةِ إلىٰ المُجَارِ يُصِحُّ فِي ايحابِ مَا مَوَى، لا فِي إسقاطِ مَا عَلَيْهِ، والقضاءُ أَمْرٌ عَلِيهِ، فَلَمْ يُغْتِيرُ نَيْنُهُ فِي الإشقاطِ.

قولُه: (كَمَا حَمَعًا نَيْنَ حِهَنِي النَّبِرُعِ وَالْمُعَاوَضَةِ فِي الْهِةِ شَوْط الْعَوْصِ). يعني: أنَّ الهِبَةَ بِشَرْطِ العِوْضِ تَبَرُّعُ البِدَاءُ بَيْعٌ النهاءُ، ولهذا يعبعُ الرَّجرعُ قبلَ القَبْضِ وَ اعتبارًا بالنبرُّعِ (١٠/١٠١/١)، وتَنْكِتُ الشَّعُعَةُ بعدَ القَنْصِ احبارًا بالبيعِ، طَمْ يلُرَمِ الجَمَّعَ بِينَ الحَقيقةِ وَالمَجَازِ وَ لاحبِلافِ الجِهةِ، فكما فيما بحنُ فيه،

قولُه: (وَلَوْ قَالَ، اللَّهِ عَلَيْ صَوْمُ هَذِهِ (١٥٠٥٠) الشَّجَه؛ أَنْعَرَ يَوْم الْهِطْرِ وَيَوْمَ النّحْرِ، وَأَيّامَ التَّشْرِيقِ وَقَضَاهَا)؛ لِأَنَّ النَّذَرَ بِالنَّةِ النُّعَيَّةِ نَدْرٌ بهيه [الأَيّام] (اللّيَامِ اللّهَ النّدَرُ بِالنّةِ النُّعَيَّةِ مَدْرًا بها، والنَّدُرُ بِالأَيّامِ السّنَةَ لَتَ لَمْ تَحْلُ عن هذِه الأَيّامِ ا صارَ مَدْرُ النّةِ النُّعَيَّةِ مَدْرًا بها، والنَّدُرُ بِالأَيّامِ المَنْهِيَةِ صَحيحٌ عِدْما ؛ لِأَنَّ اللهِيَ لا يَعْدَمُ المَشروعيَّة، وقد حفقًاه فهلَ هذا

قولُه: (وَكَذَا إِذَا لَمْ يُعَيِّنْ لَكِنَّهُ شَرطً ١٠٠٠ النَّنائع).

يعني يُمْطِرُ الأَيَّامَ المَنْهِيَّةَ، ويقْعبِيها معدَ هلِه الأَيَّامِ مُوصُولَةً بها؛ تَحقيقًا للتنابُع

⁽١) ما بين المعقوفتين: ريادة من الله ، وقرف وارف وقاله ، وقاله .

 ⁽٢) وقع بالأصل: ابترطاء والعتبت من: الفداء واواء واواء والماء واماء وهو الموفق لما
 في اللهدية المشرّفيناني [١٩٨/١]

لِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ لَا تَغْزَىٰ عَنْهَا لَكِنْ يَقْصِيهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَوْصُولَةً ؛ تَحْقِيقًا لِلتَّتَابُعِ يِفَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَيَتَأْتَى فِي هَذَا خِلَافُ زُفَرَ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّوْمِ فِيهَا وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ وَأَلَّا لَا تَصُومُوا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبٍ وَبِعَالٍ» وَقَدْ بَيْنًا الْوَجْهَ فِيهِ وَالْعُدْرَ عَنْهُ

وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطُ التَّتَائِعَ لَمْ يُخْرِهِ صَوْمٌ هَدِهِ الْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هِيمَا يَلْتَزِمُهُ الْكَمَالُ وَالْمُؤَدِّئُ مَاقِصٌ لِمَكَابِ النَّهِي ، بِجِلَافِ مَا إِذَا عَيِّمَهَا ؛ لِأَنَّهُ الْتَزَمَ بِوَصْفِ التُقْصَانِ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ بِالْوَصْفِ الْمُلْتَرَمِ.

قولُه: (لِأَنَّ الْمُنَاتِعَةُ)، أي: النَّمَةَ المُتتابِعةَ.

قُولُهُ ۚ (لَا تَغْرَىٰ عَنْهَا)، أي: عن هَلِهِ الأَيَّامِ المَدْكُورَةِ، وهيّ: يومُ الهِطْرِ، ويومُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

قولُه: (وَيَتَأَتَّىٰ فِي هَذَا خَلَافُ رُفَرَ وَالشَّافِعِيُّ)، أي يتأتَّىٰ في قَصاءِ صَوْمٍ هذِه الأَيَّامِ خِلافُهما يغيي: لا يقْصِي عِدَهما؛ لعدَمٍ صحَّةِ النَّذَرِ؛ لِوُرُودِ النهْمِ، وقد مرَّ جوابُهما،

قولُه. (وَقَدْ نَيْنًا الْوجُهَ فِيهِ والْفُدْرِ عَنْهُ)، أي: عنِ النهْبِي وهو ما دكرَه عندَ قولِه: (وَلَنَا أَنَّهُ نَذُرٌ مِصَوْمٍ مَشْرُوعٍ وَالنَّهْيُ لِغَيْرِهِ)

قوله (بِحلَافِ مَا إِذَا عَبِّهِ)، متصلَّ بقولِه: (لَمْ يُجْرِهِ صَوْمُ هَلِهِ الْأَيَّامِ)، يعْنِي: إِدَا لَمْ يَشْتَرِطِ النَّتَابُعَ؛ بأَنْ قَالَ: ﴿فَلَهِ عَنَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ تُتَنِيعَةٍ﴾، بل قَالَ: ﴿فَلَهُ عَنَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ تُتَنِيعَةٍ﴾، بل قَالَ: ﴿فَلَهُ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ ﴾، بل قَالَ: ﴿فَلَهُ عَلَيَّ صَوْمُ سَنَةٍ ﴾، فصامَ هذه الأَيَّامَ ؛ لَمْ يُجْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ [نَمَّا] ﴿ نَمْ يُغَيِّنِ السَّنَةُ } وحَدَّتُ عليهِ صَوْمُ السَّنَةِ بَسَبِلِ الكَمَالِ (١٠ ١٠ حَمْ ؛ لِأَنَّ الأَصَلَ هُو الكَمَالُ فيما يلْتَزِمُه ،

⁽١) ما بين المعقوفتين رياده من اواء راضة وقراء وقته، وقمة

قَالَ: وَعَلَيْهِ كَفَّارَةً يَعِينِ (١٠٠٠]إِنْ أَرَادَ بِه يَعِينَا، وقَدْ سَبَقَتْ وَخُوهُمْ وَمَنْ أَصْبَحِ يَوْمِ النَّحْرِ صَائمًا ثُمَّ أَفَطَرٍ ، لا شَيْءَ عَلَيْه، وَهِنْ أَبِي لِوسُفَ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْكَ فِي النَّوَادِرِ: أَنَّ عَلَيْهِ الْفَضَاءَ ؛ لِأَنَّ الشَّرُوعَ مَلْرُومٌ كَالنَّذِي، وصارَ كَالشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ

فلا يتأدَّىٰ بِالنَّاقِصِ، بِحِلَافِ ما إذا عَبَّنَ السَّنَةَ ؛ حَيْثُ يَجُورُ صَوْمٌ هَفِ الأَبَّامِ ؛ لِأَنَّةُ أَدَّاهُ كَمَّ الْتَرَّمَةِ ، وكَدَا إذا شَرَطَ التَّتَابُغِ.

قولُه: (وَقَدْ سَنِقَتُ وُجُوهُهُ)، أي وُجوهُ ما إِن قَالَ: فَضِ عَلَيَّ صَوْمُ هَدِهِ السَّنَةِ؟ ؛ قد سَنِقَتْ عَندَ قولِه، (لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ)، وأراذ بها الوُجوة السَّةَ التي دكرُماها،

قُولُهُ: (وَمَنْ أَصْنَحَ بَوْمَ النَّحْرِ صَائِمًا ثُمَّ أَفُطُرُ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ)

اعْلَمْ: أنه إذا شرَعَ هي صَوْمِ يومِ النَّحْرِ، وَأَيَّامِ النَّشْرِيقِ بِيَّةِ التَّطَوَّعِ، ثم أَفْسَدَه ؛ لا قصاءَ عليهِ، وهذا ظاهِرُ الرُّوَائِةِ عن أَصْحَابِها.

وَرُوَى ابنُ سَمَاعَةً عن أبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هي «الموادر». أنَّ القَفَءَ يجِبُ عليهِ قِياسًا على النَّدرِ بِصَوْمِ هذِه الأَيَّامِ، وقياسًا على الشُّرُوعِ هي الصَّلاَةِ هي الأوقاتِ المُكروهةِ^(١)، أي: عد العُلوعِ والرُّوال والعُروبِ.

و ذَكْرٌ صاحبُ ١ الأسرار ٥ يجِبُ عنه النَّصَاءُ عند أبي يُوسُف خَاصَّةً ، وهي

⁽١) هذه البسأنه في «البعامع القبير» فعال رحل أصبح يوم سجر صائباً ثم أفعر فلا شيء عبيه النظر البحامع الفيدر إص ١٤٣] والدبدكر في دلك خلافاً وقال بحاكم الرياد اصبح صائباً يوم المغر ثم أفطره قال الأجماع عباد عليه وسريدكر في ذلك خلافاً ومع الالسرحين فكر الخلاف بين الإمام أبي حبيفه وصاحبه همل عن الإمام المول بقدم وجوب بقصاده وعلى تصاحبين القول يوجوبه ، إلا أن المرعداني بين أن القول بوجوب القصاء بردي هن الصاحبير في اللوادرة ينظر خالكافي في المراحداني بين أن القول بوجوب القصاء بردي هن الصاحبير في اللوادرة ينظر خالكافي في المراحداني في اللوادرة المنظر خالكافي في المراحداني بين أن القول الوجوب القصاء بردي هن الصاحبير في اللوادرة المنظر خالكافي في المراحداني في المراحداني المراحداني في المراحدانية المناحدانية المناحدانية المناطقة المراحدانية المناطقة المراحدانية المناطقة ال

في عمية البيان الله

رِوَايَةُ ﴿ الْأَمَالِي ﴾ . كدا مي ﴿ الشَّحْنَافِ ﴾

وَجُهُ الظَّاهِرِ: أَنَّ الشُّرُوعَ إِنَّمَا صَارَ مُلْرِمًا لِصَوْلِ مَا أَذَىٰ ، وَالشَّارِعُ في هذا الصَّوْمِ لَا يَجِثُ عليهِ صَوْلُ مَا أَذَىٰ ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ في الصَّوْمِ يَصِيرُ مُّبَاشرًا للمَنْهِيُّ عنه ، ولهذا يُسَمَّى صَائِمًا بِالنُّمُوعِ في الجُرءِ الأُولِ ؛ أَلَا تَزَىٰ أَنه يَخْنَثُ بِهِ إذا حَلَفَ أَنْ لَا يَصُومَ .

وَلَمُ لَمْ يَجِبُ عَلِيهِ صَوْلُ المُؤَدِّئَ لَمُسَاشَرَةِ الْمَشْهِيُّ [عَنه](١) ؛ لَمْ يَجِبُ عَلَيهِ الفَضَاءُ؛ لِأَنَّ وُخُوبَ الفَضَاءِ مَنْيُّ عَلَىٰ وُجُوبِ الأَدَاءِ، بِحِلَافِ النَّذُرِ ؛ حَيْثُ لَرِمَه إلا ١٩٠٠رم) الفَضَاءُ؛ لعذم شُشَرةِ المُشْهِيُّ؛ لِأَنَّ العِصْيانَ يَلْزَمُ مِن ضَروراتِ المُبَاشَرَةِ؛ لا مِن إيجابِ الْمُبَشَرَةِ.

فِحَينَ الْتُرَمَ الإيجابُ؛ الترَمَ قُرْبةً حالِعةً؛ فصحَّ نَذُرُه، فَوجَبَ القَصَاءُ؛ ويجلّاف الشُّرُوعِ في العُّلاةِ [في الأوقاتِ الثَّلائةِ؛ حَيْثُ يجِبُ القَصَاءُ إدا أَفسنَه، لِأَنَّ الشُّرُوعِ في العُّلاةِ [أنا ليس يشجاور للمَعْصيةِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَةَ عَقْدٌ على أَداءِ الصَّلاةِ، وليسَتْ بأداءِ الصَّلاةِ؛ لِأَنَّ آداءَه لا يَكُونُ إلاَّ بالتَّقْبِيدِ بالسَّجْدةِ، ولهدا لا يختُثُ في يَجِبه : لا يُصَلِّي؛ ما لَمْ يُقَيْدُ بالسَّجدةِ، فلَمَا كَانَ الشُّرُوعُ صَحْدَةً؛ وجَتَ عليهِ صَوْنُ المُؤدِّى، وكان مَصْمُونًا بِالْقَصَاءِ، وهذا هو المَشْهُورُ عن أَصحابًا عَلَيْهِ

وَرُوِيَ عِن أَبِي خَبِيغَةَ ۚ أَنَّه لا يَجِتُ عَلَيهِ الْفَصَاءُ إِذَا ذَخُلَ فِي الصَّلَاةِ عَندَ الرَّوَالِ ثُم أَفْسَلَعَا ؛ لِأَنَّهُ مَشْرعٌ عَنِ الدُّحُولِ ، ومَا بَعَلَه بِنَاءٌ عَلَيْهِ

 ⁽۱) ما بین المعقوفتین ریاد: من اوا ، واف و اوا ، وات ، وقعه

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين رياده من العاد و اراك و الواد و العاد و الم ا

وَالْعَرْقُ لِأَبِي خَبِيعَةَ لِللّهِ _ وَهُوَ طَاهِرُ الرُّوَاتِةِ _ أَنَّ بِنَفْسِ النَّرُوعِ فِي الْصَوْمِ بُسَمَّى صَائِمًا حَتَىٰ يَخْتَ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى الْعُمُومِ فَيَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهِي الْصَوْمِ بُسَمَّى صَائِمًا حَتَىٰ يَخْتَ بِهِ الْحَالِفُ عَلَى الْعُمُومِ فَيَصِيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهِي لِبَنِي طَبُّهِ وَلا يعيرُ مُرْتَكِبًا لِلنَّهِي بِنَفْسِ النَّذُرِ وَهُوَ الْمُوجِثُ، وَلاَ يِنَفْسِ النَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ حَتَىٰ يُتِمَ لِللَّهِي بِنَفْسِ النَّذُرِ وَهُوَ الْمُوجِثُ، وَلا يَغْسَ النَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ حَتَىٰ يُتِمَ لِللَّهِي بِنَفْسِ النَّذُرِ وَهُوَ الْمُوجِثُ، وَلاَ يَنْفُسِ النَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ حَتَىٰ يُتِمَ لِيَعْسَ النَّذُوعِ فِي الصَّلَاةِ وَيُحِبُ صِيانَةُ الْمُؤدِي وَيَكُولُ لَكُولِكُ مَنْ الصَّلَاةِ فَيَجِبُ صِيانَةُ الْمُؤدِي وَيَكُولُ مُصَمَّونًا بِالْقَضَاءِ ،

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ إِنَّهُ لَا يَجِتُ الْفَصَاءُ فِي فَصْلِ الصَّلَاةِ أَيْصًا، وَالْأَظْهَرُ هُوَ الْأَوَّلُ وَاللهُ أَعْلَمُ.

قُولُه: (وَوُجُوبُ الْقَصَاءِ يُشَى عَلَيْهِ)، أي على صِيلتةِ المُؤدِّئ، وإنما ذَكَّرَ الضميرَ وإنْ كَانَ راجِعًا إلى الصِّيانةِ؛ يتأويلِ الصَّوْنِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهُ.

قولُه: ﴿ وَلَا يَصِيرُ مُرْتَكَبًا لِللَّهِي بِنَفْسِ النَّذَرِ ﴾ ، جواتُ [١٥٠٥٤] عن قولِه: ﴿ كَالنَّذُرِ ﴾ . وقد مرَّ بيانُه ،

قولُه (وَالْأَطْهَرُ هُو الْأَوْلُ)، أي الأَظهرُ والأَشْهرُ مِنَ الرَّوَاتِةِ عَنْ أَصَحَابِنَا، هو المَدْكُورُ الأولُ، وهو رُجُوتُ القَصَاءِ بِالشُّرُوعِ في الصَّلَاةِ في الأُوقاتِ الثَّلاثةِ إذا أَلْمَسَدُها، وقد بيَّنَا وجُهَه،

[والله أعلم]⁽¹⁾

⁽۱) ما يين المعقوضين ريادة عن قواء والحاء واراك والساء وقعة

بَاكُ الْإَعْتِكَافِ

قَالَ: الاغْنِكَافُ مُنْتَحَبُّ، وَالصَّحِيعُ ﴿ أَنَّهُ سُنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ عِنْ وَالْمُواطَّبَةُ دَلِيلُ السَّتِّةِ . وَاظْبَ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاحِرِ مِنْ رَمَصَانَ ، وَالْمُواطَّبَةُ دَلِيلُ السَّتِّةِ .

بَاتُ الإعْتِكَافِ

دَكَرَ الْإغْتِكَافَ بِعِدَ الصَّوْمِ؛ لِمَا أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُهِ ، والشَّرْطُ (١٦٦٢/١ مَ مُقَدَّمٌ على المَشْرُوطِ طَبْعًا ، فَقُدَّمَ وَضُعَّ لِلْمُنَاسَبَةِ ، كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ ؛ ولِأَنَّ النَّبِيَ عَلَىٰ يَعْتَكِفُ الْعُشْرَ الأَحِيرَ مِن رَمْصَانَ ، فِيامَتِ ذِكْرَ الْإَعْتِكَافِ آخِرَ الصَّوْمِ .

قولُه: (قَالَ: الإغْتِكَافُ مُنْتَخَبُّ، وَالصَّحِيحُ. أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ)، أي: قَالَ الإمامُ القُلُورِيُّ في المختصره؛ اللاغْتِكَافُ مُنْتَحَبُّ،(١).

وَقَالَ صَاحِبُ ﴿ الهِدَايَةِ ﴾ : (الصَّجِيخُ أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكِّدَةٌ) وهي التي في قُوَّةِ الوَاجِبِ، بِحَبْثُ يَكُونُ أَخْدُها هُدَى، ونزكُها صَلالةً،

والأَصْلُ فِيهِ قُولُهُ تَعَالَى. ﴿ وَلَا تُمَشِرُوهُنَّ وَأَشَرُ عَكِيْلُونَ فِي ٱلْمَسَنَجِدِ ﴾ النفرة ١٨٧]. قدلُ على كويه مَشْرُوعُ، وكوبه قُرُبةً

وَرَوْئِ البِّحَارِيُّ فِي قَالَصَحِيحَةَ: بِإِشْنَادَهُ إِلَىٰ ابنِ عُمْرُ قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ يَغْتَكِفُ الْعَشْرُ الأَوَاحَرُ مِنْ رَمصانَ؟ (**)

 ⁽١) منظر المعتصر العُدُوري، [ص ١٥] قال الريمي والنحل أنه ينصبم إلى ثلاثه أفسام واحب،
وهو السدور، وسنه، وهو في نعشر الأخير من راهاك، ومستحب، وهو في غيره النظر الانبيال
الحقائق، [٣٤٨/١]، فقع القديرة [٤١٠/٤]،

 ⁽٣) أحرجه البحاري في كتاب الأعتكاف بات الأعكاف في الفشر الأواجر والأعتكاف في المبداحدة

نطب البيان ع**يد**

وَرُويَ فِيهِ أَيضًا: مُشَنَدًا إلى ابْن شهابِ الرَّهْرِيِّ، عَلْ غُزْرَةَ، عَلْ عَابِئَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿ أَنَّ النِّبِيِّ ﷺ كَان يَعْلَكِفُ الْعَشْرِ الأَوَاحِرِ مِنْ رَمصاد حَثَى تَوَقَّاهُ اللهُ تعالَىٰ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَرْوَاجُهُ مِنْ يَعْدِهِ (' ' '

وَرَوَىٰ أَبُو دَاوِد فِي السَنهِ فَ بِإِلْكَ دِهِ إِلَىٰ عَالْتُهُ فِي اللَّ اللَّبِي ﷺ كان يَقْتَكُفُ الْفَشْرَ الْأَوَاحِرَ مِنْ رَمَضَانَ خَتَّىٰ قَبِضَهُ الله ﷺ، ثُمَّ عَنكَفَ أَرُوحُهُ مِنْ بَعْدِهُ اللَّهِ

وفي «السين» أيصًا: مُشَدًّا إلى أي مُرَيَّرَةَ عال: اكد البيُّ ﷺ بِعَنْكِفُ هي كلُّ رَمْضَانُ عَشَرَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمًّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِصَ بِيهِ اغْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمُنُهُ (")

وذَكَرَ في قشرْح مختصر الكَرْخِيَّ (٤)، والإيصاح، وقشرَح الأَقْطَع : عي الرُّهْرِيِّ قَالَ: «عَجَبًا لِلنَّاسِ كَيْفَ تَرَكُوا الإغْبِكَافَ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْعَلُ الشَّيْءَ وَيَنْرُكُهُ، وَلَمْ يَتُرُكُ الإغْبِكَافَ مُنْدُ دَحَلَ [٠ ١٠٠٠] الْمَدِينَةُ إِلَى أَنْ مَاتَ ١٠٠٠.

كديه (رقم/ ١٩٣١)، ومسدم في كتاب لاعتكاف باب اعتكاف النسر الأو حرس رمصال (رفع 1971)، من حديث قبد الله يني مُنز بالله به

⁽٢) مضين تخريجه في الدي قبله

⁽٣) أجراء البيجاري في كتاب الأعكاف بات الأهكاف في العبر الأوسط من رمضال (أرقم 1974) ، وأبو داو دفي كتاب نصباء باب أبر بكوب لأهكاف (يرفم 1974) ، واس ماحه في كتاب بعيبام باب ما حداد في الأعكاف (فيد 1914) والسائي في اللس الكرى افي كتاب الأعكاف الاعتكاف الاعتكاف الإعتكاف في العبر التي في ومنط مصال (رفم 1927) ، من خدمة أبي هربره يؤي به

^{(1) -} يسطر - الشرح ُمنحصر - تكرَّحيَّ التصوري [110] ١٠٠ لأنصبح استكرماني [1110] ، اشرح منعصر القدوري، للأقبلع [ق ١٦٢]

⁽٥) واه بن المُتدر عن ابن شهاب سطر افتح له ي الاس حجر (٢٨٥ ٤)

وَهُوَ اللَّبْتُ فِي المَشْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَبِيَّةِ الْإَغْتِكَافَ.

أَمَّا اللَّبْتُ فَرُكُنُهُ؛ لِأَنَّهُ يُشِئُ عَنْهُ، فَكَانَ وُجُودُهُ بِهِ، وَالصَّوْمُ مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَمَا؛ خِلَامًا لِنشَّافِعِيُّ ﷺ وَاللَّهُ شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

وقَالَ عَطَاءُ الْحُراسَانِيُّ النَّفْ المُغْتَكِمِ كَمَثَلِ الذِي أَلْقَيْ نَفْسَهُ بِين يَدَي اللهِ اللهُ ، وَيَقُولُ: لَا أَبْرَحُ حَنِّىٰ تَقْصِيَ حَاجَتِي اللهِ .

قُولُه. (وَهُوَ اللَّبْتُ فِي المشجِدِ مَعَ الصَّوْمِ وَمِيَّةِ الْإَعْتِكَافِ)، الصَّحيرُ راجعٌ إلى الاعْتِكَافِ.

أمَّا اللَّبُثُ: فَرُكُنُ الإغْنِكَافِ؛ لِأَنَّهُ يُشَىٰ عَنِ اللَّبُثِ، فَكَانَ وَجَودُ الإغْتِكَافِ بِاللَّبْثِ؛ لِأَنَّهُ لا وَجُودَ للشَّيِّ إِلَّا بِرُكِيهِ، وهذا لِأَنَّ الاعتِكَافَ مأخوذٌ مِنَ عَكَفَ على الشيءِ عُكُوفًا؛ إذا دَامً.

وأمَّا اشتِراطُ المَسْجِدِ: فلأنَّ اللَّبِيِّ ﷺ كَانَ يعتَكِفُ هي المَسْجِدِ ، وقد نَطَقَتْ بهِ الآيةُ في قولِه تعالَىٰ: ﴿ وَأَنتُمْ عَكِمُونَ فِي ٱلْمَسَنِجِدِ ﴾ [الغزة: ١٨٧] .

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلِمَ رَوَىٰ أَبُو دَاوِدَ فِي السَنهَا: مُشَدًّا إِلَىٰ عَائِشَةً، أَنَّهَا قَالَتُ: وَاللَّنَّةُ عَلَىٰ الْمُغْتَكِفِ: أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيصًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَارَةً، وَلَا يَمَسَّ الْمُرَأَةُ، وَلَا يُسْهَدَ جَنَارَةً، وَلَا يَمَسَّ الْمُرَأَةُ، وَلَا يُسَائِرَهَا، وَلَا يَخْرُخَ لِخَاحَةِ، إِلَّا لَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا لِمَا لَا بُدُ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْحِد حَامِعِ اللَّانِ.

 ⁽١) أخرجه ابن عدي في ا لكامل! [٦٩ ٧]، ومن طريعه البيهمي في قشعب الإيمان.١ [١/رقم]
 (١) أخرجه ابن عدي في ا لكامل! [٦٩ ٧]، ومن طريعه البيهمي في قشعب الإيمان.١ [١/رقم]

⁽٣) أحرجه أبو داود في كتاب العيام بات المعتكف يعود الدريص [رقم ٢٤٧٣]، ومن طريفه البيهقي في قالستن الكبرئ! [رقم/ ٨٣٧٧]، عن عائشه في به قال ابن حجر قروءُ أبو داوُد ولا بأس برِجالِه، ينظر قيدوع المرام، لابن حجر [ص/٢٠٧]

هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عَنَادَةً، وَهُو أَصْلٌ نَفْسِه بلا يَكُونُ شَرَّطًا لعيْرِهِ.

وفيهِ أيضًا: مُشْدَدًا إلى ابنِ عُمْرَ، أنَّ عُمْرَ فِي جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مِي الْجَاهِلِيَّةِ لَيْلَةً، أَوْ يَوْمًا عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَسَأَلَ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ الطَّيَكِفُ وَصُمْ، ا

وأمَّا النَّيَّةُ: عَلِأَنَّ الأَعْمَالَ بِالنَّبَاتِ بِالْخَدِيثِ

قُولُهُ: ﴿هُوَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ عِنادةٌ، وَهُوَ أَصْلٌ سَفْسه عَلَا يَكُونُ شَرَّطًا لَعَيْرِهِ﴾-

وَالْقِيَاسُ مِعَ الشَّاهِمِيُّ (٢)؛ لِأَنَّ كُونَه شَرْطٌ بِقُنْصِي أَنَّ يُكُونَ تَبَعَّا، وبينَ الأصلِ والنبَعِ مُسافاةً، ولكنَّا (١٩/١١/١٤/١) ترَكُنا القِبَاسَ استِخْسانًا (١٩/١١) إما رُوِيَ عن عائشةَ أنها قَالَتُ؛ ﴿لا اعتِكَافَ إلا بِصومٍ (٣).

فَإِنْ قَلْتَ: لا نُسَلَّمُ أَنَّ الصومَ شَرْطُ الاعتِكافِ، ويصِعُّ الاعتِكافُ مِي اللَّيْسِ، وللمِيعُّ العَيكافُ مِي اللَّيْسِ، ولا يصِعُّ الصَّرْمُ فيه،

قُلْتُ: يُوجَدُ الصَّوْمُ في النَّيْلِ تَقدِيرًا وحُكُمًا، وإِنْ لَمْ يُوحَدُ حقيقةً، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الإغْتِكَافَ في النَّيْلِ لا يصِحُ أيصًا إِدا لَمْ يكنُ بَتَقْدِيرِ الصَّوْمِ فِيهِ حُكْمًا، كما إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ نَيْلَةً } لِأَنَّ النَّيْلَةَ لا يَنْتَظِمُ ما بهرائِها مِنَ البَوْمِ، وإِدا نَدَرَ أَنْ يعتكِفَ

 ⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب العبيام باب المعتكف يعود المربض [رفع ٢٤٧٤]، والبسائي في قالسس الكبرى، في كتاب الاعتكاف الاعتكاف بعير صوم [رفم ٣٣٥٥]، والحاكم في المستدرك، [رقم ٩٣٥٩]، والدارقطي في السس الكبرى، [رقم ٩٣٥٩]، والدارقطي في قالس الكبرى، [رقم ٩٣٥٩]، والدارقطي في قسينه، [٢٤٠٠/٣]، والدارقطي في قسينه، [٢٥٠/٣]، والدارقطي في قسينه، [٢٥٠/٣]، والدارقطي في قسينه، [٢٥٠/٣]، وإلا وهم الله به

قَالَ الدارقطي سيمقُتُ أَنَّ بِكُرِ النِّسَائِرِيُّ يَقُولُ ﴿ هَذَا حَدِيثٌ مُكَرُّا فِيطُو ﴿ فَعَبِ الرايمِ ا للريلعي [٢ ٤٨٧] ، و قالدرايه في تحريج أحاديث الهذابه ٤ لابن حجر [٢٨٧/١]

 ⁽۲) ينظر («السجموع شرح المهدالة (٤٨٨، ٦) ، الهاية المعدب في دراية المدمب (٤٠٠٤) ، الكماية الدينة في شرح التبرية (٤٢٠/٦).

⁽٣) مضئ تحريجه

وَلَنَا قَوْلُهُ عِينَ اللَّا اغْتِكَافَ إِلَّا بِالصَّوْمِ»، وَالْفِيَاسُ فِي مُقَاتِلَةِ النَّصَّ الْمَنْقُولِ غَيْرٌ مَقْبُولٍ.

لْيِلتَيْنِ يَلْزُمُه اعْتِكَافُهِما بيومَيْهِما؛ لاشتِمالِهِما يَوْمَيْهِما؛ لِوُجُودِ الصَّوْمِ في الليلتَيْن حُكْمًا تَيْعًا لِيَوْمَيْهِما، فكُمْ مِنْ شيءِ يَثَبُتُ صِمْلًا، ولا يثنَتُ قصْدًا.

وقَالَ الكَرْخِيُّ فِي المختصرة وَرَوَىٰ ابنُ سَمَاعَة عن أَبِي يُوسُفَ فِي قولِه: «نَهُ عَلَيُّ اعْتِكُفُ لَئِلْةِهِ قَالَ اللَّ أَرَادَ لَيُؤُمَّ لَرِمَه، وإنَّ لَمْ يكنُ له يَيَّةٌ؛ لَمْ يَلُونُهُ (١٠).

> قولُه: (ثُمَّ الصَّوْمُ شَرْطُ لصحَّةِ الْوَاجِبِ مِنْهُ)، أي مِنَ الإغْتِكَاف، الهَلَمُ أَنَّ الإغْتِكَاف يؤعانِ. وَاجِبُّ ويَعُلُّ

والواجِبُ أَنْ يَقُولَ. فقه عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمَا أَو شَهْرًا»، أَو يُعَلَّمَه بِشَرْطٍ، فيقولُ: قاِنْ شَفَا اللهُ مَرْبضِي؟

والنقلُ * أنَّ يشْرُعُ فيهِ مِن عيرِ إيحابِه بالندُّرِ ،

ثمَّ الصَّوْمُ شَرْطٌ لِصحَّةِ الاعْتكافِ الوَجِبِ رِوايةٌ واجدةً ، وليسَ بِشَرْطِ لصحَّةِ الإعْتِكَافِ النَّقْلِ على ظاهِرِ الرُّوَايَةِ عن أصحابِ

وعلى روّايَةِ الحَسنِ عن أبي خَيِعة؛ شَرْطٌ لَعُموم (٢٠ ١٠١٤ م) الحديثِ ، وعلى هذِه الرَّوَايَة لا يَجُورُ الاعْتَكَافُ النَّقُلُ أقلَّ من يومٍ ؛ لِأَنَّ الصّوْم مَفَدَّرٌ باليوُم

ووَجْهُ ظاهرِ الرُّوايَةِ * مَا رُوي عَنِ ابنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَىٰ الْمُعْتَكَفّ

⁽١) بنظر فشرح محتصر الكرخية بتعدوري إق114]

لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنًا ، وَعَلَىٰ هَذِهِ الرُّوابَةِ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مَنْ يَوْمٍ.

وَفِي دِوَايَةِ «الْأَصْلِ»، وهُو قَوْلُ مُحمَّدٍ عِنْ اللهُ سَاعَةُ فَيَكُولُ مِنْ عَيْرٍ صَوْمٍ ؛ لِأَنَّ مَئِسَىٰ النَّمْي عَلَىٰ الْمُسَاهَلَةِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ يُقْعَدُ فِي صَلَاةِ النَّمْلِ مِعَ الْقَدْرِةِ عَلَى الْقِيْمِ.

وَلَقَ شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَطَعَهُ لَا يَلُونُهُ الْفَصَاءُ فِي رِوَاتِهِ الْأَصْلَ ؛ لِأَنَّهُ عِبْرٌ مُقلِّر

صِيَّامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ، أَي: يَجْعَلَ الْإَعْتِكَافَ بِالنَّرِ ، وَلِأَنَّ الْإَعْتِكَافَ لَنْكُ في مَكَادٍ فلا يُقَدَّرُ بِرَقْتٍ كَالُّوْفُوفِ بِغَرَفَةَ ، فإذا لَمْ يُقَدَّرُ بِوَقْتٍ يَكُونُ مَعْتَكِفًا بِقَدْرٍ مَا أَقَامٌ ، ولَه ثَوَابُ المُّفْتَكَفِينَ مَا دَامٌ فِي الْمَسْجِدِ بِيَّةِ الْإَعْتِكَافِ ، فإذا خَرَحَ انتهَىٰ اعْتِكَافُه ، وهو قولُ مُحَمَّدٍ

وعن أبي يُوسُفَ: أنه قدَّرَ أقلَّ الإغْتِكَافِ النَّفَلِ الْكُرِ اليَوْمِ ، إقامة للأكْثرِ مقامَ الكُلُّ (١).

قولُه: (لِظَاهِرِ مَا رَوَيْنَا)، وهو نولُه: الآاغَتِكَافَ إِلَّا بِعَوْمٍ، ('). قولُه: (وَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ)، أي، على رِوَايَةِ الحسّ عَلَى تَجِيفَةً. [قولُه] (''): (وَنِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ، وَهُوَ فَوْلُ مُحمَّدِ أَقَلُهُ سَاعَةً)، أي. أقلُّ الإغْتِكَافِ النَّمْلِ سَاعَةً، وأَكْثَرُه مَا شَاءَ، وأَرَاذَ بِ اللَّصْلِ، والمسوط، (ا). قولُه: (وَلَوْ شَرِعَ فِيه)، أي: مِي الإغْتِكَافِ النَّمْلِ

 ⁽۱) ينظر المحلف الروايدة (۲ ۲۵۵)، (المحلوم) (۲ ۲۱۷)، (الحد الفهام) (۲ ۲۷۱)، فلمائع الصدائع (۲۸۵/۲)، (التاري فاصي حال) (۲۲۲۱)، (المحيط الرفائي) (۲۸۵/۲)، (شرح مجمع البحرين) (۲ ۲۲۹، ۱۳۲۰)، (التاري بالرحاب) (۲۱۳)

⁽۲). مقبئ لحريجه

⁽٣). ما پين المعقومتين، رياده من: الناء واراء واوا، واندا. وادا

 ⁽³⁾ ينظر الثالاً صال المعروف بالمبدوطة للحمدين لحس أشباني (٣ ٩٧٩).

فَلَمْ يَكُنُ الْفَطْعُ إِبْطَالًا.

وَفِي رِوَاتِهِ الْحَسَرِ بَلْرَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُفَدَّرٌ بِالْيَوْمِ كَالصَّوْمِ ، ثُمَّ الِاغْتِكَافُ لَا يَصِيعُ إلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ ، لِفَوْلِ خُدَيْفَةَ عَلَيْهِ : لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ ،

وَعَلْ أَبِي حَبِمَةَ عِنْهِ أَنَّهُ لَا يُصِعُّ إِلَّا مِي مَسْجِدٍ تُصَلَّىٰ (١٠ - م) فِيهِ الصَّلَوَاتُ الْحَمْسُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةُ انْتِطَارِ الصَّلَاةِ، فَيَخْتَصُ بِمَكَانِ تُؤَدَّىٰ فِيهِ ·

قولُه: (بَلْزَمْه) ، أي: بِلْرَمُ القَضَاءَ -

قولُه: (نُمَّ الاغْتِكَافُ لَا يَصِحُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ)، وأَرَادَ به مَسجدًا يُصَلَّىٰ فيه بعصُ الصَّلَوَاتِ بِالْجَمَاعَةِ، كَمَسَاجِدِ الْأَسْواقِ؛ لِمَا رُوِيَ عَن حُدَيْهَةَ بَنِ اليَمانِ أنه فَالَ، ﴿لَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ﴾(١).

وَرَوَىٰ الحَمَنُ بِنُ زِيادٍ مِن أَبِي حَنِيقَةَ: أَنه لا يَجُورُ الإغْتِكَافُ الوَاجِبُ إِلَّا مِن مَسْجِدٍ له (٢٠١١ م) إِمامٌ '' ومُؤَدِّدٌ، وَيُصَلَّىٰ فِهِ الصَّلَوَاتُ كُلُّها ؛ لِأَنَّ الإغْتِكَافَ عِبَدَةُ التِظارِ الصَّلَاةِ، فلا بُدُّ مِنِ احتِصاصِه بِمَسْجِدٍ يُصَلَّىٰ فيه الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ (")
الخَمْسُ (")

والصَّحيحُ جِندي: أنَّه يجورُ في كلُّ مُسجدٍ؛ لإطلاقٍ قُولِه تعالى: ﴿ وَأَشَرُّ

 ⁽١) أسرجه الطبراني في السعجم الكبيرة (٩ رقم ٩٥٠٩)، من تبيرة، عن إبراهيم، عن خديثة
 عنديثة

قال ابنُ حجر الأحرجة الطّبرانيّ بإشاد صحيح إلى يُتراهيم النّحميّ بهذا، وهُو الْمُقطع» ينظر الالدراية في تحريج أحافيث الهداية» لابن حجر [٢٨٨/١]

 ⁽٣) وقع بالأصل «أمان»، والعثبت من، الر»؛ وقف»؛ وقرة؛ وقات»؛ وقمه،

 ⁽۳) ينظر فاسعة العنهاة (۲۷۲، ۲۷۲) فيدائع المسائعة (۲۸۲/۲) ، قالهداية (۲۸۲/۲) ، قالهداية (۲۸۲/۲) ، ودائعة (۲۸۲/۲) ، فالمساوى (۲۹۳) ، فالسعيط البرماني (۲۷۳/۲) ، ۴۷۵، ۴۸۰ ا ، فترح مجمع البحرين (۲۳۳/۲) ، فالمساوى التات رحانية (۲۳۳) ، فالمتاوى الهديمة (۲۳۳)

أَمَّا الْمِرَّاةُ: فَتَعْتَكُفُ فِي مَسْجِدِ نَيْتِها ؛ لأَنَّهُ هُو الْمَوْضَعُ لِصِلاتِها فَيَتَحَفَّقُ التَّظَارُهَا فِيهِ^(١)،

عَنِيكُمُونَ فِي ٱلْمُسَاجِدِ ﴾ [البغر: ١٨٧].

قَالَ في «العتاقري»: "يَجُوزُ الإغْتِكَافُ في الجلعِ، وإنْ لَمْ يُصلُّوا فِيهِ بالْجماعَةِ، أمَّا إِدا كَانَ يُصَمَّىٰ فيه الصَّدَواتُ الحِنْسُ بِالْجَمَاعَةِ؛ والاعتِكافُ فيه أَصَّرُهُ ""

وقَالَ الإمامُ الأَسْبِيجَابِيُّ فِي اشْرَحِ الطَّخَاوِي، الصَّلُ الإغْتِكَافِ أَنَّ يَكُونَ فِي المَسْجِدِ المدينةِ _ وهوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ _ ثم مَسْجِدِ المدينةِ _ وهوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ _ ثم مَسْجِدِ المدينةِ _ وهوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ _ ثم مَسْجِدِ المدينةِ _ وهوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَسْجِدِ المَسْجِدِ الكِبَارِ التي كَثَرُ أَهنها اللهُ .

قولُه: (أَمَّا الْمَرَّأَةُ فَنَعْنَكِفُ فِي مَسْجِدِ بَيْنِهَا ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُوضِعُ لَصَلَاتِها).

قَالَ في الشرّح الطَّحَاوِي): (المَرْأَةُ كَالرَجُلِ؛ إلّا أنها تعتكِفُ في مَسْجِدِ بِينَها، ولا تعتكِفُ في مَسْجِدِ جَماعةٍ، هكذا ذُكَرُ في ظاهِرِ الرُّوَاتِةِ، ".

وذَكَرَ الكَوْخِيُّ في قمختصره ان أن المَوْأَةُ إِنْ شَاءَتِ اعْتَكَفَّتُ فِي مَسْجِدِ بِينِها ، ويان شَاءَتِ اعْتَكَفَّتُ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةِ ، ومسجدُ بينِها أَفْصَلُ مِن مَسْجِدِ خَيْها ، ويان شَاءَتِ اعْتَكَفَّتُ فِي مَسْجِدِ خَيْها ، وقسجدُ خَيْها أَفْصَلُ مِن مَسْجِدِ خَيْها ، وقسجدُ خَيْها أَفْصَلُ مِن المَسْجِدِ الأعظمِ ، وقا تعتَكفُ العَوْأَةُ فِي بيتها فِي عيرِ مَسْجِدٍ ، وقا تعتَكفُ كَالرَّجُلِ ، وقا يَأْتِها روجُها إِنْ إِن المَعْدِ إِنَّ عَلَى العَرْأَةُ فِي الإَنْهِ روجُها إِنْ إِن المَعْدِ إِنْهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَعْدَكُ إِلَّا بِوْدِهُ اللهُ ا

 ⁽١) ر د يعده هي (ط) دونو نم يكن تها عي البيب مسجد نجعل موضعا فيه فتعتكف فيدة

⁽١) - ينظر: فالتاري لاهبيمان [١٩٧/١]

⁽٣) ينظر الشرح محتصر الطحارية للأسيجابي إلى ١٣٢]

⁽١) ينظر اشرح محمر الطحاري؛ الأسبجابي [ق ١٣٢]

 ⁽٥) ينظر: الشرح مختصر الكرخي؛ للقلوري [قا١٦٨].

وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمُسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوِ الْجُمُّعَةِ.

أَمَّ الْحَاجَةُ؛ فَلِحَدِيثِ عَائِشَةً ﴿ ثَالَ رَسُولُ اللهُ ﴿ لَكُ لَا يَخُرُجُ مِنْ مُعْتَكَمِهِ إِلَّا لِخَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلِأَنَّةُ مَعْلُومٌ وُقُوعُهَا وَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ فِي مُعْتَكَمِهِ إِلَّا لِخَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلِأَنَّةُ مَعْلُومٌ وُقُوعُهَا وَلَا بُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ فِي تَقْصِيرَهَا، فَيَصِيرُ الْخُرُوجُ لَهَا مُسْتَثَمَىٰ.

وَلَا يَمْكُثُ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ الطُّهُورِ ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ بِالصَّرُّورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا. وَأَمَّا الْجُمُّعَةُ فَلِأَنَّهَا مِنْ أَهَمَّ حَوَائِحِهِ وَهِي مَعْلُومٌ وُقُوعُهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ الْحُرُوجُ إِلَيْهَا مُفْسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الإغْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ.

وَالْمُوَادُ مِن مَسْجِد بِيْتِها * هُو المَكَانُ المُتَعَيِّسُ لِلصَّلاةِ -

قولُه: ﴿ وَلَا يَخْرُحُ مِنَ الْمُشْجِدِ إِلَّا لِخَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوِ الْجُمُعَةِ ﴾ -

اعْلَمْ: أَنَّ الشُّغْتَكِفَ لا يخْرُحُ مِن مُعْتَكَمِه لَيْلًا ولا نهارًا ؛ إلَّا لِمَا لا يُدَّ منه مِنَ البَوْلِ والغائِطِ وخُصُورِ الجُمُّعَةِ.

والأَصْلُ في ذلك: م رُوِيَ في السنزا: عن عائشة قَالَت: الآكَالَ رَسُولُ اللهِ وَالْمُصُلُ في ذلك: م رُوِيَ في السنزا: عن عائشة قَالَت: الآكَالَ رَسُولُ اللهِ وَالْمُعْتَكِفَ لِا يُمْكِنُ فِعْلُها في المَسْجِدِ، فلا بُدَّ مِنَ الحُروحِ لتحقَّقِ الصَّرُورَةِ، بِجِلَافِ الأَكْلِ وَالشَّرْبِ، فإنه يُمْكُنُ فِعْلُهُما في المَسْجِدِ لئِلاً لِلْمُعْتَكِفِ، ولا صَرُورَة في الحُروحِ

وأمَّا الجُمُّعَةُ عالحُرُوحُ إِلَيها لِيسَ بِمُفْسِدِ للاعتِكافِ عندما -

⁽۱) أحرجه البحاري في كتاب لاعتكاف، بات لا يدخل البيب إلا لحاجه [رقم ١٩٢٥]، ومسلم في كتاب محيص باب جرار عمل رأس روجها وترجيعه، وطهارة سُؤرها والأمكاء في حجرها وقرءه لقرآن فيه [رقم ٢٩٧] وأبو داود في كتاب الصيام , باب أبن يكون الاعتكاف؟ [رقم ٢٤٦٧]، والترمدي في كتاب الصوم عن رسوب الله كالله باب البعدكف يحرج بحدجته أم لا؟ [رقم ، ٤٠٨]، من حديث عائشة على به

وَنَحْنُ نَقُولُ: الإعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَنْجِدٍ مَثْرُوعٌ، وَإِذَا صَحَّ الشُّرُوعُ فَالصَّرُورَةُ مُطْلَقَةٌ فِي الْخُرُوحِ.

وَيُخْرُجُ حِينَ تَرُّولُ الشَّمْسُ، لِأَنَّ الْجِطَّاتَ بِتَوَحَّهُ بِعْدَةً.

وعندَ الشَّافِعِيُّ: إنَّ أَوْجُبَ اعْتِكَافًا مُتتابِعًا، ثم حرح إلى الخُمُعَةِ، تطلَّ اعْتِكَافُهُ واسْتَأْنَفَ في الجامع^(١)

لما: أنَّ الإغْتِكَافَ يَصِحُّ في كلَّ مَسْجِدٍ، والجُمُعةُ مَعدومٌ وُفَوعُهِ، ولا يصِحُّ أداؤُها في كلَّ مَسْجِدٍ، فلا بُدُّ مِنَ الحُروحِ إلَيها كحدحةِ الإسادِ، وكدا لا يحرُّحُ إلى عيادةِ المَريضِ وصلاةِ الجِنَارَةِ؛ لعدمِ الصُرُورَةِ المُطلقةِ للحُروحِ

وفي الإغْتِكَافِ النَّفْلِ لا بأسَ بأنْ يَعُودُ المَرِيصُ، ويشْهِدُ الحِدَرَةَ على الرَّوَاتِةِ التِي لا يَتَقَدَّرُ الإغْتِكَافُ بِيَوْمٍ، أمَّا علَى الرُّوَاتِةِ التِي يَتَقَدَّرُ مِهِ بِيَوْمٍ إِدَا حَرَحَ إلى التي لا يَتَقَدَّرُ مِهِ بِيَوْمٍ إِدَا حَرَحَ إلى عِيدةِ المَرْيِصِ؛ فَسَدَ اعْتِكَافُه، كدا في فشرْح [١٥٥٠ م.] محتصر الكَوْخِي الآلَّهُ عِيدةِ المَرْيِصِ؛ وَسَدَ اعْتِكَافُه، كدا في فشرْح [١٥٥٠ م.] محتصر الكَوْخِي الآلَّهُ اللهِ المَدْرِعِي العَدْرِعِيّةُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

قولُه: (وَيَخْرُحُ جِينَ تَزُولُ الضَّمْسُ)، أي: يخُرُحُ المُعْتَكِفُ إلى الجُمُّمَةِ وَقْتَ سَماعِ الأَذَابِ حِينَ رَالَتِ الشَّمُسُ؛ لأَنَّ الجِطَّاتَ يَتُوجَّهُ بِعَدَ رَوَالِ الشَّبْسِ؛ فَيَكُونُ في المَسْجِدِ مِقْدَارٌ مَا يُصَلِّي قِلَهَا أَرْنَعًا أو سِتُّ، الأربعُ: سُنَّةُ الجُمُعةِ، والرَّكِعتابِ: تحيَّةُ المَسْجِدِ.

وَيُصَلِّي بِعِدُهَا أَرْبَعًا أَو سِتًا، على حسبِ الاحلافِ في شُهُ الجُمُعَةِ. قَالَ أَيُو خَلِفَةُ ومُحَمَّدٌ يُصلَّى أَرْبَعًا

 ⁽١) تعطيق مدهب الشامعي أنه إذ بدر أعنكافاً تُنابدًا، وشرط بحروج إن غرص عارض"، صبح شرطة على المدهب، ينظر «روضة الطاليين» التووي [٤٠٣/٣]

⁽٢). ينظر - قاشرج محتصر الكرحي/ للفقرري [١٦٨٠]

وَإِنْ كَانَ مَثْرِلُهُ بَعِيدًا عَنْهُ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ يُمْكِنُ إِذْرَاكَهَا، وَيُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا، الْأَرْبَعُ سُنَّةً وَالرَّكُفَتَانِ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا أَوْ سِنَّا عَلَىٰ حَسَبِ الإِخْتِلَافِ فِي سُنَّةِ الْجُمُعَةِ، وَسُنَتُهَا تَوَابِعُ لَهَا فَأَلْجِقَتْ بِهَا.

وَلَوْ أَقَامَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ أَكْثَرَ مِنْ دَلِكَ لَا يَفْسَدُ اغْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الاغْتِكَافِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَتُ ؛ لِأَنَّهُ الْتَرَمَّ أَدَاءَهُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فَلَا يُتِمَّهَا (١) فِي مَسْجِدَيْنِ مِنْ غَيْرٍ ضَرُورَةٍ .

وقَالَ آبُو بُوسُفَ. يُصَلِّى سِتَّا^(*).

وقَالَ في قشرَح مختصر الكَرْخِيُ اللهُ عَلَمُ إِذَا كَانَ مَنرِلُه بعيدًا ، خرَجَ حينَ يَرَى أنه يبلغُ المَسْجِدَ عدَ النداءِ ، وهذا صَحيحٌ ؛ لِأَنَّ الغَرَض إدراكُ الجُمُعَةِ ؛ فَرَجَبُ أَنْ الغَرَض إدراكُ الجُمُعَةِ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ الوَقْتُ الذي يَأْتِي فِهِ الجُمُعَةُ ، ونوافِلُها تَبعٌ لها ، فصارَتُ كَاذْكارِها المَسْرُلِ وقُرْبِه ؛ فَيُقَدَّرُ ذلكَ .

قولُه: (بَعِيدًا عَنَّهُ)، أي: عنِ الجامِعِ.

قُولُه: (أَكْثَرَ مِنْ ذَلكَ)، أي: أكثرَ مِن صَلاةِ الجُمُعَةِ وسُنَيها،

قولُه: (إلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ)، استثناهُ مِن قولِه: (لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافَهُ). يغنِي: لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافَهُ وسُنَنِها وَ إلَّا أَنَّ يَفْسُدُ اغْتِكَافَهُ بِإِقَامَةِ المُغْتَكِفِ فِي الجامعِ أكثرَ مِن صَلاةِ الجُمْعَةِ وسُنَنِها وَ إلَّا أَنَّ لَئِفُهُ فِيهِ بِعَدَ الفَرَاغِ لَا يُسْتَحَتُّ وَبِلَ بُكُرهُ لَهُ دلكَ وَلِمَا أَنَهُ التَّرَمَ فِعْلَ الإغْتِكَافِ فِي المَسْجِدِ المُعَيِّنِ، فَيَلْرَمُهُ رَعَابُهُ دلكَ بِقَدْرِ الإمكانِ.

⁽١) في حاشية الأصل فع علا يتمده

⁽٢) ينظر العارئ قاضيحانه [١٩٧]

⁽٣) ينظر فشرح محصر الكرحية للقدوري [١٦٨٥]

وَلَوْ حَرَح مِنَ الْمُسْجِدِ سَاعَةً بِغَيْرِ غُذْرٍ؛ فَسَدَ اعْتَكَافُهُ عَلَدَ أَبِي حَبِيعَةً هِ إِن جُودِ الْمُسَافِي وَهُوَ الْقِيَاشُ، وَقَالًا: لَا يَفْسُدُ حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ يَضْفُ يَوْمٍ، وَهُوَ الْإِشْتِحْسَانُ؛ لِأَنَّ فِي الْقَلِيلِ صَرُوزَةً.

قُولُهُ: (وَلَوْ [٢ ١٦٦٠ م] خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدَ سَاعَةً بَغَيْرِ غُذْرٍ . فَسَدَ اعتكافُه عَنْد أَبِي حَبِيغَةً ﴾ .

وَالْعُدُرُ: الخُروجُ لمائِطِ أو بَوْلِ، أو جُمُّعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لا نُدَّ عنه، فكدا إذا الْهَدَمَ المَشْجِدُ فهو عُدُرٌ يخرُجُ منه إلى آخر، وكدا لو أحرَجَه سلطان أو عبرُ سُلطان، فدخلَ مَشْجِدًا آخَرَ مِن ساعتِه ؛ صبحُ اعتِكَافُه استِحْسَدًا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ في الحُروجِ، وَالْقِبَاسُ أَنَّ يَفْدُورٌ في الخُروجِ، وَكَذَلْتُ لو أَخَلَه عرِيمٌ صَجَسه سعة، وقد خرَحَ لعائِطٍ أو بَوْلٍ، دكرَه الحاكمُ الجليلُ في «كافِيه».

ثم الخروحُ مِنَ المَشْجِدِ لغيرِ عُدْرٍ يُفْسِدُ الاعْتِكَافَ وإِنْ كَانَ قليلًا، سواءٌ كَانَ عامِدًا أو تَاسِيًا عندَ أبي حَنِيفَةً.

وهندَ أبي يوسُفَ ومُحمدِ: لا يفُسُدُ حنى يخرُحَ أكثرَ بن مشف يومٍ. قالَ مُحمدٌ: قولُ أبي حَيفةَ أَقْيَشُ، وقولُ أبي يوسُفَ أَوْسَعُ⁽⁾

وَجْهُ قُولِهِما: أَنَّ الغَلِيلَ عَنْوُ، وإِنْ كَانَ معيْرِ عُذْرٍ، ولهدا إِدَا حرَّجَ لحاجةِ الإنسانِ، فتأتَّى في المَشْيِ؛ لا يفَسُدُ الإغْتِكَافُ، وإِنْ كَانَ لا يختاجُ إلى الثَّامِي في المَشْي؛ لا يفسُدُ الإغْتِكَافُ، وإِنْ كَانَ لا يختاجُ إلى الثَّامِي في المَشْي؛ لِأَنَّهُ في حُكْم اليَسيرِ، والكثيرُ ليسَ بقنو، وهو ما رادَ على النصف، فقد ر

 ⁽۱) ينظر الأصلة (۲۲۸، ۲۳۲)، فيحصر الطحاوي، [ص ۵۷]، فتحه نصهاه (۲ ۲۷۳) و درج الأصل الأحيان المحيد الرحيين (۵۷ م. ۲۷۹)، فترح المحيد الرحيين (۲۸۰، ۲۷۹)، فترح محيم البحرين (۲۳۳/۳)، فائمتاوی الباتار حدید (۲۱۲/۳) ، فتميزه (۲۹۵,۲)، فتح نصيره (۲۹۵,۳)، فائمتاوی الهدید، (۲۳۳/۳)

قَالَ ۚ وَأَمَّا الأَكُلُ وَالنُّـرُتُ يَكُونُ فِي مُمْنَكُمهِ ۚ لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَأْوَى إِلَّا الْمَسْجِدَ، وَلِأَنَّهُ يُمْكِنُ قَصَاءَ هَذِهِ الْحَاجَةِ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْحُرُوحِ.

وَلَا يَأْسَ بِأَنْ يَسِعَ وَيَئِنَاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْضِرَ السَّلْمَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَاحُ إِلَىٰ دَلِكَ بِأَنْ لَا يَجِدُ مَنْ يَقُومُ بِحَاجَتِهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا ' يُكُرَهُ إخْضَارُ السَّلْمَةِ لِلْبَيْعِ وَالشُّرَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مُحَرَّزٌ عَنْ خُقُوقِ الْعِبَادِ

الخُروحُ بأكثرِ النَّهَارِ

وَوَجْهُ قُولِ أَبِي خَبِيغَةَ ۚ أَنَّ تَرَكَ اللَّنْثِ شَافِ (٢٠٠٠،١) للاغْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ لَئِكُ ؛ فَيَشْتُوِي قَلْيلُهُ وَكُثِيرُه، كَالأَكُلِ فِي بَابِ الصَّوْمِ؛ وَلِأَنَّ الإغْتِكَفَ لَبَثُ فَمَا يُفْسِدُه لا يتفَدَّرُ بِالْوَقْتِ، كَالرُقُوفِ بِغَرْفَةً

قولُه: (وَأَمَّا (١٠ ١٠١٠ الأَكُلُ والشُّرْبُ يَكُونُ فِي مُعْتَكَفِهِ).

[وَالْمُعْنَكُفُ] [الله بَعْنَحِ الكافِ مؤصِعُ الإغْنِكَافِ، وهذا لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ الاعْنِكُو لا يخْرُحُ مِن مُعْنَكَهِهِ لأَخْلِ الأَكْلِ ؛ ولِأَنَّ الأَكْلُ ليسَ بِمُنافِ للَّبْثِ فلا يُفْسِدُه ، وإدا حرَحَ للأَكُن يَفْسُدُ اعْنِكَافَه ؛ لِخُرُوجِه بلا ضَرُورَةٍ.

قولُه: (إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا. يُكُرهُ إِخْضَارُ السُّلُعةِ)، استِشاءٌ مِن قولِه (لَا يَأْسَلَ بِأَنْ يَبِيعَ).

يَعْنِي: لا بأَسَ بالبَيْعِ والشَّراءِ لِلْمُعْنَكِفِ فِي الْمُسْحِدِ؛ لحاجَته إلىٰ دلكَ، إلَّا أنَّه يُكُرَهُ إحصارُ السَّلْعَةِ؛ لقولِه ﷺ فَجَنَّبُوا مَسَاجِدكُمْ صِبْبِالكُمْ، ومخابيبكُمْ.

⁽١) ما بين المعلولتين؛ رياده من: البناء واجاء والتناء وفوا

وَفِيهِ شَغْلُهُ بِهِ - وَيُكُرِّهُ لِعَيْرِ الْمُغْتَكِفِ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءِ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿جَسُّوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ ﴾ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: ﴿وَيَيْعَكُمْ وَشِرَاكُمْ ﴾

وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الصَّمْتِ لَيْسَ بِفُرْبَةٍ

وَبَيْعَكُمْ، وَشِرَاءَكُمْ، وَرَفْعَ أَصْوَاتِكُمُ، وَلَهُدَ لا يَجُورُ أَنَّ يَفْطُ الْحَيَّطُ في المَسْجِدِ ويَحِيطَ، أَمَّا لغيْرِ المُعْتَكِفِ فَيْكُرَهُ البَيْعُ والشُّرَاءُ سونِ إخصارِ السَّلْعَةِ؛ لعَدَم الحاجةِ المَاسَّةِ،

قولُه: (وَقِيهِ شَعْلُهُ مِهِ)، أي: في إخْصارِ السُّلْعَةِ شَعْلُ المَسْجِدِ بحقَّ العِمادِ.

قولُه: ﴿ وَلَا يَتَكُلُّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ ﴾ ، وهذا لفوله نعالى: ﴿ وَقُل لِيمَادِى يَغُولُوا لَتِي هِيَ أَصْدَنُ ﴾ [الإسراء. ٥٣] . والنصُّ بعُمومِه يقْتضِي أنْ لا يتكلَّمَ حارحَ المَسْجِدِ إلَّا سَخيرٍ ، فالمسجِدُ أَوْلَى .

(وَيُكُرِّهُ لَهُ الصَّمْتُ)، أي: ترْكُ النحدُّثِ معَ الناسِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عنه رَسُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَقَالُوا: إِنَّ صَوْمَ الصَّمْتِ مِن يعْلِ المُجُوسِ لَعَنَهُمُ اللهُ.

وقَالَ الإمامُ حُمَيدُ الدَّينِ الضَّرِيرُ إنها يُكُرَهُ الصَّمْتُ إدا اعتقدَه قُرْبَةٌ، أمَّا إدا لَمْ يَعْتَقِدُه قُرْبَةٌ علا يُكُرَهُ؛ لقولِه ﷺ [٣ ١٦٧ م] مَنْ صَمَتَ نَجَا﴾ (٣). رواه عبدُ اللهِ

⁽١) أحرجه ابن ماحه في كتاب بمساحد والجماعات باب با يكره في المساجد [رفم، ٢٥٠] . والطبراني في قابمعجم الكبير؟ [٢٢ برقم ١٣٦] ، من حديث والله بن الأسفع في به قال ابن الملقن، قمُو خبيت ضعيف اليظر «البدر السير» لابن الملقن [٩٥/٥] ، وقمصياح الرجاجة في زوائد ابن ماجه البوسيري [٩٥/١]

 ⁽٣) يشير إلى ما أحرجه أبو دارد في كتاب الوصابا باب ما جاء من بنفطع الرئم [رفيم ٢٨٧٣].
 ومن طريعه لبيهمي في قامنس الكبرئ، رفيم ١١٠٩١]، مِن حديث عبيّ من أبي طالب حفظتُ عن رشول فله ١١٤٤ فلا يُشم بعد اختلام، ولا شمات يؤم إلى النّبر،

قال المووي الرواءُ أنّو دارُد بإسادِ حسرِ، ينظر المالمجموع شرح المهدب، لسوري [٦ ٣٧٦] (٣) أحراحه الترمدي في كتاب صفة الفيامه والرفائق والورع عن رسول الله الله أرقم ٢٥٠١]، وأحمد=

[1/4] فِي شَرِيعَتِنَا لَكِنَّهُ يُتَجَانَتُ مَا يَكُونُ مَأْتُمًا.

وَيَحْرُمُ عَلَىٰ الْمُعْنَكِفِ الوَطْءُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَشَّهُ عَنَكِمُونَ فِي ٱلْمُسَاجِدِ ﴾ [العرد: ١٨٧].

بن عمرو^(۱)،

قولُه (لَكِنَّهُ يَتَجالَ [ما بِكُولُ] أَنْمَا)، مُتصِلٌ بقولِه: (وَيُكُرُهُ لَهُ الصَّمْتُ). يغيي: يتحدَّثُ بِما شاءَ بعدَ أَنْ لا يَكُولَ مَأْتُمًا في كلامِه، والمَأْتُمُ: [بِمَغْمَى] (") الإثمر، قولُه. (وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُغْتَكِفِ الوَطْهُ).

اعْلَمْ: أَنَّ المُعْتَكِفَ يَخْرَمُ عليهِ الوَطْءُ، ولِذَا يَخْرُمُ عليهِ دَوَاعِي الوَطَّء - يغيني: المَشَّ والقُبْلَةَ بِحِلَافِ الصَّاتِمِ؛ حَيْثُ يَخْرُمُ عليهِ الوَطْءُ ولا يَخْرُمُ عليهِ المَشُّ والفُبُلةُ .

والفرْقُ بِينَ الاِعْتِكَافِ وَالعَّـوْمِ: أَنَّ الوَطْءَ فِي بَابِ الاِعْتِكَافِ مَحْظُورُه بِالنَّهْيِ عنه ؛ بقولِه تعالىٰ ﴿ وَلَا تُبَيْئُرُومُنَ وَأَشَّرُ عَنَكِمُونَ فِي ٱلْمَسَنَجِدِ ﴾ [ابقر: ١٨٧] . ومَحْظُورُ الشيءِ يُوحَدُ بعدَ نمام ماهِيَّةِ ذلكَ الشيءِ، وهُما [مي المَسَاجِدِ] (١)

^{= -} هي المسندة [١٥٩, ٣]، والدارمي هي السبمة [رقم ٢٧١٣]، من حديث عبد الله بن عمواو بن العاص ﷺ، به

قال الترمذي همدًا خَبِيثُ فريتُ، وعال العرافي «أحرحه لتُرمدي من حديث عبد الله بن عَشرو بند بيه فَسَعْف، وقال «هريب» وهُوَ هَد الطّرانيّ بسد جيده اينظر افتحريح أحاديث الإحياء» للمراقي [من/١٠٥]

⁽١) ينظر ﴿ القوائد العقهية شرح الهدابه؛ لحميد الدين [ق٦٦]

 ⁽۲) عابين المعلوفتين رياده من اوع، واف و ادران واف و وام و هو الموافق لما في ۵ الهداية، المترفيداني [۱۳۰/۱].

⁽٣) ما بين المعقوقتين ريادة من الصاء والراء والواء وقت؛ والما

⁽¹⁾ ما بين المطوفتين ريادة من الله ، والراء والراء والتاء والتاء والم

وَكَذَا الْمَسُ وَالْقُبْلَةُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاهِيهِ ...

كذلكَ ؛ لِأَنَّ حقيقةَ الإغْتِكَافِ هو اللَّبَثُّ في المَشْجِدِ معَ اللَّهِ، ثم معدَّ وَجودِه صارَ الجِمَاعُ حرَّامًا بصَريحِ النَّهْيِ، فتعدَّتِ الخُرْمَةُ مِنَ الوَطْءِ إلى دَوَاعِي الوَطْءِ؛ لِأَنَّ الشَّبُهَاتِ في بابِ الخُرُمَاتِ مُلْحَقاتٌ بِالْحَقِيقَةِ.

كما قُلْنَا في الإِخْرَامِ: إِنَّ حَقَيْقَ التَّلْبِيَةِ بِاللَّسَانِ وَاللَّيَّةِ بِالْقَلْبِ، ثَمَّ يعدُه صارَ الْجِمَاعُ حَرَامًا بِقُولِهِ تعالَىٰ ﴿ وَلَا رَفَقَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِمَالُ فِي سَفْتِجٍ ﴾ [احب ١٩٠]، فتعدُّتِ الحُرْمَةُ إلى المَسُ والقُبْلَةِ ؛ بِجِلَافِ الصَّوْمِ، فإنَّ الكَفَّ عِي الوَقْءِ رُكُنَّ الصَّوْمِ، فإنَّ الكَفَّ عِي الوَقْءِ رُكُنَّ الصَّوْمِ، فإنَّ الكَفَّ عِي الوَقْءِ رُكُنَّ الصَّوْمِ، فإنَّ الجَمَاعُ حَرَامًا لا بِصَريحِ السَّوْمِ، لا مَحْطُورُهِ الذي وُجِدَ بعد وجُودِ الرُّكْنِ، وصارَ الجَمَاعُ حَرَامًا لا بِصَريحِ النَّهْيِ ؛ بل لِضَرورةِ أَنَّ لا بِفُوتَ رُكُنُ الصَّوْمِ [٢٠ ١٥٧٠ هـ]، والتامِثُ بِالصَّوْورَةِ: يتقَدَّرُ فِي المَّوْمِ وَرَةٍ: يتقَدَّرُ هَا، فَلَمْ تَتَعَدُّ الحُرْمَةُ إلى الدُّواعِي ؛ لهذا المَعْمَى

فَإِنْ قُلْتَ: ورَدَ بِصربِحِ النَّهْيِ فِي بابِ الحَيْصِ، قَالَ افَةُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَقْرَيُهُمُنَّ حَتَّىٰ يَظَهُرُنَ ﴾ [البنرد ٢٢٣]، مِثْلَ ما ورَدَ في الإغْتِكَافِ، وَكَانُ يَسَجِي أَنْ تَحْرُمُ الدَّوَاعِي ثُمَّةً.

قُلْتُ: إنما لَمْ يَخْرُمِ المَشُّ والقُبْلةُ في بابِ الخَيْصِ؛ لِآنَّهُ كثيرُ الوُفوعِ، فلو حَرُّمَ الدَّوَاعِي لَرِمَ الحَرَحُ وهو مَدْفُوعٌ شَرْعًا، بِجِلَافِ الإغْنِكَافِ؛ فإنَّه فَليلُ الوقوعِ يُوجَدُّ أَحِيانًا،

أَوْ نَقُولُ: فِي النَّسُ دَلِيلٌ عَلَىٰ عَدَمِ خُرُمَةِ النَّسُّ وَالقُبْلَةِ؛ لِأَنَّ السَّسَ مَعَلُولٌ بِعِلَّةِ الأَدَىٰ، قَالَ تَعَالَىٰ ﴿ قُلَ هُوَ أَدَى ﴾ [العرب ٢٠١] ودلك لا يُوحَدُّ فيهِما؛ عافهم ،

قولُه (وكذَا المسُّ والْقُلَةُ)، أي، يَخْرُمُ المَشُّ والفُيْلَةُ كما يَخْرُمُ لوَطْءُ. قولُه، (الِآنَةُ مِنْ دوَاعِبِهِ)، أي الأنَّ كلُّ واجدٍ مِنَ المَسُّ والقُيْلَةِ مِن دَواعِي الوَطَّةِ. فَيَخْرُمُ عَلَيْهِ إِذْ هُوَ مَخْطُورُهُ كُمَّا فِي الْإِخْرَامِ.

بِخِلَافِ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ الْكُفُّ رُكُّتُهُ لَا مُخْطُورُهُ فَلَمْ يَتَعَدُّ إِلَىٰ دَوَاعِيهِ ،

قَانَ جَامَعَ لَيْلَا أَوْ مَهَارًا عَامِدًا أَوْ مَاسِيًا؛ بَطَلَ اعْتِكَافُه؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُّ الإغْتِكَافِ

ۇ بىدىيى ي

قولُه: (هُو مَخْطُورُهُ ١٠)، أي: الوَطْءُ مَخْطُورُ الإغْتِكَافِ.

قولُهُ ۚ (لِأَنَّ الْكُفَ إِنَّ مِنْهُ لِا مُخْطُورُهُ) ، أي: لِأَنَّ الْكَفَّ عِنِ الوَطَّءِ رُكُنُّ الصَّوْمِ، لا مُخْظُورُ الصَّوْمِ.

قولُه: (فَلَمْ يَنَعَدُّ إلى ذَواهِبِهِ)، أي: فَلَمْ يَتَغَدُّ خُكُمُ الخُرْمَةِ مِنَ الوَطَّءِ إلىٰ ذَوَاعِي الوَطَّءِ،

قولُه: (فإِنْ جَامِعَ لِبُلَا أَوْ مِهَارًا عَامِدًا أَوْ مَاسِيًا؛ يَطَلَ اعْتِكَافُه؛ لِإَنَّ اللَّيْلَ مَحَلُ الإَفْتِكَافِ)،

اطُلُمْ: أَنَّ كُلُّ مَا كَانَ مِن مَخْطُورَاتِ الإغْتِكَافِ، فلا يَخْتَلِفُ خُكُمُ السَّهْوِ والعَمدِ، وَالنَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ولهذا إذا حامَعَ يَفْسُدُ اعْتِكَافُه، سواءٌ جامَعَ لِيْلَا أَو نَهارًا، عامِدًا أَو نَاسِيًا [٢٠٨٠/ ء]، وكذا إذا خَرَحَ بعيرِ عُدْرِ نَاسِيًا؛ يِفْسُدُ اعْتِكَافُه.

وكلَّ مَا كَانَ مِن مَخْظُورَاتِ الصَّوْمِ: بِخْتَبِفُ خُكُمُ السَّهْوِ وَالْعَمْدِ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَهُدَا إِدَا أَكُلَ أَو شَرِتَ لَيْلًا عَامِدًا أَو سَاهِبًا؛ لا يَضُرُّه، وَلَو أَكَلَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا لا يَضُرُّه، وكذَا إِدَا جَامَعَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا؛ لا يَفْسُدُّ صَوْمُه وَإِنْ فَسَدَ الْإِعْتِكَافُ.

ولو أَكُلُّ فِي النُّهَارِ عَامِدًا يَعْشُدُ اعْتِكَافُهُ ؛ لَفَسَادِ ضَوْمِه ، وإسما صَارَ النُّسْيَانُ

 ⁽١) وقع بالأصل «متطورًا» والمثب من الوال، والعالم، وهو المواطق لما هي النهدية، المراعيماني
 [١٣٠/١]

بِجِلَافِ الصَّوْمِ ، وَحَالُهُ الْعَاكِفِينَ مُدَكَّرَةٌ فَلَا يُغْدَرُ بِالنَّسِانُ.

وَلَوْ جَامَع فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَآمَولَ، أَوْ قَتَلَ أَوْ لَمَسَ، يَبْطُلُ اعْتَكَافُهُ، لِأَنَّهُ فِي مَغْتَىٰ الْجِمَاعِ حَتَّىٰ يَغْسَدَ بِهِ الصَّوْمُ.

وَلَوْ لَمْ يُنْزِلُ لَا يَفْسَدُ وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا؛ لِأَنَّهُ لِئِسَ فِي مَعْنَىٰ الْجِماعِ وَهُوَ الْمُفْسِدُ، وَلِهَذَا لَا يَفْسَدُ بِهِ الصَّوْمُ.

عُدْرًا في الصَّوْمِ دُونَ الاعْتِكَافِ؛ لِأَنَّ المُفْسِدَ لا يَتعَبَّرُ عَملُه بِالنَّبُونِ والدُّكْرِ؛ لكنَّ الصَّوْمَ خُصَّ بِالنَّصِّ الحاصَّ، وَلِأَنَّ هَيئةَ المُعْتَكِفِ مُدَكِّرةٌ، علمْ يُعْدَرُ بِالنَّبَاكِ، بِحِلَافِ الصَّوْمِ؛ فإنه لا مُدَكِّرَ ثَمَّةً؛ فَصَارُ النَّبُونُ عُدْرًا.

قُولُه: (بِخِلَافِ الصَّوْمِ)، مَتْصِلٌ بَعْولِه: (بَطَلَ اعْتِكَافَةً) يَشْبِي إِدَا جَامَعَ دَسِيًا يَتْطُلُ اعْتِكَافُه، ولا بَبْطُلُ صَوْمُه، وقد بَيُنَّاه.

قُولُهُ: ﴿ وَلَوْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْحِ فَأَثْرِلَ. أَوْ فَتَلَ أَوْ لَمَسَ. يَبْطُلُ اغْنِكَافَهُ﴾. يغْنِي: [دا قَبُلَ فَأَثْرَلَ، أَو لَمَسَ مَالَوَلَ يَبْطُلُ اعْنِكَافُهُ؛ لِأَنَّةُ إِنْزَالٌ بِشَاشرةٍ، هَمَارَ كالإنرالِ بِالْوَطْءِ مِن حَيْثُ قصاءُ الشَّهْرَةِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ الأَقْطَعِ: لا يَبْطُلُ فِي بعصِ أَفُوالِ النَّابِيِّ، فأَمَّا إِذَا قَبُّلَ أَو لَمْسَنَ وَلَمْ يُنْرِلُ وَ لا يَبْطُلُ اعْتِكَفُهُ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا ؛ لِأَنَّ اللَّمْسَ ملا إِنْرَالِ أَوِ الفُّبْلَةَ بلا إمرالٍ ليسَ هي مفتى الجِمَاع ، وَالْمُفْسَدُ هُو الْجِمَاعُ .

[١/١٠٦٨/١] وقَالَ الشَّافِعِيُّ في أحدِ تولَّه بيتُسُ كدا في اشرَح الأَتَعلَع المُتَعلَم المُتَعلم المُ

 ⁽١) وهدا هو الأصبح في مدهب الشامعي، ينظر: «الحادي الكبير» للعادرات (٢٩٩/٣)، والروضة الطالبين» للدروي (٢٩٢/٢)

قَالَ: وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى مُشِيهِ اعْنِكَافَ أَيَّامٍ ؛ لَزِمَهُ اعْنِكَافُهَا بِلَبَالِيهَا ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ عَلَىٰ سَبِيلِ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ مَا بِإِرَائِهَا مِنَ اللَّيَالِي ، · · · · · · · · · · · · ·

قُلُنا لا سُنَدُمُ أَنَّ القِيَاسَ صحيحٌ ؛ لِأَنَّ المَقِيسَ عليه _ وهو الوَطَّةُ _ إذا وقَعَ عمدًا لا عمدًا ؛ يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فأفسَدُ الإغْتِكَافَ ، وَالْمَقِيسُ _ وهو الفُئِلَةُ _ إذا وقَعَ عمدًا لا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فلا يُفْسِدُ الإغْتِكَافَ ، ثمَّ فيما بَطْلَ اعتِكَافُه إذا كَانَ أو جَبَه لِوَقْتِ لَمْ يَفْسِدُ الصَّوْمَ ، فلا يُفْسِدُ الإغْتِكَافَ ، ثمَّ فيما بَطْلَ اعتِكَافُه إذا كَانَ أو جَبَه لِوَقْتِ لَمْ يَفْسِدُ الصَّوْمَ ، فلا يُفْسِدُ الرَّازِيُّ في شرَّحه لـ المختصر الطَّخَاوِيُّ ، " ، لِأَنَّ الجِمَاعَ يُفْسِدُ الإغْتِكَافَ ، كما يُفْسِدُ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ ، فَيَسْتَقْبِلُ استَقْالًا صَحيحًا ، كما يُفْسِدُ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ ، فَيَسْتَقْبِلُ استَقْالًا صَحيحًا ، كما يُفسِدُ الصَّوْمَ بِالنَّهَارِ ، فَيَسْتَقْبِلُ استَقْالًا صَحيحًا ، كما يُسْتِقُالً صَحيحًا إذا جامَعَ بِالنَّهَارِ ،

قولُه ﴿ (وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى مُعْبِ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ } قَرِمَهُ اعْتِكَافُهَا بِلَيَالِيِهَا) .

وهذا كما إذا قَالَ. ٥ فَهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَكِفَ ثَلاثَةً أَيَّامٍ ﴾ ، أو قَالَ: «ثَلَاثِينَ يومًا » يَنْزَمُه الإغْتِكَافُ بِلَيَالِيها ؛ لِأَنَّ دِكْرَ أَحَدِ العَدَدَيْنِ عَلَىٰ طُرِيقِ الجَمْعِ ؛ يَنْتَظِمُ مَا بَازَاتِهِ مِنَ العَدَدِ الآخرِ .

والأَصْلُ فيهِ: قصةُ رَكريًا _ صنواتُ اللهِ وسَلامُه عليهِ _ قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ عَالِمُنْكَ أَلَّا تُستَقِلْز ٱلنّاسَ ثَلَنَةَ أَيَّاتِم إِلَّا رَمْزًا ﴾ [5 مُسرس ١١]. أي (شارةً بِبَارٍ أو رأس أو غيرهِما.

وقَالَ في موضع آخَرَ- ﴿قَالَ ءَائِنْكَ أَلَا تُعكَيْرُ ٱلنَّاسَ ثَلَتَ لَيَالِ سَوِيًا ﴾ [مريم ١٠]، والفِصَّةُ وأحدةً، فقبم أنَّ بكُرُ الأَيامِ دَكُرُ للَّيَالِي وبالفكس، فلا يلْرَمُ الخَلْفُ^(٢) في خَبِرِ اللهِ ﷺ، ودلكَ لا يجُورُ ، ويُلْرَفُه التَّتَابُعُ في [١٠٥٠، م] الإعْتِكَافِ ؛ لأنَّ الأَصلَ في الإغْتِكَافِ هو التَّتَابُعُ ؛ لِوُجُودِه في اليَوْم واللَّيْلَةِ

⁽١) ينظر اشرح معتصر الطحاوي؛ للجماص [٦]

 ⁽۲) المحلّف، _ على رزّب نَسي _ الزّبيء من الفرّل يُقالُ سكت الّفا ونطق خَلْفًا ينظر الالمصباح المبيرة للميومي (١٧٨/١/مادة- خالف)

يُقَالُ: مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ ، وَالْمُرَادُ بِلِيالِيهِا

وَكَامَتُ مُتَنَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ النَّتَالُعِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإَغْتِكَافِ عَلَى النَّتَابُعِ ؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ كُلُّهَا قَابِلَةٌ لَه ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَاةً عَلَى التَّمَرُّقِ ، لِأَنَّ اللَّيَالِي غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلصَّوْمِ فَيَجِبُ عَلَى التَّقَرُّقِ خَتَى يَنْضَ عَلَى التَّتَابُعِ.

ولو نَوَى الأَيَّامَ خَاصَّةً؛ صحَّتْ بِيَّتُه؛ لِأَنَّهُ بَوَىٰ خَفِفَةَ كلامِه، بِجِلَافِ مه إدا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ شهرًا، ونوَى النَّهَارُ خَاصَّةٌ فِي الإغْتِكَافِ؛ لا تصحُّ بَيُّه ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ اسْمٌ لُعدَدٍ مقَدَّرٍ يَشْتَمِلُ على الأَبَّامِ وَاللَّبَالِي، فلا يخمِلُ ما دونه، والمَسألةُ في قالجامع الكبيرة(١).

وبحِلافِ مَا إِذَا مَدَرَ أَنَّ يَصُومَ شَهِرًا ؛ حَيْثُ يَكُونُ لَهُ الْجِيَازُ إِنَّ شَاءَ فَرُقَى، وإِنَّ شَاءَ تَابِّعَ ؛ لِأَنَّ التَّفريقَ فِيهِ أَضَلٌ ؛ لوُجودِه فِي الشَّهْرِ خَاصَّةً ، إِلَّا إِذَا يَعَسَ على التَّتَابُع وقَالَ، شَهْرًا مَتَنابِعًا ؛ فحيسُنذِ يَلْزَمُهُ التَّنَابُعُ.

قُولُه: (يُقَالُ مَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ أَيَّامٍ، وَالْمُرَادُ بِلِبَالِبِهِا) [١٠٠٠، هـ استذلالٌ بِالْمُرْفِ على أنَّ ذِكْرَ الأَيَّامِ دِكْرُ اللَّبَالِيَّ.

قولُه، (وَكَامَتُ مُنَتَابِعَةُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ النَّتَاتُع)، أي كَامَتِ لأَيَّامُ مُتَتَابِعَةً مي الإغْتِكَافِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ الأَقْطَعِ الْحَالَ رُفَرُ هُو بِالْجِبِّرِ يَغْنِي إِنَّ شَاءَ فَرَقَ ، وإِنْ شَاءَ تَابَعَ ، وقاسَ على ما إِدَّ نَدَرَ بِالصَّوْمِ، والعَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الإغْنِكَافِ' التَّنَائِكُمُ ، وفي الصَّوْمِ التَعْرِيقُ ، وقد فَرَّ سِائَه .

قولُه (الآنَّ الْأَوْقَات كُنُّهَا قَابِلَةً لَه)، أي للاعتِكافِ، و(كُلُّهَا) بالنصبِ على

⁽١) ينظر ((مجامع (تكبير) بمجمدين الحس [ص[١٤]]

وَإِنْ نَوَىٰ الْأَبَّامَ خَاصَّةً صَحَّتْ بِيِّنَّهُ ؛ لِإِنَّهُ نَوَىٰ الْحَقِيقَةَ.

وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى مُفْسِهِ اغْتِكَافَ يَوْمَئِنِ ؛ يَلْزَمُه بِلْيُلْتَيْهِمَا . قَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ لَا تَدْحُلُ اللَّيْلَةُ الْأُولَىٰ ؛ لِأَنَّ الْمُقَتَّىٰ عَيْرُ الْجَمْعِ ، وَفِي الْمُتَوَسِّطَةِ ضَرُورَةُ الإنْصَالِ.

🗞 جاند الناد 🦫

أنَّه تأكيدٌ للأوْقاتِ.

قُولُه: (وَمَنْ أَوْجَبْ عَلَى نَصْبِهِ اغْتِكَافَ يَوْمَيْنِ ؛ يَلْرَمُه بِلَيْلَتَيْهِمَا) .

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِدَا نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ [١٩١٦:١/م] يَوْمُهَا، وَاللَّيْلَةُ لِيسَتْ بِمَحَلَّ لِلصَّوْمِ، وإِدَا نَدَرُ اعْتِكَافَ يَوْمِ يَصِحُّ، وإذَا نَذَرُ اعْتِكَافَ لَيْلَتَيْنِ يَصِحُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوْلَيَةِ؛ لِأَنَّهُ ﴿ يَتَنَاوَلَانِ يَوْمَيْهِمَا عُرُّفًا، يُقَالُ: لَمْ أَرْكَ (*) مِنذُ لَيْلَتَيْنِ، فِيذُحُلُ الْمَشْجِدَ قِبْلَ الْعُرُونِ، ثُمَّ يَخُرُحُ بِعِدَ الغُرُونِ مِنَ اليَوْمِ الثَّانِي.

وعن أبي يُومُفَ: أنه لا يصِعُ اعتِكَافُ لَيُلْتَيْنِ؛ لِأَنَّ العُزْفَ والاستِعْمالَ في الأَيَّامِ وَاللَّيَائِي دُونَ التَّشِيَةِ^(٣)

وإذا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ بَوْمَنْنِ؛ صَحَّ اعْتِكَافُه بِالْإِجْمَاعِ ، وهيَّ مَسَأَلَةُ ﴿الهداية ﴾ ؛ لكنَّ عندَ أَبِي يُوسُفَ: يَدَحُلُ الْيَوْمُ الأَوَّلُ وَاللَّبِلَةُ الْمَتُوسُطَةُ ؛ صَرُورَةَ التَّتَابُعِ واليومُ الذَّنِي.

وفي ظاهرِ الرُّوَايَةِ يَسَاولُ ليلتَيْهِم، فيدحُلُ المَسْجِدَ قبلَ عُرُوبِ الشَّمْسِ،

⁽١) الضمير عالدعلي النذر

 ⁽٢) وقع في الأصل فأرلُك والمثبت من قواء وقعها و اوله، و استه و قامة

 ⁽۳) ينظر «السبوط» [۲۸۲،۱۱۹،۳]، قدحة القديدة [۲ ۵۷۵، ۲۷۳]، قيداتع الصبائع» [۲/۲۲، ۲۷۰]
 (۳) ينظر «السبوط» البرهاني» [۲ ۲۸۲]، قشرح مجمع البحرين» [۲ - ۱۳۴]، ۱۱ العمايد» [۲/۱، ۱۶]
 ۲۰۶]، ۱ تعتاری التاتارحانية [۲۱۵، ۲۱۵]، ۱۱ البایه [۲/۸،۷۰، ۲۵۹]، فعتم المدیر ۱ (۲/۰۰۶ ـ ۲۰۶)

وَجْهُ الطَّامِ أَنَّ فِي الْمُثَنِّئ مَعْنَىٰ الْجَمْعِ فَيَلْحَقُّ بِهِ } الْحِبَاطَّا لِأَمْرِ الْعِبَادَةِ-

ويخرُّحُ بعدَ العُروبِ منَ النَوْمِ التَّابِي. كدا دَكُرُ الإمامُ العَثَّابِيُّ وعيرُه في الشُّرُوحِ الجامع الكبير).

قِيلَ: إِنَّ أَبِا يُوسُفَ تَرَكَ أَصْلَه؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّىٰ لَه خُكُمُ الجَمْعِ عَندَه، كَمَا في [مَسَالَةِ]('' سَدُّ الطَّرِيقِ ومُحَاذَاةِ النِّسَاءِ،

وجوابُه. بُختمَلُ أَنْ يَكُونَ عن أَبِي يُوسُفَ رِوايتادِ في أَنَّ الْمُثَنَّى له خُكُمُّ الجَمْعِ أَمْ لا ؟

وَقِيلَ: إِنْ أَبَا حِيمَةً وَمُحَمَّدًا تَزَكَا أَصْلَهُما أَيْصَاءِ لِأَنَّ الْتُشَكَّى لِيسَ له حُكْمُ الجملع عِندَهما.

وجوابُه أنْ يقالَ: بعمْ، لكنَّهما اخْتَاطًا في لَمْرِ العبادةِ، فأَعْطَبُنا الْمُثَنِّى حُكْمَ الجمع ؛ فقالًا: اللَّيْلَةُ الأُولَىٰ تذُحُلُ في الْمُثَنَّىٰ، كما في الجَمْع ، وافتُهُ أَعْلَمُ.

قُولُه: (وَجُهُ الظَّاهِرِ (1)). أرادَ به أَنْ يَلْرَمَهُ الاعتِكَافُ يَوْمَيْنِ بِليَّلْتَيْهِما ؛ لِأَنَّ ما دكرَه عن أبي يُوسُفَ خِلافَ الطَّاهِرِ ، كما دكَرُما .

[واللهُ أَعْلَم](").

⁽١) - ما بين المعقوطتين (ياده من أصاء وقراء وقراء وقصاء وقعا

 ⁽٣) وقع بالأصل «وخّة طاهر الرّوابة» والنئيب من الواء، وافساء، وقراء، وانتاء وقماء، وهو
 المعرافق لما في الليدايدة للمرغيضي [١٣١١]

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين رساده من قفاه، وقره، وقوه، وقاسه، وقامه وقد أشار بحاشية الأصل إلى
 كرنها ثابتة في يعض النُّسح



كِتَّابُ الْحَيْخِ ---

إنَّمَا ذَكَرَ [٢/٠١٧٠/٠] الْحَجَّ آخِرًا: لِمَا أَنَّ العِبادَاتِ نُوعَانِ. لإِيمانُ وفَرُوعُه، وقد مَرَّ مِن فَرُوعِه الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّهَا عِمَادُ اللَّيْنِ، وأَتْبَعَها دِكْرَ الرَّكَةِ، لِأَنَّهَا تالِيةٌ لها بِالنَّصُ، وذَكَرَ الصَّوْمَ بِعلَهُما؛ لِأَنَّهَا عِبادةٌ تتعلَقُ بِالْبُلَدِ خَاصَةٌ كالصَّلاةِ.

والحَجُّ مُركَّ مِنَ البَدنِيُّ والعالِيُّ جَمِيعًا، وَالْمُفْرَدُ قُلَ المُرَكِّبِ، فناسَت ذِكْرَ الْحَجُّ آجِرًا، هذا ما أَمُلَاهُ خَاطِرِي في وجْهِ السَّاسِةِ في هذا النقامِ، وتقليبُّ الْحَجُّ على النَّكَاحِ طاهِرٌ ؛ لِمَا أَنَّ الْحَجُّ مِنَ الأَركانِ الخَمسةِ للإسلامِ، بِجِلَافِهِ النَّكَاحِ ؛ فَإِنَّه مِنَ الْمُعاملاتِ.

وبعضُ أصحابِنا سَمَّىٰ هذا الكِتابُ الكتابُ النَّاسِكِ، مثَلَ الشيعِ أبي جَعَمِ الطَّحَادِيُّ، والشَّيخِ أبي الحَسرِ (١) الكَرْجِيُّ، وصاحبِ اللإيضاعِ (١٠) وبعصُهُم سمَّاهُ: الكتابُ الْحَجِّ ١٠

وَالْمَمَاسِكُ جَمْعُ الْمَنْسَكِ _ بَفَتِحِ السَّينِ _ بَمَعْنَ لَنُسُكِ، وهُوَ كُلُّ مَا يَتَقَرَّتُ به إلى اللهِ تعالىٰ و لكنَّه احتصَّ بالعُرْفِ بأمعالِ الْحَجُّ والْمُمْرَةِ

والحجُّ في اللُّعَةِ الفَصَّدُ، ورَّحُلُّ مَحْجُوحٌ؛ أي مَقْصودٌ

⁽١). وقع بالأصل (معمر) والبتيب من الواء والمناء والساء والإ

 ⁽١) ينظر منتصر انظماري [مر٥٥]، فشرح معتمر الكرمية تعتوري [و١٧٠]، الإيصاح للكرماني [ق٣٦]

من غيد البار 🐎

قَالَ المُحَبِّلُ السَّمْدِئُ:

يَخُجُونَ سِسَتَ الرِّبْرِقَانِ الْمُزَّعْفَرَا(١)(١)

والسُّتُ _ بكسرِ [السِّينِ] (*) المهتلةِ _: العِمَامةُ (*).

والرَّبْرِقَانِ: لَقَبُ خُصَيْرِ بْنِ يَدْرِ التَّمِيمِيُّ، سُمُّيَ بِهِ تَشْبِيهَا لِه بِالْقَمَرِ، لِأَنَّ الرَّبْرِقَانَ هوَ القَمَرُ⁽¹⁾.

وفي الشَّريعةِ عِبَارةٌ عن قَصْدِ مَخْصُوصِ إلى مكانٍ مَخْصُوصِ في وَقُتِ مَخْصُوصِ، فالاشْمُ شَرْعِيُّ عِنه مَعْنَىٰ اللَّغَةِ.

أمَّا القَصْدُ المَخْصُوصُ، فهو قصْدُ المُخْرِمِ

وأمًّا المَكَانُ المعْلُومُ: فهو الكَعِبُّ وعَزَفاتُ عظَّمَ اللهُ بركاتِهِما -

وأمَّا الوقْتُ المخصوصُ، عبر أشْهُرُ الْحَجِّ.

قُمَّ اهْلَمْ. أنَّ العرائضَ على مراتِبَ:

(١) على أبيات مشهورة، هذا ضَبُّرُ أخَدها، وتباثبه:

وأقسها من صوف خُلُولًا كثيرة هم يخْلُون بِسبُّ الرَّبُرِقانِ المُرَّعَفَّـزا ينظر بحث بصوان «المُحبُّلُ سُعْدي حياته وما بنَّى من شغر» للملامة حاتِم الضامن، مبشور في المحمة المورد العراقية) المحلد الثاني العدد الأول ١٩٧٣م [ص ١٢٥٠] ومُرَاد المُؤلُف من الشاهد وخلاق الحجُ على مُعْلَق العضاء

- (٢) الشرقعر المصبوع بالرحمران كدا جاء في حاشية ١٩٥ و١و٥
 - (٣) ما بين المعلوشين٬ ريادة عن (٤٥) و(عد)، و(ددور وم).
- - (٥) ينظر الاسمرات في تربيب المعرات للمُطرِّري [من ١٠٣]
 - (٦) وقع بالأصل الشرعية والمثيب من قوق، وقصة، وقب و وهمة

الْحَجُّ واجَبُّ على الْأَخْرَارِ ، الْبَالغِينِ ، الْغَفَلاءِ الْأَصْخَاءَ ؛ إِذَا قَدَرُوا على النَّادِ ، وَالرَّاحِلَةِ ، وَعَنْ نَفَقَةٍ هِيَالِهِ إِلَىٰ حِينِ الرَّادِ ، وَالرَّاحِلَةِ ، فَاضِلًا هَيِ الْمَسْكَنِ ، وَمَا لَا أَبُدُّ مِنْهُ ، وَعَنْ نَفَقَةٍ هِيَالِهِ إِلَىٰ حِينِ عَوْدِهِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا .

ول سيدميند ي.

مِسها: مَا يُفْتَرَضُ عَلَىٰ الإنسانِ [٢ ١٠٧٠ م] هي عُشُوه مرةُ واحِلهُ [٢٠٢٠ م] ه وهيَ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ.

ومِمها مَا يُفْتَرَصُ عَلِيهِ فِي كُلِّ سَةٍ مَرَةً وَاجِدَةً ؛ وَهِي لَزِّكَاةً، وَضُوعُ رَمْصَانَ ، وكذا وُجُوتُ صَدَقَةِ العِطْرِ وَالْأَصْحِيَّةِ إذا اجتمَعَتْ شرائِطُها.

ومِنها، مَا يُغْتَرَضُ فِي كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ ؛ وهِيَ الصَّلْوَاتُ الْخَمْسُ

ومِنها: مَا يُفْتَرَضُ عَلِيهِ أَبَدًا؛ وهيَ تَعَرَفُهُ اللهِ تَعَالَىٰ وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَالْأَثْتِمَازُ بأوانترِه، والانتِهاءُ عَن نَوَاهِيهِ، كذا ذَكَرَ الإمامُ الأَشْبِيجَابِيُّ في اشرَح الطَّخَاهِيُّ الأَانَ

قولُه: (الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَىٰ الْأَخْرَارِ الْنَائِفِينَ الْأَصِحَّاءِ؛ إِنَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ). الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ).

إنما وصفّ الْحَجَّ بِالْوُجُوبِ وإنْ كَانَ فَرْصًا؛ لِأَنَّ لَوُجُوتَ أَعَمُّ مِنَ الْفَرْصِ؛ حَيْثُ يَصِبِحُ إطلاقُه على الْفَرْضِ؛ لِأَنَّ الوُجُونَ عِبارةٌ عَنِ النَّبوتِ، أَوْ لِأَنَّ بعصَ أحكامِه ثبَتَ بخَترِ الواجدِ،

ثم المُصَنَّفُ ذَكرَ هَمَا بِلَمُظِ الحَمْعِ ، فَقَالَ (عَلَى الْأَخْرَارِ الْنَالِمِينَ) ، وفي الرُّكَاةِ بِلَفْظِ الواحدِ ، فَقَالَ ، (الرَّكَاةُ وَاجِيةٌ عَلَى الْحُرُ الْعَاقَلِ الْبَالِعِ الْمُسْلِمِ ؛ إذَا مَلَكَ يَضَايَا) ، بِمَاءً على عاداتِ النَّسِ ؛ لأَنَّهِم يؤذُونَ الْحَجِّ في العَالَبِ بِجَمْعِ عَظَيمٍ ، ويُؤدُن الْحَجِّ في العَالَبِ بِجَمْعِ عَظَيمٍ ، ويُؤدُن الْحَجِّ في العَالَبِ بِجَمْعِ عَظَيمٍ ، ويُؤدُن الْحَجِّ في العَالَبِ بِجَمْعٍ عَظَيمٍ ،

⁽١) ينظر فشرح مختصر الطحاري» للأسيجابي [١٣٦٥]

وَصَفَهُ بِالْوُجُوبِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ مُخْكَمَةٌ ثَبَتَتْ فَرْصِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ، وَهُوَ فَوْلُهُ تَعَالَىٰ٠ ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِنْحُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيِسِلًا ﴾ [ال معراد. ٩٧].

ثُمَّ الأَصْلُ في وُجُوبِ الْحَجِّ: قولُه تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ آسَتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [الـ عُمْراد ١٧]. وقولُه ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ ، بَذَلٌ مِن ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ .

وقَالَ في الْكِشَّافِ؟: اعَنَّ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ: نَرَلَتُ فِي الْيَهُودِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْحَحُّ إِلَىٰ مَكَّةَ عِيرٌ وَاجِبٍ؟(١).

وَرُوِيَ أَنَهُ: لَمَّا مَرَلَ قُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَبِلَتِمِ عَلَى ٱلنَّالِسُ [٢ ١٧١٠/م] حِحُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الآية] (٢٠) جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَمَلَ الأَدْبَالِ كُلَّهِم مَخَطَبَهِمْ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيكُمُ الْحَجَّةِ مَحَجُوا، فَامَنَتْ بِهِ مِلَّةً وَاحِدةً، وَهُمُ المُسْلِمُونَ، وَكَفَرَتْ خَمْسُ عَلَيكُمُ الْحَجَّةِ وَحُجُونَ، وَكَفَرَتْ خَمْسُ مِلَلِ (٣)، قَالُوا: لا نُؤْمِلُ بِهِ وَلا نُصَلِّي إِلِهِ، وَلا نَحُجُّهُ } فَنَرَلَ ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ (١٠).

وَرَوَىٰ البُحارِيُّ في الصحيح؛ مُشْبَدًا إلىٰ ابنِ عُمَرَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عُنِينَ الإِشْلَامُ عَلَى خَسْمِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، (٥).

وفي االصحيح؛ أيتُ عن أبي مُرَيْرَةَ قَالَ. قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَجَّ

⁽١) ينظر " (الكشاف) للزمخشري [٢٩١/١]

⁽٣). ما بين المعقوفتين، ريادة من "ففاك والرك ولات) ، وقمه

⁽٣) أراد بخمس مل اليهود والمصاري والصابئة كدا جاء في حاشية عمه وعوة

 ⁽٤) أخرجه الطبري في التنسيره (٥ ١٣١ طبعة دار هجر)، ص جُوئِير، عن الشَّحَاك ١١٤٨ به
 قال المناوي المُومَعْصل، وجويير متُرُوك الحديث سَائِط، قَاله الْحافِظ اللَّي حجر، ينظر ١١١١هـ السناوي بتحريج أحاديث الفاضي اليضاوي ١ للمناوي (٣٨٩,١)

⁽ە) مشى تخرىجە

ول عايد البيان الله

هَذَا النَبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُتْ، وَلَمْ يَعْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَثْهُ أَنْهُا ۚ وَفِي رِوَاتِةٍ ۗ ۗ اكْتِوْمِ وَلَدَثْنُهُ أَمُّهُ ﴾ (٢).

وقَالَ في «الكشاف»(*) • مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخُجُّ، فَلْيَغْتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، أَقَ نَصْرَانِيًّا»(٤).

وفيهِ أيضًا عن أبي حَنِيفَة: «أنه كَانَ يُفاضِلُ بينَ العِدَاتِ تَبَلَ أَنْ يَخُعُ ، علمًا حَمَّ فَضَّ الْحَماثِ عَلَى العِبَدَاتِ كَلُها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ كلُها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ كلُها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ كلُها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ كلّها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ كلّها ؛ لِمَا شَاهَدَ مِن تلكَ الحَماثِ على العِبَدَاتِ على العِبَدِينَ عَلَيْهِ على العِبَدَاتِ على العِبَدَاتِ على العِبَدَاتِ على العِبَدَاتِ على العِبَدِينَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ العِبَدَاتِ عَلَيْهِ عَالِي عَلَيْهِ عَلْهَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ

وقولُه: «يَهُودِيًّا، أو نَصْرَانِيًّا»، تشبية وتقريبٌ وليسَ سَخُكُم؛ ودلكَ لأنهم لا يَعُدُّونَ الْحَجَّ مِن شَرَائِعِ دِيبِهم، ولا يتعبَّدونَ الله به، ولا يتغرَّبونَ إلَيهِ به، ويختدونَ أَنْ يَكُونَ الْحَجَّ مِن شَرَائِعِ دِيبِهم، اللهِ تعالَىٰ التي أوْجَبها على عادِه؛ بِجِلافِ الصَّلاةِ أَنْ يَكُونَ الْحَجَّ مِن قُرُوصِ اللهِ تعالَىٰ التي أوْجَبها على عادِه؛ بِجِلافِ الصَّلاةِ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وغيرِها مِن شَرَائِعِ الإسلامِ، فإنهم لا يُكِرونها، فكانَ مَن أقامَ مِن المُسْلِمِينَ سائرَ الشَّرَائِعِ، وتَرَكَ الْحَجَّ مِن غيرِ عُلْدٍ [١٠١١ه ١١٤]؛ تَثَبَّة بِالْيَهُودِ مِن المُسْلِمِينَ سائرَ الشَّرَائِعِ، وتَرَكَ الْحَجَّ مِن غيرِ عُلْدٍ [١٠١١ه ١١٤]؛ تَثَبَّة بِالْيَهُودِ

قال ابن الجوري (١٥ حدِيثُ لا يَمِحُ (ينظر (التلجيم) الجيرة لابن حجر [١٥٠٩/٤]

⁽١) أحرجه مسلم هي كتاب الحجم! باب في ضبل الحج والعمرة ويوم عوفة [رقم/ ١٣٥٠]، والتماثي في كتاب مناسك الحجم/ فضل الحجج [رقم/ ٢٦٢٧]، ولي عاجه في كتاب الصاسك، باب فضل الحج و لعمرة [رقم ، ٢٨٨٩]، وأحمد في الأمسندة [٢١٠١٤]، س حديث أبي هريره في بهذا اللفظ

 ⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب المحج أباب فعبل الحج المبرور [رقم ١٤٤٩]؛ وأحمد في اللمسلمة
 (٢) من حديث أبي هريرة في بهدا اللفظ

⁽٣) ينظر اللكشاف؛ للرمحشري [٣٩٠/١]

 ⁽٤) أحرجه الدارمي في السنه، (رقم، ١٧٨٥)، وأبو نعيم في احمية الأربياء، (٢٥١٩)، والآحري
في الآربيمون حديثًا، (من (١٦٧))، وابن الجوري في اللموصاعات، (٢١٠،٢)، غن أبي أُمَامَةُ
على قال عال رسُولُ الله كافي المن بم يَشْمُهُ عن الْعَجُ خَاصةً ظاهِرَا، أو سُطانٌ جائِزٌ، أو مَرْصَىُ
حابِسٌ ممات ولم يحجُ ، علَيمُتُ إِنْ شَاءَ يَهُونِيُّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرانِيَّا،

⁽٥). ينظر: (الكشاف) للرمحشري [١٩٣/٣]

وَلَا يَحِتُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةَ وَاجِدَةً ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قِيلَ لَهُ: الْحَجُّ فِي كُلِّ عَامٍ أَمْ مَرَّةً وَاجِدَةً فَقَالَ ﷺ: ﴿لَا بَلُ مَرَّةً وَاجِدَةً فَمَا رَادَ فَهُوَ تَطَوَّعٌ ۗ .

وَلِأَنَّ سَبَنَهُ الْبَيْتُ ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ [14 ط] فَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ .

﴿ فاية تبيان ﴿

وَالنَّصَارَىٰ ، والباقِي يُعْرَفُ في «بحر الفوائد»(١) للكَلَابَادِيِّ .

وَرُوِيَ فِي قالسس؟: مُشْنَدًا إلى ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ * (*) والصَّرُورَةُ بالصَّادِ المُهمَلةِ: الرجُلُ الدي لَمْ يَحُحَّ .

وفي االسن اليضا: عن ابن عُنَّاسِ قَالَ وَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلُ»(٣).

قولُه: (وَلَا يَجِبُ فِي الْغُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً)، وهدا لِمَا رَوَى الإمامُ أَبُو داودً في اسمه، مُسْنَدًا إلى اسِ عَبَاسٍ فِي، أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَايِسٍ، سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فقالَ:

(١) بنظر البحر الفوائد/ مشهور يمعني الأخبارة للكَلابَادِيّ [ص/١٣٠]

(۲) أخرجه، أبو داود في كتاب الماسك باب لا صرورة في لإسلام [رقم/ ۱۷۲۹]، وأحمد في المستدة [۲۱۲/۱]، والحاكم في المستدركة [۲۱۷/۱]، وعنه البيهقي في اللسس الكبرئة [رقم/ ١٥٤٩]، عُنْ عِكْرِنَة، عن إنْ عَبْس في به

قال المحاكم المقدّا حَدِيثُ صَحِيحُ الْإِشاد، وَلَمْ يُحرّجانُهُ وَقَالَ الصدّر السُّناوِيُّ الرواه أبو داود، والحاكم وقال صحيح وأقرّه الدهبي، وبيس كما قال ولا كما أثرّ، فإن عي إستادهما عمر بن عدد، وهو ضعيف واوه بنظر المشعّب المناهج والشّابيج في تُحريج أَخَادِيث المضابيجِ للصدر الصاوي [٣٥٩/٢]

(٣) أحرجه أبو داود في كتاب العمامك [رهم ١٧٣٢]، وابن ماجه في كتاب لممامك باب المحروح إلى لحج [رهم ٢٨٨٣]، وأحمد في االمسندا [٢٢٥]، رابن أبي شبيه [رهم ٢٨٨٣]، وأحمد في المسندا وانحاكم في المستدرك [٢٨٩]، من حديث وانحاكم في المستدرك [٢٥٨]، من حديث ابن عَيَّاس في به

قال المحاكم القدا خديث ضحيح الإستاد زمم يُحرّجاءً، وقال ابنُ الفطال الا يصبح، ينظر البيال الوهم والإيهام، لابن القطال [٢٧٣/٤]

نُمَّ هُو وَاجِتٌ على العؤر عند أبي يُوسُف عِلى، وَعَنْ أَبِي خَبِيعَةَ عَلَى اللهُو مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّاهِعِيُّ عَلَى التَّرَاجِي؛ لِأَنَّهُ وَظِيفَةُ الْغُمْرِ ، فَكَانَ الْعُمْرُ فِيهِ كَالْوَقْتِ فِي الصَّلَاةِ،

يًا رَسُولَ اللهِ، الْحَمُّ فِي كُلِّ سَهُمْ أَوْ مَرَّةً وَاجِدَةً؟ قال ﴿ بَلْ مَرَّةً وَاجِدَةً، فَعَنْ زَاة

نَهُوَ تُطُوعُ اللهِ

وَلِأَنَّ البَيْتَ سَبَّ؛ بِدَلِيلِ الإِضَافَةِ؛ حَيْثُ يُقَلَّ: حَجُّ لَيْتِ، وهذا لِأَنَّ الأَصلَ في الإِضَافَةِ: إضَافَةُ الشيءِ إلى سَبِه؛ لأنَّ الإِضَافَةُ للاجساسِ، وأفتوى وجوهِ الاختِصَاصِ إضَافَةُ المُسَبِّبِ إلى سَبِه، كما يُقَالُ كُنْتُ فلانِ، وقبيلُ فلانِ، وصورةً رُمَضَانَ المُسَبِّبِ إلى سَبِه، كما يُقَالُ كُنْتُ فلانِ، وقبيلُ فلانِ، وصورةً رُمَضَانَ إسته، كما يُقَالُ كُنْتُ منبٌ، وهو واحِدٌ لا وصلاةُ الطهْرِ، وصومُ رَمَضَانَ إسته، إلى المُسَبِّبَ يَبُثُ بخب شُوتِ السَب، وهو واحِدٌ لا يتعدَّدُ، فلا يتكرَّرُ الوجوبُ أيضًا؛ لأنَّ المُسَبِّبَ يَبُثُ بخب شُوتِ السَب.

قُولُه: (ثُمَّ هُوَ وَاجِبٌ عَلَىٰ الْفَوْرِ حِنْدَ أَبِي يُوسُف).

وَالْمُرَادُ مِنَ الغَوْرِ: أَنْ يِلْرَمُ المَأْمُورُ مِثْلَ المَأْمُورِ بِهِ فِي أَوَّلِ أُوقَاتِ الإمكانِ ، مُسْتعارٌ للسُّرَعةِ مِن: فارَتِ الفِلْرُ فَوْرًا؛ إذا عَلَتْ.

اعْلَمْ: أنَّ أصحابَها احتلَفوا في كيفيَّةٍ وُجُوبِ الْحَجَّ، فذَكَرَ [٣ ٢٠٠٠ م] أَبُو سَهْلِ الرُّجَاجِيُّ (٣): أنَّه على الفَوْرِ عند أبي يُوسُف، وهو مَدهتُ الشَّيحِ أبي الحسنِ

⁽۱) أخرجه أبو داود في كتاب الماسك/ باب فرص العج [رقم، ١٧٣١]، وبن ماجه في كتاب الساسك/ باب فرض لحج [رقم ٢٨٨٦]، وان أي ثبه [رقم، ١٩٦٤]، وانحاكم في قالمستدرك [٢٨٨٦]، عن ائن خباس على بهذ المفظ
قال المحاكم فمدا بثرة صحيحه وقال بر المحص فقدا المديث صحيحه حظر فالبدر المحيرة لأبن الملقى [٨/٦]

 ⁽٣) ضبطه في ١٥٠٥ بشديد الراي المعتوجة، ومثلها الجيم لكن مصن فرنا عبد القادر المرشي ١٥ أيث في تُشبخه عبيفه من ١٥ بطُيعات ٩ لأبي إسخاق الثّير ريّ مصّروف مصمّ برّاي ١ بنظر الجواهر المطبية ٤ لعبد القادر القرشي [٢٥٤/٣]

وَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّةً يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ خَاصٌّ، وَالْمَوْتُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرُ نَادِرٍ، فَيَتَصَيَّقُ الْوُجُوبُ اخْتِيَاطَّ، وَلِهَذَا كَانَ التَّعْجِيلُ أَفْضَلُ بِخِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ فِي مِثْلِهِ نَادِرٌ.

🕸 غايد (ليبال 🍪

الكَرْجِيُّ مِن أصحابِنا.

وقَالَ مُحَمَّدٌ: هو على النزاجي'''

وقَالَ ابنُ شُجَاعِ (*): كَانَ آبُو حَبِيفَةً بَقُولُ: مَن كَانَ عَندَه ما يَخُجُّ به ، وَكَانَ يرِيدُ التَرُويِحَ ؛ فإنه يبدأ مالحَحُ ؛ لِأَنَّهُ مريضةٌ أوجَنها اللهُ تعالَىٰ ، وهذا يدلُّ على الله على الفَوْرِ ، وهذا بِاءً على أنَّ الأَمْرَ المُطْلَقَ عنِ الوَقْتِ هل يُوجِبُ الأَدَاءَ على الفَوْرِ ، أَمْ على المُهْلَةِ !

وجُهُ قولِ مُحَمَّدٍ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ سَنَةً ثمانٍ مِنَ الهِجرةِ، وحجَّ سَنَةً عشرةً، فلو كَانَ على الفَوْرِ لَمَا أَخْرَ، وَلِأَنَّ الْحَجَّ وظيفةُ العُمْرِ، فكانَ العُمْرُ له عشرةً، فلو كَانَ على الفَوْرِ لَمَا أَخْرَ الصَّلَاةَ إلى آخِرِ الوَقْتِ يَجُوزُ، فكذا إدا أَخْرَ الصَّلَاةَ إلى آخِرِ الوَقْتِ يَجُوزُ، فكذا إدا أَخْرَ الْحَجُّ إلى آخِرِ الوَقْتِ يَجُوزُ، فكذا إدا أَخْرَ الْحَجُّ إلى آخِرِ العُمْرِ؛ بِشَرْطِ أَنْ لا بِفُونَه.

وَوَجْهُ قَولِ أَبِي بُوسُفَ: أَنَّ أَدَاءَ الْحَجُّ يَقُوتُ بِفَوَاتِ وَقَٰتِهِ لَا مَخَالَةً ، وَإِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْفَوَاتُ بَوْدَرَاكِ سَنَةٍ أُخْرَىٰ ، وإدراكُها مَوْهُومٌ ؛ لِأَنَّ مُوتَ الإنسانِ في سَنَةٍ لِيسَ بِنَادِرٍ ، فيتَفَيَّقُ الوُجُوبُ احتِيطًا ، بِجِلَافِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، فإنَّ الوُجُوبَ لا

⁽۱) قال القدوري وكان مشايحه بقونون هو فرقهم، واهبده لمحبوبي والسمي انكن من الالتصحيح والترجيحة [ص٠/٦]، و نفور هو أصبح الروايتين هذا الإمام كما في قرد المجدارة [٢٠٨٠]، ويطر فشرح مجتصر الكرائية على الهداية [٢٩٠٠]، وينظر فشرح مجتصر الكرائي للمدوري [٤٧١]، فالصاوئ المعهدة [٢٩٠٠]، فيدائم الصائحة [٢٩٥٦]، فالصاوئ المعهدة [٢٩٥٦]، فيدائم الصائحة [٢٩٢١]، فالمحيط البرهائية [٢٩٥٦]، فالصاوئ التاتارخانية [٢٩٠١]، فالتاتارخانية [٢٩٠١]

 ⁽٢) أبنُ شُجاع تنبيد الحس بن أبي مالك، والحسنُ تلبيد أبي يوسف كدا جاء في حاشية (٤)

🛊 غية البيان 🦺

يَتُضَيَّقُ ثَمَّةً ؛ لِأَنَّ مَوْتَ الإنسانِ في وَقَتِ الصَّلَاةِ فَجَأَةً بَادِرٌ ؛ لِأَنَّ الفَأْمُورَ لو أَذَى في أَوَّلِ أُوقاتِ الإمْكانِ ؛ يَكُونُ مُؤَدِّبًا للواجِبِ ، فلوْ لَمْ بِفُلَ على الفَوْرِ ؛ لَمْ بكنُ مُؤَدِّيًا للواجِبِ ،

وَلِأَنَّ الأَمْرَ المُطْلَقَ في المُتَعارَفِ يِذُلُّ على الفَوْرِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّه لو قَالَ لعندِه.
اسْقِبِي ، أو افْعَلْ كذا ، يدلُّ على الفَوْرِ ا فينبعِي أَنْ يَكُولُ أَمْرِ إِنْ الشَّارِعِ
كدلكَ ؛ لِأَنَّ اللهُ تعالى خاطَبَ بالمُتَعارَفِ ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَ آرْسَتُ مِن رَسُولِ
إِلَا بِلِسَيَانِ قَوْمِهِهِ ﴾ (ابراهيم ؛) ،

وسألَ الشيخُ أَيُّو بكرٍ الرَّازِيُّ في هذا المقامِ في أصولِ المقه ـ شُوَالاً وجَواباً فقَالَ:

فَإِنْ قَالَ ﴿ ﴾: قالَ كَانَ لرومُ الأَثْرِ على الفَوْرِ ؛ لكانَ يَعْلُهُ بِعَدُ دَلَكَ وَاقِعًا على وَجُهِ الفَصَاءِ ، كَالظُّهْرِ إذا فاتَ وقَتُها قبَلَ يَعْدِها .

قِيلَ لَهُ: تَسْمِيَتُنَا إِيَّاهُ قَضَاءً أَوْ عَيْرَ قَصَاءِ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي الْمِبَارَةِ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَفْعُولَ فِي الْوَقْتِ النَّابِي غَيْرُ الْمَثْرُوكِ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ هَرْصُ آخَرُ عَيْرُهُ، فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شِشْتَ أَنْ تُسَنِّبُ قَصَّءًا (").

أمَّا الجوابُ عن تأخيرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْحَجَّ فَنَقُولُ لَا تُسَلَّمُ دلكَ؛ لِأَنَّ الشيخَ أيا بكرٍ الرَّارِيُّ قَالَ في «أصول فِقْهه»: «قد قِيل إنَّ فَرْصَ الْحَجَّ نَرَلَ فِي سَنَةِ عَشْرٍ، وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي حَجَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فيها "".

 ⁽١) دمله عان عائل، كذا چاد في حاشيه اله!

⁽٢) ينظر ((الفصول في الأصول) البضاص [٢ ١١٣ - ١١٤]

⁽٣) ينظرا المصدر السابق [١١٧/٢]

وَإِنَّمَا شَرَطَ الْحُرَّيَّةَ وَالْبُلُوغَ }

🛊 غاية النبال 🦫

فَعَلَىٰ هَذَا سَفَطَ الاحتِجاحُ مَتَاجِيرِ الرَّسُولِ ﴿ وَلَيْنَ سَلَّمْنَا أَنَّ الرَّسُولَ الْحَجِّ وَلَيْنَ سَلَّمْنَا أَنَّ الرَّسُولِ الْحَجِّ وَلَيْنَ اللهُ الْحَجِّ وَلَا اللهُ الْحَجِّ وَلَيْنَا اللهُ الْحَجِّ وَلَيْنَا اللهُ الله

وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ مَنْ لَا مَهُ مَا مِن دَلَكَ كَمَيْرِه ؛ لِأَنَّ مَن كَشَفَ عَوْرَتُه بِحَضْرِةِ النَّبِيُّ مُنِيَّةُ اسْتِخْفَاقًا كَانَ كَافرًا ، ولا يَكُونُ كَدَلْكَ إِذَا فَعَلَهُ بِخَصْرَةِ غَيْرِه .

قُولُهُ * (وَإِنَّمَا شَرَطَ الْخُرِّيَّةُ وَالْبُلُوعَ).

اعْلَمْ: أنَّ شرائطَ الوُجُوبِ بغُضُها عامٌّ في جَميعِ الْعِبَادَاتِ، نحقِ النُّلُوعِ والْعَقلِ والإسلامِ، حتى لا يجِف على الصَّبِيِّ وَالمَجْنُونِ والكَافِرِ شيءٌ مِنَ العِبَادَاتِ؛ لِأَنَّهُ لا خِطَابَ علَيهم.

أمَّا الصَّبِيُّ وَالمَحْنُونُ: عظاهرٌ،

وأمَّا الكَافِرُ (١٥٠٠٠٠) عابَّهُ لا يُحاطَتُ بِالشَّراتِعِ عَنْدُنا، جِلافًا لِلشَّافِعِيِّ (١٠) وَالْمُمْتَرِلَةِ؛ لِأَنَّهُ لو خُرطِتَ فلا يَخْلُوا إِنَّا أَنْ يَثْنَتْ وُخُوتُ الأَذَاءِ حَالَمُ الكُفُورِ أو

 ⁽۱) أحرجه البحاري في أبوات الصلاه في النبات بناب ما يستر العورد [رقم ٣٦٣]، ومسلم في
 كتاب البحج بناب لا يجح البيب مشرك ولا يطوف بنائيب عربان، وبيان يوم المجمع الأكبر [رقم
 ١٣٤٧]، من حفيث أبي هريرة رؤل، په

 ⁽٢) ينظر الذيرهان في أصور الفقة الإمام الحرمين [١٧٦] و«التمهيد في تخريج الفروع على
 الأصور» للإسنوي [ص ١٣٦] وقاممتور في القواعد المعهيمة لدرركشي [١٦١٨]

ر بالمحاليات ال

بعدَ الإسلامِ، فلا يَجُورُ الأوَّلَ؛ لعدَم إمكان الأداءِ، لأَنْ الكُفر منعُ من وُفرع العِبَادَةِ، ولا يَجُوزُ النَّامِي أيصًا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامِ يَجْتُما تنكُ، فاللارمُ مُنتَفِ، فينتفي المَلْرُومُ ، وقد مَنَّ تحقِيقُه في شرْحِ الأُصولِ

> ولَمْ يَتَغَرَّصُ صَاحِبُ اللهداية؛ لكَوْدِ الإسلامِ شَرْطَ، علا بُدُّ مَهُ وأمَّا الشَّرَائِطُّ الخَاصَّةُ:

مِنها، الخُرِّيَّةُ ، حتى لا يجِبُ الْخَعُ عنى العدِ وإِنْ أَوِد له مؤلاهُ ، لِأَنَّ منابِعَه لَمُؤلاهُ ، فإدا أَدِنَ له مَوَلاهُ ، فقد أعارَه منابِعَ بْديه ، والحعُ لا يجِبُ بقُدُرةِ عارِيَّةٍ ، ولهذا بِالْإِجْمَاعِ إذا أعارَ الأَجْرِيُّ الرَّاجِلَةَ لِمَنْ لا يشكُها ، لا يجِبُ الْحَعُ عليم ، ولهذا بِالْإِجْمَاعِ إذا أعارَ الأَجْرِيُّ الرَّاجِلَةَ لِمَنْ لا يشكُها ، لا يجِبُ الْحَعُ عليم ، بِحَلَافِ اللهَقِيرِ إذا تكلَّف ومَشَى إلى مَكَةً وحَعُ ، يَقُعُ عن حَدَّةِ الإِسلامِ ، لِأَنَّهُ مالِكُ لَمَنافِعِ بُدَيه .

ومنها: صحّة البدّر، ورَوَالُ المابعِ البحِشِيَّ عِ النَّعابِ إلى لُخَعَّ، حتى الأ يجِبَ على المُفْقَدِ، وَالرَّبِنِ، وَالسَرِيعِنِ، وَلمَجْنُون، وَمَعَظُوس، والمحاتفي إلا ١٧٧٠ مَنَ السُّلطانِ، وكذا الأَغْمَىٰ ورنَّ وخَدَ قائدًا، عد أبي خَيِفَة، ولكن لو تكلُّفُوا هي المَشَي وحجُوا؛ يسْقُطُ عنهمُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ بند ثَمْ بحث عنيهم؛ دفعًا للحرّج، علو لَمْ يَسْقُطُ غنهم الْحَجُّ بعدَما تكلُّفوا؛ يعودُ الأَثرُ عنى مُوصوعِه بالنقص، علا يَحُورُ، كالفيد يسْقُطُ عنه الحُمُّمَةُ، فإذا حَضَرَ وأَدَى حارَ

ومنها مِلْثُ الرَّاد وَالرَّاجِلَه، حتى لا يحبُ الْحجُّ عنى مَن فَلَزَ عنى الرَّادِ بطريق الإباحة، سواءٌ كابتِ الإباحةُ من حهة من لا مِنَّهُ له عليه، كالوالدُيْنِ والولْدِ، أو مِن جههِ مَن له عديه مِنَّة، كالأحايب 🗞 غايد البيان 🦫

وعدَ الشَّافِعِيِّ: في الصُّورةِ الأُولَىٰ يَجِبُ، وفي الثانيةِ: لَه قُولانِ^(۱). وأَمَّا إذا وهَبَه إنسانٌ مالًا بِخُحُّ بهِ؛ لا يَجِبُ عليهِ القَّولُ عندَما، وللشَّافعيُّ قَولانِ في الوُجُوبِ وعدَمِه^(۱).

ومِسها: أَمْنُ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ لا بَقَاءَ للرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ إِلَّا بِأَشِ الطَّرِيقِ. أَمَّا المَرْأَةُ: فَيُشْتَرَطُ مِي حَقِّها شَرْطانِ آخَرانِ مِعَ اشْتَراطِ هَذِهِ الشَّرَائِطِ:

أَحَلُهُما: الرَّوْحُ أَوِ العَحْرَمُ، وهو مَن لا يَجُورُ مُناكَحتُه على وجْهِ التَّأْبِيدِ، يِسَبَبِ القَرَانَةِ أَو الرَّصَاعِ أَو الصَّهْرِيَّةِ.

والثَّاني: أنْ لا تَكُونَ مَعْتَدَّةً مِن طَلاقٍ بَائِسٍ ، أو رَجْعِيُّ ، أَوْ وَفاقٍ ؛ لقولِه تعالى: ﴿ لَا تَخَرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُونِهِنَ ﴾ [العلاد ١](٣) ، والحجُّ يُمْكِنُ أداؤُه في وَقْتِ آخَرَ ·

ثمَّ هذه الشَّرَائِطُ: تُعْتَبُرُ وَقْتَ حُروحِ أهلِ بلدِه [للحَجِّ](1) ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الوُجُوبِ في حقَّه ، حتى إدا كَانَ قادِرًا على الرادِ وَالرَّاحِلَةِ قبلَ ذلكَ الوَقْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَتِقَ وَلَمَّ يكن قادِرًا وَقْتَ حُروجِهِم ؛ لا يجِتُ عليهِ الْحَجُّ [٧ ١٧١/م] ، وعلى العَكسِ يجِتُ ،

ثُمَّ اهْلَمْ: أنَّ الرُّكُنَّ في الْحَجِّ شيئانِ الوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَطَوَافُ الرِّيَارَةِ ·

⁽١) ينظر الكمايه البيه شرح التبيه، لابن الرفعة [١١] ٥٠ ــ ٥٥]

 ⁽۲) ينظر المالميدب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي (۲۱۲۱) و ۱۹۲۹ ميللام هي البحلاف بين
 لإمامين انشافعي رأيي حيفه للسمعاني (۲۳۵) و اينجر المدهب؛ دبروناني (۳۵۸/۳)

 ⁽٣) وقع يالأصل فولاً تُحرِجُوهُنَّا بالوارُ في أوَّله وهو على الصراب في الوانا، وقت الداء وقت الداء

⁽٤). ما بين المعقوفتين ريادة من: اوان والصال، والتان، ولامة

لِقُولِهِ ﷺ: «أَيُّمَا فَندِ حَجُّ عَشْرَ حَجَّجٍ ثُمَّ أَعْنَى ثَمَلِهِ حَجَّةً الْإِسْلامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ جَحَجٍ ثُمَّ بِلغِ مَعْلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلامِ»، وَلِأَنَّةً عِبَادَةً وَالْعِبَادَاتُ بِأَسْرِهَا مَوْصُوعَةً عَنِ الصَّنْيَانِ.

🛊 غاية البيان 🌓

أَمَّا وَاجِبَاتُهُ فَخَمْسَةٌ السَّغَيُّ بِينَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالُوْفُوفُ بِشُرْدَنُهُ ، وَرَمْيُّ الجِمَارِ، وَالْمُحُرُوحُ عَنِ الإِحْرَامِ بِالْحَلْقِ أَوِ التَّقْصِيرِ، وَطَوَافُ الصَّنْرِ، وما سِؤى ذلك فهو سُنَّةً، أو مُسْتَحَبُّ، أو أدَبُ.

أمَّا الإِحْرَامُ: فإنَّه شرْطُ الأَدَاءِ على ما سَيْجِيءُ بيانُه

قولُه: (لِقَوْلِهِ ﷺ؛ قَالَيْمَا عَبْدٍ حَجَّ عَشَرَ حِخْجٍ ثُمَّ أَغْنِقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. وَأَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ عَشْرَ حِجْجٍ ثُمَّ تَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِهِ (١٠).

وحَجَّةُ الْإِسْلَامِ هِيَ الأُولَىٰ؛ لِأَنَّهَا هِي الواجِئُ فِي الإِسلامِ على كلَّ مَنِ استطاعَ إليه سَبيلًا، وقد صحَّ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ أنه قَالَ • وُفِعَ الْفَلَمُ عَنَّ ثَلَاتُهِ: عَنِ الصَّبِيُّ حَتَّىٰ يَخْتَلِمَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجَدُّونِ حَتَّى يُقِيقَهُ (*).

وذَكَرَ فِي الشَرْحِ الآثارِ الإِلسَّادِهِ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّسِ اللَّهُ سُئلَ عَيِ الْمَشْتُوكِ إِذَا حَجَّ ثُمَّ عَتَقَ بَعْدَ دَلِكَ ؟ قَالَ عَنَيْهِ الْحَجُّ أَيْصًا ، وَعَي الصَّبِيُّ بَحُجُّ ثُمُّ يَخْتَلِمُ ، قَالَ : يَحُجُّ أَيْصًا ؟ (٣).

⁽١) أحرجه الطيالسي في المسدوة [رفع ١٧٦٧]، والحارث في المسدد منيه البحث! [١ روم] الحرجة الطيالسي في المسدوة [رفع ١٧٦٧]، والحارث في المسدول حيرًا حقيرًا حجيرًا ٢٥٧]، من حديث حابر بني عبد الله الأنصاري بالله مراوعة الطوائد طوراً أن صغيرًا حجيم كانت طلبة كانت طلبة كانت طلبة أن الشطاع إليه سببلاً ولو أن الشطاع إليه منبلاً عليه حقيرًا حج عشر حجيم كانت طلبة خيرة إن الشطاع إليه شبيلاً؟

⁽٢). مضئ تحريجه

⁽٢) - أحرجه - الطبعاوي في الشرح مقاني الآثارة [٢٥٧٦] . عن انني عبَّاسي يُلِثُّه به

وَالْعَقْلُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ النَّكُلِيفِ، وَكَدَا صِحَّةُ الْحَوارِحِ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ دُونَهَا لَارِثُ،

وإدما نَيْدَ مِي الحَدَّمَثِ بالعَشْرِ ؛ لبيانِ الكثْرةِ ؛ لِأَنَّهَا مُنْتَهَىٰ الآحَادِ ، لا لبيّانِ انْجصارِ الحُكْم علَيها.

قولُه. (وَكُذَا صِخَةُ الْحَوَارِحِ)، تعطوفٌ على قولِه: (وَالْعَقْلُ شَرْطٌ)، أي: صِحةُ الحَوَارِحِ شَرْطٌ؛ لِأَنَّ العَجْرِ لأرمُّ بلا صِحَةِ الجَوَارِحِ، علا تَكليفَ بدونِ الوُسْعِ

ولهذا قُلْنَا: لا يجِبُ الْخَعُ على المَريض وَالمُفْعَدِ وَالْمَفْلُوحِ (١) وَالزَّمِ الذي لا يَشْطَيعُ الشُوتَ على الرَّاحِلَةِ بنفْهِ ؛ لكن يجِبُ عليهم في مالِهم إذا كَانَ [٢ ٤٠١٤ م] لَهم (١) مالٌ مِفْدَارَ ما يحُعُ به غَيرُهم ، فيَحُخُونَ عَهم ، فيُجُويُ عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ إذا إنهم إذا إللهم التربيص قبل زوال العِلَةِ ، أمَّا إذا بَراً وقَدَرَ على الْحَحَّ ؛ كَانَ عليه حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، ويكونُ ما حُحَّ عنه تطوَّعًا كذا أورَدَ الإمامُ الأَسْبِيجَابِيُّ وغيرُه (٢) .

قولُه: (وَالْأَهْمَىٰ ١٠٠)، إلىٰ اجره،

قَالَ في فشرَح مختصر الكَرْحيُّ اللهُ احتيف أصحابًا في الأعْمَى ؛ فقَالَ

 ⁽١) العالج مزمل بخلت في أحد شقي البدد طولًا - فيتحل إحساسه وحركته ، وريما كان في الشَّقيل ،
ويُحدُّث بعنه فهو بمعنى الشعل في هذا العصر بنظر «المصماح لمبير» للعيومي [٢ - ٤٨ ماده
فلح]

⁽٣) وقع بالأصل اله؛ والمثبت من قوا، وقفا، وقسا، وقما

 ⁽٣) ينظر اشرح محتصر نضحاوي اللاسيحابي [و١٣٧].

 ⁽٤) ينظر: الشرح محتصر الكرخي؛ للقدوري [ق٠٧٠].

🛊 غاية البيان 🏖

ني (الأصل): عن أبي حَبيفَة: إنه لا حجَّ عليه

ورَوَىٰ الحَسَّ عَنَ أَبِي حَنِيفَةً فِي الأَغْفَى وَالنَّفْعِدِ وَالرَّبِي. أَنَّ عَلَيْهُمُّ الْحَجَّ وقَالَ أَبُو يُوسُفَ ومُحَمَّدُ الْحَجُّ لارِمٌ على الأَغْمَى إذا وَحد رادًا وراحلةً ، ومَن يكْفِيه مُؤْنَةً سَفَرِه وخِذْمَته ، وبهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ''. كدا في اشرَح الاَّقْطَع ا' ''

وقَالَ أَنُو بِكُرِ الرَّازِيُّ في شرْحه لـامختصر الطَّحاوِيُّ اللَّمُشُهُورُ مِن قولِ أبي حَنِيفَةَ: أنَّ فرْضَ الْحَحُّ ساقِطٌ عنِ الأَعْمَىٰ بنفيه كَالْمُفْعدِهِ (""

وَجُهُ قَولِهِمَا: أَنَّ الأَعْمَىٰ قَادِرٌ عَلَىٰ المَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالنَّرُولِ؛ نَكُهُ يَخْتَاحُ إلَىٰ المُرْشِدِ، فَصَارَ كَالَّذِي لا يَهْتَدِي إلى الطَّرِيقِ، فإذا وَجَدَ مَن يُرْشِدُهُ وَجَتَ عليهِ الْحَجُّ ، بِخِلَافِ المُقْعَدِ؛ لِأَنَّهُ لِيسَ بقادِرٍ عَلَىٰ المَشْيِ وَالرُّكُوبِ وَالنَّرُولِ وَإِنْ أَرْشِدَ.

وجُهُ قُولِ أَبِي حَنِيقَةً. أَنَّ الأَعْمَىٰ بِمَنْرِلَةِ المُقْعَدِ، لِأَنَّهُ لا يَسْتَعِيعُ المَشْيَ وَالرُّكُوبَ وَالنُّرُولَ يَنْفُسِهِ ؛ لِأَنَّ العَمَىٰ حَائِلٌ، يِجِلَافِ الْحَامِلِ بِالظَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ إِدَا أُرْشِدَ يَخْصُلُ له القُدْرَةُ بِنَفْسِه، والأَعْمَىٰ لا يَخْصُنُ به الفُذَرَةُ بَفْسِه وَإِنْ أُرْشِدَ، فَضَارَ كَالْمُقْعَدِ وَالقَائِدِ، يُخْتَمَلُ أَنْ يَأْبَقَ أَوْ يَمُوتَ، فلا إن منه مَا يُغْشَرُ وحودُه.

 ⁽١) ينظر «المحاوي الكبير» للماوردي [١٤٤]، و«البهدت في هم الأدم الناسمي» عشيراوي
 (٢)٣/٢]

 ⁽۱) ينظر الاستخدارية (ص ۱۵) د الدون السائلة (ص ۱۱) د التعب في الفتاوية (الله الدون) د المحادية (السخريدة (الدون) ۱۵۲۹ د ۱۵۲۹ د المحادية (۱۵۱۱ د ۱۵۲۹) د الدون المحادية (۱۳۸۲) د دردانم المحادية (۱۳۹۳ د ۱۳۹۳) د الشرح ميمنم البحريرة (۱۳۵۳ د ۱۳۳۵) د الشرح ميمنم البحريرة (۱۳۵۳ د ۱۳۵۳ د ۱۳۵۳)

 ⁽٣) ينظر فشرح مجمير الطحاري؛ مجماص (٢)

وَقُدُ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الْمُقَعَدُ: فَعَنْ أَبِي خَبِيفَةَ أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ فَأَشْبَهَ الْمُسْتَطِيعَ بِالرَّاحِلَةِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ فَادِرٍ عَلَى الْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ مُدِي يُؤَدِّي بِنَفْسِهِ فَأَشْبَهَ الصَّالُ عَنْهُ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ،

قولُه: (وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاة) ، أي، في بابٍ صلاةٍ الجُمُّعَةِ ،

قولُه (وأمَّا الْمُثَمَّدُ فَعَلْ أَبِي خَبِفَةَ أَنَّهُ يحبُ) ، أي يجِبُ عليهِ الْحَجُّ ، وهلِه رِوَايَةُ الحسَ عن أَبِي خَبِهَةَ ، والمَسْهورُ عن أَبِي حَبِيفَةَ بِحِلَافِ ذَلْكَ ، وقد بيَّنَّاه آممًا ،

قولُه: (وَعَنْ مُحَدِّدِ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ)، أي: لا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُقْعَدِ، وَهُو مَا رَوَىٰ الإمامُ أَبُو النُّسَيْسِ القُلُّورِيُّ فِي قَشْرَحِ مَحْتَصِرُ الْكَرْجِيِّ، وَقَالَ: القَلَّ مُحَمَّدٌ. المُنْعَدُ وَالْمَقْطُوعُ الَّذِ وَالرَّجْلِ إذا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ؛ فالحَجُّ عَمْ مَا يُطُّهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إذا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ؛ فالحَجُّ عَمْ مَا يُطُّهُ اللهِ عَلَيْهِ وَالرَّجْلِ إذا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ؛ فالحَجُّ عَمْ مَا يُطُّهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَالرَّجْلِ إذا لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِيَ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا يَعِيْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَالرَّجْلِ إذا لَهُ يَقْدِرْ أَنْ يَمْشِي اللهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ الْعَلَيْمُ اللهِ الْعَلَيْمِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِيْمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِيْمُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وَوَجُهُهُ: آلَهُ لا يَقْدِرُ عَلَىٰ مِعْلِ الدِّدَةِ بِنَفْسِهِ فَتَشَقَّطُ ، بِخِلَافِ الأَعْمَىٰ ؛ فإنَّهُ قادِرٌ على الأَدَاءِ بنَفْسِهِ ، فَوَجَبَ عليهِ على مذهبِه ، وجوالِه مَرَّ آمَاً -

قولُه: (فَأَشِهِ الصَّالُ صَهُ)، أي: أَشْبَهَ الأَغْمَىٰ الصَّالُ عَنِ الطَّرِيقِ، أي: لا يشقُطُ عنه الْحَجُّ كما لا يشتُطُ عنِ الصَّالُ

قولُه: (ولا نُدُّ من الْقَدْرة عَلَىٰ الرَّادِ والرَّاحَلة).

 ⁽۱) ينظر فشرح محتصر الكرحي العدوري [ق٠١٥]، قالتت في العنارى [٢٠١/١]، فيدائع الصدائع العدائع العدائع العدائع العدائع العدائم (٢٩٥/٢]، فتاري قاصي خان (٢٨٢/١]، فالمدرى في البحرين (٢٩٥/٢]، فالعدارى التاتارخانية (٢٢٧/٢)، فتتح القليرة (٤١٥/٢).

الحُلَمْ: أنَّ أصحابَنا شرَطوا الرَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ، فاضلَّا عن مشكِه وحافيه وثبابه وأثنائِه وفرَسِهِ^(۱) وطَعامِه وطَعامِ عِيالِهِ سَنَةً . كذا قال أَبُو يُوسُفَ هي رِواتِهُ اسِ سَماعةً وَبِشْرٍ وعلِيَّ بنِ الْجَعُدِ .

وقَالَ بِشُرٌ في حِكايَتِهِ: أَوْ شهرًا، وإِدَا كَانَ عَدَهُ ضَلَّ عَلَى هَبِ الأَسْبَاءِ مَا يَكُتَرِي شِقَّ مُخْمِلُ^(۱)، أَو يَرْكُبُ رَامِلَةً^(۱)، ويَغْضُلُ له مِنَ الكِرَاءِ النَّفَفَةُ دَاهِلَ وحانيًا؛ فعليهِ الْحَجُّ، وإِنْ لَمْ يَكُمِهِ دَلكَ⁽¹⁾ إِلَّا أَنْ يَمْشِيَ أَو يَكُثَرِيَ عُشَةً أَنَّ ، طيسَ عليهِ الْحَجُّ أَصِلًا⁽¹⁾.

وقَالَ مالكُ: الفادِرُ على المُشي يجِبُ عليهِ [١٥٥٧هـم] الْمَحُ، وإنْ لَمْ يجِدِ الرَّاجِلَةَ(٧٠).

(١) الظاهر من التجييس" أنه فَرْش لا فَرْس كنا جاء في حاشية، فهه

 ⁽٣) الْمَحْمِلُ: _ بِفَتْحِ الْبِيمِ الْأُولَىٰ وَكُنْرِ النَّائِيَةِ أَوْ عَلَى الْمَكْسِ _ الْمَوْفِعُ الْكَيْرُ الْحَبْدِيُّ. وَأَمَّا سَبِيةً
 بَعِيرِ الْمَحْمِلِ بِهِ ا فَمَخَازُ وَإِنْ لَمْ نَسْمَلُهُ ، وَمِنْ قُولَةً فِي الْإِيضَاعِ هِي الْبُحَافِ النَّبِيلِ مَا يُتُخْرَىٰ بَعِيرِ الْمَحْمِلِ بِهِ ، فَمَا لَا مُعْمَلُ مَا أَنْ رَأْسُ وَالِيَّهِ عَيْدٍ ، اللَّعْرَب في تونيب المعرسة للشَّفَرُوي بِهِ شِنْ مَعْمَلٍ أَيْ يَعْمُدُ أَوْ رَأْسُ وَالِيَّهِ عَيْدٍ ، اللَّعْرَب في تونيب المعرسة للشَّفَرُوي إِلَيْ مَا مُعْمَلُ أَيْ يَعْمُدُ أَنْ رَأْسُ وَالْمِيْهِ عَيْدٍ ، اللَّعْرَب في تونيب المعرسة للشَّفَرُوي إلى إلى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْلُمُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْعَالَالِي اللْهُ اللْهُ الْعَلْمُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُولِ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْ

ويطلق على نصف الهودج الكبير ، لأن للمعمل جابين ويكاني نتراكب أحد حاميه اينظر الصيمام الأمهر في شرح ملتقى الأبحراء [1-7]

 ⁽٣) يقال رَمَلْكُ (لَنْنَ وَ إِن شَمَلَتُهُ , وَيْهُ بِنَ بِأَيْجِيرٍ رَمَلَةً ، إِنَّهُ بِخَمِلُ مَاعِ النَّسَامِ ينظر الله عباح السيرة للميومي (١/٥٥٢/مادة رمل)

 ⁽١) أي راكبًا عُقب ولا مائبً كدا جاء في حاشيه فعة

 ⁽a) أي ما يتماتب عن عن في الرُكوب ترسم بنرسج، أو سرلًا شرلًا ينظر اللصايه شرح الهدايه الله الماري [٤١٧/٢].

⁽١) ينظر - فشرح مجمير «كرجي» بالمدوري [و١٧٠]

 ⁽٧) ينظر الثاناج والإكتيل بمحضر خليل؟ للتواق (٣ ٤٥٧)، والشرح محصر خليلة للحرشي (٧)

🚓 غيداليان 🦫

وَالْمُرَادُ مِنَ النَّفَقَةِ المَذَّكُورَةِ: هي الوسطُّ بلا إسْرافٍ ولا تقْتِيرٍ ،

والأصْلُ هَمَا: قُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَهِمَّوَ عَلَى ٱلنَّاسِ حِثُّ ٱلْنِيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [الآبة](١)، أي على مَن قَذَرَ وأطاعَ، ووَحَدَ سَبِيلًا إلى الدَّهَابِ إلى الْحَتِّ .

وذَكرَ في اللحامع، النرمدِيُّ مُسْنَدًا إلى ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَامَ رَحُلُّ إِلَىٰ النَّبِيُّ مُشَالًا: مَنَ الحَرُّ بَا رَسُولَ اللَّهِ ۚ قَالَ: والشَّعِثُ ۖ التَّفِلُ (") و. فَقَامَ رَجُلُّ النَّبِيُ ﷺ وَاللَّهِ وَقَالَ: وَالنَّبِيُ عَقَالَ: وَالنَّبِ مُشَامً رَجُلُّ الْحَرُّ وَقَالَ: مَا النَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ * فَقَامَ رَجُلُّ آخَرُ وَقَالَ: مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللهِ * قَالَ: وَالرَّاجِلَةُ وَ").

وتفسيرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ السَّبِيلَ حُجَّةً على مالكِ ؛ وَلِأَنَّهُ إذا فقَدَ الرَّاحِلَةَ

(١) ما بين المعقوفتين رياده من افتاء وقوف وقات الرقمة

(٣) الشَّعثُ هو انتشارُ الشُّعُر ونعيُّرُه؛ لقلُّه النعليُّد به، وَمنَّهُ رحُّلُ شُمِثٌ ينظر اللمعرب في ترتيب المعربة للشَّطرّري [ص.١٥٦]

(٣) النَّصل هو الّذي قدْ مرك استعمال الطّيب، من النّصل وهي الزّبيخ الْكَوْرِيهَةُ. يبظر الدالماية في خريب الحديث، لابن الأثير [١٩١/١ بعاده عمل].

(٤) العبج رفع لشوت بالتأبية، يعال عبر بعبج عبد، فهر عاج وعبدج ينظر اللهاية في عريب الحديث، لابن الأثير [١٨٤/٣] بناده صمح]

 (a) النَّجُ سبلانُ هما؛ الهذي والأصاحي بنظر قاسهايه في هرب الحديث، لابن الأثير (٢٠٧/١/ مادة المجح]

(1) أخرجه الترمدي في كتاب نفسير القرآل عن رسود الله كالله ومن منوره آل همرال [رقم / ٢٩٩٨]، وبن ماحه في كتاب المساسك باب ما يوجب النجج [رقم ، ٢٨٩٦]، وابن أبي شبيبة [رقم / ٢٥٧٠٣]، والدرفطي في قسمه [٢١٧٠]، والبيهفي في قاسس الكبرئ الرقم / ٢٨٩٢]، من طريق إبراهيم من يزيد السكني، عن تُحدَّد بْنِ عَبْد بْنِ حَقْدٍ الْمحرُّومِيُّ، عني عبد الله بن عمر المحرُّومِيُّ، عني عبد الله بن عمر الله ي

قال الترمذي الهذا حديث، لا نقرقُهُ من حديث ابن قسر إلا من حديث إبْرَاهيم بْنِ يربد الخُورِيُّ الْسَكِّيُّ، وقد نَكَلَّم بنُصَلُّ أَقْلِ الْعَلْم فِي إِبْرَاهِيم نْنِ يربد منْ قبل حصله ا يلُحقُه الحَرَحُ متحمَّلِ المشَّمَّةِ الرَّائدة، فينَعْظُ عنه الحجُّ بِعُمْدانها، دَفْقَ للحرحِ، كَفَقْدِ الرَادِ، وكذا إذا قَدَرُ أَنْ يَكْتَرِيَ غُفْبَةً؛ لا يحثُ علىه الحجُّ؛ لابعدام القُنْرَةِ على الرَّاجِلَةِ في جَميع السَّفَرِ،

وإسما شرّطُما الرادَ وَالرَّاحِلَةَ فَاضِلًا عَيِ الأَشْيَةِ المَدْكُورَةِ، لأَنَهَا مَنَ الحاحةِ الأَضْلِيَّةِ ، فَاغْتُرِتُ عَدَمًا ، كالماءِ الصَّتَحَقَّ للعطشِ في الشّعرِ ، ولِأنَّ المَشْكَلَ وَالْأَضَائِةِ ، فَاغْتَرْطُ المُسْكَلَ وَالْخَادِمُ وَالثَّيَابُ وَالْأَثَاثَ [٢ ١٣٠٣] ، كانوا يشتعون عن بيْجِها. فَاشْتَرْطُ العاصِلُ عنها ،

وأمَّا مَقَقَةُ الأَهْلِ والعِبالِ: فهيّ واحبةٌ لحقَّ الْآدَيِيَّ، وحَثَّ مُقدَّمٌ على حقَّ اللهِ تعالى في أحكام الدُّنيا ؛ لحاجةِ الْعَبْدِ، وإنَّما ذكروا مَنَّ أو شهرًا ، اعتبداً لِيفْدَارِ المُسَافَةِ ؛ لِأَنَّةُ مُتَقَاوِتٌ ، وهو ظاهِرٌ ، وهذا لِأنَّةً يَحتاحُ إلى نَفَقَةِ الأَهلِ والعِيالِ إلى حين انصرافِه ، فيعُتبرُ [١٧١/١/م] قُلْرتُه على النَّفَةِ إلى ذلك الوَقْتِ

ذكرَ ابنُ شُجَاعِ فَقَالَ: إِدَا كَانَ له دَارُ (" لا يَسكُنه، ولا يُواجِرُها، أو متاعٌ لا يَسْتَهِنه، أو عندٌ لا يستحدِمه، وجَتَ عليهِ أَنْ يَبِيعَه ويحُعَ به، ويحْرُمُ عليهِ أَحُدُ الرَّكَةِ إِذَا كَانَ مِقْدَارَ العِنْتِينِ؛ لِأَنّهَا هَصِلةٌ عَلَ حَاجَه، هيخَصُلُ به الاستِطاعة ؛ للرَّكَةِ إذا كَانَ له تسرِلٌ يسْكُه ؛ لكن يُمْكِنُه أنْ يَبِغَ ويشْتَرِي بثنيه تنرلًا آخَرُ (") بِحِلَاهِ مَا إِدَا كَانَ له تسرِلٌ يسْكُه ؛ لكن يُمْكِنُه أنْ يَبِغَ ويشْتَرِي بثنيه تنرلًا آخَرُ (") أَذُونَ مِنه ، ويحُعَ بِالْفَصْلِ مِنه ؛ حَيْثُ لا يجِبُ عليهِ الحَعُ ؛ لِأَنَّهُ تَشْعُولُ بِالْحَاجَةِ ؛ فَصَارً كَالْعَدَم (١) ،

⁽١) وقع في الأصل السنة وشهرًا إن والمثب من الراء وقت الدواسا ، والما

⁽٢) وقع بالأصل الداراً والبياس اوا، ولدا، والدا، والدا، والد

 ⁽٣) وقع بالأصل فيزل أخراك، والبليث من، قوا، وافعا، والماء والما

 ⁽¹⁾ ينظر فشرح محصر لكرحي» العادري [١٧٠٥].

وَهُوَ قَدْرُ مَا يَكْتَرِي بِهِ شِنَّ مَحْمِلِ أَوْ رَأْسَ زَامِلَةٍ، وَقَدْرَ النَّفَقَةِ ذَاهِبًا وَجَائِيًا؛ لِأَنَّهُ اللَّهِ سُئِلَ عَنِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ فَقَالَ: «الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَإِنْ أَمْكَمَهُ أَنْ يَكَتَرِيَ عُفْبَةً مَلَا شَيْءَ عَنْهِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا يَتَعَاقَبَانِ لَمْ يُوجَدِ الْقُدْرَةُ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ فِي جَمِيعِ السَّفَرِ.
الرَّاحِلَةِ فِي جَمِيعِ السَّفَرِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنِ الْمَشْكَىِ، وَعَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ: كَالْخَادِمِ، وَأَنَّاثِ الْبَيْتِ، وَثِيَابِهِ؛ لِأَنَّ هَدِهِ الْأَشْيَاءَ مَشْعُولَةٌ بِالْحَاجَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

قولُه: (شِقُ مَحْمِلٍ)، أي: يَصفَ هَوْدُحٍ (١)، وهو يِفَتحِ المهمِ الأوَّلِ وكَسرِ الثَّانِي،

والزَّامِلَةُ (*): التَّعِيرُ الَّذِي يَخْمِلُ عَنَهِ المُسَافِرُ طعانته ومَتَاعَه، وهي بالزَّايِ المُمْجَمةِ، كذا في «ديوان الأدب» (*).

قُولُه: ﴿ وَإِنْ أَمْكُنَهُ الْ يَكْتَرِيَ مُقْتِةً ﴾ ، أي: نَوْبَةً (١) واكثرُ العُقْبةِ أَنْ يَكُتَرِيَ رَجُلانِ بَعيرًا واحِدًا يَتعاقبانِ في الرُّكونِ ، [بركَبُ] (٥) كُلُّ واحِدٍ مِنْهما مَرْحلةً ، [ويمُشِي مَرْحلةً] (١)

قولُه: (كَالْحَادِم وَأَثَاثِ الْسَتِ).

هَالَ في «الصحاح»: «الأَثَاثُ: مَتاعُ البِّيتِ»(٧).

 ⁽١) الْهَوْدَجُ. أَدَاةً دَاتُ تُجُرِ تُوفَع على ظَهْر الْجِمل، لركب بِيهِ النَّمَاء والجمع هوَافِج ينظر
 ١٠ المعجم الوسيطة [٩٧٦/٢].

⁽٢) يشير إلى قون صاحب «الهداية»، «أَوْ رَأْسَ راسَةٍ» ينظر، «الهداية» للمَرْخِيناني [٢٣٢/١]،

⁽٣) ينظر قديوان الأدب؛ لتفاراني (٣١٨/١)

^{(1).} وقع في الأصل: الونوية)، ونبيت من: فوا، والمناء وقت، وامة

 ⁽a) ما بين المعقوفتين ريادة من الركاء والساء والساء وقمة

 ⁽٦) ما بين المعقوفتين، ريادة من الراء وافعاء والكاء وقعاء.

⁽٧) ينظر الصحاح في اللغة اللجوَّهَري [١/٢٧٢/مادة أثث]

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةٍ عِبَالِهِ إِلَىٰ جِينِ مَوْدِهِ ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ حَقَّ مُشَتَحَقِّ لِلْمَرْأَةِ ، وَحَقَّ الْعَبْدِ مُفَدَّمٌ عَلَىٰ حَقَّ الشَّرْعِ بِأَمْرِهِ .

وَلَيْسَ مِنْ شَوْطِ الْوُجُوبِ عَلَىٰ أَهْلِ مَكُةَ وَمَنْ حَوْلَهُمْ الرَّاحَلَةُ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقَهُمْ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ فِي الْأَدَاءِ فَأَشْتَهَ السَّغْيُ إِلَى الْجُمْعَةِ .

وَلَا بُدَّ مِنْ أَمْنِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ الإسْتِطَاعَةَ لَا تَكْتُ دُونَهُ.

ثُمَّ قِيلَ: هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ حَتَّىٰ لَا يَحِثْ عَنَّهِ الْإِيضَاءُ،

قُولُه: ﴿ وَلَيْسَ مِنْ شَرُطِ الْوُجُوبِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةً وَمَنْ خَوْلَهُمْ ۚ الرَّاحِلَةُ ﴾.

اهْلَمْ: أنَّ أصحابَنا شرَطُوا الرَّاجِلَةَ في حقَّ مَن بَعُذَمِن مَكَّةَ . وأمَّا هي حقَّ مَن كَانَ بِمَكَّةَ أو حَولَها فهل تُشْتَرَطُّ الرَّاجِلَةُ ؟

قَالَ بِعصْهِم: بِجِبُ عليهِ الحَعُّ إِدَا كَانَ قَادِرًا عَلَىٰ النَّشِيءِ لِأَنَّهُ لَا يَلْخَقُهُ مَشْقَةٌ زَائِدةً } لِأَنَّ بِينَ مُكَّةً وَعَرَفَاتٍ أَربِعةً فَرَاسِغَ، بِجِلَافِ مَا إِنَّا كَانَ ضعيفٌ لَا يُمْكِنُهُ المَشْيُّ،

وقَالَ (١٧٦/١٤) بعضُهم: لا بجِبُ عليهِ الخَعُّ مَا لَمْ يَقْبِرْ على الرَّاجِلَةِ؛ لِأَنَّ كَلَّ واحدٍ لا يقْدِرُ على مشي أربعةِ فَرَابِحَ ، فِلْحَقُه الخَرِّحُ لا مَحَالَةَ ، وهو مَدْفُوعٌ شرْعًا ()

قَالَ فِي الإيضاح ٥- إما تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ فِي وُخُوبِ الْخَجَّ عَلَى مَن بَعُدَ مِن مَكَّدَ مِن مَكَّدَ مَن مَكَّدَ مِن مَكَّدَ مِن مَكَّدَ مَا مَا أَهُ لَا مَلَ مَكَّةً وَمَن حَولَهُم مَن يَجِبُ عَلَيهِ إِدْ قَدَرَ بَعِيرٍ رَاحِلَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لا يَلحقُهُ مَنْ أَهُ وَمَن حَولَهُم مَن عَلَى الْخَمُعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فِي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فِي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فِي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فِي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فِي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقَّ لَخَحُ مَرَلَةُ السَّغِي إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقَّ لَا خَتْ مَنْ اللّهُ مِنْ إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقَّ لَا خَتْ مَنْ اللّهُ مِنْ إِلَى الْجُمُعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقَّ لَا عَلَى اللّهُ مُعَلِيدٍ إِلَى الْجُمْعَة (١٠٠ مَنْ فَي حَقْ لَاللّهُ فِي اللّهُ فَيْ إِلَى الْجُمْعَة (١٠٠ مَنْ فَيْ مَا لَوْلَ اللّهُ فَيْ إِلَى الْجُمْعَة (١٠٠ مَنْ فَيْ مِنْ مَنْ أَنْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ فَيْ الْعَلَامِ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ لَا اللّهُ اللّهُ الْمُلْعَلِيدُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُلْعَلِيدُ (١٠٠ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمَالِهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قولُه: (ثُمَّ قبل هُو شرْطُ الْوُجُوبِ)

⁽١) ينظر فنحده المعهده (١ ٢٨٧)

⁽٣). ينظر: (الإيضاح) للكرماني [275]،

وَهُوْ مَرُويٌ عَنْ أَبِي خَبِيفَةً فِينَٰدِ

رَقِيلَ شَرْطُ الْأَدَاءِ دُولَ الْوُخُوبِ؛ لِأَنَّ السِّيِّ ﷺ (١٠/١٨) فَسَّرَ الاِسْتِطَاعَةُ بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ لَا عَيْرَ.

قَالَ. وَيُعْتَنُرُ لِلْمَرْآةِ أَنَّ يَكُونَ لَهَا مَخْرَمٌ يَخْخُ مِهَا أَوْ زَوْخٌ ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْجُ مِغَيْرِهِمَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَنَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةَ ثَلَائَةِ أَيَّامٍ.

اختلَف أصحالنا في أمْنِ العَلْرِبقِ

قَالَ بعضْهُم: إنَّه شَرْطُ الوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الرادِ وَالرَّاحِلَةِ، ولا بقاءَ لهما يِدُونِ الأمْنِ.

وقَالَ بِعَصْهُم: إِنَّه شَرْطُ الأَدَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلَةً مَشَرَ النَّسِيلَ بالرَادِ وَالرَّاحِلَةِ، ولَمْ يُبَيِّنِ الأَمْنَ، فلو كَانَ مَن شَرْطِ الوُجُوبِ لَمْ يَخُرُ تَأْجِيرُه عَن وَقْتِ البَيانِ،

وتُمرةُ الاختِلافِ تَطهرُ مِي وُجُوبِ الوَصِيَّةِ ، ممَن جعَلَه شَرُطَ الوُجُوبِ قَالَ. لا تجِتُ الوَصِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الحجَّ كان واجِبًا عليهِ ؛ لَقُدُرتِه على الرادِ وَالرَّاجِلَةِ .

قولُه: (وَهُوَ مَرْوِيٍّ فَنْ أَبِي حَبِيفة)، أي: كُونُ أَشِ الطَّرِيقِ شَرَّطًا للوَّجوبِ مَرْوِيٍّ عَن أَبِي خَبِيفَةً، وهو مَا قَالَ ابنُ شُجَاعٍ: مَن كَانَ لَه زَادٌ وراجِلةٌ، وهو يَخافُ مِن سُنطانٍ، فإنَّ المُنْعَ بالخوفِ كالمَنْعِ بعدم الرَّادِ وَالرَّاجِلَةِ، قَالَ: وهذا قولُ أَبِي خَبِيفَةً (1).

قُولُه، ﴿ [قَالَ](٢): ويُغْتَبُرُ لَلْمَزَاةِ أَنْ يِكُونَ لِهَا مَخْرَمٌ يَخُخُّ بِهَا أَوْ رَوْحٌ ﴾ ، أي

⁽١) ينظر اشرح محتصر الكرجي؛ بلندوري [ق٢٠] ، فالمسوطة بنسر حسي ، [٢٠٦٣] ، فابدائع الصنائعة [١٢٣/٣]

 ⁽٧) ما بين المعقوضين: ريادة من "اواله والعالم والتناف وفياه

وَقَالَ الشَّاهِمِيُّ ﴿ ﴿ يَجُورُ لَهَا الْحَجُّ إِذَا حَرَحَتُ فِي رُفَقَةٍ وَمَعْهَا سَاءٌ يُقَاتُّ ؛ لِحُصُولِ الْأَمْنِ بِالْمُرافَقةِ.

قَالَ [١/١٧٧/٠] الإِمامُ القُدُورِيُّ (٠).

ثُمَّ اعْلَمُ. أَنَّ فِي وُخُوبِ الْحَعُّ على المَوْأَة لِثَنْدِهُ وْحَوْدُ الْمَخْرِم، أَو وُحَودُ الرَّوْحِ، ولا يَجُوزُ لها الخُروحُ بلا زُوحِ أَو مَخْرِمٍ، سَوَاءٌ كَمَتْ شَائَةً أَوْ عَجَورَ الرَّوْحِ أَو مَخْرِمٍ، سَوَاءٌ كَمَتْ شَائَةً أَوْ عَجَورَ اللهَّ وَعِمْ اللهُ السَّافِعِيُّ: يَجُوزُ إِذَا حَرِجَتْ مَع نِسَاءِ أَبِياتِ "ا

لنا: مَا رُوِيَ فِي قَالَصَحِيحِ البُّخَارِيِّ: مُنْتُمَّ إِنْيَ سِ عَتَاسِ قَالَ قَالَ السَّبِيُّ عَلَيْهُ * قَالَ تُسَافِرِ المَرَّأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ (**)، وَلَا يَدُخُلُ عَلَيْهَا رَخُلُّ إِلَّا وَمَعْهَا مَحْرَمٌ هِ(٤٠).

وَرُوِيَ مِي ﴿ السِننِ انْ تُسْتَدَا إِلَىٰ تَاجِعِ عَنِ ابِنِ غُمَّوَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ [١٩٢٠-] قَالَ: ﴿ لَا تُسَاقِرُ امْرَأَةً ثَلَاثًا ﴾ إِلَّا وَمَعَهَا دُو مَعْرَمٍ اللهِ .

(١) ينظر: المختصر القُدُوري، [ص/٢٦].

(٣) قال في الديوان الأدب: فيمال هو دو مجرم منها إذا لم يحلُّ له لكافها: كلما جاء في حاشية الأم) والرقاء وينظر المعجم ديوان الأدب؛ للمرابي [٢٨٢٠]

(٤) أخرجه البخاري في أبواب الإحصار وخر بالقبيد بات حج الساء [رفم ١٧٦٣]، ومستم في كتاب البحج/ بات سفر بمرأه مع مجره إلى حج وخيره أرفع ١٣٤١]، من حليث ابن عباس عليه يد، والفقط للبحاري

(a) أخرجه البحاري في أنواب مصير الصلاة باب في كم بغضر الصلاة" [رقم ١٠٣٧]، ومسلم في كتاب البحج باب سفر المرأة مع مجرة إلى جع وتجرة [رفم ١٣٣٨]، وأحبد في الانفسادة [٢ ١٢٠]، وغيه أبو داود في كتاب بسابث باب في نفرأد بحج بغير مجرة [رقم ١٧٧٧]. ومن طريقة البيهمي في الالباس الكرى (رفم ١٨٨٥)، من جديث بن غُمر بهداه.

 ⁽٣) ينظر الالتهديب في فقه الإمام الشاهي؛ لبعري [٣٤٧] وقروف العاليين الدووي [٣٠] وقالنجم لرهاج في شرح المنهاج التأميزي [٣٤٧]

🚓 غاية البيان 🚓

وَرَوَى الشبِحُ أَبُو جَعَفُرِ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرِّحِ الآثارِ»: مُسْنَدًا إلى ابنِ عُمَرَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ. ﴿لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ [ذِي](١) مَخْرَمِ»(١).

وفي «شرْح الآثار» أيضًا مُسْنَدًا إلى أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ رَجُلِ بَحْرُمُ عَلَيْهَا بِكَاحُهُ»(٣).

وفيه أيضًا، مُسْدًا إلى أبي سَعيدِ الحُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: ﴿ لَا تُسَافِرِ الْعَرْأَةُ سَفَرًا ثَلَاثَةَ أَبَامٍ فَصَاعِدًا ؛ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوِ ابْنُهَا ، أَوْ أَخُوهَا ، أَوْ ذُو مَحْرَم مِنْهَا ا ('').

ودَكَر الدَّارَقُطِيُّ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُجَّنَ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ»(").

⁽١) ما بين المعقوفتين (بادة من الفاد، والراء، والتاء والماه،

 ⁽٢) أحرجه مسلم هي كتاب الحج بات سفر السرأة مع محرم إلى حج وغيره [رفم/ ١٣٣٨]، وابن
حبان هي الصحيحة [رقم, ٢٧٢٢]، والطحاوي هي اشرح معاني الآثارة [٢/٣٨]، غي ابن
غُشر ﴿ اللّهُ به ولنظ مسلم ﴿ لاَ يَجِلُّ لاَمْرَاؤ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالِ ا إِلّا
وَمَمَهَا ذُو مَحْرَمَة

 ⁽٣) أخرجه الطحاري في فشرح معاني الآثارة [١١٤،٣]، وفي فأحكام القرآنة [٢/٥٥ بـ ٩٦]، عَنْ شَهِيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْزَةَ عَلِيهِ به.

قال العيسي فرسادة صحيحة بنظر فنحب الأفكار شرح المعاني والأثارة للعيني [٢٠/٩]

⁽٤) أخرجه أسدم في كتاب الحج باب معر المرأة مع محرم إبن حج وعيره [رقم/ ١٣٤٠]، وأبو داود في كتاب المماسك/ باب في المرأة بحج بغير محرم [رقم؛ ١٧٣٦]، والترمدي في كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهيه أن تسافر المرأة وحدها أرهم ١١٦٩]، والطحاري في الشرح معاني الآثارة [٢١٤٢]، من حديث أبي سعيد الحُدَّرِيِّ رؤيد به

⁽٥) أحرجُه الدرفطي في السنة؟ [٢٧٢]، من طريق أبَّن جُريْجٍ عَنْ عَشْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَشْبَدِ=

🚯 غاية البيان 🤁

وهذِه الأحاديثُ كلُها حُجَّةٌ على الشَّاهِمِيُّ؛ وَلِأَنَّ المَرْأَةُ لا يُؤْمَنُ علَيها مِنَ الوُّقوعِ (١٧٧/٢٤) في الفَسَادِ إدا كَانَتْ وحْلَها، وهذا المعنَى يرُدادُ بانصِمامِ غَيرِها إلَيها، كالحَلُوةِ بالأَجبِيُّ؛ حَيْثُ لا يَجُورُ لِلْمَرْأَةِ وإنْ كَانَتْ عندَها أحرَى.

فَإِنْ قُلْتَ: فَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ السَّبِيلَ بالرادِ وَالرَّاحِلَةِ، ولَمْ يَدكرِ الصَّحْرَمَ، فلو كَانَ شَرْطًا ذَكَرَه.

قُلْتُ ﴿ إِمَا لَمْ يَذُكُرُه ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ كَانَ رِجلًا، وقد رَوَيْنَةُ عَنِ اللَّجَامِعِ الْتَرَمَّذِيُّ (١) (٢).

فَإِنْ قُلْتَ: جاء في الحديثِ: الا تَمْنَعُوا إِمَّاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ * "".

قُلْتُ: أرادَ بهِ خُضورَ الجَمَاعةِ ، ولَمْ يُرِدِ الحَجَّ ؛ بِدَلِيلِ سِباقِ الحَبَرِ الوَيْيُونُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ ﴾ (١) ،

فَإِنْ قُلْتَ جازَ لها الهِجْرةُ إلى دارِ الإسلامِ بلا مَحْرمٍ، فيَتبعي أَنْ يَجُورَ اللَّحَتُّ.

قال ابن حجر الإشاده صعيح) ينظر الدراية في معربج أحاديث الهدايمة لابن حجر [٢ ٤]

^{= -} مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسِ أَوْ عِكْرِتَةً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ 🐗 به-

 ⁽۱) حده الأسدوث مشى عبيه العولف كثيرًا في كتابه، وهو محمول عنى كون الالزمدي، تذلاً
 ل: قالجامع، أو عطف بيان، وقد مصل التبيه عليه

 ⁽٢) يشير: إلى ما أخرجه الترمدي في أبؤاب الحج عن رسود الله الله إباب ما جاء في إيجاب الحج بالر د والراحمه يرهم/ ٨١٣]، عن الن عُمَرَ رفي عال خاء رَجُلُ إلَى النّبِي فَهَالَ إِمَا رَسُولَ اللهِ، عَا يُرجِبُ الحجَّ الحَجَ الحَالَ اللهُ الرّاد والرّاحِلَة اللهُ الحَلَّا اللهُ ال

قال الترمدي" (هذَا حَدِيثٌ حُسَنَّ؟

⁽٣) - مغيئ تبعريجه ،

⁽٤) مغنئ تحريجه

وَلَنَا قَوْلُهُ عِلَيْهِ اللّهَ تَخْجُنَّ الْمَرَأَةَ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ ﴾ وَلِأَنَهَا بِدُونِ الْمَحْرَمِ بُخَافُ عَلَيْهَا الْمِثْنَةُ ، وَتَرْدَادُ بِالْصِمَامِ عَيْرِهَا إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا تَحْرُمُ الْحَلُوةُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَإِنْ كَنَ مَعَهَا عَيْرُهَا ، بِحِلافِ مَا إِدَا كُانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَةَ أَقَلُ مِنْ قَلَاثَةِ أَيّامٍ ، لِأَنَّهُ بُيَاحُ لَهَا الْحُرُوجُ إِلَىٰ مَا دُونَ السَّفَرِ بِعَيْرِ الْمَحْرَمِ.

قُلْتُ: القِيَاسُ فاسِدٌ؛ لِوُخُودِ الفارِقِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المُعْتَدَّةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْرَحَ إلى الحَجِّ ؛ لِإَنَّهَا إذا لَمْ تُهَاجِزُ ؛ لِلنَّ الحَجِّ ؛ لِإنَّهَا إذا لَمْ تُهاجِزْ ؛ يُحافُ علَيها المُثْنَةُ ؛ يُحافُ علَيها المِثْنَةُ ؛ يُحافُ علَيها المِثْنَةُ ؛ يُحافُ علَيها المِثْنَةُ ؛ فَافْتَرَقَا ، وكذا المُعْتَدَّةُ يَجُورُ إحراجُها للحَدِّ إذا أَنْتَ بِهاجِشَةٍ ، ولا يَجُوزُ خُروجُها للحَدِّ إذا أَنْتَ بِهاجِشَةٍ ، ولا يَجُوزُ خُروجُها للحَدِّ في حالِ المِنْةِ.

قولُه: (بحلَافِ ما إدا كان بَيْنَها وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) ، مُتصِلٌ بقولِه: (وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحُجَّ بِمَيْرِهِمَا).

يعني: لا يَجُورُ لِلْمَرُأَةِ أَنْ تَحُجَّ بِغِيرِ الْمَحْرِم، أَوِ الرَّوْجِ فِي مَدَّةِ السَّفَرِ، أَمَّا في أقلَّ مِن دَلكَ؛ فَيُناحُ لَهَا الحُروحُ بِلُورِهِما؛ لِأَنَّ حُروجَهَا إِلَىٰ مَا دُونَ السَّفَرِ بِمَـْرِلَةِ انتِقَالِها مِن مَجِلَّةٍ إِلَىٰ مَجِلَّةٍ

قَوْنَ قُلْتَ: قد ورَد هي «السس»: مُسْنَدًا إلى أبي (١٠/١٠/١) هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ وَسُولُ اللهِ يَجْهِ: «لَا يَجلُّ لِامْرَأَةِ مُسْلِفَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةِ ، إِلَّا وَمَعَها رَجُلُّ ذُو مَحْرَمٍ وَسُولُ اللهِ يَجُورُ ، وَدَلَّ أَنَّ حُروجَها إلى ما دون سَفَرٍ لعيرٍ مَحْرَم لا يَجُورُ ،

قُلْتُ. الأحاديثُ التي نصَّتُ على النَّلَاثِ نقْتصِي [باحةً ما دُّونَ النَّلَاثِ ، ثمَّ

 ⁽١) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب معر المرأة مع محرم إلى حج وهيره [رهم/ ١٩٣٩]، وأبو داود في كتاب الساسك باب في المرأة تحج بعير محرم [رهم/ ١٧٢٣]، وأحمد في ١٤دمسدة [٤٩٣/٣]، من حقيث أبي هُزَيْرَةً في به:

وَإِذَا وَحَدَثُ مَخْرَمًا } لَمْ يَكُنُّ للرَّوْحِ مَنْعُهَا ۚ وَقَالَ الشَّامِعِيُّ ﷺ لَهُ أَلَّ يَشْتَعَهَا } لِأَنَّ هِي الْحُرُّوحِ تَفُويتُ خَفْهِ.

لا تخلو مِن أَحَدِ الأَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يكُونَ حَبَرُ الثَّلَاثِ مُفَدَّمًا على حَرِ ما دوں الثَّلَاثِ ، أو مُوحَّرًا ، فإنْ كَانَ مؤخَّرًا يلُزَمُ سُنْحُ خَبَرِ ما يُونَ الثَّلَاثِ؛ للتَّنصيصِ على الثَّلَاثِ ، قَيْكُونُ خَدرُ الثَّلَاثِ مَعْمُولًا دونَ حَرِ ما دُونَ الثَّلَاثِ

وإنْ كَانَ مَعَدَّمًا يَبَغَى خَبُرُ النَّلَاثِ مَعْمُولًا أَيْصًا ؛ لِأَنْ خُروحَ العَرَّأَةِ بَعْمِ مَخْرِمِ إذا لَمْ يَجُزُ إلى مَا دُونَ النَّلَاثِ ؛ لَخُوفِ الْفِتْةِ فَأَوْلَىٰ أَنَّ لَا يَجُورُ إلى النَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْفِئْةَ فِي الثَّلَاثِ ؛ خَبْثُ يَكُونُ مَعْمُولًا إِنَا كَانَ مَوْدَّمًا ، فَالْحَبُرُ النَّلَاثِ ؛ خَبْثُ يَكُونُ مَعْمُولًا إِنَا كَانَ مَوْدَهًا ، فَالْحَبُرُ الذي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي الْوَحْهَيْنِ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الخَبْرِ الذي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي الْوَحْهَيْنِ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الخَبْرِ الذي يَكُونُ مَعْمُولًا فِي وَجْهِ دُونَ وَحْمِ

قولُه: (وَإِذَا وَحَدَثُ مَحْرَمًا؛ لَمْ يَكُنْ لِلرَّوْحِ مَعْهَا)

اهْلَمْ: أنَّ الرَّوْحَ أَوِ المَحْرَمَ إِذَا امْتَكَعَ عَنِ الخُروحِ مِعِها؛ لا يُجَرَّرُ عَلَىٰ دلك. كذا في «شرَّح الطَّحَاوِيُّ» ، وإذا لَمْ تَجِدُ مَحْرَمًا ولا روْحًا؛ لا يَجِبُ عَلَيها أَنْ تَتَوَوَّحَ ثم تَخُجَّ مَعِه كذا في «شرَّح محتصر الكَرْخِيُّ» ' '

أَمَّا إِدَا وَجَدَتْ مَخْرِمًا فَهُلُّ لِلرَّوْجِ مُنْعُهِ ؟ فَعَي النَّفُلِ يَشْعُهِ بَالاَتِفَاقِ، وَهِي الفَرْضِ: لِيسَلَ لَهُ [٢٨٨/١٤] ذلكَ؛ جِلافًا لِلشَّافِعِيِّ * -

له: أن حقَّه يعُوتُ فينسِّعُه ، كما في النَّقْلِ -

ولما " أن حَجَّةَ الْإِشْلَامِ مِن أَرِكِ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يُجُورُ أَنَّ يَمْتَعُهَا الرَّوْجُّ ، كما

 ⁽١) ينظر افشرح محصر الكراحية لتقدوري [ق١٧١]، اشرح معتصر الصحاوية للأسينجابي
 [٤٧٧] ، فالمنسوطة للسراحيي [٤ ١٦٣] ؛ اليمر الراشة [٢٣٩]

⁽٢) المشابعي فولان في بلك المسأله، والمنع أصحهما ينظر اللغزير شرح الوحيرة للراهمي [٢ ٥٣٢]

وَلَنَا أَنَّ حَقَّ الرَّوْحِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ وَالْحَجُّ مِنْهَا ، حَتَّى لَوْ كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا ؛ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا

وَلَوْ كَانَ الْمُخْرِمُ مَاسِقًا فَالَوَا: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمَفْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ. وَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ كُلُّ مَحْرَم إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجُوسِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ إِبَاحَةَ مُنَاكَحَيْهَا.

وَلَا عِنْرَةَ بِالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَثَّىٰ مِنْهُمَا الصَّيَانَةِ. وَالصَّبِيَّةُ الَّتِي بَلَعَتْ حَدَّ الشَّهْوَةِ بِمَنْرِلَةِ الْبَالِعَةِ، حَتَّى لَا يُسَافَرَ بِهَا مِنْ ضَيْرِ

في صلاةِ الفَرْسِ، بِجِلَافِ ما إِذَا كَانَ الْخَعُّ نَفُلًا ؛ خَيْثُ يَمْنَعُها ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ [٣٢٢:/١] مِن أَركانِ الإسلام.

قُولُه: (وَلَهَا أَنَّ تُخْرُجُ مَعَ كُلُّ مَخْرَمٍ).

بعني: سَوَاءٌ كَانَ المَخْرَمُ خُرًا أو عِندًا، أو مشلِمًا أو ذِمْنِيًا؛ لِأَنَّ الذَّمِّيَّ يحْفظُ مَحارِمَه وإنْ كُنَّ مشلِماتٍ؛ إلَّا إدا كَانَ العَخْرِمُ مجُوسِيًّا، أو فَاسِقًا غيرَ مَامُونِ، أو صيبًا لَمْ يختلِم، أو مَجْنُونًا لا يُفِينُ، فجيئنل لا يَجُورُ حُروجُها، أمَّا الْمَجُوسِيُّ فَإِلَّهُ يعتقِدُ مُناكحَتها، ولا يُؤْمَنُ عليها منه، وكذا العاسِقُ؛ لاحتِمالِ الرَّنَا منه مع المَخْرِمِ.

وأمَّا الصَّبِيُّ وَالمَجْنُونُ: فَيُغْتِرُ وجودُهما كَالْعَدَمِ؛ لِأَنَّهُ لا يَتَأْتَىٰ مِنهما الجِنْطُ،

قولُه: (والصَّبِيَّةُ الَّتِي بِلَعَتْ خَدُّ الشَّهْوَة بِمَّرِلَةِ الْبَالِمَةِ ، حَثَّىٰ لَا يُسافَرَ بِهَا مِنْ غَيْرِ مَحْرَمِ) ، هذا احْتِرازُ عنِ الصَّبِيَّةِ التي لا تُشْتَهَى مِثْلُها ؛ لِأَنَّهَا يُسَافَرُ بِها مِن عيرِ تَخْرَم . كذا ذكرُه القُدُّورِيُّ فِي فَشَرُحها(١) ،

⁽١) ينظر فشرح مختصر الكرشيء للقدوري [ق.١٧١].

وَمِفَقَةُ الْمَحْرِمُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَ تَنُوسُلُ بِهِ إِلَىٰ أَذَاءِ الْخَعْ.

وَاحْتَلَقُوا: أَنَّ الْمُحْرَمَ شَرَطُ الْوُجُوبِ، أَوْ شَرْطُ الْآدَاءِ عَلَىٰ حَسَبِ احْتِلَافِهِمْ فِي أَمْنِ العَلَّرِيقِ،

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَمَا أَخْرَمَ، أَوْ أَغْنِقَ الْعَدْ فَمَضِيا، لَمْ يُحرِثُهُما عَلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ إِخْرَامَهُمَا انْعَقَدَ لِأَدَاءِ النَّفْلِ فَلَا يَنْقَلِتُ لِأَدَاءِ الْعَرْصِ.

قولُه: (وَمَمَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا)

قَالَ صَاحَبُ ﴿التَّحَفَةُ﴾ ﴿إِذَا لَمْ يَخْرُحِ الْمَخْرُمُ إِلَّا يَقَفَةِ مِنهَا، هَلَ يَجِبُ عَلَيهَا نَعَفَتُهُ ﴾ ذَكَرَ هِي ﴿شَرِّحِ الْقُدُورِيُّ﴾ أنها تَجِبُ ؛ لِأَنَّهَا لا تَتَمَكُنُ مِنَ النَّبِعُ إِلَّا بالمَخْرَمَ ، كما لا يَتَمَكُنُ إِلَّا بِالرَّادِ وَالرَّاجِلَةِ) (١٠).

وذَكَر في الشرّح الطَّخَاوِي!: أنه لا يجِبُ علَيها نفتُ، ولا يجِبُ علَيها الحَدُّجُ، وقدِ اختَلفُوا في أنَّ المَخْرَمُ شَرْطُ الوُجُوبِ أَوِ الأَفَاءِ، كَ هِي لَمْيِ الطَّرِيقِ، وفائدةُ الْجِلافِ تظْهِرُ في وُجُوبِ الوَصِيَّةِ⁽¹⁾، فافهمْ.

قولُه: (وَإِذَا (١٧٩/٠) بَلَعَ الصَّبِيُّ بَعْدَمَا أَخْرَمَ. أَوْ أُغْنِقَ الْفَئِدُ فَمَصَيَا ؛ لَمْ يُجْزِئُهُما عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَام)،

اعْلَمْ: أَنَّ الإِخْرَامَ في حالةِ الصَّفَرِ أَو الرَّقُّ؛ لَمْ يَنْفَقِدُ إِلَّا لَلْمُلِ، مَنْخَالُّ أَنَّ يُقْلِتَ فَرْصًا، كما إِدَا أَخْرَمَ الصَّبِيُّ بَاطُهُرِ ثَمْ بَلْغَ بِالسَّرِّ^{ا ا} مِي حلالِ صَلاَتِهِ ؛ لا يُوبُ عن الفَرْصِ، ثم لو خَدَّدَ الصِبِيُّ الإخْرامَ بعدَ النَّلُوعِ قِبَلَ الوُقُومِ بِعَرَفَةَ ا

 ⁽١) ينظر فشرح محمد تكرخي، تعدوري (١٧١٥)، فنجه المنهاءة نقلاء الدين السعرهدي
 (١/١٦)

⁽٢). ينظر: فاشرح محصر انطحارية للأسيوجاني [ق١٣٧]

 ^(*) وقع في الأصل قبله في السُّن الرَّانية، والنشيب من الواء، وقت الرَّانية وقت الرَّامة المراجعة

وَلَوْ حَدَّدَ الصَّبِيُّ الْإِخْرَامَ قَبُلَ الْوُقُوفِ وَنَوَىٰ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ جَازَ ، وَالْعَيْدُ نَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَجُرُ ؛ لِأَنَّ إِخْرَامَ الصَّبِيِّ عَيْرُ لَارِمِ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، أَمَّا إِخْرَامُ الْعَبْدِ لَازِمٌّ فَلَا يُمْكِنُهُ الْحُرُوجُ عَنْهُ بِالشَّرُوعِ فِي عَيْرِهِ .

يصحُّ ريقَعُ عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، ولو جَدَّدَ الْعَبْدُ بعدَ الإِعْتَاقِ لا يصِحُّ ، ولا يقَعُ عن حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.

والفرْقُ بينَهُما ۚ أَنَّ إِخْرَامَ العِيدِ لارِمٌ ۚ ۚ لِأَنَّهُ مِنَ أَهْلِ النَّرُومِ ۚ ۚ لِتَكَامُّلِ الْأَهْلِيَّةِ ، فَنَمْ يَقْبَلُ إِحْرَامُهُ للنَّهُنِ الانصِياحَ ·

5 to 000

فضل

وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لا يُحَاوِرُهَا الْإِنْسَانُ إِلَّا شَخَرَمًا خَفَتَ لَاهُلِ العَدِينَةُ وَالْمُواقِينَ النَّهِ عَلَيْهِ الْمُواقِينَ وَالْهُلِ النَّامِ جُمِعَةً. وَالْأَهْلِ لَحُدِي وَلاَهُلِ النَّامِ جُمِعَةً. وَالْأَهْلِ لَحُدِي وَلاَهُلِ النَّامِ جُمِعَةً. وَالْأَهْلِ لَحَدِي وَلاَهُلِ النَّامِ عَلَيْهِ الْمُواقِينَ لِهُوْلَاهِ وَرُدُنَ لَا مُؤلِّمَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْمُواقِينَ لِهُوْلاَهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْمُواقِينَ لِهُوْلاَهِ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

فضل

قولُه: (وَالْمُوَاقِبِتُ الَّتِي لَا يُجَاوِرُهَا الْإِلَسَانُ إِلَّا شَخْرَهَا حَسَمَةً لَأَهُنَ العلبِية: دُو التَّخَلَيْمَة، وَلِأَهْلِ الْجَزَاقُ * دَاتُ جَزْقِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الشَّخَصَةُ * . ولأَهْلِ محدٍ قَرْنَ (*) ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، يَلَمُلَمُ (*) .

الْمَوَاقِيتُ: حَنْعُ مِيقَاتٍ ، وهو موضعُ الإِحْرَامِ. كَذَا قَالَهُ الْجَوْهُرِيُّ اللهِ وَأُرِيدَ هـا مكانُ الإِحْرَامِ مَجارًا ، كما أُرِيدَ مِنَ المكانِ الرَماذُ هي قولِه تعالى: ﴿ هُمَالِكَ دَعًا ﴾ [ك عُمَران: ٢٧].

وجُحُفَةً [٢/٤١٧٩/٢] اسمُها في الأصلِ: مَهْنِعَةُ ، وسُمُّنِتُ بِالْجُحُفَةِ ، لِأَنَّ السَّيْلَ جَحَفَ أَهْلَهَا ؛ [أي](١) استأصَلَها(١).

⁽١) ورأيت على حاشيه (الهابة المعتصم) وهو جَمْع بين الصحيحيّي فيما اتفى عديه البحاري ومسلم بحط أبى تانتُيْت ، وهو مؤتفها، قال (الجُمُفة قرية جامعة بين مكة والسدينة، سُمَيْتُ بدلك الآن السيرل حيحقُلها، وهي على لمانيه مراحل من المدينه كذا حاد هي حاشيه (١٩٥ و١٩٥).

⁽٣) قُرِّن المبارل _ ويمال أَمِّن الثمالي _ وهو بسكون الراء، وطَنَّها حطا كند رأيتُ بحظ اس تانتيَّت المعربي، كذا جاء في خاشيه - ١٩٥

 ⁽٣) بلغلغ ـ ويمال أَدَثْلُم ـ جبل من حبال ثهامة، هني بلتين من مكه كد رأبُ بحظ ابن باستيب
 المغربي، كذا جاء في حاشيه (٩٤)

^{(1).} ينظر: قالمنحاج في اللعة؛ للجرهري [٢٦٩.١ (١٥٠ وقت]

⁽٥) أما بين المعقوقتين" ريادة من" الفياء والراء والماء والراء

⁽٦) ينظر - فمعجم ،ليندان) لإمراب الجموي [١١١/٢]

🕁 عاية البيان 🐎

وقَرُنَّ - بِسُكُونِ الراءِ -: جَيَلٌ مُشْرِفٌ عَلَىٰ عَرَفَاتِ ('). ويُرُوّىٰ في يَلَمُلَمَ: أَلَمُلَمُ (') أيصًا ('') ومِم فَكُ مِي الْمَوَاقِيتِ '

ذَاتُ عِسرُقِ لِعِرَاقِسُ، يَلَمُلُسم لِيَمَانِي ﴿ فُو الحُلَيْفَةُ مَدَنِيٌ جُمَعُفَةٌ لِلشَّامِ دَانِي ثُمَّ قَرْنٌ أَهْلُ نَحْدِ مِنه لِلْإِحْرَامِ بَانِي ﴿ فَلِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ أَوْ لِفَانِي وقولِي: «دُو الْحُلَبُمَةُ اسكونِ الهاء؛ لصَرُورَةِ الشغرِ

ثم الأصلُ ها، ما رُوَىٰ البُحارِيُّ في الصحيح " بِإِسْنَادِهِ إلَىٰ ابسِ عَبَّاسٍ قَالَ: اإِنَّ البَّيِّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ المُدِينَةِ ذَا الحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَقَة ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَقَة ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَقَة ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَقَة ، وَلِأَهْلِ الشَّارِلِ ، وَلِأَهْلِ اليَمْلِ بَلَطْلَمَ ، هُلَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَخُدِ قَرْنَ المَمَازِلِ ، وَلِأَهْلِ اليَمْلِ بَلَطْلَمَ ، هُلَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَىٰ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنْ أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مِنْ أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَنْ اللّهَ اللّهُ مَا اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ مِنْ عَيْنَ مَا مَنْ اللّهُ مَا أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَرَادَ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَرْدَادُ الحَجَّ وَالمُمْزَة ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَرَادَ الحَجْ

وَرَوَى أَبُو هواه في اسننه»: مُشَندًا إلىٰ عَائِشَة ﴿ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقِ ﴾ (٠٠).

⁽١) ينظر المصدر النابق [٢٣٣]

 ⁽٢) بانهشرة في أوّله بدر اليا- ينظر اللهايه في عريب الحديث، لابن الأثير [٥ ٩٩٩/ماده يعشلُمُ].

⁽٣) ينظر المعجم البندالة ينفوت الحسري [٥ ١ ٤٤]

 ⁽٤) أحرجه البحاري في كتاب النجع باب مهل أهل مكه بلجج وانصره [رقم/ ٢٥٥٢]، ومسلم في
 كتاب النجج باب مواقب النججه والعمرة [رقم ١١٨١]، من حديث ابن هياس إلين به

 ⁽a) أحرجه أبر داود في كتاب الساسك، باب في المرافيب إرهم! ١٧٣٩]، والسائي في كتاب
مناسك النجج اليقاب أهل مصر [رام ٢٦٥٣]، والدارطني في النبدة [٢٣٦,٢]، والديهمي
في اللسن الكيرئ! [رقم/ ٨٦٩٩]، من حليث فابشة به

وَقَائِدَةُ النَّأَقِيتَ: الْمَنْعُ عَنْ تَأْحِيرِ الْإِخْرَامِ عَلَهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُورُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهَا بِالاَّنْفَاقِ.

- Annie

فَإِنْ قُلْتَ: كيفَ يصِحُّ [تَوقِيثُ]`` داتِ عزْقِ الأهلِ الْعِزَاقِ، ويُسه كانَتِ الْعِزَاقُ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟

قُلْتُ: هذا كما وَقَتَ لأَهْلِ الشَّمِ الْمُخْفَةَ، وإنها فُخِتِ الشَّاءُ بعدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ ، وقد كَانَ يعْلَمُ رَسُولُ اللهِ عَلَى يطَويقِ الوحْمِ أَنَّ الْعِزَاقَ سبكونُ دارَ الإسلامِ ، كما يعْلَمُ بطَريقِ الوحْمِي أَنَّ [١٠٥٥،١٠] الشَّامَ سَبكونُ دارَ الإسلامِ،

قُولُه: (وَفَائِدَةُ إِنَّ ١٨٠٠م) التَّأْقِيتِ الْمَثْعُ عَنْ تَأْجِيرِ الْإِخْرَامِ عَلَها). أي: عن هذه الْمُوّاقِيتِ.

والتَّأْقِيتُ؛ بالهَمْزِ لعةٌ في التُوقِيتِ، وهو تَحدِيدُ الأَوقاتِ، وهما إِنَّ التُوقِيتَ لا يُدُ له مِن فائدةٍ، إمَّا المئعُ عنِ التَّقَدُّمِ، وإمَّا المئعُ عن التَّحْرِ، والتَّقَدُّمُ ليسَى بمَمْنوعِ بالاتفاقِ، فتعيَّنَ المئعُ عن التأخرِ، وإلَّا لا يتقَى للتَّصيعي على الوَقْتِ فَيْدةٌ و لكن هذا فيما إذا قدَّمَ الإِحْرَامَ في أشهرِ الحَمَّ و إِلَّا قَالَ أَحْرَمَ قبلَ أَسْهُرِ فَيْدةٌ و لكن هذا فيما إذا قدَّمَ الإِحْرَامَ في أشهرِ الحَمَّ و إِلَّا قَالَ أَحْرَمَ قبلَ أَسْهُرِ الحَمَّ وَ لِأَنَّهُ إذا أَحْرَمَ قبلَ أَسْهُرِ الحَمَّ وَ لِأَنَّهُ إذا أَحْرَمَ قبلَ أَسْهُرِ الحَمَّ وَ يَكُونُ مُسِيئًا عدَدا.

وهبدُ الشَّافِعِيُّ: لا يَجُورُ (*)، وبه صرَّحَ في اشرَّح الطُّخاوِيُّ ا (*).

قال ابن الملتن (دورة أبُو ذاؤد) والسائي في السيما وساد صميح بنظر (البدر المبير)
 لابن الملتن (٨٤/٦)

⁽١) - ما يين المعقوفتين" ويادة من" القداء واواء، وقداء، وقايا

 ⁽٣) ينظر فالنجاوي الكبيرة للماوردي [٢٨١٤]، واأتوسيط في المدهبة تعربي [٢٠٦.٣]،
 وقالنجم لوهاج في شرح السهاجة للتُعيري [٢٥/٣]

⁽٣) ينظر الشرح معتصر الطحاوية للأسيجابي إدامة

ثُمَّ الْأَفَاقِيُّ إِذَا الْنَهَىٰ إِلَيْهَا عَلَىٰ قَصْدِ دُحُولِ مَكَّةَ عَلَيْهِ أَلْ يُحْرِمَ قَصَدَ الْحَجُّ [14,14] أَوِ الْغُمْرَةَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ عِنْدَنَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ وَلَا يُجَاوِرْ أَحَدُّ الْمِيقَاتَ إِلَّا مُحْرِمًا ٤ ؛ وَلِأَنَّ وُحُوبَ الْإِحْرَامِ لِتَعْظِيمِ هَدِهِ الْبُغْعَةِ الشَّرِيمَةِ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْحَاجُ وَالْمُغْنَمَرُ وَعَيْرُهُمُنَا.

🚓 ديه بيار 🗫

قُولُهُ: (ثُمُّ الْآفَاقِيُّ ۚ ۚ إِذَا الْسَهَى إِلَيْهِا)، أَي: إِلَىٰ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ عَلَىٰ قَصَّدِ دُحولِ مَكَّةً، عَلَيهِ أَنْ يُخْرِمَ؛ قَصَدَ الخَجُّ أَوِ الغُمْرَةَ، أَوْ لَمْ يَقْصِدُ عَندَما -

وعمدَ الشَّافِعِيُّ لا بِنْرَنَّه مُجَاوَرَةُ الْمِيفَاتِ بِإِحْرَامٍ ؛ إِدا لَمْ يُرِدِ النُّسُكَ (٢)

لها. ما رُوِيَ عن ابِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا يَجِلُّ لِأَحَدِ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ ،
ورُخُصَ للحَطَّابِنَ (**) ، ويدلُّ علَيهِ قولُه الله يومَ فَتْحِ مَكَّة حينَ دَحلَها بعَيرِ إحْرامِ
وعلى رأسِه مِثْفَرُ (**): ﴿ إِنَّهَا لا تَجِلُّ لِأَحَدِ قَتلِي ، وَلَا تَجِلُّ لِأَحَدِ بَعْدِي ، وَإِنَّهَا حَلَّتُ
لِي مَاعَةً مِنْ نَهَارٍ * (**).

ومَعلومٌ أَنَّهَ لَمْ يُرِدِ الْقِتالَ؛ لِأَنَّهُ يَجِلُّ إِذَا احْتِيحَ إِلِيهِ، فَذَلَّ أَنَّهَ أَرادَ دُخولَها

(١) الْآفاقيُّ بَبِ إِلَى الْعَالَ حَتْمَ أَسُ (والأُشِّ مَا يَظْهَرُ مِنَ أَطْرَافَ الأَرْضَ)، وهو كل تمن كان خطرِج السواقيت السكانِّة للحَرَّم ولو كان من أهل مكة بيظر * والْكُلُّيَّاتِ للكَفَوِي [صل/١٥٤]، والمعجم لفة الفقهامة [ص/٣٦].

(٦) ينظر الانتهديب في طه الإمام الشافعي، لبعوي [٣ ١٥١] وقالعريز شرح الوجيرة فدراقعي
 [٣٣٤/٣]

 (٣) أحرجه ابن أبي شية [رقم ١٣٥١٧]، عن ابن عثامي عال ٧٤ بذَحُن أحدُ مكّة بِقَيْرٍ إِحْرَامٍ، إلاّ الْحيثَابِين الْعَجْالِين وأَقْل ساهمها،

 (٤) المعقور بسيخ من الدُّروع على عثر الرأس يُثني تحت المشهوة بنظر المعجم اللعة العربية المعاصرة» [١٦٢٩/٣]/مافة: فعر]

 (٥) أحرجه البحاري في كتاب العلم! بات كتابه العلم [رهم، ١٦٢]، ومسلم في كتاب النجح! بات تنجريم مكة وصيده، وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمشد على الدوام [رقم، ١٣٥٥]، من حديث أبي هريرة ، إلله به وَمَنْ كَانَ دَاحَلَ الْمِيقَاتَ لَهُ أَنْ يِلْخُلِّ مَكُهُ مِعَيْرِ إِخْرَامِ لِخَاجِهِ ، لِأَنَّهُ يَكُثُرُّ دُحُولُهُ مَكَّةً ، وَهِي إِيجَابِ الْإِخْرَامِ هِي كُنْ مَزَّةٍ خَرَّ بَيْنَ ، هَمَارَ كَلْقُلِ مَكَّةً حَيْثُ يُبَاحُ لَهُمُ الْحُرُوحُ مِنْهَا ثُمَّ دُخُولُها بِعَيْرِ إِخْرَامٍ ، بِجِلافِ مَا إِدَا قَصْدَ أَدَاءَ النُّسُكِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ أَحْيَانًا قَلا حَرَحَ .

بغيرٍ إحرامٍ ، ولأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ، لَمَّا وقَّتَ هَذِهِ الْمُواقِيتِ ، تَلُّ عَلَى سُمِّ المُجاوَرةِ عنها بغَيرٍ إحرامٍ ؛ لِمَا ذَكَرُما ؛ تَعظيمًا للبيْتِ ، ولِيمَةٌ لشرَّهِ

ثمَّ الأَصِيافُ ثلاثةٌ: أهلُ الآماقِ، وهمُ الدين كانوا (١ ١٥٠٥) حارحَ الْمَوَاقِيتِ، ويُسَمَّىٰ كلُّ واجِدٍ مِنهم آفاقِيَّا، وهمْ كَلْفُوِ بَشْرة وكُوفَ وعيرِهم، ومَواقيتُهم في الْحَجُّ والْعُشَرةِ هي الحَمْسَةُ المَدْكُورَةُ.

والصنُّ الثَّانِي مَن كَانَ داحلَ الْمُوَاقِيتِ حارحُ الخَوَمِ. كَأَهَلِ نُسْتَانِ سِي عامرٍ وغَيرِهم، فمِيقاتُهم للحَجُّ والعُمّرةِ مِن دُوَيْرَةَ أَهْلِهم، أَوْ مِن حَيْثُ تُـــــُثُوا مِنَ العِلَّ.

والصنّفُ النَّالثُ: مَن كان داحلَ الحَرْمِ كَأَعَلَ مَكَةٌ وَعَبِرِهُمَ ، فَسِيقَاتُهُمَ لَلْحَجِّمِ مِن دُوَيْرَةَ أَهْلِهُم ، أو مِن حَبْثُ شاءُوا مِنَ الحَرْمِ ، أمَّ إحرامُهُم لَلْفُمْرةِ: فَمِنَ الْجِلُّ ، كَالنَّنْهِيمَ وَعَبِرِهِ ،

وقد قَالَ أَبُو حَبِيمَةَ في عيرِ أهلِ العدِيكِ إِدَا مَرُوا عَنَى الْمَدِينَةِ فَحَاوَرُوهَ اللَّهِ الْجُنْخُفَةِ ، فلا بأسَ بدلك ، وأختُ إلِيَّ أَنْ يُخْرَمُوا مِن دي الخُنَيْفَةِ ؛ لأنَّهم إدا حضاوا في الْمِيقَاتِ ثبتَ خُرْمَتُه في حقّهِم كذا دَكَرُ القُدُورِيُّ في اشرُحهُ اللهِ

قوله: (ومن كان داخل الْميقات لهُ أن بدخُل مكّة بعيْرِ إخْرَامٍ). وكذا الدينَ هم أهلُ الْمِيقَاتِ يَجُورُ لهم دخولُ مَكَّةَ بغيرِ إحرامٍ

⁽١) ينظر الاشراح محتصر الكراحيء لظلوري [و١٧٤]

فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَىٰ هَدِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَالْمَتُوا لَلْمُجَّ وَٱلْهُمْرَةَ بِلَدِ﴾ [الِنزة ١٩٦٠].

وَإِثْمَامُهُمَا: أَنْ يُخْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُوَيْرٌةِ أَهْلِهِ كَدَا قَالَةً عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ عَلِي

والأصلُ في دلكَ * قالَ النِّبِيِّ عِلَيْهُ رَخْصَ لِلْحَطَّابِينَ دخولَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامِ ١٥٠٥.

والمعنى: لُرومُ الحَرَجِ بالإحرامِ في كلَّ مرَّةٍ، وهذا المعْنَى شامِلُ لَمَنْ كَانَ دَاجِلَ الْمِيقَاتِ، أو كَانَ مِن أَهْلِه، فَإِنَّهُ يَكُثُرُ دُحولُهم لحاجَتِهم، فيلرَّمُهمُ الحَرَجُ إذا لَمْ يَجُرُ دُحولُهم بغيرِ إحرامٍ؛ بِجِلَافِ ما إذا فَصَدَ الحَجَّ والعُمَرة؛ حَيْثُ لا يَجُوزُ لهُ يَجُوزُ لهُ تَحَاوُرَةُ الْمِيقَاتِ بغيرِ إحرامٍ؛ لعدم لزوم الحَرَجِ ؛ لِأنَّ قَصْدَ الحَجِّ أو العُمْرَةِ يقَعُ نادِرًا بحلافِ الآفَقِيُّ؛ حَيْثُ لا يَجُوزُ دحولُه لَعَيرِ إحرامٍ؛ [١٨١٨/١] لِأنَّ دُخولَه لا يَقُعُ نادِرًا بحلافِ الآفَقِيُّ؛ حَيْثُ لا يَجُوزُ دحولُه لَعَيرِ إحرامٍ؛ [١٨١٨/١/١] لِأنَّ دُخولَه لا يَقَعُ كثيرًا، فلا ينزَمُ الحَرَجُ إذا لَمْ يَجُوزُ مُجَاوَرَةُ الْمِيقَاتِ بغيرِ إحرامٍ؛

قُولُه: (فَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَىٰ هَلَيْهِ الْمَوَاقِيتِ جَارَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَيْتُواْ آلَفْخَ رَّ لَمُمْرَةً بِشَهِ﴾ [العرم 191]).

قد قِيلَ في أَخَدِ الأَقاويلِ في إثمامِهِما أنه يُخْرِمُ بهما مِن دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ^(٣)، وتقديمُ الإِخْرَامِ على الْمِيقَاتِ هو الأَمصلُ علنا، بِجِلَافِ تَقديمِ الإِخْرَامِ على أشهرِ الحَمُّ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ.

قَالَ الكَرْخِيُّ في المعتصره: الآيبعي لأحد أنْ يُليِّيَ قبلَ أشهِّرِ الحَجِّ ، فإنْ

 ⁽١) لم نجده بعد النبع، ربعا جاء موفوقاً بن فول بن هياس كما مصى وقد علمه السرحسيّ والكاسائيّ، فانظاهر أن المؤلف آخذه هن أحدهما ينظر ١٥نيسوط النسرحسي [١٦٨/٤]، وقيدائع الصنائع الكاسائي [١٦٦/٣]

⁽٣) وقع عي الأصل الهماء والمثناس الواء والماء والساء وهمة

⁽٣) - في، قالما، لأورز تامكه ا

وَالْأَفْصَلُ النَّقْدِيمُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ إِثْمَامَ الْخَعِّ مُفَسِّرٌ بِهِ وَالْمَشَفَّةُ فِيهِ أَكْثَرُ وَالنَّمْطِيمُ أَوْفَرُ.

وَعَنْ أَبِي حَبِيغَةَ ﴿ إِنَّمَا يَكُونُ أَفْصَلَ إِذَا كَادَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ أَلَّا يَقَعَ فِي مَخْظُورٍ ،

فَعَلَ لَزِمَه وقد أَساءَه^(١)٪.

وقالَ الشَّافِعِيُّ: الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ هُوَ الأَسُسُّ"؛ لِأَنَّ الإِحْرَامُ عَلَهُ مِنَ الأَذَاءِ،

ولنا: مَا تَلَوْنَا ، وَرُونِيَ مِن أُمُّ مِلْمَةً مِنِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَا فَعَلَ المَّلُ أَهَلَ بِحَجَّةً أَوْ صُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَعِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَسِهِ وَمَا تَأَخِّرُ ، ووجَبَتُ لَهُ الْجَنَّةُ اللهِ ، رواه في اللسنية.

ولأنَّ التَّوَابَ بِقَدْرِ المَشَقَّةِ، ولا شَكَّ أَنها أكثرُ في التَّفديمِ على الْمِيقَاتِ، وعن أبي حَنِيفَة: ذلك أفضلُ إذا كَانَ يشلِثُ نفّته أنَّ يقَعَ في المَحظورِ - كدا في دالإيضاح، (١) وعيرِه.

⁽١) - ينظر: الشرح مختصر الكرخي، للقلوري [ق١٧٤]

 ⁽٣) ينظر الانحاوي لكبيرة للساوردي [٢٠/٤]، والنبية في القعه الشاهي فشيراوي [ص/ ٧١]
 وقالمريز شرح الوجيزة للرامعي [٣٢٨/٣]

⁽٣) أحرجه أبو داود في كتاب الساسك؛ باب في العواقيب [رقم ١٧٤١]، ومن طريعه البيهةي في الحرجة أبو داود في كتاب الساسك؛ باب في العواقيب [رقم ١٩٤٢]، ومن طريعة البيهةي في السندة [رقم ١٩٣٣]، والدارفطني في السندة [٢٨٤١٢]، من طريق ابن أبي فُدلك؛ عمر عبد الله بي عبد الرَّحْس ثن يُحسِّس، عمل يَدُين بِي أَبِي شُقْرَانَ الأَحْتَبِيُّ، عن حدَّنه حُكيْمه، عن أمَّ سمه به

قال ابن القيم (هجديث لا يُثِب، وقد اصطرب فيه إسبانًا ومنا اصطرباً شبيدًا) إيطر (ورقة المعادة لابن القيم [٣/٠٠/٢]

⁽٤) ينظر ((الإيضاح) للكرماني [270]

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِقَاتِ؛ فَوَقَتُهُ الْحَلُّ، مَعْنَاهُ: الْحِلُّ الَّذِي بَيْنَ الْمَوَاقِيتِ

وقَالُ صاحبُ االكشاف؛ [عمده] مي تعسيرِ الآيةِ * [أي](١) ائتوا بهما تامَّيْنِ كامِلَيْنِ بَمَاسِكِهما وشَراتِطِهِما؛ لِوَجْهِ اللهِ مِن عيرِ تَوَانِ، ولا تُقْصانِ يقَعُ مِنكم فيهما؛(٣).

وَقِيلَ إِنمَامُهُمَا^{نَ} أَنْ تُخْرِمُ بهما مِن دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ، رُّوِيَ دلك عن علِيِّ⁽¹⁾، وابنِ عَنْسِ، وابنِ تسعودِ⁽¹⁾.

وَقِيلَ أَنْ يُفْرِدَ لَكُلُّ وَاحْدٍ مِنْهِمَا سَفَرًا ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ: حَجَّةٌ كُوفَيَّةٌ وعُمْرَةٌ كُوفَيَّةٌ أَفْصِلُ.

وَقِيلَ: أَدْ تَكُونَ النَّهَمَّةُ [٠٠٨١٨١٦] خَلالًا .

وَقِيلَ: أَن تُخْلِصُوهُمَا لَلْعِنْانَةِ، وَلَا تَشُويُوهُمَا (١) بَشَيَّ عِنَ التَّجَارَةِ وَالْأَغْرَاصِ النَّشِويَّةِ.

قُولُه. (وَمَنْ كَانَ دَاحَلِ الْمَبْقَاتِ، فَوَقْتُهُ الْحَلَّ)، أي: مُوضِعٌ إحرامِه الْجِلُّ الذي بينَ الْجِيفَاتِ ويبنَ حَرَمٍ مَكَّةً، وكذا مُوضِعٌ إحرامٍ مَن كَانَ مِن أهلِ الْمِيفَاتِ هو الْجِلُّ المَدْكُورُ؛ لأنَّه بَحُوزُ له الإِخْرَامُّ مِن دُوْيُرَةَ أَهْلِه على ما فَشَرَ عَلِيٍّ وَغَيْرُه

⁽١) ما بين المعلوفتين ريادة من فف، وقوي، وقب، وقمه

⁽٣). يطر: (الكشاف) لترممشري [٢٣٨/١]

⁽٣) . وقع في الأصل: الإسامة، والمثيب من: الرة، والمنه، وقاسة، وقامة

 ⁽٤) أحرجه الطبري في فتصيره [٨٣]، وابن أبي شبيه [رقم/ ١٣٦٨٩]، والطحاوي في فشرح
معاني الأشرة [٣٠٦]، والبيهائي في فانسس الكبرى، [٣٤٦]، عن هائي إلى يه
قال ابن الملقى فقدا أثر صحيح، ينظر فالبدر المبيرة لابن بملقى [٣٠٣].

أخرجه ابن خرم في اللبنجية (٧٥/٧) ، من طريق هشيم عن يعص أصبحايه عن (يراهيم عن ابن مسجود عليه به

 ⁽٦) وقع في الأصل التشريهما>، والبشب من الراء والفاد، والساء والما

وَيَئِنَ الْحَرَمِ؛ لِأَمَّةً يَجُوزُ إِحْرَامُهُ مَنْ دُونِرةِ أَهْلِهِ وَمَا وَرَاءَ الْهِيقَاتِ إِلَىٰ الْحَرَمِ مَكَانٌ وَاحِدٌ،

وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَوَقَّتُهُ هِي الْحَجِّ الْحَرِمُ، وهي الْعُمْرة الْحَلُّ، لِأَنَّ السِّيَّ ﴿ أَمَرَ أَصْحَابَهُ ﴿ إِلَنْ يُحْرِمُوا بِالْحَجِّ مِنْ جَوْفِ مَكَّةً ، وَأَمْرَ أَحَا عَائِشَةً ﴿ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

تفسيرَ قولِه تعالى: ﴿ وَأَيْتُوا لَكُنِّخَ وَٱلْفَنَّرَةَ يَدِهِ ١٩١٠]

فلمَّا جازَ مِن دُوَيْرَةِ أَهلِه ؛ جاز مِن جَمِعِ الْجِلَّ الدي بين الْجِيفَاتِ وبينَ حَرَمٍ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الْمِيقَاتِ شيءٌ واحدٌ ؛ فجارَ له أَنْ يُؤخِّرَ للحَرْمِ ، وهما كما فَلْنَا في الآفَاقِيُّ: لَمَّا جَارَ له أَنْ يُحْرِمَ مِن دُوَيْرَةِ أَهلِه ؛ جَارَ له أَنْ يُحْرِمَ مِن حَيْثُ ثُوهَ إلى الْمِيقَاتِ ،

قولُه: (مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِهِ)، إنَّما ذكرَ بالتَّصغيرِ؛ لِأَذَّ كلَّ دارٍ وينيتٍ بمُعابلةِ بيْتِ الله تعالى: صعيرٌ.

قولُه: (وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَوَتَّتُهُ فِي الْخَجِّ الْحَرَّمُ، وَفِي الْفَشْرَةِ الْجَلِّ)، أي: موضعٌ إخْرامِه الحَرَّمُ فيما إدا قصَدَ الحَجِّ، وموضعٌ إحرابِه الجلَّ فيما إدا قصَدَ العُشْرَةَ.

وأمَّا النَّانِي علِمَا رَوَىٰ صاحبُ «السن» ثُنْتُ الى خَلْفَة بِلْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِ أَبِي مَكْرِ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ يَثَاثِرُ قَالَ لِغَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّدِفُ أَحْمَلُكُ بَنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ يَثَاثِرُ قَالَ لِغَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّدِفُ أَحْمَلُكُ مَالِمَةً فَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُا مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُا فَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

⁽١) - مقبئ تحريجه

 ⁽١) أحرجه أبو داود في كتاب المناسك باب المهنة بالعمرة تحيض فيدركها الحج فتفعن عمرتها=

أَنْ يُغْمِرَهَا مِنْ النَّنْهِيمِ وَهِي فِي الْحِلِّ، وَلِأَنَّ أَدَاءَ الْحَجِّ فِي هَرَفَةَ وَهِيَ فِي الْحِلُّ فَيَكُونُ الْإِخْرَامُ مِنَ الْحَرَمِ ؛ لِيَتَحَقَّقَ نَوْعُ سَفَرٍ وَأَدَاءُ الْمُمْرَةِ فِي الْحَرَمِ فَيَكُونُ

والتَّنْعِيمُ: اسمُ موصِعِ حارِجَ الحَرَمِ؛ وَلِأَنَّ الحَجَّ عِبَادَةُ سَفَرٍ، فالمُحْرِمُ للمَجَّ مِن مَكَّةَ بَكُونُ وقوفُه في عَرَفاتٍ، وهي حارِجُ الحَرَمِ، وَالْمُحْرِمُ للعُمَرةِ مِنَ التَّنْعِيمِ يقعُ إحرامُه مِنَ الجِلِّ، فبَجِمِعُ الجِلُّ والحَرَمُ في الحَجِّ والعُمَرةِ؛ فَيَكُونُ مؤعَ سَفرٍ.

قولُه. (وَلِأَنَّ أَدَاء الْخَعِّ فِي خَرَفَةَ وَهِيَ فِي الْجِلِّ)، وفيهِ تَظَرُّ؛ لِأَنَّ اسمَ المَوقِفِ عَرَفَاتٌ، شُمِّيَ بِجَمْعِ كَأَدْرِعاتٍ^(١)، كذا في «ا**لكشاف»**(^{٢)}

ويومُ عَرَفَةً: اسمُ اليَوْمِ الناسعِ مِن ذِي الْجِجَّةِ ، والذي مِن الحِلَّ فهوَ المَوقِفُ لا اليَوْمُ^(٣).

وَقَوْلُ النَّاسِ: «الرَّلْنَا بِعَرَفَةَ»، لَيْسَ بِعَرَبِيَّ مَخْصِ (1). كذا نَقَلَ صاحبُ «الإقليد» من الْفَرَّاءِ،

وقَالَ ابنُ الخَاجِبِ(١) في اشرَح النُّفَصُّلِهِ: إنَّ عَرَفَةً وَعَرَفَاتٍ جَمِيعًا عَلَمانِ

قال العيني. (طريق صحيح). ينظر (محب الأفكار شرح المعاني والآثار) للعيني. [١٥٥/١٠]

وتهل بالنجع هل تقضي هنرنها؟ [رقم/ ١٩٩٥]، وأحمد في ٥المسندة [١٩٨/١]، والطحاوي
 في قشرح معاني الأثارة [٢٤٠١]، والبهلتي في ١السن الكبرى، [رقم/ ١٩٨٠]، هن خَلْصةً
 بلت عبد الرحم بن أبي ينكر، هن أبيها بها، به

 ⁽١) اسم بلد بالشام كدا جاد في حاشية، ١٩٥٥ و ١٩٥٥.

⁽٣) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٢/٣٥].

⁽٣) ورفه بغيني يتفل صاحب المعرب) اينظر البناية شرح الهداية (١٦٦/٤)

 ⁽t) ينظر السان العرب الابن سطور [٢٤٣/٩] ماهد عرف]

 ⁽٥) ابن الحاجب هو عتمان بن عُمر، أبو عثرو حمال الدين ابن انحاجب الْمُقْرِئ النَّحْوِي الْمادكِي
 الْأَصُولِي الْعَقِيه حاجب النمانيف النَّمُحه، بن مصنعاته، فالكادية في البحوة، وقالشاهية في
 الصرفة، (بوض منه ١٤٦هـ) ينظر قسير أعلام البلاءة للدهبي [٢٦٥ ،٢٦٤، ٢٦]، عنظر قسير أعلام البلاءة للدهبي [٢٦٥ ،٢٦٤، ٢٦٥]، عنظر قسير أعلام البلاءة للدهبي

الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ لهذا إلَّا أَنَّ اللَّهْ عِمْ أَفْصَلُّ ؛ لِوُرُودِ الْأَثْرِ مِهِ.

لهذا المَكانِ المُحْصُوصِ(١) ، واللهُ أَعْلَمُ بصِحْبِه

قُولُهُ: (لِهَٰذَا) ، أي: لِيتحَقَّقُ بَوْعُ سَفَرٍ.

قولُه: (إلَّا أَنَّ التَّنْجِيمَ أَفْصَلُ)، استِشَاءٌ مِن قولِه: (وَفِي الْمُفَرَّةِ الْحِلُّ). يغيي: أن إحرامَ المكِّيُّ في العُمْرَةِ الحِلُّ، يَجُورُ له أنْ يُخرِمَ مِن خَيْثُ شاءَ مِنَ الْجِلُّ، إلَّا أنَّ إحرامَه مِنَ التَّنْجِيمِ أَفصلُ لِورُّودِ الْحَبَرِ، وهو الْمُرَادُ بالآثرِ المَدْكُورِ

وقد قَالَ أصحابُها: إذا حجَّ هي البَحرِ، أو قصَّدَ مَكَّةَ على طريقِ عيرِ مَسْئُوكِ؛ لَرِمَه أَنْ يُهِلَّ إذا حادَىٰ مِيقاتًا مِنَ الْمَوَافِيتِ الحَسَةِ؛ لِأَنَّهُ هي حُكْمِ ما يُحدِيهِ هي القُرْبِ إلىٰ مَكَّةً.

واللهُ أعلمُ.

[·] وقيمية الرماته للسيرطي [٢/١٣٤- ١٣٥]

 ⁽١) ينظر الالإبصاح شرح المعصلة لابر الحاجب (ص٣٨)، طبعة دار الكتب العلمية

بَنابُ الْإِحْرَامِ

🚯 مايداليوان 🤁

بَابُ الْإِخْرَامِ (١)

لَمَّا ذَكَرَ الْمُوَاقِيتَ، شرَعَ في بيانِ الإِحْرَام كيفَ يفُعلُ عندَ الْمَوَاقِيتِ،

وَالْإِخْرَامُ عَصَدْرُ قَولِهِم ﴿ أَخْرَمَ الرَجُلُ إِذَا ذَخَلَ هِي حُرْمَةٍ لَا تُهْتَكُ ﴾ ، وهذا لِأَنَّ بَالْإِخْرَامِ [٣ ١٨٦: م] يَخْرُمُ عَنِهِ الرَّفَتُ ، وَالْقُسُوقُ ، وَالْجِدَالُ ، وقَتْلُ الصَّيْدِ ، وَالْجِمَاعُ ، وعَيرُ ذلكَ .

وصورةُ الإِحْرَامِ بِالْحَحْ أَنْ يُلتُنِيَ بلِسانِهِ ، وينْوِيَ بقَلْبِهِ الْحَجَّ ، والأَفضلُ أَنْ يَذَكُرُ النَّهُ بِاللَّسَانِ مِع القَلْبِ.

ثم الشَّحْرِمُونَ أَنواعٌ أَرْبِعةٌ ۖ مُقْرِدٌ بِالْخَعِّ، ومُقْرِدٌ بالغُمْرةِ، وَقَارِنٌ، وَمُتَمَنَّعٌ، وبيانُ الكُلُّ يأتي في الكِتابِ إِنْ شاء اللهُ تعالى.

ثمَّ الإِخْرَامُ شَرْطُ الأَدَاءِ علنا(١) ؛ حتى لا يَصِحَّ الحَحُّ بدُويِه، كَتَكبِيرةِ الاقتِتاح في بابِ الصَّلَاء.

وعبدَ الشَّافعيُّ. رُكُنٌّ "، ولهدا جارَ تَقديمُ الإِحْرَامِ علىٰ أَشْهُرِ الخَجِّ عبدَما و

 ⁽١) وقع بالأصل العيس في الإحراجة الرابطية من العينان وقرة، وقات ، وقعة الرهو الموافق لبنا في قالهداية فالمتراهياني [١٣٤/١]

⁽٣) وسهم من حدله فرص قال في المنتمي الأبحراء وفرصه الأحرام، قال في الدر المحدولة وهو شرط ابتداه، وله حكم الركن انتهاء حتى لم ينجر لدائب الحج اسدامه ليفهني به من قابل ينظر الحاسبة في الصوى [٢٠٦٦] ، والمنتمى الأبحرة [٢٠٦٤] ، الدر المحداة [٣ ٩٧] ، الحاشبة ابن عابلين الوجود [٤٩٧] ، الدر الحسان في أحكام الحج و العمرة المكردي [ص ٢] ، الدر الحسان في أحكام الحج و العمرة المكردي [ص ٢] .

 ⁽٣) بنظر «العدوي الكبير» بدماوردي [٢٩/٤] و النجم الوهاج في شرح المنهاج ٩ ليدّميري [٢٩/٤]

وَإِذَا أَرَادَ الْإِخْرَامُ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّا، وَالْعَشْلُ افْضَلُ الْمَارُويِ آنَه ﴿
اغْتَسَلَ لِإِخْرَامِهِ إِلَّا أَنَّهُ لِلنَّنْظِيفِ حَثَىٰ تُؤْمِرِ بِهِ الْحَاتُصُ، وَإِذْ لَمْ يَقَعْ مَرْضُهِا
عَنْهَا فَيَقُومُ الْوُصُوءُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي الْجُمْعَةِ لَكِنَّ لَعُشْنِ الْعَسْلُ الْأَرْمُعِي الْجُمْعَةِ لَكِنَّ لَعُشْنِ الْعَسْلُ الْأَرْمُعِي الْجُمْعَةِ لَكِنَّ لَعُشْنِ الْعَسْلُ اللَّامُ مَعْنَى النَّقَاعَةِ فِيهِ أَنْهُم ، وَالِأَنَّةُ عَلَى الْجُمَارَةُ

tion to a series

كَتَقديم الطُّهَارَةِ على وَفْتِ الصَّلَاةِ.

قُولُه: (وَإِذَا أَرَادَ الْإِخْرَامَ الْفَصَلَ أَوْ تَوْصَاً. والْعُسَلِّ الْعَبَلِّ. لَمَا رُوي انَ السَّيُّ الْهُنَسَلَ لِإِخْرَامِهِ)(١٠)،

وحدَّتَ مالكُ بنُ أنسٍ هي كتاب اللموطأة (١٨٠٠ عنَّ بالحِ اللَّ عَبْدُ اللهِ بُنَ عُمَرَ كَانَ يَعْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِدُّحُولِهِ مَكُنَّ، وَيُؤْفُوهِ عَشِيَّةً عَرَفَةَ اللهِ ...

وحدَّثَ أيضًا هيهِ: عَنْ عَنْدِ الرَّحْسَ بْنِ انْقَاسِم، عَنْ أَبِه، عَنْ أَسْمَة بِسْتِ عُمَيْسِ: أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بْكُرِ بِالْتُبْدَاءِ، فَذَكْرَ دَنِْكَ أَنُو نَكْرٍ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ، المُرْهَا فَلْتَمْشِلْ، ثُمَّ لِتُهلَّهِ (***)

⁽١) في سمع عايه لبيان اأن النبي 🕾 ا

قال الترمدي المد حدث حسل عرب" الوقال ابن حجر الحشة الرَّمديُّ وصفَّةُ اللَّفيديُّ» ينظر الدائلجيس الجبيرة لابن حجر [١٥٤٨]

⁽٣) - أخرجه مانك في قامموطأة [رفع ٢٠٣]، عن دفع ١١٤٥ به

 ⁽¹⁾ أحرجه مالك في الأموطاء [رائم (١٠٠])، ومن أخرجه السائي في كتاب ماسك بعج العين اللاملال إرائم (٢٦٦٣)، عن عبد الرّحمن بي تقاسم :=

قَالَ، وَلَبِسَ نُوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِرَارًا وَرِدَاءً ؛

🗗 غاية البيال 🍅

وذَكَر هي السن أبي داوده: مُسْنَدًا إلىٰ عَائِشَةَ قَالَتْ: النَّفِسَتْ أَسْمَاهُ بِنْتُ عُمَيْسِ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَا بَكْرٍ أَنْ تَعْتَسِلَ وَتُهِلَّ اللهِ

وفيهِ أيصًا: مُنْسَدًا إلى مُجَاهِدٍ، وَعَطَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ السَّيِّ ﴿ قَالَ: «النُّفَسَاءُ (٣ ٣٨٠٠) والْحَائِصُ إِذَا أَنْيَا هَلَىٰ الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ، وَتُحْرِمَانِ، وَتَقْصِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا هَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، (١).

وهذا العُشُرِ - أَهْبِي، عَشْلَ الإِخْرَامِ - لَيْسَ بُواجِبٍ ؛ وَلَكُنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنْطِيفِ ، كما في الجُّمُّعَةِ ، يَذَلَّالَةِ اعْسِالِ الخَائِصِ وَ لَنُّقْسَاءِ ، ثم كُلُّ غُسْلِ يَكُونُ لَمَعْتَىٰ النَّظَافَةِ ، فَالرُّصُوءُ يَقُومُ مَفَاقَه ، كما في الجُّمُّعَةِ وَالْعِيدَيْنِ . كذا ذَكرَه القُدُورِيُّ في قشرْحه عَالَاً.

قولُه: (وَلَبِسَ ثُوْبَئِي جَدِيدَيْنِ أَوْ عَسِيلَيْنِ إِزَارًا وَرِدَاءً).

عن أبيع، عن أشده بثب غُميني،
 قال ابن العلقي المُو مُرْسِل كما صرح به الْبَيْهَينَ، إلى الْقاسِم هَذَا هُوَ ابْن مُخَمَّد بن أبي بكر الصديق ولمُ بنق أسماء، كما بنه عليه النّزوي، ينظر ١٥بيدر المبيرة لابن العلقي [١٣١/٦]

(١) أحرجه مسلم في كتاب النجح باب إحرام النفياء واستجباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض [رقم ١٢٠٩]، وأبر داود في كتاب النباسك باب النجائض تهل بالنجج [رقم/ ١٧٤٣]، ومن طريقه النبهقي في اللبس الكبرى! [رقم/ ٨٧٢٣]، وبن ماجه في كتاب المناسك/ باب البقساء والنجائض بهل بالنجح [رقم ٢٩١١]، من حديث هائشة به

(٢) أحرجه أبو داود في كتاب الصاحت باب الحائض تهل بالحج [رقم ١٧٤٤]، والترمذي في أبواب بحث عن رشول الله على باب ما جاء ما تعصي الحائض من الساسك [رقم/ ٩٤٥]، وأحمد في «المسند» [٣٦٣/١]، من طريق مؤوال بن شُجاع بحرري، حن خُصيْف، عن عكومه، ومُجاهد، وعطاء، عن أبن فيس على به

قال الترمدي ((هذا حَدَيثُ حَسلُ هَريثُ مَنْ قَدَا الوَجَرَة) (وقال الريلعي) ((وحُصيَفُ لِنُ عَبْد الرُّحْمِيُ الْحَرَّانِيُّ كُنِيَّةُ أَبُو حَوْنِ، صَعْمَةُ عَيْرٌ وَ حَدِّا _يَظر ((معنت الراباء) للريلعي [٣ ١٢٣]]

(٣). ينظر" اشرح محصر الكرغي، للقدوري [١٩٨٥]

لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الْمَتَوْرَ وَارْتَدَىٰ عِنْدَ إِخْرَامِهِ، وَلِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مَنْ نُسَيِ الْمَجِيطِ وَلَا بُدُّ مِنْ سَتْرِ الْعَوْرَةِ وَدَفْعِ الْحَرُّ وَالْبَرْدِ، ودلك فِيما عَبْنَاهُ ۖ وَالْجَلَيد أَمْصَلُّ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرِبُ إِلَىٰ الطَّهَارَةِ .

۾ هيڌائيون ۾

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّارِيُّ في شَرْجِه لـ«مختصر الشيح أبي جعفر الطَّحاوي» «إسا ذَكَر جَدِيدَيْنِ أَو غَسِيلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ بَعْصِ السَّلْفِ كَرَاهَةُ لَسُ الحديدِ عَمَّدَ الإِخْرَام، فَأَعْلَمَ أَنَّه لا فرُقَ بِيتَهِما» (١٠).

وإِنَّمَا يُلْتِسُ إِزَارًا ورِدَاءً ؛ لِأَنَّهُ عِلَىٰ اللّهِ عَدَ الإِحْرَامِ ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَمُنتُوعًا مِن لُتِسِ الْمَخِيطِ ؛ لَمْ يكُنْ لَه نُدُّ مِن لُبُسِ مَا يَشْتُرُ عَوْرَتَه ، وَيَلْفَعُ عنه الْحَرَّ وَالْتِرْدَ ، وَدَلْكَ يَخْصُلُ بهما ، ولا يَزُرُّهُ " ، ولا يَغْمِشُهُ ، ولا يُخْلُه " ، ويْكُرَهُ له ذَلْكَ ، فإنْ فَعَلَ فلا شيءَ عليهِ . كذا ذَكَر الكَرْجِيُّ في المختصرة" .

قولُه ' (اثْنَوْرَ) ، وهو بالهَمرةِ ، وَيَجُورُ قَلْبُها يَاءً ؛ ولكنَّ لا يَجُورُ أَنْ يُقَالَ: اتَّوْرَ بالإذعامِ ، كما يَجُورُ اتَّعَدَ ، والعرْقُ عُلِمْ في يابِ الإعلالِ في عِلْمِ التَّصُوبِعِبِ '''. ومَعناه: لَبْسُ الإِزَارِ .

قُولُه: (وَدَلِكَ فِيمَا عَبَّنَاهُ)، دلكَ إشارةً إلى سَثْرِ العَوْرةِ، ودَفِعِ الْخَرَّ والبَرَّةِ وأشارَ بِقُولِهِ، (مَا عَيْنًاهُ) ۚ الإزارَ والرَّدَاةِ.

⁽١) ينظر الشرح محتصر الطحاوي؛ للجِماص [١٠/١٥]

⁽٧) أَيْ لَا يَشُدُّ الرَّرَارِدُ بِعَلَى وَطَلَّبُهُ الطُّنَّيَّةِ الأَسِ حَمِّرَ السَّعِي [ص ٣٦] -

 ⁽v) وَهُو أَنْ يُشْرِي عِلَا لَا يُشْرُدُ بِعَلْمُ الطَّيَّةِ الطَّبَّةِ الْآبِي عَلَى السعي [ص/٧٦].

⁽¹⁾ ينظر الشرح محصر الكراحي؛ لتعدري [١٩٨٥]

 ⁽a) قال أبن معصوم وأن أثرر بإبدال بوواء وإدعامها في أنّه مصدة الشمهر ومشوا على أنه عالميّ و لأن أبوء إذا كالله بدلًا من هذروه لا تُبدلُ بادَ كانْعد وأنسره لأنها بيسب بالارتق وأحارة لبعداديّون فقالو أثرر ، وثنة عدمُم أنحده ينظر «الغرر الأون» لابن معصوم [٧ ٧٥]

قَالَ: وَمْسُ طِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ

وَعَنْ [١٧٠٠] مُحَمَّدٍ عِنْ أَنَّهُ يُكُوّهُ إِذَا تُطَيَّتَ بِمَا تَبَقَّىٰ عَيْبُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّامِعِيِّ عِنْتُهِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِالطَّبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ .

وَوَجْهُ الْمَشْهُورِ خَدِيثُ عَائِشَةَ مِنْ فَالَثْ، كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ.

- the

قولُه: (وَمَشَّ طِينًا إِنَّ كَانَ لَهُ)

قَالَ في اشرَح (٢٠٠٠-١) الطَّخاوِيَّ: ﴿ وَيَمَسُّ طِيبًا إِنَّ شَاءً، ويَدَّهِنَّ بِأَيِّ دُهْمِ شَاءً، وينطَيَّب بأيُّ طِببِ شاءً، سَوَاءٌ يَبْغَىٰ عَيْنُهُ بِعِدَ الإِحْرَامِ أَوْ لا ﴾ .

وقَالَ في الإيضاح؟ • هو قولُ أصحابِنا في النَشْهُورِ مِنَ الرَّوَايَةِ • وَرُّوِيَ عَنُ مُخَمَّدٍ: أنه كَرِهَ دلكَ؟

وقَالَ القُدُورِيُّ هِي قشرْحهه: قريَنطيَّتُ ويَدَّهِنُّ بِمَا شَاءَ هِي قولِ أَبِي حَبِيفَةً وأبِي يُوشُفَ، وهو قولُ مُختَّدِ هِي الأصولِهِ.

وَرَوْيَ المُعلَّىٰ صَ مُحمَّدِ أَنَّهَ قَالَ: كَنتُ لا أَزَىٰ بِهِ بِأَسَّا، حَتَىٰ رَأَيْتُ قَومًا أَخْصُرُوا طِيبًا كَتِبرًا، ورَأَيْتُ أَثْرًا شَنِعًا؛ فكرِفُه، وهو قولُ مالكِ^(١)، وقولُ زُفْرَ مثُلُ قولِ مُحَمَّدٍ كَذَا فِي قَشْرُحِ الطَّحَاوِيُّ، ^(١)

وجُّهُ قولِ مُحمَّدٍا مَا زَوَىٰ الشَّيْحُ أَنُّو خَعَفْرِ الطَّخَاوِيُّ فِي الشُّرْحِ الأَمَّارِا!

 ⁽١) ينظر الالبيان و سحميل (الابن رشد العرطي (١١٧ - ١٧) ، و (الموصيح في شرح المحصر الفرخي الابن الحاجب) تحليل بن إسحاق (١٠/٣).

 ⁽٢) ينظر اللأصارة [٣٤٣]، (البسوط اللسوسي، [٣٤])، اشرح مجتصر الكرحي اللعدوري
 [٤١٩٦]، اشرح مجتمر عفجاري اللاسيحاني [٤٣٩]، المجتلف الروايدة [٣٤٨]،
 المجيد البرهاني، [٣٩٧/٣]

وَالْمَمْتُوعُ عَنْهُ النَّطَيْبُ بَعْدَ الْإِخْرَامِ، وَالْتَاقِي كَالتَّامِ لَهُ لِاتَّصَالُه مِه، بِحِلَافِ النَّوْبِ لِأَنَّهُ مُتَايِنٌ عَنْهُ.

مُسْتَدًا إلى صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَىٰ بْنِ أُمَيَّة عَنْ أَبِهِ، أَنَّ رَخُلًا أَتَىٰ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَغْزَانَة وَعَنَيْهِ جُبَّةٌ، وَهُوَ مُضَمَّرٌ لِخَيْنَةً وَرَأْنَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ أَخْرَفَتْ وَأَنَا

كَمَا تَرَىٰ ، فَقَالَ * النَّزعُ عَنْكَ الْجُنَّةَ ، وَاغْسِلْ هَنْكَ الصُّفرة ا * *

وَرَوَى مَالِكُ فِي قَالَمُوطَأَهُ. عَلْ نَافِعِ عَلْ أَشْلَمُ " أَنَّ غُمَرْ بَنَ لُحَمَّابِ وَخَذَ ربِحَ طِيبٍ فَقَالَ، مِمَّنَ ربِحُ هَذَا الطَّبِ! فَقَالَ مُعَاوِيَةً. مِنِّي بَا أَمِيرِ الْمُؤْمِينِ فَقَالَ مِنْكَ لَعَمْرِي؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةً. إِنَّ أُمَّ حَبِيةً طَيُنتِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِينِ فَقَالَ عُمَرً فَعَرَّمْتُ عَلَيْكَ فَلَتَرْجِعَنَ فَلْتَعْمِلَةً أَنَّهُ . إِنَّ أُمَّ حَبِيةً طَيْنَتِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِينِ فَقَالَ عُمَرً فَعَرَّمْتُ عَلَيْكَ فَلَتَرْجِعَنَ فَلْتَعْمِلَةً أَنَّهُ اللهِ أَنْ

وَلِأَنَّهُ بعدَ الْإِخْرَامِ مُنْتَعِعٌ بعَيْنِ الطِّيبِ، ويُنْتَعُ عَه ؛ لِأَنَّ لَلِغَاءِ حُكُمُ الايتِداء، كعا هي لبس الثوبِ .

ولمنا: مَا رَوَىٰ مَالكُ فِي قَالْمُوطَأَهُ، وَالبَّحَارِيُّ فِي قَالْصَحِيعِ ﴿ الْمُمَارَةُ وَالبُحَارِيُّ فِي قَالْصَحِيعِ ﴿ الْمُمَارِدُ وَأَمُو وَالبُحَارِيُّ فِي قَالْتُ مُشَادًا إِلَيْ عَارِشَةً قَالَتُ * فَكُنْتُ أَخَيْتُ رَسُولُ اللّهِ وَأَمْ وَأَبْدُ وَمُولًا اللّهِ عَارِشَةً فَالْتُ وَكُنْتُ أَخَيْتُ وَسُولًا اللّهِ عَلَى أَنْ يَطُوفَ بِالنّبُولُ * * وَلِإِخْلَالِهِ قَتَلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنّبُولُ* * وَلِإِخْلَالِهِ قَتَلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنّبُولُ***

⁽١) أحرجه البحاري في أبو ب العبره ناب يعمل في تعمره دعمل في الحج [رقم 1997]، ومسلم في كتاب البحج إباد، ما يباح للبحرم بحج أو ضرة، ود لا بناح ، وبياد بحريم نظيف خليه [رهم 1984]، وأبو داود في كتاب السامث باب الرحل بحرم في ثبات أرهم 1989]، والسنائي في كتاب عمل للجمع في نبح أرهم 1989]، والسنائي في كتاب عمانيل لا ثارة كتاب عمانيل لا ثارة المنافقة أبو المنافقة في المرح معانيل لا ثارة المنافقة في المرح معانيل لا ثارة أبه بهاده

 ⁽۱) أسلم مونى عبر بن النصاب في كد حاء في خائية (۱) راوا ولايا)

 ⁽٣) أحرجه مالت في فالموطنة [رفع ٢٢١]، ومن طريقة البيهفي في اللمس الكبرىة [رفع الرفع المحافية]
 (٣) ١٠٥٤]، عَنْ تَافِيعٍ عَنْ أَسُلْمٍ بِهِ

⁽²⁾ أخرجه مانك في أالسوطأة أرقم ٢١٩]. ومن طريقة النجاري في كتاب الجيج باب الطبب

قَالَ: وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَىٰ جَابِرٌ ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﴿ عَلَمُ صَلَّىٰ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ. الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ.

🚱 خايه لبيال 🦫

وهي «السنن» أيضًا: مُشَدًا إلى عَائِشَةً قَالَتْ: «كَأَنِّي أَلْطُرُ إِلَىٰ وَبِيصِ [٢٢٢١/١] الطَّبِ فِي مَمْرِقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ (١٠).

وَلِأَنَّ الْمُشْوعَ هُو النَّطَيُّتُ ابنِداءً، ومَا يَقِيَ فِي بَدَيْهُ بِعَدَ الْإِخْرَامِ صَارَّ كَالتَّابِعِ له؛ لاتُصَالِه بِالْبُنَذِ، ولا خُكْمَ للتَّعِ، فَيَكُونُ بِمَثْرِلَةِ الْعَدَمِ، بِخِلَافِ مَا إِدَا لَبِسَ ثؤيًا قبلَ الإِخْرَامِ، ويَقِيَ على دلكَ بعدَ الإِخْرَامِ؛ حَيْثُ بُمْنَعُ عنه؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلُ تَعَا ؛ لكُونِ التَّوْبِ مُبَابِاً عَيِ البَدَنِ.

والجوابُ عن حديثِ يعْلَىٰ؛ قُلْنَا: إنَّما كَانَ ذلكَ الطِّيثُ خَلُوقًا^(١)، وهوَ مكْرُوهُ للرجُّلِ لا للإخرامِ.

وأمَّا حديثُ معاويةَ ؛ فَنَقُولُ: إنما أمْرَه عُمَرُ بالعُسْلِ؛ قطعًا لوَهُمِ الجاهلِ أنَّه فعَلَه بعدَ الإخرَامِ.

قُولُه: (ويُصَلِّي رَكُمنينِ) ، لِمَا رُوَىٰ جَابِرٌ ۗ قَأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّىٰ بِدِي الْحُلَيْمَةِ

حند الإحرام وما يلبس إدا أراد أن يحرم ويبرش ويدهن [رقم/ ١٤٦٥]، وكذا صلم في كتاب
الحج/ باب الطيب للمحرم عند الإحرام [رقم/ ١١٨٩]، وكذا أبر داود في كتاب المناسك/ باب
انطيب عند الإحرام [رقم، ١٧٤٥]، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن هائشة به،

(1) أخرجه ليحاري في كتاب اللياس, باب العرق [رفم ٥٥٧٤]، ومسلم في كتاب النجح/ باب
الغيب لنمحرم هند الإحرام [رفم/ ١١٩٠]، وأبو داود في كتاب المباسك/ باب الطيب عبد
الإحرام [رقم/ ١٧٤٦]، من حديث هاتشة به

(۲) الخَلُوق، بِعَثْمِ الْحَاءِ المعجمة، نوّع من الطّيب كذا جاء في حاشيه (عم)، و (و)
 وقيل الحَمُوق عُر الرَّغْمَرابُ ينظر (النَّطُمُ السُّتَعْدَثُ في نَصْبِر عربِ الْفَاظِ المهدَّبِ الآبن بطال الركبي [۲۲۰/۱]

رَكْعَتَيْنِ عِنْد إِخْرَامِهِهِ (١٠).

وَرُوَى البُخارِيُّ فِي الصحيح؛ بإنساده إلى سَ عَبَّلَىِ قَالَ صَعَفَّ عُمَرُ `` يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِوَادِي الغَفِيقِ يَقُولُ ﴿ النّامِي النَّبَلَةُ آتِ مِنْ رَبْيٍ ، فَقَالَ: صَلَّ فِي هَذَا الوَادِي المُبَارَكِ ، وَقُلْ ، فُمْرةً وَحَجَّةً ا ``

(١) قال العيبي النسبة هذا الحديث إلى جابر لم تصحه والذي في حديث حبر سير تقيير عدد، على ما رواه جابر في حديث طويل (وهو عند مسلم وجماعة) أنه صلى في مسجد دي المشبعة ، وثَمَّ يدكر عددٌ سعم روى أبو داود (في كتاب العناسك باب في وقب الإحرام [رهم، ١٧٧٠]) ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الحرج رسول الله الله حديثًا علنا صلى في بدي المشترعة ركفتيني أو خال في مخلبه المحديث العديث العناس العديث العالم المديث العديث الع

 (٢) وقع في الأصل ١٤ إن عُفر ١٥ والمثيب من قواه وأفعاه والتها، والجاه وهو الموافق إلعا وقع في: الصحيح البحاري؟

(٣) أحرجه البحاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسه باب ما ذكر التي الله وحمل على الصاف أهل الجلّم، وما احتمع عليه بحرمان مكه والعديمة [رقم (٩٩١] - وأبو داود في كتاب الساست باب في الإقرال [رقم/ ١٨٠٠]، والل ماحه في كتاب الساست باب بمتع بالمعمرة إلى الحج [رقم/ ٢٩٧٦]، عن الل عليم على سنت عُمر على به وللله الجميع (سوى البحاري) في أحره الوقل عَمْرة في حجقه.

(٤) المحمَّر من يكسر النحيم وشكُون المين ونحيب الراء، وقد تكُسر الميَّنُ وتُشَدَّد الرَّاءُ، أي مع كشر الميَّن ، وأن الجيمُ فمكسور، بالا خلافي، وهي ماه بين العالف ومكه، وهي إلى مكد أفوت، برَّلها النبي ، ١٩٤٤ لذا فشم عمالم هوارت مرَّحمه مِن عراة حين، وأحرم منها ينظر الامعجم البندان! ليافوت المحموي [٢٤٢،٢] وقام العروس! برَّيت إلا ١٤١، ماهد جعر]

(ه) التي لابناء احييراء

قَالَ: وقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْخَعِّ؛ فَيَسُرُهُ لِي، وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي؛ لِأَنَّ أَدَاءَهَا فِي أَرْمِنَةٍ مُتَفَرُّقَةٍ وَأَمَاكِنَ مُنْبَايِنَةٍ فَلَا يَعْرَى عَنِ الْمَشَغَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ.

وَهِي الصَّلَاةِ لَمْ يُدْكَرُ مِثْلُ هَذَا الدَّعَاهِ؛ لِأَنَّ مُدَّنَهَا يَسِيرَةٌ وَأَدَّاءَهَا عَادَةٌ نَيَسُرٌ.

ُ قَالَ: قَالَ، ثُمَّ بُلَنِي عَقِيبَ صَلَاتِهِ ؛ لِمَا رَوَىٰ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبِّىٰ فِي دُبُرٍ عبدالبيد ﴿

كذا ذَكَرُ صاحبُ الصحيح ١٠٠٠).

قُولُهُ ۚ (وَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ؛ قَيسُرُهُ لِي ، وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي) ، أي: قَالَ الشَّيْحُ أَبُو النَّصَيْنِ القُنُّورِيُّ .

وقال الذي يربدُ الخعَ هذا الدُّعاءَ يعلَما صلَّىٰ رَكعتينِ وهذا الدُّعاءُ مُسْتَحَتُ مُسْتَحَتُ الْا الذي يربدُ الخعَ هذا الدُّعاءَ يعلَما صلَّىٰ رَكعتينِ وهذا الكَرْخِيُّ: «والأحسنُ أَنْ يَقُولُ إذا آرادَ أَنْ يَتَدِئَ الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ : «اللهمَّ إلي أُرِيدُ الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ ؛ فيسَّرُه أَنْ يَقُولُ إذا آرادَ أَنْ يتَدِئَ الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ : «اللهمَّ إلي أُريدُ الإِحْرَامَ بِالْحَجِّ ؛ فيسَّرُه لي ، وتقبَّلُه متِّي ، وكذلكَ إنْ أرادَ العُمْرَةَ دَكرَها ، وإنْ أرادَ الجمْعَ بينهما كذلكَ أيمنا عليه العوارِصُ والموانِعُ ، وهو عِبَادَةٌ أيصاً » (") ، وهذا إلَّنَ الحَجِّ من يشتدُ ويقعُ فيه العوارِصُ والموانِعُ ، وهو عِبَادَةٌ عظيمةٌ تحْصُلُ بأفعالِ شافَةٍ ، فاستُحتُ [له] (الله الله النّبييرِ والتّسهيلِ مِنَ اللهِ عظيمةٌ تحْصُلُ بأفعالٍ شافَةٍ ، فاستُحتُ [له] (الله الله النّبيرِ والتّسهيلِ مِنَ اللهِ تعالَى ، ولَمْ يُشْرِعُ مِثلُ هذا الدّعاءِ في الصّلاةِ ، إلْنَّ أداةها في وَقْتِ يسيرٍ ،

قولُه، (قال: ثُمَّ يُلبِّي عنبِ (١) صلاته)، أي قَالَ الشَّيْحُ أَبُو الحُسَيْنِ

 ⁽¹⁾ أحرجه البحاري في كتاب السعاري بياب هروه الحديث [رهم: ١٦٨٧]، هي النس ١٥١٥ عنديث الشيئ
 الله أزاع شمر في دي الفعدة، إلا الي اصبر مع حجّته، شقرية من الخديث، ومن العام المُشْبل، ومن الجغرانة، حيّث قسم هائم شبن، ومُشرة مع حجّته ٥

⁽٢) ما بين المعقوفتين ريادة من فيناه، وقول، وقت ف، وقعه

 ⁽٣) ينظر؛ فشرح مخصر الكرخي؛ للقدوري (١٧٥)

 ⁽٤) ما پين المعقوفتين رياده س «فيه» رفره، ردسه، وهم»

🐠 بيداست 🌦

الْقُدُورِيُّ * الْثُمَّ يُلَبِّي عَقِيب صَلاته اللهِ ويخْرِرُ أَنَّ يُلِبِّي يعلما استؤتّ به راحلتُه

ثمَّ الكلامُ في التَّلْبِيَّةِ يقَعُ في مواضع '

مها: أنَّ التَّلْبِيَّةُ عَقِيبَ الصَّلاةِ أَفْضَلُ عَلَما " -

وعندَ الشَّافِعِيُّ. الأَعضلُ أَنْ يُلَتِّيَ إِذَا النَّعَتُ بِهِ نَاقَّهُ `` كَلَّ هِي اشْرَحَ الأَقْطَعَ ا لَهُ: مَا رُوِيَ عَنْ عَبِدِ اللهِ إِنْ مَهَارِ مَا بِي غُمَرَ. فأنَّهُ كَان تُصَنِّي هِي مُسْجِد دي الْخُلَيْفَةِ ثُمَّ يَخْرُحُ فَيَرْكَبُ ، فَإِذَا الْمُنَوَتُ بِهِ رَاجِئَتُهُ أَخْرِمَهُ

وَرَوَى مَالَكُ فِي الموطأة عَنْ هِشَامٍ بُنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِهِ، أَنْ رَسُولَ اللهِ اللهِ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي الْحُلْيَعَةِ، ثُمَّ يَخُرُحُ فَوِنَ النَّوَتُ بِهِ رَاجِئَةُ أَحَرَمهُ اللهِ

ولذا: مَا رَوَىٰ مَالِكُ فِي ﴿الْمُوطَأَانَ عَنْ مُوسَىٰ شِ عُشَةً ، عَنْ سَالِمِ شِ عَمْدِ اللهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: ﴿بَيْدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكُونُونَ عَلَى رَسُولِ اللهِ يَنْظُ مِنهَا مَا أَهَلُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَغْنِي، مَسْجِدَ دِي المُّنْفِقَةِ الأَنْ. مَعْلِم

المترفياني [١٣٥/١].

⁽١) ينظر المختصر القُدُوري، [ص/٦٦]

 ⁽٣) ينظر ١٧ لأصل ١ (٢٩٨١)، فدحتصر الصحاوي» [ص ٦٣] فالنصد في اقتمري ١ (٢٠٧]، فالتجريدة [٤٠٧٠]، فالمبسوطة [٤٠١٠]، فنحت الصهدة [٤٠١٠]، فالمبسوطة [٤٠١٠]، فنحت الصهدة [٤٠١٠]، فالمبسط البرهامي ١٣٩٧]، فالمبوك [ص ٢٠١]، فترح مجمع البحريرة [٣٩٩٩]، فالصاوي للتدريمانية [٣٩٩٨]، فالجوهرة البرقة [١٩٧/١]

 ⁽٣) ينظر الانهاب البطلب في درابه اللهلساة لأني المعالي الجواني [١٥٥] ، والمنحر الهمعياة للرويائي [٢٢/٣]

⁽¹⁾ أخرجه مالت في قالموساة [رقم ٧٣٤] ، عن نام عن عبد فه س غير يهديد

ره) الجرحة مالك في فالموساء [رفع ١٩٩١]. عن هنادين غروف عن أبيه باللابه

⁽٦) المرجد مانك في فالموطأة (رهم ٢٣٠)، ومن طريقة مندم في كتاب السامك مات في وفت=

🐠 غاية البيان 🐌

بهذا أنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَهَلَّ حينَ صلَّىٰ ، لا مِن حينِ استُوتْ به راحلتُه.

اعْلَمْ ۚ أَنَّ الْأَحَادِيثَ احْتَلَمَتْ مِي تَلْبِيَّةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالُ بِعضْهم: أَهَلُّ حين صلَّىٰ.

وقَالَ بِعضُهم. أَهْلُ حِينَ اسْتَوْتُ بِهِ رَاحِلْتُهِ.

وقَالَ بعصُهم. أَهَلُّ حينَ ارتفَعَ علىٰ البَيْداءِ.

وبين وجّه الاحتِلابِ في الشرح الآثارا، مُسْنَدًا إلى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّسٍ. كَيْفَ احْتَلَف النَّاسُ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ ابنُ عَبَّاسِ اللهِ عَبَّسٍ كَيْفَ احْتَلَف النَّاسُ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ النَّهُ عَبَّاسٍ سَأُحْبِرُكُمْ عَنْ دَلِكَ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ أَهْلُ فِي مُصَلَّاهُ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ سَأَخْبِرُكُمْ عَنْ دَلِكَ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ أَهْلُ فِي مُصَلَّاهُ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ فَأَخْبَرُوا بِذَلِكَ اللهَ عَنْهِ السَّاعَة ، وَاحِلَتُهُ أَهَلُ ، فَشَهِدَهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهِدُوهُ فِي الْمَرَّتَشِ الْأُولَتِيشِ، فَقَالُوا (١٩٥٨هـ١٥) فَلَمَّا عَلَا اللهِ عَلَيْهِ السَّاعَة ، وَإِنْ تَكَانَ إِهْلَالُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي مُصَلَّاهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وَلِأَنَّهُ دِكْرٌ أُمِرَ بِنَقديمِ الصَّلَاةِ عَنيهِ؛ فكانَ الأَعضلُ هيهِ أَنْ يَكُونَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ، كَتَكبيرِ النَّشْرِيقِ

ومنها: أنَّ النَّسِيَةَ واحِبةٌ عسَما؛ حِلامًا بِلسَّافِعِيِّ"). كدا دكَّرَه القُدُّورِيُّ

(١) أحرجه العاجاوي في اشرح معالي الآثارة (٣/٣/٠)، عن سعيد إن شبئر هال فيل إلائن عباس الثاني عباس الثاني به

قاد العبني الإسناد حديث ابن هباس صحيح ورجانه ثقاب؛ ينظر البحب الأعكار شرح المعامي والأثارة للعيني (٧٦/٩)

الإحرام (رقم ١٧٧١)، وكذا السالي في كنات ساسك البحج العمل في الإهلال (رقم/ ٢٧٥٧)، هن تُوسى إن تُمُبة، هن سالم أن عبد الله، أنهُ سمح أباؤ بإليه به

⁽٢) ينظر المجموع شرح المهدب؛ لدووي [٢٣٤]، ولاتنجم الوهاج في شرح المنهاج؛=

صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَبَيْ بَعْدَ مَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ جَارَ وَلَكَنِ الْأَوَّلَ أَصْبَلُ ؛ لما رَوَيْنَا .

قَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا بِالْحَحُ يَنْوِي بِثَلْبِيَةِ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ عِتَادَةً وَالْأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ . وَالتَّلْبِيَةُ أَنْ يَقُولُ ، لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَتَبْك ، لَئِك لا شربت لك لَتَبْث ، إنَّ الْحَمُدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيك لك .

ني ((شرّحه)).

لما: ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ أنه قَالَ: ﴿ أَتَابِي آتِ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ ﴿ فَلَى هَفَا اللَّهُ وَلَا مُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَقُلُوا اللَّهُ وَقُلُوا اللَّهُ وَقُلُوا اللَّهُ وَقُلْمُ أَوْ اللَّهُ وَقُلُوا اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ وَقُلْمُ اللَّهُ اللّ اللّهُ اللّ

وسها: أنَّ الشُّرُوعَ في الإِخْرَامِ لا يخْصُلُ بِمُخَرَّدِ النَّيَّةِ حَى بَصُمَّ إليها الثَّلْبِيَة ، أو سَوْقَ الهَدْي ،

> وعندَ الشَّافِعِيُّ: يَصِيرُ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ﴿ وَسَبِيءُ بِيالُ ذَلْكَ مَ قُولُه: (لِمَا زَوْلِنَا) ، إشارةُ إلى قولِه: (لَيْنَ فِي نُبُرِ ضَلَاتِهِ)

قولُه: ﴿ وَالنَّلْمَةُ أَنْ يَقُولَ: لَبَيْكَ اللهُمَّ لَبَيْكَ ، لَيَبِكَ لَا شَرِيكَ لَك لَيُبَكَ ، إِنَّ ال الْحَمَدُ وَالنَّهُمَةُ لِكَ وَالْمُلُكِ ، لا شَرِيكِ لكَ) ، كذا رَوَىُ البّحارِيُّ فِي الصحيح،

⁼ كَنْتُوبِرِي [٤٤٩/٣]

^() ينظر الشرح مجتمع الكرجي، عمدوري [١٧٢٥]

⁽۲) عقبی تحریجه

 ⁽٣) ينظر الدالمهدات في هذه الإمام السامعي\ السيراري (٣٧٥١)، والكناية البيد شرح التبيدة الاس الرفعة (١٣٦/٧)

وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْحَمْدَ بِكَسْرِ الْأَلِمِ لَا يِفَتْجِهَا ؛ لِيَكُونَ ابْتِدَاءً لَا بِمَاءً، إِذِ الْفَتْحَةُ صِفَةُ الْأُولَىٰ، وَهُو إِخَابَةٌ لِدُغَاءِ الْحَلِيلِ صَلُواتُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَىٰ مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْفِصَّةِ.

- Annahr D

بإشدوه إلى عَائِشَة عن رَسُولِ اللهِ عَائِشَة عن رَسُولِ اللهِ عَائِشَة

وقَالَ أَبُو سُليمانَ الحطَّامِيُّ في «شرَح الصحيح»: «الاحتِيارُ في (إنَّ)(") الكشرُ ؛ لِأنَّهُ أعمُّ وأوْسعُ - ثم قَالَ أحبرَ مِي أَبُو عُمَرَ: مَن قَالَ: (إنَّ) فقد عمَّ ، ومَن قال: (أنَّ) بالمنح فقد خَصَّر "".

ومَعْمَىٰ لَبَيْكَ ۚ أَي أَن مُقِيمٌ على طاعتِكَ ، وهو مَنصوبٌ على المَصدرِ مِن [١٠/١٠١] قولِهم: لَتُ بِالْفكانِ وأَلَتُ [بِعِ](١) إِذَا أَقَامَ بِهِ وثرِمَه ، وإنما كَانَ حقُّه أَنْ يُقَالَ: لَبًا لَكَ ، كَقَولِهم ْ حَمْدًا لِلهِ، وثُمْيَ للتَّاكِيدِ ؛ أي: إِنْباباً بِكَ بَعْدَ إِلبابٍ.

وأرادَ صاحبُ اللهداية؛ بقَولِه، (إذِ الْعَتْخَةُ صِمَةُ الْأُولَى): الصعةَ الحقيقةَ، وهي المغنَى الغائمُ بالدات، لا الصَّمةَ النَّخُويةَ، وتقديرُه: أُلَبِّي أَنَّ الحَمدَ لكَ.

قولُه، (وَهُوَ إِجَابَةً لَدُعَاءِ الْحَلِيلِ _ صَلواتُ اللهِ عَلِيهِ وَسَلامُه _)، أي: دِكُرُ التَّبِينَةِ إِجَابَةٌ لَدُعَاءِ إِبرَاهِيمِ الْخَلِيلِ ﷺ، رُويَ أَنَّ إِبرِاهِيمَ ﷺ، اللّهُ الْعَرْهِ اللهُ تعالىٰ بِبَءِ الْبَيْتِ؛ بَنَاهُ مِنْ خَمْنَية أَخْبُلِ طُوْرِ سَيْنَاءَ (١٠)، وَطُورِ رِيتَا (١٠)

أحرجه البحاري في كتاب الحج عاب النابية [من ١٤٧٥]. عن هائت هائت الهائي الأعدم كإنب
 كان تُبَيُّ الللهُ يُلثِي لِبُنِك اللهُمُّ الناك، البات الاشريك لك لئَيْك. إنَّ المحتد والنَّعْمة لك»

⁽٢) يعبي في فرله فإنَّ الحَمَّدُ وَالنَّمَعَةُ لَكَ\$

 ⁽٣) ينظر فأعلام الحديث في شرح صحيح البحاري، لتحديي [٢٥٥]

⁽٤) عا بين المعقوضي، ريادة من حرف وحدث وحدث وحدث وحمة

 ⁽٥) هو الحل الذي كلم الله تعالى عليه موسى بن ضمران هير، وتودي عبه، وهو كثير الشجر ينظر المعجم بندادة بباقوت تحمري [٣٠٠٣]

^{(1).} هو حيلٌ عظمٌ تشرفُ على المسجد الأفصى شرِّعيِّ بيت المقدس بقُرْب رأس عيْسٍ ، ومنهُ - صعد=

وَلَا يَسْبِغِي أَنَّ يُجِلَّ بِشَيْءِ مَنْ هَذَهِ الْكَلِمَاتِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَثْقُولُ بَاتُمَاقَ الرُّوَاةِ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ.

وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَازَءِ خِلَامًا لِلشَّاهِعِيُّ ﷺ فِي رَوَاتِهَ الرَّبِيعِ ﷺ عَنْهُ، هُوَ اغْتَبَرَهُ بِالْأَذَانِ، وَاسْتَشْهَدَ مِنْ خَلِثُ إِنَّهُ دِكُرٌ مَنْظُومٌ

وَلُنَكَانَ ('')، وَالْجُودِيِّ ('')، وأسَّسه مِنْ جِرَاء، فوفف هِي الْمَقَامِ وبادئ عباد الله، حُجُّوا بِبَيْتَ اللهِ وأَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ، فأَبْلُغ اللهُ صوتَه أهل النَّشُوق والمغرب، حتى

أَسْمَعَ النَّطَفَ (٢) فِي الْأَصْلَابِ، فأجاتُ إبراهيمَ كُلُّ مَن كُت له الحجُّ ١١١٥.

ومنهم مَن قَالَ: لَتَبُكَ مرَّةً؛ فحعَّ مرَّةً.

ومسهم: مَن زَادَ بِالتَّلْبِيَةِ ؛ فَرَادَ فِي الْخَجِّ عَلَى حَسَبِ الرَّيَادَةِ فِي التَّلْبِيَةِ ؛ فَوَادَ فِي الْخَجِّ عَلَى حَسَبِ الرَّيَادَةِ فِي التَّلْبِيَةِ ؛ فَوَادَ فِي الْخَجِّ بَأَنُوكَ بِيَالًا وَكَلَّ حَجْلِ صَدِمِ ﴾ [السع ١٠٠٠] كذا ذَكرَ أهلُ التَّفسيرِ ،

قولُه: (وَلَا يَنْتِنِي أَنْ يُخِلَّ بِشَيْءِ مِنْ هَلْهِ الْكَلِمَاتِ)، أي: لا يَنْقَصَى مِنَ النَّلْبِيَةِ المَدْكُورَةِ الْمَشْهُورَةِ، لاتُعاقِ الرُّواةِ عليها،

قُولُه: ﴿ وَلَوْ زَادَ فِيهَا جَازَ ﴾ ، أي. لو زادَ في التَّلْبِيَةِ، وذَكَرَ القُدُورِيُّ في الشرْحه»(٥): فإنْ رادَ عليها فهو مُشتَخَتُ، واحلَفَ أصحاتُ الشَّافِعِيُّ:

عيسى إلى السُّماء حين رفعة الله إنه ينظر المعجم البدادة لبافوت العموي [29/2]

 ⁽١) هو حيلٌ بالشام فريت بن ندَّش، وهو سامي الارتفاع مُشَادً الطّول بنصل بن البحر إلى البحر ينظر الاممحم البلدان، اليادوت البحدوي [١١٠]

 ⁽٢) هو جبلٌ مُعدلُ على جريرة بن عُمر في الجانب شرفي من دحته ، من أعمال المؤصل ينظر العجم
 البلدان، لياقوت الحموي [١٧٩/٢]

 ⁽٣) النُّطَفُ جنَّع تُطُّفه ، وهي ماء الرحال ينظر الالمعرب في ترتيب المعرب التُعَظِّري [ص ١٩٦٨]

 ⁽¹⁾ ينظر: (1/١٨٧) لترمحثري [١٨٧/١]

 ⁽a) ينظر، فشرح مختصر الكوعي، للقدوري [ق١٧٣]

وَلَمَا أَنَّ أَجِلًاءَ الصَّحَابَةِ كَائِنِ مَسْعُودٍ ، وَالْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ طَائِقُ زَادُوا عَلَىٰ الْمَأْثُورِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْصُودَ النَّمَاءُ وَإِظْهَارُ الْعُمُودِيَّةِ مَلَا يُمنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ ،

قَالَ بِعضُهم: إِنَّه مُناحٌ ، وهوَ رِوَايةُ المُزَمِيُّ غَنه (١٠).

وقَالَ [* ١٨٦٦ م] بعصُهم: يُكُرَّهُ، وهوَ رِوَايَةُ الرَّبِيْعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ (*). له: الاعتِبارُ بالأَذانِ والتشهَّدِ.

وفيه أبصًا: مُسْتَدًا إلى مَافِع قَالَ: ﴿ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرِيدُ فِي التَّلْبِيَةِ: لَبَيْكَ لَبَيْكَ لَبَيْكَ لَبَيْكَ وَمَعْدَبْكَ، وَالخَيْرِ بِيَدَبْكَ، وَالرَّغْبَة إِلَيْكَ، (٥٠).

(١) ينظر المحصر المربي بمطبرع ملحًا بالأم لتشاهي، [١٩٣/٨]

(٣) يجور أن يقول الثبيت إلة البحل بصم اإده ورقع «البحق»، على أنه صفة شاذئ تُنفُرد، ويجور
أن يقال بعقب اإنه، وحرَّ «البحل» على أنه شادى مصاف، وموصوف المضاف إليه محدوف ، أي
إله الأمر «محق، أو إله عشيم البحل كد حاء هي حائب، ١٩٥٤، و١١٥، و١١٥، و١١٠٠٠.

(٤) أحرجه النبائي في كتاب مناسك بعج كيف النبية [رقم ٢٧٥٢]، وابن ماجه في كتاب المناسك باب نتية [رقم ٢٩٣٠]، وأحمد في «النسبدة [٣٤١٦]، والطحاوي في الشرح معمي الأثارة [٣٥٦]، وانحاكم في «المستدرك» [٣١٨]، والبيهمي في «النس الكبرى» [رقم ٨٨١٥]، من حديث أبي مُريَّرة في به

قال الحاكم «هذا حديثٌ صحيحٌ عنى شرّط الشّبحيّن، ولمّ يُحرّجانُه، وقال العيني (هندا حديث صحيحه أينظر (فنحب الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيني [٥ ٢٤٣]

(٥) أحرجه مالك في االموطأة [رقم/ ٧٣٠]، ومن طريقه مسلم في كتاب الجلح بناب التلبية وصفيها=

 ⁽٣) ليس هي رواية الربيع كراهه، وإند فيها أن الاقتصار على النابية هو الأفضل والأكمل، ولفظُّ نشاههي هي روايه الربيع (الاحيار صدي أن يُشْرِد ما رُويَ عن النبي ﷺ من التلبية ولا يُعبِل بها شيئًا إلا ما دُكِر عن النبي ﷺ، ينظر (الأماه للشاهمي (٣٩١/٣))

of the last de

وفيه أيضًا: وبلَغَا عن عُمَرَ وأَنَّهُ كَانَ يَرِيدُ فِي النَّيْةِ تَبَيْثُ وَالْحَيْرُ فِي يَدَبُلُكَ، وَالرَّعْبَةُ إِلَيْكَ، لَتَيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبُيْكَ اللهُ وَإِنَّ الْمُفَسُّود اللهُ ، فَيَنْحَتُ الرِّبَادَةُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْأَدَانِ؛ لِأَنَّ الْمُقْشُودَ مِهِ الإعْلامُ، فِغَعُ الحلَّ فِي الإعلامِ بِالزِّبَدَةِ، فلا يُزَادُ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّه ذِكْرٌ يُقْصَدُ بِهِ تَخْمِدُ اللهِ تعالى، والنَّنَاءُ عليهِ ، فَيُسْتَحَتُ الرَّيَادَةُ فيه يعدَ الإكمالِ ، كما في التَّشَهُدِ،

فَإِنْ قُلْتَ: رُوِيَ أَنَّ سَعْدًا (٢): قَالَكُرَ عَلَىٰ مَنْ يَقُولُ هِي تَلْبِيَهِ تَتَبَّكَ مَا المَعَارِحِ لَئِيْكَ (١).

قال الهشيري (ورو م أحيد وأبو يعلى والبرار ، ورحاله رحال الصحيح ,لا أن عيد فه لم يسمع مِن سعد بن أبي وفاص ا

ووقتها [رقم/ ١١٨٤] ، والطحاوي في اشرح معاني الأنارة [* ١٣٥]. هو ناهع هو اش مُمَثّر عليه .
 به .

⁽١) - أخرجه ابن أبي شيبه [رقم/ ١٥٠٧٣]، والطحاوي في اشرح مصلي الآثارة [٢٩٧٠]، والبيهمي في االبيس الكبرئ» [رقم/ ٩٣٨١]، عن عكد الله بي مستُودٍ في به محتصر

⁽٢) ينظر: (الكافي) للحاكم الشهيد [ق١٧٢]

⁽٣). هو سعد بن أبي وفاص كدا حاء في حاشيه ١٩٥ وقوف وقاب

 ⁽٤) احرجه احيد في البنده [١٩١١]، وبن أبي شبه [رام ١٣٤٦]، وأبو يعني في السندة [رقم ١٣٤٦]، عن عبد الله بن أبي سنده فأنًا إرقم إلا ١٣٤]، عن عبد الله بن أبي سنده فأنًا بند بن مادك سندم إلى الله بدول البيان و المعارج الله بن مادك سندج الله بند ال

قَالَ ۚ قَالَ : وَإِذَا لَتَىٰ فَقَدُ أَخْرَمْ. يَعْنِي: إِذَا نَوَىٰ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَأَدَّىٰ إِلَّا بِالنَّةِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَدْكُرُهَا لِتَقَدُّمِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِلَي أُرِيدُ الْحَجِّ.

قُلْتُ: يُختملُ إنكارُهُ باعتِبارِ أنَّه أحَلَّ بِالنَّلْبِيَةِ الْمَشْهُورَةِ (١٨٧/٠)، ونحلُ مَقولُ بدلكَ، ولا خُجَّةَ مع الاحتِمالِ

قُولُهُ ۚ (قَالَ قَإِدَا لَتَهِيْ فَقَدُ أَخْرُمُ).

يعسي. إدا نَوَىٰ؛ لِأَنَّ العِدَدَةَ لا تَتَأَدَّىٰ إِلَّا بِالنَّيَّةِ؛ إِلَّا أَنَّه لَمْ يَدْكَرُهَا؛ لتقدُّمِ الإشارةِ إِلَيها في قوله. (اللهُمُّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجُّ).

والعجَبُ مِن صاحب الهداية؛ مَعَ جَلالَةِ قَدْرِه؛ تَكَدَّمَ فِي هذا الْمَوضِعِ بلا تَفَكُّرِ؛ حَيْثُ هَشَرَ قَولَ النَّفُدُورِيُّ بِقَولِهِ: (يَعْنِي: إِذَا نَوَىٰ). وقَالَ: (إلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا؛ لِنَقَدُّمِ الْإِشَارَةِ)، أي: لَمْ يدكُرِ القُدُورِيُّ اللَّيَّةَ؛ لِسَبْقِ الإِشارةِ.

بيامُه أَنَّ الفُدُورِيُّ ذَكَرُ أَوَّلًا: (ثُمَّ يُلَنِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ)('')، ثم قَالَ: (فَإِنْ كَانَ مُقْرِدًا بِالْحَجُّ يَنْوِي بِتَلْبِيَهِ الْحَجُّ)('')، وصرَّحَ النَّهُ، فَبَعْدَ ذلكَ فَالَ. (فَإِذَا لَكِئ فَقَدْ أَحْرَمَ)(''').

⁽١) ينظر: المحصر التُلُوِّرية (ص/٢٦]

⁽٢). ينظر، المصدر السابق

⁽٧). ينظر: المعندر النابق

 ⁽٤) استمكر العسي كلامه، وعالى حابة ما في هذا البات ريادة إيصاح وسبيه إلى لروم السيم من كل بد ينظر: قالساية في شرح الهداية (٤/١/١٤)

وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِخْرَامِ مُمْحَرُدِ النَّبَةِ مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّلْبِيَّةِ وِ جَلَامًا لِلشَّافِعِيُّ ﷺ وَلَا يُدَّرِيعَةِ الصَّلَاةِ.

قُولُه: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الْإِخْرَامِ سُجِرُد النَّيِّةِ)

[اعْلَمْ: أَنَّه لا يُصِيرُ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ النَّيْقِ] ؟؛ إلاَ بَصَمَّ التَّنْبِيَةِ، أو بَسَوْقِ الهَدْيِ،

وعَن أَبِي يُوسُفَ: أَنَّه يَصِيرُ مُخْرِمًا بِمُجَرَّدِ النَّهِ

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَضِيرُ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ النَّهِ (١٠). كَلَا فِي الْإِيضَاحِ الْعَبِوهُ (١٠٠.

له: أنَّ الإِحْرَامَ شُروعٌ مي الأَدَاءِ؛ فتقديمُ النَّيْمَ كاهِ، كما مي الصَّومِ.

ولها: أنَّ الإِخْرَامَ عَقدٌ على الأَدَاءِ؛ فلا بُدَّ فِهِ مِن ذِكْرٍ ، كَتَحْرِيمَةِ الصَّلَاةِ ؛ وَلِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ لها تَحْدِلُ وَتَحْرِيمٌ ؛ فِيشْتَرَطُّ (٢ ١٥٠٥ م) الذَّكُرُ في ايتِدائِها ، كما في الصَّلَاةِ .

ولا يُقَالُ: الحَجُّ عِبَادَةً لا يُشترَطُ الدَّكُرُ مِي انتِهائها؛ ملا يُشترَطُ في ابتدائِها كالصَّومِ.

لِإِنَّنَا نَقُولُ: القِيَاسُ عاسِدٌ؛ لِوُجُودِ العارِقِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَعْنُ واحِدٌ، عَمَمُ يَشْتَرِطُ هِي ابتدائِه [الدَّكْرَ]⁽¹⁾ كما هي لِاغْتِكَافِ، بِجِلافِ الخَعِّ؛ أَفِلَهُ يَشْتَعِلُ على

⁽۱) ما پین المعقوفتین ریادهٔ س افرا) و افدا، و فتا، و فجا

١٠) ينظر الالجاوي بكبيرة للمازردي (١٤ ٨١)، واللجم الوقاح في شرح المهاج التُعْيري [٢٠ ١٤٤]

 ⁽٣) يعتر الالبسوطة [٤ ١٨٧]، دنهنه النامعة [٤١٢٤]، تجارى ناصي خانة [٢ ١٨٥]، فالصحيط البحرين الإحراج (٢٨٥٠]، فالصحيط البحرين الإحراج (٢٩٨٠)، الاحتيارة (٢٨١١)، اشرح مجمع البحرين الـ ١٣٨٤]، فتربين الحمائق (٢ ١٣٨٤)، دروائم (٢ ١٣٣٢)، فيماوى الناتار حانية (٢٣٣٢)، قبات المناسئية [ص ٤]، وقائم المنختارة (٢٤٧/٢)

⁽¹⁾ ما بين المعقوطين" زيادة من، الراء وافعاء والتاء والها

وَيَصِيرُ شَارِعًا مِذِكْرٍ بَقْصِدُ بِهِ التَّعْظِيمَ [١٧٠٠] سِوَى التَّلْبِيَةِ ؛ فَارِسِيَّةً كَانَتُ أَوْ عَرَبِيَّةً ۚ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَصْحَابِنَا عِلَيْهِ

أَمِعَالِ مُحتلِمَةٍ ، فَيُشْتَرَطُّ في ابتدائِهِ الدُّكْرَ ، كما في الصَّلَاةِ .

وأَمَّا سَوْقُ الهَدْيِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِدَا جَلَّلَ الْنَدَنَةَ ، أَو أَشْغَرَهَا ، أَو قَلَّذَ الغَنَمَ، وتوجَّة مَعها ؛ لَمْ يَصِرُ مُخْرِمًا ، فكذا إذا قلَّدَ الْبُدَمَةَ أَو سَاقَها⁽¹⁾

ولمنا: أنَّ تَفلِيدُ الْتَدَّنَةِ مِن حصاتصِ الإِخْرَامِ، وكذَا سَوْقُها، فَصَارَ كَالتَّلْبِيةِ، بِجِلَافِ تَقْدِيدِ الْعَمَمِ، وتَخْلِيلِ التُدَّنَةِ أَوْ إِشْعَارِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِن خصائصِ الإِخْرَام.

قولُه: (ويصِيرُ شَارِعًا بَذِكْرِ يَفْصِدُ بِهِ التَّفْطِيمَ، سِوَى التَّلْبِيَةِ؛ فَارِسِيَّةً كَانَتْ أَوْ عَرْبِيَّةً. هَذَا هُو الْمَشْهُورُ مِنْ أَصْحَابِنَا).

قَالَ النَّذُورِيُّ في اشْرُحه وهو النَّشَهُورُ عن أبي يُوسُّفَ، رواهُ ابنُ أبي مالكِ، وبِشُرٌّ، ومُعَلَّى.

وَرَوَى الحسنُ مِنْ زِيادٍ هَنه: أنه لا يَكُونُ مُخْرِمًا إِلَّا بِالتَّلْبِيَّةِ (٢).

وقَالَ في التحقة الله ولو دَكَرَ مَكَانَ النَّلْبِيَةِ النَّسْبِيحَ أَوِ التَّهْلِيلَ أَوِ النَّخْمِيدَ وبوَى به الإِحْرَامَ ؛ يعبِيرُ مُحْرِمًا ؛ سَوَاهُ كَانَ يُخْسِنُ النَّلْبِيَةَ أَوْ لا ، وكدلكَ إذا أَتَىٰ يلِسَانِ آخَرَ أَجْرًا ؛ سَوَاهُ كَانَ يُحْسَلُ العَرَبَّةَ أَوْ لا يُخْسِنُها ، هذا جواتُ ظاهِرِ الرُّوَاتَةِ.

⁽١) ينظر ١١ الحاوي الكبيرة للماوردي [٢٧٣/٤] وفايحر المدهبة للروياني [٤ ٩٣]

⁽٣) ينظر -فشرح محصر تكرجي) للقدوري [ان ١٧٥]، فالميسوطة بسرحسي [٢-٤]، فالمعملط ليرهاني) [٢٩٨/٣]

⁽٣) ينظر التجمه العمها-ا نملاه بدين السنرفدي [٢٩٩/١]

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَىٰ أَصْلِهِمَا: أَنْ بَابَ الْحَجْ أَوْسَعُ مِنْ نَابِ الصَّلَاةِ حَتَّىٰ يُقَامَ عَيْرُ الذَّكْرِ مَقَامَ الدَّكْرِ كَتَقْلِيدِ الْبُنْانِ فَكَدَا عَبْرُ التَّلْبِةِ وَعَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَيَتَّقِي مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى غَنَّهُ مِنَ الرِّفَتِ والْقُنُوقَ والْحَدَالَ، والْأَصْلُ فِيهِ

وَرَوَئِ الحسلُ عن أَبِي يُوسُفَ: إِنْ كَانَ لا يُخْسِلُ التَّلْبِيَةَ [٢ ٨٨٨ م حدر جوالًا فلا ، كما في الصَّلَاةِ ،

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةً: فَإِنَّهُ مَرَّ عَلَىٰ أَصْلِهِ ، وهوَ أَنَّ الدُّكْرَ المُوصوعَ في ابِنِدَاءِ الجادةِ لا يختصُّ عَدَه بِعِبَارةِ بغَيْبِها ولا بِلُعةٍ كَنْكَبِيرِ الصَّلَاةِ .

وَأَمَّا أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: فقد فرَّقا بِينَ الإِخْرَامِ وَالصَّلَاةِ على ما هو المَشْهُورُ مِنهما؛ فقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لا يَجُوزُ نَخْرِيمَةُ (٢٠٢٠٠) الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ، وَيَحُوزُ الْإِهْلَالُ بكلَّ ذِكْرٍ.

وقَالَ مُحَمَّدٌ: لا يَجُوزُ النَّمْرُوعُ في الصَّلَاةِ بغيرِ العَرَبيَّةِ معَ القَّدَرَةِ على العَرَبيَّةِ م العَرَبيَّةِ، وَيَجُوزُ الْإِهْلَالُ بعيرِ الْعَرَبيَّةِ مع القُدْرَةِ على التَّلْبِيَةِ.

وجَهُ الفَرْقِ: أنَّ باتَ الحَمَّ أَوْسَعُ؛ أَلَا نَرَى أنَّه يَصِيرُ شَارِعٌ بِسُوْقِ الهَدْي؛ بِحِلَافِ أَفِعَالِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ لا يقومُ عيرُه، مَقامَها

وَوَجْهُ رِوَايَةِ الحَسنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ دِكُرٌ يَقَعُ بِهِ الدُّحُولُ فِي الْعِبَادَةِ ، فاحتصَّ بِمَا ورَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، كَتَكبيرِ الصَّلَاةِ ، واتَّعَفُوا فِي الدَّكْرِ عَلَى الدَّبِيحَةِ عَلَى أنَّه يَنجُورُ بِأَيِّ لِنَسَانٍ كَانَ ، وبأي دِكْرٍ كَانَ ؛ لِخُفُولِ الْمُقْصُودِ ؛ وهوَ مُحالَقةُ المُشَركِينَ ،

قُولُهُ. (ويتَّقِي مَا مَهِي اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَتِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِلْءَالِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ

قَوْلُهُ تَمَالَىٰ. ﴿ مَلَا رَفَتَ وَلَا هُمُوكَ وَلَا جِدَالَ فِ ٱلْحَبِّجُ ﴾ [سر، ١٩٧]

قُوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا هُسُوفَ وَلَاجِدَالَ فِ لَلْمَتِجُ ﴾ [الم، ١٩٧]).

قدِ احتلَف الغُرَّاءُ فيهِ: فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَشرِو: ﴿ فَلَا رَفْتُ وَلَا فُسُوكُ﴾ بِالرَّفْعِ والنَّشْرِينِ

وقراً نَابِعٌ وَعَاصِمٌ وَائِنُ عَامِرٍ وَخَمْرَةُ وَالْكِسَائِيُّ: ﴿ فَلَا زَهَنَ وَلَا فَمُنُوفَ ﴾ بِالنَّصْبِ بِدُونِ النَّنُوينِ إلى ١٨٨٨ ما وكلُّهمُ اتفقوا على نَصْبِ اللامِ مِن ﴿ جِدَالَ ﴾ بِدُونِ النَّنُوينِ ()

فعفتَىٰ قولِه، ﴿ مَلَا رَفَتَ ﴾ _ واللهُ أَعْلَمُ _ أي. فلا جِمَاعَ ، أَوَّ لا فُحْشَ مِنَ الكلامِ ، ومعْنَىٰ [قولِه] ** ﴿ وَلِا شُوتَ ﴾: ولا حُروجَ عن حُدودِ الشَّرِيعَةِ ،

وَقِيلَ: هو السُّاتُ والشَّائرُ بِالْأَلْفَاتِ.

ومغنى قولِه: ﴿ وَلَا حِدَلَ ﴾ أي، ولا مِرَاءَ معَ الرُّفَقَاءِ وَالْحَدَمِ وَالْمُكَارِينَ (٣).

قَالَ في الكشاف، (وإنَّمَا أَمْرِ باجتِمابِ دلكَ وهوَ واجِبُ الاجتِمابِ في كلُّ
حالٍ ؛ لِأَنَّهُ معَ الْحَجُّ أَسْمَحُ ، كَلُبُسِ الحَرِيرِ في الصَّلَاةِ ، والتَّطْرِيبِ في قِراءةِ القُرآبِ ،
ومَعْنَى قِراءةِ الرُّفْعِ: الحَمُلُ على معنى النَّهْيِ ؛ كَانَّه قِيلَ الله يكُوسَ رفَتْ ولا
مُسْمَةً ، (٤).

وقَالَ الْحَوْهِرِيُّ اللِّيلَ لابي عَنَّاسِ حِينَ أَنْشِد.

 ⁽١) ينظر «الحدد بالدراء السعدة لأبي عني نفارسي (٢٨٦ ٢)، و«السبعة في الفراءات» لأبي يكر
 التميمي [ص/١٨٠]

⁽٢) ما بين المعلوفتين رياده من اواء وافتاء واحداء وهمه

 ⁽٣) التُمُكارِين جمَع التُكاري، وهو الأحير، من تُكراء، وهو الأحرة بنظر ١٥٠ممرت في مرايب الممرسة للمُطَرِّرِي [ص/٤٠٧]

⁽٤) ينظر الكشاف، الرمحشري [٢٤٣/١]

فَهَذَا نَهُيٌّ بِصِيعَةِ النَّفِي وَالرَّفَتُ الْجِمَاعُ أَوِ الْكَلَامُ الْعَاجِسُ أَوْ ذِكْرُ الْجِمَاعِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ، وَالْمُسُوقُ: الْمَعَاصِي وَهِيَ فِي خَالِ الْإِخْرَامِ أَشَدُّ خُرِّمَةً.

إِنْ مَصْدُقِ الطَّيْسِرُ فَيِكُ لِمِيسَا

أَتَرْفُتُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ ؟ فقالَ: إِنَّمَا الرَّفَتُ مَا وَّجَةَ بِهِ ` النَّمَاءُ " . ولَمِيسُ عَمَى وَزُنِ فَعِيلٍ ، اسمُ المَزَأَةِ . كما دكَرَه هي الديوان الأدب الـ . . .

قولُه ﴿ (فَهَذَا نَهُي بِصِيغَةِ النَّهِي)، أي فولُه تعالى. ﴿ فَلَا رَهَنَ وَلَا مُسُوفَ ﴾ نَهْيُ على صُورةِ النَّهِي ؛ أي: لا تزفُّوا ولا تَشْتُوا ؛ لكن هذا على تَقْدِيرِ قراءةِ النَّفِي ؛ لِأَنَّ قراءة الرفع بمَعْنَى النَّهْيِ كما بيَّنًا ، وإنما حُمِلَ على النَّهْيِ ؛ لِنَّلًا بلُومَ النَّهْيِ ؛ لِنَّلًا بلُومَ النَّهْيِ ؛ لِنَّلًا بلُومَ النَّهْيِ ؛ لِنَلًا بلُومَ النَّالِي اللهِ اللهُ ال

بِيانُه: أنَّه لو كَانَ المُرَادُ منه النَّفَيّ؛ يَنبغِي أَنْ لا يُوجَدُ الرَّفَّ وَالْقَسُوقُ أَصلًا ؛ لِأَنَّ النَّقْيَ يقتَصِي عَدَمَ العَنْفِيِّ لا مُحَالَةَ ، وقد يُوجَدانِ حِثًا ، فَعَلِمَ بهذا أَنَّ الشُرَادَ منه النَّهْيُ مَجارًا ، وهو يقْتصِي تصوُّرَ العَنْهِيُّ عنه.

ولهذا لا يُقَالُ للآدَمِيِّ: لا تَطِرُ^(٥)، ولا للأَعْمَى: لا تُتِصِرُ ؛ لعدَّمِ تصوَّرِ المَسْهِيِّ عنه ؛ لكنَّ [١/١٨٩/١/] جِيءَ بِصُورَةِ النَّمِيِ ؛ لِأَنَّهُ آكَدُ مِنَ النَّهِيِ ، والباقي يُعْرَفُ هي الأصولِ ،

ينظر الديهديب المعه عالمارهري [48,10] ، والسال العرب لابن منظور [٢ ١٥٤ مادة اسمر]

⁽١) عبدا عبجُرُ بزيب مشهور مستوب إلى الل عباس يها، وتمالُهُ

وهُــنُ يَمْيُــين بِــا غَيدِسا ﴿ إِن تَصْدُو الطَّيْسُ بِـكَ لَمِسا

⁽٢) - هند انجوهري لما وُوچِهُ په ا

⁽٣) ينظر ١٤/١م.٠٠٠ في النعمة بتحوَّهري [١ ٢٨٣ /١٥١٠ رعث]

⁽٤) - ينظر: قديران الأدب، بلعاراني [٤١٠/١]

⁽a) هكادا ضرطه في والمال والته ، والما

وَالْجِذَالُ أَنْ يُحَادِلَ رَبِيقَهُ، وَقِيلَ، مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمٍ وَقُتِ الْمَخْجُّ وَتَأْجِيرِهِ

وَلَا يَفْتُلُ صَيْدًا ؛ لِفَوْلِهِ تَعَالَىٰ. ﴿ لَا تَقَتُنُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُ رَحُرُمُ ﴾ [استند ٢٥]

قولُه: (وَالْجِدَالُ) أَنْ يُجادِلَ رَبِيفُه ﴿ وَقِيلَ: مُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي تَقْدِيمٍ وَقُتِ الْحَجِّ وَتُأْجِيرِهِ﴾.

قَالَ في الكشاف، اإنَّ قُرِيثًا كَانَتْ تخالِفُ سائرُ الغَرْبِ، فتقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْخَرَامِ، وسائرُ الغَرْبِ، فتقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْخَرَامِ، وسائرُ الغَربِ بِقِفُون بِعَرَفَةَ، وكانوا يُقلِّمونَ الحجَّ سَنَةً، وهو النَّسِيءُ، فَرُدُّ الى وقَتِ واحدٍ، ورُدَّ الوقوفُ إلى عرَفة، فأخبرُ اللهُ أنه قدِ ارتفَعَ الخلافُ في الحَجُجُهُ (١).

قولُه: (وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا)، يعني لا يلبخ، وإنَّما قَالَ: (وَلَا يَقْتُلُ)؛ لِأَنَّ القَتلَ يُسْتَعمَلُ في الحَرَامِ عالبًا، وذَبْحُ المُحْرِمِ الصَّيْدَ حرامٌ.

والأَصلُ هُـا: قُولُه تعالى: ﴿ لَا نَقْتُلُواْ الْضَيِّدَ وَأَشَدٌ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٥] ، وقولُه تعالى: ﴿ وَجُزِهَ عَلَيْكُوْ صَيْدُ الَّهِ مَا دُمَشُرْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]

والعَوْمُ ' جِمْعُ حَرَام، وهو المُحْرِمُ، كدا قَالَ صاحبُ ١٤ الكشاف، (٢).

اهْلَمْ: أَنَّ صَيْدَ البحرِ خَلالٌ لِنْمُخْرِم، وصَيْدُ البَرُّ حرامٌ عليه ؛ إلَّا ما استَقْباه رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الحَمْسِ العواسق^(٣).

⁽١) ينظر: ١١٤كشاف، الترمخشري (٢٤٤/١)

⁽٢). ينظر، المصدر السابق [١٠١/١]

⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب بدء الحلل إباب حسن من الدواب فواسن يقبلن في المجرم [رفع: ٢١٣٦]، ومسلم في كتاب المجح باب ما يبدب للمحرم وغيره فتله من الدواب في البحل والمجرم [رفع ٢١٣٦]، من حديث هاتشه يؤلد عن الليل قال الحقمل فواسل يُفسَل في البحرم الفأرة، والمقرث، والمحديد، والفرث، والكنت بعقورة

المهاداتيان المحاد

وَالصَّيْدُ: هو الحَيوانُ المُمْنيعُ العنوخُنُ في أَضْ الحَنْفة، وضَيْدُ البَرْ ما كَانَ تَوَالُدُه وَمَثْوَاه في البَرْ، وَصَيْدُ البَحرِ ما كان تَوالُدُه وَمَثْوَهُ في البَحرِ [١٠٠٠ه]. أَمَّا الذي يَكُونُ في البَحرِ ويَتَوالَدُ في البَرْ؛ فهو مِن صَبْدِ البَرْ، والدي يتو لَدُ في البَحرِ ويكونُ في البَحرِ ويتوالَدُ في البَحرِ ويكونُ في البَحرِ والسَّفْدَعِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ هَوَ لِتُوالُدُ وَالْكَيْنُونَةُ ويكونُ في البَرِّ فهو مِن صَيْدِ البَحرِ كالصَّفْدَعِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ هَوَ لِتُوالُدُ وَالْكَيْنُونَةُ عَارِضٌ، فيعْتِيرُ الأَصلُ دُونَ العارِضِ،

وإذا ذبّحَ المُحْرِمُ الأَهْلِيُّ مِنَ الحَيوانِ ــ كَالنَّاةِ والإبهِ ــ طَبِيحَة خَلالُ ، وإذا دَبَح الصيدَ ؛ فَذَبِيحَتُه [١/١٨٩/١ عَينةً ، وسيَجِيءُ بيله في بابِ الجِماياتِ مِى كتابِ الحَجَّ ،

قولُه (وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَهِ).

والإشارةُ أَنْ يُشِيرُ إلَىٰ العَيْدِ بالْيَدِ.

والدَّلالةُ: أَنْ يَقُولُ ۚ إِنَّ فَي مَكَاكِ كَذَا صَيْدًا ۖ فَالْإِشَارَهُ تَكُونُ مِي الْخُصُورِ ، والدَّلالةُ تَكُونُ مِي الغَيْبةِ

والأصلُ فيه: ما رَوَى البُحارِيُّ في الصحيح؛ مُسُمَدًا إلى عَبَدِ اللهِ بَنِ أَبِي قَتَادَةً، أَنَّ أَبَاهُ، أَحْبَرُهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ يَنْ حَرَّحَ حَجَّا، فَحَرْخُو مَعَهُ، فَضَرَفَ طَائِفَةً منهُمْ، فِيهِمْ أَبُو فَتَادَةً، فقال الخُدُوا شَاجِلَ النَّخْرِ حَتَّى لِلْتَقِيْ، فَأَخَدُوا سَاجِلَ النَّذِ، فَلَمَّا الْفَرَقُوا، أَخْرَم كُلُّهُمْ؛ إِلَّا أَنَا فَتَادَةً لَمْ يُخْرِمْ، فَيَشَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِدُّ d مايه لبيد څه

رَأَوًا حُمُّرَ رَحْشٍ، فَحَمَلَ أَبُو قَنَادَةً عَلَىٰ الحُمُّرِ؛ فَعَفَرَ مِنْهَا أَتَانَا^(١)، فَنَزَلُوا فَأَكَنُوا مِنْ لَحْمِهَا

فَقَالُوا: إِنَّا تَأْكُلُ لَحْمَ صَبْدِ وَنَحْلُ مُخْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الأَتَانِ، فَلَمَّا أَتُوا رَسُولَ اللهِ يَخْرَمُ وَخَدَلُ كَانَ أَبُو فَتَادَةً ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَابًا ، فَقَرْلُنَا ، فَآلُوا ؛ وَسُولَ اللهِ بَا كُنّا أَحْرَمُنَا ، وَقَدْ كَانَ أَبُو فَتَادَةً ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَابًا ، فَنَزَلْنَا ، فَآكُلُنا فَمُ يُحْرِمُ ، فَرَأَيْنَا حُمُرَ وَحْشِ فَحْمَلُ عَلَيْهَا أَبُو فَتَادَةً ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَابًا ، فَنَزَلْنَا ، فَآكُلُنا مِنْ لَحْمِهَا مِنْ لَحْمِهَا ، ثُمَّ قُلْنًا ، إِنَّ مَأْكُلُ لَحْمَ صَبْدِ وَمَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَحَمَلُنَا مَا يَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا مِنْ لَحْمِهَا ، ثُمَّ قُلْنَا ، إِنَّ مَأْكُلُ لَحْمَ صَبْدِ وَمَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَحَمَلُنَا مَا يَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا مَنْ لَحْمِهَا ، ثُمَّ قُلْنَا ، إِنَّ مَأْكُلُ لَحْمَ صَبْدِ وَمَحْنُ مُحْرِمُونَ ؟ فَحَمَلُنَا مَا يَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا مَا مُؤْلِقًا مَا وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وفي اللسنزا: مُشْدًا إلى جَايِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: اصَیْدُ الْنَرُ لَكُمْ خَلَالٌ؛ مَا لَمْ تَصِیدُوهُ أَوْ یُصَدُ لَكُمْ، (**).

ثم الدالُ يجِبُ عليهِ الجراءُ إدا فتله المَدْلُولُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَالَ أَمْنَ الصَّيْدِ؛ صارَ كأنَّه أتلَفَه، وسيَجِيءُ بيانُه هي بابِ الجِباياتِ.

 ⁽١) الأنانُ الأنثى من الخُمْر كد جاه في حاشية (٩٥، و١٣٥٥)

 ⁽٧) أحرجه البحاري في أنواب الإحصار وحراء الصيد باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطافه
الحلاد [رقم ١٧٩٨]، ومستم في كتاب الحم باب تحريم الصيد للمحرم (رقم/ ١١٩٦]، عن
مَبْد اللهِ بْن أَبِي قَتَافَة فِي به.

⁽٣) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك باب لحم الصيد بدسجرم [رعم ١٨٥١]، والترمدي في أبواب الحج عن رسول الله كلة باب ما جاء في أكل العبد للمحرم [رعم ١٨٤٩]، والسبائي في كتاب مناسك الحج إد أشار السحرم إلى العبد عبله الحلال [رعم ١٨٣٧]، وأحمد في اللمسلال [٢٨٣٧]، من طريق عقرو في أبي عقرو، عن الشلب، عن جابر بن عبد عله يهي به قال الشاهمية قال الترمدي ١٩حديث جابر حديث تعشر، والششك لا نفرف للا سمال من جابر عال الشاهمية لمدا أحسل حديث روي في هذا الباب وأقبل، وعال السائي ١٩٥٥ لمريليمي [٣٠٧].

قَالَ: ولا يلْسُ قعيصًا، ولا سراويل ولا قلسوة ولا عِمامة ولا خُمُين إلا ألّا يَجِدَ نَمُلَيْنِ فَيَقْطَعُهُما أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبِيْنِ؛ لِما روى أَنَّ اللَّيِّ عَلَيْ مهن أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ مَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَقَالَ هِي آحرِهِ الولا خُمُنِي إِلَّا أَلَّا بَحِدَ مَعْنِين فَيَتْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْنِيْنِه.

وَالْكَفُّبُ هَاهُمَا: الْمِمُصَلُّ الَّذِي فِي وسط الْقدم عند مَفْقد الشَّراك وبيما

قولُه [١٩٠٠/١٠] (وَلَا بِلَّيْسُ قُمِيعًا، ولَا سراويل) إلى آخره،

اختلَفَ أَهْلُ النَّحوِ في الشَّرَوايلِ: قَالَ بعضُهُم: إنَّه مَنْصَرِفٌ وَقَالَ بعضُهم: إنَّه غيرُ منْصَرِفِ، وهي تُعْرَفُ في كُتبِ البخوِ^{ا)}

والأصلُ فيه، ما رَوَىٰ البُحارِيُّ في الصحيح، بإشتج إلى سَلِم، عَلَ عَبْدِ اللهِ سُرْلَ رَسُولُ اللهِ يَشْقُ مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنَ النَّبَابِ؟ قَالَ: اللهِ يَلْبَسُ الْفُحْرِمُ مِنَ النَّبَابِ؟ قَالَ: اللهَ يَلْبَسُ الْفُحْرِمُ مِنَ النَّبَابِ؟ قَالَ: اللهَ يَلْبَسُ الْفُعِيضَ، وَلَا المُعْمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِبِلاتِ، وَلَا البُرُسُنَ ('')، وَلَا تُؤَمَّ وَفَعَرَانَ، وَلَا البُرُسُنَ '')، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْبِلْتِ الخُفْيْنِ، وَلَيْقُطْفُهُمُا حَتَى يَكُومُ الشَّفَلَ مِنَ الكَمْبَيْنِ اللهُ اللهُ

قَولُه: ﴿ وَالْكُفُّ عَاهُمًا الْمِفْصِلُ الَّذِي فِي وَسَعَةِ الْقَدَمُ عَلَا مَفْقَةِ الشَّرَاكَ * *) -

 (٠) البُرْئُس عبر كل توب رائد منه تُشرق به ربين عُر مسئوه مربعه كان شُشاك بنسونها في صغر الإشلام بنظر (١٥٠هـ)ية في طريب الحديث الابن الأثير (١٩٣/١)ماده بؤسر)

(٣) المؤرَّسُ ربِّثُ أصفرُ يُصبح به منظر االنهب في عرب الحست الاس الأثير (٥ ١٧٣ اطافة ورس)

(٥) الشَّرَاكُ حو سَيْرُ النَّفَلِ، و بنجمعُ شُرُك ينظر أنسان العرب؛ لأن منظور [١٠ ٥١ ١٥٤ بعادم شرك]

 ⁽١) قال بن هشام في قاوضح المسالث، على ابن الحاجب أدامر العرب من يصرف، وأنكر ابن مالك عليه ذلك بنظر ١٤ لكافية في علم الحوة لابن الحاجب [ص٩٤] طبعه مكبه الأداب مـ لفاهرة ١٤ أوضح المسادك؟ [١١٧] صعة دار الجين مجروب

 ⁽²⁾ أخرجه البخاري في أنواب الإحصار وجر «الفيد بات لبس تحير للمجره إذ تم يجد البغيس [رقم / ١٧٤٥] ، ومسلم في كان البحج بات لا يناح للمجرم تجح أو غيره ولا لا يناح ويبال
للجريم الطيب عليه [رفم ١١٧٧] ، عن سائم، عن عبد الله بن غير بالله له

رَوَىٰ هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ: ﴿ وَلَا يُعَطِّي وَجَهَهُ وَلَا رَأْسَهُ ﴾ .

وَقَالَ النَّـافِعيُّ فِي يَحُوزُ لِلرَّحُلِ تَعْطِيةُ الْوَجْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: الْإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَإِخْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَخْهِهَاه

of whenty of

وإسما قَالَ: (هَاهُمَا)؛ لِأَنَّ الْكَفْتَ فِي بَاتِ الْوُصُوءِ هُوَ الْغَطَّمُ النَّاتِئُ فِي السَّاقِ، وقد مرَّ بَيَانُهُ فِي أُولِ الْكَتَابِ،

قولُه: (وَلَا يُعَطِّي وَخَهِهُ وَلَا رَأْتُهُ.

وَقَالَ الشَّاهِعِيُّ يَجُورُ لِلرَّجُلِ نَعْطِيةُ الْوَجْدِ^(١)).

له: مَا رَوَىٰ النَّحَارِيُّ فِي قَالَصَحِيحِهِ: بِإِشْنَادِهِ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيُ ﷺ، فَوَقَصْتُهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قاغْسِلُوهُ بِمَامِ وَسِلْدٍ، وَكَفُّوهُ فِي تَوْيَئِسٍ، وَلَا تَمَسُّوهُ بِطِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْتَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبُّاهُ ('')

ولـــا، مَا رُوِيَ هِي قَالَسَنَهَ * وَعَيْرِهُ مُشْيَدًا إِلَىٰ اللِّي عُمْرَ ، قَالَ * قَالَ رَشُولُ اللَّهِ اللَّهُ قَالُمُحْرِمَةُ لَا تَشَغَّبُ وَلَا تَلْبِشُ الْقُفَّازَيْنِ ("")

 ⁽١) ينظر البحر العدماء لتروياني (٢٣٣٦)، والمنجم الرهاج في شرح المنهاجة للأميري
 (٣٦/٢).

 ⁽٢) أحرجه البحاري في أبواب الإحمار وحراه الصيد باب سنة المنظرة إدامات [رهم/ ١٧٥٣]،
 ومسلم في كتاب النجج باب ما يفعل بالمجرم إدامات أرفع ١٢٠٦]، عن سفيد بن حبير عن أبن هياس عليه به،

 ⁽٣) أخرجه البحاري في أبواب الإحصار وحراه الصيد بات ما ينهى من انطيب فدمحرم والمحرمة [رقم ١٨٢٥]، والبرمدي [رقم ١٨٤٥]، وأبو داود في كتاب المناسك بات ما ينبس المحرم [رقم ١٨٢٥]، والبرمدي في أيُّواب الحجُّ عن رشود الله ١٤٤٤ باب ما جاء في ما لا يحود للمحرم بسم [رهم/ ٨٣٣]،=

🛊 ميدانيان 🛊

﴿ إِذَا لَمْ يَجُوْ لِلْمَرَأَةِ تَغْطِيَةً وَجُهُهَا مِعَ أَنَّ كَثْفَهِ مُوحِتُ لِلْفَتَةِ (١٠ مَهُ ١٠ مَهُ ١٠ عَلَمُ الْأَرْقُ أَنْ لَا يَجُورُ لَلزَّحُلِ تَغْطِيَةُ الوحِهِ ؟ لِأَنَّ حَكُم الإِخْرَامُ فِي الرَّحْلِ آكَلُمْ مَهُ فِي الْمَرْأَةُ يَجُورُ لَهَا لُبْسُ النوب الْمَجَعَةِ، والحَبْس، ونخعيةُ الرأس، ولا يَجُوزُ ذلك في الرجُل.

أمَّا الجوابُ عن قُولِهِ: قَوَلا تُحَمَّرُوا وَأَمَهُ * فَتَفُولُ تحصيصُ الشَّيِ بِالدَّكْرِ لا يدلُّ [٢٩٩/١] على نَفْيِ ما عدّاهُ، فلَمْ يذلُّ على تحَمُّرِ الوَجْمِ، وهو نَصْبُهُ . والْوَقْصُ: كَمْرُ العُنُقَ(١).

لَا يُقَالُ: كَيْفَ استدلَّ صَاحِثُ (الهَفَايَة) عَنَى عَدْمِ تَغْطِيَةِ المُخْرِمِ وَخَهَهُ بَقُولِهُ هُذَا اللَّهُ تُحَدِّرُوا وَجُهَةُ وَلَا رَأْسَةُ ('').

ومذهبُنا أنَّ المُحْرِمَ إذا ماتَ يُعَطِّئ وجهُه ورأَشُه؛ خلامًا لِلشَّاهِمِيُّ؛ لِأنَّا لَكُونِ مُنْسَلًا إلى أبي مُرَيَّرَةَ عي نَفُولُ: المُحْرِمُ إذا ماتَ القطَّغ إحرائه؛ بدليل ما رُويَ مُنْسَلًا إلى أبي مُرَيَّرَةَ عي النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِلَّا مِنْ فَلَائَةِ أَشْبَاءَ مِنْ صَلَقَةٍ جَارِيَةٍ، النَّبِيُ عَلَيْهُ إِلَّا مِنْ فَلَائَةِ أَشْبَاءَ مِنْ صَلَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ بَدْعُو لَهُ اللهِ اللهِ فَلَائَةُ أَشْبَاءَ مِنْ صَلَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ بَدْعُو لَهُ اللهِ اللهِ مَا يُعَلِّمُ لِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ بَدْعُو لَهُ اللهِ اللهُ اللهِ المُعْلِمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

والسبائي هي كتاب مناسك بنجح انبهي عن أن بنتف المرأة انجرام [رامد ٢٩٧٣]، من جريق الليث عن ناهم عن اين همر بالله به

⁽١). ينظر ١٥ لنهايه في غريب بحديث؛ لأس لأثير و٥ ٢١٤ مادد وفض

⁽٣) أحرجه مسلم في كتاب بنجح باب ما يفعل بالمخرع د ماب أرفم ١٣٠٦]، والسبائي في كتاب مباسك البجح / بنجمير المنجرم وجهة ورأت أرقم ٢٧١٤]، واس ماجه في كتاب السبسك بناب المنجرم يموب أرفم ٢٠٨٤]، والبيهامي في قالنس الكبرى? أرفع ٨٨٦٥]، عن سفيد بن جبير عن ابن عباس ١٥٥٤ يه

 ⁽ج) أحرجه مسلم في كان الوصية بالبدنا ينحل الإسالة من التوات بعد وفاته [رغم ١٦٣١]، وأبو
 داود في كتاب (بوصايا) بأن فيما حاد في فصدة عن العيب [رفم ٢٨٨٠]، و لترمدي في كتاب

وَلَنَا قَوْلُهُ هِيَا اللَّهُ مُكَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا ا قَالَهُ فِي مُحْرِمٍ تُوفِّى، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُعَطِّي وَجْهَهَا مَعَ أَنَّ هِي الْكَشْفِ فِئْمَةٌ قَالَتَجُلُ بِالطَّرِيقِ الْأَوْلَى، وَفَائِدَةُ مَا رُوِيَ الْهَرْقُ فِي تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ.

ولهدا لا يَثِيى المَأْمُورُ بِأَخَحِّ على إحرامِه بالاتَّماقِ؛ فدلَّ على انقِطاعِ الإحرام؛ فَصَارَ المُحُرِمُ وغيرُه سَوَاءٌ بعدَ الموتِ.

يُؤيِّلُهُ مَا رَوَىٰ أَصِحَابُنَا فِي اللهِسُوطِ اللهِ عَنْ عَطَاءِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ شَيْلُ عَنْ مُخْرِمٍ مَاتَ فَقَالَ ' «حَمَّرُوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، وَلَا تُشْبِهُوهُ بِالْيَهُودِ»('').

والجوابُ عن قولِه ﴿ لَا تُحَمَّرُوا رَأْسَهُ ﴾ (*)؛ أنَّ دلكَ مَخْصُوصٌ بِتَمصيصِ النَّبِيِّ ﷺ على أنَّ الحُكْمَ في كلِّ مُخْرِمٍ النَّبِيِّ ﷺ على أنَّ الحُكْمَ في كلِّ مُخْرِمٍ دلكَ دليلًا على أنَّ الحُكْمَ في كلِّ مُخْرِمٍ دلكَ ، ولكَ ، ولَمْ يوحَدِ النَّنصيصُ في مُخْرِمٍ آخَرَ ميَّتِ على أنَّ إحرامَه باقي ؛ فَقُلْتَ بانقطاعِه بِالْمَوْتِ.

قولُه: (وَفَائدةُ مَا رُوي ١٩٠٠ه إن الْفَرْقُ فِي تَغُطِيّةِ الرَّأْسِ)، أي: فائدةُ قَرلِه اللهُ الحَرَامُ المَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا اللهُ المَرْقُ بينَ إحرَامَي المَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا اللهُ المَرْقُ بينَ إحرَامَي

الأحكام , باب في الرفف [رقم ١٣٧٦] ، والسباني في كتاب الوطنايا . فضل الصدقة عن الميث [رقم ٢٦٥١] ، وأحمد في االمسدة [٣٧٧] ، من حديث ابن هزيرة بإلله به

⁽١) _ ينظر: ١٥سيسوطة للسرخسيُّ [٢/٣٥]

 ⁽٢) أحرجه الدريضي في السمة (٢٩٦٦)، ومن طريعه ابن لجوري في «المحقيق» (٢ ٤ ـ ٥)،
من عطاء عن ائبي عباسي بثلثه به وفي خرد الولا تشتيلهوا بالبهود»
 قال ابن الحوري العدد حديث لا يصحُـ بيظر الالبدر المبيرة لابن المدعى (٢٥٥٦).

⁽٣) مفيئ تحريجه

 ⁽٤) استظهر في حاشية الثاه أن الصواب الظم بكرا

⁽د) أخرجه العقيدي في الانضعادة [١٩٦٦]، والداريطي في السنة [٢٩٤٧]، ومن طريقه لبيهمي في اللسن الكبرى! [رقم ١٨٨٣]، عن نابع ص بلن عُمر على يد

قَالَ: ولا يَعَشُّ طَيًّا؛ لَقُولُه ﴿ وَالْحَاجُ النَّحَدُ التَّعَلُّ؛

الرجُلِ والمرأةِ؛ حَيْثُ يجُورُ لِلْمَرَأَةِ تَعْطَيَةُ الرَّاسِ ولا يَخُورُ للرَّحَلِ دلك؛ لأَنَّ الرَّجَلَ يُعَطِّي وَجُهَه مِي الإِخْرَامِ.

وبيانُه أن وجَّهَ المَرْأَةِ مُستورٌ عادةً، فإذا كشفتُه في الإخرام يطُّهُوْ أَثَوْ الإِخْرَام.

قَالَ في الإيضاح !: رُوِيَ عن مُختَدِ أَنَّ الشَّخْرِمَ إِنَا حَمَلَ على رأْبِه شيئًا ، قَالَ: إِنْ كَانَ مِن لِبَاسِ الناسِ ؛ فهو بِمَنْرِلَةِ النَّخْرِمِ يُعَظِي رأْبه ؛ لِأَنَّهُ وحَدَّ النَّعْطَة بما قَصدَ بهِ مِنَ التَّعْطِيَةِ ، وإنْ كَانَ لا يَلْسُ مَحَوَّ إِخَانَةٍ "، أو عِنْكِ" ، فلا شيء عليهِ ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ وليسَ بِلَابِسِ "".

قولُه: (قَالَ، وَلَا يَمَسُّ طِيبًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: (الْحَاجُ الشَّعِثُ التَّفُو)، أي: قالَ الشَّيحُ أبو الحُسيرِ القُنُورِيُّ(''، ونمامُ الحديثِ ذكرَاه عندَ قولِه. (وَلَا بُدُّ مِنَ الْقُذْرَةِ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاجِلَةِ).

قال ابن الليم: فعلما التحديث لا أشل له، ولَمْ يَزُوه أحدً بن أصحاب الكتب المحمد عليها، ولا يُحرّف له إمساد، ولا تقوم به حجه في ينظر فحاشيه على سن أبي داودة لاس القهم [٥ ٣٨٣].
 وقائمت الرابة في للريفي [٢٧/٣].

 ⁽١) الْإِجَّانَة بِمَاءٌ يُشَـلُ بِهِ النَّبُاتُ والْحَمْعُ أَحَاجِينَ بِنظرِ الْمَصِيحِ السيرة بتعيومي (١٠ ماده أَجِن)

 ⁽٣) يُشتخدم المدَّل بممن الجوَّس الكبير بنجوب و بدفين ينظر فتكنته انتجاجم العربية على المستشرق ويتهارت تُوري [١٥٨/١٥/١/١٥ إمادة فقل]

 ⁽٣) في ٥ لإنصاح ٥ اريس ١٠ أثبر ٥ بعر ٥ الإيصاح شرح محصر ،كرحي ٩ لأبي العصل الكرمايي (٣) و ١٠٠ بـ ١٠٠

⁽٤) مضئ تحريجه

⁽ه) ينظر المخصر المُدُورية [ص/٦٧]

وَكُدًا لَا يَدُّمِنُّ؛ لِمَا رَوَيْنًا،

وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَلَا شَغْرَ بَدَيهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا غَيْلِتُواْ رُوُوسَكُو ﴾ [البغر: ١٩٠] الْآيَةَ ،

وَلَا يَقُصُّ لِحُيَّتَهُ؛ لِأَنَّهُ مِي مَعْنَىٰ الْحَلْقِ، وَلِأَنَّ فِيهِ إِرَالَةَ الشَّعَثِ وَقَصَاءَ التَّفَثِ. [٢٧٠]

الشَّجِتُ: مُعبَّرُ الرأسِ.

والتَّفِلُ تارِكُ الطَّيبِ.

قولُه: (وَكَذَا لَا يَشَهِلُ؛ لِمَا رَوَيْنَا)، أي: قولُه ﷺ «الْحَاجُّ: الشَّهِكُ التَّفِلُ*(١) ـ وهذا لِأَنَّ الانْعانَ يُزِيلُ الشَّمَتَ.

قولُه: (وَلَا يَحْلِقُ رَأْتُهُ وَلَا شُمْرٌ بَدَيهِ).

اغْلَمْ: أَنَّ المُحْرِمَ يَخْرُمُ عليهِ أَخْدُ شَغْرِه، كحلَقِ رأْسِه ولحَّيتهِ وإيطه وعانَتِه وأَخْذِ شَارِبِه، وكدا فَصُ ظُفُرِه؛ لقولهِ تعالى: ﴿ وَلِا غَيْلِقُواْ رُوُوسَكُمْ حَقَّ يَتِلْمُ ٱلْهَذَىُ يَحِلَّهُ ﴾، ولقولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْصُواْ نَصَنَّهُمْ ﴾ [حج: ٢٩].

قَالَ أَبُو إِسحاقَ الزَّجَّاجُ في النفسيره، النَّفَتُ (٢) جاءَ في التَّفسيرِ، وأهلُ [١٩١٨: ١١] النَّعَةِ لا يَعرِفونَه إلَّا مِنَ التَّفسيرِه، ثم قَالَ: «قَالُوا في النَّفسيرِ: النَّفَتُ الأَخْدُ مِنَ الشَّارِب، وَتَقْلِيمُ الأَظفارِ، ونَتْفُ الإبطِ، وحَنْقُ الْعَانَةِ، والأُخْدُ مِنَ الشَّعْرِ». ثم قَالَ: كَأَنَّه الخُروحُ مِنَ الإِخْرَام إلى الإخلالِه (٣).

⁽۱) - مضی بحریجه

 ⁽٣) النَّفَتُ هُونا يَغْمَنُهُ سُدِّرَم بِالْحَجِّ إِدَا حَلَّ. تَفَصَّى الشَّارِب وَالْأَشْمَارِ، وَسُمَّ الْإِبِطَ، وَحَلَق الْعَانِهِ
 وَقِيلَ هُوَ إِنْعَابِ الشَّعِثِ وَ بَدُرِنَ وَ مُوسَّعِ مَطْلَقًا فِيظَرِ قَالِمِهِ هِي عَرِيب لَحَدَيثَ لا لابِن الأَلْبِر
 [٩١/١٩/ أماده نَمَتُ]

⁽٣) منظر فمعامي الفران وإعربه الدجاج (٣ ٤٣٤ ـ ٤٢٤]

قَالَ، وَلَا يَلْبَسُ _ المُحْرَمُ _ ثَوْيًا مَصْبُوعًا بورْسٍ ولا زَفَفُرانِ، لِقَوْلِهِ ﴿ اللَّا يَلْبَسِ الْمُحْرِمُ ثَوْيًا مَنَّهُ رَعْمَرانٌ وَلَا وَرْسُهُ.

وقَالَ الْجَوْهَرِيُّ في الصحاحُ ٢٠ أَقَالَ أَبُّو عُبَيدة، ولَمْ يَحِيُّ فيهِ شِمْرٌ يُخْتَحُّ بهِ1(١).

وقَالَ المُطَرِّزِيُّ في الإيضاح شرَح المغامات الآءَ: النَّفَتُ الوسَّحُ؛ عن قُطْرُبِ ("). والمُرادُ: قضاءُ إزالةِ النَّفَثِ. وَقِيلَ هو قَنَفُ الإِخْرَامِ، وقضاؤُه بحَلْقِ الرَّأْس والاغتِسالِ اللهُ.

قولُه. (قَالَ وَلَا يَلْبَسُ المُخْرِمُ [ثَوْيًا مَصْنُوعًا بَوْرْسِ وَلاَ رَعْمَوانِ)، أي: قَالَ القُدُّورِيُّ: وكذا لا يَلْبِسُ ثَوْبًا] (*) مَصبوعًا بِمُصْفُرِ وَلا طِيبِ (*) وَبِهِ صَرَّحَ في المختصر الكَرْخِيُّ (*).

والْوَرْسُ. صِبْعٌ أَصْفَرُ. وَقِيلَ. نَبْتُ طَيْتُ الرَّاتِيعَةِ (١). وهذا لِمَا رَوْيْنَا قِيلَ هذا

(١) ينظر المسجاح في النعة) للْجُوْمَرِي [٢٧٤ مادة عث]

(٢) هو شَرَحٌ متوسط لنكلمات العربية والوحشية ، ولَمْ يتوسع فيه ، ومع ظل عيو شَرْح نَفِيسٌ بعة حؤاه
 مِن لنقو لات عن أثمة اللعة وعيرهم ، وقد فيغ تغيماً

(٣) قُطْرُب هو محمد بن المستنبر ، أبو عليّ البصريّ المعروف معرب ، أحد العدم، بالنحو والمنعة ، أخد عن سببويه ، وعن حماعة بن عدماء البصريين والقُمرَّ تُوَيَّة تدَّ ولا تعرّ بن كُتبه المعتني القرآن، والنوادر، والأرمة، و(توان سه ٢٠١هـ) ينظر اتاريخ بعداده بلحليب البحدادي [٤ ٨٠/٤] ، والبدي في ترجم أثبه النحو و بنعه انفيرور أبادي [ص ٢٨٤]

(٤) راد المُعَلَّرْتِي اوعن أبن عبَّاس النَّمَثُ الساسكُ كُلُها؟ بنظر الإيصاح شرح المقامات، بمشطرًريّ [ق٠٥/أ، محطوط مكبه الإسكوريال أسباب (رهم الحصد ١٥٠)]، أو [ق٧٨.أ/ محطوط كتبحانه مجلس شورى إيران (رهم الحفظ ٨٣١)]

- (a) ما بين المعقوفتين " ريادة من. (و1) و(ف) و واتاء و(م)
 - (١) ينظر: المختصر التُنْدُريَّة [ص١٧]
 - (٧) ينظر: الشرح محتصر الكرعي، للقلوري [ق١٩٧]
- (٨) ينظر ﴿ بمعرب في تربيب المعرب؛ للمُطَرَّدِي [ص ٤٨٦]

قَالَ ۚ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لَا يَنْفُضُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِلطِّيبِ لَا لِلَوْنِ

مِن ﴿ الصحيحِ البِّحَارِي ﴾ عن عبدِ اللهِ عنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿ وَلَا ثَوْيًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ ، وَلَا وَرُسُّ﴾ ﴿ ﴾ ﴾ لِأَنَّهُ مَمْوعٌ مِنَ الطَّيْبِ ، وإذا استغْمَلَ الثوبَ المَصْبُوعَ بِالطَّيْبِ فقدِ استغْمَلَ الطَّيْبَ

قولُه (١٥٠٠٥٠): (إلَّا أَنْ يَكُونَ عَسِيلًا لَا يُنْقُضُ)،

قَالَ الإمامُ الأَسْيِجَابِيُّ: وتكنَّموا في النفصِ، قَالَ بعضُهم: هو أَنَّ لا يَخْرَجَ رايِّحتُه،

وقَالَ بعضُهم: هو أنْ لا يَشَائرَ مِبْعُه على البدَنِ. دَكَرَه في قشرُح الطَّحَاوِيّ، (١). وقَالَ الظُّدُورِيُّ في قشرُحه: مَعْنَاهُ أنه لا ينْفُصُ على ثوْبِه، ولا يُوجَدُّ ريحُه (٣). وعليهِ صاحتُ قالهداية ١٤ لِأَنَّ الصَّعَ للطَّيْبِ لا للوْنِ.

وَرُوِيَ هِنَ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَ قَالَ: لا بأسَ أَنَّ يَلْبِسَ ثَرْبًا قَدَ صُبِغَ [١٩٠٩٦/م] لَوْنَ الْهَرَوِيُّ ؛ لِأَنَّ دلك فيه أَذْنَىٰ صُفْرةٍ، فلا يُوجَدُّ مِنه رائحةً .

ودَكُرَ الإَمَامُ أَبُو جَعَمِ الطَّحَاوِيُّ فِي قَشْرَحَ الآثَارِ» وَقَالَ: رُوِيَ عَنِ الشَّبِيُّ وَلَيْ أَنَّهُ اسْتَثْمَىٰ مِمَّا حَرَّمَهُ عَلَىٰ الْمُخْرِمِ مِنْ دَلِثَ فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا ﴾ (١٠). رواه بِإِسْبَادِهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ النِي غُمَرَ ، غِي النِّبِيِّ ﷺ.

وفي فشرّح الآثارة أيضًا بِإِنْسَادَهُ إِلَىٰ سَعِيدُ نَنِ الْمُسَبِّبِ: أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُّلُّ

⁽۱) مضئ تحريجه

⁽٢) ينظر - فشرح معتصر الطحاري، للأسبيجاني [ق. ١٤]

⁽٣) ينظر فشرح محتصر الكرحية للقدوري رق١٩٧

 ⁽٤) المرحة المهد في المسدة [٤ ٤]، والطحاري في اشرح مدني الآثارة [٣ ١٣٧]، وفي «أحكام
القران» [٣ - ٥]، من طرين أبي تُعارية، حَنْنا غُييدُ الله، عن بافع، عن انن غُمر يهي به
قال العبي المسجوع الأن رجاله ثقابة سظر المحد الأفكار شرح المعاني و الآثارة لنصبي [٩ ١٤٤٠]

وقال الشَّافعيُّ ﴾ لا مأس للنس الشَّمَّضُم ، لأنَّهُ لؤنَّ لا طيب لهُ

هَقَالَ. ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْرِمَ وَلِيْسَ لِي إِلَّا هِذَا النَّوْتُ ـِ تَوْتُ مَصْنُوعٌ مَرْخُعُوالِ ـ طَالَ. اعْسِلُهُ وَأَخْرِمُ فِيهِ ١٠٠٩.

وفي الشرّح الآثارة أبضًا بإنساده إلى طَوْسِ قالَ الهَا كند هي تُتُوبِ زَعْفَرَانٌ ، أَوْ وَرُسٌ فَعُسِلَ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُخْرِه فِيهُ * `

واعترضُ بعضُهم في هذا النقام على لفظ الفُدُورِيِّ فغل. إنَّ الفُعهاء تفولُ. يَنْفُص على صيعةِ المَثِيرِيُّ للفاعلِ، بفتحِ الياءِ وصمَّ لفاءٍ، وهو حطَّ، ورئَّما هو يُنفُصُ على ما لَمْ يُشَمَّ فاعلُه.

لِقَالُ: بَمُصِتُّ النَّوْتَ النَّفُهُ بَعْضًا ﴿ إِذَا حَرَّكَ ﴿ لَيَسْفُطُ مَا عَلِيهِ ﴿

ومعناه: إلَّا أَن يَكُونَ غَبِيلًا لا يَنْقُطُ مِه شيءٌ ـ مِن الصَّبْعِ ـ بالصَّعي،

فَأَقُولُ. يَجُوزُ أَنَّ يُزْوَىٰ كما ذكرَه المُفتَرِصُ مَعِيعةِ النَّبِيِّ للتَعَعُولِ ، وتكل لا مغنى لتَحطِئته ، لِأَنَّهُ جائزٌ أَنْ يُرادَ به الإسادُ المجَارِيُّ ، مأنَ يُسْلَدَ الععلُ إلى التوب ، وإنْ كَانَ هي العقيقةِ لصاحبِ التوب ، أي رلاً أنْ يكُونَ التوتُ عَبِيلًا لا يَنْهُصُ التوتُ صِبْعَه ، هافهمُ .

قولُه: (وقالَ الشَّامِعِيُّ لا بأس بِلُسِ الْمُعَصِّعَيِ، لِأَنَّهُ لَوْلٌ لَا طِيبَ لَهُ (").

قان العيني: ﴿ إِسَادَهُ صَحِيحَ * بَشَرَ * فَنَحَتَ الْأَمْكَارُ شُرِحَ الْمُعَانِي وَ الْأَثَارَ تُنْفِيني [١٤٥،٩]

 ⁽١) أخرجه الطحاوي في فشرح مدني الآثرة [٢ ١٣٧] رقي الحكام لفران (٢ ٤١) . من طريق شُفْتَة ، غَنَّ أَبِي بِشَرِ ، غَنَّ شَعِيدِ بْنُ الشُنْشِيا به

قال العبني ((مسادد صبحيح (ينظر (الحب الأصكار سرح المعامي و الأثار ((بنعيني [٢ ١٤٥]) (٣) ينظر ((بخاوي تكبير (المداور دي [١١١]) و (المهدساني عبد الإدام الشامعي (المشير اري [٢٨٤])

A ALPHANA D

ولما ما (١٠٤٠٠٠) رُدِي عن غائِشَة : وأَنَهَا كُرِهَتِ الْمُعَضَّفَرَ ٣ . وقد صبحً في «العوطأ»: «إبكارُ غُمَرَ [على طلحةً] (في لُنسِ المُعَضَّعَرِ حالةَ الإِخْرَامِ» () . وَلِأَنَّ لَهُ رَائِحةً مُشْتَلَدَّةً يُضِتعُ مِ النوث، فَيُمْتَعُ منه المُحْرِمُ، كما يُمْتَعُ مِنَ الرَّغْفَرَانِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَ: «الشَّهِثُ التَّهِلُ» بالحَديث، بِجِلَافِ ما إذا كَانَ عَسِيلًا، وقد مرَّ.

وقَالَ أَصْحَانُنَا: ولا يَرُرُ المُخْرِمُ عليهِ الطَّيْلَسَانَ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ استِعمالَ الْمَخِيطِ

وعن ابن عُمَرَ ﷺ اللَّهُ كَرِهَ أَنْ يَغْفِذَ الْمُحْرِمُ النَّوْبَ عَلَيْهِ. وكدلكَ يُكْرَهُ أَنْ يُحَلَّلُ عليهِ الإرازَ بالجِلَالِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمُجِيطَ في عدمِ تكلُّف الجِفْظِ؛ إلَّا أَنَّه لا شيءَ عليهِ؛ لِأنَّهُ لِسَ مَجِيطٍ. كذا ذَكَرَ القُدُورِيُّ في «شَرْحه»(١).

وقَالَ أصحابُــا، إدا أَدْحَلَ مَكِنيُه هي الفَبَاءِ^(٥)، ولَمْ يُدُخِلُ يديُهِ في كُمَّيْهِ، جارَ.

⁽١) ما بين المعقوضين ريادة من العباء واراء، والتناء ولامة

⁽٣) أخرجه مالت في الموطأة [رقم ٢٥٠]، ومن طريقه المبهقي في النسس الكبرىة [رقم/ المرجة مالت في الله بن عُمر وأن عُمر بن المعال بمحدّث عَيْدَ الله بن عُمر وأن عُمر بن المعال بمحدّث عَيْدَ الله بن عُمر وأن عُمر بن المعال وهو بمخرج. فعال عُمر بنا هذا التُؤت المنطبع عُمر مدرّ عمال عُمر بيكم أنها الرّفط أنشة يغتدي بكم ما طَهَمة ؟ فقال طَهَجة ما أمير الْمُؤمين بنا عُم مدرّ عمال عُمر بيكم أنها الرّفط أنشة يغتدي بكم النّاش، فيو أن رخلًا جاهلا رأى هذا النّوب، لعال بن طلحه بن فيد الله كان بليش النّياب المُطنبعة في الإخرام، ولا شَيْدوا أنها لأخط ثنتُ من هذه النّياب النّاشيمة

 ⁽٣) الطَّيْسَانُ تُمْرِيثُ بالشاف، وجمَعُهُ طياله، وهُو من اباس العجم، شُوَّر أَشُود ينظر ١٩٠هموب
 في ترتيب المعرب، للشُطَرَّرِي [ص/٢٩٢]

 ⁽٤) ينظر فشرح محصر الكرحي، للفدوري (١٩٧٥)، المبسوط السرحاني (٤ ١٣٩٠)، بدائع الصدائع
 (١٨٥/٢).

 ⁽a) هو تؤب يُكِس موق النِّباب أو القبيص وينعلس هيئه ينظر المعجم الوسيطة [٢ ٢١٣ مادة ب]

قَالَ: ولا مأس ماذُ يغسل ويذُّحل الحثَّام؛ لِأَنَّ عُمَرَ ﴿ الْحَسَلُ وَهُوَ مُخْرِمٌ.

وقَالَ زُفَرُ الا يُجُورُ.

لنا أنه يتكَلَّفُ جِعْظُه فلا يُمْنَعُ منه، كما إن اتَّشَخَ بالإِرادِ، بِخلافِ ما إنا أَذْخَلَ الْيَدَيْنِ،

قُولُهُ: ﴿ وَلَا بَأْسَ بِأَنَّ يَعْشَـلُ وَيَدْخُلُ الْحَدَّامِ ﴾.

وأَصْلُهُ: مَا رُوِيَ فِي العوطاء، والصحيح التحارِيّ، والسن أبي عاوده: مُسْتَدًا إلى إِلرَاهِيمَ بْنِ عَنْدِ اللهِ بْنِ خُبِيّ، عَلَّ أَيهِ، أَنَّ عَنْدَ اللهِ بْنَ عَنْدِ اللهِ بْنِ خُبِيّ، عَلَّ أَيهِ، أَنَّ عَنْدَ اللهِ بْنَ عَنْدِ اللهِ بْنِ خُبِيّ، عَلَّ أَيهِ، أَنَّ عَنْدَ اللهِ بْنَ عَبْلسٍ، وَالْمِسْوَرُ بْنَ المُخْرِمُ رَأْمَةُ، وَقَالَ عَنْدُ اللهِ بْنَ عَبْلسٍ اللهَ اللهُ عَرْمُ رَأْمَةُ، فَأَرْسَلِي عَنْدُ اللهِ بْنُ العَبْلسِ إِلَى أَيهِ أَيُّوتُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اله

فَقُلْتُ: أَنَا عَبُدُ اللهِ بِنَ حُبَيْنِ، أَرْسَلَيْنِ إِلَيْكَ عَبُدُ اللهِ بَنْ عَبَاسٍ، يَسْأَلُكَ تَيْفَ كَنَ رَسُولُ اللهِ بِنَظِيَّةِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ شَخْرِمٌ * فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوتَ يَلَهُ عَلَى التَّوْبِ فَطَأُطَأَهُ حَتَّىٰ بَدَا لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَادِ يَفْسُتُ عَلَيْهِ اصْبُت، فَضَتَ عَلَى رَأْبِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ مِبَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، هَالَ حَكَدًا رَأَيْتُهُ عَلَى يَقْعَلُ اللهِ

 ⁽۱) وقع بالأصل الأنواء والنتيب من الرقاء وقف الراحب والمه وهو والومن أؤديه النعجارة
به أبارٌ كثيرة ومرازع عامرة إينظر المعجم البندان بالموت النعموي [۱۹۹]، وقالمعالم الأثيرة
في السنة والسيرة المحمد شُراب [ص/١٤]

را) الجراء مارك في فالموطأة [رفع ١٤٢٣]، ومن حريفة التجاري في أبوات الإحصار وجر -الصيدة ياب الاعسال للمجرم [رفع ١٧٤٣]، وكد صفع في كتاب الجج اناب جوار عبل المجرم بفته ورأسة [رفع/ ١٢٠٥]، وكادأبو فاود في كتاب المناسك اياب المجرم بعبيل [رفع ١٨٤٠]، =

وَلَّا بِأُسَ مِأَدُ يَسْتَطلُ مِالْنَيْتِ وَالْمَحْمِلِ،

وَقَالَ مَالِكُ عِنْهِ. يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَطِلَ بِالْمُسْطَاطِ وَمَا أَشْبَهَ دَلِكَ وَ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَعْطِينَةَ الرَّأْسِ.

وَلَنَا أَنَّ عُثْمَانَ لِثِينَ كَانَ يُصْرَبُ لَهُ فُسُطَاطٌ فِي إِحْرَامِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمَسُّ بَدَنَهُ فَأَشْبَهَ الْبَيْتَ.

رِوَايَة ﴿ العوطأَهِ . وَهَكُذَا رَأَيْتُ النَّبِيُّ ﷺ يُعْتَسِلُ ﴾ (١).

قولُه: (ولا بأس بِأَنْ يَسْتَظَلُ بِالْبَيْتِ وَالْمُحْمِلِ)، وكدا الإسْتِطْلَالُ [١٣٣٠] بالحيْمةِ والتؤبِ المَرموعِ على عُودٍ

وقَالَ مالكُ: يُكُرهُ الإشتِطْلَالُ بِالْقُشْطَاطِ (*) وما أَشْنَهَه (*) مِنَ الاشتِطْلَالِ بالنَّطْعِ (*) والثوّب؛ لِأنَّهُ يُشْبِهُ تَعْطِيَةَ الرأسِ (*).

ولنا: ما رَوَىٰ أَبُو دوادَ في السمه: مُسَدًا إِلَىٰ أُمُّ الْمُصَيِّنِ (١) ، قَالَتْ: المحَجَثُ

من طريق إثراهيم بن عبد الله من حُبشي، هن أبيد أبي أبلوب الأنصاري عليه به.

(١) ينظر: قموطاً مالك، [٣٩٣/١]

(٣) وقع بالأصل اصطاطا وبديكر هذا تسعريف في المواطن الآنية والمثب من الوالا، والمشاها،
 والاب، والمالة

(٣) وقع بالأصل وأشبه والمشيت من فوه، وقف، وفت، وفع،

(2) النَّطْعُ سبائك ، وبانف ، وبانف ، وبانس ، وبانف ، وب

(a) ينظر ﴿ بياد والتحصيل؛ لابن رشد [٢٨ - ٢٨] و الدح والإكلين لمحصر حلين؛ للموافى
 [٤ - ٢٠٨ - ٢٠٧])

 (٦) أمَّ الْمُعْمِيْنِ فِيْدِ مِنْدَمَ وَالْمِبَادُ المُهْمِلْدِنَ ، وفي حره أون يعد بياه سر المعروف على يست يسجاق الأخْمِسِية ، بها صُحْبَه ، لا يُقْرف لها اسم ، وهي من المنجابيات اللائي المعرد مسهم بإحراج حديثهن ، كذا جاء في حاشيه (٩٥) وَلَوْ دَخُلَ تَحُتُ أَشْتَارِ الْكَفَّةَ خَتَىٰ عَطَّاهُ إِنْ كَانَ لَا يُصِيبُ رَأْتُهُ وَلَا وَجُهَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِظْلالٌ.

مَعَ السَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُ أَسامَةً ﴿ وَبِلالًا ، أَحَلُّهُمَا آحَدٌ بِحَطَامِ دَفَةِ السَّبِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَشْتُرهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّىٰ رَمِي جَفْرِةِ الْعَقَنَةِ (ۖ)

وَرُويَ عَنْ عُمْرَ بْسِ الحَطَّابِ ﴿ اللَّهِ عَلَى شَحَرَةٍ تَوْيَا، أَوْ سَلْعًا يَشْتَطِلُّ بِهِ* ،

وصُرِت لِعُثْمَانَ ﴿ فَشَطَاطٌ بِمِنَى ؛ وَلِأَنَّ الْاسْتِطَلَالَ بِمَ لَا يَمَاتُهُ كَالِاسْتِظُلَالِ بِالسَّقْفِ ، وليسَ دَلْكَ بِمُشْوعٍ بِالاتعاقِ، فكذا هذا ؛ أَلَا نَوَىٰ أَنَّهُ بِجُورٌ له دحولُ المَسْجِدِ والبَيْتِ ، وهذا لِأَنَّ الخَزَاعَ هو اللسُّ ولَمْ يُوجَدُ

والْفُسْطَاطُ، الْحَيْمَةُ الْكَبِيرَةُ (*).

قُولُه: (وَلَوْ دُخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ...) إِلَى آحرِه.

قَالَ الحاكِمُ [: ١٩٣٠م] الشهيدُ في «كافِيه» وإنَّ دَحَلَ تحتَ أَستارِ الكَفْتَةِ حتى غطَّهُ، فإنَّ كَانَ الشَّتُرُ يُصِيتُ وجُهَه ورأَسَه؛ كرِفْتُه به، وإنَّ كانَ مُتجَاهِياً عنه ؛ فليسَ عليهِ شيءٌ، وداك إِنَّهُ إِذَا تَجَافَىٰ يَكُونُ كَالِاسْتِطْلَالِ بالتؤْبِ، فلا بأسَ به (١٠).

⁽١) أسامة هذه البي ريد بن حارثه ، وبلال حوالي راباح الإلى رسون 🍅 🗯 كذا حاء هي حاث، عام

⁽٣) أحرجه مسدم في كتاب الحج باب استجاب رمي حمرة العقبه يوم البحر راكياً، وبياق فوته كالله المساست؛ باب في المبحرم يظلل إردم ١٨٣٤، والسبني في كتاب صابت العج باب الركوب بن الجماز واستطلال لمجرم [ردم ٢٠٦٠]، والسبدي والمسدة [٢٠٤٠]، من حديث أمَّ بحُبين في يه

⁽٣) - ينظر ، ١٤ المعرب في ترتيب المعرب الشعارُري [ص ٢٦٠]

 ⁽٤) ينظر: (الكافي) للحاكم الشهياد (ق.٣٤)

وَلَا بَأْسَ مِأْنُ يَشُدُّ فِي وَسَطِهِ الْهِمْيَانَ -

وْقَالَ مَالِكٌ عِنْهِ: يُكُرُهُ إِذَا كَانَ مِيهِ لَقَفَةٌ عَيْرِهِ } لِأَنَّهُ لَا صَرُورَةً . مِن تَعَلِيهِ }

وَلَنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَىٰ لِبْسِ الْمَجِيطِ فَاسْتَوَتْ فِيهِ الْحَالَتَانِ.

قُولُه: (وَلَا مَأْسَ بِأَنْ يَشُدُّ مِي وَسَطِهِ الْهِمْيَانَ)

الْهِمْيَانُ: بِكُسرِ الهاءِ ما يُوضَعُ فيه الدُّرَاهِمُ وَالدُّمَايِيرُ ، وهوَ مَعروفٌ (١).

قَالَ في «شرَح الطَّحَاوِيُّ» للإمام الأَسْبِيجَابِيُّ، ولا بأسَ لِلْمُحْرِمِ يَشُدُّ الْهِمْيَانَ والعِنْطَقَةَ^(٣)، ولا بأسَ بِلُسُسِ الحاتَمِ^(٣).

وقَالَ في قشرْح القُدُورِيُّ ﷺ لمختصرِ الشيخِ أبي (١) الحَسنِ الكَرْخِيُّ ا^(٥): قَالَ مالكُّ - إِنْ كَانَ فِيهِ مَعْتُهُ فلا بأسَ به ، وإِنْ كَانَ فِيهَ نَفَقَةٌ غيرِه ؛ فَيُكُرَّهُ (١)

لِمَالِكِ: أَنه يُشْبِهُ اللَّبْسَ فَيُكُرَّهُ؛ إلا أَنَّ في نَعَقَةٍ نَفْسِه ضَرورةٌ ، ولا ضَرورةَ في نَمَقَةٍ عيرِه ،

ولنا: مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةً ﴿ إِنَّهُ أَنِهَا شُئِلَتْ عَنِ الْهِمْيَانِ فَقَالَتْ: ﴿ أَوْثِقُ عَلَيْكَ نَقَتَتُكَ ﴾ (١٠).

⁽١) وهو كِيس لنَّقَاتَة لِندَدَّ فِي الْوَسط يَظَرِ السَعِجِمِ الوسيطَّ؟ [٩٩٦/٣]

⁽٢) المِنْطَقة كلِّ ما بشدُّ به وشخك ينظر االمعرب في بريب المعرب؛ للنُّعَزُّرِي [ص/٤٦٨]

⁽٢) ينظر" الشرح مختصر الطحاوي، للأسبيجابي [ق١٣٨]

 ⁽³⁾ وقع بالأصل (أبو) والنب من (والروان) و(ات) ، و(م)

 ⁽a) ينظر قشرح مجتمر الكرخية للقدوري (١٩٨٥)، االمسوطة للسرحني [١٢٧/٤]، البيس
 الحقائقة [١٤/٢]

⁽٦) ينظر قالتاح والإكليل لمحتصر خليل؛ للمواق [٢١٢] ، وقاشرح محتصر حليل؛ للحرشي [٨٨٨]

 ⁽v) أحرجه ابن أبي ثبية [رفع ١٥٤٤٨]، والبيهامي في فانسس الكبرى ا [رفع ٨٩٦٨]، عن عائشه
 ﴿v) أحرجه ابن أبي ثبية [رفع ١٥٤٤٨]، والبيهامي في فانسس الكبرى ا [رفع ٨٩٦٨]، عن عائشه

وَلا يَغْسَلُ رأْسَةً وَلَا لِخَيْنَةً بِالْحَطْمِيِّ؛ لِأَنَّةً نَوْعٌ طِيبٍ، وَلِأَنَّةً يَقْتُلُ هَوَامٌّ الرَّأْسِ،

وعي ابي عَبَّاسِ أنه قَالَ: درخُس رسُولٌ . ﴿ اللَّهُ اللَّهُ مِن الْهِشَبَادِ بِسُنَّهُ مي حَقُوهُ (١) ؛ إِذَا كَانَ فيهِ نفقتُه (١).

قَالَ القُدُورِيُّ^(*): وهو قولُ سَعِيدِ بْنِ جُنِيْرٍ . وَطاؤُسِ ، وَعطاء ` ؛ وَلِأَنَّ المُحْرِمَ لو شُبِعَ مِنْ شَدَّ الْهِشَيَانِ لاسْتَوَىٰ هِهِ الخالتندِ. نعقته ونعمةً عَيرِه كالمَجِيطِ ؛ وَلِأَنَّ المَحْظُورَ هو الليْسُ ، وهذا ليسَ بنيسٍ ، فَضَارَ كَاشْتِمالِ الإرارِ

> وعن أبي يُوسُفَ: أنه كَرِهَ المِنْطَقَةَ إِذَا كَنَتَ إِنْوِيسَمَّا * قولُه: (وَلَا يَغْسِلُ رَأْتَهُ وَلَا لِخِيتُ بِالْجِطْمِيِّ *) ·

قَالَ فِي ﴿ ١٩٢١/١١] شَرْحِ الطُّخَاوِيُّ ا: الشُّخْرُمُ إِذَا عَسْلَ رأتُ أَو لِخَيَّتُهُ

(١) المحقو الخطرود تحت، وقال قوم. بإ العقومَتُدُّ الإرار، والجنعُ: حَيِّلُ وأَحَيُّمَ، من اللجمهونة.
 كدا جاء عي حاشية (م) و(ور)، و(ت) وينظر (جمهره العامة لابن تُرَيِّد [١ ٢٣١])

(٢) أخرجه الدارعطي في دسبه (٢٣٣/٤)، والبيمي في دالس الكبرى» [رتم، ٩٩٦٩]، عن
 ابن هباس قال درُسُش للشُمْرَع في العائم والهنيّاد»

 (٣) ينظر الشرح معتصر الكرحية بتغدوري [في١٩٨]، فالمبسوطة المسرحسي [٤ ١٩٧]، فتيبين المعقائق [٤/٣]

(٤) أخرجه إن أبي ثبية في نصته (١٥٤٥٦)

(٥) - أخرجه ابن أبي شبية في مصنعه (١٥٤٦١)

(٦) - أغرجه ابن أبي شبية في مصنعه (١٥٤٥٤)-

(٧) الْإِيْرِيسم بكسر الهمره والراء ولاح النبي علم مُعرَّب، وهو أخود أنواع الحرير، أو الحرير
المعمومين بين أن يخرج الموده من الشرعة بنجر الانصحاح في المعمة بنجوهري [٥ ١٨٧١ رمادة
براسم] وهمميم لمة المفهامة [ص/٢٩]

(٨) العطيمي _ بكسر الحاد، وفين باللهج _ بات من الفصيلة الجارية، كثير الشّع يُدفى ورقّه بابك ويُجمّل عسالًا باراس ينظر ١٥ المعجم الوسيدة [٢٤٥١]

ول عارة البيان ال

بِالْجِطْمِيِّ يَجِتُ عَلِيهِ الذَّمُّ فِي قَوْلِ أَبِي خَبِيمَةً .

وقَالَ أَبُو يُوسُفَ [ومُخمَّدٌ] ﴿: يَجِبُ عَلَيهِ الصَّدَقَةُ ﴿ ﴿ .

وَرُوِيَ عِن أَبِي يُوسُفَ رِوايِنادِ أُحْزِيادِ:

أحدُهما" أنَّه لا شيءَ عليهِ ؛ جعلَه بِمَثْرِلَةِ الأَشْمَانِ(").

وَرُونِيَ هَهُ أَنهُ قَالَ: يَجِبُ عَنِهِ دَمَانِ: دَمٌّ لِأَنَّهُ طِيبٌ ، ودَمٌّ لأنَّه يَقْتُلُ هَوَامَّ الرأس.

وَقِيلَ * إِنَّ الحلاف في حِطْمِيُّ الْعِرَاقِ } لِأَنَّ له رائحةً طَيِّبةً .

والجُمَعوا أنه لو عسله بالْخُرُصِ⁽¹⁾، أو بِالصَّابُونِ، أو بِالْمَاءِ الغَرَاحِ⁽¹⁾، فلا شيءَ عليهِ،

والْهَوَامُ (١) _ بالتَشديدِ _: جمَّعُ هامَّةٍ (١)، وهي الدابُّةُ مِن دوَّابُ الأرضِ،

(١) ما بين المطوفتين؛ ريادة من فعداً دوفراً ؛ وفتاً ؛ وقماً ؛

(۲) ينظر اللاصل [۲ ۲۹۷]، النتاب في العناري [۲ ۲۱۲]، التجريد [۲ ۲۸۲، ۲۸۲۱]، والمبدوط و (۲ ۲۸۲، ۲۸۲۱]، والمبدوط و (۲ ۲۸۲)، ايمانع المسانع (۲ ۲۸۱)، والتارئ قاضي حاده (۲۸۲/۱)، والمبدوط و (۲۸۲/۱)، ايمان المبدوط و (۲۸۳)، والمبدول (۲ ۲۸۳)، البين المبدول (۲ ۲۸۳)، والمبدوئ التانار خابية المبدول (۲۸۰/۱)، والمبدول (۲ ۲۸۲)، والمبدول (۲ ۲۸۲)، والمبدول (۲ ۲۸۲).

(٣) الْأَشْدَانُ يَسْتَغْمَلُ هُو أُورِمَادُهُ فِي فَسَلَ النِّبَاتُ وَالْأَيْدِي وَفِدَ نَفِدَمُ لَنعريفِ بَه

()) مصلى أنَّ الحُرِّمَنَّ هُوَ الأُتَسَانَ، وَرَمَادُ إِذَا أُحرِق وَرُثَنَّ صَيَّهِ المَاءَةِ الْعَقْدُ وَضَارُ كالصابوق، تُنطَّفُ به الأَيْدي والملابس

(a) الماءُ القرائع مو الساء الصافي ألذي لا يشُولُه شئ ينظر المعرب في مربب المعرب فا للمُطابُ إن المن ٢٧٧]

(١) إشدره إلى قول صاحب والهداية ١٥ قرالاً لله يُقَتَّل هو أمَّ الرَّأْسِ، ينظر اللهدايد؛ لنمز عيناني (١ ١٣٧]

(٧) الأنها بهمُّ وأي ندبُ و بهميمُ اللَّبيثُ بنظر النَّنجيس في معرفه أسماء الأشياءة الأبي هلال»

قال، ويُكْثَرُ من النَّلْبَة عقيب الصَّلُوات، وكُلُما علا شرفًا، أَوْ هَمْطُ وَادِيًا، أَوْ لَقِي رَكْبًا، وَبَالْأَشْجَارِ؛ لأَنَّ أَضْجَاب رَسُونِ الله يَثِيَّة ورَصِي اللهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُلَثُونَ فِي هَدَهِ الْأَخُوالِ، وَلَتَنْبَةُ فِي لَإِخْرِه على مثال التَّكْبِرِ فِي الصَّلَاةِ، فَيَوْتَهَىٰ بِهَا عِنْدَ الْإِنْبَقَالَ مِنْ حَالِ إِلَى حَالِ

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيةِ، لِقَوْلِهِ ١٤٤ وَالْعَجُ لَعَجُ وَالنَّجُهُ وَالْعَجُ، وَالْعَجُ

وأُرِيدَ بها: الْقَعْلُ^(١).

قولُه: (وَيُكُثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِيبَ الصَّلْوَاتِ. وكُلَّما عَلَا شَرَفًا. أوْ هَـط واديًّا، أَوْ لَقِيَ رَكْبًا، وَبِالْأَسْخَارِ عَلَا شَرِفًا)، أي. ضَجَدَ مكنَّ شُرِتُهُ، وَ(بِالْأَسْخَارِ) مَعطوفٌ على قولِه: (عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ)، أي: تَكْثِرُ مِنَ اتَّلْبِةٍ بِالْأَسْخَارِ.

والأصْلُ فيه: مَا رَوَىٰ الْأَغْمَشُ، عَنْ حَيْضَةً ﴿ أَنَّهُ قَالَ. الْكَانُوا يَسْتَجِئُونَ النَّلْبِيَةَ عِنْدَ سِتُ مواضِعَ: عندَ دُيُرِ الصَّلَاقِ، وَإِنَّا اسْتَقْبَلْتُ بِالرَّجُّلِ رَاحِلَتُهُ، وَإِذَا صَعِدَ شَرَفًا، وَإِذَا هَنطَ وَادِيًا، وَإِذَا لَقِيْ بَعْضُهُمْ نَعْطَ، وبِالْأَسْخَارِ اللَّهِ.

وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ دِكُرٌ يُعْمَلُ هِي ابتِداءِ الصَادَةِ ، ويتكرَّرُ هِي أَثنائِهِ ، طيسَ فِعَلُهِ هِي اختلافِ الأَحوالِ كَالتَّكْبِيرِ فِي إِ ١٠٠٠- الصَّلَاةِ

[قولُه](١) (ويرْفَعُ صَوْنَةُ بَالثُّلْبَةِ)، وهذا لِمَّا رُوَى صَاحَبُ والسَّسَّة:

⁼ المسكري [ص/٢٨٩]-

 ⁽١) وهارُ يمع انهو مُّ علَى ما يدبُّ من تُحيَوْنا ، رُإِنَّ مَمْ عَلَى كالمصرات ينظر اللهاية في عريب المحديث الاين الأثير [٥] (٢٧٥ إمادة، همم]

⁽١) حيثمة الصدري قبل بوم أُخْذِ كِد في الأَماسيَّة كَد حدد في عاشيه الجة، والوا

⁽٣) الخرجة ابن أبي شبه [رفع ١٤٧٥٠]، عن لأخطر، عن حكمه يلتونه .

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين: ريادة من الراء واضاء والساء ودبه

رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ. وَالنَّخُ، إِرَاقَةُ الدَّم.

بِرِمْمَادِهِ إِلَىٰ حَلَّادِ بْنِ السَّائِبِ الأنصَارِيُّ عَن أَبِهِ أَنَّ رَسُّولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ أَمَّانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَوْ مَنْ مَعِي: أَنْ إِنْ ١٠١٤،٤ مَا يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ ﴾ (١٠).

وَرَوَىٰ التَّرْمِذِيُّ فِي 9جامعه؟؛ بِإِسْمَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَسِ بْنِ يَرْبُوعٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ ﷺ اللَّهِ عَلَىٰ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ اللَّهَ عَنْ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ وَالنَّمْجُ ﴾ `` فَالَ التَّرْمِذِيُّ: (وفي البابِ عنِ ابنِ عُمَرَ وجابرٍ ٩ .

قَالَ في الصحاح». الفَحُّ، رَئْمُ الصَّوتِ، وَقَدَّ عَجَّ يَعِجُّ عَجِيجًا وعَجُعَحَ: أي: صوَّت، ومصاعفتُه دليلٌ على التكُرِيرِ ۽ (")

ونُجَعُتُ الماءَ والدُّمَ. أَنْجُهُ نَجًّا، إِذَا سَيَّلْنَهُ، وأَنانَا الوَادِي بِفَجِيجِهِ، أي.

(١) أخرجه مالك في الموطأة [رقم؛ ٧٣١]، ومن طريقه أبو داود في كتاب المساسك/ بات كيف التدبية * [رقم ١٩٨٤]، و كترمدي في أبوات الخلج غن رَسُول الله ﷺ إبات ما جاء في رفع الصوت بالتدبية [رقم ١٩٣٩]، وابن ماحه في كتاب المساسك، باب رفع الصوت بالتلبية [رقم/ ٢٩٣٣، بالتدبية [رقم/ ٢٩٣٣، من حديث ٢٩٣٣]، والبسائي في كتاب مباسك الحج رفع الصوت بالإهلال [رقم/ ٢٧٥٣]، من حديث خلاد بن السائب فن أبيه إله به وهو هند النسائي بالتُلْبَة دون شك، وهي رواية لابن ماجه، وفي الرواية الأجن بالإهلال والتُنبية جميعًا.

قال الترمذي ٥ حديث حلاد هن أبيه حديث حسن صحيح، وقال ثبن السلمن: العَذَا الحَدِيثُ صحيح، ينظر: «البدر المنير» لابن الملق [١٩٢/٦]

(٣) أحرجه الشرمدي في ألواب الحجّ عن رشون الله # اباب ما حاء في قصل التلبية والنحر [رقم/ ٨٢٧]، وابن ماحه في كتاب المساسك/ باب رفع الصوب بالنبية [رقم/ ٢٩٣٤]، والمحاكم في «المستدرك» [رقم/ ٢٩٣٤]، من طريق مُحمّد في «المستدرك» [رمم/ ٨٧٩٨]، من طريق مُحمّد ثي النّشكذير عن فيد الرّحمي ثي يزبُوعٍ ، من أبني يَكُم المُددّين إلى به

قَالُ الترمذي المحديثُ أبي بخر حديثٌ حريبٌ ، لا مقرقة ولا من حديث أبي قديكِ عن الصَّحَالَةُ أبي عُلْمان ، وشحشًا بَنُ المُتَكدر للمُ يسْمَعُ مِنْ هند الرَّحْسِ بْنِ يربُوعِ ، وعال الحاكم ، العدا حديثُ صحيحُ الإنساد ، ولم يُحرَّجافه

(٣) ينظر الصحاح في النعه النجوهري [١ ٣١٧ ١،١٥٤ هجم]

قَالَ: وإدا دحل مَكُمُّ الندا بِالْمِسْجِدِ، لِمَا رُوِي أَنَّ النَّـيُّ ﷺ كَمَا دحل مَكَّةَ دُحَلَ الْمَشْجِدَ، وَلِأَنَّ الْمُغْصُّودَ رِيَارَةً الْبَيْتِ وَهُو بِيهِ.

بِسَيْلِهِ، ومَطَرُّ تُجَّاحٌ إِذَا انْضَبُّ جِنَّهُ أَ⁽¹⁾.

والثُّعجُّ: سَيْلَالُ دِماءِ الهَدْيِ.

ثم رفعُ الصَّوتِ بِالتَّلْبِيَةِ هو السُّهُ-

ولا يُقَالُ: يَنبغي أَنْ يَكُونَ واجِبًا؛ لِورُودِ لأَمْرِ به هي حديثِ حلَّادٍ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الأَمْرُ وإِنْ كَانَ مُطْلَقُه يَفْتَعِي الوُّخُوتَ؛ لَكُنَّ قَدْ بَتُونَا طَلَك إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ، وقد دلَّ الدَّلِيلُ في حليثِ ابنِ عُمْرَ؛ لِأَنَّ الأَفْصَئِةَ تَنْعِي الوُّخُوت، هنتَ ما دونَ الوُّجُوبِ وهو النَّئَةُ.

وقَالَ أصحابُنا: إنَّ الأَذْكَارُ والأَدْعِيةَ يُستختُ عِهَا الإِحْدَة، إلا ما تعلَقُ بالغيْرِ، كالأَدانِ الذي يُقْصَدُ بهِ الإِعْلامُ، والنُّسُنَةُ التي يُقْصَدُ بها وَعَظُّ الناسِ وتَعليمُهم، والتَّكبِيرةُ التي خُعِلَتُ علامةً للدُّحولِ في الصَّلاةِ، والانتقالِ، والقِراعةِ التي أُمِرَ المُؤْتَمُّ باستِماعِها.

وأمَّا التَّلْبِيَةُ. ولِأَنهِ مِن عَلامةِ العِبَادَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا هِي حُكْمِ مَا تَعَشَّى بِالْعَيْرِ؛ لأمها إجابةٌ لدعاءِ الحَلِينِ كَمَا مَرَّ دِكْرُه، وَنَيْنُ سَنْفُ أَنَّ القِيَاسَ فِيهَا لاَحْعَاءُ؛ لَكُنْ تُرِكَ دلك بِالْحَدِيثِ، بِجِلَافِ القِياسِ،

(+ عدار ما قولُه (وإذا ذحل مَكَّةُ التَدُأُ بِالْمُسْجِدِ)

يمي. لا يشيل بعمل آخر قبل أن يدخل المشجد الخزم؛ (المَنْ الْمَعْمُودَ زِيَارَةُ البَيْتَ)، أي الكَمْبَةُ، و لبيتُ في النَسْجِدِ

⁽١) - ينظر: المصدر السابق (٢/١٠/١/١٥، فجع

تَصَلَّىٰ مَعَهُمُ ا(*)

وَلَا يَصُرُّهُ لَيْلًا دَخَلِهَا أَوْ مَهَارًا؛ لِأَنَّهُ ذُخُولُ بَلَدَةٍ مَلَا يَخْتَصُّ بِأَخَدِهِمَا. وَإِدَا عَايَنِ النَّبِ كُثَرَ وَهَلِّلَ، وَكَانَ انْنُ عُمْرَ هِلِيْ يَقُولُ إِدَا لَقِيَ الْبَيْتُ؛ بِاسْمِ اللهِ وَاللهُ أَكْبَرُ.

🗗 ھيڌ البيال 🗗

قولُهُ ۚ (ولا يَضُرُّهُ لَيْلًا دَحَلُهَا أَوْ مِهَارًا).

وَرُوِيَ هِي الصحيح التحارِيِّ ، واللسن ؛ عَنْ مَافِعِ، عَنِ ابْسِ عُمْرَ، قَالَ ابْاتَ النَّبِيُّ ﷺ بدِي طُوَىٰ حتى أَصْبَحَ، ثُمَّ ذَحَلَ مَكَّةً ، وَكَانَ ابْنُ عُمْرَ يَفْعَلُهُ » (١) . قَالَ ابْاتَ النَّبِيُ ﷺ بدِي طُوَىٰ حتى أَصْبَحَ ، ثُمَّ ذَحَلَ مَكَّةً ، وَكَانَ ابْنُ عُمْرَ يَفْعَلُهُ » (١) . وَرُونِ عِن عُمْرَ: النَّذَ اوِيحَ ؛ وَرَفَصَانَ لَعُمْرَةٍ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ التَّزَاوِيحَ ؛

وكدا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ﴿ وَأَنَّهُمَا دُحَلَا مَكَّةَ لَيْلًا فَطَافَاهُ (٣)، وَلِأَنَّهُ دُحولُ بَلْدةِ يَسْتَوِي فِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

وَإِنَّمَا دَخَلَ النَّبِيِّ ﷺ مِهِرًا؛ مَحَافَةُ النَّسْرِقَةِ، والالتِناسِ على الناسِ؛ أين ينْزِلُ، وكيفَ ينْزِل.

قُولُه: (وإِدَا هَايَنَ النِّت كَثَرِ وهَلُل).

[كَبِّرَ](١)، أي قَال ١١١١ أكبرًا ، أي مِنْ هذِه الكَعْبةِ المُعطَّمةِ .

وَهِلَّلَ ، أي: قالَ: ١٤ إله إلَّا اللهُ، ومَعناه: النَّبَرِّي عن توَهُّم عِبَادَة البيِّتِ.

 ⁽۱) أخرجه البحاري في كتاب الحج باب دحول مكه بهار أو ليلاً (رقم ١٤٩٩)، ومسلم في كتاب
الحج باب استجاب العبب يدي طوى هند إو ده دحول مكه و لاعسال بدحولها و دحولها بهاراً
[رقم/ ١٣٥٩]، هن نافع ض أبن همر فيه به

⁽٧) علقه السرخسي في اللميسوطة (٩/٤)

⁽٣) الترجد: بن أبي شيبة في المصنف (١٥٥٨٥)

⁽٤) ما بين المعلومتين رياده من خراء راف د والده، والمه

وَمُحمَّدٌ ﴾ لَمْ يُعبَنُ في الأَصْلِ لمِشَعِد الْحَجْ شِينًا مِنَ الشَّقَوَاتِ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتُ يُذِهِتُ بِالرِّقَّةِ، وَإِنْ تَتَرَّكَ بِالْمِلْقُولِ مِنْهِا فَحَسَنَ

وقد قِيلَ: إنَّ الدُّعاءَ مُستجابٌ عبد زُؤية النِّب ، علا تَعَلُّ عَه

(وَمُحمَّدُ بِنُ الحَدَنِ لَمْ يُعِيْنَ فِي الْأَصْلَى). أي المسلوطة (المشاهد الْحَجُّ شَيْئًا مِنَ الدَّعَوَاتِ؛ لِأَنَّ التُوقِيتَ يُنْعَبُ بِالرَّقَّة)، بِنَ الدَّعَوَاتِ؛ لِأَنَّ التُوقِيتَ يُنْعَبُ بِالرَّقَّة)، بِنَ الدَّعَوَاتِ؛ لِأَنَّ التُوقِيتَ يُنْعَبُ بِالرَّقَّة)، بِنَ الدَّعَوَاتِ؛ فَخَسَنَّ،
تَتَرَّكَ بِالْمُنْعُولِ مِنَ الدَّعَوَاتِ فَخَسَنَّ،

وقد رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: السِّمِ الله، واللهُ أَكْثُرُ اللَّهُ اللَّهِ اللهِ واللهُ أَكْثُرُ اللَّهِ

وَرُوِيَ عَنْ مَكْحُولِ: أَنَّ النَّبِيِّ كَالَ بِنَا مَطْوَ إِلَى الْبَيْتَ غَلَّ: اللهُمَّ زِدُّ بَيْتَكَ هَذَا تَعْطِيمًا ، وَتَشْرِيفًا [٢٠٥٠هـ-] ، وَتَكْرِيمًا ، وَمَهانَةً ، وَبِرَّا ١٠٥٩

وَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَرَّ بِالْمَهَوِ قَالَ ﴿ الْقُودُ بِرَبِّ هَذَا الْمَعَجُو مِنَ الذَّيْنِ ، وَالْفَقُرِ ، وَضِيقِ الصَّفْرِ ، وَعَذَابِ الْفَبْرِهِ * ""

وقَالَ فِي اللوازلة وإِذَا دَخَلَ الخَرَةَ يَقُونُ لِمُهُمَّ هَمَا النَيْتُ بَيُّكَ، والخَرَمُ حَرَمُكَ، والعبدُ عَبْلُكَ، هوفَقَبِي لِمَا تُجِثُ ونرُضَى وإِذَا عظرَ إِلَى لَتَيْتِ يَقُونُ. اللهُمُّ أمت السَّلَامُ، ومنك السَّلَامُ، حَبُّ رَبُّ مالشَّلام، اللهُمُّ رِدُ مِنْتُكَ هذا تَعْطِيمُا، وتشريفًا، ومَهَابةً الأُنْ.

⁽١) أخرجه: الأورقي في وأخيار مكه: (١/٣٠٩)

 ⁽۲) احرجه اين دي شيبه [رمم ١٥٧٥١]، والبيهاي في اللبس الكبرى [رفم ٨٩٩٦]، عن تكثّول به مرسالاً

⁽٣) النبر أطيعرابه تسبد بهي عطاء وهو ترسل على كل حال وعيفه الكاسامي في بدائع الصبائع (٣) ١٤٦٠)

 ⁽٤) را د في الاسوارات العرد من عقبه وشرّته با من حبيّه و عمر با تعقيماً وتشريفاً ومهامه البطر الاسوارات من بصاوى الآني الديا سمرمدي [100 أناب محصوط مكته فيص الله أجدي بداركية / (رقم الحفظ 140)]

قَالَ: ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَجْرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْنَلَهُ وَكَبَّرَ [١٠١٠] وَهَلَّلَ؛ لِمَا رُوُيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ فَاسْتَقْتَلَهُ وَكَبَرَ وَهَلَّلَ.

والمَشَاهِدُ الرَّاصِعُ الحُصُورِ ؛ مِن شَهِدَ المكانَ ؛ إِذَا حَصَرَه ، جَمَّعُ مَشْهَدٍ ،

قولُه (ثُمَّ ابْتَدَأَ بِالْحَخَرِ ١٠٠٠هـ) الْأَشُودِ)، أي: يعدَما كَبُرَ وعلَّلَ عَدَ مُعالِمَةٍ البَيْتِ؛ ابتدأ بِالْحَجَرِ الأَسْوَدِ (فَاسْتَقْبِلَةُ وَكَبَرَ)، ورفَعَ يدَيْهِ، ويطُونَ كَمَّيْه إِلَىٰ الحَجَرِ خَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ـ كَدَا فِي اشْرَحِ الطَّخَاوِيُّهُ ـ وَهَنَّلَ.

وقَالَ في قالوازل؟. ويُستختُ إِذَا دحلَ المَسْجِدَ أَنْ يَبُدَأَ بِالْحَجَرِ ، ولا يَنْدَأُ بِغَيرِهِ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ القَومُ في الصَّلَاةِ ؛ فيدحُلُ معَهِم (١٠)

وقَالَ الحاكِمُ الشهيدُ في المختصرة المُسَمَّى بـ الكافي: قَالَ أَبُو يُوسُفَ في الإملامة: يستقُيلُ بـ طِي كُفّةِ الفِئلةَ عـ دَ افتِتاحِ الصَّلَاةِ، واسْتِلامِ الحَجَرِ (٢)، والفُتوتِ في الوِتْرِ، وتُكبرِ الْعِيدَيْنِ، ويسْتقبِلُ بباطِنِ كَفَّيّه إِلَى السماءِ عندَ رفعِ الأَيْدِي على الصَّفَا وَالْمَرُوّةِ بِعَرْفَاتِ، ويجَمْعٍ، وعدَ الجَمْرَتَيْنِ (٣)، دَكُره في بابِ القيامِ في الفريضةِ.

أَمَّا الابتِداءُ بِالْحَجَرِ الأَسْوَدِ والاستِفالُ وَالتَّكْبِيرُ وَالنَّهْلِيلُ؛ علِمَا رَوَىٰ مَكْخُولُ: وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَ ذَخَلِ الْمُسْجِدَ بَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَاسْتَقْتَلَهُ وَكَبَرَ وَهَلَّلُ* (*).

⁽١) ينظر ١٥سوارل من العتاري؟ لأبي اطبت السمرعدي [١٥٥]

 ⁽⁺⁾ قال في الانجرهره البيرة على محتصر القدوري، [138] صورة الاستلام أن يصع كفيه على
الحجر، ويصع همه بين كفيه، ويقيله إن استطاع، فإن لم يستطع جمل كفيه محره وقبل كفيه وبمطر
حاشية ابن هابلين (٤٩٤/٢)

 ⁽٣) أراد بالجمرئين الأوبى والوسطى دون العفية كدا جاء في حاشيد قمة، وقوع

⁽٤) اللم أطهر به مُستَدًا إلى مكحول، وهو مرَّسل على كل حال الكن النجر ثابت مِن أحاديث جماعه=

وأمَّا رفّعُ الْبِدنِيِّ: فلِما (١٠٠٠-١٠ روى الشبّح أنّو حمدٍ الطّحاويُّ في اشرّح الآثارة: مُشْدَدًا إِلَىٰ ابنِ عُمر وابنِ عُنسِ عن النّبِيّ ﷺ فلاً فلاً الأَثارة: مُشْدَدًا إِلَىٰ ابنِ عُمر وابنِ عُنسِ عن النّبيّ ﷺ فلاً فلاً الأَثارة في الْمُتَاحِ الطّمَلَاةِ، وَجِنْد الْبَيْت، وعلى الطّما والمُعرَّوَةِ، وَبِعرِعاتِ، وَالْمُرْوَةِ، وَبِعرِعاتِ، وَالْمُرْوَةِ، وَبِعرِعاتِ، وَالْمُرْوَةِ، وَبِعرِعاتِ، وَالْمُرْوَةِ، وَجِدُواتِ، وَالْمُرْوَةِ، وَبِعرِعاتِ،

وفي الشرح الآثارة أيضًا شُندًا إلى إبر هيم النّحيي قال: النّرْفَعُ الْأَبْدي هي مَنعة مَوَاطِلَ. في الْجِناحِ الصَّلَاةِ، وفي التَّكْبِيرِ لِلْقُلُوتِ هِي أُونُو، وهي الْجِينَيْرِ، وَعِي الْجِينَيْرِ، وَعِي الْجِينَيْرِ، وَعِي الْجِينَيْرِ، وَعِيدُ الْجَنْرَةِ الْمُعَامِّ وَعُرَفَاتٍ، وَعِندَ الْمُعَامِّ وَعُرَفَاتٍ، وَعِندَ الْمُعَامِينِ عِنْدُ الْجَمْرَةَ فِي الْجَمْرَة فِيرِهِ وَعُرَفَاتٍ، وَعِندَ الْمُعَامِينِ عِنْدَ الْجَمْرَة فِيرِهِ وَعُرَفَاتٍ، وَعِندَ الْمُعَامِينِ عِنْدَ الْجَمْرَة فِيرِهِ اللهِ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّه

وَلِأَنَّ هِٰدَا النَّكْبِيرَ تَكِبِرٌ يُفْتَتَحُّ بِهِ الطَّوَافُ؛ فَيْسَنُّ بِهِ الرَّمُّ ، كَالنَّكْبِيوِ الدي يُفْتَتِحُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَافَ بِالْنِيْتِ صلاةً فَيْسَنُّ مِي النَّفَاتِهِ رَمْعُ البِيدِ

على الصحابه مُشَرِّقُ قال الربعي وأنَّ ابتداؤُه الله الحجر عبو في حديث حدير العويل الحشي إلى الناسب المناب مُشَرِّق قال الربعي والناسب المناب الربعة والحديث والحرح سما أبعث (في كتاب المناب ا

⁽۱) الترجه أن تربيه في وصحيحه [رفع ٢٧٠٣]، والصحاوي في فشرح معني الأكثرة [١٧٦,٢]، من طريق الن أبي ليس عن المحكم من مصنع عن اس عباس علله وعن نامع عن ابن عُمر علله كالاهمة

قال ابنُّ اللِيمَ * الاَ يَمِنَّ وَمَنَّهُ، وَالصَّمِيعُ وَهَٰهُ عَلَى مِن عُمَّرَ وَابِي عَيَّامِي ﷺ فيطر * الساو السيف في الصحيح والصحيف؟ لامر الليم [ص ١٣٨]

 ⁽٣) مقبئ تحريجه في اكتاب الصلافة

قَالَ: وَرَفَعَ يَدَيْهِ؛ لِنَوْلِهِ ﷺ اللَّا تُرَفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ } وَدَكَرَ مِنْ خُمْلَتِهَا اسْنِلَامُ الْحَجَرِ ا

قَالَ. وَاسْتَلَمَهُ إِنِ اسْتَطَاعَ مِنْ عَيْرٍ أَنْ يُؤْدِيَ ..

وقد حدَّثَ الطَّحادِيُّ مُسْدَدًا إِلَىٰ طَاوُسِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنِ النَّبِيُّ وَقَدَّ قَالَ: ﴿ الطَّوافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةً ﴾ إِلَّا أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قَدْ أَحَلَّ لَكُمُ المَسْطِقَ ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا مِخَيْرٍ ﴾ '.

وقَالَ في اللجامع التُرْمِذِيُّ: مُسْدًا إِلَىٰ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ، عنِ ابنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ - «نَزَلَ اللحَجُرُ الأَسُودُ مِنَ اللجَنَّةِ ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ ؛ فَسَوَّدَتُهُ خَطَايًا بَنِي لَدَمَ» (*).

قُولُه: (قال وَاسْتَلَمَهُ)، أي فَالَ الغُدُّورِيُّ (")

(۱) أحرجه الترمدي في أثراب العبيم عَن رُسُون اللهِ اللهِ إليان ما جاء في الكلام في الطواف [رقم/ ٩٦٠]، والطحاوي في والقدارمي في قدسه قي العبديدة [رقم/ ٢٧٣٩]، والطحاوي في قشرح معلني الأثارة [٢٧٨٠]، والحاكم في المستدركة [٢٣٠/١]، والبيهقي في قالسس الكبرئة [٢٣٠/١]، والبيهقي في قالسس الكبرئة [رقم ٤٠٧٤]، عن عده أن الشائب، عن طاؤس، عن ابن غبّاس وإليه به ولفظ الترمدي فالطّوافُ حوّل النبت مثلُ الشّاخ، إلا أنكُمْ تتكلُّمُون به، قملُ تكلّم فيه قلا يتكلّملُ إلا يحتيره في ابن عبّاس مؤفّوف، عن ابن عبّاس مؤفّوف، ولا نقرقُه م فُرعً إلا من حديث عدم أن الشّائب، وقال بدرك في هذا حديث صحيمُ الأشده ولا نقرقُه م فَرعً إلا من حديث عدم أن الشّائب، وقال بدرك في هذا حديث صحيمُ الأشدة

قال الشرعادي فاوقد روي فلم تحديث عن ابن طاوس وغيره، عن طاؤسي، عن ابن عبّاسي مؤفوف. ولا نقرقةً مرفوعًا إلا من حديث خطاء بن السّائب، وعال بحاكم فاهدا حديث صحيحُ الْإِنْبُ، و ولم يُبحرُّ حالَ، وقد أوظة حداعةً، وقال العيني فطرين صحيح، ينظر فالحد الأهكار شرح المعاني والآثارة للعبني [4-48]

(٢) أخرجه الترمدي في أثراب الحج عن رسول الله الله باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركل والمعلم [رعم ١٩٥٨]، وأحمد في المسدة [٢٠٧١]، و بن حريمه في الصحيحة [رقم ٢٠٣٣]، والعمراني في المعجم بكيرا [١١، قم ١٢٢٨٥]، عن عقده بن الشائب، عن سعيد تي شير، عن ائن عبس عليه به

قَالَ الترمَدي وحدث أن عبَّاس حديث حس صحيح ا

(٣). ينظر: المختصر التُذُورية [ص٦٧]،

أَخَدًا (١٠)؛ لِمَا زَوَىٰ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَ الْعَجِرَ الْأَسُودُ وَوَصِعَ شَعَيْهِ عَلَيْهِ،

واشتدمَ الْحَجَزَ، قَالَ في الديوان الأدب، الشندم الْحجر، إذا لمسهُ إِنَّا يِقَبُلَةِ، وإِمَّا بِتَناوُلِ»(٢).

وعبد المُقهاء: الاستِلامُ أنْ يعبع كُنَّيه على لحجر ويُقتله بعبه.

والأصْلُ في استِلامِ الخخرِ م رؤى في الصحيح، الحدريُّ، والسس، [١/١٩٦/١]: مُشْتَدًا إِلَىٰ عُمَرَ أَنَّهُ بَيْء إِلَى الحخرِ طَبَّلُهُ، طالَ اللِّي لأَعْلَمُ أَنْكَ خحرُ لا تَشُرُّ وَلا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ السِيِّ يَجَمَّةً يُعْتَلُك مَا فَبَلَنْكَ،

وإنها قَالَ: (وَاسْتَلَقَهُ إِنِ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْدِي احْدًا)، لِمَا رَوَىٰ أَبُو جعمِ الطَّحَاوِيُّ فِي قَسْرَح الآثارة: بإِسْنَادِهِ إِلَىٰ أَبِي يَشُورُ فَلَّا: سَمِعْتُ أَمِرًا كَالَّ عَلَىٰ الطَّحَاوِيُّ فِي قَسْرَفَ الحَاجُّ (*) عَنْهَا سَنَةَ ثَلَاثِ وَسَيْمِينَ ، يَقُولُ ، كَالَ عُمْرُ رَجُلًا قَوِيًّا وَكَالَ مَنَّ مُتَقَرِفً الحَاجُّ (*) عَنْهَا سَنَةَ ثَلَاثِ وَسَيْمِينَ ، يَقُولُ ، كَالَ عُمْرُ رَجُلًا قَوِيًّا وَكَالَ يُرَاحِمُ عَلَى الرُّكُي ، فَقَالَ لَهُ النَّيئُ يَعْقَدُ ، فِي أَنِ خَلْمِي ، إِنْكَ رَجُلُ قَوِيًّ ، وَإِنَّكَ مُرَاحِمُ النَّاسَ عَلَى الرُّكُي فَقُودِي الصَّعِيفَ ، فَإِنَا رَأَبُتَ خَلُوةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلّا فَكُرَّو وَالْمُولِيَّ ، فَإِنَّا رَأَبُتَ خَلُوةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلّا فَكُرَّو وَالْمُولِيَّ وَالْمُ لِللَّالَ لَهُ اللَّي المُعْمِيفَ ، فَإِنَّا رَأَبُتَ خَلُوةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلّا فَكُرَّو وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَالْمُولِيَّ وَاللَّهُ وَالْمُولِيَّةُ وَإِلَّا فَكُولُ وَالْمُ فَيْرِ الْمُؤْولِي الصَّعِيفَ ، فَإِلَّا رَأَبُتَ خَلُوهُ فَاسْتَلِمْهُ وَإِلَا فَكُولُولُ السَّالِ عَلَى الرَّكِي فَيْولُ فِي الصَّعِيفَ ، فَإِلَا وَلَا وَالْمُولِ الْمُولِيَّ وَالْمُولِيْنَ الْمُولِيَّ فَيْ اللَّهُ وَالْمُ وَالْمُولِيَّ وَلَوْلَ وَلَا مُعْرَالِ مُعْلِقَةً فَالْمُعُلِقَةً وَالْمُولِيَا الْمُعْلِيْفَ الْمُعْلِقَةُ وَالْمُ الْمُعِيلُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقَةُ وَالْمُ الْمُعْلِقَةُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقِيلُ الْمُقَالِقُولُ اللَّهُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقُ فَالْمُ اللّهُ وَالْمُولِ الْمُؤْلِقِيلُ اللّهُ وَالْمُولِ الْمُعْلِقَةُ وَالْمُؤْلِقِيلُولُولُولُ اللّهُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَالْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُعُلِقُهُ وَالْمُولُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُؤْلِقُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَالْمُؤْلِقُولُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

⁽١) في حاشية الأصل: (خ، مسلما)

⁽٢) ينظر: فديران الأدب، للمارايي [٤١٨/٢]

 ⁽٧) أخراجه البحاري في كتاب بعض بات دافكر في تحجر الأسود أرفع ١٤٣٠]، ومستم في كتاب الرجح باب المنجاب عبيل بعض الأسود في تحوف أرفع ١٩٧٠] وابو داود في كتاب المناسك بات في تعيل بعض إرفع ١٨٧٣]، من حديث غُمر يؤلدنه

رو) الله او بداویک اویدن) که مدمی حلی افدا، وابا، وقیا

 ⁽٥) بنظرف عبد الطبعاوي إلى قاس طرف البعثوجة ووقع عبد أحمد في قابعثل روايه اليام عبد الحدة [٢٥ ٩٠٠] وهذا [٢٥٣ ٤] وهذا الإدلام وينطق قابدين الإحكار شرح البعابي والإنارة بلغيني [٣٥٩ ٩]]

⁽١٠) العربية العبد في فالمسادة [٢٨٠١]، وعبد الرزاق في فالصنفة [رفيم ١٩٩١]

🚯 غايه نييان 🗫

وَقِيلَ: إِنَّ المعْنَى فِي استِلامِ الْحَجَرِ، مَا رُوِيَ عَنَ عَلِيٍّ ﷺ. أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَمَا أَحَذَ المِيثَاقَ مِنْ دُرِيَّةِ آدَمَ؛ كَتُنه فِي رَقُّ ' ثُمَّ القَمَه الْحَجَرَ، فهو يَمِينُ اللهِ، فمَنْ قَبْنه فقد عَاهَدَ اللهَ تَعَالَى، والحَجَرُ يَشْهدُ له بالوَفاءِ بالعهْدِ يومَ القِيامةِ، وسبِيلُ المَشْهودِ له أَنْ يُكُرِمَ الشَاهِدَ (").

وقَالَ الْفُتَنِيقِ^(*) في كتاب «فريب الحديث» الدي صنَّفه في حديثِ ابرِ عَنَّسِ أَنه قَالَ: «الحَجَرُ الأَسُودُ يَمِينُ «للهِ فِي الْأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ» (١) . ثم قَالَ إِنْ الحَجَرُ الْهُ بِمَنْرِلَةِ الْمِيلِ أَصْلُهُ أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا صَافَحَ رَجُلًا ؛ قَبَلَ الرَّجُلُ يَدَهُ، فكانَ الحَجَرُ للهِ بِمَنْرِلَةِ البَعِيلِ لَلْمَلِكِ يُسْتَلَمُ (٥).

وقَالَ فِي الموازل؛ اوَيَقُولُ عَدَ استِلامِ الْحَجَرِ؛ بِشْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،
اللهُمَّ اعْفِرْ لِي ذُمُوبِي، وَطَهُرْ لِي قَلْبِي، وَاشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَشْرُ لِي أَمْرِي،
وَعَافِي فِيمَنْ تُعافِي، فإنْ لَمْ يقدِرُ على استِلامِه ا يقومُ بِحِبَالِه ويرفَعُ يديْهِ (١ ١٩٧٠ م)
وَيَقُولُ: اللهُ أَكبُرُ اللهُ أَكبُرُ، النهُمَّ إِيمانًا بِكَ وَنَصْدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَّ، بِعَهْدِكَ،
وَاتَّبُاعًا لِسُنْتِكَ وَسُنَّةٍ بَيِئِكَ، أَشْهِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا

و بطحاري في فشرح معاني الأثارة [٢٧٨,٣]، والديهائي في الانسس الكبرى: [رقم: ٩٠٤٤]،
 من أبِي بنشور النشدي به

⁽۱) الرَّقَ _ بِالْمَعِ _ الْجَلَّدُ يُكُتَبُّ فِيهِ قال تعالى ﴿ لِ رَقِّ مَشْوِرٍ ﴾ ينظر ۱۴ممياح المبير ا للميومي [۱ ۲۳۵ مادة رض]

 ⁽۲) أخرجه المعاكم في 3 لمستدرك (٤٥٧ ع)، قال الحافظ في 3 نفتح 3 (٣ ٤٦٢ ع) في إستاده أبو
 مارون العبدي وهو ضعيف جدًا،

 ⁽٣) التَّميينُ هو عبد الله بن مسلم بن قبيه اللَّبوريُّ البحريُّ بنمويُّ الكانب وهد مصت برحمته

⁽¹⁾ أخرَحَهُ عبد الرواق في فلمسلمة رقم ١٩٩٩]، وأبو طاهر المخلص في الملجلعبيات؛ [٣ ٨٧]، والأررقي في فاخبار مكة؛ [٢ ٥٧]، عن ابْن عبَّاسي عليما يه

⁽٥) ينظر: القريب الحديث الابن قتية [٢٢٧/٦]

وَقَالَ لِغُمْرِ ﴿إِلَىٰهِ ۗ قَالَتُكُ رَخُلُ آيَدٌ نُؤْدِي الصَّعِيفَ قَلَا تُرَاحَمُ النَّسَ عَلَى الْحَجَرِ وَلَكِنَ إِنَ وَجَدَت قُرْجَةً فَاسْتَلِمُهُ وَإِلَّا عَاسْتَفْيِلُهُ وَهَلُنَ وَكُثْرً ٩ ، وَلِأَنَّ الاَسْتلام سُنَّةٌ وَالنَّحَرُّرُ عَنْ أَدِىٰ الْمُسْلِمِ وَاجِبٌ.

قَالَ: فَإِنْ أَمْكُنَهُ أَنْ يُمِشَّ الْحَجْرَ شَنِنَا فِي بِدِهِ. كَالْفَرْخُونِ وَعَيْرِهِ، ثُمَّ قَبُلُ^(۱) ذَلِكَ؛ فَعَلَ، لِمَا رُوَىٰ أَنَّهُ عِثْثِلُ طَافِ عَلَىٰ رَاجِلُتُهِ وَشَيْلُمَ الْأَرْكَانِ

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، آمَنْتُ بِاللهِ ، وَكَفَرْتُ بِالْحِنْتِ وَالطَّاعُوتِ الْ

قُولُه (إِنَّكَ رَجُلُ أَيْدً)، أي: قويٌّ.

وقولُه: (إِنْ وَجَدْتَ قُرْجَةً)، أي: الفِرَاحُ، أي الكِشافُ

قولُه: (قَإِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يُمسَّ الْحَجَزَ شَيْنًا فِي بِنه. كَالْعُرْخُودِ وَعَيْره. ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ ؛ فَعَلَ).

وقولُه: (فَعَلَ)، جواتُ الشَّرْطِ،

والأصلُ مِهِ: مَا زَرَى البَّحَارِيُّ مِي قالصحيحِ ﴿ يَوْلَتَادِهِ إِلَى الْنِ عَنَّاسِ قَالَ: قطَافَ النَّبِيُّ يَجِيُّ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ عَلَى بَعِيرِ (*) ﴿ يَشْتَلِمُ الرُّكُنَ بِمِحْجَوِ (* الأَانَّ) ﴿ قَالَ: قَالَتُهُمُّ عَلَى رَجْتِهِ يَشْتَهِمُّ

⁽١) في حاشية الأصل، وح يمبرا

⁽٢) ينظر «النوارن من الفاوي؛ لأبي بنيث البنيرمدي (١٥٥)

 ⁽٣) الأنه عدم مكه وهو يشكي كد حاء في حاشيه دمة وداسة

 ⁽٤) المحمل عبد تعدم الرأس كالشراجات والبيثر رائدة ينظر، فالنهاية في عريب التحديثة الأبن
 الأثير (٣٤٧/١) مادة، حبر)

 ⁽٥) أخرجه أبجاري في كان النجع دات اصلام لركن بالسجين [رقم ١٥٣٠]، وصدم في كات النجع إن من جوار العواف على بغير وغيره واصلام النجير بمبحين وبحوه ثدراك [رفم ١٧٧٢]،
 من حقيث إلى فيّاس في يه

بِيهِ فُجَدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعُ شَيْئًا مِنْ دَلِكَ اسْتَقُنلَهُ وَكَبَرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَصَلَّىٰ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ ۚ ثُمَّ أَحَدُ عَنْ يَمِيهِ مِمَّا يلِي الْنَابَ، وَقَدِ اصْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ

الرُّكُنَ بِمِحْجَبِهِ، ثُمَّ يُقَيِّلُهُ ﴾ (1)، رواه في (السنن).

والمِخْجَنُ - بكُرِ الميمِ وفتعِ الجيمِ بعد الحاءِ السَّاكةِ المُهمَلةِ -، العَصَا المُغْوَجُّ،

والْعُرْجُونُ: عُودُ الْعِدُو^(*) مَا بَيْنَ شَمَارِيخِهِ إِلَىٰ مَنْبَتِهِ مِنَ النَّخُلَةِ، كذا في الكشاف؟^(*)،

وقَالَ الزُّجَّاجُ * هَمُوَ مُعَلُّونُ مِنَ الإِنْعِرَاحِ ؛ أي الإِنْعِطَافُ، (١)

قُولُه: (وإِنَّ لَمْ يَسْطَغُ شَيْنًا مِنْ دَلَكَ)، أي: مِنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ، أَو إِمْسَاسِ الْمُرُجُونِ وغيرِه، استقبلَه وكبُرَ، وهمَّلَ، وحَمِدَ اللهُ تَعَالَىٰ، وصَلَّىٰ على السَّبِيُّ ﷺ، وهو رافعٌ يدَيْهِ.

قَالَ أَصِحَابُنَا: إِنَّ اسِتِبَالَ الحَجْرِ عَدَ الصِّاحِ الطُّوَافِ سُنَّةٌ ولِيسَ بواجبٍ وَ لِأَنَّهُ لَوْ وَجُبُ الاستِقِبَالُ فِي ابتِداءِ هَذِهِ العِبَادةِ ؛ لُوجَتَ فِي أَنْنَاتِهَا [١/١٩٧/١] كَالْصُّلَاقِ، قولُه: (قَال ثُمْ أحد عَلْ يعيه مِمَا بلي الْبَاب، وقَدِ اضْعَلَيْعَ وِذَاءَهُ ، فَيَعِلُوكُ

 ⁽١) أخرجه مبينم في كتاب الحج باب حوار الطواف عنى يغير وغيره واستلام التحجر بمحجل ولتحوه
للزاكب [رهم ١٢٧٥]، وأبو داود في كتاب المناسث بناب الطواف لواحب [رقم/ ١٨٧٩]،
وابل ماجه في كتاب المناسك باب من منظم الركل بمحجل [رقم ٢٩٤٩]، والبيهمي في «السس
الكبرى» [رمم ٢٩٦٦]، عن أبي الطفيال بثياء له

 ⁽٣) العدق، الكياسه كدا چا، في حاشيه فامة

 ⁽٣) ينظر «الكشاف» للرمخشري [١٧/٤]

⁽٤) ينظر المعاني القرآل وإعرابه الرَّجَّاج [٢٨٧/٤] ٢٨٨

بِالْبَيْتُ سَبِّعَةَ الشَّوَاطِ؛ لِمَا رُوَىٰ أَنَّهُ ﷺ الْنَظَمَ الْحَجَرُ ثُمَّ أَحَدُ عَنْ يَجِبِهِ مِشَّا يَلِي الْنَاتَ فَطَافَ سَنْغَةَ أَشْرَاطٍ.

وَالْإِضْطَّبَاعُ: أَنْ يَجْمَلَ رِدَاءَهُ تَحْتَ إِبِطِهِ الْأَبْمِنِ وَيُلْقِيهِ عَلَى كَتِهِ الْأَبْسِ وَهُوَ سُنَّةً ، وَقَدْ نُقِلَ دَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عِلَى.

بِالْبَيْتِ سَمَّةَ أَشُوَاطِ)، أي: قَالَ القُدُّورِيُّ (١٠٠٠.

ثم أحَدَ الطائِفُ أو الحاحُّ عن يَعِيهِ بعدَ البِنَاءةِ بِالْخَجِ الأَشْوَدِ، فيطوفُ شبعةَ أشواطِ، أي: سنعَ مرَّاتِ، وهي جَمْعٌ شَوْطٍ، يُقَلُّ: عَدَا شَوْطًا، أي: طلَقَ والطَّلَقُ ـ بفتحتيْنِ ــ: هو الشَّأُوُ^(؟).

ثم الأصلُ هما: ما رُوَى البُخارِيُّ في الصحيح، يوشنَادِهِ إِلَى نَامِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: السَمَى النَّبِيُّ ﷺ ثَلاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةٌ هِي النَّحِجُّ وَالعُمْرَةِ»(٢).

وَرَوَىٰ أَبُو داودَ فِي السنه: بِإِنْسَادِهِ إِلَى ابْنِ حُونِحٍ، غَنِ ابْنِ يَعْلَى، غَنْ يَعْلَىٰ، قَالَ: الطَّافَ النَّبِيُّ يَثَاثِهُ مُصْطَبِعًا، (١)

⁽١) ينظر: المحتصر القُلُورية [ص ٦٧]

 ⁽٢) منظر (المحكم والمحيد الأعظم) لأبر سبد (٣٨٣) صبد دار الكت العديد عيروت

 ⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب البحج بالدائرة في البحج والعمرة [رقم ١٥٩٧]، وأحمد في فالعسدة [٢٥) ، ومن طريقة البهلمي في فالسن الكبري [رفم ٩٠٥٢]، عن باليم ، عن البي عُمَر عليه به

⁽٤) أحرجه أبو داود في كان الداست باب الاصطباع في العواف أرفع 1887]، ومن طريقه البيهمي في قالبس بكرى (رفع ١٩٠٣)، والترمدي في أثواب النعبع عن رشول الله على إمان ما حاء أن بنبي على طلف مصطبعاً (رفع، ١٥٥٩)، وابن ماجه في (رفيد ١٩٥٤)، وأحمد في قالمسبندة (٢٩٥٤)، غي ابر يشي، عن بعني إلى به

مال الترمدي" دهو حديث حس صحيح⁸

قَالَ: وَيَجْعَلُ طَوَافَةً مِنْ ﴿ وَرَاءِ الْحَطِيمِ . وَرَاءَ الْحَطِيمِ: وَهُوَ اسْمُ لِمَوْضِعٍ فِيهِ الْمِيزَاتُ، سُمِّي بِهِ؛ لِأَنَّهُ خُطَّمَ مِنَ النَّبْتِ أَيُّ كُبِرَ. وَسُمِّي حَجَرًا }

ولا عايد البيار ك

وفي اللسن، أيضًا: مُشَدًا إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اغْتَمْرُوا مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَرَعَلُوا بِالْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْدِيَتَهُمْ نَحْتَ آبَاطِهِمْ، ثُمَّ قَدَّفُوهَا عَلَىٰ عَوَاتِقِهِمُ الْيُشرَىٰ؟ "أ.

فَتَبَتُّ بِمَا رُوَيْنًا ۚ الْإِضْعِلِيَاءٌ فِي الطُّوَافِ والرَّمَلِ.

والتَّقديرُ بالسَّبْعةِ ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ الشَّرْعِيِّ لا يُعْلَمُ كِمَّيتُه ولا كَيْمِيَّتُه إِلَّا مِن جِهةِ الشَّرْعِ

والإضطِبَاعُ بِالرَّدَاءِ: أَنْ يُدْجِلُه تحتَ يَدِهِ الْيُمْنَى، فَيُلْفِيِّهِ عَلَىٰ مَنْكِبِهِ الأَيْسَرِ (٣).

قوله: ([قَالَ](٥): وَيَجْعَلُ طُوَافَةُ [١٩٨٨٠٠] مِنْ وَرَاءِ الْخَطِيمِ)، أي: مِن خارِحِ الْخَطِيمِ، ويُسَمَّىٰ الْخَطِيمُ جِخْرًا بكُسرِ الحاءِ المُهمَلةِ

⁽١) في الأصل: ١٠٠١

 ⁽٣) أخرج أبو داود في كتاب الساسك/باب الاضطباع في الطواف [رقم ١٨٨٤] ، ومن طريقه البيهةي في السن الكبري، [رقم ٩٠٣٩] ، وأحمد في السنده [٢٠٦] ، من اثن عباسي عبيله به قال ابن الملق (١٥٦٠) أبو داؤد بإسناد صحيح، ينظر «بحمه سنجاح إلى أدله البسهاج» لابن الملقن [١٧٣/٣]

⁽٣) ينظر (العبحاج في اللغة) بمُجرَّهري [٣] ١١١٤ مادة أبط]

 ⁽²⁾ ينظر الجادواري من العناري؛ الأبي النيث السمراندي (ف ١٥)

 ⁽a) ما بين المعقومتين ريادة من الناء وقواء وقاساء والموا

لِأَنَّهُ حُجِرَ مِنْهُ، أَيْ: مُبغ، وَهُو مِنَ الْنَيْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿ هِي حَلِيثٍ عَائِثَةُ وَلِلَّهِ الْمُؤْلِهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وهدا لأنَّ الْخطيمَ مِنَ النَيْتِ؛ بِلَلِيلِ مَ رَوَى النَّحَارِيُّ مِي الصحيح اللَّمِيُّ اللَّهِ اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن النَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللِّهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللِلْمُولِلْ الللِّهُ الللِّهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلَهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلِهُ الللْلِهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّه

قَوْمِكِ بِالكُفْرِ ؛ لَفَعَلْتُ ا (١٠).

وَرَوَى أَيُو دَاوَدَ هِي قَامِهُ * بِإِسْمَادِهِ إِلَى عَلَقَتُهُ ، عَنْ أَمْهِ ، عَنْ عَائِشَةُ ، أَلَهُ قَالَتْ كُنْتُ أُجِتُ أَنْ أَدْخُلَ الْبَنْتَ فَأَصْلُيْ بِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ فَوَ يَنْظُ بِبَدِي فَأَذْخَلَبِي

 ⁽١) جدَّثَانُ الأمر _ بكــر الحاء وسكون الدال _ أوْنُهُ وجر ثنَّه كتــ في فالصحاحة كتــا حاء في
حاشيه دوه ودوه ودبه وسفر دصح سعة سجوهري [١٩٧٩ بندم حدث]

 ⁽٧) الحراجة المحاري في كتاب النجع بال فضل مكة وبياجها [رقم ٢٠٥٠]، ومسلم في كتاب النجج بالداخة من عُيْد، عن عَيْتُ عليه به
 ياب معيس الكفية وسائها [رقم ١٣٣٧] عن فيدائة من عُيْد، عن عَيْتُ عليه به

 ⁽٣) الله الرابير كان بدد، وبدع به أسمل يراهيم، والترق بأنه بالأرض، ثم البحثاج كرد بالله فهدمه وبداه على ما يُبِينَ في الجاهلية، كذا جاء في حاشية العالم وقوله

⁽¹⁾ أخرجه بحدري في كتاب بجع باب عمل مكه وسيامها [رقم ١٥٠٩]، و بسائي في كتاب مناسث الجعع بداء الكفية [رقم ٢٩٠٣]، عن يربد بن رومان عن عروة هن عائشه في يه

المن الباد ال

بِي الْجِجْرِ فَقَالَ: «ضَلَّى فِي الْجِحْرِ إِذَا أَرْدَتُ دُحُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّ قَوْمَكِ قَدِ اقْتَصَرُوا جِينَ بِنَوُا الْكَفْيَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ، (١).

وحدَّتَ الطَّحاوِيُّ في «شرَح الآثار» شُسْدًا إِلَىٰ الأَسْوَدِ بْسِيَرِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْجِحْرِ فَقَالَ: ﴿هُوَ مِنَ الْبَيْتِ»، فَقُلْتُ: مَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُذْجِلُوهُ ﴿٣ ١٩٨، ٤ مِهِ؟ فَقَالَ. ﴿ فَحَرَّتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ» (٣)

ظلمًا ثبَتَ بِمَا رُوِّيْنَا. أَنَّ الْخَطِيمَ _ وهو الحِجُرُ _ مِنَ الْبَيْتِ؛ يُجُعَلُ الطَّوَافُ مِن وراثِه، حتى لو طاف ممَّا بينه وبينَ البَيْتِ؛ لا يَجُورُ.

والْحَطِيمُ؛ مِن يُسارِ الكَمْنَةِ، وعليهِ يَنْصَبُّ مِيزَابُ الكَمْنَةِ، وهيهِ قَبُرُ هاجرَّ وإشماعيلَ ﷺ كذا ذَكَر صاحتُ «الجمهرة»(٢).

قَالَ فِي الدوازلِ» رَبَقُولُ تحتَ المِيرَابِ. «اللهُمَّ أَطِلَّنِي تَحْتَ عَرْشِك ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلْكَ ، وَلَا إِلَهَ عَيْرُكَ ، بَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ»(١).

⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب السامك باب الصلاة في العجر [رقم/ ٢٠٢٨]؛ والترمدي في أبواب بحث عَنْ رشول الله ١٩٤٤ باب ما حام في الصلاة في الحجر [رقم/ ٨٧٦]، والبسائي في كتاب مباحث الحج الصلاة في الحجر [رقم ٢٩١٧]؛ وأحمد في اللسندة [٩٢/٢]، عن علمية بني أبي عَنْدَيةً، فِنْ أُنْهِ، عَنْ فاتِئة ها به

قال الترمدي فعدا حديث حسن صحيح ومنسة بن أبي عنصه هُو منسه بن بلال،

قال العبني الطريق صحيحة ينظر الحب الأفكار شرح المعاني والاشرة للعيني [٢٩٠،٩]

 ⁽٣) ينظر: قجمهرة النعه؛ لابن دريد [١/٣٦/٤ ـ - ٥٥].

⁽١) ينظر الشراري من العناوي، لأبي الليث السمر قدي [١٥٥]

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اسْتَقُمَلِ الْحَطِيمِ وَخَدَهُ لَا تُخَرِيهِ الصَّلَاءُ، لِأَنَّ وَصِبُّ النَّوجُه' السَّ الْكِتَابِ فَلَا تَتَأَدَّىٰ بِمَا ثَبَتَ بَخَبِرِ الْوَاحِدِ الْخَيَاطَّا، وَالاَحْيَاطُ فِي الطَّوَافِ أَنَ يَكُونَ وَرَاءَهُ

قَالَ: قَالَ: وَيَرْمُلُ فِي النَّلات الْأُولِ مِن الْأَشُواط. والزَّملُ ۚ أَنَّ يَهُوُّ هِي

قولُه: (إِلَّا أَنَّهُ إِذَا السُّنْقُـلِ الْمُعطِيمِ وَخَلَهُ لا لُحرِيهِ الصَّلاثُ)، وهذا استِثناءٌ مِن قولِه: (وَهُوَ مِنَ النَّبَيْتِ).

جَوَابُ سُؤَالٍ مُفَدَّرٍ؛ بِأَنْ بُقَالَ: لو كَانَ الحَظِيمُ مِنَ النَيْتِ، نَجَازَتِ لَصَّلَاةً إِذَا توجَّة المُصَلِّي إليهِ

فَأَجَابَ عِنهِ [وقَالَ] (١): إنها لَمْ تُجْرِنُه الصَّلَاةُ إِنَا توجَّهُ إليهِ دونَ البَيْتِ ؛ لِأَنَّ التوجُّهُ إِلَى البَيْتِ فَرْضُ بنصَ الكتابِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَرُّوْ رُجُوهَ حَمُّمُ شَطْرَهُ ﴾ التوجُّه إِلَى البَيْتِ فرضُ بنصَ الكتابِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَرَّوْ رُجُوهَ حَمُّمُ شَطْرَهُ ﴾ [البنر: ١٤٤] ، وما ثبت بالنَّصُ الفطيعيُ (لَا يَتَأْتَى بِمَا ثَبَت بِخَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ اخْتِنَاطَا) ؛ لِأَنَّهُ فيه لِشَهَةٌ ، (وَالِاحْنِيَاطُ فِي الطَّوَافِ أَنْ يَكُونَ) حارجَ الخطيمِ ؛ ليسْتَمْرِقَ طوافُ البَيْت .

قولُه: (قَالَ وَيَرْشُ هِي النَّلاثِ الْأَوْلَ مِن الأَشُواطِ، والرَّسُو) هو (أَلَّ يَهُوّ). أي يُحرُّكُ هي مِشْيَتِه الكَيْمَنِي، كَاسُبارِ يَتِيخُتُرُ مِنَ الصَّفْيْنِ، وَدَنْتُ مَعَ الْاضْطِيعِ. أي: يُخرُّكُ هي مِشْيَتِه الكَيْمَنِي، كَاسُبارِ يَتِيخَتُرُ مِنَ الصَّفْيْنِ، وَدَنْتُ مَعَ الْأَصْطِيعِ. أَنَّ النَّمَلُ هي الأَشُواطِ النَّلاثَةِ أَنَّ مِنَ المَعْتِمِ الأَشْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ الأَشْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ الأَشْوَدِ إِلَى المُعْتِمِ الأَشْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ الأَسْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ الأَشْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ الأَسْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ اللْأَسْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ اللْأَسْوَدِ إِلَى المُعْتَمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ الللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتَمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتَمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتَمِ اللْمُعْتِمِ المُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ المُعْتَمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ المُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ المُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ المُعْتِمِ المُعْتِمِ الْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعِلَّمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعِلَّمِ اللْمُعِلَّمِ اللْمُعِلَّمِ الْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعِلَّمِ الْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعِلَّمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ اللْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْلِيقِيقِ الْمُعْتِمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعْتِمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعْتِمِ ا

وقال ابنُ غَبَّاسٍ. الزَّملُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ؛ ودلك أنَّ النَّبِيِّ ﷺ اصْطَنعَ وَرَمَلَ

⁽۱) زادیسه می (ط) ۴بست

⁽٢). ما بين المعقوضين، زيادة من الراء زافاء ولاشاء ولما

مَشْيَتِهِ الْكَتِغَيْنِ كَالْمُبَارِزِ يِتَهَخَّرُ نَيْنَ الصَّعَّيْنِ ، وَدَلِكَ مَعَ الاصطَّبَاعِ ، وَكَانَ سَبَيُّهُ

لَمَغْنَىٰ؛ وَدَلُكَ أَنَّ النُشْرِكِينَ أَخَلَوْا لَهُ مَكَّةً فِي عُمْرَةِ القَصَاءِ [١/٥٢٩/٠]، فَصَعِدُوا إِلَىٰ حَتَلِ قُعَيْقِمَانَ ''، وَقَالُوا ﴿ إِنَّ حُمَّىٰ يَثْرِبُ قَدَ أَوْهَنَتْهُم، فَاضْطَبَعَ رَسُولُ اللهِ ﴿ وَرَمَلَ، وَقَالَ: وَرَحِمَ اللهُ الْمَرَأُ أَيْدَىٰ مِنْ مَفْسِهِ جَلَدًا اللهُ المَعْنَىٰ قَد زَالَ.

وهذا ضعيف؛ لِمَا أَنَّ النَّبِيُّ وَمَلَ فِي خَجَّةِ الوَدَاعِ، وهِيَ بَعَدَ الفَتحِ؛ بِدَلِيلِ مَا رُوَىٰ النَّحَارِيُّ فِي «الصحيح»: مُشْكُنَّا إِلَىٰ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ﴿ وَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ وَقَالَ اللهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ﴿ وَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ وَقَالَ مَا يَطُوفُ: يَحُبُّ (**) وَسُولَ اللهِ وَقَالَ مَا يَطُوفُ: يَحُبُّ (**) ثَلاثَةَ أَشُواطٍ مِنَ السَّنِعِ * (**).

وفيو أيضًا: مُشَدًا إِلَىٰ تَابِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سَعَىٰ النَّبِيُّ ﷺ ثَلاثَةُ أَشْوَاطٍ، وَمشىٰ أَرْبَعَةٌ فِي الْحَحُّ وَالْعُمْرَةِهِ (٥٠).

(١) قُمنِقعان جنلٌ مشهور بمكة ، وكدنت أبو قُنِس، وسُمنِي لأن جُرْهُمَّ لَمَّا تحازبوا وكثرت قَمْعة السلاح همانك ، وهو نصم العاف وضّع العبر المهمده ، وهو اسمُ معرفة ، وؤجُهُه إلى أبي قُمنيس وقُمنِقعانُ أيضًا اسمُ حو بالأهور ، ومه تحت أساطين مسجد النَّهُرة ، وقُمنِقِفانُ أيصًا ، هير هديني كذا جاء في حاشية المه، وقول،

(٧) لمُ أَجَلُه بهد السياق حبيقًا عن ابن هباس مسلمًا، وأصلُه عبد البحاري في كتاب المعاري/ باب عمرة القصاء [رفع/ ٢٠٠٩]، ومستم في كتاب النجح باب السيحتاب الرمن في الطواف العمرة وفي الطواف الأول من النجح [رفم ١٣٦٦]، وأحمد في قالمسبدة [٧٣٩]، عن ابن عبّالس رؤل به بحره دون قول ابن هباس في حرم الرحم الله المرأ أبدين من عُسم حددًاه

(٣) يقان حث المرش يكل حبّ وحلة وحبية (دا راوح بين بديّه و حليه ينظر (الصنحاح في اللغه)
 للجؤهري [١٩/١ ماده حبب]

(٤) أخرجه البحاري في كتاب الحج باب استلام الحجر الأسود خين يقدم مكه أول ما يطوف ويرمل ثلاثي [رقم ١٥٣٦]، ومسلم هي كتاب الحج باب السحباب الرمل في الطواف العمره وهي الطواف الأول من الحج [رفم ١٣٦١]، هن سائم، عن أبنه عبد الله بن عمر إلى يه

(٥) مضئ تخريجه قريبًا

🕳 عمية تيبان 🐎

وحدَّثَ الطَّحاوِيُّ في اشرَح الآثار السُّندُّ إلَى حارِ قالَ. الطاف رشولُ الله الله في حَجَّةِ الوَدَاع مُنبُعًا رَمَلُ مِنْهَا ثَلَاقٌ وَمِشْنِ أَرْبِهَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

ولمُلِمَ بِهِذِهِ الأَحاديثِ: أَنَّ لَزُمَلَ مِن سُسِ الحَجِّ التِي لا يَسعِي تَرْكُها ، والبَّنَّ صَحَّ أَنَّ السَّبِ فِي الأَصلِ مَا قَالَ ابنُ عَبَّسٍ ، ولكنْ عَنْهُ الخُخُم مُسْعَي عن عَنْهِ السَّبِ ، كما فِي رَمْيِ الجِمَارِ ، سبُه طرَّدُ الشَّيطادِ مِن يُواهِيمَ ـ صلواتُ اللهِ عَنِه وسَلامُه ، ثم يَقِيَ ذَلَكَ الخُخُمُ وإنْ رَالَ السَبَّ.

وقَالَ صَعيدٌ مِنْ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَعِدٌ ﴿ لَا يَوْمُلُ فِيمَا بَيْنَ الْوَكِي الْيَمَانِيُّ وَالْحَجَرِ، وَإِنَّمَا يَرْمُلُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ، ('')

وهذا [٤٦٣٦٨] ليسَ بصَحِحِ: لِمَا حدَّثَ الطَّخَاوِيُّ [مُسْلَدٌ] [" إِلَىٰ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: (رَمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ اللهِ)

وَرَوَىٰ أَبُو [٣ ١٠١٥ ، داودَ في اسننه) بيشادِهِ إِلَى دَعْمِ، أَنَّ شَ عُمَّرُ * ارْمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَىٰ الْحَجْرِ، وَدَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ دَلِكَ اللهِ

 ⁽١) أخرجه السائي في كتاب مدانك العج الفود بعد ركامي الفواف [رامم 1931]، والصعاوي
 في فشرح مداني الأثارة [١٨١٦]، من طويل اللبت، عن ثني الهاد، من حصر بن شخشيا، من أبيارة عَنْ جَابِر عِلِيّه به
 أبيارة عَنْ جَابِر عِلِيّه به

قال العيني الأمرين صحيح، عبد وأضَّه في سنم سحود النفر المحد الأمكار شرح المعلمي والأثارة للعيس (٢٧٣/٩)

⁽٢). ينظر: معينف ابن أبي ثبية (٢٧٧/٢)

 ⁽٣) ما بين المطوفين، زيادة ص الراء والداء والداء واجا

 ⁽³⁾ أخرجه أخبد في فالبسدة (8 80 %)، والويطن في فمسدته [رهم 4 + 4]، والطحاوي
 في فشرح معاني الأبارة [4 181]، فن أبي الطّبول بثي به

قال العيني - فرمساده لا بأس به اينظر - فنحب الأفكار شرح السعامي و لاتار ٥ نفيني [٣٩٩]

⁽٥). أحرجه مسلم في كتاب النبع باب سبحيات برقل في تصواف المبرد وفي الطواف الأون من=

إِطْهَارُ الْجَلَدِ لِلْمُشْرِكِينَ حِينَ قَالُوا ۚ أَصْنَاهُمْ حُمَّىٰ يَثْرِبَ ، ثُمَّ بَقِي الْحُكُمُ بَعْدَ رَوَالِ السَّنِبِ فِي رَمَنِ النِّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ.

قَالَ: [٣٧] وَيَمْشِي فِي الْنَاقِي عَلَى هِينَتِهِ عَلَىٰ ذَلِكَ، اتَّفَقَ رُوَاةً نُسُكِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَالرَّمَلُ مِنَ الْحَخْرِ إِلَى الْحَخْرِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ مِنْ رَمَلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنْ زَحْمَهُ النَّاسُ فِي الرَّمْلِ قَامَ، فَإِذَا وَجَدَ مَسْلَكًا رَمَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ فَيَقِفُ حَتَّىٰ يُقِيمَهُ عَلَىٰ وَجْهِ السُّنَّةِ، بِحِلَافِ الإسْتِلَامِ ؛ لِأَنَّ الإسْتِقْبَالَ بَدَلٌ لَهُ.

قولُه: (أَصْنَاهُمْ حُمَّى يَثْرِتَ)، يُقَالُ: أَصْدَهُ المَرَصُ، أي: أَثْقَلُه.

ويَثْرِبُ: مَدِيةُ الرَّمولِ ﴿ كَذَا ذَكَرُهُ فِي الدَّيُوانُ الأَدْبِ الْأَدْبِ الْأَدْبِ الْأَدْبِ

قولُه (وَيَغْشِي فِي الْنَاتِي عَلَىٰ هِينَتِهِ)، أي: في الباتي مِنَ الأَشُواطِ.

والهِينَة: الوقَارُ والسُّكُونُ.

قولُه: ﴿ وَالرَّمَلُ مِنَ الْحَجْرِ إِلَىٰ الْحَجْرِ ﴾ ، هو المَنقولُ مِن رَمَلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وقد بيَّنَاه أَنِمًا

قُولُه (فَإِنْ زَحْمَةُ النَّاسُ فِي الرَّمَلِ قَامَ).

يعني: وقَفَ حتى يجِدَ فُرْجةً؛ لِأَنَّ الرَّملَ مِن شُسَيِ الطَّوَافِ ولا يَدَلَّ له^(٢)، ويقِفُ حتى يأتِيّ بالطَّوافِ عنى وجُو الشَّةِ، فإذا وجَدْ فُرْحةً رَمْلَ، بِجِلافِ استِلامٍ

اسجح [رقم؛ ١٣٦٢]، وأبو داود في كتاب الصاحث باب في الرس [رقم ١٨٩١]، وابن ماجه في كتاب المساحث باب الرس حرل البيب [رقم ١٩٥٠]، وأحمد في «المسلمة [٢٩٥]، عن تابع، عن البي عُمَرً ﷺ 4

⁽١) يَنظُرُ الديرانُ الأدب، للعرابي [١٠٨/2]

⁽٣) وقع بالأصل دولا يُدُنها وسنبت من الله والعاء وفساء واما

قال ويشتلِمُ الْحجر كُلُما مَرْ بِهِ إِنَّ الْمُنطَاعِ، لِأَنَّ أَشُوَاطَ الطُّوافِ كَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، وَكَمَا يَعْتَتِحُ كُلَّ رَكْعَةِ بِالتَّكْبِيرِ يَعْتَتِحْ كُلَّ شُوْطٍ بِاسْتلامِ المُحْجَرِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْإِسْتِلَامُ اسْتَفْسَل وكَبُرُ وهنْل عنى ما دَكُرْنَا

وَيُسْتَلِمُ الرُّكُنَ الْبِمَائِيُّ، وهُو حَسَّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَائِةِ. وعَلَّ مُحَمَّدٍ عَلَىٰ أَنَّهُ شُنَّةً.

الحَجَرِ الأَسْوَدِ؛ لِأَنَّةُ لا يَقِفُ إِذَا رُّوحِمَ؛ لِأَنَّ له بدَلًا، وهو الاستِقالُ، فيكتمي بالاستِقبالِ إِذَا تعدَّرَ الاستِلامُ.

قولُه: ([قَالَ]^(۱) وَيَشْتَلِمُ الْحَجْرَ كُلَّمَا مَرْ به إِن اسْتَطَاعَ)، وَدَلْكَ لِأَنَّهُ هِي كُلِّ شَوْطٍ مُفْتَتِحٌ لَطَوَافٍ، فَصَارَ كَالشَّوْطِ الأَوَّلِ، فإنْ لَمْ يَشْتَطْعِ الاستِلامَ؛ فَعَلَ كَما يفعلُ في افتِتاحِ الطُّوَافِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعُ، وقد مَرَّ بيانَهُ.

قولُه: (وَيَسْتَلِمُ الرُّكُنَ الْيَمَائِيِّ، وَهُوَ حَسَنَّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَائِةِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ أَنَّهُ شُنَّةً).

قَالَ أَبُو مِكْرِ الرَّازِيُّ في فشرُحه لمعتصر الطَّخَاوِيُّ، قَالَنَا الرُّكُنُّ اليَمَامِيُّ فإنِ استلَمَه فخسَنَّ، وإنْ نزَكَه لَمْ يصُرَّه في قولِ أبي خَبِيمَةَ وأبي يُوسُفَ

وقَالَ مُخمَّدُ بِسُتِهِمُ لَرُّكُنَ البَنَائِيَ، ويَفَعَلُ كَمَا يَفَعَلُ بِالْخَجْرِ الأَسْوَدِهِ (**) وقالَ الفُدُورِيُّ في اشرَحه * * فال مُحمَّدُ بِسُتَهِمُهُ ولا يَتُرُكُهُ .

⁽١) . ما يين المعقوفتين. رياده من (راء واقداء والحاء وادا

⁽٢). ينظر: فشرح محتمير الطحاوي؛ للجمياص [٢ ٥٢٥ ـ ٥٢٥]

 ⁽٣) بنظر فشرح محصر الكرحية المعدري (١٧٧٥) ١٩٧٠ (٢٠٥٠)، المبدوحة المسرحتي
 (٣) بنظر فشرح محصر الرائزة (٣٥٥/٢)

وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا ، فَإِنَّ السِّيِّ ١ كَانَ يَسْتَلِمُ هَدَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُ يَدُهُ وَلا يُقَبِّلُهُ (١).

وَجُهُ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ: مَا رَوَىٰ أَبُو دَاوِدَ مِي اسْنَهُ : بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ نَافِعِ ، عَيِ ابْنِ عُمَرٌ ، قَالَ: ﴿كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَدَعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَايِيُّ وَالْحَجَرَ فِي كُلُ طَوَافِه (*) ، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ ﴾ (*).

ووَجْهُ ظاهرِ الرَّوَايَةِ آنَّه لِسَ تَقْبِلُه بِسُهِ ، فكدا استِلامُه ، كالرِكْنِ الشَّاميَّ . والأصلُ في النَّسْةِ إِلَىٰ النِمَنِ والشَّامِ: يمَييُّ وشامِيُّ ، ثم حذَّفوا إحدَىٰ يَاتَيِ النَّسَبِ ، وعوَّصوا مِنها أَلِقَ ؛ فقَالُوا: النِمَاييُّ والشامِيُّ.

قولُه: (وَلَا يَسْتَلِمُ غَيْرَهُمَا)، أي: لا يَسْتَلِمُ غِيرَ هَدَيْنِ الرُّكَيِّسِ. أغْنِي:
[الرُّكْنَ] (١) الذي فيه الحَجَرُ الأَسْوَدُ والرَّكُلُ اليَمَانِيُّ، وذلك لِأَنَّ الرُّكْنَيْنِ الآخَرَيْنِ
لَيْسًا مِن أَرِكَانِ البَيْتِ؛ لِأَنَّ بعضَ الحَطِيمِ مِنَ البَيْتِ، فَيَكُونُ الرُّكْنَانِ إِذَنْ مِن وسَطِ
البَيْتِ، ولَيْسًا مُرُكَنِّسِ عَلَىٰ الحَقَيْقَةِ، ولهذَا يَجْعَلُ الطَّوَافَ مِن وراءِ الحَقِيمِ،

وَلِأَنَّ القِبَاسَ بِنْفِي الاستِلامَ؛ لِأَنَّ شرَفَ المَكانِ لا يَفْتَضِي الاستِلامَ، كسائرِ النِفاعِ، إلَّ النِّيقِ المُحَكَّمُ في النِفاعِ، إلَّا أَنَّ القِبَاسَ تُرِكَ بِالنَّصُ؛ لِأَنَّ النِّيقَ ﷺ استَلَمَ الرُّكْتَيْنِ، فَبَقِيَ الحُكُمُ في الرُّكْتَيْنِ الاَحْرَيْنِ على أَصْلِ القِبَاسِ. الرُّكْتَيْنِ الاَحْرَيْنِ على أَصْلِ القِبَاسِ.

⁽١) ينظر الالأمة للشاهمي [٢ ٤٣٤ - ٤٣٥]، وقالحاوي الكبيرة للماوردي [٤ ١٣٧]

⁽٢) حد أبي داود الطوقوة

⁽٣) أخرجه أبو داود في كتاب المدامك بات استلام الأركاد [رقم ١٨٧٦]، والسنائي في كتاب مناسك المحج/ استلام الركابي في كتاب طاسك المحج/ استلام الركابي في كل طواف [رقم/ ٢٩٤٧]، وأحمد في الالمسندة [٢١٥/٢]، واليهفي في اللسن الكبرىة [رقم ٢٠٦٦]، من حليث بابع، في اثني تُقد عليه به وهند الجميع ـ سوئ انسنائي ـ في أخره ففي كل طؤقتها، وليس هذ الجميع ـ موى أبي داود ـ فول بافع في احره

⁽٤) ما بين الممترفتين ريادة من الراء راف ، راف ، راب الرام ا

di agricani di

وَرُويَ مِن جَابِرٍ قَالَ: ﴿ كُنَّا تَسْتَلِمُ الْأَرْكَانِ كُلُّهَا الْأَرْكَانِ كُلُّهَا الْأَرْ

وقَالَ فِي ﴿ الصحيحِ ﴾ البحارِيُّ. ﴿ كَانَ مُعَارِيةٌ يُسْتَلِمُ الأَرْكَانَ ۗ الْ

وهذا ضَعِيفٌ ؛ لِمَا رَوَىٰ البُحارِيُّ في الصحيح، وأبو داودَ في الصحيح، مُنْ أَرُ النَّبِيُّ ﷺ يَشْتَلِمُ مِن مُشْنَدًا [٢/٠٠٠ه/م] إِلَىٰ مَنالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِهِ قالَ. قائمَ أَرُ النَّبِيُّ ﷺ يَشْتَلِمُ مِنَ البَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ اليَمَانِيَّيْنِ الرَّهُ.

وَحَدَّثَ الطَّحَادِيُّ فِي الشرْحِ الآثارِ»: مُسْتَنَّا إِلَىٰ ماهِمِ عَنِ ابنِ عُمَّوَ: قَالَىٰ رَمُولَ اللهِ وَتَنْفِقَةُ لَمْ يَكُنْ يَمُو بِهَدَيْنِ الرُّكْتِينِ الأَشْوَدِ وَالْيَمَاتِيُّ ؛ إِلَّا اسْتَلَمَهُمَا هِي كُلُّ وَيُسُولُ اللهِ وَيَنْفِيَّةً لَمْ يَكُنْ يَمُو بِهَدَيْنِ الرُّكْتِينِ الْأَشْوَدِ وَالْيَمَاتِيُّ ؛ إِلَّا اسْتَلَمَهُمَا هِي كُلُّ طُوافٍ ، وَلَا يَسْتَلِمُ هَدَيْنِ الْآخَرَيْنِ الْآخَرَيْنِ الْآ

(١) أحربه الطعاوي في قشر معاني الأثارة [٢ ١٨٣]، وفي فلحكام القوافة [٢ ١٩١]، وابن عبد البر في قالاستدكارة [٢٠٠/٤]، عن أبي الركيز، عن معبر أبي عبد الله عبد المواقع عبد قال العبني [٣ ٢٨٠]
 قال العبني قالساند صحيح، ينظر المعب الأفكار شرح المعنني والأثيرة للعبني [٣ ٣٨٣]

(۲) علَّاله البحاري في المحميحة [۲/۱۵۱/عبمة طوق النجاة]، ورصعه الترسي في أبوات العميم غن رسولية المرادي في المحميحة والمرادي البحثي عود ما سولية [رقم ۱۵۵۸]، ولحصد في اللبحثية والمرادي والمرد البحثي عود ما سولية [رقم ۱۵۵۸]، والمحمد في اللبحث والمرد المراد [۲۶۲۸]، والمحاكم في اللبحث والمحمد في المحمد والمرد المرد المر

(٣) - العُرجة البُحَدري في كتاب النج بناب من لم يستندرلا الركبين اليمانيين [رفع/ ١٩٣١] ، عن سالِمٍ بُنِ فَهُدُ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ إِنَّهِ ا

 (1) أسريه المدوني والمسدة (١٥٢/٣)، والطيماوي في الشرح معاني الأثارة (١٨٣/٣)، عَنْ باللهم عي ابْن عُمَرُ عليه به .
 من ابْن عُمَرُ عليه به .

قال العيني: «طرين صحيح» ينظر: فبحب الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيني [٢٨٤٠٩].

وَيَخْتِمُ الطَّوَافَ بِالإَسْتِلَامِ، يَمْنِ الْسَلَامَ الْحجرِ قَالَ ثُمَّ يَأْتِي الْمَقَامَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَئِنِ عِنْدَهُ أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ مِنَ الْمَسْجِدِ

هلمًّا ثنتَ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَسْتَلِم عِيرَ الرُّكُيِ الأَسْوَدِ والرَّكِي الْيَمَانِيُّ ؛ لا يَجُورُ استِلامُ عَيرِهما؛ لِأنَّ اللهَ تَعالَىٰ قَالَ: ﴿ لَقَدْكَانَ لَكُوْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَمَلَنَـٰنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قُولُه: (وَيَحْتُمُ الطَّوَافَ بِالإَسْتِلَامِ، يَغْنِي: اسْتِلَامَ (١٣٣٠) الْحَحْرِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ مَعَلَ كَذَلَكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ^(١).

قُولُهُ ۚ (قَالَ ثُمَّ بَأْنِي الْمَقَامَ . .) . إِلَىٰ آخرِه . أَي: قَالَ المُدُورِيُّ (*) .

ثم يأتي بعدَ فراعِه مِن سبعةِ الأشواطِ مقامَ إبراهيمَ ، فيُصلِّي عمدَه رَكعتيْسِ ، أو حَيْثُ تَيَشَرَ مِنَ المُشجِدِ

ومقامُ إبراهيمَ عِلَيْهِ: الحَجَرُ الدي فيهِ آثَرُ قَدَمَيْهِ، والمَوضِعُ الدي كَانَ هيهِ الحَجَرُ حينَ وصَعَ عليهِ قدمَيْهِ كدا قال في فالكشاف،(*).

والأَصْلُ فيه: مَا رُوِيَ عَمِ النَّبِيِّ كُلَّةِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فِي السَّنَىٰ : فِي حَديثِ جابرٍ: أَنَّ النَّبِيُّ كُلِّةِ السُّتَلَمَ الرُّكُلِ فَرَمَلَ ثَلاثًا، وَمشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تُفَدَّمَ إِلَى [الْمَقَامِ](١) مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَراً: ﴿وَيَجِدُواْ بِن مُقَامِ إِبْرَهِمَةِ مُصلَّى ﴾ [متره ١٦٠].

وفي والمحامع التُزمذيُّ، مُشدًا إلىٰ أنسٍ، أنَّ عُمر يَالِيَهُ قالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

⁽۱) مقبع تخريجه

⁽١) ينظر فللعتصر الفُدُوري؛ [ص١٧] ...

⁽٣) سطر ۱۹۸۶شاهده سرمحشري (۱ ۱۸۵)

⁽٤) ما بين المعقونتين، زيادة من: النداء والراء والساء والمه

🕳 عاية النيال 🐎

لَوْ صَلَّيْنَا خَلْفَ الْمِفَامِ، فَنَرَلَتْ. ﴿ وَأَغِيْدُواْ مِن مُفَاعٍ يُرْفِعِهِ فَصِلَى ﴾ [الحد ١٧٠] أما [٢٠٠٠م] قولُه: (أَوْ خَيْثُ نَيْشُر مِنَ الْمُسْجِد)، لأَنَّ الصَّلاة لا تحصُّى بِمَكانِ دونَ مكانِ.

وحدَّثَ الطَّخَاوِيُّ في اشْرَحِ الآثارِ، لُسُتَ إِلَى عَنْدِ الرَّخْسَ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيُّ (*) قَالَ: اطَافَ عُمْرُ بِالْنَيْتِ نَفْذَ الصَّنْحِ، فَلَمْ يَرْكُغَ، طَنَّا ضَارَ سِي طُوَّئُ مَطَلَّعَتِ الشَّمْشُ؛ صَلَّىٰ رَكْعَتَسِهُ (*).

وَرَوَى فِي اللَّكَشَافَ النَّا النَّحْمِيُّ قَالَ لَحَرَّمُ كُلُّهُ فَقَامُ اِلْرَاهِيمَ النَّافَعُ فَي وَقَالَ الْمَالِحُ الطَّخَاوِيُّ النَّصَلِّي رَحْمَي الطَّوَافِ فِي وَقَالَ الْمَالَحُ لَه التَّعَلُّعُ عُلَى وَمَالَ اللَّمَالُوعُ اللَّمَالُوعُ الطَّخَاوِيُّ اللَّمُ اللَّهُ اللَّمَالُوعُ لَه التَّعَلُّمُ عَلَي صَمَّةً هِ هَذَا: مَا رَوْىَ أَبُو جَعْمِ الشَّخَاوِيُّ اللَّ عُمَرَ صَمَّى رَكَعَتَبِي وَلِللَّ عَلَى صَمَّةً هِ هَذَا: مَا رَوْىَ أَبُو جَعْمِ الشَّخَاوِيُّ اللَّ عُمَرَ صَمَّى رَكَعَتَبِي وَلِللَّ عَلَى صَمَّةً هِ هَذَا: مَا رَوْىَ أَبُو جَعْمِ الشَّخَاوِيُّ اللَّ عُمَرَ صَمَّى رَكَعَتَبِي اللَّهُ اللْمُعَالِمُ اللْمُعِلَّالِمُ اللَّهُ ال

قَإِنْ قُلْتَ: قد دَهَتَ قَومٌ إِلَىٰ يَاحَةِ الصَّلَاةِ للعَوافِ فِي حَمِيعِ الأَوقَاتِ؛ لِأَنَّهُ رُويَ عَنِ النِي عَبَّاسِ عَنِ النِّبِيِّ ﷺ قَالَ ﴿ فَا يَبِي عَبْدَ ضَافِ ۚ إِنْ وُلِيسُمْ هَذَا الأَمْرَ ؛

اخرجه: مسلم في كتاب الحج دب حجه دبي 華 [رقم ١١٨] و دو دنود في كتاب الصاميث
 بات فيمه حجة اسي 森 [رقم ١٩٠٥] من حديث عدر يك به

⁽٢) الْقَارِئُ مُبَدِّد كَمَا جَاءَ فِي حَالَيْهُ ١٠٠

 ⁽٣) أخرجه أحمد في المعل روانه به عبد الله [٣٩٠٣] والصحاوي في الشرح معاني الأثار ا
 (٣) أخرجه أحمد في الرَّحْمي إن عبد شكريّ كله به

قال العيني: «طريق صحيح» بنفر: «لحب لأفكار شرح بمدني و لأثارة عميني [٩-٣-٤]

 ⁽a) ينظر: «الكشاف» للزمختري [۱۸۸۸]

 ⁽a) أخرجه الطحاري في قشرح معاني الآثارة [١٨٢/٢]

وَهِيَ وَاجِبَةً عِنْدَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عِلَيْهِ سُنَّةً ؛ لِانْعِدَامِ دَلِيلُ الْوُحُوبِ،

فَلا تَمْمَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيُّ سَاعَةِ شَاءَ مِنْ لَيْلِ أَوْ نَهَارٍ * (١). فما الجواتُ عنه ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا أَمَاحُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الطُّوَّافَ وَالصَّلَاةَ عَلَىٰ سبيلِ مَا يَنْبَعِي أَنْ يُطَافَ ويُصَلَّىٰ٠

ولهدا لو عافَ عُزِيانَ أو مُحْلِثُ أو مَكوسًا ؛ لا يَجُورُ عندَ الخَصْمِ أصلًا . وعندَما: يَكُون باقِصَا ، ويُجْبَرُ بِالدَّم إِنْ لَمْ يمْكِنْ إعادتُه .

وكدا إِذَا صلَّىٰ يَنْجِي أَنْ يُرَاعَىٰ الطَّهَارَةُ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقَبِلَةِ، والوقْتُ الذي لَمْ يُنَّةَ عنه،

وقد صحَّ النَّهْيُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ عنِ الصَّلَاةِ عندَ الطَّلُوعِ [٢/١٠٦٠د/م] ، وعمدُ انتِصافِ النَّهَارِ وعمدَ العُروب^(٢).

[ولهذا لا تُجورُ الصلاةُ إذا كانتُ لغيرِ الطُّوافِ في الأوقاتِ المَكروهةِ بِمكَّةَ عندَ الخَصْم أيضًا](٢).

والتَّحقيقُ في هذا البابِ أَنْ يُقَالَ. إِنَّ النَّهْيَ عَن صِيَامٍ يَومِ الْعِطْرِ ويومِ النَّحْرِ استوَىٰ فيهِ مَكَّةُ وسائرُ البُلدابِ: [فكدا النهيُّ عَنِ الصَّلاةِ في الأوقاتِ المَكروهةِ يَسِغَى أَنْ يَستَوِيَ فيه مكةُ وسائرُ البُندانِ](١)

قولُه. (وَهِي وَاجِبةٌ عِنْدِما)، أي الصَّلَاةُ عندَ المقامِ واجِبةٌ عندَما.

⁽١) أخرجه الطبراني في فالمعجم الكبيرة [١٦ رغم ١٥٣٥] ، وانظماوي في قشرح معاني الأثارة [١٨٩/٢] ، من حقيث البي عبَّاسِ فيه ١٩

 ⁽٣) مُضي بحربجه في اكتاب الصلاة عن حديث عُمر وعيره في الصحابة

⁽٣) ما بين المعلوفين: زيادة من: الراء وقال

⁽٤). ما بين المعقوفين، زيادة من" قرف، وقاستا، وقعة

وَلَنَا قَوْلُهُ ١٤٠ ﴿ وَلَيْصَلُّ الطَّائِفُ لَكُلُّ أُسْبُوعٍ رَكْفَتَشِ ۗ وَالْأَمْرُ لَلْوُخُوب

ثُمَّ يَعُودُ إِلَىٰ الْحَجرِ فِيسْتَلَمْ اللهِ رَوَىٰ أَنَّ النَّبِي ﴿ لَمُ صَعَى رَكَحْبَى عَادَ إِلَىٰ الْحَجَرِ وَاسْتَلَمَهُ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ طُوافِ نَعْفَهُ سَعْيٌ يَعْودُ إلى الْحَجَرِ ، عَادَ إِلَىٰ الْحَجَرِ ، لِلْأَصْلُ أَنَّ كُلُّ طُوافِ نَعْفَهُ سَعْيٌ يَعْودُ إلى الْحَجَرِ ، لِإِنْ الْحَجَرِ ، الْحَدَو اللهُ وَلَا اللَّمْ يُ الْمُثَلِّ اللَّهِ اللهُ الل

وحندَ الشَّافِعِيُّ: سُنَّةُ (١).

لنا: قولُه تَعَالَى: ﴿ وَأَغِّمُواْ مِن مَقَامِ إِيْرَهِمَ مُعَلَقٌ ﴾ [العرد ١٧٠]، قَوَأَ اللَّ كَثيبٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةُ وَالْكِنائِيُّ: بكَسرِ اللحاءِ **، على صِيحةِ الأَمْرِ، ومُطْلَقُه (**) للوُجُوبِ على ما عُرِفَ في أصولِ العقهِ.

وَلِأَنَّ عُمَرَ قَصَى رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِدِي طُورَى ، والقَصَّةُ يِمِذُ على الوُجُوبِ ؛ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ قُرْبِةٌ لا يَجُوزُ تَقْدِيمُها على الطُّوَافِ ، صَارَتُ واحِبةٌ كَالسَّعْيِ ·

قَالَ فِي «النوازل»: يُصَلَّى عد المقام رَكعتبي، ويقرأُ في الرَّكعةِ الأُولَى به ﴿ قُلْ يَتَأَيَّهَا الْسَحَورُونَ ﴾ إكدرو ١] وفي النَّبيةِ ﴿ فَقَ هُوَافَة أَسَدُ ﴾ [الاحدم ١] ، وإنْ قرأ غيرَ دلك حارً ، ويَدْعو معد فرعه مِنَ الصَّلاةِ للشُومين والسُّوباتِ ، ثمَّ يَقُولُ. اللهُمَّ وَفَقَبِي لِمَا تُجِبُّ وَنَرْضَى ، وَخَبُنِي عنا نشخطُ ونكُرهُ ، وَتَجْبِي عَلَى مِلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على مَلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على المُلِنَا في مَلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على اللهُمُ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على المُلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على المُلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم على اللهُ عنانِي المُلْنَاقِ الراهيم اللهُ اللهُ عَلَى المُلْنَاقِ اللهُ عَلَى المُلْنَاقِ اللهُ عَلَى المُلْنَاقِ اللهُ اللهُ عَلَى المُلْنِكَ ومِلَّةٍ حبيلِكَ إثراهيم اللهُ اللهُ عَلَيْ الراهيم اللهُ اللهُ عَلَيْ المُلْنَاقِ اللهُ عَلَيْنِ المُلْنَاقِ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْنَ المُلْنِقِ اللهُ اللهُ عَلَيْنَاقِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْنَاقُ اللهُ اللهُ عَلَيْنِ المُلْنِقِ اللهُ اللهُ عَلَيْنِهِ اللهُ اللهُ عَلَيْنَاقِ اللهُ عَلَيْنَاقُ اللهُ اللهُ

قولُه: (ثُمَّ يَمُودُ ﴿ ١٠٠٠ إِلَى الحجرِ فَيَسَالُمُ}

 ⁽١) عيد دولان في مدهب الساملي، والأصح كربها شده البطر الانمهدات في قد الإمام الشاملية التشريران [٤٠٨١] والسخيرع سرح المهدات [٤٠٨]
 (١) ينظر الاستحد بلمر دالسيمه لأبي علي الفارسيّ [٢٠٠٠]

⁽٣) - وقع بالأصل" فوسطنته ٥، والعثبت ص- فوقاء وفصاء وفسه ، وفعه

قَالَ ۚ وَهَٰذَا الطَّوَافُ طَوَافُ القُدُومِ ، وَيُسَمَّىٰ طَوَافَ التَّجِيَّةِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبِ

وَقَالَ مَالِكٌ رَئِيرِ: إِنَّهُ وَاحِبٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ؛ الْمَنْ أَتَىٰ الْبَيْتَ فَلَيُحَيِّهِ بِالطَّوَافِ4.

🚓 غايلا البيال 👺

وهدا لِمَا رُوِيَ في «السن»: في حديث جابر: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى رَجَعَ إِلَىٰ الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكُنَ ، ثُمَّ حَرْحَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا» (١٠).

وقَالَ أَصِحَابُنَا: كُلُّ طَّرَافِ بِعَدَه شَغْيٌّ يِعُودُ بِعَدَ الصَّلَاةِ إِلَىٰ الْحَجَرِ، وكُلُّ طُّوَافِ لَمْ يكنُ بِعِدَه شَغْيٌ فلا (* ٢٠٠٠م) يعودُ بعدَ الصلاة إِلَىٰ الْحَجَرِ، وذَاكَ لِأَنَّ الشَّغْيَ لَمَّا كَانَ بعدَ الطَّوَافِ؛ كَنَ الشَّعْيُ مُتَّضِلًا بِالأَشْوَاطِ(*).

والشُّنَّةُ: استلامُ الحَجرِ بينَ (") كلِّ شَوْطَيْنِ، وكدا يَسْتَلِمُ الحَجَرَ بينَ الطَّوَافِ والسَّغيِ، أمَّا إِذَا لَمْ يكنِ السَّغَيُّ بعدَ الطَّوَافِ فلا يَسْتَلِمُ، لِأَنَّ الأَشْوَاطَ انتهَتُ، محرَخَ مِنَ العِنَادَةِ

قولُه ﴿ وَهَذَا الطُّوافُ طَوافُ القُدُومِ ، وَيُسَمَّى طُوَافَ النَّجِيَّةِ ﴾ .

اهْلَمْ: أَنَّ الطَّوْافَ فِي الْحَمِّ ثلاثةٌ طُّوَافُ القُدُومِ، ويقالُ له: طَوَافُ التَّحِيَّةِ، وطَوَافُ اللَّقَاءِ، وطُوافُ إِحْداثِ العَهْدِ بالبيتِ.

والثاني: طَوَافُ الرَّيَازَةِ، ويُسمَّى طُواف الإفاصةِ، وَطُوافَ يومِ السَّخْرِ وَالثَّالِثُ طُوافَ الودَاعِ، ويُسمَّى طُوافَ الصَّدَرِ.

(٢) ينظر ۱۵(مبسوط) [2 17]، فنحه العقهامة (٢ 2.1]، فيدائع الصبابع) [4 2.2]، فشرح مجمع البحرين] [4/1/2]

(٣) وقع بالأصل (اس) و لمثبت س الساء والراء والسائد رام).

⁽١) أحرجه مسلم في كتاب لحج بات حجة لبني ﷺ [رقم ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسبك! باب صفه حجة النبي ﷺ [رقم ١٩٠٥]، من حديث حابر ﷺ، له

و بات الإخرام الم

فالأول سنة.

وَالنَّامِي: فرَّصٌّ.

وَالنَّالِث، وَاجِتْ. هذا في حتَّى الآفافِيِّ

أمَّا المَكِّيُّ: فلَمْ يُشْرَعُ في حقَّه إلَّا طُوَافُ الرَّيَارَةِ، لانحه الفُدُومِ والصدر، ثم طَّوَافُ القُدُومِ سُنَّةٌ عندا،

وقَالَ مالكُ، إنه وَاجِبُ (١). كدا دَكَرَ النَّمُورِيُّ هِي اشْرَحِ الْكَرْحَيُّ الْأَرْ

له: قولُه ﷺ وَمَنْ أَنِّي النَّبَيْتَ فَلَيْحَيُّهِ بِالطَّوْاهِبِهِ "، ومطلَّقُ الأَمْرِ لِلْوَحْوبِ

ولنا: أنَّ هذا الطَّوَافَ مَفْعُولٌ فِي الإِخْرَامِ، فَلُو كَانَ وَاحِبَ لَكَانَ مِن مَوَاحِبَ الإِخْرَامِ، وَمُوحِبُ الإِخْرَامِ لا يحتيفُ فِهِ المَكَّيُّ وَعِيرُه، وَخَيْتُ لَمْ يَجِبُ عَلَىٰ الْمِحْرَامِ، وَمُوحِبُ الإِخْرَامِ لا يحتيفُ فِهِ المَكَّيُّ وَعِيرُه، وَخَيْتُ لَمْ يَجِبُ عَلَىٰ اللّهَ كُيُّ وَعِيرُه، وَخَيْتُ لَمْ يَجِبُ عَلَىٰ عَيْرِه أَيْصًا. يَجَلَافِ فَقُوافِ الصَّنَوِ، فَإِنَّهُ المُنْكِيُّ وَ دَلَّ عَلَىٰ أَنَه لِيسَ بَوَاجِبِ عَلَىٰ عَيْرِه أَيْصًا. يَجَلَافِ فَقُوافِ الصَّنَوِ، فَإِنَّهُ لَيسَ بَمَعْعُولِ فِي الإِخْرَامِ، فلا يَرِدُ عَلَيها يَفْصًا.

تُمَّ اعْلَمْ اللَّهِ صاحبَ والهداية استدلُّ في هذا المُوضعِ إلى الدار وقَالَ.

 ⁽١) ينظر (١١ ١٤٤٤) في في فيه أمن المدينة؛ لابن فيد البر (١٠ ٣٦٠)

⁽٢). ينظر: فشرح مختصر الكرحي؛ بعدوري [١٩٧٥]

⁽٣) قال ابن التركمان الله أبد أردا وبال الربعي اعرب حدًا وبيْعي به جدً العادر العرشي في دائسان الوبان الله جدر الله أحدًا وبال ابن الهدام المد عربت حدًا وبال اللهي فيها المحدبث عربت اللهي المحدث عربت اللهي المحدث عربت اللهي اللهي المحدث المحدد عربة الله أبدي داري (ردم الحدد ١٦٦٠) والمحد الرابة عربتها المربتمي [٣٠١]، والمحد الرابة عربتمي [٣٠١]، والمحد الرابة عربتمي الله وها الله عند الهداية لعبد الفادر القرشي [٤٨٨ لما محدود مكتبه فيض الله أبدي داري (رمم الحدث الهداية اللهي حجو أبدي داري (رمم الحدث الهداية الله المحدود المحدود الهداية اللهداية اللهداية

وَلَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَمَرَ بِالطَّوَافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقِ لَا يَفْتَضِي التَّكْرَارَ، وَقَدُ تَعَيَّنَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِيمَا رَوَاهُ سَمَّاهُ تَحِيَّةً ، وَهُوَ دَلِيلُ الإسْيَخْبَابِ .

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةً طَوَافُ الْقُدُومِ ؛ لِانْعِدَامِ الْقُدُومِ فِي حَقِهِمْ .

(لَنَا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوافِ، وَالْأَمْرُ الْمُطَّلَقُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ، وَقَدْ تَعَيَّنَ طَوَافُ الرِّبارَة بِالْإِجْماع)

بيانُ كلامِه: أنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرًا بالطوّافِ في قولِه تَعَالَىٰ. ﴿ وَلَيْقَلَوَّفُواْ بِٱلْمَيْتِ ٱلْمَسِيقِ ﴾ [سم ٢٠]، وَالْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَقْتَعِي النَّكُرَّارَ، [وقد تعَيَّنَ طوافُ الريارةِ بالإجماعِ،

بِيانُ كلامِه: أنَّ اللهُ تعالى أمَرَ بالطَّوافِ في قولِه تعالى: ﴿ وَلَيَطَّوَّهُواْ بِالْبَيْتِ
الْمَتِيقِ ﴾ [العج ٢٠]، والأمرُ المُطْلَقُ لا يَقتضي النَّكرارَ](١)، ولا يُترَادُ به إلَّا
الواحِدُ، وقد أُرِيدَ طُوَافُ الرِّيَارَةِ بالأَمْرِ، فلا يَبْقَىٰ عيرُه مُرَادًا، وإلا يلرَمُ التَّكرارُ،
فلا يَجُورُ.

قُلْتُ. هذا استدلالٌ ضعيفُ (١) إِنَّ لفائِلِ أَنْ يَقُولَ: سلَّمَا أَنَّ الأَمْرَ المُطْلَقَ لا يَقْتَضِي التُّكرارَ، وسلَّمَنا أيصًا أَنَّ طَوَافَ الرَّيَارَةِ هو المُرَّادُ بغولِه تعالى: ﴿ وَلَيْطَوَّوُوا ﴾ ، لكن لا نُسَلَّمُ أَنُ لا يَكُونَ طَوَافُ السُّنَّةِ وَاجِبًا بِدَلِيلِ آخَرَ تُوجِيَّه ، ولهذا قُلْنَا بِوُجُوبٍ طوَافِ الصَّدَرِ وَإِنْ كَانَ قُولُهُ تَعَالَىٰ! ﴿ وَلَيْظَوَّقُوا ﴾ لا يَقْتَصِي ولهذا قُلْنَا بِوُجُوبٍ طوَافِ الصَّدَرِ وَإِنْ كَانَ قُولُهُ تَعَالَىٰ! ﴿ وَلَيْظَوَّقُوا ﴾ لا يَقْتَصِي التَّكَ انَ

عَلَىٰ أَمَّا نَقُولُ: إِنَّ مَالِكًا لَا يَدُّعِي الْفَرْصَ فِي طَوْافِ اللَّهُدُومِ ، بِل يقولُ * إِنه

⁽١) ما بين المعقودتين رياده س الته، وقماً، وراقفه، رقسه، وقمه

⁽٢) ورده العيمي في قالبناية شرح الهداية؛ [٢٠٢/٤]

قَالَ: ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّمَا قَيْضُعَدُ عَلَيْهِ ، وَيَشْتَغُلُ الْنَبْتَ ، وَيُكَثَّرُ وَيُهَلَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، ويزَفعُ بديَّه ، ويذَّفُو الله تعالى لحاحته ، لِمَا رُّويَ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَلِمُ صَعَدَ الصُّمَا حَتَّىٰ إِذَا نَظَرَ إِلَىٰ الْبَيْتِ ثَامَ مُّسْتَقْلَ لَقِيْمَةٍ يَدْعُو اللَّهَ، وَلِأَنَّ النَّنَاءَ وَالْصَّلَاةَ (١٧٠٠ يُقَدُّمَانِ عَلَىٰ الدُّعَاءِ تَقْرِيبَ إِلَىٰ الْإِحَامَةِ كَمَّ هِي عَيْرِهِ مَعَ الدُّعَوَاتِ.

وَاجِتٌ بِذَلِيلِ آخَرَ ، وبينَ الفَرْضِ والواحبِ فَرْقٌ ، فلا يُثَنُّ الْتَكُوارُ ، فَغَرْفُتَ أَنّ الحجُّةَ على مالِكِ ما بِيُّنتُه أَوَّلًا.

أمَّا الجوابُ عن الحَديثِ قَنَقُولُ: لَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ مُشَدَّ؛ لِأَنَّ الشُّرْسَلَ عنه لِمسَ بحُجَّةٍ ، فكيف بختج بهِ على عيره ؟

وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُشْنَدٌّ فَنَقُولُ. إِنَّ الوُّجُوبَ ثَرَادٌ مع فوينةِ تَوْكِ الوُّحُوبِ ، وفع دلُّتِ القَريبةُ هنا ؛ لِأَنَّهُ سمًّا، تجيَّةً ، وهي تدلُّ على السُّيَّةِ ، لا علىٰ الوُّحُوبِ .

قُولُه: (١٠٠٠ - ١٠٠١ أَمْمَ يَخُرُحُ إِلَى الصَّمَّا فَيَضَعَدُ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَضُونُ الْنَيْتِ ، ويُحَبِّرُ وَيُهَلِّلُ ، وَالصِلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ويزفعُ يَذَله ، ويدْغُو افله تعالى لحاخته ﴾ -

يغيي. يخرُّحُ إِلَىٰ الشُّمَّا بعدُ رَكعتَي الطُّوَّاف، واسيلام الخجر بعدُّهما، فيصعَدُ على الصَّفَا حتى يشاهدُ الكُفِّيَّةُ ؛ ودلكَ بِمَا رَوَىٰ حارٌّ في اللَّسنَ ١٠ وأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَحَ مِنَ الْبَابِ إِلَىٰ لَصَّمَا، فَلَمَّا ذَنَا مِنَ الصَّمَا قَرَأَ ﴿ إِنَّ الْعَبْمَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَالِمِ أَنْتُهِ ﴾ [البرء ١٥٨ ، وقَالَ * فَيْدَأُ بِمَا بَدَأُ اللهُ بِهِ * فَيَدَأُ بالطُّمُا فَرْقِينَ * عَدَيْهِ ، حَتَى رَأَى الْبَيْتَ فَكَبَّرَ اللهَ وحُدَّه ، وقَالَ. ﴿ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخْبِي وَيُعِيثُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَة

 ⁽١) النعمُ العالية في اربي؛ بالكسر كد حادثي حاشية (٩٥) و (٩٥).

وَالرَّفَعُ سُنَّةُ الدُّعَاءِ، وِإِنَّمَا يَضْعَدُ بِقَدْرِ مَا يَصِيرُ الْنَبْتُ بِمرَّأَىٰ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الإسْتِقْتَالَ هُوَ الْمَغْصُودُ بِالصَّغُودِ.

💠 عابه البيار 🦫

إِلَّا اللهُ وَخَلَهُ، أَنْجَزَ وَعُلَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَخْرَاتِ وَحَدَهُ»(١٠).

وحدَّتَ مالكُ في الموطأه، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَانَ رَسُولَ اللهِ يَتَظَمُّ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَىٰ الصَّفَا يُكَبِّرُ قَلاقًا، وَيَقُولُ اللهَ [٢٠٣٤] إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَخْلَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرًا، يَضْنَعُ ذَلِكَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وَيَدْعُو، وَيَضْنَعُ عَلَىٰ المَرْوَةِ مِثْلَ دَلِكَ اللهَ اللهَ

وقد بيِّنًا رَفْعَ الْبَنْشِ عَـدَ الصَّفَا وَالْمَرَّوَةِ، والحديثَ الوارِدَ فيهِ عندَ قَولِه، (ثُمَّ ابْتَذَأَ مِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ).

وقَالَ فِي قَالَوارِلهِ. ثم يخرُحُ إِلَىٰ الصَّفَا وَيَصَّغَدُ عَلَيْهَا، وَيَسْتَغَبِلُ الكَّفْبَةَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُكَبُّرُ ثلاثَ تَكْبَرَاتِ، وَيَقُولُ بِينَ كُلِّ تَكْبَرَتَيْنِ: لا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ وَخْدَهُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُكْبُرُ ثلاثَ تَكْبَرَتَيْنِ: لا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ وَخْدَهُ لا يَمُوتُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الخَفْدُ إِنَّ عَنْهُ وَا يَخْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيِّ لا يَمُوتُ ، لا يَشُوتُ ، وَهُو عَلَىٰ كُلُ شَيْءٍ قَلِيرٌ ، لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ ، وَلَا تَغَبُّدُ إِلا إِيّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ تَوْ تَوْمَ اللّهُ مَا اللّهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَاللّهُ وَلَا تَعْبُدُ إِلا إِيّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ تَوْمَ اللّهُ مَا اللّهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَا لَيْلُكُ اللّهُ اللهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَا لَكُولُونَ اللهُ اللّهُ اللهُ مَا لَئِيلًا اللهُ مَا لَئُولُونَ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

قولُه: (ويصيرُ الْنَبُتُ بِمَرَأَى منهُ)، أي بِمُعلرٍ مِن الحاحُّ

 ⁽١) أخرجه مسلم في كتاب المحج بال حجه بني ﷺ [رقم ١٣١٨]، وأبو داود في كتاب المماسك/ يال فيقه حجم اللي ﷺ [رقم ١٩٠٥]، وابن تاجه في كتاب المناسك بال حجة ومنول الله ﷺ [رقم ٢٠٧٤]، من حدث حابر بن عبد الله إلى به وعد مسلم الأبدأ بما بدأ الله به عالم

 ⁽٧) أخرجه بديك في 3 لموطأة [رقم ١٩٣٠]، ومن طريقة السناني في كتاب مناسك النجح الكبير عبن الهيم الرقم ٢٩٧٢]، عن حلم أن تحشير، عن أبيه، عن حابر إن عبد الله على به
 قلت وهو عند مسلم وأبي داود وقيرهما كما مضئ

⁽٣) بنظر والتوازل من الفتاوئ، لأبي الليث السعراندي [ق٦٦]

ويخرَّحُ إلى الضَّمَّا مَنَ أَيَّ مَابِ شَاهَ، وَإِنَّمَا حَرِّحُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَافَ سَيَّ مُخْرُّومٍ وَهُوَ الَّذِي يُسمَّى بَابَ الصَّمَّا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَثْرُبُ الْأَثُوابِ إِلَى الصَّفَ لَا أَنَّهُ مُنَّةً.

قال: ثُمَّ بِنُحطُّ عَنِ المَرُوةِ وَبِمُنْيَ عَلَى عَبِينَهِ. هِإِذَا مَلِعَ بِطُنَ الْوادِي يَشْعَىٰ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْصَرَئِينِ سَغْيًا، ثُمَّ يَنْشِي على غَبْتَه حَثَى بَأْتِي الْعَرْوةِ قَيْضُعَدُ عَلَيْهَا، وَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ عَلَى العَّعَا، بِسَ رَوَى أَنَّ لَشِيَّ عَلَىٰ الْوَادِي الصَّفَا، وَجَعَلَ يَمْشِي نَحْوَ الْمَرُوّةِ، وَسَعَىٰ هِي نَعْنِ الْوَادِي، حَمَىٰ إِدَا حَرَحَ مِنْ بَعْنِ الْوَادِي مَشَى حَتَّىٰ صَعَدَ الْمَرُوّةِ، وَطَعَى بَيْنَهُمَا سَنَةَ أَشُواطِ.

قُولُه: (وَيُحُرِّجُ إِلَىٰ الصَّعَا مِنْ أَيِّ مَابِ شَهَ).

وقد قَالَ عطاءٌ: وإِنَّ الشِّيئَ ﷺ خَرْجَ إِلَى الصَّعَا مِنْ نَابِ شِي مَخْرُومٍ الْ الْمَعَ اللهِ مَا يَابَ مَخْرُومٍ الْ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللّهُ عَلَا الللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلْمُ عَلَا عَا عَلَا عَلّا عَلَا عَل

وإنَّمَا خَرْحُ النَّبِيُّ ﷺ مِن دلكَ النابِ؛ لْقُرْبِهِ مِنْ لَصُّفَّا، لا لكويه تُّنَّةً،

قولُه: (قال ثُمَّ يَلْحطُّ عَنِ النَّرْوَةِ وَيَنْشِي عَلَى هَبُ) إِلَى آجِرِه أَيَّ قَالَ القُدُّورِيُّ: «ثُمَّ يَنْخَطُّهُ "، أَي يَلْرِلُ مَنَ الصَّد قَاصِدُ مَحَوَ النَّرْوَةِ، وَيَشْشِي عَلَىٰ هِينَتِهِ، أَي على شُكوبه وَوَقَاره

(فَإِذَا بَلَغَ بِطَنَ الوادي سعى بين الْمِلَيْنِ الْأَحْصَرَبِي سَغَيَّاء ثُمَّ يَفْسَي عَلَى هِينَتهِ حَتَّىٰ بِأَتِي الغَرُوةَ فَيضَعَدُ هَلَيْهَا، ويَعْمَلُ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّعَا)، مِنِ اسْتِقِبالِ الكَفُيةِ، ورفْع الْبِدِيْنِ والدُّعَاء بحاجته

والأصْلُ فيه: مَا رُوَىٰ أَبُو دَارَدُ فِي السَّنَّةِ اللَّهِ عَلَّ خَارِ اللَّهِ عَلَّ اللَّهِيُّ 🕮 مُوَّلَ

⁽١) أخرجه الرأبي ثب إرام ١٣٣٥٢]، على علماء يله له

⁽٢) ينظر: المستمر التُدُوري: [ص/١٧]

🗞 غاية البيار 🦫

إِلَىٰ الْمَرُوَةِ [٢٠٤٠، م] حَتَى إِذَا الْعَبَّتُ قَدَمَاهُ فِي بَعْلَى الوَادِي رَمَلَ ، حَتَّى إِذَا صَعِدَ مَشَىٰ حَتَّى أَتَىٰ الْمَرُوةَ ، فَصَنَعَ عَلَىٰ الْمَرْوَةِ مِثْلَ مَا صَبَعَ عَلَىٰ الصَّفَا»(١٠).

وفي الموطأة، مُسْدًا إِلَىٰ جَابِرِ أَبِصًا، وأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنَ الصَّفَا مَشَىٰ حَتَّىٰ إِذَا الْصَتَّتُ قَدَمَاهُ مِي بَطْنِ الوَادِي مَعَىٰ حَتَّىٰ يَحْرُحَ مِنْهُ ١٠٤،

وَقَالَ فِي النوازلِهِ: وَإِذَا نَوَلَ مِنَ الصَّمَّا يَقُولُ: ﴿ اللَّهُمَّ اسْتَغْمِلْنِي بِسُنَّيْكَ وَسُنَّةٍ نَبِيْكَ، وَأَعِلْنِي مِنْ مُصِلَّاتِ الْعِنَى بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْخَمُ الرَّاجِمِينَ ﴾ . وَيَقُولُ فِي سَعْبِهِ: ﴿ اللَّهُمَّ اعْفِرُ وَارْخَمُ ، وَتَحَاوَرُ عَمَّا تَعْلَم ، إِنَكَ أَنْتَ الْأَعْرُ الْأَكْرَمُ ، وَالْهِينِي لِلَّتِي هِيَ أَقُومُ ، فَإِلَّكَ تَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ﴾ (*).

قِيلَ: إِنَّ بِطْنَ الْوَادِي كَتِّسَهُ (٤) السَّيُولُ وَلَمْ يَبْقَ لِهِ أَثَرٌ ؛ إِلَّا أَنَّه جُعِلَ لِه مِيلَاكِ: أَخْصِرُ وَأَصْعَرُ ؛ لِيُقْلَمَ أَنه بِطْنُ الْوَادِي، فِيسْعَىٰ الخُجَّاحُ فِيما بِينَهما، كذا ذَكَر خُوّاهَر زَادَه في «مبسوطه».

وَقِيلَ أَصْلُ هَذِهِ الشُّهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ _ صَلُواتُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُه _ لَمَّا هَاجَرَ مِنَ الشَّامِ مِعَ ابنه إسماعيل وروحتِه هاجر إلى وادٍ غيرٍ دِي رَرْعٍ ، ترَكَهما عندَ الْبيتِ

⁽١) أحرجه صدم في كتاب بحج باب حجه النبي ﷺ [رفير ١٣١٨]، وأبو داود في كتاب المدامث\ باب صفه حجه النبي ﷺ [رفيم ١٩٠٥]، وانسائي في كتاب مناسك البحج التكبير على الصفا [رفيم ٢٩٨٥]، وابن منجه في كتاب الساسك باب حجه رسون الله ﷺ [رقيم/ ٣٠٧٤]، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، به

⁽٧) أخرجه حالك في قالموطأة [رفع ٨٣٤]، من حقيث جابر بن هيد الله يلي يه

 ⁽٣) ينظر الدواران من انتتاوى، لأبي اطبت السعر قبدي [١٦٥]

 ⁽٤) هكدا صبحه في وقاف، وقاف، وقام، بالتشديد، والكبش هر طنك لحمرهُ بئراب وكبشتُ
التهرّ وَالْبِئْرَ كَبِئًا، إذا طَمَنْهَا بِالنّرابِ، وقد كَيشَ الخَمرِه بِكَيشُه، كَيْنَ، ردا طواهًا بِالنّر ب
بطر السال العرب؛ لابن مخاور [١ -١٩، ١٠٤٠ كبس]

قَالَ: وَهَذَا شُؤُطٌ يَطُوفُ مِنْعَةَ النَّوَاطِ، يَبْدَأُ بَالصَّمَا وَبِخَتُمُ بَالْمُؤُوَّةِ، وَيَشْعَىٰ هِي يَطُنِ الْوَادِي فِي كُلِّ شَوْطٍ؛ لَمَا رَوَيْنَا ۚ وَإِنَّمَا يَبْدَأُ بِالصَّمَاءِ لَقَوْلِهِ ﴿ اللَّهُ عَلِيهِ قَالَدُمُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى لِهِ ﴾

🛊 عية خين 🐌

المُحَوَّمِ ولا ثالِثَ لَهِما، فَعَطِئنَ إسماعيلُ وأَمَّهُ فَاحَدُ، وقد اثندُ الغَرُّ عبيها، وكانتُ هَاجَرُ لا تذرِي ما تَضْعُ، فكانتُ تضعدُ على الصَّه مرَّة، وعلى المرّوزة أحرَى في طلب الماء؛ إلَّا أنها إِذَا لاَلَتْ مِنَ لصَّه كانتُ تَشْبِي على جِيتِها، الحَرْةُ إِلَى ولَدِها، فإذا بلَعَتْ بطُن الوَادِي كَانتُ تَشْبِي، لأَنُ ولَنه يسمجو كَان يَجِتُ عن نظرِها، فإذا بلَعَتْ بطُن الوَادِي كَانتُ تَشْبِي، لأَنُ ولَنه يسمجو كَان يَجِتُ عن نظرِها، فإذا مؤا مرّجَتُ كَانتُ تشيي على هِبَتِها أَبعاً، تنظر بلي وليحا، وكست تقولُ: يا إلَها، الا تُهْلِكُما عطَنُهُ، ثم كَانتُ تصعدُ على العَرْوَةِ، شه إِذَا لرَّتَ كَانتُ المُعْمَى في بطي الوَادِي، فَسَعتُ هكه مِن الصَّهُ إِلَى المُشْفِي على فينتِها، وكانت إلى العَنْ مَا تشقى في بطي الوَادِي، فَسَعتُ هكه مِن الصّه على المَرْوَةِ إِلَى الصَّهُ المِنْ المَا أَنْ مِن المَا وَقِهُ إِلَى الصَّهُ المِن المَرْوَةِ إِلَى الصَّهُ الله المَا أَنْ مِن الماء جاءَا العديثُ، فلوَلا أُمُّ إِسْفَاعِلَ لَكُانَ مَاهُ رَمْوَم فلهُ فَجِينا إِلَى الماءُ، وفي ذلكَ جاء العديثُ، فلولا أُمُّ إِسْفَاعِلَ لَكُانَ مَاهُ رَمْوَم فلهُ فَجِينا إِلَى الماءُ، وفي ذلكَ جاء العديثُ، فلولا أُمُّ إِسْفَاعِلَ لَكُانَ مَاهُ رَمْوَم فلهُ فَجِينا إِلَى يَعْ مِن تَحِن فِيهُ إِلَى يَعْ مِن قَدِينا إِلْقَ المُعْمِلُ لَكُانَ مَاهُ رَمْوَم فلهُ فَجِينا إِلَى يَعْ مِن ذلكَ جاء العديثُ، في يَوم لقيمة، ليَتُهُ يَكُونُ مَاهُ رَمْوَم فلهُ فَجِينا إِلَى يَوم لقيمة ، لِيَقَى دَكُرُهم

[عنده] قولُه: (وهَدَا شؤطٌ يطُوفُ سَعَة أشواهِ، بِندأُ بالصِّعا ويَخْتُمُ بِالْمَرْوَةِ).

قَالَ أَنُو خِمِهِ الطُّحَاوِيُّ ﴿ يَفُعلُ دَلْكَ سِنَّعَ مَرَاتٍ ، يَنْتَدَى فِي كُلُّ مَرَةِ بَالشَّفَا ،

⁽١) أخرجه البحاري في كان بيناده ، سرت الله من رأى د صاحب الحوص و نفريه أحق يماره [ردم ٢٣٤]، وأبو نعيم اللحد في ١٠٥٥ تصحبين بحدف البعاد وانظرى المحاد في ١٠٥٥ من الله الله والمحاد وانظرى الله الله و تركت ومرم - أو قال لق لم نفره من الهاو - لكانت في معيناه ونعد في نعيم الرحم الله عاجر أمّ إستاهيل ، لو أنها ما جدمت البطحاء كانت فيناً معيناً إلى يوم القيامة؟

ويختِمُ بِالْمَرُوِّةِ السُّ

نَم قَالَ ﴿ وَعَمَىٰ أَنْ تَكُونَ أَرَادَ بِهِ: يَبْدَأُ بِالصَّفَّ أُولَ مَرَةٍ ، وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ في أَجِرِهِ ، وكذلكِ قالَ محمدُ منَّ الحَسنِ في كتابِ ﴿ المناسك ﴾ (*) .

وقالَ الإمامُ الأَسْبِجَابِيُّ رَجَهُ اللهُ تَعَالَى في الشَّرْحِه لمختصر الطحاوي». يبُدأُ الصَّمَا ويخْتِمُ بِالْمَرُوّةِ ، وَيعدُّ البِدَاءَةَ شَوْطًا والعَوْدَ شَوْطًا آخَرَ .

ثم قَالَ: وقَالَ يعضُهم: تعدُّ البِذَاءَةَ والعَوْدَ شَوْطًا وَاحِدًا.

ثم قَالَ: وهكدا (* ه ﴿ مَا دَكُرُ الطُّحَادِيُّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: البِبْنَدِئُ فِي كُلُّ مَرَّةٍ مِنها بِالصَّفَاء ويخْتِمُ بِالْمَرُّوْوِا (*)

ثم قَالَ والصَّحيحُ هو الأولُّ ٢٠٠٠.

وقد صعَّموا قولَ الطَّخارِيُّ في عامَّهِ كنبِ أَصْحابِنا، بعصُهم قَالُوا دلكُ عنطٌ وبعصُهم قَالُوا ليسَ بصحبح.

⁽١). ينظر المخصر العجاوي، [ص٤٠٤] طبعه دار الإيماد للمعرفة

⁽٢) مطر فاشرح محتصر الطحاوي؛ لمحماض [٢ ٥٢٨ ـ ٥٢٨ |

⁽٣) ينظر المحتصر الطحاوي، [ص١٠٤] طبعه دار الإنمان للمعرفة

 ⁽٤) پنظر ۱۳۷۶ محتصر الطحاري؟ بلاسيجايي (١٣٧٠)

ثُمَّ السَّمْيُ بِيْنِ الصَّمَا والْمَزْوةِ واحِبِّ وليْس بِرْكُنِ

وعندي لِمَا قَالَه الطّحاويُّ وجُهُ ، لأنَّ النّبِي عَلَيْهُ لَمَّا رَفِي عَنِي العُمَهُ قَالَ : النّبَدَأُ بِمَا نَدَأُ اللهُ بِهِ الله ، رواهُ جائرٌ في اللسن عاراد به قوله تعالى: ﴿ إِنّ الضّفَا وَالنّبَ فَا النّبَهُ مَا اللّهُ عَلَى الضّفا في كلَّ الضّفَا وَالنّبَ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

عَلَى أَنَّا نَقُولُ إِنَّ أَهِلَ الحِدِيثِ أُورَدُوا فِي عَامَّةِ كُتِهِم أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ سَعَى بِينَ الصَّفَ وَالْمَوْدُ بِينَ الصَّفَ وَالْمَوْدُ بِينَ الصَّفَ وَالْمَوْدُ بِينَ الصَّفَ وَالْمَوْدُ بِينَ الصَّفَ شُؤطٌ، والْمَوْدُ بِينَ المَرْوَةِ شَوْطٌ، والمَوْدُ بِينَ المَرْوَةِ شَوْطٌ، ويحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النَّبِيُ ﷺ على ما قَالَه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النَّبِيُ ﷺ على ما قَالَه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النَّبِيُ ﷺ على ما قَالَه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النِّبِيُ ﷺ على ما قَالَه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُ النِّبِيُ ﷺ على ما قَالَه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ طَوْافُ النِّبِيُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا قَالُه الطَّخَاوِيُّ، ويُخْتَمَلُ النَّهُ عِلَيْهِ الْمُؤْوِقُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمَالِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُؤْوِقُ مَالَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمُؤْوِقُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُؤْوَةِ فَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمُؤْوِقُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُؤْوِقُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمُؤْوِقُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُ اللَّهُ عَالَهُ اللْهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِنِيْهِ وَاللَّهُ الْعَلَيْهِ وَيُحْتَمُ لَا عَلَيْهُ وَالْوَالِقُونَ عَلَيْهِ وَالْمُ الْمُؤْمِنِيْهِ وَالْمُعُونِ الْمُؤْمِنِ وَالْمُوالِقُونَ عَلَيْهُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِنِيْ الْمُؤْمِنِ وَالْمُعُونُ وَالْمُؤْمِنِهِ وَاللّهُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنِ وَاللّهُ اللْمُؤْمِنِيْ وَالْمُ اللْمُؤْمِنِيْ وَالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنِ وَاللّهُ اللْمُومِ اللّهُ اللْمُؤْمِنِ وَاللّهُ اللْمُؤْمِنَ وَاللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ وَاللّهُ اللْمُؤْمِنُ وَاللّهُ اللْمُؤْمِنُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللْمُؤْمِ الللّهُ الللللْمُؤْمِلُولُ اللللللْمُ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الللّهُ اللللْمُؤْمِلُهُ الللّهُ اللللْمُؤْمِق

فعلَىٰ ما قَالَه الطَّخاوِيُّ يَخْصُلُ الخُروجُ عَنِ الْعُهْدَةِ بَيْقِينِ، فَيَكُولُ الأَخْدُ بذلك أَوْلَىٰ.

قُولُه: (ثُمَّ السُّعَيُّ نَيْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِتُّ وَلَيْسَ مَرْكُنِ

⁽۱) - مضی بجریحه

⁽٢) ورده الميني في الليناية شرح الهدامة [٢٠٦]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: إِنَّهُ (١) رُكُنَّ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّغْيَ فَاسْعُوا ﴾ .

۾ هنيڌ البيان ڇه—

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله تعالى - إِنَّهُ رُكُنَّ (٢) .

له: قولُه تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّمَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَمَاآيِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البغرة: ١٥٨] •

وَالشَّعَائِرُ: جَمْعُ الشَّعِيرةِ وهيَ العلَامةُ ، وإنحا يَكُونُ مِن شَعائرِ اللهِ: إِذَا كَانَ السَّعْيُ بَيْنَهُمَا فرْصًا عَلَمًا مِن أعلامِ الدَّينِ

رَرُونِيَ فِي الحديثِ. «السَّعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»(٣)

ولنا قولُه تَعَالَى ﴿ فَكَاجُتَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَظَوَّفَ بِهِمَا﴾ [البغره ١٥٨]، ومثلُ هدا اللَّهْ لِلا يُسْتَعمَّلُ في الفرْصِ والواجبِ ؛ إلَّا إِدَا أَلْبَتْنَا الوُجُوبَ بِخَبَرِ الواحدِ ؛ وَالْأَنَّةُ بُسُكُ ذو عدّدٍ، فلا يختصُّ بِالْمَسْجِدِ، فلَمْ يكنُّ رُكْنًا كرّمْيِ الجِمّارِ،

أَوْ تَقُولُ ۚ إِنه يَجُورُ أَدَاؤُه بِعِدَ طُوَافِ الرَّيَارَةِ، وَبِعِدَ الطَّوَافِ بِحِلَّ لَهُ كُلُّ شيءٍ، ولو كَانَ رُكْنَا لَمْ يَجُزُ أَدَاؤُه بِعِدَ الإحلالِ، فَصَارَ وَاجِبًا كَطُوافِ الصَّدَرِ، وكونُه مِنَ الشَّعَائِرِ لا يِدُنُّ عِلَىٰ كوبِه رُكَّ، لأنه يِخْصُلُ بِتَعَلَّقِ [١ ٥٣٥٠] الوَاجِبِ بِهِ.

وقولُه ﷺ ﴿ كُتَبَ طَلَيْكُمُ السُّعْيَ ﴾ ، لا يدُلُّ علىٰ أنَّه رُكُنَّ ؛ لِأنَّهُ خَبَرُ الواجِدِ

 ⁽١) قي حاشية الأصل: فغ: هو!

 ⁽٧) ينظر فالتحاري تكبيرة للماوردي [١٥٥ ق] والهاية المعدب في درايه لمدهب الأبي المعالي الجويني [٣٠٧/٤] ، وقالبيان المعمراتي [٣٠٧/٤]

⁽٣) أحرجه الشاهعي في المسدد تربيب السدي، [رقم ١٧٢٢]، ومن طريعه البيهقي في اللسن لكبرى، [رقم ١٤٤٩]، وأحمد في المسدد [٢٧١/١]، وابن حريمه في الصحيحه، إرقم ١٣٧٦٤]، والداوقطي في السندة [٢٥٥٧]، من حديث حبيه بنت أبي نجراه وإليه به قال الدوري الأيس يقوي، في يساده صغف قال الله عبد البر في اللاشيهاس، به الصغيراب و ينظر: المجموع شرح المهلس، لدوري [٨/٨]،

وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا لَهُ تَعَ عَلَيُو أَن يَغَنُونَ بِهِمَ ﴾ [ده. ١٥٥] ، ومِنْهُ يُسْتَعْمَلُ لِلإِبَاحَةِ فَيْنِي الرُّحْيَةُ وَالْإِبجَابِ إِلَّا أَنْ عَلَٰكُ عَنَّهُ فِي الْإِبحاب، ولأَنْ الرُّحْيَةُ لَا يَثَبِنُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مَفْطُوعٍ بِهِ وَلَمْ يُوحَدُّ ثَمَ مَفْتَى، مَا رُوي كُنت اسْتِحْدَلُ لَا تُثَبِّقُ لِا تَقْبَتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مَفْطُوعٍ بِهِ وَلَمْ يُوحَدُّ ثَمَ مَفْتَى، مَا رُوي كُنت اسْتِحْدَلُ لَا تُدَبِّ لِلْ بِدَلِيلٍ مَفْطُوعٍ بِهِ وَلَمْ يُوحَدُّ ثَمَ مَفْتَى، مَا رُوي كُنت اسْتِحْدَلُ كَتَبَاقًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ كُنِبَ عَلَىٰهُمُ إِنَا حَمْلَ لَيْدَكُمُ لِلْتَبَاقِ ﴾ [ده. ١٠٠] اللّذِية

وفيه شُنْهَةً ، والرُّكُنُّ لا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِّيلٍ مَقْطوعٍ

عَلَىٰ أَنَّا نَقُولُ: إِن مَعْنَاهُ: كُتُبُ وجوبُ لا رُكُنَّهُ

وقولُه: (مَغْنَىٰ مَا رُوِيٰ)، أي: ما رَوَىٰ النَّابِينِ (كَتِبَ اسْنِحَبَابًا، كَمَا مِي قَوْله تَعَالَىٰ ﴿ كُنِبَ عَلَيْحَتُمْ إِذَا حَضَرَ أَسَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِد تَرَافَ حَبَدًا ٱلْبَيْتُ ﴾).

فيه نظرٌ ؛ لِأَنَّ [١٠٠٠ه.م] الوَمِيَّةَ لِلْوَالِلَيْنِ وَالأَقْرِينَ كَانَتُ واحِبَةَ ، لا مُستحقه ، ثم نُسِخَتِ الوَمِيَّةُ لِهِم بِالْحَدِيثِ المَشْهُورِ ، وموَ قولُه على اللّهُ لا وَمِيَّةَ لِوَارِثِهُ اللهُ .

وسبّبُ نؤولِ الآيةِ: ما ذكرَه الواجدِيُّ عِي ابِي عَبِّلِي قَالَ: هَكَانَ عَلَى الصَّفَا صَمَعُ عَلَى صُورَةِ رَجُلِ يُقَالُ لَهُ إِسَافٌ، وَعَلَى الْفَرُوةِ مَسَمٌ عَلَى صُورَةِ الْمَرَاةِ الْمَرَاةِ مَسَمٌ عَلَى صُورَةِ الْمَرَاةِ اللهُ تَعَلَى الْفَرُوةِ مَسَمٌ عَلَى صُورَةِ المَرَاةِ اللهُ تَعالَى اللهُ اللهُ تَعالَى اللهُ اللهُ تَعالَى اللهُ تَعالَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ تَعالَى اللهُ ال

 ^() ينظر «الحاوي الكبرة للحاوردي [٤ ١٥٥] ، والهاية المعقب في درية المدهبة الألي المعالي الجويدي [٣٠٢/٤] ، وقاليبان! للمعاراتي [٣٠٢/٤]

⁽٢) يأني بحريجه في اكتاب الإفرارة، كما يأتي في اكتاب توصاياة أيضًا

 ⁽٣) ينظر: فأسياب نرول القرآن؛ لنواحدي [ص11]

قَالَ: ثُمَّ يُقبِمُ مِمَكَّة حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ مُحْرِمٌ بِالْحَجِّ مَلَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ الْإِنْيَانِ بأَفْعَالِهِ،

وَبَطُوفَ بِالنَّبْتِ كُلَّمَا مَدَا لَهُ ﴿ لِأَنَّهُ يُشُهُ الصَّلَاةَ قَالَ هِلَا : «الطَّوَافُ بِالْتَبْتِ صَلَاةٌ وَالصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْصُوعِ * فَكَدَا الطَّوَافُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْعَى عَفِيبَ هَذِهِ بِالْتَبْتِ صَلَاةٌ وَالصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْصُوعِ * فَكَدَا الطَّوَافُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْعَى عَفِيبَ هَذِهِ الْأَطُوفَةِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ لَا يَجِبُ فِيهِ إِلَّا مَرَّةٌ وَالتَّنَقُلُ بِالسَّعْي عَيْرُ مَنْهُ وَي

وَيُصَلِّي لَكُلُّ أُسْتُوعٍ رَكْمَتَيْنَ ، وَهِيَ زَكْمَتَا الطُّوافِ عَلَىٰ مَا بَيِّنًا ،

قوله: (ثُمَ يُقيمُ مَكُهُ حرامًا)، أي: مُخرِمًا لا يخلِقُ، ولا يُقَصَّرُ، وذاكَ لِأَنَّهُ مُخرِمٌ بِالْخَحِّ، فلا يُحُورُ له التحلُّلُ قبلَ العراعِ مِن أفعالِه، فيُقِيمُ حرَامًا إِلَى يومِ النَّحْرِ، وهو وَقْتُ التحلُّلِ

قولُه: (وبطُوف مالُمنِت كُلَما مِدَا لَهُ)، أي: كلَما طَهَرَ لَهُ أَنْ يَطُوفَ، وذلك لِأَنَّ صِحَابَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَعَلُوا كَذَلَكَ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَلاةً؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبُّسٍ ـ رَضِي اللهِ تَصَالَ عَنْما ـ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةً إِلَّا أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَحَلَّ لَكُمُ الْمُعْطِقَ؟ ﴿ رَوْهُ أَبُو جَعَفُرِ الطَّحَاوِيُّ فِي الشَوْحِ الآثارِ؟

قدمًا كَانَ الطُّوَافُ بِالْنَبْتِ صِلاةً بِالْحِدِيثِ، وَالصَّلَاةُ [٣٠٠٠٤ م] خَيْرُ مُوضوعِ يأتِي بِهَا كَلَّمَا بَدَا لَهُ } إلَّا أنه ليس عليه الشَّغْيُ بعدَ هذه الأَطْوِقَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْيَ لاَّ يتكرَّرُ وجوبُهُ ، والتنقُّلُ به لسَن بمشروع

قولُهُ (ويُصلِّي لكُلُّ أَسْنُوعِ رَكُميْنَ، وهي رَكُمنَا الطَّواف على ما سِنَّا) ، أواد يهِ: ما رَوَاهُ عَيِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿ وَلَيُصلُّ الطَّائِفُ لِكُلُّ أُسْبُوعِ رَكُمتَيْنِ ا^(٢) ، عَـذَ قوله:

⁽۱) مصی تحریحه

⁽٢) قال ابنُ الشركمابيُ عالم أرعه وفال الريامي عنبِبُ * وفال عبدُ العادر الفرشي فاهال فاصلي=

قال * فإدا كان قتل يؤم التُزوية بيؤم خطب الإمامُ خُطَّنَةُ بُعلَمُ النَّاسِ فِيها الْحُرُوخِ إلى مِنَى، والصَّلاة بِعرفاتِ، والْمُؤُوف والْإفاصة [١٠٧٠]

(ثُمُّ يَأْتِي الْمَقَامَ فَيُصَلِّي رَكُعتَبْ).

يُقَالُ: طَافَ أُسُوعًا، أي سُنغَ مراتٍ كِلَّ فِي النيوالِ الأنسا

قولُه: (قَالَ، فإذا كَانَ قَتَلَ يَوْمِ النَّرْوِيةِ بِيوْمِ حَلَّ الْإِمَاءُ خَلَّةَ بُعْمَ السَّ فِيهَا الْحُرُّوجَ إِلَىٰ مِنَىٰ، وَالْصَّلَاةَ بِعَرِفَاتِ، وَالْوَلُوفِ وَ لِإِنَّاصِةٍ)

اغْلَمْ: أنَّ يومَ النَّرُونِيَةِ هو اليَومُ النامِنُ مِن دِي الْحِبَّة، وينما سُمِّيَ مدعة ؛ لِمَا رُوَىٰ صاحتُ اللكشاف، في سورة الصحات، فأنَّ إيرهيمَ _ صعوات الله وسلامه عليه _ رأَىٰ لَيْلَة النَّرُونِةِ كَأْنَّ قَائلًا يَقُولُ [4] أنَّ إنَّ فَ يَأْمُونَ بِلَمْحِ الْبِثُ هذا، فلَمَّا أَصْبَحَ تَزَوَّىٰ _ أي: فكُرَ _ في دلكَ مِن لصاحِ إِلَى لَوَّوَاحِ ؛ أَمِن اللهِ هذا

القصاء أبو العباس (يعني التروحي)، لا أضل به ي كتب الحديث الوطل ال حين فده أحده وقال ابن الهمام فعدا غرب حداً وقال بن الهداء فالم تشرف من تحدث وقال الها أميل به وقال بن حين فده وقال الها أميل به وقال الها وقال بن حين فده وقال تحدث عرب وقال الها أميل به وقال بن حين فده وقال تحدث وقال اللها وقال المناه وقال اللها وقال اللها وقال بن عين في اللها الرائع والمعتبي المناه وفي البهاري ([٢٠١٤]) من حديث من عمر فيس رسود في يحدث المريئ الاعتباء وفي البهاري ([٢٠٤٤]) من حديث من عمر فيس رسود في يحدث المريئ الاعتباء يقول تنبرته المناه من ركعي الفواقد فعال الله في المدين الها الله المناه المنا

 ⁽١) يتظر: اديران الأدب الماراي [٢٧٥/١]

⁽٣). ما بين المعقوفتين! ريادة من: فران وافينا، وأصاب وفجا

🚓 غايه بيباد 🦫

الحُلُمُ ('' أَمْ مِنَ الشَّيطانِ؟ فَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ يومَ التَّرْوِيَةِ ، فلَمَّ أَمْسَىٰ رأَىٰ مثُلَ ذلك ؛ فعرَفَ أنه مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ ، فَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ يومَ عَرَفَةَ ، ثُم رأَىٰ مِثْلَه في اللَّيْلَةِ الثَّالِثةِ ، فهمَّ بِتَحْرِه ؛ فسُمِّيَ اليَوْمُ يومَ التَّحْرِه ('').

وقَالَ أَبُو بِكْرِ الأَمِبَارِيُّ فِي كَتَابِ وَالرَّاهِرَةُ ("): إنما سُمِّيَتِ التَّرْوِيَةُ تَرْوِيةً ؛ لِأَنَّ النَّاسُ يَرُوونَ مِنَ الماءِ مِنَ العطَشِ فِي هذا النَّوْمِ، ويَخْمِلُونَ الماء [٢ ٢٠٥٢،٧] بالرَّوَايَا إِلَى عَرَفَة ومِنَى.

وإنَّمَا سُمِّيَ يومَ عَرَفَةَ: لِأَنَّ جِرِيلَ ـ صَلواتُ اللهِ عَلَيهِ ـ عَلَّمَ إِبراهيمَ ـ صلواتُ اللهِ عَلَيهِ ـ عَلَّمَ إِبراهيمَ ـ صلواتُ اللهِ عَلَيه ـ المَّدَسِكَ كلَّها يومَ عَرَفَةً ، فقَالَ: أَعْرَفْتَ هِي أَيِّ موضِعٍ تَطُوفُ ، وفي أَيُّ موضِعٍ تَشْعَىٰ ، وهي أَيُّ موضِعٍ تَشْعَىٰ ، وهي أَيُّ موضِعٍ تَشْعَىٰ ، وهي أَيُّ موضِعٍ تَشْعَىٰ وهي أَيُّ موضِعٍ تَشْعَلُ وتَرْهِي ؟ فقَالَ: عَرفْتُ ، فشَّمِي يومَ عَرَفَةً .

وسُمِّيَ يومَ الأَضْحَىٰ به: لِأَنَّ النَّاسَ يُضَحُّونَ فيهِ بِقَرَابِيهِم.

وَقِيلَ: إِنَّ آدَمَ ﷺ لَمَّا أُهْبِطَ إِلَى الأرضِ [١ ١٣٥٥] ووَقَعَ بالهِنْدِ ، وامرأتُه حوَّاءُ وقعَتْ بالشَّنْدِ ، فَلَمْ يَلْتَقِبَ إِلَّا صَثِبَّةَ عَرَفَةَ ، فَسُمِّيَ يُومَ عَرَفَةَ ؛ لَمَعرِفَةِ كُلُّ مِنهما خَبَرَ الآخر .

وَقِيلَ. إِنَّمَا شُمِّيَ مِنَىٰ لِأَنَّ جِبْرِيلَ ﷺ لَمَّا أُرَادَ أَنْ يُفَارِقَ آدَمَ قَالَ له: ماذا تتمَنَّى؟ هَالَ آدَمُّ: الحدة ﴿ فَشُمِّيَ دَلَكَ الْمُوضِعُ مِنْى

 ⁽١) وقع بالأصل وقف ف بحُكمُ الراحية من اوا، واجاء رفعاً

⁽٢) ينظر الالكشاف) للرمحشري [٤/٥٣ - ٥٤]

 ⁽٣) قائراهر في معني كلمات بناس؟ لمحمد بن القاسم بن محمد بن يشار، أبو يكر الأبدري
 (لمنوفى ٣٧٨هـ)، ولم نقف على لتقل منه في المطبوع، وبعله سافظ منه في طبعه مؤسسة الرسالة _ بيروث

والمحاصل أنَّ في المعمَّ ثلاث غطب. أَوَّلُهَا مَا ذَكَرْنَ، وَالنَّانِةُ مَعْرِفَاتِ يَوْمَ عُرَفَةً ، وَالنَّانِةُ بِمِسْ فِي الْبُؤْمِ الْخَادِي عَشْرٍ ، قَيْطِلُ شِل كُلُّ خُلُتِشِ بِيَوْمٍ ، وَقَالَ زُفَرُ كُلُهِ: يُخْطُبُ فِي ثَلَاتَةِ أَنَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ: أَوَّلُهَا يَوْمُ النَّرُونَةُ ، لِأَنْهِ أَيَّامُ الْمَوْسِمِ وَمُجْتَمَعِ الْخَاحُ.

قولُه: (وَالْحَاصِلُ أَدَّ فِي الْحَجُّ ثَلاثَ خُطْب).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّالِيُّ ، رَجَهُ اللهُ تَعَالَ ، في اشْرُجه لمحصر الطَّخَاوِيُّ » - الرافي الحَجُّ ثلاثُ خُطَب:

إحداهنَّ: قبلَ يومِ التَّرُويَةِ بمكَّة ، بعدَ صَلاةِ الظَّهِ خُطِبةً واحدة ، ولا يخيسُ فيها

وَالنَّانِيَّةُ: يَوْمُ عَرَفَةً بِعَرَفَاتٍ قَبَلَ الصَّلَاةِ ــ أَي قَبَلَ صَلاَةِ الطَّهِرِ ــ، وهي خُطَّبتانِ يَجلِسُ فيهما جلَسةً خَفيفةً.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، رحمت اللهُ تَعَالَى " يَبْتَدِئُ الخُطْبَةُ بِنَا مَزَعَ المُؤَمَّدُ مِنَ الْأَفَالِ بيلَ يذَيْهِ ، كَخُطُبةِ الجُمُعَةِ .

وقَالَ أَبُو يُوسُفَ ' يحطُّبُ الإِمامُ قبلَ الْأَدَادِ ، فإِدَ مَضَى صَدَّرٌ مِن خُصَّيَتِه ؛ أَذَّنَ المُؤَذِّذُونَ (١٠) .

والخُطَبَةُ الثَّالِئَةُ يعدُ النَّخرِ بيوم بِمِنَ (")، كالخُطَبةِ التي (١٠٠٠ م. [يوم]") التَّرُونِةِ، يعني: خُطبةُ و جِدةً بعدَ صَلاَةِ الطَّهرِ

أَمَّا العُمِطَةُ الأُولَى فَيُعلِّمُ فِيهِ لَخُرُوخَ إِلَى مِنْ مِن عَدِ ذَلَكَ اليَّوْمِ ؛ لِأَنْهُمْ

⁽١) ينظر ببيس الحفائق (٢٢ ٢)، بساية شرح الهداية (٢١١ ٤)

⁽٢). وقع بالأصل ديوم من والنيساس دراء والماء واسه، ودما

 ⁽٣) ما بين المعموطين في الما البارات والمثب من الأصل

🕳 شبه سدر 🍎

يومَ التَّرْوِيَّةِ يَحتاحونَ إِلَىٰ أَنْ يَعْدُو ۚ إِلَىٰ مِسَّى.

وأمَّا خُطُبةُ يومِ عَرَفَةَ ' فَيُعَلِّمُ فيها ما علَيهِم في عدٍ مِنَ الحَلْقِ والتقْصيرِ والرَّمْيِ والطَّوافِ.

وأمَّا الحُطَّيَّةُ النَّالِئَةُ فَيُعَلِّمُ فِيهَا النَّفْرَ وَطُوّافَ الصَّدَرِ، ولا يَخْتاجُ يومَ النَّخْرِ إِلَىٰ خُطُبةِ؛ لِأَنَّهُمُ قد عَلِموا ما يَحناجونَ إليهِ في خُطبةِ يوم عَرَفَةَ.

وما رُوِيَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ حَطَّبَ يُومَ النَّحْرِ ﴾ ` ، فإنها لَمْ تكنُّ مِن خُطَبِ الحَحِّ ، وإنَّما كَانَتْ خُطُبَةَ الوَداعِ ، علَّمَهمُّ الأحكامَ لَمَّا عَلِمَ أنه لا يتهِنُّ بعدَها مِنَ الاجتِماعِ والكَثْرَةِ

وحُطْبةً عَرَفَةً بِخَبِسُ فِيها؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّمةٌ عَلَىٰ الصَّلَاةِ كَخُطْبةِ الجُمُّعَةِ، والخُمُّعَةِ، والخُطْبتانِ الأُخْزيانِ لا يَخْبِسُ فِيهما؛ لِأَنَّهُمَا للتَّعليم، وليسَ عَقِيبهما صلاةً، قصارًا كساترِ الخُطَّبِ التي تُخْطَبُ للحوّادِثِ وتعليم الأَحكامه(")، وهذا مذَّهمُنا.

وصدَ زُفَرَهُ يَخْطُبُ ثلاثَ خُطَبٍ مُتَوَالِياتِ. يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيُومَ عَرَفَةَ، وَيُومَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ الْمُقَصُّودَ تَعْلِيمُ مَا يَتَكُمُ فِي هذه الأَيَّامِ، فِيجِتُ أَنْ يَكُونَ الخُطَبُ فيها

ولما: أنَّ يومَ النَّرُويَة يومُ شُعُلٍ بحاجَتهم إلى الحُروحِ إلَىٰ منَّى ، وكدا يومُ النَّحْرِ ؛ لاشتِعالِهم بالخَلْقِ والرَّمْي والطُّوافِ ، فلا تنجعُ لحُطْبةُ فيهما" ، في المُلوبِ .

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الحج ياب الفياطلى بدايه عبد تجمره [رفيم ١٩٥٥]، ومسلم في
 كتاب البحج ياب من حين قبل سحر أز سحر قبل تراني أرفع ١٣٠١]، من حديث عبد فله بن
 همرو بن العاص قائه يه؛

⁽٧). ينظر: فشرح ميحتمار الطحاوي؛ للجماص [٢] ٥٨٥ ــ ٥٨٥] ---

⁽٣) أي قي يوم التروية ويوم النحر كذا جاء في حاشية همه، و اره، و اسه

وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصِدُ مِنْهَا التَّغْلِيمَ، وَيَوْمُ التَّرُويَةَ وَيَوْمُ النَّخُرِ يَوْمَا اشْتُعالِ مكان ما دكرُما أَنْفع، وَفِي الْقُلُوب الْجع.

[قولُه]('': (فَكَانَ مَا ذَكَرُنَا أَنْهُمْ، وَفِي الْفُنُوبُ 'لَحَمُّ). أَي. أَنْهُمْ مَمَّا قَالُهُ رُفَرُ، وأَنْجَعَ ممَّا [٢/٨٠٠٠] قَالُهُ هُو. يُقَالُ نَحْعَ فِهِ الْحِناتُ والوغْطُّ؛ إِنَّا أَثْرُ' '

قُولُه: (فَإِذَا صَلَّى الْفَحْرَ يَوْمَ التَّرُونِةِ بِفَكَّةَ ، حَرَّجَ الِّى سَى قَيْقِيمُ بَهَا حَثَى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ مِنْ يَوْمٍ عَرِقَةً)،

يعني ' يُضَلِّي خَمْسَ صَلَوَاتٍ بمِنَى الظَّهرَ، والقصرَ، والقعرت، والْجِثَة مِن يومِ التَّرْوِيَةِ، والفَجرَ مِن يومِ عَرَفَةً

وهذا لِمَا رَوَىٰ أَبُو دَاوَدَ فِي السَّمَاءِ؛ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْسِ عَبِّسِ ، رَحِي اللهُ تَعَالَى عَهُتَ . ، قَالَ ، الصَّلَّىٰ رَسُّولُ اللهِ ﷺ الطَّهْرَ يَوْمُ النَّرُونِةِ وَالْفَاخِرِ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعِشَى ٩ "'

⁽١) . ما بين المطوفين (يادومن (ف)) واواء واحا، ولما

⁽٣). يبطر: «الصنحاح في اللماة للحومري (٣ ١٢٨٨ ماده نجم)

 ⁽٣) احرجه أبو داود في كان الباسك باب الجروح أنى من [رقم ٩٦٢] وظرمدي في أثواب البدخ عن رشون الله 38 باب ما حاء في الجروح الى من و بنداء به [رفم ١٨٨٠]، وأحدد في البدخ عن رشون الله 14٧٦]، وأحدد في البندة [رفم ٢٧٣٥] عن بحكم، عن مصنم، عن بي عابي عابي به
 ين عابي عابي به

قال الترمدي فحديث منسم، عن الله عناس فال عبيُّ بنُ المدينيِّ فال بحيى قال شُعبةً لمَّ يستع الحكمُ من مصلم إلا حسبه أحاديث؛ وعدُها، وليس هذا البحديث بيسا عدُّ شُعبةً ا

وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ لَئِلَةَ عَرَفَةَ وَصَلَّىٰ بِهَا الْصَجْرَ، ثُمَّ عَدَا إِلَىٰ عَرَفَاتٍ وَمَرَّ بِمِس أَجْرَأُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمِسَى فِي هَذَا الْيَوْمِ إِفَامَةُ نُسُكِ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ فِي تَرْكِهِ الإقْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ: ثُمَّ يَنَوَجُهُ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ فَيُقِيمُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَيْنَا. وَهَذَا بَيَانُ الْأَوْلَوِيَّةِ أَمَّا لَوْ دَفَعَ قَئِلَهُ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمَقَامِ خُكُمٌ.

وحدَّثَ مَالِكٌ فِي قَالْمُوطَأَهُ: عَنْ نَافِعٍ: قَأَنَّ ابنَ غُمَرَ ـ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَ ـ كَانَ يُصَلِّي الطَّهُرَ وَالْمَصْرُ وَالْمَعْرِبَ وَالْعِشَاءُ وَالصَّبْحَ بِجِبِّئِ، ثُمَّ يَعُدُّو إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَىٰ عَرَفَاتِهِ (1).

قُولُهُ ۚ (ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ غَرَفَاتِ) عَظْفٌ عَلَىٰ قَولِهِ : (فَيُقِيمُ بِهَا حَتَّىٰ يُصَلِّيَ الْفَخْرَ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةً).

يغْنِي: يُقِيمُ بمِنَىٰ يومَ النَّرُونِةِ، فيصَلِّي الطَّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَعْرِبِ وَالْمِشَاءَ مِن يومِ النَّرُونِيَةِ، وَالفَجرَ مِن يومِ غَرَفَةَ بَمِنَىٰ، ثم يتوجَّهُ إِلَىٰ غَرَفَاتٍ فَيُقِيمُ بها؛ (لِمَّا رَوَيْهَا)، أي: لِمَا أَنَّ النَّبِيُّ لِثَافِحُ راحَ إِلَىٰ غَرَفَاتِ بعدَ أَنْ صَلَّىٰ خَسْسَ صَلَوَاتٍ بعِنَىٰ (1).

قولُه: (وهَذَا بِيانُ الْأُولُويَةِ)

قَالَ الإمامُ حُميدُ الدُّبنِ الصَّرِيرُ وخيرُه في اشروحهم! أي الدَّهاتُ إِلَىٰ عَزَمَةَ بعدَ طُنُوعِ الشَّمْسِ هو الأَوْلَى ، ولو دفعَ قبنَه حارَ^(٢).

 ⁽١) أخرجه مانك في فالمنوطأة أرفع ١٩٧٧]، ومن طريقة البيهمي في ١٩١٠سـ الكبرى! أرفع
 (١) أخرجه من أبن همر فيله به

⁽۲) مضرع تحريجه،

 ⁽٣) ينظر دائموالد المعهية هي شرح بهدايه الحبيد الدين [٢٠٥]

قَالَ فِي الْأَصْلَا: ويَنْزَلُ بِهَا مِعَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ الإنشِادَ تُخَبُّرُ وَالْخَالُ حَالُ تَضَيَّرَعٍ ، وَالْإِجَابَةُ فِي الْجِنْعِ أَرْجَى. وَقِيلَ. لِمُرَاكُةُ أَلَّا يَشْرِلَ عَلَىٰ الطَّرِيقَ كَثِلًا يَضَيُّنَ عَلَىٰ الْمَارُّةِ.

· supraya 🐎

قُلْتُ: هذا حسرٌ ولكنَّ بَقِيَ فِي كلامِ صاحبِ (١٠٠٠م) والهداية فَيَّ فَيْ الْمُ كَانَ مِنَ الوَاجِبِ أَنْ يُقِيَّدُ بطُوعِ الشَّسْرِ عَدْ قَرْهِ (١٠٠٠ عَدَ وَ فَمْ يَتَوَجُّ إلَىٰ عَرَفَاتٍ بعدَ طُوعِ الشَّسْرِ وَخَي يصحُّ بناءٌ قوبه عَرَفَاتٍ بعدَ طُنوعِ الشَّسْرِ وَخَي يصحُّ بناءٌ قوبه وَوَهَذَا بَيَانُ الْأَوْلُوبِينِ) ، وَكَانَّ هذا القَبْدُ تُولِكَ بسهْوِ الكاتِب، ولهدا صرَّح به في وشرَح الطَّحَاوِيُّ) ، وَكَانَّ هذا القَبْدُ تُولِكَ بسهْوِ الكاتِب، ولهدا صرَّح به في وشرَح الطَّحَاوِيُّ) ووشرَح الكَرْجِيُّ ، والإيضاح ، وعيرها .

قَالَ في «الإيضاح» وَإِمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ بِومَ عَرَفَهُ حَرَحَ إِنِّنِ عَرَفَاتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ فعَلَ كذلك.

ثم قَالَ وإنَّ دَفَعَ قبلَه جارَ ، والأَوَّلُ أَوْلَى ١٠٠.

وعلَّلَ في الشُرْحِ الكَرْجِيُّ ، رِجَهُ التَّاتَفِيلِ ، وَفَالَ: وَفَالَ لِمَا بِيَّ أَنَّ اللَّهِيُّ اللَّهُ حَرَّحَ إلَيها بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنْ حَرْحَ فِلَ طُلُوعِ لَشَّمْسِ طَعْ يَتَقَ عَدِهِ شيءٌ يَفَعِلُهُ بِمِنْنَ } فِيجِوزُ ذَلِكَ (١).

قولُه: (قَالَ فِي اللَّاصُلِ ﴿ وَيَثْرِلُ بِهَا مِعَ النَّاسِ) ، لِي قَالَ مُحَدَّدُ رَحَة اللهُ تَعَالَى ـ فِي المُسِمُوطُ ﴾ النَّمُ مُعُدُّو إِنَى عَرَفاتِ ، فَيْرِنُ بِهَا مِعَ لَنَّاسِ اللهُ ***

وإسما قَالَ ﴿ وَيُمَرِّلُ بِهِا مِعْ النَّاسِ ﴾ وَمُعْتَبَيْنِ

إِمَّا لِأَنَّ الانتباذَ _ وهوَ العُرْنُ _ تحبُّرُ ونكبُرُ فيتحاض عمه؛ لِإِنَّ الحالُ حالُ

⁽١) ينظر: (الإيضاح) للكرماني [٢٧٥]

 ⁽⁺⁾ ينظر افشرح محتصر الكرحي4 بندوري [و١٨٣]

⁽٣). ينظر: «الأحيل: المعروف بالمساوطة بمحمد بن الحسن الثيباني [٣٦٠-٣]

قَالَ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ ، فَيَبْتَدِئُ فَيَخْطُبُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ فِيهَا النَّاسَ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ وَالْمُرْدَلِفَةَ وَرَمِّيَ الْجِمَارِ وَالنَّحْرَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ الزِّيَارَةِ ، يَخْطُب خُطْبَتَيْنِ يَمْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجِلْسَةٍ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ ، مَكَذَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللهُ هِيْ.

🚓 غابه سیال 🤧

تصرُّع ومَسْكَةٍ ·

وإمَّا: لِتُلَّا يَصِيقَ الطَّرِيقُ على المارَّةِ-

قُولُه: (وَإِذَا رَالَتِ الشَّمْسُ). إِلَى أَجِرِه.

اعْلَمْ أنه إِذَا رَالَتِ الشَّمْسُ مِن يَومِ عَرَفَةَ اعتَسَلَ إِنَّ أَحَتَ ، وليسَ ذلكَ بواجِبٍ بلَ هو سُنَّ ، ودلتَ لِأَنَّ ذلكَ اليَوْمَ يومٌ يجتمعُ فيه النَّاسُ ، فَيُسْتَحَبُ فيهِ الاَعتِسَالُ للنَّظَافَةِ ، كما في الجُمُّعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ، ثم يخطُبُ خُطئيْنِ بعدَ الزَّوَالِ قَلَ الصَّلاتَيْنِ قائمًا ، يجْلسُ بَيْنَهُ ف جِلْسةً خَفِيفةٌ ، وَيُصَلِّي الإمامُ الطَّهرَ والعصرَ في وقتِ الظَّهرِ بِأَدَابٍ وَإِقَافِتَيْنِ [٢٠٥٠،١٠] ، ويُحْفِي الإمامُ القِراءةَ فيهما و لأَنَّهُ طُهُرٌ وعضُرٌ كما في سائرِ الأَيَّام .

وذلك: لِمَا رَوْى النّحارِيُّ في الصحيح، بإسْنَادِهِ إِلَىٰ سَالِم بْنِ عَنْدِ اللهِ قَالَ الْكَتَبُ عَنْدُ المَلِكِ إِلَىٰ الحَجَّحِ اللّهُ لَا يُحْرَفُ ابْنَ عُمْرَ . رَجِي اللهُ تَعَالَى عَهْمَ - قَلَ الْكَتَبُ عَنْدُ المَلِكِ إِلَىٰ الحَجَّحِ اللّهُ لَا يُحْرَفُ ابْنَ عُمْرَ . رَجِي اللهُ تَعَالَى عَهْمَ فِي الحَجِّ ، فَجَهَ ابْنُ عُمْرَ وَأَمَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ رَالَتِ الشَّمْشُ، فَصَاحَ عِنْدَ شُوادِقِ الحَجَّاحِ ، فَحَرْحَ وَعَلَيْهِ مِنْحَقَةً مُعْصَمِرةً ، فَقَلَ : مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَى ؟ فَمَالَ الرَّوْاحَ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَةَ فَال: هَدِهِ السَّاعَةَ ؟ قالَ العَمْ قَالَ ، فَأَلُولِي فَقَالَ الرَّوْاحَ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَةَ قَال: هَدِهِ السَّاعَةَ ؟ قالَ العَمْ قَالَ ، فَأَلُولِي خَتِي أَفِيصَ عَلَى وَأَسِي ثُمَّ أَخُرُحُ ، فَرَلَ حَتَى حَرَحِ الحَجَّحُ فَسَارَ بَيْبِي وَبَيْنَ

 ⁽١) وقع بالأصل اللي حجاجة والعثب من قوة، والعداء وقامة وكالاهجا يمغنى، لكن المثبت أوضح والححّمة هو ابن يوسف التقفي الأمير الطالم المشهور

مهديد الروال المُعلَّمة بعد الروال (١٠) و فعُلِم بدلك أنَّ المُعلَّمة بعد الرّوال

قَالَ فِي الشَّرْحِ الطَّحَادِيُّ، ولو ترن النَّحَلَّة وحمع بين الصَّلاَئِين أَوْ حص قِبَلَ الرَّوَالِ؟ أَجْزَأُه وقد أَسَاء إِذا فعل دَنْتُ لِتَعَلَّفَ . بَحَلاف الخُلْعَة ، فإنَّه إذا مرث الخُطُّبَةَ أَنْ خَطَبَ قِبَلَ الرَّوَالِ؟ لَمْ تُجْرِهِ الخُلْعَةُ .

وأمَّا تَقدِيمُ الخُطُبَةِ على الصَّلَاةِ: علاَنَّ النَّبِيِّ ﴿ فَلَمْهِ . وَلَأَنْهِم يَتَ عَلَوْنَ بعدَ الصَّلَاةِ بالرَّوَاحِ إِلَىٰ المؤقِفِ، فلا يخصُلُ لَمَفْصُودُ من لَحُمْةِ . وهو تعبيمُ المَنَاسِكِ ؛ لِأَنَّهُمُ لا يَشْتَجِعُونَ .

وأمَّا القيامُ في الحُطْبَةِ: فلأنَّ الْمَفْصُودَ تَنبِعُ النَّسِ، ودلكَ في القيامِ أَنبَعُ وأمَّا الجُلوسُ بينَ الحُطْبَتَيْنِ فَلِآتُهُ هو النَّهُ في لَحُمْبَةِ لَمُتَعَلِّقَةِ بالصَّلاةِ، ويُؤدِّدُنُ المُؤدِّدُونَ بين يَدِّي الإمامِ إِذَا صَعِدَ السيرَ ، إِنَّ هذه الحَّبَةَ مُضَلَّعَةً على الصَّلاةِ [٢٠٥٠ه م]، فصارَتُ كَخُطْبةِ الجُمُعَةِ

وصفة العُطْبَرة: ما ذكرَه الشبعُ أَبُو الخِسِ لكَرْجِيُّ أَنَّ وهو أَلَّ لإمام يبخبهُ اللهَ تَعَالَى ويُنْسَي عَلِيهِ ، ويُهِمُّلُ ويُكَبَرُ ، ويعطُّ النَّاسِ ويأمَّرُهم مما يبجث عليهم ، ويُشهاهُم عمَّا تهاهم للهُ تعالى عنه ، وتُخبِرُ النَّس معام خَخْهم وتُسْكهم ، ثمَّ يلاعو الله تعالى بحاحته ثم ينرن ، ودلك لأنَّ الحُفُّه موصوعة تتعليم لله بعالى ودِكُوه ، وللوغط والتَّعليم ، وهذه الخَطْبَةُ لُخَتَاحُ إليها ؛ نتعليم الوُقُوف بقرفاتٍ ، و تُوتُؤُوف

 ⁽۱) احرجه مارت في الموطأة رزفع ۱۹۹۱ (وفن حربته بنجاري في كاب النجع باب لتهجير بالرواح يوم عرفه [رفع ۱۵۷۷] ، وكد انساني في كاب ماست النجع الرواح يوم عرفه [رفع
 (۱) عن شالم في غيد الله بن همر عن أبيه فيه به

⁽٣). ينظر: الشرح معمير الكرجي المعدري (٢٠٠٠)

وقَالَ مَالِكُ عِنْهِ ۚ يَخْطُبُ بَعْدِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَمَّهَا خُطُبُةُ وَعَطِ وَتَذَكِيرٍ ، فَأَشْبَةَ خُطْنَةِ (*) الْعِيدِ.

🛊 مايه لبيار 🍲

بِمُرُّ دَلِعَةً ؛ فَوَجَتَ أَنَّ يَسْتُوفِيَ دَلَكَ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ بِأَذَانِ وَإِقَامَتَيْنِ؛ هَلِمَا رُوِيَ فِي حَدَيثِ جَابِرٍ . رَضِي الله تقالى عنه ـ [٢٣٣٠،] قَالَ - قَانُمْ أَنَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطَّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ لَمْ يُصَلُّ بَيْنَهُمَا شَيْتُهُ (**) ، رواه في اللسن؟

وَلِأَنَّ الْعَصَرَ مُقَدِّمةٌ عَلَىٰ وَقَتِها ، فلا بُدَّ مِنَ الْإعلامِ بِإعادةِ الْإِقَامَةِ .

قرلُه: (وقالَ مالِتُ بِخَطْبُ بِغَدَ الصَّلَاةِ")؛ لِأَنَّهَا خُطْبَةً وَغَظِ كَخُطَّبَةِ الْعِيدِ)،

ولنا: مَا رُوَى أَبُو دَاوِدَ فِي قَاسَنهَ ؟ قَأَنَّ النَّبِيِّ اللَّهِ لَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَّ بِالْقَصْوَاءِ (*) فَرُجِلَتْ لَهُ ، فَرَكِ خَتِّن أَتَى بَطْنُ الْوَادِي فَخَطَت النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ ثُمَّ أَفَامَ فَصَلَّى الطَّهْرَ ، ثُمَّ أَفَمَ فَصَلَّى الْمَصْرَةِ (*) رواهُ عن جابرٍ ،

⁽١) - في تسخ هاية البيان: فرصلًا كحفية ف

 ⁽۲) أحرجه مسلم في كتاب بعض بات حدد التي ﷺ [رقم/ ١٣١٨] ، وأبو داود في كتاب العناسك
بات ضفه حجة الدي ﷺ [رقم ١٩٠٥] ، والسنائي في كتاب الموافيت ، باب الجمع بين الطهر
والعصر بعرفه [رقم ١٠٤] ، وبن الجه في كتاب السابك بات حجه رسول الله ﷺ [رقم ،
۲۰۷۶] د من حليث جابر ﴿ به به

 ⁽٣) ينظر الالكافي في فقه أعل المدينة الابن فيد البر (٢٧١١)، وقالتبصرة الأبي النحس اللحمي
 (٣) ينظر الالكافي في فقه أعل المدينة الدينوفي على الشرح الكبيرة (٢٣١).

 ⁽¹⁾ ماقةً بيشوائ، إذا تُعجِع طرف أَنْسها، ولا يُقال جملٌ أنصى، إنّما يُمال حملٌ مَفَسلُ، بركُوا القياس فِيه وانقصو . الشم دقم النّبي كالله هكذا كان اسمها، الجمهرة، كذا جاء في حاشية . ١٩٥، ودولا، والت، وينظر الجمهرة اللغة، لابن تُرَبِّد [٨٩٥]

 ⁽د) هو خرد من خدبت حاير المتعدم محريجه، وهو خديث طويل حامع في مناست النجع، و المؤلف
خرئ عنى تقطيعه يما يناميه بن الاستدلال

وَلَنَا مَا رُوَيْنَا، ولأَنَّ الْمَقْصُود مِنْهَا نَعْلِيمُ الْسَاسَكَ وَالْحَبْخُ مَهَا وَفِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ إِذَا صَعَدَ الْإِمَامُ الْمَثِيَّرُ هُجَلَسَ أَذَّدَ الْمُؤْمَّدِيَّ كَمَا فِي الْجُمُعَةِ،

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ عَلَادَ أَنَّهُ يُؤَدَّدُ قَتَلَ خُرُوحِ الْإَمَامِ وَعَنَّهُ أَنَّهُ يُؤَدِّدُ مَعْدِ الْمُخْطُبَةِ .

(وَالِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَمْلِيمُ الْمَاسِك)، فَيُعَدَّمُ السَّلَاةَ، لِأَدَّ لَحَمْعَ مِنَ الشَّلَائِينِ مِن جُملةِ المُنَاسِكِ،

قولُه. (وَالْجَمْعُ مِنْهَا) بِالرَّمْعِ عَطْفًا على قولِه: (تَعْلِيمُ الْعَمَاسِكِ)، أي الجمْعُ بينَ الطَّهرِ والعَصرِ مِنَ المَمَامِكِ.

قُولُهُ: (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ. أَنَّهُ يُؤَذِّدُ [١٠٠٠، مَ قُلَ خُرُوحِ الْإِمَامِ).

قَالَ فِي الشَّرِحِ الطُّحَاوِيُّ أَ وَعَنَّ أَبِي يُوشِّفُ أَ أَنَهُ قَالَ. يُؤَدِّدُ المُؤَدِّدُ والإسمُّ في الفُسُطَاطِ (*) ، ثم يخرُّحُ بعد فرَاعِه مِنَ الْأَدَادِ ويضْعَدُ المِمَرَ

وجُمَّهُ هذِه الرُّوَاتِيَةِ الاعتبارُ بسائِرِ الصَّنَوَاتِ؛ لِأَنَّ المُؤَمَّدُ يُؤَمِّدُ مِيهِ صَلَّى تُحروجِ الإمامِ، فكذا هُنا.

وهن أبي يُوسُفَ: أنه قال يُؤدَّدُ بعد اللَّمَثُنَةِ فين الصَّلَاةِ، وهذا أصبحُ عِمادي، وإنْ كانَ طاهر الرُّوايَة عن أضَّحابِ يحلاف دلكَ، بنَا صبحُ في حدلثِ

 ⁽١) وهي والبدائع، عن أي بوسف يقد ثلاث رويات، وطاهر الرواية كفولهما ينظر (البيسوط)
 للسرحسي [١٥١]، فبدائع عصائع في بريت اسرائع، [١٥١]، العماية سرح الهداية،
 [٢٩ ٢]، والأحسار سعيل بمحارة [١٥٨]

 ⁽٢) وقع بالأصل والمنظامة واستياس فيدا، وقوة، وقاسا، وقعة وقد بكرر هذا التصحيف
 في الأصل مراراً مع عدايه الناسخ بصبطة حلى حدد أن بكور وحها في نسال المراساً.

وَالصَّحِيعُ مَا دَكُرْنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا حَرَجَ وَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ ثَاقَتِهِ أَدَّنَّ الْمُؤَدِّنُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيُقِيمُ الْمُؤَدِّنُ بَعْدَ الْفَرَاعِ مِنَ الْخُطْنَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَانُ إسما الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ فَأَشْبِهَ لَحُمُّعَةً،

قَالَ: وَيُصَلِّي بِهِمُ الطُّهْرَ وَالْمَصْرَ مِي وَقَتِ الطُّهْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ·

وَقَدْ وَرَدَ النَّقُلُ الْمُسْتَعِيصُ بِاتَّعَاقِ الرُّوَاةُ بِالْجَمْعِ بَيَنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَبِيمَا رَوَى جَابِرُ ﷺ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّاهُمَا بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

ثُمَّ بَيْنَهُ. أَنَّهُ يُؤَدِّدُ لِمَطَّهْرِ وَيُقِيمُ لِلطَّهْرِ ثُمَّ يُقِيمُ لِلْعَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْعَصْرَ يُؤَدِّئ قَبْلَ وَقْبِهِ الْمَعْهُودِ فَيُقْرِدُ بِالْإِفَامَةِ إِعْلَامًا لِلنَّاسِ.

وَلَا يُنْطَوَّعُ مِنْ الصَّلَاتِيْسِ، نَحْصِيلًا لِمَقْصُودِ الْوُقُوبِ، وَلِهَدَا قَدَّمَ الْعَصْرَ عَلَىٰ وَقْتِهِ، فَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ فَعَلَ مَكُرُوهًا وَأَعَادَ الْأَذَانَ لِلْعَصْرِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَاتِةِ ؟ جِلَافًا لِمَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ ﴿ إِلَّنَّ الإشْبَعَالَ بِالتَّطَوَّعِ أَوْ بِعَمَلِ آخَرَ يُقْطَعُ قَوْرَ الْأَدَانِ الْأَوَّلِ فَيُعِيدُهُ لِلْفَصْرِ

جابرٍ ـ رمي الله تعالى عنهُ ـ ﴿ قَالَ بِلاللَّا أَذَّلَ بِغَدَ الْخُطَّبَةِ ثُمُ أَقَامُ ﴾ ﴿ وقد مضَى آيِمًا -قولُه: ﴿ وَلا يَنطَقُعُ مِنْ الصلائِنِ ، تخصيلًا لمنْصُود الْوُقُوف ﴾ .

قَالَ في التحقة العقهام؛ «ولا يشبعلُ الإمامُ ولا القومُ بالسُّسِ والتَّعلوُعِ فيما بَيْنَهُمَا»(**).

وقَالَ الْقُدُورِيُّ - رَجَّةُ اللَّهُ تَعَالَى - في الشَّرْحَةُ اللَّهِ اللَّهِ يُتَطَوِّعُ أَحَدُ بِيسُهُمَا ، لا إمامٌ

⁽۱) ، مضئ تحريجه

⁽٧) ينظر ا فيحمه المعها-؟ لملاء اللبل السعرهادي [١٠٤٠]

 ⁽٣) ينظر فشرح محصر الكرحية للقدوري (١٨١٥)، الأصلة (٢٠٠١)، المسوطة لمسرحمي
 (١٥٠٤)

قَإِنْ صَلَّىٰ بِغَيْرِ خُطُّةٍ أَجْرَأَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الْخَطُّةُ لَبُسَتْ بِعرِيهِ إِ. قَالَ، ومَنْ صَلَّى الطَّهْرِ فِي رَحْلُهُ وَخَدَةً، صَلَّى الْعَطْرِ فِي وَقَتْهُ عَنْدُ أَسِي خَسِفَةً عَلَيْهِ،

ولا مَأْمُومٌ ، فَإِنْ تَطَوَّعَ الإمامُ ؛ فقد صَلَّ مكروهًا ولِيعِيدُ الْأَدَان للحصر

ثم قَالَ، وهذا قولُ أبي خَبِيقَةَ وأبي يُومُّف.

وقَالَ ابنُ سَمَاعَةً: عن مُحَمَّدِ: إنه لا يُعِيدُ الأَدَّانَ وَتَحَرِثُه الإِقْسَةُ ، وكَدَلْكَ إِذَا قطَعَ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ بِعِلَّةٍ أَو حَاجَةٍ ، وَدَلْكَ لِمَا رُوِيَ * أَنَّ النِّبِيِّ ﷺ خَمْعَ بَيْنَهُف وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيئًا ﴾ (١) ، وقد رُوَيْنَاهُ آيِعًا عنِ النَّسَنِ ».

وَوَجْهُ مَا رُوِيَ عَنِ مُحَمَّدٍ ۚ أَنَّ كُلَّ صَلَاتَنِي جَمَعُهِمَا وَقُتُّ وَاحَدٌ ۚ اكْتَتِيَ عِيهِمَا بِأَدَانِ وَاحْدِ ، كَمَا فِي الوِتْرِ وَالْعِشَاءِ ، وكما فِي الْفَوَاتِتِ وَإِنَّ تَتَعَلَّ بَيْنَهُمَا ، طِلَالْكُ * قَالَ: لا يُعِيدُ الْأَدَانَ .

وَرُوِيَ عَن زُفَرَ (٢٠٠٠مم) أنَّه يَخْتُعُ مِنَ الطُّهِرِ وَلَقَصَرِ هِي وَقَتِ الطُّهِرِ بأَذَاكَيْنِ وَإِقَامَتَئِنِ.

قَأَقُولُ * هذا ضعيفٌ ؛ لِما صحّ هِي حَمّةِ لَوَذَعٍ عَى حَاسٍ يَهِمُ ۗ قَالَ لَشِيعٌ عَلَيْ جَمعُ بَيْنَهُمَا بأَدَانٍ وَإِقَامَتُشِوا * * ، وقد ذكرُنَاء أَيفًا

قولُه (قال ومن صبنَى الطَّهر في رحمه وحدةً، صلَّى العصرُ في وقته عبد أمى حديمة

⁽۱) - معنی بحریحه مریثا

رة). وقع بالأصل (دكالت؛ واستب س (ره، و(ب، وإساء، وقت، ووامه

⁽۲) ، مضرح تحریجه

وقَالَا: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُنْفَرِدُ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْجَمْعِ لِلْحَاجَةِ إِلَىٰ الْبَدَادِ الْوُقُوفِ وَالْمُنْفَرِدُ مُخْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ عِلَيْ الْمُحَافَظَةَ عَلَىٰ الْوَقْتِ فَرْضُ بِالنُّصُوصِ فَلَا يَجُورُ تَرْكُهُ، إِلَّا فِيمَا وَرَدَ الشَّرْءُ بِهِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْجَمَاعَةِ

وقَالًا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُنْفَرِدُ) ، أي: قَالَ الإمامُ القُدُورِيُّ (١).

والرَّحْلُ: المسْكَنُ كدا في «ديوان الأدب» (١) وغيرُه، وأرادَ به المَنْزِلَ.

اعْلَمْ ' أَنَّ الْطُّهِرَ والعَصرَ إِذَا فاتَنَا مع الإمامِ أو أحدَهُما صلَّى كلَّ واحِدةٍ مِنهما لوقْتِها في قولِ أَبي خَبِيفَةً

وقَالًا. يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَكُلُّ مَنْ وقَفَ بِعَرَفَةَ ، سَوّاءٌ صلَّى مع الإمامِ أَوْ مي رَحْلِه ، وأَوْرَدَ مي اشرح الأَقَطَعِ اللهِ قولَ الشَّفِيعِ مِثْلَ قولِهما (٤).

وَجُهُ قُولِهِمَا ۚ أَنَّ عِلَٰهُ الجَمْعِ الوُقُوفُ؛ لِيَتَّصِلَ ولا ينقَطِعَ بَهِمْلِ العَصرِ ، وهدا لِأَنَّ حَالَ الوُقُوفِ حَالُ نَصَرُّعِ واشْتِعَالِ بِالدُّعَاءِ ، فكانَ الجَمْنُعُ مَشْرُوعًا في حَتَّ كُلُّ مَنْ وَقَفَ .

ولأبي خيبة ورحة الله تغالى : أنَّ (١ ١٣٥٠) الجَمْعَ بينَ الطَّهِ والعَصرِ يومَّ عَرَفَةَ ثَايِثٌ بِحِلَافِ القِيَاسِ بِالْحَدِيثِ؛ لأنَّ التُحافظة على الوَقْتِ فرضُّ بالتُصوص، قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَمِيطُواْ عَلَى الصَّلَوْتِ وَالصَّلَوْ الْوُسْعَلَىٰ ﴾ [ابنر، ٢٣٨]، وقَالَ تَعَالَى، ﴿ إِنَّ لَشَنَوةَ كَانَ عَلَى الشَّرَاعِينَ حَجَتَبًا مَوْقُونَ ﴾ [عد، ١١٣]، فيتراعى

⁽۱) قال الإسبيجامي الصحيح قول أبي حيمة ، و هنده يرهان الشريعة والسمي ينظر المحتصر العُدُوري؟ [ص٦٨] ، قالبنايه شرح الهداية؛ [٢ ٢١٧] ، قالصاية شرح الهدايد؟ [٢٠٠] ، قالتصحيح و تترجيح؛ [ص٠٢١] ، فالجوهرة البيرة؛ [١٥٠] ، قاللبات في شرح الكتاب؛ [١٨٩]

⁽٣) ينظر، قديران الأدب، للماراني [١٣٦/١]

 ⁽٣) ينظر فشرح محتصر القدرري؟ للأقطع [١ و١٧٦] محطوط مكتبه فيض الله

⁽٤) ينظر اللبيان؛ للممراني [٢ ٣٢٣]، والبحر المذهب؛ الروياني [٣ ١٧ ٥]

مَعَ الْإِمَامِ ، وَالتَّقْدِيمُ ؛ لِعِبِهَانَةِ الْجَمَاعَةِ ، لِأَنَّهُ يَعْشُرُ عَلَيْهِمُ الإجْمَاعُ لِلْعَصْرِ مَعْدِ
مَا تَفَرُّقُوا فِي الْمَوْقِفِ لَا لِما ذكرًا إذْ لا شَافَاة ثُمَّ هَدُ أَي حَبِعَة ﴿ الْإِمَامُ
مَا تَفَرُّقُوا فِي الْمُلْقِينِ جَمِيعًا ، وَقَالَ زُفَرَ ﴿ إِنَّهُ فَي الْقَصْرِ حَاصَةً ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُعَيِّرُ
عَنْ وَقْتِهِ .

۾ هيڌجين 🚓

ما ورَدَ بهِ الشَّرْعُ ، وهو الجَمْعُ معَ الإمامِ ، فلا يَحُورُ الحَمْعُ لَلمُّنمرِدِ -

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الجَمْعَ يِسْتُطُّ بِهِ فَرْصُ وَقَتِ العَصِيِ، وَإِسْقَاطُ فَرُوصِ الصَّلَاةِ يتوقَّفُ (٢١١/١٠/١) على الإمام، كما في الجُمُعَةِ.

أَوْ مَقُولُ: إِنَّ جَوَارَ الْجَمْعِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَأَخْرِ الْإِمَّامِ، كَمَّ قَالَ أَبُّو خَبِيفَةَ ، أَوْ لأَجُلِ الرُّقُوفِ، كَمَا قَالًا، فلا يَجُورُ أَنْ يَكُونَ لأَخْرِ الرُّقُوفِ، لِأَنَّ الرُّقُوفَ لِيسَ بقاطع لِلصَّلاةِ؛ لعدم السَّاماةِ يَيْنَهُمَا، فعينَ أَنْ يَكُونَ لأَخْرِ الإَمْ

بِيانُه: أنَّ هذا البَوْمَ يومُ تعرُّقِ واشتعالِ بِالدَّعَامِ، صعده تعرَّقُوا يتعشَّرُ اجتِماعُهم لأَداءِ صَلاةِ العَصرِ بِالْجَمَاعَةِ، فَقُدَّمَ لعصرُ صَوْلَ الجَماعة عن لقواتِ

والإمامُ: هو العَلِيمةُ أو مَنْ أَقَامَه مقامه

قُولُه (لمَا دكرا)، وهي الحاحةُ إلى امتِدادِ اوُقُوفِ

قولُه: (إِذْ لا تُده)، [أي] - بين نصَّلاةِ رَائُونُوفِ

قولُه. (ثُمَّ عند أبي حيمة عنه الإمامُ شرطُ في الصلاتين حميمًا).

وقَالَ زُفَرُ: في النَّصِرِ خَاصَّةً-

وإمما قَيْدُ بِقُولِ أَبِي خَبِيفَةُ وِ لِأَنَّ عِندَ أَبِي يُوسُفِّ وَمُحَمِّدِ: الإمامُ ليسَ بِشَرَّطٍ

⁽١) - ما بين المعقوفتين؛ زيادة من؛ فرف وفضاء واصف وفيا

وَعَلَى هَذَا الْجِلَافِ. الْإِخْرَامُ بِالْخَخِّ وَلِأَيِي حَبِيمَةَ أَنَّ التَّقْدِيمَ عَلَىٰ خِلَىٰ خِلَىٰ خِلَافِ الْقِيَاسِ عُرِفَ شَرْعُهُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْعَصُّرُ مُرَثَّبَةً عَلَىٰ ظُهْرٍ مُؤَدَّى

أَصْلًا ؛ لِمَا مرَّا

وَجُهُ قُولِ زُفَرَ: أَنَّ الإمامَ إِنَّمَا صَارَ شَرْطًا لِإِسْفَاطِ فَرُصِ وَقُتِ الْغَصِرِ لَا الطُّهرِ؛ لِأَنَّ الظُّهرَ مَفعولٌ في وَقْتِه، فجارَ له أَنْ يُصَلِّيَ الغَصرَ مع الإِمامِ وإِنْ صلَّىٰ الطُّهرَ في تسرلِه.

ولابي حَنِيفَة. أنَّ الحَمْعَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَنَتُ في الشَّرْعِ إلَّا مِعَ الإمامِ فيهما ، فلَمْ يَجُرُ مِمْلُه على وجُهِ عيرِ مَشروعِ ،

قولُه (وَعَلَى هذا الْحَلَافِ، الْإِخْرَامُ بِالْحَجِّ)، أي. على هذا الجِلافِ الذي قُلْنَا هِي الإِمَامِ: إِنَّه شَرْطٌ هِي الصَّلَاتَيْنِ عَدَ أَبِي حَبِيغَةَ ، وَشَرْطٌ عَدَ رُفَرَ فِي العَصرِ وحُدَها الإِخْرَامُ بِالْحَجِّ،

قَالَ أَبُو خَبِيقَةُ: الإِخْرِ مُ شَرْطٌ فِيهِما جَمِيعًا؛ خَتَّىٰ (٢٠١٠٪ مِ إِذَا صلَّىٰ الطَّهِرَ مغ الإمام وهو حلالٌ من أهلِ مكّة ثم أخرم لِلْخَجِّ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي العَصرَ لوقْتِها، ولا يَجُورُ لَه تَقْلِيمُها، هكدا ذَكرَ في «موادر الصَّلَاة»

وَرُوِيَ هِنَ أَبِي حَبِيمَة _ في هير روايةِ الأُصولِ _ أنه يَجُورُ ، وهو قولُ رُفَرَ كذا في اشرَّح الطَّخاوِيُّ (٢).

وحَّةُ قُولِ زُقَرَ ۚ أَنَّ الْمُعَيِّرُ عَنْ وَقَتْهُ هُوَ الْعَصَارُ لَا الطَّهِرُ، وَهَذَا طَاهِرٌ ، فَيُغْتَشُرُ الشَّرُطُ الرَائِدُ، وَهُوَ الإِخْرَامُ فِي حَنَّ الشَّتَعَيِّرِ، لَا فِي حَنَّ الشَّتَمَرُّرِ

⁽١) ينظر الاستبدوطاء بلسراجني [٤٤٥]، افتح الفديرة لابن الهمام [٢ ٢٧٤]، الانصاباء شرح الهداية» [٤٧٢/٢]

⁽٢) بنظر الشرح مختصر الطحابري) للأسيحابي [ق: ١٤]

بِالْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمامِ فِي خَالَةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فَيُقْتَصِّرُ عَانِهِ

ثُمَّ لَا بُدَّ مِن الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَتْلَ الرَّوَالَ فِي رَوَايَةٍ، تَقْدَيْتُ لَلْإِخْرَامَ عَلَى وَقُتِ الْجَمْعِ، وَهِي الْأُخْرَى يُكُتَفَي بِالتَّقْدِيمَ عَلَىٰ الصَّلَاة؛ لأَنَّ الْمَفْصُودُ هُو الصَّلَاةُ.

قَالَ، ثُمَّ يَنُوجَّهُ إِلَىٰ الْمَوْقِفَ قَيْقُفُ بِقُرْبِ اللَّحَالِ وَالْقَوْمُ مَعَةً عَفِيتَ

ولأمي حَيِفَةَ: أنَّ الجمُعَ يَيْنَهُمَا ثنتَ بِحلافِ القِيسِ، فَيُراعَى حميع ما ورد بهِ الشَّرْعُ، وهو الجَمْعُ مع الإمامِ وَالْإِحْرَامُ فِيهِما حسمًا. فإذا ثم يُوحد الإِحْرَاءُ فيهِما ؛ فلا يَجُوزُهُ،

قولُه: (فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِ)، أي: يَقْتَعِبُرُ تَفْسِيمُ النَّعِبِ عَلَى مَ إِنَّا كَانَتِ العَصَرُ مُرتَّبَةً عَلَى ظُهْرٍ مُؤَدَّىٰ بِالْجَمَاعَةِ مِع الإمامِ في حالةِ الإخْرَامِ بِالْحَجُّ

وتقييدُ الإِحْرَام بِالْحَجُّ لِمَا رَوَى مَحَمَّدٌ عَنَ أَبِي خَيْمَةَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ حَبِي صَنَّى الطُّهَرَ مَعَ الإِمْمِ مُخْرِمًا بِالنُّمْرَةِ، ثَمَ أَخْرَمَ بِالحَجِّ قَسَ لَعَصَرِ؛ لَمْ يُخْرِهِ، لأَ إِخْرَامَ الغُمْرَةِ لا تأثِيرَ لِهُ فِي جَوَارِ الجَمْعِ، فوخُونُهُ وعَدَّمُهُ سُوءٌ

قولُه: (ثُمَّ لَا بُدَّ مِنَ الْإِخْرَامِ بِالْحَجُّ قَسَ الزَّوَالِ فِي رَوَابَقٍ)

وجّه هذه الرَّوائِةِ أَنَّ سِبَ بَجَمْعِ إِنَّ بَا سَتَ الشَّمْسُ، وعِمَا لاَ يَحُورُ الجَمْعُ قَبَلَ الرَّوَانِ، فَلَمَّا كَانَ كَدَلِكُ قُلَى إِنَّ رَالِتَ الشَّمْسُ يَخْطُلُ السِبُ، وهو ليس مَمْخُرم، فلا يَثِبُتُ له خُكُمُ لَحَمْعِ وَلَعَدَم الإَخْرَام حَالَ بَحَقُّقِ السِب، فلا يَحُورُ له الجَمْعُ بعد دلكَ وَبَنْ أَخْرَمَ بعد دلكَ

وفي الرَّوَايَةِ الأُخْرَىٰ يُكُنفَىٰ بالإحرام بعدَ الرُّوَالِ؛ لأنَّ لَمَفْضُود مِن شُروهِ ١٦ ٢١٣، مَمْ الإِخْرَامُ هُو الْحَتْثُعُ بِينَ لَضَّلاتَيْنِ وقد حَضَنَ

قُولُه: (قال أَنْمَ يَتُوجَهُ إِلَى الْمُؤْتِفِ فِيقَفُ مَقْرُبِ العِسِ وِالْقَوْمُ مِعَهُ). أي

الْصِرَافِهِمْ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَاحَ إِلَىٰ الْمَوْقِفِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَالْجَيَلُ يُسَمَّىٰ حَمَلَ الرَّحْمَةِ وَالْمَوْقِفُ الْمَوْقِفُ الْأَعْطَمِ، [١/٧٤]

قَالَ: وَعَرَفَاتٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا نَطْنَ عُرَنَةً ﴾ لِقَوْلِهِ ﷺ: اعْرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَازْنَهِعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةً ، وَالْمُرْدَلِقَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَهِعُوا عَنْ وَادِي مُحَسِّرٍ ؟ . قَالَ الا الدُّالِةُ الدُّنَاءَ مُوْلاً)

غَالَ الإِمامُ الغُلُورِيُّ⁽¹⁾.

ثم يتوجَّهُ الإمامُ عَفِيتَ الْجَمْعِ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَىٰ الْمَوْقِفِ الدي بَقُرْبِ الْجَتَلِ، وهو الدي يُسَمَّى: جَلَّ الرَّحْمةِ، والموْقِفُ يُسَمَّى: المَوْقِفَ (١٣٧٠،١ الأَعظم، وجنِلُ الرَّحمةِ في عَرَفَاتٍ، وداكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ صَلَّىٰ الطَّهرَ والعصرَ في وَقْتِ الطَّهرِ، ثم ركِتَ الفَصْوَاءَ حَتَّىٰ أَتَىٰ المَوْقِفَ؛ وَلِأَنَّهُ قُدَّمَ العصرُ ليتَّصِلَ الوُقُوفُ؛ ولِأَنَّهُ قُدَّمَ العصرُ ليتَّصِلَ الوُقُوفُ؛ فلا مَعْنَىٰ التَّاحيرِ

ثم وَقُتُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بِعدَ زُوالِ الشَّفْسِ مِن يومٍ عَرَفَةَ إِلَىٰ طُلُوعِ الفَحْرِ مِن يومِ النَّخْرِ، فَمَنْ حَصَلَ في هذا الوَقْتِ فيها وهو عالِمٌ بها، أو جاهِلٌ ، أو نائِمٌ ، أو يَفْظَالُ مُعِيقٌ ، أو مُعْمَى عليه فوقَف بها ، أو مَرَّ عارًا ولَمْ يَقِف _ صارَ مُدْرِكًا لِيقْظَالُ مُعِيقٌ ، أو مُعْمَى عليه فوقَف بها ، أو مَرَّ عارًا ولَمْ يَقِف _ صارَ مُدْرِكًا لِلْحَحِ ، ولا يَرِدُ عليهِ الفسَادُ بِعَدُ ، عِيرَ آنَه إِنْ أَذْرَكَ بِالنَّهَارِ ، فَإِنَّهُ بِقِف إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فِنْ لَمْ يَقِف ، ولكنَّه مَرَّ مارًا بعد الرَّوالِ قبلَ العُرُوبِ ، فعلَيهِ الذَّمُ ، فَإِنْ الشَّمْسِ وَلَمْ يَقِف بِهِ وَمَرَّ بِها وَ فلا شيءَ عليهِ ، ويكونُ مُدُرِكًا لِلْحَجِّ . كذا قالُه الإسمُ الأَسْبِجَابِيُّ ""

قولُه: (وعزفَاتُ كُلُها مؤتفٌ إلَّا بطَن غُربة). قَالَ فِي ١٩لديوان٤: العُربَةُ، وادٍ في عرفاتٍ٩.

⁽١) ينظر: فمحصر التُلُوري، [س.١٨]

⁽٢) النظر افشرح محصر انطحاري، الأسيجابي [١٤٠]

🦠 ئەۋالىيان 🦫

وقَالَ في الحَكَامِ القرآنِ الأبي الفَصلِ بكُولُ الهِ مُحَمَّدِ الصَّرِيِّ الفَّشَيْرِيُّ الْعُسَيْرِيُّ الْعُسَالِ فَي الْمُسَالِقِ فَي الْمُسَالِقِ فَي اللهِ الْمُسَالِقِ فَي اللهِ اللهِ الْمُسَالِقِ فَي اللهِ اللهِ عَرْفَةَ هُو فِي الطَّي عُرْفَةَ ، فود حرحُ الإسانُ مِنْ النَّفُولُ اللهُ ا

والأصْلُ فيه ما رُوِي في (٢ ٢٠١٤ م) الموطأة أنَّ رسُول فه ﷺ فال اعرفة كُلُّهَا مَوَقِقٌ ، وَارْتَهِمُوا عَنْ يَطْنِ عُرَنَة (١٠) ، وَالْمُؤْدَلِقَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَارْتَهِمُوا عَنْ يَطْنِ مُحَسِّر (٥) (١) . يَطْنِ مُحَسِّر (٥) (١) .

قِيلَ: إِنَّ المَعْنَى مِي دلكَ أَنَّ النَّبِيُّ ، أَى مِهَا النَّبِطالُ ، مَنْهَىٰ عِي الْوَفُوفِ

 ⁽۱) وقع في النُّسَج (بُكَير ؛ بالتصغير ا والمعروف أنه (بَكْر؟ بالتكبير. كما سيأني في برحمت، وحمد أقف على مَنْ سمًّا، فيكيرًا ! ممَّنْ ترجَمُوا له

 ⁽۲) هو يَكُر بن محمد بن العلاء أبو العصل البضري، القُشيريُّ، النصه المناكيُّ ولِي القضاة الحجة العجراق، وصنَّف في المدعد كُنَّا حيثة منها فأحكام القرآن، وقائزة عَلَى التُربيُّ الدوقات الأشرية الدوقي الله على عدم المدرج إلى الاما تسعي [۲۹۹۷]، وقالدين المدهمة الابن قرحون [۲۹۲/۱]

⁽٣) ينظر «أحكام القرآن» منقاضي بكر بن العلاء [ص١٦٠ برسالة دكوراه]

⁽٤) هُزَنَة بضم أَزَّنه، وفَقع الراء، ثها بون فهام، وهو راوين كبار أُوَّبِه مكه، وعلمها أيضُمُون براء وهو خطأ ينظر الا بروض المعطار في خبر الأقطار المحميري [ص١٠٠]، وتممالها مكه متاريحية والأثرية ال [ص/١٨٤]

 ⁽a) مُعجبُر _ يصم الميم، وفيّح الحاء، ونشديد السين وكثرها _ والإصغير بثرٌ بين منى والمودعة
 وليس صهما والمعروف منه مديمرٌ فيه البحاح على العربي بين منى و بمردعه، وله علاصاب هناك
 منصوبه بنظر المعجم لبدال؟ بيافوات الحموي [4 8 8] وقالمعالم لأثيره في السه والسيره؟
 [حس/ 4 8]

 ⁽١) أحرجه مالك في الدوطة [ربم ١٨٦٩]، بلاغًا عن رسود الله الله به المرجه مالك في الدوطة الربع ١٨٦٩]، بلاغًا عن رسود الله الله به الربع من حديث الربع من حديث الربع عامل، ومن حديث ابن عُمَر، ومن حديث ابن عُمَر، ومن حديث أبي هريره الله تكلم عديها جميعًا، ينظر النصب الرابقة للرباعي [٦٠/٣]

قَالَ: وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِف مِغَرَّمَةً عَلَى راحلتِه؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى دَفَتِهِ.

وَإِنْ وَقَفَ عَلَى قَدَمَيْهِ خَارً ، وَالْأُوَّلُ الْصَلُّ ؛ لِمَا بَيِّنًّا .

وَيُشْغِي أَنْ يَقِفَ مُسْتَغَمِّلُ الْقِبَلَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وَقَفَ كَذَٰلِكَ ، وَقَالَ ﷺ:

مي دلكَ المَكادِ

وَقِيلَ. إِنَّ بعضهم كانوا يَتَكَثَّرُونَ ويَتْرِلُونَ مَعْتَرِلِينَ عَنِ النَّاسِ في بَطْنِ عُرَّنَةً ، ويَطْنِ مُحَشِّرٍ ، فأَمْرَ الشَّرْعُ بمُحالَفَتِهم؛ ردًّا عليهِم.

قُولُه: (وينْسَغِي للْإِمَامُ أن يقف بِعَرَقَةٌ عَلَى رَاحِلْتِهِ).

وذاك لِمَا رَوِّى البِّحَارِيُّ فِي الصحيحِ الطِّسَادِةِ إِلَىٰ أُمَّ الفَصْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: وَأَنَّ نَاسًا اخْنَفُوا عِنْمَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي ضَوْمِ النَّبِيِّ عَلَى الْفَصُلُمَ الْمُعَلَّمَ الْمُوَ وَقَالَ بَعْصُهُمْ الْمُو صَائِمٌ وَقَالَ بَعْصُهُمْ وَقَالَ بَعْصُهُمْ عَلَىٰ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْصُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ وَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَذْحٍ لَتَسٍ ، وَهُوَ وَاقِفُ عَلَىٰ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْصُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ وَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَذْحٍ لَتَسٍ ، وَهُوَ وَاقِفُ عَلَىٰ بَعِيرِهِ اللهِ فَقَرِبَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُل

قولُه (والْأَوْلُ الْصَلَّ)، أي، وقوفُ الإمام على راجِلْتِه أفصلُ مِن وقُوفِه على قَدْمَيْه وَ اقتداءً بِالنَّبِيُّ ﷺ ولأَنَّ الإمام بِدعو الله تُغَالَىٰ ويتصرَّعُ، والدسُّ يَدْعُونَ بِدُعانِه، فإذا كان على راحلته كان أَبْلُع في مُشاهدتهم لَه.

قولُه (ويسْعي أنْ يقف لمُستقَمل الْفَنْية)

 ⁽١) البغير بشمل دافه و بحمل و الدر دهه الدفه ؛ بدليل در وبدا من ا لدس أنه (لله كان راكب عنى
المشراء كد حدد في حاشبه (م) وقوة و الدة وينظر (منس أبي داودة كناب المناسبك بناب
صفة حجد النبي (لله ١٩٠٥)

 ⁽٣) اجراحه عابث في «البوطأة [في ٩٣٥]، ومن طريقة البحاري في كتاب الجع إياب لوفوف على الداية يعرفة أرفع ١٩٧٨]، وكذا مبلم في كتاب الجع إياب استحباب الفظر للجاح يوم عرفة [رقم، ١١٢٣]، من حديث أم العصل بنب الحارث إلى به

وخَيْرُ الْمَوَاقِبِ مَا اسْتَفْسُت بِهِ الْمَيْلَةِ هِ.

وَيِدْهُو وَيُعَلَّمُ النَّاسِ الْمَاسِكِ؛ لَمَا رُويَ أَنَّ النَّبِي ﴿ كَانَ يَدْهُو بَوْمُ عَرَفَةً مَادًّا يَدَيْهِ كَالْمُسْتَطْعِمِ الْمِسْكِينِ، وبدعُو مَا شَاهُ وَإِنْ وَرِدَ الآثَارُ سَعْصَ الدَّعَوَاتِ، وَقَدْ أَوْرَدْنَا تَعْصِيلُهَا فِي كتابِنا الْمُتَزِّحَمِ مُثَنَّةً لَنْسِكَ فِي عَنَّةٍ مَى الدَّعَوَاتِ، وَقَدْ أَوْرَدْنَا تَعْصِيلُهَا فِي كتابِنا الْمُتَزِّحَمِ مُثَنَّةً لَنْسِكَ فِي عَنَّةٍ مَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ تَعَالَى.

وهذا لِمَا رُوِيَ فِي الشُّنَوَهِ. فِي الحديثِ الطُّويلِ اللهِ ﴿ اللَّهُ الْفَتَالَةُ ، عَلَمْ يَرَلُ وَاقِفًا حَتَّىٰ عَرَبِ الشَّفْسُ اللَّهِ .

قُولُه (وَيَدَّعُو وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَنَاسِثَ)، وَكِلا الْمِثْنِي بِالنَّشْبِ عَظْمًا على قُوله: (أَنْ يَقِفَ).

قولُه: (وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ وَإِنْ وَرَدَ الْأَثَارُ بِمُعِي الدَّعَوَاتِ)

وحدَّثَ التَّزِيدِيُّ فِي الجامِعه؛ مُسَلَمَّ إِلَى عَشْرِهِ شِ شُعَيْبٍ، عَلَّ أَيهِ. عَلَّ جَدَّهِ، أَنَّ النَّبِيُّ فِي قَالَ إِلَا اللهِ وَخَيْرُ اللَّغَاءِ دُعَاءُ يَوْمٍ عَرَفَةً، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَمَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَخَلَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرًا اللهُ وَخَلَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُو عَلَمْ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرًا ('').

وَذَكُو فِي العوطاء _ في فصيعة بوم عَزَفة _ النَّسَاءَ إِلَى طَلَّحةَ أَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ كَوِيرٍ ، قَالَ ۚ إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ ﴿مَا رُشِي الشَّيْطَانُ بَوْمًا هُوَ فِيهِ أَضْفَرُ ، وَلاَ

 ⁽١) خدا عراء من عديث عابر التقويل في سياق البعج وقد مرّ بمربعه غير مرد، والتقويف يتقفع فيه عقرات يتحسب الممراة

 ⁽٣) احرجه البرمدي في كان بدعوات فن رسودات كالله دات في دعاء يوم عرفه أن بهر ٢٥٨٥].
 عن عشرو ثن شُعبُ عن أبيه، عن جُلُه فيها به
 قال المترمذي فعدا حديث عربت من قد الوجه وقال بن حجر في رساده حشادًا بن أبي شهيد وهو صدف ها ينظر فالدجيس بحبر؟ لاس حجر (٣ ١٦١٧)

قَالَ، وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِتُرْبِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُو وَيُعَلِّمُ فَبِعُوا وَيَسْتَمِعُوا. وَيَنْبَعِي أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ ؛ لِيَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِئلَةِ وَهَذَا بِيَانُ الْأَفْضَائِيّةِ ؛

أَذْحَرُ ، وَلا أَخْفَرُ ، وَلا أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةً ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَرَىٰ مِنْ تَسَرُّلِ رَحْمَةِ الله تَعَالَىٰ ، وَتَجَاوُزِ اللهِ تَعَالَىٰ عَنِ الدُّمُوبِ الْعِظَامِ ، إِلَّا مَا رَأَىٰ فِي يَوْمِ بَدْرٍ ، قِيلَ وما رأَىٰ فِي يَوْمِ بَدْرٍ ؟ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ ﷺ وهو يَزَعُ الْمَلائِكَةَ ﴾ (١) .

وقَالَ فِي النوازل»: وليكن عامَّةُ دُعايْه بِعَرَفَةَ: لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ
لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ. إِلَى آجِره، ثم يَقُول، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِبَّاهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِعِينَ لَهُ اللّهِينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، اللهُمَّ التَّ قُلْتَ ادْعُونِي أَسْتَجِبُ لَكُمْ، وانت لَا تُخْلِفُ الْمُسْتَجِبِ الْعَايْدِ مِنَ النَّارِ، وأنت لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٠٨٠، ١)، اللهُمَّ وهذا مَقَامُ الْمُسْتَجِبِ الْعَايْدِ مِنَ النَّارِ، أَجْرُبِي مِنَ النَّارِ بعفُوكَ وأَدْجِنْنِي الْجَنَّةُ بَرَحْمَتِكَ، اللهُمُّ إذْ هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ، فَلَا تَرْعُنِي عِنْ وَلَا تَنْرِغْنِي عِنْ وَأَدْجِنْنِي وَأَنا عَلَيْهِ، وَلَا عَلْمِهِ، وَلَا تَنْرِغْنِي عِنْ وَلَا تَنْرِغْنِي عنه حَتَىٰ تَقْبِضَنِي وأنا عَلَيْهِ،

قَالَ الكَرْخِيُّ في المختصرة؛ ويدُعُو النَّاسُ بِما أَخَبُوا، وتُرْفَعُ الأَيْدِي بَسُطَّ، يَسُطَّ، يَسُطَّ، يَسُتُعُبُلُ الداعِي بِيَدِه وَجْهَهُ (1).

قولُه: (فيعُوا)، أي فيحفّطوا، وسقُوطُ النُّونِ عَلامةٌ للنصّبِ؛ لِأَنَّهُ مَعطوفٌ على قولِه: (أَنْ يَقِفُوا)، في قولِه: (وَيَشْغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَقِفُوا بِقُرْبِ الْإِمَامِ)،

قولُه: (وهذا بيانُ (١٠١٠هـ) الأفضليَّةِ)، أي: وقوفُ النَّاسِ يقُرُّبِ الإمامِ

(٣) ينظر أفشرح مُمنتصر الكرحية للعدوري [ق/١٨]، فالمبسوطة للسرحسي [١٧/٤]، فالمحلة العقهاءة [٢/٥٠]، فيدائع الصنائعة [٢/٣/٢].

⁽١) أخرجه حادث في المعوطأة (رفع 462)، وضه حبد الرزاق في المصنعة (رفع/ ٨٦٢٥)، وكذ من طريعة البيهني في الشعبة (٤٦١٣)، هن طلحة بن خبيد الله بني كريز رفع به مرسلاً قال الصقر المساوي الرواه مالك من حديث طبحه بن حبيد الله بن كريز، وطبحه ليس بصنحابي بل هو تاميء فالحديث مرسلة البطر الكشّف المناهج والشاهيج في بحريج أحاديث المصابيح. للصدر المناوي (٢٨٨/٢) ٢٨٩٠]

و بان الإحرام ﴾ وان الإحرام ا

لِأَنَّ عَرَفَةَ كُلُّها مؤتفٌ على ما دكرًا

قَالَ: وَيُسْتَحَبُّ أَنَّ يَغْسَلِ قَتَلَ الْوَقُوفِ بِعَرِفَةً وَيَحْتَهِدُ فِي النَّعَامِ

أَمَّا الْإَعْتِسَالُ مَهُوَ سُنَّةً وَلَئِسَ بِوَاجِبٍ، وَلَوِ اكْتَفَى بِالْوَصُوءِ حَارٍ ، كَمَا هِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَعِنْدُ الْإِحْرَامِ.

وأَمَّا الإِجْتِهَادُ؛ فَلِأَنَّهُ عِيْرٌ اجْتَهَد في اللَّعاء في عنا العَرْفَف لِأُنَّتِهِ فَاسْتُجِيبَ لَهُ إِلَّا فِي الدِّمَاءِ وَالْعِظَالِمِ.

حَلَّفَه هو الأَمصلُ؛ (لِأَنَّ عَزِفَاتٍ كُلُّهَا مَوْتِكٌ)

قولُه: (عَلَىٰ مَا دَكَرْمَا)، إشارةً إِلَىٰ قولِه ﷺ: ﴿ عُرَبَةً كُلُهَا مُؤْرِضًا ۗ ﴿ إِلَىٰ آلِهِهِ ﴾ اللهِ الخِره.

قولُه: (أَمَّا الإَجْتِهَادُ)، أي المُبالَعةُ في الدُّعدِ (فَلِأَنَّهُ ﷺ اجْتَهَد في الدُّعاء فِي هَذَا الْمَوْقِقِ)، [أي](**. بِعَرَفَاتِ.

(قَاسْتُجِيتَ لَهُ إِلَّا فِي اللَّمَّاءِ والْمعالم)،

قِيلَ. توقَّفَ دُعاءُ النِّينَ ﷺ بِعَرَفَاتِ مِي اللَّمَاءِ والنَّظَالِمِ إِلَىٰ المُوْدَلِقَةِ، فاسْتُجِيتَ له فيها في الدَّماءِ والنّظالِمِ أَبْصًا

وقد رُوي عن بن غَبَّاسٍ. رهي الله تعالى هيف . قَالَ (ارأَيْتُ لَسِيُّ ﷺ بِعَرَفَاتِ ويَدُه فِي نَحْرِهِ ، كَالْمُسْتَطْعِم الْمِسْكِينِ ﴾ "

⁽۱) - مقبئ تحریبهه

⁽٢). ما يين البطوفتين ريادهمن الداه، وقراء واحداء وأجا

 ⁽٣) أحرجه الطيرسي في المعجم الكبيرة [٣/ مم ٢٨٩٩]، والبيهامي في اللس الكبرى، [رهم ٢٨٩٩]، والبيهامي في اللس الكبرى، [رهم ٢٨٩٧]، عَلَّ مِكْرِنَةً، عَي إلي مَثَانِ ١٠٠٨، به سعوه.

وَيُلِنِّي فِي مَوْقَهُ سَاعَةً بِعُدَ سَاعَةٍ ، وَقَالَ مَالِكُ عَلَيْهِ : يَقْطَعُ التَّلْبِيةَ كَمَا يَقِفُ بِعَرَفَةً ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ بِالنَّسَانِ قَتَلَ الْإشْنِعَالِ بِالْأَرْكَانِ ، وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِرَ عَلَيْ مَا زَالَ يُلَنِّي حَتَّىٰ أَتَىٰ جَمْرَةَ الْعَقَتَةِ ، وَلِأَنَّ التَّلْبِيةَ فِيهِ كَالتَّكْبِيرِ فِي الصَّلَافِ فَيَأْتِي بِهَا إِلَىٰ آجِرِ خُرُهِ مِنْ أَخْرَاهِ الْإِحْرَامِ.

قوله (وَيُلبِّي مِي مَوْقِهِ سَاعَةُ بَعْدُ سَاعَةٍ).

اهْلَمْ: أَنَّ الحاحُّ يَفْظُعُ التَّنَّبِيَّةَ مِعَ أُوَّلِ حَصَّاةٍ مِن جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ -

وعمدَ مالك: إِذَا وقفَ بِعَرَفَاتٍ قَطَعَ التَّلْبِيَّةَ (١).

له أنَّ الإجابة بِاللِّسَادِ قبلَ الاشتِعالِ بالأركادِ.

يعْنِي: أنَّ التَّلْبِيَةَ إِنَّمَ تَكُونُ قَلَ الاشتِعالِ بأفعالِ الحَجَّ ، فإدا ابتَداَّ بأفعالِ الحَجُّ قطَعَ التَّلْبِيَةَ .

ولمنا: ما رَوَىٰ البُحارِيُّ بِوسْنَادِهِ إِلَىٰ ابْنِ جُرَيْعِ، عَنْ عَطَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِي اللهُ تَعَالَى عَبْمَ ـ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَرْدَفَ الْعَصْلَ، فَأَخْبَرَ الْفَصْلُ: أَنَّهُ لَمْ يَرَلُ يُلْبَيِّ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ ('').

وَرَوَىٰ البُخارِيُّ أَيْمًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عُبُدِ اللهِ بْنِ غَبْدِ اللهِ، غَنِ ابْنِ عَبَّاسِ - رَضِي اللهُ تَعَالَى هَبْمَنَا - * أَنْ أَسَامَهُ كَانَ رَفَفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَرَفَةً إِلَىٰ المُرَّدَلِقَةِ، ثُمَّ

قال الهيشمي الرواه العدائي في الأوسط، وفيه تحسيل بن فيد الله بن عبيد الله، وهو صعيف!
 ينظر الامجمع الروائدة للهيشمي [114-14]، وقالدراية في تحريج أحاديث الهداية، لابن حجر [71/7].

⁽١) ينظر ١٥، كافي في هذأ أمن تنديده لابن فيد بير [٦٧١]

 ⁽٣) أخرجه لبحاري في كناب الحج باب نظبه والكبير هذاه النحر حين يرمي الحمرة والاربدف
في لسير أرقم ١٦٠٩]، ومسلم في كتاب الحج باب استجباب إذابه النحاج التلبية حتى يشرع
في رمي جمرة العقبة يوم النحر (رقم ١٩٨١)، هن الن عباس يثيث عن القصل بثيث به

أَرْدَفَ الْعَصْلَ مِن المَرْدَلِعَة إِلَىٰ مَنَى ، قال فَكَلاَهُمَا ﴿ قَالَ لَمْ يَوِلَ النَّبِيُّ اللَّهِ لَ حَتَّىٰ رَمَىٰ جَمْرَةَ العَلْمَةِ النَّا .

وَلِأَنَّ التَّلْبِيَةَ دِكُرُّ مَفْعُولٌ فِي افتتاحِ العبادة ويتكارُّ عدد ما في آثناتها، فكان القِيَّاسُ أَنْ يَكُونَ إِلَىٰ آجِرِها كَالتَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاة، إِلَّا أَنْ تَقْبِسَ نُوتُ فِها معد أُونِي بِالْإِجْمَاعِ، فَبَقِيَ مَا وَرَافَهُ عَلَىٰ أَضْلِ القِيلَسِ، وَالْفَارِلُ مثلُ النَّهُودُ بِالْحَجْ فِي فَعَ التَّلْبِيَةِ

وقَالَ أَبُو الحَسنِ الكَرْجِيُّ - رَحَة الدَّتَقَى - إِنَّه نَفْطَعُ التَّبِيَةَ مِع أَوَّالِ حَمَّاةٍ مِي الحَجُّ العاسدِ ؛ لِأَنَّ أعمالَه أعمالُ الصَّحِيعِ حَسْوَتِه ، ثَنَّ الشَّخْرِ مُ سَلَّفُتَرةِ ، فَإِنَّهُ بِغُطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَسْتَلِمُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ عِسَالًا * .

وعمدَ مالكِ إِذَا رأَىٰ النَّبِثُ ' أَ

لما: مَا رَوَىٰ أَبُو دَاوِدَ فِي قَاسِمَهِ مُشْكَا إِلَى اسَ عَبَّسِ . رَجِي الله تَعَلَى عَهَفَ . عَنِ النَّبِيِّ عَيْنِهِ قَالَ: ﴿ يُلَنِّي الْمُفْتَعَرُّ حِينَ يَشْتَلُم الْحَجْرَ ﴾ * . وَلِأَنَّ التَّفْيِةَ تَتَعَلَقُّ بِهِ قُلِ هُو بُشُكَ كَالْحَجِّ ، واستلامُ تُحجر نُسُتُ ، ورُوْيَةً لَئِف لَسْتُ بِنُسْتِ

⁽١) فولد فكلاهماه أي وال أسامة وعصل كد حدد في حسيد فامه وقوة

 ⁽٣) أسراء البحاري في كتاب المعج باب تركوب الإندف في تعج أرفع 134 أ. عن مرفوي
 عن هيد الله بن عبد الله عن أبن عباس عليه به

⁽٣) - ينظر - فشرح محمد الكرخيء لللدوي [ق-١٥٠]

 ⁽a) ينظر (۱۵ الكامي في نقه أمل البدينة؛ لأبن عبد البر (۲۷۱/۱)

⁽٥) أحرجه أبر دارد في كتاب بماحث بالدمن بقطع المعتمر العيه " (رقم ١٨١٧)، و برمدي في كتاب المبرم عن رسول الله 35 بال بالحاء من تقطع بنيه في العمرة (رقم ٩١٩)، و بر بعنى في المسلمة (رفم ١٤٧٥)، عن ابن عياس عيمه له قال المترمذي: المحقيث ابن عيامي حقق صحيح اله

🚓 عايه البياد 🏖

وقَالَ مُحَمَّدٌ . رَجَهُ اللهُ تعالى : والدي يعُونُه الحَجُّ يتحلَّلُ بِعَمَلِ عُمَرةٍ ويغْطُعُ التَّلْبِيَةَ حَبِلَ يأَحَدُ في الطَّوَافِ الدي يَتحلَّلُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أهمالَ الحَجُّ سَفَطَتُ عنه ، فَصَارَ كالمُعْتَمِرِ ، ويفْظُعُ المُخْصَرُ التَّنْبِيَةَ إِذَا ذَبَعَ هَذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ له التحلُّلُ⁽¹⁾.

قَالَ الفُّدُورِيُّ فِي ٥شَرْحه٥''': فَإِنْ حَلَقَ الحاحُّ قَبَلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ؛ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنَ الإِحْرَامِ ، والتَّلْبِيَةُ لا تَثْبَتُ بعدَ النحلُّلِ.

وَقَالَ: فَإِنْ رَارَ النَيْتَ قَتَلَ أَنْ يَرْمِيَ أَوْ يِنْبَحَ أَوْ يِخْلِقَ؛ قَطَعَ النَّلْبِيَةَ في قولِ أبي حَمِيعةً ومُحَمَّدِ، رَوَاء هِفَامٌ.

وَرَوَىٰ مُحَمَّدٌ عَن أَبِي يُومُفَ: أَنَّه قَالَ: يُلَيِّي مَا لَمْ يَخْلِقُ، أَوْ تَزُّلِ (٣) الشَّمْسُ مِن يومِ النَّحْرِ،

وجُهُ قُولِهِما آنَّه إِذَا طَافَ قَبَلَ الرَمْيِ وَالنَّبْحِ ؛ فَقَدْ تَحَلَّلَ، بِدَلَالَةِ آنَّه [٣٣٨،١] إِنْ جَامَعَ لَمْ يَلْرُمُه بَدَنَةٌ ، فَصَارَ التَحَلُّلُ بِالطَّوَافِ كَالتَّحَلُّلِ بِالْحَلْقِ .

وَوَجُهُ قُولِ أَبِي يُوسُفَ مرجه الله تعالى ما الله الله إخرَامَه بِحَالِه دليلُ أنّه لا يَجُورُ له الطّبِثُ والله من فصار كمن لَمْ يطُف، وليسَ كدلتَ إِذَا حَلَقَ ؛ لِأَنّهُ قد تحطّل ؛ بدلالة إباحة الطّب والله ، فأمّا إدا رالَت الشّمُسُ، فلأنّ مِن أصل أبي يُوسُفَ أنّ وَقْتَ رَمْي حَمْرة الْعقبة تَمُوتُ بالرّوالِ، ويُفْعلُ بعده قصاء ، فضار هوائها كَمَعْدها .

 ⁽١) ينظر الأصرة (٣٣٣)، المحصر احتلاف العنباءة (٣ ١٤٧)، فالنبف في العنازى،
 (١) ينظر الأصرة (٤١٤)، فيدائع الصنائعة (٣١٤/١).

⁽٣) ينظر افشارح مخصر الكرجيَّة للعدوري [١٨٠]

 ⁽٧) وقع بالأصل فانزون» و بعثبت من اوا، والدا، والت، وفيه

قَالَ، وإِدَا هُرِمَتِ النَّمَمُسُ آفاصِ الْإِمَامُ وَالْنَاسُ مَعَهُ عَلَى هَبِيتِهِم حَتَّى يَأْتُوا الْمُزْدَلِفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ هِلَا دَفَعَ بَعْدَ عُرُوبِ النَّسْسِ، وَلِأَنَّ فِيهِ إطْهَارَ مُخَالَفَةِ الْمُشْرِكِينَ ، وَكَانَ هِلَا يَعْشِي عَلَى رَاجِلَتُهِ فِي الطَّرِيقِ عَلَى هَئِتَهِ .

وَرَوَىٰ ابنُ سَمَاعَةَ عن مُحمَّدٍ. رجه اللهٰ نقال، أنَّ سَ لَمْ يَرَّهِ فَعَمَ الشَّبِةِ . ١٥ غربَتِ الشَّمْسُ يومَ السَّحْرِ،

وَرَوَىٰ هِشَامٌ عَمَّهُ: أَنَّهُ يَقُطُعُ النَّبِيَّةَ إِذًا مَضَتْ أَيَّامُ لَنَّحْرٍ ۖ

فَأَمَّا إِذًا ذَبِحَ قَبْلَ أَنَّ يَرْمِيَ ؛ فقد ذَكَرَ أَبُو الحَسَّى الْكُوْحِيُّ؛ أَنَّ هشافَّ رُوْئَ عَسَ أبي حَبِيعَةَ وَمُنْحَمَّدٍ ــ رَضِياللهُ تقال عَلْهَا .: أنه يَقْظُعُ الثَّلْبِيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ تَحْلُق بِالنَّبْعِ ، فهو كما نو تحلَّلَ بالحَلْقِ ،

وَرَوَى ابنُ سَمَاعَةً عن مُحَمَّدٍ. رَجَهُ اللهُ تَصَلَى ﴿ لا يَفْطُعُ التَّلْبِيةَ وَإِنْ دَبَعَ مَا لَمْ يَرُم ، أَوْ يَخْلِقُ ؛ لِإِنَّهُ لا يَخْرِجُ عَنِ الإِخْرَامِ بِاللَّبْعِ.

وقَالَ الحَسنُ عن أبي حَبِيقَةَ. إما يَقْطَعُ التَّفْيَةَ بِالنَّبِحِ الْقَدِرُ وَالْمُتَعَنَّعُ، طَمَّا إِذَا ضَحَى المُمُودُ لَمْ يَقْطَعِ التَّلْبِيَةَ؛ لِأَنَّ لَقَارِلَ وَلَمُتَعَنَّعَ نَبْحُهُم بِغَمُّ بِهِ التحمُّلُ، فَهُو كَالْحَلْقِ.

وأمَّا المُفْرِدُ: متخمَّلُه لا يَقِفُ على دَبْجِه، ملا يَفْطَعُ عله النَّبْيَةَ كدا قَالَ القُدُورِيُّ - رحته اللهُ تعالَ - في فشرُحه، اللهُ

قولُه (قان وإدا غرب لشَمْسُ أناص الإمامُ والنَّاسُ معهُ على جينتِهم حتى بأثوا الْمُرَّدَلَمة).

وإسما يُعِيصُونَ مِن عَرَفَاتِ بعدَ عُرُوبِ الشَّمْسِ ؛ لِمَا رَوَىٰ أَبُو داودَ هي المسنه،

ر.). ينظر: فيدائع انصبائع؟ [١٥٧،٢] . قالبنايه شرح الهداية؟ ٢٣٦] ، قدر الحكامة [٢٩٩،٦] ١٢). ينظر: قشرح منحصر الكرحية القدوري [١٨٠٥]

A ALL THAN

بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ أَسَامَةً بِنِ رِيدٍ . رَضِي اللهُ تَعَانِ عِنْهُ . قَالَ: ﴿ كُنْتُ رِدْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، عَلَمًا وَفَعَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ رَسُولُ اللهِ [٢/١١/١] ﷺ (١٠).

وَلِأَنَّ فِهِ مَحَالُمَةَ المُشْرِكِينَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَّتَ عَشِيَّةً عَرَفَةً فَقَالَ * هَأَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْثِرِ ، وإِنَّ أَهْلَ الشَّرْكِ وَالْأَوْثَانِ كَانُوا يَدْفَعُونَ فِي هَذَا الْبَوْمِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، حينَ يَعْتَمُّ بِهَا رُءُوسُ الْجِبَالِ ، كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرُّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ ، وَإِنَّا مَدْفَعُ فَلَا تَعْجَلُوا ، فَذَفَعَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ» (").

وأمَّا الإماضةُ على هِينَتِهِم فلِمَا رَوَى البُحارِيُّ في اللصحيح»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابنِ عَبَّاسٍ . رَضِ الله تفال عنه أَنَّهُ دَمَعَ مَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ اللهِ وَرَاءَهُ رَجْرًا شَدِيدًا، وَصَرْبًا لِلإِبلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وقَالَ الأَيْهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ البِرَّ لَيْسَ مِالإِيضَاعِ "اللهُ".

والإيضاعُ (١): الإشراعُ.

 ⁽١) آخرجه أحمد في المسلمة (٢٠٢٥]، رعبه أبو داود في كتاب المسلك/ بناب الدفعة من عوفة [رقم/ ١٩٢٤]، عَنْ أُسُائِنَةً بِن زَيْدٍ في به

قال ابن عبد الهادي اهد إسادً حسن انفرد به أبو داوده بنظر التنفيح التحقيقة الأبن عبد الهادي [٢٠/٣]

 ⁽۲) أحرجه ابن أبي شبه [رقم ١٥١٨٤]، والحاكم في المستدراة [٣٠٤٦]، والبيهافي
في دائسان الكبرى، [رقم/ ٩٣٠٤]، هن العشور بن مجرمة إلى يه يجوه
قال الحاكم الهذا حديث صحيحٌ عنى شرط الشُيخي، ولم يُخَرِّجاؤه

 ⁽٣) وقع بالأصل الدلايصحة والعثب من التكارامة رافع، راول، والما

 ⁽٤) أخرجه لبحاري في كتاب بحج باب أمر النبي الله بالسكينة عبد الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط [رقم/ ١٥٨٧]، و لبيهمي في الالسس لكبرى الرفم ٩٣٦٦]، عن سعيد بن جبير عن بن عباس يلله به

⁽٥) وقع بالأصل (والإيضاح)، والعثبت من، الحباء والواء والتها، والم

والإبجاف: الإشراعُ أيمنًا.

وَرَوَىٰ [البُخارِيُّ](** أيضًا: بإنسانه إلى جنه نبي غُرُوهُ، عَلَى أَبِهِ قَالَ سُئلَ أَسَامَةُ وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجِيرٌ عِي حَفَّةٍ لَوْدَاعٍ جِينَ دَهِعٍ * قَالَ: ﴿كَانَ يَسِيرُ العَمَقَ، فَإِذَا وَحَدَ مَحْوَةً نَصَّى * قَالَ هِشَهُ وَ لِلْعَلَى هَوْقَ الْعَمَى الْ

قَالَ في الديوان: المُنتَّ: النَّيْرُ القَبِيعُ، وهو عنحتَنِ النَّيْرُ

وقَالَ أَبُو شَلَيمَانَ الخَطَّابِيُّ فِي اشْرَحِ الصَحِيعِ الْفَقَّ - السَّيُّرُ الواسِعُ ، وَنَابَّةٌ مِغْمَاقُ (*) ، وَالنَّصُّ (* ١٠١٥ م) ، هُوقَ الْفَتَقِ ، وهُو أَرْفَعُ السَّيْرِ ** وَالْفَخْوَةُ - الْمُتَّسَعُ بِينَ الشَّيِنَيْنِ ٤ (*) .

 ⁽۱) أخرجه أبو داود في كاب الساسك باب الدفعة من عرفة [رفع ۱۹۳۰]، وأحمد في فالمسبدة
 (۱) أخرجه أبو داود في كابس الكبرى، [رقم ۱۹۹۷]، من حديث بن عبشن في ما

 ⁽۲) ما بين المعلوفتين رياده من أضاء وأوا وقباء وأجا

⁽٣) أخرجه مالك في الدوطاء [رفيم ١٩٧٨] والن طرعة محاري في كتاب الحج بالسالسير إذا دفع من غرفة [رفيم ١٩٨٣] ومستم في كتاب المحج بال الإقامة من غرفات الى المرفقية والسنجاب صالاتي المعرب والعناء حليف بالمرفقة في الله المياء [رفيم ١٩٨٦] عن هشام بن مُرُوّدًا عَنْ أَبِيه قَالَ: شُرِّلَ أَبَامةً عَلَى الهـ

 ⁽¹⁾ ينظر المعجم ديوان الأدباء مفاريني (۲۱۱) جمعه الأسنة دار الشعب عصبعافه والعياطة وانتشراء الفاهرة

⁽ه) وقيل العبق للمرابشير الدي بين الإنساء والأسرع النصر النصح بسري، [٩ ١١٥]

 ⁽¹⁾ وقبل النَّشُ بحريثُ الدَّابَة عثى بسمع به تصى الأجمعاء واصلُ الصَّ عابَدُ المشيء ومثّه فيل الصفّ الشيء إلى رفقة كُمُ ستُعمل في صرب مربع من السير النظر المنتج البارية [١٥١٥]

⁽٧) ينظر الأعلام المعديث شرح بمعارية للحامي [٢ ٨٨٨]

فَإِنْ خَافَ الزِّحَامَ فَدَفَعَ قَبُلَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُجَاوِزُ حُدُودَ عَرَفَةَ أَجْرَأُهُ } لِأَنَّهُ لَمْ يُعِصْ مِنْ عَرَفَةَ .

وَالْأَفْصَلُ لَهُ أَنْ يَقِفَ فِي مَقَامِهِ كَيْلَا يَكُونَ آجِدًا فِي الْأَدَاءِ قَبْلَ وَقَيْهَا.

وَلَوْ مَكَثَ قَلِيلًا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَإِفَاضَةِ [١٧/١٤] الْإِمَامِ لِخَوْفِ الرُّحَامِ فَلَا بَأْسَ بِه ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ إِنَّ بَعْدَ إِنَّ صَهِ الْإِمَامِ دَعَتْ بِشَرَابٍ فَأَقْطَرَتْ ثُمَّ أَفَاضَتْ.

ــــ البيان

واللَّفَعُ مِن عَرَفَاتٍ. هو الإفاصةُ.

قُولُه: (فَإِنَّ حَافَ الرَّخَامَ ﴿) إِلَىٰ آخِرِهِ

قَالَ القُدُورِيُّ فِي قَشْرُحِهِ اللهِ إِنْ حَافَ بِعَصُّ القَوْمِ الرَّحَامَ، أَوْ كَانَتُ بِهِ عِلْمَةٌ ؛ فتقدَّمَ قَبَلَ الإمامِ قلبلًا ما بينه ويبنَ بَطْنِ عُرَنَةً ، وَلَمْ يَجُو حَدَّ عَرَفَةً ؛ فلا بأسَ بِه ، وإنْ ثبَتَ مكانه يَدُعُو (٢٠٣٠) حَثَىٰ يَدُفَعَ الإمامُ ؛ فهو أفصلُ ، ودلكَ لِأَنَّهُ إِذَا يَعَدُمَ وَلَمْ يَتَجَاوَرُ مؤصِعَ الوُفُوفِ ؛ دَفَعَ عن مُسِه ضرَرَ الزَحْمَةِ ، وَكَانَ في حُكمِ الواقِفِ ، وإنْ تأخرَ مكانه فهو أفصلُ ؛ لِأَنَّهُ لا يَكُونُ أَخْذًا في الإفاضةِ قبلَ وقَيْها .

وَرُوِيَ عَنَ هَائِشَةَ: ﴿ أَنَهَا أَمَّاتُ مَكَانَهَا خَتَّىٰ أَمَاضَ النَّاسُ ، ثم دَعَتْ بِشَرَابٍ مَأَنْظَرَتْ ثُمَّ أَمَاصَتْ ﴿ '' ·

وَوِنَ أَبِطالَ الإِمامُ بِالدَّفِعِ وَتَبَيِّنَ لَلْمَاسِ اللَّيْلُ ؛ ذَفَعُوا قَبَلَ الإَمام ؛ لِأَنَّ وَقُت الدَّفِعِ قد ذَخَلَ بِعُرُوبِ الشَّمْسِ ، فإذا تَرَكَ الإِمامُ اللَّهِ في الدَّفِعِ ؛ فلا يَخُورُ للماسِ ترُّكُها ،

قال ابن حجو (قائساده صحيح ا ينظر (الدراية في تحريج أحاديث الهداية الابن حجر [٢٢، ٢]

⁽١) ينظر فشرح محصر الكرحية للمدوري [١٨١٥]

 ⁽⁺⁾ المرحد ابن آبي شبية [رفع ١٣٣٩١]، هي القاسم، هل فائشه، فألها كانت بذَمُو سترابٍ فتُلْطِرُ،
 ثُمُ تُجيعيُ ٥

قَالَ: وإِدَا أَتَىٰ مُرْدَلُفَةً. فَالْمُسْتَحَبُّ (٢٠٠٠م) أَنْ يَقْفَ مُقْرَبِ الْحَلَّ الْدِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ، بُقَالُ لَهُ: قُرْح؛ لِأَنَّ النَّيِّ ﴿ وَتَفَ عَدْ هَذَا الْحَقَ

وإنْ دَفَعَ فَلَ عُرُوبِ الشَّمْسِ خَنَى جَوْرِ عَزِفَاتِ، نَرِمَهُ اللهُ عند، حلاقًا لِلشَّافِعِيُّ (١) ؛ لِأَنَّ الوُقُوفَ في جُرْءِ مِنَ النَّيْلِ وَاحِثُ، لَذَلالَةِ آنَّ رَشُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَزَلُ وَاقِفًا إِلَىٰ أَنْ عَرِبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ دَفَع، وَيَعْلُهُ بِيانَ لِلوَاحِبِ.

ثم إنْ عادَ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ قبلَ الغُرُوبِ وأعامنَ معَ الإمامِ بعدَ العُرُوبِ؛ سعد عنه الدَّمُ ؛ خِلافًا لرُفَرَ ، وإنْ عادَ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ بعدَ العُرُوبِ؛ لا يَسْعُدُ عنه لَسَّهُ الاتعاقِ.

قولُه: (وَإِذَا أَتَىٰ مُؤْدَلِفَةَ. فَالْمُسْتَخَبُّ (٢٠٥٠ مِن أَنْ يَقِف بِقُرْبِ الحَمَلِ اللَّهِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ ، يُقَالُ لَهُ: قُرْحَ) ، أي يُقَالُ لدلكَ الجَالِ وَقُرْحُ

قَالَ فِي الصحاح؛ وَقُرَحُ: اسمُ جَبَلِ بِالشَّرْدَلِقَة، (**

وقَالَ في الكشاف: «المَشْنَرُ الْخَرَامُ قُرُحُ، وهو لَجَنَّ الدي يَقِفُ عليهِ الإمامُ وعليهِ الْمِيقَدَّةُ».

ثم قَالَ: ٥ وَقِيلَ: المَشْعَرُ الحَرَامُ ما سِ حَنَلَيِ المُرْدَيْفَةِ. مِن مَأْرِمَيْ " عَوَفَةً إِلَىٰ وادِي مُحَسِّرٍ، وليسَ المَأْرِمانِ ولا وادِي مُحَسِّرٍ مِنَ المَشْعَرِ الحَوَامِهِ

ثم قَالَ. دوالصَّحيحُ أنه الجَنَنُ - أي إنَّ لَمَشْعَرَ الحَرَّمَ هُوَ الْجَنَّىُ لدي ثَقَالُ له: قُرَحُ ...؛ لِمَا رُوئ جابرٌ دأنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا صَلَّى الْفَحْرَ - يَعْبِي بِالْمُرْدَلِقةِ ــ بِعَلْسِ ركب نَاقَه، حَمَّى أَتَى المَشْعَرَ لَحَرَمَ، فَدَعَ وَكَبْرُ وَهُلَّ ، وثَمَّ يَزَلُ وَاقَعَا

⁽١) ا بنظر الدرستاري الكبيرة المتاوردي [٧٤٠٧٣.٤] واللمجمع شرح المهدسة الموري [١١٩.٨]

⁽٣) ينظر فالصماح في بلدة للجرَّفري [١] ٢٩١،١٥٤ فرح]

 ⁽٣) المسأرم (بمصين في المعبال، حيثُ بالتقي بعضها بمقص، ويشبع ما وراند و سيمُ راتِدة، وكائمُ من
 (لأرم يسطر ١٥ ليهايد في عرب المحدث الابن الأثير [٢٨٨ ٤ اماده مأرم]

وَكُذَا عُمْرُ رَبِينَا.

وَيَتَحَرَّزُ فِي النَّرُولِ عَى الطَّرِيقِ؛ كَيْلَا يَصُرَّ بِالْمَارَّةِ، فَيَنْزِلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، وَيُشْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ وَرَاءَ الْإِمَامِ لِمَا يَئِنَّا هِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

حَتِّى أَسْفَرُ () (() .

قَالَ في «المعرب» «الْمِيقَدَةُ مَوْصِعٌ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُوقِدُونَ عليهِ النَّارَ»(") وَقِيلَ إِنها كَانُونُ آدَمُ هِي .

وانعا كَانَ المُسْتَحَتُّ أَنْ يَبْرِلَ بِغُرْبِ قُرَحَ ؛ لِمَا رَوَىٰ أَبُو داودَ في السننه »: بِإِسْتَادِهِ إِلَىٰ عَلِيُّ ﷺ قَالَ لَمَّ أَصِيَحَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَفَ عَلَىٰ قُرْحَ ، فَقَالَ: «هَذَا قُرُحُ وَهُوَ الْعَوْقِفُ ، وَجَمُعٌ كُلُّهَا مَوْقِفٌ »(1) إِلَى هنا لِفُطُ الحديثِ .

> قُولُه: (وَكَذَا غُمَرً)، أَيْ وَقَفَ عُمَرُ ﴿ عَنَدَ قُرُحَ قُولُهُ: (وَيَتَخَرَرُ فِي النَّرُولُ عَنِ الطَّرِيقِ).

قَالَ أَبُو الحَسنِ الكَرْخِيُّ. وَإِذَا جَاءَ الإمامُ المُرْدَلِمَةَ وَهِيَّ الْمَشْعَرُ الحَرَّامُ،

⁽١) هذا حره من حديث جابر المشهور في سياق حجة الوداع، وقد مضئ بحريجه عير مرد، وهو عند مستم وأبي داود وانسائي و بن سجه، وقد وقع الإستارُ في آخره عند السائي في فالسن الكبرئ! في كتاب للحج التكبير والتهبيل والتحديد عند المشعر النجرام [رقم/ ٤٠٥٧]، والد رمي في فسنده [رقم، ١٨٥٠]، وابن أبي شبه [ردم ١٥٣٧٤]، وغيرهم

⁽٧) ينظر: (الكشاف) للرمحشري [٢٤٦/١]

 ⁽٣) ينظر «المعرب في بربيب المعرب؛ لتشطرٌبي [ص ٤٩٣]

⁽٤) أحرجه أبو داود في كتاب الساست باب الصلاة بجمع أرفم 1978 }، والرمدي في أبواب المحبّع عن رسّول الله ﷺ بياب ما جاء أن عرفة كنها موقف أرفم ٨٨٥ }، وأحمد في الالمسلاة المحبّ عن رسّول الله ١٩٣٤]، من حديث عليّ بيري به قال النبري الكبري الرفم ١٩٧٨]، من حديث عليّ بيري به قال الترمذي الاحديث عليّ حديث صحيبة ؟

قال ويُصلِّي الْإمامُ بالنَّاسِ الْمغرب والْعشاء بلَّذابِ وإقامة واحدةٍ

وهي التي إِذَا أَقَصْتُ مِن وَادِي غَرَفَاتِ إِلَى طَنِي مُخَدِّمٍ، فَالْمِنْ مَهِ حَبْثُ مُشَّتُ عَن يَمِينِ الطَّرِيقِ [٢٠ ٢٠١٠ م] وعن يُسَارِه، ولا يَنْرِلُ عَنْ حَدَّهُ العَّرِيقَ هُؤْدِي النَّاسُ (٢)؛ ودلكَ لقُولِه ﷺ المُزْدَلِعَةُ كُلُّها مؤقِفٌ، وَازْتَفْعُوا عَنْ حَلَّى مُحَدِّمٍ ا

قَامًا النُّرُولُ على الطَّرِيقِ فهو مُموعٌ بالْفُؤْدَيْفةِ وعيرِها؛ لِأَنَّهُ يَفْظُعُ النَّاسَ عي الاحْتِياذِ،

وقالَ هي «أحكام القرآن» لأبي القصلِ تكوّا بن شحمدِ البصّرِيّ القُلْفِريّ القاضي «وبَطْنُ مُخشّرٍ بينَ مُؤدّلِغَةَ وبينَ مِنْ، إذَا حرَحَ الإنسدُ مِن مِنّى يوبدُ الْمُرْدَلِقَةَ ، هبَطَ في تطُن مُحَشّرٍ ، فإذا حرَحَ منه يُويدُ مُؤدَّئِقةً ، فهو هي مُؤدَّلِقَةً» .

قال: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ وَزَاءَ الْإِمَامِ)، أي: حلَّ الإصام، لِمَا يَّنَا يَنَّا مِي الوَّوْفِ بِمَرَفَةً، إِسْارةً إِلَىٰ قوله: (الآنةُ يَدْعُو وَيُقَلِّمُ، فَبَعُوا وَيَسْمَعُواً).

قولُه ([قَالَ](**) وَتُصَلَّى الْإِنَامُ بِالنَّسِ الْمَعَرِتُ وَالْعِشَاءَ بِأَفَاذٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ)، أي: قَالَ الإمامُ التُقُدُورِيُّ في المختصر،** .

اعْلَمْ. أَنَّ الإمامَ يَحْمَعُ مِينَ المعربِ والْعِشَاءِ إِنَّا عَالَ لَشْعَقُ وَمَحَلَ وَفَتُ الْعِشَاءِ بِأَدَانٍ وَاحِدٍ وَإِنَّامَةٍ وَاحَدَةٍ

 ⁽١) هكد بأسلوب العيبه بعد التُصُور ، وهو أسبوب غربي شائع ، وقد لكرر في مو حن من الكتاب ،
 وتكتبي بالنبيه عليه في هذا الموضع

⁽٣). ينظر ١٨١٠ شرح مجتميز الكرحي) عصوري (١٨١٥)

⁽٣) مصي تجريحه

⁽¹⁾ وقع مي السُمع (بكيرة، والمعروف أنه، البكرة مُكيِّراً ، كما مصل بيانه سابق

 ⁽a) ما بين المعقوضين ريادة من الساء و الراء و التناء و اجا

⁽١٠). ينظر، فمحصر اللَّذوري؛ [ص/١١]

وقَالَ زُفَرُ: بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وهو أَخَدُ قُولَيِ الشَّافِييُّ، وفي قولِه الأَخَرِ: بِوَقَامَتَيْنِ، وهو أَخَدُ قُولَيِ الشَّافِييُّ، وفي قولِه الأَخَرِ: بوقامتَيْنِ مِن عيرِ أَدَانٍ (١٠٠ مَن فشرَح الأَقَطَع ١٠٠٠).

إلى المُعْدِيثِ الطَّويلِ في حديثِ المُعْدِيثِ الطَّويلِ في حديثِ الخديثِ الطَّويلِ في حديثِ حديثِ حابرٍ: ﴿ أَنَّ النَّهِ أَنِي الْمُرْدَلِقَةَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْمُعْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِأَدَانٍ وَاحِدٍ وَالْعِشَاءِ بِأَدَانٍ وَاحِدٍ وَإِذَا اللّهِ مُنْتُهُ وَأَنَّ وَاحِدٍ وَإِذَا اللّهِ مُنْتُهُ وَأَنَّ اللّهُ مُنْتُ اللّهُ وَاحِدٍ وَإِذَا اللّهِ مُنْتُهُ وَأَنَّ اللّهِ مُنْتُونِ وَالْعِشَاءِ بِأَدَانٍ وَاحِدٍ وَإِذَا مَنْتُ وَلَهُ يُسْتُحْ بَيْنَهُمَ شَيْتُ اللّهُ .

يغْبِي: لَمْ يَتَطَوَّعُ ؛ وَلِأَنَّهُ جَمْعٌ مَشروعٌ للحاحِّ ، فَيَكُونُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، كما في الجَمْعِ بِمَرَفَاتٍ

وَلِلشَّافِعِيُّ _ علىٰ قولِهِ الآخرِ _: ما رُوِيَ (٢١٧/١٠) عن ابنِ عُمَّرَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ النَّبِيُّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِمَّامَةٍ وَاجِلَةٍ لِكُلُّ صَلَاةٍ ، وَلَمْ يُؤَدِّنُ فِي الْأُولَىٰ (٤).

ولنا: مَا رُوَىٰ أَيُّو جَعَمِ الطَّحَاوِيُّ فِي الشَّرِحِ الآثارِ»: بِإِسْتَادِهِ إِلَىٰ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَادِيُّ قَالَ: اصَلَّبُتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَغْرِتَ والْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، (٥٠).

 ⁽١) وهذا الفرن الثاني هو مدهب نشافعي في الحديد بنظر (البحاوي الكبيرة للماوردي [٤/١٧٦]
 و (المهدب في فقه الإمام الشافعي) للشيراري [١٠٨/١]

⁽٣) ينظر الشرح محصر القدررية بلأضع [١٥١٥]

⁽٣) أحرجه مندم في كتاب الجح بات حجه لني ﷺ [رقم ١٣١٨]، وأبو داود في كتاب العنابث/ ياب صفه حجه لني ﷺ [رقم ١٩٠٦]، وانسائي في كتاب الأدان الأدان لمن جمع بين الصلائين بعد دفات وقت لأولى منهمة [رقم ١٥٦]، و بن ماجه في كتاب الصالف بات حجه رسول الله ﷺ [رقم ٢٠٧٤]، من حديث جاير ، و نفط لأبي داود وحده

 ⁽٤) أخرجه أبو داود هي كتاب بمناسك باب الهبلاه ينجبع [رعم ١٩٣٨] ، ومن طريقه ابيبههي هي السس
 الكبرى، [رفم ١٧٤٤] ، عن اين شهاب فن سالم بن خيد الله بن عمر هن أبيه بإلاد به

 ⁽٥) أخرجه محمد بن نحس في «الحجه على أهل المدينة [٢٩، ٢]» وأبو غوائد في «صحيحه»
 [٣٨١]» والطيراني في «المحجم الكبير» [٤ رقم ٣٨٧١]» والطحاوي في «شرح معاني الأثار ١
 [٣٨١]» والبيهمي في «السس الكبرى» [رقم ١٧٤٩]» من حديث أبي أيُّوب الأنصاريُّ عليُّك به

di awitani 🛊

وَرَوَىٰ أَبُو دَاوَدَ فِي السنة؛ بإنسادِهِ إلى عندِ الله بْن مانتِ، قال العسنَبُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبَ ثَلَاقُ، والْعَذَاءَ رُكُعَيْنِ، فَقَالَ لَهُ مالكُ بْنُ الْحَدَرَثِ ما هذه الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: الصَّلَيْتُها مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي عند لُسكندٍ. بإنسةِ و جِديا

وفي السن اليفا: مُثَمَّدًا إِلَى سَجِدِ بْنِ خُبَيْرٍ، وعَدِ الله لَن صَلِكِ، قَالَا(٢): الصَّلَّيْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرٌ بِالْمُزْدَلِقَةِ الْسَغْرِتَ والْعِفَ، بِفَعَةٍ وَاجِدَةٍ اللهِ

وفي السنن؛ أبصًا: مُشَدًّا إِلَى خَفْرِ لَوَ مُحدِّدٍ، عَلَّ أَبِهِ، عَلَّ خَمْرِ قَالَ * اصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَعْرِتَ وَالْعَتَمَةَ، بِأَدَادِ وَإِقَالَةَهِ * الْمُعْرِتَ وَالْعَتَمَةَ، بِأَدَادِ وَإِقَالَةَهِ * الْمُعْرِدِ وَالْعَتَمَةَ، بِأَدَادِ وَإِقَالَةَهِ * اللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

والتَّرِجِبِعُ لَقُولِنا بِأَنْ نَقُولَ: إنَّ حَدَيثَ حَارِ تُضْخَرَتُ كَمَا تَزَى؛ لِأَنَّهُ حَدْثُ في رِوَايَةٍ: البِأَدَانِ وَإِقَامَتَيْنِ، وفي رِوَايَةٍ البِأَدَانِ وَاقْلَمَتُهِ وكنا حَدِثُ ابنِ عُمَرُ، لِأَنَّهُ خَالَفَ رِوايتَه، ومُحالفةُ الرَّاوِي دَليلٌ عَلَىٰ عَدَه صَحَّةِ الحَدِثِ، فَتَنَيْ رِوايَةُ أَبِي أَيُّوبُ الْأَنْصَادِيُّ سالِمةً عن المُعارِضِ

وَلَئِنْ صِبْعُ الحديثُ؛ فَتَقُولُ ۚ إنما كَانَ دَنْكَ ، لِأَنَّ لَنَّاسَ كَانُوا تَعَرَّقُوا بَعَدُ

⁽١) أحرجه أبو داود في كتاب الساسك باب الصلاة بجمع [رام ١٩٣٩]، والترسيق في بوصة المحرجة على رشور الله ١٩٣٤]، والما المحمة إرام المحمة على رشور الله ١٩٤٥]، والعياسي في المسلمة [رام ١٩٩٧]، والما المحمة إلى منتشرة المحمد في فانهسيدة [١٨١٧]، والعياسي في المسلمة [رام ١٩٩٧]، هر عبد التوجو منتشرة أنَّ النَّنَ عُمَّرًا عَلَيْهِ بهـ.

قَالَ الترمذي ﴿ وَخَدِيثُ حِسُّ صَحِيحٌ ۗ ا

⁽٢). وقع بالأصل (10)، و سنيت س (10)، وقوا، وأندا، وقعا

 ⁽٣) أخرجه أبو دود في كان البياب باب الصلاة بنجيع [رفير ١٩٣٠] في معيد بن شير.
 وعيد الله إلى مانتي، كلاهما به

الله الباد ا

المَعْرَبِ، لِأَكْلِ (٢٠٠٠-١٠) الْعَشَاءِ، وعَدَمَا كَذَلْكَ إِذَا تَمَرَّقَ النَّاسُ عَنِ الإَمَامِ لِعَشَاءِ أَوْ عَبِرِهِ وَخَيْثُ يُقَامُ لَصَلَاةِ الْعِثَءِ مَرَةً أَحْرَىٰ.

والدَّليلُ على صحَّةِ هذا، ما رُوَى البُحارِيُّ في العمجيعة: بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ أَسَامَةً بُنِ رَئِدٍ، فَالَ دُفَعَ رَسُولُ اللهِ يَبَيْعُ مِنْ عَرَفَةً، فَرَلَ النَّبُعْتُ، قَبَالَ ثُمَّ تَوَشَّا وَلَمْ يُسْبِغِ الوُّصُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ الطَّلَاةُ أَمَامَكَ اللهُ مَناءَ المُرُدَلِعَةً، فَتَوَضَّا فَأَسْبَغُ الوُصُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ الصَّلَاةُ، فَصَدَّى المَعْرِت، ثُمَّ آناحَ كُلُّ إِنْسَانِ بَعِيرَهُ فِي مَثْرِلِهِ، فَا أَلُومُ وَمَ الصَّلاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلَّى المَعْرِت، ثُمَّ آناحَ كُلُّ إِنْسَانِ بَعِيرَهُ فِي مَثْرِلِهِ، ثُمَّ أَنْهَ مَا الصَّلاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلَّى بَيْنَهُمَهُ اللهِ اللهُ عَلَى الصَّلاةُ ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلَّى بَيْنَهُمَا اللهُ ا

فَعُلِمَ بِهِدَا: أَنَهُمَ كَانُوا تَقَرَّقُوا ، أَوِ اشْتَعَلُوا بِينَ الصَّلَاتَيْنِ بِإِناحَةِ البَحِيرِ وغيرِه ، ولأَنهما صَلاتابِ يَجْمَعُهما وَقُتُ واحِدٌ ، فَيُكُتفَى بِإِقَامَةٍ واحَدَةٍ كَمَا فِي الْعِشَاءِ والوِثْرِ ،

ولا يَرِدُ علَيها: الجَمْعُ بِعَرَفَةَ؛ لِأَنَّ العَصرَ مَععولةٌ في غيرِ وقَبْها، فاحْتِيحَ إِلَى ريادةِ الإغلامِ، أمَّا الجمْعُ بالمُرْدَلِفَةِ: فليسَ كدلك؛ لِأَنَّ الْعِشَاءَ مَععولةٌ في وقَبْها، فلا حاجةَ إِلَىٰ رِيادةِ الإغلامِ.

فَإِنَّ قُلْتُ: بَرِدُ عَلَيكُمُ العوائتُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَذَّنَ وَأَمَّامُ لَكُلُّ صَلاقٍ، وإِنْ شَاءَ اقتضَرَ على الإِقَامَةِ، فَيُسِعِي أَنْ بِكُونَ هَمَا كَدَلِكُ

قُلْتُ: الغَوَاتُ كُلُّ صَلَاةِ مِنهَا صَلَاةٌ عَلَى حَدَةٍ، فَيُفُرِدُ كُلُّ مِنهَا بِالْإِقَامَةِ، بِجَلَافِ الصَّلَاتَئِينِ بِالْشُرُدَلِمَةِ فَإِنهِمَا صَارَتًا كَصَلَاةِ وَاحْدُو، بَدَلِيلِ أَنَّهَ لَا يَجُورُ التَّطَوَّعُ بَئِنَهُمَا، فَلَاخُلُ هَذَا لَمْ تُفْرَدُ كُلُّ وَاحْدَةِ بِالْإِقَامَةِ

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الوضوء باب إسباع الوضوء [رقم ١٣٩]، ومسلم في كتاب الحجج باب الإعاصة من عرفات إلى المرديقة، واستحباب صلائي بمعرب والعشاء حميث بالمردلقة في هذه الحيلة [رقم، ١٣٨]، من حديث أَسمة بن ريّد في به

وَقَالَ رُفَرُ عِلَى بِأَدَانٍ وَإِقَامَتَهُنِ اغْتِبَارًا بِالْجَمْعِ بِمَرَفَة . وَلَا رُوايَّةُ حَامِ عِلَى عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَدَانٍ وإِقَامَةٍ واحَلَةٍ، وَلِأَنَّ الْعَثَاءَ فِي وَفَعَه علا يُغْرِدُ بِالْإِقَامَةِ إِعْلَامًا ، بِحِلَافٍ الْمَصْرِ بِعَرْفَة ؛ لِأَنَّهُ نُفَدَّمُ عَلَى وَفَتِهِ فَأَفُود عِها لِإِيَّادَةِ الْإِعْلَامِ . لِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ .

وَلَا يَنطَوَعُ بَيْسُهُما ؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْجَمْعِ. وَلَوْ تَعَلَّعُ أَوْ تَشَعَلَ بِسَيْءِ أَعَادُ الْإِقَامَةَ ؛ لِمُوقُوعُ الْعَصْلِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعِيدُ لَأَدَالَ كَنَّهُ فِي لَحَمْعُ لَأَوْلِ بِمُرَّفَةً إِلَّا أَنَّا اكْتَعَبْنَا بِإِعَادَةِ الْإِقَامَةِ ؛ لِمَا رُوئِئُ أَنَّ النَّبِيُ ﷺ مَنْ الْمَعْرِبُ لِمَا رُوئِئُ أَنَّ النَّبِي ﷺ مَنْ الْمَعْرِبُ لِمَا يُعْرَفَةً لِلْعِنَاءِ.

بِمُرْدَلِفَةَ ثُمَّ تُعَشِّى ثُمْ أَفْرَدَ الْإِقَامَةَ لِلْعِنَاءِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ لِهِدَا الْجَمْعِ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةً ﴿ لِأَنَّ الْمَعْرِتَ مُؤَحَّرَةٌ عَنْ وَقَٰتِهَا ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ بِعَرَفَةً ؛ لِأَنَّ الْمَصْرَ تُقَدَّمٌ عَلَىٰ وَقَيْمٍ.

قولُه: (فَأَقْرِدَ بِهَا)، يُرْزَئ [١٨٠٠/١٠] على الغَيْنِيُّ للمُعمولِ، وعلى الغَيْنِيُّ للعاعلِ.

عَمَلَىٰ الأُولَىٰ ۚ يَكُونُ مُشَدًّا إِلَىٰ الحَدِ والمجْرورِ.

وعلى النَّابِي تِكُونُ مُسْتَدًا إِلَىٰ الصَّمِيرِ لراجعِ إِلَى الاِمامِ لِي أَمَرَدُ الاِمامُ بِالْإِفَامَةِ

قُولُه: (ولا يَنْظُوعُ بِنْنَهُما)، وذاك لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَنْظُوعُ بَنْنَهُما، فإنَّ مَعْزُغُ بَيْنَهُما أَوْ تَنْدَعَلَ بِشِيءِ بِيْنَهُما، أَعَادُ الإِقَامَةُ بَعِشَاءِ، لِأَنَّهُ الْفَعَعَ لِإِغْلامُ لأَوَّلُ بالتَّشَاعُل، فوحْت الإعلامُ ثابًا،

> قولُهُ (ثُمَّ تعشَى)، أي، أَكُل الْمُشَاءُ. قولُهُ (ولا يُشْتَرَطُ الْحماعةُ لِهِذَا الْحَمْعِ عِنْدَ أَبِي حَيْعةٍ)

وَمَنْ صَلَّى الْمَغُرِبِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ يُبخِرِهِ جِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ظَلَا ، وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا مَا لَمْ يَطُلُع الْمَجْرُ.

يغْنِي: إِذَا صِنَّىٰ المُعرِبُ والعِشَاءَ وحدُه جارٌ ؛ لكنَّ النُّبَّةَ أَنَّ يُصِلُّنِهما مع الإمامِ.

والعرَّقُ لأبي حَيِمَةَ بين (١٥٠٠ الجَمْعِ بِمَرَفَاتِ _ حَيْثُ لا يجوزُ الجَمْعُ بلا إمامٍ _ وبينَ الجَمْعِ بِالْمُرْدَلِقَةِ _ حَيْثُ جارَ له أَن يَجمعَ بَيْهُمَا، وحده _: أنَّ الجَمْعَ بِعَرَفَاتِ ثابِتُ ، بِجلَافِ القِيَاسِ ؛ لكُونِ العَصرِ مُقدَّمةً على وقْتِها ، فرُوعِيَ فيه جميعُ ما زَرَدَ به النصَّ ، وهو الأَدَاءُ مع الإمامِ في حالةِ الإِحْرَامِ .

أمَّا العَمْمُعُ بِالْمُؤْدَلِفَةِ: فَلَمْ يُخَالِفِ النِّيَاسَ؛ لِأَنَّ المَفْرِتَ مُؤخِّرةٌ عن وقْتِها، وقصاءُ الصَّلَاةِ بعدَ وقْتِها أَمْرُ مَعفولٌ لِوُجُودِ المُسَبِّ بعدَ وُجودِ السَبِ، فَلَمْ يُشْتَرَطُ فيه مُراعاةُ مَا ورَدَ به النظر، وهو الإمامُ،

قولُه ' (وَمَنْ صَلَّى الْمَعْرِبُ فِي الطَّرِبَقِ لَمْ يُجْزِهِ هِنْدَ أَبِي حَبِيغَةَ وَمُحَمَّدٍ) · وقولُ رُفَرٌ والحَسَنِ بَنِ رِيادٍ مثْلُ قَولِهما كدا دَكَر القُدُّورِيُّ فِي الشَّرْحَةَا (١).

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُجُزِيه وَقَدْ (٢٥٠٠٤م) أَسَاهَ).

وذَكَر في قشرُح الطُحاويُّ، للإمامِ الأَسْبِجَابِيُّ: ولو صلَّى المغرت بعدَّ عُرُوبِ الشَّمْسِ قبلَ أَنْ يَأْتِيَ الشُّرُدُلِمَةَ ؛ عَمَلُهِ أَنْ يُعِيدُهَا إِذَا أَتَى الشُّرُدُلِفَةَ في قولِ أبي خَبِيفَةً ومُحَمَّدٍ.

وقَالَ أَبُو يُوشَفَّ: لا يُعِيدُها وقد أساءً، كدا ذكر في «الإبصاح» [أيصًّا](١٠).

 ⁽١) ينظر (الأصر) لمحمد [٣٥٢] ، المحتصر الطحاوي [ص ٦٥] ، النجريدة [٤ ١٩١٨] ، اشرح محتصر الكرخي، للقاوري [١٩١٨] ، اللبسوطة [٤ ١٨٠] ، البداع الصائحة [٣٥٦] ، اشرح مجمع البحرين [٣٥٦] ، ١٤٣١] ، السبوطة [٣٨٠] ، النجوهرة البردة [٣٥٦] ، التجرين [٣٠٣] ، التجرين [٣٠٣] ، التجرين [٣٠٣] ، التجرين [٣٠٤] ، التجريز [٣٠٤] ، التجريخ والترجيخ [ص ٢١٦]
 (١) ما بين المعقوضين: ريادة من الواء والدائه والدائه والمة

ماية البيان 🐎

ثم قَالَ في «شرَّح الطَّحَاوِيُّ». وكذلكَ لو صنَّى الْعِشَاءَ في الطَّرِيق معذَّ بُحولِ وقَيْها ، فهو على الاحتِلافِ^(١).

وذَكَر في الشرح الطَّحَاوِيُّ الشَّيخِ أَبِي بِكِ الرَّارِيِّ: قَوْلُ صلَّاهما دُوبها ؟ لَمْ يَجُرُ هِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ ('') ، أَي: إِنَّ صَنَّىٰ السَّوْتَ وَالْجِثَلَةَ دُولُ المُرُّدَلِقَةِ لَمْ يَجُرُ فِي فَولِهما ، كَمَا دَكُرُ المُرُّدَلِقَةِ اللهُ يَجُرُ فِي فَولِهما ، كَمَا دَكُر في المُرَّدَلِقَة اللهُ يَجُرُ في فولِهما ، كَمَا دَكُر في المُرْدَلِقَة اللهُ يَجُرُ في فولِهما ، كَمَا دَكُر في المُرْدَلِقَة اللهُ يَجُرُ في فولِهما ، كَمَا دَكُر في الله المنظومة الله عن بابِ أبي يُومُّف .

ومَن يُصَلِّي فرْضَي المُرْدَلِقَةِ قَبَلَ الوُّمُولِيِّ؛ [جارَ]^(٣) بعد عَرَفَةَ، أي. جارَ عندَ أبي حَنِيفَةَ ؛ خِلافًا لَهما،

وجُهُ قولِ أبي يُوسُف: أنَّه أدَّىٰ صَلاةَ المَعربِ في وقْتها، علا يجِبُ عليهِ إعادتُها ، كما إِذَا أَدَّىٰ في غيرِ لَيْلَةِ المُرْدَلِقَةِ في وَقْتِ المَعربِ ، ولهنا لا يَجِبُ عليهِ إعادتُها ، كما إِذَا أَدَّىٰ في غيرِ لَيْلَةِ المُرْدَلِقَةِ في وَقْتِ المَعربِ ، ولهنا لا يَجِبُ عنهِ إعادتُها بالاتعاقِ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ ؛ وَلِأَنَّهُ إنما رُخْصَ له تأخيرُ المَعربِ عن وقَتِها ؛ ليَّصِلَ السَّيْرُ ، فإذا لَمْ يترَحْضُ ؛ جارَ أَخْدُ بِالْفَرِيمَةِ ،

وَوَجْهُ قُولِهِم : مَا رَوْئَ البُحَارِيُّ فِي الصحيح ! عَن كُرْيُب ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسِ عَنْ أَسَامَةً بُنِ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيُّ يَنْ عَبُّ فَهَ أَلَاصَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشَّعْبِ ، فَعَسَى عَلَى أَسَامَةً بُنِ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيُّ يَنْ اللَّهِ عَيْثُ أَلَاصَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشَّعْبِ ، فَعَسَى عَلَى أَسَامَةً بَن زَيْدٍ اللهِ ، أَتَصَلَّى * فَعَالَ * وَالصَّلاةُ اللهُ اللهِ ، أَتَصَلَّى * فَعَالَ * وَالصَّلاةُ اللهُ اللهِ ، أَتَصَلَّى * فَعَالَ * وَالصَّلاةُ اللهُ الله

⁽١) - الشرح مختصر الطحارية بالأسبيجابي [ق.١٣١]

⁽٢) ينظر الشرح مجتمار بطحاوي؛ للجماس [٥٣٥١٠]

 ⁽٣) ما بين المعقوضين، ريادة من فوا، راب، وات، وات، واجاء

 ⁽²⁾ وقع بالأصل ۱۱:مبلالة) والبئيت بن اف رفواء وقاء وقاء والماء والما

⁽a) مضي تحريجه قريبًا

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عِنْهِ، يُحْرِثُهُ وَقَدْ أَسَاءَ، وَعَلَىٰ هَدَا الْجِلَافِ: إِذَا صَلَّىٰ يغرفاتٍ. لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ أَدَّاهَا هِي وَقْتِهَ فَلَا يَجِتُ إِغَادُتُهَا كُمَا بَعْدَ طُلُوعِ الْهَخْرِ، إِلَّا أَنَّ التَّأْجِيرَ مِنَ السَّنَةِ فَيَصِيرُ مُسِيثٌ بِتَرْكِهِ، وَلَهُمَا مَا رُوِيَ أَنَّهُ عِلَا قَالَ

العَلَّرِيقِ؛ وَلِأَنَّ تَأْجِيرَ المُعربِ لَيُّلَةَ المُزْدَلِفَةِ عن وفْتِها أَفْصَلُ بالاتَّفَاقِ

ثم التأحيرُ إِمَّا إِنْ كَانَ لاتصالِ السَّيْرِ ، أَو لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقديمُها على العُزْدَلِقةِ ، ولا يَحُورُ الْأَوْلُ ؛ لِأَنَّ اتَصالَ السَّيْرِ لِيسَ بِعَرْضِ ولا سُنَّةٍ ، ولهذا مالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِلَى الشَّعْبِ فَقَصَى حَاجَتَه ؛ فتعيَّلَ النَّابِي ، فيجِبُ عليهِ الإعادةُ .

ثم إمما لَمْ يَجُرُ تَقْدِيمُ المَعربِ على المُرْدَلِقَةِ ؛ ليمْكِنَه الجَمْعُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِقَةِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ، ويمْكِنُه الجَمْعُ بَيْنَهُمَا ما دَامَ وَقْتُ الْعِشَاءِ باقِيًا، فإدا طلَعَ الفَحْرُ لَمْ يُمْكِنِ الجَمْعُ ؛ فسقطتِ الإعادةُ.

قَالَ القُلُورِيُّ إِذَا كَانَ يَخْشَىٰ أَنَّ يَطُلُعُ الفَجْرُ قِبَلَ أَنَّ يَصِلَ إِلَىٰ الْمُرَّدَلِفَةِ ؛ صلَّىٰ المَعرِث؛ لِأَنَّهُ إِذَا طلغ الفَجْرُ عاتَ رَقْتُ الجشعِ، وكدلكَ إِنْ صلَّىٰ الْعِشَاءَ الأخيرةِ في الطَّرِيقِ بعدَ دُحولِ وقِجها ؛ لَمْ يُجِزْهُ إِلَّا علىٰ تَفْدِيرِ خوفِ طُلُوعِ الفَجْرِ،

قولُه: (وَعَلَى هَذَا الْحَلَافِ [ذَا صَلَىٰ بَعَرَفَاتِ)، أَي إِذَا صَلَىٰ الْمُغَرِبُ بِعَرَفَاتِ بِعَدَ عُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَمْ يَجُزُ عِندُهما؛ حَلَافًا لأَبِي يُوسُفُ (١٠).

قولُه: (نحما بعُد طُلُوعِ الْعجَرِ)،

يعني: لا يجِتُ عليه إعادةُ المُعربِ بعدَ طُلُوعِ المحْرِ بالاتماق و لِأَنَّهُ ادَّاها في وقْتِها ، فكذا لا يجِتُ عدِهِ الإعادةُ بِالْمُرْدَلْفَةِ قبلَ الطُّلُوعِ لهذا المِنْسَ.

قَالَ هِي قَشْرُحُ الطُّحَاوِيِّ؟ [٣ ٢٠١٤ م.] وَلُو طَنْعُ الْمُخُرُّ قَبِلَ أَنْ يُعَيِّدُهُمَا

⁽١) ينظر ١١٠ليبايه شرح الهداية [٢٢١]، 12 تتح القدير؟ لأبن الهمام [٢٩٠].

لِأَسَامَةَ ﷺ مِنْ طَرِيقِ الْمُرْدَلِعَةِ: الصَّلاةُ امامك، مِغَنَّةُ وَقُتُ الصَّلاةِ

وَهَدَا إِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّ التَّأْحِيرِ وَاجِتْ، وَإِنَّهَا وَحِبَّ لِيُفْكِهُ الْحَفَّعُ بَنِي الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِعَةِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْإِعْدَةُ مَا لَمْ يَظْلُحُ الْمَخْرِ؛ لِيصِير حَمَّمَ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا طَلَعَ الْمُجْرُ لَا يُمْكِنُهُ الْحَفْعُ صَفَعَتْ الْإِعْدَةُ

قَالَ. وَإِذَا طَلَعَ الْفَخَرُ لِمُسَلِّي الإِمَامُ بِالنَّسِ الْفَخْرِ بَطْسِ. لِرَواتِةِ الْسَ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيِّ هِلِلَّا صَلَّاهَا يَوْمَئِذٍ [٤٠٠٠] بِطْسِ، وَلِأَنَّ مِي النَّعْبِسِ دَفْعَ خَاحةِ الْوُقُوفِ فَيَنْحُورُ كَتَقَدِيمِ الْمُصْرِ بِمَرَقَةً.

🛊 غية ابياد 🐎

بِالْمُرْدَلِفَةِ؛ عاد إِلَىٰ الجَوارِ في قَولِهم جَمِيعًا ۖ ، أي. قَالَ الْدَيْعِيدَ إِنَّ وَمِدِا الْمُغَرِثُ وَالْعِشَاءَ

قولُه: (الصَّلاةُ أَمَامَكَ).

مَعْنَاةُ: وَقُتُ الصَّلَاةِ، وهذا لِأَنَّ الصَّلَاة تُوخَذُ بِعِفْلِ لَمُصَنِّى، علا يُتصوَّرُ أَنَّ تَكُونَ أَمَامِهِ، فَأُرِيدَ الوَقْتُ إطلاقًا لاشمِ المَعْنُونِ على لَعِنَّةٍ، لأَنَّ الوَقْتُ سَتَّ رُجُوبِ الصَّلَاةِ، أَو أُرِيدَ الوَقْتُ بِخَذْفِ النُصافِ، وَيَقَافَة لَمُصافِ إليهِ مَعَامَهِ، أَو أُرِيدَ الوَقْتُ بِخَذْفِ النُصافِ، وَيَقَافَة لَمُصافِ إليهِ مَعَامَهِ، أَو أُرِيدَ مَوْضِعُ الصَّلَاةِ بهذا الطَّرِيقِ

قولُه: (وإدا طلع الْعَجْرُ بُصِلْي الإمامُ بالنَّاسِ الْعَجْرِ معلسِ)، أي يُصَلَّي الإمامُ العَجْرُ من يَوم النَّحْرِ بِعَنسِ

والمُعْلَسُ: آخرُ طُلُّمة النِّينَ كَدَا فِي قَالَدُيُوانَا "

والأصلُ فيه: ما روى أبُو داودَ في السنة ﴿ بِإِنْتُدَهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْسَ بْنِ

⁽١) - اشرح معتصر العفعاري، الأسيجابي [1845]

^{[1/}a] , ينظر: [1/a] الأدب [1/a]

المامة المباد المامة المباد المامة المباد ال

يَرِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّىٰ صَلَاةً إِلَّا لِوَقْتِهَا إِلَّا بِجَمْعِ، فَوِلَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِفَءِ، وَصَلَّىٰ صَلَاةً الصَّبْحِ مِنَ الْغَدِ قَبْلَ وَقْتِهَا *''.

وحدَّثَ النِّحارِيُّ أيضًا في «الصحيح» بإِشْمَادِهِ إِلَىٰ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى صَلاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلاتَيْنِ، جَمَعَ بَيْنَ المَعْرِبِ وَالعِشَاءِ، وَصَلَّىٰ الْفَجْرَ قَتَلَ مِيفَاتِهَ» ".

فَإِنْ قُلْتَ إِنَّ عَامَةً كُتِ أَصِحابِهَا مثْلَ: قَمْرُح الطَّخَاوِيُّةَ، وقَمْرُح الكَرْخِيُّة، وقاللوارلة وقالإيضاحة، وقشرح الأَقطَعَة، وقالتحقة، وقالكافية للحاكم الشهيد، وقاللوارلة لأبي اللَّيْثِ وغيرِ دلكَ " إن ٢٠٠٠م]، ماطِقةً بأنَّ صلاةً الفَجْرِ بِالْمُرْدَلِقَةِ: إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ بِغَلَسٍ، ويعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ، يذُحُلُ وَقْتُ صلاةٍ العَجْرِ، فكيفَ يصِعُ تمشكُهم الفَجْرُ بِغَلَسٍ، ويعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ، يذُحُلُ وَقْتُ صلاةٍ العَجْرِ، فكيفَ يصِعُ تمشكُهم بحديثِ أنَّه في عبد اللهِ بسِ مَسْعُودٍ، وقد دَكَرُ في حديثِه أنَّه في صلّى الفَجْرَ قبل مِيقاتِها ؟

قُلْتُ، أرادَ بهِ قبلَ وقَيْها الشُشَخَبُ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَىٰ النِّخَارِيُّ في «الصحيح»: بإشَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَى بْنِ يَرِيد، قالَ، حرجْتُ مَعَ عَبْدِ اللهِ إِلَىٰ مَكَّةً، ثُمَّ قَدِمُمَا جَمْعًا، قَصَلَىٰ الصَّلاتَبْنِ، ثُمَّ صَمَّىٰ العجْر حبى طَمَعَ الصَحْرُ، قَائِلٌ يَقُولُ: طَمَّعَ

⁽١) أحراث البحاري في كتاب الحج باب من يصلي لفجر بجنع صلاة العجر يانمردنده إرفع ١٥٩٨]، ومسلم في كتاب الحج باب سنجيات ياده لتعليس بصلاه الصبح يوم البحر يالمردلفة، والبنائمة فيه يعد نحص طلوع العجر إرفع ١٣٨٩]، وأبو داود في كتاب البناسيث باب الصلاء يحمع [رفع ١٩٣٤]، عن عبد بأحمل بن يربد، من ان مشعود يهي يه

⁽٢) هو العاضي قيته

 ⁽٣) سيتر الشرح منحصر الكرحية تتقديري [١٨٣٥]، اشرح منحير الصحاوية للأسبيجابي
 [٥,٥٤٤]، النحمة المعيامة [٢٠٧٤]، المبدوطة [٤٩٤]، المدالع العدالع العدالمة [٣٥٧]، لا مدينة أبرهائي في المعم الحدائي (٢٠٣٤]، اللحوهرة البرقة [٢٠٣١]، ارد السحارة [٢٠٤٥]

تُمَّ وَقَفَ وَوَقِفَ النَّاسُ مِعَهُ فَدِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَفَفَ هِي فَفَا الْمَوْضَعَ

الفَجُرُ ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطَلِّعِ الفَجُرُ اللهِ ، وَلَنْ عَلَى مَا فَلَنَا ، لَأَنَّهُ لُو كَالَ السَّادُ مِن دلكَ الخَديثِ: أنَّه لُو صلَّىٰ قَبَلَ وَقَبِهِ الذي يَتَعَلَّقُ جَوْرُ الصَّلاَةِ بِهِ لَمْ يُصِلَّ عَبِدُ اللهِ نَفْسَه ـ وهو الزَّاوِي ـ حِينَ طَلَعَ الفَجُرُ ؛ لِنَظَ يَكُونَ مِثْنَهُ عَلَى حَلاَفٍ رِوبِهِ

فَعُلِمَ أَنَّ المُرَادَ مِنهُ: أَنَّهُ صَلَّىٰ قَلَ وَقُتِهَا السُّنْحَتْ؛ وَلِأَنَّهُ إِنَّا فَقَهُ الصَّلاَة استدرَكَ فصيلةَ الوُّقُوفِ، ودلكَ لا يُشتدرُكُ في عبرِ هذا اليَوْءِ، فكان أضلُ من فضيلةِ الإشفارِ التي تُشتَدُرَكُ في كلَّ يومٍ،

شم الوُقُوفُ بِالْمُرْدَلِقَةِ: بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِيومَ النَّحْرِ إلى أَنْ يُسْجِرَ حِثَّ ، عمَلُ مرَّ بها بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِيومَ البخرِ ، أَوْ حَصَلَ في خُرُهِ مِن أَحراتها ؛ هد أَتَى الوَفُوفُ ولا شيءَ علَيهِ ، غيرَ أَنَّ الشَّنَةَ أَنْ يَقِفَ إِلَى أَنْ يُسْجِرَ جِمَّا أَوْ يَصَرَّعُ في الشَّعَةِ.

والتَّغْلِيسُ: أَدَاءُ الصَّلَاةِ بِالْعَلَىيِ،

قُولُه: (ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ [٠ ٢٠٤٦] النَّاسُ مَعَهُ عَدَعا). أي وقَفَ الإمامُ معذَ صلاةِ الفَجْرِ عَدَعًا، ووقَفَ النَّاسُ مَعه

قَالَ الشبيعُ أَبُو المخسنِ الكَرْجِيُّ وإنِ استَعاعُو أَنْ يَكُونَ مُوجِّعُهُم على لَحْمَلَ _ الدي عليهِ الْمِيقَدَةُ _ الدي يُقَالُ له قُرْحُ ؛ فليمعلُ ، أو يُجِعُوا ويَدْعُوا اللهُ ، ويرْمَعُ يَدَيْهِ وَيَشْتَقْبِلُ بِهِمَا وَجُهِهُ مَشْطٌ ، وَذَلِكَ لأَنَّ النِّبِيُّ يَثِيَّةً فَعَلَ كَذَلَكَ "

وقَالَ فِي الدوازل: يَدْعُر بِالْمُرْدَلِقَةِ بَخُرَ » ذَعَ بَغَرَفَةً ، وَيَقُولَ النَّهُمُّ خَرَّمُّ لَخْمِي وَشَغْرِي وَدَبِي وعَعْمِي ، وخَمِيغَ جوارِحي على لنَّارِ بَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الجع باب متى بصني الفجر نجمع صلاد الفجر بالمعروفة [رهم 1099] ، عن غيد الرَّحْمَانِ بْنِ يَرِية بالله ١٩

⁽٢) يعقر الشرح محمر الكرسي التسوري [و١٨٣]

يَدْعُو حَتَّىٰ رُوِيَ هِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ واسْتُجِبَ لَهُ دُهَاؤُهُ لِإُمَّتِهِ حَتَّىٰ الدِّمَاءِ وَالْمَطَالِمِ.

قُولُهُ ۚ (والشُّجِيتَ لَهُ دُعَاؤُهُ لِأُمَّتِهِ حَتَّىٰ الدُّمَاءِ والْمَطَالَمِ).

يَحُوزُ أَنْ تُؤَوَّلَ النُّمَاءُ والعظالِمُ بِالرَّفْعِ والعَجِّرِّ

أَمَّا الرَفْعُ: فِلِكُوْدِ خَتَى للعَطْفِ؛ كَقُولِهم: قماتَ النَّاسُ حَتَى الأبياءُ. بِالرَّفْعِ، وَإِذَا كَانَتْ عاطفةً تَكُودُ إِمَّا لِتُعطِيمِ كَالنَّظِيرِ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنكَ تُعَظَّمُ مَوْتَهم (١٠)، وإمَّا لَتَحقيرِ ' كَفُولِهم' قالدِمَ الحاحُ حَتَى الْمُشَافُة.

ويجِبُ أَنَّ يَكُونَ مَا بَعَلَهَا مَجَابِنَا لِمَا قَبَلَهَا ، فَلَا يَجُوزُهُ : ضَرَبُتُ القَومَ خَتَّىٰ جِمَارًا ، أَو صَرَئْتُ الرِجَالُ خَتَى امرأَةً ، ويه صَرَّحَ [١٢٤١،] عَبِدُ القاهرِ في «مُقْتَصِده» (١).

ولكنَّ يَبْقَىٰ هَا كَلامٌ وهو أَنَّ يُقَالَ: المَعْطُوفُ فيما بحنُّ فيه لِيسَ بمُجايسٍ للمُعْطوفِ عديهِ } لِأَنَّ النَّمَاء والمعالِم لِيُستَا مِن جِنْسِ الدَّعَاءِ ، فلَا بُدَّ مِنَ التأويلِ حَتَّى يصِحُّ الكلامُ .

فَتَقُولُ مَعْنَاهُ اسْتُحِيبَ له كُلُّ دَلْبِ لأَنِّيهِ ؛ حَتَّى اسْتُحِيبَ له الدُّمَاءُ والمَطَالِمُ .

وأمَّا اللحوُّ إِنَّا أَنْ يَنتَهِيَ بِهِ الشّيَّةِ وَكُوْلِهُمْ قَاكُلْتُ السّمَكَةَ حَتَّى رأسِها ، بالجرُّ و المُجَرُورُ إِمَّا أَنْ يَنتَهِيَ بِهِ الشّيَّةِ وَكُولِهُمْ قَاكُلْتُ السّمَكَةَ حَتَّى رأسِها ، بالجرُّ وَإِنَّ أَنْ يَسْهِيَ عَنْهُ الشّيَّةِ وَكُولُهُمْ قَسْهِرْتُ البّارِحَةَ حَتَى الصّباحِ ا وَ الأَنَّةُ يَسْتُهِي وَإِنَّا أَنْ يَسْهِيَ عَنْهُ الشّيَّةِ وَمَا يَحَلُّ فِيهِ فَمَنْ فَسَلُ الْأَوْلُ وَلَا وَلَا مَا بِعَدَ لاحتَّى الدَّولِ وَمِا يَحَلُّ فِي أَكُلُ الشّمَكَةِ . وَكُلُّ فِيمَا فَبَلْهَا ، كَمَا فَخَلُ الرَّاسُ فِي أَكُلُ الشّمَكَةِ .

⁽١) يعمي في قولهم المات النَّاسُ خُن الأبيادُه

⁽٢) يبطر اللمقتصة شرح الإيضاح؛ بعد العاهر الجرجاني [٨٤٢ ١٨٤١]

ثُمَّ الْوَقُوفُ وَاحَثُ عَنْدَمَا، وَلَيْسَ بَرْكُي خَتَّى لَوْ تَرْكُهُ بَعَيْرِ غُفْرٍ بِلْرَمُّهُ اللَّهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، إِنَّهُ رُكُنَّ

وتقديرُ الكلامِ المتُجِيتَ له دعاؤه لأنّته في دُسِهم، حَن المعاد والمطالم يغْنِي: الشّعِيتَ له في الدِّماء والمظالم أيضًا، وهدا البحلاف كلمة اللها، وإلى المؤرد وهدا المحلاف كلمة اللها، وإلى المجرورَ ها لا يدحُلُ فيما قبلها، وباقي البحث يُقرف في مؤصعه، وليس كتات لبناد ذلك.

قُولُه: (ثُمَّ الْوُقُولُ وَاحِبٌ عَلَانَا وَلَئِسَ مَرْكُنِ وَقَالَ الشَّائِعِيُّ إِنَّهُ رُكُنُّ^(٢)).

وقائدةُ كويه واجِبُ تطهرُ عِما إِذَا جَاوَرَ خَدَّ مُرْدَئِفَةَ مَنَ طُلُوعِ الصَّغِرِ، صعبهِ دَمُّ } لَتَرُكِ الوُّقُوفِ بها } إلَّا إِذَا تَرَكَهُ لَقُدْرٍ بِسَبَبِ عِلَّةٍ، أو صَفْفٍ عَلَعَ لِيلًا ؛ فلا شيءَ عليهِ .

وجُهُ قُولِ الشَّامِعِيُّ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَذَّ سَفَرُواْ أَنَّةَ مِنَ أَنْسَفَعَى كَاخَسْرَامِ ﴾ [بنر: ١٩٨]. والنَّصُ قطْعِيُّ، فَيَدُّنُ على رُكْنِيةِ لُوُقُوبِ بِلْمُرْدَئِفَةِ، وقد ذَكْرَ في «وجِيزِهم» أنَّ وقوفَ المُرْدَبِقَةِ سُنَّاً ''

ولماً ما زوى البُحارِيُّ في «الصحيح» بإنسَادِه إلى عُرَبُدِ الله بُن أَبِي يَزيدُ،

⁽١). وقع بالأصل الزعلية، والبليث من اللبة، والإا ، والساء واحا

 ⁽٣) هذا واحدًا عي مدهب الشابعي، والمدهب أندائك ينظر الالحاوي الكبيرة بمبدورتي و ١٧٧].
 و ه بعرير شرح الوحير ٥ بنراهمي (٤٢١٦) و (النجم الوهاج في شرح المنهاج التلميري (٣ ١٩٩٥].

⁽٣) ينظر ١٥ الوجير مع شرح الرفعي ٩ لأبي حامد العربي و٢ ١٣١]

⁽¹⁾ فيس هذا دبنًا عن الشاهمي، وإنم هو وغه بعض أصحابه فرستر قروضه الطالبين؛ طبووي [٩٩/٣]

كَالُوْقُوفِ بِعَرَفاتِ.

-6 4461144 45-

سَمِعَ ابْنَ عَنَاسِ يَقُولُ. «أَنَا مِمَّنُ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الشُّرْدَلِفَةِ فِي ضَعَفَةِ أَهْلِهِ» (١٠). وحدَّنه (٣ ٢٠٠١ م.) أيصًا أَبُو داودَ في قسنه؟: عن ابنِ عَبَّاسٍ. وهُلِمَ أَنَّ الرُّقُوفَ بِمُرْدَلِفَةَ لِيسَ برُكُنِ، ولو كَانَ رُكُنَا لَمْ يَجُرُ تَرْكُه للصَّعفاهِ،

وَرَوَى الشيخُ أَبُو جعم الطَّحَاوِيُّ في الشرَحِ الآثارِ، والإمامُ أبو داودَ في السن»: مُشَدًا إِلَىٰ عَندِ الرَّحْسَ بْنِ يَعْمَرُ الدِّيلِيُّ (٢)، قَالَ ' رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ يُثِيِّةُ وَاقِمًا بِعَرَفَاتٍ، فَأَقْبَلَ أَمَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَجْدِ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجُّ، فَقَالَ: الْحَجُّ يَوْمَ عَرَفَةَ اللهِ الله

فعُلِمَ بِهذا: أَنَّ رُكُنَ الحَجِّ هو الوُقُوفُ بِعَرَهَاتِ لا غَيْرُ -

(١) أحرجه البحاري في كتاب الحج باب من قدم ضعفة أعده يليل: قيقمون بالمرداعة ويدعون، ويعدم إذا عاب القبر [رقم 1942]، وصفم في كتاب النحج / باب استحباب تعديم دفع الصعفة بن الساء وغيرهن بن مرداعة إلى من في أو جر البيالي بن رحمة الباس ، واستحباب المكت تعيرهم حتى يصلوا الصبح بمردائه [رقم 1747]، وأبو داود في كتاب الساسك/ باب التعجيل بن جمعً [رقم / 1474]، عن قبيد الله إن أبي يربد، شبع إلى فيّاسي بهذ به

(٣) يغمر بصح الباء أحر الحروف، وسكوب نمين المهدة وقتع نميم وبعدها راء مهمدة والقَّبْلِيُّ بكسر الدال وسكون الياء أحر الحروف، وذكر أبر غمر النمري أنه ثم بُرُو هنه غير هذا الحديث، وقد أحرج به سرمدي والنسائي وابن ماجه حديث اخر في انبهي عن الدُّبَاء والسُّرقَت كذا حاء في حاشية قما، وقوله وينظر قالاستيعاب الابن عبد ابير [٣ ٨٥٦]

(٣) أخرجه أبو دارد في كتاب المساسك؛ باب من لم يدرك فرقة [رقم ١٩٤٩]، والمرعدي في أبواب الحجّ عن رشول الله كالله باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجنع فقد أدرك بحم [رقم ١٨٨٩]، وابن ماحمه في كتاب المساسك باب من أتى هرفه قبل المجر بنه جسم [رقم ١٣٠٥٥]، والمسائي في كتاب مساسك الحجج فرص الوقوف يعرفة [رقم ١٣٠٦]، وأحمد في المسيدة [٢٠١٥]، من حديث عيد الرّحمي بن يعمر الدّيزيّ فله يه

قال المترمدي (قامل شَعِيانُ بَنَّ عُبِيَّة (هذا أَجْودُ حديثِ رواهُ شُعِيانُ التَّوْرِيُّ ا

🚓 غابة لبيان 🤧

وَرَوَى مَالِكُ فِي «الموطأ»؛ عن نامع ، أنَّ عَبْدَ اللهِ بْن عُمْرَ كَانَ يَقُولُ. مَنْ لَمْ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْنَهِ الْمُرْدَيِقَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُع الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِفَة؛ فاتَهُ الْحَجُّ ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُرْدَلِقَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعْ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجُّ الْ

وفي اللموطأ؛ أيصًا: عن هِشَامِ بْنِ عُزْرَةً، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ المَمَّ أَذْرُكَ الصَّجْرَ مِنْ لَيْنَةِ الْمُرْدَلِقَةِ، وَلَمْ يَقِفُ بِعَرَفَةً؛ فَقَدْ فَاتَهُ الْخَجُّ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجُرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ (**).

فَمُلِمَ بِهِذَا أَيضًا ۚ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الرَّكِيِّةِ هُو الوُّقُوفُ بِعَرَفَاتٍ .

وأمَّا كُوْنُ الوُقُوفِ واجِبًا: علِمَ رَوَىٰ الشيخُ أَبُو جعفهِ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْبَادِهِ إِلَىٰ الشّغْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةً بَنَ مُصَرّسِ الطَّائِيُّ يَقُولُ. أَنَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ بِالْمُرْدَلِقَةِ فَلَنْتُ نَسُولَ اللهِ ، جِشْتُ مِنْ جَلّ طَيْمٍ ، وَاللهِ مَا جِئْتُ حَتَّىٰ أَتَعَنتُ نَفْسِي ، وَاللهِ مَا جِئْتُ حَتَّىٰ أَتَعَنتُ نَفْسِي ، وَاللهِ مَا جِئْتُ حَتَّىٰ أَتَعَنتُ نَفْسِي ، وَاللهِ مَنْ خَلْهِ مِنْ هَذِهِ الْجِتَالِ إِلّا وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لِي وَأَنْ صَلّاةً لَهُ مِنْ حَجِّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ الْمَنْ شَهِدَ مَعْنَا هَذِهِ الصَّلاة _ صَلَاةً الْفَجْرِ _ مِنْ حَجِّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ الْمَنْ شَهِدَ مَعْنَا هَذِهِ الصَّلاة _ صَلَاةً الْفَجْرِ _ بِالْمُزْدَلِقَةِ _ وَقَدْ كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَةً قَبْلَ ذَلِكَ لَئِلا [٢٠٢٢١٨] أَوْ مَهَارًا _ فَقَدْ تَمْ عَلَيْهِ الْمَالِيَةُ الْمَالِيَّةُ الْمَالِقُولُ اللهِ عَلَيْهُ مَا مَنْ شَهِدَ مَعْنَا هَذِهِ الصَّلاة _ صَلَاةً الْفَجْرِ _ عَلَيْهِ مِنْ حَجِّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ الْمَنْ شَهِدَ مَعْنَا هَذِهِ الصَّلاة _ صَلَاقً الْفَجْرِ _ عَلَى وَقَفْ مِعْرَفَةً قَبْلَ ذَلِكَ لَئِلا [٢٠٢١٨] أَوْ مَهَارًا _ فَقَدْ تَمْ فَيْهِ لَهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَيْهُ مَا مُؤْلِلُكُ لَلْهِ الْمُثْورُ وَلَقَلْ مَنْ مَالِلْهُ الْمَالِقُولُ لَيْلُولُكُ لَلْهُ لِللهِ اللهَ عَلَيْهِ مِنْ مَنْ مَالِكُ لَلْهُ لَيْلُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَلْهِ لَهُ لَلْهِ الْهَالِلُهُ مَالِكُ اللهِ عَلَيْهُ الْمَالِدُ الْفَالِ مِنْ مَنْ مَلْهُ لِلْهُ لَلْهُ لَلْهُ الْمُؤْمِلُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُولُ اللهُ المَالِقُولُ اللهِ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَالِلَةُ المُؤْمِلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُولُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ ال

⁽١) المعرجية: مالك في قالموطأة [رقم/ ٨٧١]، عن نابِع أنَّ عَبْدُ اللهِ بْنَ عُمْرَ عَلِمْ به

⁽٣) أحرجه: مانك في فالموطأة [رقم/ ٨٧٢]، هن هِثُم بْنِ عُزُوةً، عَنْ أَبِيهِ بالله به

⁽٣) أحرجه الترمذي في أبّواب الحج عَنْ رَسُوبِ اللهِ قَلْةُ بياب ما جاء عيس أدرك الإمام بجمع قند أدرك اللحج [رقم، ١٩٦]، وابن ماجه في كتاب الساسك/ باب من أنى عرفة قبل الفجر ليلة جمع [رقم، ٣٠١٦]، والمتحاوي [٣٠١٦]، والمتحاوي (٣٠١٦]، والمتحاوي المسجمة [رقم/ ٢٨٢١]، والمتحاوي في المسجمة [رقم/ ٢٨٢١]، والمتحاوي في المسجمة أروة بُن تُضَرَّس الطَّائِيُّ رفيه به في المتحرة بن تُضرَّس الطَّائِيُّ رفيه به قال التومدي المدار حبيث خسرٌ صحيحٌ، وقال ابن المنص العدا الخبيث ضبيح، ينظر الالبدر المندرة لابن الملفن [٢٤١/٦]،

لِقَوْلِهِ تعالى ﴿ فَدَدَّحُرُوا كَنَهُ عِنْدَ لَمُشْعَرِ ٱلْخَسَرَمِ ﴾ (مد، ١٩٨) ويعلله تَثْبُتُ الرُّكُيَّةُ

وَلَمَا مَا رُوِي أَنَّهُ ﷺ قَدَّمَ صَعَمَةً أَهْلِهِ بِاللَّيْلِ وَلَوْ كَانَ رُكْمًا لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَالْمَدْكُورُ فِيمَا تَلَا الدِّكْرُ وَهُوَ لَيْسَ بِرُكْسِ بِالْإِجْمَاعِ،

وجاءَ في بعص الرَّراياتِ. • مَنْ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ، وَضَلَّىٰ مَعَنا هَلَـِهِ الصَّلاَءَ _ وَقَدُ كَانَ وَقَفَ قَتَلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةً _ فَقَدُ نَمَّ خَجُّهُ ﴾ (١)

فَعُلِمَ مِهِذَا؛ أَنَّ الوُّقُوفَ وَاحِثٌ ؛ لِأَنَّهُ عِنْهِ عَلَّقَ تمامَ الحَجُّ يهِ .

وَأَمَّا الْجُواْبُ عَنِ الْآيَةِ، فَنَقُولُ ۚ إِنَّ الْمَدْكُورَ فِيهَا الْدُّكُرُ لَا الْوُقُوفُ، وَالْدُّكُرُ بِالْمُرْدَلِقَةِ إِنْ ١٠١٠مهِ لِيسَ بِرُكِنِ وَلَا وَاجِبِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَهُذَا إِذَا وَقَفَ وَلَمْ يَذْكُرُ أَصَلًا ؛ لَا يَلْرَبُهُ شِيءٌ، فَأَوْلَى أَنْ لَا يَكُونُ عِيرُ الْمَدْكُورِ - وَهُو الْوُقُوفُ - رُكْنَا،

قولُه: (تعالى: ﴿ عِنْ لَلْمُشْغَرِ ٱلْحَسَرَادِ ﴾ والعرد ١٩٨])، أي: قريبًا منه، وذلك للمصل كالقُرْبِ مِن جَبْلِ الرَّجْمَةِ، وإلَّا فالنُمُّرْدَلِقَةُ كَلُها مُؤْتِفٌ إلَّا وادِي مُخَشِّرٍ. كِذا فِي قالكِشَافِهِ **.

وَالْمَضْعَرُ الحَوَامُ حِلْ قُرَحَ، أَوْ مَا بِينَ جَلَيِ الْمُرْدَلِقَةِ مِن مَأْدِمَيْ عَرَفَةَ إِلَىٰ وادِي مُخَشِّرٍ، وقد مَرَّ دِكْرُه

وَالْمَنْ عُرُّ (*): الْمُغَدَمُ ، لِأَنَّهُ مَعْدَمُ لِعَبَدَه ، وَوُصِف بِالْخَرَامُ لَخُرُمَتُهُ قُولُه: (وَبِمِثْلُه لِنَبْتُ الرُّكُنِيَّةُ)، أي ويعقل هذا النصّ ، وهو النصّ القَعلَّجِيُّ.

 ⁽١) أقرب من رواه مهذا اللهظ السنائي في كتاب ساسك النجع اليس لم يدرك صلاء الصبح مع الإسام بالمردك [رفع ٢٠٣٩]، من طريق عن تُنجه، عن عبد لله بن أبي النفر، عال السحتُ الشَّمينَ.
 يَقُولُ: حَقَائَتِي مُرُودُةً بْنُ لَهُمْرُسِ عَلِله به

⁽٦) ينظر: (الكشاف) للرمحشري (٢١٦/١)

⁽٣) وقع بالأصل اوالمعشرة والمتساحل اوال والدة، والدال والاه

وَإِنَّمَا عَرَفُنَا الْوَحُوبِ بِفَوْلِهِ ﴿ الْفَلْ وَقَفَ مِعَا هَذَا الْمُؤْقِفِ وَقَدْ كَانَ أَفَاصِلَ قُتُلَ دَلَكَ مِنْ عَرِفَاتٍ فَقَدْ ثُمَّ حَجُّهُ الْ عَلَىٰ بَه تَمَامُ الْحَجْ وَهَذَا يَضَبُحُ أَمَارَةَ الْوَحُوبُ عَبْرَ أَنَّهُ إِذَا تَوْكُهُ بِغُذْرٍ بِأَنْ يَكُونَ بِهِ صَغْفٌ أَوْ عِلَةً أَوْ كَانَتِ الْمُرَاةُ تُحَافُ الرَّحَامَ لَا شَيَّءَ عَلَيْهِ ؟ لِمَدَ رَوَيْتَ.

حۇ خايە بىيان ئى

قولُه: (وَقَدْ كَانَ أَفَاصَ قَبْلَ دَلِكَ مِنْ عَزِفاتٍ)، خُملةٌ حَالِيَّةٌ مَعْتَرِضَةٌ بِينَ الشَّرُطِ والجراءِ، أي. مَن وقَفَ معنا هذا الموقف، والحالُ: أنَّ هذا الواقِفَ أفاصَ مَن عَرَفَاتٍ قَبَلَ وقوفِه بِالْمُرْدَلِقَةِ (فَقَدْ تَمَّ حَجَّةُ)،

قولُه: (عَلَّى بِهِ تَمَامُ الْحَجُّ)، أي علَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بالوقوفِ بِالْمُرْدَلِفَةِ مِي قَوْبُهُ: امْنُ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِقَ» تَمَامُ الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ [٢ ٢٢٢٤/١] (فَقَدْ تَمَّ خَجُّهُ).

قولُه: (وهَذَا يَصْنُحُ أَمَارَةَ الْوُحُوبِ)، أي تعليقُ [تمام](١) الحَجَّ بالوُقوبِ بِصْنُح عَلامةَ الوُجُوبِ

والأَمَازَةُ: بِفَتِحِ الْهَمَرَةِ الْغَلَامَةُ -

قولُه (عَيْر أَنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ مِعُذُرٍ)، استِشاءٌ مِن قَولِه: (وَهَذَا يَصْلُحُ أَمَارَةَ الْوَجُوبِ). يغْنِي أَنَّ الرُّقُوفَ بِالْمُرْدَلِقَةِ وَاحِبٌ إِلَّا أَنَّه إِذَا ترَكه بِعُدْرٍ؛ لا شيءَ عليه؛ لِمَا رَوَيُنا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّم صَعَمة أَهْلِه لِئِلًا

وقد زوى الشخاريُّ في «الصحيح» بيرشدي غر الفَاسِم، عَلْ عَائِشَةً قالتْ. «اسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ النَّبِيُّ ﷺ لَئِنةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ تَقِيلَةً ثَبِطَةً، فَأَدِنَ لَهَا»(١٠٠.

⁽١) ما بين المعقوفتين ريادة من الاستاء واو) ، والتناء وام ا

 ⁽٧) أخرجه البحاري في كتاب الحج/ باب من قدَّم ضعفه أهله بليل فيعفون بالمردعة ويدعون ويقدم
 (١) ومسلم في كتاب الحج باب سنجاب تقديم دفع الضعفة من=

قَالَ: وَالْمُرْدَلِقَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ؛ إلَّا وَاديٰ مُحَسِّرٍ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَتْلُ.

وقَالَ في الشرّح الصحيح!! قَاللَّبِطَةُ الْتَطِيئَةُ ** ، يُقَالُ: تَبَطُتُ الرجُلَ عن حاحَتِه ؛ إذَا حَسَنتُه عنها!**

وقَالَ هي «الكشاف»: ﴿ فِيلَ سُمَّيَتِ المُرْدَلِمَةُ جَمْعًا ۚ لِأَنَّ آدَمَ .. صلواتُ اللهِ عليه وسَلامُه .. احتمَعَ فيها مع حوَّاة ، وارْدَلَفَ إليها ، أي: دمَا مِنها .

وعن قَدَدَهَ: لأنَّه يُجْمَعُ فيها بينَ الصَّلَاتَيْنِ،

وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ: وُصِفَتْ مِعْلِ أَهْلِها؛ لِأَنَّهُمْ يَرْدَلِعُونَ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ ، أي: يتقرَّبُونَ مَالُوْفُوفِ فِيهاهُ^(د)

قولُه. (لِمَا رَوْلِمَا مِنْ تَمَلُ)، وَمَوْ قُولُه ﷺ قَوَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفِمُوا فَنْ وَادِي مُحَسِّرٍ ۽ (١٠).

والمُحَسِّرُ: بكَسرِ السينِ المُهماة وتشديدها: وادٍ مَعروفٌ علىٰ يَسارِ المُرَّدَّلِقَةِ.

البياء وغيرهن من مرداعه إلى مكن في أو حرا بايائي فبل رحمه الناس، واستجاب المكت لغيرهم حين يصدو الصبح بمرداعه [فع ١٩٩٠]، هي الماسم، هن هائشه عهد به

 ⁽١) بن التُقيط، وهُو التموين والشَّمَّو عني الشراد البطر (السهاية في طريب البعديث) الأبن الأثير
 (١/١٣٨/١] المعديث الأموين والشَّمَّو عني الشراد البطر (السهاية في طريب البعديث) الأبن الأثير

⁽٣) ينظر ١ أعلام الحديث في شرّح صحيح البحدية للمطابي [١٩٠٧]

 ⁽٧) ما يين المعقومين رياده من الصلاء وقوله، والساله والمله

⁽و) ينظر: ومختصر التُذُورية [ص/١٨٠]

 ⁽a) ينظر: ۱۱۵ كفاف الترمختري (۲۶۷/۱)

⁽٦). مقبئ تحريجه

قال وإدا طلعت الشَّمَانُ أفاص الإمامُ والنَّاسُ حَتَى بَأَتُوا مَنَى قَالَ ﷺ '' هكدا وقع في نُسِع «الْمُخْتَصِر»، وهذا علطٌ، والضَّحِيثُ إدا أَشْقَر أَفَاصَ الْإِمَامُ والنَّاسُ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﴿ دفع قَبْلُ طُلُوعِ الشَّمْسِ،

قُولُه: (قَالَ وَإِذَا طَلَعْتِ الشَّمْسُ أَفَاصَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ حَتَّى يَأْتُوا مَنَى قَالُ^(*) إِنَّ ١٠٠٠م مَكذَا وَقَع فِي يُسخِ «الْمُخْتَصَرِهِ^(*)، وَهذَا عَلَظٌ

وَالصَّحِيعُ إِدَا أَسْفَرَ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ؛ لِأَنَّ النَّبِي ﷺ وَفَع فَبُل طُنُوعِ النَّخْسِ)، أي: قَالَ الإمامُ القُدُورِيُّ (١): وَإِذَا طلعَتِ النَّمْسُ مِن يومِ النَّخْرِ أَفَاصَ الإمامُ مِنَ المُرْدَلِفَةِ وَالنَّاسُ مَعَهُ حَتَّىٰ بِأَنُوا مِنْ .

ثم قَالَ صاحبُ «الهداية»: هكدا وقَعَ في نُسَعِ «مختصر القُدُوريُّ»، وهو غلَطٌّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ دَفَعَ قبلَ الطُّلرعِ،

فَأَقُولُ: هذا الذي قَالَه صاحتُ الهذاية صحيحٌ الكنَّ العلَطُ وقَعَ مِنَ الكاتِبِ لا مِن القُدُورِيُّ نَفْسِه اللَّا تَرَى أَنَّ الشيخ أَبَا مَصرِ التعدادِيُّ وهوَ مِن الكاتِبِ لا مِن القُدُورِيُّ نَفْسِه اللَّا تَرَى أَنَّ الشيخ أَبَا مَصرِ التعدادِيُّ وهوَ مِن تلامِدَةِ الشَّيخِ أَبِي الحُسينِ القُدُورِيُّ _ قد أَثبتَ لَفُطَ القُدُورِيُّ في هذا المؤضِعِ للإمامُ مِن مُرْدَلِعَةً قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ والمَاسُّ مِن مُرْدَلِعَةً قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ والمَاسُ

 ⁽١) راد يميد في (مد) ١٠لميد الضميات عصمه الله تعانئ؟

⁽٢) أي: صحب «الهداية»

 ⁽٣) أشار إب أبو الرجاء الراهديُّ في ١٤ للمُحْمَى شرْح محتصر الفُدورِيَّه [ق ١١٩ أ/ محدوط مكتبة فيصل الله أندي _ بركيا ، (رقم الحفظ ٨٠٨)] -

 ⁽٤) ينظر «ميحتصر القُدُوري» [ص١٨٥] ولفظه هناك «ثم أفاص الإسامُ والناس معه قبل طلوع الشمس حتى يأتوا ميني»

 ⁽a) وهدا هو لعظ المطبوع من الممحصر القدوري، [ص/٦٨] ، وهو التابب في عدة لنبح حطيّة أيصًا ،=

سنول فايه البيان ١٠٠٠

وأثنتَ الإمامُ أَنُو النُّسينِ الفُّدُورِيُّ في شَرَّحَه لـ«محتصر الكَرْخِيُّ» مثْلَ هذا أيضًا فقال: «ويُمِيضُ الإمامُ قبلَ طُنُوعِ الشَّمْسِ فيأتِي مِثنى».

عَدُيمَ أَنَّ مَا دَكَرِهِ صَاحِبُ ﴿الْهِدَايَةِ﴾ مَنْفُولًا عَنْ ﴿مَحَتَصَرَ الْقُدُورِيُّ﴾: فداكَ سَهُوَّ مِنَ الكَاتِبِ لا مِنَ لَقُدُورِيُّ

القَدْرِ وهو بخرُّ رَحَّارٌ في الفقهِ، وعَنِثُ مِدْرَارٌ في الخديثِ، ونَاهِيكَ مِن دليلِ على الفَدْرِ وهو بخرُ رَحَّارٌ في الفقهِ، وعَنِثُ مِدْرَارٌ في الخديثِ، ونَاهِيكَ مِن دليلِ على عَرَارَة عِنْمِه شَرْحُه لـ المحتصر الكَرْجيُّة، فإدا طائفته عرَفْتَ أنَّ محلَّه في الفقهِ كَانَ عندَ العَبُوقِ! لا إن ٢٠٠ه ما ينانُه بَدُ كُلُّ أحدٍ، ويَرْجعُ طرَفُ الناظِرِ إِلَى مَولتِه (1)

منها [ال ۱۷ ا محصوط مكت كربريتي محمد عاصم يث _ تركيا (رقم الحفظ ۱۹۰)] ، وسبحة ثابثة [ق تاية [الله الحفظ ۵۸۵)] ، وسبحة ثابثة [ق ۲۱ ا محضوط مكت برز عثباب _ تركيا (رقم الحفظ ۱۷۷۲)] ، وسبحة رابعة [ق ۲۱ ا محضوط مكت برز عثباب _ تركيا (رقم الحفظ ۱۷۷۲)] ، وسبحة رابعة [ق ۲۱ ا محضوط مكت فيص الله أفندي _ بركيا (رقم الحفظ ۲۵۲)]

وعليه شرح جماعه من الأثمة منهم حوام , دد في اشرح مختصر العدورية [ق - ٥/أ/ منطوط مكبه كوريقي فاصل أحمد بالنا ـ برك (رفم الحفظ ١٩٨٩)]، وأبو نصر الأصلح في اشرح مختصر العدوري [[ا ق ١٠٠ ، ب محفوظ مكبه مكه المكرمة رفم الحفظ (٥٧)]، والملامة بهاء اللّي محمد بن أحمد الأشبيجائي في الد نقلهاء شرح مختصر التلّورية [ق ٥٥ ب مخطوط مكبه فيص اله أمدي ـ بركية (رفم الحفظ ١٩٥٠)] والملأدة يوسف الكادوري في اشرح تعدوري [ا ق ١٠٠ به محفوظ مكبه فيص الله أمدي ـ بركية (رفم الحفظ ١٩٥٠)] ، وحسام بدين ما أن وعلم المعلقة والمحادثي في المحدورية [١٩٠ ته المحدودية الدلائل شرح محتصر العدورية [١٩٧٣] ، والمحددي في الحدودية المبرد في شرح والمحددي في الحدودية المبرد في شرح والمحددي في المحدودة المبرد في شرح والمحددي في المحدودي المبرد في شرح والمحددي في المحدودي المبرد في شرح والمحددي في المحدودة المبرد شرح بالمبرد في المرح بالمبرد في المحدودي في المبرد في ال

 ⁽١) العَيْرِقُ بَحَمْ أَحَمْرُ مُصِيءٌ في طرف العجرَّة الأَيْس، بنُو الثَّرِيَّا لا بعدَّمُها يبطر (١٥عاموس) المحيطة [ص٩٦٣].

⁽٢). وقع بالأصل: المترادة، والمثبث الراء والمناء والماء والماء والماء

قال فيئتدئ تحمرة العقبة فيرمنها من نظن الوادي تسبع حصبات مثّل حصى الْحدُف ،

سط∰ خايه ليبان ∰ه—

عن كلالي () ورشدٍ (')

ثُمُّ الأَصلُ في الإِفاصةِ مِنَ المُزْدَلِقةِ: مَ رَوَى صَاحَتُ «السَّسِ»، بِإِسَّادِه إلىٰ عَمْرِهِ ثَنِ مَيْمُونِ ، قَالَ: قَانَ عُمْرُ بَنُ الْحَقَّابِ «كَانَ أَهْلُ الْحَاهليَّة لَا يُعِيضُون حَتَى يَرَوُ الشَّمْسَ عَلَىٰ تَبِيرٍ ، فَحَالَقَهُمُ «شَبِيُ يَظِيَّةً ، فَدَفَعَ قَتْلُ طُلُوعِ الشَّمْسِ» ("".

> ولَيِيرٌ اسْمُ جَلَلِ ()، وكَانُوا يَقُولُونَ الشَّرِقُ ثَبِيرٌ كَيْمَا تُعيِرُ (). والإعَارَةُ ـ بالغَينِ المُعْجَمَةِ ـ، الإشراعُ

قولُه: (قَالَ: فَيَبُتَدِئُ بِجِمْرَةِ الغَفَيَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَنْعِ خَصْيَاتِ مِثْلِ حَصَى الْخَذُّفِ)، أي: عالَ الإمامُ أبو الحُسينِ الفُدُّورِيُّ: يَتْتَدِئُ بِجَمْرَةِ العَقَّةِ معلَّما أَفاصَ مِنَ المُزْدَلِفَةِ،

والجَمْرَةُ ﴿ هِيَ الحَجَرَةُ الصَّعيرةُ ، وربَّما يُسمَّى المواصعُ التي تُؤمَّى ﴿ جِمَارًا

 ⁽١) يقال كلّ العامل؛ إذا نعب وأفّ وكاللهُ النَّصْرِ صَمْعُهُ والنَّج العروس؛ للرَّبيدي [٣٠ ٢٤١ م.
 مادد كس]

⁽١) الزَّمَدُ داه الَّمهابِي يُصِيب لَّعِين ينظر ٥ بمعجم الوسيط؟ [٢٧٦]

 ⁽٣) أحرجه البحاري في كتاب فضائل الصحابة بداب أيام الجاهلية [رقم، ٣٦٢٦]، وأبو داود في
 كتاب الساسك/ بالد الصلاة بجمع [رقم ١٩٣٨]، هن عشرو إلي ميشوب، قال عال عُبرً بن
 الحطاب على يه.

 ⁽²⁾ قبير: عُفرد جنفه: الأقبرة، وهي أربعة أثبرة بالحجار قبير عبداء، وثبير الرئج، وثبير الحصراء وقبير النّفيج، ينظر: المعجم البلدان؛ لياقوت الحجوي [٧٣ ٢] والمعالم مكه التأريخية والأثريدة [مس/١٣]

 ⁽a) أَيْ الْمُخْلِ أَيُهَا الْجُنِلُ فِي النُّمُرُوقِ وَهُو صَوْءُ الشَّمْسِ - كَيْمَا نُمِرُ وَ أَيْ مَدْمِعُ مَشْتَرَ فِيظَرَ * النهابة في غريب الحديث، لابن الأثير (٤٦٤/٢) الده شرق |

ط عبدانست عم

أو حِمَارَاتٍ ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ المُلَابَسةِ.

والْخَذْفُ⁽⁾ ـ بالحاءِ المُعْجَمَةِ ـ الرَّمْيُ بِرُمُوسِ الأَصابِعِ⁽⁾. يُقَالُ الحَذْفُ بالغَضَاء والحَدْفُ بالْحَضَاء وحَدْفُ الأرْبَ بالغَضَا: رَمْيُها بها، وهوَ بالحاءِ المُهملةِ، و(مِثْلِ حَصَىٰ الْخَذْفِ) بالجَرَّ؛ لكويه صفة لِمَا قَبْلَه.

قَالَ الإمامُ الأَسْبِيحَابِيُّ في وشرَح الطَّحَادِيُّ ("): (لو رَمَىٰ جَمْرَةَ العَقَبَةِ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ جازَ عبدًا).

وقَالَ النَّافِعِيُّ لا يَخُورُ إِلَّا بعدَ طُلُوعِ النَّمْسِ(1).

والأَعْضَلُ عِندَمَا: أَنْ تُرْمَىٰ بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ حَتَّىٰ يَجُوزَ بالانَّعَاقِ.

وقَالَ في الشَّرْحِ الكَرْخِيُّ النَّامُ فِي النَّمْ بِيومَ النَّحْرِ بِدْحلُ بعدَ طُلوعِ الْفَجْرِ، وقَالَ الشَّافِعِيُّ: بدحلُ وَقُتَ [١ ٢٠٠رم] الجَوارِ بنضف اللَّيْلِ، ويجِبُ الرَّمْيُ إذًا طلعَتِ الشَّنْسُ (١).

⁽١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» «مثل حصن السدف» بنظر «الهداية» للترَّجِيداني [١٠].

 ⁽٧) قبل هو رفيك حصاء أو موادً، بأخده بتن سبابيك ونزمي بها، أو تتّحدُ مِحْدقةً مِنْ خَفْتٍ، ثُمَّ تَرْجِي بها النحماء بيْنَ إِنْهامك والسُّبَانَة ينظر الديهاب في طريب الحديث، لابن الأثير [١٦/٢/مادة: خدف]

⁽٣) ينظر الشرح مختصر الطحاوي، للأسبيجابي [و١٣٩]

 ⁽³⁾ مقضب الشاهعي أن دلث مستحب وليس بوحب ينظر اللحاوي الكبيرة لتماوردي [١٨٤/٤]
 (4) مقضب الشاهعية للسيراري [١/٥/١]

⁽٥) ينظر: شرح مخصر الكرخي للقدوري [ق١٨٣]

 ⁽١) وقتُ الحوار عند الشاهي من بعد معمد الديل من ليله النجر إلى عروب الشمس من يوم الدخر
وقد تعدم أنه لا يُوحب الرقي بعد طمرع الشمس ينظر ۱۰ الإهاع؟ بلمارردي [من ٨٧] و المحر
المذهب؛ للروياني [٢٢/٣]

مري عامه سان چه

وقَالَ سَفِيانُ الثورِيُ لا يَجُورُ الرَّمْيُ قِبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

وقَالَ هِي «شرَح الآثار»: «لَا يَنْتَعِي لَهُمْ أَنْ يَرْمُوهَا حَتَّىٰ تَطْلُغ الشَّمْسُ؛ قَوِنْ رَمَوْهَا قَبْلَ دَلِكَ أَجرأَتُهُم وَقَدْ أَسَاءُو .

ثم قَالَ، وهدا قولُ أبي حَيِيقَةَ وأبي يُوسُفَ ومُخمَّدٍ ١٠٠٠ -

وَجْهُ قُولِ الشَّافِعِيُّ: مَا رُوِيَ هِي الشَّرِحِ الآثارَا وَغَيْرِهِ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ الْأَنَّهَا رَمَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَىٰ مَثْرِلِهَا؛ فَصَنَّتِ الْفَجْرَةِ(١)

وَوَجْهُ مَا رُوِيَ عَنَ أَصْحَابِهَا ۚ أَنَّ الأَعْصَلَ بَعَدُ طُلُوعِ الشَّمْسِ هُو مَا رُوِيَ في السنن، والشرْح الآثار، وعيرِهما، مُسْتَدًا إِلَىٰ جَابِرٍ قَالَ الرَّأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﴿ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ صُحَى ، فَأَمَّا بَعْدَ دَلِكَ ؛ فَعِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ (").

⁽١) ينظر الاشرح معاني الأثارة للطحاوي [٢١٥.٣ – ٢١٨]

⁽٣) أحرجه المحاري في كتاب النجج الماء من ودم صحفة أهله بدين فيقعون بالمرداعة وبدعون ويقدم إدا غاب القمر [رقم/ ١٥٩٥]، ومسلم في كتاب النجج باب استحياب تقديم دفع الصحفة بن الساء وغيرهن من مرداعة إبن مبئن في أواجر اللبالي قبل رحمة الناس، واستحياب المكث لعيرهم حتى بصلوا الصبح بمرداعة [رقم/ ٢٩٧]، والطحاوي في فشرح معاني الآثار ٥ [٢١٦/٣]، غي اني جُرَنْع، قال حَمَّيْنِي عَبْدُ اللهِ عَوْلَى أَلْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَ فَرَنْتُ نَبْلَةً حَمْع عِنْدَ المُؤْذَلِقةِ، فَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَ فَرَنْتُ نَبْلَةً حَمْع عِنْدَ المُؤْذَلِقةِ، فَقَامَتُ تُمَلِي، فَصلَّتُ سَاعَةً ثُمَّ فَالَتُ فَي بُنِي، هَلْ غَاتَ القَمْرُ ٤٤، فَلُكُ إِلَا تَصَيْتُ سَاعَةً ثُمَّ فَالَتُ فَي اللهِ عَلْقَ فَي اللهِ عَلْمَ فَالَتُ اللهِ عَلْمَ فَالَتُ عَلَى المُنْتِع فِي عَلْمِلْ فَا فَالْتُ فَي المَنْتُ مِنْ أَنْ اللهِ عَلْمُ أَبِي المُنْتُ فِي عَلْمِلْ فَا فَالَتُ اللهِ عَلْمُ أَنِكُ لَلهِ المُنْتُ عَلَى المُنْتِع فِي عَلْمِلْ اللهِ عَلْمُ أَنْ اللهُ عَلَى المُنْتِع فِي عَلْمِلْ اللهِ عَلْمُ أَبِي المُنْتُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى المُنْتِع فِي عَلْمِلْ اللهِ عَلْمَ أَنِهِ اللهُ اللهِ عَلَيْ أَبِي المُنْتُ عِي عَلْمِلْ اللهِ عَلْمَ أَنِهُ اللهِ عَلْمَ أَنِهِ اللهُ اللهِ عَلْمَ أَبِي المُنْتُ اللهُ اللهِ عَلْمُ أَبِي المُنْتُ اللهِ اللهُ اللهِ عَلْمَ أَبِي المُنْتُعِ اللهِ اللهُ عَلَا أَبِي المُنْتُرِةِ اللهِ اللهِ عَلْمُ أَبِي المُنْتُونِ اللهِ عَلْمَ أَبِي المُنْتِ اللهُ اللهُ عَلَامًا اللهِ اللهِ عَلْهُ أَبِي المُنْتُلُقِ اللهِ اللهِ عَلْمُ أَبِي المُنْتُلُقِي اللهِ اللهُ المَاتِي اللهُ المَالِقُ اللهُ ا

⁽٣) أحرجة حسلم في كتاب البحم لا باب بيان وقت سنجاب الرمي [رقم / ١٩٧١]، وأحمد في البحد (رقم / ١٩٧١]، وأحمد في البحد [رقم / ١٩٧١]، وعبه أبو داود في كتاب المساسك / باب في رمي الجمار [رقم / ١٩٧١]، والترمذي في أبوات البخيع عَنْ وَسُولِ الله ﴿ إِنَافَ اللهُ إِنَافَ المَامِنَ وَمِن يَوْمَ البحر ضبحي [رقم / ١٩٤]، والترمذي في كتاب وابن ماحد في كتاب المسامث / بات رشي الجمار أيام التشريق [رقم -٣٠٥٣]، والسائي في كتاب

مولا عاية البيال ك

وَرُويَ فِي «السنى» أَيضًا: مُشْدًا إِلَىٰ ابْسِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُقَدَّمُ صُعَفَاءَ أَهْلِهِ بِعَنْسِ، وَيَأْمُرُهُمْ لا يَرْمُوا الجَمْرَةَ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الشَّمْسُ»(١٠).

وَوَخَهُ مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَهُ يَجُوزُ بِعَدَ طُلُومِ الْفَجْرِ: مَا حَدَّثَ الشَيخُ أَبُو جَعَفَرِ الطَّحَاوِئُ فِي قَشْرُحِ الآفارَةِ: بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: اإلَّ النَّبِيِّ يَظِيَّةً كَانَ يَأْمُرُ بِسَامَةً وَتَقَدَّا اللَّهِ صَبِيحَةً جَمْعٍ، أَنْ يُعِيضُوا مَعَ أَوَّلِ الْفَجْرِ بِسَوَادٍ وَلَا يَرْمُوا الجَمْرَةِ إِلَّا مُصْبِحِينَ (**).

وفيهِ أيصًا: بِإِلْتَادِهِ إِلَىٰ مِغْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَنَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَهُ فِي النَّقَلِ [١ ٤٢١٤ م] وَقَالَ: ﴿ لَا تَوْمُوا الْحِمَارَ حَتَّى نُعْسِحُوا ﴾ (١)

مناسك الحج/ باب وقت رمي جمرة العقبة يوم الدعر [رقم/ ٢٠٦٣] ، هَيِ ابْنِ جُزَيْجِ ، هَنْ أبِي
 الرُّبَيْر ، هَنْ جَابِر في به

(۱) أحرجه أو داود في كتاب المناسك باب التمجيل من جمع [رقم/ ١٩٤١] ، والترمدي في أبوّات المحمع على رسّون الله على باب بدحاء في نقليم المحمد من جمع بديل [رقم/ ٨٩٣] ، والنسائي في كتاب مناسك المحم باب تبهي هن رقي جمزة المقد عبل طلوع الشمس [رقم/ ٢٠١٥] ، وابن ماحمه في كتاب المناسك باب من نقدم من سمع إلي ملّى لرّقي الجمار [رقم/ ٢٠٢٥] ، هن ابّن حبّس بهره به

قال الترمدي احديث ابن عباس حديث حس صحيحا

(٢) الثقل بمنح الثاء المثنثة و نماف، مناع بأسام وحشله ، وكلُّ شي وبعيسي مصوب بينظر - ١٥ ابقاموس المنطع [من/٩٧٢]

(٣) أخرجه الطحاري في الباد مشكل الأدرا [١٣٣٠]، وفي اشرح معاني الآدراء [٢١٦/٢]،
 والسيهفي في المسلس الكباى [رفع (٩٣٥٠]، من طويل مُوسى بن عُقبه الخبري كُريُّبٌ عني البن ظباس عاليه به-

قال الُميني المساده صحيح البخر المحمد الأفكار شرح المعالي و لأدراه للعيمي [١٠ ١ ١٥] (٤) أخرجه لطحاوي في اشرح معلمي الآدرا [٣ ١٦٧] ، من طريق الُحكم عن مقسم عني تهي عبّسي علقه به - والجوابُ ص حديث أسماء، فقُولُ الالسَّمُ أنها رَمَتُ قبل الفخر؛ لأنَّهُ يُختمَلُ أنَّها رَمَتُ بعدَ طُنُوع الفخر، ثم صنَّتُ بعد طُنُوع بعخر

وَلَئِنَ سِلَمُنَا أَمِهَا رَمَتْ قَبَلِ طُلُوعِ الصَحْرِ؛ فَقُولٌ دَبَكَ كَانَ رُخُصَةً لَلصَّعَمَاءَ؛ بِدَلِينِ مَا رُوِيَ هِي دَلَكَ الحَدَيثِ أَمِهَا فَالَتْ: ﴿رَحَصَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ لِلطُّعُنِ ۖ اللّهُ اللّهِ وَمَنْ عَلَىٰ أَمَهُ لَا يَخُورُ هِي حَقَّ عَبْرِ الصَّعَمَاءِ،

وامّا الرَّمْيُ بِمِثْلِ حَصَى الخَدْفِ: فَلِمَا رَوَىٰ أَبُو داودَ في استه ؛ بإشبادِهِ بَى سُنَيْمَانَ بُنِ عَمْرِو بْنِ الأَحْوَصِ، عَنْ أَمْهِ، فَالَتْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَرْمِي الجَمْرةَ مِنْ بُطْنِ الْوَادِي، وَهُو رَاكِتُ يُكَثِّرُ مَعَ كُلَّ حَصَةٍ وَرَجُلٌ مِنْ خَنْهِهِ (*) يَشْتُرهُ ، الجَمْرة مِن بُطْنِ الْوَادِي، وَهُو رَاكِتُ يُكَثِّرُ مَعَ كُلَّ حَصَةٍ وَرَجُلٌ مِنْ خَنْهِهِ (*) يَشْتُرهُ ، الجَمْرة مِن الرَّحُلِ ، فَقَالُوا (*) : الْقَصْلُ بْنُ الْعَبَاسِ ، فَارْدَحَمُ النَّسُ (*) ، فَقَالَ النَّبِيُ فَيَالُ النَّبِي اللهِ النَّاسُ ، لَا يَقَتُلُ يَعْضُكُمْ بَعْضًا ، وإذَا رَمَيْتُمُ الجَعْرَة ، فَارْمُوا بِمِثْلِ فِي اللهِ النَّاسُ ، لَا يَقْتُلُ يَعْضُكُمْ بَعْضًا ، وإذَا رَمَيْتُمُ الجَعْرَة ، فَارْمُوا بِمِثْلِ

الطَّمْن هُو بصمَّ الطَّاء والْعبِي وبوشكان بعشِ أَيْصاً ، وهُنَّ النَّهُ ، الوجدةُ ظعينةً ، كسيئةِ وَمُنْشِ ، وأحدَل الطعب الْمَوْلَةُ به محاراً ، و شُتُهِر هدا
 العب أحثى عدم وحديث اللحيفة بنظر الاشراح النووي على صحيح مسلم ا [20, 9]

⁽۱) مهنی بحریجه فریباً

٣١) أي كون لرثي إساءه كدا حاء في حاشيه ام

 ⁽²⁾ ما بين المعلونتين رياده من العالمة والوالد وقعالم وقمة

⁽a) أي جن زئي الباس - كدا جاء في حاشية: ١٩٥١.

⁽٦) وقع بالأصل فيمال؛ والمثبت من قراء، والفء، وقدا، وقع

 ⁽٧) أي، على العضل، كذا جاء في حاشيه ٢٥٥

لِأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا أَتَىٰ مِنَىٰ لَمْ يُعَرِّحُ عَلَى شَيْءِ حَنَّىٰ رَمَىٰ حَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَقَالَ ﷺ: ﴿عَلَيْكُمْ بِحَصَىٰ الْحَدْفِ لَا يُؤْدِ تَعْصُكُمْ بَعْصًا ﴾.

وَلَوْ رَمَى بِأَكْبَرَ مِنْهُ جَارَ؛ لِحُصُولِ الرَّمْيِ عَيْرَ أَنَّهُ لَا يَرْمِي بِالْكِتَارِ مِنَ الْأَحْجَارِ كَيْلَا يَتَأَدَّىٰ بِهِ عَيْرُهُ،

وَلَوْ رَمَاهَا مِنْ مَوْقِ الْمَقَتَةِ أَجْرَأَهُ ؛ لِأَنَّ مَا حَوْلَهَا مَوْضِعٌ النَّسُكِ ، وَالْأَفْصَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَطْنِ الْوادِي لِمَا رَوَيْنَا.

🛊 عايه البياد 🔁

حُمَّىٰ الْخَذُفِا (١)

قُولُهِ. (لَمْ يُمَرِّحُ عَلَى شَيْءٍ)، يغيي: لَمْ يتوفَّف. قَالَ فِي قَالديوان؟ ﴿ عَرَّحَ عَلَىٰ الشَّيْءِ؛ أَي أَقَامَ ٣ (٢٠).

قولُه: (وَلَوْ رَمَىٰ بِأَكْبَرُ مَنْ جَازَ لِخُصُولِ الرَّمْيِ)، أي: بأكبَرَ مِن حَصَى الحَدُهـِ؛ إلَّا أَنَه يُخْتَرَزُ عَيِ الرَّمْيِ بِالْخَجْرِ الكِبِيرِ؛ كَيْلًا يَضُرَّ بِعِيرِه،

قولُه: (وَالْأَفْصَلُ أَنْ يَكُود مِنْ بَطْنِ الْوادِي)، أي. الأعصلُ أنْ [١٠٥٦٦٥/٠] يَكُونَ الرَّشِيُّ مِن أَسفلِ الوَادِي إِلَىٰ أَغْلَاه؛ وهذا لِمَا رَوَىٰ البُحارِيُّ في ﴿الصحيح﴾: بإِسْنَادِهِ إِلَىٰ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ (")، قَالَ: ﴿رَمَىٰ عَبْدُ اللهِ مِنْ يَطْنِ الوَادِي، فَقُلْتُ '

قال ابن الملقي، فإشناده جيدة ا ينظر، قالبدر المبيرة لابن الملقي [٢٨٤/٦] .

(٢) ينظر العديران الأدب المقاراتي [٢٤٣/٢]

⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب الماست/ ياب في رمي الجمار [رقم/ ١٩٦٦]، وابن ماجه في كتاب الماست/ ياب من أبن تُرمن جمره الحقيه [رقم/ ٣٠٣١]، وفي ياب قدر حصي الرقي [رقم/ ٣٠٣٨]، وفي ياب قدر حصي الرقي [رقم/ ٣٠٣٨]، وأحمد في «المسد» [٣٠٣٨]، والبيهةي في دالسن الكبرى» [رقم/ ٩٣٣٧]، عن شُلُيْمَان بْن خَمْرو بْن الْأَخُوس، عنْ أَمْم عِيديه

 ⁽٣) عَيْدُ الرَّحْشَرِ بْنُ يَرِيدُ بن قيس أحو الأسود بن يريد النحمي الكوفي سنة ثلاث وتسميس كدا
 هي «الهدايه والإرشاد» كدا جاء في حاشيه " (م) و الراء وينظر (درجال فسجيح البحاري/ الهداية=

وَيُكُتِّرُ مَعَ كُلَّ حَصَاةٍ كَدَا رُوي عَنِ النِّي مُشْعُودٍ وَالنَّ عُمْرَ ﷺ،

يَا أَيَا عَنْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ مَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا ؟ فَمَالَ. وَالَّذِي لَا إِلَّهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْرِلْتُ عَلَيْهِ سُورَةُ التَقْرَوَةِ أَنَ أَلَيْ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ أَنَّ الرَّمْيَ مِن يَطْنِ الوَادِي أَفْضَلُ وَ لِأَنَّهُ مَقَامُ اللَّهِ فِي الرَّمْيِ مِن الرَّمْيِ ، ولؤ وَمَا عَلَىٰ أَنَّ الرَّمْيَ مِن عَرَقِ العَقْبَةِ وَ أَلَا عَلَىٰ أَنْ عَلِي اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللل

وحدَّتَ البخارِيُّ أيصًا بهاسادِهِ إلى غَنْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَرِيدَ، أَنَّهُ خَعَّ مَعَ ابْنِ مَشْعُودٍ، فَرَآهُ يَرْمِي الجَمْرَةُ الكَبِيرَةُ '' بِسْعِ حَصَّبِتِ، وجَعَلَ النَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنْ عَنْ يَمِيهِ، ثُمَّ قَالَ، فَهَدَا مَعَامُ الَّذِي أَثْرِلْتْ عَنْهِ سُورَةُ البَقْرَةِ الْ^(*).

قُولُه: (وَيُكُثّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةِ، كَذَا رُويَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودِ⁽¹⁾ وَابْنِ عُمرَ⁽⁰⁾)، وَقَدْ رُوَيْنَا فِيهِ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَشْرِو بْسِ الْأَخْرَصِ، عَنْ أُنّهِ آبِمًا.

و الإرشاد في معرفة أهل التقة والسدادة الأبي نصر الكلابادي [203/1]

(١) أخرجه (ليحاري في كتاب الحج/ بات رمي الجمار من بطن الوادي [رقم/ ١٩٦٠]، ومسلم في كتاب لجمع/ بات رمي جمره العقبة من نظن الوادي نكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حسة [رقم ١٣٩٦]، عن عبد الرَّحْس بِن يَرِيدُ عن ابن مسعود ولله به

(٢) وقع يالأصل (الكبيرة) والعثبت من (م)، و(الله)، و(الله) و(الله) وهو الموافق بنا وقع
 في: (مسجيح البحاري)

(٤) العرجة ابن أبي شيبه [رمم، ١٥١٨٦] ، وأبر يعلى في المسلمة [رفم/ ٥١٩٥] ، عن ابن تشعُّودٍ وقال به

(a) أخرجه أحمد في المستدة [٢٥٢/٣]، والدارس في السنة [رقم/ ١٩٠٣]، وابن حريسة في المحيجة [رقم ٢٩٧٢]، وابن أبي شبية [رقم/ ١٥٠٨٩]، عن ابن غُمْر رؤق به وَلَوْ مَنتَخَ مَكَانَ النَّكَبِيرِ أَخْرَأَهُ، لِخُصُولِ الدُّكْرِ وهُو مَنْ آداب الرَّمْي. وَلَا بِقِفْ عِنْدِهَا؛ لأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَقِفُ عِنْدَهَا،

قَالَ المَاطِقِيُّ في كتابِ «الأجماس» ذَكَر في «مناسك الحسن بن زياد». يَقُولُ عندَ كلَّ حَضَاهِ يَرُبِيهِ «مسم اللهِ واللهُ أكبَرُ» يَرُمِي بيِّدٍ واحِدةٍ بيدِه اليُّمْنَي.

وقَالَ فِي اللوازلِ» لِكُنْرُ مِع كُلُّ حَصَاةٍ وَيَقُولُ* اللَّهُمَّ الْجَعَلُه حَجَّا مُبْرُورً"، وَشَغْيًا مُشْكُورًا، وَذَنَّ مُعْمُورًا"

إلا عاده ما الحُلُمُ أنَّ الرَّمْنِ بسبعينَ خَصَاةً، هي النَّوْمِ الْأَوَّلِ - وهو يومُّ الشَّمْرِ -: سَنعُ خَصَياتِ بعد طُلُوعِ الشَّمْسِ عندَ جَمْرَةِ العَقَبَةِ، وهي النَوْمِ النَّابِي، أَخَدُّ وعِشرونَ بعد الرَّوالِ، منعٌ عددَ الخَمْرَةِ الأُولَىٰ التي يلِي مَشْجِدَ الْخَيْمِ، وَسَبعٌ عددَ الخَمْرَةِ الأُولَىٰ التي يلِي مَشْجِدَ الْخَيْمِ، وَسَبعٌ عددَ الخَمْرَةِ الغُمْبةِ، وكذا في النَوْمِ الثَّالِثِ والرابعِ بعدَ الرَّوالِ

ثم وَقَتُ خَمْرَة العَقْتَةِ مِن وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِن يومِ النَّحْرِ إِلَىٰ عُرُوبِ الشَّمْسِ.

وهندَ أبي يُوسُفُ: إِلَىٰ الرُّوَالَ، ويعدَ الرُّوَالِ يَكُونُ قَصَاءً عِندَه، ولا يرْفَعُ يدَيْهِ إِلَّا مِي الجَمْرَتَيْنِ دونَ العَقْبَةِ^(١).

قولُه- (وَهُوَ مِنْ آدَابِ الرَّمْي)، أي: النَّكْبِيرُ مِن آدابِ الرَّمْيِ، ولهذا لو سبَّخ مكانَ التَّكَبِيرِ ولَمْ يُكَبِّرُ أَجْرَأَهُ؛ لِخُصُولِ الْمَفْصُودِ، وهوَ الدُّكْرُ

قولُه: (وَلَا يَقِفُ مِنْذَمًا)، أي: عندَ جَنْزَةِ العَقَبةِ، وهذا لِمَا رُوِيَ عن

 ⁽١) ينظر أشرازل لأبي الليث [و،١٥] محطوط مكتبة ميص الله

 ⁽٣) ينظر «البسرط» [٢١/٤]، «تحمه المقها» [٤٠٨/١]، «العقد البحم» [٢١/٤]، فهدائع
الصائع» [٣١١/٣]، «شرح مجمع البحرين» [٢٩٦/٢].

ويقطعُ التلبية مع أول حصاة، لما رويّنا عن الله مشفّود إلى، وروئ خَايِرٌ بِإِلَىٰ أَنَّ رَسُولَ الله ﴿ فَعَلَمُ التَّلْبِيةَ عَلْدَ أَوَّلَ حَصَاةِ رَمَىٰ بَهَا جَمْرَةَ الْعَصَة

[2 vn

سول عابه السال الأه

ابِي غُمرُ هِي قالصحيحة * قاله كَان يَرْمِي خَمْرَةَ العقلة مِنْ بطَنِ الوادي، ولا يقفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْضَرِفُ، وَيقُولُ، هَكَدًا رَأَيْتُ البِيُّ ﷺ تَفْعَلُهُ* * أَ

قَالَ الشَّيخُ أَنُو العَنَّاسِ النَّاطِفيُّ في كتابِ «الأجماس» والجَمْزَةُ التي لا يَهِفُ عَدْهَ بَعَدُ الرَّمْيِ للدُّعَاءِ هي جَمْزَةُ الغَقَبَةِ، لا يَقِفُ عِندَهَا بِحَالٍ (١٠٢٠) في أيِّ حَالٍ كَنَ ، شَوَاءٌ كَنَ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِعَدَهَا،

وأمَّا المِجَمْرَةُ الثَّامِيةُ والأُولَىٰ التي يَرْمِيها في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، مِيفِفُ للدُّعاء عند كلِّ واحِدةٍ مِنَ الجَمْرَتَيْنِ،

وامَّا البَوْمُ النَّالِثُ مِن أَيَّامِ الشَّفْرِيقِ: فَيَقِفُ عِندَهما مَنْ لَرِمَه الرَّمْيُ فِي يَوْمِه، وَجُمْلَتُه: كُلُّ جَمْزَةِ بِعلَها جَمْزَةٌ تُرْمَى فِي [٢٠٢٦٦،] يَوْمِه، فَإِنَّهُ بِيْفُ عِندُها للدَّعاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي أَثِناءِ العِبَادَةِ، وكُلُّ جَمْزَةِ لِيسَ بعدَها جَمْزَةٌ تُوْمَىٰ هِي يَوْمِه؛ فَإِنَّهُ للدَّعاءِ؛ لِأَنَّهُ قد حرَحَ مِنَ العِنادَةِ (٢٠).
لا يَقِفُ عَلَمُهَا للدَعاءِ؛ لِأَنَّهُ قد حرَحَ مِنَ العِنادَةِ (٢٠).

قولُه: (وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ خَصَاةٍ ؛ لِمَا رَوَئِنَا عَنِ ابْسِ مَسْعُودٍ) ، أرادَ به: ما دكْره عند قرلِه: (وَيُللِنِي فِي مَوْقِهِهِ سَاعَةَ بَعْدَ سَاعَةِ) ، بقولِه: (وَلَنَا مَا رُوِيَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ مَا زَالَ يُلَبِّي حَنِّىٰ أَتَىٰ جَهْرَةَ الْعَقَتَةِ (()) .

ومي العُمْرَةِ يَقْطُعُ التَّلْبِيَّةَ إِذَا النَّتَخَ الطَّوَ فَ ، وقد حَفَّفُ ذلكَ مِن قبلُ .

 ⁽١) أخرجه ابتحاري في كتاب الحج/ باب رقا رمن الحمرتين يقوم ويسهل مستقبل القيمة أرهم
 (١) أخرجه ويسهل مستقبل القيمة أرهم

⁽١). وقع بالأصل: الأنه في أشاء العبادة). والعثبت من الفناء، وقوة، وقات، وقايه

⁽۲) مضی تحریجه

ثُمَّ كَيْمِيَّةُ الرَّمْيِ أَنْ يَضَعَ الحَصَاةَ على طهْرِ إنهامه الْيُمَنِّيُ ، وَيَسْتَعِيلُ بالمُسَتَّحَةِ.

وَمِقْدَارُ الرِّمْيِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّ مِي وَبَيْنَ مَوْصِعِ السُّقُوطِ خَمْسَةُ أَذْرُعٍ ، كَدَا رَوَىٰ الْحَسُنُ عَنْ أَبِي حَبِيعَةَ بِثِلِيمَ الْإِنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَكُونُ طَرْحًا .

قولُه. (ثُمَّ كَيْمَيُّةُ الرَّمْيِ أَلَّ يَصِغَ الحَصَاةَ عَلَى طَهْرِ إِنْهَامِهِ الْيُمْنَىٰ، وَيَسْتَعِينُ بِالمُسْتَحَةِ)، أي مائشَتَابَةِ وهي التي تَلِي الإبهامُ.

قِيلَ إِنَّ المُسَبِّحةَ اسْمُ إسلاميٌّ ، وَالسَّبَّابَةُ اسْمٌ جاهلِيٌّ -

قالَ في الأجاس؛ رَقِلًا عن الماسك الخسى! حَصَى الرَّمْيِ لا كَبِيرٌ ولا صعيرٌ، يَكُونُ مثلَ النَّوَاهِ وأَضْغَرَ منها، واسْتُجِبُّ له أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الجِمَارِ إِذَا أَرادَ أَنْ يَرْمِيّها، وإنْ رُكِتها فلا بأَسْ، والمَشْيُ أفضلُ ثم قالَ: هذا لَفْظُ كِتَابِه،

وحَكَىٰ مُحَقَدُ مِنُ شُحَاعٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْجَرَّاحِ⁽¹⁾ قَالَ. دَحَلْتُ عَلَىٰ أَبِي بُوسُفَ فِي مَرَصِهِ الَّذِي مَاتَ هِيهِ، فَوَحَلْتُه مُعْمَىٰ عَلَيْهِ، فَفَتَحَ عَيْنَهِ قَرْآبِي، فَقَالَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَيْمَا أَفْصَلُ لِلْحَاعُ: أَنْ يَرْمِيَ رَاجِلًا، أَنْ رَاكِبًا؟ فَقُلْتُ: رَاجِلًا، فَرَحَلَّانِي، فَقُلْتُ: رَاجِلًا، فَرَاكِبًا؟ فَقُلْتُ: رَاجِلًا، فَحَطَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ يُوفَفُ عِنْدَهَا: فَالْأَفْصَلُ أَنْ يَرْمِيهِا رَاكِبًا، قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ يَرْمِيها رَاجِلًا، قَالَ: فَحَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَمَا بَلَمْتُ الْبَاتِ حُمَّىٰ سَمِعْتُ صِيَاحَ السَّاهِ فَلَيْهِ، أَنَّهُ قَدْ تُؤفِّي الْأَنْ

⁽١) هو إيرابيم بن الجراح بن صبيح التبيني الدربي الكُونِي انقاضي بريل مصر، تعقّه علئ قاضي النّفَاة أبي يُرتُف وَسمع بنّة الحليث، وولي قصاء مصر، وكان داهية عالِمًا (توفئ سنة ١٢١٧هـ) ينظر فتاريح الإسلام، بللمي [٢٦٥/٥]، وقالجراهر المصية، تعبد القادر القرشي [٣٦/١].

 ⁽٢) أخرجه الطحاوي في الحداف العلماء/ مختصر الجصاصة (٢ /٥ ٩/٣) حَدَاتًا أَحْمَد بن عبد الله بن
 مُحَمَّد بن خَالِد الْكِدْرِيّ مَن إِبْرَاهِيمِ بن الْجراح على به

وَلَوْ طَرَحَهَا طَرْحًا أَجْرَاهُ، لِأَنَّهُ زَمَى إِلَىٰ فَدَمَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ مُسِيءٌ لِمُحَالَفَتِهِ السُّنَّةِ

وَلَوْ وَصَعَهَا وَصُعَّا لَمْ يُجْرِهِ } لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرشي.

وَلَوْ رَمَاهَا فَوَقَعَتْ قَرِيبًا مِنَ الْجَمْرَةِ يَكْفِيهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَدْرَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ الإحْتِرَارَ عَنْهُ.

وَلَوْ وَقَعَتْ بَعِيدًا مِنْهَا لَا يُجْرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قُرْبَةٌ إِلَّا فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ.

وَلَوْ رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ جُمْلَةً فَهَادِهِ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ : تَقَرُّقُ الْأَقْمَالِ .

[١٠ عند ١٨ عند] فَأَقُولُ: هدا مِن عايةٍ حِرْصِ أَبِي يُوسُفَ فِي الْعِلْمِ، فَيَسَغِي لَكُلُّ (١٠) واحِدٍ أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا فِي اشْتِعالِه بالعُلومِ، حَتَّى يَبَالُ مَا بَالُ أَبُو يُوسُفَ، ولهذا قِيلَ: وَقْتُ التَّحَصِيلِ: مِنَ المَهْدِ إِلَى اللحَدِ.

قُولُه: (وَلَوْ طَرَحَهَا طَرْحًا أَجْرَأُهُ).

قَالَ المحاكمُ الشَّهيدُ في «كافيه»: إنَّ وصَعَ الحَصَاةَ عندَ الجَمْرَةِ لَمْ يُجْرِثُهُ، وإنَّ طرَحَها طَرْحًا أَجْزَأُه، وإنْ رَمَاها مِن بعيدٍ، فلَمْ تقعِ الحَصَاةَ عندَ الجَمْرَةِ، ولا قريبًا منها ؛ لَمْ يُخْزِنُه، وإنْ وقَعَتْ قريبًا منها أَجْرَأَهُ^(٧)

قولُه: (وَلَوْ رَمَىٰ بِسَنْعِ حَصَيَاتٍ جُمُلَةً فَهَذِهِ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ تَمَرُّقُ الْأَفْعَالِ).

يغيي: أنَّ المَمصوصَ هو يغلُّ الرُّمْيِ بسبِّعِ حَصَيَّاتٍ متعرَّفًا، لا عَيْنُ الحَصّيّاتِ،

⁽١) وقع بالأصل فأد نكل؛ واستبت من قواء وقف اء وقت اء وقامة،

⁽٢) ينظر: الكامي للحاكم الشهيد [٢١٥] ،

وَيَأْخُذُ الْمَحْضَى مِنْ أَيِّ مُوْصِعِ شَاء ؛ إِلَّا مِنْ عَنْدِ الْحَمْرِة ؛ فإنَّ ذلكَ يُكُرهُ ؛ لِأَنَّ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْحَصَى مَرْدُودٌ ، هَكَذَا خَاهَ فِي الْأَثْرِ فَيَتَشَاءَمُّ بِهِ وَمَعَ هَذَا لَوْ فَعَلَ أَخْرَأَهُ لِوُخُودِ فِعْلُ الرَّمْي

🚓 بيد ښو 🦫

معلَّيه رَمْيُ سِتُ خَصْبَتِ أُخَرَ

قَالَ الحاكِمُ الشَّهِيدُ في «الكافي»: وإنَّ رَمَاهَا بِأَكْثَرِ مِنْ سَبِعِ حَصَياتٍ؛ لَمْ يَصُرُّهُ تَلْكَ الرِّبَادَةُ، وإنَّ مَقْضَ خَصَاةً لا يَدْرِي مِن أَيْبَهِنَّ نَقْضَ؛ أَعَادَ على كلَّ واجِدةٍ مِنهنَّ خَصَاةً خَصَاةً يعني: لَمْ يَدْرِ مِن أَيَّةِ الجِمَارِ الثَّلَاثِ نَقَصَ('').

قُولُه: (وَيَأَخُدُ الْمُعْصَى مَنْ أَيْ مَوْصِعِ شَاءَ ، إِلَّا مَنْ عِنْدِ الْجَمْزَةِ ؛ فَإِنَّ دَلِكَ يُكُرهُ).

قَالَ الحاكِمُ النَّهِيدُ في «الكافي»: فَإِنَّ رَمَاها بِحَصَاةِ أَحَدُها مِن عندِ الجَمْرَةِ؛ أَجْزَأُه، وقد أَسَاءً (*).

وَقَالَ النَّفُورِيُّ فِي الشَّرْحَهُ ("): فَإِنَّ رَمَىٰ بِحَجَرٍ مِنَ الجَمْرَةِ حَارَ. وقَالَ مالكُ: لا يَجُوزُ⁽¹⁾.

لنا: أنَّ الرَّمْيَ لا يُعيَّرُ صِعةَ الحَجَرِ؛ فجازَ الرَّمْيُ بهِ كما جارَ في الابتِداو؛ بِخِلَافِ الماءِ المُسْتَعْملِ عِسْماءِ حَيْثُ لا يَجُوزُ استِعمالُه ثانيًا؛ لِأَنَّةُ استقلَتِ النَّجاسةُ (١٠٧٠، م) إليهِ بالاستعمالِ،

قَالَ القُنُورِيُّ: العجَبُ مِن مالِكِ ؛ حَيْثُ جوَّرَ الوُّصوءَ بِالْمَاءِ المُسْتَعُمَّلِ وَإِنَّ

⁽١) ينظر المصدر النابق [ق.٣]٠

 ⁽٧) ينظر * ١١لكافي ١ للحاكم الشهيد [ق٣١] -

 ⁽٣) ينظر قشرح محتصر الكرحي، للقدوري [١٨٥٥]، قالمبسوط، للدرجسي [٢٧/٤]، قالبحر الرائق، [٢٧٠/٢]، قشرح فتح القديرة [٤٨/٣].

 ⁽٤) ينظر دالكامي في ظه أهل المدينة لابن عبد البر (٢٧٧/١)

ويعقورُ الزميُّ بكُل ما كان من أخراء الأرْص عندما؛ حلاقًا للشَّافعيُّ؛ لِأَنَّ لَمَقْصُودَ فِعَلَّ الرَّمْيِ وَدَلَكَ يَخَصُّلُ بَالطِّينَ كَمَا يَخَصُّلُ بَالْحَجْرِ بحلَافِ مَا إِذَا رَمَىٰ بِالدُّهُبِ أَوْ الْهِضَّةِ وَالْأَنَّةُ يُسمَّىٰ بِنَارًا لَا رَمِّيًّا

كَانَ الاستِعمالُ يُعيِّرُ اسمَ الماءِ، ومُنغَ الرَّمْنِ ١١ ١٢٤٤ بِالْحَجَرِ وإنَّ كَانَ الرَّمْيُ لا يعير صفته "!

وقَالَ فِي النحفة ١ " وَيُنْبَعِي أَن يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ حَضِيَ الْحِمَارِ مِنَ المُرْدَلِقةِ ، أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ، ولا يأخُدُ مِنَ الجِمَّارِ التي رُمِيَتُ عندَ الجَمْرَةِ؛ لِمَا قِيلَ إِنَّهَا خَصَى مَنْ لَمْ () يُقْبَلُ حَجُّه ، قَإِنْ قَبِلَتْ حَجَّتُه ؛ رُفِعَتْ جَمْرَتُه ؛ (").

وقد رُوِيَ عن سَعيدِ بنِ جُنيْرٍ. أنَّه قَالَ لابنِ عَبَّاسٍ؛ هما بَالُ هَذِه الحِمَارِ تُرْمَىٰ مِنْ وَقُتِ الْحَلِيلِ ﷺ وَلَمْ تَصِيرُ هِصَابًا ؟ فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَنْ قُبِلَ حَجُّهُ وَرُفِعَ حَصَّاهُ اللهِ .

قولُه: (وَيَعْدُورُ الرَّمْيُ بِكُنَّ مَا كَانَ مِنْ أَجْرَاهِ الْأَرْضِ)، سَوَاءٌ كَانَ مَدَرًا، أَوْ طِيًّا يَاسِنًا، أَوْ قَنْصَةً تُرَابٍ، كَذَا فِي ﴿الْمُخْتَلَفِ﴾ (٥)

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يَجُورُ إلَّا بِالْحَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَأْتُورُ (٦٠).

⁽١) ينظر اشرح مجتمر الكرخي، بلقدوري [١٨٥٥]

 ⁽٣) وقع بالأصل «حصن الحدّف من بنم» والعثبت من الراء وقف ، وقات » وقات الدووم».

٣١ ينظر النحمة المقهامة تعلاه الدين السمرقندي [٤٠٧]

٤) اللَّمُ أَجِلُهُ هَكِدًا مُوصِّولًا عَنْ سَعَيْدَ بِنَ خُبَيْرٍ ، وقد أخرجه الدكهي في الحيار مكه ﴿ ٣٧٠] ، عل ابني الطُّمين عال: «سَالَتُ ابْنِ عَنْسِ قُلْتُ مَا بِالْ هَذَهِ الْجَمَارِ لُرْسَى فِي الْجَاهِلِيَّة والإسلام كيُّف لا مُشَدُّ الطَّرِينِ؟ قال: إِنَّهُ مَا نَقِيلُ اللَّهُ فِلْلَّهِ مِن الْمَرِيِّ إِلَّا رَفْعَ حَصِياتُه

⁽١) ينظر العبيسات الروابة؛ لأبي نبيث بسترفندي [٢٧٨،٢]

⁽٦). ينظر: 11نبيه في الفهه الشافعي؟ بلشيراري [ص ٧٨]. و1 بينان! لتعبراني [٢٣٣]. و11سجمرع شرح المهذبة للتروي [٨/١٧٠]

قَالَ: ثُمَّ يَدُنحُ إِنْ أَخَتَ، ثُمَّ بَخلِقُ، أَوْ يُقصَّرُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ أَنَّةُ قَالَ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ يُشكِنَا هَذَا أَنْ نَرْمِيَ ثُمَّ نَدْنَحَ ثُمَّ نَخْلِقَ ﴾ } وَلِأَنَّ الْحَلْقَ مِنْ

ولما ما رُوِيَ عَلَى عَنِشَةَ : أَنَّ الشِّيِّ يَثِيَّةً قَالَ : وإِنَّ أَوَّلَ سُلْكِما فِي يَوْمِنا هَذَا الرَّمْيُ ، ثُمَّ الدَّبِعُ ، ثُمَّ الْحَلْقُ ه أَ، ولَمْ يَعْصِلُ ، وَلِأَنَّ كلَّ حُكْم تعلَّقَ بِالْحَجْرِ ، تعلَّقَ بِالْحَجْرِ ، تعلَّق بِالْحَجْرِ ، كما هِي الاستِجاءِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّمْيِ إهامةُ الشَّيطانِ ، وهذا المَعتَى يخْصُلُ بكلُّ ما كَانَ مُهانًا هِي مَعْبِه مِن أَجراءِ الأرضِ ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالدَّهَبِ يَخْصُلُ بكلُّ ما كَانَ مُهانًا هِي مَعْبِه مِن أَجراءِ الأرضِ ، بِخِلَافِ الرَّمْيِ بِالدَّهَبِ وَالْعَلَى اللهِ هانةِ بل على وَالْعِصَّةِ ؛ حَيْثُ لا يَجُورُ أَيْصًا وَلَهُ لِيسَ مِن أَجراءِ الإَرْضَ ، ويجلافِ الرَّمْيِ بالنَّحَشَبِ ؛ حَيْثُ لا يَخُوزُ أَيْصًا] (") ؛ لِأَنَّهُ لِيسَ مِن أَجراءِ الأَرض ،

قولُه: ([قال](")- ثُمَّ يَلْبَحُ إِنَّ أَحَبُ، ثُمَّ يَخَلِقُ (* ٢٢٧ه م)، أَوْ يُقَصَّرُ)، أي: قَالَ الإمامُ القُنُورِيُّ⁽⁾ ثم ينْبحُ بعدَ رَمْي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ إِنَّ أَحَبُّ،

وتَعلِيقُ الدَّيْحِ بِالْمَحَبَّةِ بَاعْتِبَارِ أَنَّ الدَّمَ عَلَىٰ المُغْرِدِ مُسْتَحَكَّ لَا وَاجِبُّ والكلامُ مِي المُغْرِدِ، لَا مِي الْفَارِنِ وَالْمُتَنَتَّعِ؛ فَإِنَّ الدَّمَ عَلَىٰ كُلِّ واحدٍ مِنهما

⁽١) قال الربلعي اهريب، وقال عبد الفادر الفرشي العال قاصي العضاة (يعني: أيا العباس الشروجي): لَمْ يُدِكِر هِي كُتِ الْحَدَيث فيما عَنْشُ، وقال ابنُ حَجر اللهُ أَحِدَهُ، قال ابنُ انهمام الاَهْرِيث، وَإِنْمَا أَخْرَحُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنِ مَاجَةً عَنْ أَسِ اللهُ رشول الله عَلِيّة أَتِي بنَى فأتِي الْجَمْرَةَ فَرَمَاكَ ، ثُمَّ أَتِي نَشْرِلَةً بِينِي فَنَحَرَ ، ثُمُ قال للْحَلَّابِ حُدَ ، وأشار بني جانبِه الأَيْمِي ثُمَّ الْأَيْسِ ، ثُمَّ جَمَلَ يُعْطِيهِ النَّاشَ» ينظر ، فنصب الرابه المربعي (٣١١٠) ، وقالعابه في تحريح أحاديث الهداية عندي القادر القرشي [ق٩٨] ، وقاعم نبيد القادر القرشي [ق٩٨] ، وقالدراية في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٣١/٢] ، وقاعم القديرة لابن الهمام [٣/٩٨] ، وقالدراية في تحريج أحاديث الهداية لابن حجر [٣٩/٢]

 ⁽٧) ما بين المعلوقتين ريادة من الركاء وقفاء وقتاء وقمة

 ⁽٣) ما بين المعلونتين ريادة من: فف ال وقرة ؛ وقت ال وقعة

 ⁽٤) ينظر، المحصر التُشُورية [ص/١٨].

وَاجِتٌ ، وإدما لَمْ يُعَلِّقِ الخَنْق أو التَّقْصِيز ؛ لِأَنَّ أَحدَهما وَاجِتٌ على المُخرِمِ ؛ سَوَاءً كَنَّ مُقْرِدًا أَوْ قَارِتَ أَو مُتَمَتَّعًا ؛ لكنَّ الحَلْقَ أَفصلُ

وإنما وجَبَ هذا التَّرتيبُ: بِمَا رَوْئَ أَنُو دَاوَةً مِي «سسه» بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْسِ سِيرِينَ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ: وَأَنَّ رَسُولَ الله يَشِيُّهُ رَمَىٰ جَمْرَةَ الْغَفِّةِ يَوْمَ النَّخْرِ، ثُمَّ رَحْعَ إِلَىٰ ('' مَثْرِلِهِ بِمِنَى ، فَدْعَا بِدنْعِ، فَدُبِخ، ثُمَّ دَعَ بِالْخَلَّاقِ، فَأَخَذَ بِشِقُ رَأْسِهِ الأَيْمَلِ فَخَلَقَهُ، فَجَعَلَ يَفْسِمُ سِنَ مَنْ يليه الشَّغْرَةَ وَالشَّغْرَتَيْسِ، ثُمَّ أَحَدَ بِشِقَ رَأْسِهِ الأَيْمَلِ فَخَلَقَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَاهُنَا أَنُو طَلْحَةً * فَذَفَعَهُ إِلَىٰ أَبِي طَلْحَةً * ('') اللهُ فَالَ: هَاهُنَا أَنُو طَلْحَةً * فَذَفَعَهُ إِلَىٰ أَبِي طَلْحَةً * ('')

والصابطُ هما أنْ يُقَالَ يومُ النَّخرِ: ﴿ وَفَحُهُ ، فَالرَّاءُ مِنَ الرَّمْيِ ، والدَّالُ مِنَ الذَّبْحِ ، والحاءُ مِنَ الحَلْقِ ·

وإدما كَانَ المَحَلَّقُ أَعضَلَ: لِمَا رُوِيَ فِي "المُوطَأَة عَنْ مَايِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بُنِ عُمْرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ وَيَنِيَّةً قَالَ: «اللهُمَّ اعْفِرُ لِلْمُحَلِّقِينَ» ، قَالُوا: وَالمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالُوا: وَالمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ ، وَالمُقَصِّرِينَ ، قَالَ . «اللهُمَّ النّهِ ، وَالمُقَصِّرِينَ ، قَالَ . «اللهُمَّ الرّحَم الْمُحَلِّقِينَ» ، قَالُ المُقَصِّرِينَ ، قَالُ : "وَالمُقَصِّرِينَ "") .

قال ابن حجر الكذا في مُمْظَمِ الرُّوايَابِ عن مالكِ إِعَادةُ الدُّعاءِ بِلْمُحلَّقِينَ مَرَّتَيْنِ، رُعطمُ

⁽١) وقع بالأصل ففيه والعبت من فصاء وقواء وفتاء وقع

⁽٢) احرجه مسلم هي كتاب الحج باب بعضيل الجلن على التفصير وجوار التعصير [رقم/ ١٣٠٥]، وابر داود هي كتاب الساسك/ باب الحين وانتصير [رهم ١٩٨١]، ومن طريقه ابيههي في الالسبب الكبرى، [رقم/ ٢٩٨١]، من طريق حفض عن هشام هن ابن ميرين عن أسن بن مالك على به واللهظ الأبي داود.

 ⁽٣) رَمُ بجله في عدة من روايات فالموطأة بهذا النمام وإنما هو فناك على النفط الآتي بمد هذا بالدعاء
 لِتُشْخَلُمِن مرسِي فقط وعلى هذا وقع في عالب روايات فالموطأة ، واعرد يحيى بن بكير في روايته
 عن مالك (في ف لموطأة) بدكر الدُّعاء للبُّحنفين ثلاثاً

أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ، وَكَذَا الدُّنخُ حَتَّىٰ بِتَخَلُّ بِهِ الْمُحْصِرُ فَيْمَدُّمْ الرَّمْيَ غَلَيْهِمَا.

وهي السنن والصحيح، مُسَدًا إِلَىٰ عند اللهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ بُو عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ وَالْمُفَصِّرِينَ؟ قَالَ، وَاللّهُمُّ وَالْمُفَصِّرِينَ؟ قَالَ، وَاللّهُمُّ وَالْمُفَصِّرِينَ؟ قَالَ، وَاللّهُمُّ اللّهُمُّ اللّهُمُّ الرّحَمِ اللّهُ عَلَىٰ وَالْمُفَصِّرِينَ اللّهُمُ وَاللّهُمُ واللّهُمُ وَاللّهُمُ وَاللّهُ

قولُه: (وكدا الدَّمَعُ)، أي: الدَّبْعُ مِن أَسِبابِ التَحلُّلِ كَالْحَلْقِ، ولَهذا يَتَحَلَّلُ به المُحْصَرُ، ولِيسَ عليه حَلْقٌ أو تقْصِيرٌ في قولِ أبي خَبِيفَةَ ومُحَمَّدٍ، وسَيَجِيءُ بيانُه في بابِ الإحْصَارِ،

وَمُمَّا كَانَ كُلُّ وَاحْدِ مِنَ الْخَلْقِ وَالدَّبْحِ مِن أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ؛ قُدَّمُ الرَّمْيُ عَلَيهِما، ثم يُقَدَّمُ الدَّبْحُ على الْخَلْقِ؛ لِمَا أَنَّ الْخَلْقَ مِن مَخْطُورُاتِ الْإِخْرَامِ؛ فَأُخِّرَ لَهُدَا،

قَالَ فِي ﴿النَّوَازُلُۥ ۚ وَيَقُولُ إِدَا وَجُّهُ هَدَّيْهِ لِلدُّنْحِ: ﴿وَجُّهُتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرّ

الْمُتَطَّبِينَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَرْهِ النَّالَةِ، والْمَرْدِينِ فِي الْمُنْهِ ذُونَ رُّواةِ الْمُوطَّا بِإِعَادَةَ ذَبِكُ فَلَاثُ مَرَّاتَهُ،
 بَ عَبُهُ ابنُ حَبْدَ الْبَرْ فِي قَالِتُعْلَيْ وَأَضْعَهُ فِي قَالَتْهِيدَةِ، بِنْ قالَ فِيهِ قَالِمُهُمْ لَمْ يَخْتِيمُوا عَلَى مَالِلُو فِي قَلِكَهُ * وَمَا أَنْهُمْ لَمْ يَخْتِيمُوا عَلَى مَالِلُو فِي قَلِكَهُ * وَمَا قَالَ فِي قَلِكَهُ * وَمَا أَنْهُمْ لَمْ يَخْتِيمُ فَوَجَدُنُهُ * كُمّا قَالَ فِي قَلْكِهُ * وَمَا قَالَ فِي قَلْلِهِ فَي قَلْلِهِ فَي مَا اللّهِ عَلَيْهِ فَي مَا اللّهُ فَي قَالَ مِنْ اللّهُ فَي قَالَ اللّهُ فَي قَالَ اللّهُ فَي قَلْمُ فَي عَلَمْ فَيْعِ البّارِيّةِ لا إِنْ عَبْرِ (١٩٤٣)

قلتُ وهكدا وقع في رواية مغن بن هيسن الفرّار عن مانك ، مثل روايه ابن يكير ، كما ذكره المحافظ أبو محمد الحوهري في المسند الموطأة [ص ٤٠٠]

⁽١) أخرجه مانك في الأحوطأة [رعم/ ٨٨٦]، ومن طريعة البحاري في كتاب الحج/ ياب الحلق والتقصير هند الإحلال [رقم/ ١٦٤٠]، وكنا مسلم في كتاب الحج/ ياب تعضيل المحلى عنئ التقصير وجواز التقصير [رقم/ ١٣٠١]، وكذا أبر داود في كتاب المداسك/ باب الحلق والتقصير [رقم/ ١٩٧٩]، هن دافع عن عبد الله بن شمر في به

ثُمَّ الْحَلْقُ مِن مِخْطُوراتِ الْإِخْرِ مِ، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الدَّنْحِ، وَإِنَّمَا غَنَقَ الدَّبْحِ بِالْمَحَنَّةِ؛ لِأَنَّ الدَّمِ الَّذِي يَأْنِي بِهِ الْمُفْرِدُ تَطَوَّعٌ وَالْكَلامْ فِي الْمُفْرِد

وَالْحَلْقُ أَفْصَلُ؛ لِقَوْلِهِ ﴿ الرَّحِمَ اللَّهِ الْمُحَلَّقِينِ الحديث طاهر بِالنَّرِخُمِ عَلَيْهِمْ، وَلِأَنَّ الْحَلْقَ أَكْمَلُ هِي قَصَاءِ النَّمَثِ وَهُوَ الْمَفْصُودُ وَهِي التَّقْصِيرِ بَعْصَ التَّقْصِيرِ فَأَشْبَةِ الإعْتِمَالَ مَعَ الْوُصُوءِ.

وَيَكْتَفِي فِي الْحَلْقِ بُرُبْعِ الرَّأْسِ؛ اعْيَبَارًا بِالْمَسْعِ. وَحَلْقِ الْكُلِّ أَوْلَىٰ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللهِ ﷺ. وَالتَّقْصِيرُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رُءُوسِ شَعْرِهِ مِقْدَارَ الْأَنْمُلَةِ.

قَالَ: وَقُد حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ

السُّمْوَاتِ وَالْأَرْضَ، حَبِيَّ [مُسْلِمًا] '' وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَسُلْكِي وَمَخْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِدَلِكَ (٢٠٤١/٠) أُمِرْتُ وَآنَا مِنَ المُسْلِمِينَ، اللهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ وَإِلَيْكَ، اللهُمَّ تَفَتَّلُه مِنِّي كَمَا تَفَيَّلُتُه مِنْ إِنْرَاهِيمَ، بِفَصْلِكَ وَحُودِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ) ''

قولُه: (الْحَدِيثَ ظَاهَرَ بِالتَّرَحُّمِ^(٣) عَلَيْهِمْ)، وَهُوَ فِعْلَ ماصٍ مِن بابِ المُفاعَلةِ، يُقَالُ ظاهَرَه؛ أي: عاوَله وساعَدَه.

قولُه: (وقد خلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءِ إلَّا السَّاءَ)، والرَّاويةُ بنصْبِ النُّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ

 ⁽۱) ما پش المعطوفتين رياده من الفحه، والراء والاسماء والراء واليست في اللوارل من الفحاوى الأبي الليت ليسرقادي إى ١٦٠ ب محطوط مكتبه فيض الله أفادي ــ بركي / (رفيم الحفظ (٩٩٥))

⁽٢) ينظر: فالتوازل؛ لأبي الليث [105].

 ⁽٣) وقع بالأصل فضعر التركيم، والطب من الله، وأقداء وهو المواص ثما في قالهداية المرابع ال

وَقَالَ مَالِكٌ عِلَيْهِ: إِلَّا الطَّيتَ أَيْصًا } لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاعِي الْحِمَاعِ ،

🌪 څايه البيان 🦫

استِشاءٌ مِنَ المُوجَبِ ﴾

اَهْلَمْ ۚ أَنَّ المُخْرِمْ بِالْحَعَّ إِذَا رَمَىٰ وَخَلَقَ ؛ يَجِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرُّمَ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النَّسَاءَ.

وقالَ مالكُ. إلَّا النُّسَاءَ والعلُّبَ (*)

وقَالَ اللَّبْتُ ۚ إِلَّا النُّمَاءَ وَالصَّيْدَ كَدًا دَكَرَ فِي الشَّرْحِ مختصر الكَرْخِيَّ اللَّهِ

ولنا: مَا رَوَى الشَّيخُ أَبُو جَمَعْرِ الطَّخَاوِيُّ [٢/٨٢٢٨/٠] فِي الشَّرِحِ الآثار»: بِإِشْتَادِهِ إِلَىٰ عَائِشَةً قَالَتَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اإِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمُ الطَّبِّبُ وَالثَّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ؛ إِلَّا النَّسَاءَ» (1).

وفِيهِ أَيْضًا. مُشْدًا إِلَىٰ عَائِشَةَ قَالَتْ. الطَّيَّبُتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِجِلَّهِ جِينَ حَلَّ قَبْلَ أَنْ يَعُلُوفَ بِالْبَيْتِ اللهِ .

 ⁽١) الشونجي هذا هر الجمله التي ليس فيها تأمي أز ثبتهه ؛ وهو النهي ، والاستمهام المتضمّن معتبع النأمي ،
 كالإنكاريّ والتوبيخيّ ينظر «أرضع المسائث/ مع حاشية البقاعي» لابن هشام [٢٢٣٢]

 ⁽٧) ينظر «الكافي في طه أمن المدينة» لابن عبد البر (١ ٤٧٤)

 ⁽٣) ينظر الشرح مختصر الكرخي اللفدوري [ق.١٨٥].

 ⁽٤) أخرجه، أحيد في المسبقة [١٤٣/٦]، وبن خريمه في اصحيحه؛ [رقم/ ٢٩٣٧]، والطحاوي
في الشرح مماني الأثارة [٢٢٨/٢]، والدرفطني في السنة [٢٠٦٠]، والبيهقي في الدنس
الكيرئ» [رقم/ ٩٣٧٩]، من حديث هائشه إله به

قال العيني قطريق صحيحة، وقال ابنُ حجر التي إشادِهِ ضَنْتُه ينفر قبحب الأفكار شرح المعاني والآثارة للعيني [١٥٤/١٠]، وقابلوغ المرامة لابن حجر [ص ١٥٧]

 ⁽٥) أخرجه الطحاوي في فشرح معاني الآثارة [٢٣٨/٢]، من حديث غائِشة بإلى به
 قال العيني قطريق صحيح؟، وقال ابنُ حجر قبي إشنادِهِ فَبغَفُ؟ ينظر: قدمب الأفكار شرح المعانى والآثار؟ بلعيني [١٠٤/١٠]، هن غَائِشَة بإلى به

وَلَنَ قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ. «حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النُّسَاءَ» وَهُو مُقَدَّمٌ عَلَىٰ الْقِياسِ.

وحدَّث البُحارِيُّ فِي «الصحيح» بإشنادِهِ إِلَى عَائِشَة قَالَتُ الطَّيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِيَدَيُّ هَاتَيْسِ جِينَ أَحْرَمَ، وَلِجِلَّهِ جِينَ أَحَلَ قَبْلَ أَنْ يَطُوف، وَبَسَطَتْ يَدْيِهَا اللهِ عَلَيْ بِيدَيُّ هَاتَيْسِ جِينَ أَحْرَمَ، وَلِجِلَّهِ جِينَ أَحَلَ قَبْلَ أَنْ يَطُوف، وَبَسَطَتْ يَدْيَهَا اللهِ ، وَلِأَنَّ اللّباسَ يَجِلُّ له بعد الحَلْقِ، فَكَدَا الطَّيثُ وَالصَّيْدُ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِهما لا يُفْسِدُ الإِحْرَامَ، وَلَا هُو مِن تَوابِعِ مَا يُفْسِدُ الإِحْرَامَ، بِجِلَافِ الجِمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لا يُفْسِدُ الإِحْرَامَ، بِجِلَافِ الجَمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَحِدَ قَلَ أَنْ يَقِف بِعَرَفاتٍ ؛ فَسَدَ حَجْه، فَلَمْ يَجِلُّ الجِمَاعُ بعدَ الحَلْقِ إِلَى أَنْ يَفْرِغَ مِن أَرْكَانِ الحَجْ بطوافِ الرِّيَرَةِ

وَكَدَا القُئْمَةُ والنَّمْسُ لَا يَجُورَانِ له بعدَ الحَلْقِ إِلَىٰ أَنْ يطوفَ بِالْتَيْتِ؛ لِأَنَّهُمَا مِن تَوَامِعِ مَا يُقْسِدُ الإِحْرَامَ ، وَهُوَ الحِمَاعُ

قُولُهُ ﴿ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ ﴾ ، أي الخديثُ مُقدَّمٌ عَلَى القِيَاسِ الذي قاسَه مايِثُ ، حَيْثُ لَمْ يُجَوِّرِ الطِّيتِ بِالْقِيَاسِ

وقَالَ^(٣). الحِمَاعُ لَا يَجِلُّ له بعدَ الحَلْقِ قبلَ الطَّوَافِ، فَكَدَا الطِّيبُ؛ لِأَنَّ الطُّيبُ مِن دُوَاعِي الجِمَّعِ^(٣).

فَتَقُولُ فِي جَوَابِهِ لَا نُسَلَّمُ أَنَّ الطَّيَتَ مِن دَوَاعِي الْحِمْعِ، وَلَئِنَّ سَلَّمُنَا؛ لكِنُ نَفُولُ: الْغَمْلُ بَحَبِرِ الواحِدِ أَوْلَىٰ مِنَ الْغَمْلِ بِالْقِيَّاسِ؛ لِأَنَّ الشَّنْهَةَ فِي القِيَاسِ فِي أَصْلِه، وفي حَبَرِ الواحِدِ فِي نَفْلِه لَا فِي أَصْلِه، عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الحديثُ الذي

 ⁽١) أحرجه البحاري في كتاب البحج/ باب العليب عند رمي الجدار والحنق قبل الإقاصة [رقم ١٦٩٧]، ومسلم في كتاب الحج باب الطيب للمحرم عمد لإحرام [رقم ١١٨٩]، عن غائِقة اللها به.

 ⁽۳) أي مالث الله.

 ⁽٣) قال انقاضي عبد بوهاب ومن منع الجماع بحرمة عبادة، رسع من سببه الذي هو سكاح منع من دواعية كالمعتدة، ينظر قاشرح الرسالة ٤ [٢٤٣/٢].

وَلَا يَحِلُّ الْحَمَاعُ فِيمَا دُونَ الْمَرْحِ عَنْدَنَا وَجَلَافًا لَنَشَاهُمِيَّ ﷺ ﴿ لِأَنَّهُ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ [١٠٠٨] بِالنَّسَاءِ فَيُؤَخِّرُ إِلَى تَمَامَ الْإِخْلَالَ

ثُمُ الرَّمْيُ لَيْسَ مَنْ أَسِبَابِ النَّحَسُ عَنْدِما ، جَلَاقًا لِلشَّامِعِيُّ ، هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَتَوَقَّتُ بِيَوْمِ النَّحْرِ كَالْحَسْ فَيَكُولُ بِمَنْرِلتِهِ فِي التَّخْلِيلِ.

[٢ ٢٧٩ م] رُوَيْنَا مُويَّدٌ بِالْفِيَاسِ أَيْصًا؛ حَيْثُ جَوَّرُها الطَّيبَ قِيامًا عَلَىٰ اللَّباسِ؛ لِمَا هُوَّ آنْهًا،

قولُه: (ولا بحلُّ الْحماعُ فيما دُون الْفرِّح)

قَالَ القُدُورِيُّ فِي اشْرَحِ الكَرْخِيُّ ا^(*): وَقَد قَالَ الشَّاهِمِيُّ فِي أَحدِ قولَيْهِ إِنَّهُ يَحِلُّ له مالحَلْقِ الوَطَّءُ هِيمَا دونَ الفرْحِ ، والمُبَاشَرَةُ (*).

وَهُوَ ضِعِفٌ بِمَرَّةِ الِمَا أَنَّ البِيَّ ﷺ استَثَمَّى النَّمَاءَ اللَّا السَّمَاءَ الْأَلَّ الْمُسَاءَ الْأَلَّ وَهُوَ عَامٌ يَتَنَاوَلُ الْعَرْحَ وَمَا دُونَه ، فَيَكُونُ مَا دُونَه حَرَامًا كَالْفَرْحِ ، وَلِأَنَّ الحِماعَ فِي الْفَرْحِ حَرَامًا بِالْإِجْمَاعِ إِلَى أَنْ وُجِدَ طُوَافُ الرِّيَارَةِ ، فَكَدَا الجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الفَرْحِ الْفَرْحِ عَرَامًا بِالْإِجْمَاعِ إِلَى أَنْ وُجِدَ طُوَافُ الرِّيَارَةِ ، فَكَدَا الجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الفَرْحِ الفَرْحِ اللَّهِ الْفَرْحِ عَلَيْهِ ، الأَنْ كُلُّ مِنهما فَصَاءُ الشَّهُورَةِ بِالنِّسَاءِ ، وَالأَنْ كُلُّ مِنهما خَرُمَ مَعه اللهُ عَلَى الفَرْحِ أَيْصًا ، كَالظُهارِ ، الفَرْح ؛ حَرُمَ مَعه فِيمًا دُونَ الفَرْحِ أَيْصًا ، كَالظُهارِ ،

قولُه: (ثُمُّ الرُّمُيُّ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحَلُّلُ صَدِّمًا).

اهْلَمْ. أَنَّهُ إِذَا فَرَعَ مِن رَمْيِ جَمْرَةِ الغَفَيةِ ؛ لَا يَتحلُّلُ صِدَمًا قبلَ الحَلْقِ. وقَالَ الشَّافِيمِيُّ ' يَتحلُّلُ، ويَجِلُّ له كُلُّ شَيْءِ إِلَّا النِّسَاءُ⁽¹⁾، كَمَا بعدَ الحَلْقِ عندَنا.

⁽١) - ينظر" الشرح مختصر الكرشية لللدوري [500] .

⁽٧) ينظر * التهديب في فقه الإمام الشاهمي؟ لليمري [٢٦٨/٣] ، وقالبيان! للممراني [٢٦٨/٣]

⁽٣) عقبئ تخريجه قربيًا،

⁽٤) ينظر ١٩لأم، للشافعي [٤/٤/٠]، والحاري الكبيرة للماوردي [١٩٠/٤].

وَلَمَا أَنَّ مَا يَكُونُ مُحَلَّلًا يَكُونُ حَبَايَةً هِي غَيْرِ أَوَابِهِ كَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ لَيْس بِحِدَيَةٍ ''، بِحَلَافِ الطَّرَافِ؛ لأنَّ التَّحَسُّ بِالْحَلْقِ الشَّابِقِ لا بِهِ .

سورات خانه السال بإزاد

له أنَّ الحلَّق يجلُّ له بعد الرَّشي، والحلَّقُ مخطُّورُ الإِخْرَام، فلمَّا حلَّ بعد ترَّشي؛ دلُّ أنَّ الرَّشيٰ مُحلِّلً.

وَلَا يُرِدُ عَلَيها [٢٠١٠] طَوَافُ الرَّيَارَةِ ؛ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُحلَّلُ لِلسَّنَاءِ ، وَمَعَ هَدَا لَيْسَ فِيهِ صِمَةُ الحَظْرِ أَصْلًا ·

لِإِنَّمَا مَقُولُ: حِلُّ النَّسَاءِ حَصَلَ بِالْحَنْقِ السَّابِقِ، لَا بِالطَّوَافِ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَلْقَ قد ثر حَى يعصُ خُكْمِه، وَدَلِكَ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، كَي يَكُونَ الطَّوَافُ مُؤدَّى فِي الإِحْرَامِ؛ ليههز كُونَه رُكْنًا؛ بِجِلَافِ طَوَافِ الصَّدْرِ، ولَمْ نَقُلْ بِنقاءِ الإِحْرَامِ بِكَمَالِه؛ ليعُلَمْ أَنَهُ ليس بِمِنْرِلَة الوُقُوفِ بِعَرَفَاتِ

فَإِنْ قُلْت: إِنَّ الشَّامِعِيُّ يَتَمَسُّكُ بِمَا رُوِيَ فِي اللَّسَنَا، عَنْ غَائِشَةً، قَانَتُ كَانَ رَسُّولُ اللهِ ﷺ يَقُول. ﴿إِذَا رَمِنَ أَحَدُّكُمْ جَمْرَةَ الْعَشَةِ ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ ،

⁽١) - راد يمده في (ط): ففي فير أوانه (-

⁽٢) مفيئ تخريجه قريبًا

قَالَ ثُمَّ يَأْتِي مَكُة مَنْ يَوْمَهُ دَلِكَ، أَوْ مِن الْعَدَ أَوْ مَنْ مَغْدَ الْعَدَ، فَيَطُوفُ مِالْيَئِتِ طُوافُ الزِّبَارَةِ مَنْعَةَ أَشُواطِ، لَمَّ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَلْقَ أَفَاصَ إِلَىٰ مَكَّةً فَطَافَ بِالْبَثِتِ ثُمَّ عَادَ إِلَى مِنْ وَصَلَى الطُّهُرُ بِمِنْى.

إِلَّا النُّسَادَةُ (١٠) . قما الحوابُ عَنْهُ ؟

قُلْتُ: جوابُه ما قالَ صَاحِتُ السن؟ `` ، بقوله: الفَدَا حَدِيثٌ صَعِيفٌ؟ ('')، فلكَ كَانَ صعيمًا ؛ لَمْ يَحُرُ أَنْ يُختعَ بِهِ عَلَى الحَصْم

قوله: ([قال]' - ثُمَّ يأتِي مكَّة مِنْ يَوْمِهِ دَلِكَ، أَوْ مِنَ الْمَدِ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدِ. فَيطُوفُ بِالْبَيْتِ طَوافَ الرَّيَارَةِ سَنْعَة أَشْوَاطِ)، أي قَالَ الإمامُ القُدُورِيُّ^(ه).

ثم يأتي مَكَّةَ بعدَ الحَنْنِ مِن يَوْمِه ذَلِكَ. يعني: يومَ النَّحْرِ وَهُوَ النَوْمُ العاشِرُ مِن دِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِنَ الْعَدِ، وَهُو لَيَوْمُ الْحَادِيّ عَشرَ مِن ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ مِن بعدِ العَدِ، وَهُوَ النَوْمُ الثَّانِيَ عَشْرَ مِن دِي الْحِجَّةِ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبعةَ أَشُواطٍ، وَهَدَا هُوَ الطَّوْافُ المَمْرُوصُ فِي الْحَجْ، وَيُسَمَّىٰ: طَوَافَ الرَّيَازَةِ، وَطَوَافَ (٢٠٠٠م) الإفاصةِ، وَطَوَافَ يومِ النَّحْرِ، وَطَوَافَ الرُّكُنِ.

والأصلُ فِي ذَٰلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ مَعَادِ ۚ قَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاصِنَ وَطَافَ ثُمَّ عَادَ

⁽١) أخرجه أبو داود في كتاب الساسك باب في رمي الجمار [رقم/ ١٩٧٨]، من طريق الْمُحَبَّماج، غير الرَّمْرِيَّ، عن عفرة بنت عبد الرَّحْمر، عن عايشه برفي به قال أبو داود العال أبر داود عدم حديث ضبيف الْحَجْعَ لمْ بر نرَّحْرِيُّ ولمْ يشمعُ منهُ وقال ابن حجر الاومداره على الحجَّاج وهو صعيف ومدلس، ينظر النصب الراية، تدريدي (١٩٧٨). وقاللنا عجر الابن حجر [١٩٧٤].

⁽۲) اي: آبر دارد 🛳

 ⁽٣) ينظر: استر أبي داردا [٢٠٦/١]

 ⁽٤) ما يين المطوفين ريادة من الراء وافعاء والساء والما

 ⁽a) يظر: فينصر التُدُورية [س/٦٨].

وَوَقُنُهُ أَيَامٌ النَّحْرِ ، لِأَنَّ الله تَعَالَى عَطْفَ الطُّوافِ عَلَى الدَّبْحِ قَالَ: ﴿ وَسَكُلُواْ مِنْهَ ﴾ [سع ١٠٨ ثُمَّ قالَ ، ﴿ وَلَيْطُوْفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْمَنِيقِ ﴾ [سع ٢٠] وَكَانَ وَقَتُهُمَا وَاحِدًا ،

🚓 عدد البان 🦫

إِلَىٰ بِنَىٰ ۽ وَصَلَّىٰ الْطُّهُرَ ۽ (١٠).

قولُه. (ووقَتُهُ أَيَّامُ النَحْرِ)، أي: وَقَتُ طَوافِ الرُّيَارَةِ أَبَّامُ النَّحْرِ، وَهِي لَلَائَةُ أَيَّامٍ: العاشرُ، والحادِيُ عشرَ، وَالنَّابِيَ عشَرَ، ويقَالُ ' إنَّ ستَةَ أَيَّامٍ تَمْضِي فِي أَربعةِ أَيَّامٍ؛ وهذا لِأَنَّ أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ، وَهِي ما دَكَرُنا

وَأَيَّامُ النَّشْرِيقِ أَيْضًا ثَلَاثَةً؛ وَهِيَ: الخَادِيَ عَشْرَ، وَالثَّابِيَ عَشْرَ، وَالثَّالِثَ عَشْرَ عَشْرَ فَالْعَاشُرُّ: يَومُ النَّحْرِ خَاصَّةً. وَالنَّالِثَ غَشْرَ: يَومُ التَّشْرِيقِ خَاصَّةً، والحادِيَ عَشْرَ وَالثَّانِيَ عَشْرَ لَهُمَا خَظُّ مِنَ النَّحْرِ والتَّشْرِيقِ، وَإِنَّمَا كَانَ وَقْتُ الطَّوَافِ أَيَّامَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَمَالَىٰ عَطَفَ الطُّوَافَ عَلَىٰ الدَّبْحِ

ثمَّ الدَّبْحُ مُؤَفِّتُ بأيامِ النَّحْرِ، فَكَذَا الطَّوَافُ؛ لِأَنَّ العَطْفَ يَقتصِي المُشارَكَةَ في الخُكْمِ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ إِذَا كَانَ بحَرْفِ الواوِ؛ كَمَا فِي قرلِكَ: ﴿ جَامَى زِيْدٌ وَعَمْرُوا ﴾ وَهُوَ الأصلُ -

بيالُه أنَّ اللهَ تَبَارِكَ وتَعَالَى فَالَ. ﴿ وَيَذْحَكُرُواْ آسْمَ اللّهِ فِي آيَـٰتَامِ مَعْـلُومَـٰتِ عَلَ مَا رَرَفَهُـم فِنْ بَهِيـمَةِ ٱلْآنْفَـيِّرُ فَحَـُنُواْ مِنْهَا وَأَطْمِـمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَـفِيرَ ۞ ثُمَّرَ لَيْـفَضُوا تَفَـنَهُمْ وَلْيُوفُواْ مُدُورَكِمُـمُ وَلْيَظَوَّلُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْفَتِـبِقِ ﴾ [سنج ٢٠-١١٩]

ثم المُزَادُ مِنَ الدُّكْرِ _ واللهُ أَعْلَمُ _: النَّسِيةُ عَلَىٰ مَا يُسْخَرُ ؛ لقولِه تعالى:

 ⁽١) لَمْ بجده مِن مرسل عطاه، لكنَّ أخرجه مسلم في كِتاب الْحجُّ اباتُ السخباب عنواب الإماضه بؤم النَّخرِ [رقم/ ١٣٠٨]، حَنَّ إنِي غُمَرَة اللَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَاص يؤم النَّخرِ، ثُمَّ رحعَ عصلَّى الطَّهْر بجيئناً

سواخ غده سنار څه

﴿ عَلَىٰ مَا رَرُقَهُمْ مِنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَصَيرِ ﴾ . وفولُه معالى - ﴿ فَكُاواْ مِنْهِ ﴾ ، لَيْسَ بالقر لَارِمٍ ، فضُلُ شَاءَ اكْلَ مِن أُصْحِبَيِّتِه ، وضُ شاءَ لَمْ بِاكُلُ ، وَهُوَ كَقُولِهِ تَعَالَىٰنَ ﴿ وَإِذَا خَلَتُتُرْ فَأَصْطَادُوا ﴾ [ستنه ٢]

وَالْبَائِسُ، الْدَي مَالَهُ بُؤْسٌ، وَالنَّوْسُ، شِدَّةٌ فِي الْفَقْرِ، بُقَالُ: يَؤْسَ الرجُلُ [* *******]، ويَتِسَ الرجُلُ؛ إِذَا صَارَ دَا بُؤْسٍ.

والتَّقَتُ: الأَخْدُ مِنَ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْمَارِ، ونَتْفُ الْإِبطِ، وحَلْقُ العَانَةِ، والأَخْدُ مِنَ الشَّعْرِ، وكَأَنَّهُ الخُروحُ مِنَ الإِخْرَامِ إِلَىٰ الإحلَالِ.

والعَتِيقُ: الْفَلِيمُ، لقولِه تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ أَوْلَ يَبْتِ وُصِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِتَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [ال صراد 14].

وَقِيلَ سُمِّيَ بِهِ: لِأَنَّهُ أَعْنِقَ مِنَ العَرَقِ أَيَّامَ الطُّوعانِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أُعْنِقَ مِنَ الحَبَابِرةِ، فَلَمْ يَعْلِكُ عَلَيْهِ جَنَّارٌ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِه أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ. وكلُّ دلِكَ حَسَنٌّ.

ثُمَّ اهْلَمُ: أَنَّ أَصِحَابَنَا قَالُوا: إِن أَوَّلَ وَقُتِ طَوَافِ الرِّيَارَةِ طُلُوعُ الْعَجْرِ مِن يومِ نَّحْرِ .

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا انتصَفَ اللَّيْلُ مِن لَبُلُةِ التَّحْرِ (''.

لنا: أنَّ النَّصْفَ الثَّابِي مِن لَيْلَةِ النَّخْرِ وَقُتُّ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، عَلَا يَجُورُ أَنْ يَكُونَ وَقْتًا لِلطَّوَافِ كَالنَّصْفِ الْأَوَّلِ، أو لِأَنَّهُ وَقَتُّ لَرُكُنِ [١ ١/٢٥٠] فِي الحَجِّ ، فَلَا

 ⁽١) ينظر ١٠انسيه في العقه الشاهعي، للشيراري [ص ٧٨]، و٥كفاية النبيه شرح انتبيه، لابس الرفعه
 [٤٧٥/٧].

مولاد عابه السبال که

يخُورُ أَنْ يَكُونَ وَفَقَ لَزُكُنِ آخرَ فِي الحَجِّ عَيْرَ تَابِعِ لَهُ . كَيُومُ النُّخْرِ

وامًّا آخرُ وقْت الطُّوافِ: فأجرُ أَيَّام النَّشْرِيقِ، فإِنَّ أَخْرَه عنها أَ ۚ ؛ طَافَ وعليهِ ذُمَّ عند أَبِي حبيفة

وقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ۖ لَا شَيَّءَ عَلَيْهِ ۗ ''

وقَالَ الشَّاهِمِيُّ: أَجِرُه لِيْسَ بِمُؤَفِّتِ " ، كَذَا دَكَرَ القُدُورِيُّ فِي الشُّرَح محتصر الكَرْخِيُّ النَّدُورِيُّ المَارِح محتصر الكَرْخِيُّ اللهُ وَابُو مصرِ البعداديُّ فِي الشُّرح محتصر القُدُورِيُّ ا

وقَالَ فِي الإيضاح؟(١): هُوَ حَلَاثُ رِوَايَةِ الأَصلِ.

وقَالَ المحاكِمُ الشَّهيدُ فِي ﴿الكَافَيُ ۚ '' ثَمْ يَرُّورُ مِن ذَلِكَ اليَوْمِ البَيْتَ إِنْ استطاعَ ، أَوْ مِنَ الْعَدِ ، أَوْ مِن بعدِ العَدِ ، وَلَا يُؤَخِّرُه إِلَىٰ مَا بعدَ دَلِكَ ، وإليهِ ذَمَّتَ صَاحِتُ ﴿التحفَةُ ﴾ ('' ، وصاحتُ ﴿الهدابة ﴾ وكثيرٌ مِن أصحابِ ا

لَمَا أَنَّ الطَّوَافَ رُكُنَّ فِي الْخَحِّ، فِيجِبُ أَنْ يَكُونَ آجِرُه مؤفَّنَا [٢٠١٠،١٠]، كَالْوُقُوبِ بِعَرَفَاتِ، ولأنه نُسُكُ مَفْعُولٌ فِي إِخْرامِ الْخَحِّ، فَيُؤَفِّتُ آجِرُ فِعْلِه،

⁽١) وقع يالأصل فممة والمثبت من فوق، وقف، وقت ا، وقعه

 ⁽¹⁾ ينظر المنتصر احتلاف العلمانة [٢٠٤٩، ١٥٨، ١٥٨، ١٨٤]، التحريدة [٢١٤٩، ١٩٤٠]،
 (2) ينظر المنتصر احتلاف العلمانة [٢٠٤٩، ١٤٧٠]، التحريرة [٢٠٥٣، ٢]، التحريرة [٢٠٤٨]، التحريرة [٢٠٤٨].

 ⁽٣) ينظر قابني في بهدائشاهي الشيراري إص ٧٨] ، والتحرير شرح الوحيرة لترافعي [٤٢٨,٣] ،
 واللجم لوهاج في شرح المنهاجة للتُحيري [٣٤/٣]

⁽١) ينظر الشرح محتصر الكرحي، بلمدوري (١٨٦٥)

 ⁽a) ينظر الالإيضاح اللكرماني [ق٣٩]

⁽¹⁾ ينظر (لكاني) للحاكم الشهيد [144]

 ⁽٧) ينظر: النحمة المقهادة (٢/٣٨٣).

وَأَوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلُهُ مِنَ اللَّيْلِ وَقُتُ الْوُقُوفِ بِمَرَفَةَ وَالطَّوَافُ مُرَثَّتُ عَبْهِ

وأَفْصَلُ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَوَّلُها كُما فِي النَّصْحِيةِ ، وَهِي الْحَدِيثِ: ﴿ أَفْصَلُهَا أَوَّلُهَا ﴾ .

فَإِنْ كَانَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا والْمَرْوَةِ عَقِبَ طَوَافِ الْقَدُومِ ؛ لَمْ يَرْمُلْ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَعَى الطَّوافِ وَلَا سَعْيَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقدَّمِ السَّغْيَ ؛ رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَعَى الطَّوَافِ وَسَعَى بَعْدَهُ ، لِأَنَّ السَّعْيَ لَمْ يُشْرَعُ إِلَّا مَرَّةً وَالرَّمَلُ مَا شُرِعَ إِلَّا مَرَّةً فِي طَوَافِ بَعْدَهُ سَعْيٌ .

كَالْوُقُوفِ والرَّمْيِ، فلمَّا ثنتَ أنَّ آجِرَه مُؤَفَّتٌ؛ لَرِمَه ذَمٌّ بِالنَّأْجِيرِ، كرَمْيِ الجِمَارِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ دَخَلَ بِالتَّأْجِيرِ مُقْصالٌ، فاخْتِبِحَ إِلَىٰ الجُنْرَانِ، كَمَا فِي تَأْجِيرِ الإِخْرَامِ الْمِيقَاتِ،

وَوَجْهُ قَولِهِما: مَا رُوِيَ عَنِ النِّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُ مَا شُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدْمَ أَوْ أُخْرَ ؛ إِلَّا قَالَ: قَالَةُ قَالُ حَرَجُ،

> قولُه: (وَالطَّوافُ مُرَثُّبُ عَلَيْه)، أي، عَلَىٰ الوقوفِ قولُه: (وَأَنْضُلُ هَدِهِ الْأَيَّامِ ۚ أَوَّلُها كُمَا فِي التَّصْحِيَةِ)،

يعني: أنَّ الأَمْصَلَ أنْ يطوفَ طُوَافَ الزِّبَارَةِ فِي أُوَّلِ أَيَّامٍ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ السَّبِيُّ عَلَيْهِ طَافَ فِي النَوْمِ الْأَوَّلِ.

تُولُد: ﴿ فَإِنْ كَانَ سَعَىٰ مِنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ خَفَيْتِ طُوَافِ الْقُدُومِ ؛ لَمْ يَرْمُلْ فِي هَذَا الطُّوَافِ وَلَا سَعْيَ طَلَبُهِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدَّمِ السَّغْيَ ؛ رَمَلَ فِي هَذَا الطَّوَافِ وَسَعَىٰ يَعْدَدُ) .

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب العلم/ باب العنيا وهو واقف عنى الدايه وغيرها [رقم/ ٨٣] ، ومسلم في كتاب الحج/ باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي [رقم/ ١٣٠٦] ، من حديث عبد الله بن همرو بن العاص عليه به ،

وَيُصلِّي رَكُمنيْن مِمَدَ هَذَا الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ خَتْمَ كُلِّ طُوَافٍ بِرَكْعَتَيْنِ فَرْصًا كَانَ الطُّوَافُ أَوْ نَفْلًا؛ لِمَا نَبْنَاهُ،

قَالَ وقد حَلَ لَهُ النَّسَاءُ لَكِنْ بِالْخَلْقِ الشَّابِقِ إِذْ هُوَ الْمُحَلِّلُ لَا بِالطَّوَافِ، إِلَّا أَنَّهُ أَحْرَ عَمَنَهُ هِي حَقِّ النِّسَاءِ.

🕳 غايه البياد 🦫

والأصلُ هُنا: أنَّ السَّعْنِ الوَاجِتَ فِي الحَجِّ مَوْصِعُه عَقِيتَ طَوَافِ الرَّيَارَةِ وَ لِأَنَّهُ رُكُنَّ فِي الحَجِّ ، فَيَسَعُه مَا هُوَ الوَاجِثُ ، بِجِلَافِ طَوَافِ القُدُومِ ؛ فَإِنَّهُ شُنَّةً ، قَلَا يَتَعُه مَا هُوَ الوَاجِثُ ، لِأَنَّهُ أَعلَى مَنَ الشَّنَةِ ، قَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَنَعَّا لَها ؛ لأَنَّهُ أَجَالَ يَسَعُهُ مَا هُوَ الوَاجِثُ ، لِأَنَّهُ أَعلَى مَنَ الشَّنِ ، قَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَنَعَّا لَهَا ؛ لأَنَّهُ أَجَالَ تَعَلِيمُ السَّعْنِ ، وَفِعْلُه عَقِيتَ طَوَافِ القُدُومِ رُخْصَةً وَطَلَبًا لِلشَّخْفِيفِ ؛ لِأَنْ يَومَ الشَّحْرِ بِومُ الشَّعْنِ ؛ سَعَىٰ عَقِيتَ طَوَافِ بِهُ لِأَنْ المَّالِمُ اللَّهُ فِي السَّعْنِ ؛ سَعَىٰ عَقِيتَ طَوَافِ اللَّهُ وَالْمُولِ الْمُرْيَاقِ اللَّهُ وَالْمُ يَتَرَخُّصُ بِنَقُدِيمِ الشَّعْنِ ؛ سَعَىٰ عَقِيتَ طَوَافِ الْمُرْيَاقِ ؛ لِأَنَّهُ هُو الغَرِيمَةُ .

ثمَّ الأَصلُ فِي الرَّمَلِ: أَنَّ كُلَّ طُوَافٍ بِغُدَه شَغَيٌّ فَفِيهِ الرَّمَلُ، وكلَّ طُوَافِ لَيْسَ بعدَه شَغْيٌّ؛ قَلَا رَمَلَ فِيهِ

قولُه: (وَيُضلِّي إِسَهَ مَا رَكُفتَيْنِ مَفْدَ هَذَا الطَّوافِ)، أي: بعدَ طَوّافِ الرَّيَارَةِ (لِمَا بَيُّاً)، أي: هِي طَوَافِ القُدُّومِ وَهُوَ قُولُه ﷺ: الْبُصَلُّ الطَّائِفُ لِكُلُّ أُسْبُوعِ رَكُفتَيْنِ إِنَّ . وَقَد مرَّ التَّحقيقُ فِي بِيانِ ركعتَيِ الطَّوَافِ.

تولُه: (قَالَ وَقَدَ حَلَّ لَهُ النَّسَاءُ)، أي: قَالَ القُدُورِيُّ ''، وَقَدَ حَلَّ له النَّسَاءُ بعدُ الطَّوَافِ ؛ (لَكِنْ بِالْحَلْقِ الشَّابِقِ، لَا بِالطُّوّافِ) ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُحَلِّلًا ؛ يَكُونُ فِيهِ صِهةُ الحَمْلِ وَالحَلْقِ كَذَلَكَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَرَاحَى بعضُ خُكْمِه، وَهُوَ حِلُّ النَّسَاءِ ؛ ليكونَ طُوَافُ الرِّيَارَةِ مُؤَدِّئ فِي الإِحْرَامِ، وَقَد حَفَّفْناهُ.

⁽١) مضئ كلام الأثمة عليه،

⁽٢) ينظر: المنتصر التُذُورية [ص٦٨]

قَالَ: وَهَذَا الطَّوَافُ هُوَ الْمَفْرُوضُ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ رُكُنَّ مِيهِ إِذْ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ مِي قَوْلِهِ نَعَالَىٰ: ﴿ وَنَيْظُوُّوا بِٱلْسَيْتِ ٱلْمَتِبِينِ ﴾ [سم ٢٦] ويُسَمَّىٰ طُوَافُ الْإِمَاصَةِ وَطُوّافُ يَوْمِ السَّحْرِ.

وَيُكُرَهُ تَأْخِيرُهُ عَلَ هَدِهِ الْأَيَّامِ ۥ لِمَا بَيَّتَ أَنَّهُ مُولَّتٌ بِهَا

وَإِنْ أَحَرَهُ عَلْهَا لَزِمَهُ ذُمَّ عِلْدَ أَبِي خَبِيفَةَ ، وَسَنْتَيْنَهُ فِي بَابِ الْجِنَاكِاتِ ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

قَالَ: ثُمَّ يَعُودُ إِلَىٰ مِنَىٰ فَيُقِيمُ بِهَا ؛ لِأَنَّ السَّيِّ ﷺ رَجَعَ إِلَيْهَا كَمَا رَوَيْنَا ، وَلِأَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ الرَّمْيُ ، وَمَوْضِعُهُ بِمِنَى .

قولُه: (وَيُكُرَهُ تَأْحِيرُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ)، أي: يُكُرَه تَأْجِيرُ طَوَافِ الرَّيَارَةِ عن أَيَّامِ الشَّحْرِ؛ لِمَا يَّنَا أَنَّهُ مُوْفَّتُ بِهِا، وَهُوَ ما دكرَه بغولِه (وَوَقَّتُهُ أَيَّامُ السَّحْرِ). [وإنُ أَخَرَ الطَّوَافَ عن أَيَّامِ السَّحْرِ]⁽⁾؛ لَرِمَه ذَمَّ، وَقَد بيَّنَاه، وسَيَجِيءُ فِي الجِناياتِ أَيْصَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالَىٰ

قولُه: (كُمَّا رَوْيْنَا) ، وَمُوَ مَا ذَكَرُه قَبَلَ هَذَا بِقَولِهِ ، (رُوِيَ أَنَّ السَّبِيِّ ﷺ: «لَمَّا حَلَقَ أَفَاضَ إِلَىٰ مَكَّة فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ عَادَ إِلَىٰ مِنَىٰ ، وَصَلَّىٰ الظَّهْرَ بِجِنَّىٰ *(*)) .

قَالَ فِي اشْرَح الطَّخَاوِيُّ، ويُكُرُه له أَنْ بِبِتَ فِي غَيْرِ مِنَّىٰ فِي أَيَّامِ مِنَّىٰ '''. وقَالَ القُلُورِيُّ فِي اشْرَح مختصر الكَرْخِيُّ ا (''): قَالَ أَصِحَابُنا: إِذَا باتَ بِمَكَّةَ وَ فَقَد أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

 ⁽۱) ما بين المعقوقتين ريادة من الراء والفداء والشاء والما

⁽٢) مضئ تحريجه قريبًا

⁽٣) ينظر الشرح محصر الطحاري، للأسبيجابي [ق١٣٨]

⁽٤) ينظر الشرح محصر الكرخي، للقدوري [ق١٨١]

وإدا رالت الشَّمْسُ من اليوم النَّامي من أيام النَّخر؛ رمى الُحمار النَّلاث؛ ويُدأُ مالَتي تلي مسجد الحنف، فيرميها بسبع حصاتٍ يُكثرُ مع كُلُّ حصاةٍ ويقف عندها، ثُمَّ يرمي الَتي تليها مثل دلك ويقف (١٠٠٠) عندها، ثُمَّ يرمي حمرة الُعقبة كدلك ولا يقف عندها عكدا روئ حائرٌ إلى، فيما بقل من نُسُكُ وَسُولِ اللهِ يَنْ فَصَرَا

🚓 غايه لبيال 🦆

وقَالَ الشَّافِعِيُّ، إِنْ مَاتَ لَيْنَةً ؛ فَعَلِيهِ مُدُّ ، وَإِنْ مَاتَ لَيْلَيْنِ فَعَلِيهِ مُدَّانَ ، وإن بَاتَ تَلَاثَ لِبَالِ ؛ فَعَلِيهِ وَمُ^{نِّ)}،

لها: أنَّ الْيَئِتُونَة لِيستُ بِمُقصودةٍ لَصْبِها، فَإِنَّمَا (١٥٠٥-١) يَفْعَلُ دَلِكَ لِمَا يَقَعُ في العَدِ مِنَ النَّسُكِ، فَإِذَا تَرْكَها لَمْ تَلْزَمْه كَمَّازَةً، كَالْيَئِتُونَةِ بِمِنَّى لَيْلَةَ العيدِ

(مربور) قولُه (بالله الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّابِي مِنْ أَيَّامِ النَّخْرِ وَمَنَ الْمَوْمِ الثَّابِي مِنْ أَيَّامِ النَّخْرِ وَمَنَ الْمُحِمَّارُ الثَّلَاثَ ، فَيَرْمِبِهَا مِسْمِ حَصْبَاتِ يُكُثُرُ مَعَ كُلُّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَرْمِي اللهِ عَنْدَهَا وَوَى جَابِرٌ ، فِيمَا نَقَلَ مِنْ نُسُكِ وَسُولِ حَمْرَةُ النَّهِ عَنْهِ مُنْ مُنْدِدَ الْحَيْفِ . الله يَقِلُ مِنْ نُسُكِ وَسُولِ اللهِ عَنْهَ مُنْهَا اللهِ عَنْهَا مِنْ اللهِ عَنْهُ مِنْ اللهِ عَنْهَ مَنْهِ اللهِ عَنْهَا الْحَيْفِ .

قَالَ فِي «الديوان»؛ «الْحَيْفُ مَا الحَدَرُ مِن عِلَطِ الجَبَلِ، وَارْتُفَعَ عَن مَسِيلِ الماءِ، وَمَنْهُ شُمَّيَ مَشْجِدُ الْحَيْفِ؟ (*).

والْخَيْفُ خَيْمَانِ: حَيْفُ مِكَنْ ، وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةً

وَالْمُرَادُ مِنَ الحمرةِ مَوْصِعُها؛ بَدَلِيلِ قُولُه: (فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَّيَاتٍ)، أي:

 ⁽١) ينظر الالبنية في بلغة الشاهعية بلشير دي [ص ٧٨] وقبحر المدهبة للروباني [٢٤٧٥] وقابحر المدهبة للروباني [٢٤٧٨]
 (١) ينظر الديوان الأدبة للعارابي [٣٠٤/٣]

وَيُقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْسِ فِي الْمَقَامِ الَّذِي يَفِفُ فِيهِ النَّاسُ، وَيَحْمَدُ الله، وَيُكْبَرُ ، وَيُصَلِّي عَنَىٰ النَّبِيِّ ﷺ ، وبذَّهُو بِخَاجِتِهِ ، وَيَرْفَعُ وَيُكْبَرُ ، وَيُصَلِّي عَنَىٰ النَّبِيِّ ﷺ ، وبذَّهُو بِخَاجِتِهِ ، وَيَرْفَعُ وَيُرْفَعُ بَدَنِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ وَدَكُرَ مِنْ جُمُلَتِهَا عِنْدَ لَا يَوْلِهِ ﷺ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْسِ ، وَدَكْرَ مِنْ جُمُلَتِهَا عِنْدَ الْجَمْرَتَيْسِ ،

وَالْمُرَادُ، رَفْعُ الْأَيْدِي بِالدُّعَاءِ، وَيَنْتَعِي أَنْ يَشْتَغُفِرَ لِلْمُؤْمِيِسَ فِي دُعَاثِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاقِفِ؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: (اللَّهُمَّ اعْفِرْ لِلْحَاجُّ وَلِمَنْ اسْتَعْفَرَ لَهُ الْحَاجُ»،

يَرْمِي الْجَمْرَةَ ، أي، مَوْصِعَها سَمِ حَصَياتٍ ، وَقَد رَوَيْنَ عِن «الصحيح البُخارِيُّ» عِنِ ابنِ عُمَرَ: ﴿ أَنَّ النِّبِيُّ ﷺ كَانَ لَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ» (١٠).

وقولُه: (مُفَشِّرًا)، حالٌ مِن قَولِه: (هَكَذَا)؛ لِأَنَّهُ مَعمولُ (رُوِيَ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حالًا مِنَ المَوصولِ فِي قوله: (فِيمَا نَقَلَ)، أي: نقَله، وَيَجُوزُ حدْفُ الراجعِ إِلَىٰ المَوصولِ؛ إِذَا كَانَ يُعْلَمُ.

قولُه. (وَيَدْعُو بِخَاجِته وَيَرْفِعُ يَدَيُّه).

يعني: عندَ الوُّنُوفِ عندَ الجَمْرَتَيْنِ الأُولَى والوُّسْطَىٰ ، وَهُوَ المُرَادُ مِن قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنْكُرُواْ اللَّهَ فِت أَيَّارِ مَعَدُودَاتِ ﴾ [النو: ٢٠٣]. كَذَا فِي الشرْح الأَقْطَعِ».

وَإِنَّمَا يَرَفَعُ يَدَيْهِ صَدَّ الدُّمَاءِ لِمَا رَوَيْنَا مِن قَشْرُحِ الآثَارِ الْ عَدَّ قَولِهِ : (ثُمَّ الْبَتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَشْوَدِ): عن ابنِ عُمَرَ وابنِ عَبَّاسٍ عنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: قَاتُرْفَعُ الْأَيْدِي فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ اللهِ وَدَكَرَ مِنْهَا: قالجَمْرَتَشِي اللهِ اللهِ عَمَواطِنَ اللهِ عَلَى اللهِ عَمَرَتَشِ

 ⁽١) أحرجه المحاري في كتاب الحج/ باب إذا رمن الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل القبلة [رقم/ ١٦٦٤]، عن ابن مُمَر فيه به محوه

 ⁽٢) أشريب أبن شريعة في الصحيحة [ردم/ ٢٧٠٢]، والطحاوي في الشرح معاني الآثارة [٢/٦/٢]،
 من طريق ابن أبي ليفي من المتكم من مقسم عن ابن هباس إلله، وعن باقع عن ابن عمر والله *

ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ كُلِّ رَمِّي نَفْدَهُ رَمِّيٌ يَقِفُ عِبْدَهَا ۚ ۚ ۚ ۚ لِأَنَّهُ فِي وَسَطِ الْعِتَادَةِ فَيَأْتِي بِالدُّعَاءِ فِيهِ ، وَكُلُّ رَمِّي لَئِسَ تَعْدَهُ زَمْيٌ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ قَدْ انتَهَتْ ، وَلِهَدَا لَا يَقِفُ بَعْدَ حَمْرَةِ الْعَفْتَةِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَيْصَا.

والمعاية البيان 🗗

وذَكَرَ (٢ ١٣٠٠ م) [في](١) صاسك «الأصل» (يَرْفَعُ يديَّهِ حِدَاءَ مَنكِتَهِ إلى

ثُمَّ لَفُظُ الحَديثِ فِي اشْرَحِ الآثارة. بإنباتِ الهِمُّلِ بِدُونِ حَرْفِ الاستِشاءِ بعدَه، لكنَّ المُقهاءَ دَكُروا بنَمْيِ الْبِعلِ وحرْفِ الاستِشاءِ بعدَه، وقالوا لا تُرْفَعُ الأَيْدِي إلا في سَبعةِ مواطنَ، ولَيْنُ صحَّ ما رَوَىٰ العُمهاءُ؛ فهوَ أَبْلَعُ.

وحدَّتَ البُخارِيُّ فِي الصحيح : بإنسادِه إِنَى سَالِم بْنِ عَنْدِ اللهِ ، أَنَّ عَنْدُ اللهِ بْنَ عَنْدِ اللهِ ، أَنَّ عَنْدُ اللهِ بْنَ عُمْرَ ، اكَانَ يَرْمِي الْحَمْرَةَ الدُّنْ ('' بِسَنِع حَصَيَاتِ ، يُكَبِّرُ عَلَىٰ إِثْرِ كُلَّ حَصَاةٍ ، مُم يَنْقَدَّمُ فَيُسْهِلُ ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الفِئلَةِ فِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَذْعُو وَيَرْفَعُ بَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الوُسُطَىٰ كَذَلِق ، فَيَأْحُدُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهِلُ ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الفِئلَةِ فِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ بَدَيْهِ ، فَمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ دَاتَ العَقَبَةِ مِنْ بَطْسِ الوَادِي ، وَلَا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرُقَعُ بَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ دَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْسِ الوَادِي ، وَلَا يَقِعْلُ عِنْدَه ، وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَقْعَلُه هِ ('')

وقولُه: ﴿ يُشْهِلُ ﴾ ، أي. يَتُرِلُ إِلَىٰ السَّهُلِ مِنَ الوَّادِي - يُقَالُ * أَسْهَلَ الغومُ ؛ إِذَا

كالاهما به.
 قال ابن الليم الا يصعُ رقعُهُ، والصحعُ وققهُ على ابن عُمّر وائن عاس على الله بمار المسار المنبع والضعيفة لابن القيم [ص١٣٨].

⁽١) في حاشية الأصل: ٤٥- يعلما

 ⁽۲) ما بين المعقولتين رياده من الفعاء والراء والمعاورة والما

⁽٣) ينظر الالأصل/ المعروف بالمبدوطة لمحمد بن الحسن الشيباني [٢ ١٩٠٤]

⁽¹⁾ بأنيث الأدبيّ، وهو لأفرب كدا حاء في حاشيه فمه وفوه

 ⁽a) أخرجه البحاري في كتاب الحج/ باب إذا رمن الجمرتين يقوم ويسهل مستقبل الفيلة [رهم/ ١٦٦٤]، عن تنالم ثني عَبْد الله ، عن عبد الله بن عُمر علي به

قَالَ، وَإِدَا كَانَ مِنَ الْعَدِ رَمَى الْحَمَازِ النَّلاثِ بِعُد رَوَالَ الشَّمْسِ كَذَلْكُ وَإِنَّ أَزَادَ أَنْ يَتَعَجُّلِ النَّفَرِ نَعْرِ إِلَى مَكُةً ، وإنْ أَرَادَ أَنْ يُقْيِم، رَمِي الْجِمَازِ الثَّلَاثَ الْيُومِ الرَّامِعُ نَعْدُ رَوَالِ الشَّمِسِ ، لِقَوْلِهِ نَعَالَىٰ ، ﴿ فَمَن تُعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَكُمْ إِنْهُمْ عَنْشِهِ وَمَن تَنَجَّرُ فَكُمْ إِنْهُمْ عَيْدً إِنْهُ نَتَقَى ﴾ [العرو ٢٠٠٣].

مَرَلُوا عَنِ الْجَبَلِ إِلَى الشَّهْنِ

قولُه: (قال وإدا كان من الْعَد رض الْجِمار الثّلاث بَعْد زَوَالِ الشّمْسِ كَدَلِك)، أي، قَالَ لَقُدُورِيُّ أَ وَإِذْ كَانَ مِن الْعَدِ، وَهُوَ النَّالِثُ من أَيَّامِ النَّحْرِ. كَذَلِك)، أي، قَالَ لَقُدُورِيُّ أَ وَإِذْ كَانَ مِن الْعَدِ، وَهُوَ النَّالِثُ من أَيَّامِ النَّحْرِ. _ أَعْنِي: اليَوْمُ النَّابِيَ عَشْرَ مِن دِي الْجِجَةِ _ رَمِين الجِمَارُ الثَّلَاثَ بِعدَ رَوالِ الشَّمْسِ، كَمَا رِمَى فِي اليَوْمِ الحادِي عَشْرَ. يَتَدِئُ بِالْجَمْرَةِ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الحَيْفِ فِيرُمِيها، ثَمَّ يَرْمِي الجَمْرَةُ النَّومِ الحادِي عَشْرَ. يَتَدِئُ بِالْجَمْرَةِ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الحَيْفِ فيرُمِيها، ثمَّ يَرْمِي الجَمْرَةُ الوَّسَطَى، ويقفُ عند الجَمْرَتَيْسِ، ويَدعو بحاجتِه، ويرُقعُ يَدَيْهِ، ثمَّ يَرْمِي جَمِرةُ العَفَةِ وَلَا يَقِفُ عِنْهَا إن ١٠٠٠ ما، ولا يرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لِمَا رُولِيْنَا،

قولُه: (وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلُ اللَّمَرَ: بَعْرِ إِلَىٰ مَكَّةً، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ: رَمَىٰ الْمَحِمَّارُ النَّلَاثُ الْيَوْمِ الرَّامِعِ بِعْدِ رَوَالِ الشَّمْسِ)، أي: إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلُ النَّفْرَ، وَهُوَ الرَّاجِعُ مِن مِنَى إِلَىٰ مَكَّةً ، يعني: إِنْ أَرَادَ النَّفْرَ فِي اليَوْمِ النَّانِي مِن الرَّجِعُ مِن مِنَى إِلَىٰ مَكَّةً ، وَهُوَ النَّانِي عَشَرُ مِن دِي الْجِعَّةِ بعدما رَمَىٰ الْجِمَّارُ الثَّلَاثَ بعد رَوَالِ الشَّمْسِ _ تَمْرُ إِلَىٰ مَكَّةً ، وإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بمِنى ؛ رَمَىٰ الجِمَّارُ الثَّلَاثَ بعد رَوالِ الشَّمْسِ _ تَمْرُ إِلَىٰ مَكَّةً ، وإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بمِنى ؛ رَمَىٰ الجِمَّارُ الثَّلَاثَ بعد رَوالِ الشَّمْسِ اليَوْمَ الرَّابِعَ ، وَهُوَ التَّالِثَ عَشْرَ مِن دِي الْجِجَّةِ ، وَالثَّالِثُ مِن أَبَامِ التَّشْرِيقِ ، وَهُو التَّالِثَ عَشْرَ مِن دِي الْجِجَّةِ ، وَالثَّالِثُ مِن أَبَامِ التَّشْرِيقِ ، وَهُو التَّالِثَ عَشْرَ مِن دِي الْجِجَّةِ ، وَالثَّالِثُ مِن أَبَامِ التَّشْرِيقِ ، وَلَا الرَّابِعِ ، وَلَا أَنْ يُقِيرُ مَا لَمْ يَظُمُ إِلَى النَّوْمِ إِلَى مَكَةً ، وإِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ مِنْ وَمَن الْجَجَّةِ ، وَالثَّالِثُ مِن أَبَامِ التَّشْرِيقِ ، وَلُو التَّالِثَ عَشْرَ مِن فِي الْجَجَّةِ ، وَالثَّالِثُ مِن أَبَامِ التَّشْرِيقِ ، وَلُو التَّالِثَ عَلْمَ الْمُ يَظْمُ لُو اللَّهُ الْمَالِقُ مِن يَوْمِ التَّالِقُ الْمَعْرُ ، لَمْ يَخُرُ لُهُ أَنْ يَنْهِمَ حَتَّى يَرْمِينَ عِمَى الْجَعْرِ عَلَى يَرْمِينَ عِمَالَ السَّعَ الْمَجْرُ ؛ لَمْ يَجْرُ لُهُ أَنْ يَنْهِمَ حَتَّى يَرْمِينَ عِمْ اللَّهُ يَعِمُ مَن يَوْمِ النَّذِي مِ اللَّهُ الْمَ اللَّوْالِقِ الْمُعْرَالُ الْمَالِقَ الْمُعْرَالُولُ اللَّهُ الْمُعْرَالُهُ أَلْهُ الْمُ يَعْرَفُونَ النَّالِقُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الرَّالِعِ اللَّهُ اللْمُعْلِقِ مَنْ اللَّهِ إِلَا اللْهُ الْمُؤْمُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْرَالُهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْرَالُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُ اللْمُؤْمُ اللْم

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُورُ له النَّقْرُ إِذَا عربَتِ الشُّمْسُ مِنَ اليَوْمِ الثَّابِيَ عَشرَ ،

⁽١) يبظر فمجتمر القُلُوري؛ [ص١٥].

وَالْأَفْصِلُ أَنْ يُقْيِم ؛ لَمَا رُوي أَنَّ النَّبِيّ ﴿ صَسَرَ حَتَّى رَمَىٰ الْجِمَارَ الثَّلَاثَ فِي الْيَوْمِ الرَّامِعِ ، ولَهُ أَنْ يَنْفِرَ مَا لَمْ يَطُلُّعِ الْفَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الرَّامِعِ ، فَإِدَا طَلَعَ لَهُجُرُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ ؛ لِدُحُولِ وَقْتِ الرَّمْيِ ، وَفِيهِ حِلَافُ الشَّفَعِيُّ عِلاهِ .

حتَّى يرْمِي الحِماز الثَّلَاثَ اليَّوْمَ الرَّامِعَ^(١)

ولما 'أَنَّهُ وَقُتْ لَا يَجُورُ فِيهِ الرَّمْيُ عَنِ الْيَوْمِ الرَّامِعِ ؛ فَجَارَ النَّمُوُ فِيهِ كُمَا قَبلَ عُرُوبِ الشَّمْس

ثمَّ الأصلُ هُنا: فولُه تَعَانَى، ﴿ فَنَى تُعَجَّلَ فِي يَوْمَنِي فَكَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنَ تَنْخَرَفَكَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [ابد، ٢٠٣]، أي فنن عجَّلَ في النَّفْرِ في يَوْمَيْسِ معدَ يومِ النَّخْرِ؛ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وفي تأخَّرَ حَنَّىٰ رفىٰ في النَوْمِ الثَّالِثِ مِن أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ،

وَالْمُوَادُ مِنَ الْبَوْمَئِنِ، الحادي عشرَ وَالنَّابِيَ عشرَ مِن دِي الْجِجَّةِ. يغيي مَن نَفَرَ بعدَما رمّى الجِمَّازِ الثَّلَاتَ فِي البَوْمِ الثَّابِي مِن أَيَّامِ النَّشْرِيقِ؛ فَلا إثْمَ عَلَيْهِ. وَهَدَا هُوَ النَّشْرِيقِ؛ فَلا إثْمَ عَلَيْهِ. وَهَدَا هُوَ النَّهْرُ الأَوَّلُ، والنَّهُرُ النَّابِي (٢ ١٣٣٣ م) في البَوْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ آجِرُ أَيَّامِ النَّشْرِيقِ.

والمعاصِلُ: أَنَّهُ لَا إِنْمَ عَلَيْهِ فِي التَّعَمُّلُ وَالنَّأَخُرِ } لِأَنَّهُ مُحيَّرٌ فِيهِمَا ، وَيَجُورُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ السَّوْمِ وَالإَفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الشَّوْمُ أَفْصَلَ } النَّخْييرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالإَفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ العَاصِلِ وَالأَفْصَلِ ، كَمَا حُيْرُ الشَّنَافِرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالإِفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ العَاصِلِ وَالأَفْصَلِ ، كَمَا حُيْرُ الشَّنَافِرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالإِفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ العَاصِلِ وَالأَفْصَلِ ، كَمَا حُيْرُ الشَّنَافِرُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالإِفْطَارِ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ أَفْصَلَ العَامِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ : مِنهُم مَن جَعَلَ قَالَ صَاحِبُ وَالكِشَافِءُ : وَقِيلَ : إِنَّ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ : مِنهُم مَن جَعَلَ

 ⁽۱) ينظر المجموع شرح المهدب الدووي (۲۸۱/۸) ، و (النجم الوهاج في شرح المنهاج) لتدييري
 (۱) ينظر (۱۰۳۳)

وَإِنْ قَدَّمَ الرَّمْيَ فِي هَدَا الْبَوْمِ يَعْنِي الْبَوْمَ الرَّامِعِ قَبْلِ الرَّوالِ مَعْدَ طُلُومِ الْهَجْرِ؛ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةً، وَهَذَا اسْتِخْسَانَ ۖ وَقَالًا لَا يَخُورُ ؛ اغْتِبَارًا بِسَائِرِ الْأَيَّامِ، وَإِنَّمَا التَّهَاوُتُ فِي رُحْصَةِ النَّفْرِ فَإِذَا لَمْ يَتَرَحَّصُ الْتَحَقَّ بِهَا.

المُتعجِّلَ آثِمًا ، ومِنهم مَن حَعَلَ لَمُتَأَخِّرَ آثِمًا ، فَوَرَدَ القُرآنُ بِنَفْيِ المآثِمِ عَنهما اللهُ وتعجَّلَ بِجِيءٌ مُطَاوِعًا ومُتعَدِّيًا ، والأوَّلُ أَوْلَىٰ ؛ بدلَالةِ ﴿ وَمَن تَسَأَخُرَ ﴾ .

قولُه: (وإِنْ قدَّمَ الرَّمَيَ هي هذا الْيَوْمِ. يَغْنِي الْيَوْمَ الرَّابِعَ قَتْلَ الرَّوَالِ يَغْدَ طُلُوعِ الْفَجُرِ؛ جَارَ هِنْد أَبِي خَنِهَ، وهذا اسْتَخْسَانُ (1).

وَقَالًا ۚ لَا يَخُورُ ﴾ ، إِلَّا بَعَدَ الرَّوَالِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ (٣) .

وَجُهُ قَوْلِهِمَا: أَنَّهُ لَا يَخُورُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ عَلَىٰ الرَّوَالِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ، فَكَدَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ الْ وَلِأَنَّ النَّبِيِّ كَلِّلَةٌ رَمَىٰ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ بَعَدَ الرَّوَالِ، عايةً هَا فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ بَعَدَ الرَّوَالِ، عايةً هَا فِي البِبِ أَنَّهُ لَهُ رُحْصَةُ النَّهُ قَبَلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِذَا لَمْ يَتَرَخَّصُ، وصارَ هَدَا الْيَوْمُ وما قَبْلَهُ سَوَاءً.

وَلِأَبِي حَبِيفَةَ: مَا رُوِيَ عَنِ ابَنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ ' اإِذَا انتَصَفَ النَّهَارُّ مِن آخِوِ
آيًامِ النَّشُرِيقِ جَارَ الرَّمْيُّا، وَلِأَنَّهُ لَمَّا جَارَ له تَرْكُ الرَّمْيِ أَصْلًا فِي هَذَا الْيَوْمِ
بالترخُصِ بالنَّمْ تَخْفَيْهُ له ؛ جَارَ له أَنْ يَرْمِيَ فِي الأُوقَاتِ كُلُّهَا بعدَ الرَّوَالِ وقبلَ
الزَّوَالِ،

⁽١) - ينظر: (الكشاف) للرمحشري [٢٥٠/١]

 ⁽٣) واختاره برهان الشريعة والنسمي وصدر الشريعة انظر الأصل؟ [٢٩٤]، «المبسوط؟ [١٨/٤].
 المسائع الصنائع [١٣٨/٣] ، «التصحيح والترجيح؟ [ص ٢١١] ، «حاشية الضحطاري على المراقي؟
 [٧٣٧] ، «حاشية ابن هايدين» [٢١/٣] ، «اللياب شرح الكتاب» [١٩٣/١]

⁽٣) ينظر. ١٤ الحاوي الكبيرة للماوردي [١٩٤/٤] وقالتنبيه في العقه الشافعي، بمشيراري [ص٧٨]

⁽٤) ولأن النبي 越 رتئ في اليوم الرابع كذا جاء في حاشية العمة

وَمَدْهَاتُهُ مَرُويِيٍّ عَنِ شَيْ عَنَاسٍ ﷺ، وَالْأَنَّةُ لَمَّا طَهْرَ أَنْزُ التَّخْفِيفِ فِي هَذَا الْيَوْمِ فِي خَوَارِهِ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا أَوْلَى، بِجِلَافِ الْيَوْمِ فِي خَوَارِهِ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا أَوْلَى، بِجِلَافِ الْيُومِ الْأَوْلِ وَالنَّالِي خَيْثُ لا يحُورُ الرئي فِيهما إلّا مقد الرّوال في الْمَشْهُودِ مِنَ الرّواية،

🚓 غاية البيان 🦫

وِيقُلُ السَّبِيِّ ﷺ مَخْمُولٌ عَلَى الأَفصلِ؛ بدلَالةِ إِنَّ اللَّهُ عَلَى النَّفُو بَخُكُمِ اللَّهِ ، وَقِيالُسُهُمَا عَلَىٰ النَّوْمِ الثَّانِي وَالنَّالِثِ صَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَوْكُ الرَّمْيِ فِيهِمَا أَصَلًا ، فَلَا يَجُوزُ النَّقُدِيمُ أَيْصًا عَلَى الرَّوَالِ ، بِجلَافِ النَّوْمِ الرَّامِ ؛ فَوِنَّهُ يَجُورُ تَوْكُ الرَّمْيِ فِيهِمَا الرَّامِ ؛ فَوِنَّهُ يَجُورُ تَوْكُ الرَّمْيِ فِيهِ أَصَلًا ، فَجَازُ النَّقُدِيمُ أَيْصًا عَلَى الرَّوَالِ ،

قولُه: (لا يحُوزُ الرَمَيُ عِيهِما إلاّ مَعَد الرَّوال فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرَّوَايَةِ)، أي: لا يَجُورُ الرَّمْيُ فِي اليَوْمِ الأَوْلِ وَالنَّبِي مِن أَيَّامِ النَّشْرِيقِ، وهُما الحاديَ عشرَ وَالثَّابِي هشرٌ ؛ إلَّا يعدُ الزَّوَاكِ،

وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِـ(الْمَشْهُورِ مِنَ الرَّوَابَةِ)؛ اخْتِرَارًا عَمَّا دَكَرَ الحاكِمُ فِي المُنْتَقَىٰ ا، فَقَالَ ۚ كَانَ أَبُو حَبِيهَةً يَقُولُ ۚ الأَفْضُلُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بعدَ الرَّوَالِ. يغيي: فِي اليَوْمِ الثَّامِي وَالنَّالِثِ مِن أَيَّامِ الشَّخْرِ، فَإِنْ رُمَىٰ قَبْلَه ؛ جَازَ.

وجْمُهُ تلكَ الرُّوَاتِيةِ. أَنَّهُ يومٌ مِنْ أَيَّامِ الرَّمْيِ؛ فَصَارَ كَيَوْمِ السَّخْرِ.

وَوَجُهُ الرُّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ؛ مَا رُّدِيَ فِي حَدَيثِ جَابِرٍ قَالَ: ﴿ رَأَيْتُ رَسُولَ اللّهِ اللّهُ يَرْمِي يَوْمَ النَّحْرِ صُحَىٰ ، فَأَمَّا بَعْدَ دَلِثَ فَمِدَ زَوَالِ الشَّمْسِ (·)

⁽١) علقه البحاري في كتاب الحج/ باب رفي الجمار [٢٧٧] ، ومسلم في كتاب لحج/ باب بيان وقب استحياب الرمي [رقم/ ١٣٩٩] ، وأبو داود في كناب المعاسك/ باب في رمي الحمار [رقم ١٩٧١] ، والسرمدي في أَبُواب الحجُّ عَنْ رسُّولِ اللهِ ﷺ بياب ما جاء في رشي يوم البحر ضبحن [رقم/ ٨٩٤] ، والسمائي في كتاب عناصك المحج ، ياب وقت رمي جمره العقبه يوم البحر [رقم، ٢٠٦٣] ، من حليث جَابِر في به ٠

لِأَنَّهُ لَا يُحْرِيهِ تَرْكُهُ فِيهِمًا فَنْقِي عَلَى أَصْلَ الْمَرُويُ

عَأَمًا بِوْمُ السَّخَرِ ۚ فَأَوَّلُ وَقُتَ الرَّمْيِ فِيهِ مِنْ وَقُتَ طُلُوعِ الْمُحْرِ .

وَقَالَ النَّـامِعِيُّ. أَوَّلُهُ بَعْدَ يَضْعِبِ اللَّيْلِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وخْصَ لِلرِّغَاءِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلًا.

وَلَنَا قُوْلُهُ هِينَ اللَّا تَرْمُوا حَمْرَةَ الْعَقَمَةِ إِلَّا مُصْبِحِينَ ٩ (٧٧ م) وَيُرُوَىٰ حَتَّىٰ وَتَطَلُّعَ الشَّمْسُ، فَيَشَتْ أَصْلُ الْوقْتِ بِالْأَوْل، وَالْأَفْصَلِيَّةُ بِالنَّامِي

قولُه (مَنفِيَ علَى أَصْلِ الْمَرْدِيُّ)، أي: بَقِيَ خُكُمُ الرَّمْيِ فِي الْيَوْمَيْنِ عَلَىٰ أَصْلِ الْمَرْدِيُّ. يغْمِي: لَمْ يَخُرُ إِلَّا بعدَ الرَّوَالِ،

وأرادَ بالْمَرُويِّةِ مَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ ، وَهُوَ مَا دَكُرْنَاهُ قَبْيِلَ هَذَا ، وأَرَادُ بأَصلِ الْمَرُّوِيُّ: أَنْ لَا بِتَعَيِّرَ حُكُمُ الْمَرُويِّ عَمَّا كَانَ.

قولُه: (فَأَمَّا يَوْمُ النَّحْرِ: فَأَوْلُ وَقُتِ الرَّمْيِ فِيهِ مِنْ وَقُتِ طُلُوعِ الْفَحْرِ). وَهَذَا وَقُتُ الجَوَارِ، والأَفصلُ أَنْ يَرْبِيَ بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَد حَقَّقُناه عَمدَ [٢٠٤٧٢٤/٢] قولِه: (فَيَبْتَدِئُ بِيعَفْرَةِ الْفَقْبَةِ فَيْرْمِيهَا [٢٠٤٠١] مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَنْعِ حَصَيَاتٍ)، فَلَا تُعِيدُه.

قولُه: (رَحُصَ للزَّهَاءِ)، وَهُوَ يَكُسرِ الرَّاءِ المُهمَلَةِ عَلَىٰ وَرَّبِ فِعَالِ ، جَمْعُ رَاعٍ · كَذَا فِي الديوانَهُ^(١).

> تُولُه: (فَيَكَتُ أَصُلُ الْوَقْتِ بِالْأَوْلِ، والْأَنْصَلَبَةُ بِالنَّامِي). وأزاد بالأولِ قولَ على: (لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ إِلَّا مُصْحِينَ)(١).

⁽١) ينظر المعجم ديران الأدب لمارايي [٢٠/٤]

⁽٩) أخرَجِه الطَّمَاوي في قشرح معاني الآثارة [٢١٦/٢]، والبيهاني في قالسن الكبرى، [رقم/ - ٩٣٥]، غَنِّ اثْبِ مَيَّاسِ ﷺ 44

وَتَأْوِيلُ مَا رَوَىٰ اللَّيْلَةَ النَّاسِةِ وَالنَّائِنَةِ ، وَلِأَنَّ لَيْلَةَ النَّخْرِ وَقُتْ الْوُقُوفِ وَالرَّمْيُ يَتَرَقَّتُ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ وَقُنَّهُ بَعْدَهُ صَرُورَةً

ثُمَّ عَلَد أَى حَيْمَة فِي بِغَنَدُ هِذَا الْوَقَتُ إِلَىٰ عُزُوبِ النَّهُ سُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: *إِنَّ أَوْلَ نُسُكِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الرَّمْيُ، خَعَلَ الْيَوْمَ وَقَنَّا لَهُ وَدَهَالُهُ بِعُرُوبِ الشَّمْسِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفِ أَنَّهُ يَمْتَدُّ إِلَىٰ وَقْتِ الرَّوَالِ، وَالْحُحَّةُ عَلَيْهِ مَا وَوَيْنَا.

وأرادَ بِالثَّانِي ۚ قُولَه ﷺ ﴿ لَا تُرْمُوا جَمْرَةُ الْمُقَبِّةِ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الضَّمْسُ ﴾ (١).

قولُه: (وَتَأْوِيلُ مَا رَوَى اللَّيْلَةَ النَّابِيّةَ وَالنَّالِيّةَ)، أي: تأويلُ مَا رَوَى الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ النَّابِيّةِ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ النَّابِيّةِ وَالثَّالِيّةَ وَالثَّالِيّةَ النَّابِيّةِ وَالثَّالِيّةِ وَالثَّالِيّةِ وَالثَّالِيّةِ وَالثَّالِيّةِ وَالثَّالِيّةِ اللّهَ اللّهُ وَاللَّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلْمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَا لَلْمُواللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَا

قولُه: (ثُمَّ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ يَنْتَدُّ هَذَا الْوقْتُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ)، أي: يمْتَدُّ وَقْتُ رَمْي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ عِندَ أَبِي خَبِيفَةَ مِن وَقْتِ طُلُوعِ الفَّجْرِ، إِلَىٰ عُرُوبِ الشَّمسِ، رَوَىٰ ذَلِكَ الحَسنُ عَنْهُ، كَدَا ذَكَر الغُدُورِيُّ

وقَالَ أَنُو يُوسُفَ يَمْتَذُ إِلَىٰ وَفُتِ الرَّوَالِ، وما بعدَه قَصَاءٌ.

وجُهُ قُولِ أَبِي يُوسُفَى: أَنَّ النَّصْفَ الْأَوَّلَ لَمَّا كَانَ وَقُتَّا لِلرَّمْيِ يَوْمَ النَّخْرِ؛ لَمْ يكنِ النَّصْفُ النَّابِي وَقُتَا لَهِ، كَمَا أَنَّ فِي سَائْرِ الأَبَّامِ لَمَّا كَانَ النَّصْفُ النَّابِي وقتًا لِلرَّمْيِ؛ لَمْ يكنِ النَّصْفُ الْأَوَّلُ وَقَتَا إِنَّ ١٢٠٠هِ] لَهِ،

قان العيني داسياده صحيحه ينظر دنجت الأمكار شرح المعاني و الأشرة للميني [۲۵/۱۰]

⁽١) مضرع تبحريجه،

⁽٢) مقبئ تغريع الحدثين،

قَاِنْ أَخْرَ إِلَىٰ اللَّهِلِ رَمَاهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لحديث الرَّعَاء ، وَإِنْ أَخْرَ إِلَىٰ الْعَدِ رَمَاهُ ؛ لِأَنَّهُ وَقُتْ جِنْسِ الرَّمْيِ وَعَلَيْهِ دَمُّ عِنْدَ أَبِي خَيِبْفَةَ ﷺ لِتُأْجِيرِهِ عَنْ وَقُتِهِ كَمَا هُوَ مَدْهَتُهُ.

قَالَ. وَإِنْ رَمَاهَا رَاكِبًا أَجْرَأَهُ؛ لِخُصُولِ فِعْلِ الرَّمْيِ، وَكُلُّ رَمْيِ بَعْدَهُ رَمْيٌ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ مَاشِيًا وَإِلَّا فَيَرْمِيهِ رَاكِبًا.

لِأَنَّ الْأَوْلَ بَعْدَهُ وُقُوفٌ وَدُعَاءٌ عَلَىٰ مَا دَكَرْنَا ، فَيَرْمِي مَاشِيًا ؛ لِيَكُونَ أَقْرَتَ إِلَىٰ التَّفَرُعِ .

وَلِأَبِي حَبِيفَةَ: فُولُه ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا الرَّمْيُ اللَّهُ ، جَعَلَ كُلَّ الوَقْتِ ظَرْفًا لِلرَّمْيِ ، فَجَازَ هِي كُلِّ جُرْهِ مِنْ أَخْزَائِه إِلَىٰ عُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَلِأَنَّ يومَ النَّحْرِ مِن أَيَّامِ الرَّمْيِ ؛ فَجَازَ أَنْ يَمْتَدُّ الرَّمْيُ فِيهِ إِلَىٰ الْعُرُوبِ ، كسائرِ الأَيَّامِ

قولُه: (وَإِنْ أَخَرَ إِلَى اللَّيْلِ رَمَاهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِحَدِيثِ الرَّعَاهِ) ، أي: وإنْ أَخْرَ رَمْيَ جَفْرَةِ العُقْنَةِ إِلَى اللَّيْلِ ؛ رَمَاهُ فِي اللَّيْلِ ، وَلَا يَجِتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ لحديثِ رِعَاهِ الإبلِ . يعني: أَنَّ اللَّيْلِ ، وي بات الرَّمْيِ فِي خُكْمِ الرَّوْمِ الذي قبلَه ؛ لِأَنَّ النَّبِيُّ وَعَاهِ الإبلِ أَنْ يَرْمُوا لَيُلًا » (١٠) .

وإنْ أَحْرَه إِلَىٰ الغَدِه رَمَاهُ وعلِهِ دَمِّه لِأَنَّ تَأْحِيرَ النَّسُكِ عن وقْبَه يوجِبُ الدَّمَ عندَ أَبِي حَبِيعَةَ ، وَهُوَ المُرَادُ بِفولِه : (كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ) ، وَهَدا لِأَنَّ التَّأْجِيرَ يوجِبُ النُّقُصانَ ، ونقائِصُ الحَجُّ تنْجَبِرُ بِالدَّمِ ، كَمَا أَنَّ بَعْنِصَ الصَّلَاةِ تَنْجَبِرُ بِالشَّجْدَةِ .

قال ابن حجر" ٥ رواه البرار بإساد حس، ينظر الالتنجيص الجير، لابي حجر [٢٦٣٨/٤]

⁽١) - مقبئ تيمريجه ،

 ⁽۲) أخرجه البرار في المسنده/ كشف الأستارا [۲/رقم ۱۹۳۹]، والبيهةي في اللسس الكبرئ؟
 [رقم/ ٩٤٦١]، من حديث البر عُمَرُ علله به،

وبيانُ الأفصل مرويُّ عن أبي يُوشَّعن. وَيُكُرَّهُ أَلَّا يَبِيتَ بِمِمَّا لَيُالِيَّ الزَّمْيِ؛ لِأَنَّ السَّيِّ ﷺ انت بِها وغُمرُ بِلِينَ كَان يُؤدِّتُ غَمَى تَرْكِ الْمُقَامِ ۖ بِهَا ﴿

ولؤ مات في عَنْره مُتَعَمَّدًا. لا بِلْرَنَّهُ شَيْءٌ عَنْدَمَا، جِلَافًا لِلشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ وَحَتَ لِيشَهْلَ عَنْيُهِ الرَّمْيُّ فِي أَيَّامِهِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْخَجِّ فَتَرْكُهُ لَا يُوجِبُ الْحَامَرُ،

وَيُكُرُهُ أَنْ يُقَدُّمُ الرِّخُلِ ثَقَنَّهُ إِلَى مَكَةَ وَيُقَيِمَ حَتَى يَزْمِينَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ إِلَيْ كَان يَضَعُ مَنْهُ وَيُؤَدِّنُ عَنْيَهِ ، وَلِأَنَّهُ يُوجِتُ شُعْلَ قَنْبِهِ .

قولُه. (وبيانُ الأفصل مرويُّ عَنَ أَبِي يُوسُّف)، أي بيانُ الأفصلِ فِي الرَّئِي مائِبًا أو راكِ ، مرْوِيُّ عَن أَبِي يُوسُف، وهُوَ أَنَّ كُلُّ رَمِّي يعدَه رَمِّيٌ فَالْأَفْصَلُ أَنْ يزييَ مائِبًا ، وكُلُّ رَمِّي لِنِس بعدَه رمِّيٌ كَرَمِي جَمْرَةِ العَقَيةِ فَالْأَفْصَلُ أَنْ يَرْمِيَ راكِبًا ، وَقَد دكرُنه فِيمَا تقدمَ عَند قولِه (وكَيْفَيُّ الرَّمْيِ أَنْ يَضَعَ الْخَصَاةَ عَلَىٰ ظَهْرِ إِبْهَامِهِ). قولُه: (ولو بَات فِي عَيْرِه مُتعمَّدًا ؛ لا يَلُرمُهُ شَيْءٌ عِنْدنا).

يعني: أنَّ التَيْتُونَةَ بعيرِ مِنَى فِي أَيَّامِ مِنَى ، وإنْ كَانَتْ تُكْرَهُ ؛ لكن لَا [٠ -١٠٠٠] يجِبُ بِتَرُكِ البَيْتُونَةِ بِمِنَى شَيْءٌ (جَلَاقًا لِلشَّافِعِيُّ)(١٠) ؛ فَإِنَّهُ يَوجِتُ المُدَّ بِتَرْكِ البَيْتُونَةِ لَيْلَةً ، ويوجِتُ المُدَّ للبِلتَيْنِ ، ويوجِتُ الدَّمَ لِتلاثِ لِبالٍ.

لما: أنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَيْتُونَةِ عِيرُها ، وَهُوَ أَنْ يَسْهُلَ عَلَيْهِ مَا يَقَعُ فِي الغَّدِ مِنَ السُّلُكِ ، وَهُوَ الرَّمْيُ ، فَلَمَّ لَمْ تَكُنُّ مَقْصُودَةً لَلْفُسِها ؛ لَمْ نَكُنْ مِنَ أَفِعَالِ الْخَجُّ ، فَلَمْ يوجِتْ تَرْكُها الجابِرَ ، كَالْبَيْتُونَةِ بِمِنْ لَيْلَةَ العِيدِ

قُولُهِ. (وَيُكُرُهُ أَنْ يُقَدُّمَ الرَّجُلُ ثَقَلَهُ إِلَى مَكَّةَ ويُقِيم حَتَّى يَرْمِنَ).

⁽١) في حاشية الأصل؛ اخ القيامة

⁽٣) يعفر الاسماوي الكبيرة للماوردي [١٩٤/٤] وقالتيه في الفقه التنافعية لنشيراري [ص ٧٨]

وَإِذَا نَفَرَ إِلَىٰ مَكَّة ، رَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ، وَهُو الْأَنْطَخُ وَهُوَ اشْمُ مَوْضِعِ قَدُ مَرَلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكَانَ لَرُولُهُ قَصْدًا ، وَهُوَ الْأَصْخُ حَتَّىٰ يَكُونَ النُّرُولُ بِهِ

والثَّقُلُ: بفتحتَيْنِ مَناعُ المُسَاهِرِ وخشَّمُه . كَدَّ هِي «الديوان» () .

وَإِنَّتَ كُرِهَ تَقْدِيمُ الرَّجلِ ثَقَلَه إِلَى مَكَّةً ، ويُقِيمُ لَفُسَه بَمِنَّى حَتَّى الرَّمْي ؛ لِمَّا رُوِيَ عَنَ عُمَّرَ أَنَّهُ قَالَ . وَمَنْ قَدَّمَ ثَقَلَهُ ؛ فَلَا حَجَّ لَهُ اللَّهِ ، وَلِأَنَّ قَلْتَ الرَّجُلِ يكونُ مَشْعُولًا بِمَتَاعِهِ إِذَا قَدَّتِهِ [١٧:١٠] ، فَشَارَ كَانَّهُ حَرْجَ بِنَفْسِهِ فَيُكْرَهُ

يدلُّ عَلَى هَذَا: مَا رُوِيَ عَمِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا سَالَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنْ يَنْرِلَ عِمَدَهُمْ حِينَ قَدِمُ المُمِينَةُ ، وَقَدْ كَانَ أَبُو أَيُوتَ أَخَدُ رَخُلَهُ ﷺ وحَوَّلُهُ إِلَى مَنزلِهِ ، قَالَ ﷺ: قَالُمُونَّ حَبْثُ رَخْلُهُ ، "، فَعُلِمَ أَنْ تَقْدِيمَ الرَّحْلِ بِمَنْرِلَةِ الخُروحِ .

قُولُهُ: ﴿ وَإِذَا نَفُرُ إِلَى مَكَّةً ؛ مَرَكَ بِالْشُحَصَّبِ، وَهُوَ الْأَبْطُحُ ﴾ .

الْمُحَصَّبُ: اسمُ مَوصعِ داتُ خَصَىٰ بَيْنَ مِنَّىٰ وَمَكَّةَ (١). يُقَالُ له: الْأَبْطَحُ (٥).

⁽١) - ينظر: فديران الأدساه للماراني [٢٣٦/١]

⁽٢) أخرجه " ابن أبي شبية [رقم/ ١٥٣٩٣]، هن غُمّر ﷺ، به

 ⁽٣) أخرجه سعيد بن منصور في السمة [٣٤٧/٣] ، ومن طريقه البهلتي في الدلائل البولة [٩/٩] ، والطبراني في اللعجم الأوسطة [٣/٤٤] ، من حديث عبد الله تم الرابير بإلاه به بدمط الإنكارة
 الرابح تع رخله خبث كانة

قال الهيئمي «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه صديق بن موسئ، قال الدهبي ليس بالحجة». ينظر «مجمع الزوائد» للهيئمي [٦٣/١]

 ⁽٤) وَهُوَ إِلَى مِنْ أَقْرِب وَيُعْرِف النَّبحثُ اليوم بمجّرُ الكبش، وهُو مما يلِي العقبه الكبرئ، مِن جهة
 مَكّة إِلَى سفرج البجلين، ينظر المعجم البلدان، ليانوت الحموي [٦٢،٥] و قالمعالم الأثيرة في
 السة والسيرة، [ص/٢٤٠]

 ⁽a) الْأَيْطَحُ _ يعتج الأول ثم سكون الباء وفتح الطاء _- كل مسبل ماء بيه دعاق الحضيئ فهر أبطح والأبطح والبطحاء ليعبًا الرمل المنهبط عَلَىٰ وجه الأرض. والأبطح يضاف إلَى مكّة ، وإلىٰ بيئى إ=

سُنَّةً على ما زُوي أَنَّهُ ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا رُوي أَنَّهُ ﴿ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا رُوي أَنَّهُ ا

قال أبُو يكرِ الزَّارِيُّ في اشرَح معتصر الطُّعاويُّ، اولا بأس بأنَّ يسرلُ

بِالْأَيْطَحِ، فيقِيم به ساعةً قبل أنْ ينصي إلى مكَّه ؛ لطوافه لوداعه ال إم ١٣٦٠م م) وقال الإمامُ الأشنيحابيُ ، فوادا أراد أنْ بنفر في النَّفر الأوَّل، أوَّ

إن ١٠٣١ م) وقال الإمامُ الأنسنجابيُ «وإدا أرد أنَّ بنفر في النَّفر الأوَّل، أوَّ فِي النَّفر الأوَّل، أوَّ فِي النَّفْرِ الثَّانِي؛ قَإِنَّهُ يَجْعَلُ ثقبه معه، ويَكْرَهُ تقديمُه، ويدرُّل بالأَبْعج ساعةً ، ويقالُ له: الْمُحَصَّبُ»،

وقَالَ فِي ﴿التحقة ﴾ ﴿وَيَنْبَعِي أَنْ يَبِرِلَ بِالْأَنْسِجِ سَاعَةً ﴾ ﴿ وقَالَ صَاحِبِ ﴿النَافِعِ ﴾: ﴿فَالُوا التَّخْصِيتُ * ۖ لَيْسَ بِشَنْكِ ﴾ (*) .

وقَالَ فِي الشَّرِحِ الكُرْخِيُّ النَّاءُ قَالَ أَصِحَالُ ۚ إِنَّ الْأَصِلَ أَنْ يَسِلَ إِنَّا أَفَاضَ بِالْمُحَصِّبِ، ودهبَ كثيرٌ مِن أَصِحَابِنا إِلَى هَمَا، وَقَالُوا: إِنَّ التَّحْسِبُ ـ وهُوَ النَّرُولُ بِالْمُحَصِّبِ ـ لَيْسَ سُنَّةٍ

وقَالَ فِي المَسوطة [شمسُ الأَثمةِ السُّرْخَيِيُّ: الوالأَصحُ أَنَّ] (**) التَّخْمِيبُ شُنَّةُ ع(**) . وإليه دمت صَاحِبُ الهداية » .

إلاً أن المسافة بينه ويسهما واحده، ورُبُّ كال إلى من أقرب بنظر المعجم البدالة لباقوت المعموي [٧٤/١] و «المعالم الأثيره في السنة و نسيره ق [ص ١٦]

⁽١) ينظر الاشراح مجتميز الصحاريَّة للجماص [٥٤٢/٢]

⁽٢) ينظر الدينية العُمهَاءة لملاه الذين السمرقندي [٢٠/١]

⁽٣) التُحَصِيبِ عَلَو الدُّوَعُ بِالْتُحَصِّبِ بِنظر عَامِج لِمَرُوسِ لِمَارَّمِيدِي [٣٨٤/٣] ، مادة خصب] ،

 ⁽٤) أخرجه البحاري/ كتاب الحج باب المحصب [رقم/ ١٧٦٦] عن الله عَبَّس على، قال «أَيْسَ النّسَاس البحران وأنه اللّب القاسم المحمود وأنها عُو مُرِدٌ مُركة رشولُ الله ١٤٨٤ يعفر العقد النام الأبي القاسم المحمود و ١٤٣٤]

⁽a) ينظر الشرح مجتصر الكرخي£ للقدوري [و١٨٦]

⁽٦) ما بين المعطّوفتين، ويادة من الناء، والواء، والتاء، وفاجه.

⁽٧) - ينظر: ١٤لبيسوطة لنسرخييُّ [٢٤/2] ، قال في دالجوهرة البيرةة (١٦١/١). والرول به سنةت

سول عابد سبان ک

وقَالَ فِي اشْرَحِ الأَقْطَعِ ﴿ إِذَا مَعْرَ إِلَى مَكَّةَ ﴾ مزر بِالْشُحصَبِ ثم قالَ: وَهَذَا عبده تُشَكَّ،

وقَالَ الشَّاقِعِيُّ: هُوَ مَنْرِكٌ، وَلَيْسَ بِنُسُكِ

وَجُهُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةِ. مَا رُوَى فِي الصحيح؛ البُحارِيُّ: عَنْ عَطَاءِ، غَنِ الْنِ عَنَّسِ قَالَ: الْنِيشَ النَّحْصِيثُ بِشَيْءِ، إِنَّهَ هُوَ مَنْرِلٌ نَرَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (٢).

وَوَجْهُ النَّنَةِ ـ وَهُوَ الأَصِحُ ـ: ما حَدَّثَ مالِكٌ فِي ﴿ الْمُعُوطُا ﴾ عَنْ مَافِعِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمْرَ: ﴿ أَنَّهُ كَانَ بُصَلِّي الظَّهْرَ ، وَالْعَصْرَ ، وَالْمَعْرِت ، وَالْمِشَاءَ بِالْمُحَصِّبِ ، ثُمَّ يَذْحُلُ مَكَّةَ مِنَ النَّبِلِ ، ثُمَّ يَعْلُوفُ بِالْتَيْتِ ﴾ (*) .

وَقَد رَوَىٰ صَاحِبُ وَالسَنَ اللَّهِ إِلَىٰ أَسَامَةً بِّنِ رَبُدٍ ، قَالَ: ﴿ وَلَا أَنْ اللَّهِ ، أَنِنَ تَثْرِلُ عَلَّا ؟ فَالَ: ﴿ فَالَ اللَّهِ مَا أَنِنَ تَثْرِلُ عَلَّا ؟ فَالَ: ﴿ فَالَّمْ مَا أَنْ اللَّهُ مَا أَنْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَ

عندها، وصححت في قضع القديرة [٢٧٦/٢]، قالبحر الرائقة [٢٧٦/٢]، قائليات شرح الكتابة
 [١٨٥/١].

 ⁽۱) ينظر اللحاري الكبيرة للماوردي [٢٠١/٤] والمهدب في همه الإمام الشافعية للشيرازي [٢٢٢/١]،

 ⁽٣) أخرجه البحاري في كتاب المحج/ باب المحجب [ردم/ ١٦٧٧] ، ومسلم في كتاب المحج/ باب استحياب الرول بالمحسب يوم النعر والصلاة به [رقم، ١٣١٧] ، هنّ مطابع، هي التي عبّاسي عليّاته به

⁽٣) الترجد مالك في اللموطأة [رقم/ ٩٠٨]، عنْ تَافِع، عَنْ عَبْدِ الله بْنِي عُسر ﴿ لِللَّهُ بِهُ

⁽²⁾ ما يين المعقولتين: زيادة من الراف والقناف والتناف والرا

 ⁽a) أغرجه: هيد الرزاق في المصنعة (رقم/ ٩٨٥١)، وهنه أحمد في المسمدة [٥/ ٢٠٢]، وحاله=

﴿إِنَّا نَارِلُونَ عَدًا حَيْفَ خَيْفَ مِي كَانَةَ خَيْثُ تَقَاسَمُ الْمُشْرِكُونَ فِيهِ عَلَى
 شِرْكَهِمْ ۚ يُشِيرُ إِلَىٰ عَهْدِهِمْ عَلَىٰ هُجْرِ رِ نِنِي هَاشِمٍ ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ نَرَلَ بِهِ إِرْ ءَةً

قَالَ الرُّهُويُّ، ﴿وَالحَيْفُ: الوادي، (''

وأخرِحَه النّحارِيُّ ومُسلِمُ والنّسانيُّ وابنُ ماحه عنلُ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مرّلَ بِالْمُحَصَّبِ قَصْدًا ؛ محالَفةً لِلْمُشْرِكِينَ ، إِرَاعَةً أَنَّ لَطِيفٍ صُنّعِ اللهِ أَنَّ ، وما فعله رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى وَجُهِ المُحافَةِ: عهو نُسُفُّ، كَمَا نَفَرَ مِن عَرَفَةُ مَعَدَ عُرُوبِ الشّفسِ ، وكالرَّمَل

قولُه: (خَيْفِ خَيْفِ بَيِي كِنَامَةَ)، والصَّحِيحُ فِي الرُّوَايَةِ كُمَا ذَكَرُه مِن (السس)(٤): بلا تكُرارِ الحَيْفِ،

وعلى ما ذَكَره صَاحِبُ الهداية »: يَكُونُ الحَيْفُ الثَّانِي عَطْفَ بَيانٍ ؛ لِأَنَّ الحَيْفَ خَيْفَانِ: أحدُهما حَيْفُ مِنّى، وَهُوَ الدي بِيهِ مَسْجِدٌ، وَهُوَ مَشهورٌ.

وَالنَّانِي، خَيْفُ بَنِي كِنَانَةً ، وَهُوَ الْمُحَصَّتُ وسُمِّيَ حِيْفَ بَبِي كِنَانَةً ؛ لِأَنَّهُمْ تحالَموا مَعَ قُرِيشٍ فِي ذَلِكَ الموصِعِ عَلَىٰ بِي هاشِمٍ ، كَمَا ذكرُنا ،

قولُه. (عَلَى شِرْكِهِمْ)، أي: مَعَ شِرْكِهم، كَمَّا هِي قَولِهم: تَنحُونَ فِي الأَدَبِ

ابو داود في كتاب المناسك/ بات التحصيب [رقم/ ٢٠١٠] ، وكذا من طريعه البحاري هي كتاب الجهاد والسير / باب قول النبي ﷺ للههود (أسلموا تسلموا) [رهم/ ٢٨٩٣] ، وكذا مسلم هي كتاب الحجم/ بات النزول بمكه بلحاح وتوريث دورها [رهم ١٣٥١] ، وكذا ابن ماجه في كتاب المناسك/ باب دخون مكة [رقم/ ٢٩٤٢] ، والنبائي هي قالسن الكبرئ؟ هي كتاب الحجم/ برول المنجميب بعد النفر [رقم/ ٢٠٤٢] ، من حديث أُسَامَة بُن رَبِّهِ بالله به واللفظ لأبي داود

 ⁽١) كلام الرهري موصول بالحديث قبله

 ⁽٣) أي الأجن الإراقة، وهو مصدر مِن أَدَى يَزَى إدائنةً بِنظر الليابية شرح الهداية النكيشي [٣٦٤/٤].

⁽٣) إشارة إلى قول صاحب (الهداية ع (١٤٧/١) الرَّلُ بِهِ إِزَاعَةُ لِلْمُشْرِكَيْنِ لَطِيف صَّمْعِ اللهِ تُعَالَى بِهِ ٩

⁽ع). يمني: «سن آبي دارد؛ [١/٤/١]،

لِلْمُشْرِكِينَ لَطِيفَ صُمَّعِ اللهِ تَعَالَىٰ بِهِ، فصار سُمَّةً كَالرَّمَل فِي الطُّوافِ.

قَالَ ثُمَّ ذَحَلَ مَكَّةً وَطَّفَ بِالْبَئِتِ سَنْعَةً أَشُواطٍ لَا يَرْمُلُ فِيهَا وَهَذَا طَوَافُ الطَّنَدِ، وَيُسَمَّى طَوَفُ الْوَدَاعِ وَطَوَافُ آجِرِ عَهْدِ بِالْنَيْتِ؛ لِأَنَّةً يُودِّعُ الْبَيْتَ وَيَصْدُرُ بِهِ وَهُو (١٠٧٠) وَاحِتْ عَلْدَما؛ حِلَامًا لِنشَّاهِعِيُّ عَلَى الْمَنْ المَنْ عَلَا المَنْ عَلَى المَنْ عَلَى المَنْ المَنْ عَدَا الْمُنْتَ فَلِيكُنُ آجِرَ عَهْدِهِ بِالنَّيْتِ الطَّوَافُ الوَرَحُصُ لِللَّسَاءِ الْمُحَيَّضِ تَرْكَةً .

و عب صبر ی

عَلَىٰ صِعَرِ سِنُهِ

قولُه: (فَصَارَ سُنَّةً)، أي فَصَارَ الدُّرولُ بِالْمُحَصِّبِ سُنَّةً،

قولُه (قَالَ ثُمَّ دَحَلَ مَكَّةَ وَطَافَ مِالْبَيْتِ سَيْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَرْمُلُ فِيهَا)، أي: قَالَ الإمامُ العُدُورِيُّ⁽⁾.

ثم دَحَلَ مَكَّةَ مِعدَّ مُرولِهِ بِالْمُحَصِّبِ، وطافَ بِالْبَيْتِ سِبِعَ مراتٍ، وَيُسَمَّى هَذَا الطَّوَافُ: (طَوَافُ الصَّدِي)، لأنَّه بَصْدُرُ بِه عن مكَّةً،

و[٦ ٢٧٧ م] الصَّلَرُ المُتحَيِّنِ هُوَ الرُّجوعُ.

(وَيُسَمَّىٰ طُوَافَ الْوَدَامِ)؛ لِأَنَّ وَذَاعَ النَيْتِ بِخَصُّلُ بِهِ، وَيُسَمَّىٰ أَيُصَّا: طَوَافَ آخِرِ (٤٢١٧/١) عَهِدِ بِالْنَيْتِ،

قولُه: (وَهُوَ وَاجِبٌ جِنْدَمَا)، أي: طَوَافُ الصَّدَرِ وَاجِبٌ عَنْدَمَا ؛ خِلَافًا لِلشَّافِيمِيُّ^(۲)،

⁽١) - ينظر: فمختصر الأنكورية [ص19]،

 ⁽٣) في طواف الرداع قولان في مدهب الشافعي أظهرهما يجب والثاني يُشتحب وقبل يُشتحب قطعًا ظان ترك بجيره بذم. ينظر فالحاوي الكبيرة للماوردي [٢١٢/٤] وقالتنبيه في العقم الشاهمي؟
 للشيراري [س٠٨] وقروضة الطالبيرة للتووي [١١٦/٣].

۾ ميائين ه

ولمنا، ما روئ اللحاريُّ فِي الصحيحِ» بإنساده إلى ابن عُناسِ قَالَ: «أَمِرُ الدَّسُّ أَنْ يَكُونَ آخرُ عَهْدَهُمْ بِالنَّبِتِ العَنْوافِ، إِلَّا أَنَّهُ خُمْفَ عَنِ الحَاثِصَ» أَ

وَرُوِيَ فِي الصحيحِ أَيْهَا وَلَسَادِهِ إِلَى السِّ الْأَالَمُنِيَ ﷺ صَلَّى الطَّهُوَ، وَالْعَصُو، وَالْمَغُوِت، وَالْعِشَاء، ثُمَّ رقد رقدةً بالْمُحَسَّ، ثُمَّ ركب إلى النّبُث، فَطَافَ بِهِ النَّالِ.

وَرُّوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: •مَنْ حَجَّ هَذَا الْنَيْتَ؛ طَلَيْكُنْ آخِرُ عَهْلِيهِ بِهِ الطَّوَاكَ،(٣).

وحدَّثَ مالِكَ فِي السوطاء: عَنْ نَاجِعٍ، عَنْ عَنْدِ اللهِ شِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ شَ الْحُطَّابِ قَالَ: ﴿ لَا يَصْدُرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجُ حَتَىٰ يَغُوف بِالنَّيْثِ، قَوِلَ آخِرَ النُّسُكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ﴾ (٤).

 ⁽١) أخرجه البحاري في كتاب الحج اناب طواف الوداع [رقم ١٩٦٨]، ومسم في كتاب الحج الحج البحج البحج البحج البحج المحج المحج

⁽٧) أخرجه لبحاري في كتاب العج باب طواف الودع [رهم ١٦٦٩]، عن أنس ﷺ به

⁽٣) أحرجه أبو داود مي كتاب البياسك/ باب الحاتص بحرج بعد الإعاصة [رقم ٢٠٠٤]، والترمدي في أبواب البعج عن وسول الله كلة باب ما حاء من حج أو عتمر فليكن أخر عهده بالبيت [وقم/ ٩٤٦]، والبسائي في والبس الكبرى في كتاب البعج النهي عن صياء أباع من [رقم ٤١٨٥]، وأحمد في والبسدة [٤١٩/٣]، من حديث العارث بن عبد الله بن أوسي عليه مرفوعًا فمن خيخ هذا البيت أو اختمار فأنكن أنهار فهده بالبيت في أنظ الترمدي

قال الترمدي (حديثُ الخارثِ بن عبد (فو بن أَوْس حديثُ عريبُ ؟

وقال المنظري (٥ لَإِشَادُ الَّذِي أَخْرِحَهُ أَبُرُ وَاوُدُ وَالنَّسَائِيُّ حَسَى، وأخرِجَه الترمدي بإسنافه ضَجِيهِهِ، ينظر: فنصب الرايقة للزيلمي [٢٠/٣]،

🚓 غايدًا البيان 🐎

فللَّ عَلَىٰ أَنَّ طَوَافَ الصَّدَرِ وَاحِثَ ؛ لِأَنَّ مطْلَقَ الأَمْرِ للوُجُوبِ ، عَلَى ما بَيَّنَاهِ
فِي التَّنْبِينِ ('') وَلِأَنَّهُ نُحُقِّف عَنِ الْحَائِصِ ، والتَّحْفيف عنها دلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ وَاجِبُ
عَلَىٰ غَيْرِهَا ؛ وإلَّا فَلَا فائدةَ فِي تَحْصيصِ التَّحْفيفِ ، وَهَذَا مَعَىٰ قولِه : (وَرَخَّصَ لِلنَّنَاءِ الْحُيَّضِ) ، أي وَحَصَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ لَهِنَّ فِي تَرْكِ طَوَافِ الصَّدَرِ .

فَإِنَّ قُلْتَ: لُو كُنَّ وَاجِبًا؛ لُوجَتَّ عَلَىٰ أَهْلِ مَكَّةً ، وعلى مَن دُونَ الْمَوَافِيتِ [٢ ٢٣٧٤،] ، أَوْ مِن أَهْلِها، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِم بِالْإِنْفَاقِ،

قُلُتُ: لَا نُسَدَّمُ المُلَارَمَةِ ؛ لِأَنَّ الْآفَافِيُّ يجِبُ عليهِ طَوَافُ الصَّدَرِ ؛ لِمُعارَفَةِ البَيْتِ وتؤْدِيعِه ، وَهَذَا المعْنَىٰ لَا يخْصُلُ فِي حَقَّ المَكِّيِّ ؛ لِأَنَّةُ لَا يعارِقُ البَيْتَ ·

أَمَّا أَهْلُ الْمَوَاقِيتِ وَمَنْ دُومَهَا ۚ فَهُمْ كَأَهْلِ مَكَّةً فِي بَالِ الْإِخْرَامِ ، وَالْفِيَاسُ مَعَ وجودِ الفارقِ فاسدٌ ؛ أَلَا تُرَىٰ أَنَّ الْآفَاقِيَّ يُسَنُّ لَهُ طَوَافُ الْقُدُّومِ ، وَلَا يُسَنُّ فِي حَقُّ الْمَكُيُّ [القُدُومُ]('') ؛ لِوُجُودِ العارِقِ

فَإِنْ قُلْتَ: يَنْيَفِي أَنْ يَجِفَ طَوَافُ الصَّدَرِ عَلَىٰ المُعْتَمِرِ الْآفَقِيُّ؛ لِوُجُودِ المعْنَىٰ الذي قُلْتم ـ وَهُوَ تَوْدِيعُ النِيَتِ ـ فَلَمَّا لَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ ؛ عُلِمَ أَنَّ التَّعْلِيلَ بتلكَ العِنَّةِ فاصدٌ ؛ لِتحلُّفِ المَعْلُولِ عِي الْعِلَّةِ .

قُلْتُ: لَا بُسَلِّمُ أَلَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَاتُ الصَّلَمِ، وَقَد رَوَىٰ الكَرْخِيُّ (٣) عَسِ الحسّسِ بِنِ زِيادِ أَنَّهُ بِلزَّمُهُ دَلِكَ، وَلَيْنُ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يِلْرَمُهُ ذَلِكَ _ عَلَىٰ مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِن أَصْحَابِهَا _ فَتَقُولُ: إِنَّمَ لَا يِلزَمُهِ ؛ لِأَنَّ العُمْرَةَ هِي الطَّوَافُ والسَّغْيُ ، فلو أَوْجَبُنا

⁽١) ينظر والتبين شرح الأشيكتي، للمؤلف [٢٩٢/١].

⁽٧) ما بين المعلوقتين ريادة من فراء وقضاء وقضاء وقما

 ⁽٣) ينظر * قشرح محصر الكرحية للقدوري [ق١٨٥]

قال: إلَّا علىٰ أَهْلِ مَكُةً ، لِأَنَّهُمْ لا يَصْدُرُونَ وَلَا يُؤَدُّغُونَ وَلَا رَمَلَ فِيهِ ؛ بِمَا بَيْنًا أَنَّهُ شُرِعٍ مَرَّةً واجدةً .

ويُصلِّي ركُعتي الطواف بغده، لما قدمنا

ويأتي زَمَرَم فيضُربُ مَنْ مانها ، لما زُوي أَنَّ النَّبِي ﷺ اسْتَقَىٰ دَلُوّا بِلَفِّهِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَفْرَغَ بَاقِيَ الدَّلُو فِي الْنَثْرِ .

طُوّافَ الصَّدَرِ ؛ لكانَ النابعُ مِثْلُه ، فلا يصِحُ ، يِجلاف الحِحُ ، فِإِنَّ مُفْعَلم أَرَكَادِ الحَجُّ الوُّقُوفُ بِعَرَفَاتٍ ، وَطَوَافُ الصَّدْرِ لَيْسَ بِمُماثِلِ لَه ؛ وَلِأَنَّ لَشْغَتْمِرَ لَا يُسَنَّ فِي حَقَّه طَوّافُ القُدُومِ ، فَلَا يَجِبُ فِي حَقَّه طَوّافُ الصَّدَرِ أَيْفَ ، لِأَنَّ كُلُّ واحدِ مِنهما طَوَافُ يتعلَّقُ بِالْحَجَّجُ ، وَلَيْسَ يَرُكُنِ .

قُولُه: (إِلَّا عَلَىٰ أَهْلِ مَكَةً)، استِثناءٌ مِن قَولِه: (وَهُوَ وَاجِبٌ)، أَي: طُوَافُ الصَّدَرِ وَاجِبٌ [٢٠٨٢/١]؛ إِلَّا عَلَىٰ أَهْلِ مَكَةً؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِم.

قولُه: (وَيُصَلِّي رَكْفَتِي الطَّوَافِ نَفْلَهُ لِمَا قَلَّمْنَهُ)، أي يُصَلِّي رَكَفَتِي الطَّوَافِ عَدَ المَقَامِ بِعَدَ طُوَافِ الصَّلَرِ؛ لِمَا قَدَّما فِي أُواتلِ هَمَا البابِ؛ وَهُوَ قُولُه عَنَدَ المَقَامِ بِعَدَ طُوَافِ الصَّلَرِ؛ لِمَا قَدَّما فِي أُواتلِ هَمَا البابِ؛ وَهُوَ قُولُهِ عَلَيْهِ الْ

قولُه. (ويَأْتِي زَمْزَمَ فَيَشْرَتُ مِنْ مَائِهَا)، أي: يأتِي رَمْزَمَ بعدَ ركعتَيِ الطَّوَافِ ا فَيَشْرَبُ مِن ماتِها،

قَالَ فِي الشَّرَح الطُّخاوِيُّ؟ ، واشرَح القُلُورِيُّ؟ ويَصُبُّ عَلَىٰ وَجُهِه ورأْبِه (١٠) -وقَالَ فِي اللابضاح؟ (١٠) رُوِيَ عن النِّبِيُّ ﷺ وَأَنَّهُ السَّفَىٰ وَلُوّا بِنَفْسِهِ ، فَشَرِبَ

⁽١) مضئ كلام الأكبة عليه

⁽٢) ينظر الشرح منعصر الكرحية للفدوري [١٨٥٥]

⁽٢) ينظر: (الإيضاح) للكرمائي [ق٢٩]

B see free D.

ثُمَّ أَفْرَغَ بَافِيَ الدُّلُو فِي الْبِشْرِهِ *

وقَالَ بعضهم فِي اشرَحه، ﴿إِنْهِانُ رَمْرَمَ ، وشُرُّبُ مَائِها: بعدَ إِنْهَانِ المُلْفَزَمِ ، وَالتَّفَيُّتِ بِالْأَمْنَارِ»

فِيهِ مَظْرُهِ لِأَنَّ الرَّوْاتِةَ بِجَلَابِ دَلِكَ اللَّ تَرَى إِلَىٰ مَا قَالَ الْكَرْجِيُّ فِي المُحتصره 1: هوقالَ الحَسُّ بُنْ رِيادِ عَن أَبِي حَيِعَةَ: يَنْتَغِي للإِنسانِ إِذَا نَقَرَ أَنْ يَشْوَ مَا أَبِي حَيِعَةَ: يَنْتَغِي للإِنسانِ إِذَا نَقَرَ أَنْ يَشْوَ، هيأتِي البَيْتَ، هيشْتَلِمُ (١/١٤٨٠) الحَجَر ، يَطُوفَ طَوَافَ الصَّدَرِ حِينَ بُرِيدُ أَنْ يَثْفِرَ، هيأتِي البَيْتَ، فيشْتَلِمُ (١/١٤٨٠) الحَجَر ، فيطوف بِهِ سَبْعًا، ثم يأتِي المَقامَ، فقصلي عنده رَكْفَتَيْنِ، ثم يأتِي زَمْرَمَ، فيشْرَثُ مِن ماتها، ويضَّتُ عَلَى وجْهِه ورأبه، ثم يأتِي المُلْتَرَمَ _ وَهُوَ نَيْنَ الحَحَرِ الأَشْوَدِ ويبِنَ البَابِ _ فيضَعُ صَدْرَه ووجْهَه عَلَيْهِ، وَيَتَشَبَّتُ بِالْأَنْتَارِ صَاعَةً يَدعو، وَلَيْسَ فِي وَيِينَ البَابِ _ فيضَعُ صَدْرَه ووجْهَه عَلَيْهِ، وَيَتَشَبَّتُ بِالْأَنْتَارِ صَاعَةً يَدعو، وَلَيْسَ فِي ذَيْكَ دُعاةً مُؤَفِّتُ ، ثم يحرُحُ فِينَصِي إِلَى أَهْبِهِ إِلَى أَهْبِهُ إِلَىٰ هُمَّا لَعَظُّ الْكَرْجِيُّ (٢).

وقَالَ فِي اللوارك؛ ويشْرَتُ مِن ماهِ رَمْرَمَ وَيَقُولُ: «اللهُمَّ اجْعَلْه رِرُّقَا واسِعًا [٢٣٨/٠]، وعِلْمًا بايعًا، وشِه، مِن كُلُّ داهِ يا أَرْحَمَ الراحِمِينَ *(*).

وَإِنَّمَا أَنَّ الصَّبِيرَ الراجعَ إِلَى زَمْرُمْ فِي: (مَائِهَا)(١٠)، عَلَىٰ تأويلِ البِّشْرِ •

⁽١) اخرجه ابن سعد في الطبعات الكبيرة [١٦٥ ٢]، والعاكبين في «أحبار مكة» [٥٤/٢]، هن خطاء «أنَّ النَّبِيُ عَلَيْهِ لللهُ أَعامَل مَنْ لللهُ بالدَّنْرِ لم يشرعُ معهُ أحدًا، فشرب، ثَمَّ اقْتَعْ ما يَقِينَ في النَّلْرِ في الْبَشْر، وعال «الولا أنْ يقلبكُمُ النَّاشُ عَلَىٰ سِلمَائِيكُمْ لمْ يَشْرِغْ منها أحدٌ هيْرِي» قال فَسَرع هُوَ نَفْسُهُ الذَّلُو الَّذِي شرب بنه، لم أَينَةُ عنى نَزْعها أحدٌه

قال الريلمي: المداخُرُسنَّة: ينظر: المنب الرايقة لترينمي [٢٠٠٣]

 ⁽۲) ينظر فشرح محتصر الكرحية لتعدوري [ق١٨٧]

⁽٣) ينظر * قالنوارل؛ لأبي النيث [ق ١٥]

 ⁽٤) أي عي مواد (قِتَأْتِي زُمْرِم فَيَشْرُك من مَالِها)

ويُشتحبُ أنَّ بأني الناب ويُفتَل الْعنية.

وبأني الْمُلْتَرَم وهُو مَا بَيْنَ الْحَجْرِ إِلَىٰ الْبَابِ، فَيَضَعَ صَلَّرَهُ وَوَجْهِهُ عَلَيْهِ، وَيَتَشَبِّتُ بِالْأَسْتَارِ صَاحَةً، ثُم بِمُودُ إِلَى آهَنه، هَكَدَا رُويِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَ بِالْمُلْتَزَمَ دَلِثَ

ومعنَى: أَفْرَعُ (١), أي: صَبِّ.

قولُه: (وَيُشْتَخَتُ أَنَّ بَأْتِي الْنَافَ وَيُقَالِ الْمَتَةَ)، أَيَّ عَتْمَةُ الكَعْمَةِ قولُه: (وَيَأْتِي الْمُلْتَرَم)، وهو بالنَّصْبِ عَلْمَةُ عَلَى قولِه (أَنْ يَأْتِينَ). والْمُلْتَزَمُ، مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الأَشْوَدِ وَالْتَاب.

قَالَ فِي فَشَرْحِ مَخْتَصِرِ الْكَرْجِيِّهُ * وَيَشَفَّبُتُ بِالْأَسْتَارِ سَاعَةً ويدُعُو، وقد كَانَ الله يُلْصِقُ صَدْرَه بِالْمُلْتَزَمِ، ويتعلَّقُ بِالْأَشْتَارِ * * أَي بَاشْتَارِ الْكَفْتَةِ، وهو جَمْعُ سِثْرِ.

وَلَيْسَ مِي دَلِكَ دُعامُ مُؤَقَّتُ؛ لِأَنَّ الأَدْعِبةَ بِأَتِي الإِنْسَالُ مِيهَا بِما أَحَبُّ؛ وَلِأَنَّ التَّوْقِيتَ يِنْهِبُ مَالإحلَاصِ،

قولُه: (ثُمَّ يَعُودُ إِلَىٰ أَهْلِهِ)، أي- يَرْجعُ، وَهَدَا لِأَنَّهُ فَرَعَ عَى أَصَالِ الحَجُّ ، فَإِنُّ شاءَ عاد إِلَىٰ أَهلِه، وإِنْ شاءَ أَقَامَ،

وقَالَ فِي ﴿ النَّوَازِلُ ﴾ ۚ وَيَغُولُ إِذَا رَجْعَ : ﴿ آبِيُونَ ﴿ * تَانِبُونَ عَابِنُونَ لِرَبُّنَا حَامِنُونَ ،

⁽١) [شارة إلى مول صاحب االهداية = الله الله علم المرجياتي [١٤٨١]

⁽٢) ينظر افشرح محتصر الكرحية للقدوري [١٨٧٥]

 ⁽٣) عُمْو جَمْع الآبِ، وهي النّريل ﴿ إِنانَ أَمْدَ عَدَمًا الرَّاقَى وَخَمْسَ مَقَابٍ ﴾ أي حُمْس المعرّجع الّذي يعييرُ إلى عَلَم ومن إلى حَمْسَ المعرّجع الّذي يعييرُ إلى عَلَم العروس المعرّب عن الأخراء عمال كلّ شيء رجع إلَى مَكَالِه و فقد آبَ يَؤُوب، فَهُم آبِتُ بِنظر التّأَع العروس المؤيدي [٣٠/٣٣/مادة: أوب]

قَالُوا وَيَنْبَعِي أَنُ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَنْشِي وراءَهُ، ووحَهُمُ إِلَىٰ الَّبَيْتِ

صَدَقَ وَعْدَهُ، وَمَصَرَ عَنْدَهُ، وَهَرَمَ الْأَخْرَاتَ وَخْنَهُ، الْمَحْنَدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَدَا وَمَا كُنَّ لِلَهْتَذِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَ اللهُ، اللهُمَّ فَكَمَ هَذَيْنَ لِذَلِكَ، فَتَغَيَّلُهُ مِنَّا، وَلَا تَجْعَلُهُ آجِرَ الْعَهْدِ مِنَّا، وَازْرُقْنَا الْعَوْدَ إِلَيْهِ حَنِّىٰ تَرْضَى عنَّا، بِرَحْمَتِكْ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» (١٠).

وَيَغُولُ عَنَدَ قَبْرِ اللَّهِيُّ ﷺ اللهُمُّ رَبَّ اللهِ الْحَرَامِ، والرُّكِي والمَقامِ، وَالْمُقَامِ، اللهُمُّ أُورِدُما اللهُمُّ أَعُطِ مُحَمَّدًا الدرَحة والوسِلة والفصل [١٠٠٠ه،] والفصيلة، اللهُمُّ أُورِدُما حَوْضَه وَاسْقِنا بكأبِه هَبِتُ مَرِيثًا، وَاجْعَلْنَا مِن رُفَقَانُهِ يَوْمَ الْقَيَامَةِهِ (١٠).

وقَالَ فِي قالصحيح البُحرِيُ. عَلْ عَدْدِ اللهِ بْنِ عُمْرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ كَالَّةِ كَالَ إِذَا قَفَلَ (1) مِنْ حَجُّ أَوْ عَرْدٍ أَوْ عُمْرَةٍ ، يُكَثِّرُ عَلَىٰ كُلُّ شَرَفٍ مِنَ الأَرْضِ ثَلَاتَ تَكْبِيرَاتٍ ، ثُمَّ يَقُولُ: وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَخْلَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلُّ شَنِّه قَدِيرٌ ، آبِيُونَ تَاثِيُونَ فَابِقُونَ سَاجِدُونَ لِرَثَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللهُ وَخْلَهُ ، وَخْلَهُ ، وَنَصَرَ عَبْلَهُ ، وَهَزَمَ الأَحْزَاتِ وَخْلَهُ (1) .

قُولُه: (قَالُوا: وَيَشْغِي أَنَّ يَنْصَرِفَ وَهُوَ يَشْشِي وَرَاءَهُ، وَوَجْهُهُ إِلَىٰ الَّبَيْتِ

⁽١) ينظر. والنوارن، لأبي اللبث [و10]

 ⁽۲) ما بين المعقوضين ريادة من قواء وقابه، وقابه، وقابه وهي مُثبتة في قالموارك من الفتاوي؟
 الأيني الليث السعرقدي [ق71/أ/ معطوط مكتبه فيض الله أفندي ما تركيا / (رقم المعطف 140)].

⁽٣) ينظر فالنوارل؛ لأبي الليث [١٥٥]

⁽١) أي زخن

 ⁽٥) أخرجه البخاري في أبواب العمرة/ باب ما يقول إدا رجع من الحج أو العمرة أو العرو [رقم/ ١٧٠٩]، ومسلم في كتاب الحج/ باب ما يقول إدا على من منفر الحج وهيره [رقم/ ١٣٤٤]، من حديث قبد الحديث قبد الحديث به

مُتِهَاكِيًا مُتحسَّرًا على قراق الْبِيْت، حتَّىٰ يخَرُّج من الْمَسْجِد فهذَا نَيَانُ تَمَامُ الحجِّ

مُنَهَ كِيا مُتَحسَّرًا على فراق النيت، حتى يخرَح من المنحد)، أي قَالَ مشايِخُها يُنْهِي أَنْ يَسَونَ الحاجُ مِن بيتِ اللهِ، وَهُو يَتَكُمُنُ عَلَى عَقِيْهِ، يُرَى مِن نفسِه اللهَا، وَهُو يَتَكُمُنُ عَلَى عَقِيْهِ، يُرَى مِن نفسِه اللهَاءُ (مُتَحَمِّرًا)، أي: متأسَّمًا عَلَى مُعارَفةِ النِيْبَ حَتَى يحرُحَ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ اللهَاءُ (مُتَحَمِّرًا)، أي: متأسَّمًا عَلَى مُعارَفةِ النِيْبَ حَتَى يحرُحَ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ اللهَا عَلَى مُعارَفةِ النِيْبَ حَتَى يحرُحَ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ اللهَا عَلَى مُعارَفة النبيت حتَى يحرُحَ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ اللهَا عَلَى مُعارَفة النبيت عَلَى مُعارَفة وَالنبيت عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽١) اللُّكُوصُ: هُوَ الرُّجوع بِلَىٰ وَداء، وَهُوَ الفَهَنَرَى ينظر، االنهاية في خريب الحديث، لابن الأثير [١١٦/٥] المادا: تَكَفَى]،

فَإِنْ لَمْ يَذَخُلِ الْمُحْرَمُ مَكَةَ وَتُوحَه إِلَى عَرَفات وَوَقَفَ فِنَهَا عَلَىٰ مَا سَبَنَا وَ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ . لِأَنَّهُ شُرعَ فِي النَّذَاءِ اللَّحْجُ عَلَى وَحُو يَتَرَثَّبُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ ، فَلَا يَكُولُ الْإِنْيَالُ بِهِ عَلَى غَيْرٍ دَلْكَ الْوَحْهِ سُنَةً ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ ا لِأَنَّهُ سُنَةً وَبِتَرُكِ الشَّهِ لَا يَجِبُ الْجَابِرُ

🗞 عاب السيار 🐎

فطسال

قُولُه: (فَإِنَّ لَمْ يَدْخُلِ الْمُخْرَمُّ مَكَةَ وَتُوجَهِ إِلَى غَرِفَاتٍ وَوَقَفَ فِيهَا عَلَى مَا بَيْنَا ؛ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ النَّفُومِ)

وفي يعصِ النُّسَخِ. ﴿وَوَقَفَ بِهَا ﴾ ۚ وَإِنَّمَا سَقَطَ طَوَافُ الثَّدُومِ ؛ لَفَوَاتِ وقْتِه ؛ لِأَنَّ وقْتُه فِي ابتِداء الخَحِّ قبلَ الشُّرُوعِ فِي الأَفعالِ، وَالسُّسُ إِذَا فَاتَتُ عَن وقْتِها لَا تُقْضَى، وَلَا يَجِبُ بِتَرْكِهَا الْجَائِرُ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ،

 ⁽١) وهذا هو البتيت في النسخة المتقولة عن نسخة المرّجينانيّ [١/٥٠٨/ب/ منطوط جامعة يرنستون _ أمريكا/ (رقم النطقة: ٣٥٩٣)]

واللعظ الأول: فرَوْف يها؟ هو المثبت في المطبع من الهداية [١ (١٤٨] ، وكذا في السنحة التي يحط المولف بن فالهداية [١ (٤٧٧ / الله محلوط مكتبة فيض الله أفندي _ تركيا] ، وفي نسخة تسخة الأرْزُكانِيُّ بن الهداية [١ (٤٥٠ / أ محلوط مكتبة فيض الله أفندي _ تركيا] ، وفي نسخة البايشوني من الهداية [ق/٤٥ / أ محلوط مكتبة فيض الله أفندي _ تركيا] ، وفي نسخة البيشوني من الهداية [ق/٤٨ / أ محطوط مكتبة فيض الله أفندي _ تركيا] ، وفي نسخة الفاسين بن فالهداية [ق/٤٨ / أ محطوط مكتبة كوبريلي فيض الله أفندي _ تركيا] ، وفي نسخة الفاسين بن فالهداية [ق/٤٧٩ / أ محطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا _ تركيا] ، وفي نسخة الفاسين بن فالهداية [ق/٤٧٩ / أ محطوط مكتبة ولين فاضل أحمد باشا _ تركيا] ، وفي نسخة الناسين بن فالهداية [[الق ١/٤ / أ محطوط مكتبة ولين فاضل أحمد باشا _ تركيا] ، وفي نسخة ابن الفصيح من فالهداية [[الق ١/٤ / أ محطوط مكتبة ولين الفصيح من فالهداية [الق ١/٤ / أ محطوط مكتبة ولين

ومن أدرك (١٠١٨-١ النوقوف بعرفة ما شرروال الشفس ـ من يؤمها إلى مُنوع المخر من يؤم النخر ـ فقد أدرك الجع فأوَّلُ وقْتِ الْوَقُوفِ بَعْدَ الرَّوالِ عِنْدَلَ ؛ لِمَا رُوي أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وقف بقد الرَّوال

والسَّائِرُ: الْبَاقِي، ومِنه السُّؤرُ.

قولُه: (وَمَنْ أَذْرِكَ إِنْ ١٤٠٤، الْوَقُوف بَعَرِفَةُ مَا بَيْنِ رَوَالَ الشَّمَسَ ـ مَنْ يَوْمِهَا إِلَىٰ طُلُوعِ الْمَحْرِ مِنْ يَوْمِ اللَّحْرِ ـ فقدْ أَذْرك الحجّ)

اعْلَمْ ۚ أَنَّ الوُّقُوفَ بِغَرَفَاتِ مُؤفَّتٌ ، فأوَّدُ وقَتِه ۚ مِن حَبِي ثَرُولُ الشَّفْسُ مِن بومٍ عَزَفَةَ ، وآجِرُ وقْتِه : تُبَيِّلَ طُلُوعِ الفَجْرِ مِن بومِ النَّخْرِ

أَمَّا أَوَّلُ وَقْتِهِ، عَلِمَا رُوِيَ فِي حَلَيْثِ جَارٍ فِي السَّسِهِ، قَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقَفَ بَعُدَمَا رَاعَتِ الشَّمُسُ النَّ

قَيْكُولُ دَلِكَ بِيانًا لأَوَّلِ الوَقْتِ؛ لِأَنَّ الكِتابُ شُخْسٌ؛ مالتخقَ مِعْلُ السَّبِيِّ وَهَذَا لِأَنَّ الحَاجَةَ مَثَنَّ بِيَانًا مِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الحَاجَةَ مَثَنَّ بِلَى مَعْرِفَةِ أَوَّلِ الوَقْتِ وآجِرِه، فهذا لَيْسَ بآجِرِ الوَقْتِ بِالْإِجْمَاعِ، فتعيَّنَ الْأَوَّلُ؛ لِنَسَاسِ الحَاجَةِ،

وأَمَّا آجِرُ وقْتِه: علِمَا دَكَرُمَا مِن قَبَلُ أَنَّ الشَّيخِ أَبِ خَعْمِ الطَّخَاوِيُّ رَوَىٰ بِإِسْنَادِهِ إِلَىٰ الشَّغْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ مُصَرَّسِ الطَّائِيُّ يَقُولُ: * اَتَنْبُتُ رَسُولَ اللهِ إِلَىٰ الشَّغْبِيُ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةً بْنَ مُصَرَّسِ الطَّائِيُّ يَقُولُ: * اَتَنْبُتُ رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ عَرْفَةً مِنْ جَنْفِي طَنِّينٍ ، وَاللهِ مَا جِنْتُ حَتَّىٰ أَتَعَبْتُ

⁽١) المراجه مسلم في كتاب الحج الماب حجه التي ﷺ [رقم/ ١٣١٨] ، وأبو داود في كتاب المعامك/ ياب فيمه حجهة النبي ﷺ [رقم/ ١٩٠٥] ، والنسائي في كتاب المواقبة / ياب الجمع بين المظهر والعصر بمرقه [رقم/ ٢٠٤] ، وابن ماجه في كتاب المناسك ا باب حجة رسول الله ﷺ [رقم/ ٣٠٧٤] ، من حديث جابر ﴿ ١٩٠٩

⁽٢) ما پير التعلوفين ريادة من اواء وافعاء وات ادواما

مول فايد لبيان 🗫

رَفْسِي، وَٱلْضَيْتُ رَاحِلَتِي وَمَا تَرَكْتُ جَبَلًا مِنْ هَدِهِ الْحِبَالِ إِلَّا وَقَد وَفَقْتُ عَلَيْهِ، فَهَلَ لِي مِنْ حَجُّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ يَشْجُهُ الْمَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاة _ صَلَاة الْفَجْرِ بِالْمُزْدَلِقَةِ _ وَقَد كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَة قَتَلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ فَقَدْ تَمَّ حَحُّهُ (١٠)، فعُلِمَ بِالْمُزْدَلِقَةِ _ وَقَد كَانَ وَقَفَ بِعَرَفَة قَتَلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ فَقَدْ تَمَّ حَحُّهُ (١٠)، فعُلِمَ بِاللهُ وَلَا يَدَلِكَ إِللهُ وَقَدَ لَنَا وَقَفَ بِعَرَفَة قَتَلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ فَقَدْ تَمَّ حَحُّهُ (١٠)، فعُلِمَ بِلَا لَهُ وَقَدَ الوَّفُوفِ بِعَرَفَتِ يَبْقَى مَا بَقِي اللَّيْلُ مِن يومِ النَّحْرِ ، وَلا يَنْفَى بعدَ اللَّيْلِ ، فصحً فولُنا : أنَّ آخِرَ وَقْتِ الوَّقُوفِ قَبْيلَ طُلُوعِ الفَجْرِ مِن يومِ النَّحْرِ ، ويفقى بعدَ اللَّيْلِ ، فصحً فولُنا : أنَّ آخِرَ وَقْتِ الوَّقُوفِ قَبْيلَ طُلُوعِ الفَجْرِ مِن يومِ النَّحْرِ ،

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بُسِ الحَطَّابِ، وَاشِ عَنَاسٍ، عَسِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿ وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَةُ بِلَيْلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الحَحُّ، فَلْيَحِلَّ بِعُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الحَيْحُ مِنْ قَابِلٍ ﴾ (*). دكرَه الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَرُوِيَ عَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللحَجُّ عَرَفَةُ، فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلِ أَوْ مَهَارٍ ؛ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ا^(٣).

⁽۱) مصبع تحريجه،

 ⁽٣) لَمْ نجده من حديث تُحَرِّ بْنِ الخَطَّاب ﴿ وَإِنها هو من رواية ابنه عبد الله بن تُحمر كما سيأتي أمَّا رواية ابن هياس: فأخرجها الدارقطني في السنته [٢٤١/٣]، ومن طريقه ابن الجوري في دالتحقيق» (١٥٧/٣)، من طريق أبْنِ أَبِي لَيْلَيْ هَنْ عَطَاهِ هَنَّ ابْنِ حَبَّاسٍ ﴿ إِنَّهُ بِهِ ،

قال ابنُ الجوري" (الْحَدِيث ضَبيع)

والمَّا حديث ابن هُمر، فأخرجه الدارقطي أيضًا في المستده [٣٢٩/٣]، ومن طريقه ابن الجوري في التحقيق [١٥٧/٣]، من طريق رخمة في تُصْفَب في البي لَيْلَي هَلُ عَطَّو وَدَالِمِ عَي البِنِ مُحَمِّ به والتحقيق [٢٥٧/٣]، من طريق رخمة في تُصَفِّ في البي لَيْلَي هَلُ عَلَمُ وقال ابنُ الجوري: الألْخدِيث قال الممارقطني: الرّحَمة في تُحَمِّ الدارقطني وضعَف سنده وقال ابنُ الجوري: الالْخدِيث فيجيف عَيه مناه المناه المن البي المحر، الدواه الدارقطني وضعَف سنده وقال ابن آبي الحر، الدواه الدارقطني وضعَف سنده الله المن البي الحر، الدواه الدارقطني وضعَف سنده المناه المن البي الحر، الدواه الدارقطني وضعَف المناه المن

⁽٣) مضئ تحريجه،

وهذا ببانُ أوَّل الْوقْت، وَقَالَ ﷺ: • مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ بِلَيْلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَةُ عَرَفَةَ بِلَيْلِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ».

هَهَذَا بَيَانُ آجِرَ الْوَقْتِ، وَمَالِكُ فِي إِنْ كَانَ يَقُولُ إِنَّ أَوَّلَ وَقَٰتِهِ بَهْدَ طُلُومٍ

ومالكُ يَقُولُ: إِنَّ أُولَ وَقَٰتِه بِعَدَ طُلُوعِ لَفَخْرِ، أَوْ بِعَدَ طُنُوعِ الشَّمْسِ مِن يَومِ عَرَفَةَ (١) ، فَيُحْتَحُ عَلَيْهِ بِفعل النَّبِيِّ ﷺ بعدَ الرَّوالِ

وَيَقُولُ مَالِكَ أَيْضًا: لَا يُبْجَزِيهِ الوُّقُوفُ إِذَا لَمْ يَقَعْ وقوفُه هِي اليَوْمِ وجَرَّه مِنَ اللَّيْلِ(٢).

فَيُخْتَجُّ هَلَيْهِ: بحديثِ عُروةَ بنِ مُصَرَّسِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ بكلمةِ. ﴿أَوْهُ، وَهِيَ لِلتَّحْيِيرِ، فَيُجْرِئُه الوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ هِي يومٍ أَو لَبْلَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ الوُقُوفُ إِذَا حَصَلَ هِي جُرَّءَ مِنَ النَّهَارِ مِن يومِ عَرَفَةَ وإذْ كَانَ قبلَ الزَّوَالِ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ ·

قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُرُ قَبَلَ الرَّوَالِ } لِأَنَّ مِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ بعدَ الزَّوَالِ لَمَّا كَانَ بيانًا للمُجْمَلِ } صارَ بعدَ البيانِ كالمُخْكَمِ ، فَحُمِلَ المُخْتَمَلُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُخْتَمَلُ أَنْ يُوَادَ بِالنَّهَارِ : مَا قَبِلَ الرَّوَالِ ومَا بعدَه ، فَخُمِلَ عَلَى مَا بعدَ الرَّوَالِ ، لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ أَيْصِنًا .

قولُه: (وَهَدَا بَيَانُ أَوَّلِ الْوَقْتِ)، أي: وُفوفُ النَّبِيِّ ، بعدَ [٢٠٤٠٤١٠] الزَّوَالِ، بيانُ أَوَّلِ وَقْتِ الوُفوفِ بِعَرَفَاتِ

 ⁽١) ينظر دادد خيرة ٩ دلترامي (٣ يه ٢٥) و ١ الفواكه الدواني علئ رسالة ابن أبي ريد القيروائي ٩ للتعراوي
 (٢) ٢٩١/١] .

 ⁽٣) ينظر عبراهب البنينة للحناب [42/٣]، والحاشية الصاوي على الشرح الصعيرة [7/٣]،
 (٣-داشية المدوي عنى شرح كماية الطالب الربانية [٣٩/١]

الْفَجْرِ، أَوْ نَعْدَ طُلُوعِ الشَّفْسِ فَهُو مَحْجُوعٌ عليه سَا رَوْنَا ثُمْ إِذَا وَقَفَ مَعْدَ الرَّوَالَ، وَأَفَاصَ مَنْ سَاعِتُهِ، أَحْرَأَهُ عَبْدَرًا، لِأَنَّهُ ﷺ ذكر بِكَلِمَةِ أَوْ فَإِنَّهُ قَالَ: (الْحَجْةُ عَرَفَةُ فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَعَدْ ثُمَّ حَجَّةً ا وَهِيَ كَلِمَةُ النَّاحِيرُ.
كَلِمَةُ النَّاحُبِيرُ.

وَقَالَ مَالِكُ بِهِمِ ۚ لَا يُجْرِئُهُ إِلَّا أَنْ يَفِفَ هِي الْيَوْمِ وَخُرُهِ مِنَ اللَّيْلِ،

الْفَخْرِ، أَوْ نَعْدُ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُو مُخَخُوحٌ عَلَيْهِ مِمَا رُويْنَا)، أي مالِكُ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ مِمَا رُويْنَا)، أي مالِكُ مَخْجُوحٌ عَلَيْهِ مِمَا رُويْنَا وَأَنَّ الشَّيِ عَلَيْهِ وَمَا لَكُ مَعْدُ الرَّوْالِ اللَّهُ مِمَا رُويْنَا وَأَنَّ الشَّلِ عَنْ مَالَكِ مَظْرٌ وَ لِإِنْ اللَّهُ لَلِي الْمُعَالِكِيَّ ذَكْرَ فِي كُتَابِ قَالَتَقْرِيعِ الوَقَالَ اللَّهُ لِيجُوعُ الوَّقُوفُ مِعْلَا أَنَّ ابنَ الْجَلَّابِ الْمَالِكِيَّ ذَكْرَ فِي كُتَابِ قَالَتَقْرِيعِ الوَقَالَ اللَّهُ وَالِي الْمُعَالِكِيَّ ذَكْرَ فِي كُتَابِ قَالَتَقْرِيعِ الوَقَالَ اللَّهُ وَالِي الْمُعَلِّدِي مُنْ الوَقُولُ اللَّهُ وَالِي اللَّهُ وَالِي الْمُعَالِكِينَ وَكُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللْهُ وَاللِهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللْمُؤْلِلُهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُولِقُ الللْمُ اللَّهُ وَاللْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُولُ الللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُولُ الللْمُؤْلِقُولُ الللْمُؤْلِقُ الْ

قُولُه: (نُمُّ إِذَا وَقُفَ نِفْدَ الرَّوَالِ، وَأَفَاضَ مِنَّ سَاعَتِهِ ؛ أَجْرَأَهُ عِنْدَمَا). وَالْمُرَادُ مِنَ المُجْرِيِّ ما "" هُوَ الكامي فِي الخُروحِ عَسِ العُهْدةِ.

ثُمُّ الْمُلَمَ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بعدَ الرَّوَالِ، وأَفَاضَ قبلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَارَ ، لكنْ يَجِتُ عَلَيْهِ الدَّمُ إِذَا جَاوَرَ عَرَفَاتٍ قبلَ عُرُوبِ الشَّمْسِ؛ جَلَامًا لِلشَّافِعِيُّ () ؛ لِتَرْكِ يَجِتُ عَلَيْهِ الدَّمُ إِذَا جَاوَرَ عَرَفَاتٍ قبلَ عُرُوبِ الشَّمْسِ؛ جَلَامًا لِلشَّافِعِيُّ () ؛ لِتَرْكِ الوَّاجِبِ ، وَقَد بَيُنَاهُ هَدُ بَيَالِ قَولِهِ : (وَإِذَا خَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَمَهُ الوَاجِبِ ، وَقَد بَيُنَاهُ عَدُ بَيَالِ قَولِهِ : (وَإِذَا خَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَمَهُ عَلَىٰ هِينَتِهِم ؛ حَتَّىٰ يَأْتُوا الْمُرْفَلِقَةَ) .

 ⁽١) مضئ من حديث مُزوة بن تضرّس على، ويس به لَنظ والْحجُ عرقة، وقد وفغ عدا في حديث غَيْدِ الرَّحْسَ بْنِ يَغْشَرَ اللَّيلِيَّ، وقد مضى أَيضًا، وللنظم ورأيْث رسُول الله علله واقِمًا بعر داتٍ، فأثبل أُنَاسُ مِنْ أَخْرٍ نَجْدٍ، عَسَأْلُوهُ عن الْحجُّ، فقال اللّحجُ بَوْعُ عرفة، ينظر الانصب الراية، للريلعي [٩٣/٣].

⁽٣) ينظر ١٥ أتعريم في فقه الإمام مالك بن أنس، لابن الجلَّاب [٢٧٧٧] -

 ⁽٧) ما هنا: اسم موصول بمثنى الذي

 ⁽٤) مضئ توثيق مدهب الشائمي قرياً.

ولكنَّ الْمُعْجَة عليْه، ما رويْهاهُ

ومن الحتاز بعرفات الماما، أوْ مُهْمَى عَلَيْهِ، أَوْ الْ بَعْلَمْ أَلَهَا عَرَفَاتُ ؛ إلاه وإلجاز عن الْوَقُوف؛ لِأَنَّ مَا هُو الرُّكُنُ قَدْ وحَبْ وَهُو الْوُقُوف، وَلَا يَمْتَنَعُ ذَلِكَ بِالْإِغْمَاءِ وَالنَّوْمِ كَرِّكُنِ الصَّوْمِ، بحلافِ الصَّلَاةِ؛ لأَنَّهَا لَا تَتَقَىٰ مَعَ الْإِغْمَاءِ، وَالْحَهُلُ يُحَلُّ بَالنَّيَةِ وَهِيَ لَيُسَتْ بَسْرَطِ لِكُلُّ رُكُنِ

قُولُه: (وَلَكِنَّ الْحُحَة عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ)، أَيِ الْخُجُةُ عَلَى مَالِثِ مَا رَوَيْنَاهُ؛ رَهُوَ قُولُه ﷺ: «الْحَمِّعُ عَرَفَةً، فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلِ أَوْ (١٠٤٠،) بَهَارٍ ؛ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ الْأَنْ).

قولُه: (وَمَنِ اجْتَازَ مِعْرَفَاتِ نَاتَمًا، أَوْ مُعْنَى عَلَيْهِ. أَوْ لا يَعْلَمُ أَنَهَا عَرَفَاتُ ، جَازَ عَنِ الْوُقُوفِ) ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَيْنَا فِي حَلَيْتِ عُرَوْةَ نُو مُصَرِّسِ^(*) ؛ لِأَنَّ الحَقَايَة لَمْ يَشْتَرِطُ لَصَحَّةِ الوُقُوفِ العِلْمَ بِالْمَوْضِعِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ حَهَالَتُهُ بِالْمَوْضِعِ وَمَعَرِفَتَه سَوَاهُ.

وكدلك إِذَا نَوَىٰ الْوُقُوفَ أَوْ لَمْ يَثُو، وقد صرَّح القُلُورِيُّ أَنَّ الْبَةَ وعدَمَها سواءٌ (١٠٤١/٢ مِ إِنَّ وَلَانَّ الرَّكُنَ الأعظمَ في الحجُّ هو الوقوف بِعَرَفَاتِ، فيصِحُ مِنَ المُعْمَىٰ عَلَيْهِ وَالنَّائِمِ، كَمَا يَعِيحُ صَوْمُهما؛ بِحِلَافِ الصَّلَاةِ؛ حَبُثُ لَا تَصِحُ مَعَ المُعْمَىٰ عَلَيْهِ وَالنَّائِمِ، كَمَا يَعِيحُ صَوْمُهما؛ بِحِلَافِ الصَّلَاةِ؛ حَبُثُ لَا تَصِحُ مَعَ المُعْمَاءِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الصَّلَاةِ - أَعنِي الطَّهَارَةَ - تَنْتِعِي بِالْإِعْمَاءِ؛ فَبَنْتِعِي المَشْرُوطُ، وَهُوَ الصَّلَاةُ.

قولُه: (والْحَهْلُ يُجِلُّ بِالنَّبَةِ)، هَذَا جَوَابُ سُؤَالِ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: يَنْبَعِي أَنْ لَا يَجُوزَ الوُقُوفُ بِعَرَفَاتِ إِذَا الْجَتَازَهَا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؛ لَعَدَمِ النَّبَةِ.

⁽¹⁾ عن الأصل المعرفاته،

⁽٢) مضئ لحريجه

⁽۲)- مفيئ لحريجه

وَمَنْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ مَأْمَلُ عَنْهُ رُفَقَاؤُهُ ؛ جَارِ عَنْدِ الَّي حَدِمَة ﴿ وَقَالًا ۗ لَا يَجُورُ

فَأَجَابَ هَنْهُ وَقَالَ. سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَهَلَ يُحَنَّ بِالنَّبَةِ ؛ وَلَكُنَّ النَّبَةَ لَيسَتْ بِشَرْطِ لَكُلُّ رَكُنِ بِعَدَ أَنْ وُجِدَتْ فِي أَصْلِ الإِخْرَامِ ، كَمَا فِي الْصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا جَازَ الوُّقُوفُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالْمَوْصِعِ

بِحِلَافِ مَا إِذَا طَافَ حَوْلَ النَيْتِ حَلْفَ عَرِيمِه '' طَالِبًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَادَّىٰ بِهِ الطَّوَافُ وَإِنْ وُجِدَتِ النَّهُ فِي أَصْلِ الإِخْرَام؛ لِوُجُودِ الصَّافِي ثَمَّةَ وعدَمِه فِي الوَّقُوفِ؛ وَلِأَنَّ الطَّوَافَ إِذَا مَاتَ يُمْكِنُ تَذَارُكُه؛ بِحِلَافِ الوُقُوفِ، فَلِأَجْلِ هَذَا الْحُثَرَتِ النَّهُ المَوْجُودَةُ حَالَ الإِخْرَامِ حُكْمًا فِي الوُقُوفِ دُونَ الطَّوَافِ؛ وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ يَحْصُلُ فِي الإِحْرَامِ، فَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ بِيَّةُ الحَجِّ الْمَا الطَّوَافُ: فَإِنَّهُ يَتَكُونُ بِعَدَ التَّحَلُّلُ مِن وَجْهِ، فَاشْتُرِطَتِ النَّهُ.

قولُه: (وَمَنْ أَعْمَى عَلَيْهِ فَآهَلَ عَنْهُ رُفَقَازُهُ ؛ جَارَ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ ﴿ وَقَالَا: لَا يَجُونُ﴾ ، وهدِه مِن مُسائلِ االحامع الصَّغِير ا

وَإِنَّمَا فَيَدَ بِإِهلَالِ الرُّفَقَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ إِخْرائُهُم عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَمَ عَنْهُ واجِدٌ مِن عُرْضِ النَّاسِ('')؛ احتلَفَ (١١٤١هـم) المشابعُ فِيهِ عَلَىٰ قولِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وفائدةُ جوازِ إخرامِ الرُّفْقَاءِ صَهُ _ عَلَىٰ فولِ أَبِي حَنِيفَةَ _: أَنَّهُ إِذَا أَفَاقَ وأَتَىٰ بأفعالِ الحَجُّ جَارَ ، فأمَّا إِذَا لَمْ يُفِقُ بعدَ إخرامِ الرُّفَقَاءِ عَنْهُ ؛ فَفَصَوْا بِهِ المَنَاسِكَ ؛ جَازَ عندَ أَبِي حَبِيفَةَ ، كَذَا قَالَ صَاحِبُ اللَّهُ فَتَلْفٍ الْأَنْ

⁽١). وقع بالأصل الفريمة؛ والبثبت من الوكاء والحالة، ولات كا، والامكا،

 ⁽۲) يقال ملانًا بن مُرْضِ الناس؛ أي هو مِن العامّة بنظر * قالصبحاح في اللمة اللَّمَوْهُري [٢٠٨٩/٣]
 مادة: عرض]

⁽٣) يتظر، فمختلف الرواية، لأبي البيث السمرقندي (٧٣٧/٢).

وَلَوْ أَمَرَ إِنْسَانًا بِأَنْ يُبغُومَ عَنْ إِذَا أُعْمِيَ عَلَيْهِ ، أَوْ نَامَ فَأَخْرَمَ الْمَأْمُورُ عَنْهُ صَحْ بِالْإِجْمَاعِ ، حَتَّىٰ إِذَا أَفَاقَ أَوْ اسْتَنِغَطْ وَأَتِيْ بِأَفْعَالِ الْحَجْ خَرَ

وَهَدَا فِيمَا إِذَا وُجِدَ الإِعْمَاءُ قِبَلِ الإِخْرَامِ، أَنَّ إِذَا أَخْرُمُ فَأَعْمِيَ عَلَيْهِ بِعَدَ ذَلِكَ ؛ فَقَضَوًا بِهِ المُتَنَاسِكَ ؛ فَإِنَّهُ يُجْرِنُه عبد أصحاب ؛ لِأَنَّهُ هُو العاعل لها ، وقد سَبَقَتِ النَّيَّةُ ، وبِهِ صَرَّحَ فَحُرُ الإِسْلامِ البَرْدويُّ فِي فَشْرَحِ النَّحَامِعِ الصَّغِيرِهُ * أَ

ثم مؤضِعُ الخلاف: فِيمَا إِذَا لَمْ يُوحِدِ الإِنْدُ بِالْإِخْرَ مِنَ لَمُعْمَىٰ غَلَيْهِ صَرِيحًا، أَمَّا إِذَا وُجِدَ صَرِيحًا؛ بِأَنْ قَالَ لِإِنْسَادِ. ﴿أَخْرِمْ عَنِي إِذَا أَعْمِيَ عَلَيْ أَوْ يَمْتُ عَدَ الْمِيقَاتِ، ﴿ فَأَخْرُمَ عَنْهُ المَأْمُورُ ﴾ جَارَ بِالإِنْفَاقِ

والأصْلُ هُمَا: أنَّ الإِحْرَامَ عندَنا شَرْطٌ بِمَثْرِنَةٍ ثُوْصُوهِ وسَثْرِ الغَوْرَةِ، وَلَيْسَ برُكْنٍ، هجازَتِ النيابةُ فِيه، لكنِ اخْتَلَقُوا فِي أنَّ الشُراهَةُ هل نَكُونُ إِنَّمَا وأشراً بِالْإِحْرَامِ أَمْ لَا ؟

نقالًا: لا تكونُ إِذْنَا ، لِأَنْهَا إِذَا كَانَتْ إِنْنَا لَا يَخْلُو مِن أَخَدِ الأَمْرَيْسِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِذْنَا صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً ، فَالأُوّلُ مُنْتُكِ ، لِأَنَّ كَلَاسًا هِي عَدَمِ النَّصْرِيحِ بِالْإِذْكِ ، وَكَذَّا النَّابِي ، لِأَنَّ الدَّلَالَةَ مَوْقُوفَةً عَلَى العِلْمِ بِجَوّارِ الإحرَامِ عَيِ المُغْمَى عَلَيْهِ ، وَكَذَّا النَّابِي ، لِأَنَّ الدَّلَالَةَ مَوْقُوفَةً عَلَى العِلْمِ بِجَوّارِ الإحرَامِ عَي المُغْمَى عَلَيْهِ ، وَكَذَّا اللَّهُ مَعْودٌ ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ العُقْهَاءِ لَا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ الغَامِّيُ ، فَكَ انْتَقَى العِلْمُ ؛ وَالعِلْمُ ؛ وَالعِلْمُ ؛ وَلَا الرَّفَقَاءِ لَا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ الغَامِي ، فَلَا الْمُفْتَى العِلْمُ ؛ وَلَا الرَّفَقَاءِ لا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ الغَامِ ؛ وَلَا الرَّفَقَاءِ لا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ الغَامِ ؛ وَلَا الرَّفَقَاءِ لا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ الغَامِ ؛ وَلَا الرَّفَقَاءِ لا يعْرِفُه ، فَكَيْفَ العَامِ ؛ وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وَلِإِنِي حَبِيفَةَ: أَنَّ المُرافَقَةَ استِعانَةٌ بأُمورِ السُّفَرِ، وَالْإِحْرَامُ أَمْرٌ مقصودٌ في

⁽١) - ينظر - فشرح الجامع الصغيرة للبرودي [٣٦٥] ، فاتنوى قاصيحانة [٢٧٢] .

 ⁽٣) وقع بالأصل «العقهام» والمثب من قواء وقف»، وقت»، وقما

لَهُمَا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِمُ بِنَفِ وَلَا أَدِنَ لِغَيْرِهِ بِهِ } وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يُصرِّحُ بِالْإِذْنِ وَالدَّلَالَّةُ تَقِفُ عَلَىٰ الْعِلْمِ وَجُوارُ الْإِذْنِ بِهِ لَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِن الْمُفَهَاءِ فَكَيْف يَعْرِفُهُ الْعَوَامُّ.

يِجلَافِ مَا إِذَا أَمَرَ عَيْرَةُ بِذَلِكَ صَرِيحًا. وَلَهُ أَنَّهُ لَمَّا عَاقَدَهُمْ عَقْدَ الرُّفْقَةِ فَقَدْ اسْتَعَانَ بِكُلِّ وَاجدٍ مِنْهُمْ فِيمَا يَعْخَرُ عَنْ مُبَاشَرَتِه بِنَفْسِهِ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا السَّقرِ، فكانَ الْإِذْنُ بِهِ ثَانِنَا

معَرِ الحَبِّجُ، فَإِدَا عَجَرَ عَنْهُ بِنَفْسِهِ ؛ جَارَ أَنْ يُخْرِمَ عَنْهُ رُفَقاؤُه ؛ لِوُجُودِ الإِدْنِ (٢٠٤٩، ١٠= = = دَلَالَةً ، وإنْ لَمْ يُوجَدُ صَرِيحًا .

والأصلُ: أنَّ النابتُ دَلَالَةً كالنابِتِ صَرِيحٌ ، كَمَنُ مَصَبُ الفِنْدُرَ عَلَىٰ كَانُونِ (''' ، وَجَعَلَ فِيهَا اللَّحْمَ ، وَأَوْقَدَ تَخْتُهُ النَّارَ ، وَجَاءَ آخَرُ فَطَنْخَه ؛ لَا يَضْمَنُ ؛ لِوُجُودِ الإِذْنِ ذَلَالَةً ، فَكَذَا هُنَا ، لَمَّا ثَنْتَ الإِنْنُ ذَلَالَةً ؛ حَارَ إِخْرَامُ الرُّفَقَاءِ عَنْهُ ، كَمَا إِذَا صَرَّحَ بِالْإِذْنِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الذَلَالَةَ مُتَوقِّعَةً عَلَىٰ الْعِلْمِ ،

وَلَئِنْ مَلَّمُنَا؛ لَكُنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ العِلْمَ مُنتَفِ، بَلِ العِلْمُ ثَابِتٌ؛ مَطَّرًا إِلَىٰ الدَّلِيلِ، وَهُوَ عَقْلُهُم عَقْدَ الرَّفَقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ مَعَ الرُّفَقَةِ؛ كَانَ مُسْتَعِيبًا بكلِّ واحدٍ مِنهم في تَحقيقِ مَا قَصَلَه؛ إذا عَجَرَ هو بنفْسِه.

قولُه: (وَالدَّلَالَةُ تَبَقُ عَلَىٰ الْعِلْمِ) ، أي دَلَالَةُ الإِدْنِ تَقِفُ عَلَىٰ العِلْمِ ، بِجَوَادِ الإِحْرَامِ عَنِ المُّغْمَىٰ عَلَيْهِ .

قُولُه: (وَجَوَازُ الْإِذْبِ بِهِ) ، أي: بِالْإِحْرَامِ،

قولُه: (بِذَلِكَ) ، أي: بِالْإِحْرَامِ.

قُولُه: (فَكَانَ الْإِذْنُ بِهِ ثَابِنًا) ، أي: الإذْنُ بِإِخْرَامِ الرُّفَقَاءِ عَنِ المُغْمَىٰ عَلَيْهِ .

⁽١) هُوَ مَرْقِد النَّارِ -

وِلَالَةً وَالْعَلْمُ ثَابِتُ ؛ بطرًا إلى الدَّلِيلِ والْعَكْمُ يُدارُ علته

قال: والْمَرُأَةُ في حميع دلك كالرَّجُلِ. لأنَّها مُحاطنةٌ كالرَّحُل عَيْر أَنَّها لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا ؛ لِإنَّهَا غَوْرَةٌ.

وَتَكُشِفُ وَجُهَهَا ؛ لِقُولِه ﷺ: ﴿إِخْرِهُمُ الْمَزَاءُ فِي وَخُهُهَا ﴾-

قُولُه: (وَالْمُحْكُمُ بُدارٌ عليه)، أي عَنَىٰ النَّسِل، كَمَا فِي مَثَّلَةِ مَصْبِ القِنْوِ عَلَىٰ الْكَتُودِ،

قولُه: (والْمَرَّأَةُ فِي جَمِيعِ دلك كالرَّخُلِ) إلى آخرِه، أي، المَرَّأَةُ هِي جميع مناسِكِ الخَحِّ كَالرَّجُلِ، تَفْعَلُ المَرَّأَةُ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ الرَّحُلُّ إِلَّا هِي أَسْبَاءَ:

مِنْهَا: أَنَّهَا تَلْبَسُ مِنَ الْمَجِيطِ مَا شَاءَتَ؛ إِلَّا لَمُصُنُّوعَ بِوَرْسِ، أَو رَعْفَرُانَ أَو عُصْفُرٍ ؛ إِلَّا أَنَّ يَكُونَ [١٠/٤٢/٢] عَسِيلًا،

وَمِنْهَا. أَنَهَا لَا تَكُنِبُ رَاسَها، وتَكُنِفُ وخَهَها، ولَوْ عَطَّتْ وَجُهها بشّيء وجافئه عن وجُهِها؛ جَازَ

وَمِنْهَا. أَنَّهَ لَا تَرْفَعُ صَوْتُهَا بِالنَّلْبِيَّةِ.

وَمِنْهَا. أَنَّهَ لَا تَرْمُلُ فِي الطَّوَافِ، وَلَا تَشْعَى فِي بطُنِ الوَّادِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوَةِ وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَخْلِقُ رأْسَها؛ ولكن تُفَصَّرُ، فتأخَّدُ مِن أطُرافِ شَغْرِها قَلْرَ أَنْمُلَةٍ. وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَسْتَلِمُ الحَجْرَ الأَشْوَدَ؛ إِذَا كَانَ عَدَ الحَجَرِ جَمُعٌ.

وَمِنْها: أَنَّ طُوَافَ الصَّدْرِ يسْقُطُ عنها فِي الخَجَّ ؛ إِذَا حَاصَتْ أَوْ تَفِسَتْ،

وَمِنْهَا أَنَّهَا لَا يَجِتُ عَلَيْهَا شَيْءٌ بِتَأْجِيرِ طُوَافِ الرُّيَارَةِ عن أَيَّامِ النَّخْرِ؛ بسببِ الحَيْضِ أو النَّمَاسِ. 🛊 عايه البيار 🔁

وَإِنَّمَا كَانَتْ كَالرَّجُو فِي أَمِعَالِ الْخَعِّ؛ لِأَنَّهَ مُحَاطَبَةٌ كَالرَّحُلِ؛ لَقُولِه تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِنَّهِ عَلَى ٱلنَّالِينِ حِثْمُ لَلْبُونِ ﴾ [الدمرد ١٥٠]. وَهُوَ عَامٌ يَدْحُلُ فِيهِ الرَّحَالُ وَالنَّسَاءُ؛ إلَّا فِيمَا حَشِّهَا الدَّلِيلُ، كَمَا تَلْبِسُ الْمَحِيطَ؛ اخْتِرَ ارَاعِي كَشْعِ الْفَوْرَةِ.

وَلَا تَكْشِفُ رأْسَها لهذا المَعْنَىٰ أَيْطً.

وَلَا تَرْفَعُ صَوتِها؛ لِأَنَّه حرامٌ؛ لِمَا فِيهِ مِن وُقوعِ الْمِثْنَةِ.

وَلَا تَرْمُلُ، وَلَا تَسْعَىٰ؛ لِأَنَّهَا إِذَا رَمَلَتُ أَوْ سَغَتْ؛ لَا يُؤْمَنُ مِن كَشْعِ بَدَيْهَا، وَمُو حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَ الرَّمُلُ لِاظْهَارِ الْجَلَادةِ؛ حَيْثُ قَالَ الْمُشْرِكُونَ: أَصْنَاهُمْ حُمَّىٰ يَتُوبِ، وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَّأُ أَظْهَرَ الْجَلَادَةُ مِنْ نَفْسِهِ، (١).

وَالْمَرُأَةُ لِيسَتْ مِن أَهُلِ الْقِتَالِ، فَلَا يَثِنَتُ الرَّمَلُ فِي حَقِّهَا، وَإِنَّمَا لَا تَخْلِقُ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ مُثْنَةً فِي حَقِّهِنَّ، وَقَدْ نَهَىٰ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُثْلَةِ ('')، وَهُوَ مَا يُتَمَثَّلُ بِهِ فِي النَّئُومِ، وَلَا مُثْنَةً فِي حَقِّهِا كُمَا فِي حَقِّها كُمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ. التَّقْصِيرِ؛ فَخَارَ فِي حَقِّها كُمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ.

وَإِنَّمَا لَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ عِندَه جَمْعٌ ؛ لِأَنَّهَا مَمْوعةٌ عن مُمَاسَّةِ الرَّجَالِ ، وَهِي لَا تَأْمَنُ دَلِكَ هِي هَذِهِ الحالةِ ، فكانَ الأَوْلَىٰ تَرْكَه .

 ⁽١) أَمْ يَجِدُه هَكِدًا، وإنما عَلَمُه البحاري في كتاب المعاري/ باب صمرة القصاء [٢/٥] / طبعة طوق النجاء]، ورصله أحمد في اللسندة [٢٠٢٠]، وابن حريمة في اصحيحه [رهم/ ٢٧٢٠]، عَنْ شَهِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ إبْنِ عَبْسٍ مرفوهَا. *الزُمُلُوا بِالْبَيْتِ لِيْرَى الْمُشْرِكُون قُوْنَكُمْ ٥ الله الحمد عَنْ شَهِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ إبْنِ عَبْسٍ مرفوهَا. *الزُمُلُوا بِالْبَيْتِ لِيْرَى الْمُشْرِكُون قُوْنَكُمْ ٥ الله الحمد

 ⁽٢) أخرجه البحاري في كتاب الديات والعيد/ بات ما يكره من العثلة والمصبورة والشيشة [رقم/
 (٢) من حديث عدي بن ثابت قه به

قلت وهو عند مسلم في كتاب الجهاد والسير/ باب تأمير الإمام الأمراء عنى البعوث ووصية إياهم بآداب العرو وغيرها [وقم/ ١٧٣١] ، صحابث سليمان بن يريدة عن أيه عليه به مرفوعًا بلفظ «لَا تُقطُّلُوا».

ولؤ سدلتُ شَيْئًا عَلَىٰ وَخَهِهَا وَجَالِئَهُ عَنْهُ خَارًى هَكُمُا رُوي عَنْ عَائشَةُ إليها، ولأنَّهُ يَعِمْرُلَة الاسْتَطَلَالُ بِالْمُخْمِلُ

وَلَا تَرْفَعُ صَوْنَهَا بِالنَّسِيةِ ؛ لِمَا بِيهِ مِن الْعَنَّةِ .

وَلَا تَرْمُلُ وَلَا تُشْغَىٰ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ؛ لأَنَّهُ مُحلُّ بِسَتْرِ الْغَوْرَةِ.

وَإِنَّمَ لَمْ يَجِبُ عَلَيْهَا طُوافُ الصَّدَرِ، لِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ رَجَّصَ لِمُسْدَاهِ الخُيْصِ في تَرْكِ ذَلِكَ،

وَإِنَّتَ لَمْ يَجِبُ عَلَيْهَا بِتَأْحِيرِ طَوَافِ الرِّيارَةِ عَن أَيَّامَ النَّخْرِ شَيْءٌ؛ لِأَنْهَا أَخْرَتُهُ عَنْ أَيَامِهِ بِغُدْرٍ ، فَلَمْ يُغْتِبُرْ جِنايةً ، ولا تَجِدُ الكَفَّارَةُ.

قُولُه: (وَلَوْ سَدَلَتْ شَيْئًا)، أي: أَرْحَتْ.

قُولُه: (وَجَافَتُهُ عَنْهُ) ، أي ـ يعَّذُثِ الشِّيءَ عن وَحَهِها -

قولُه: (هَكَدَا رُوِيَ عَنْ عَائشةَ)، وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي السَّسَهِ: عَنْ شَجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةً، فَالَتُ * الكَانَ الرُّكْتِالُ يَمُرُّونَ بِ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُخْرِمَاتُ، فَإِدَا حَدَوْا بِنَا سَدَلَتُ إِخْدَانَا جِلْبَاتِها مِنْ رَأْسِهَا عَلَىٰ وَخَهِهَا، فَإِدَا خَاوَرُونَا كَشَفْتَاهُه***

قولُه: ﴿ وَلِأَنَّهُ بِمَنْرِلَةِ الْإَسْتِظْلَالِ بِالْمَحْمِلِ ﴾ . أي: لِأَنَّ السَّمْلَ بِمَنْزِلَةِ الإسْتِظْلَالِ بِهِ. يعني: أنَّ الإسْتِظْلَالَ يَجُورُ لها؛ فَكَدًا السَّمْلُ عَلَىٰ وجْهِها،

⁽۱) أخرج أحدد في المسدد [٢٠١٦]، وعد أبو داود في كتاب الساسك/ باب في المحرمة تغطي وجهها [رقم/ ١٨٣٣]، ومن طريقه البيهقي في اللسن الكبرئ [رقم/ ١٨٣٣]، وابن ماجد في كتاب المساسك/ باب المحرمة تسدن التوب على وجهها [رقم/ ٢٩٣٣]، وابن حريمة في المسميدة [رقم/ ٢٩٣١]، من طريق يَزِيد بْن أَبِي رِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَائِشَةً فِي به قال ابن حجير: ففي إشناه يَزِيد بن أبي رياد وهُوَ صُبهمه ينظر المصب الراية المربلمي [٤٤/٣]، والدراية في تنخريج أحاديث الهدايدة الابن حجر [٣٤/٣])

وَلَا تَحْلِقُ وَلَكِنْ تُقَصَّرُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَىٰ النَّسَاءَ عَى الْخَلْقِ وَأَمْرِهُنَّ بِالتَّقْصِيرِ ، وَلِأْنَّ حَلْقَ الشَّعْرِ فِي حَقَّهِ مِثْنَّهُ كَحَلْقِ اللَّحْيَةِ فِي حَقِّ الرَّحْلِ ،

وَتَلْبَسُ مِنَ الْمَخِيطِ مَا بَدَا لَهَا؛ لِأَنَّ فِي لِبْسِ غَيْرِ الْمَحِيطِ كَشْفَ الْعَوْرَةِ. قَالُوا. وَلا تَسْتَلِمُ الْحَجْرِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ غَنْ مُعَاشَةِ الرَّجَالِ إِلَّا أَنْ تَجِدَ الْمَوْصِعَ خَالِيًا.

قَالَ وَمَنْ قَلَدُ بَدُنَةً نَطَوُعًا أَوْ بَدُرًا، أَوْ حَرَاء صَيْدٍ، أَوْ شَيْنًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهُ مَعْهَا يُرِيدُ الحَجِّ، فَقَدْ أَخْرَمَ، لِقَوْلِهِ ﷺ قَمَنْ قَلَّدَ بَدَنَةً فَقَدْ أَخْرَمَ»

قولُه: (قَالُوا وَلا ١١ مروا تشتَعمُ الْحَجْرَ)، أي: قَالَ أَصْحَابُنا المُتَأَخِّرُونَ (١).

قولُه: (وَمَنْ قَلْد بَدَنَةً تَطَوَّعًا أَوْ بَدُرًا، أَوْ خَرَاءَ صَيْدٍ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الحَجَ، فقد أَحْرِم)، وهده مِن مَسائلِ اللحامع الصَّغِير الله ، وَكَانَ حقَّها أَنْ تُذْكَرَ عندَ ذِكْرِ الإِحْرَامِ عندَ قولِه: (وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الإِحْرَامِ بِمُجَرَّهِ النَّيَّةِ).

وقولُه: (أَوْ مَثْرًا) ، بِأَنْ مِدْرُ أَنْ يُهْدِيَهِ إِلَىٰ مَكَّةً .

إ٠/١٠٤٢/١١ وقولُه: (أَوْ جراء صنبهِ)، بأَنْ قَتَلَ المُحْرِمُ صَيْدًا حَتَّىٰ وجَبَ عَلَيْهِ قِيمَتُه، فاشترَىٰ بتلك القيمةِ بَدَنَةُ فِي سَنَةٍ أُحْرَىٰ وقلَّدَها، أو قَتَلَ الحَلَالُ صَيْدً الحَرَمِ فاشترَىٰ بقيمَتِه بَدَمةً.

وقولُه (أَوْ شَبَّنَا مِنَ الْأَشْياءِ).

 ⁽١) ينظر ١١ لإيضاح ٩ للكرماني [ق٩٩] ، ١ المساوح ٩ للسرخسي [٣٤٠٤] ، ٩ فتح القدير ٩ لابن الهمام [٢٤/٤] ، ١ والاختيار تعميل المحتار ٩ [١/٦] ، البيس الحقائل ٩ [٣٩/٣]

⁽٣) ينظر: (الجامع الصعير/مع شرحه النافع الكبيرة لمحمد بن الحسن [ص/١٤٨]

چۇ يىدىنى چە-

أراد بِهِ ذَمُ المُنْعَةُ وَالْفَرَانِ وَاللَّمَاءُ الوَحِدَةُ بِسِبِ الْجِبَابِةِ ، كَالْحَلْقِ وَعَبِرِهِ ، وَكَانَ يَشَعِي أَنْ يَقُولُ: أَوْ لِشَيْءَ مِن الأشهاء الوَحِدَ بِي نَسْحِ وَالْحَامِعِ الصَّعِيرِ اللَّهُ وَكَانَ يَشَعِي أَنْ يَقُولُ: أَوْ لِشَيْءَ مِن الأشهاء ، كما فِي نَسْحِ وَالْحَامِعِ الصَّعِيرِ اللَّهِ اللَّهُ مَا فَيْهِ ، وَأَحَدُ شَوْاتُهُ أَنْ يَكُونَ مَضْعَرًا ! فَإِنَّ فَيْ مَا فَيْهِ ، وَأَحَدُ شَوْاتُهُ أَنْ يَكُونَ مَضْعَرًا ! فَإِنْ الْمُصْدِرُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُم ، كَمَا فِي قُولُكَ ﴿ وَلِنَا لَمُشَمَّلُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُم ، كَمَا فِي قُولُكَ ﴿ وَيَنْكُ لَمُشْمَلُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُم ، كَمَا فِي قُولُكَ ﴿ وَيَنْكُ لَمُشْمَلُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُم ، كَمَا فِي قُولُكَ ﴿ وَيَنْكُ لَا مُشْمَلُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

اعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا قَلَّدُ نَذَنَهُ ، وتوجَّه يُويِدُ الحَجِّ نَكُولُ مُحْرِمً ، أَمَّا إِنَّ فَلَمَا ويعْفَها ولَمُ يَتوجَّهُ بِعَدَ دَلِكَ ؛ لَمْ يكلُ مُحْرِمًا حَتَّى يَنْحَقُ لَبُنَتَهُ وَدَ لَجِفِهِ كَالَ مُحْرِمًا ﴿ إِلَّا يَتَنَهُ المُثْنَعَةِ ؛ فَإِنَّهُ يَكُولُ مُحْرِمًا حِينَ توجَّة فَلَ أَلُ تَلْحَفُهِ ، أَمَّا إِذَا حَلَّلَ البَنْنَةُ ، قَلا يَكُولُ مُحْرِمًا وإلَّ تؤجَّة مَعْهَا ، وَكَذَا إِذَا أَشْعَرَ لَتُنَفَّةً وتوجَّة مَعْهَا ، أو قَلَدُ الشَّاةً وتوجَّة مَعْهَا ، أو قَلَدُ الشَّاةً وتوجَّة مُعْهَا ؛ لَا يَكُولُ مُحْرِمًا .

وأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْخَعِّ لَا يَخْصُلُ بِمُجَرَّدِ النَّهِ عِنْما ؛ جِلَاهَا لِلشَّافِعِيُّ مَا لَمْ يَأْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ، أَوْ بِعِمْلِ هُوَ مِن خَصَائِصِ الْخَعِّ ، وَهُوَ تَقْلِيدُ البَلْنَةِ لِلشَّافِعِيُّ مَا لَمْ عَلَى السَّرُقِ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ لَا يَخْصُلُ الشَّرُوعُ فِيهِمَ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، مَا لَمْ مَا لَمْ

 ⁽١) هذا هو المُثَيِّب في السبحة التي شرّح عليها معرّ الإسلام البرتويُّ من فالجمع الصحيرة [ويـ ٩٨٥] معطوط مكتبة جار الله معطوط مكتبة جار الله أفندي ... تركيا/ (رقم المحظة ١٦٢٢)]

واللفظ الأول وأو شيئ بن الأشياب هو البُتِب في حبده بن الشيخ النصية بن قالجامع العجيرا ، منها [ق ١٠ إب/ منطوط مكتبه فيص الله أمدي - بركب (رفع النحظ ١٩٨٠)] ، و[ف ١٤ إب/ منطوط المكتبة المركزية لمنطوطات مسجد السيدة ريب - مصر/ (رقم النحظ ٢٦١)] ، و[ق ١١/١// منطوط مكبة بور عثمانية - بركب (رفع النحظ ١٤٢٨)]

وكذا هو ثابت في السحة التي شرح عليها الصدرُ الشهيد [ق ٢١،ب/ منطوط مكتبة فيض الله أصدي _ تركيا/ (رقم الحفظ ٢٥٢)]، وقاصي حال [ق ٧٠١-/ منطوط مكتبة فيص الله أفندي _ تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٥٢)]

 ⁽٢) مضئ توثيق مذهب الشاهي من قبل-

ية غايد البيار ي

يُصادِفِ اللَّهُ فِعْلًا ، وَهُوَ الإِمْسَاكُ فِي الصَّوْمِ.

ثم إِذَا قُلْدَ الْتَدَنَةَ وَلَمْ يَتَوَجَّهُ مُعَهَا؛ لَا يَصِيرُ مُخْرِمًا، وإِنْ بَوَى الْحَجَّ اللَّهُ التَّقْلِيدَ مُخْرِمًا، وإِنْ بَوَى الْحَجَّ اللَّهُ التَّقْلِيدَ مُخْتَمَلً، فَإِذَا تُوجَّةَ مَعَ التَسَنَةِ بعدَ تَقْلِيدِهَ (١٥١١، ١٠)؛ يَصِيرُ مُحْرِمًا إِذَا تَوَىٰ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ بِالتُوجَّةِ تَعَبَّلَ أَنَّهُ مِن شَعَايْرِ الْحَجِّ ، بِحِلَافِ التَّلْبِيَةِ ، فإنَّ نَفْسَها الحَجِّ ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ بِالتُوجَّةِ تَعَبِّلَ أَنَّهُ مِن شَعَايْرِ الْحَجِّ ، بِحِلَافِ التَّلْبِيَةِ ، فإنَّ نَفْسَها مِن شَعَايْرِ الْحَجِّ ، فِي اللَّهُ مِن اللَّهُ الْعَلَامِ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامِ اللَّهُ الْعِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلِي اللْمُلْكِامِ الللْمُلِي اللْمُلِي الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ أَن مُجَرَّدَ التَّقَلِيدِ لَيْسَ مِن خَصَائِصِ الحَجِّ بِنُونِ السَّوْقِ: أَنَّ (١) الإِنْسَانَ قد يَبْعَثُ هَدْيًا إِلَىٰ مَكَةً وَيُقَلِدُها، وَلَا بِنَعْبُ إِلَىٰ الحَجِّ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ الإِنْسَانَ قد يَبْعَثُ هَدْيًا إِلَىٰ مَكَةً وَيُقَلِدُها، وَلَا بِنَعْبُ إِلَىٰ الحَجِّ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ اللهُ عَلَىٰ هَكَدًا كَثِيرًا، وَلَا يَجْتَبُ عَمًّا يَجْتَبُهُ المُحْرِمُ.

أَمَّا فِي بَدَنَةِ المُتُعَةِ فَإِنَّمَا يَصِيرُ مُخَرِمًا بِالتَّوجُهِ قَلَ اللَّحَاقِ إِدَا نَوَى الإِحْرَامَ ؛ إِنَّهُ نُشُكُ مِن مَنَاسِكِ الحَمِّ [وَضَعًا] (الله مُجُعِلَ الإقْبالُ عَلَيْهِ بِمَنْرِلَةِ اللَّحاقِ ، فأمًا غيرُ هَذِهِ البَدَنَةِ فَلَيْسَ بِنُشُكِ وَصُعًا ، فتوفَّف الإِحْرَامُ عَلَىٰ حَقِيقَةِ الفِعْلِ ، وتخلِيلُ البَدَنَةِ لَيْسَ مِن حَصَائِصِ الحَمِّ ، فَلَا بَكُونُ بِهِ مُحْرِمًا ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ قَد يَكُونُ للرَّينَةِ أَوْ لَدَفْعِ الحَرِّ والبَرْدِ ، ودَفْعِ الدَّبَّانِ ، وَكَذَا لَا يَكُونُ مُحْرِمًا بِالْإِشْعَارِ

أَمًّا صِدَ أَبِي حَبِيفَةَ: فَعَلَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ بِدْعَةً صِدَه ، فَلَا يَكُونُ نُسُكًّا (").

⁽١) - وقع بالأميل: فوأنه - والعلبث من - اوله وفضه وفاته ، وفجه ،

 ⁽٣) ما بين المعقوقتين ريادة من الراك والقال والساك والراة

 ⁽٣) ينظر- «الأصل» [٤١٠/٣]، «محصر العجاري» [ص ٧٣]، «محصر اختلاف العلماء» [٤٢/٧]،
 «الميسوط» [٤/٨/٤]، «تنجة الفقها» [٣/٠٠٤]، «بدائع العسائع» [٣/٨/٤]، «نيين المشائل»
 [٣٩/٤]

والأنَّ سؤق الْهادِّي في مغنى النَّلْبة في إطْهار الإحانة، لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا مَنْ يُرِيدُ الْحَجِّ أَوِ الْغُمْرةَ، وَإِطْهارُ الْإِحَانَة فَدُ يَكُونُ بِالْعَمْلِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ فَيَصِيرُ بِهِ مُحْرِمًا لِانْصَالِ النَّيَةِ بِعِمْلِ هُو مِنْ حصائص الْإِحْرام

وصفةً التَّقْلِيد: (١٠٧٨) أنَّ يَرْبط على فَلْق بديته قطَّعة بغَلِ، أَوْ غُرُوةً مُزَادَةٍ، أَوْ لِيحَاءَ شَجْرٍ.

وعِملَهُ مَا وَإِنْ كَانَ شُئَّةً ؛ لَكُنَّهُ شُخَملٌ، زُبَّمَا يَكُونُ لِلسَّبَّةِ، وَزَّبُنَهُ يَكُونُ للمُعالَجةِ ، فلَمْ يكن مِعْلًا من حَصَاتِص الحَجِّ.

وأَمَّا تَقُلِيدُ الشَّاةِ: فَإِنَّهُ لَيْسَ مِن خَصَاتِصِ الإِخْرَامِ، فإنَّ الشَّخْرِمِينَ لَا يُقَلِّمُونَ الشَّاةَ ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَسْنُودٍ أَيْصًا.

قولُه: (وَلِأَنَّ سَوْقَ الْهَدْيِ فِي مَعْنَىٰ التَّلْبِيَةِ فِي إِظْهَارِ الْإِجَانَةِ)، أي: إجابةِ دَعُوةِ الحَليلِ صَلواتُ اللهِ عَلَيهِ وسَلامُه.

قولُه: (بِفِعْلِ هُوَ مِنْ حَصَائِصِ الْإِخْرَامِ)، أرادَ بِهِ النَّفْلِيدَ مَعَ السُّوقِ.

قولُه: (وَصِفَةُ النَّقَلِيدِ أَنَّ (٢٠٥٠٤٠) يَرْبِطُ عَلَىٰ عُنَّقِ بَفَنَتِهِ يَطَّفَةَ نَعُلِ، أَوَّ عُرُوةَ مَزَادَةِ، أَوْ لِحَاءَ شَجَرٍ).

والمَزَادَةُ('): المِطْهَرَةُ('' واللَّحَاةُ الفِشُرُ(''. وَفِي الْمَثَلِ: لَا يَدْحُلُ بَيْنَ العَصا ولِحَانها('').

 ⁽١) المرّادة وحاء يُحمل فيو المّاه في السُّعره كالقِرْية وَتَحْرَهُا، والجسُّخ الترّادِدُ وَالّبِهِمُ زَاتِدَةً يبخر والبهاية في عرب الحديث الآير (٣٢٤/٤) الله مرّد}

⁽٢) وَهِي إِناءٌ صَعِيرٌ مَن جِلْدٍ، يُشْحِدُ لنماءِ ينظر الناح العروس؛ نتربيدي [٢٧ ٥١ /١٥ اعارة أهو]

 ⁽٣) لِمَ يُشْرِ الشَّيْرِ وَفِيلَ السَّعَاءَمَا طَلَىٰ العصاصِ يَشْرِهَا وَقِيلَ السَّعَاءَ بَشُرُ كُلُّ شَيْءٍ ينظر: السال العرب: لابن منظور [٢٤٣/١٥] العن]

 ⁽٤) أي قِشْرتها وهو إشاره إلى هاية القُرْب بينهما ينظر: المجمع الأعتال، لسيداتي [٩٣/١]

فَإِنْ قَلَّدُهَا وَبَعَثَ بِهَا وَلَمْ يَسْقِهَا لَمْ يَصِرْ مُخْرِمًا؛ لما رُوي عَنْ عَاششة ﴿ إِنَّهَا قَالَتُ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدْي رَسُولِ اللهِ ﴿ فَنَعَثَ بِهَا وَأَقَامَ هِي أَهْلِهِ خَلَالًا.

فَإِنْ تَوَجَّهَ نَعْدَ دَلِكَ لَمْ بَصِرْ مُحْرِمًا حتَى يَلْحقهَا ؛ لِأَنَّ عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِدَا لَمْ يَكُنُ بَيْنَ يَدَيْهِ هَدْيٌ بَسُوفَهُ لَمْ يُوجَدُّ مِنْهُ إِلَّا مُجَرَّدَ النَّيَّةِ ، وَبِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ لَا يَصِير مُحْرِمًا.

🐠 خلية البيان 🤧

قولُهُ ۚ (لَمَا رُويَ عَلَ مَانشَةَ) ، وَهُوَ مَا رُويَ فِي ﴿السَّنَ ﴾ . مُشْدَدًا إِلَى الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ﴿فَتَشْتُ قَلَائِدَ ۚ 'بُدُنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِيْدِي ، ثُمَّ أَشْخَرَهَا ، وَقَلَّدَهَا ، ثُمَّ بَعَتْ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَلِيمَةِ ، فَمَا حَرُّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلَّ ﴾ (***)،

وفِيهِ أَيْضًا: مُسْلَدًا إِلَىٰ عُرْوَةَ، عَلْ عَائِشَةَ قَالَتُ ﴿ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَثِلُ فَلَائِدَ هَدْبِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَبِتُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَبِبُ الْمُحْرِمُ﴾(٣).

قولُه: (فَإِنْ تَوَجَّهُ مَعْدَ ذلكَ لَمْ يصرُ مُحْرِمًا حَتَّى يَلْحَقَها) ١٠/٠٥٠١١ ، أي: إنْ توجَّهَ بعدَما بعَثَ بَدَنَةً ؛ لَمْ يَصِرُ مُحْرِمًا حَتَّىٰ يِلْحَقَ الْبَدَنَةَ.

 ⁽١) أي غَدايا الحج والقلائدُ جنع قِلادة، وهي ما تعلن يسبق ينظر قعود المعبودة للعطيم آبادي
 [١٢٣/٥]

⁽٢) أخرجه البحاري في كتاب الحج/باب من أشعر وفلد بدي المحليفة ثم أحرم [رقم/ ١٦٠٩]. ومسلم في كتاب الحج/ باب استحباب بعث الهذّي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنصله، واستحباب تقديده وفان القلائد، وأن باحثه لا يصير مخرمًا ولا يحرم عليه شيء بدلك [رقم/ [١٣٢١]، قَنْ الْقَاسِم، قَنْ قَائِشَة عِنْ به.

⁽٣) أحرجه البخاري في كتاب الحج/ باب فتل القلائد للبدل والبقر (رقيم ١٩٦١)، ومسلم في كتاب الحج/ باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يويد الدهاب بنصبه، واستحباب تقليده و فقل القلائد، وأن باعله لا يصير مخرمًا ولا يخرم عليه شيء بذلك (رقيم/ ١٣٢١)، عن ابن شهاب عن حروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن عَنْ عَلِيشة على به،

فإدا أدركها وساقها أو أدركها فقد التُتَوَنَّتُ بَيَّنَّةً بَعْمَلِ هُو مِنْ خَصَّائُصِ الْإِخْرَام، فيصيرُ مُخْرِمًا كما لؤ ساقها في الائتداء

قال. إلَّا في بدية الْمُتْعَة فَإِنَّهُ مُحُرِّمٌ حَيِنَ تَوَجُّه

مَعْمَاهُ ﴿ إِذَا مُونَ الْإِخْرَامُ وَهَذَا اسْتَخْسَانٌ ۚ , وَخُهُ لَقْيَاسَ فِيهُ مَا ذَكُرُكُ

قولُه: (فَإِدَا أَذْرَكُهَا وَسَالُهَا أَوْ أَذْرَكُهَا)، وإِنْمَا رَدُّدَ نَبِّنِ السَّوْقَ وَالْإِذْرَاكَ ؛ لِأَنَّ عَلَىٰ رِوَايَةِ * الجامع الصَّغِيرِهِ * - شَرَط الإِذْرَاكَ صَحَسَتُ، لِأَنَّةُ قَالَ، لَمْ يُصِرُّ مُخْرِمًا حَتَّىٰ يَلَخَقَ الْبَدَيَةَ

وعلى رِوَايَةِ «الأصل» (*) شرّطُ الإذرَاكَ و لشّوَقَ جَمِيعً ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَصِرُ مُخْرِمًا حَتَّىٰ يَلْحَقَ الهَدِّيٰ ويَسُوقَه ، ويتوجَّة مقه .

قَالَ فَحُورُ الإِسْلَامِ ۚ فَدَلِكَ أَمْرٌ الفَاقِيِّ، وَإِنَّمَا الشَّوْطُ أَنْ يَلْحَقْهِ ؛ لَيُصِيرَ فَهَعلا وَعُلَ المَنَاسِكِ عَلَىٰ الخُصُوصِ^(٣)

قولُه: (قَالَ إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْفَةِ)، أي: قالَ محمَّدٌ هي اللجامع الصَّغِيرِ * '': إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُنْفَةِ. وهو استِفْءٌ مِن قولِه: (فَإِنْ تَوَجَّة بَعْدَ قَلِكَ لَمْ يَصِيرُ مُحْرِمًا حَتَّىٰ يَلْحَقَهَا). يعْنِي ' أَنَّ فِي بَدَنَةِ المُنْفَةِ يَعِيرُ مُحْرِمًا بِمُحَرَّدِ التوجُّمِ.

قولُه: (مغنَاهُ الذَا مَوَى الْإِخْرَامَ) [٢٠٥٠، م]، أي: مفتَى قولِه: (فَإِنَّهُ شُخْرِمُّ جِينَ تَوَجَّهَ) إِذَا وُجِدَتْ بَيَّهُ الإِخْرَامِ، فَإِذَا لَمْ تُوجَدِ النَّبُهُ؛ علا يَصِيرُ مُخْرِمًا.

قولُه: (وَهَٰذَا اسْتِحْسَانٌ)، أي، كُونُه مُخْرِمًا هِي بَذَنَةِ المُثْغَةِ بِمُجَرَّدِ التوجُّهِ

⁽١) - ينظر - 10 لجامع الصعير / مع شرحه منافع الكبير؟ لمحمد بن الحسن [ص124]

⁽٢). ينظر: 3 الأصل/ المعروف بالنيسوطة تمجيد بن الحسن الثيبائي [٤٩٣/٢]

⁽٣) - ينظر * فشرح الجامع الصميرة للبرودي [ق٨١]،

⁽٤) ينظر: ١٤٩مع الصعير/مع شرحه النافع الكبيرة لمحمد بن الحبس [ص1٤٩]

وَوَجْهُ الْاِسْتِحْسَانِ: أَنَّ هَذَا الْهَدْيُ مَشْرُوعٌ عَلَىٰ الْاِنْتِدَاءِ نُسْكًا مِنْ مَنَاسِكِ
الْحَجِّ وَضُعًا؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِمَكَّةً، وَيَجِبُ شُكْرًا لِلْحَمْعِ بَيْنَ أَدَاءِ النُّسُكَيْنِ
وَعَيْرِهِ قَدْ يَجِبُ بِالْجِنَانِةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَىٰ مَكَّةً فَلَهِدَا اكْنُمَى فَيهِ بِالنَّوجُّهِ وَفِي غَيْرِهِ تَوَقَّفُ عَلَىٰ حَقِيقَةِ الْيَعْلِ.

فَإِنْ حَلَّلَ مَدَمَةً أَوْ أَشْمَرَهَا أَوْ قَلَّدَ شَاهً لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا ؛ لِأَنَّ التَّجْلِيلَ ؛ لِدَفْعِ الْحَرُّ وَالْبَرْدِ وَالدُّبَانِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَصَائِصِ الْحَجَّ

وَالْإِشْغَارُ مَكُرُوهُ عِنْدَ أَبِي حَبِيهَةَ ﷺ، فَلَا يَكُونُ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيْءٍ. وَعِنْدَهُمَا إِنْ كَانَ حَسَاً فَقَدْ يَفْعَلُ لِلْمُعَالَجَةِ.

قِبَلَ اللُّحاقِ؛ اشْيِحْسَانٌ.

وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَصِيرَ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ التوجُّهِ.

وجُهُ الاِسْتِحْسَانِ: مَا بَيِّنَّاهُ بَأَنَّهُ نُشُكُّ وَضْعًا.

وأُرِيدَ بِالْوَضْعِ. أَنَّ هَدَا الهَدْيَ جُعِلَ فِي وَضْعِ الشَّرْعِ نُسُكًا مِن مَمَاسِكِ الحَجُّ مَحْصُوصًا بِمَكَّةَ ؛ شُكْرًا لأَدَاءِ السُّكَبْنِ.

﴿ وَهَيْرُهُ قَدْ يَجِبُ ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَىٰ مَكَّةً ﴾ ، فذلُ عَلَىٰ أنَّ هَدْيَ المُتُعَةِ مِن خَصَائِصِ الحَجِّ .

> قُولُه: (فَلِهَذَا اكْتُفِيَ فِيهِ بِالتَّوَجُّهِ)، أي: فِي هَذِي المُتْعَةِ. قُولُه: (فَإِنْ جَلَّلَ بَدَنَةً)، أي: الْقَن عَلَيْهَا الجُلُّ⁽¹⁾.

> > قولُه: (وَالْإِشْمَارُ مَكْرُوهٌ هِنْدَ أَبِي حَبِيفَةً).

 ⁽١) اللجُلُّ _ بالضَّمُ وبالفَتح _ ت تُلْبَسُه الدائةُ إِنْصَانَ بِهِ، وَقد جَلْلُهَا تَجْلِيلًا وَجَلَلُها _ بِالتَّحْويه ب _
 الْبُنْتُها إِبَّاد ينظر " قتاح العروس النَّربيدي [٢١٩/٢٨] مادة. جنل].

🕳 ميه ديان 🚁

قَالَ فِي اللجامع الصَّغير اللهُ مُحمَّدٌ عن يَعقوت عن أَبِي حَبِقَةَ أَنَّهُ كَرِهَ الْإِشْغَارُ. وَقَالًا: إِنَّهُ حَسَّلًا⁽¹⁾

وذِكرُ الإسْتِخْتَانِ عِنْنَغُمَّا: مِنَ الخَواصُّ

وَلِأَبِي خَبِعَةَ أَنَّا ثُنَّةً.

وَقَد رُوِيَ فِي حَديثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ فَالَ وَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا خَطِيبًا إِلَّا حَنَّنَا طَلَىٰ الصَّدَقَةِ ، وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْنَةِ وَ¹⁰ ، فَصَارَ الْإِشْمَارُ مَكُرُوهًا

وما رُوِيَ عَن رَسُولِ اللَّهِ [٢ ١٠٤٠ م] ﷺ: أَنَّهُ أَشْعَرَ الْتَلَمَةَ. فَقَالُوا كَانَ ذَلِكَ

(١). يتعر: «الجامع الصغير/ مع شرحه النافع الكبيرة لمتعبد بن الحسن [ص184]

⁽¹⁾ $_{jtd}$ (1) $_{jtd}$ (1) $_{jtd}$ (2) $_{jtd}$ (3) $_{jtd}$ (2) $_{jtd}$ (3) $_{jtd}$ (4) $_{jtd}$ (4) $_{jtd}$ (4) $_{jtd}$ (4) $_{jtd}$ (7) $_{jtd}$ (7)

⁽٢) - يعني: بن خواص منائل البنامع الصعيرة

⁽٤) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد/ باب في النهي عن العثلة [رقم/ ٣٦٦٧] ، وأحمد في اللمسندة [٤٢٨/٤] ، والدارمي في السندة [رقم/ ١٦٥٦] ، والحاكم في اللسندرك [٤٢٨/٤] ، والبين في اللبس الكبرى [رقم/ ١٧٨٦٦] ، من حليث جِنْزال بن حُفَيْتِي في اللبس الكبرى [رقم/ ١٧٨٦٦] ، من حليث جِنْزال بن حُفَيْتِي في به قال المحاكم المدا خَدِيثُ صبحِحُ الْإِنْ إِنْ يُعَرِّجُادُه ، وقال ابن حبر الإِشَادُ هَذَا الْحَدِيثِ فَرِيٌّ عَنْظُر المنتح الباري لابن حبر [٤٥٩/٧] .

الله المالية

فِي ابتِداءِ الإِسْلَامِ، ثُمَّ شُبِحَ بحَدِيثِ الْمُثْنَةِ ، وَدَبَكَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَنْتَهُونَ كُلُّ مَالِ سِوى الْهَذِي، فَأَشْغَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْتُدُو، صِبَانَةَ لَهَا عَن أَنْ يَمَالُهَا أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ الْتَقْلِيدُ كَانَ مُعْدَدًا فِي غَيْرِ الْقَرَابِينِ أَيْصًا

وَقَد رُوِيَ مِن ابنِ عَتَاسٍ وَعَائِشَةَ؛ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا فَعَلَ دَلِكَ ؛ صيابةٌ لَلبُدُنِ، مِلَمَّا أَعلَى الللهُ تعالىٰ كَلِمْتُه، وقطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ؛ رالَ الْعُدُرُ، ويطلَلَ ذَلِك الحُكْمُ ونُسِخِ (١).

ولنا فِي دَعُوَىٰ النَّسْخِ عَظُرٌ ؛ سَيْجِيءُ بيانَه فِي بَابِ النَّمْتُّعِ .

وَقَالَ الشَّيخُ أَبُو بِكُرِ الرَّارِيُّ فِي قَشْرُحَهُ لَمُخْتَصِرُ الطَّحَاوِيُّهُ: قَقَدِ اتَّمَفُّوا عَلَىٰ أَنَّ سَائِرَ النَّذَٰدِ مِن جَزَاءِ الصَّيْدِ، والإحْصارُ وعَيرُه لَا يُشْعَرُ ؛ فوجَتَ أَنْ يَكُونَ كَدَلِكَ يَدَنَةُ المُنْعَةِ، وَالْفِرَانِ، وَالتَّطَوُّعِ.

وعِنلَهما(''): لَا يُشْعَرُ الْبُلْدُ إِلَّا فِي النَّطَرُّعِ، وَالْقِرَادِ، وَالْمُتُعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَرِدِ السُّنَّةُ فِي عَيْرِهَاهِ('').

وَقَالَ الشَّبِعُ أَبُو مُصورِ المَانُرِيدِيُّ: ﴿يُخْتَمَلُ أَنَّ أَبَا حَبِيفَةَ كَرِهَ الْإِشْعَارَ المُخْدَثَ، فأمَّا الَّذِي جَامِتْ بِهِ السُّنَّةُ فَلاَءُ (١).

يغيي: أَنَّةً كَرِهَ إِشْعَارُ أَهْلِ رَمَانِهِ، وَهُوَ الْمُبَالَعَةُ هِي الجُرْحِ، يِخَافُ مِنْهُ الشَّرَاتِةُ (٠)، فَسَدُّ البَابَ عَلَيْهِمْ بِالْكَرَاهَةِ، وأَمَّا إِذَا لَمْ يُبالِعُوا ؛ فَلَا بِأَسَ بِذَلِكَ.

⁽١) لَمْ أَجِلُ ابن عَبْسِ أَوْ مَائِتُهُ أَوْ فَيَرْهُمَا ۚ وَإِنَّمَا هُوْ مُمَا يُخْكَى وَيُقَالَ ا

⁽٢) وقع بالأصل فوهيرهما؛ والمثبت من قواء وقف، وقب، وقب،

⁽٢) ينظر: قشرح مختصر الطحارية للجصاص [٢٠/٨٦]

⁽٤) ينظر في النقل فته، اللبنية شرح الهداية) [٢٧٩/٤]

 ⁽٥) السُّرَائِةُ في اللغة: اسم للسُّيْر في الليل.

بحلاف التَّمُليد؛ لأنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْهَدِّي وَتَقَلَيْدُ الشَّاةِ عَيْرٌ مُعَنَّادٍ، وَلَيْسَ سُلُمُّوَ أَيْصًا

وَقِيلَ، إِنَّهُ كَرِهِ إِيثَارَه على النَّمُسِد، كَمَا كَرِهِ إِيثَارَ بَكَاحٍ الْكَابِّةِ عَلَى (١٠٥١ - ١٠٥٠ يِكَاحِ المُسْلِمةِ

وتَغْسِيرُه عَدَ أَيِي يُوسُف: الطَّعْلَ بِالرَّمْحِ فِي أَسْعَلَ الشَّامِ فِي الْبِسَارِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (١٠٠٠-) مِن قِيلِ النِّبِسِ ` وَفِي كَلَامِ العربِ: الْإِشْعَارُ هُوَ الإِنْمَاءُ بِالْجُرْحِ

وَقَالَ فَخُورُ الإِسْلَامِ: الأَشْبَةُ أَنَّ الْإِشْخَارَ مِن قِينِ الْبَسَادِ، وَدَلِكَ أَنَّ الْهَدَائِنَا كَانَتْ مُقْبِلَةً إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ يَدُخُلُ بَيْسِ كُلِّ بِعِيرِيْنِ مِن قِبَلِ الرَّحُوسِ، وَكَانَ الرُّمْخُ بَيْمِيهِ لَا مَخَالَةً، فَكَانَ يَقَعُ الطَّغُلُ عادةً أَوَّلًا على يَسَادِ الْبَعِيرِ الَّذِي هُوَ عن يَسَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثم كَانَ يعْظِفُ عَلَى يَمِيهِ، فَيُشْعِرُ الْآخر مِن قِبَلِ يَحِينِ الْبَعِيرِ الْتُعَاقِّلُ لاَ قَصْدًا، فَصَارَ الْأَمْرُ الأَصْلِيُّ أَحَقُ بِالإَغْتِبَادِ فِي الهَدِي الواحدِ(").

قولُه: (وَتَقْلِيدُ الشَّاةِ غَيْرٌ مُنتَادٍ، وَلَيْس بِسُنَّةِ أَيْسَ).

وعدَ الشَّافِعِيُّ: تَقُلِيدُ الشَّاءِ سُمَّةً ﴿ لِمَا رُويَ عَنْ عَائِشَةً وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وهي الاصطلاح الفقهي الشرابة هي العود في الشعباف إليه ، ثمَّ التعدِّي إلى باقيه وبيراية العدد تجاوّر العطّب عمّا هو معرّر في الحدّ إلى عيره ، كمن اقتصّ منه نقطع أصبحه والتهب مكان القطع ، وسرئ ذلك إلى جميع الباد و فعات الإسان ينظر المعيمم المصطلحات والألفاط الفقهيمة [٢١٠/٢] ، والمعجم لعم العمهامة [ص/٤٤٣]

 ⁽١) السَّمَاعُ كَثَلَا كِبِيرة مِن الشَّخَمِ تُبحلُّهِ على ظهر البَّمير والنَّافَةِ، وهي أغنى طهرهما وشباعُ كُلُّ شَيَّةً أَخِلالًا والبينع النِّبعة ينظر اقتاع العروس» لتربيعي (٢٢/٣٢ بمادة- مسم].

⁽٢) ينظر ١٤ الأمه لنشاهي [٥١٤/٣] و (المعاوي الكبيرة لنماوردي [٢٧٣/٤]

⁽٣). ينظر افشرح لجامع الصعيرة للبرودي [١٨٥]

 ⁽٤) ينظر ٤المهذب في فقه الإمام الشافعي٤ للشهراري [٤٣٩/١] ، و (البياد) للعمراني [٤٦٢/٤]

قَالَ. وَالْبُدُنُ مِنَ الْإِمِلِ وَالْبَقْرِ.

وَقَالَ الشَّاهِمِيُ عِنْ الْإِبِلِ خَاصَّةً ؛ لِقَوْلِهِ عِنْ عَدِيثِ الْجُمُعَةِ قَالْمُتَعَجِّلِ مِنْهُمْ كَالْمُهْدِي بَدْمَةً وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدِي بَغَرَةً فَصَلَ بَيْمَهُمَا .

أَهْدَئَ عُنَا مُقَلَّدُةً اللهِ .

ولنا: أنَّ التَّقْلِيدَ ورَدَ بِهِ النَّرْعُ فِي الْبُدُنِ دُونَ العَمَمِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَا تُجِلُواْ شَعَنْجِرَ آهَهِ وَلَا النَّهُرَ لُلُوَرَةَ وَلَا الْهَدَى وَلَا الْقَلْتِيدَ ﴾ [الساند ١] ، أي: لا تُجلُّوا الهَدْيَ وَلَا ذُوَاتِ الْفَلَائِدِ مِنَ الهَدْيِ ، وهِيُ (١) الْبُلْدُ ، وتَخْصيصُها معد ذِكْرِ الهَدْيِ _ واللهُ أَعْلَمُ _ ؛ لريادةِ مَصِيلتِها .

وَرُويَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا تُقَلَّدُ الْعَنَمُ ۗ ا

قُولُهُ: ([قَالَ]^(٣). وَالنَّنْدُ مِنَ الْإِيلِ وَالْبَقَرِ)، أي: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصَّغِيرِهُ^(٤): الْبُدْدُ مِنَ الْإِيلِ وَالْبَقَرِ، والهَدْيُّ مِنَ الْعَنَمِ وَالْإِيلِ وَالْبَقَرِ ·

وَقَالَ النَّافِعِيُّ: الْبُلُدُ مِنَ الْإِبِلِ حَاصَّةٌ (1).

وثَمَرةُ الجَلافِ: تَظْهِرُ فِيمًا إِذَا الْتَرَمَ بَدَنةً .

له: قولُه تعالىٰ: ﴿ فَأَذَّكُرُواْ أَسْرَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَاكَ ﴾ [العنج ٢٦]. أي: عَلَىٰ الْبُدْنِ

⁽١) أحرجه، البحاري في كتاب الحج/ باب تقليد العلم [رقم/ ١٦١٤، ١٦١٥]، ومسلم في كتاب الحج/ باب استحباب بقت الهذي إلى الحزم لعل لا يريد اللهاب بنهمه، واستحباب تقليده وفقل الفلائد [رقم/ ١٣٦٤]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب في الإشعار [رقم/ ١٧٥٥]، من حديث عَائِنَة هي يه، والله لأبي داود،

 ⁽٣) وقع بالأصل: قوهوة والمثبث من قرة: وقلته، وقته، وقمة.

⁽٢) عايين المطوفتين زيادة من طراء وطباء وطباء راماء

⁽٤) ينظر: قالجامع الصمير/مع شرحه النافع الكبيرة [ص/١٤٩]

 ⁽a) ينظر، فالساوي الكبيرة للماوردي [١٥/١٥] وقروضة الطالبين للنووي [٣٠،٣].

وَلَنَا أَنَّ الْبَدَنَةَ تُنْبِئَ عَنْ الْبَدَانَةِ وَهِيَ الضَّخَامَةُ ، وَقَدْ اشْتَرَكَا فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَلِهَذَا بُخِزِئُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرُّوَايَةِ فِي الْمَعْنَى ، وَلِهَذَا بُخِزِئُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرُّوَايَةِ فِي الْمَعْدِيثِ كَالْمُهْدِي جَزُورًا.

قَائِمَةً ، فَعُلِمَ أَنَّ الْبُدَنَةَ تَقَعُ عَلَى الجَزُورِ ، لِأَنَّ الْبَقَرَ تُلْبَعُ [١٠١٠١١] مُضْطَحِمَةً لَا قَائِمَةً ، وَرُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي حديثِ الْجُمُعَةِ قَالَ: الإِنَّا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ: وَقَفْتِ المَلائِكَةُ عَلَىٰ بَابِ المَسْجِدِ ، يَكْتُبُونَ الأَوْلَ فَالأَوْلَ ، قَالْمُتَعَجُّلُ مِنْهُمْ: كَالْمُهْدِي بَدَنَةً ، وَالَّذِي يَلِيهِ كَالْمُهْدِي بَقَرَةً اللهِ المَسْجِدِ ، يَكْتُبُونَ الأَوْلَ فَالأَوْلَ ، قَالْمُتَعَجُّلُ مِنْهُمْ:

وَرُونِ فِي السنن واللجامع التُرْمِنِيُّهِ: شَنَدًا إِلَىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: وَمَنِ اغْتَسَلَ بَوْمَ الْجُمْعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِئَةِ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ بَغَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِئَةِ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ بَغَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِئَةِ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ بَغَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ مَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنْمَا قَرْبَ بَيْشَةً ، فَإِفَا حَرَجَ الْإِمَامُ ، حَضَرَتِ الْمَقَارِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الشَّاعَةِ الْمُرْامُ ، حَضَرَتِ الْمَقَارِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الشَّاعَةِ الْمُعَامِعَةِ الْمُعَامِعَةِ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ النَّامِعَةِ ، فَإِفَا حَرَجَ الْإِمَامُ ، حَضَرَتِ الْمَقَارِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الشَّاعَةِ الْمُعَامِعَةِ الْمُعَامِعِةِ مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ النَّامِعَةِ الْمُعَامِعِينَةُ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْمُعَامِعِ الْمُعَامِعِينَةُ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ الْمُعَامِعِينَ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعَامِعِينَ الْمُعَامِعِينَ السَّاعَةِ الْمُعْرَةِ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعِةِ الْمُعَامِعِينَ السَّاعِةِ الْمُعَامِعِينَةُ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعِةِ الْمُعْلِينَةُ مَا عَلَيْمُ اللَّهُ الْعَامِعِينَ السَّاعِةِ الْمُعْمِعُونَ الْمُعَامِعِينَ السَّعَامِعُونَ الْمُعَامِعِينَ السَاعِةِ الْمُعْرِبُ الْمُعَامِعِينَ السَاعَةِ الْمُعْرِبُ السَاعِةِ الْمُعْمَى الْمُعْرِبُوعِ الْمُعْرَبِ الْمُعْرِينَةُ الْمُعْمِونَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْلَى الْمُعْمِعُونَ الْمُعْرَامِ الْمُعْلِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِعُونَ الْمُعْمَامُ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُونَ السَّعِلَى الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمُ الْمُعْمِعِينَ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمِعُ

ولنا: ما رُوِيَ عَنْ عَلِيَّ أَنَّهُ جَعَلَ الهَدْيَ مِن ثَلَاثَةٍ: مِنَ الْإِيلِ، وَالْبَغَرِ، وَالْفَنَمِ، وَالْفَنَمِ، وَالْفَنَمِ، وَالْبَغَرِ، وَالْفَنَمِ، وَالْبَعَرُ الْإِيلِ وَالْبَعَرُ يسْتَوِيانِ فِي الْبَدَانَةِ، وَحِيَّ الضَّخَامَةُ،

⁽١) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة/ باب الاستماع إلى الخطية [رقم/ ٨٨٧]، ومسلم في كتاب الجمعة/ باب فضل التهجير يوم الجمعة [رقم/ ٨٥٠]، من طريق الزهري عن أبي عبد الله الأخر عن أبي هريرة بالله به نحوه.

⁽٢) أخرجه: البخاري في كتاب الجدمة / باب قضل الجدمة [رقم/ ٨٤١]، ومسلم في كتاب الجدمة / ياب الطيب والسواك يوم الجدمة [رقم/ ١٥٠]، وأبو داود في كتاب الطهارة / باب في الفسل يوم الجدمة [رقم/ ٢٥٠]، وأبو داود في كتاب الطهارة / باب في الفسل يوم الجدمة [رقم/ ٢٥١]، والترمذي في أبواب الجدمة عن رسول الله الهاباب ما جاء في التيكير إلئ الجدمة [رقم/ ٢٥١]، من حديث أبي هربرة ، به-

رَفِي خُكْمِ الْأَضْحِيَّةِ؛ ولهذا جَازَ كُلُّ واحِدِ مِنْهُمَا عن سَبعةِ، فَتَبَتَ أَنَّهُمَا سواءٌ، ويذُلُّ عَلَيْهِ اللَّغَةُ، فإنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ فَالُوا: الْبَدَنَةُ النَّاقَةُ أَوِ الْبَقَرَةُ ثُنْحَرُ بِمَكَّةَ. كَذَا فَالَ صَاحِب والديوان: (1).

وَأَمَّا الْآيَةُ: فَقَد ورَدَتْ فِي فَشَّةِ الْعَرَبِ، وعادةُ الْعَرَبِ كَانَتِ اقْتِناءَ الْإِبِلِ لَا الْبَقَرِ، فَلَا يَكُونُ حُبَّةً لِلْخَصْمِ.

وأَمَّا الحديثُ: فَلَيْسَ له فِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ المُشْتَرَكَ فِي مَوْضِعِ الإثباتِ: لاَ يُرادُ بِهِ إِلَّا أَحَدُ الْمَعْتَيْنِ؛ إِذَا مَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وقد مَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ لاَ يُرادُ بِهِ إِلَّا أَحَدُ الْمَعْتَيْنِ؛ إِذَا مَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وقد مَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِلاَيْهُ مِنَ الْبَلَتَةِ الْجَزُورُ؛ بِدَلِيلِ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا؛ لِإَنَّهُ لَمْ يَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ بِالْبَلَةَةِ الْبَقَرَةُ فِي الْحَدَيْثِ بِعْدَ عَطْفِ الْبَقَرَةِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لَا يدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدَنَةَ لَا يَشَلُحُ إِطْلَاقُها فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ عَلَى الْبَقَرَةِ،

عَلَىٰ أَنَّا نَقُولُ: قد صحَّ فِي الرُّوَابَةِ: «فالمُتعَجُّلُ مِنْهُمْ كالمُهْدِي جَرُّورًا» (١) ، فحينئذٍ لَا يَبْقَىٰ الإَمْتِذُلَالُ لِلشَّافِعِيُّ بِالْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ يَرَاعَنا لَيْسَ فِي الْجَرُّورِ ·

واللهُ ﴿ أَعَلَّمُ.

⁽١) ينظر: الديوان الأدب، للغاواس [٢/٢٤٣].

 ⁽٢) أغرجه: أحمد في قالمعندة [٢/١٦]، والدارمي في قامنته [رقم/ ١٥٤٣]، والطيالسي
في قامنته [رقم/ ٢٥٠٦]، من حديث أبي هريرة إلله بهذا اللفظ.
 قلت: وأصله في قصحيح مسلمه ينحوه.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
a	بَابُ زَكَاةِ المَالِ
b	فَضُلُّ فِي الفِضَّةِ ،
10	قَصْلٌ فِي الدُّعَبِ،
YT	فَصْلٌ فِي العُرُوضِ
هَاشِرِهَاشِرِ	بَابٌ فِيمَنْ يَمُوُّ عَلَىٰ الْ
هَاشِرِ	بَابٌ قِيمَنْ يَمُوُّ عَلَىٰ ال
كَازِكَازِ	بَابٌ فِي المَعَادِنِ وَالرُّ
كَاتِكاتِ	بَابٌ فِي المَعَادِنِ وَالرُّ
مَارِمَارِمَارِمَارِمَارِمَارِمَارِمَارِمَارِمَارِم	بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالدُّ
عَارِ	بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعَ وَاكَّ
صَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لا يَجُوزُ	
صَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لا يَجُوزُ	بَابُ مَنْ يَجُوزُ مَفْعُ ال
101	بَابٌ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
101	بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
رَاجِي وَوَقْعِ ١٧٩	فَصْلٌ فِي مِفْدَارِ الْه
رَاجِبِ وَرَقْعِي ١٧٩	فَصْلٌ فِي مِفْدَادِ الْـ
T.D	كتاب الصّوم ٢٠٠٠٠٠٠٠
ءَ وَالْكُفَّارَةَ ٢٦٤	بَابُ مَا يُوجِبُ الْقَضَا
TTV	لَشْلُ
TOT	

254.	الميق															Ī									ځ	3	0	الو															
744			+		+			.,											,	,	+			, ,			نَهُ	2	í		4	-	ž.	Ľ			زُ		e e				
214			+	+	+	+ 1								ė			×				4				,	. ,		+					1	il	Ś	-	1	į.	Ç	باد			
170																																								-	ابُ	5	
270			-	-	-		. ,				-		+									 	,		 ×			i		è	, .						j		í				
٤٧٦																																					-			باد	í		
37.		-			-						4	+				-													4 +			-		-			j	å	á				
140					-							+									-									i		•	5	يار	٤	9.	ö	مو	JI		,	,4	ě

